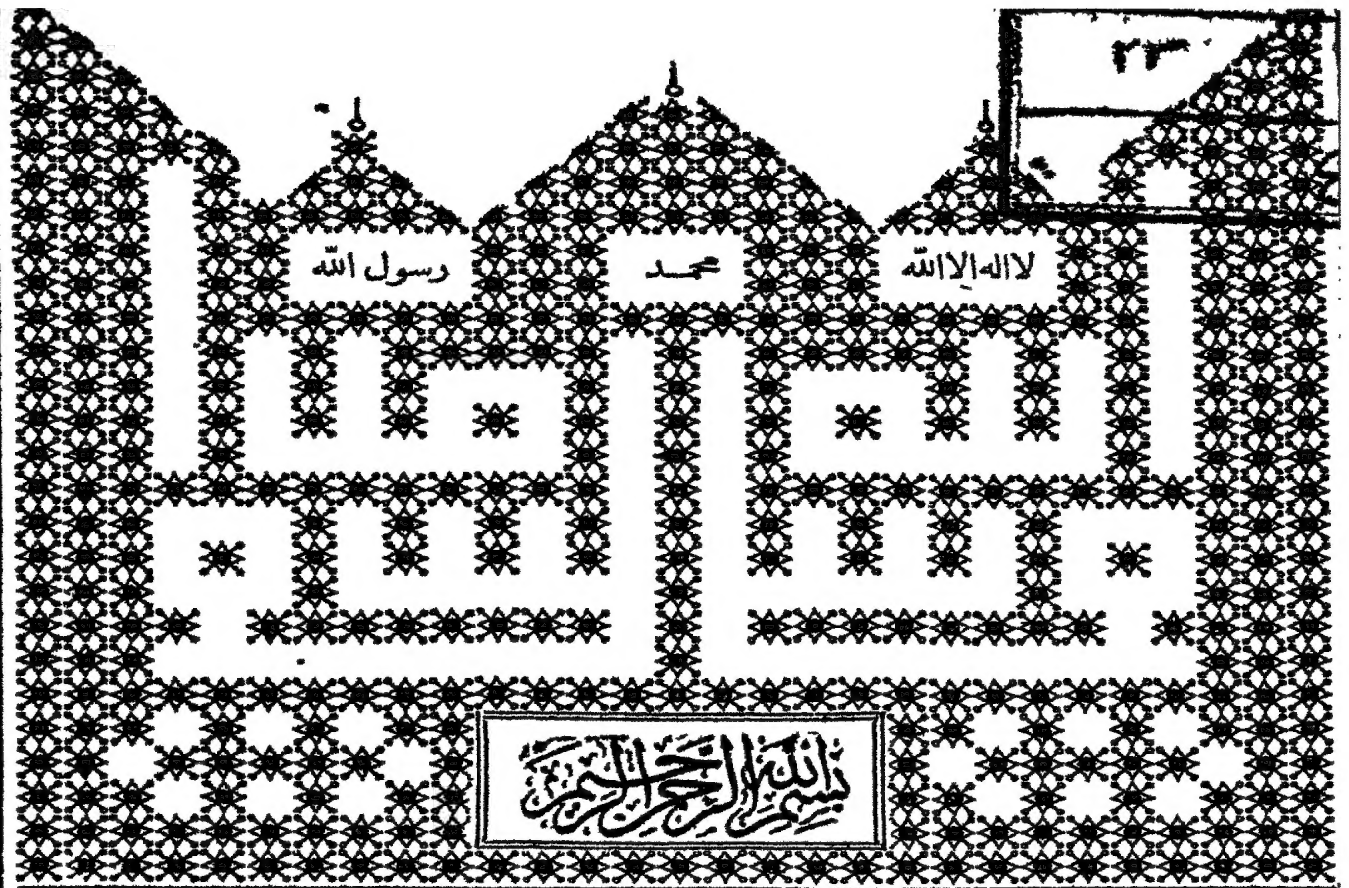


﴿الجزء الاول﴾
 من حاشية العالم العلامة شمس الدين
 الشافعي عمدة سوق على الشرح
 الكافي لابي البركات سيدي
 احمد الدردير رحمه
 الله رحمة
 اولى

﴿وهو يشتمل﴾
 اتمرج المذكور على حري لله عز وجل ان يام هذا عمل المبرور

﴿وتسبع مائة وثمانون﴾

﴿التي لا يورثها من بعده﴾
 لما كتبها في سنة ١٣٢٣
 سنة
 ١٣٢٣



الحمد لله الذي كل ذوى الاحلام بمعرقهم علم الحلال والحرام وهداهم لاستخراج درر الاحكام فاستخرجوها من بحرها وأودعوها كزها بدقائق الافهام والصلاة والسلام على من أتى بالكلام الحسن واقتصر له الكلام وعلى آله واصحابه الخاضعين لشريعته من العير والتبديل على ممر السنين والايام (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد بن محمد عرفة الدسوقي المالكي هذه تقييدات على شرح شيخنا العلامة مفيد الطالبين ومربي المريدين المرحوم الشيخ احمد الدردير العدوي لمختصر العلامة أبي الضياء خليل بن اسحق الذي افقه في الفقه على مذهب امام الائمة ونجم السنة الامام مالك بن انس اقتبسها من كتب الائمة الاعلام مشيراً بما صورته بن للعالم العلامة سيدي محمد البناني محشى الشيخ عبد الباقي وبما صوته طفي للعلامة الشيخ مصطفى الرماصي محشى التتائي وبما صورته ح للعلامة سيدي محمد الخطاب وحيث قلت شيخنا فالمراد به شيخنا العلامة ابو الحسن علي بن احمد الصعيدي العدوي محشى الحرشي وصاحب التآليف الشريفة والتحقيقات المنيفة وحيث ذكرت عقب فالمراد به العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني وحيث ذكرت شب فالمراد به الشيخ ابراهيم الشبرخيتي وحيث ذكرت خش فالمراد به العلامة سيدي محمد الحرشي وحيث ذكرت حج فالمراد به مجموع خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد الامير واسأل الله التوفيق لتمامها والنفع بها كما نفع بأصلها وهو حسي ونعم الوكيل (قوله سم الله الرحمن الرحيم) لا بأس بالتكلم عليها من حيث الفن المشروع فيه المؤلف فيه هذا الكتاب فنقول ان موضوع هذا الفن افعال المكلفين لانه يبحث فيه عنهما من جهة ما يعرض لهما من وجوب ونذر وكره وكراهة ولا شك ان الاتيان بهذه الجملة فعل من الافعال وحينئذ يقال ان حكم البسطة الاصلية النذب لانها ذكر من الاذكار والاصل في الاذكار ان تكون مندوبة وتأتا كذا النذب في الاتيان بها في اوائل ذوات البال ولو شعرا كما انخط عليه كلام ح وحكى الخلاف قبل ذلك عن الشعبي والزهرى وحمله على شعر غير العلم والوعظ ثم قد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة القريضة على المشهور من المذهب وعند الامور المكروهة

كشرب الخيلطين وتحرم اذا اتى بها الجنب على انها ذكر بقصد التحصن وكذا
 تحرم عند الاتيان بالحرام على الاظهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وارتضاء شيعنا في حاشية الحرثي وتحرم
 في ابتداء براءة عند ابن حجر وقال الرملي بالكراهة واما في اثباتها فتكره عند الاول ورة رب عند الثاني ولم ار
 لاهل مذهبنا شيئا في ذلك وليس لها حالة وجوب الا بالنذر ولا يقال ان البسمة واجبة عند الذكاة مع الذكر
 والقدرة لانا نقول الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسمة كما عليه المحققون في شيء آخر وهو انه هل
 يجب بالنذر ولو في صلاة الفريضة بمنزلة من نذر صوم رابع النحر ومن نذر صلاة ركعتين بعد العصر ولا
 يجب ان يوفي بذلك النذر لم أر من تعرض لذلك والطاهر الزوم خصوصا وبعض العلماء من اهل المذهب
 يقول بوجوبها في الفريضة وهذا اذا كان غير ملاحظ بالنذر لها الخروج من الخلاف والا كانت واجبة
 قولوا واحدا والطاهر انها لا تكون مباحة لان اقل مراتبها نذر ذكر وقل احكامه انه مندوب وقول
 المصنف وجازت كنعوذ بنقل الموهوم لذلك وقول الشاطبي * وفي الاجزاء خير من تلا * المراد به عدم تأكيد
 الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي ان اصل النذر ثابت وان الانسان اذا قالها حصل له الثواب وكون الانسان
 يذكر الله ولا ثواب له بعيد جدا (قوله الذي) نعت لاسم الجلالة ومن المعلوم ان الموصول وصلته في
 تأويل المشتق فكأنه قال الحمد لله المفضل لعلما الشريعة على غيرهم وانما عدل عن التعبير بالوصف
 المشتق للموصول مع ان المشتق اخصر لان صفاته تعالى كاسماؤه توقيفية على المختار فلا يجوز ان يطلق
 عليه الامور دون الشارع اطلاقه ولم يرد اطلاق المفضل عليه فلذا توصل بالموصول لوصفه بصلته واذا
 علمت ان الموصول وصلته في تأويل المشتق وان الموصوف وصفته كالشيء الواحد وان تعليق الحكم بمشتق
 يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق تعلم ان هذا الحمد الواقع من المصنف مقيد واقع في مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب
 الواجب لانه مطلق واقع في مقابلة ذات الله وصفاته (قوله الشريعة) المراد بها الاحكام التي شرعها الله
 لعباده وبنهاهم بمعنى النسب وهي كما تسمى شريعة باعتبار تشريع الشارع لها سمي ايضا ملة باعتبار
 انها على لتكتب وتسمى ايضا دين باعتبار انه يتدين ويتعبد بها والمراد بعلما الشريعة العلماء المزاوون
 لها تقرير واستنباطا وافادة (قوله على من سواهم) اي على من كان معيارهم اي الحمد لله الذي جعل
 علماء الشريعة افضل واشرف ممن كان معيارهم بناء على ما قاله ابن مالك من ان سوى بمعنى غير وقال غيره
 انها اسم مكان وفي هذا براعة استهلال لانه يشير به يذكرك في هذا الكتاب الاحكام الشرعية (قوله في
 الدارين) اي يلجئون لهم في الدارين الدنيا والآخرة اما لجوهم اليهم في الدنيا فظاهر واما في الآخرة
 فبانظر لشفاعتهم لهم في رفع الدرجات والمنارل بناء على ان هذه الشفاعة غير محتصة به صلى الله عليه وسلم
 وقيل لتعليمهم اياهم كيفية التمسك على الله عز وجل (قوله واجتباهم) اي واختارهم في ازالة لذلك عن
 عداهم من العلماء (قوله الانظم) اي من كل عظيم (قوله الاكرم) اي من كل كريم (قوله وعلى سائر
 الخ) اي باقى من السور بمعنى البقية او ان سائر بمعنى جميع اخذاه من سور البلاد المحيط بجميعها (قوله
 وآل كل) اي وعلى آل كل اي اتباع كل واحد منهم اي من المرسلين وقوله والقراءة اي قراءة الانبياء اي
 اقارب كل واحد منهم وقوله والتابعين اي للصحابة وقوله وعلى سائر ائمة الدين اي باقيهم فهو عطف مغاير
 او جميعهم فيكون عطف عام والحاصل ان سائر قيل انها بمعنى اقل وقيل بمعنى جميع وكل منهما صالح هنا
 (قوله خصوصا) معمول المحذوف اي اخص تلك الصلاة بعد من تقدم الاربعة المجتهدين خصوصا (قوله
 الى يوم الدين) اي الجراء وهو يوم القيامة وانما سمي يوم القيامة يوم الجزاء لوقوع الجزاء على الاعمال
 فيه ثم ان العاية ان جعلت راجعة للمقلدين فلا بد من حذف والمعنى ومقلديهم حالة كونهم مستمرين
 طائفة بعد طائفة الى قرب يوم الدين لان الساعة لا تقوم الا على شرار الناس الكفار وان جعلت راجعة
 للصلاة والسلام كان ذلك كناية عن التأيد اي الصلاة على من ذكر حاله كونها مستمرة الى ما لا نهاية له على
 ما جرت به عادة العرب من ذكر العاية واردة التأيد كما في قوله

الحمد لله الذي فضل
 علماء الشريعة على من
 سواهم وجعلهم ملجأ
 لعباده في الدارين واجتباهم
 والصلاة والسلام على
 النبي الاعظم والرسول
 الاكرم سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم وعلى سائر اخوانه
 من النبيين والمرسلين
 وآل كل والصحابة والقراءة
 والتابعين وعلى سائر ائمة
 الدين خصوصا الاربعة
 المجتهدين ومقلديهم الى
 يوم الدين

إلى الضياء سيدى خليل
اقتصرت فيه على فتح
مغلقة وتحييد مطلقه
وصلى المعتمد من أقوال
اهل المذهب بحيث متى
اقتصرت على قول كان
هو الراجح الذي تجب به
الفتوى وإن اعتمد بعض
الشراح خلافاً وبالله
تعالى استعين وعليه
أقول كل فانه المولى الكريم
الذى عليه المعقول
وقال المصنف رضى الله
تعالى عنه وعنايه وجعنا
معه في دار السلام بسلام
مع مزيد الانعام والاکرام
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أى أوّل لان الاولى تقدير
المتعلق من مادة ما جعلت
البسمة مبدأ له والابتداء
بها مندوب كالحمدلة
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم اذ الابتداء
قسمان حقيقى وهو ما لم
يسبق بشئ وإضافى وهو
ما يقدم على الشروع فى
المقصود بالذات أو انه شئ
واحد وهو ما تقدم امام
المقصود وان كان ذا
اجزاء (يقول) اصله يقول
كينصر نخفف بنقل
الضمة الثقيلة على الواو
الى الساكن قبلها (الفقير)
فيل صفة مشبهة اوصيغة
مبالغة من الفقر أى الحاجة
أى الدائم الحاجة أو المحتاج
كثيرا وفى نسخة العبد الفقير

أذا تاب عنكم أسود العين كنتم * كراما واتم ما أقام الاثم
(قوله اقرا العباد) أى اشد العباد اقترارا إلى مولاه وهذا مبالغة اذ كل مخلوق مفتقر إلى خالقه ابتداء ووداما
فى كل حركة وسكون فليس احدا شدا اقترارا من احدا (قوله شرح مختصر) أى من الشيخ عبد الباقي
والشبر خيتى والتشائى ومن حاشية شيخنا على الحرثى والعمدة فى ذلك الاول (قوله على فتح مغلقة) أى بيان
تراكيبه فالمراد من مغلقة تراكيبه أى عباراته الصعبة والمراد بفتحها تبينها وتوضيحها على طريق المجاز
بالاستعارة فقد شبه صعوبة التراكيب بخلق الابواب بجامع عسر التوصل المطلوب مع كل واستعير اسم
المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والفتح ترشيح مستعار للبيان تشبه البيان بالفتح
واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله بحيث متى اقتصرت) أى حالة كون ذلك الاختصار ملتبساً بحالة هى
أنى متى اقتصرت الخ ومتى هنا شرطية وهى فى الاصل ظرف زمان وقد يتوسع فيها فتستعمل للمكان والمراد
بها هنا المكان أى محل الرقم أى بحيث انى فى أى مكان اقتصرت فيه على قول كان هو الراجح (قوله
وبالله تعالى استعين) أى واستعين بالله على تأليف هذا الشرح أى اطلب منه الاعانة على تأليفه أى
اطلب منه ان يخاق فى قدرة على ذلك (قوله وعليه أؤكل) أى افوض امورى كلها اليه وقوله الذى - ليه
المعول أى الاعتماد (قوله وعنايه) أى ورضى عنا بسببه (قوله فى دار السلام) أى دار السلامة من
الافات والكدرات وهى الجنة مطلقا وقوله بسلام أى حالة كوننا ملتبيين بالسلامة من احوال الآخرة
وشدائدها مصاحبين لمزيد الانعام (قوله لان الاولى الخ) علة لتقدير المتعلق خاصا لا عاما كما تسدى
مثلا وفدر فعلا لان الاصل فى العمل للافعال ومؤخر الافادة الحصر والاهتمام (قوله لان الاولى الخ)
اعما كان اولى لان جعل المتعلق من المادة المذكورة الابق بالمقام لان كل شارع فى شئ يضم ما جعلت
التسمية مبدأ له وأوفى بتأدية المرام أى المطلوب لدلالة ذلك المقدر حيث سد على تلبس الفعل كله بالبسمة
على وجه التبرك والاستعانة (قوله من مادة ما جعلت الخ) أى من مادة تأليف الواكل وشرب وقوله
مبدأ له أى ابتداء واولاله (قوله والابتداء بها) أى فى الامور وذوات البال ولوشعرا (مندوب) وقد
تعرض الكراهة للابتداء بها كابتداء المكروهات وقد يحرم كابتداء المحرمات على الاظهر وقيل
بالكراهة ولا يكون الابتداء بها واجبا الا بالنذر ولا يكون مباحا وقد علمت حاصل ما فى المقام (قوله
اذا الابتداء قسمان الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر فهم من الكلام تقديره اذا كان الابتداء بكل من
البسمة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبا فكيف يتأتى الابتداء بالثلاثة
فى آن واحد مع ان الابتداء بواحد يفوت الابتداء بغيره فأجاب بأنه يتأتى ذلك لان الابتداء قسمان الخ
(قوله وهو ما لم يسبق بشئ) أى وهو ابتداء لم يسبق متعلقه بشئ (قوله بالذات) أى فيجعل الابتداء بالبسمة
حقيقا لقوة حديثها ويجعل الابتداء بغيرها كالحمدلة والصلاة اضافيا (قوله أو انه) أى الابتداء بشئ واحد أى ان
المراد بالابتداء بكل من البسمة والحمدلة والصلاة الابتداء العرفى الذى يعتبر ممتدا للشروع فى المقصود فيكون
شاملا للبسمة والحمدلة وغيرهما ولا يكون الابتداء بواحد مفقوتا للابتداء بغيره حيثئذ (قوله بنقل الضمة
الثقيلة على الواو) وإنما نقلت تلك الضمة على الواو هنا لكونها لازمة اذ هى حركة بية بخلاف هذا دلوفان
الضمة فيه لم تسدقل على الواو لانها حركة اعراب عارضة بعروض عامل الرفع وتزول عند عدمه وبهذا اندفع
ما يقال ان الضمة انما تستقل على الواو اذا تحرك ما قبلها لا اذا سكن ولذا اعرب دلو بالحركات واجيب ايضا
بانها انما ظهرت الضمة على الواو فى الاسم لحفته واما الفعل فهو ثقيل والثقل لا يحتمل ما فيه ثقل فاذك نقلت
الضمة لاجل الثقل وانما كان الفعل ثقيل لا تركب مدلوله من الحدث والزمان والسبب (قوله من انقصر) أى
مأخوذ من الفقر وقوله أى الحاجة هى بمعنى الاحتياج (قوله أى الدائم الحاجة) راجع لقوله صفة مشبهة
وقوله او المحتاج كثيرا راجع لقوله صيغة مبالغة فهو لف وشمر مرتب وقوله كثيرا أى احتياجا كثيرا واوره نا كثيرا

قيل والثاني اولى لان دائم الاحتياج صار متمرنا على ذلك فلا يكون عنده شدة تألم بخلاف الثاني (قوله والمراد بالعبد المملوك لله) يشير بهذا الى أن المراد بالعبد هنا عبد الايمان لا عبد العبودية اذ لا يصح ارادته هنا لمنافاته لقوله بعد المنكسر خاطره اقله العمل والتقوى اذ لا يصح له بعد وصفه نفسه أو بالعبودية التي هي من الصفات الكمالية اعني غاية التذلل والخضوع أن يصفها ثانيا بقله التقوى لما بينهما من التناقض ولا عبد البيع والشراء لان المصنف حر لارق الا ان يراد باعتبار لازمه وهو الدل والانكسار ولا يصح ارادة عبد الدينار والدرهم الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم عايه بقوله تعس عبد الدينار والدرهم تعس وانكسر واذا شئت فلا تنفس اذ لا يسوع لاحد ان يدخل نفسه فيمن دعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعس بكسر العين اى هلك وقوله واذا شئت اى اصابته شوكة في جسمه والانتقاش اى زاعها بالمنتقاش كما في شب (قوله اى شدة الاحتياج) اى وحيد فالمضطر معناه شديد الاحتياج المجهود الذي لا يرى لنفسه شيئا من الحلول والقوة ولا يرى لاعاقته الامواله (قوله فهو اخص من الفقير) اى سواء كان صفة مشبهة او صيغة مبالغة لعدم اخذ الشدة في مفهومه على كل حال وقوله اخص من الفقير اى اقل افراد امنه (قوله وهذا اللفظ) اى في حد ذاته بقطع النظر عن الواقع في كلام المصنف لان الواقع فيه اسم مفعول لا غير (قوله واصله) اى باعتبار ما وقع في المتن (قوله لوقوعها بعد الضاد) اى التي هي احذ حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والحاصل ان ناء الاقعمال متى وقعت بعد حرف من هذه الحروف الاربعة فانها تغلب طاء نحو مظلم ومطلب ومضطرب لتعسر النطق بالطاء بعده هذه الاحرف واختيرت الطاء لقر بها مخرجا من التاء (قوله وادغمت الراء الخ) ولا يجوز ادغام الضاد في الطاء وال استطالة الضاد بالادغام (قوله لرجة ربه) تنازعه كل من الفقير والمضطر واعمل الثاني اذ لو عمل الاول لوجب ان يضم في الثاني بحيث يقول المضطر لرجة ربه واللام بمعنى الى ولا يجوز ان تكون للتعايل افساد المعنى لان الرجة علة للغنى لا للفقر لان رجته صفة جبال لا يصدر عنها الفقر وآثر اللام على الاختصار ولا يجوز ان تكون اللام للتعدية لان الفقر والاضطرار يتعديان بالى اى غاية فقره واضطراره الى ان يلوذ برجة ربه (قوله اى عفوه وانعامه) اشار الى ان الرجة صفة فعل ويصح ان يراد بها ارادة انعامه فتكون صفة ذات والرب معناه المالك والسيد او بمعنى المربي والمبلغ له شيئا فشيئا (قوله خاطره) بالرفع فاعل بالمنكسر (قوله لا يعاب به) اى لا يعتنى به (قوله اجزاء المتصل) اى اجزاء الشيء المتصل وقوله الصلب بضم الصاد (قوله من اطلاق الحال وارادة المحل) اى والعلاقة الحالية بناء على التحقيق من انها وصف المنتقل منه او المحلية بناء على انها وصف المنتقل اليه او الحالية والمحلية معا بناء على انه يعتبر في العلاقة وصف كل من المستقل منه والمنتقل اليه (قوله ثم شبهه) اى القلب بشئ صلب الخ فلفظ المشبه في هذه الاستعارة الممكنة ليس مذكورا بلفظه الموضوع له فهو على حد ما قيل في قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف اه ولك ان تقول انه اطلق خاطر على القلب مجازا مرسل للعلاقة الحالية ثم شبه خزن القلب بالانكسار واستعار الانكسار للحزن واشتق من الانكسار منكسر بمعنى حزين وحينئذ فالمعنى حزين القلب وذليله لصله العمل الخ وعلى هذا فلا كناية ولا شئ اه او أن معنى قوله المنكسر خاطره المتألم قلبه فأطلق خاطر واراد محله وهو القلب واطلق الانكسار الذي هو تفرق الاجزاء على ما يتسبب عنه وهو التألم مجازا مرسل للعلاقة الحالية في الاول والسببية في الثاني (قوله ثم هو) اى ثم بعد ذلك جعل اللفظ بتامة كناية الخ (قوله لقلة العمل) علة لانكسار خاطره وانما قدر الوصف بالصالح لاجل صحة التعليل لان القلب لا يتألم الا من قلة العمل الصالح فالخلف لقرينه وعطف التقوى على العمل من عطف الخاص على العام لان العمل قديم كون امتالا وقد لا يكون امتالا لما ذكر (قوله عرفوا انفسهم) اى أن يعرفوا انفسهم بالذل فيسبب عن ذلك معرفتهم لربهم فيسبب عن ذلك انفسهم يكونون في وهكذا شأن العبد الصديق من العلماء العاملين عرفوا انفسهم بالذل والهوان ولم يبتوا لها عملا ولا روى ولا فصل ولا احسان فعرفوا ربهم

من الفقير وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول لزال الحركة الفارقة بينهما بالادغام واصله مضطر كمختصر فابدلت التاء طاء لوقوعها بعد الضاد وادغمت الراء في الراء (لرجة ربه) اى عفوه وانعامه (المنكسر خاطره) يقال فلان منكسر الخاطر اى حزين مسكين ذليل لا يكون له لا يعاب به والمراد بالخاطر القلب وحقيقة الانكسار تفرق اجزاء المتصل الصلب الياس كالجبر والعصا بخلاف اللين فان تفرق اجزائه يسمى قطعاً كاللحم والثوب فامساق الخاطر وهو ما يخطر في القلب من الواردات على القلب مجاز مرسل من اطلاق الحال وارادة المحل ثم شبهه بشئ صلب كجبر تفرقت اجزائه بحيث صار لا ينفع به ولا يعاب به بجامع الاهمال في كل على طريقة الممكنة واثبات الانكسار تخيلية ثم هو كناية عن كونه خزيئاً مسكيناً ذليلاً لكونه لا يعاب به عند اهل الله الصديقين (لقلة العمل) الصالح (والقوى) اى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وهكذا شأن العبد الصديق من العلماء العاملين عرفوا انفسهم بالذل والهوان ولم يبتوا لها عملاً ولا روى ولا فصل ولا احسان فعرفوا ربهم

فكانوا في مقعد صدق عند مليك مقتدر رضي الله عنهم والمصنف كان من اهل الكشف شيخه عبد الله المنوفي (خليل) اسم المصنف وهو بدل او يسان للفقيه المضطر او خبر مبتدا محذوف اي هو خليل (ابن اسحق) نعت لخليل او خبر محذوف ابن موسى و هو من قال ابن يعقوب (المالكي) نسبة ٦ لما لك الامام لكونه كان يتعبد على مذهبه ويبحث عن الاحكام التي ذهب اليها افادة واستفادة

وهو نعت ثان لخليل لا لاسحق لانه كان خفيا وشغل ولده بذهب مالك لهيته في شيخه سيدي عبد الله المنوفي وسيدي ابي عبد الله بن الحاج صاحب المدخل وكان اسحق والد المصنف من اولياء الله ومن اهل الكشف نص عليه المصنف في مناقب سيدي عبد الله المنوفي ونصه وكان والدرجه الله تعالى من الاولياء الاخيار وكان قد صحب جماعة من الاخيار مثل سيدي الشيخ عبد الله المنوفي وسيدي الشيخ الصالح العارف بالله تعالى ابي عبد الله بن الحاج وكان سيدي الشيخ اي المنوفي يأتي اليه ويرزوه ومن مكاشفات الوالداني قلت له يوما وهو ضعيف منقطع يا والدي سيدي اجد بن سيدي الشيخ ابي عبد الله بن الحاج ضعيف على الموت فقال سيدي اجد لا يصيبه المرة شيء ولكن سيدي محمد اخوه قدماء فذهبت فوجدتهم كما ذكر رجوعا من دفعه ولم يكن قد جاء احد اعلمه بذلك وذ كر حكاية

مقعد صدق عنده تعالى وفيه اشارة لما ورد من عرف نفسه عرف ربه (قوله فكانوا الخ) هذا اشارة لقوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر وهذه العندية عندية مكانة لا عندية مكان لا استحالتها عليه تعالى وحينئذ فالمعنى انهم يكونون في مقعد صدق بحيث يكونون مقر بين منه تعالى قربا معنويا لاحسيا (قوله خليل) فعيل مأخوذ من الخلط بالضم وهي صفاء المودة اي المحبة الخالصة من مشاركة الاغيار فهو في الاصل صفة مشبهة ثم سمي به المصنف فهو علم منقول من الصفة المشبهة (قوله اي هو خليل) وعلى هذا فالجمله مستأنفة استئنافا يابا واقعة في جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن ذلك العبد الفقير المضطر فقيل هو خليل بن اسحق (قوله نعت لخليل) اي خليل المنسوب لاسحق بالبنتوة فهو مؤول بالمشتق فاندفع ما يقال ان ابن جامد فكيف يكون نعتا والنعت لا بد ان يكون مشتقا (قوله او خبر محذوف) اي هو ابن اسحق وعلى هذا فالجمله مستأنفة جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن خليل (قوله ابن موسى) هذا هو الصواب كافي ح وغيره (قوله و هو من قال الخ) اي وغلط من ابدل موسى يعقوب وهو ابن غازي وذلك لان اسحق انما كان والده يسمى موسى لا يعقوب (قوله لانه كان خفيا) اي لان اسحق كان خفيا (قوله وشغل ولده) اي خليا بذهب مالك وفي شب وغيره ان المصنف مكث في تأليف هذا المختصر نيفا وعشرين سنة ونخصه اي يبضه في حياته للنكاح وبافيه وجد في اوراق مسودة فجمعه اصحابه وفي ح ان له شرحا على بعضه قال وذ كر بعضهم انه شرح الفية ابن مالك ولم اقف عليه قال بعض الشراح مكث المصنف عشرين سنة بمصر لم ير النبل لاشتغاله بما يعني وكان يلبس لبس الجنود المتقشفين (قوله وانما ذكر نفسه) اي وانما ذكر المصنف اسمه في مبدا كتابه (قوله وما بعده) اي لا آخر الكتاب (قوله مقول القول) اي فعله نصب على انه مفعول به لا على انه مفعول مطلق خلافا لابن الحاجب وهل كل جملة من المقول لها محل على حدتها او لا بل المحل لمجموعها فقط فيه خلاف (قوله والحمد مبتدا وقوله التناو خبر وقوله لغة اما حال من المبتدا عند من اجازة او من المضاف اليه اذا الاصل وتفسير الجدل حالة كونه لغة اي من جملة الالفاظ اللغوية او نصب على التمييز او على نزاع الخافض اي والحمد في اللغة (قوله التناو) هذا التعريف لنوع خاص من الحمد وهو الحمد الحادث اذ الحمد القديم لا يتصور ان يكون باسان لاستحالة عليه تعالى ولو قال التناو بالكلام لكان شاملا لانواع الحمد الاربعه جدا الحادث للحادث وللقديم وحمد القديم للقديم وللحادث لان الكلام صادق بالقديم والحادث (قوله باللسان) المراد به آلة النطق فيشمل ما لو نطق السيد بالتناو على زيد لاجل جيل اختياري خرقا للعادة (قوله على جيل) اي لاجل جيل فعلى للتعليل فهو اشارة للمحمود عليه فلا بد فيه ان يكون جيلا اي في الواقع عند المحمود ولو بحسب اعتقاد الحامد ولا بد ان يكون اختياريا ولا كان مدحا ولذا يقال مدحت اللؤلؤة على صفاء لونها ولا يقال حمدتها على ذلك بخلاف المحمود به فلا يشترط فيه ان يكون اختياريا كان يثنى عليه بصباحة الوجه لاجل اكرامه اياه ولذا تراهم يقولون ان المحمود به وعليه تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كما في المثال المذكور وتارة يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كان يثنى عليه بالكرم لاجل كرمه فالكرم من حيث انه مثني به محمود به ومن حيث انه باعث على الحمد محمود عليه وقد تضمن ما ذكره من التعريف اركان الحمد الخمسة وهي الحامد والمحمود والمحمود به والصيغة فالتناو باللسان هو الصيغة وهو يستلزم مثليا وهو الحامد ومثليا عليه وهو المحمود ومثليا به وهو مدلول الصيغة المحمود بها وقوله على جيل

اخرى من مكاشفاته فراجعه ان شئت رضي الله عنه وعن والده وعن اشياخه آمين توفي المصنف سنة سبع وستين وسبعمائة وانما ذكر نفسه في مبدا كتابه ليكون كتابه ادعى للقبول اذ التأليف مجهول مؤلفه لا يلتفت اليه غالبا (الحمد لله) هو وما بعده مقول القول والحمد التناو باللسان على جيل اختياري

اختياري اشارة للمحمود عليه لا يقال تسميهم الحمد لمطلق ومقيد يقتضي ان المحمود عليه ليس ركنا لتحقيق الحمد بدونه ككافي المطلق لاننا نقول مرادهم بالمطلق ما كان في مقابلة ذات الله او صفة من صفاته والمراد بالمقيد ما كان في مقابلة نعمة وليس المراد بالمطلق ما كان في مقابلة شيء اصلا فالحمود عليه لا بد منه في تحقق الحمد الا انه ان كان ذات الله او صفة من صفاته فالحمد مطلق وان كان نعمة فالحمد مقيد ان قلت ان الذات والصفات ليست اختياريية والحمود عليه لا بد ان يكون اختياريا قلت مرادهم بالاختيار ما كان غير اضطراري لا ما كان حصوله بالاختيار فدخلت الذات والصفات في الاختياري بهذا الاعتبار (قوله على جهة التعظيم) قيل يعني عنه قوله على جيل اختياري لانه اذا كان الثناء لاجل جيل اختياري فلا يكون الاعلى جهة التعظيم وقال بعضهم اتى به اشارة الى انه لا بد من موافقة الجنان للسان على الثناء اما اذا اتى بلسانه وقلبه معتقد خلافه فلا يكون جدا لانه ليس على جهة التعظيم (قوله كان) اي الجليل اي الاختياري نعمة كالعطايا واولا كالعبادات وحسن الخط مثلا فهو تعميم في المحمود عليه (قوله فعل) اي من الحامد وهو شامل للقول والعمل والاعتقاد لان المراد بالفعل ما قابل الانفعال فيشمل الكيف كالاتقادات (قوله يني عن تعظيم المنعم) اي يدل من اطلع عليه على تعظيم المنعم الذي هو المحمود فدخل الاعتقاد فلا يقال الانباء انما يظهري في القول والعمل ولا يظهري في الاعتقاد اذ لا اطلاع لغير الحامد عليه (قوله ولو على غير الحامد) اي ولو كان انعامه على غير الحامد وانما صرح بقوله لكونه منعما لاجل ما بعده من المبالغة فاندفع ما يقال انه لا حاجة لقوله لكونه منعما لانه معلوم من تعليق الحكم الذي هو التعظيم بالمشق وهو المنعم لان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق (قوله منصوب) اي على انه مفعول مطلق (قوله كذا قيل) قائله العلامة الناصر اللقاني في شرح خطبة المصنف (قوله والمراد انه اي الخبر وهو الله وقوله اجنبي اي من الحمد (قوله من جهة المصدرية) اي مصدرية الحمد (قوله لا من جهة كونه) اي الحمد مبتدأ اي لانه من هذه الجهة ليس اجنبيا منه لان الخبر معمول للمبتدأ (قوله يعني الخ) حاصله ان الحمد له جهتان جهة كونه مصدرا وجهة كونه مبتدأ وهو بهذه الجهة يغاير نفسه من الجهة الاخرى وقد عمل باعتبار كونه مبتدأ في الله فلو عمل في جدا لكان بالجهة الاخرى وهي جهة المصدرية فان قلنا ان التغاير الاعتباري ينزل منزلة التغاير الذاتي منع عمله في جدا لوجود الفصل بالاجنبي وان قلنا ان التغاير الاعتباري لا ينزل منزلة التغاير الذاتي صح عمله فيه اذ ليس هناك فصل باجنبي حقيقة والاول ملحظ الناصر والثاني ملحظ غيره وهو الحق (قوله يوافي ما تزايد الخ) اي يقابل ما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تحصى ولا تنهاى لزم من ذلك ان هذا الحمد لا يحصى ولا يعد لان ما لا يتناهى لا يقابله الا مثله ان قلت ان جدا المصنف جزئي فكيف لا يتناهى قلت المراد انه لا يتناهى باعتبار متعلقه وهو المحمود به لانه اتى عليه بصفاته الكمالية وهي لا تنهاى او يقال جعله غير متناه باعتبار ذاته لكن تخيلا لا تحقيقا (قوله اي زاد) هو بمعنى كثروا اشار الى ان المفاعلة ليست على بابها لان القصد ان الحمد يني بالنعم لا العكس وانما عدل المصنف عن ذلك الى صيغة المفاعلة لافادة المبالغة في الوفاء بسبب ما في الصيغة من المغالبة فكان الجدير يدان يغلب النعم ويزيد عليها (قوله بمعنى انعام او منعم به) حاصله ان النعم جمع نعمة بكسر النون ولما كانت النعمة تطلق على الانعام الذي هو اصال المنعم به للمنعم عليه وهو نافعل من افعال الله تعالى وتطلق ايضا على الشيء المنعم به به الشارح بقوله بمعنى انعام او منعم به على جواز ارادة كل منهما الا ان ارادة المعنى الاول اولى لان الحمد على الانعام امكن من الحمد على المنعم به وذلك لان الحمد على الانعام بلا واسطة واما على المنعم به فبواسطة انه اثر الانعام وما كان بلا واسطة اقوى واعلم ان الشيء المنعم به لا يكون نعمة حقيقة الا اذا كانت تحمدا عاقبة كذا قالت الاشاعرة فمن ثم لانعمة الله على كافر بل ما اذنه الله به من متاع الدنيا فهو استدراج له حيث يلذه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت وقالت

على جهة الله تعالى كان نعمة
اولا واصطلاحا فعل يني
عن تعظيم المنعم لكونه
منعما ولو على غير الحامد
(جدا) منصوب بفعل
مقدراى احده جدا لا
بالحمد المذكور لفصله عنه
بالخبر وهو اجنبي من الحمد
اي غير معمول له كذا
قبل والمراد انه اجنبي من
جهة المصدرية لا من جهة
كونه مبتدأ يعني ان عمل
الحمد في جدا من جهة انه
مصدر بحسب الاصل
وعمله في الله من جهة انه
مبتدأ فيكون الخبر اجنبا
من الحمد من جهة المصدرية
التي يعمل بها في جدا
والفصل بالاجنبي ولو
باعتبار يمنع عمل المصدر
(يوافى) اي يقابل
(ما تزايد) اي زاد (من
النعم) جمع نعمة بكسر
النون بمعنى انعام او منعم
به بيان لما

(والشكر) هو لغة الحمد عرفوا اصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من عقل وغيره الى ما خلق لاجله (له) تعالى (على) ما اولانا (اي) اعطانا اياه (من) الفضل والكرم) بيان لما وهما بمعنى واحد والمراد بهما النعم الواصلة له والغيره من اخوانه العلماء او المسلمين عامة اذ الكرم كما يطلق على اعطاء ما ينبغي لا لغرض ولا لغرض يطلق ايضا على الشيء المعطى مجازاً ولما كان قوله جداً وفي الخ فهو هم انه احصى النعم عليه تعالى تفصيلاً دفعه بقوله (لا احصى) اي لا اعد (ثناء) هو الوصف بالجميل (عليه هو) تعالى اي لا قدرة على عد ذلك تفصيلاً لان نعمه تعالى لا تحصى فكيف يحصى الثناء عليها تفصيلاً (كما اتى على نفسه) اي كثنائه على نفسه فانه في قدرته تعالى تفصيلاً وهذا مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام لا احصى ثناء عليكَ انت كما ائتيت على نفسك (ونه) الة اللطف من لطف كدع معناه الرفق لا من لطف ككرم فان معناه الدقة

المعتزلة انها نعمة يترتب عليها الشكر والحاصل ان الملاذ الواصلة اليهم نعم في صورة نعم فساها الاشاعرة فيما تظن الحقيقة والمعتزلة سميتها نعماً نظراً لصورتها (قوله هو الحمد عرفاً) اي وحيث نذ فالشكر لغة فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الشاكر او غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان واعتقاداً بالجنان او عملاً بالاركان (قوله صرف العبد الخ) المراد بصرف تلك النعم فيما خلقت لاجله ان لا يصرفها اسلاً فيما هي عنه وليس المراد استعمالها دائماً وابدافياً خلقت لاجله والا لخرج مثل الانبياء اذ كانوا في بعض الاوقات يشتغلون بنوم او اكل او جوع او حديث مع الناس مع انهم قطعوا شاكرون (قوله وغيره) اي القوى الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس والاعضاء كاليد والرجلين (قوله اياه) اشار الشارح بهذا الى ان المصنف حذف المفعول الثاني لاولى واما الاول فهو نافي اولانا (قوله النعم الواصلة له الخ) اي سواء كانت تلك النعم مما به كمال الذات من ذكورة وسلامة اعضاء وصحة بدن او كانت مما به كمال الصفات من الايمان وتوابعه من المعارف والطاعات (قوله اذ الكرم الخ) علة لقوله والمراد بهما النعم الواصلة له والغيره الخ (قوله يوهم) اي يوقع في وهم السامع وفي ذهنه وقوله انه احصى اي ضبط وعد الثناء عليه تنصيلاً اي وهذا لا يتأتى لان نعمه تعالى لا تحصى فلا يتأتى احصاء الثناء عليها تفصيلاً (قوله دفعه بقوله لا احصى الخ) اي فكأنه يقول انا وان اشرت في جدي الى انه محصى مثناه فان ذلك على سبيل التساهل اذ ليس في قدرتي ان اعد ما يستحقه المولى من الثناء على سبيل التفصيل (قوله اي لا قدرة لي على عد ذلك تفصيلاً) فيه اشارة الى ان المعنى على سلب العموم اي لا اقدر على عد الثناء عليه تفصيلاً وان كان اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ لم يطابق المراد منه بل يضاده والحاصل ان شأن النكرة في سياق النفي تقيده عموم السلب اي تساط النفي على كل فرد وهذا غير صحيح هنا لانه يمكن عد افراد كثيرة من افراد الثناء فضلاً عن ثناء واحد فتعين ان المراد من اللفظ انما هو سلب العموم وهو تسلط النفي على مجموع الافراد اي لا اعد كل ثناء عليك تفصيلاً لان الثناء عليك افراده لا تتناهي فاللفظ لا يوافق المراد منه بل يناقضه لان سلب العموم يتضمن اثباتاً جزئياً وعموم الساب يتضمن سلباً كلياً (قوله فكيف يحصى الخ) استفهام انكاري بمعنى النفي اي لا يمكن ذلك (قوله هو كما اتى على نفسه) يحتمل ان يكون هو تائباً كيد الضمير في عليه فهو راجع لله كضمير عليه فقوله كما اتى على نفسه صفة ثناء اي لا احصى ثناء عليه مثل ثنائه على نفسه في عدم التناهي وهذا الاحتمال هو ما سلكه الشارح ويحتمل ان يكون هو مبتدأ وحيث نذ يصح رجوعه الى الله والى الثناء فان رجع لله تعالى فقوله كما اتى على نفسه خبره والكاف فيه زائدة وما امامه موصولة او مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير الله الذي اتى على نفسه والله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما ايضا في الثناء الذي يستحقه مثل الثناء الذي اتى الله على نفسه او مثل ثنائه على نفسه في كونه غير مثناه (قوله فانه في قدرته تفصيلاً) الانسب ان يقول اي كثنائه على نفسه في عدم التناهي وان كان في قدرته عد ذلك تفصيلاً تأمل (قوله لا احصى ثناء عليك انت الخ) يجري في الحديث ما جرى في كلام المصنف من الاعراب ما عدا الوجه الاخير (قوله كما اتيت على نفسك) اي كثنائك على نفسك في عدم التناهي وان كان في قدرتك ان تحصى (قوله ونسأله اللطف الخ) اسند المصنف الفعل من لا احصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله الى ضمير الجماعة لان الاول فيه اعتراف بالعجز والشأن انه انما يثبت الانسان لنفسه والباقي دعاء والمطلوب فيه مشاركة المسلمين لانه مظنة الاجابة كذا قيل والحق ان ضمير ونسأله للمصنف وحده لان المشاركة التي هي مظنة الاجابة انما هي المشاركة في المطلوب بان يكون المدعوله عاملاً في الطلب بحيث يكون الداعي جماعة وفي سؤاله اللطف رد على المعتزلة الذين اوجبوا على الله تعالى اذ لو كان واجبا عقلياً لم يسأله كما لا يسأل الموت الذي هو واجب عادي ثم ان الواو في ونسأله للاستئناف ان جعلت جملة الحمد خبرية ولا يصح جعلها حيزاً عاطفة لما يلزم عليه من عطف الانشاء على الخبر واما الوجه الثالث جملة الحمد اشائية كانت الواو عاطفة لجملة اشائية على مثلها (قوله الدقة) اي

قوله الاجزاء وهذا المعنى لا يصح ارادته هنا (قوله والاعانة) هي والعون والمعونة الفاظ مترادفة معناها واحد وهو الاقدار على فعل الطاعات الخ وعطفها على اللطف من عطف الخاص على العام لانها من افراد اللطف (قوله الاقدار) اي خلق القدرة (قوله والملمات) اي الامور الشاقة النازلة بالعبد التي لا تلائمها من الم اذا نزل جمع ملامة (قوله في جميع الاحوال) جمع حال قال الناصر والمراد بالاحوال الاوقات وقال ح المراد بالاحوال صفات الشخص التي يكون عليها سواء كانت من المتصلات او من الاضافات والمراد بالمتصلات الصفات التي لها قيام بالشخص باعتبار نفسها لا باعتبار امر آخر كالصحة والمرض والعنى والفقر والمراد بالاضافات الصفات التي لا استقرار لها في الشخص بذاتها بل باعتبار امر آخر كالاستقرار في الزمان الفلاني او المكان الفلاني (قوله يعني نفسه) هذا بناء على ان ضمير نسأله للمصنف وحده وقوله ويحتمل وغيره اي بناء على جعل ضمير نسأله للتكلم ومعه غيره من اخوانه المسلمين وعلى كل حال فقوله الانسان اظهر في محل الاضمار والاصل وحال حوالى او حولنا (قوله في رmse) اعلم ان الرمس في الاصل مصدر رمست الريح الارض بالتراب اذا استرته به فهو ستر الارض بالتراب ثم نقل لتراب القبر ثم للقبير نفسه وهو المراد هنا وانما سمي رمسا لانه يرمس فيه الميت اي يغيب فيه (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لابدله من نكته وما للنكته هنا (قوله لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها) اي لشدة احتياج الانسان للرفق والتخلص من الملمات في تلك الحالة حاله حاله قوله في قبره (قوله هو الواسطة في كل نعمة وصلت اليها من الله) اي حتى الهداية للاسلام اي التي هي اعظم النعم فهي انما حصلت لنا ببركته وعلى يديه (قوله ولا سيما علم الشرائع) اي خصوصاً علم الشريعة فان وصوله اليها من الله انما هو على يديه وبواسطته كما هو ظاهر واصل سى سى واجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وسى الشئ مثله فعنى لاسيما يدل امثل زيد فاذا قيل احب العلماء لاسيما يد فعناه لا مثل زيد بل محبة زيد أكثر من محبة غيره من العلماء ولزمتها لانافية الواو على المشهور فبهما فاستعملها بدون لاو بدون واو قليل واعلم ان ما بعدها ان كان معرفة كما هنا جاز فيه الرفع على انه خبر محذوف هو ص در الصلة وقطعة سى قطحة اعراب لا ضاقتها المالموصولة وجاز فيه الجر على ان ما زائدة بين المضاف والمضاف اليه وجاز فيه النصب على ان ما بمعنى شئ والمعرفة مفعول محذوف لا تميز خلافاً لمن توهم ذلك فنع النصب لان التمييز واجب التنكيروان كان ما بعدها نكرة كفى * ولا سيما يوم بدارة جلجل * جاز في النكرة لوجه الثلاثة لكن النصب على التمييز (قوله وجب ان يصلى عليه) اي تأكد لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما تجب في العمر مرة وبعدها المصنف اخرها لزم من التأليف وقالت الشافعية تجب في كل تشهد يعقبه سلام وقال قوم انها تجب عند ذكره وبه قال اللخمي من المالكية والخلبي من الشافعية والطحاوي من الحنفية وابن بطة من الحنابلة (قوله والتبجيل) مرادف لما قبله (قوله فهي) اي الصلاة اخص من مطلق رحمة اي اقل افراد امنها وذلك لان الرحمة بمعنى النعمة وهي اعم من تكون مقرونة بتعظيم اولاد وعلى هذا فاعطف الرحمة على الصلوات في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة من عطف العام على الخاص (قوله ولذا) اي لاجل كونها اخص (قوله لا تطلب) اي من الله (قوله الاتبع) اي لطلبها للمعصوم وطلبها الغير المعصوم استقلالاً لا قيل حرام وقيل مكروه وهو الاظهر كما قال شيخنا (قوله ومن غيره تعالى) اي سواء كان ذلك العيراسا او جناً او ملكاً (قوله والدعاء) عطف تفسير وقوله باستغفار اي كان الدعاء باستغفار او غيره (قوله اي التحية) اي من الله عليه الصلاة والسلام في الجنة بتحية لائقه به كما يحجب بعضنا بعضاً بقولنا السلام عليكم (قوله او الامان) اي من المخاوف لان النبي من حيث كونه بشراً لم يحقه الخوف من الله بل هو اشد الناس خوفاً لان الخوف على قدر المعرفة ولذا قال انا اخوفكم من الله (قوله على محمد) خبر عن الصلاة والسلام اي كائناً على محمد أي له وهذه الجملة خبرية لفظاً انشائية معنى فقد طلب المصنف من الله

(والاعانة) اي الاقدار على فعل الطاعات وترك المنهيات والتخلص من المهمات والملمات (في جميع الاحوال) تنازعه كل من اللطف والاعانة (و) في (حال حاول) يعني مكث (الانسان) يعني نفسه ويحتمل وغيره من المؤمنين وهو الى فاللام للجنس على هذا (في رmse) اي قبره وانما خص هذه الحالة مع دخولها فيها قبلها الشدة احتياجه للطف والاعانة فيها أكثر من غيرها ولما كان النبي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة في كل نعمة وصلت اليها من الله تعالى ولا سيما علم الشرائع وجب ان يصلى عليه بعد ان اتى على مولى النعم فقال (والصلاة) هي من الله تعالى النعمة المقرونة بالتعظيم والتبجيل فهي اخص من مطلق الرحمة ولذا لا تطلب لغير المعصوم الاتباع ومن غيره تعالى التضرع والدعاء باستغفار او غيره (والسلام) اي التحية او الامان (على محمد

صلاته أى نعمته المقرونة بالتعظيم وسلامه لسيدنا محمد (قوله علم) أى شخصى على الذات الشريفة
 (قوله منقول) أى لا من نحل ثم ان نقل الاعلام تارة يكون من اسم الفاعل كخارث وحامد وتارة يكون
 من المصدر كزيد فانه فى الاصل مصدر زاد المال يزيد و تارة يكون من الصفة المشبهة كحسن وسعيد
 وتارة يكون من اسم الجنس كاسد وتارة يكون من الفعل كيزيد ويشكر وتارة يكون من اسم المفعول
 كمحمد ولذا قال منقول من اسم المفعول أى لا من اسم الفاعل ولا مما ذكر معه (قوله المضعف) صفة
 لمخدوف أى الفعل المضعف (قوله أى المكرر العين) أى وهو جدد بتشديد الميم وقوله أى المكرر الخ أى
 وليس المراد بالمضعف ما كانت لامه وعينه من جنس واحد كس وظل لعدم صحة ارادة ذلك هنا (قوله
 سمى به) أى بذلك العلم المنقول نينا الخ والذى سماه به جده عبدالمطلب فى سابع ولادته لموت ابيه قبلها
 (قوله رجاء ان يكون الخ) أى لاجل رجاء ذلك والمترجى لذلك هو جده المسمى له بذلك الاسم (قوله وقد
 حقق الله ذلك) أى الامر المرجو لجدده (قوله الكامل) أى فى الشرف (قوله الشامل) أى لكل الامور
 (قوله وعلى التقي) أى الممثل للاوامر والمجتنب للنواهي وقوله الفاضل أى الذى عنده فضيلة بعلم او
 طاعة (قوله وعلى الحليم) أى الذى عنده صفح عن الزلات وقوله الكريم أى الذى عنده كرم وسخاوة
 (قوله وعلى الفقيه العالم) الفقيه من عنده دراية بالفقه والعالم من عنده دراية بالعالم سواء كان فقها او
 غيره من العلوم فالوصف بالعالم ابلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى والمراد ان السيد من كان عنده
 دراية فى الفقه وفى غيره من العلوم (قوله من يتكلم باللغة العربية سجيية) أى سواء كانوا سكان بادية او
 حاضرة أى واما الاعراب فهم سكان البادية يبدأن يتكلموا باللغة العربية وقيل مطلقا ولوتكلموا
 بالعجمية والاول هو الحق وعليه فبين العرب والاعراب عموم وخصوص مطلق لاجتماعهما فى سكان
 البادية الذين يتكلمون بالعربية سجيية وانفراد العرب فيمن يتكلم بالعربية سجيية وهم سكان الحاضرة
 واما على الثانى فيبينهما العموم والخصوص الوجهى والنسبة الى العرب عربى والى الاعراب اعرابى قال
 ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسمعيل وتعال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود
 وقحطان وجرهم وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو اخذ العربية من جرهم وماروى
 عن ابن عباس من ان اول من تكلم بالعربية اسمعيل فراه عربية قريش التى نزل بها القرآن واما
 عربية يعرب وقحطان وعاد وثمود وجرهم فكانت قبل اسمعيل كذا فى حاشية شيخنا (قوله فيه من
 الضبط ما فى العرب) أى لكن الاولى اذا اقترنا فتحهما او ضمهما للمشاكله واما فتح الاول وضم الثانى او
 العكس فهو وان جازا لانه خلاف الاولى (قوله لان سائر اقبائى له) أى الجميع أى قديأتى بمعنى جميع
 اخذاله من سور البلد المحيط بجميعها وظاهرا تيانه قدان استعماله بمعنى جميع مجاز وهو كذلك على
 ما يفيد قول القاموس السائر الباقى لالجميع كما توهمه بعضهم وقد يستعمل له اه وقوله وقد
 يستعمل له أى مجازا كما هو قاعدته (قوله وان كان اصل معناه باقى) أى لا تحذره من السؤر بالهمز بمعنى
 البقية ويصح حل كلام المصنف على هذا ايضا لان أمته عليه الصلاة والسلام بقيه الامم أى الطوائف
 بالنسبة لمن مضى قبلها وعلى هذا فيكون المصنف التفت لمن ارسل اليهم مباشرة باعتبار عالم الاجسام
 واما على ان المراد جميع الامم فيصح ان يراد بالبعث بالجسم الجسم ايضا ويكون المراد بالامم طوائف امته
 ويصح ان يراد جميع الامم حتى السابقين ويراد بالبعث ما يشمل البعث بالروح لان روحه الشريفة
 ارسلت لا رواح من سبق وهذا معنى ما اشتهر من ان الايات نوابه (قوله والمراد بهم) أى بجميع الامم
 المرسل اليهم (قوله وغيرهم) بالرفع عطف على المكلفين فيفيد ان الملائكة غير مكلفين وهو قول وعليه
 فارسله اليهم رسالة تشرىف وبالجر عطف على الاس والجن عطف على الملائكة مكلفون وهو قول آخر
 وارتضاء اللقائى فى شرحه على الجوهرية وعليه فتكليفهم انما هو ببعض الفروع التى تنأتى منهم كالصلاة
 والحج والزكاة ونحوها مما لا يتأتى منهم وهذا أقوى القولين كما قال شيخنا (قوله وعلى آله) عطف على

علم منقول من اسم مفعول
 المضعف أى المكرر العين
 سمي به نينا عليه الصلاة
 والسلام رجاء ان يكون على
 اكل الخصال فيجده
 اهل السماء والارض وقد
 حقق الله ذلك الرجاء (سيد)
 يطلق على الشريف
 الكامل وعلى التقي الفاضل
 وعلى ذى الراى الشامل
 وعلى الحليم الكريم وعلى
 الفقيه العالم ولاشأنه عليه
 السلام اشتمل على ذلك
 كله (العرب) بفتحين او
 ضم فسكون من يتكلم
 باللغة العربية سجيية
 (والعجم) فيه من الضبط
 ما فى العرب من يتكلم بغير
 العربية (المبعوث) أى
 المرسل من الله تعالى
 (اسائر) أى لجميع لان سائر
 قديأتى له وان كان اصل
 معناه باقى (الامم) جمع امّة
 أى طائفة والمراد بهم
 المكلفون من الانس
 والجن على كثرة اصنافهم
 وغيرهم كالملائكة (وعلى
 آله) الطاهران المراد بهم
 اقارب المؤمنين

ومحمد وفيه إيماء لجواز الصلاة على غير الأنبياء تبعاً لهم وأما استقلالاً فقليل انتهى خلافاً للآولى وقيل حرام
وقيل تكبره قال النووي وهو المعروف واصل آل أول يكمل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء
وقيل أصله أهل قلبت ألهاء همزة ثم الهمزة الفاء هو اسم جمع لا واحد له من لفظه (قوله وإن كان) أى الآل
(قوله لأنه يستغنى عنه الخ) أى لأن أتباعه هم أمته وكان الأولى أن يقول لأنه يستغنى بهذا عن قوله وأمته لأن
هذا واقع في مركزه والمكرر المستغنى عنه هو الواقع بعد تأمل (قوله عند سيويو) على التحريك (الخ) أى خلافاً
لمن قال إن أصحاب اسم جمع لصاحب عند سيويو وجع له عند الأخفش والحاصل أن التحريك إن سيويو به
والأخفش يتفقان على أن أصحاب جمع لصاحب وإن فادسلا يجمع على أفعال والخلاف بينهما إنما هو في محب
فانه اسم جمع لصاحب عند سيويو وجع له عند الأخفش كذا ذكر شيخنا (قوله بمعنى الصحابي) أى إن
صاحباً الذى هو مفرد أصحاب المراد به هنا الصحابي لا مطلق صاحب (قوله من اجتمع بالنبي الخ) أى سواء
رآه ببصره أو لا كالعميان (قوله في حياته) خرج من اجتماع به صلى الله عليه وسلم بعد موته منما أو يقظة
كالجلال السيوطى وأبى العباس المرسى فلا يكون صحابياً (قوله مؤمننا) أى به لا بغيره فقط (قوله ومات على
ذلك) خرج من اجتماع مؤمننا ثم ارتد ومات على ردة كان خطاً واعترض هذا القيد بأنه يقتضى أن الصحبة
لا تتحقق لاحد في حال حياته لأن الموت قيد فتنتفى الحقيقة باتفائه وهو خلاف الإجماع وعدم وصف المرتد
بها بعد الردة لأن الردة أحبطتها بعد وجودها كالإيمان سواء (قوله الصادق بالذكري والنبى) أى يشمل
بناته الأربع فاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم وأولاده المذكور الثلاثة القاسم وعبد الله وإبراهيم وأما الطيب
والطاهر فهما القبان لعبد الله وكل أولاده المذكورين من خديجة الإبراهيم فانه من مارية القبطية ويشمل
جميع أولاد الحسن والحسين ذكوراً وإناثاً (قوله أى أكثرها نواباً) أى ومناقب أى مفارح وكالات ولا يلزم
من كثرة الثواب أكثرية المناقب (قوله هى طرف زمان هنا) أى وحينئذ فالمعنى مهما يكن من شئ بعد
البسملة والجدلة أى في الزمان الذى ذكرت فيه البسملة والجدلة فأقول قد سألت الخ واحترز بقوله هنا عنها
في قولك دار زيد بعد دار عمر فانهما طرف مكان هذا ويجوز أن تكون هنا طرف مكان باعتبار الرقم والمعنى
مهما يكن من شئ بعد البسملة والجدلة أى في المكان الذى رسمت فيه البسملة والجدلة فأقول قد سألت الخ
والحاصل أنه يصح جعلها هنا طرف زمان باعتبار النطق وطرف مكان باعتبار الرقم خلافاً لما نقل عن
الشارح من منع ذلك (قوله لفظاً لا معنى) أى في اللفظ لا في المعنى (قوله ولذا بنيت على الضم) أى ولأجل
إضافتها في المعنى بنيت لأدائها المعنى بالإضافة الذب هو نسبة جزئية حقها أن تؤدى بالحرف فالبناء للشبه
المعنوى ثم ان ظاهر الشارح أن ما ذكره للبناء على الضم وليس كذلك بل ما ذكره للبناء وأما العلة في
كونه على الضم فهو تكمل الحركات الثلاث لها وذلك لأنها في حالة أعراها إما أن تنصب على الطرية
أو تنجر بمن فناسب أن تكون مضمومة في حال بنائها لأجل أن تستوفي الحركات الثلاثة والعلة في كون
البناء على حركة التخلص من التقاء الساكنين (قوله والواو نائباً عن أما) أى وأما نائباً عن مهما و يمكن
فالعبرة فيها حذف ليل النفسير الذى بعده (قوله أى مهما يكن من شئ بعد الخ) أشار بذلك إلى أن
بعده من معمولات الشرط والاحسن جعلها معمولاً للجزاء والمعنى مهما يكن من شئ فأقول بعد البسملة
قد سألت الخ فيكون الجراء الذى هو قوله المذكور معلقاً على وجود شئ في الدنيا والديناما دامت موجودة
لا بد من وجود شئ فيها فيكون الجواب معلقاً على محقق والمعلق على محقق بخلاف جعلها معمولاً
للشرط فانه يقتضى أن الجواب معلق على وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة والجدلة والمعلق على المقيد
غير محقق الوقوع (قوله بعدما تقدم الخ) أى حذف المضاف إليه ونوى معناه وبنى الطرف على الضم
وحذف مهما و يمكن وأقيمت أمام مقامهما ثم حذف أمّا وأقيمت الواو مقامهما (قوله أى فأقول الخ) إنما
قدره لأن جواب الشرط يجب أن يكون غير واقع إذا لصحة لتعليق الواقع وكونه قد سأل جماعته مختصراً

وان كان قد يلق على
الاتباع لأنه يستغنى عنه
بتو له أمته (واصحابه) جمع
لصاحب على الصحيح لأن
فأعلا يجمع على أفعال عند
سيويو على التحريك
والأخفش بمعنى الصحابي
وهو من اجتماع بالنبي عليه
السلام في حياته مؤمننا
ومات على ذلك والصاحب
لفظة من ينلونه بينه مطلق
مواصلة (و) على (أزواجه)
أى نسائه الطاهرات
والمراد ما يشمل سراريه
(وذريته) نسائه الصادق
بالذكري والنبى إلى يوم
القيامة (وامته) أى جماعته
من كل من آمن به من يوم
بعث إلى يوم القيامة (أفضل
الأم) أى أكثرها فضلاً
أى ثواباً لمزيد فضل نبيا
على جميع الأنبياء عليه
وعليهم أفضل الصلاة
والسلام (وبعد) هى طرف
زمان هنا مقطوع عن
الإضافة لفظاً لا معنى ولذا
بنيت على الضم والواو نائباً
عن أما أى مهما يكن من
شئ بعدما تقدم (فقد) أى
فأقول قد (سألت جماعته)
إبان) أى أظهر (الله لى
ولهم معالم) جمع معلم وهو
لغة

أمر واقع فلاحقة لتعليقه وجعله جوابا والحاصل ان جملة قوله قد سألني مقولة لقول محمد زوف هو الجواب
 لأن الجملة المذكورة هي الجواب لما علمت (قوله الأثر) أي العلامة (قوله اراد بها ادلة التحقيق) أي
 على جهة المجاز (قوله واتي به الخ) فيه إشارة إلى ان التحقيق يطلق بالاشتراك على اثبات المسئلة بالدليل
 وعلى الاتيان بها على الوجه الحق وان لم يذ كما له ادليل (قوله والمراد به هنا ما كان حقا) أي من الاحكام
 (قوله استعارة نصريحية) تقريرها ان يقال شبهت الادلة بالمعالم أي العلامات التي يستدل بها بجماع التوصل
 بكل المقصود واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة والمعنى اظهر الله لي ولهم ادلة
 الاحكام الحق المطابقة للواقع لا يقال ان هذا رتبة المجتهد لا المقلد والمصنف مقلد لاننا نقول الاجتهاد بذل
 الوسع في استنباط الاحكام من الادلة لا اثبات الاحكام المقررة بادلها والمصنف سأل ظهور الادلة لاجل ان
 يثبت بها الاحكام المقررة (قوله بطريق سلوك) أي ذات معالم (قوله وسلك بنا الخ) السلوك هو الذهاب
 والسير في الارض استعاره هنا للتوفيق أي ووفقنا وياهم إلى الطريق الاحسن الموصلة لرضاه تعالى أي خلق فينا
 وفيهم قدرة على ارتكاب احسن الطرق الموصلة إلى رضاه وقال شيخنا في الحاشية جملة وسلك الخ خبرية لفظا
 انشائية معنى والمعنى اللهم اسلك بنا وجههم اتفق طريق الا ان المعنى الحقيقي وهو كون المولى يذهب معهم في
 الطريق الحسية ألا تقع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية
 وتقريرها ان يقال شبهه صرف الله ارادتهم للوجه الاتفق من علم او غيره بساكنه معهم الطريق المستقيم على
 فرض تحققه وان كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به
 صرف ارادتنا للوجه الاتفق من علم او غيره (قوله اتفق طريق) نصب على الظرفية ولا يقال اتفق ليس نظرف
 وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف اسم الزمان او المكان المضمن معنى في باطراد لانا
 نقول لما أضيف الفعل إلى ظرف المكان كان بعض ما يضاف إليه فقد آل الامر إلى انه نظرف (قوله أي طريقا
 اتفق) أي في طريق اتفق من غيرهما وادناه الشارح بهذا إلى ان قول المصنف اتفق طريق من اضافة الصفة
 للموصوف وارتكبا المصنف مع كونها خلاف الاصل رعاية للسجع (قوله تأليفا) قدره إشارة إلى ان مختصرا
 صفة لموصوف محذوف (قوله والاختصار الخ) أي وعلى هذا فاختصر ما قل لفظه وكثر معناه ويقا به المطول
 وهو ما كثر لفظه ومعناه وعلى هذا فكثر لفظه وقل معناه او قل لفظه ومعناه واسطة بين المختصر والمطول
 والحق انه لا واسطة بينهما وان المختصر ما قل لفظه وكثر معناه ام لا وان المطول ما كثر لفظه وكثر معناه
 او قل فقول الشارح الاختصار دليل اللفظ مع كثرة المعنى هذا احد قولين والآخر انه تقليل اللفظ مطلقا أي
 سواء كثر المعنى ام لا (قوله أي فمذهب اليه من الاحكام الاجتهادية) اشار إلى ان على في كلام المصنف
 بمعنى في وان مذهب مالك مثلا عبارة عما ذهب اليه من الاحكام الاجتهادية أي التي بذل وسعه في تحصيلها
 فالاحكام التي نص الشارع عليها في القرآن وفي السنة لا تعد من مذهب احد من المجتهدين وفي ح
 عند قوله وبالتردد لتردد المتأخرين سئل ابن عرفة هل يقال في اقوال اصحاب انها من مذهب الامام
 فقال ان كان المستخرج لها عارفا بقواعد امامه واحسن مرعاتها صح نسبتها للامام وجعلها من مذهبه
 والان نسبت لقائلها (قوله امام الائمة) امام امته بالنسبة للامام الشافعي والامام احمد فظاهرة لان
 الشافعي اخذ عنه كما قال مالك استاذي وعنه اخذت العلم والامام احمد قد اخذ عن الشافعي واما
 بالنسبة لابي حنيفة فقد انف السيوطي تزيين الممالك بترجمة الامام مالك واثبت فيه اخذ ابي حنيفة عنه
 قال والثالث الدارقطني جزأ في الاحاديث التي رواها ابو حنيفة عن مالك (قوله ابن مالك) أي ابن ابي عامر
 ابن عمرو بن الحرث بن غيان بفتح المعجمة اوله بعدها مشاة تحية ساكنة ابن خنيل بالمثلثة مصغرا اوله
 خاء معجمة ويقال ايضا بالجيم كافي القاموس (قوله الاصبحي) نسبة لذي اصبح بطن من حير فهو من بيوت
 الملوك لان ادواء اليمن التابعة كذي بزن كافي طفي يزيدون الملك منهم في علمه ذو وتظيما كذي بزن أي

الأثر الذي يستدل به على
 الطريق واراد بها ادلة
 التحقيق) مصدر حقق
 الشيء اثبته بالدليل واتي
 به على الوجه الحق ولولم
 يذ كر الدليل والمراد به هنا
 ما كان حقا أي مطابقا
 للواقع في معالم استعارة
 تصريحية ويصح ان يراد
 بالمعلم الأثر نفسه ففي
 التحقيق استعارة بالكناية
 بأن شبه التحقيق بطريق
 سلوك تشبيها مضمر في
 النفس على طريق الممكنة
 وفي معالم استعارة تخيلية
 (وسلك) أي ذهب (بنا
 وجههم اتفق طريق) أي
 طريقا اتفق تأليفا (مختصرا)
 مفعول ثان لسأل وجملة ايان
 وما بعدها اعتراض قصد
 بها الدعاء له ولهم والاختصار
 تقليل اللفظ مع كثرة المعنى
 (على مذهب الامام) أي
 فمذهب اليه من الاحكام
 الاجتهادية امام الائمة
 (مالك بن انس) ابن مالك
 الاصبحي (مينا) بكسر
 الباء المشددة اسم فاعل

(مطلب)

في ان مالك امام الائمة

(مطلب) في أن الإمام من

تابع التابعين

(مبحث)

تفسير الراجح والمشهور

وحكم الفتوى بكل وغير ذلك

(مبحث)

من اتلف بفتواه شياً واخذ

الاجرة على الفتيا وغير ذلك

(مطلب)

كيفية الاستخارة النبوية

نعت ثانٍ مختصر (لما)

أي للقول الذي تجب (به)

الفتوى) لكونه المشهور

أو المرجح (فأجبت)

عطف على سألني (سؤالهم)

لم يقل اجبتهم إشارة إلى أنه

لم يضيع من سؤالهم شيئاً

بل أتى به متصفاً بالأوصاف

الثلاثة الاختصار وكونه

على المذهب المذكور

والتيين لما به الفتوى (بعد

الاستخارة) متعلق بأجبت

أي بعد طلب الخيرة بفتح

الحاء وكسرها (١) مع فتح

الياء فيهما وطلبها بصلاتها

ودعائها الوارد في

الصحيحين وهي من الكنوز

التي اطهرها الله تعالى على

يدرسوله عليه الصلاة

والسلام فلا ينبغي لعائل

هم بأمر تركها ثم ذكر

اصطلاحه في كتابه أيقظ

الناظر عليه وقصده بذلك

الاختصار فقال (٥ شيرا)

حال من فاعل أجبت

(١) قوله مع فتح الياء فيهما

كذا وقع في الأصل والذي

صاحب هذا الاسم ولما كانت يوت الملوك من أصبح زادوا فيها ذو وقالوا ذوا أصبح وكان أنس والد الإمام فيها وكان جده مالك من التابعين أحد الأربعة الذين حملوا عثمان إلى قبره ليلاود فنوه في البيع وابوه أبو عامر محباي شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأبدراوا الإمام من تابع التابعين وقيل أنه تابعي لأنه أدرك عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وقد قيل بصحبه الكن الصحيح أنها ليست محامية وجلت أم الإمام مالك وهي العالية بنت شريكة الأزديّة به ثلاث سنين على الأشهر بذى المروة موضع عساجد بولك على ثمانية برد من المدينة وكان ولادته سنة تسعين ووفاته سنة مائة وتسع وسبعين وكان عمره تسعا وثمانين (قوله نعت ثانٍ مختصر) لكن اسناد اليان له مجاز عقلي لأنه مبين فيه لامين ويصح جعله حالا من بيا سألني أي سألني جماعة تأليف مختصر احواله كوني مبيناهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال أهل المذهب المذكور (قوله لما به الفتوى) فيه أن ما من صيغ العدم مع أن المصنف لم يذ كر كل قول به الفتوى وقد يقال أن هذا اخبار عما عزم عليه ولا شك أن الإنسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم عليه لنسيان أو نحوه (قوله أو المرجح) أو مانعة خلو تجوز الجمع لأن ما به الفتوى امام مشهور فقط أو راجح فقط أو مشهور وراجح والمرجح ما قوى دليله والمشهور فيه أقوال قبل أنه ما قوى دليله فيكون معنى الراجح وقيل ما كثر قائله وهو المعتمد وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة ثم إن كلام الشارح يقتضي أن الفتوى إنما تكون بالقول المشهور أو الراجح من المذهب وأما القول الشاذ والمرجوح أي الضعيف فلا يفتي بهما وهو كذلك فلا يجوز الاقتفاء بواحد منهما ولا الحكم به ولا يجوز العمل به في خاصة النفس بل يقدم العمل بقول الغير عليه لأن قول الغير أقوى في مذهبه كذا قال الأشياخ وذ كر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب والأول هو اختيار المصريين والثاني اختيار المغاربة كما قرر شيخنا في ح إن من اتلف بفتواه شياً وتبين خطؤه فيها فإن كان مجتهد لم يضمن وإن كان مقلدا ضمن إن انتصب أو تولى فعل ما فتي فيه والا كانت فتواه غروراً قولياً لا ضمان فيه ويرجوان لم يتقدم له اشتغال بالعلم آداب وتجوز الاجرة على الفتيا إن لم تتعين وفيه أيضاً عن زروق قد سمعت بأن بعض الشيوخ أفتى بأن من أفتى من التقايد فانه يؤدّب واستظهر حمله على التقايد المخالفة للنصوص أو القواعد لأنه لا يقول عليها وأما التقايد المنقولة من الشراح والنصوص فيجوز الاقتفاء منها قطعاً فإن جهل حال تلك التقايد فقد قال في عيج الظاهر أنها لا تعد تقييداً عند جهل الحال وفي شب يمنع تتبع رخص المذاهب وفسرها بما ينقض به حكم الحاكم من مخالف النص وجلي القياس وقال غيره أن المراد بتتبع الرخص رفع مشقة التكليف باتباع كل سهل وفيه أيضاً امتناع التلقيق والذي سمعناه من شيخنا نقلاً عن شيخه الصغير وغيره أن الصحيح جوازه وهو نسخة اه وبالجمله ففي التلقيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتان المنع وهو طريقة المصاروة والجواز وهو طريقة المغاربة ورجت (قوله فأجبت سؤالهم) أي بوضع جميع التأليف إن كانت الخطبة متأخرة عنه أو بالشروع فيه إن كانت متقدمة وليس قوله بعد الاستخارة معينا أن الاجابة بالشروع لصدقه على الاحتمالين لأن بعد طرف متنع (قوله بل أتى به) أي بما سأله (قوله أي بعد طلب الخيرة) أي بعد طلب ما فيه خير أي طلب بيان ما هو خيرى وأولى لى هل الاشتغال بتأليف مختصر على الوجه الذي طلبوه أو الاشتغال بغيره من أوجه الطاعات (قوله وطلبها) أي وطلب بيانها (قوله بصلاتها الخ) أي بأن يصلى ركعتين يقرأ في الأولى الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية الاخلاص كذلك سمعنا بعد السلام منها يستغفر الله نحو الثلاث مرات ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم إني استخيرك بعلمك واستقدرول بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فأنك تدرو ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لى الخير حيث كان هذا الأمر شر لى في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لى الخير حيث كان

في كتب اللغة أن فتح الباء مع كسر الحاء لا مع فتحها كتبه مصححه

مقدرة أي اجبتهم حال كوني مقدرا الإشارة (بقيها) أي بهذا اللفظ أي ونحوه من كل ضمير مؤنث غائب عائد على غير مذكور أو انه عبر بقيها عن كل ما ذكر مجازا فشمّل نحو جلت وقيدت ونحو وظاهرها وأقيم منها (للمدونة) التي هي الأم وهي تدوين سحنون للأحكام التي أخذها ابن القاسم عن الإمام ورجحها كرفيها مارواه غيره ومأثله من اجتهاده (و) مشيرا (بأول) أي بمادة أول (إلى اختلاف شارحها) أي شارحي ذلك الموضع ١٤ منها وان لم تصدوا للشرح سائرهما (في فهمهما) أي فهم المراد من ذلك الموضع المؤدى

فهم كل له إلى خلاف فهم الآخر ويختلف المعنى به بهو بصير قولاً غير الآخر ويجوز الانشاء بكل أن لم يرجع الأشياخ بعضها وهو واضح لا خفاء به وليس بلازم أن كل من ذهب إلى تأويل يكون موافقا لقول كان موجودا من قبل بل يجوز والأغلب عدم الموافقة (و) مشيرا (بالاختيار) أي بمادته الشاملة للاسم والفعل (١) لاختيار الإمام أبي الحسن على (المخمي) صاحب التبصرة (لكن أن كان) مادة الاختيار التي اشترت بها ملتبسة بصيغة الفعل (كاختار) (فذلك) الاختيار إشارة (لاختياره) هو في نفسه أي من قبل نفسه لا من أقوال أهل المذهب (و) أن كان (بالاسم) كالمختار (فذلك لاختياره) (لذلك القول) (من الخلاف) بين أهل المذهب وسواء وقع منه بلفظ الاختيار أو التصحيح أو الترجيح أو التحسين أو غيرها (و) مشيرا (بالترجيح) ترجيح الإمام أبي بكر محمد

ورضى به اه وقوله أن كان هذا الأمر الملاحظ في ذهنه وإن شاء صرح به بأن يقول أن كان الشيء الفلاني كما قرره شيخنا ثم إذا فرغ من عمل الاستخارة فكل ما انشرح له صدره من فعل أو ترك مضى إليه (قوله ليقف الناظر عليه) أي ليقف على ذلك الاصطلاح الناظر في كتابه (قوله مقدرة) أي لا مقارنة لأن الإشارة ليست مقارنة لأجابتهم بالشروع في التأليف (قوله ونحوه الخ) إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف (قوله قوله من كل ضمير مؤنث غائب) أي مثل أقيم منها وظاهرها وجلت وقيدت (قوله أو أنه الخ) أشار إلى أنه يحتمل أنه عبر بقيها عن كل ما ذكر مجازا من إطلاق الخاص وإرادة العام وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررهما في ذهن أهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم أنها بالنسبة لغيرها من كتب المذهب أو للمذهب نفسه (قوله مارواه غيره) أي مارواه غير ابن القاسم كاشبه عن مالك (قوله ومأثله) أي ابن القاسم من اجتهاده (قوله أي بمادة أول) أي فيسدرج فيه تأويلان وتأويلات (قوله المؤدى) نعم لموضع وقوله فهم كل أي من الشراح وهو مرفوع فاعمل بالمؤدى وقوله له أي لذلك الموضع وقوله إلى خلاف متعلق بالمؤدى (قوله ويختلف المعنى به) أي بذلك الفهم (قوله وبصير) أي ذلك الفهم وقوله بكل أي من الفهمين (قوله بل يجوز) أي بل يجوز أن يكون موافقا لقول كان موجودا أو الأغلب أن لا يكون موافقا لقول موجود (قوله ملتبسة بصيغة الفعل) أي من التباس العام بالخاص (قوله فذلك لاختياره هو في نفسه) وذلك لأن الفعل يقتضى التجدد والحديث المناسب لما يجدده ويحدثه من عند نفسه (قوله وإن كان بالاسم) أي وإن كان مادة الاختيار ملتبسة بصيغة الاسم وقوله فذلك أي الاختيار إشارة لاختياره من الخلاف الواقع بين أهل المذهب وذلك لأن الاسم يقتضى الثبوت المناسب للثابت بين أهل المذهب (قوله وسواء وقع منه الخ) أي وسواء وقع الاختيار لقول من اللخمي بلفظ الاختيار الخ أي فانه على كل حال يشير المصنف لاختياره بصيغة الاسم أو الفعل من مادة الاختيار (قوله ومشيرا بالترجيح) أي بمادته الشاملة للاسم والفعل (قوله وسواء وقع منه بلفظ الترجيح الخ) أي وسواء كان الترجيح الواقع من ابن يونس بإفظ الترجيح أو التصحيح أو الاختيار أو الاستحسان فانه على كل حال يشير المصنف لترجيحه بصيغة الفعل أو الاسم من مادة الترجيح (قوله فذلك لاختياره من الخلاف) أي الواقع بين المتقدمين من أهل المذهب (قوله وبالظهور) أي وبمادة الظهور الشاملة للاسم والفعل وكذا يقال في قوله بعد وبالقول (قوله كذلك) أي حال كون الظهور الذي اشترت به لابن رشد مشابها للاختيار المشار به للخمي في كونه أن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره في نفسه وإن كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين المتقدمين من أهل المذهب (قوله في جزيرة صقلية) أي وهي المسماة الآن بسلسلية وهي جزيرة بالقرب من ماطة أعادها الله للإسلام (قوله في التفصيل المتقدم) أي في كونه أن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره في نفسه وإن كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين أهل المذهب المتقدمين عليه (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال أن هؤلاء الأشياخ لهم ترجيحات كثيرة مشى المصنف عليها ولم يشر لها بشئ مما ذكر

ابن عبد الله (دبن يونس) وسواء وقع منه بلفظ الترجيح أو غيره حال كون الترجيح الذي اشترت به (كذلك) أي مشابها للاختيار المشار به للخمي في كونه أن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه وإن كان بالاسم فذلك لاختياره من الخلاف (و) بالظهور (الإمام محمد بن أحمد) (دبن رشد كذلك) وبالقول (الإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر) (المأزري) نسبة لجزيرة بنتم الزاى وكسر هاء مدنيه في جزيرة صقلية وهو تلميذ للخمي (كذلك) أي في التفصيل المتقدم والمراد

(قوله متى ذكرت ذلك) أي ما تقدم من مادة الاختيار والترجيح أو الظهور أو القول (قوله لأن المراد
 أنه) أي الحال والشأن متى رجح بعضهم شيئاً الخ أي حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم متى
 المصنف عليها ولم يشر إليها لم يذكر المصنف هؤلاء المشايخ إلا رتبة على ترتيبهم في الوجود وأقدمهم ابن
 يونس الصقلي توفي سنة أربع مائة وواحد وخمسين ثم اللخمي الصفصافي توفي سنة أربع مائة وثمانية
 وسبعين ثم ابن رشد القرطبي توفي سنة خمس مائة وثلاثين ثم المازري توفي سنة خمس مائة وست وثلاثين سنة
 وخص هؤلاء الأربعة بالذكر لأنه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه
 وخص ابن يونس بالترجيح لأن أكثر اجتهاده في الميل إلى بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه
 قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهرات وآيات فيقول يأتي على رواية كذا وكذا وظاهر
 ما في سماع فلان كذا وخص المازري بالقول لأنه لما قويت عارضته في العلوم وتصرف فيها تصرف
 المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه وخص اللخمي بمادة الاختيار لأنه كان أجراً هم على ذلك (قوله
 أي وكل مكان الخ) أشار بهذا إلى أن حيث مبتدأ وانها ما بمعنى المكان والزمان وقوله فذا ناخ هو
 الخبر ودخلت الفاء عليه لأجراء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط في العموم وحاصل كلام المصنف أن
 الشيوخ إذا اختلفوا في تشهير أقوال في مسألة فانه يذكر القولين المشهورين والأقوال المشهورة ويأتي
 بعدها بلفظ خلاف إشارة لذلك (قوله أي هذا اللفظ) أشار بذلك إلى أن خلاف في كلام المصنف هنا
 مرفوع على الحكاية أذهب في كلام المصنف الآتي له في الأبواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف تارة
 ومذكور أخرى وانما لم ينصبه نظر الكونه مقول القول لا قضاؤه أنه متى ذكر أقوالاً مختلفة في مسألة
 كقوله اعتد به عند مالك لابن القاسم وكقوله وتصرفه قبل المحرر محمول على الإجازة عند مالك لابن
 القاسم كانت تلك الأقوال مختلفة في التشهير وليس كذلك لا يقال القول لا ينصب المفرد لأننا نقول انه ينصبه
 إذا أول القول بالذكر وحينئذ فلو نصب خلافاً لكان المعنى وحيث ذكر خلاف أي اختلافاً وزاعفاً في مسألة
 سواء عبر بمادة الخلاف أو الأقوال أو لم يعبر بذلك (قوله وسواء وقع منهم الخ) أي سواء وقع الخلاف
 في التشهير من هؤلاء المشهورين المتساوين في الرتبة عنده بلفظ التشهير بأن عبر كل منهم بالمشهور كذا
 وقوله أو بما يدل عليه الخ أي بأن عبر كل منهم بالمذهب كذا أو المعروف كذا أو المعتمد كذا أو الراجح
 كذا (قوله فان لم يتساوا المرجحون) أي في الرتبة عنده (قوله اقتصر على ما رجحه الأقوى) أي على
 ما رجحه أعلاه في الرتبة واقتصر على ما رجحه الأقوى بالنظر للعالم ومن غير العالم قديماً كراؤلاً
 المعتمد ويذكر بعده القول الضعيف كقوله في الذكاة بعد أن ذكر ما شهره الأعلى وشهره أيضاً الاكتفاء
 بنصف الخلقوم والودجين (قوله وحيث ذكر قولين الخ) أي وكل مكان من هذا الكتاب وقع مني
 فيه ذكر قولين أو أقوال بأن قال هل كذا أو كذا قولان أو أقوال أو قال هل كذا أو كذا ثالثاً كذا ورابعاً
 كذا فافرق بين تنفيذه بصيغة القول وعدمه (قوله فذلك) أي ذكر القولين أو الأقوال بل بالترجيح
 (قوله إشارة) أي ذو إشارة أو مشير (قوله أي الحكم الفقهي) أشار بهذا لتعريف الفرع وهو
 الحكم الفقهي أي الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي أو غيره فالأول كنبوت الوجوب للنية في الوضوء
 فانه حكم شرعي تعلق بالوجوب الذي هو كيفية للنية التي هي عمل قلبي والثاني كنبوت الوجوب للوضوء
 فانه حكم شرعي تعلق بالوجوب الذي هو كيفية للعمل الغير القلبي أعني الوضوء والمراد بكون الحكم شرعياً
 أنه مأخوذ من الشرع الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالاستنباط (قوله أي لم أجدها أصلاً)
 أي لم أجدها في تلك الأقوال الموجودة في ذلك الفرع ترجيحاً لأحد أصلاً (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لصعوبة
 المقام لأن كلام المصنف بحسب ظاهره يصدق بما إذا أطلع على راجحة لأحد القولين أو الأقوال وبما
 إذا أطلع على راجحة لكل من القولين أو الأقوال وليس كذلك بل الأمر في ذلك ما ذكره الشارح (قوله
 أمالو وجد راجحة) أي لأحد القولين وكان مقابله ضعيفاً (قوله أو راجحة) أي لأحد الأقوال وكان

معنى ذكرت ذلك فهو إشارة
 إلى ترجيحهم لأن المراد
 أنه متى رجح بعضهم شيئاً
 أشرت له بما مر (وحيث)
 أي وكل مكان من هذا
 المختصر أو كل وقت (قلت)
 فيه (خلاف) أي هذا اللفظ
 (فذلك) أي قولي خلاف
 إشارة (للاختلاف) بين أئمة
 أهل المذهب (في التشهير)
 للأقوال أن تساوى المشهورون
 في الرتبة عنده وسواء
 وقع منهم بلفظ التشهير أو
 بما يدل عليه كالمذهب
 كذا أو الظاهر كذا أو
 الراجح أو المعروف أو
 المعتمد كذا فالمراد بالتشهير
 الترجيح فان لم يتساوا المرجحون
 اقتصر على ما رجحه الأقوى
 عرف ذلك من تتبع كلامه
 (وحيث ذكر قولين
 أو أقوالاً) بالترجيح (فذلك)
 إشارة (لعدم اطلاعي في
 الفرع) أي الحكم الفقهي
 الذي وقع فيه الاختلاف
 (على راجحة) أي راجحة
 (منصوصة) لأهل المذهب
 أي لم أجدها ترجيحاً أصلاً
 فأفعل التفضيل في المصنف
 ليس على بابه فتأمل أما
 لو وجد راجحة أو راجحة
 لأحد الأقوال لاقتصر على
 الراجح أو الأرجح ولو
 وجد راجحة لكل لعبر
 بخلاف كما مر

فالمصور أربع (واعتر) (قوله فالصور أربع) الأولى ما إذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه يعبر بخلاف الثانية أن يطلع على راجحة لأحد الأقوال الثلاثة أن يطلع على راجحة لأحد الأقوال وفي الأولى من هاتين الصورتين يقتصر على الرابع وفي الثانية منهما يقتصر على الرابع أن لا يطلع على ترجيح لقول من الأقوال التي في المسئلة أصلاً وفي هذه يعبر بقولين أو أقوال (قوله لزوماً) أي دائماً وفي كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفعول اعتباراً وان الطرف أو متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ (قوله لا في محل النطق) في للطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه ومحصله ان المفهوم عبارة عن المعنى الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الأبوين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا يضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة بعده في ميسأى في الشرح وأما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فيما يأتي في عبارة الشارح وهي مفهوم المحصر ومفهوم الغاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب أولى لأنها أقوى من مفهوم الشرط إذ قد قيل فيها انها من قبيل المنطوق (قوله أي انه) أي المصنف وقوله ينزله أي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط وحاصله ان معنى اعتباره له انه اذا ذكر شرطاً فلا يذكر مفهومه لانه كالمصرح به فيصير ذكره كالتكرار (قوله ما دل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقعة على معنى وفي للطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مظهر وفي محل هو المنطوق به أي حالة كون ذلك المعنى مظهر وفي اللفظ المنطوق به أو ان المعنى ما دل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ مظهر وفي اللفظ المنطوق به وهو متحققا فيه من ظرفية العام في الخاص وذلك كالتأفيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومظهر وفيه من ظرفية المدلول في الدال وقد يطلق المنطوق على حرمة (قوله حتى لا يحتاج الى التصريح به) أي بمفهوم الشرط وهذا مفرع على قوله أي انه ينزله المح وقوله لنسبة أي كالمساواة عليه (قوله بالنظر للمعنى) أي بالنظر للعلّة وهي الايذاء والآن لا مال اليتيم والحاصل ان العلة في حرمة التأفيف الايذاء وهو موجود في الضرب فيكون مثل التأفيف في الحرمة بمجامع الايذاء والعلة في حرمة كل مال اليتيم اتلافه وذلك موجود في حرمة فيكون حرمة حراماً قياساً على اكله بمجامع الاتلاف في كل (قوله والاول) أي ضرب الأبوين مفهوم بالاولى أي مفهوم حكمه بالاولى من المنطوق وقوله والثاني أي احراق مال اليتيم وقوله بالمساواة أي مفهوم حكمه بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا الى ان مفهوم الموافقة قسمان أحدهما يسمى خوى الخطاب والثاني يسمى لحن الخطاب فقوى الخطاب هو المفهوم الاول بالحق من المنطوق نظراً للمعنى كما في المثال الاول أعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لهما أف فهو أولى بالتحريم من التأفيف المنطوق به نظر للمعنى الموجب للحكم وهو الايذاء والعقوق لان الضرب اشد من التأفيف في الايذاء والعقوق وأما لحن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم طر للمعنى كتحريم احراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية فان الاحراق مساوٍ لاكل في الحرمة نظر للمعنى وهو الاتلاف لتساوي الحرق والاكل في اتلافه على اليتيم (قوله مفهوم المحصر بالنق والاثبات) أي نحو ما قام الازيد فنطوقه نفي القيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد (قوله او بانما) نحو انما الحكم الواحد أي فنطوقه قصر الاله على الواحدية ومفهومه نفي تعدد الاله (قوله انه من المنطوق) أي وقيل ان مفهوم المحصر من جملة المنطوق فيكون منطوق المحصر على هذا القول كلاماً من الثبوت والنفي لا أحدهما فقط كما هو القول الاول (قوله واتعوا الصيام الى الليل) أي ان غاية الاعمال دخول

فالمصور أربع (واعتر) (قوله فالصور أربع) الأولى ما إذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه يعبر بخلاف الثانية أن يطلع على راجحة لأحد الأقوال الثلاثة أن يطلع على راجحة لأحد الأقوال وفي الأولى من هاتين الصورتين يقتصر على الرابع وفي الثانية منهما يقتصر على الرابع أن لا يطلع على ترجيح لقول من الأقوال التي في المسئلة أصلاً وفي هذه يعبر بقولين أو أقوال (قوله لزوماً) أي دائماً وفي كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفعول اعتباراً وان الطرف أو متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ (قوله لا في محل النطق) في للطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه ومحصله ان المفهوم عبارة عن المعنى الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الأبوين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا يضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة بعده في ميسأى في الشرح وأما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فيما يأتي في عبارة الشارح وهي مفهوم المحصر ومفهوم الغاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب أولى لأنها أقوى من مفهوم الشرط إذ قد قيل فيها انها من قبيل المنطوق (قوله أي انه) أي المصنف وقوله ينزله أي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط وحاصله ان معنى اعتباره له انه اذا ذكر شرطاً فلا يذكر مفهومه لانه كالمصرح به فيصير ذكره كالتكرار (قوله ما دل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقعة على معنى وفي للطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مظهر وفي محل هو المنطوق به أي حالة كون ذلك المعنى مظهر وفي اللفظ المنطوق به أو ان المعنى ما دل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ مظهر وفي اللفظ المنطوق به وهو متحققا فيه من ظرفية العام في الخاص وذلك كالتأفيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومظهر وفيه من ظرفية المدلول في الدال وقد يطلق المنطوق على حرمة (قوله حتى لا يحتاج الى التصريح به) أي بمفهوم الشرط وهذا مفرع على قوله أي انه ينزله المح وقوله لنسبة أي كالمساواة عليه (قوله بالنظر للمعنى) أي بالنظر للعلّة وهي الايذاء والآن لا مال اليتيم والحاصل ان العلة في حرمة التأفيف الايذاء وهو موجود في الضرب فيكون مثل التأفيف في الحرمة بمجامع الايذاء والعلة في حرمة كل مال اليتيم اتلافه وذلك موجود في حرمة فيكون حرمة حراماً قياساً على اكله بمجامع الاتلاف في كل (قوله والاول) أي ضرب الأبوين مفهوم بالاولى أي مفهوم حكمه بالاولى من المنطوق وقوله والثاني أي احراق مال اليتيم وقوله بالمساواة أي مفهوم حكمه بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا الى ان مفهوم الموافقة قسمان أحدهما يسمى خوى الخطاب والثاني يسمى لحن الخطاب فقوى الخطاب هو المفهوم الاول بالحق من المنطوق نظراً للمعنى كما في المثال الاول أعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لهما أف فهو أولى بالتحريم من التأفيف المنطوق به نظر للمعنى الموجب للحكم وهو الايذاء والعقوق لان الضرب اشد من التأفيف في الايذاء والعقوق وأما لحن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم طر للمعنى كتحريم احراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية فان الاحراق مساوٍ لاكل في الحرمة نظر للمعنى وهو الاتلاف لتساوي الحرق والاكل في اتلافه على اليتيم (قوله مفهوم المحصر بالنق والاثبات) أي نحو ما قام الازيد فنطوقه نفي القيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد (قوله او بانما) نحو انما الحكم الواحد أي فنطوقه قصر الاله على الواحدية ومفهومه نفي تعدد الاله (قوله انه من المنطوق) أي وقيل ان مفهوم المحصر من جملة المنطوق فيكون منطوق المحصر على هذا القول كلاماً من الثبوت والنفي لا أحدهما فقط كما هو القول الاول (قوله واتعوا الصيام الى الليل) أي ان غاية الاعمال دخول

ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم الا يزيد ومفهوم الشرط نحو من قام فاسكره ومفهوم الصفة (٩٧) نحو اسكرم العالم ومفهوم العلم نحو

اكرم زيد العلم ومفهوم الزمان نحو سافر يوم الخميس ومفهوم المكان نحو جاست امامه ومفهوم العدد نحو فاجلدوهم عاين جلدته ومفهوم القلب أي الاسم الجائد نحو في الغنم زكاة وكلها جهة الالقب (وأشير بصريح أو استحسن الى أن شيخا من مشايخ المذهب (غير الاربعة) الذين قدمتهم صحح هذا) الفرع بجوزان يكون مراده صححه من الخلاف وقوله (أو استظهره) من عند نفسه وهو الاقرب (و) اشير (بالتردد) لاحد امرين اما (لتردد) جنس (المتأخرين) ابن ابي زيد ومن بعده (في النقل) عن المتقدمين كأن ينقلوا عن الامام أو عن ابن القاسم في مكان حكاه ثم ينقلوا عنه في مكان آخر خلافاً أو ينقل بعضهم عنه حكاه وينقل عنه آخر خلافاً وسبب ذلك اما اختلاف قول الامام بأن يكون له قولان واما الاختلاف في فهم كلامه فينسب له كل ما فهمه منه وكأن ينقل بعضهم عن المتقدمين أنهم على قول واحد في حكم معين وينقل

الليل ففهموه انه لا تمام بعد دخوله وقيل ان هذا من جملة المنطوق (قوله ومفهوم الاستثناء) أي من الكلام التام الموجب والا كان من افراد مفهوم الحصر (قوله نحو قام القوم الا يزيد) فنطوقه ثبوت القيام للقوم غير زيد ومفهومه في القيام عن زيد (قوله نحو من قام فاسكره) أي ففهموه ان من لم يقيم لم يكرم (قوله نحو اكرم العالم) أي ففهموه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو اكرم زيد العلم) أي ففهموه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو جاست امامه) أي ففهموه انه لم يجلس في غير امامه (قوله فاجلدوهم عاين جلدته) أي ففهموه انهم لا يجلدون اقل من ذلك ولا اكثر منه (قوله في الغنم زكاة) أي ففهموه ان غير الغنم من الحيوانات لا زكاة فيه وكفاي قولك جاء زيد ففهموه ان غير زيد لم يجز (قوله وكلها) أي مفاهيم المخالفة جهة أي عند مالك وجاعة من العلماء (قوله الالقب) أي فانه لم يقل بحجته الالقب من الشافعية وابن خوير من متداد من المالكية وبعض الخبابة (قوله وبصريح أو استحسن) أي مبين للمفعول لانه لم يرد تعيين ذلك الفاعل (قوله الى ان شيخا من مشايخ المذهب) أي كابن راشد وابن عبد السلام وكل المؤلف نفسه بدليل استقراء كلامه فانه في بعض المواضع يشير لاستظهار نفسه بما ذكر (قوله بجوزان يكون مراده صححه من الخلاف) أي الواقع فيه لاهل المذهب بأن أي لقول من الخلاف الذي فيه ويصححه (قوله واستظهره من عند نفسه) أي بان يستظهر واحد غير الاربعة قولاً في فرع من عند نفسه (قوله وهو الاقرب) راجع لقوله بجوز الخ وكان عليه ان يرد قبل قوله وهو الاقرب فالاول يشير اليه بصريح والثاني يشير اليه باستحسن يعني ان الاقرب انه يشير بالتصحيح لما يصححه الشيخ الذي من غير الاربعة من كلام غيره ويشير بالاستحسان لما يراه من عند نفسه وخلاف الاقرب الشمول فيهما (قوله وبالتردد) اعترض بأن الاولى وتردد بالرفع على الحكاية فقوله خلاف لانه لم يشير به الا كذلك أي مرفوعاً مجرداً من اللام واجب بأنه لو قال كذلك كان فيه حكاية المفرد بغير القول وهي شاذة (قوله اما لالتردد المتأخرين في النقل) أي وله ثلاث صور كافي الشارح وزاد الشارح جنس لاجل ان يصدق كلام المصنف بتردد الواحد والمتعدد (قوله ابن ابي زيد ومن بعده) اشار بهذا الى ان اول طبقات المتأخرين طبقة ابن ابي زيد وامام من قبله فتقدمون (قوله كان ينقلوا) أي المتأخرون ولو واحداً (قوله في مكان) أي كالبيع (قوله ثم ينقلوا عنه) أي الناقل الاول وغيره وقوله في مكان آخر أي كالأجارة في هذه الحالة قد تعدد المكان الذي اختلف فيه قول المتقدمين على نقل المتأخرين (قوله أو ينقل بعضهم عنه حكاه) أي في مسألة وقوله عنه أي عن ذكر من مالك أو ابن القاسم (قوله وينقل عنه آخر خلافاً) أي في تلك المسئلة بعينها كأن ينقل ابن ابي زيد عن ابن القاسم وجوب ازالة النجاسة وينقل عنه القاسمي السنية وعدم الوجوب (قوله وسبب ذلك) أي سبب اختلاف المتأخرين في النقل عن الامام في المسئلة الواحدة (قوله بأن يكون له قولان) أي في مسألة فينقل عنه ناقل قولاً وينقل عنه الناقل الثاني القول الاخر وسواء علم رجوعه عن احدهما ام لا (قوله وكان ينقل بعضهم) أي المتأخرين (قوله انهم على قولين فيه) أي في ذلك الحكم المعين (قوله وغيرهما) أي وينقل غيرهما (قوله انهم على اقوال) أي في ذلك الحكم المعين (قوله او تردهم في الحكم نفسه) أي واما لالتردد جنس المتأخرين الصادق بالواحد والمتعدد في الحكم نفسه هذا وقد اعترض على المصنف بأنه قد حصر التردد هنا في محلين مع انه قد يقع في كلامه التردد بمعنى خلاف منتشر كقوله وفي تمكين الدعوى على غائب بلا وكالة تردد أي خلاف منتشر أي اقوال كثيرة واجب بأنه لما كان استعماله التردد بهذا المعنى نادراً كان كالعدم فلذا تركه او ان أوفى كلام المصنف مانعة جمع تجوز الحلول لكن الجواب الثاني لا يلائم قول الشارح لاحد امرين تأمل (قوله فليس قوله لعدم عطفاً على لردد) أي لان العطف حيث يفتضى انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان لم يحصل من المتأخرين تردد بل جزموا كلهم بحكم وليس كذلك لفقد معنى التردد حيث اذا لالتردد مع جزم المتأخرين المقتدي بهم واعلم ان التردد في الحكم

غيره انهم على قولين فيه وغيرهما أنهم على اقوال (أو) تردهم في الحكم نفسه (لعدم نص

(٣ - دسوقي ل)

المطلب أول طبقات المتأخرين

المتقدمين) عليه فليس قوله لعدم عطفاً على لردد

بل المعطوف محذوف والمعطوف عليه قوله في النقل (و) اشيرنا بالبا (بلو) المقترنة بالواو ولم يذكر بعدها الجواب اكتفاء بما تقدمها نحو الحكم كذا ولو كان كذا (الى) رد (خلاف مذهبي) بقاء النسبة متواترة بخلاف اى خلاف منسوب

١٨

ان كان من واحد كان معناه التحير وان كان من متعدد فعناه الاختلاف مع الجزم (قوله بل المعطوف محذوف) اى وهو قوله او في الحكم نفسه وهو عطف على قوله في النقل وحيثما الفرق بين التردد بين ظاهره الاول في النقل عن الامام واصحابه والثاني لترددهم في الحكم لعدم نص المتقدمين ولم يذكر المصنف علامة يميز بها بين التردد بين اى التردد في النقل والتردد في الحكم الا ان الاول في كلامه اكثر والثاني اقل كقوله وفي حق غصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز بيع من اسلم بخيار تردد (قوله و بلوا الخ) يعنى انه اذا قال الحكم كذا ولو كان كذا فانه يشير بايمانه بلوا الى ان في مذهب مالك قول آخر في المسئلة محال لما ذكره وفي لفظ المصنف قلق لان ظاهر قوله بلوانها تفيد ما ذكره حيثما وقعت ولو صرح بجوابها بعدها ولو لم تقترب بلوا وليس كذلك بل انما تفيد ما ذكره عند اقترانها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم وأشار الشارح الجواب بأن في كلام المصنف حذف الصفة والحال والدليل على ذلك المحذوف استقراء كلامه ولو قال المصنف و بلوا ولا جواب بعدها الى خلاف مذهبي كان اظهر (قوله المقترنة بالواو) اى التى للحال (قوله ولم يذكر بعدها الجواب) اى والحال انه لم يذكر بعدها جوابها (قوله اكتفاء بما تقدمها) اى عليها (قوله الى رد خلاف) اى قوى اما اذا كان المقابل ضعيفا فلا يشير لردده بل ولا يتعرض له اصلا لتزيله منزلة العدم (قوله اى خلاف منسوب الخ) هذا جواب عما يقال ان معنى المصنف الى خلاف منسوب المذهب وهو نكرة صادقة بمذهب مالك وغيره وليس كذلك اذ لا يشير بلوا الى خلاف واقع في غير مذهب مالك والجواب ان الكلام وان كان عاما لكن المراد منه مذهب مالك فقط بدليل استقراء كلامه (قوله ومن غير العال بقد تكون الخ) هذه الحالة التى ارتكبها في لوارتكب عكسها في ان فيستعملها في المبالغة عاليا وللرد على المخالف قليلا (قوله والله اسأل) اى واسأل الله اى اطلب منه (قوله اى لا غيره) اخذ الحصر من تقديم المفعول وهذا يقتضى قراءة لفظ الجلالة بالنصب ويجوز قراءته بالرفع على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط لها محذوف (قوله من كتبه لنسبه) اى ولو يقرأ فيه (قوله او قراه بحفظ الخ) بل ولو قراه بمقابلة (قوله او غيره) اى كبريات اوهبة (قوله او باستعارة) عطف على ملك او على قوله بشراء لان الملك يشمل ملك الذات وملك المنفعة (قوله اوسعى في شئ) اى في تحصيل شئ منه (قوله اى من المختصر) جعله الضمير راجعا للمختصر اولى من عوده لواحد مما ذكره اى اوسعى في تحصيل بعض واحد مما ذكره لان عوده على المختصر اعم كما ذكره الشارح (قوله والشئ) اى وتحصيل الشئ صادق ببعض كل واحد اى صادق بتحصيل بعض كل واحد بان كتب البعض منه وملكه وقراه (قوله وبعض واحد منها فقط) اى بان كتب بعضه فقط او قراه بعضه فقط او ملك بعضه بشراء او غيره والمراد بعض منتفع به احتراز عن كتابة كلمة او كلمتين او قراءة ذلك (قوله والمحصل الخ) عطف على القارئ اى واعانة المحصل الخ (قوله وقرائن الاحوال دالة الخ) وذلك لان الله شرذ كره في الافاق وجبل قلوب كثير من الناس على محبته والاشتغال به وهذا من علامات القبول (قوله والله يعصمنا) مأخوذ من العصمة وهى لعة الحفظ والمنع واصطلاحا ملكة تمنع الفجور اى كيفية يخلقها الله في العبد تمنعه من ارتكاب الفجور بطريق جرى العادة والمراد هنا المعنى اللغوى كما اشار له الشارح (قوله لفظا ومعنى) يقال رل يزل كضرب يضرب بمعنى رلق (قوله فقد نقص) اى في ماله او في بدنه او في عرضه بمعنى انه يحتقر بين الناس (قوله وهذه جملة طلبية معنى) اى فهى خبرية لفظا انشائية معنى وهى معطوفة على الجملة الاشائية الدعائية ولو تجردت هذه الجملة للخبرية لم يصح العطف باتفاق البيانين وعلى خلاف عند النحويين ولو نصب الله هنا بأسأل لم يصح لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع ذلك (قوله اى اقوالنا واعمالنا) اشار بذلك الى ان ال في كلام المصنف عوض على المضاف اليه وأشار بقوله بعد في كل حال الى ان المراد من الاقوال

للمذهب الذى القى فيه هذا المختصر اى الخلاف واقع فيه بدليل الاستقراء ومن غير الغالب قد يكون مجرد المبالغة (والله اسأل) اى لا غيره (ان يتقصر به) اى بهذا المختصر (من كتبه) لنفسه او لغيره ولو باجرة (أو قراه) بحفظ أو مطالعة فهما أو تعلما أو تعلمنا (او حصله) يملك بشراء او غيره أو باستعارة او اجارة (أو سعى في شئ منه) اى من المختصر والشئ صادق ببعض كل واحد مما ذكره وبعض واحد منها فقط وبغير ذلك كإعانة الكاتب بمسداد او ورق او اعانة القارئ بنقده والمحصل شئ من الثمن او الاجرة وقرائن الاحوال دالة على ان الله تعالى قد تقبل منه هذا السؤال (والله يعصمنا) اى يحفظنا ويمنعنا (من الوقوع في الزلل) كالزلق لفظا ومعنى يريد به لازمه وهو النقص لان من زلقت رجله في طين او زلق لسانه في منطق فقد قص وهذه جملة طلبية معنى كقوله (ويوفنا) فينا قدرة الطاعة في كل حال

ومنه تأليف هذا الكتاب فسال الله تعالى ان يعصمنا من وقوع الخلل فيه ويوفقنا فيه لما يرضيه (ثم) بعد ان اعلمتنا باننا اجبت سؤا لهم
وباصطلاحى في هذا المختصر (اعتذر) اى اظهر عذرى (لذوى) ١٩ اى اصحاب (الالباب) جمع لب بمعنى

العقل اى العقول الكاملة لانهم هم الذين يقبلون العذر ولا يلومون لكمال ايمانهم (من) اجل (التقصير) اى الخلل (الواقع) منى (في هذا الكتاب) والعقل على الصحيح نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتناء وجوده نفخ الروح فى الجنين ثم يزل ينمو الى ان يكمل عند البلوغ خلقه الله فى القلب وجعل نوره متصلا بالدماع والجهور على ان كماله عند الاربعين (واسأل) حذف المفعول اختصارا اى اسألهم لانهم هم الذين يستلون (بلسان التضرع) اى ذى التضرع او انه جعل نفسه تضرعا مبالغة أو المراد المتضرع الخاشع على حد زيد عدل او المراد بلسان تضرعى اى تذلى فيكون على هذا فى الكلام استعارة بالكناية (والخشوع) اى الخشوع والذل (وخطاب التذلل) اى التضرع (والخشوع) اى الخشوع فالالفاظ

والافعال تعميم الاحوال (قوله ومنه) اى ومن كل حال اى من جملة افراده (قوله اعتذر) مأخوذ من الاعتذار وهو اظهار العذر (قوله بمعنى العقل) كذا فى القاموس وقوله اى العقول الكاملة اخذ الوصف بالكمال من جعل الى الالباب للكمال وقال بعض المفسرين اللب هو العقل الراجح فيكون الكمال مأخوذا من معنى الالباب (قوله لانهم الخ) اى وانما خصهم بالاعتذار اليهم لانهم الخ (قوله ولا يلومون) اى فلا يقولون خطأ المؤلف او خبط خبط عشواء ونحو ذلك بل اذاروا وخطأوا وهذا سبق قلم او هذا سهو اذالم يمكنهم تأويل العبارة وصرفها عن ظاهرها (قوله لكمال ايمانهم) اى الموجب لشفتهم ورحمتهم (قوله من اجل التقصير) هو عدم بذل الوسع فى تحصيل المقصود وانت خبير بانه وصف قائم به لا بالكتاب واجاب الشارح بانه اراد بالتقصير ما ينشأ عنه من الخلل فقول الشارح اعنى الخلل تفسير باللازم فالمصنف قد اطلق الملزوم واراد اللازم ثم ان المراد به ما تظن انه خلل والا فلا يجوز للشخص ارتكاب الخطا ثم يعتذر عنه المراد بقوله الواقع فى هذا الكتاب اى المظنون وقوعه فيه لانه واقع فيه بالفعل قطعاً (قوله روحانى) بضم الراء نسبة للروح بضمها للروح بفتحها الذى هو الرائحة وانما سبب للروح لانه آلة لا درا كها وعلم من قوله نورانه جوهر لا عرض وعرفه بعضهم بقوله قوة للنفس معدة لا اكتساب الآراء والعلوم بناء على انه عرض (قوله العلوم الضرورية) اى وهى التى لا يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال وان توقف على حدس وتجربة والنظرية هى التى يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال (قوله لم يزل ينمو) اى يتزايد (قوله خلقه الله فى القلب الخ) وقيل ان محله الرأس ويترب على الخلاف انه اذا ضرب فى راسه فأوضحه فذهب عقله هل تلزمه دبة الموضحة فقط ولا دية للعقل لاتحاد المحل او تلزمه دية للموضحة ودية للعقل لتعدد المحل (قوله اى اسألهم) اى ذوى الالباب فاسأل متعلق بمفعول معنى هو ضمير ذوى الالباب السابق ذكرهم حذفه اختصارا واقتصارا القرينة تقدم ذكرهم ويجوز ان لا يعلق الفعل بمفعول تنزيلا له منزلة اللازم ليعم كل من يصلح له السؤال من الناظرين فى كتابه (قوله لانهم هم الذين يستلون) اى لشفتهم ورحمتهم وكما ايمانهم (قوله بلسان التضرع الخ) فيه ان التضرع هو التذلل واللسان له واجاب الشارح بأربعة اجوبة وبقي خامس وهو ان الاضافة لا دنى ملابسة اى بلسانى عند تضرعى وتذلى (قوله اى ذى التضرع) اراد به نفسه وكذا يقال فى المتضرع الخاشع (قوله او المراد بلسان تضرعى) اى قال عوض عن المضاف اليه (قوله استعارة بالكناية) اى حيث شبه تضرعه بانسان ذى لسان تشبيها مضمرافى النفس على طريق المكنية وثابت اللسان تخييل (قوله والخشوع) عطفه على التضرع من عطف المراد فى المراد بهما شئ واحد وهو التذلل (قوله وخطاب التذلل) الاحتمالات الاربع التى فى قوله بلسان التضرع تجرى هنا (قوله فالالفاظ الاربعة) اى التضرع والخشوع والتذلل والخشوع (قوله واستند) اى اضاف (قوله تقننا) اى ارتكبا بالفنيين وطريقتين فى التعبير مراد منهما معنى واحد لان المراد من الخطاب اللسان فقوله بعد والخطاب الخ بيان لمعناه الحقيقى لالمعنى المراد منه (قوله وقيل الصالح للافهام) اى فعلى الاول لا يقال للكلام خطاب الا اذا وجد من يخاطب به وكان اهلا لفهمه واماعلى الثانى فيقال له خطاب وان لم يوجد من يخاطب به فكلام الله فى الازل لا يقال له خطاب على الاول ويقال له على الثانى (قوله ان ينظر) اى ان ينظر اليه من نظره منهم (قوله بعين ذى الرضا) اى فى الكلام مجاز بالحذف او المراد بعين الراضى والمصيب والكلام من باب المبالغة اى انه بالغ فى الناظر حتى جعله نفس الرضا وفى الكلام استعارة بالكناية وثابت العين تخييل وان اضافة عين لما بعده لا دنى ملابسة كما قال الشارح اى ان ينظر اليه الناظر منهم بعينه فى حال رضاه (قوله لابعين السخط) هو ضد الرضا وهو تصور الحق بصورة الباطل

الاربعة بمعنى واحد واستند اللسان للتضرع والخطاب للتذلل تقننا والخطاب هو الكلام الذى يقصده افهام المحاطب وقيل الصالح للافهام (ان ينظر) بالبناء للمفعول اى اسألهم ان يامل هذا الكتاب (بعين) ذى (الرضا) اى القبول والمحبة (والصواب) اى الانصاف لابعين السخط

والاعتساف أو ان إضافة عين لما بعده لا تدل على ملائمة كما قيل
(فما كان) ما شرطية مبتدأ وكان تامة فعل الشرط وفاعلها يعود على ما (من نقص) بيان لما أي فأوجد فيه من نقص لفظ يخل بالمعنى
المراد (كلوه) فعل ماض جواب الشرط أي كملوا ذلك النقص أي اللفظ الناقص أو المنقوص فليس المراد بالنقص المعنى المصدرى أي الترتب
اذلا معنى لتكميل الترتب اذ لا يكمل ٢٠ الوجود ناقصا (و) ما كان (من خطأ) في المعاني والاحكام وفي اعراب الالفاظ

(اصلوه) بفتح اللام فعل
ماض أي اصلحوا ذلك
الخطأ بالنبيه عليه في
الشروح أو الحاشية أو
التقرير بأن يقال قد وقع
منه هذا سهوا أو قد سبقه
القلم وصوابه كذا أو هو على
حذف مضاف مثلا أو فيه
تقديم وتأخير من غير
تغيير وتبديل في اصل
الكاتب فانه لا يجوز ولا
اذن فيه لاحد كما هو ظاهر
والحذر من قلة الادب كان
يقال هذا خبط أو كذب
أو كلام فاسد لا معنى له
فان قلة الادب مع ائمة الدين
لا تفيد الا الوبال على
صاحبها دنيا وأخرى
واقتر هذا الامام الكبير
كيف اعتذر وتذلل على
علوم مقامه وعظم شأنه
أفجازي مثله بقلة الادب
بمجرد هفوة لا يحاو منها
احد كما علل وجه اعتذاره
وسؤاله التأمل بعين الرضا
بقوله رضى الله عنه وعنايه
(فقلما يخلص) أي ينجو
(مصنف) أي مؤلف
(من الهفوات) جمع هفوة
ومراد به الخطأ (أو ينجو
مؤلف من العثرات) جمع

(قوله والاعتساف) هو الباطل فهو ضد الصواب (قوله أو ان إضافة عين الخ) أي وحينئذ فلا يحتاج لتقدير
ذی (قوله وعين الرضا) أي وعين الناظر للشيء في حال رضاه عنه (قوله كما ان عين السخط) أي كما ان عين
الناظر للشيء في حال سخطه عليه تبدى المساويا أي القبايح فيه (قوله من نقص) أي نقص لفظ أي لفظ
ناقص سواء كان ذلك اللفظ كلمة أو حرفا لا ما كان فيه من نقص احكام ومسايل لم تذكر لان ذلك غاية له ولا
يقدرا حد على تكميل ذلك النقص (قوله كلوه) أي اذنت لهم في تكميله بما يحسنه لاجل ان يفهم المعنى المراد
(قوله فعل ماض) أي فهو بفتح الميم ولا يصح أن يكون بكسر الميم على انه فعل امر اذ لا اولى الالباب في
التكميل لان ما شرطية مبتدأ أو الامر لا يكون جوابا للشرط الا اذا قرن بالقاء ولا يجوز حذفها الا في الشعر
(قوله جواب الشرط) وهل خبرا لمبتدأ فعل الشرط أو جوابه أو هملا اقوال (قوله أي اللفظ الناقص) أي
الساقط وتكميله باللاتيان به وقوله أو المنقوص أي وهو الباقي بعد الاسقاط وتكميله باللاتيان بالساقط
والحاصل ان المراد بالنقص اما اللفظ المحذوف المسقط أو الباقي بعد الاسقاط لا نفس الاسقاط والتترك
اذ لا يكمل واعلم ان النقص يطلق على الامور الثلاثة المذكورة لكن اطلاقه على الاخير حقيقة وعلى
الامر بن الاولين مجاز (قوله والاحكام) عطف تفسير باعتبار المراد وان كانت المعاني في حد ذاتها اعم
(قوله وفي اعراب الالفاظ) كما اذا رفع ما حقه النصب او نصب ما حقه الرفع او الجر مثلا (قوله أي اصلحوا
ذلك الخطأ) أي اذنت لهم في اصلاحه (قوله بالنبيه عليه في الشروح) أي لمن تصدى لوضع شرح عليه
(قوله والحاشية) أي او بالنبيه على ذلك بالكاتب في الحاشية أي الهامش (قوله من غير تعبير الخ) أي بأن
يكشط الفاظه ويأتي ببديها ويريد فيها او ينقص (قوله فانه لا يجوز) أي لان فتح هذا الباب يؤدي لتسريح
الكاتب بالكلية لانه ر بماطن الناسخ ان الصواب معه مع كون ما في نفس الامر بخلافه (قوله كان يقال
الخ) وأما وقال ظاهر العبارة كذا وليس كذلك ويحجب عنه بكذا فلا بأس به او يقال ظاهر العبارة فاسد
ويحجب عنه بكذا فلا بأس به ايضا فالمضترك الجواب مع الاعتراض بكلام شنيع (قوله على علوم مقامه)
أي مع علوم مقامه (قوله وعنايه) أي ورضى عنايبه (قوله فقلما يخلص الخ) الفاء للتعليل أي وانما
اعتذرت لذوى الالباب بما يظن انه خلل واقع في هذا الكتاب او من الخلل الذي يظن وقوعه فيه لانه قلما
يخلص الخ أي لانه لا يخلص الخ فقل للنبي وما كفة أو مصدرية أي قل خلوص أي انتفى خلوص الخ أي انما
اعتذرت اليهم لاني مصنف وكل مصنف لا ينحو الخ (قوله أي مؤلف) اشار بهذا الى ان تعبير المؤلف
بمصنف أو لاو بمؤلف ثانياً بمن في التعبير كما كان تعبيره ولا يخلص وثانياً ينجو تنس (قوله ومراده بها الخطأ)
أي في الحكم (قوله ومراده بها السقوط) أي الوقوع في تحريف الالفاظ أي ال مراده بالعترة الخطأ في اللفظ
والتحريف فيه بان يسقط كلمة كالمبتدأ او الخبر أو جملة فقول الشارح في تحريف الالفاظ مراده بتحريفها
اسقاط بعض الجملة أو اسقاط الجملة بتمامها أو اسقاط حرف من كلمة (قوله ويحتمل العكس) أي يحتمل ان
يكون مراده بالهفوات تحريف الالفاظ ومراده بالعترات الخطأ في الاحكام (قوله وهو الزلة) أي النقص
فكانه قال لانه لا ينجو مؤلف من النقص اعم من ان يكون نقص كلمة أو جملة أو نقص حكم بان يترك الحكم
الصواب ويأتي بخلافه (قوله وذلك) أي و بيان ذلك أي كون المؤلف لا يخلص من الهفوات ولا ينجو من
العترات (قوله أو يريد ان يكتب لفظ وجوب) أي مع استحضار القلب لذلك (قوله وقد يكون الخطأ من غيره)

أي

عترة بالثلاثة ومراده بها السقوط في تحريف الالفاظ ويحتمل العكس ويحتمل ان معناهما واحد وهو الزلة

وذلك لان الانسان محل النسيان والقلب يتقلب في كل آن فربما تعلق القلب بحكم او امر من الامور فيكتب الانسان خلاف مقصوده او انه
ينسى شرط او حكما او سهو عنه فيظن ان الصواب ما كتبه والواقع خلافه او يريد ان يكتب لفظ وجوب فيسبقه القلم فيكتب لفظ سنة او يريد
اختصار عبارة فيسقط منه ما يخل بالمعنى المراد وقد يكون الخطأ من غيره وينسب له

اي من غير المؤلف وينسب للمؤلف (قوله كان يخرج) اي المؤلف اي كان يكتب على الحاشية كلمة ساقطة من الاصل (قوله او غير ذلك) عطف على قوله كان يخرج الخ (قوله) وحينئذ فتكتب متصلة اي ويجوز ان تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والافتصال وعلى ذلك فالفاعل المصدر المؤلف منها ومن الفعل بعدها وهو يخلص اي قل خلاص مصنف

باب احكام الطهارة

(قوله وهو) اي الباب لغة وقوله في سائر اى حائط (قوله من المسائل) اراد بها القضايا المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فلما تقر ان مدلول التراجم انما هو اللفظ لا المعنى (قوله المشتركة في حكم) اي المشتركة مدلولها في امر كالمسائل المتعلقة بالطهارة او بالوضوء او نحو ذلك فليس المراد بالحكم حقيقة الذي هو ثبوت امر لا امر ولو عبر بامر بدل حكم كان اولي و كانه اراد بالحكم الكون متعلقا بكذا فالمسائل المتعلقة بقرائض الوضوء وسنته وفضائله مثلا اشتركت في حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء تأمل (قوله النظافة من الاوساخ) اي الخلوص منها وقوله الحسية اي المشاهدة بحاسة البصر كالطين والعذرة (قوله كالمعاصي الطاهرة) اي مثل الزنا والسرقة وقوله والباطنة اي كالكبر والعجب والرياء والسمة فاذا قيل فلان طاهر من العيوب اي خالص منها كان ذلك حقيقة والحاصل ان الطهارة على التحقيق كما اختاره ابن راشد وتبعه العلامة الرصاع والتأني على الجلاب وشب وشيخنا في حاشيته موضوعه للقدر المشترك وهو الخلوص من الاوساخ اعم من كونها حسية او معنوية خلافا لما قاله ح من انها موضوعه للنظافة من الاوساخ بقيد ككونها حسية وان استعمالها في النظافة من الاوساخ المعنوية مجاز وبدل للاول قوله تعالى ويظهركم تطهيرا والمجاز لا يؤكده الاشدودا كما صرح به العلامة السنوسي في شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما (قوله لموصوفها) ان جعل متعلقا بما قبله كانت اللام للتعدي وان جعل متعلقا بما بعده كانت اللام لشبه الملك او الاستحقاق لا للتعليل لانه يقتضي ان المعنى ان ايجاب اباحة الصلاة لاجل الموصوف لاله والمعنى على جعلها لشبه الملك او الاستحقاق ان الموصوف صار كالملك لاجل اباحة الصلاة واستحقاقها (قوله فالاوليان من خبث الخ) اي فالصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة به اوفيه طهارة من اجل خبث والاخيرة وهي الصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة له طهارة من اجل حدث (قوله اي صفة تقديرية) اي يقدر ويقرض قيامها بموصوفها اي يقدر المقدر قيامها بموصوفها يفرض ذلك فهي صفة اعتبارية يعتبرها المعتبر عند وجود سببها وهو ما يقتضي طهارة الشيء اصالة كالحياة والجدادة والتطهير اي ازالة النجاسة او رفع مانع الصلاة وليست صفة حقيقة يمكن رؤيتها وذكر بعضهم ان معنى كونها حكمية ان العقل يحكم بثبوتها وخصولها في نفسها عند وجود سببها فهي من صفات الاحوال عند من يقول بالحال او من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالحال كالظهور والشرف والخسة فاما صفات حكمية اي اعتبارية يعتبرها العقل وانما الاحوال اي لها ثبوت في نفسها وليست موجودة يمكن رؤيتها كصفات المعاني ولا سلبية بان يكون مدلولها سلب شيء كالقدم مثلا وقال شب ولا يرد على التعريف انه صادق على القراءة وستر العورة لان هذه افعال لاصفات لان المراد بالصفة الحكمية الصفة الاعتبارية التي تعتبر وليست وجودية وصرح اناطة الحكم بها لضبط اسبابها الشرعية (قوله اي تستلزم) اشار بهذا الدفع ما يقال على التعريف ان الذي يوجب سبب الطهارة شرط وحاصل الجواب انه ليس المراد بقوله توجب تسبب بل معناه تستلزم والمستلزم للشيء ما له دخل فيه اعم من كونه شرطا او سببا فان قلت ان الطهارة كما تستلزم جواز الصلاة تستلزم ايضا جوار الطواف ومس المصحف لموصوفها فالتعريف فيه قصور واجيب بانه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرهما ذكر الان انه يرد ان دلالة الاتزام لا يكفي بها في التعاريف (قوله جواز الصلاة) اشار بذلك الى ان السين والتاء في استباحة رائدتان وان اضافة جوار للاباحة للبيان قال في المجل وهذا لا يظهر في قوله في تعريف النجاسة منع استباحة فلعل الطاهر محل الاستباحة هنا على الملابس بالفعل

كان يخرج على الحاشية كلمة او كلا ما في ثبوتها التاسع في غير موضعها فيقال ان المصنف قد اخطأ مع ان الذي اخطأ غيره او غير ذلك وبالجمله فخرى الله المؤلفين عن المسلمين احسن الجزاء وقلنا معناها النقي اي لانه لا يخلو مؤلف فأكافة لقفل عن طلب الفاعل وحينئذ فتكتب متصلة بقل والله اعلم

هذا باب يذكر فيه احكام الطهارة وما يتعلق بها وهو لغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل المشتركة في حكم والطهارة لغة النظافة من الاوساخ الحسية والمعنوية كالمعاصي الطاهرة والباطنة واصطلاحا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به اوفيه اوله فالاوليان من خبث والاخيرة من حدث انتهى اي صفة تقديرية توجب اي تستلزم للمتصف بها جواز الصلاة

أخذ من قوهم فلان يستنج الدماء ويستنجون اعراض الناس أى يتلبسون بفعل ذلك وانما عبر عن التلبس بفعل الشئ وان كان غير مباح بالاستباحة لان الشأن لا يفعل الا المباح وجعل بعض الشراح السنين والتأني في استباحة للطلب والمعنى تستلزم المتصف بها جواز ان يطلب المكلف اباحة الصلاة به ان كان ثوبا اوفيه ان كان مكانا واوله ان كان شخصا وفيه انه لا معنى لطلب الاباحة الا ان يراد ملابستها في الجملة والتعرض لما تقتضيه ثم ان قول المعترف توجب جواز استباحة الصلاة يعنى عند توفرا الشرط وانتفاء الموانع كالموت والكفر فاندفع ما يقال ان التعريف لا يشمل غسل الميت لان الصفة اوجبت جواز الصلاة عليه فكان الواجب زيادة اوعليه ولا يشمل الصفة الحاصلة عند غسل الذمية من الحيض ليطأها زوجها المسلم فانها طهارة ولا يصدق عليها التعريف والحاصل انه يصدق عليها انها صفة توجب لموصوفها جواز الصلاة له لولا المانع (قوله به) المتبادر منه ان الباء للسببية وحينئذ فيكون قاصرا على طهارة الماء والتراب ولا يشمل طهارة ما يحمله المصلى سواء كان ماء مضافا وغيره واجيب بان الباء للملابسة أى توجب للمتصف بها جوار الصلاة للشخص بملابسته والمراد للملابسة الاتصال بلبس بحيث ينقل باقتضائه فدخل فيه طهارة ظاهر البدن من خبث وخرج عنه طهارة المكان فلذا زاد قوله اوفيه لا دخلها واما قوله اوله فلا دخل طهارة هيكل الشخص بتمامه من حدث (قوله ان كان محمولا للمصلى) أى ان كان الموصوف بها محمولا للمصلى سواء كان المحمول ثوبا او ماء مضافا وغيره فكان الاولى ان يقول ان كان ملابس للمصلى ليشمل ما قلناه من طهارة الثوب والماء وطهارة ما يحمله المصلى من ماء مضاف او غيره ويشمل ايضا طهارة ظاهر البدن من اجل خبث قطاها البدن متصف بالطهارة وهو ملابس للمصلى وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح (قوله ان كان مكانا له) أى ان كان الموصوف بها مكانا للمصلى (قوله ان كان نفس المصلى) أى ان كان الموصوف بها نفس المصلى بى شئ آخر وهو ان التعريف لا يصدق على الطهارة المستحبة التى لا يصلح بها كالوضوء لزيارة الاولياء والدخول على السلاطين فاما ان يقال التعريف للطهارة المعتد بها وهى المعنى بها اعتناء كما لا شرعا او يجعل تخصيص زيارة الاولياء مثلا بنية الوضوء مانعا فهى تبيح الصلاة لولا المانع (قوله ويقابلها) أى الطهارة بهذا المعنى أى وهو قوله صفة حكمية الخ أى واما الطهارة لاهذا المعنى بل بمعنى ازالة النجاسة او رفع مانع الصلاة وهو الحدث بالماء او مانع معناه كفى قوهم الطهارة واجبة فلا تقابل النجاسة واستظهر ح ان الطهارة حقيقة فى كل من المعنيين (قوله صفة حكمية) أى حكم العقل بثبوتها عند وجود سببها وقوله توجب لموصوفها أى تستلزم للمتصف بها وقوله منع استباحة الصلاة أى منع الشخص من التلبس بالصلاة بالفعل بملابسة ذلك الموصوف ان كان ذلك الموصوف بها محمولا للمصلى اوفيه ان كان ذلك الموصوف بها مكانا للمصلى ولم يقل اوله كفى حد الطهارة لانه لا يقال شرعا للحدث نجاسة ولا للحدث نجس فى الحديث انه صلى الله عليه وسلم انكر على من لم يجبه حين دعاه وتعلل بانه كان نجسا أى نجبا فقال له سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس ان قلت انه وان كان لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة به قلت نجاسة البدن داخلة فى قوله به لان معناه بملابسته والموصوف بالنجاسة وهو ظاهر البدن ملابس للمصلى وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح فان قلت برده على تعريف النجاسة انه غير مانع لشموله للدار المغصوبة والثوب المغصوب فانه قد قام بكل منهما صفة حكمية وهى المغصوبة تمنع الصلاة به اوفيه ومع ذلك لبس واحد منهما متصفا بالنجاسة واجيب بان المراد بمنع الصلاة المنع الوضعى وهو عدم الصحة لا التكلفى وهو الحرمة والدار المغصوبة وان قام بها وصف وهو المغصوبة لانه لا يقتضى عدم صحة الصلاة وان اقتضى حرمتها واما الجواب باننا لا نسلم ان كل واحد منهما قام به صفة اقتضت منع الصلاة به اوفيه وذلك لان منع الصلاة وحرمتها فى المغصوب انما هو لشغل ملك العبد بغير اذنه وهذا غير قائم بالمغصوب فقيه ان المغصوبة تستلزم الشغل المذكور وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم (قوله منع استباحة الصلاة له) أى منعه من التلبس بالصلاة بالفعل (قوله على نفس المنع) أى النهى عن التلبس بالعبادة سواء كانت صلاة او طوافا

به ان كان محمولا للمصلى وفيه ان كان مكانا له وله ان كان نفس المصلى ويقابلها بهذا المعنى امران النجاسة وهى صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به اوفيه قاله ابن عرفة والحدث وهو صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له وقد يطلق على نفس المنع المذكور

سواء تعلق بجميع الاعضاء
 كالحاجة او بعضها
 كحدث الوضوء ويطلق
 في مبحث الوضوء على
 الخارج المعتاد من المخرجين
 وفي مبحث قضاء الحاجة
 على خروج الخارج فقول
 المصنف (يرفع الحدث)
 اى الوصف الحكمي
 المقدر قيامه بالاعضاء او
 المنع المترتب على الاعضاء
 كلها او بعضها (وحكم
 الخبث) اى عين النجاسة
 والمراد بالحكم الصفة
 الحكمية وعلم من تفسير
 الخبث بعين النجاسة ان
 النجاسة تطلق ايضا على
 الجرم المخصوص القائم به
 الوصف الحكمي (ب) الماء
 (المطلق) غسلا او مسحا
 او نضحا فقد علمت ان
 الطهارة قسمان حديثة
 وخبيثة والاولى مائية
 وتراية والمائية بغسل
 ومسح اصلى او بدلى
 والبسلى اختياري او
 اضطرارى والتراية بمسح
 فقط والخبيثة ايضا مائية
 وغير مائية والمائية بغسل
 ونضح وغير المائية بدافع
 في كيمخت فقط ونار على
 الراجح فيهما اذا علمت
 ذلك فقوله لم يرفع هو
 المطلق لا غيره فيه نظر
 بناء على الراجح

او مس مسح فالحديث بهذا المعنى من صفات الله تعالى وان كان يمتنع الاطلاق لان صفاته توقيفية (قوله
 سواء تعلق بجميع الاعضاء) اى سواء تعلق بالشخص باعتبار جميع الاعضاء او باعتبار بعضها هذا مراده
 لان المنع انما يتعلق بالشخص اى الهيكل بتمامه لا بالاعضاء كالأعضاء (قوله ويطلق في مبحث الوضوء)
 الاولى في مبحث نواقض الوضوء في قولهم ينقض بالحدث (قوله وفي مبحث قضاء الحاجة) اى في قولهم
 آداب الحدث كذا (قوله على خروج الخارج) اى خروج البول والغائط فعلم من كلامه ان الحدث يطلق على
 اربعة امور والظاهر من كلامهم انه حقيقة في الكل (قوله يرفع الحدث) اى يرتفع ويرزول برفع الله له
 بسبب استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعا (قوله الوصف الحكمي) اى التقديرى (قوله
 المقدر) اى المفروض (قوله والمنع المترتب على الاعضاء) اى المتعلق بها وليس المراد القائم بالاعضاء
 لان المنع صفة للمولى عز وجل ولا يقال ان المنع متعلق بالشخص لا بالاعضاء فلا يصح ما قال لان قول
 الكلام حذف اى المتعلق بالشخص باعتبار الاعضاء كلها او بعضها والمراد القائم بمقارنه وهو الوصف
 بالاعضاء وذلك لان الوصف المقدر قيامه بالاعضاء مقارن للمنع المتعلق بالشخص فهما متلازمان حتى حصل
 احدهما حصل الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر واقتصار الشارح على الوصف والمنع مع ان
 الحدث يطلق على امور اربعة كما تقدم له للاشارة الى ان الحدث الذي يرتفع بالمطلق الحدث بهذين المعنيين
 لا الحدث بالمعنيين الآخرين اعنى الخارج ونحو وجه لانهما لا يرتفعان لان رفع الواقع محال وحينئذ فلا تصح
 ارادتهما الا ان يقدر مضاف اى يرتفع حكم الحدث او وصف الحدث لا يقال الحدث بمعنى المنع لا تصح
 ارادته لانه حكم الله عز وجل وحكمه قديم واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه لانا نقول الحكم الشرعي
 خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فان قلنا ان تعلقه بافعال المكلفين جزء من مفهومه كان حادثا لا قديما
 لان المركب من القديم والحادث حادث وارتفاع الحادث ظاهر وان قلنا ان التعلق قيد خارج عن مفهومه
 كان قديما وحينئذ فارتفاعه باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق امر اعتباري يمكن الارتفاع والمراد
 بارتفاع تعلقه انه اذا ظهر الحدث بالمطلق لا يتعلق به المنع من الصلاة وينقطع تعلق المنع به تأمل (قوله اى
 عين النجاسة) هو بالجرح تفسير للخبث (قوله الصفة الحكمية) اى القائمة بالمتنجس التى تمنع الشخص من
 الصلاة بملاستها ان كان ثوبا او فيه ان كان مكانا او اما عين النجاسة فتزال بكل قلاع (قوله ان النجاسة تطلق
 على الجرم المخصوص) اى كما تطلق على الصفة التى توجب لموصوفها منع الصلاة به وفيه الذى يمنع المكلف
 من فعل ما كلف به من صلاة وطواف النجاسة بمعنى الوصف المترتب عند اصابة العين للشيء الظاهر من ثوب
 او بدن او مكان والنجاسة بمعنى الوصف هو المعبر عنه بحكم الخبث في كلام المصنف هذا وتدل ح عن
 الذخيرة ان اطلاق النجس على المعقوعه محار شرعى تغليبا لحكم جنسه عليه كالدلم المسفوح مثلا اذا لم يمنع
 في المعقوعه واختار المج ان اطلاق النجاسة على المعقوعه حقيقة لانه يمنع لولا العذر تطهير الرخصة
 (قوله القائم به الوصف) اى المتلبس به والا فالوصف الحكمي لا يقوم بها (قوله حديثة) نسبة للحدث من
 حيث انها ترفعه وقوله وخبيثة نسبة للخبث من حيث انها ترفع حكمه (قوله مائية) نسبة للماء من حيث
 انها تحصل به وكذا يقال في قوله تراية (قوله بغسل) اى تحصل بغسل كفى الوضوء والغسل (قوله اصلى)
 اى كفى مسح الرأس (قوله اختياري) اى كفى المسح على الخفين (قوله واضطرارى) اى كفى المسح على
 الجبيرة (قوله مائية وغير مائية) اى تحصل بالماء وبغيره (قوله ونضح) اى وهو رش الماء على ما شئت في
 اصابة النجاسة له (قوله في كيمخت فقط) اى وعند الشافعية والخنفية في جلد كل ميتة غير الخنزير وبه
 قال سحنون من ائمتنا الا انه غير معتمد كما ان القول بأن الكيمخت لا يظهر بالدباغ وانه نجس معقوعه غير
 معتمد وهو مقابل الراجح في كلام الشارح (قوله ونار) لوزاد وغيرهما اى غير الدباغ والنار لكان اولى
 ليدخل تحت حجر النار وتخلله فانه يظهره على الراجح ويدهل اجمارا لاستحمار ونحوها وما ذلك به النعل بناء على
 انه يظهره كما ورد وما مسح به الصقيل بناء على القول بان ذلك يظهر (قوله فقوله الرفع) اى للحدث وحكم

وعلى التحقيق من ان التيمم رفع الحدث رفعاً مقيداً والقول بأنه لا يرفعهُ وانما يرفع الصلاة لوجه له اذ كيف تجتمع الاباحة مع المنع او
الوصف بالمنع نعم الامران معا اى الحدث وحكم الحبث لا يرفعهما الا المطلق واما غيره فلا يرفعهما معالان التراب انما يرفع الحدث فقط
والدابع والتا انما يرفعان حكم الحبث فقط وانما اطلق الكلام هنا فى ذلك من كثرة النزاع والتنبية على ما قد يغفل عنه (وهو) اى
الماء المطلق (ما) اى شئ (صدق ٢٤ عليه) اى على ذلك الشئ (اسم ماء) خرج الجامدات والمائعات التى لا يصدق عليها اسم ماء

الحبث (قوله وعلى التحقيق) عطف على الراجح (قوله مقيد) اى بدوامه فى الصلاة (قوله والتنبية)
عطف على ما فى ذلك (قوله صدق عليه) اى حمل عليه جملاً صحيحاً وقوله اسم ماء اضافته بياناً (قوله
كالسمن والعسل) اى والخل والزيت (قوله ١ بلا قيد لازم) اى من غير قيد ملازم لا ينفك عنه اصلاً
وكلامه شامل لما اذا صدق عليه اسم ماء من غير قيد اصلاً ومقيداً بقيد غير لازم بل منفك كماء البحر والعين
والبر والمطر فان هذه يصدق عليها اسم الماء غير مقيد ومقيداً وخرج ما صدق عليه اسم الماء مقيداً بقيد
لازم كماء الورد والزهر والعجين فان هذه لا يصدق اسم الماء عليها الا مقيداً فلا تكون من افراد المطلق فلا
يرتفع بها حدث ولا حكم حبث والحاصل ان المطلق الذى يرتفع به الحدث وحكم الحبث هو ما صح اطلاق اسم
الماء عليه من غير قيد بان يقال فيه هذا ماء كماء البحر والبر والعين والمطر فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء
من الجامدات والمائعات وخرج ايضا ما لا يصدق اسم الماء عليه الا بالقيد فاست هذه من المطلق (قوله
لا منفك) اى لا يخرج ما صدق عليه اسم ماء مقيداً بقيد منفك عنه (قوله ولو آبار غود) اى فهاؤها ظهور
على الحق (قوله وان كان التطهير به غير جائز) ٢ اى فلو وقع وزل وتطهر بمائها وصلى فهل تصح الصلاة
اولاً استظهر عجز الصحة وفى الرصاع على الحدود عدمها واعتمده وكاذ كره شيخنا وعدم الصحة تعبدى
لالتجاسة الماء لما علمت انه طهور وكما يمنع التطهير بمائها يمنع الانتفاع به فى طبخ او جفن للعلة التى ذكرها
الشارح ويستثنى من آبار غود البر التى كانت تردها ناقة صالح فانه يجوز الوضوء والانتفاع بمائها وكما يمنع
التطهير بماء آبار غود يمنع التيمم بأرضها اى يحرم وقيل بجوازها وصحة التيمم وما قيل فى آبار غود يقال فى
غيرها من الآبار التى فى ارض نزل بها العذاب كآبار ديار لوط وعاد ونحوها (قوله لكونه ماء عذاب) اى
ماء ارض نزل بها العذاب فربما يصيب المستعمل له شئ من اثر ذلك العذاب (قوله وان جمع) اى ذلك المطلق
من ندى ٣ (قوله ولو فى يد المتوضئ) اى هذا اذا كان الجمع من الندى فى اثناء بل ولو كان الجمع فى يد
المتوضئ (قوله من ندى) هو الببل النازل من السماء آخر الدليل على الشجر والزرع (قوله واستظهر انه
لا يضر تغيير ريحه) اى الندى وقوله بما اى شئ جمع الندى من فوقه اى او من تحته ومفهوم ريحه انه
لو تغير لونه او طعمه فانه يضر والفرق خفة تغير الريح كذا فى النفاوى على الرسالة وغيره والذى فى بن انه
لا خصوصية لتغير الريح بل لا يضر تغيير شئ من اوصافه كما هو مقتضى الحاق هذا الفرع بمسئلة والاظهر
فى بئر البادية بهما الجواز واختاره شيخنا وقال انه كالنغير بالقرار (قوله او ذاب بعد جوده) عطف على جمع
وكذا ما بعده فهو داخل فى حيز المبالغة اى وان كان المطلق جامداً ثم ذاب بعد جوده وهذا شامل للملح
الذائب فى موضعه او فى غير موضعه على ما انحط عليه كلام ح وغيره وهو ظاهر لانه حينئذ ماء وقوله ذاب
اى بنفسه او ذوب به مذوب بنار او شمس واذا وجد فى داخل ما ذاب شئ مفارق فان غير احداً ووصافه الثلاثة
سلبه طهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير شيئاً من اوصافه فهو باق على طهوريته (قوله او جلالة)
اى او كانت جلالة تأكل الجيف والنجاسات (قوله ولو كافر بن شاربى نجر) اى ولو ريت النجاسة على
فهما وقت الشرب حيث لم يتغير الماء والاسلب طهوريته وكان نجساً (قوله او فضلة الخ) اى او كان المطلق
فضلة طهارة الخائض والجنب سواء تطهر اقبه معاً او احدهما بالاولى (قوله وكذا يسير) اى بان كان اقل
من آنية الوضوء وقوله على الراجح اى خلافاً لما قاله ابن القاسم من ان قليل الماء ينجسه لميل النجاسة ولو لم

كالسمن والعسل (بلا
قيد) لازم خرج نحو ماء
الورد وماء الزهر والعجين
لا منفك كماء البحر وماء
البئر هذا اذا كان لم يجمع
من ندى ولا ذاب بعد
جوده كماء البحر والمطر
والعين والآبار ولو آبار
ثمود وان كان التطهير به
غير جائز لكونه ماء عذاب
بل (وان جمع) ولو فى يد
المتوضئ والمغتسل (من
ندى) واقع على اوراق
الشجر والزرع واستظهر
انه لا يضر تغيير ريحه بما
جمع من فوقه لانه كالنغير
بتمراه (او ذاب) اى
تميع (بعد جوده)
كالسمن وهو ما ينزل مائعا
ثم يجمد على الارض
والبرد وهو النازل من
السماء جامداً كالملح والجليد
وهو ما ينزل متصلاً بعضه
ببعض كالحيوط (او كان)
المطلق (سور) بضم السين
وسكون الهجزة وقد
تسهل اى فضلة شرب
(بهيمية) ولو غير ما كولة
اللحم او جلالة (او) كان
سور (حائض او جنب) ولو

تغيره

كافر بن شاربى خمر شرابته معا واولى لو انفرد احدهما (او) كان المطلق (فضلة طهارتهما)

معا واولى احدهما اغترفاً واولى لافيه والطهارة بضم الطاء ما فضل بعد التطهير فاضافة فضل لالبيان (او) كان المطلق (كثيراً) بان زاد عن آنية
غسل وكذا يسير على الراجح (خلط بنجس) واولى بطاهر (لم يغير) احداً ووصافه

١ مبحث الماء المطلق ٢ مبحث استعمال ماء ارض العذاب وتراها والصلاة بهما ٣ مبحث ماء الندى

والاسلب الطهوية (او) كان الماء متغيرا جزما (شك) بالبناء للمفعول أي وقع التردد على السواء (في مغيره) وبين معنى الشك بقوله (هل) هذا المغير (يضر) كالطعام والدم ولا سكراره وأولى إذا لم يجزم بالتغير مع الشك المذكور ومفهوم شك أنه لو ظن أن مغيره يضر فإنه يعمل على الظن ولو جزم بالتغير وأنه بمفارق وشك في طهارته ونجاسته ٢٥

تغيره ومشى عليه في الرسالة وسأئتي للمصنف التصريح بمفهوم كثير وهو اليسير في قوله ويسير كناية وضوء الخ لمافيه من الخلاف كما علمت (قوله والاسلب الطهوية) أي وصار حكمه كغيره في الطهارة والتجاسة (قوله وأولى إذا لم يجزم بالتغير مع الشك المذكور) أي بان تردد في تغيره وعدمه وعلى تقدير تغيره هل هو متغير بما يضر كالطعام أو البول أو بما لا يضر كقراره فالماء في هذه الصورة والتي قبلها طهور لأن الأصل بقاؤه على الطهوية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق أو يظن أن مغيره مما يضر التغير به ولا فرق بين قليل الماء وكثيره على الصواب كافي ح وغيره (قوله أنه لو ظن أن مغيره يضر) أي والفرض أن التغير مجزوم به (قوله فإنه يعمل على الظن) سواء قوى الظن أو لا وسواء كان الماء كثيرا كالبركة أو قليلا كالآبار لكن الثاني محل اتفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد وأما لو علم أن المغير مما يضر ضرا تفاقا كان الماء قليلا أو كثيرا ويؤخذ من قوله فإنه يعمل على الظن أنه إذا جزم بالتغير وظن أن المغير لا يضر فإنه يكون باقيا على الطهوية لأنه يعمل على الظن ولو كان غير قوى وأولى إذا اعتقد أنه لا يضر والحاصل ١ أنه إذا تغير ماء البئر ونحوها وتحقق أو ظن أن مغيره مما لا يسلب الطهوية فالطهوية تقر بها من المراحض ورخاوة أرضها فإنه يضر وإن تحقق أو ظن أن مغيره مما لا يسلب الطهوية فالطهوية لا يضر وأما الماء الكثير كالحليج يظن أن تغيره مما يصب فيه من المراحض فهو طهور على ما قال الباجي أنه ظاهر الروايات وقال ابن رشد أنه مسلوب الطهوية والظاهرية (قوله ولو جزم بالتغير الخ) هذه صورة خامسة والحاصل أن صور المسئلة خمس قد علمتها من الشارح ومما قلناه لك (قوله ٢ أو تغير بمجاورة) أي ولو فرض بقاء التغير في الماء بعد زوال المجاور على الصواب كافي ح (قوله بحقيقة) أي مجاورة للماء (قوله وإن كان تغير ريحه بدهن لاصق) أي أو برائحين مطروحة على سطح الماء فنشأ من ذلك تغير ريحه فلا يضر على ما قال المصنف تبعاً لابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد وابن الحاجب وهو ضعيف والمعتمد أنه يضر مثل تغير اللون والطعم كقال ابن عرفة أنه ظاهر الروايات والحاصل أن التعبير بالمجاورة الملائق لا يضر مطلقا أي سواء تغير الریح أو اللون أو الطعم أو الثلاثة كان التعبير بينا أو لا كان الماء قليلا أو كثيرا وأما التغير بالمجاورة الملائق فيضرا تفاقا كان المتغير لونا أو طعما كان التغير بينا أو لا قل الماء أو أكثر وفي تغير الریح خلاف والمعتمد الضرر وأما التغير بالممازج فيضر مطلقا باتفاق هذا المحصل كلام الشارح * وأعلم أن ما مشى عليه المصنف من عدم الضرر تبعا للجماعة المذكورين قد ارتضاه ح ومأقاه ابن عرفة قد ارتضاه ابن مرزوق وشارحنا قد مشى على طريقة ابن مرزوق حيث جعل ما مشى عليه المصنف ضعيفا (قوله أو غير مسافر) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم لقول المصنف مسافر لأنه خرج من خرج العالب فتغير الماء رائحة القطران لا يضر مطلقا كان الوعاء مسافرا أو حاضرا (قوله وكذا لو وضع الخ) أي لأن العرب كانت تستعمل القطران كثيرا في الماء عند الاستقاء وغيره فتسويح فيه لأنه صار التغير به كالغير بالمجاورة وليس غير القطران مثله (قوله على ما للسند) أي في الصورتين الأخيرتين خلافا لمن قال بالضرر فيهما وأما الصورة الأولى فلا ضرر فيها باتفاق (قوله وأما تعبیر طعم أو اللون فإنه يضر) أي سواء كان الماء مسافرا أو لعبه دعت الضرورة لذلك الماء لكونه لم يجد غيره أم لا كما حرره ح وغيره (قوله ولو تغير جميع الأوصاف) أي ولو كان التغير بينا كافي عب وشب وحاشية شيخنا خلافا لاستظهار ح أنه يحيل السانية أي أن كان التعبير بنا ضرر والأفلا فان شك في كونه دبا عام لا فالظاهر أنه يجري على ما مر من قوله أو شك في مغيره هل يضرام لا كذا قال شيخنا (قوله كغير القطران الخ) أي كالأبصر التغير بغير القطران كالقرظ والزيت والشب والعفص إذا كان دبا أو لو تغير جميع أوصاف

(بمجاورة) بالماء وبالنساء
أي بسبب مجاورته بحقيقة
أو ورد على شبال قلة
مثلا من غير ملاصقة
للماء ولا يمكن عادة تغير
لونه أو طعمه بما ذكر
لعدم المماسه لكن لو
فرض التغير ماضرا أيضا
وهذا إذا كان تغير ريحه
بمجاورة غير ملاصق بل
(وان) كان تغير ريحه
(بدهن لاصق) سطح
الماء بلاممازجة وهذا
ضعيف والراجح أن
الملاصق لسطح الماء يضر
وأما تفسير اللون والطعم
بالملاصق فإنه يضر قطعنا
كلمازج حتى على ما مشى
عليه المصنف (أو) كان
تغير ريحه لالونه أو طعمه
بسبب (رائحة قطران
وعاء مسافر) أو غيره مسافر
وضع الماء فيه بعد زوال
القطران منه وبقيت
الرائحة وكذا لو وضع
القطران في الماء فربسب أو
وضع الماء في آناه فيه
جرم القطران فتغير ريحه
به من غير ممازجة على
ما للسند وأما تغير الطعم
أو اللون فإنه يضر وهذا
كله إذا لم يكن القطران
دبا أو للوعاء والا فلا

(٤ - دسوق ل) يضر ولو تغير جميع الأوصاف كغير القطران إذا كان دبا أو
أو طعمه أو ريحه أو المنيح (بمتولده) كالمحلب بضم الطاء وضم اللام وقطعها خضرة تعلو الماء لاول مكة
١ بحث ماء البئر ونحوها إذا تغير ٢ مبحث التعبير بالمجاورة والملاصق والممازج والقطران

بعضهم عدم الضرر لانه مما لا ينفك عنه غالباً (أو) تغير (بقراره كبح) و تراب وكبريت ومغرة وشب بأرضه (أو) تغير (بمطروح) فيه من غير قصد كأن القته الريح بل (ولو) طرح فيه (قصداً) من آدمي خلافاً للمازري (من تراب او ملح) او غيرهما صفة لمطروح معدنياً كان الملح او مصنوعاً على المعتمد (والارجح) عند ابن يونس (السلب) للظهورية (بالملح) المطروح قصداً خاصة وهو ضعيف (وفي الاتفاق على السلب به) أي بالملح (ان صنع) من اجزاء الارض كتراب مالخ سخن بنار واستخرج منه ملح لان لم يصنع بان كان معدنياً فلا يتفق فيه على السلب بل فيه الخلاف السابق وعدم الاتفاق عليه بل فيه الخلاف (تردد) للمتأخرين والراجح الشق الثاني من التردد وهو عدم الاتفاق على السلب به بل الخلاف جار فيه كالمعدني والراجح من الخلاف عدم السلب مطلقاً كما تقدم (لا) رفع الحث وحكم الحث (ب) ماء (متغير) تحقيقاً

الماء (قوله ولوزع والقي فيه ثانياً) مبالغة في عدم الضرر (قوله مالم يطبخ فيه) أي في الماء الذي القى فيه والمتولد فيه فان طبخ فيه سلبه الظهورية وهذا القيد للطوطوشى وسلم لانه كالطعام حينئذ (قوله ١ وكالسمك الحلي) أي تغير الماء به لا يسلبه الظهورية سواء تغير لونه او طعمه او ريحه او لثاته وظاهره ولو رعى قصداً جعل محصور (قوله لان مات) أي فيضر التغير به اتفاقاً لانه مفارق غالباً (قوله فيضركما استظهره بعضهم) أي لانه ليس من اجزاء الارض ولا متولد من الماء وقوله واستظهر بعضهم عدم الضرر لانه لا ينفك عن الماء غالباً فيعسر الاحتراز عنه وحاصل ما في المقام ان عجز اضطرب في التغير بجزء السمك هل يضر لانه ليس بمتولد من الماء ولا من اجزاء الارض ولا يضر لانه مما لا ينفك عن الماء غالباً فيعسر الاحتراز عنه اهـ فالقولان له واستظهر بعض تلامذته الاول واستظهر بعضهم الثاني واختار شيخنا آخر الاول ورجع على اختياره الثاني (قوله بأرضه) أي وجرى الماء عليه فتغير ٢ ومثل الملم وماءه اذا كان قراراً الفخار المحروق او النحاس اذا سخن الماء في واحد منهما وتغير فانه لا يضر تغيره (قوله كان القته الريح) أي في الماء فتغير بذلك وهذا متفق فيه على عدم سلب الظهورية (قوله بل ولو طرح فيه قصداً من آدمي) أي فانه لا يضر وظاهره ولو طبخ الملح في الماء وهو كذلك على المعتمد خلافاً للح حيث اجراء على الطحلب اذا طبخ في الماء والفرق ان طبخ الطحلب في الماء ينشأ عنه حالة للماء لم تكن فيه من قبل بخلاف الملح اذا طبخ في الماء فانه انما يكون ماءً سخناً قاله شيخنا (قوله خلافاً للمازري) أي القائل ان كل ما طرح قصداً من اجزاء الارض في الماء فانه يضر التغير به وهذا القول هو الذي اشار المصنف لرد بل (قوله او غيرهما) ٣ أي من كل ما كان من اجزاء الارض كعرة وكبريت وشب وجير ولو محرق وقاوجس ولو سارت عقاقير في ايدي الناس كافي ح وغيره وان كان لا يجوز التيمم عليها حينئذ لانه طهارة ضعيفة واقتصر المصنف على الترات والملح لانهما باقرب الاشياء للماء وهو التراب وبعدها منه وهو الملح على حكم ما بينهما فيعلم بالقياس عليهما (قوله السلب بالملح المطروح قصداً) أي واما المطروح قصداً من غيره فلا يضر التعبير به (قوله وفي الاتفاق الخ) حاصله ان المتأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصداً فقال ابن ابي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القاسبي انه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقول المصنف والارجح السلب بالملح وقال الباجي المعدني كالتراب والمصنوع كالطعام فهذه ثلاث طرق للمتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد فيكون من جعله كالتراب اراد المعدني ومن جعله كالطعام اراد المصنوع وحينئذ فقد اتفقت الطرق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذي صرح به المصنف وهو قوله وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد واما ان كان غير مصنوع ففيه الخلاف المشار له بقوله ولو قصد اوترجع هذه الطرق الى ثلاثة اقوال متباينة فن قال لا يضر فراده ولو مصنوعاً ومن قال يضر فراده ولو معدنياً فالصنوع فيه خلاف كعبه وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المحذوف لان الاصل عدم الاتفاق وهو صادق بالاقتوال الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد لتردد الذين اتوا بعد واختلفوا في الفهم ان قلت ان المصنف قال وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل او لعدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما قلت هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو تقدم ما نسبنا وان كان من المتأخرين لا المتقدمين باصطلاح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن ابي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين ما نسب اليهم ولو بحسب الفهم والجل لكلامهم (قوله وهو عدم الاتفاق على السلب به) أي المصنوع (قوله بل الخلاف) أي المشار له بقول المصنف ولو قصد اجار فيه كالمعدني (قوله عدم السلب مطلقاً) أي سواء كان معدنياً او مصنوعاً (قوله لا يرفع الحدوث بما متغير الخ) اشار الى ان قول المصنف لا بمتغير الخ عطف على قوله بالملح وفيه اشارة الى جواز عطف التكررة على المعرفة (قوله او طناً) أي قويا بخلاف المشكوك في تغيره والمطنون تعبيره طناً غير قوي والمتوهم تغيره والحاصل ان

المتغير بالمفارق امالون الماء او طعمه او ريحه وفي كل اتمان يتحقق التغير او يظن ظنا قويا او غير قوي او يشك فيه او يكون متوهما فان كان المتغير اللون او الطعم ضرا نقا فان كان التغير محققا او مظنونا ظنا قويا لان كان مشكوكا او متوهما او مظنونا ظنا غير قوي وان كان المتغير الريح فكذلك على المعتمد وقال ابن الماجشون تغير الريح لا يضر مطلقا ونسب ابن عرفة اسحقون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضرب وخفيفا فلا يضر وكلا القولين ضعيف وما ذكرناه من التفرقة بين الطن القوي وغيره هو ما لعبق ولكن الحق انه لا فرق بين كون ظن التغير قويا او غير قوي في انه يضر كافي حاشية شيخنا ولذا اطلق الشارح في الطن ولم يقيد بالقوى (قوله اي كثيرا) اي في اكثر الازمنة احرز بذلك من التعبير بما لا يفارقه اصلا وبما يفارقه قليلا فلا يضر التغير به فالاول كالنفس بالمقر والثاني كالنفس بالسمل الحى ١ وكالتغير بالسمن بالنسبة لاهل البادية التي لا تنفك اوانهم عنه غالب فيعتقر ذلك لهم دون غيرهم كافي ح عن ابن راشد (قوله مثال لهما) اي للمتغير المفارق الطاهر والنجس (قوله لانه قد يكون) اي الدهن طاهر الخ وما ذكره من ان قوله كدهن خالط وبخار مصطكا مثالان للمتغير المفارق غالبهما الاولى من جعلهما مشبهين به لانهما من جملة افراده والتشبيه يقتضى مغايرة المشبه للمشبه به وان امكن الجواب عنه بانه من تشبيه الخاص بالعام ويكفي في التشبيه المعايير بين المشبه والمشبه به بالخصوص والعموم نعم وترى على التشبيه من جهة انه يقيدان الدهن الخالط يضر مطلقا غير الماء ام لا وليس كذلك اذ لا يضر الا اذا غير احدا ووصاف الماء الثلاثة كان التغير ينشأ ام لا وكذا يقال في بخار المصطكا (قوله مصطكا) بفتح الميم وضمها لكن مع الفتح يجوز المد والقصر واما مع الضم فالقصر متعين ولو قال المصنف وبخار مصطكا بالكاف كان اولى ليدخل غيرها كالعود ونحوه اذ لا خصوصية لبخور المصطكا بل بخار غيرها كذلك الا ان يقال ان كاف كدهن الداحلة على بخار داحلة على المضاف اليه وهو مصطكا تقديره كما هو عادة المصنف (قوله لانه قد يكون نجسا ايضا) اي لان دخان المصطكا قد يكون نجسا كما يكون طاهرا فاذا كانت المصطكا طاهرة كان دخانها طاهرا وان كانت متنجسة كان دخانها نجسا (قوله بناء على ما ياتي الخ) اي وجعل بخار المصطكا مثالا للمتغير المفارق طاهرا او نجسا بناء الخ (قوله لا على الرجح) اي من ان النار تطهر وان دخان النجس طاهر وعليه فقوله وبخار مصطكا مثال لما اذا كان المتغير المفارق طاهرا وقوله وسواء بخر به الماء اي وذلك كما لو كان الماء في النصف الاسفل من الاناء ووضعت المبخرة في النصف الاعلى الخالي من الماء وغطى الاناء بشئ حتى انمزج دخان البخور بالماء فيضرب (قوله لان لم يبق) اي الدخان كالبخار الاناء وهو خال من الماء ثم بعد تبخيره وضع فيه الماء بعد ان زال الدخان ولم يبق منه شئ في الاناء غاية الامر انه تعلقت به رائحة البخور فتغير ريح الماء برائحة البخور المتعلقة بالاناء (قوله ٢ وحكمه كغيره) جملة مستأنفة جوابا عما يقال اذا كان التعبير بالمفارق يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات ولا يجوز تناوله فيها وهذا شرع في بيان حكم قسمين من اقسام الماء الاربعة وهي مطلق وغير مطلق والمطلق اما مكروه الاستعمال وسبأى واما غير مكروه وقدمه وغير المطلق اما طاهر او نجس وكلام المصنف هنا في هذين القسمين اعنى الطاهر والنجس (قوله وان تغير بنجس فلا) اي فلا يجوز استعماله فيها وفيه ان النجس ممنوع التناول وتغير به وهو المتنجس يجوز الاستمتاع به كما ياتي في غير مسجد وادعى من سقى زرع وماشيه مثلا وحينئذ فليس حكمهما واحدا (قوله اي طاهر) الاولى اي كثير متفاحش كما هو الواقع في عبارة ابن رشد واما لو كان التغير قليلا فانه لا يضر والحاصل انه تكلم اولاعلى ما يضر فيه التغير مطلقا سواء كان بينا ام لا ثم اخذ يشكك على ما يضر فيه التعبير بين دون غيره ولم يفرق بين البين وغيره الا في هذه المسئلة وهي تغير البئر بما يخرج الماء به منها من جبل او دلو وفي بن اعلم ان التعبير اما بما لازم غالبا فيعتقر او بمفارق غالبا ودعت اليه الضرورة كجبل الاستقاء فقيه ثلاثة اقوال ذكرها ابن عرفة قيل انه طهور وهو لا ينزرقون وقيل ليس بطهور وهو لا ينزالحاج والثالث لابن رشد التفصيل بين التعبير

اي كثير او قوله (من طاهر) كلب وزعفران (اونجس) كبسول ودم بيان لما (كدهن خالط) اي مازج مثال لهما لانه قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وقوله (او بخار) اي دخان (مصطكا) مثال لهما ايضا لانه قد يكون نجسا ايضا بناء على ما ياتي للمصنف من ان دخان النجس نجس لا على الرجح وسواء بخر به الماء او الاناء وضع فيه الماء مع بقاء الدخان لان لم يبق فلا يضر تغير ريحه لانه من باب التغير بالمجاور (وحكمه) اي حكم المتغير بعد سلب الطهورية من جوار الاستعمال وعدمه (كغيره) فان تغير بطاهر جاز استعماله في العادات دون العبادات وان تغير بنجس فلا (ويضر) الماء (بين) تغير اي تغير بين اي طاهر لاحدا واصله

(١) مطلب يعتقر لاهل

البادية تغير الماء بالسمن

(٣) مطلب حكم الماء

كغيره

(بجبل سانية) اى ساقية
 اودلو ونحوه من كل
 وعاء يخرج به الماء اذا
 كان من غير اجزاء الارض
 يتكوى او حلقاء فان كان
 من اجزائها فلا يضر التغير
 به ولو ينال (ك) تغير
 (غدير) ولو غير بين
 فالتشبيه في مطلق التغير
 لا بقيد كونه ينال وهو
 واحد الغدران قطع الماء
 يغادرها السيل (بروث
 ماشية) او بولها عند
 ورودها له (او) تغير
 ماء (بئر) ولو غير بين ايضا
 (بورق شجر او ثمن)
 القته الريح فيها وسواء
 كانت بربادية او لا
 (والاظهر) عند ابن رشد
 من قول مالك (في) تغير
 ماء (بئر البادية بهما
 الجواز) اى جواز رفع
 الحث وحكم الحث به
 لعدم الضرر لعسر الاحتراز
 وهو المعتمد ومثل البئر
 الغدران فلا مفهوم
 للبئر بل ولا للبادية وانما
 المدار على عسر الاحتراز
 وغلبة السقوط كما دل
 عليه كلام ابن رشد وغيره
 (وفي جعل) اى تقدير
 المفارق غالبا (المخالط)
 للمطلق اليسير قدرا نية
 الغسل

(١) مبحث تغير الماء بآلة
 الاستقاء (مبحث) تغير
 الغدير بروث الماشية وماء
 البئر والغدير بورق الشجر
 والتين

الفاحش وغيره وهو الراجح ولذا اقتصر عليه المصنف لكن لو عبر بالآلة الاستقاء كما عبر ابن عرفة ليشمل الحبل
 والكوب والسانية وغيرها كان اولى اه (قوله بجبل سانية) لا مفهوم لسانية بل البئر غير السانية له هذا الحكم
 اذا كان ينقل منه الماء بجبل ونحوه والحاصل انه لا مفهوم لجبل كما اشار له الشارح ولا لسانية كما قلنا بل متى
 تغيرت البئر كانت سانية او لا بما يخرج به الماء منها كجبل الاستقاء والدلو والكوب فان كان التغير فاحشا ضرر
 وان كان غير متفاحش لم يضر ويعتبر التفاحش وعدمه بالعرف نعم لا بد ان يكون ما يخرج به الماء الذى حصل
 التغير بسببه معدا لتلك البئر بعينها او ما لو كان جبلا مثلا معدا لغيرها ثم انه صار ينزل فيها فانه يضر التغير به سواء
 كان ينال ام لا خلافا لظاهر اطلاق المصنف (قوله فان كان من اجزائها) اى كفخار وحديد ونحاس
 (قوله كتغير غدير) اى كما يضر تغير غدير (قوله فالتشبيه في مطلق التغير) اى فى الضرر بمطلق
 التغير لا بقيد كونه ينال وما ذكره من ان تغير الغدير بروث الماشية مضر مطلقا اى سواء كان التغير بينا ام لا
 هو المعروف من الروايتين عند اللخمي والرواية الاخرى تقييد الضرر بكون التغير بينا وقد دل بعض
 الشراح كلام المصنف عليها وجعل التشبيه تاما (قوله يغادرها) اى يتركها السيل وعلى هذا فغدير بمعنى
 مغدور اسم مفعول اى مترولا وفي بعض العبارات لانها تغدر باهلها عند شدة احتياجهم اليها وعليه فعدير
 بمعنى غادر اسم فاعل (قوله بروث ماشية) لا مفهوم له بل مثلها الخيل والبغال والخيول وانما خص الماشية
 بالذكر رداعلى ما فى المجموعة من القول بطهورة الغدير المتغير بروث الماشية مطلقا وان تركه مع وجود
 غيره انما هو استحسان اظهر اولان الماشية هى التى شأنها ان ترد الغدران او انه نص على التوهيم (قوله عند
 ورودها له) اى للغدير اى عليه (قوله او تغير ما بئر) فيه اشارة الى ان فى كلام المصنف حذف مضافين (قوله
 والاظهر فى بئر البادية بهما) اى بورق الشجر والتين الجواز ومن باب اولى تغير الماء بعروق شجرة فى اصله
 فلا يضر ذلك سواء كانت مشجرة ام لا كما فى ح (قوله اعسر الاحتراز) علة لعدم الضرر فهو علة لعله الجواز
 (قوله وهو المعتمد) اى فكان الاولى الاقتصار عليه او التصدير به (قوله فلا مفهوم للبئر) اى بل مثلها
 الغدير والعيون وقوله ولا للبادية اى بل مثلها بئر الحاضرة (قوله وانما المدار على عسر الاحتراز الخ) اى وعلى
 هذا فالماء الذى فى الحاضرة فى الميض والحيطان اذا لم يمكن تغطيته من الورق والتين فلا يضر تغيره بما ذكره وما
 لو أمكن تغطيته بما ذكره ولم يغط فانه يضر تغيره بما ذكره (قوله وفى جعل المخالط الخ) يعنى ان الماء المطلق اذا
 خالطه اجنبى طاهر أو نجس موافق له فى اوصافه الثلاثة كماء الرايح المنقطع الرائحة لطول اقامتها
 وكبول نسفته الريح حتى صار كالمطلق فى اوصافه الثلاثة ولم يتغير ذلك المطلق بما خالطه لاجل الموافقة
 المذكورة ولو قدر ذلك المخالط مخالفا للمطلق فى اوصافه لعسر المطلق فى جميع اوصافه او بعضها فهل يقدر
 ذلك المخالط مخالفا ويحكم بعدم الطهورة وينظر فى كونه طاهرا او نجسا الى ذلك المخالط لان الاوصاف
 الموجودة انما هى للمطلق ومخالطه معال للمطلق فقط حتى يحكم بالطهورة او لا يقدر مخالفا ويحكم
 بطهورة الماء المخالط لانه باق على اوصاف خلقته فى ذلك تردد لابن عطاء الله وواعلم ان محل التردد اذا كان
 الطهور قدرا نية الوضوء والغسل وكان المخالط موافقا لو كان باقيا على صفته الاصلية لتحقق التغير به او
 ظن وسواء كان المخالط اقل من المطلق او اكثر منه او مساويا له فالتردد فى صورته والظاهر فيها عدم الضرر
 على ما قاله الشارح واما لو تحقق عدم التغير او ظن اوشك فيه فلا ضرر فيه جزما كان المخالط قدرا للمطلق او
 اقل منه او اكثر فلهذه تسع صور لا ضرر فيها اتفاقا فلو كان المطلق المخالط بالموافق اكثر من نية الغسل
 فلا ضرر فى الخمس عشرة صورة المتقدمة فهذه ثلاثون صورة اما لو كان المطلق اقل من نية الوضوء فالصور
 الستة محل التردد يحكم فيها هنا بالضرر جزما والصور التسعة التى حكم فيها قاهم بعدم الضرر يحكم فيها
 هنا ايضا بالطهورة بجزم فهذه خمس واربعون صورة فى المصنف نه است صور وهى الاولى هذا حاصل
 ما قاله عجاج والذى فى بن الحق ان محل التردد ليس مقيدا باليسير بل هو جار مطلقا اذ ليس فى كلامهم
 ما يؤخذ منه ذلك اصلا وايضا تقييدها المسئلة بكون المخالط لوقدر مخالفا لغير المطلق تحقيقا او طنا يوجب

(الموافق) له في اوصافه نجسا كان كبول زالت رائحته او نزل بصفة المطلق او طاهرا كما الى باحين المنقطعة الرائحة (كالخالف) فيسلبه الطهور به ثم حكمه كثيره وعدم جعله كالخالف فهو باق على ظهوريته تطرا الى انه باق على اوصاف خلقته وهو الراجح (نظر) اى تردد محله اذا تحقق او ظن انه لو بقيت الاوصاف المخالفة لتغير واما اذا كان يشك في التغير ٢٩ على تقدير وجودها واولى لو ظن عدم الغيرة فهو طهور اتفاقا

ويجب ان محل ككون الراجح الثاني ما لم يعلب المخالط والافلا اذا الحكم للعالم فقول من اطلق ليس بالبسين (وفي) جواز (التطهير) من حدث او خبث (بماء جعل في القم) نظر العدم تحقق التغير وهو قول ابن القاسم وعدم جوازه لغلبة الريق في القم وهو قول اشهب (قولان) وهل خلاهما حقيق لا اتفاقا على عدم اتفاق الماء عن مخالطة الريق الا ان المجيز اعتبر صدق المطلق عليه والمانع اعتبار المخالطة في الواقع او في حال وهو المعتمد لان مدار سلب الطهورية على ظن التغير وتحقيقه او حينئذ فاذا تغير الماء بظهور الرغوة فيه او بخلط قوامه من غلبة اللعاب فلا يصح التطهير به قطعا واما اذا لم يتحقق ذلك فان ظن التعديل ككثرة الريق او لطول مكث او لمضمضة فكذلك وعليه يحمل قول اشهب وان لم يحصل ظن بان تحقق عدم التغير او شك فلا يضر ولا ينجي

استواء القليل والكثير وارتضى شيخنا في حاشية عبق مآله بن فقول الشارح المخالط للمطلق اليسير قدر آنية الغسل تبع فيه عجم والاولى اسقاطه كما علمت (قوله الموافق له) اى بالعرض كالبول الذي نسفته الريح وماء الراحين المنقطعة الرائحة بطول اقامتها واما لو كان المخالط موافقا للمطلق بالاصاله كما الزرجون ثبت اذا عصر نزل منه ماء مثل الطهور في جميع الاوصاف فانه لا يضر خلطه بخرمافهو بماء خلط طهور بظهور كذا في عبق وغيره والذي في بن ان ح ذكر عن سند جريان التردد في المخالط الموافق بالاصاله كما الزرجون قال وهو الظاهر لا نه ماء مضاف وان كان موافقا للمطلق في اصله وحينئذ فلا وجه لتقييد الموافق بكون موافقه بالعرض بل لا فرق بين كونها بالعرض او بالاصاله (قوله كبول زالت رائحته) اى نصف الريح وقوله او نزل اى البول من المخرج بصفة المطلق قال ح جعل ابن راشد من صور المسئلة البول اذا زالت رائحته حتى صار كالماء قال ابن فرحون وهذا مشكل وذكر عن الشيخ ابي على ناصر الدين ان المخالط اذا كان نجسا قلما نجس مطلقا اه قال بن قلا عن بعض الشيوخ وهذا هو الظاهر (قوله كالخالف) لا يخفى انه حيث ارى يد من الجعل التقدير كانت الكاف في قوله كالخالف زائدة اى وفي تقدير المخالط الموافق مخالفا (قوله وهو الراجح) الاول وهو الظاهر لان الترجيح انما يكون في الاقوال وهذه مجرد احتمالات لابن عطاء الله ثم ان اختيار الشارح للشق الثاني تبع فيه ابن عبد السلام واستظهر شيخنا في حاشيته على عبق تبعا لسند الشق الاول ولذا اقتصر المصنف عليه (قوله نظر) اى لابن عطاء الله وقوله اى تردد المراد به التحير لما من ان التردد اذا كان من واحد كما هنا كان بمعنى التحير (قوله ما لم يغلب المخالط) اى على المطلق بأن كان المطلق اكثر او تساويا (قوله والافلا) اى والا بأن كان المخالط غالب على المطلق بان كان المخالط اكثر فلا يكون الثاني هو الراجح (قوله فقول من اطلق) اى فقول من قال الراجح الثاني واطلق كعبق (قوله بماء جعل في القم) اى ولم يتغير شيء من اوصافه وذلك كان يأخذ الماء بقمه ثم يغسل به يديه ورجليه مثلا قبل ان يحصل فيه تغير (قوله لغلبة الريق في القم) اى على الماء ليسارته (قوله وهو قول اشهب) في بن ايس عدم جواز التطهير به قول لا شهب انما هو رواية له عن مالك (قوله لا اتفاقا على عدم اتفاق الماء من مخالطة الريق) اى واختلافا بينهما بعد ذلك في الحكم حيث قال ابن القاسم بجواز التطهير به وقال اشهب بمنع ذلك (قوله اعتبر صدق الخ) اى واختلاطه بالريق لا يخرج به عن كونه طهورا (قوله والمانع اعتبار المخالطة في الواقع) اورد عليه بأن الماء اذا خالطه شيء لا يسلبه الطهورية الا اذا غلبه واشهب قد اطلق في عدم التطهير به واجيب بأن هذا في الماء الكثير وما يوضع في القم قليل جدا فاشأ أنه التغير بأدنى شيء والحاصل ان ابن القاسم يقول اختلاط ذلك الماء الموضوع في القم بالريق لا يخرج به عن كونه طهورا والصدق حد المطلق عليه واشهب يقول ان اختلاطه بالريق يخرج به عن صدق حد المطلق عليه لانه قليل جدا فاشأ أنه ان يتغير بمخالطه من الريق ثم ان هذا الخلاف مفيد بقيد الاول ان يخرج الماء من القم غير متغير بالريق تعبرا ظاهرا والثاني ان لا يطول مكثه في القم زمانا يتحقق انه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغيره فاذا اتنى الاول بان غلبت لعابية القم على الماء لا تنى الخلاف وجرم بعدم التطهير وكذا الواتنى الثاني بأن طال المكث او حصلت به مضمضة لا يقال على جعل الخلاف حقيقيا يعترض على المصنف بأن هذه المسئلة من افراد قوله سا بقا وفي جعل المخالط الموافق كالخالف لا نأقول المسئلة السابقة جرم فيها بالمخالطة دون هذه فتأمل (قوله اوفى حال) اى او منظور فيه لحال وصفه قان القاسم حكم بالجواز نظر الحالة لو نظر لها اشهب لقائل بقوله واشهب حكم بعدم الجواز نظر الحالة لو نظر لها ابن القاسم لقال بقوله (قوله وهو المعتمد) اى لقول المحققين به كح وطني (قوله وان لم يحصل ظن) اى بالتغير وقوله بان تحقق عدم التغير اى او ظن عدم التغير او شك فيه

الخلاف في ذلك وعليه يحمل قول ابن القاسم فالخلف لقطي * ولما كان بعض افراد المطلق يكره التطهير بها به عليها بقوله (وكره ماء) (مبحث) التطهير بماء جعل في القم (مبحث) استعمال الماء المستعمل

(قوله أي استعمال الخ) انما قدوة لان الكراهة حكم شرعي والاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات وحاصل ما ذكره ان الماء اذا استعمل في رفع حدث او في ازالة حكم خبث فانه يكره استعماله بعد ذلك في طهارة حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة لاني ازالة حكم خبث والكراهة مقيدة بما مر من ان يكون ذلك الماء المستعمل قليلا كآنية الوضوء والغسل وان يوجد غيره والا فلا كراهة كما انه لا كراهة اذا صب على الماء اليسير المستعمل ماء مطلق غير مستعمل فان صب عليه استعمل مثله حتى كثرت تنف الكراهة على ما استظهره ح وابن الامام التلمساني لان ما ثبت للاجزاء يثبت للكل واستظهر ابن عبد السلام فيها وعليه فلو فرق حتى صار كل جزء يسيرا فهل تعود الكراهة اولاهو الظاهر لانها زالت ولا موجب لعودها كذا قيل وقد يقال بل له موجب وهو القلة والحكم يدور مع علته وجودا وعدما * واعلم انه يقال تطهير ما قيل هنا في الماء القليل الذي خوط بنجس ولم يغيره وعلات الكراهة في مسئلة المصنف بعلة لا تخلو عن ضعف والراجع في التعليل مراعاة الخلاف فان اصبح يقول بعدم الطهورية كالشافعي وما ذكره المصنف من الكراهة هو تأويل الاكثر لقول الامام ولا يخبر فيه وتأوله ابن رشد على المنع وعلى الكراهة فقال ح وان استعمله مع وجود غيره فهل يعيد في الوقت او لا اعادة عليه لم ارف في ذلك نصا والظاهر انه لا اعادة عليه قال والكراهة لا تستلزم الاعادة بخلاف العكس (قوله او اتصل بها) اي واستمر على اتصاله (قوله او انفصل عنها) اي كما في قصرية ادخل يده او رجله فيها ودلكها فيها فان دلكها خارجها فلا كراهة لان الاستعمال عند اصحابنا بذلك لا بمجرد ادخال العضو وهذا غير قوله ما تقاطر اذ معناه انه جتمع ما تقاطر من الماء النازل من اعضائه في اناه واما اذا اغترفت من الاناء وغسلت الاعضاء خارجة فهذا الماء الذي في الاناء واغترفت منه غيره مستعمل (قوله وكان يسيرا) راجع لقوله او انفصل عنها واما المتصل بها فلا يكون الا يسيرا (قوله كآنية وضوء) اي وكذا آنية غسل فهي قليلة حتى بالنسبة للمتوضئ ^{في نبيه} ما تقاطر من العضو الذي تم به الطهارة او اتصل به مستعمل بلا نزاع واما ما تقاطر من العضو غير الاخير او اتصل به فان استعمل بعد تمام الطهارة فهو استعمال الماء مستعمل في حدث ايضا وان استعمل قبل تمام الطهارة فان قلنا ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانتماده فكذلك والا فلا يكره كذا ذكر شيخنا في الحاشية (قوله وفي غيره تردد) حاصله ان الماء اذا استعمل اولاف في غير رفع الحدث وازالة الحكم الحبث بان استعمله فيما يتوقف على مطلق وية صدمه الصلاة كغسل الاحرام والجمعة والعيد وتجدد وضوء وغسلة ثانية وثالثة هل يجوز ان يستعمل ثانيا في رفع حدث وحكم خبث او اوضيه او اغتسالات مندوبة او يكره تردد للمتأخرين فالكراهة لابن بشير وساحب الارشاد وعدمها سند وابن شاس وابن الحاجب كذا في بن وهذا التردد مستولم يعتمد واحد من القولين (قوله وما غسلة ثانية وثالثة) جعلهما من محل التردد هو ما ارتضاه عيج والذي استظهره ح في ماء الغسلة الثانية والثالثة عدم الكراهة وقال بعضهم الظاهر كراهته لانه من تمام رفع الحدث فينسحب عليه (قوله اول زيارة صالح او سلطان) اي اول تبرد (قوله فلا يكره استعماله في متوقف على طهور قطعا) اي مثل رفع حدث او حكم خبث والاوضيه والاغتسالات المندوبة وقوله فلا يكره الخ اي فهذه خارجة من محل الخلاف كما ان ماء غسل الذمية من الحيض لاجل ان يطأها زوجها المسلم خارجة من الخلاف لكراهة استعمال ذلك الماء بعد ذلك في رفع حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة فهي من جملة افراد قول المصنف وكره ماء مستعمل في حدث والحاصل ان صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشر ون صورة لان استعماله اولاما في حدث وفي حكم خبث واما في طهارة سنونة او مستحبة واما في غسل اناه ونحوه وكل واحدة من هذه اذا استعمل ثانيا فلا بد ان يستعمل في احدها فالاستعمل في حدث او في حكم خبث يكره استعماله في رفع الحدث لاني ازالة الخبث وصورة اربع وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستحبة وصورة اربع ايضا ولا يكره استعماله في غسل كالاناء وهاتان صورتان والمستعمل في الطهارة المسنونة والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وكذا في الطهارة المسنونة والمستحبة على احد التردد في المسائل الثمانية لاني غير

اي استعمال ماء يسير وجد غيره في طهارة حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة لا خبث فلا يكره على الارجح (مستعمل) ذلك الماء قبل (في) رفع (حدث) ولو من صبي وكذا في ازالة خبث فيما يظهر والمستعمل ما تقاطر من الاعضاء او اتصل بها او انفصل عنها وكان يسيرا كآنية وضوء غسل عضوه فيه واحترز بالماء عن التراب فلا يكره التيمم عليه مرة اخرى لعدم تعلقه بالاعضاء (وفي) كراهة استعمال ماء مستعمل في (غيره) اي غير حدث وكذا حكم خبث مما يتوقف على مطلق ويقصد معه الصلاة كغسل احرام وجمعة وعيد وتجدد وضوء وما غسلة ثانية وثالثة وعدم كراهته (تردد) واما الغسلة الرابعة وما غسل به اناه او ثوب تطيقان او وضوء لم يصد به صلاة كوضوء جنب اول زيارة صالح او سلطان فلا يكره استعماله في متوقف على طهور قطعا ^{في} مبحث استعمال الماء اليسير الذي حلت نجاسة ولم يغيره

فأولى دونهما خلوها
(نجس) كقطرة فقوق
لادونها (لم يغير) إذا
وجد غيره ولم تكن له
مادة كثر ولم يكن جاريا
والأفلا كراهة ومفهوم
لم يغيرانه إذا غسب سلبه
الطاهرة ومفهوم بنجس
أنه لا كراهة بطاهران لم
يغيره والأسلبه الطاهرة
ولا كراهة في الكثير
وهو ما زاد على آنية غسل
فقول الرسالة وقليل الماء
ينجسه قليل النجاسة
وان لم يغيره ضعيف فلو
استعمل وصلب به فلا إعادة
على المشهور والذي مشى
عليه المصنف وعلى
الضعيف بعيد في الوقت
فقط (أو) يسير (ولغ
فيه كلب) أي أدخل فيه
لسانه وحركه ولو تحققت
سلامة فيه من النجاسة
لأن لم يحركه ولا أن يسقط
منه لعاب فيه ولغ بلغ
بفتح اللام فهما وحكى
كسرهما في الأول (و)
كره ماء (راكد) أي غير
جار والكلام على حذف
مضاف أي استعمال
راكد وقوله (يغتسل
فيه) تفسير للمضاف المقدر
فكانه قال وكره اغتسال
براكده ولو كثير ان لم
يستبحر

ذلك والمستعمل في غسل كالآفة لا يكره استعماله في شيء هذا وما ذكره الشارح من أن الماء المستعمل في رفع
الحدث أو إزالة حكم الخبث لا يكره استعماله بعد ذلك في رفع الخبث هو ما نقله زروق عن ابن راشد واختار
شيخنا ما استظهره ح من الكراهة وذلك لأن علة كراهة استعمال الماء المستعمل الخلاف في طهوريته
واقصر على ذلك القول عقب والمج (قوله ويسير الخ) حاصله أن الماء اليسير وهو ما كان قد رآه الوضوء
أو الغسل فادونهما إذا حلت فيه نجاسة قليلة كالقطرة ولم يغيره فإنه يكره استعماله في رفع حدث أو في حكم
خبث ومتوقف على طهوره كالطهارة المسنونة والمستحبة وأما استعماله في العادات فلا كراهة فيه فالكراهة
خاصة بما يتوقف على طهوره كإفريق عقب وتبعه شاربنا وبحث فيه شيخنا بأن مقتضى مراعاة الخلاف في
نجاسته عموم الكراهة في العادات والعادات الآن يقال أنه يشدد في العادات ما لا يشدد في غيرها (قوله
كأنيسة وضوء وغسل) الآية جمع آناء والأولى أن يقول كانا وضوء وغسل لأن غير ملتفتين للجمع بل للمفرد
وأما جمع المصنف بينهما لأنه لو اقتصر على آنية الوضوء لثوهم أن آنية الغسل من الكثير ولو اقتصر على آنية
الغسل لثوهم أن آنية الوضوء نجسة (قوله فأولى دونهما) ما ذكره من أن مادون آنية الوضوء لا ينجس إذا
لم يغير مثل آنية الوضوء أو الغسل هو ما قاله ح وابن فجلة وخالف في ذلك وتطعننا على أبي الفضل راشد
نجاسته لكن أبو الفضل كلامه يخرج من فهمه لأن صريح فأنظره اهـ (قوله كقطرة فقوق) الطاهران
المراد بها قطرة المطر المتوسطة بين الصغير والكبير وهو ما كان قد رآه النجاسة وما ذكره الشارح من تحديد النجس
بالقطرة فما فوقها هو ما يفيد كلام ح خلافا لما ذكره الناصر من تحديده بما فوق القطرة وأما ما يكره
استعمال قليل حلت فيه وذكر طئي نقلا عن البيان والمقدمات وابن عرفة أن القطرة تؤثر في آنية الوضوء
فيصير من المختلف فيه بالكراهة والنجاسة ولا تؤثر في آنية الغسل وأما يؤثر فيه ما فوقها (قوله إذا وجد غيره
الخ) هذا شرط في كراهة استعمال الماء المذكور والحاصل (١) أن الكراهة مقيدة بقيود سبعة أن يكون
الماء الذي حلت فيه النجاسة يسيرا وأن تكون النجاسة التي حلت فيه قطرة فما فوقها وأن لا يغيره وأن يوجد
غيره وأن لا يكون له مادة كثر وأن لا يكون جاريا وأن يراد استعماله فيما يتوقف على طهوره كرفع حدث وحكم
خبث وأوضيه واغتسالات مندوبة فإن اتقى قديمها فلا كراهة (قوله أنه لا كراهة بطاهران لم يغيره) هذا
هو المعتمد خلافاً لقول القاسبي بالكراهة تخبر بها الطاهر على النجس (قوله فقول الرسالة الخ) هذا مفرع
على كلام المتن أي فإذا علمت أن الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة ولم يغيره يكره استعماله فقط تعلم أن قول
الرسالة الخ (قوله ضعيف) أي وإن كان هو قول ابن القاسم ومذهب المدونة (قوله بعيد في الوقت فقط) أي
كما هو نص المدونة والرسالة وأما امره بالأعادة في الوقت فقط على مذهب ابن القاسم مع أنه يقول بنجاسة الماء
مراعاة للخلاف كما أفاده ح وفي المج حل ابن رشد قول ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لأنها نجاسة حقيقية
وبني على ذلك أنه بعيد عنده في الوقت فقط (قوله أو لغ فيه كلب) عطف على خلوها المقدر قبل قوله
بنجس ليصير قيد السارة معتبراً به كما أشار لذلك الشارح وليس عطفاً على يسير لأنه يلزم عليه أن الكلب
إذا ولغ في كثير يكره استعماله لأن المعطوف بغير المعطوف عليه لأنه قسمه وليس كذلك * وأعلم أن
اليسير الذي ولغ الكلب فيه إنما يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وما يتوقف على مطلق ولا يكره
استعماله في العادات فهو مثل الماء اليسير الذي حلت به نجاسة ولم يغيره كما مر * تنبيه * كراهة الماء الملوغ
فيه مقيدة بما إذا وجد غيره والأفلا كذا في حاشية شيخنا (قوله لأن لم يحركه) أي لأن أدخل لسانه فيه
ولم يحركه فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا في حكم خبث ولا في غير ذلك (قوله وراكده) عطف على
مستعمل في حدث وحاصله أن الماء الراكد وهو غير الجاري يكره الاغتسال فيه ولو كان كثيراً بقيود أربعة أن
لا يكون مستجراً وأن لا يكون له مادة أصلاً له مادة إلا أنه قليل وأن لا يضطر إليه وأن لا يكون في بدنه
وسخ يغير الماء فإن وجدت تلك القيود الأربعة كره الاغتسال فيه وأن لم يغتسل فيه أحد قبله وأن اتقى
قديمها فلا كراهة بل يجوز أن اتقى واحداً من الثلاثة الأول ويحرم أن اتقى الرابع (قوله يغتسل فيه)

(١) مطلب قيود كراهة اليسير الذي حلت به نجاسة ولم يغيره (مبحث) استعمال الماء الذي ولغ فيه كلب (مبحث) الاغتسال بالراكد

ولم تكن له مادة او له مادة وهو قليل كغير قليل الماء ولم يضطر اليه وان لم يغتسل فيه احد قبله والكراهة تعبدية وليس قوله يغتسل فيه صفة
لراكذوان كان هو المتبادر منه لانه حيثئذ ٣٣ لا يقتضي كراهة الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه اغتسال وليس كذلك

(و) كره (سور) اي بقية شرب (شارب خمر) مسلم او كافراى من شأنه ذلك لامن وقع منه مرة او مرتين وشك في فقه لان تحقق طهارته فلا كراهة ولان تحقق نجاسته والا كان من افراد قوله وان ريت الخ (و) كرهه (ما دخل يده فيه) لانه كما حلت نجاسة ولم يغيره ومثل اليد غيرهما كرجل مالم يتحقق طهارة العضو (و) كره سور (ما) اي حيوان (لا يتوقى نجسا) كطير وسباع وقوله (من ماء) يسير بيان اسؤرولما ادخل يده فيه واسؤر المقدر هنا وهذا اذالم يعسر الاحتراز منه (لان عسر الاحتراز منه) اي مما لا يتوقى نجسا كالمرة والقارة فلا يكره سور ثم صرح بمفهوم مالمكونه غير مفهوم شرط فقال (او كان) سور شارب الخمر وما عطف عليه (طعاما) فلا يكره ولا يراى اذلا اطرح طعام بشك (كشمس) فلا يكره هذا ظاهره والمعتد الكراهة فليجعل تشبيها بالمكرهه ويقيده بكونه في البلاد الحارة والاواني

ظاهره كان المغتسل جنبام لا وهو قول اصبح وقد غيرة الكراهة بما اذا كان المغتسل جنباً وهو المعتد قال سند ومذهب اصبح خارج عن الجماعة ومردود من حيث السنة ومن حيث النظر اطر ح قال ابن مرزوق ويعلم من كلام المصنف ان الكراهة خاصة بالغسل دون الوضوء فيه ويعطى بظاهره ان تناول منه للغسل خارجه لا كراهة فيه (قوله ولم تكن له مادة الخ) فان كانت له مادة فلا كراهة وذلك كالبر الكثير الماء ومغاطس الحمامات والمساجد اذ ادم الماء نازلا عليها والافال ظاهرا الكراهة * واعلم ان المصنف قد اخل في هذا الفرع وحاصل ما فيه ان مالمكا يقول بكراهة الاغتسال في الرا كذا كان يسيراً او كثيراً والحال انه لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان جسد المغتسل تقيماً من الاذى او به اذى ولكن لا يسلب الطهورية وان كان يسلبها منع الاغتسال فيه فليس عند مالك حالة جواز للاغتسال فيه بل اما المنع او الكراهة وهى عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان يسير او بالجسد او ساخ والاجاز بلا كراهة فقول المصنف وراكذ الخ لا يصح حله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده حالة يكره فيها الاغتسال في الرا كذا وتاميا يصح حله على كلام مالك (قوله وان لم يغتسل الخ) اي هذا اذا اغتسل فيه احد قبله بل وان لم يغتسل فيه احد قبله (قوله والكراهة تعبدية) اي لقولهم بكراهة الاغتسال فيه اذا وجدت القيود الاربعة سواء كان يدينه وسخ او كان تقياً (قوله وكره سور الخ) أي كره استعماله في رفع حدث وحكم خبث وكل ما يتوقف على ظهور لافي العادات (قوله شارب خمر) اي او نبيذ فلو قال مسكر كان أولى (قوله لامن وقع منه) أي الشرب مرة أو مرتين اي فلا يكره استعمال سور (قوله وشك في فقه) حال من قوله اي من شأنه ذلك (قوله لان تحقق طهارته) أي أو طنت لان الظن وان لم يغلب كالتحقق كما افاده شيخنا (قوله وما أدخل يده فيه) اي يكره استعمال ماء ادخل شارب الخمر يده فيه والحال انه شك في طهارة تلك اليد وعدم طهارتها (قوله ومثل اليد غيرها) أي من أعضاء شارب الخمر وانما اقتصر المصنف على اليد لان الشأن أن مزاوله الخمر بها (قوله مالم يتحقق طهارة العضو) اي الذي أدخله في الماء والا فلا كراهة ومثل تحقق الطهارة ظنها وان كان غير غالب كما مر * واعلم أن كراهة استعمال سور شارب الخمر وما دخل يده فيه مقيدة بما اذا كان يسير او وجد غيره والا فلا كراهة في استعماله واذا توأض شخص بما ذكر من السور وما دخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء ندباً لما يستقبل من الصلاة فقط ذكره شيخنا في الحاشية (قوله وما لا يتوقى) عطف على شارب خمر كما اشار اليه الشارح في الحيطة وقوله وكره سور ما لا يتوقى فيه حذف مضاف اي كره استعمال سور مالا يتوقى الخ لانه لا تكليف الا بضع اختياري (قوله كطير وسباع) واما الحيوان البهيمة فلا يكره استعمال سور ولو كان لا يتوقى النجاسة سواء كان مأكول اللحم اولا كما مر للشارح وهو ما يفيد عطفي عند قوله سابقا او كان سور بهيمة (قوله فلا يكره سور) اي استعمال سور في رفع الحدث وحكم الخبث (قوله ثم صرح الخ) اي فكانه قال وكره سور شارب خمر من ماء لامن طعام وكره ما ادخل يده فيه ان كان من ماء لامن طعام وكره سور ما لا يتوقى نجسا من ماء لا طعام (قوله او كان طعاما فلا يكره) اي ولو لم يعسر الاحتراز منه ولو شك في الطهارة (قوله ولا يراى) اي لشرفه وبحرم طرحه في قدر وامتئانه الشديد لا غيره فيكره كذا في المجمع (قوله كشمس) اي كما مسخن بالشمس فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا حكم خبث سواء كان بوضع واضح فيها مالا هذا ظاهره وهو قول ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعضهم ولم ادره لغيرهم (قوله والمعتد الكراهة) وهو ما نقله ابن الفرات عن مالك واقتصر عليه جماعة من اهل المذهب لكن هذه الكراهة طيبة لا شرعية لان حرارة الشمس لا تمنع من اكمال الوضوء والغسل بخلاف الكراهة بعد في قوله مالم تشتد حرارته فانها شرعية والفرق بين الكراهتين ان الشرعية يثاب تاركها بخلاف الطيبة وما قلناه من انها طيبة هو ما قاله ابن فرحون والذي ارتضاه ح انها شرعية (قوله وهى ما تمد تحت المطرقة) اي مثل النحاس

بما يمنع انفصال الزهومة منها المستغن بنار فلا يكره ما لم تشتد حرارته فيكره كشاً يد البرودة لثمة كمال الاسباغ وما تقدم من كراهة سؤر
شارب الخمر وما دخل يده فيه وسؤر ما لا يتوق نجاسة اذ لم يعسر الاحتراز منه ولم يكن طعاما ٣٣ والا فلا كراهة محله ان لم تر النجاسة

على فيه وقت استعماله
(وان ريثت) اى النجاسة
اى علمت بمشاهدة او
اخبار (على فيه) اى على
فهم شارب الخمر وما لا يتوق
نجاسة اى او على يده او غيرها
من الاعضاء (وقت
استعماله) للماء او الطعام
(عمل عليها) اى على
مقتضاها فان غيرت الماء
سلبت طاهرته والا كره
استعماله ان كان يسيرا
ونجست الطعام ان كان
مائعا بكامدو وامكن
السريان (واذا مات)
حيوان (برى ذو نفس)
اى دم (سائلة) اى جارية
(ب) ماء (راكدا) غير
مستبحر جدا ولو كان له
مادة كبر (ولم يغير) الماء
(ندب نزع) منه لتزول
الرطوبة التى خرجت
من فيه عند فتحه وقت
خروج روحه وينقص
النارح الدلوئلا تطفو
الدهنية فتعود للماء ويكون
النزع (بقدرهما) اى بتدر
الحيوان والماء من قلة الماء
وكثرته وصغر الحيوان وكبره
فيقل النزع مع صغر
الحيوان وكثرة الماء ويكثر
مع كبره وقلة الماء ويتوسط
في عظمهما وصغرهما
والتحقيق ان المدار على
ظن زوال الرطوبات
وكماكثر النزع كان احسن

والحديد والرصاص وهذه طريقتان للقرافى وقال ابن الامام الكراهة خاصة بالشمس في النحاس الاصفر وعلة
كراهة استعمال الماء المستغن بالشمس ان السخين في الاواني المذكوورة يورث الماء زهومة فاذا غسل
العضو بذلك الماء انحبس الدم عن السريان في العروق واقلب برسا واما الشمس في اواني الفخار والذهب
او الفضة او في البرك والانهار فلا كراهة في استعماله **في تنبيهه** على القول بأن استعمال الشمس مكروه
فالكراهة في استعماله في البدن في وضوء او غسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن لا من غيره
كالثوب ويكره شربه واكل ما طبع به ان قالت الاطباء بضره وتزول الكراهة بتبريد الماء لزوال علة
الكراهة حينئذ على ما في حاشية شيخنا (قوله يمنع انفصال الزهومة منها) اى من الاواني المذكوورة للماء
(قوله فلا يكره) اى ولو كان السخين في اواني النحاس (قوله محله الخ) اى محل هذا التفصيل المتقدم ان لم تر
النجاسة على فيه فان ريثت عمل عليها اى فيه تفصيل آخر (قوله اى علمت) اشار به الى ان الرؤية في
كلامه سليمة لا بصرية فلا يقال الصواب ان يعبر بتيقنت بدل ريثت واصل ريثت رؤيت بتقديم الهمزة
على الياء ففيه قلب مكافى وضع الياء مكان الهمزة والياء ونقلت كسرة الهمزة للراء (قوله على فيه)
لا مفهوم له بل مثل الفم غيره كما اشار له الشارح (قوله او على يده) اى شارب الخمر (قوله عمل عليها) اى على
النجاسة (قوله ذو نفس سائلة) اى دم يجري منه ان ذبح او جرح كالأدمى والحيوان الذى ميتته نجسة (قوله
غير مستبحر) والا فلا يندب النزع (قوله ولو كان له مادة) واولى ان لم تكن له مادة وذلك كالصهرج والبركة
وهذا جار على قول ابن وهب وبه العمل وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ان ندب النزع بقدرهما فيما
لامادة له اما ماله مادة فانه يترك بالكلي ولا ينزع منه شئ ككافى بن (قوله ولم يغير الماء) اى والاوجب
النزع لان ميتته نجسة (قوله ندب نزع) اى بعد اخراج الميتة او قبل اخراجها لان الفضلات التى
ينزع لاجلها خرجت منه قبل خروج روحه واما بعد خروجه فلا يخرج منه شئ * واعلم ان ما ذكره
المصنف من ندب النزع مع القيود وهى كون الحيوان الواقع في الماء براءه اذا نفس سائلة والماء الواقع
فيه راكد وغير كبير جدا ومات فيه ولم يتغير هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه
الاستعمال قبل النزع مع وجود غيره بعيد من صلى به في الوقت ككافى ح وابن مرزوق نقلا عن الأكثر
اظن بن (قوله ندب نزع) اى وكره استعمال الماء قبل النزع لابعده فلا كراهة (قوله ثلاث تطفو) اى
تعالو الدهنية على وجه الماء الذى في الدلو فتسقط في البئر فتضيع غمرة النزع (قوله في عظمهما) اى الماء
الراكد والحيوان وكذا يقال فيما بعده (قوله والتحقيق) اى واما ما قاله المصنف من انه يندب النزع
بقدرهما فهو خلاف التحقيق اذ لا يصدق كما لانه علق التدب على مجهول وهو النزع بقدرهما وهذا التحقيق
للمرجحى (قوله على ظن زوال الرطوبات) اى لا على النزع بتدرهما (قوله واحتراز بالبرى الخ)
واحتراز ايضا بقوله وان لم يتغير عما اذا تغير احد اوصاف الماء فانه يجب النزع لنجاسته وحينئذ ينزع كله
ان كان لامادة له ويغسل الجب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما يزال النعير كان الماء كثيرا او قليلا
(قوله لان وقع ميتا) الذى في بن عن ابن مرزوق ترجع القول بأن الوقوع ميتا كالموت فيه اه ولكن
ما مشى عليه المصنف ظاهر من تعليل الرطوبات السابق (قوله واخرج حيا) راجع لقوله او حيا فقط (قوله
فلا يندب النزع) وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت مخالطة النجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد او ما
غابت مخالطته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن نعيم ومال اليه ابن الامام وقال ح ومما قاله ابن رشد
اطهر اذا وقع في طعام لان الطعام لا يطرح بالشد ومما قاله غيره ظاهر اذا كان وقع في الماء فيكره مع وجود
غيره ان كان قليلا وفي الميع وجسد غالب النجاسة يحمل عليها ولو في الطعام خلا فالخ لان هذا ظن لاشد

(هـ - دسوق ل) واحتراز بالبرى عن البحرى وبذى النفس عن غيره كالعقرب وبالراكد عن الجارى فلا
يندب النزع في شئ من ذلك ثم صرح في مفهوم الشرط لخفاؤه والرد على من يقول فيه بندب النزع فقال (لان وقم) الذى في الماء (ميتا) او حيا
واخرج جبا فلا يندب النزع (مبحث) موت برى ذى نفس سائلة براكد

طين بل بنفسه او يترج بعضه (فاستحسن الطهورية) لذلك الماء لان تنجيسه انما كان لاجل التغير وقد زال والحكم يدور مع علته وجودا وعدمه ما كان تجري تخلل (وعدمها) اي الطهورية يعني والظاهرية وكأنه اتكل على استصحاب الاصل (ارجح) وهو المعتمد والاول ضعيف الا انه اعترض بان ليس لابن يونس هنا ترجيح ومفهوم الماء الكثير ان القليل باق على تنجيسه بلا خلاف ومفهوم لا بكثرة مطلق انه يظهر اذا زال تغيره بكثرة المطلق وكذا بقيله او بمضاف طاهر خلافا لظاهر المصنف وكذا لو زال التغير بالقاء طين او تراب ان زال أثرهما فلو قال لا يصب طاهر كان أولى ومفهوم النجس أنه لو زال تغير الطاهر بنفسه او بطاهر فهو طهور (و) اذا شد في مغير الماء (قبل خبر الواحد) العدل الرواية ولو اثنى او عبد المحبر بنجاسته (ان بين) الخبر (وجهها) كان يقول تغير بدم او بول

(مبحث) زوال تعير النجس (مبحث) قبول - بر الواحد

(قوله وان زال الخ) صورتها ماء كثيرا ولا مادة له حلت فيه نجاسة وغيره ثم زال ذلك التغير تحقيفا او ظنا لا بمطلق خلط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب او طين بل زال تغيره بنفسه او يترج بعضه فاما مسألة ذات قولين قيل ان الماء يعود طهورا وقيل باستمرار نجاسته فان زال تغيره بصب مطلق عليه قليل او كثيرا وماء مضاف اتقت نجاسته قولاً واحداً كما لو زال تغيره بالقاء شيء فيه من تراب او طين ولم يظهر فيه احد اوصاف ما ابقى فيه فان ظهر فلا نص واستظهر بعضهم نجاسته وبعضهم طهوريته (قوله تغير الماء الخ) اي واما لو زال تغير نفس النجاسة كالبول فهو باق على نجاسته جزماً لان نجاسته لبولته لا لتغيره ولا وجه لما حكاه فيه ابن دقيق العيد من الخلاف كما في شب كذا في المجمع (قوله ولا مادة له) اي واما لو كان له مادة فانه يظهر باتفاق لان تغيره حينئذ زال بكثرة المطلق (قوله اي المتنجس) وهو ما غيره النجس بالفتح (قوله وعدمها ارجح) اي لان النجاسة لا تزال الا بالماء المطلق وليس حاصلها وحينئذ فيستمر بقاء النجاسة (قوله وكأنه اتكل الخ) جواب عما يقال ان الطهورية اخص من الظاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الظاهرية وهذا القائل يقول بنقيهما معا وحاصل الجواب ان عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بنفي الظاهرية ايضا لان قرينه الاستصحاب تعين ارادة الظاهرية (قوله وهو المعتمد والاول ضعيف) نبع الشارح في اعتداد القول الثاني وتضعيف الاول ومن يدعي الاتفاق ان بن عوف على ما في ح وان عجم استدل ايضا بكلام ح ولكن الحق ان كلام ح فيه تقوية لكل من القولين فانه ذكر اثناء كلامه عن ابن القاهناني في شرح الرسالة تشهير قول ابن القاسم بعدم الطهورية وذكر ان ابن عرفة ذكر القول بالطهورية الذي هو رواية ابن وهب وهذا مستند عجم وذكر ان القول بالطهورية صحيحه ابن رشد وارتضاه سندو الطرطوشي وهذا مستند بن واعلم ان محل هذا الخلاف اذا وجد ماء آخر غير ذلك الماء واما اذا لم يوجد الا هو فانه يستعمل من غير كراهة اما على الاول قطاهر واما على الثاني فمراعاة للخلاف والحاصل ان القول الثاني يقول ان محل الحكم بالنجاسة وعدم الاستعمال اذا وجد غيره والاستعمال مراعاة للقول الاول كذا قاله شيخنا (قوله ليس لابن يونس هنا ترجيح) اي وانما كلامه كما قال ابن عارى فيما اذا ازيل عين النجاسة بمضاف في المعلوم ان العين زالت وهل الحكم باق او لا قولان رجح ابن يونس بقاءه (قوله ومفهوم الماء الكثير) قال بعض الشراح وانظر ما حد الكثير (قوله بلا خلاف) اي ومفهوم قوله ولا مادة له ان الذي له مادة يظهر اتفاقا لان تغيره قد زال بكثرة مطلق (قوله خلافا لظاهر المصنف) اي فان ظاهره انه اذا صب عليه مطلق يسيرا ومضاف طاهر فانه من محل الخلاف لان قوله لا بكثرة مطلق معناه لا بمطلق كثير وهذا شامل لما ذكر (قوله ان زال اثرهما) اي لم يوجد شيء من اوصافهما في الفياض اما ان وجد فلا يظهر لاحتمال بقاء النجاسة مع بقاء اثرهما (قوله فلو قال لا يصب طاهر) اي يكون مفهومه شاملا لما اذا زال بمطلق قليل او كثيرا وتراب او طين (قوله انه لو زال تغير الطاهر الخ) اي كما اذا تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره بنفسه او بالقاء شيء فيه طاهر فهو طهور كما جزم به ح وان كان القياس جعله من المحالط الموافق كما لبعضهم ولكن الاقوى ما قاله ح (قوله وقبل خبر الواحد) حاصله ان الماء اذا كان متعيرا ولم يعلم هل تغيره بضراره او بمقارن فاخبر واحد بنجاسته فانه يقبل خبره بشرطين ان يكون عدل رواية وان بين وجهها او يتفقما مذها كما انه اذا اخبر بأنه طاهر عند ظهور ما ينا في الطهارة يقبل خبره بما ذكر من الشرطين فان كان الماء غير متغير واخبر بالنجاسة فلا يقبل خبره لان الاصل الطهارة وكلام المصنف هنا لا ينا في قوله او شئت في مغيره لان ذلك لم يوجد بخبر يخبر بالطهارة وان نجاسته وقوله وقبل خبر الواحد انما نص على الواحد لانه اقل من يتأتى منه الاخبار والا فقل الواحد الاثنان فإراد ولو بلغ الخبر ون عدداً اتوا تر كفا في حاشية شيخنا والشروط المذكورة في الواحد تأتي في الزائد واستظهر ان الحق في ذلك كقوله كسبي آدم قاله شيخنا (قوله العدل الرواية) وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ذكره كان او اثنى حرا او عبداً (قوله الخبر بنجاسته) اي او بطهارته (قوله ان بين وجهها) اي النجاسة بقرينة السياق

(أو لم يبين الخبر وجهها ولكن (اتفقا) أي الخبر والخبر (مذهبا) والخبر بالكسر عالم بما ينجس ٣٥ وما لا ينجس (والا) بأن اختلف المذهب مع عدم بيان الوجه (فقال) المازري من عند نفسه (يستحسن) أي يستحب (تركه) لتعارض الأصل وهو الطهورية وأخبار الخبر بتنجسه وهذا عند وجود غيره والاتعين (وورد الماء على) ذي (النجاسة) كثوب مثلا متنجس يصب عليه المطلق وينفصل عنه غير متغير (كعكسه) أي كورد النجاسة على الماء في التطهير أي لافرق عندنا في ورود المطلق على النجاسة ولا في ورود النجاسة على الماء كان يغمس الثوب في الماء ويخرج غير متغير سواء كان الماء قليلا أو كثيرا وخالف الشافعي في الثاني فقال إن وردت عليه وهو دون قلتين تنجس بمجرد الملاقاة ولا يمكن تطهير الثوب إلا بصب الماء عليه أو يغمس في ماء قدر قلتين فأكثر * ولما قدم أن الماء المتغير بالطاهر طاهر وبالنجس نجس ناسب أن يبين الأعيان الطاهرة والنجسة بقوله **فصل** هولة الحائزين الشئيين واصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالبا

وكذا الطهارة أن ظهر منافيا والافهي الأصل (قوله أن بين وجهها) أي إذا اختلف مذهب السائل والخبر لا احتمال أن يعقد ما ليس نجسا نجسا وأولى إذا اتفقا فيه (قوله أو اتفقا مذهبها) أي في شأن النجاسة وليس بلام أن يكونا كليين (قوله يستحسن تركه) أي وهل يعيد الصلاة في الوقت إذا توضأ به وصلى أو لا طاهر كلامهم الثاني قاله شيخنا (قوله وهذا) أي باستحباب الترك (قوله وورد الماء الخ) الأولى أن يقول وورد النجاسة على الماء كعكسه لأن المشبه به يجب أن يكون أقوى من المشبه وهنا بالعكس لأن الماء إذا ورد على النجاسة ولم يتغير فهو طاهر باتفاق وأما إذا وردت النجاسة على الماء القليل ولم يتغير ففي نجاسته الخلاف بيننا وبين الشافعية وقد جعل المصنف هذا الفرع الثاني مشبهًا به لا يقال إن عادة المصنف إدخال الكاف على المشبه لا على المشبه به لأننا نقول إنما يدخلها على المشبه بعد تميم الحكم كقولنا لا يضر كعكسه وهنا ليس كذلك وحينئذ فهي داخلة على المشبه به فالاعتراض بأن فتأمل وذ كر هذه المسئلة غير ضروري لاستفادتها مما تقدم لكنه قصد بالتصريح بها الرد على المخالف كالشافعي (قوله على ذي النجاسة) أي وهو الشئ المتنجس (قوله وينفصل عنه) أي وينفصل الماء عن الثوب (قوله لافرق عندنا في ورود) أي في حصول التطهير بين ورود الخ (قوله كان يغمس الثوب) أي المتنجس (قوله الثاني) أي وأما الأول فهو محل اتفاق (قوله أن وردت) أي الثوب المتنجس على الماء الذي هو صورة العكس في المصنف (قوله تنجس بمجرد الملاقاة) أي وإن وردت عليه وهو قدر قلتين فأكثر كما قلناه (قوله بمجرد الملاقاة) أي وإن لم يتغير والقلتان نحوار بعامة وسبعة واربعين رطلا تقر بيا بالمصري وبالبغدادى جسمائة رطل

فصل الطاهر الخ (قوله الحاجز) أي الفاصل بينهما فهو في اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله من مسائل الفن) أي من قضاياها لأن مدلول التراجع اللفاظ (قوله غالبا) ومن غير الغالب قد يعبر عن الطائفة من المسائل الغير المندرجة تحت ترجمة بفصل (قوله أي حيوان بري) إنما فسر بها حيوان لأن الذي يقوم به الموت إنما هو الحيوان وإنما قيد به بري لقريته قوله بعد والبري والعطف يقتضي المعاصرة (قوله لادم له) أي لادم مملوك له أعم من أن يكون لادم فيه أصلا وفيه دم مكتسب وسواء مات ما ذكره بذكاة أو مات حتف أمه (قوله أي ذاتي) أشار إلى أن لادم له الملك وإن المراد بكون الدم مملوكا للحيوان أنه ذاتي (قوله كعقرب الخ) أي فهذه المذكورات ليس لها دم ذاتي وما فيها من الدم فهو منقول * واعلم أن المحكوم عليه بالطهارة ميتة الحيوانات المذكورة وأما ما فيها من الدم فهو نجس فإذا حل قليل منه في طعام نجسه * واعلم أيضا أنه لا يلزم من الحكم بطهارة ميتة ما لا نفس له سائلة أنه يؤكل بغير ذكاة لقوله واققر نحو الجراد لم يأمعوت به وحينئذ فإذا وقع ذلك الحيوان في طعام وكان حيا فإنه لا يؤكل مع الطعام إلا إذا نوى ذكاته بأكمله كان الطعام أقل منه أو كان أكثر منه أو كان مساويا له تعبر عن الطعام أم لا وأما أن وقع في طعام ومات فيه فإن كان الطعام متميزا عنه كل الطعام وحده كان أقل من الطعام أو أكثر منه أو مساويا له وإن لم يتميز عن الطعام واختلط به فإن كان أقل من الطعام كل هو الطعام وإن كان أكثر من الطعام أو مساويا له لم يؤكل فإن شئت في كونه أقل من الطعام أو لا كل مع الطعام لأن الطعام لا يطرح بالشك وليس هذا كضفدعة شكت في كونها بحرية أو برية فلا تؤكل لأن هذا شك في إباحة الطعام وإباحته فيما نحن فيه محققة والشك في الطارئ عليها وما ذكرناه من التفصيل فهو لابن يونس وهو المعول عليه وقال عبد الوهاب إذا وقع ما لا نفس له سائلة في طعام ومات فيه أو كان حيا جارا كله مطلقا تعبر عن الطعام أم لا كان أكثر من الطعام أو مساويا له أو أقل منه وقد بني ذلك على مذهبه من أن ما لا نفس له سائلة لا يقتل ذكاة وهذا كله في الواقع في الطعام وأما المتخلق منه كسوس الفاكهة ودود المش والجن فإنه يجوز أكله مع الطعام مطلقا حيا أو ميتا كان قدر الطعام أو أقل منه أو أكثر ولا يقتل ذكاة كما قاله ابن الحاجب وقبله شراحه ونقل نحوه عن النخعي وهذا إذا لم يتميز عن الطعام فإن تميز عنه فلا بد من ذكاته **فصل** ليس

(الطاهر ميتا) أي حيوان بري (لادم له) أي ذاتي كعقرب وذباب

مطلب وقوع ما لا نفس له سائلة في الطعام

وخنافس و بنات وردان ولم يقل فيه لان ما فيه دم غير ذائي كبرغوث ميتته طاهرة (و) ميت (البحري) ان لم تطل حياته في البر كالحوت بل (ولو طالت حياته ببر) كسمك وضفدع وسلحفاة بحرية (و) الطاهر (ما) اي حيوان (ذكي) ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر (وجزؤه) من عظم ولحم وظفر وظلف وسن وجلد (الاحرم الاكل) كالخيل والبغال والخيول والخزير فان الذكاة لا تنفع فيها واما مكروه الاكل كسبع وهر فان ذكي لا كل لحمه طهر ٣٣٦ جلده تبعاله لانه يؤكل كاللحم وان ذكي يصد اخذ جلده فقد طهر ولا يؤكل لحمه

لا دم له الخنزير والسحالي وشحمة الارض بل هي مما له نفس سائلة فهي ذات لحم ودم وكذلك الحية والقملة (قوله وخنافس) جمع خنفساء بالمد (قوله وبنات وردان) هي دويبة تحو الخنفساء جراء اللون واكثر ما تكون في الحمامات وفي الكتف وكذا الجراد والدود والنمل والبق (قوله ولم يزل فيه الخ) حاصله انه لو قال ميت ما لا دم فيه لا قضى ان ميتة ما فيه دم نجسة بل لفظا سواء كان الدم ذاتيا كالقمل او غير ذائي كالبرغوث والبق والامر ليس كذلك فلذا عدل عن فيه الى له المقيدة للملك (قوله وميتة البحري) ولو كان خنزيرا او آده ياولا يجوز وطؤه لانه بمنزلة البهائم ويعزروا طئه وسواء مات البحري في البحر او في البر وسواء مات خنثى انفسه او وجد طافيا على الماء بسبب شيء فعل به من اصطياد مسلم او مجوسي او التي في النار اودس في طين فمات او وجد في بطن حوت او طير ميتا لانه يجب غسله اذا اريد اكله في تلك الحالة (قوله ولو طالت حياته ببر) اي ومات به وهذا قول مالك ورد بالوقال ابن باع بن جاسه ميتة البحري اذا طالت حياته بالبر رواية عيسى عن ابن القاسم بطهارة ميتته ان مات في الماء وبجاسته ان مات في البر انظر بن (قوله وسلحفاة) بسين ثم لام ثم حاء وفي نسخة تميم الحاء على اللام وهي ترس الماء اه وهي بضم السين والحاء وسكون اللام وفتح اللام وسكون الحاء (قوله وجزؤه) انما نص على الجزء بعد النص على الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء الا ترى ان الاشافعية يقولون بنجاسة حرارة المباح المذكى مع قولهم بطهارة الكل وشمل قوله وجزؤه البشيمة وهي وعاء الولد فهي طاهرة ويجوز اكلها كما لا ينشده وهو به البرني قال اه وظاهر المدونة خلافا لعبد الحميد الصائغ القائل بعدم جوارا اكلها وقال ابن جاعة انها تابعة للمولود انظر ح (قوله الاحرم الاكل) استثناء منقطع وقوله لا تنفع فيه اي وحينئذ فيتم نجاسة ولو وجدت فيها صورة الذكاة (قوله تبعاله) اي اللحم (قوله لانه) اي الجلد (قوله ونحوهما) اي كاهلهم والقاقوم والفأر (قوله ماحول القصبة) اي قصبة الريش (قوله وشعر) في شب عن مالك (١) كراهة بيع الشعر الذي يخلق من رؤس الناس اه (قوله من جميع الدواب) كالخيل والبغال والخيول والمعز (قوله هذه الاشياء) اي الصوف وما بعده (قوله ولو بعد الموت) غاية انه يستحب غسلها اذا جرت من ميتة عند الشك في طهارتها ونجاستها على المعتمد (قوله فلو تنقت) اي في حال الحياة او بعد الموت (قوله فلو جرت) اي قصت بمقص (قوله اي لم تحله حياة) اي اصلا نخرج من التعريف آدم عليه السلام بعدموته وكذلك الدود وما شبهه من كل ما تولد من العفونات والتراب فلا يقال فيها بعدموتها اجاد لانها وان لم تنفصل عن حيوانها حاتم الحياة (قوله منه) اي حالة كونه من الاجاد (قوله ولا يكون) اي المسكر الامانعا ولا يكون جامدا اصلا خلافا للمنفق فان المسكر عنده قديكون جامدا ولذا جعل الحشيشة منه (قوله مع نشأة) اي شدة وقوة (قوله وطرب) اي فرح (قوله لامع نشأة) اي شدة وقوة (قوله ومنه الحشيشة) اي وكذا البرش والاقيون وما ذكره من جعل الحشيشة من المحذر هو ما للقرافي وهو المعتمد خلافا للمنفق فانه جعلها من المسكر (قوله الامانرا في العقل) اي غيبه وفي تعاضيه الادب لا الحد وما القدر الذي لا يغيب العقل منها فيجوز تعاضيه بخلاف المسكر فانه نجس فيحرم تعاضيه القليل منه الذي لا يؤثر في العقل والكثير في تعاضيه مطلقا الحد بغيره قال في الميج والتهوية في ذاتها مباحة وعرضها حكم ما ترتب عاينها هذا زبدة ما في اح هنا ومثلها الدخان على الاظهر واكثره طهو اه وفي ح مانصه فرع قال ابن فرحون والظاهر جواز

لانه ميتة بناء على تبعض الذكاة وهو الراجح وعلى عدم تبعضها يؤكل (و) الطاهر (صوف) من غنم (ووبر) من ابل وارنب ونحوهما (وزغب ريش) وهو ماحول القصبة مما يشبه الشعر (وشعر) يفتح العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) و اشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان جرت) ولو بعد الموت لانها مما لا تحل الحياة وما لا تحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزء ما قابل التنف فيشمل الحلق والازالة بالنسرة فلو تنقت لم تكن طاهرة اي اصلها فلو جرت بعد التنف فالاصل الذي فيه اجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (و) الطاهر (الجماد) وهو جسم غير حي (اي لم تحله حياة) (و) غير (منفصل عنه) اي الحلي فالبيض والسمن وعسل النحل ليست من الجماد لانفصالها عنه ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجمامد

كالتراب والججر والحشيش (الامسكر) منه ولا يكون الامانعا كالججر وكسو يترك حتى دخلتها الشدة المطربة فانه نجس وهو ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة وطرب بخلاف المفسد ويقال له المحذر وهو ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشأة وطرب ومنه الحشيشة وبخلاف المرقد وهو ما غيبهما معا كالدابة فانه طاهر وان لا يحرم منها الامانرا في العقل (و) الطاهر (الحلي) وال فيه استغراقية (١) مطلب كراهة بيع شعر الرأس (مطلب) حكم القهوة والدخان وكذا اكل المرقد

اي كل حي بخر با كان او بر ياولو متولدا من عذرة او كلبا وخزيرا (ودمعه) وهو ما سال من عينه (وعرقه) وهو ما رشح من بدنه ولو من جلالة او سكران حال سكره (ولعابه) وهو ما سال من فمه في يقظة او نوم ما لم يعلم انه من المعدة بصفرته وتوتونه فانه نجس ولا يسمى حيثنة انما (ومخاطه) وهو ما سال من انفه (وبيضه) ولو من حشرات كحبة تصلب والا ٣٧ (ولو اكل) الحي (نجسا) راجع للجميع (الا) البيض (المذر)

بذل معجزة مكسورة وهو ما عفن او صار دما او مضنة او فرما منا فانه نجس واما ما ناط صناره يات من تحير عفونة فاستظهر بها طهارته (و) الا (الخارج) بعد الموت مما ميتته نجسة ولم يذل والا فظهر طاهر ايضا كان او غيره فلا استثناء في هذا راجع للجميع (و) الطاهر (لن آدمي) ذكرا او انا ولو كافرا ميتا سكرانا الاستحالة الى صلاح فقله (الا) الآدمي (الميت) فلبنه نجس لان ميتته نجسة على ماسا في ضعيف (ولبن غيره) اي غير الآدمي (تابع) للحمة في المائدة بعد اذ كية ان كان طاهرا بعد ما وهو المباح والمسكر وه فلبنه طاهر غير ان لبن المكروه يكره شربه وليس كلامنا فيه وان كان لبنه نجسا بها وهو محرم الا كل فلبنه نجس (و) الطاهر (و) عذرة (يعني رونا) من مباح (الكله) (الا المذني) منه (بنجس) اكل او شربا تحيقا او دنا كشد وكان

كل المرقد لاجل قطع عضو ونحوه لان ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غيره مأمون (قله اي كل حي) اولو كافرا او كلبا وخزيرا او شيطانا ودخل فيه جنين الآدمي مساما او كافرا فقد ادى الى الاجماع على طهارته قال ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج ونازعه ابن عرفة في دعوى الاجماع وقال بل الخلاف الذي في رطوبة الفرج يجري فيه وحيث قد اعتمد ان جنين الآدمي اذا نزل وعليه رطوبة الفرج فانه يكون متنجسا لان المعتمد نجاسة رطوبته لكن رد بعضهم على ابن عرفة وقال الحق مع القرطبي لان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه واما جنين البهيمة فيخرج وعليه الرطوبات فان كانت مباحة الاكل فهو طاهر لان ما خرج معه من الرطوبات طاهر وان كانت غير مباحة الاكل فهو منجس لنجاسة الرطوبات التي عليه (قله حال سكره) هذا هو المعتمد خلافا لمن قال ان عرق السكران حال سكره او قريبا من سكره نجس (قله ما لم يعلم انه) اي السائل من فمه حالة النوم وقوله فانه نجس اي ويعني عنه اذا لازم والا فلا (قله ومخاطه) اي واولى خراذنه (قله ولو من حشرات) اي ولو كان البيض من حشرات وقوله تصلب اي ذلك البيض بأن كان صلبا يابس (قله راجع للجميع) حاصله ان المبالغة راجعة للجميع لان في بعضها وهو العرق والبيض خلافا لقليل انهما من أصل النجس نجس ورجوع المبالغة لما ظاهر لرد ذلك الخلاف وبعضها لا خلاف فيه والمبالغة فيه لرد التوهم وكون لو يرد بها الخلاف فهذا اغلبي تنبيه لا تكراه الصلاة يوجب فيه عرق شارب خرا ومخاطه او بصفه على الراجح كما في عبق خلافا لزووق (قله فاستظهر وطهارته) واما البيض الذي يوجب في داخل ياضه او صفاره نقطة دم فتتضي مراعاة السفح في نجاسة الدم الطاهرة في هذه الحالة كما في الذخيرة (قله والا فهو طاهر) اي والا بأن كان خروجه مما ميتته طاهرة كالجراد والتمساح او من مذكي فلا يكون نجسا (قله ايضا كان) اي الخارج بعد الموت او غيره اي من دم وعرق ولعاب ومخاط وحاصلها انه اذا خرج شيء من هذه بعد الموت مما ميتته نجسة فان كان غير مذكي فهي نجسة ولو ييبس يابسا وان كان مذكي كانت طاهرة كما انها اذا كانت من حيوان ميتته طاهرة فانها تكون طاهرة (قله فلا استثناء في هذا الخ) اي بخلاف قوله الا المذرف انه راجع الى البيض فقط (قله لان ميتته) اي الآدمي نجسة وحيث فلبنه نجس لنجاسة وعائه (قله ولبن غيره) اي من البهائم واما لبن الجن فهو كلبن الآدمي لا كلبن البهائم لجواز من اكلهم واما ميتتهم وبحوز ذلك اه خش (قله فلبنه طاهر) وتجوز الصلاة بلبن مكره الا كل على ما قاله ابن دقيق العيد وهو المعتمد خلافا لمن قال بالكرهية (قله وليس كلامنا فيه) اي في كراهية الشرب وعدمه بل في الطهارة وعدمها (قله وبول وعذرة من مباح) هذا وان كان طاهرا لكنه يستحب غسل الثوب ونحوه منه عند مالكا اما لاستتمذاره او مراعاة الخلاف لان الشافعية يقولون بنجاستها واما ما قول من المباح وغيره من محرم او مكره كالتولد من العنم والسباع او من البقر والحير فهل تكون فضله طاهرة او نجسة والطاهر انه يلحق بالأم اقوله لم كل ذات رحم فولد لها عزلتها اه خش وفي المذكي ليس من التلقيق الذي قيل بجوازه مراعاة الشافعي في اباحة الحبل ومالك في طهارة رجيع المباح لان مالكا عاين للاباحة اشياء فتأمل (قله يعني رونا) اي لان العذرة انما يقال لفضلة الآدمي واما فضلة غيره فاعايقا يقال لها روث (قله الا المتغذى بنجس) اي بقوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه (قله وكان شأنه الخ) راجع للشك (قله لان لم يكن الخ) اي لان شك في استعماله لم يكن شأنه الخ (قله الا المتغير عن حالة الطعام) اي لو ناول طعاما او رجا فاذ تغير بجمونه او نحوها فهو نجس وان لم يشابه احد اوصاف العذرة كما هو ظاهر المدونة

شأنه ذلك كدجاج وفأر لان لم يكن شأنه ذلك كحمام وخرج بالمباح المحرم والمسكر وه فضله من نجسة كما آت (و) من الطاهر (في) وخرج من الطعام بعد استقراره في المعدة (الا المتغير) منه بنفسه (عن) حالة (الطعام) فنجس ولو لم يشابه احد اوصاف العذرة فان كان غيره بصقرا او بلغم ولم يتغير عن حالة الطعام فطاهر بمبحث اللبن

والقلس ثالثي في التفصيل فان غير ولو بمحموضة فنجس اذا لفرق بين الطعام والماء وقال ابن رشد تغيره بالمحموضة لا يضر وجه شيخنا تبعاً لبعض المحققين وخالف شرحه ٣٨ في اعتنا نجاسته (و) الطاهر (صفراء) وهي ماء اصفر ملتحم شبه الصبغ الزعفراني

واختاره سند والباجي وابن بشير وابن شاس وابن الحاسب خلافاً للتونسي وابن رشد وعياض حيث قالوا لا ينجس القيء الا اذا شابه احد اوصاف العذرة (قوله والقلس) هو ماء تقذفه المعدة او يقذفه ريح من فيها وقد يكون معه طعام (قوله فان تغير) اي عن حالة الماء الذي شربه اي وان لم يتغير فهو طاهر (قوله لا يضر) اي ولا يكون القلس نجساً الا اذا شابه احد اوصاف العذرة ففرق بين القيء والقلس (قوله تبعاً لبعض المحققين) اراد به طئي (قوله نجاسته) اي نجاسة القلس المتغير بالمحموضة والحاصل ان القلس لا ينجس اتئافاً الا بشابه العذرة فلا تضر حموضته لحقته وتكرره وهل كذلك القيء او انه ينجس بمطلق التغير وهو طاهر المدونة تأويلان هذا حاصل ما حرره طئي ورد على ح وعلى من تبعه في تشهير التنجيس بمطلق التغير فيهما **تنبيه** ذكر شيخنا في الحاشية ان طهارة التي تقتضي طهارة ما وصل للمعدة من خيط او درهم لكن في كبير خش انهم قالوا بنجاستهما واما الذي ادخل في الدبر فنجس قطعاً كما في ح كذا في الميج (قوله وصفراء) اي ومن الطاهر صفراء وبلغ وهو المعروف بالنخامة (قوله من آدمي) اي سواء كان كل من الصفراء والبلغم من آدمي (قوله او غيره) كان ذلك العير من مباح الا كل ام لا (قوله لان المعدة الخ) علة لطهارة ما يقدم من القيء والصفراء والبلغم لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة التي المتغير عن الطعام لاننا نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهر احيث خرج بحاله ولا يرد الصفراء والبلغم فانهما لم يخرج جابحاً لهما لانهما كان ينذر خروج الصفراء صارت بمنزلة ما بقي بحاله والبلغم لما كان يتكرر رخر وجهه ويكثر حكم بطهارته لان السكثرة توجب المشقة كذا قيل وفيه ان المسئلة لا تقتضي الطهارة وانما تقتضي العفوق فقط قائل (قوله وعلة نجاسة القيء) اي اذا تغير عن حالة الطعام (قوله وليست هي) اي ممرارة المباح (قوله واطلق في الصفراء) اي اشمل ما اذا كانت من آدمي او غيره مباحاً لا (قوله واعتراض الشارح) اي العلامة بهرام وقوله عليه اي على المصنف وحاصل اعتراضه عليه انه لا حاجة لقوله وممرارة مباح لانه ان اراد بالممرارة الماء الاصفر الخارج من الفم فهو الصفراء وان اراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وهي داخلة في قوله وجزؤه وحاصل الجواب اننا نختار ان المراد بها الماء الاصفر لكن لان سلم انه نفس الصفراء لانها الماء المراد بالاصفر الخارج من الحيوان حال حياته واما الممرارة فانه الماء الاصفر الخارج من بعد التذكية فنقول الشارح وممراده بالممرارة ممرارة المدسكى الاولى ان يقول وممراده بالممرارة الماء الاصفر الخارج بعد التذكية (قوله ودم) اي ومن الطاهر دم الخ (قوله بذكاة) الباء تصورية اي موجب خروجه المصور بذكاة والحاصل ان الدم ان جرى بعد موجب خروجه وهو الذكاة كان مسفوحاً وهو نجس كما يأتي وان لم يجر بعد موجب خروجه كان غيره مسفوح وهو طاهر نخرج الدم القائم بالحى فلا يوصف بكونه مسفوحاً ولا غير مسفوح ومن ثمرات طهارة غير المسفوح انه اذا اصاب الثوب منه اكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجاوز الصلاة به (قوله وكذا ما يوجب جلاله) اي لانه وما قبله يصدق عليه انه لم يجر بعد حصول موجب خروجه الذي هو الذكاة (قوله وه سن) اي ومن الطاهر مسك (قوله بكسر فسكون) اي واما المسك فبفتح فسكون فهو الجلال يقال القنطار ملء سن ثور (قوله لاستحالة) اي استحالة اصله اي وانما كان طاهراً مع نجاسة اصله لاستحالة اصله الخ فهو علة لمحدوف (قوله بلا همز) اي تعين ذلك اخذاً من قوله لانه من فار يثور قال بعضهم ان قوله وفارته بالهمز وعدمه خلافاً لمن عين الاقل ولمن عين الثاني هذا وظاهره طهارة المسك وفارته ولو اخذه بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استقدار هذا وفي الميج ان الفرق شدة الاستحالة لصلاح في المسك فتأمل هذا وقد توقف الشيخ زروق في جوازا كل المسك قال ح ولا ينبغي التوقف في ذلك وجوازه معلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام دليل على جوازه حيث قالوا يجوز للمحرم اكل الطعام المسك اذا امانه الطبخ فلولا انه يجوز اكل المسك ما جازا كل الطعام (قوله التي يكون) اي المسك

يخرج من المعدة (و بلغم) وهو المتعقد كالحظا يخرج من الصدر او يسقط من الراس من آدمي او غيره لان المعدة عندنا طاهرة لعل الحياة فايخرج منها طاهر وعلة نجاسة التي الاستحالة الى فساد (و) من الطاهر (ممرارة) مباح (وكذا مكر وه فلو) قال غير محرم اشملهما وممراده بالممرارة الماء الاصفر الكائن في الجلدة المعلومة وليس المراد به نفس الجلدة لانها دخلت في قوله وجزؤه وليست هي الصفراء لان ممراده بالصفراء الماء الاصفر الذي يخرج من الحيوان حال حياته وممراده بالممرارة ممرارة المدسكى ولذا قيدها بالمباح واطلق في الصفراء وهذا ظاهر من كلامه واعتراض الشارح عليه في غير محله (ودم لم يسفح) وهو الذي لم يجر بعد موجب خروجه بذكاة شرعية وهو الباقي في العروق وكذا ما يوجد في قلب الشاة بعد ذبحها واما ما يوجد في بطنها فهو من المسفوح فيكون نجساً ولذا الباقي في محل الذبح لانه من بقية الجارى (وه سن)

بكسر فسكون واصله دم انعقد لاستحالة الى صلاح (وفارته) بلا همز لانه من فار يثور وقيل تعين الهمز وهي الجلدة التي يكون فيها (مطلب) القيء والقلس (مبحث) الدم غير المسفوح

(قوله)

(وزرع سقى) (نجس) وان نجس ظاهره في غسل ما اصابه من النجاسة (و) من الطاهر (نجر نجس) اى جدر والاسكار منة والحكم بدور مع علته وجودا وعدمه ولذا لو فرض انه اذا استعمل او بل ٣٩ وشرب اسكر لم يطهر كما نقل عن المازرى

(اوخلل) بالبناء للمفعول
فالتخلل بنفسه اولى
بهذا الحكم وكذا ما جهر
على المعتمد خلافا لما
يوهه كلامه واذا طهر
طهاراته ولو غارغاص
فيه فهو يخصص قوهم
وغارغاص ولو وقع
ثوب في دن نجر فتخلل
طهارا جميع ولما ذكر
الاعيان الطاهرة شرع
في ذكر النجسة فقال
(والنجس) بفتح الجيم
عين النجاسة (ما استثنى)
اى اخرج من الطاهر
من اول الفصل الى هنا
سواء كان الانحراج بأداة
استثناء وذلك في سبعة
بمراجعة المعطوف وهى
الاسكر الاكل الا
المسكر الا المذر والخارج
بعد الموت الا الميت الا
المتغذى بنجس الا المتغير
عن الطعام او كان الانحراج
بغيرها كمفهوم الشرط
في ان جزت وانما ذكرها
وان علمت لانه بصدد
تعداد الاعيان النجسة
وحصرها (و) النجس
(ميت غير ما ذكر) وهو
برى له نفس سائلة اذا
كان غير قلة وآدى بل
(ولو) كان قلة خلافا

(قوله وزرع) اى ومن الطاهر زرع والبقل كالكراث ونحوه كالزراع (قوله سقى الخ) اشار بهذا الى ان البناء متعلقة بمحذوف ويحتمل انها بمعنى من اى وزرع من نجس اى ناشئ من نجس كالوزرع فحاجبها بان ابتلعه انسان ونزل بحاله وزرعه ونبت فانه يكون طاهرا (قوله ونجر نجس) اى سواء نجس في اوانيه ام لا بان وقع فوق ثوب وجد عليه كذا قال بعضهم واتصر عليه عقب تبعا لعيج وقال بعضهم لابد من نجس في اوانيه واما اذا جد على ثوب فلا بد من غسله لانه اصابه حال نجاسته وهو ما في شب والقولان على حد سواء قال شيخنا العدوى والنفس اميل الى الثانى لانه اذا انشف على الثوب لا يقال فيه اذ نجس جوده وصير ورته نجسا جامدا (قوله ولذا) اى ولاجل تحليل الطهارة بزوال الاسكار (قوله انه اذا استعمل) اى وهو متنجس وقوله اسكر راجع لقوله استعمل او بل (قوله كما نقل عن المازرى) اى وقال بعضهم انه متى نجس صار طاهرا ولا ينظر لكونه اذا بل يسكر او لا الا ترى انهم اطبقوا على جواز بيع الطرطير وهو نجر جامد لم يقيدوا جواز بيعه بذلك (قوله اوخلل) اى بطرح ماء اوخلل او ملع او نحو ذلك فيه ومحل طهارته بصير ورته خلا ما لم يكن وقعت فيه نجاسة قبل تخليه والافلا و في عقب منع استعمال النجر اذا استهلك بالطبخ في دواء واختلقوا في تخليلها فقليل بالحرمة لو جوب اراقها وقيل بالكراهة وقيل بالاباحة وعلى كل يطهر بعد التخليل (قوله وكذا ما جهر) اى بفعل فاعل (قوله خلافا لما يوهه كلامه) من انه لا يكون طاهرا الا اذا نجس بنفسه اوخلل بفعل فاعل ولك ان تجعل في كلامه احتيا كالحذف من كل تطير ما ذكره في الآخر (قوله طهارا جميع) اى الثوب والنجر الذى في الدن والدين ايضا (قوله اى اخرج) اشار بذلك الى ان مراد المصنف بالاستثناء الاستثناء اللغوى وهو مطلق الانحراج سواء كان بأداة استثناء او كان الانحراج بغيرها كمفهوم الشرط ويحتمل ان المراد بالاستثناء الاستثناء الحقيقى اى ما كان بالا او احدى اخواتها وعلى هذا فيقال ما استثنى حقيقة او حكما ليدخل مفهوم الشرط في قولنا او حكما وان مفهوم الشرط كالمصرح به كما هو معلوم من اصطلاحه وحينئذ فلا يحتاج لقولنا او حكما وحاصل ما استثناء فيما رتبة محرم الاكل والصوف المنتوف والمسكر والمذر والخارج بعد الموت من دمع وعرق ولعاب ومخاط وبيض ولبن الآدى الميت والبول والعدرة من المتغذى بنجس والنقى المتغير عن حالة الطعام (قوله وانما ذكرها) اى هذه المنخرجات المستثناة بالا وغيرها وقوله وان علمت اى مما مر (قوله والنجس) اشار بذلك الى ان قوله وميت غير ما ذكر عطف على ما استثنى (قوله غير ما ذكر) اى في اول الفصل والذى ذكر ميتة ما لا دمه من الحيوان البرى وميت البحرى وغيرهما ميت البرى الذى له دم (قوله اذا كان غير قلة) اى كالبقر والغنم والابل والطيور والسباع والحية والوزغ والسحالي سواء مات خنفا او بذا كاة غير شرعية كذاكى بجوى او كباى بقصد تعظيم صنمه بان اعتقد انه اله فذبحه تقر باليه او سلم لم يسم عيدا او مرتدا او مجنون او سكران او مصيد كافرا وذبج محرم لصيد فكل هذه ميتة نجسة (قوله بل ولو كان) اى ميت غير ما ذكر (قوله خلافا لمن قال) اى وهو الامام سحنون (قوله لان الدم) علة للقول بطهارتها (قوله عن القملتين) اى الميتتين (قوله واللاث) اى الميتات اذا كانت في ثوب وصلى به وكذا يعنى عن قتل الثلاث في الصلاة كما يؤخذ من ح ونقل ابن حمزوق عن بعض الصالحين انه اذا احتاج لقتل القملة في المسجد بنوى ذكاهم اقال ح كانه بناء على قول ابن شاس من عمل الذكاة في محرم الاكل فان في حياة الحيوان تحريم اكل القملة اجاعا فان بنى على قول سحنون ان القملة لانفسها سائلة لم يحتج للتذكية الا زيادة احتياط (قوله او كان آدميا) اى ولو كان ميت غير ما ذكر آدميا وهذا قول ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم فكلهم يقولون بنجاسة ميتته وهو ضعيف (قوله والاظهر طهارته) ولو كافرا وهو قول سحنون وابن انصار ونسبه في قد علمت ان في ميتة

لمن قال بطهارة ميتته لان الدم الذى فيها مكتسب لا ذاتى والراجح انه ذاتى ومعنى عن التمتين والثلاث لانه شعبة (او) كان (آدميا) ضعيف (والاظهر) عند ابن رشد وعنه كالتخمى والمازرى وعياض وغيرهم وهو المعتمد الذى تحمى لانه اولى (واما ربه) ولو كافرا (مبعض) نجر النجس ونحوه (مطلب) حلق ميتة القمل وقتله في الصلاة وكيفية

الآدمي الخلاف واما ميتة الجن فتنجسه لانه لا يلحق الآدمي في الشرف وان اقتضى عموم المؤمن لا ينجس ان له ماللا آدمي ولو قيل بطهارة ميتة المسلم منهم لكان له وجه وليس الفرع نصا قديما اهـ حج (قوله على التحقيق) قال عياض لان غسله واكرامه بالصلاة عليه يأبى تنجيسه اذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل بن بيضاء في المسجد ولم يثبت انه عليه الصلاة والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجسا لما فعل عليه الصلاة والسلام ذلك * واعلم ان الخلاف في طهارة ميتة الآدمي وعدمها عام في المسلم والكافر وقيل خاص بالمسلم واما ميتة الكافر فتنجسه اتفاقا وهما طريقتان حكاهما ابن عرفة وظاهرهما استواءهما كما قاله ابن مرزوق وقتله شيخنا في الحاشية ولا يدخل الخلاف اجساده الانبياء اذا جسد ادهم بل جميع فضائلهم طاهرة اتفاقا حتى بالنسبة لهم لان الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة واستتجاءوهم تزيه وتشريع ولو قبل النبوة وان كان لاحكم اذ ذلك لا صطفا منهم من اصل الحلقة بل في شرح دلائل الحيرات للفاسي ان الميت الذي خلق منه صلى الله عليه وسلم طاهر من غير خلاف (قوله من حي) منه ثوب الثعبان (قوله فالمنفصل من الآدمي الخ) من جلته ما تحت من الرجل بالجرفانه من الجدار فقيه الخلاف كقلامه الظفر بخلاف ما نزل من الرأس عند خلقه فاه طاهر اتفاقا لانه وسخ متجمد منعقد لانه اجزاء من الجلد (قوله مطلقا) اى في حال حياته او بعد موته (قوله على المعتمد) اى بناء على المعتمد من طهارة ميتته واما على الضعيف فاباين منه نجس مطلقا والحاصل ان الخلاف فيما بين من الآدمي في حال حياته وبعده موته كالخلاف في ميتته خلافا لمن قال ان ما بين منه حيا لا ينجس في نجاسته وليس كذلك بل فيه الخلاف في تنجيسه على المعتمد من طهارة ما بين من الآدمي مطلقا يحور ردس قلعت لجلها لا على مقابله (قوله وما يأتى من ان الدجاج الخ) حاصله ان المراد بالظفر في هذا الباب ما يصير في داخل الدجاج في ذى الظفر بخلاف باب الذبائح فان المراد بالظفر فيه الجلدة التي بين الاصابع وحيث فلا يكون الدجاج من ذى الظفر اهـ فقد الدجاج في هذا الباب من ذى الظفر لا يعارض ما في الذبائح من انه ليس من ذوى الظفر (قوله بتمامها) اى فلا فرق بين اصلها وطرفها لانه كان حيا خلافا لمن قال المجس اصلها لا طرفها كذا في ح ويشهد له كلام ابن شاس وابن الحاجب والتوضيح وفي المواق ما يقتضى ضعفه واعتماد القول بأن السجس اصلها لا طرفها انظر بن وزه المؤلف على نجاسة هذه المد كورات بقوله من قرن الخ دون غيرها من لحم وعصب وعروق مع شمول قوله وما بين من حي او ميت لذلك العير لا خلاف فيا ذكر فان بعضهم يقول بطهارة ما ذكر لان لان الحياة لا تحل بخلاف اللحم والعصب والعروق فتد افتقوا على نجاستها لان الحياة نجاستها (قوله وجلد) يعنى ان الجلد المأخوذ من الحي او الميت نجس (قوله ولا باطنه) خلافا لسنن وابن عبد الحكم القائلين ان جلد الميتة مطلقا ولو خبز ياطهر بالدباغ طهارة شرعية وهذا القول هو الذى اشار المصنف لردّه بلو (قوله ولذا جاز) اى لاجل طهارته طهارة لعوية (قوله ورخص) بالبناء للمفعول او بالبناء للفاعل والضهير عائد الى الامام اى وجوز الامام فيه (قوله اى في جلد الميتة) اى في استعماله (قوله او محرمه) ذكرى ذلك المحرم ام لا (قوله لا يعمل فيه اجاعا) اى بخلاف الخيل والبغال والحمير فان الذكاة تنفع فيها عند بعضهم (قوله على المشهور) راجع لقول المصنف الامن خنزير ومقابله ما شهره الامام عبد المنعم بن القرمس بالقاء والراء المفتوحين في احكام القرآن من ان جلد الخنزير يركل بدغيره في جوار استعماله في اليابسات والماء اذ ادبغ سواء ذكرى ام لا (قوله وكذا جلد الآدمي) اى مثل جلد الخنزير في كونه لا يرخص فيه مطلقا جلد الآدمي فلا يجوز الاتقاع بكل منهما بعد الدبغ في اليابسات والماء كغيرهما من جلود الميتة (قوله بعد دبغه) متعلق برخص كما ان قوله في يأس كذلك وكان الاولى المصنف ان يقدم قوله بعد دبغه على الاستثناء وفي قوله في يأس معنى الساء اى بالنسبة الى يأس وماء بخلافه في قوله فيه وحاشا فلا يلزم تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وان في يأس متعلق

تجس الميتة (حي وميت) الواو بمعنى او فالمنفصل من الآدمي مطلقا طاهر على المعتمد ثم بين ابهام ما يتوله (من قرن وعظم وظائق) هو للبقرة والشاة كالحافر للفرس والحمار واراد به ما يصح الحافر (وظفر) لبعير ونعام واوز ودجاج وما يأتى من ان الدجاج ليس من ذى الظفر فالمراد به الجلدة بين الاصابع (وعاج) اى سن فيل (وقصبة ريش) يتاها وهى التي يكتنفها الرغب (وجلد) اذا لم يدبغ بل (ولو دبغ) فلا يرد به طهارة في ظاهره ولا اظنه وسحر اعماها بديع فتسد طهر ونحوه عول عندنا من مشهور الدبغ على الطهارة اللعوية وهى النظافة ولذا حار الاتقاع به فيما اشار له اصعب بموله (ورخص) اى في جلد الميتة (طاما) سواء كان من المذموم الاكل او المأخوذ (الامن خنزير) لا يرخص فيه مطلقا تمام لا لار الذكاة لاجل فيه اجاعا وكذا الدباغ على المشهور وكذا جلد الآدمي اشرفه كما

الدبع الى فعل فاعل فان وقع

الجلد في مدبغة طهر اى
لغة ولا كون الدابع مسلما
(في يابس) كالحبوب (و)
في (ماء) لان له قوة الدفع
عن نفسه لظهوره فلا
يضره الا ما غير احدا وصفه
الثلاثة لافي نحو غسل ولبن
وسمن وماء زهر ويجوز
لبسه في غير الصلاة لافها
لنجاستها (وفيها كراهة
العاج) اى ناب القيل الميت
قال فيها لانه ميتة وهذا
دليل على ان المراد
بالكراهة التحريم فيكون
استشهاد الماقدمة من
نجاسته وقيل الكراهة
كراهة تزيه وهو المعتمد
فيكون استشكالا واما
المدعى ولو يعقر فلا وجه
لكراهته (و) فيها (التوقف)
للامام (في) الجواب عن
حكم (الكيمخت) بفتح
الكاف وهو جلد الحمار او
الفرس او البغل الميت
وجه التوقف ان القياس
يقتضى نجاسته لاسيا من
جلد حار ميت وعمل
السلف من صلاتهم
بسيوفهم وبغيرها منه
يقتضى طهارته والمعتمد
كما قالوا انه طاهر للعمل
لان نجس معفوعه فهو
مستثنى من قولهم جلد
الميتة نجس ولو دبغ واظفر
ما علة طهارته فان قالوا

باستعماله محذوفا (قوله بعد دبعه) واما قبله فلا يجوز الاتضاع به بحال قال ابن هرون وهو المذهب (قوله
بما يزيل الریح والرطوبة) ولو كان ذلك المزيا لهما نجسا كما في عقب (قوله ويحفظه من الاستحالة) اى من
التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة ولا يشترط في الدباغ ازالة الشعر عندنا وانما يلزم ازالته عند الشافعية
القائلين ان الشعر نجس وان طهارة الجلد بالدبع لا تتعدى الى طهارة الشعر لانه تحل الحياة فلا بد من زواله
واما عندنا فالشعر طاهر لان الحياة لا تحل له فالقروان كان مذكى مجوسى او مصيد كافر قلدى لبسه في الصلاة
اباحيقة لان جلد الميتة عنده يظهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعى لانه وان قال بطهارة
الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لانه وان قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد الا ان يلقى ويقلد
المذهبين (قوله فان وقع الجلد في مدبغة) اى وخرج مدبوغا غير محتاج لآلة (قوله ولا كون الدباغ
مسلم) اى ولا يشترط كون الدباغ مسلما بل دبغ الكافر مطهر (قوله كالحبوب) اى بان يوعى فيها العدس
والقول ونحوهما من الحبوب ويغزل عليها ولا يطحن عليها بان تجعل الرحافوقها لانه يؤدى الى تحلل بعض
اجزاء الجلد فتختلط بال دقيق واما لو جعل الجلد في بيت الدقيق في الطاحون وينزل الدقيق عليه فلا يضر
(قوله لانه يدفع عن نفسه) في المجمع انه ليس من استعماله في الماء لبسه في الرجل المبولة وفاقا لـ (قوله ويجوز
لبسه الخ) اى جلود الميتة المدبوغه اى كما يجوز الجلوس عليها في غير المسجد لافيه لانه يمنع دخول النجس
فيه ولو معفوا عنه وقوله في غير الصلاة اى واما في الصلاة فقد علمت من مسئلة الفراء عدم الجواز الا اذا قلد
كاهن (قوله وفيها كراهة العاج) اى كراهة استعماله وقوله قال فيها اى معللا للكراهة وقوله وهذا اى التعاليل
وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها كراهة العاج (قوله من نجاسته) اى العاج (قوله وقيل الكراهة
كراهة تزيه) اى والفرض ان القيل غير مذكى وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها الخ استشكالا لى
لما سبق لان عادة المصنف يأتى بكلامها استشكالا او استشهادا واما تزيه به لافادة حكم آخر فهو قليل
وجل الكراهة فيها على كراهة التزيه احسن خصوصا وقد نقل جملها على ذلك ابو الحسن عن ابن رشد
ونقله ابن فرحون عن ابن المواز وابن يونس وغيرهم من اهل المذهب وسبب هذه الكراهة ان العاج وان
كان من ميتة لكن الحق بالجواهر في التزيين فاعطى حكما وسطا وهو كراهة التزيه ومراعاة لما قاله ابن شهاب
وربيعة وعروة من جواز الامتناع به اذا علمت ذلك تعلم ان العجين لا ينتجس به (قوله فلا وجه لكراهته)
اى لكراهة استعماله بل استعماله جائزا اتفاقا فالخلاف بالحرمة والكراهة انما هو في العاج المتخذ من فيل
ميت بغير ذكاة (قوله وفيها التوقف) اى فيها ما يدل على التوقف في الجواب عن حكم الكيمخت هل
هو الطهارة او النجاسة كقولها لا ادري واختلف هل توقف الامام بعد قول اول او الراجح الثاني وقيل
بنجاسته مع العفوعه وقيل بطهارته وهو المعتمد وعليه فهو مستثنى من قولهم جلد الميتة لا يظهر بالدباغ
واعلم ان في استعمال الكيمخت ثلاثة اقوال الجواز مطلقة في السيوف وغيرها وهو لماك في العتبية وجواز
استعماله في السيوف فقط وهو قول ابن المواز وابن حبيب قال فن صلى به في غير السيوف سيرا كان او كثيرا
اعاد ايدا كذا في التوضيح وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو الراجح الذي رجح اليه الامام لقوله في المدونة ان
تركه احب الى قال في التوضيح وعلى هذا القول فيحتمل ان من صلى به بعيد في الوقت ويحتمل انه لا بعيد
واما توقف الامام فهو في حكمه من جهة طهارته ونجاسته فالتوقف يجامع الجواز والكراهة لانهم في
استعماله والتوقف في الطهارة والنجاسة لا ينافي جواز استعماله او كراهته ولكن ذكر بعضهم ان الحق انه
طاهر وان استعماله جائزا مطلقا وفي السيوف لا مكروه (قوله او البعل الميت) اى المدبوغ (قوله ووجه
التوقف) اى توقف الامام في طهارته ونجاسته ولم يحزم بواحد منهما (قوله جلد حار ميت) اما المذكى فقد
وجد قول في المذهب بطهارته (قوله انه طاهر) اى فلا بعيد من صلى به (قوله للعمل) لعمل السلف اى
بدليل عملهم (قوله لان نجس معفوعه) اى كاقيل (قوله يلزم) اى لان العلة يجب اطرافها متى وجدت وجدت

الشارع على اللغوية في
غير الكيمخت وعلى
الحقيقية في الكيمخت تحكم
وعمل الصحابة عليهم الرضا
في جزئي يحقق العمل في
الباقى (و) من النجس (مخ)
ومدى وودى) ولو من
مباح الاكل في الثلاثة
للاستقذار والاستحالة الى
فساد ولان اصلها دم ولا
يلزم من العفو عن اصلها
العفو عنها والثلاثة بوزن
طبي وصبي (وقبح) يتخ
القاف مدة لا يجزى الطهارة
(وصديد) وهو ماء الجرح
الريق المختلط بدم قبل ان
تغلط المدة وقيل بل ولو
غلطت ومثل ذلك في
النجاسة ما يسيل من موضع
حل البثرات وما يرشح من
الجلد اذا كشط وما يسيل
من نمط النار (ورطوبة
فرج) من غير مباح الاكل
اتامنه فطاهرة لا تمتد
بنجس (ودم مسفوح) اى
جار بسبب فساد او ذكاة او نحو
ذلك اذا كان من غير سمك
وذباب بل (ولو) كان
مفسوحا (من سمك
وذباب) وقراد وحلم خلافا
لمن قال بطهارته منها واما
قبل سيلانه من السمك
فلا يحكم بنجاسته ولا يأمر
باخراجه فلا بأس بالقائه في
النارجيا (وسوداء)

الحكم واللازم باطل لان جلد الميتة المدبوغ غير الكيمخت غير طاهر على المعتمد (قوله وحل الخ) هذا
اعتراض على المحققين من اهل المذهب حيث قالوا بطهارة الكيمخت طهارة حقيقية للعمل واما غيره من
جلود الميتة المدبوغه فهو طاهر طهارة لغوية وحاصل الاعتراض انه يلزم على ذلك حل قوله عليه الصلاة
والسلام ايما اهاب دبغ فقد طهر على الطهارة الحقيقية بالنسبة للكيمخت وعلى الطهارة اللغوية بالنسبة لغيره
وهذا التحكم وعمل السلف في جزئي من جزئيات جلد الميتة المدبوغ يحقق العمل في غيره من الجزئيات فقطضاه
الحكم بطهارة غير الكيمخت بالدباغ طهارة حقيقية تأمل (قوله يحقق العمل) اى بطريق القياس (قوله
ولو من مباح) اى هذا اذا كانت من آدمى او من محرم الاكل بل ولو كانت من مباح واعلم ان هذه
الثلاثة من الآدمى ومحرم الاكل نجسة من غير خلاف وامان المباح قليل بنجاستها وقيل بطهارتها (قوله
للاستقذار) اى انما كان كل واحد من الثلاثة نجسا ولو من مباح لاستقذاره وهذه العلة تقتضى النجاسة ما لم
يعارضها معارضة كشقة التكرار في نحو الخاط والبصاق (قوله والاستحالة) اى استحالة اصلها وهو الدم
الى فساد (قوله ولان اصلها دم الخ) ردها التعليل بان الفضلات في بطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ اى
لا بطهارة ولا بنجاسة وحيث فاصلها وهو الدم الذى فى الحيوان ليس نجسا (قوله ولا يلزم من العفو الخ)
جواب عما يقال مقتضى كون الدم اصلها ان يعنى عن دون درهم منها كما عفى عنه في الدم وحاصل
الجواب انه لا يلزم من العفو عن اليسير من الدم العفو عن اليسير منها اذ ليس كل ما ثبت لاصل يثبت لفرعه
(قوله من العفو عن اصلها) اى عن اليسير من اصلها (قوله العفو عنها) اى عن اليسير منها (قوله قبل ان تغلط
المدة) اى فاذا غلظت فلا سم لها الامدة وهى نجسة بطريق الاولى (قوله البثرات) اى البقايا (قوله
من نمط النار) وكذا ما يسيل من نقطات الجسد في ايام الحر (قوله من غير مباح) شمل ذلك الا دم وهو
كذلك على الراجح خلافا لمن قال بطهارة رطوبة فرج الآدمى ويرتب على نجاسة رطوبة فرج الآدمى
تجسس ذكر الواطئ او ادخال خرقة او اصبع مثلا فيه فتعلق به او بها الرطوبة (قوله اتامنه فطاهرة) اى
لانه اذا كان بوله طاهرا فاولى رطوبة فرجه ومحل طهارة رطوبة فرج المباح ما لم تغد بنجس كما قال الشارح
وما لم يكن مما يحض كابل والا كانت نجسة عقب حيضه واما بعده فطاهرة لما يأتى في قوله وان زال عين
النجاسة بغير المطلق الخ) كذا في حاشية شيخنا (قوله اذا كان من غير سمك) اى اذا كان ذلك من سائر
الحيوانات غير سمك الخ (قوله بل ولو من سمك وذباب) اى فهو نجس ويعنى عما دون درهم اذا انفصل عنه
وهل الدم المسفوح الذى فى السمك هو الخارج عند التقطيع الاول لا ما خرج عند التقطيع الثانى او الخارج
عند جميع التقطيعات واستظهر بعض الاول (قوله خلافا لمن قال بطهارته منها) اى من المذكورات وهو ابن
العربي ويرتب على الخلاف جوازا كل السمك الذى يوضع بعضه على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض
وعدم جواز ذلك فعلى كلام المصنف لا يؤكل منه الا الصنف الاعلى وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله
ومذهب الحنفية ان الخارج من السمك ليس بدم بل رطوبة وحيث فهو طاهر واعلم انه اذا شئ هل هذا
السمك كان من الصنف الاعلى او من غيره اكل لان الطعام لا يطرح بالشك كذا قرر شيخنا (قوله وسوداء)
اى التى هي احدا لاخلط الاربعه الصفراء والدم والسوداء والبلغم ولا بد فى كل انسان من وجود هذه
الاربعة فالسوداء والدم نجسان والصفراء والبلغم طاهران (قوله مائع اسود) اى يخرج من المعدة (قوله
كالدّم العبيط) هو بالعين المهملة معناه الخالص اى الصافى الذى لا خلط فيه واما العبيط بالعين المعجمة فهو
لهودج ومنه قول امرئ القيس

تقول وقد مال العبيط بنامعا * عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل

(قوله او كدر الخ) اشار الى ان السوداء تطلق على ثلاثة امور الدم الخالص الذى لا خلط فيه والدم الذى فيه
خلط لان السكر هو غير الصافى وعدم الصفاء بالخلط والدم الاجر الذى لم تشتد جرتة والحاصل انها على

الاولين مانع اسود اما خالص من الخلط وهو ما اشار له بقوله كالدم العيظ واما غير خالص وهو ما اشار له بقوله او كدروا ما على الثالث فهي دم احمر خالص وعلم من كلامه ان الدم والسوداء نجسان فلو خالط القى او القاس احد هما وعذرة حال كون القى او القلس ينقلب الى المعدة فان المعدة نجس ويزتب على نجاسة المعدة بطلان صلاته اذا كان الرمد المذكور عمدا على ما يأتي في ازالة النجاسة (قوله أى شديد الجمره) تفسير لقائى (قوله ورماد نجس) قال ابن مرزوق مانعه اعتماد المصنف فيما صرح به من نجاسة الرماد على قول المازرى انه لا يظهر عند الجمهور من الائمة وما كان حقه ان يفتى فيه الاجماع اختاره اللخمي والتونسي وابن رشد من طهارته واما كلام المازرى فيحتمل ان يرده بالائمة من غير مدحها اه قوله بن ثم ان قول المصنف ورماد نجس بالاضافة الى رماد وقيد نجس لا بالتونين لان الرماد اذا كان نجسا لم يحكم عليه بانه نجس لانه تمصيل الحاصل (قوله بناء) راجع لكلام المتن (قوله والمعتد انه طاهر) أى مطلقا وان النار تظهر سواء اكلت النار النجاسة كلاقوا بالاولا خلافا لمن قال بنجاسته كالمصنف ولمن فصل وعلى المعتمد فالخبر المخبوز بالروث النجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد ونصح الصلاة قبل غسل الفم من اكله ويجوز حله في الصلاة وكذا ينبغي عليه طهارة ما حى من الفخار بنجس وكذا عرق حمام حى به (قوله والمعتد انه) أى دخان النجس طاهر الذى فى ح ان ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة وهو الذى اختاره اللخمي والتونسي والمازرى وابو الحسن وابن عرفة قال بعضهم وهو المشهور نعم ابن رشد اختار طهارته كالرماد اه بن (قوله وبول وعذرة من آدمي) أى غير الانبياء ولا فرق بين كون آدمي صغيرا او كبيرا ذكر او اناث كل الصغير الطعام ام لازالت رائحة البول منه ام لا كان البول كثيرا او قليلا ولو متطيرا كروث الارول ووزل البول او الطعام على حالته من غير تغير على المعتمد (قوله وينجس كثير طعام الخ ٢) شمل منطوقه مسئلة ابن القاسم وهي من فرغ عشر قلال سمن في زقاق جمع زق وعاء من جلدهم وجد في قلة فارغة منها قارة ياسة لا يدري في أى زق فرغها فانه يحرم كل الزقاق كلها ويعاها وليس هذا من طرح الطعام بالشك لان ذلك في نجاسة شك في طرقها على الطعام وهي هنا محققة ولكنها لما لم تعين محلها تعلق حكمها بالكل (قوله بعد ذلك) أى بعد وقوع النجاسة فيه وقوله فالقيل اشار بهذا الى ان مفهوم كثير مفهوم موافقة وانه من خوى الخطاب (قوله بنجس) أى بسقوط نجس فيه تحقيقا وظنا ولا بد ان يكون ذلك النجس الساقط يتحلل منه شيء في الطعام تحقيقا وظنا وسواء كانت النجاسة الواقعة في المائع مائعة او ياسة في البرزلى عن ابن قدام اذا وقعت ريشة غير مذكى في طعام مائع طرح وقوله لا شك فى التحلل وكذا فى سقوط النجاسة (قوله واولى اذا علم) أى او ظان (قوله اذا الحكم) المراد به وصف النجاسة القائم بالشيء النجس كالعظم لا يتقل ويحيث ذق طريح ذلك العظم وحده دون الطعام واقتضى كلامه تنجيس القملة للعجين حيث لم تحصر في محل خلافا لمن قاسه بمحرم جهل عينها ببادية فلا يحرم نساء تلك البادية كما فى ح ان قلت ذكر ابن يونس ان الطعام اذا وقعت فيه قلة فانه يؤكل اقتلتها وكثرته قلت لعله مبنى على ان قليل النجاسة لا يضر كثير الطعام والافهم مشكل كذا نقل شيخنا عن ابن مرزوق قال فى الميج والظاهر ان الفرع مبنى على مذهب سحنون من ان القملة لا نفس لها سائلة ويؤيده اسنده له فى النوادر وفى نقل ابن عرفة وعليه فلا يقيد بالقلة الا للاحتياط (قوله ولو يعقونه فى الصلاة) أى كدور درهم من دم لقصر العفو على الصلاة على المعتمد كما فى ح (قوله كروث فأر) أى شأنه استعمال النجاسة كفأر البيت فاذا حل روثه فى طعام نجسه خلافا لما افتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبع وفيه روث القارة كذا فى حاشية شيخنا (قوله ومثل الطعام الماء المضاف) أى فاذا حلت فيه نجاسة ولو قليلة نجس ولو لم يتغير وهذا هو المشهور ونقل الزرقاني عن الناصر ان الماء المضاف ليس كالطعام ويحيث ذق فلا تنجسه النجاسة الا اذا غيرته (قوله والا) أى والا بان حلت فيه نجاسة قبل الاضافة فلا يتنجس الا اذا تغير وقد الغزفى الميج فى ذلك بقوله قل للفقهاء امام العصر قد مرحت * ثلاثة ببناء واحد نسبوا

النجاسة اذا تفسيرت اعراضها لا تتغير عن الحكم الذى كانت عليه عملا بالاستصحاب والمعتمد انه طاهر (ودخانه) ضعيف والمعتمد طهارته ايضا (وبول وعذرة من آدمي) من (محرم) كحمار (و) من (مكروه) كسبع وهو ووطواط ولما ذكر الاعيان الطاهرة والنجاسة ذكر حكم ما اذا حلت النجاسة بطهارة فقال (١) (وينجس كثير طعام مائع) كعسل وسمن ولو وجد بعد ذلك القليل اولى (بنجس) او متنجس يتحلل منه شيء ولو ظنا لا شك اذا لا طرح الطعام به واولى اذا علم بانه لا يتحلل منه شيء كالعظم اذا الحكم عندنا لا ينتقل (قل) حل فيه فالكثير اولى ولو يعقونه فى الصلاة او لم يمكن الاحتراز منه كروث فأر ومثل الطعام الماء المضاف كماء العجين او سكر حيث حلت فيه النجاسة بعد الاضافة والا اعتبر التغير (ك) طعام (جامد) وهو الذى اذا اخذ منه شيء

(مطلب)

رماد نجس ودخانه

(مطلب) الطعام المائع

اذا حلت فيه نجاسة

(مطلب) حلول النجاسة

بالطعام الجامد

وسمن وعسل جامدين
فينجس (ان امسكن
السريان) في جميعه تحقيقا
او ظنا لاشكا بان تكون
النجاسة مائعه كبول
والطعام متحلل كسمن
او يطول الزمن بحيث
يظن السريان في الجميع
(والا) يمكن السريان في
جميعه لا تتقاء الامرين
(فبحسبه) اى بحسب
السريان من طول مكث
او قصره على ما يقتضيه
الظن ولما كان الطعام اذا
حلت فيه نجاسة لا يمكن
تطهيره بخلاف الماء وكان
بعض الاطعمة وقع فيها
خلاف في قبول التطهير
والراجع عدم القبول فيه
عليه بقوله (ولا يطهر)
اى لا يقبل التطهير
(زيت) وما في معناه من
جميع الادهان (خواط)
بنجس (و) لا (لحم طبخ)
بنجس من ماء او وقعت
فيه نجاسة حال طبعه
قبل نضجه امان وقعت
بعد نضجه فيقبل التطهير
بان يغسل ما تعلق به من
المرق (و) لا (زيتون ملح)
يتخفيف اللام بنجس
(و) لا (بيض صلق)

(مطاب) لا يطهر زيت
خوط بنجس
(مطلب) اللحم المضبوخ
بنجس
(مطلب) البيض المصلوق
بنجس

هذا الطهارة حيث البعض قدم او * ان قدم البعض فالتنجيس ما السبب
(قوله لا يتراد بسرعة) اى لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع الماخوذ بقرب فان تراد بسرعة فهو مائع ينجس
كله من غير تفصيل (قوله بان تكون الخ) اى ان امكن السريان سبب كون الخ (قوله مائعه) لان كانت
جامدة لا يتحلل منها شئ كعظم وسن فلا ينجس ما سقطت فيه لان الحكم لا ينتقل وحينئذ تطرح النجاسة
وحدها دون الطعام وفي الحاشية لا مفهوم لقوله مائعه فقد قال ح فرع لافرق بين كون النجاسة الواقعة
في الجامد مائعه او غير مائعه في انه ينظر لامكان السريان اه وبعبارة اخرى سواء كان الواقع فيه مائعا
او غيره لقول البرزلى اقضى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فأرة ميتة بانه نجس كله لا يقبل التطهير
اى والقرض انه طال الزمان بحيث يظن السريان في الجميع اه كلام الحاشية وقد يقال انه لا مخالفة بينه
وبين كلام شارحنا لان مراد شارحنا بالمائعه ما يتحلل منها شئ سواء كانت رطبة او يابسة والمحترضة في
كلامه الجامدة بمعنى التي لا يتحلل منها شئ والمراد بالمائعه في كلام الحاشية الرطبة وغير المائعه غير
الرطبة والحال انه يتحلل منها شئ (قوله او يطول الزمان) اى او كان الطعام غير متحلل بل كان يابسا كالحبوب
ولكن حال الزمان بحيث يظن سريان النجاسة لجميعه كانت مائعه كالبول او جامدة كالومات خنزير في راس
مطمرو بئ الخنزير مدة طويلة وظن ان الحب كله شرب من صديده لم يؤكل كما نقله الشيخ عن ابن ابي زيد (قوله
لا تتقاء الامرين) اعنى كون الطعام متحللا او جامدا ومضت مدة يظن فيها السريان وذلك بان كان الطعام
جامدا غير متحلل كالحبوب ولم تفسد مدة يظن فيها السريان للجميع بل للبعض والقرض ان النجاسة يتحلل
منها سواء كانت رطبة كالبول او يابسة كالغبار الميت واما لو كانت لا يتحلل منها شئ كالعظم فاتها تطرح وحدها
كاهم (قوله فبحسبه) اى فيطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها وقصره
على ما يقتضيه الظن والباقي طاهر يؤكل ويباع لكن يجب البيان لان النفوس تمذقه (قوله بخلاف الماء)
اى فانه اذا حلت فيه نجاسة وغيره يمكن تطهيره بصب مطلق عليه قليل او كثير حتى يزول التعير او بصب تراب
او طين فيه حتى يزول التعير (قوله ولا يطهر زيت الخ) خلافا لمن قال وهو ان اللباد انه يمكن تطهيره بصب
ماء عليه وخضخضته ونقب الاناء من اسفله وصب الماء منه وينزل كذلك مرارا حتى يغلب على الطين زوال
النجاسة (قوله وما في معناه من جميع الادهان) انما نه على الادهان فقط مع ان غيرها من سائر المائعات
كاللبن والحسل وغير ذلك مثلها في الحكم لان الخلاف انما وقع في لادهان لان الماء بخاطها م ينفصل عنها
بخلاف غيرها فانه يمارجها ولا ينزل عنها فلا تطهر اناقا اه بن (قوله خوط) بالواو لانه من خالط لامن
خلط كروحم من زاحم لامن زحم واما طبخ وما بعده فهو من طبخ و ملح وصلق وانما عدل عن خلط الى
خوط ليشمل ما اذا كان الخلط بفعل فاعل ام لا بخلاف لاط فاه انما يصدق اذا كان الخلط بفعل فاعل (قوله
فيقبل التطهير) اى ما لم تطل اقامة النجاسة فيه بحيث يظن انها سرت فيه والا فلا يقبل التطهير وما ذكره
السارح من التفصيل في اللحم بين حلول النجاسة في ابداء الطبخ وانتهائه هو المعول عليه خلافا لمن قال
يطهر اللحم الذي يطبخ بماء نجس او تقع فيه نجاسة لافرق بين ابتداء الطبخ وانتهائه وخلافا لمن قال انه
لا يطهر مطلقا وافهم قوله طبخ ان ما يقع له النساء من انه اذا ذكيت دجاجة او نحوها وقبل غسل مذبوحها
تصلقها لاجل زرع يشهائم تطبخ بعد ذلك فانها تؤكل خلافا لصاحب المدخل القائل بعدم كملها لانه
سرت النجاسة في جميع اجزائها (قوله ولا زيتون ملح بنجس) اى بان جعل عليه ملح بنجس يصلحه اما وحده
او مع ماء واما لو طرات عليه النجاسة بعد عليه واستوائه فانه يقبل التطهير بمسح بالماء المطلق ومثل ذلك
يقال في اللبن والليمون والنانج والبصل والجزر الذي يحلل ويحلل عدم الضرر اذ لم تمكث النجاسة مدة يفن
انها سرت فيه والا فلا يقبل التطهير (قوله بتخفيف اللام) اى ملح يوضع ملح نجس عليه من اول الامر
خلافا لمن قال انه يقبل التطهير بمسح بالمطلق (قوله ويبيض صلق) شامل لبض النعام لان غلاظه قشره
لا ينفى ان يكون له مسام يسرى منها الماء ولا فرق بين ان يكون الماء المصلوق فيه متعير بالنجاسة ام لا لانه

بنجس) على الراجح في الجميع ثم ذكر ما لحق بالطعام في حكمه بقوله (و) لا يبطر (نخار) تنجس (بغواض) أي كثير الغوص أي النفوذ في أجزاء الأناة تكمر وبول وماء متنجس مكث في الأناة مدة يظن أنها قد سرت في جميع أجزائه لا بغير غواض ولا أن لم

٤٥

يمكث بأن أزيل في الحال فإنه يبطر ويخرج بالفخار النحاس ونحوه والزجاج والمدهون المانع دهانه الغوص كالصيني والمزفت لأن لم يمنع كالمدهون بالخضرة أو الصفرة كما واني مصر فإنه لا يبطر أن طال إقامة الغواض فيه (ويبتفع) جوارا (بمتنجس) من الطعام والشراب واللباس كريت ولبن وخل ونبذ (لانتجس) فلا يبتفع به الجلد الميتة المدبوغ على ما مر أو ميتة تطرح لكلاب أو شحم ميتة لدهن بحلة ونحوها أو عظم ميتة لو قود على طوب أو حجارة أو دعت ضرورة كاساغة غصه بتخمير عند عدم غيره وكما كل ميتة لمضطر أو جعل عذرة بماء لسقي الزرع فيجوز (في غيره مسجد) لا يسه فلا يوقد يزيت تنجس إلا إذا كان المصباح خارجا والضوء فيه فيجوز ولا يسه في المتنجس فإن بني به ليس بظاهر ولا يهدم (و) في غير (آدمي) فلا يأكله ولا يشربه ولا يدهن به إلا أن الأدهان به مكره وعلى الراجح أن علم أن عنده ما يزيل

ملحق بالطعام ما لانه مظنة التعير وما مرعاة لقول ابن القاسم وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره اه عبق عن ز وقال بن الطاهر كما قاله بعضهم أن الماء إذا حلت به نجاسة ولم يغيره ثم صلق فيه البيض فإنه لا ينجسه لما مر من أن الماء حينئذ يظهور ولو قل على المشهور وكذا إذا وجدت فيه واحدة مذرة ولم يغير الماء فإن الباقي طهور وأما كلام أحمد وغيره فغير طاهر في ذلك اه كلامه (قوله صلق بنجس) أي وأما الوطرات له النجاسة بعد صلقه واستوائه فإنه لا ينجس كما أنه لو شوى البيض المتنجس قشره فإنه لا ينجس (قوله ونخار بغواض) قال بن اطلق في الفخار والطاهر أن الفخار البالي إذا حلت فيه نجاسة غواصة يقبل التطهير كافي نوازل العلامة سيدي عبد القادر القاسمي فيحمل كلام المصنف على نخار لم يستعمل قبل حلول الغواض فيه أو استعمل قليلا انتهى كلامه وهو أولى مما في حاشية شيخنا حيث قال ونخار بغواض ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل الغوص دائما كفي كبير خش تقلا عن اللقاني اه ثم إن عدم قبول الأناة للتطهير إنما هو باعتبار أنه لا يصلح به مثلا وأما الطعام يوضع فيه بعد غسله أو الماء فإنه لا ينجس به لانه لم يبق فيه أجزاء للنجاسة كما قاله أبو علي المسناوي اه بن واعلم أن مثل الفخار أو أواني الخشب الذي يمكن سريان النجاسة إلى داخله وليس مثل الفخار بغواض الحديد أو النحاس يحمي ويطفأ في النجاسة تدفعه بالحرارة والقوة قاله في المجمع (قوله تكمر) أي والحال أنه لم يتحجر في الأناة أو لم يتحجر في الفخار كان الوعاء طاهرا تبعا للخمر لأن الطرف تابع للمظروف (قوله أنها قد سرت في جميع أجزائه) ليس هذا شرط بل لو سرت في البعض فالحكم كذلك قاله شيخنا (قوله لا بغير غواض) أي كالعدرة واللحم النجس (قوله كما واني مصر) أي لأن واني مصر المدهونة تشرب قطعافه في داخله في الفخار (تنبه) ما صبح بصبح نجس يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه فتي زال طعمه فقد طهر ولو بقي شيء من لونه أو ريحه بدليل قوله لا لون وريح عسرا (قوله وينفع بمتنجس) ظاهر كلامه يشمل الاتفاع بالبيع وجواز به وهو قول ابن وهب إذا بين ذلك ولكن المشهور أن المتنجس الذي يقبل التطهير كالثوب المتنجس يجوز بيعه وما لا يقبله كالزيت المتنجس لا يجوز بيعه اه بن (قوله بمتنجس) أي وهو ما كان طاهرا في الأصل وأصابته نجاسة (قوله لانتجس) وهو ما كانت ذاته نجسة كالبول والعدرة ونحوهما (قوله على ما مر) أي من كونه يبتفع به بعد الدبغ في اليابسات والماء (قوله أو ميتة) هو بالنصب عطف على جلد ولا شأن أن طرح الميتة لكلا بل فيه ارتفاع لكلا فغير ما كانت تأكله الكلاب من عندنا (قوله لدهن بحلة) أي ولو قيد إذا كان يتحفظ منه كما ذكره شيخنا (قوله أو حجارة) أي لتفسير جيرا (قوله وكما كل ميتة لمضطر) في المجمع أنه إذا جبر الكسر الحاصل للشخص بكظم ميتة فإنه يعفى عنه بعد الاتحام ولا يجوز التداري بالخمر ولوتعين وفي التداوى بغيره من النجاسات إذا تعين خلاف وإجازة للعصاة كما قال الشارح لا للعطش لأنه يزیده (قوله بماء) أي في ماء معد لسقي الزرع وهذا من المتنجس لا من النجس فلا حاجة لاستثنائه (قوله في غير الخ) متعلق بابتفع (قوله فان بن الخ) وأما لو كتب المصنف بنجس أو متنجس فإنه يبل خلافا لبعضهم (قوله وفي غير آدمي) أي وفي غير كل آدمي فلا يجوز لآدمي أكله ولو غير مكلف والخطاب لآدمي ومثل الأكل الشرب وإنما قدرنا ذلك لانه لا يصح في كل منافع الآدمي لجوار استصباحه بالزيت المتنجس وعمله صابونا وعلقه الطعام المتنجس للدواب وأطعمه العسل للنحل ولبسه الثوب المتنجس في غير المسجد وغير الصلاة وهو من منفعه (قوله على الراجح) وقيل إن الطلاء بالنجاسة حرام والخلاف في الطلاء بالنجاسة غير النجس ما هو فالطلاء به حرام اتفاقا (قوله ومراده) أي المصنف بغيرهما أي بغير المسجد وكل الآدمي (قوله ويسقي به) أي الزرع (قوله ولا يصلح لباس كافر إلى قوله غير عالم) هذه الأحكام مبنية على تقديم الغالب على الأصل إذا ما راض الأصل والغالب فإن تلك الأمور الأصل فيها الطهارة والغالب فيها النجاسة وكل ما غلبت عليه النجاسة لا يصلح به والشأن في الكافر وما عطف عليه عدم

النجاسة ومراده بغيرهما أن يستصبح بالزيت المتنجس ويعمل به صابون ثم يغسل الثياب بالملح بعد غسله به ويدهن به جبل ومجلاة وساقية ويسقي به ويظلم للدواب (ولا يصلح) (مطلب المصنف بنجس)

بأنه لما لم يعمل على أي يحرم أن يصلي فرش أو شئ (لباس كافر) ذكر أو أوشى ككاف أو غيره بأشئ يخلو من النجاسة كان من النجاسة
كذلك لا وما حاذى الفرج ولا شئ مما منه ٤٦
جديدا أولا إلا أن تعلم طهارته (بخلاف نسجه) فيصل في حله على الطهارة

توقى النجاسة (قوله بالبناء للمفعول) أي لاجل الإشارة إلى أنه لا يجوز حتى لذلك الكافر إذا أسلم أن يصلي في ذلك اللباس حتى يغسله كإزار أو شئ من ذلك ثم إن محل الحرمة إذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها أو شك في الطهارة أما لو تحقق طهارتها أو ظنت فانه تجوز الصلاة فيها وهذا بخلاف ثياب شارب الخمر من المسلمين فانه لا تجوز الصلاة فيها عند تحقق النجاسة أو ظنها إلا أن شك في نجاستها فانه تجوز الصلاة فيها تقديم الأصل على الغالب (قوله بأشئ يخلو) أي كلقميص والسروال (قوله أولا) كالعمامة والشمال (قوله إلا أن تعلم) أي أو ظن (قوله بخلاف نسجه) أي منسوجه (قوله فيصل في حله) أي ما لم يتحقق نجاسته أو ظن (قوله لحله على الطهارة) أي لأنهم يتوقون فيه بعض التوقي لثلاثة تسد عليهم أشغالهم فيحتمل في حالة الشك على الطهارة (قوله وكذا سائر الخ) أي فلا خصوصية للنسيج بل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة عند الشك ولو صنعها في بيت نفسه خلافا لابن عرفة ثم إن تعليلهم طهارة ما صنعوه بكونهم يتوقون فيه بعض التوقي لثلاثة تسد عليهم أشغالهم بهذا الناس عن صنعتهم يقتضي أن ما يصنعه لنفسه أو أهله يحمل فيه عند الشك على النجاسة لكن في البرزلي ما يفيد طهارة ذلك أيضا فلا فرق بين ما صنعه لنفسه وما صنعه لغيره (قوله ولا بما ينال الخ) أي تحرم الصلاة في لب ينال فيها مصل آخر إذا تحقق نجاستها أو ظنت أو شك فيها أو ما إذا علم أن صاحبها الذي ينال فيها يحتاط في طهارتها أو ظن ذلك جازت الصلاة فيها * وأعلم أنه ليس من هذا القبيل ما يفرش في المضايق والقيعان والمقاعد فتجوز الصلاة عليه لأن الغالب أن النائم عليها يلتف في شئ آخر غير ذلك الفرش فإذا حصل منه شئ مما لا فاعيا يصيب ما هو ملتف به فقد اتفق الأصل والغالب على طهارته (قوله بما ينال فيه) أي أو عليه من ثوب أو فرش (قوله والأصل في حله) أي أو لا بان علم أن صاحبها يحتاط فيه كما إذا كان لشخص فراش ينال فيه وله ثوب النوم فإن فرشه ذلك طاهر وإن كان مما ينال فيه مصل آخر ومن لم يدر ما إذا علم احتياط صاحبها ما إذا أخبر صاحبها بطهارته أن كان نفسه وبين وجه الطهارة أو اتفقا مذهبيا كذا قال بعض قال بن الطاهر عدم التقييد لأن الأصل هو الطهارة (قوله جواز صلاة صاحبها) أي لأنه أعلم بحال نفسه فان كان متحفظا ساغ له الصلاة فيه والأفلا فلعلم من هذا أنه لا مفهوم لقول المصنف آخر لأن المدار في المنع على عدم الاحتياط فتي كان النائم فيه ليس عنده احتياط منعت الصلاة فيه لذلك النائم العير المحتاط ولغيره وإن كان عنده احتياط جازت الصلاة فيه لذلك النائم المحتاط ولغيره (قوله ولا بثياب غير مصل) أي يحرم وهذا إذا تحقق نجاستها أو ظنت أو شك فيها أما إذا تحقق طهارتها أو ظنت جازت الصلاة فيها وطاهر المصنف منع الصلاة بثياب غير المصلي ولو أخبر بطهارتها ودخل في الثياب الخف وهو ظاهر ما قاله شيخنا فلو شك في طهارة ثوب للشك في صلاة صاحبها وعدم صلاته صلى في ثياب الرجال فقط لأن الغالب صلاتهم دون ثياب النساء لأن الغالب عدم صلاتهن وهل ثياب الصبيان محمولة على الطهارة حتى يتيقن النجاسة أو محمولة على النجاسة حتى يتيقن الطهارة قولان المعتمد منهما الثاني الطرحا شية شبخنا (قوله لا بثياب كراهة) قال بن بحث في هذا ابن مرزوق فقال لا يخفى أنهم إنما منعوا الصلاة بما ينال فيه مصل آخر من أجل الشك في نجاسته والذين في نجاسته ثوب راس غير المصلي أقوى بكثير لأن من لا يتحقق من النجاسة لا يبالي أين تصل النجاسة وقد يقال أنا لا أسلم أن الشك في نجاسة ثوب راس غير المصلي أقوى لأنه وإن كان لا يبالي أين تصل النجاسة إلا أن الغالب عدم وصول النجاسة لثوب الراس كذا قرر شيخنا (قوله للفرع عين قبله) وهما قوله ولا بما ينال فيه مصل آخر ولا بثياب غير مصل (قوله ولا يصلي) أي يحرم (قوله أي بمقابل فرج الخ) أي بمقابلته من غير حائل يغلب معه على الظن عدم وصول النجاسة لما فوقه وذلك بان لا يكون حائل أصلا أو كان ولكن يغلب على الظن معه وصول النجاسة لما فوقه لركته (قوله إلا أن تعلم الخ) أشار بهذا إلى أن محل الحرمة إذا علمت النجاسة أو ظنت أو شك فيها أو ما إذا علمت الطهارة أو ظنت جازت الصلاة (قوله وأما العالم) أي بالاستبراء فيصل بمحاذي فرجه وهل يتيسر جواز

وكذا سائر صنائعه يحمل فيها على الطهارة (و) لا يصلي (بما ينال فيه مصل آخر) أي غير مريد الصلاة به لأن الغالب نجاسته بمعنى أو غيره وهذا إذا لم يعلم أن من ينال فيه محتاط في طهارته ولا صلى فيه وافهم قوله آخر جواز صلاة صاحبه فيه (ولا) يصلي (بثياب غير مصل) أصلا أو غالبا كالنساء والصبيان أعضاها للنوم أو لعدم توقيه النجاسة غالب (الا) ثياب (كرأسه) من عمامة وعرقية ومنديل فمحمولة على الطهارة إذا الغالب عليه عدم وصول النجاسة إليها والاستثناء راجع للفرع عين قبله (ولا) يصلي (بمحاذي) أي بمقابل (فرج غير عالم) بالاستبراء وأحكام الطهارة كالسراويل والأزرة إلا أن تعلم طهارته وأما العالم فيصل بمحاذي فرجه وكان الأسباب بذكر هذه الفروع في فصل إزالة النجاسة

(مطلب) الصلاة في نسج الكافرون ما صنعه محمول على الطهارة (قوله في ثوب ينال فيها الخ) في المصباح الثوب الخ (في المصباح الثوب مد كراه

ولما كان المحلى يشارك النجس في حرمة الاستعمال ذكره بعده فقال (وعرم استعمال ذكر) بالغ (محلى) بذهب أو فضة نسجها كان
أوطرنا أوزرا وأما الصغير فيكره لوليه الباسه الذهب والحريير ويجوز له ٤٧ الباسه الفضة هذا هو المأتمد وبنه بالمحلى

على أحروية المحلى نفسه
كاساور وأما اقتاؤه
للعاقبة أولزوجة مثلا
بزوجها فائز وكذا
التجارة فيه (ولو) كان
المحلى (منطقة) بكسر
الميم وهى التى تشد بالوسط
خلاف القول ابن وهب
لأبأس باتخاذها مفضضة
(و) لو (آلة حرب)
كانت مما يضارب بها
حرب وسكين أو يتقى بها
كترس أو يركب فيها
كسرج أو يستعان بها
على القرس كالجسم (ال)
المصحف) مثلث الميم
فلا يحرم تحليته بأحد
النقدين إلا أن
تحلية جلده من خارج
جائز بخلاف كتابته أو
كتابة أجزائه أو إشارته
بذلك أو بالحجرة فكره
لأنه يشعل القارئ عن
التدبر وانظر هل يتم
ذلك بالنسبة للحجرة
وتخصيصه مخرج أسائر
الكتب ولو كتب
الحديث فيمنع وهو
كذلك خلافا لاستحسان
البرزلى وشيوخه جواز
تحلية الاجارة (و) (ال)
(السيف) فلا يحرم تحليته
كانت فيه قبضته أولا
بفضه إلا أن يكون

الصلاة في محاذى فرج العالم بالاستبراء بما إذا اتفقا مذهباً أو لا يقيد بذلك بل يجوز مطلقاً اتفاقاً مذهباً
أولاً إلا أن يخبر بالنجاسة كذا نظر بعضهم قال شيخنا والطاهر أنه يقيد بذلك وأعلم أن حكم قوط الحمام أن كان
لا يدخله إلا المسلمون المتحفظون بالطهارة والأفلاولى غسل الجسد والثوب الذى يلبس عليه قبل غسله
للأختياط إلا أن يتيقن النجاسة هذا محصل ما ذكره (قوله أوطرنا أوزرا) أى فلا فرق بين كون الحلية
متصلة بالثوب أو منفصلة (قوله هذا هو المأتمد) ومقابله أنه يحرم على الولي الباس الصغير الذهب والحريير
ويكره الباسه الفضة وهو قول ابن شعبان ورجمه في التوضيح ومآله الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من
الشيوخ وشهره في الشامل وهو الظاهر من جهة نقول المذهب وقول ابن شعبان أظهر من جهة الدليل
انظر بن (قوله كاساور) أى وخلخل وقرط (قوله وأما اقتاؤه) أى المحلى أو المحلى (قوله للعاقبة) أى أو
لا بقصد شئ واحترز عن اقتنائه بقصد استعماله هو فإنه يحرم مثل استعماله بالفعل (قوله مثلا) أى أو بنت
(قوله ولو كان المحلى) أى الذى تحلى به الذكر البالغ وأما المرأة فلا حرمة عليها فى ذلك كما يأتى فى قوله وجاز للمرأة
الملبوس مطلقاً والمنطقة من جلة الملبوس (قوله بكسر الميم) أى وسكون النون وهذا وقع الطاء (قوله)
لأبأس باتخاذها) أى للرجال (قوله ولو آلة حرب) أى يحرم تحليتها على الرجال وكذا على النساء ورد بل على من
قال بجواز تحلية الذكر البالغ آلة الحرب مطلقاً لما فى ذلك من إرهاب العدو (قوله فلا يحرم تحليته بأحد
النقدين) أى لا للرجل ولا للمرأة (قوله إلا أن تحلية جلده) أى بأحد النقدين وقوله من خارج أى من
خارج الجلد (قوله وانظر هل يتم ذلك) أى التعليل بالنسبة للحجرة وحيث قد ذكره من الكراهة بالكتابة
بالحجرة مسلم وأولاً يتم وحيث فلا كراهة قال شيخنا العدوى وأنا أقول لأوجه الكراهة والطاهر الجواز بل فى
البرزلى ما يفيد جواز كتابته بالذهب ومقاد عجم اعتماده (قوله وتخصيصه) أى المصحف بالذكر دون غيره
من الكتب (قوله فيمنع) أى تحليتها بأحد النقدين وكذلك المقامة والدواة وفى البرزلى جواز تحلية الدواة أن
كتب بها المصحف وقوله وهو كذلك أى فقد نص على المنع ابن شاس فى الجواهر وسند فى الطراز وأعلم
أنه يجوز كتابة القرآن فى الحريير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه بالنسبة للرجل ويتفق على الجواز
بالنسبة للنساء وخلاصته أنه يجزى على إقراره فيكون المشهور منعه للرجال وجوازه للنساء قاله شيخنا
فى الحاشية (قوله خلافاً لاستحسان البرزلى) أى فالحق منع تحليتها بأحد النقدين من داخل أو من
خارج للرجل أو امرأة لأنها ليست ملبوساً بل وكذا يمتنع تحليتها بالحريير فيما ظهر كما قاله شيخنا فى الحاشية
(قوله والاسيف) قال شيخنا أى إذا كان اتخاذها لأجل الجهاد فى سبيل الله وأما إذا كان اتخاذها لأجل حله
فى بلاد الإسلام فلا يجوز تحليته (قوله فلا يحرم تحليته) أى لو رددت السنة بتحليته لكانه أعظم آلات
الحرب (قوله والاتف وربط سن) اشعراقتصاره عليهما منع غيرهما كأعلة أو أسبع وزاد الشافعية الأعلة
لألأصبع وفأسوها على الاتف والسن الوارد فى النص (قوله وربط سن) أى وله أيضاً اتخاذ الاتف وربط
السن معاً والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله أو سطة) أى فإذا سقطت السن جاز ردها
وربطها بشرط من ذهب أو من فضة وأما جاز ردها لأن ميتة آدمى طاهرة وكذا يجوز أن يرد بدلهما سناً
من حيوان مذكى وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع وعلى الثانى فيجب عليه قلعها عند كل صلاة مالم
يتعذر عليه قلعها والأفلا (قوله لجميع ما تقدم) أى من قوله إلا المصحف إلى قوله وربط سن قال ابن مرزوق
ما ذكره من جواز اتخاذ الاتف وربط الأسنان بالذهب والفضة صحيح بحسب القياس لكن نصوص المذهب
أعماهى فى إباحة الذهب لذلك ولم يذكرها الفضة إلا ما وقع فى بعض نسخ ابن الحبيب وقد يقال إنما جاز ذلك
فى الذهب للضرورة إليه لما فيه من الخاصية وهى عدم التثخن دون الفضة فيمتنع القياس مع ظهور الفارق

لامرأة فيحرم لأنه كالمكحلة وطاهر ولو كانت تقاسل (و) (ال) الاتف فيجوز اتخاذها من أحد النقدين (و) (ال) (ربط سن) تخالخل أو
سقط بشرط (مطلقاً) بذهب أو فضة وهو راجع لجميع ما تقدم (و) (ال) (أتم الفضة) فعوزل تدب أن اسمه للسنة لا يعجب
(مطلب) تحلية المصحف وكتابته

والمتحد وكان درهمين فأقل والإحرم ونسب جعله في اليسرى (لا يجوز للذكر (ما) أي خاتم (بعضه ذهب ولو قل) والمعتمد أنه إذا قل لا يحرم بل يكره ولو تميز الذهب ولم يخلط بالفضة بخلاف المساوي والظاهر أن المطلق بالذهب لا يحرم لأنه تابع للفضة (و) حرم (إناء نقد) من ذهب أو فضة أي استعماله (و) حرم (اقتناؤه) أي ادخاره ولو لعاقبة دهر لأنه ذريعة للاستعمال وكذا التبعيل به على المعتمد وقولنا ولو لعاقبة دهر هو مقتضى النقل ويشعر به التعليل ٤٨ وهو الذي ينبغي الجزم به إذا لاء لا يجوز بحال لرجل ولا امرأة فلا معنى لادخاره

للعاقبة بخلاف الحلي
يتخذ الرجل للعاقبة
جوازها ظاهر لأنه يجوز
للنساء في باطنهن وغيرهن
وحرمه كل من استعمال
إناء النقد واقتناؤه للرجل
بل (وان) كان ثابتاً (لا امرأة
وفي) حرمة استعمال أو
اقتناء الأناء من أحد
النقددين (المخشي) ظاهره
بنحاس أو رصاص ونحوه
نظر الباطنه وهو الراجح
وجواره نظراً لظاهره
قولان (و) في حرمة
استعمال واقتناء الأناء
النحاس ونحوه (الممؤه)
أي المطلق ظاهره بذهب
أو فضة نظر الظاهره
وجوازها نظر الباطنه عكس
ما قبله قولان مستويان
واستظهر بعضهم الثاني
نظر القوة الباطن (و) في
حرمة استعمال واقتناء
الأناء الفخار والخشب
(المضيب) أي المشعب كسره
بخيوط ذهب أو فضة (و)
الأناء (ذو الحلقة) تجعل
فيه ومنه اللوح والمرآة
وهو الراجح فيهما وجواره
قولان والقولان المقابل
للمنع فيهما الكراهة
لا يقول عليه (و) في حرمة

فلا يصح من المصنف ولا من غيره إلحاق الفضة بما نظر بن (قوله واتحد) أي فان تعدد منع ولو كان مجموع
المتعدد وزن درهمين فأقل كما جزم بذلك عبيد بن قيس قال بن وانظر ما مستند فيه وقد تردد ح في ذلك فأنظره اه
بن (قوله ونسب جعله في اليسرى) أي لأنه آخر الأيمن من فعله عليه الصلاة والسلام ولعل وجهه أن
لبسه في اليسرى إبدال لقصد التزين ولتليان في تناوله وكما يتدب لبسه في اليسرى يتدب بجعل فضة للكف
لأنه أبعد من العجب (قوله ولو قل) أي هذا إذا كان الذهب مساوياً للفضة بل ولو كان أقل منها كالثلث
وقد تبع المصنف في هذا ابن بشير وهو ضعيف (قوله بل يكره) كما يكره التخم بالحديد والنحاس ونحوهما
وقوله بل يكره أي كما قاله ابن رشد والمعتمد لذلك القول المواق وعبيد (قوله بخلاف المساوي) أي أنه يحرم
(قوله لا يحرم لأنه تابع الخ) أي لأن الذهب تابع للفضة وحينئذ فالتخم به مكروه (قوله أي استعماله) أشار
الشارح إلى أن قوله وإناء نقد بالرفع عطف على استعمال على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
ويجوز قراءته بالجر عطف على ذكر ولا يضركون الأول من إضافة المصدر لفاعله والثاني من إضافة المفعول
وقوله أي استعماله فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طبخ ولا طهارة وإن صحت الصلاة (قوله واقتناؤه) أي
وكذلك يحرم الاستنجار على صياغته في صور التحريم الأتية لافي صور الجواز ولا ضمان على من كسره
واتلفه ويجزى يعها لأن عينها علك أجاما (قوله ولو لعاقبة دهر) أي هذا إذا كان ادخاره بقصد استعماله
في المستقبل بل ولو كان لعاقبة دهر (قوله لأنه ذريعة للاستعمال) أي وسد الذرائع واجب عند الإمام
وقد حرام (قوله وكذا التبعيل) أي وكذا يحرم اقتناؤه لأجل التبعيل أي التزين والحاصل أن اقتناؤه
أن كان بقصد الاستعمال فحرام باتفاق وإن كان لقصد العاقبة أو التبعيل أو للقصد شئ في كل قولان
والمعتمد المنع وأما اقتناؤه لأجل كسره أو لفك أسير به فخائر هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة وأرضاه
بن راد العبره (قوله وإن كان ثابتاً بالمرأة) أي بل وإن كان كل منهما ثابتاً بالمرأة والأوضح جعل اللام بمعنى من
أي وإن كان كل منهما حاصل من امرأة (قوله واقتناء الأناء النحاس) أي كالقدور والصحن والمباخر
والقماقم والركاب المتخذة من الحديد والنحاس وطلبت بإحدى النقددين (قوله الثاني) أي وهو الجواز وقوله
نظر القوة الباطن أي لأن المعتبر والمتفت له الباطن لا الظاهر اه ونص ح وأما الممؤه فالظاهر فيه
الاباحة والمنع بعيد وإن كان قد استظهره في الأكمال (قوله تجعل فيه) أي من ذهب أو فضة (قوله ومثله) أي
مثل الأناء اللوح يجعل له حلقة والمرآة تجعل لها حلقة من أحد النقددين (قوله وهو الراجح فيهما) نص ح
والأصح من القولين في المضيب وذو الحلقة المنع صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني قال في التوضيح وهو
اختيار القاضي أبي الوليد واختار القاضي أبو بكر الجواز ثم استدل على ذلك بكلام الأئمة (قوله لا يعول
عليه) بل المعول عليه أن القول المقابل للمنع في هاتين المسئلتين الجواز (قوله وفي حرمة استعمال أناء
الجوهر) هذا ضعيف جداً قال شيخنا والخلاف في أناء الجوهر مبني على الخلاف في علة منع استعمال أو أنى
الذهب والفضة فمن رأى أن العلة في منع استعمالها السرف منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى أن المنع
لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجواهر (قوله لأجل في كلامه) أي لأن كل مسألة من المسائل
المدكورة القولان فيها بالمنع والجواز والآن ما هو على مقال بعضهم من أن القولين في مسألة المضيب
وذو الحلقة بالمنع والكراهة وفي غيرهما بالمنع والجواز وقد علمت أن مقال بعض غير معول عليه (قوله وأما
ذكر القولين) أي مع أن كل مسألة فيها أحد القولين مرجح على الآخر والمرجح في الأولى والثالثة والرابعة

المنع

استعمال واقتناء (أناء الجواهر) كبرجدر يافوت وياور وجوازه
وهو الراجح (قولان) وقد علمت أنه لا أجل في كلامه وأما ذكر القولين فالعذر له من حيث
(مبحث) استعمال المنهى عنه وكذا اقتناؤه

المسراة الملبوس مطلقا)
ذهبا وفضة او محلى بهما
او حريرا وما يجري مجرى
اللباس من زر وفرش
ومسند (ولو نعل)
وقبقايا (لا كسري)
ومكحلة ومشط وحرارة
ومدية من احد النقيدين
او محلى بهما فلا يجوز

فصل في ذكره

حكم ازالة النجاسة وما
يتعلق بهما بمعنى عنه
منها وما لا يعني عنه وغير
ذلك

وإنما قدم بيان حكم
طهارة الخبث على
الكلام على طهارة
الحدث لقلة الكلام عليها
فقال (هل ازالة النجاسة)
الغير المعفو عنها (عن
ثوب مصلى) يعني محموله
فيشمل الحجر والحشيش
والجبل المحمول له اذا لم
يكن الثوب طرف عمامته
بل (ولو) كان (طرف
عمامته) الملقى بالارض
تحرك بحركته اولا
وشمل المصلى الصبي
ويتعلق الخطاب بولييه
فيأمره بذلك ولا يشال
الطهارة من باب خطاب
الوضع فالخطاب الصبي
لانا نقول

(مبحث) ما يجوز للمرأة
استعماله وتزويق نحو

المنع والمرجح في الثانية والخامسة الجواز فكان الواجب ان يقتصر على الراجح في كل مسألة (قوله من زر)
أي وقفل جيب ولقائف الشعر (قوله ومسند) أي ولا يجوز للرجل على ما قاله ابن ناجي وشيخه ابن عرفة
وهو المعتمد ان ينام معها على الفرش الحرير خلافا لابن العربي وصاحب المدخل حيث قال لا يجوز له نعالها
واذا قامت وجب عليه القيام من عليه وايقظته ان كان نائما والناموسية من قبيل الساتر فلا تحرم على
الرجل اذا كانت من حرير ما لم يرتكن اليها وفي المدخل في فصل خروج النساء للمحمل منعها لان استعمال
كل شيء بحسبه وهو وجهه * واعلم ان تزويق الحيطان والسقف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز في
البيوت وفي المساجد مكره اذا كان بحيث يشغل المصلي والا فلا (قوله ولو نعل) في حان لولرد الخلاف
الواقع في المذهب القائل بالمنع خلافا لمن قال ان لو هنالدفع التوهم وان لبسها للنعل من احد النقيدين جائز
اتفاقا (قوله فلا يجوز) لان كل ما كان خارجا عن جسدها فلا يجوز اتخاذه من احد النقيدين ولا من المحلى به
وجاز لها اتخاذ شرط السرير من حرير لاتصال ذلك بجسدها كالفرش خلافا لما في خش من المنع

فصل في ازالة النجاسة

(قوله حكم طهارة الخبث) أي الحاصلة بازالة النجاسة (قوله على طهارة الحدث) أي الحاصلة بالوضوء
والغسل (قوله الغير المعفو عنها) انما قيد بذلك لانها هي التي في غسلها الخلاف الذي ذكره بالوجوب
والسنية واتما المعفو عنها فغسلها مندوب ان تفاحت والا فلا (قوله عن ثوب مصلى) أي مرید الصلاة
لا المصلى بالفعل لانه يقتضى انه لا يطلب بالازالة الا اذا شرع فيها بالفعل وهو باطل اتمالو كان غير مرید
للصلاة وكان بجسده نجاسة فان كان مرید الطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في عضو من اعضاء
وضوئه وجبت الازالة لاجل صحة الوضوء المتوقف عليها صحة الطواف وجواز مس المصحف وان كانت في
غير اعضاء الوضوء وجبت الازالة في الطواف وتثبت في مس المصحف بناء على المعتمد من ان التضمخ
بالنجاسة مكره كما انه لو كان غير مرید للطواف ولا لمس المصحف ولا للصلاة فانها تندب الازالة فقط كانت في
اعضاء الوضوء ام لا بناء على المعتمد المتقدم (قوله يعني) أي بثوبه محموله وأشار بهذا الى ان المراد بالثوب
محمول المصلى لا خصوص ما يسلك في العنق والامامحت المبالغة على طرف العمامة واطلاق الثوب على
المحمول مجاز مرسل من اطلاق اسم المازوم وارادة اللازم او اطلاق الخاص وارادة العام وليس من محموله رسن
الدابة الحاملة للنجاسة او المتنجسة اذا جعله في وسطه فاولى تحت قدمه لان الحمل ينسب للدابة فلا تبطل صلاته
ما لم تكن النجاسة في وسط الحمل الذي في وسطه والابطل بخلاف جبل السفينة الحاملة للنجاسة اذا جعله في
وسطه فانها تبطل لان الحمل ينسب اليه لعدم حيائها واما اذا جعله تحت قدمه فلا يضر لانه كطرف الحصير
قال في الميج ولعل البطلان في جبل السفينة الذي جعله في الوسط مقيد بما اذا كانت السفينة صغيرة يمكنه
تحريكها وان لم تحرك بالفعل أي والا فلا بطلان تأمل ولو كانت الخيمة مضروبة على الارض وهي متنجسة
وصلى شخص داخلها ولا صق سقف الخيمة رأس المصلى فانه تبطل صلاته لانه بعد حاملها عرفا فهي
كالعمامة لا كاليث كانه لعل البرزلى عن شيخه ابن عرفة (قوله والحبل) أي والسيف والخف وغير ذلك (قوله
ولو كان) أي الثوب بمعنى محموله طرف عمامته او طرف ردائه الملقى بالارض ورد بلو على ما نقله عبيد الحق في
النكت ان طرف العمامة الملقى بالارض لا يجب ازالة النجاسة عنه وهو مقيد بما اذا لم يتحرك بحركته امان
تحرك بحركته فكالثوب اتفاقا كما يفيد كلام ابن الحاجب وابن ناجي في شرح المدونة وابن عات لكن تملح
عن عبد الوهاب ما يقتضى اطلاق الخلاف وهو ظاهر المصنف ولذا قال الشارح تحرك بحركته ام لا انظر بن
فلو كان الوسط على الارض نجسا واخذ كل طرفا بطلت عايمها على الظاهر ونظريه عبق عند قوله وسقوطها
في صلاة مبطل انظر الميج (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو خطاب الله المتعاقب بعمل الشيء سببه او شرط او
مانعا كجمل الطهارة شرطا في صحة الصلاة وجعل الحدث مانعا من صحتها وجعل ملك النصاب سببا في وجوب

(٧ - دسوقي اول) الحيطان (مبحث) جل الدابة والسفينة الحاملة تنجسا اذا اتصل بعصل (قوله لا خصوص ما يسلك)

فيه ان الثوب لغة كل ما يلبس فيشمل طرف العمامة انما المنصباح والقاموس نعم التجوز على كلام الشارح ظاهر

شرط خطاب وضع (و) عن (بذنه) الطاهر وما في حكمه كداخل انقه وفه واذنه وعينه وان كانت هذه الاربعة في طهارة الحدث من الباطن ولو اكل او شرب نجسا وجب عليه ان يتقايها ان امكن والاوجب عليه الاعادة ابدامدة ما يرى بهاء النجاسة في بطنه فان لم يمكن التقاؤ فلاشئ عليه لعجزه عن ازالتها (و) عن (مكانه) وهو ما تماسه اعضاؤه بالفعل لا المومي بمحل به نجاسة فصحيحة على الراجح ولان كانت تحت صدره او بين ركبتيه او قدميه او عن يمينه او يساره او امامه او خلفه او اسفل فراشه كالوفرش حصيرا باسفلها نجاسة والوجه الذي يضع عليه اعضاؤه طاهرا فلا يضرك اشار الى ذلك كله بقوله (لا) عن (طرف حصيره) ولو تحرك بحركته فالمراد به ما زاد عما تماسه اعضاؤه وليس من الحصى ما فرشه من محمله على مكان نجس وسجد عليه ككفه او طرف رداءه فلا ينفعه (سنة) حبر عن قوله ازالة وشهره في البيان من قول ابن العاصم عن مالك (مطلب) البلوغ انما هو شرط في الوجوب والحرمه

الزكاة واما خطاب التكليف فهو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب والاباحه وقوله من باب خطاب الوضع اي من افراد متعلق خطاب الوضع (قوله هي من حيث تعلق الامر بازالتها) الضمير راجع للطهارة وكان الاولى ان يقول هي من حيث تعلق الامر بها ويحذف ازالتها لان الطهارة لم تعلق الامر بازالتها بل بتحصيلها فتأمل (قوله فالحطاب بها خطاب تكليف في خطاب بها الولي) هذا مبني على ان اقسام الحكم الشرعي الخمسة كلها مشروطة بالبلوغ كما اختاره المحلى وغيره وهو خلاف الصحيح عندنا اذ الصحيح كما ذكره ح فيما يأتي ان مخاطب بالصلاة هو الصغير كما صححه ابن رشد في البيان والمقدمات والقرافي والمقرئ في قواعد وان البلوغ انما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرمه لا في الخطاب بالنسبة والكراهه فكذلك ازالة النجاسة مخاطب بها الصغير لاوليه لكن ليس مخاطب بها على سبيل الوجوب والسنه بخطاب البالغ المذكور هنا بل على سبيل الندب فقط وحينئذ فلا يدخل في كلام المصنف بل يقصر كلامه على البالغ فقط الا ان يقال المراد بالواجب هنا ما توقف صحة العبادة عليه كافي ح لا ما ياتم بتركه وبهذا يصح دخوله في كلام المصنف اه بن (قوله خطاب وضع) اي فالحطاب بها خطاب وضع وحينئذ في خطاب بها الصبي لا الولي (قوله كداخل انقه الخ) فن اكتحل بمرارة خنزير غسل داخل عينيه ان لم يخش ضررا بالغسل والا كانت معجوزا عنها لم يطالب بازالتها وان نزل دم من اسنانه غسل داخل فقه وكذا يغسل ما قدر عليه من صاخييه اذا دخل فيها نجاسة ولا يكفي غلبه الريق والدمع بل لابد من المطلق وادخل بالكاف باطن الجسد كالمعدة بالنسبة لما ادخله فيها من النجاسة ولذا قال ولوا كل واشرب واما ما لم يدخله وتولد فيها فلا حكم له الا بعد انفصاله (قوله من الباطن) اي ولذا كانت المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين في الوضوء والغسل سنة لا واجب ولم يجعلوا داخل الاذن والاقب والقهم من الطاهر في طهارة الحدث للمشقة بذكره (قوله وجب عليه ان يتقايها) هذا رواية محمد بن المواز وقال التوسى ذلك لا كمالا كل والشرب لغو فلا يؤمر بتقايؤ ولا باعادة وكلام ابن عرفة يفيد ان الراجح رواية محمد وقال القرافي انه المشهور (قوله وجب عليه ان يتقايها) ان قلت قد استمرت المعدة نجسة قلت انه عاجز عن تطهير نفس المعدة فأمرناه بما يقدر عليه من التقاؤ والطاهر انه اذا قدر على تقاؤ البعض وجب لان تقليل النجاسة واجب (قوله والاوجب الخ) اي والابتقايها مع الامكان وجب عليه الاعادة ابداء اي في الوقت وبعده فكل صلاة صلاحا مدامة ما يرى بقاء النجاسة في جوفه يعيدها في الوقت وبعده ولا فرق في هذا التفصيل بين ان يكون تعاظم النجاسة عمدا اوسهوا او غلبه او لضرورة او لظنه انها غير نجاسة (قوله مدة ما يرى الخ) اي يقينا او ظنا او شكوا وقوله مدة ما يرى بقاء النجاسة في بطنه اي مدة ما يرى بقاءها في بطنه بصفة النجاسة فاذا كانت خرا مشلا وجبت الاعادة مدة ما يرى بقاءها في جوفه خرا واما ما بعد ذلك فهي بمثابة العذرة انظر طني (قوله لعجزه عن ازالتها) اي والعاجز لا تبطل صلاته اذا صلى بها وظاهره انه لا شئ عليه وان صلاته صحيحة سواء تاب ام لا وهو كذلك كما صرح به ح خلافا لما في خش انظر بن (قوله ما تماسه اعضاؤه) اي ولو من فوق حائل عليها فس الاعضاء للنجاسة ولو كان على الاعضاء حائل مضر (قوله فصحيحة على الراجح) اي لانه لا يجب عليه ازالة النجاسة من محل ايمائه لعدم تماسه اعضائه له بالفعل قال في الميج والطاهر اعتبار المس بزائد لا يحس بالاولى من الحائل وقال شيخنا المس بالشعر كالمس لطرف الثوب فلا يضر منه للنجاسة (قوله ولان كانت) اي النجاسة وقوله تحت صدره اي المصلي (قوله كالوفرش حصيرا) اي او فرة وما ذكره من عدم الضرر في هذه هو المشهور خلافا لمن قال بالضرر (قوله باسفلها) اي بباطنها المقابل للارض (قوله فلا يضر) الاولى فلا يطالب بازالتها (قوله ولو تحرك بحركته) هذا هو المذهب خلافا لمن قال ان تحركت بحركته ضرر والا فلا (قوله ما زاد عما تماسه اعضاؤه) فيشمل طرف الحصى الطولي والعرضي والسبكي فلا تجب الازالة عنه (قوله او طرف رداءه) كالماء والتدب بطرف حرامه وفرش الطرف الآخر على النجاسة وصلي فلا ينفعه ذلك وتبطل صلاته (قوله في البيان) كتاب لابن رشد شرح على العتبة وكما شهره ابن رشد في البيان شهره عبد الحق في النكت وشهره ايضا ابن يونس والمراد بكونه شهره انه حكى

تشهيرة اى ذكر انه المشهور (قوله او واجبه) قال اللخمي وهو مذهب المدونة (قوله وجوب شرط) اى بحيث اذا ترك بطلت الصلاة وحيث اذا لم يرد بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه لا ما تاب على فعله ويعاقب على تركه وعلى هذا فيكون مصل في كلام المصنف شاملا لم يرد صلاة النافلة والصبي وترك القول بالنذر لانه شاذ لا يلتفت اليه وهناك قول رابع يقول بالوجوب مطلقا سواء كان ذا كرا أم لا قادرا ام لا وهو مثل مذهب الشافعي وهذا القول لابي الفرج وعلى هذا فمن صلى بالنجاسة بطلت كان ذا كرا او لا قادرا او لا (قوله ان ذكر وقدر) قيد في الوجوب فقط واما القول بالسنية فهو مطلق سواء كان ذا كرا قادرا ام لا كما قرر به ابن مرزوق وح والمسنوي والشيخ احمد الزرقاني وما في عقب نبع العج من انه قيد في الوجوب والسنية معافوه غير ظاهر لانه لا ينحط عن مقتضى السنية من نذر الاعادة في العجز والنسيان فان قلت جعل القول بالسنية مطلقا رد عليه انه يقتضي ان العاجز والناسي مطالبان بالازالة على سبيل السنية مع انه قد تقرر في الاصول امتناع تكليفهما رفع القلم عن الناسي ولكون تكليف العاجز من تكليف ما لا يطاق قلت من قال بالسنية حالة العجز والنسيان اراد عمرتها من نذر الاعادة في الوقت بعد زوال العذر وليس مراده طلب الازالة لعدم امكانها والحاصل ان السنية في حق العاجز والناسي مصروفة لطاب الاعادة في الوقت لا لطلب الازالة لعدم امكانها وقد يقال ان عجز تطرأ الى رفع طلب الازالة عنهما حالة العذر فقال انه قيد فيهما وغيره تطرأ الى طلب الاعادة منهما في الوقت فقال انه قيد في الوجوب فقط وكلاهما صحيح وعاد الامر في ذلك لكون الخلاف لفظيا نظر بن (قوله وقدر) اى على الازالة بوجوب مطلق يزيل به او نوب او مكان ينتقل اليه طاهر (قوله او عاجزا) اى عن ازالتهما (قوله الطهرين للاصفرار) مثلهما في ذلك الجمعة لكن على القول بانها بدل عن الظهر تعاد جمعة ان امكن والا فهل تعاد ظهرا او لا تعاد قولان وعلى انها فرض يومها فلا تعاد ظهر اقطعا وهل تعاد جمعة ام لا والثاني ظاهر كلام المصنف في شرح المدونة فان قلت هل العبرة باداء الصلاة كلها او ركعة منها قلت المأخوذ من كلام ابن عرفة الثاني (قوله للاصفرار) اى فاذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة (قوله والعشاءين للفجر) اى ولو صلى الوتر على ما ينبغي لان الاعادة للخلل الحاصل فيهما والظاهر كما قال بعضهم اعادة الوتر انظر حاشية شيخنا (قوله وقياسه) اى وقياس مذهبهاى والموافق للقياس ان يكون مذهبها اعادة الظهرين للغروب قياسا على العشاءين وعلى الصبح فان كلا منهما اعيد لا آخر الضرورى (قوله والعشاءين للثلاث والصبح للاسفار) اى قياسا لهما على الظهرين في اعادتهما لا آخر الاختيارى والحاصل ان القياس ان تكون الاعادة في الكل على نمط واحد (قوله فكما لا يتنفل في الاصفرار الخ) فيه ان كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفرار بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر فلا تعتبرنا كراهة النفل لما اعيد بعد العصر وقد يقال النافلة وان كرهت بعد العصر لكن لاشك في ان الكراهة بعد الاصفرار اشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنابة وسجود التلاوة قبله وكرهتهما بعده (قوله في الليل كله) اى فلذا قيل باعادة العشاءين للفجر (قوله لا ضرورى للصبح) اى فاختيارهما عدا للطلوع وحيث نذر فحقها تعاد فيه فروع ذلك القول وقتنا باعادتها للطلوع (قوله انه لو صلى) اى بالنجاسة بعد خروج الوقت ناسيا لها او غير عالم بها او عاجزا عن ازالتهما ثم علم او قدر على ازالتهما بعد الفراغ منها فلا شيء عليه والحاصل انه لا يعيد الفاتية لان وقتها يخرج بالفراغ منها وكذلك لا يعيد النافلة الا ركعتي الطواف وفي كبير رخس ان صلى الفل بالنجاسة عامدا لم يجب قضاؤه لانه لم ينعقد (قوله في ذلك) قدر ذلك اشارة الى ان خلاف مبتدأ خبره محذوف والمشار له ما ذكر من الاستفهام وفي الكلام حذف مضاف اى في جواب ذلك الاستفهام خلاف (قوله خلاف) اى بالسنية والوجوب (قوله لفظي) اى وهو لفظي (قوله لاتفاقهما الخ) اى القولين وحيث نذر فلا تمة لذلك الخلاف فهو لفظي راجع للفظ والتعبير عن حكم ازالة النجاسة فبعضهم عبر عنه بالوجوب وبعضهم عبر بالسنية مع اتفاقهما في المعنى (قوله اذا كرا القادر) اى على اعادة من صلى بالنجاسة ذا كرا قادرا (قوله ابدا) اى في الوقت المذكور وبعده (قوله في الوقت) اى المتقدم (قوله فانه ح) فيه ان هذا جل

وحكى بعضهم الاتفاق عليه (او واجبه) وجوب شرط (ان ذكر وقدر) (والا) بان صلى ناسيا ولم يعلم بها اصلا او عاجزا حتى فرغ من صلاته (اعاد) نذبا بنية الفرض (الطهرين) ولو على القول بالسنية (للاصفرار) بانحراج العاية والصبح للطلوع والعشاءين للفجر على مذهبها وقياسه ان الطهرين للغروب والعشاءين للثلاث والصبح للاسفار وفرق بان الاعادة كالتنفل فكما لا يتنفل في الاصفرار لا يعاد فيه ويتنفل في الليل كله والنافلة وان كرهت بعد الاسفار لمن نام عن ورده الا ان القول بأنه لا ضرورى للصبح قوى وافهم قوله للاصفرار انه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم او قدر بعد الفراغ منها انه لا شيء عليه في ذلك (خلاف) لفظي لاتفاقهما على اعادة الذاكرا القادر ابدا والعاجز والناسي في الوقت قاله الخطاب

للمصنف على خلاف ظاهره لان اصطلاحه انه يشير بخلاف الى الاختلاف في التشهير لالاختلاف في التعبير والاقرب ما قاله عجم من ان الخلاف حقيقي وقول المصنف خلاف معناه خلاف في التشهير (قوله ورد) اي ورد عجم ما قاله ح قائلا الحق ان الخلاف حقيقي لانهما وان اتفقا على الاعادة ابدأ عند القدرة والعمد لكن الاعادة واجبة على القول بالوجوب وندباً على القول بالسنية وبان القائل بالوجوب يرتد ما عكس به القائل بالسنية من الدليل والقائل بالسنية يرتد ما عكس به القائل بالوجوب كذا قال عجم ورد عليه بان ابن رشد بعد ما ذكر القول بأن ازالة النجاسة سنة قال وعليه فالمصلي بها عمداً يعيداً بدأ وجوباً كاقيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمداً فيعلم من هذا ان العامد القادر يعيداً بدأ وجوباً على كل من القول بالوجوب والسنية وحينئذ فالخلاف لفظي كما قال ح وبعد هذا فاعلم ان ابن رشد له طريقة والقرطبي له طريقة فالقرطبي يقول على القول بالسنية يعيد المصلي بالنجاسة في الوقت فقط سواء كان ذا كراماً لا قادراً على الازالة او عاجزاً وان ابن رشد يقول على القول بالسنية يعيد العامد القادر بدأ وجوباً والعاجز والناسي في الوقت فن قال ان الخلاف لفظي فقد نظر لطريقة ابن رشد ومن قال انه حقيقي فقد نظر لطريقة القرطبي وهو الموافق لما ذكره من ترجيح القول بالسنية ومن البناء على القول بالوجوب تارة وعلى القول بالسنية تارة اخرى وهذا تعلم ان قول عجم ان العامد القادر يعيداً بدأ وجوباً على القول بالوجوب وندباً على القول بالسنية لاسلف له فيه كذا قرر شيخنا (قوله وسقوطها في صلاة مبطل) ما ذكره المصنف من البطان تسع فيه ابن رشد في المقدمات وذكره ابن رشد في سماع موسى بن معاوية ايضاً وفي المواق من نقل الباسجي عن سخنون ما يفيد وجهاً فيندفع اعتراض طي على المصنف بانه لاسلف له في التعبير بالبطان والمدونة قد قالت وان سقطت عليه وهو في صلاة قطعها والقطع يؤذن بالانقضاء واختلغوا هل القطع وجوباً او استحباباً انظر بن تبيه موت الدابة وجعلها بوسطه كسقوط النجاسة عليه على الظاهر والمسئلة محل نظر (قوله ولو مأموماً) اي ويستخلف الامام اذا قطع (قوله ان استقرت عليه) اي بان كانت رطبة ولم تنحدر وحاصله ان الصلاة باطلة ويقطعها ان وجد ما ذكر من القيود الخمسة وهل ولو جمعة ورجمه سداً واجبة لا يقطعها ذلك قولان فان تخلف واحد منها فلا يقطعها ويتمها وهي صحيحة ولا يعيدها بعد ذلك (قوله ولم تكن مما يعني عنه) والام يقطع لصحة الصلاة (قوله اختيار يا اوضروريا) هذا هو الظاهر كما يدل له ما يأتي في الرعاف وتخصيص ح له بالضروري واما الاختياري فانه يقطع فيه مطلقاً في نظر بن قال في المجمع واذا تم ادعى لضيق الاختياري فلا يعيد في الضروري على الظاهر لانه كالعاجز وكضيق الوقت لا يقضي بختنازة واستسقاء وعيد مع الامام فلا يقطع (قوله بان يبقى منه) اي بعد ازالتها (قوله وان لا يكون مافيه النجاسة محمولاً لغيره) والا فلا يقطع لعدم بطلانها وذلك كما لو سقط ثوب شخص متنجس لابس له على مصل او تعلق صبي نجس الثياب او البدن بمصل والصبي مستقر بالارض فالصلاة صحيحة على الظاهر خلافاً لما ذكره بن من البطان في الاولى قياساً على مسئلة الخيمة المتقدمة وذلك لان الخيمة محمولة المصلي بخلاف الثوب النجس هنا فانها محمولة لغيره ومحمل صحة الصلاة فيها اذا كان المصلي لم يسجد على تلك الثوب ولم يجلس عليها فان جلس ولو ببعض اعضائه عليها او سجد بطلت صلاته (قوله وتجري هذه القيود الخمسة) اي ما عدا الاول وهو استقرارها عليه لان القرض هنا انها مستقرة عليه ففي هذه المسئلة اعني ما اذا ذكرها او عامها فيها تكون صلاته باطلة ويقطع اذا وجدت الشروط الاربعة فان تخلف واحد منها تمادى على صلاته ولا يعيدها لصحتها (قوله كذا فيها) ظاهره سواء نسيها بعد الذكر ام لا وهو كذلك اذ بمجرد الذكر فيها بطل على الاصح بناء على القول بوجوب الازالة افاده شيخنا (قوله او علمها فيها) شمل ذلك علمها في عمامة بعد ان سقطت او في موضع سجوده بعد ان رفع منه وهو الأرجح وفاقا لفتوى ابن عرفة كافي وغيره بن تبيه اذا علمها مأموماً بامامه اراه اياها ولا يمسه فان بعد فوق الثلاث صفوف كله واستخاف الامام فان تبعه المأموماً بعد الروية بطلت على المأموماً ايضاً (قوله وهذا) اي ما ذكره المصنف من بطلان الصلاة في المسئلتين (قوله فلا تبطل) اي ويندب له اعادتها في الوقت وبعده على ما تقدم

ورد بوجوب الاعادة على الوجوب وندبها على السنية وبان القائل باحدهما يرتد ما عكس به الآخر فالخلاف معنوي (وسقوطها) اي النجاسة على المصلي (في صلاة) ولو نقلاً (مبطل) لها ويقطعها ولو مأموماً وان استقرت عليه او تعلق به شيء منها ولم تكن مما يعني عنه وان تسع الوقت الذي هو فيه اختيارياً او ضرورياً بان يبقى منه ما يسع ولو ركعة وان يجد ولو قطع ما يزيلها به او ثوباً آخر يلبسه وان لا يكون مافيه النجاسة محمولاً لغيره وتجري هذه القيود الخمسة في قوله (كذا كرها) اي النجاسة او علمها (فيها) وهذا على ان ازالة النجاسة واجبة ان ذكر وقدر واما على انها سنة فلا تبطل بالسقوط او الذكر فيها وكلام ابن مرزوق

(مبحث)

سقوط النجاسة على المصلي

(مبحث)

موت الدابة وجعلها متصل به

يدل على انه الراجح (لا) ان ذكرها (قبلها) ثم نسيها عند الدخول فيها واستمر حتى فرغ منها فلا تبطل ولو تكرر الذم والسيئان قبلها وانما يعيد في الوقت (او كانت) النجاسة (اسفل نعل) متعلقة به ٥٣ (نخلعها) اي النعل فلا تبطل ولو تحرك

بحركته ما لم يرفع رجله بها فتبطل لمسها النجاسة ومفهومه انه لو لم يخلعها بطلت حيث يلزم عليه حملها وذلك حال السجود والا فلا كمن صلى على جنازة او ايماء قائما ولو دخل على ذلك عامدا هذا هو النفل ومفهوم اسفل انها لو كانت اعلاه لبطلت ولو نزعها دون تحريك خلافا لظاهر قول المازري من علمها بخلعها فخرج رجله دون تحريكها صححت صلاته (وعنى عما يعسر) الاحتراز عنه من النجاسات وهذه قاعدة كلية ولما كان استخراج الجزئيات من الكليات قد يخفى على بعض الاذهان ذكرها جزئيات للايضاح فقال (تحدث) بولا او مديا او غيرهما (مستنكح) بكسر الكاف اي ملازم كبير بان يأتي كل يوم ولو مرة فيعنى عما اصاب منه ويباح دخول المسجد به ما لم يتخش تلطخه فيمنع (و) كـ (بلل باسور) بموحدة حصل (في بد) فلا يلزم غسلها منه (ان) كثر الرد بها بأن يزيد على المرة في كل يوم وظهر ان يكون ثلاث مرات ان لا مشقة في غسل

لعب وعلى ما للقرطبي يندب له الاعادة في الوقت فقط (قوله يدل على انه) اي القول بصحة الصلاة في المسئتين وعدم قطعها اصلا (قوله متعلقة به) اي لوطو بها وهو حال من اسم كان وهو النجاسة اي حالة كون النجاسة متعلقة بالنعل لوطو بها (قوله نخلعها) اي وهو يصلي بان سئل رجله من النعل من غير رفع للنعل (قوله ولو تحرك) اي النعل بحركته حين سئل رجله منها لانها كالخصير وما ذكره هو المعتمد خلافا لمن قال وهو ابن قدام اذا تحركت بحركته حين سئل رجله منها فانها تبطل مثل ما اذا رفعها فالمعول عليه ان مدار البطلان على رفعها فان رفعها بطلت والا فلا ولو تحركت بحركته (قوله ومفهومه انه لو لم يخلعها) اي بان كل صلاته بها (قوله حيث يلزم الخ) هذه الحثية للتقييد اي اذا كان يلزم على عدم خلعها حملها (قوله والا فلا) اي والا يلزم عليه حملها فلا تبطل كما اذا كان يصلي على جنازة او يصلي بالاياء وهو قائم او كان يخلع رجله منها عند السجود ومثل ذلك ما لو وقف بنعل طاهرة على نجاسة جافة لم تتعلق بالنعل فلا تبطل صلاته اذا رفع نعله عند التذكر او العلم ووضعها على ارض طاهرة وحل بعض الشراح كلام المصنف على هذه الصورة وذكر ان النجاسة اذا كانت رطبة وتعلقت باسفل النعل فان الصلاة تبطل لان النعل كالثوب سواء خلع النعل من رجله ام لا والحق ما قاله الشارح كما في طي قال ابن ناجي والفرق بين النعل يزعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحها ان الثوب حامل لها والنعل واقف عليها والنجاسة في اسفلها فهو كالو بسط على النجاسة حائلا كثيفا (قوله ولو دخل على ذلك) اي في مسئلة الجنابة والاياء وكذا في مسئلة المصنف ايضا على المعتمد كما في طي وسواء تواني بخلعها ام لا (قوله من علمها بنعله الخ) اي فان ظاهره العموم كما اذا علمها بادلاء او باسفله (قوله وعنى عما يعسر) اي عما يشق الانفكاك منه والتباعد عنه (قوله تحدث الخ) المراد بالحدث الجنس فيشمل سائر ما لم يقل كاحداث مستكحة ثلاثتهم ان العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث (قوله وغيرهما) اي كغائط ومنى * وفي الذخيرة فرع اذا عني عن الاحداث في حق صاحبها عني عنها في حق غيره اسقوط اعتبارها شرعا وقيل لا يفي عنها في حق غيره لان سبب العفو الضرورة ولم توجد في حق الغير وعمرة الخلاف تطهر في جواز صلاة صاحبها اماما بغيره وعدم الجواز فعلى الاول يجوز وتكرره على الثاني وانما لم يقل بالبطلان على الثاني لان صاحب السلس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة في حقه وصحت صلاة من اثم به لان صلاته مرتبطة بصلاته وصلاته صحيحة فالمرتبطة بها كذلك (قوله اي ملازم كثيرا) تفسير باللازم لان المستكح معناه القاهر للشخص ومعلوم انه لا يكون قاهر للشخص الا اذا لازمه كثيرا (قوله فيعني عما اصاب منه) اي ولا يجب غسله ولا يسن وقوله فيعني عما اصاب منه اي الثوب والبدن واما المكان فقال لم يذكروه والظاهر ان يقال ان اصابه في غير الصلاة قطا اهرانه لا عفو لانه يمكن ان يتحول منه الى مكان طاهر وان اصابه وهو في صلاته فهو من جملة ما هو ملابس له ويعسر الاحتراز منه اهـ بن وقوله فيعني عما اصاب منه اي واما كونه ينقض الوضوء او لا فيشئ آخره محل يخصه يأتي في نواقض الوضوء وحاصله انه ان لازم كل الزمن او جلله او نصفه فلا ينقض وان لازم اقل الزمن تنقض مع العفو عما اصاب منه وانما عني عما اصاب من الحدث اللازم مطلقا وفصل في تقضه الوضوء لان ما هنا من باب الاخبار وذاك من باب الاحداث والاخبار اسهل من الاحداث (قوله باسور) جمعه بواسيروا المراد بالباسور الثابت في داخل مخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة او نجاسة فيرده يديه او غيرها تنقرقه الى محله فتلاوث يده من البلولة التي عليه او من النجاسة الخارجة معه فيعني عما اصاب اليد او الخرقه من ذلك الخارج ان كثر الرد فلا مفهوم للبلل في كلام المصنف ولاليد (قوله ان كثر الرد) اي سواء اضطر لرده ام لا لان الغالب اضطراره لرده كافي ح وفي عقب الظاهر ان خروج الصرم كالباسور فيعني عما اصاب اليد من النجاسة الخارجة معه ان كثر الرد قياسا للصرم على الباسور بل قرر شيخنا ان مثل الباسور اثر الدمل ونحوه (قوله ان يكون) اي

(مبحث) المعفوات (مبحث) العفو عن المصاب بما يخرج مع الباسور

ذلك الزائد على المرة (قوله ومثل اليد) أي في اعتبار كثرة الرد في العفو عما أصابها الخرقعة المتخذة للرد بها كالتدليل فلا يعني عما أصابها إذا رد بها إلا إذا كثرت الرد (قوله أو في ثوب) أي أو حصل بلل الباسور في ثوب أو بدن فانه يعني عنه (قوله وان لم يكثر الرد) أي بالثوب أو البدن وذلك لمشقة غسلها بخلاف غسل اليد فانه لا مشقة فيه إلا بالكثرة (قوله وكتوب مرضعة أو جسدها) أي لا مكانها فلا يعني عما أصابها أن أمكنها التحول عنه (قوله ان احتاجت) أي غير الام للرضاع لفقرها وهذا قيد للعفو عن ثوب المرضعة إذا كانت غير أم فلا يعني عما أصابها عند عدمه لأن سبب العفو الضرورة خلافاً للمشقة إلى أنظر شب (قوله تجتهد) الجملة صفة لمرضعة لا حال لأن مرضعة تكرة بلا مسوق ومضاف إليه ولم يوجد شرط مجيئها منه (قوله بأن تحنيه) أي الولد وقوله تمنع وصوله أي البول والعائط وأفراد الضمير لأن العطف بأو (قوله فإذا أصابها شيء) أي من بوله أو غائطه (قوله عني عنه) غاية الأمر أنه يندب لها غسسه أن نقاش ولا يجب عليها غسل ما أصابها من بوله أو عذرتة ولوراته كما يفهم من التوضيح وابن عبد السلام وابن هرون وصاحب الجواهر وابن ناجي خلافاً لقول ابن فرحون مآرأته لا بد من غسلها ولا يجب عليها النضح عند الشك في الإصابة والحاصل أنه لو لا العفو لوجب عليها النضح عند الشك والغسل عند التحقق فالعفو اسقط هذين الحكمين نعم يندب لها الغسل أن نقاش أنظر ابن (قوله ومثلها الكنف) أي الذي يزرع الكنف والجزار الذي يذبح الحيوان فيعني عما أصابها بعد التحفظ لأن لم يتحققا فلا عفو ويجب عليهما الغسل عند تحقق الإصابة وظنهما والنضح عند الشك (قوله وكذا من الحق بها) أي من الكنف والجزار (قوله لاتصال عذرهم) أي لعدم ضبطه فلا يمكنهم التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في أعدادهم الثوب بخلاف المرضعة ومن الحق بها وانما لم يوجبوا للمرضعة أعداد الثوب لأن الإصابة النجاسة لها أمر يتكرر فأشبه حالها حال المستنكح ونخفه أمر إزالة النجاسة (قوله لدرء ذلك) أي لدفع النازل من ذلك السلس والدمل (قوله ودون درهم) أي ولو كان مختلطاً بمائع حيث كان بالمائع دون درهم وأما لو صار دون الدرهم بالمائع أكثر من مساحة الدرهم فلا عفو وأشار الشارح بقوله مساحة إلى أن المعتبر المساحة لا الكمية فإذا كان دون مساحة الدرهم فالعفو ولو كان الدم قدر الدرهم أو أكثر في الكمية وذلك كنقطة من الدم تخينه قال ابن وأعلم أن هنا قولين أحدهما قول أهل العراق يعني عن يسير الدم في الصلاة وخارجها فهو مغتفر مطلقاً في جميع الحالات والثاني للمدونة وهو أن اغتفاره مقصور على الصلاة فلا تقطع لأجله إذا ذكره فيها ولا يبعد وأما إذا رآه خارج الصلاة فانه يؤمر بغسله ثم اختلفوا في قولها يؤمر بغسله خارج الصلاة فحملها ابن هرون والمصنف في التوضيح على الاستحباب وحملها عياض وأبو الحسن وابن عبد السلام على الوجوب والظاهر أن المصنف جرى هنا على مذهب العراقيين لقول ابن عبد السلام أنه أظهر ولم يفرح عن سند مما يقتضي أنه ظاهر المذهب وقرره عجم (قوله وهو ضعيف) أعلم أن المسئلة فيها ثلاث طرق الأولى طريقة ابن سابق وهي أن مادون الدرهم يعني عنه اتفاقاً وما فوقه لا يعني عنه اتفاقاً في الدرهم روايتان والمشهور عدم العفو الثانية لابن بشير مادون الدرهم يعني عنه على المشهور والدرهم وما فوقه لا يعني عنه اتفاقاً لأنه يقول اليسير قدر راس الخنصر والدرهم تشير والثالثة ما رواه ابن زياد وقاله ابن عبد الحكم واقتصر عليه في الإرشاد أن الدرهم من خير اليسير وهذا هو الراجح وهذا كله من دم غير أثر دمل وأما أثره فيعني عنه مطلقاً أو أكثر إذا لم ينك فان نكح عني عما قل كدرهم فقط كما يأتي (قوله لا ما فوق الدرهم ولو أثار) أي خلافاً للباقي القائل أن الأثر معفو عنه مطلقاً ولو فوق درهم فهو قول ضعيف (قوله وقيح وصديد) أي وعني عن دون الدرهم من قيح وصديد وأما ما خرج من نطفة الجسد من حراوان فلا شك في نجاسته لكنه كأثر الدمل يعني عن كثيره وقليله إذا لم ينك فان نكح كان الخارج حكمه حكم الدم فيعني عن الدرهم فدون لا ما زاد على ذلك وتخصيص المصنف هذه الثلاثة بالذكر مشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول أو غائط أو منى وهو المشهور والمعروف

الأيوب الذي يرد به أي الخرقعة (أو) في (ثوب) أو بدن وان لم يكثر الرد بأن يأتي كل يوم مرة فأكثر (و) (ك) ثوب مرضعة) أو جسدها أما أو غيرها ان احتاجت أولم يوجد غيرها أولم يقبل الولد سواها (تجتهد) في درء البول والعائط بأن تحنيه عنها حال بوله أو يجعل له خرقاً تمنع وصوله لها فإذا أصابها شيء بعد التحفظ عني عنه لأن لم تحفظ ومثلها الكنف والجزار (وندب لها) أي للمرضع وكذا من الحق بها (ثوب للصلاة) لا الذي ساس ودمل ونحوهما لاتصال عذرهم نعم يندب لهم أعداد خرقعة لدرء ذلك (و) (ك) (دون) مساحة (درهم) بغلي وهي الدائرة التي تكون في ذراع البغل (من) عيين أو أثر (دم مطلقاً) منه أو من غيره ولو دم حيض أو خنزير في ثوب أو بدن أو مكان ومفهومه أن ما كان قدر الدرهم لا يعني عنه وهو ضعيف والمعتد بالعفو لا ما فوق الدرهم ولو أثار (وقيح وصديد) هما كائدم من كل وجه (و) (ك) بول فرس لعاز) أصاب ثوبه أو بدنه قل أو كثر (بأرض حرب)

(مبحث) الخالق الكنائ

يا الجزار بالمرضع

ولا مفهوم لهذه القيود بل الروث والبغل والحمار والمسافر والراعي وأرض المسلمين كذلك نعم حيث وبعدت القيود إلا ربعه فلا يعتبر اجتهاذاً
والأفلا بد من الاجتهاد كالمرضع كذا ينبغي (واثر) فم ورجل (ذباب من عذرة) ٥٥ وأولى بول حل عليها ثم على الثوب

أو الجسد ما لم ينخس ثم
يتنقل لما ذكر فلا يعني عما
اسباب منه حيث زاد على
أثر رجله وفه (و) كذا موضع
حجامة (أي ما بين الشرطتين
معها) (مسح) دمه حتى يبرأ
(فأذا برئ غسل) الموضع
وجو بالواستئنا على ما مر
(والا) يغسل وصلى (أعاد
في الوقت) كذا في المدونة
(وأول بالنسيان) فالعائد
يعيد ابداً (و) أوّل
(بالإطلاق) أي إطلاق
الاعادة في الوقت فيعيد في
الوقت من ترك الغسل
عامداً أو ناسياً البسارة الدم
ومراعاة لمن لا يأمره بغسله
ورجع (و) حتى عن (كطبن
مطر) أدخلت الكاف ماء
المطر وماء الرش ويقدر
دخول الكاف على مطر
أيضا فيدخل طين الرش
وهو مستنقع الطرق يصيب
الرجل أو الخف أو نحو ذلك
(وإن اختلطت العذرة) أو
غيرها من النجاسات يقينا
أولها (بالمصيب) بالراء
لا حال للأبالة إلا بالحل
للعترة ديم الاختلاط
أو الشك لأن الأصل
الطهارة ثم إذا ارتفع المطر
وجف الطين في الطرق
وجب الغسل (لأن
سبب النجاسة على

لأما نقل عن مالك من اغتفر مثل رؤس الأبر من البول وإنما اختص العفو بالدم وماءه لأن الإنسان لا يخالو
عنه لأن بدن الإنسان كالقربة المملوءة بالدم والقبح والصدية فالاحتراز عن سببها عسر دون غيرها من
النجاسات نعم الحق بعضهم بالمعفوآت المذكورة ما يعلب على الظن من بول الطرقات إذا لم يتبين فلا يجب
غسله من ثوب أو جسد وخف مثل أن تزل الرجل من النعل وهي مبلولة فيصدم من الغبار ما يغلب على
الظن مخالطة البول له إذا لم يكن التحرر منه ولأن غبار الطريق الأصل الطهارة فيعفى عنه وإن كان الغالب
النجاسة (قوله) ولا مفهوم لهذه القيود (أي الأربعة وهي بول وفرس وغار وأرض حرب لأن المدار على مشقة
الاحتراز وحاصل الفقه أن كل من له معاناة للدواب يعني عما أصابه من بولها وأرضها سواء كان في الخضر
أو في السفر كان بأرض الحرب أو بأرض المسلمين هذا حاصله واعلم أن ما ذكره الشارح من أن الروث كالبول
في كونه معفو عنه هو ما في المنتقى ونقله أيضا عجم عن بعضهم وإن كان الواقع في كلامهم التعبير بالبول
كعبارة المصنف (قوله والراعي) أي والحمار والحاد (قوله فلا يعتبر اجتهاذاً) أي تحفظ بل العفو مطلقا تحفظ
من ذلك أم لا لتحقق الضرورة حينئذ (قوله وأثر ذباب) أي صغير ومثله لا يمكن الاحتراز منه كبعوض
ونمل صغير وما أثره ورجل الذباب والنمل الكبير فلا يعني عنه لأن وقوع ذلك على الإنسان نادر (قوله
حل عليها) أي حل الذباب على العذرة ثم حل على الثوب أو الجسد (قوله حيث زاد الخ) أي المصيب أي
حيث كان المصيب زائدا على أثر الخ (قوله وموضع حجامة) أي أنه يعني عن إردم موضع الحجامة أو الفصادة
إذا كان ذلك الموضع مسح عنه الدم لتضرده أي المحتجم من وصول الماء لذلك المحل ويستمر العفو إلى أن يبرأ
ذلك الموضع ثم إن محل العفو إذا كان أثر الدم الخارج أكثر من درهمه والأفلا يعتبر في العفو مسح (قوله مسح)
الجملة صفة لموضع ومثل موضع الحجامة موضع الفصادة وقطع عرق (قوله أي ما بين الشرطتين معها)
أي لا الشرطتين فقط (قوله على ما مر) أي من الخلاف في إزالة النجاسة (قوله ولا يغسل وصلى) أي
والأبأن برئ ولم يغسل الموضع وصلى (قوله بالنسيان) أي بما إذا صلى بعد البرء ناسياً الغسل وهذا التأويل
لأبي محمد بن أبي زيد وابن يونس (قوله فالعائد يعيد ابداً) أي لأن محل العفو عن الأثر قبل البرء وقد ذهب
عدم البرء بوجود البرء وحينئذ فلا وجه للعفو (قوله وبالإطلاق) هذا تأويل أبي عمران الفاسي (قوله ليسارة
الدم) أي ليسارة أثر الدم أي أن كونه أثرا لا عيناهو يسير في نفسه كذا يفهم من بن ونص عبارته قوله ليسارة
الدم ليس المراد أنه دون درهم بل المراد أنه لكونه أثرا لا عيناهو يسير في نفسه وقوله ومراعاة لمن لا يأمره
بنفسه يعني ما مر عن الباحث من العفو عن الأثر ولو زاد على الدرهم وعلى هذا فبقوله يغسله أي الأثر لا الدم
(قوله ورجع) أي التأويل بالإطلاق (قوله فيدخل طين الرش الخ) لكن ماء الرش ومستنقع الطرقات
العفوفيهما مادامهما بخلاف ماء المطر وطينه فإن العفوفيهما مفيد بعدم الجفاف في الطريق كما ذكره الشارح
بعد (قوله بالمصيب) أي بالطين المصيب للشخص فصدوق المصيب طين نحو المطر (قوله والواو للحال) فيه
تطرب للمبالغة ويكون تقدير ما قبلها هكذا وكطين مطر اختلطت به أرواث الدواب وأبوالها بل وإن اختلطت
به العذرة فغير العذرة من النجاسات مأخوذاً قبل المبالغة (قوله وجب الغسل) أي لما كان أصابه منه
قبل الجفاف فالعفو عما أصابه يستمر إلى الجفاف في الطريق فإذا حصل الجفاف فموجب غسله بل ما كان
أصابه قبل ذلك (قوله أي كانت) أي النجاسة أكثر من الطين تحقيقا وظنا وأما إذا شك في أيهما أكثر مع
تحقق الإصابة أو كان الطين أكثر منهما تحقيقا وظنا أو تساوى العفو والحاصل أن الأحوال أربعة الأولى كون
الطين أكثر من النجاسة تحقيقا وظنا أو تساوى العفو والحاصل أن الأحوال أربعة الأولى كون
على الطين تحقيقا وظنا وهو معفو عنه على ظاهر المدونة ويغسل على ما بين أبي زيد وهو قوله لأن
غلبت الخ والرابعة أن تكون عينها قائمة وهي قوله ولأن أصاب عينها وكما مع تحقيق وجود العجامة في

كالطين أي كثر أي كانت أكثر تحقيقا وظنا من المصيب كزول المطر على محل
(مسح) العفو عن أثر الذباب ونحوه (مسح) العفو عن أثر المطر

عينها) اي عين العذرة
او النجاسة غير المختلطة ثوبا
او غيره واخر هذا عن قوله
وظاهرها العفو لئلا يتوهم
عوده له وليس كذلك اذ
لا عفو حينئذ قطعاً (و)
عنى عن متعلق (ذيل)
ثوب (امرأة) يابس
(مطال للستر) لالزينة
ولا غير اليابس فلا عفو
(و) عنى عن (رجل بنت
بمزان) اي الذيل والرجل
المبلولة (بنجس) اي عليه
(يبس) بفتح الباء وكسر
ها وقوله (يطهران) طهارة
لغوية (بما) بمران عليه
(بعده) من موضع طاهر
يا بس ارضا او غيره استئناف
لا محمل له من الاعراب
كالتعليل لما قبله ولو حذفه
ماضر (و) عنى عن
مصيب (خف ونعل من
روث دواب) جار وفرس
وجعل (و بولها) بموضع
يطرقه الدواب كثيرا (ان
ذلكا) تراب او حجر او نحوه
حتى زالت العين وكذا ان
جفت بحيث لم يسبق شئ
تخرجه العسل سوى الحكم
(لا) من (غيره) اي غير ما
ذكر من روث و بول
كالدوم وكفضلة آدمى و كلب
• نحوه فلا عفو واذا كان
لا عفو

(بحث) العفو عما

يصيب الخلف والعلاء من نجاسة الدواب

الطين واما عند عدم الاختلاط او الشك فيه فلا محمل للعفو اذا لاصل الطهارة (قوله شأنه ان يطرح الخ) اي
نحو المحلات التي تلي فيها النجاسات المأخوذة من المراحيض ونحوها (قوله وظاهرها العفو) اي اذا غلبت
النجاسة وكانت مخالطة للطين وغير متميزة عنه قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق يصيب
الثوب او الخف او النعل او الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصحابة
يخوضون فيه ولا يغسلونه قال ابو محمد ما لم تكن النجاسة غالبية او يكن لها عين قائمة (قوله ولا عفو) قال ح
عن ابي العريبي والعله تدور ذلك في الطرق فان كثرت صار كروث الدواب افاده بن (قوله غير المختلطة) اي
بالطين اي بان كانت متميزة عنه (قوله واخر هذا الخ) يعني انه اتى بقوله ولا ان اصاب عينها بعد قوله وظاهرها
العفو لئلا يتوهم ان المراد وظاهرها العفو ولو اصاب عينها مع انه لا عفو في هذه فلما اتى بقوله ولا ان اصاب
عينها علم ان المراد وظاهرها العفو اذا غلبت النجاسة وكانت مخالطة للطين ولم يصبه عينها (تنبيه) قيد
بعضهم العفو عن طين المطر بما اذا لم يدخله على نفسه فان ادخله على نفسه فلا عفو وذلك كأن يعدل عن
الطريق السائلة من الطين التي فيها طين بلا عذر (قوله عن متعلق ذيل) اي عما تعلق بذيل ثوب المرأة
اليابس من العبل والنحس وظاهره عدم الفرق بين الحرة والامة خلافا لابن عبد السلام حيث خصه بالحرة
وحاصله ان ابن عبد السلام راعى تعليل الستر يكون الساق عورة فخصه بالحرة وغيره راعى جواز الستر فخصه
لان الجواز للحرة والامة (قوله يابس) صفة لذيل اي ناشف لا مبتل (قوله مطال للستر) من المعلوم انه
لا تطيله للستر الا اذا كانت غير لابس خف او حورب فعلى هذا لو كانت لابس خف او حورب فلا عفو كان ذلك من زياها
ام لا وهو كذلك كما نقله ح عن الباقي (قوله بمران بنجس يابس) اي ثم بمران على طاهر يابس بعد ذلك
رفعت الرجل عن النجس اليابس بالخضرة او بعد مهملة على تأويل ابن اللباد وهو المعتمد وقال غيره محمل
العفو اذا كان الرفع بالخضرة (قوله بنجس يابس) ان قلت اذا كان الذيل يابس والنجس كذلك فلا يتعلق
بالذيل شئ منها فلا محمل للعفو قلت قد يتعلق به غباره وهو غير معفو عنه في غير هاتين الصورتين (قوله بفتح
الباء) اي على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله وكسرها اي على انه صفة مشبهة (قوله طهارة لغوية) هذا
جواب عما يقال اذا كانا يطهران بما يمران عليه بعد من طاهر يابس فلا محمل للعفو وحاصل الجواب ان
المراد يطهران طهارة لغوية لا شرعية لان الطهارة الشرعية لهما انما تكون بالمطلق (قوله من موضع)
بيان لما (قوله كالتعليل لما قبله) اي فكان قائلا قال له لاى شئ عنى عنهما فقال لانهم ما يطهران بما يمران
عليه بعد من طاهر يابس (قوله ولو حذفه ماضر) اي ولو حذف قوله يطهران وقال بمران بنجس يابس ثم
يمران بطاهر بعده ماضر لان العفو حاصل بدون ذلك (قوله وعنى عن مصيب خف) اي عما اصاب الخف
والنعل من ارواث الدواب وابوالها لا عما اصاب الثياب من ذلك والابدان (قوله بموضع يطرقه الدواب
كثيرا) اي كالطرق لمشقة الاحتراز فيها عما ذكر قال بن وهذا القيد تله في التوضيح عن سحنون والظاهر
اعتباره وفي كلام ابن الحاجب اشارة اليه لتعليله بالمشقة والمشقة انما هي مع ذلك وانما سكت المصنف
عنه هنا لانه قدم ان العفو انما هو لعسر الاحتراز وعلى هذا فلا يعني عما اصاب الخف والنعل من ارواث
الدواب بموضع لا بطرقه الدواب كثيرا ولو دلكا (قوله او نحوه) اي كالخرقة ولا يشترط زوال الريح (قوله
وكذا ان جفت) اي وكذا يعني عن الخف والنعل اذا جفت النجاسة المذكورة (قوله لا من غيره) اي لان
كان المصيب للخف والنعل من غيره (قوله فلا عفو) اي ولا بد من غسله قال ح نقلا عن ابن العريبي والعله
تدور ذلك في الطرق فان كثرت ذلك فيها صار كروث الدواب اه بن (قوله واذا كان لا عفو الخ) حاصله ان
الخف اذا اصابه شئ من النجاسات غير ارواث الدواب وابوالها تنكروا الكلاب وفضلة الا دمي او اصابه دم
فانه لا يعني عنه كماله ولا بد من غسله واذا قلنا بعدم العفو وقد كان ذلك الشخص حكمه المسح على الخف
وليس معه من الماء ما يتوضأ به ويزيل به النجاسة بأن كان لا ماء معه اصلا الا انه متطهر قد مسح على خفه
واصابته نجاسة ام كان انتفض وضوءه وليس عنده من الماء ما يكفي الا وضوءه والمسح دون ازالة النجاسة ولا

يغسل به خفه الذي مسح عليه أو لبسه على طهارة والحال أنه متطهر أو غير متطهر ولم يجد من الماء ما يكفيه لوضوئه وإزالة النجاسة (ويقيم) ولا يكفيه ذلك فينتقل من الطهارة المائية للترابية (واختار) اللخمى من نفسه (الحاق رجل الفقير) الذي لا قدرة له على تحصيل خف أو نعل بالخف والنعل في العفو عما أصاب رجله من روث دواب وبولها وكذلك ومثله غنى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على اللبس لمرض (وفى) الحاق رجل (غيره) أي غير الفقير وهو غنى يقدر على لبسه ووجده وتركه حتى أصيب رجله بذلك ودلكها (للمتأخرين قولان) في العفو وعدمه ويتغن الغسل ولو قال وفى غيره تردد لكان أخصر مع الإتيان باصطلاحه (و) عفى عن (واقع) من سقف ونحوه لقوم مسلمين أو مشكوك في إسلامهم (على) شخص (ماز) أو جالس ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته بل شك في ذلك فلا يلزمه السؤال (وان سأل) كما

يملكه جمع ماء أعضائه من غير تغييره ليزيل به النجاسة فإنه ينزعه ويتنقض وضوءه بمجرد النزاع في المسئلة الأولى وينقل التيمم ويطلب حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لأن الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بد له وأخذ من هذا تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجد من الماء إلا ما يكفيه لأحدى الطهارتين وبه صرح ابن رشد وابن العربي وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به ويصلى بالنجاسة ثم إن كلام المصنف مبنى على القول بوجوب إزالة النجاسة أما على القول بالسنية فإنه يبقى خفه من غير نزاع ويصلى بالنجاسة محاطة على الطهارة المائية (قوله وقد كان فرضه) أي حكمه (قوله أي من حكمه المسح الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن خلع الخف ليس محتصاً بمن كان على طهارة مسح فيها بالفعل بل يدخل من لم يتقدم له مسح أصلاً بأن لبسه على طهارة وأصابته النجاسة وهو متطهر أو بعدا تنقض وضوءه وقد تبع الشارح في ادخال هذه الصورة في كلام المصنف تحت التابع لابن فرحون في شرحه لابن الحاجب قال طي ومأقوله غير صحيح بل المسئلة مفروضة فيمن تقدم له مسح وضوءه باق وأصاب خفه نجاسة لا يعني عنها ولا ماء معه لأنه في هذه يتردد في أنه هل ينزعه ويتنقض وضوءه بالنزع ويقيم أم يبقيه ويصلى بالنجاسة محاطة على الطهارة المائية فذكر المصنف الحكم بقوله فيخلعه الماسح الخ إماماً من لم يتقدم له مسح وضوءه باق أو تنقض وضوءه فلا إشكال في نزعه ولا يحتاج للتنبيه عليه إذ نزعه لا يوجب له تقضاً فلا يتوهم أنه لا ينزعه قال بن أن قلت يمكن أن تصور المسئلة بغير الماسح إذا لبس الخف على طهارة وتنقض وضوءه ومعه ماء قليل لا يكفيه إلا لغسل النجاسة أو للوضوء مع المسح فهذا يتردد هل يتوضأ ويمسح فيصلى بالنجاسة أو يخلعه ويقيم لقصور الماء عن غسل رجله وحينئذ فيصح حمل الماسح على من حكمه المسح كما قاله ابن فرحون ومن تبعه قلت لا يصح دخول هذه في كلام المصنف لأمرين الأول أن خلع الخف في حقه غير متعين لأن له أن يغسله ويقيم الثاني أنا لا نسلم أنه يتأتى التردد في هذه الصورة لفقد شرط المسح وهو طهارة الجلاء فلا يتوهم صحة الوضوء حتى يتردد بينه وبين التيمم وحينئذ فلا يحتاج إلى التخصيص عليها اهـ (قوله لاءاء معه) أي الذي لاءاء معه يكفي الوضوء وإزالة النجاسة وهذا صادق بصورتين على ما قال الشارح ما إذا لم يكن معه ماء أصلاً والحال أنه مسح على الخف وباق على طهارته أو لم يمسح عليه بأن كان لبسه على طهارة والحال أنه حين الإصابة غير متطهر وما إذا كان معه ماء لا يكفي الوضوء وإزالة النجاسة معاً والحال أنه غير متطهر فقول الشارح والحال أنه متطهر راجع لقوله الذي مسح عليه وليس راجعاً لقوله أو لبسه على طهارة لأنه ساد المعنى لأنه إذا لبسه على طهارة واستمرت وتجس الخف فإنه يخلعه ويصلى تلك الطهارة وقوله أو غير متطهر أي أو كان غير متطهر والحال أنه لم يجد الخ (قوله لم يجد ما ذكر) أي من الخف والنعل (قوله أو لم يقدر الخ) أي أو وجد هماً ولكن لم يقدر الخ (قوله حتى أصيب رجله بذلك) أي بأرواث الدواب وبولها (قوله مع الإتيان باصطلاحه) أي لأن الواقع أن هذا تردد للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتأخرين عليه (قوله واقع على مارا الخ) أعلم أن الشخص إما أن يكون ماراً تحت سقائف مسلمين أو كفاراً ومشكوك فيهم وفى كل إمامان تتحقق طهارة الواقع عليه من تلك السقائف أو تظن طهارته أو تتحقق نجاسته أو تظن أو يشك فيها فهذه خمس عشرة صورة فإن تحققت طهارة الواقع أو تظن أو تحققت نجاسته أو تظن فالأمر ظاهر وكلام المصنف ليس فيه فهذه اثنتا عشرة صورة وإنما كلامه فيما إذا كان ماراً تحت سقائف المسلمين أو مشكوك فيهم وشك في نجاسته الواقع فإنه يحمل على الطهارة ويعفى عن الفحص عنه ومفهومه صورة واحدة وهى ما إذا كان ماراً تحت سقائف كفار وشك في نجاسته الواقع فإنه يكون نجساً ولا يحتاج أسوأ لهم فلو سألهم وأخبروا بالطهارة لم يصدقوا وإن أخبروا بطهارة الواقع من يوثقهم مسلم صدق أن كان عدل رواية (قوله صدق المسلم) أي أن أخبر بخلاف الحكم كالأخبار بالنجاسة أن بين وجهها أو اتفقاً مذهباً وإمامان أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وإن لم تعرف عدالته والحاصل أن المسلم يصدق مطلقاً أخبر بطهارة الواقع ونجاسته إلا أنه إن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وإن أخبر

والأندب الغسل لا الكافر أو الفاسق فإن قلت الواقع من بيت مسلم أو مشكوك في إسلامه ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته محمول على الطهارة فما معنى العفو قلنا معناه العفو عن وجوب السؤال اذ هو الأصل كما أشرنا له أو يقال معنى العفو حمله على الطهارة اذ مقتضى الشئ وجوب الغسل كما كان ٥٨ الشئ في الحدث يوجب الوضوء اما اذا كان من بيت كافر فمحمول على النجاسة مالم

يتحقق أو يظن طهارته
فإن أخبر بطهارة
المشكوك أحد صدق
المسلم العدل الرواية
(و) عني عن (كسيف
صقيل) دخل بالكاف
ماشابه في الصقالة
كمدية وحرارة وجوهر
وسائر ما فيه صقالة وصلابة
مما يقسده العسل ثم
صرح بعلّة العفو لما فيها
من الخلاف بقوله
(لأفساده) بالغسل ولو قال
لفساده لكان أخصر
واحسن وسواء مسحه
من الدم أم لا على المعتمد
أي خلافاً لمن علّله بالتقاء
النجاسة بالمسح أي عني
عما يصيبه (من دم)
شئ (مباح) بكهاده
وقصاص وذبح وعقر
صيد وخرج بكالسياف
الثوب والجسد ونحوهما
وبالصقيل غيره وبدم
المباح دم العدو وإن فجب
الغسل (و) عني عن
(أثر) أي مدة (دمل)
ونحوه بجرح (لم يسل)
أي لم يعصر ولم يقشر بل
مصل نفسه فإن سكي لم
يعف عما زاد عن الدرهم
لأنه أدخله على نفسه
مالم يضطر إلى نكته فإن

بالنجاسة فلا بد من عدالة وبيان لوجه النجاسة أو موافقته في المذهب لمن أخبره (قوله والأندب الغسل) أي
والأبواب أخبر بالنجاسة ولم يبين وجهها ولم يتفقا في المذهب نذب الغسل (قوله لا الكافر) والفاسق
أي فلا يصح أن إذا أخبر الأول بالطهارة وأخبر الثاني بالنجاسة (قوله قلنا معناه الخ) قال بن فيه نظر إذا وقع
من بيت المسلمين محمول على الطهارة لأنها الأصل فلا محل للعفو ولا لوجوب السؤال فالظاهر في الجواب
ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني وحاصله أن الماء الساقل لما كان الغالب فيه النجاسة كان الأصل وجوب غسله
لكن عني عنه لكثرة سقوط الماء من السقايف وحاجة الناس للمرور تحتها اه (قوله فإن أخبر بطهارة
المشكوك فيه) أي الواقع من بيت الكافر (قوله صدق المسلم العدل) أي ولا يصدق الكافر في أخباره
طهارته كما مر (قوله وعني عن كسيف الخ) أي عن مصاب كسيف اذ لا معنى للعفو عن ذات السيف ونحوه
وحاصله أن كل ما كان صلباً صقيلاً وكان يحشى فساداً بالغسل كالسياف ونحوه فإنه يعني عما أصابه من
الدم المباح ولو كان كثيراً خوفاً من أفساد الغسل له (قوله صقيل) أي مصقول لا خربشة فيه والأفلا عفو
(قوله وحرارة) الأولى اسقاطها لأنه يعني عما أصابه من الدم مطلقاً ولو كان غير مباح تكرّر النظر فيها
المطلوب شرعاً دون السياف والمدية قاله شيخنا وقد يقال إن قصد الشارح التمثيل للمشابهة للسياف في الصقالة
وإن اختلفا في الحكم تأمل (قوله وسائر ما فيه صقالة وصلابة) أشار إلى أنه لا بد في العفو من الأمرين وأنما لم
يذكر المصنف الصلابة لأنه مثل بالسياف وهو لا يكون إلا صلباً (قوله لأفساده) متعلق بعني أي لأجل دفع
أفساده الحاصل بغسله لا لتحصيل أفساده (قوله واحسن) أي لأن الأفساد فعل الفاعل فلا يتصف به
السياف وأنما يتصف بالفساد (قوله وسواء مسحه من الدم أم لا على المعتمد) هذا هو قول ابن القاسم كافي
أبي الحسن ومعه في التوضيح وح عن النوادر والقول بأن العفو بشرط المسح نقله الباسج عن مالك وقال
ابن راشد أنه قول الأبهري اه بن (قوله خلافاً لمن علّله الخ) حاصله أن هذا القول يقول يعني عما أصابه من
الدم المباح بشرط مسحه لا لتقاء النجاسة بالمسح فهذا التعليل يقتضي أنه لا يعني عما أصاب السياف ونحوه
من الدم المباح إلا إذا مسح والأفلا وعلى القول الأول لا يعني عما أصاب الطفر والجسد من الدم المباح لعدم
صلابتهما وعلى القول الثاني يعني عما أصابه مأمناً إذا مسح (قوله من دم مباح) أي زائد على درهم أمالو
كان درهماً فلا يتقيد العفو بالصلابة ولا بالصلب ولا يكون الدم مباحاً قال شيخنا والمعتمد أن المراد بالمباح
غير المحرم فيدخل فيه دم مكره إلا كل إذا ذكاه به والمراد مباح أصالة فلا يضر حرمة لعرضه كقتل مرتد به
وزان أحسن غير أن الامام (قوله وعقر صيد) أي لأجل العيش (قوله ونحوهما) أي كالطفر (قوله
غيره) أي مما فيه خربشة (قوله و بدم المباح الخ) الأولى أن يقول وبالدم غيره من النجاسات لأن الدم هو الذي
يعد الاحتراز منه لعلبه وصوله للسياف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من العدو وإن تنبيه
الحق خش الزجاج بالسياف وفيه نظر لأن النسل لا يفسده فلا يعني عنه ولذا قال ح وخرج بقوله لأفساده
الزجاج فإنه وإن شبه السياف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الغسل اه بن (قوله ولم يقشر) أي
لم تزل قشرته (قوله بل مصل بنفسه) أي لم يسل بنفسه (قوله فإن نكته) أي عصر أو قشر أي أزيلت
قشرته فسأل (قوله مالم يضطر إلى نكته) أي قشره أو عصره (قوله فإن اضطر عني عنه) أي عن الدم الخارج
ولو كان أكثر من درهم وأشار بهذا إلى أبي الحسن على المدونة من أن الدمل الواحدة إذا اضطر إلى نكته
وشق عليه تركها فإنه يعني عما سأل منها مطلقاً اه واقتضاه على الواحدة نص على المتوهم فالتعددية أولى
كما يأتي للشارح قال في الميج والطاهر أن من الاضطرار لنكته وضع الدواء عليها قسيل (قوله فإن سال الخ)

حاصله

اضطر عني عنه ولو كثر لانه في حكم ما سأل نفسه فإن سال منه شئ نفسه بعد أن نكته سابقاً وقد كان خرج منه
شئاً ولم يخرج فانه يعني عنه لانه صدق عليه أنه سال بنفسه ويستمر العفو إلى أن يبرا
(١) قوله والفاسق نسخ الشارح أو اه

فان برئ غسله ومعه ان دام سيلانه اولم ينضب او ياتي كل يوم ولو مرة فان انضب وفارق يوما واني آخر فلا عفو وهذا كله في الدم الواحد واما ان كثرت فيجزي مطلقا ولو عصرها وقشرها لا ضرار لذلك كالحكة والجرب (ونذب) غسل جميع ماسبق من المعفوات الا كالسيف الصقيل لا سواده (ان تقاحش) بأن خرج عن العادة حتى صار ٥٩ يستقيح النظر اليه او يستحي ان يجلس به

بين الاقران اى وكان

سبب العفو قائما فان

انقطع وجب الغسل

(ك) ندب غسل (دم)

اى خرو (براغيث) ان

تقاحش واما دمها الحقيقي

فداخل في قوله ودون

درهم واما خرو القمل

والبق ونحوهما فيندب

ولولم تقاحش (الا) ان

يطلع على المتقاحش (في

صلاة) فلا يندب الغسل

بل يحرم لوجوب التماذى

فيها فان اراد صلاة اخرى

ندب (ويطهر محل

النجس بلانية) متعلق

بيطهر والباء بمعنى مع

اى يطهر مع عدم النية

(بعسله) اى بسببه

ويصح ان يكون بلا

نية متعلقا بعسله اى

يطهر محل النجس بعسله

من غير افتقار لنية وعلى

كل حال يستفاد منه ان

النية ليست بشرط في

طهارة الخبث (ان عرف)

محلّه والمراد بها ما يشمل

الطن (والا) يعرف بأن

شك في محلين مثلا

(فجميع المشكوك)

اى فلا يطهر الا بغسل

جمع ما شك (فيه) من

لتصلين بشو به يعلم او يظن ان

حاصله انه اذا نكأه بعدما اجتمع فيه شئ من المدة فخرجت ثم صار بعد ذلك كلما اجتمع فيه شئ من المدة سال بنفسه اوانه نكأه قبل اجتماع شئ من المدة فيه فلم يخرج منه شئ ثم صار بعد ذلك كلما اجتمع فيه شئ سال بنفسه فانه يعنى عن ذلك السائل الذى سال بنفسه في الصورتين (قوله فان برئ غسله) اى غسل ما كان اصابه منه قبل البرء (قوله ومعه) اى محل العفوع ان ازال الدم الذى لم ينكأ بل مصل بنفسه وهذا التقيد لابن عبد السلام والافكلهم مطلق (قوله ان دام سيلانه) اى ولم ينقطع (قوله اولم ينضب) اى او انقطع السيلان ولكن لم ينضب انقطاعه (قوله او ياتي الخ) اى او اضبط انقطاعه ولكن صار ياتي كل يوم ولو مرة اما لو انضبط ولم ينزل كل يوم فلا يعنى الا عن الدرهم فقط فان نزل عليه في الصلاة قتله ان كان يسيرا يمكن قتله وان كان كثيرا قطع ان رجى كفها قبل خروج الوقت وغسل وان لم يرج كفها تيمادا (قوله واما ان كثرت) اى كالدملين فاكثر كما قرر شيخنا (قوله وندب غسل جميع ماسبق الخ ٢) اى لخصوص اثر الدم والجرح كما قال بعضهم (قوله ان تقاحش) هذا قيد فبما يمكن ان يتقاحش واما دون الدرهم من الدم فيندب غسله وان لم يتقاحش كذا ذكر شيخنا في الحاشية قال في المجمع وعليه يقال انه لا وجه لتقييد غيره بالتقاحش فان العفو تخفيف فقط تأمل (قوله او يستحي الخ) هذا يرجع لما قبله (قوله وكان سبب العفو) اى وهو مشقة الاحترار وقوله قائما اى موجودا (قوله خرو براغيث) اى من ثوب تقاحش فيه سواء كان في زمن هيجانها ام لا (قوله ونحوهما) اى كالذياب والبعوض (قوله فيندب) اى غسله من الثوب ولو لم يتقاحش وهذا هو المذهب كما قال الشيخ سالم السنهورى لان خروها نادرا فلا مشقة في غسله مطلقا بخلاف البرغوث فانه يكثر خروؤه عادة فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا حصلت المشقة بخلافه صاحب الحل حيث قال ان خرو القمل والبق ونحوهما مثل خرو البراغيث لا يندب غسله من الثوب الا اذا تقاحش وان اعتمد عيج كذا قرر شيخنا (قوله الا ان يطلع على المتقاحش) اى من اى واحد من المعفوات السابقة وكان الاولى للمصنف حذف قوله الا في صلاة لانه لا يتوهم قطع الصلاة لندوب (قوله ويطهر محل النجس) هو بفتح الجيم اى النجاسة اى يطهر محل النجاسة مطلقا سواء كانت معفوا عنها ام لا بغسله ولا يطلب بالتثليث في غسل النجاسة واستحبة الشافعية لحديث القاسم من النوم ووجب ابن خنبل التسيب في كل نجاسة قياسا على الكلب الا الارض فواحدة لحديث الاعرابي انظر (قوله اى بسببه) افاد ان كلاما من قوله بلانية وقوله بعسله متعلق بيطهر الا ان الجار الاقل يعنى مع والثاني للسببية فلم يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله متعلقا بعسله) اى وقوله بعسله متعلق بيطهر والمعنى بيطهر محل النجاسة بعسله من غير افتقار لنية (قوله ليست بشرط في طهارة الخبث) وذلك لان ازالة النجاسة بعد لا معقول المعنى وانما لم يكن فيه نية كما هو شأن التعبد لان التعبد اذا كان من باب التروك كما هنا لا يطلب فيه نية كما لو كان في العبر بخلاف التعبد الذى لتحصيل الطهارة فيفقر لها وذلك كغسل السيد قبل ادخالهما في الاناء (قوله ان عرف محله) اى النجس (قوله والمراد بها) اى بالمعرفة ما يشمل الطن فتى تحقق محلها او ظن طهر بعسله ولو بعيرنية واما محل الموهوم كالوطن النجاسة في جهة وقومها في اخرى فلا يغسله اذ لا تأثير لوهوم في الحدث فأولى الخبث كما حققه طي راداعلى الشيخ سالم السنهورى في جعله الوهم كالشك الا تفي في قوله والاف جميع المشكوك فيه وذكر عقب القولين وصدر بالاول وفي بن ان الاول معتمد عند عيج وطى ورجح ابو على المسنارى الثانى (قوله بأن شك في محلين) اى تردد على حد سواء في محلين مع تحقق الاصابة او ظنها (قوله فلا يطهر الا بغسل جميع ما شك فيه) اى من المحلين مثلا (قوله من ثوب الخ) اى كان المحلان المشكوك فيهما من ثوب او جسد

ثوب او جسد او مكان او انا او غيرها ولا فرق في المشكوك بين ان يكون في جهة او جهتين متميزتين (ككمية)

بأحد هما نجاسة ولا يعلم او يظن عينه

مبحث ندب غسل ما يعنى عنه

(الخ) قوله فيجب غسلهما معا) أي ولا يتحرى واحد يغسله فقط على المذهب وقال ابن العربي أنه يتحرى في الكمين واحد يغسله كالنوى بين ومحل الخلاف إذا اتسع الوقت لغسل الكمين وجد من الماء ما يغسلهما معا فإن لم يسع الوقت لا يغسل واحد ولم يجد من الماء إلا ما يغسل واحد منهما يتحرى واحد يغسله فقط اتفاقا ثم يغسل الثاني بعد الصلاة في الفرع الأول وبعد وجود ماء في الفرع الثاني فإن لم يسع الوقت غسل واحد ولم يسع التحرى صلى بدون غسل لأن المحاطة على الوقت أولى من المحاطة على طهارة الخبث (قوله المنفصلين) أي المنفصل أحدهما من الآخر كالقميصين والأزارين والقميص والأزار والقميص والمنديل بخلاف ما قبله فإن المشكوك فيه وإن كان متعددا إلا أنه متصل كطرف الثوب وكية فلو فصل الكنان كانا كالنوى بين كافي ح (قوله تصيب النجاسة أحدهما) أي تحقيقا وظنا (قوله ولم يعلم عينه) أي عين أحد الثوبين المصاب بالنجاسة هل هو هذا أو هذا (قوله فيتحرى) أي فيجتهدي في تمييز الطاهر من غيره فإذا اجتهد وحصل له ظن بطهارة أحدهما صلى به الآن وكذا الوقت آخر ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وترك الثوب الثاني أو غسله فإن اجتهد فلم يقع له ظن في الثوبين فإنه ينضح أحدهما ويصلى به عملا بما يأتي في قوله وإن شئت في أصابها الثوب وجب نضجه لشكه في الإصابة لكل منهما حينئذ قاله أبو علي المسناوي قال بن وهو ظاهر خلافا لما في ح ومشي عليه شارحنا حيث قال فإن لم يمكن التحرى أي لعدم وجود علامة يستند إليها فلم يحصل له ظن بطهارة أحد الثوبين تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به إن اتسع الوقت (قوله أن اتسع الوقت الخ) شرط في قوله فيتحرى وحاصل كلامه أن الوقت إما أن يكون متسعا أو ضيقا لا يسع التحرى وفي كل ما أن يمكن التحرى لو وجود علامة يستند إليها وإما أن لا يمكن التحرى لعدم وجود علامة فإن كان الوقت متسعا وأمكن التحرى تحرى أحدهما وإن لم يمكن التحرى والفرض أن الوقت متسع تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به على ما قاله الشارح تبعا لخ وإن ضاق الوقت عن التحرى وكان يمكن التحرى أن لو كان متسعا وكان لا يمكن صلى بأي واحد منهما وما ذكره المصنف من وجوب التحرى في الثوبين أن يمكن واتسع الوقت طريقة لابن شاس وهي المشهورة من المذهب وعليها الفرق بين الكمين يغسلان والثوبين يتحرى أن الكمين لما اتصل صار بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان والذي لسند أن الثوبين كالكمين يجب غسلهما معا ولا يتحرى فيهما إلا عند الضرورة كضيق الوقت أو عدم وجود ماء يغسل به الثوبين قاله في التوضيح ورد ابن هريرة عن طريقه ابن شاس بأنه إذا تحرى ولم يكن مضطرا فقد أدخل احتمال الخلط في صلاته لغير ضرورة قال ح وهو ظاهر اه وقال ابن المباحثون إذا أصاب أحد الثوبين أو الأثواب نجاسة ولم يعلم عينها صلى بعدد النجس وزيادة ثوب كالأواني وقرق بينهما على المشهور بخفة الأخبار عن الأحداث (قوله كذلك) حال من الضمير في منفصل أي منفصل حالة كونه طهورا أي منفصل عن أعراض النجاسة هذا هو المراد (قوله ولا يضر تغييره بالأوساخ) وذلك كتب البقال واللحام إذا أصابه نجاسة فلا يشترط في تطهيره إزالة ما فيه من الأوساخ بحيث ينفصل الماء غير متغير بها بل متى انفصل الماء خاليا عن أعراض النجاسة ولو بقي فيه غيرها من الوسخ فقد طهرت وكالثوب المصبوغ بزرقة مثلا إذا تنجس قبل الصبغ أو بعده فالشرط في طهارته انفصال الماء عنه خاليا عن أعراض النجاسة لأن الزرقة وهذا مشهور مبني على ضعفه وهو أن الماء المضاف كالماء المطلق لا يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة له (قوله ولا يلزم عصره) أي محل النجس إذا كان ثوبا ولا عركه إذا كان أرضا وغيرها (قوله إلا أن يتوقف التطهير عليه) أي لأن المقصود إزالة النجاسة فالتى يمكن زوالها بمجرد صب الماء من غير كثرة كالبول والماء المتنجس أو بمكثرة صب الماء كالمذي والودي لا يحتاج إلى عركه وذلك وما لا يزول إلا بالعرك والدلك فلا بد له من ذلك قاله ح (قوله مع زوال طعمه) متعلق بيطهر (قوله ولو عسر) أي زوال الطعم أي هذا إذا لم يعسر بل ولو عسر (قوله فيشترط زواله) أي يتصور الوصول إلى معرفة زوال طعم النجاسة وبقائه وإن كان لا يجوز ذواقها بأن تكون في الفم أو دميت اللثة أو تحقق أو غلب على الظن زواله بخارزه ذواق المحل استظهارا لأجل

فيجب غسلهما إلا إذا ضاق الوقت عن غسلهما معا ولم يجد من الماء إلا ما يكفي أحدهما فيتحرى حينئذ أحدهما لغسله إن اتسع الوقت له (بخلاف نوييه) المنفصلين تصيب النجاسة أحدهما ولم يعلم عينه (فيتحرى) أي يجتهدي في تمييز الطاهر بعلامة يستند إليها ليصل به ويترك الثاني أو يغسله إن اتسع الوقت للتحرى والأصل بأي واحد منهما لأنه كعاجز فإن لم يمكن تحرى تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به إن اتسع الوقت (بطهور) متعلق بغسله (منفصل) عن محل النجس (كذلك) أي طهورا ولا يضر تغييره بالأوساخ على المعتمد خلافا لظاهر المصنف فلو قال منفصل طاهر لحسن (ولا يلزم عصره) ولا عركه إلا أن يتوقف التطهير عليه ويطهر محل النجس بغسله (مع زوال طعمه) أي النجس من المحل ولو عسر لأن بقاء الطعم دليل على تمكن النجاسة من المحل فيشترط زواله

ان يطلع على حقيقة الحال او وقع ونزل وارتركب النهي وذاقها واما اذا شك في زوالها فهل يجوز له ذوقها ام لا قولان والظاهر الثاني ومنع ذوق النجاسة بناء على ان التطلع بها حرام والمعتد الكراهة كما تقدم كذا قرر شيخنا (قوله لا يشترط زوال لون وريح عسرا) اي بل يغتفر بقاء ذلك في الثوب لافي الغسالة ولا يجب اثنان ونحوه كافي ح ولا تسخين الماء كافي عبق لاجل زوال لون النجاسة او ريحها المتعسر من من الثوب وذلك لطهارة المحل لانه نجس معفوعه كما قال شيخنا (قوله بأحد أوصاف النجاسة) اي ولو كان زوال ذلك الوصف من المحل متعسرا وهذا انكته اتيانه بهذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المغني عنه لكنه هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره (قوله وسالت) اي الغسالة وقوله في سائر اي في سائر المغسول من ثوب او جسد (قوله من مضاف) اي واما لو زال عنها بطعام نكل او بماء ورد ونحوه فانه يتنجس ملاقي محلها قول واحد اذا علمت هذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يقول وان زال عين النجاسة بظاهر لم يتنجس ملاقي محلها لان غير المطلق يصدق بالطعام والنجس والمنتجس مع ان ملاقي محل النجاسة المرالة بما ذكر يتنجس اتفاقا (قوله على المذهب) اي وهو قول ابن ابي زيد ومقابله ما نقله ح عن القاسبي انه يتنجس ملاقي محلها (قوله وهو عرض) قال بن فيه نظرا اذا العرض شيء موجود يقوم بمحل موصوف ولا يقوم بنفسه والحكم امر اعتباري كاذ كره ابن عرفة وغيره والامور الاعتبارية ليست موجودة وحينئذ فلا تسمى اعراضا فالاولى ان يقول وهو وصف لا ينتقل (قوله قد يتنجس بمجرد الملاقة) اي بمجرد ملاقاته للنجاسة التي ازيلت عنها به وقد في كلامه للتحقيق (قوله فالباقى نجس) اي فالباقى من ذلك المضاف في المحل قد تنجس اي وحينئذ يقتضاه انه اذا لاقى المحل المبالول جافا ولاقى المحل الجاف شيء مبالول انه يتنجس بمجرد الملاقة (قوله فالاولى التعليل) اي تعليل عدم نجاسة الملاقي للمحل بالبناء الخ اي واما التعليل الذي عللوا به من انه لم يبق الا الحكم وهو عرض لا ينتقل فليس باولى لما ذكره الشارح من الاعتراض ^بتنبيهه ^بليس من زوال النجاسة جفاف البول بكتوب وحينئذ اذا لاقى محلا مبالولا نجسه نعم لا يضر الطعام الياس كافي عبق وارتضاه بن خلافا لما يرويه شب وتبعه شيخنا قاله في المجمع (قوله على الراجح) مقابله قول القاسبي باعادة الاستنجاء وغسل الثوب (قوله اي النجاسة) يعني غير نجاسة الطريق احترازا عن نجاسة الطريق فانه اذا شك في اصابته او ظن ذلك ظنا غير قوي وقد خفيت عنها فانه لا شيء عليه كما نقله ابن عرفة (قوله وجب نضجه) اي لاجل قطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك بلا أمكن أن يكون من النضج فطمئن نفسه وقيل ان النضج تعبدى اذ هو تكثير للنجاسة لا لتقليل لها (قوله ومثله) اي مثل الشك في وجوب النضج (قوله فان قوى) اي ظن الاصابة واولى اذا تحقق الاصابة والحاصل انه يجب الغسل في حالتين ما اذا تحقق الاصابة او ظنا ظنا قوي يوجب النضج في حالتين ما اذا شك في الاصابة او ظنا ظنا ضعيفا والحالة الخامسة وهي توهم الاصابة لا يجب فيها شيء (قوله كالغسل) تشبيه لتكميل الحكم لا لافادة حكم غفل عنه وهو راجع للوجوب والاعادة اي وجب نضجه وجوبا كوجوب الغسل فيكون وجوب النضج مع الذكر والقدرة واعادة الاعادة كالاعادة في ترك الغسل فهي ابدام مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في الوقت) اي وهو في الظهرين للاصفرار وفي العشاءين للفجر وفي الصبح لطلوع الشمس (قوله والقول بالوجوب) اي بوجوب النضج (قوله اشهر من القول بالسنية) اي بسنيته اي واشهر من القول باستجابته لان النضج فيه ثلاثة اقوال ولاجل كون القول بوجوب النضج اشهر من القول بسنيته لم يذكروا المصنف هنا القول بسنيته كما ذكرهما معافي الغسل (قوله لورود الامر من الشارع بالنضج) فيه ان الامر المذكور محتمل للوجوب والسنية فلو قال الشارح وانما لم يذكروا القول بالسنية هنا كما ذكره في الغسل لكونه ترجح عنده تشهير القول بالوجوب في النضج لكان احسن ثم ان ما ذكره الشارح من ان من ترك النضج وصلى اعاد كاعادة تارك غسل النجاسة المحققة في التفصيل المذكور وقول ابن حبيب وهو ضعيف والمعتد ما قاله ابن

يأحد أوصاف النجاسة (نجسة) لان تغيرت بوجه او صبغ مثلا فلو غسلت قطرة بول مثلا في جسد او ثوب وسالت غير متغيرة في سائر ولم تنفصل عنه كان طاهرا (ولو زال عين النجاسة) عن المحل (بغير المطلق) من مضاف وبقى بالله فلاقي جافا وخف ولاقي مبالولا (لم يتنجس ملاقي محلها) على المذهب اذ لم يسبق الا الحكم وهو عرض لا ينتقل وفيه ان المضاف قد يتنجس بمجرد الملاقة فالباقى نجس فالاولى التعليل بالبناء على ان المضاف كالمطلق لا يتنجس الا بالتغير فهو مشهور مبني على ضعيف فلو استنجى بمضاف اعاد الاستنجاء دون غسل ثوبه على الراجح (وان شك) شخص (في اصابته) اي النجاسة (الثوب) او حصيرا وخف او نعل (وجب نضجه) فلو غسله اجزا ومثله الظن الضعيف فان قوى فالغسل لان توهم فلا شيء عليه (وان ترك) النضج وصلى (اعادة الصلاة كالغسل) اي كما يعيد الصلاة تاركا غسل النجاسة المحققة فالذاكر القادر يعيد ابداء والناسي او العاجز في الوقت والقول بالوجوب اشهر

من القول بالسنية هنا لورود الامر من الشارع بالنضج (وهو مطلب) عدم اشتراط زوال اللون والريح المتعسر من

القاسم وسعته وعيسى ان من ترك النضج صلى بعيد في الوقت فقط مطلقا لحقه امره قال بن ويمكن تمشية كلام المصنف على هذا القول بجعل التشبيه في مطلق الاعادة لا ناما حتى يكون ماشيا على كلام ابن حبيب وقال القرينان اشهب وابن نافع وابن الماجشون لاعادة عليه اصلا ونحفة النضج لم يقل احد باعادة الناسي ابدا كما قيل به في ترك غسل النجاسة وذلك لان عندنا قول الابي الفرج بوجوب ازالة النجاسة مطلقا ولو مع النسيان فن صلى بها ناسيا اعاد ابدا على هذا القول ولم يقل احد بوجوب النضج مطلقا بل قيل انه واجب مع الذكروا القدرة وقيل انه سنة مطلقا وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في المعونة واستحسنه الاخمي كما في المواق (قوله اي النضج) يعني مطلقا سواء كان ثوبا او جسدا او ارض (قوله باليد) اي او القم بعد ازالة القما فيه من البصاق (قوله بلانية) متعلق بقوله وجب نضجه وجعله بعضهم حالا من قوله رش لانه وصفه بقوله باليد وفيه انه يقتضي ان قوله بلانية من حقيقة النضج وليس كذلك (قوله او للرد على من قال يقتصر اليها) وذلك لظهور التعبد فيه اذ هو تكثير للنجاسة لا تقليل لها فقد امرنا به الشارع ولم نعقل له حكمة (قوله لان شئ في نجاسة المصيب) عطف على قوله وان شئ في اصابها الثوب وجب نضجه وما ذكره المصنف من عدم وجوب النضج والغسل في هذه الصورة هو المشهور من المذهب ومقابلها لابن نافع من وجوب النضج وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم (قوله او شئ فيهما) ما ذكره من عدم وجوب الغسل والنضج في هذه الصورة فهو باتفاق لان الشئ لما تركب من وجهين ضعف امره (قوله فيجب نضجه) اي وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند ابن الحاجب (قوله لانه لا يفسد) اي لان الجسد لا يفسد بالغسل اي ولان النضج على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والثوب والخف (قوله وهو المعتمد) قال ابن عرفة انه المشهور وجعله ابن رشد المذهب وسكت المصنف كالشارح عن البقعة يشك في اصابة النجاسة لها قال ابن باجي وقد اختلف في البقعة فقال ابن جماعة لا يكفي النضج فيها اتفاقا بل يجب غسلها ليسرى الانتقال الى المحقق ونحوه لابن عبد السلام وقال ابو عبد الله السطى ظاهر المدونة ثبوت النضج فيها ومثله في قواعد عياض والقولان حكاهما ابن عرفة وصدر بالاول والمراد بالبقعة الارض واما القرش فكالثوب وسبق ان الشئ لا اثر له في المطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كما تقدم عن ابن عرفة (قوله نبيه) ذكر في المجمع انه يجب الغسل على الراجح لا النضج اذا شئ في بقاء النجاسة وزوالها نعم ملاقي ما شئ في بقائها فيه قبل غسله ينضج من الرطوبة على ما استظهره ح اه وذلك كما لو تحقق نجاسة المصيب ثوبا وشئ في ازالها بعد ان شرع في غسلها لم لا فاهاتوب آخر وابل ببلها فالثوب الاول المشكوك في بقاء النجاسة بها يجب غسلها على الراجح واما الثانية فشكوك في اصابة النجاسة لها فيجب نضجها على ما استظهره ح واستظهر غيره انها من قبيل الشئ في نجاسة المصيب لان البلب الذي في الثوب الاول مشكوك في نجاسته والثوب الثاني مشكوك في نجاسة مصيبه وحينئذ فلا يجب شئ قال بن وهو ظاهر اه (قوله واذا اشتبه ظهور بمتنجس) كما لو كان عنده جملة من الاواني تغير بعضها بتراب طاهر طرح فيها وبعضها بتراب نجس واشتبهت هذه وهذه وقوله او نجس اي كما لو كان عنده جملة من الاواني بعضها طهور وبعضها بول مقطوع الراجعة موافق للمطلق في اوصافه واشتبهت هذه وهذه وعلم ان المسئلة الاولى الخلاف فيها منصوص واما الثانية اعني ما اذا اشتبه الطهور بالنجس فلا نص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى وراى انه لا فرق بينهما وقبله ابن العربي والطرطوشي وحاصل المسئلة انه اذا كان عنده ثلاث او اربع نجاسة او متنجسة واثنان طهوران واشتبهت هذه وهذه فانه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث او اربعة او اواني النجاسة ويتوضأ وضوءا بعا من اربعة ويصلي بكل وضوء صلاة وحينئذ تبرأ ذمته (قوله اي التيس الخ) اشار بذلك الى ان المصنف أطلق الاشتباه وارا دالتباس بجوز الان الاشتباه معه دليل والالتباس لا دليل معه (قوله صلى بعدد النجس وزيادة اياه) كلامه يصدق بما اذا جع الاوضيه ثم صلى بعد ذلك وليس بمراد فكان

اي النضج (رش باليد) او المطر رشه واحدة ولو لم يتحقق عمومها واعاد قوله (بلانية) مع الاستغناء عنه بقوله ويظهر محل النجس بلانية لثلاثتهم ان النضج لكونه تعبدا يقتصر اليها او للرد على من قال يقتصر اليها (لا ان) تحقق الاصابة (وشئ في نجاسة المصيب او شئ فيهما) اي في الاصابة والنجاسة فلا غسل ولا نضج لان الاصل الطهارة وعدم الاصابة (وفي جواب هل الجسد كالثوب) اذا شئ في اصابها له فيجب نضجه (او) ليس كالثوب بل (يجب غسله) لانه لا يفسد بخلاف الثوب وهو المعتمد (خلاف واذا اشتبه) اي التيس ماء (طهور بمتنجس او نجس) قبول موافق له في اوصافه (صلى) مریدا التطهير صلوات (بعدد) اواني (النجس) او المتنجس (وزيادة اياه)

ينبغي له الاحتراز عن ذلك بأن يقول عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء كما أشار لذلك الشارح وقوله صلى بعدد
 النجس أى حقيقة أو حكماً لانه اذا كان عنده اثنان طهوران واثنان طاهران واثنان نجسان والتبست فانه
 يجعل الطاهر من جملة النجس ويصلى خسا كل صلاة بوضوء (قوله كل صلاة بوضوء) أى كل صلاة عقب
 وضوء لاجل ان تكون النجاسة قاصرة على صلاتها واما لوجع الاوضيه ثم صلى بعد ذلك لاحتمل ان الوضوء
 بالطهور وقع قبل النجس فتبطل الصلوات كلها للنجاسة ان قلت ان نيته غير جازمة لعلمه انه لا يكتفى بما صلى
 والثانية ان نوى بها الفرض كان رفضاً للدولى وان نوى النفل لم يسقط عنه وان نوى التفويض لم يصح لانه
 لا يقبل الله صلاة بغير نية جازمة كذا اورد ابن راشد القصى على قولهم صلى بعدد النجس وزيادة انا عقب
 كل وضوء صلاة اجيب بأنه حيث وجب الجميع شرعاً حرم بالنية فى كل كمن نسي صلاة من النجس لا يدري عينها
 (تنبيهه) قال ابن مسلمة يغسل ما اصابه من الماء الاول بالماء الثانى ثم يتوضأ منه قال فى الجواهر قال
 الاصحاب وهو الاشبه بقول مالك واختاره ابن ابي زيد قال فى التوضيح فان لم يغسل فلا شئ عليه اه قال شب
 لان المقام مقام ضرورة مع خفة امر النجاسة ولا يوجه بازالتها بالوضوء الثانى لورود مسح الراس انتهى
 (قوله ويبنى على الاكثران شك فيه) أى انه يجعل الاكثر من الاوانى النجسة اذا شك فى ذلك الاكثر فاذا
 كان عنده ستة او اقل من اربعة منها من نوع واثنان من نوع وشك هل الاربعة من نوع النجس او من
 نوع الطهور فانه يجعلها من النجس ويصلى خمس صلوات بحمس وضوأت (قوله وهذا ان اتسع الوقت الخ)
 اشار الشارح الى ان محمل كونه يصلى بعدد النجس وزيادة انا ان اتسع الوقت لذلك والامر كها وتيمم وان
 لا يجد طهوراً محققاً غير هذه الاوانى والامر كها وتوضأ بالطهور والمحقق ثم ان ظاهر المصنف انه يصلى بعدد
 النجس وزيادة انا سواء قلت الاوانى او كثرت وهو كذلك على المعتمد ومقابلته ما عراه فى التوضيح وابن عرفة
 لابن القصار من التفصيل بين ان تقل الاوانى فتوضأ بعدد النجس وزيادة انا وبين ان تكثر الاوانى كالثلاثين
 فيتحرى واحداً منها يتوضأ به ان اتسع الوقت للتحرى والايتمم واذا علمت ان هذا التفصيل مقابل الكلام
 المصنف تعلم ان تقييد بعضهم كلام المصنف بما اذا لم تكثر الاوانى والتحرى فيه لمراظر بن وج ومأقاله
 المحمدان وابن العربى يتحرى اياه يتوضأ منه مطلقاً قلت الاوانى او كثرت وقيل يتركها ويقيم وظاهر كلامهم
 انه لا يحتاج الى ان يتركها قبل تيممه على القول به تنزيلاً لوجودها بمنزلة العدم وظاهر كلام الشافعية انه
 يتركها لتحقيق عدم الماء قال فى التوضيح ولا وجه للتيمم ومعه ماء محقق الطهارة وهو قادر على استعماله اى
 بالحيلة كما قال ثم انه على ما مشى عليه المصنف من صلاته بعدد النجس وزيادة انا لو ابقى بعض الاوانى
 بحيث صار الباقي اقل من عدد النجس وزيادة انا فانه يقيم على الصحيح كما فى ح قال شب ويجرى
 هذا اى ما ذكره المصنف فى صعيدات التيمم على الطاهر لان التيمم على النجس بعيد فى الوقت على
 التأويل الآتى وحينئذ يتحرى واحداً لحفته (قوله ويصلى صلاة واحدة ويبنى على الاكثران شك) اى انه
 يجعل الاكثر من الاوانى الطاهرة اذا شك فى ذلك الاكثر كما اذا علم ان عدد احد النوعين خمسة وعدد الاخر
 اربعة مثلاً ولا يدري ما الذى عدده خمسة وما الذى عدده اربعة فانه يتوضأ بعدد اكثرها وزيادة انا ويصلى
 صلاة واحدة (قوله ويراق ذلك الماء ندبا) اى اذا كان يسيراً ما تقدم ان كراهة استعمال الماء الذى ولغ فيه
 كلب مقيدة بما اذا كان قليلاً اما الكثير فلا يكره استعماله وحينئذ فلا وجه لاراقتة كذا قال طنى وقوله
 ويراق بالرفع على انه مستأف او بالنصب بأن مضمة عطفاً على المصدر وهو لا يقتضى المعية بل الواو المطلق
 الجمع وهو صحيح بل هو الاولى كما قال ابن مرزوق فلا وجه لمنعه (قوله فهما) اى قوله لا طعام وحوض (قوله
 تعبدا) اعلم ان كون الغسل تعبداً هو المشهور وانما حكم بكونه تعبداً الطهارة الكلب ولذلك لم يطلب الغسل فى
 الخنزير وقيل ان ندب الغسل معلل بقذارة الكلب وقيل لنجاسته الا ان الماء لما لم يتغير قلنا بعدم وجوب
 الغسل فلو تغير لوجب وعلى هذين القولين يلحق الخنزير بالكلب فى ندب غسل الا ناء من ولو غه وعلى
 القول الاول يجوز شرب ذلك الماء ولا ينبغى الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف فى نجاسته وعلى القول

كل صلاة بوضوء ويبنى على
 الاكثران شك فيه وهذا
 ان اتسع الوقت والامر كها
 وتيمم ولم يجد طهوراً محققاً
 غير هذه الاوانى والامر كها
 وتوضأ واما لو اشتبه طهور
 بطاهر فانه يتوضأ بعدد
 الطاهر وزيادة انا ويصلى
 صلاة واحدة ويبنى على
 الاكثران شك (وندب
 غسل انا ماء وراق) ذلك
 الماء ندبا (لا) انا (طعام)
 فلا يندب غسله ولا اراقتة
 بل يحرم لما فيه من اضاغة
 المال الا ان يرقه للكلب
 او بهيمة فلا يحرم (و) لا
 (حوض) فلا يندب غسله
 ولا يراق فهما مفهوما
 انا ماء على النشر المشوش
 (تعبدا)
 (مبحث الشك فى بقاء
 النجاسة وزوالها
 مطلب) اشتباه صعيدات
 التيمم

مفعول لأجله غسل (سبعا) أي سبع مرات (ب) سبب (ولوغ كلب مطلقا) مأذونا في اتخاذ أم لا (لا غيره) أي لا غير الولوغ كما لو أدخل رجله
أولسانه بلا تحريك أو سقط لعابه ٦٤ ويحتمل لا غير الكلب يتخيز ووقت التدب (عند قصد الاستعمال) لا بغير الولوغ

(بلانية) لأنه تعبد في الغير
كفصل الميت (ولا
ترتيب) بأن يجعل في
الأولى أو الأخيرة أو
أحدها من تراب (ولا يتعدد)
ندب الغسل (بولوغ كلب)
مرات (أو كلاب) لآناه
وأحد قبل الغسل لتداخل
الأسباب كالاحداث
ولما انتهى الكلام على
حكم طهارة الخبث شرع
يتكلم على طهارة الحدث
وهي مائية وتراية صغرى
وكبرى وبدا بالمائية الصغرى
فقال (فصل) يذكر فيه
أحكام الوضوء من فرائض
وسنن وفضائل ولم يتكلم
على شروطه ومكروهاته
فأما شروطه فثلاثة أقسام
شروط وجوب وصحة معا
وشروط وجوب فقط
وشروط صحة فقط فالأول
خمس العقل وبإلغ الدعوة
والخلو من الحيض والنفاس
وعدم النوم والسهو
وجود ما يكتفى من الماء
المطلق والثاني خمسة دخول
الوقت والبولوغ وعدم
الأكراه على تركه
والقدرة على الاستعمال
ونسوب الناقض والثالث
ثلاثة الإسلام وعدم
الحائل وعدم المنافي وهو

بالنجاسة فلا يجوز شربه ولا الوضوء به كذا أقر شيخنا (قوله مفعول لأجله) أي فهو علة لقوله ندب أي أن
الندب للتعبد وهو من تعليل العام بالخاص لأن التعبد طلب الشارع أمر أخاليا عن الحكمة في علمنا فالتعبد
خاص بالحالي عن حكمته بخلاف الندب فإنه أعم (قوله سبع مرات) أي ولا ينعى عدم الماء الذي ولغ فيه
الكلب (قوله بولوغ كلب) تقدم أن الولوغ إدخاله في الماء وتحريك لسانه فيه فقوله بولوغ كلب أي في
الماء فلولع الكلب الآناء من غير أن يكون فيه ماء لا يستحب غسله كفاي خش (قوله كما لو أدخل رجله أو
لسانه) أي في الماء الذي في الآناء (قوله يتخيز) أي أو غيره من السباع فلا يستحب غسل الآناء بولوغه فيه
(قوله ووقت التدب) أي ندب غسل الآناء المولوغ فيه (قوله عند قصد الاستعمال) أي لذلك الآناء وهذا هو
المشهور وعزاه ابن عرفة لا كثر ولراوية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بغير الولوغ ثم إن ظاهر كلام
المصنف أنه إذا قصد في أول النهار استعماله في آخره أنه يتدب الغسل في أول النهار مع أنه لا يتدب الغسل إلا
عند التوجه للاستعمال فلا بد من تقدير في كلامه أي عند قصد التوجه للاستعمال (قوله بلانية) متعلق
بمحذوف أي ويكون الغسل بلانية لا بالغسل المذكور والالاقتضى أن المستحب الغسل مع عدم النية وليس
كذلك (قوله ولا ترتيب) أي لأن الترتيب لم يثبت في كل الروايات وأعمت في بعضها وذلك البعض الذي
ثبت فيه وقع فيه اضطراب وكما لا يحتاج لنية ولا ترتيب لا يحتاج أيضا لذلك لأن ذلك الغسل ليس لازالة
شيء محسوس كفاي ح بل زوال النجاسة بل لذلك كاف كفاي (قوله لتداخل الأسباب) أي موجبات
الأسباب وقوله كالاحداث أي كتداخل موجبات الاحداث بفتح الجيم (قوله طهارة الحدث) أراد
بالطهارة هنا التطهير أي رفع مانع الحدث لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكيمة تطلق على التطهير كفاي
(قوله صغرى الخ) أي وكل منهما أما صغرى أي متعلقة ببعض الأعضاء وأما كبرى أي متعلقة بجميع البدن
(قوله ويد بالماية الصغرى) أي المتعلقة ببعض البدن (فصل يذكر فيه أحكام الوضوء)
(قوله شروط وجوب وصحة) أي شروط يتوقف عليها الوجوب والصحة معا (قوله وعدم النوم والسهو)
هما شرط واحد وكذا الخلو عن الحيض والنفاس وعلم أن عدم النوم وعدم السهو وعدم الأكراه
والخلو من الحيض والنفاس شروط متخالف لما عليه أهل الأصول من أن الشرط لا يكون الوجوديا فقد
تسمح الفقهاء في إطلاقهم على عدم المانع شرطًا قال القرافي وإنما لم يكن عدم المانع شرطًا حقيقيا لما يلزم
عليه من اجتماع النقيضين فيما إذا شككنا في طريان المانع لأن الشك في أحد النقيضين يوجب شكًا في النقيض
الآخر فنشك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه فيها وحينئذ فالشك في وجود المانع شك في عدمه
وعدمه شرط فنكون قد شككنا في الشرط أيضا فقد اجتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في
الشرط الذي هو عدم المانع يقتضي عدم ترتب الحكم والشك في المانع يقتضي ترتبه وترتب الحكم وعدم
ترتبه جمع بين النقيضين (قوله والقدرة على الاستعمال) أي على استعمال الماء (قوله وثبوت الناقض) أي
أو الشك فيه والمراد بثبوت تحققه أو ظنه وفي كلامه حذف أو مع ما عطف كقولنا (قوله يجعل الصعيد مكان
الماء الكافي) أي يجعل وجود الصعيد مكان وجود ما يكتفى من الماء المطلق (قوله إلا أن دخول الوقت فيه)
أي في التيمم من شروط الوجوب والصحة معا أي وأما في الوضوء والغسل فنشروط الوجوب فقط فعلى
هذا شروط الوجوب بالنسبة للتيمم أربعة وشروط الوجوب والصحة معا ستة (قوله والمراد الخ)
دفع بهذا ما يقال أن شرط الوجوب ما تيمم بسببه الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وشرط
الصحة ما تترابه الذمة ويجب على المكلف تحصيله وحينئذ فلا يتأتى أن يكون شيء واحد شرطًا في
الوجوب والصحة مع التناقض وحاصل ما أجاب به الشارح أن الشرط إذا كان للوجوب

والصحة

الناقض حال الفعل والغسل كالوضوء في الأقسام الثلاثة وكذا التيمم يجعل الصعيد مكان الماء الكافي إلا أن
دخول الوقت من شروط الوجوب والصحة معا والمراد بشرط الوجوب والصحة ما توفى عليه وجوب الوضوء

مشرطاً وصحته وأما مكرهاته فسيأتي التنبية عليها إن شاء الله تعالى وبدا بالقرض لشرفه فقال (فرائض الوضوء) جمع فريضة بمعنى مفرضة والوضوء بضم الواو الفعل وفتحها الماء على المعروف لغة ٦٥ وحكى الضم والفتح فيه ما وهل هو اسم للماء المطلق

مطلقاً أو بعد كونه معددا للوضوء أو بعد كونه مستعملاً فيه والمصنف ذكرها سبعة فقط وقدم الأربعة المجمع عليها وأخر المختلف فيها الأولى غسل جميع الوجه وحده طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن أو اللحية وعرضاً ما بين وتدي الأذنين وإلى أشار بقوله (غسل ما بين وتدي (الأذنين) فكلامه على حذف مضاف فخرج شعر الصدغين والبياض الذي ينشأ بين الأذنين مما فوق وتدي لانهما من الرأس وأما البياض الذي بين عظم الصدغين وتدي فهو من الوجه وكذا البياض الذي تحت التدي ولومن الملتحي فيجب غسله على الأرجح وأشار إلى حده طولاً بقوله (و) غسل ما بين (منابت شعر الرأس المعتاد) منتهى (الذقن) بفتح الذال المعجمة والقاف بجمع اللجسين بفتح اللام في نق الخد (و) منتهى (ظاهر اللحية) فيمن له لحية يكسر اللام وفتحها وهي الشعر النابت على

والصحة معاً يفسر بما توقف عليه الوجوب والصحة معا وتفسير شرط الوجوب وشرط الصحة بما قلنا أنما هو عندنا نقر أدكل واحد عن الآخر (قوله مثلاً) أي أو الغسل أو التيمم (قوله فرائض الوضوء) اعترض بان فرائض جمع كثرة وهو للعشرة ففوق مع أن فرائض الوضوء سبعة واجب بأنه استعمل جمع الكثرة في القلة مجازاً أو أنه عبر بجمع الكثرة نظراً إلى أن مبداه من ثلاثة إلى ما لا نهاية له كذا قيل وقد يقال لا داعي لذلك ولا إشكال أصلاً فإن فعيلة ليس له جمع قلة وما ليس له جمع قلة ينوب فيه جمع الكثرة عن جمع القلة وبالعكس قال في الخلاصة وبعض ذي بكثرة وضعا في * كاربجل والعكس جاء كالصفي (قوله جمع فريضة) أي على خلاف القياس لما ذكره المرادى وغيره من أن شرط جمع فعيلة على فعائل أن لا تكون بمعنى مفعولة فلا يجمع عليه نحو جريحه وقبيلة وان جمع ذبيحة على ذبائح وفريضة على فرائض شاذ اه بن وقوله جمع فريضة أي ويصح أن يكون جمع فرض شذوذ لأن فعلاً وان لم يجمع على أفعال قياساً يجمع عليه شذوذاً (قوله فيهما) أي في الماء وفي الفعل (قوله وهل هو) أي الوضوء بالفتح (قوله مطلقاً) أي سواء كان معددا للوضوء كماء الميضات والخففيات أو كان غير معدله كماء البحر والسماء كان مستعملاً في الوضوء بالفعل أم لا وحاصله أنه يحتمل احتمالات ثلاثة وليست اقوالاً (قوله والمصنف ذكرها) أي ذكر فرائض الوضوء (قوله سبعة) أي وهي غسل الوجه واليدين للمرفقين ومسح جميع الرأس وغسل الرجلين فهذه الأربعة متفق على فرضيتها أو مجمع عليها والنسبة والقور والدلك وهذه الثلاثة تختلف في فرضيتها بين المتهدين أو باب المذاهب (قوله المجمع عليها) أي على فرضيتها ثبوتها بنص القرآن (قوله إلى آخر الذقن) أي في حق من لا لحية له أن كان نقي الخد (قوله أو اللحية) أي في حق من له لحية (قوله غسل ما بين الخ) الغسل هو امرار اليد على العضو مقلنا الماء وأعقبه على المشهور ولا يشترط فيه نقل الماء ولو كان ذلك الغسل مجزئاً عن مسح الرأس نظر الحال كما ذكره شيخنا في الحاشية بخلاف المسح (١) فلا بد فيه من نقل الماء على المشهور لضعفه ولو كان ذلك المسح نائباً عن غسل مغسول نظر الحال ولأن هذا أضعف من المسح الغير النائب (قوله فكلامه على حذف مضاف) أعما احتيج لذلك لأجل إخراج شعر الصدغين والبياض الذي فوق التدين فانهما داخلان في كلامه فيقتضى انهما من الوجه وأنه يجب غسلهما مع أنه ليس كذلك (قوله فخرج) أي بتقدير هذا المضاف (قوله لانهما من الرأس) أي وحينئذ فيمسحان معها (قوله فهو من الوجه) أي وحينئذ فيغسل معه (قوله فيجب غسله على الأرجح) علم منه أن البياض المحاذي للتود من الوجه باتفاق وكذا ما كان تحته على المشهور خلافاً لمن قال أنه لا يغسل ولا يمسح مع الرأس وأما البياض الذي فوقه فهو من الرأس كشعر الصدغين وأما التودان فليسا من الوجه ولا من الرأس (قوله وغسل ما بين منابت الخ) أشار إلى أن قول المصنف ومنابت عطف على الأذنين (قوله ومنتهى الذقن) فيه أنه إن أريد بالمنتهى الجزء الأخير لم يخرج الجزء الأخير من الوجه وإن أريد بالمنتهى الانتهاء فهو امرار اعتباري لا يصلح أن يكون غاية واجب بأن يختار المراد بالمنتهى الانتهاء لكن لا بد بالانتهاء ما لا يصق الجزء الأخير من الفراغ كذا قرر شيخنا (قوله بجمع للحين) تنبيه لحى وحاصله أن ضبة الحنك السفلى قطعتان كل منهما يقال لها لحي ومحل اجتماعهما هو الذقن (قوله في نقي الخد) أي بالنسبة لنقي الخد (قوله ومنتهى ظاهر اللحية) انما أتى المصنف بظاهر لظاهر لما يتوهم أنه يغسل ظاهر اللحية وهو ما كان من جهة الوجه وباطنها وهو أسفلها مع أنه لا يطلب بغسل أسفلها (قوله وحكى كسر هاء المفرد) أي وأما المثني فهو بفتح اللام لا غير هذا طاهره وبعبارة خش وحكى كسر هاء المفرد والتنبيه قائل (قوله وهو قول الحنك الخ) الضمير راجع لما ذكره من اللجسين وقلنا أي

(٩ - دسوقي أول) اللجين تنبيه لحى بفتح اللام وحكى كسر هاء المفرد وهو قول الحنك الأسفل فتقدير منتهى يدخل الذقن وظاهر اللحية لانهما من الوجه فيجب غسلهما والمراد بغسل ظاهرهما امرار اليد عليهما مع الماء وتحرك يديها وهذا التحرك بل خلاف التخليل إلا في فانه يصل الماء للبشرة (مطلب) فرائض الوضوء (١) (مطلب) اشتراط نقل الماء في المسح

ولا بد من ادخال جزء من الراس لانه مما لا يتم الواجب الا به وخرج بقوله المعتاد الا يصلح والا نزع فلا يجب عليه ان ينتهي الى مشابه شعره بل يقتصر على الجبهة الا قدر ما يتم به الواجب والا غم فانه يدخل في الغسل ما نزل عن المعتاد وينتهي الى محل المعتاد وقد رما يتم به الواجب ولما كان في الوجه مواضع ٦٦ ينبوعها الماء نبع عليها وان كانت داخلة فيه جريا على عادتهم بقوله (فيغسل الوتر) ينفض

عظم الخنك الاسفل (قوله ولا بد) اي في غسل الوجه من ادخال جزء من الراس اي كما انه لا بد في مسح الراس من مسح جزء من الوجه فليس على المشهور فرض يغسل ويمسح الا الحد الذي بين الوجه والرأس فانه يغسل ويمسح لاجل تمام كل من غسل الوجه ومسح الرأس (قوله لانه مما لا يتم الواجب الا به) اي وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وهل بوجوب مستقل او بوجوب الواجب الذي يتم به قولان (قوله الاصلح) الصلح هو خلل الناصية من الشعر والناصية مقدم الرأس فلا تدخل في الوجه (قوله والا نزع) هو الذي له نزعان ففتحتهن اي باضان يكتنفان ناصيته فكلا لا تدخل ناصية الاصلح في الوجه لا يدخل فيه البياضان المكتنفان بالناصية بالنسبة للانزع (قوله والا غم) اي وخرج من حد الوجه بقيد المعتاد الا غم فلا يعتبر غمه نهاية بل يدخل غمه النازل عن المعتاد في الغسل (قوله وان كانت داخلة فيه) اي في الوجه اي في تحديده الذي ذكره (قوله اوجع اسرار) اي اوان اسرار يرجع اسرار (قوله على كل حال) اي لانه على الحال الاول سرار كمام يجمع على اسرة واسرة يجمع على اسارير وعلى الثاني سرر كعنب يجمع على اسرار واسرار يجمع على اسارير (قوله والجبهة) اي هنا (قوله وتشمل الجبينين) اي وهما جانباً الرأس (قوله الى الناصية) اي مقدم الرأس (قوله فلا تشمل الجبينين) اي وحينئذ اذا وجد على واحد منهما لم يجزه (قوله انطباقاً طبيعياً) اي من غير تكلف (قوله بتخليل شعر) متعلق بغسل والباء بمعنى مع كما اشار لذلك الشارح (قوله ايصال الماء للبشرة) اي للجلدة النابت فيها الشعر اي وليس المراد ايصال الماء لظاهر الشعر فقط (قوله وهو) اي الذي تلمهز البشرة تحته الشعر الخفيف (قوله الكثيف) هو بالرفع فاعل خرج (قوله بل يكره) اي لما في ذلك من التعميق (قوله على ظاهرها) اي وهو الراجح خلافاً لمن قال بدب تخليله ولمن قال بوجوب تخليله واعلم ان المرأة كالرجل في وجوب تخليل الخفيف وفي الاقوال الثلاثة في الكثيف كما قال شيخنا (قوله لاجرحا برئ) عطف على الوتره كما اشار لذلك الشارح في الحل ويصح عطفه على محل ما من قوله غسل ما بين الاذنين لان غسل مصدر مضاف لمفعوله (قوله او موضعاً خلق غائراً) انما قدر الشارح موضعاً اشارة الى ان جملة خلق صفة لمحدوف معطوف على جرحا خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف من ان خلق عطف على برئ فيفيد ان الجرح خلق غائراً وهو فاسد وقوله غائراً حال من نائب فاعل خلق وحذف مثله من قوله برئ فهو من الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وليس حالاً من نائب فاعل برئ وخلق لانه مفرد ولانه يلزم عليه تساط عاملين على معمول واحد ولا من باب التنازع في الحال كما قيل لا متنازع التنازع فيها لاقتضائه الاضرار في العامل المهمل والضمير لا يكون حالاً لزوم تكبير الحال فتناً (قوله ان لم يمكن الخ) حاصله ان الجرح اذا برئ غائراً وكذلك الموضع الذي خلق غائراً لا يجب غسله يعني صب الماء فيه وذلك حيث كان لا يمكن ذلك وان كان لا بد من صب الماء فيه بدون ذلك حيث امكن صبه فيه فان لم يمكن صب الماء فيه فلا يجب صب ولا ذلك واما اذا كان يمكن ذلك لا تساعه وجب صب الماء فيه وذلك (قوله) يجب على المتوضئ في حال غسله وجهه ازالة ما بعينه من القذى فان وجد شيئاً من القذى بعينه بعد وضوئه وامكن حدوئه لطول الزمان حمل على الطربان حيث امر به على محله حين غسل وجهه (قوله وغسل يديه) اي للسنة والاجاع وان صدقت الالية يد واحدة اخذاً من مقابلة الجمع بالجمع انظر شب (قوله لان المتكئ يرتفع الخ) اي لان المتكئ والمعتد عليه يرتفع الخ وقوله اذا اخذ براحة راسه اي اذا وضع راسه في راحته (قوله اما غسل اليدين) اي ان كان المعصم باقياً

الواو والمنتاة القوقية وهي الحائل بين طائفتي الاثقب (واسارير جبهته) اي خطوطها جمع اسرة واحده سرار كمام او جمع اسرار كعنب واحده سرر كعنب فاسارير جمع الجمع على كل حال والجبهة ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدا الرأس فتشمل الجبينين واما الجبهة في السجود فهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية فلا تشمل الجبينين (وظاهر شفتيه) وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً فيغسل ما ذكر (بتخليل) اي مع تخليل (شعر) من طية او حاجب او شارب او عنقفة او هذب (تظهر البشرة) اي الجلدة (تحته) في مجلس المحاطبة والتخليل ايصال الماء للبشرة وخرج بظهور البشرة تحته وهو الخفيف الكثيف فلا يخله بل يكره على ظاهرها (لا) يغسل (جرحا برئ) غائراً او موضعاً (خلق غائراً) ان لم يمكن ذلك والا وجب غسله ولا بد من

ايصال الماء اليه ان امكن وسواء كان ذلك في الوجه او غيره الفريضة الثانية غسل اليدين الى المرفقين واليه اشار على

بقوله (و) غسل (يديه بمرقبه) اي معهما ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء آخر عظم الذراع المتصل بالععضد سمي بذلك لان المتكئ يرتفع به اذا اخذ براحة راسه (و) بالجر عطف على يديه فالقروض اما غسل اليدين او غسل يديه (معصم ان قطع) المعصم

١ (مطلب) تخليل الشعر

وهو في الأصل موضع السوار ومراده به اليد الى المرفق ولا مفهوم للمعصم ولا القطع بل كل عضو سقط بعضه يتعلق بالحكم ببقائه غسلًا ومسحًا (ككف) خلقت (بمنكب) بفتح الميم وكسر الكاف مجمع العضد والكف ولم يكن له يد سواها فيجب غسلها فان كان له يد سواها فلا يجب غسل الكف الا اذا نبتت في محل القرض او في غيره وكان لها مرفق فتغسل للمرفق لان لها حينئذ حكم

٦٧

اليد الاصلية فان لم يكن لها مرفق فلا غسل مالم تصل لمحل القرض فان وصلت غسل ما وصل الى محاذة المرفق كما

استظهره بعضهم ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد وينزل الكعب منزلة المرفق (بتخليل اصابعه) متعلق بغسل والباء بمعنى مع اي وجوبًا وبهاظ على عقد الاصابع باطنا وظاهرا بان يحصى اصابعه وعلى رؤس الاصابع بأن يجمعها ويحكها بوسط الكف (لا اجالة) عطف على تخليل اي لامع اجالة اي تحريك (خاتمه) المأذون فيه اي جنسه فيشمل المتعدد كما لو كان لامرأة فلا يجب ولو ضيقا لا يصل الماء تحته فان زرعه غسل محله ان لم يظن ان الماء وصل تحته والغسل كالوضوء واما غير المأذون فيه فداخل في قوله (ونقض) فعل ماض مبني للقاعل او المفعول (غيره) منصوب او مرفوع على انه نائب فاعل فيجب زرعه ان كان حراما واجزا تحريكه ان كان واسعًا وكذا المكره

على حاله لم يقطع منه شيء (قوله وهو) اي المعصم في الأصل موضع السوار اي من الذراع (قوله ومراده به اليد) اي الذراع بتمامه (تنبيه) (١) يلزم الا قطع اجرة من يظهره فان لم يجد فعل ما يمكنه قاله في المص (قوله ككف بمنكب) اي كما يجب غسل كف خلقت في منكب (قوله الا اذا نبتت في محل القرض) اي كان لها مرفق ام لا (قوله وكان لها مرفق) اي سواء وصلت لمحل القرض او لا (قوله فان لم يكن لها مرفق) اي والحال انها نبتت في غير محل القرض (قوله ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد) اي فان نبتت في محل القرض غسلت مطلقا وان نبتت في غيره وكان لها كعب غسلت ايضا وان لم يكن لها كعب لم تغسل مالم تصل لمحل القرض فان وصلت له غسل منها ما حاذى محل القرض (تنبيه) من قبيل ما ذكره الشارح فرع كتاب سليمان بن الكحال من تلامذة سحنون امرأة خلقت (٢) بوجهين واربعة ايد فيجب عليها غسل كل ويجوز نكاحها لاتحاد محل الوطء انظر ح (قوله متعلق بغسل) اي المقدر مع يديه اي وغسل يديه غسلًا مصاحبًا لتخليل اصابعه وهو شامل للاصابع الزائدة احسن بها ام لا كذا في حاشية شيخنا (قوله اي وجوبًا) ما ذكره من وجوب تخليل اصابع اليدين في الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بالتدب كتخليل اصابع الرجلين والاولى في تحليلها كما في ح عن الجزولي واي عمران ان يكون من ظاهرا الاصابع لانه امكن لامن باطنها واما قول بعضهم لانه من باطنها تشبيك وهو مكروه فقيه نظر لان التشبيك انما يكره في الصلاة لا في الوضوء كما تقدم ح عن صاحب الجمع بخلاف اصابع الرجلين فان الاولى تحليلها من اسفلها والتخليل في كل غسلة من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة غسلة كما قال شيخنا (قوله ويحافظ على عقد الاصابع) اي وجوبًا ولا فرق بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وعلى رؤس الاصابع) عطف على عقد الاصابع اي ويحافظ على رؤس الاصابع ويعني عن الوسخ الذي تحت الاظفار فلا تجب ازالته مالم يتفاحش (قوله المأذون فيه) اشارة الى ان الاضافة في خاتمه للعهد (قوله فان زرعه) اي بعد الوضوء (قوله ان لم يظن الخ) اي فان ظن ان الماء وصل تحته فلا يؤمر بغسل مانتحه (قوله والغسل كالوضوء) اي فلا يجب (٣) فيه تحريك المأذون فيه ولو ضيقا لا يصل الماء تحته واذا زرعه بعد الغسل وجب غسل مانتحه ان لم يظن ان الماء وصل تحته والا فلا يؤمر بغسل مانتحه بعد زرعه * واعلم ان مثل الخاتم في حق المرأة كان مباحا لها من غيره كساور وحدائد فلا يجب عليها اجالته واسعا وضيقا لا في الوضوء ولا في الغسل ويجب عليها اذا زرعه غسل مانتحه ان كان ضيقا لم يظن وصول الماء تحته والا فلا يجب (قوله فيجب زرعه ان كان حراما) المراد بزعه نقله من محله ولو لم يخرج من الاصبع (قوله واجزا تحريكه) اي لذلك الاصبع به ان كان واسعًا فالدلك به كاف كالدلك باليد مجمعا عليها خرقه واما حرمة شيء آخر وما ذكره الشارح من اجزاء تحريك محرم اللبس هو مفاد نقل ح وهو المعول عليه كما قال شيخنا خلافا لما قاله عجم من لزوم زرعه واسعا كان او ضيقا (قوله وكذا المكره) اي يجب زرعه واجزا تحريكه لذلك الاصبع به ان كان واسعًا (قوله ودخل في الغيارخ) اي لان المراد ونقض غير الخاتم المأذون فيه وهذا صادق بكونه خاتما غير مأذون فيه وبكونه غير خاتم اصلا كالشمع والزفت وغيرهما كمداد الخبر والعجين (قوله ومسح ما على الجمجمة) اي مسح ما استقر عليها تمامها فلا يكفي مسح البعض (٤) على المشهور من المذهب سواء كان قليلا او كثيرا وقال اشهب يكفي مسح النصف ويندب تجديد الماء لمسح الراس ويكره بغيره كبيل لحية ان وجد غيره والا فلا (قوله وهي)

نكاح النحاس او الرصاص ودخل في العبر كل حائل من شمع وورق وغيرهما القريضه لانه مسح جميع الراس واليها اشار بقوله (ومسح ما على الجمجمة) وهي عظم الراس المشتمل على الدماغ من جلد او شعر وهي من مناب شعر الراس المعتاد الى نورة القفا ويدخل فيه البياض الذي فوق وتدي الاذين والذي فوق الاذين (بعض صدغيه) اي مع عظمهما يعني ما نبت فيه الشعر وهو ما فوق العظم النابت ١ مطلب يلزم الا قطع اجرة من يظهره ٢ مطلب من خلقت بوجهين واربعة ايد ٣ مطلب لا يجيل المأذون فيه ٤ مطلب مسح الراس

واما العظم النائي فهو من الوجه فلو قال بشعر صدغيه كان اوضح (مع) مسح (المسترخي) من الشعر ولو طال جدا انظر الاصله (ولا ينقض ضفرة) اي مضفوره (رجل او امرأة)

اي الججمة عظم الراس وقوله من جلد او شعر يان لما استقر على الججمة وقوله وهي من منابت الخ اي الججمة حدها من منابت الخ (قوله واما العظم النائي) اي المرتفع على العارضين (قوله كان اوضح) اي لان ظاهر المصنف انه مسح الصدغ كله وليس كذلك (قوله بل ولا يندب) اي لان المسح مبني على التخفيف وفي نقض الشعر المضفور عند كل وضوء مشقة (قوله بنفسه) اي اذا كان الضفر بنفس الشعر (قوله بخلاف الغسل) اي فانه يجب فيه تقض ماضفر بنفسه اذا اشتد الضفر (قوله واما ماضفر بخيوط كثيرة) اي ثلاثة فاكثري كل ضفيرة (قوله فيجب نقضه في (١) وضوء وغسل) اي سواء اشتد الضفر ام لا والحاصل ان ماضفر بخيوط ثلاثة يجب نقضه مطلقا اشتد ام لا في وضوء وغسل واما ماضفر باقل منها يجب نقضه ان اشتد في وضوء والغسل وان لم يشتد فلا يجب نقضه لا في وضوء ولا في الغسل واما ماضفر بنفسه لا ينقض في وضوء مطلقا اشتد ام لا وينقض في الغسل ان اشتد والا فلا (قوله ويدخلان وجوبا) مع قوله ويطلب بالسنة بعد ذلك اي بعد التعميم الحاصل رد المسح هذا يقتضي انه لا بد لصاحب المسترخي من مسح راسه ثلاث مرات مرة لطاهره ومرة لباطنه وهما واجبان يحصل بهما التعميم الواجب لطاهر الشعر وباطنه (١) الواجب والثالثة لتحصيل السنة وهذا قال عجم ومن تبعه وهو غير صحيح بل الحق ما قاله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري ان الشعر انما يمسح مرتين فقط مرة للعرض ومرة لغيره للسنة وان الادخال من تمة الرد الذي هو سنة وشرط فيه ولذا قال المؤلف في رد المسح ولما كان كلامه هنا لا يدل على حكم الرد في نفسه به عليه بعد بقوله ورد مسح راسه الخ ونصوص الائمة كالمدة والرسالة وعبد الوهاب وابن يونس والبخمي وعياض وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة كلها ظاهرة فياذا كرناه وليس في كلام واحد منهم اشعار بما قاله عجم اصلا وقد قالوا ان الطواهر اذا كثرت غزلة النص ويدل على ذلك ايضا قول الفاكهاني انما كان الرد سنة والثانية والثالثة في المغسول مستحبين لان الذي يمسحه في الرد غير الذي يمسحه اولي حق ذي الشعر والحق غيره بخلاف الذي غسل ثانيا وثالثا فانه عين الاول اه فهذا يدل على بطلان ما ادعاه عجم لان صاحب المسترخي لو كان يمسح في الاولى ظاهر الشعر وباطنه كما زعمه عجم لكان الممسوح اولاهو الممسوح ثانيا وذلك خلاف ما قاله الفاكهاني وابن شير وايضا يلزمه على ما ذكره يمسح اربع مرات لاجل تحصيل التعميم في السنة ايضا ولا فائلا به اه بن (قوله وغسله مجز) هذا هو المشهور خلافا لمن قال بعدم اجرائه (قوله لانه مسح) اي لان الغسل مسح وزيادة (قوله وان كان لا يجوز) اي ان غسله مجز عن مسحه وان كان الغسل لا يجوز ابتداء اي لا يجوز القدوم عليه بمعنى انه يكره (قوله بكعبه) الباء للمصاحبة بمعنى مع بخلافها في قوله بمفصلي الساقين فاما للطرفية بمعنى في اي الاثنين في محل فصل الساق من العقب (قوله وبالعكس اللسان) اي ان المفصل بكسر الميم وفتح الصاد اللسان (قوله مجمع مفصل الساق من القدم) اي محل جمع فصل الساق من القدم اي محل حصول فصل الساق من القدم والحاصل ان الساق منفصل من العقب ويلزم منه انفصاله عن القدم والكعب في محل انفصال الساق من العقب والعقب في محل انفصال الساق من القدم فتأمل (قوله والعقب تحته) جملة من كعب من مبتدأ وخر في محل الحال (قوله عليهما) اي على غسلهما والضمير للعقب والعقب (قوله) وندب تخليل اصابعهما) اي على المشهور خلافا لمن قال بوجوب التخليل في الرجاين كاليدين والحاصل انه قيل بوجوبه فيهما وقيل ندبه فيهما والمشهور وجوبه في اليدين وندبه في الرجلين وانما وجب تخليل اصابع اليدين دون اصابع الرجلين على المشهور لعدم شدة اتصافها بخلاف اصابع الرجلين فقد اشبه ما سنم الباطن لشدة الالتصاق فيها بها (قوله من اسفلها) اي والاولى ان يكون تخليلها من اسفلها بخلاف اصابع اليدين فان الاولى في تخليلها ان يكون من ظاهرها لانه امكن كما مر (قوله (٣) ولا يعيد من قلم ظفره او حلق راسه) اي على المذهب وقيل يجب عليه إعادة غسل موضع الظفر وضوئه لان حدثه قد ارتفع

(١) مطلب ضفر الشعر في وضوء والغسل (٢) مسح غسل الراس بدلا عن مسحه (٣) مسح قلم الظفر وحلق الشعر بعد والشعر الطهارة والحفر على شوكه كذلك (١) الواجب هكذا في النسخ ولعله مكرر كعبه مصدحه

(وفي) وجوب إعادة
موضع (لحيته) وشاربه
إذا حلقهما وسقطا وعدمه
وهو الراجح (قولان و)
الفريضة الخامسة (الدك)
وهو امرار اليد على العضو
ولو بعد صب الماء قبل
جفافه وتندب المقارنة
هنا دون العسل للمشقة
والمراد باليد هنا باطن
الكف على ما استظهر
والدلك في الغسل هو امرار
العضو على العضو الفريضة
السادسة الموالة على
أحد المشهورين واليهما
أشار بقوله (وهل الموالة)
وهي فعله في زمن متصل
من غير تفريق كثير
لأن اليسر لا يضرو ويعبر
عنها بالفور والتعبير
بالموالة أولى لأنها تفيد
عدم التفريق بين الأعضاء
خاصة وهو المطلوب
والفور ربما يفيد فعله
أول الوقت وايضا يؤهم
السرعة في الفعل وكلاهما
ليس بمراد (واجبة ان
ذكر وقدر وبنى) ان
أراد الصلاة به أو البقاء
على الطهارة ولا يتدنه
أي يكره أو يحرم

١ (مبحث) بغير الماء

بالدك

٢ (مبحث) الموالة

والشعر وهو ضعيف ومثل من قلم ظفره في عدم الاعادة على المعتمد من حفر على شوكة بعد الوضوء بخلاف
زوال الخلف والجيرة لأن مسح الخلف بدل فسقط عند حصول مبدله والجيرة مقصودة بالمسح فزوالها زال
لما قصد (قوله وفي وجوب اعادة موضع لحيته) أي نظر الستر الشعر للمحل وقد زال وحيث في غسل المحل
(قوله وعدمه) أي وعدم وجوب الاعادة لأن الحدث قد ارتفع عن محلها فلا وجه لاعادة غسله وظاهر كلامهم
جريان الخلاف في غسل محل اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة وقد يقال ان الخفيفة غير سائرة إذا البشرة
تغسل تحتها واجب بأنها سائرة لمنبت الشعر وفيه أنه مغسول لسريان الماء وافتتاح المسام تأمل ﴿تنبيه﴾
يحرم على الرجل حلق لحيته أو شاربه أو يؤدب فاعل ذلك ويجب على المرأة حلقها على المعتمد وحلق الرأس
لا ينبغي تركه إلا لمن عادتهم الحلق (قوله والدك) هو واجب لنفسه ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء
على دخوله في معنى الغسل والا كان مجرد افاضة أو غمس ان قلت حيث كان الدلك داخل في معنى الغسل
ففرضية الغسل مغنية عنه فلا حاجة لذكره قلت ذكره للرد على المخالف القوي القائل انه واجب لا يصل
الماء للبشرة فان وصل لها يدونه لم يجب بناء على ان يصل الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا كما قرر
شيخنا (قوله وهو امرار اليد على العضو) أي امراراً متوسطاً ولو لم تزل الأوساخ إلا ان تكون متجسدة فتكون
حالا (قوله ولو بعد صب الماء) أي هذا إذا كان امرار اليد مصاحباً للصب بل ولو كان بعد الصب قبل الجفاف
فلا يشترط كون الماء باقياً بل يكفي بقاء الرطوبة كما قاله ابن أبي زيد وهو المعتمد خلافاً لابي الحسن القاسبي
حيث قال لا بد من مقارنة امرار اليد للصب (قوله للمشقة) علم لقوله دون العسل أي فلا تندب المقارنة فيه
للمشقة (قوله والمراد باليد هنا) أي في باب الوضوء وقوله باطن الكف أي لا ظاهره ولا امرار غيره من الأعضاء
فعل هذا لا يجوز ذلك أحدى الرجلين بالآخرى في الوضوء ويجزئ في الغسل وفي بن مانصه كتب الشيخ أبو
على حسن المسناوى مانصه والدك أي باليد ظاهرها وباطنها أو بالذراع أو بمخرقة أو بمحذ أحدى الرجلين
الآخرى خلافاً لتخصيص عجم ومن تبعه الدك باطن الكف واحتج أبو على لما قاله بقول الفاكهاني الدك
امرار البدن وما يقوم مقامها ثم قال بعد وقول الفقهاء الدك باليد جرى على العال خلافاً لعجم ومن تبعه اه
(قوله امرار العضو) أي سواء كان يداً أو غيرها كالرجل ﴿تنبيه﴾ لا يضر اضافة الماء بسبب الدك حيث
عم الماء العضو حالة (١) كونه طهوراً إلا ان يتجسد الوسخ قاله في المجمع (قوله وهي فعله) أي الوضوء (قوله من
(٢) غير تفريق كثير) أي من غير تفريق اصلاً أو مع تفريق يسير (قوله لأن اليسر لا يضرو) أي وانما
قيدهما بالتفريق بالكثير لأن التفريق اليسير لا يضر مطلقاً سهواً كان أو عجزاً أو عمداً لأن ما قارب الشيء يعطى
حكمه وإذا لم يضر التفريق اليسير فيكره ان كان عمداً على المعتمد واليسير مقدور بعدم الجفاف (قوله لأنها تفيد
عدم التفريق الخ) أي تفيد وجوب عدم التفريق بين الأعضاء (قوله ربما يفيد فعله) أي ربما يفيد وجوب
فعله أول الوقت وقوله وايضا يؤهم السرعة أي وجوب السرعة في الفعل وعدم اعتقار التفريق اليسير
(قوله ان ذكر وقدر) أي وأما النامى والعاجز فلا تجب الموالة في حقهما وحيث إذا فرق ناسياً أو عاجزاً فإنه
ينبى مطلقاً سواء طال أم لا لكن الناسى ينبنى بنية جديدة وأما العاجز فلا يحتاج لتجديده وما ذكره المصنف
من التفرقة في العاجز بين الطول وعدمه كالعامد بعد تقييد الوجوب بالقدرة فغير ظاهر ولذا حملوا العاجز
في كلامه على غير الحقيقي وهو من عنده نوع تفريط ولو قال المصنف بعد قوله ان ذكر وقدر وبنى ان عجز
مطلقاً كالناسى بنية كان أولى ويحمل العجز حيث ذكره على الحقيقي اه بن (قوله وبنى) أي وان فرق بين الأعضاء
بأن غسل وجهه مثلاً بنية الوضوء ثم حمل له سياتن فترك العسل ثم ذكر بنى ان أراد الصلاة بذلك الوضوء
الذى فرق فيه (قوله أي يكره أو يحرم) أي فيجرى على الخلاف الآتى في قوله وهل تكره الرابعة أو تمنع
خلاف وهذا يقتضى ان المراد بتولوه بنى أي استئناؤه ان أراد فرض ما فعل وأبداً الوضوء كان مخالفاً للسنة
وكان متركاً للحرم أو مكروه وفيه نظر فقد صرحوا بأن المتوضىئ مخير في اتعاب وضوئه وتركه فالصواب ان
قول المصنف وبنى بنية الخ معناه وصح البناء بنية ان نسي مطلقاً ويجوز له ابتداءه من أوله وحيث قال أولى
للشارح حذف قوله ولا يتدنه الخ ان قلت ان العبادة يلزم اتعابها بالشروع فيها والوضوء من جملة العبادات
فكيف يتغير المتوضىئ في اتعاب وضوئه وتركه قلت ليس كل عبادة يلزم اتعابها بالشروع فيها بل بعضها يلزم

ان كان ثلث الاعضاء غسل على ما يأتي (بنية) شرطاً فان بنى بغيرها لم يجزه (ان نسي) وفرق بين الأعضاء يعني ترك ما بعد المفعول ناسياً
اكمال وضوئه ثم تذكر فانه يبنى على ما فعل (مطلقاً) طال ما قبل التذكرا ولم يطل (و) بنى بغير تجديدية لحصولها حقيقة او حكماً (ان يجز) عن اكمال وضوئه بأن اعد من الماء ما يظن انه يكفي او يشك في كفايته فلم يكفه فيهما (الم لم يطل) الفصل وكذا الواعد من الماء مالا يكفي به جز ما وطننا وقيل لا يبنى مطلقاً ولو لم يطل فيهما ٧٠ اى لترددت به بل داخل على عدم الاتمام وكذا لو فرق عمداً مختاراً اى من

غير نية رفض فيبنى ما لم يطل على التحقيق وخلافه لا يلتفت اليه فان طال ابتداء وضوءه لفقد الموالاة واما الواعد من الماء ما يجز به بأنه يكفيه قسرين خلافه او اراقه شخص او غصبه او اريق بغير اختياره او اكره على التفريق فانه ملحق في هذه الخمسة بالناسي على المعتمد فيبنى مطلقاً وكذا لو قام به مانع لم يقدر معه على اكمال وضوئه ثم زال هذا حاصل كلامهم وكان التحقيق حيث جعلوا الموالاة واجبة مع الذكر والقدرة ان يجعلوا الناسي والعاجز مستويين في البناء مطلقاً ويفسروا العاجز بهذه الصور التي جعلوها ملحقه بالناسي اذ العجز ظاهر فيها ويحكموا بأن غيرها يبنى ما لم يطل لعدم ضرر التفريق اليسير ويجعلوا ما فسر وابه العاجز من الصورتين ملحقاً بغيرهما والطول مقدر (بحفاف

اتمامها (١) وبعضها لا يلزم وقد نظم ذلك ابن عرفة بقوله
صلاة وصوم ثم حج وعمرة * طواف عكوف وائتمام تحتها
وفي غيرها كالوقت والطهر خين * ان شاء فليقطع ومن شاء تعما
(قوله ان كان ثلث الاعضاء) اى واما ان لم يكن ثلثها فهو بخير ان شاء بنى وان شاء رفض ما فعل وابتدا آخر
(قوله بنية) اى جديدة وقوله شرطاً اى حالة كون النية شرطاً في البناء (قوله فان بنى بغيرها لم يجزه) وذلك
كالواض بمرابعد تذكره بلانية اتمام الوضوء كافي شب عنها (قوله طال ما قبل التذكرا ولم يطل) محل
القصد هو الطول لأن عدم الطول موالاة كما تقدم (قوله وان يجز) او الاول لاستئناف وجواب الشرط
محذوف اى بنى ما لم يطل وليست الوضوء عاطفة على ان نسي والا لا يقتضى ان العاجز يبنى بنية (قوله لحصولها
الخ) هذا اشارة للفرق بين الناسي والعاجز وحاصله ان الناسي لما كان عنده اعراض عن الوضوء احتاج
لتجديدية بخلاف العاجز فانه لما تعرض عن الوضوء ولم يذهل عنه لم يحتج لنية لحصولها حقيقة او حكماً
(قوله ما لم يطل الفصل) اى بين انتهاء ما فعل او لا وبين اكمال الوضوء فان طال ابتداء الوضوء من اوله كما يأتي
للشارح (قوله وكذا الواعد من الماء مالا يكفيه جز ما وطننا) اى فانه يبنى بغير نية ان لم يطل كافي التوضيح
(قوله وقيل لا يبنى مطلقاً الخ) اى للتلاعب والدخول على الفساد وعدم جزم النية فهو اشد من عدم
التفريق المغتفر فيه القرب كافي عجز وارتضاء شيخنا في الحاشية ولكنه اعتمد الاول في تقريره (قوله وكذا
لو فرق عمداً الخ) اى فيكون جلة الصور التي يبنى فيها عند عدم الطول خمس صور وصوتان يبنى فيهما اتفاقاً
وهما صورتا العجز الحكمى اعنى ما اذا اعد من الماء ما يكفيه طناً او شكاً قسرين انه لا يكفيه وثلاث صور
يبنى فيها على الراجح من اعد من الماء مالا يكفيه جز ما وطننا ومن فرق عامداً مختاراً غير رافض للنية (قوله
وخلافه) اى وخلاف التحقيق وهو عدم البناء مطلقاً ولو لم يطل لا يلتفت اليه (قوله فان طال) اى التفريق
من العاجز والعامد ومن ذكر معهما (قوله ابتداء وضوءه الخ) اى فلو خالف وبنى على ما فعله او لا وصلى بذلك
الوضوء اعاد الوضوء والصلاة ابد الترك الواجب وهو الموالاة (قوله (٢) او اكره على التفريق) قال طنبى في
اجوبته الظاهر ان الاكراه هنا يكون بما يأتي للمؤلف في الطلاق من خوف مؤلم فاعلى اذ هذا الاكراه هو
المعتبر في العبادات اهـ بن (قوله وكذا الواقم به مانع) اى فتكون الصور التي يبنى فيها مطلقاً سبعة الناسي
وهذه الصور الستة المذكورة هنا الملحقه به (قوله ستة وبين في البناء مطلقاً) اى لعدم وجوب الموالاة في
حقهم (قوله بهذا الصور الخ) اى الستة المتقدمة في قوله واما الواعد من الماء ما يجز به بأنه يكفيه فتبين انه
لا يكفيه او اراقه شخص او غصبه او اريق منه بغير اختياره او اكره على التفريق او قام به مانع لم يقدر معه
على اكمال وضوئه (قوله ويحكموا بأن غيرهما) اى غير العاجز والناسي وهو العامد حقيقة اعنى من فرق
عامداً مختاراً او حكماً وهو من اعد من الماء مالا يكفيه قطعاً وطننا (قوله ويجعلوا ما فسر وابه العاجز من
الصورتين) اى وهما ما اذا اعد من الماء ما يكفيه طناً او شكاً قسرين انه لا يكفيه (قوله ملحقاً بغيرهما) اى
بغير العاجز والناسي وذلك الغير هو العامد حقيقة او حكماً وقوله ملحقاً بغيرهما اى من جهة البناء ما لم يطل
في كل (قوله ان فرق ناسياً) اى والحال انه قد حصل طول (قوله على ما لبن عبد الحكم) هذا هو الاظهر

١. ضاء بر من) اى في زمن (اعتدلاً) اى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء من حيث اعتدال صاحبها بين الشيوخة والشبو به حال الصحة واعتدال الزمن كونه بين الحر والبرد حال سكون الريح ولا بد من تقدير اعتدال المكان كما عزاه الفاكهاني لابن حبيب فقيام الليل عندهم دليل على بقاء اثر الوضوء (او) الموالاة (سنة) وعليه ان فرق ناسياً لا شيء عليه وكذا عامداً على ما لبن عبد الحكم ومقابله قول ابن القاسم يعيد الوضوء والصلاة ابداً اكثر من سنة (١) مطلب ما يلزم سماعه بالشرع وما لا (٢) مطلب الاكراه على تفريق الوضوء وانما به الاكراه في العبادات والحاصل

من سننها عمد على أحد القولين والثاني لا يبطل في الجواب (خلاف) في التشهير والاول أشهر الفريضة السابعة النية وهي القصد للشيء ومحلها القلب وانما اخرها المصنف وان كان حقها التقديم اول الفرائض لكثرة ما يتعلق بها من المسائل فأراد ان يفرغ من غيرهما لما فقال (نية رفع الحدث) أي المنع المترتب او الصفة المقدرة (عند) غسل (وجهه) ٧١ ان بدا به كما هو السنة والافند اول فرض

(او) نية (الفرض) أي فرض الوضوء أي نية ادائه والمراد بالفرض ما يتوقف صحة العبادة عليه يشمل وضوء الصبي (او) نية (استباحة ممنوع) أي ما منعه الحدث بالمعنى المتقدم واو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع بل الاولى الجمع بين هذه الكيفيات الثلاثة ويضر نية بعضها واخراج البعض للثنائي كأن يقول نويت فرض الوضوء لاستباحة الصلاة واذا نوى احدها بلا اخراج لغيره اجزا (وان مع) نية (تبرد) او تدف او تظافة او تعليم اذ نية شيء مع ذلك لانافي الوضوء ولا تؤثر فيه خلا (او) وان (اخرج بعض المستباح) أي ما يباح له فعله بالوضوء كما اذا نوى به صلاة الطهر لا العصر او الصلاة لا مس المصحف او بالعكس لان حدثه قد ارتفع باعتبار ما نواه بخارله فعله به وفعل غيره (او) وان (نسي حدثا) أي ناقضا ونوى غيره من احداث حصلت منه سواء كان المتنوى هو الاول او غيره وكذا اذا لم

والحاصل أنه على القول بان الموالاة سنة من فرق ناسيا بيني على ما فعله ولا شيء عليه اتفاقا اما ان فرق عامدا والحال أنه حصل طول فقيه قولان قيل بيني على ما فعله ولا يطالب باعادة الوضوء وهو الاظهر وقيل بعيد الوضوء من اوله فان بنى على ما فعل وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وهو المشهور (قوله من سننها) أي الصلاة (قوله والثاني) أي من القولين اللذين في ترك سنة الصلاة عمدا (قوله خلاف في التشهير) فقد شهر القول بالوجوب ابن ناجي في شرح المدونة وشهر القول بالسنية ابن رشد في المقدمات وهذا الخلاف معنوي ان راعينا قول ابن عبد الحكم على السنية لان من فرق عمدا وطال لا بيني على القول بالوجوب فان بنى وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وعلى القول بالسنية بيني ولا شيء عليه اما على المشهور وهو قول ابن القاسم فالخلاف لفظي لان المفروق عمدا اذا طال تفرقه لا بيني ويعيد الوضوء والصلاة ابدا اذ انبى على كل من القول بالوجوب والسنية وح جعل الخلاف معنويا وعج جعله لفظيا وقد علمت وجه كل من التقريرين (قوله وهي القصد الى الشيء) أي فهي من باب القصد والارادات لا من باب العلوم والاعقادات وحينئذ فهي من كسب العبد لان القصد الى الشيء توجه النفس اليه فقول عبق ان النية ليست من كسب المتوضى فيه نظر (قوله وان كان حقها التقديم الخ) أي لتقدمها على غيرها من الفرائض في الوجود الخارجى (قوله أي المنع المترتب) أي على الشخص (قوله عند غسل وجهه) أي وعليه فينوي للسنن السابقة على الوجه نية منفردة فلا يقال انه يلزم على كون النية عند غسل الوجه خلوها عن نية وعلى هذا فلو وضوء نيتان وقال بعضهم ان النية عند غسل اليدين للكوعين قال في التوضيح جمع بعضهم بين القولين فقال انه يبدء بالنية اول الفعل ويستصحبا لاول الفروض فاذا فعل ذلك صدق عليه انه اتى بالنية عند غسل اليدين للكوعين وصدق عليه انه اتى بها عند غسل اول فرض (قوله والافند اول فرض) أي والابان نكس وبدا بغيره فعند اول فرض (قوله أي نية ادائه) أي تأدية الفعل المفروض (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهو المنع المترتب او الصفة المقدرة قيامها بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية والاولى ان يراد بالحدث الوصف اذ لا معنى لقولنا استباحة ما منع منه المنع (قوله فتجوز الجمع الخ) فيجوز للشخص الشارع في الوضوء ان ينوي رفع الحدث واداء الفرض واستباحة ما منعه الحدث من صلاة او طواف او مس مصحف (قوله للثنائي) أي لانه تناقض في ذات النية فكانه قال نويت رفع الحدث نويت عدم رفعه او نويت لا نويت (قوله وان مع تبرد) (١) أي هذا اذا كانت نية ما ذكر غير مصاحبة لنية تبرد بل وان كانت نية ما ذكر مصاحبة لنية تبرد ومع هنا مطلق المشاركة وان كان الاصل دخولها على المتبوع وظاهره الاجزاء ولو كان ذلك الماء لا يتبرده عادة كما لو نوى التبرد بما سخن وهو كذلك (قوله لثنائي الوضوء ولا تؤثر فيه خلا) وذلك لان غسل الاعضاء للوضوء يتضمن التبرد مثلا فاذا نواه لم يكن ذلك مضادا للوضوء ولا مؤثرا فيه خلا (قوله فجازله فعله به) أي فجازله ان يفعل بذلك الوضوء ما نواه وان يفعل غيره وهو ما اخرجه واخرجه لغير ما نواه لا يضر (قوله ونوى غيره) أي ونوى الوضوء من غيره وذلك لان الاسباب اذا تعددت تاب احدها عن الآخر (قوله هو الاول) أي هو الذي حصل منه أولا (قوله وكذا ان لم يكن حصل منه الا المنسى) أي ونوى الوضوء من حدث لم يحصل منه (٢) من غيره (قوله بل ولو ذكره) أي ونوى الوضوء من غيره (قوله لا اخرجه) عطف على محذوف أي او نسي حدثا ولم يخرج له لاخرجه (قوله او نوى مطلق الطهارة الشاملة للحدث والنجس) أي فلا يصح وضوءه (قوله أي من حيث تحققها في احدهما لا بعينه) أي او من حيث تحققها فيهما معا ومن حيث تحققها في الحبث فالضرر

يكن حصل منه الا المنسى ولا مفهوم لنسي بل ولو ذكره فالمعتبر مفهوم قوله (لا اخرجه) أي الحدث بأن قال نويت الوضوء من البول لامن الغائط مثلا فلا يصح وضوءه للتناقض (او نوى مطلق الطهارة) الشاملة للحدث والنجس أي من حيث تحققها في احدهما لا بعينه اما ان قصد الطهارة لا بقيد الشمول (١) مبحث بيان حكم تفریق الوضوء على القول بان الموالاة سنة (٢) مطلب نية نحو التبرد مع رفع الحدث

قرآن ظاهرها اوزيارة
صالح او عالم او نوم او تعليم
علم او تعلمه او دخول على
سلطان من غير ان ينوى
رفع الحدث فلا يرفع حدثه
لان ما نواه يصح فعله مع
بقاء الحدث (او قال) اى
بقلبه اى نوى من كان
متوضاً وشك في الحدث
(ان كنت احدثت) هذا
الوضوء (له) اى للحدث
لم يجزئه سواء تبين حدثه
ام لا لعدم جزمه بالنية
حيث علق الوضوء على
امر غير محقق اذ الواجب
على الشاك في الحدث ان
يتوضاً بنية جازمة
(او جدد) وضوءه بنية
الفضيلة لا اعتقاده انه على
وضوءه (فتبين) له (حدثه)
قبل التجديد لم يجزئه لعدم
نية رفع الحدث بل ولو
نوى رفع الحدث لم يجزئه
لتلاعبه باعتقاده انه على
وضوءه (او ترك لمعة) من
مغسول فرائضه (فانفصلت
في الغسلة الثانية او الثالثة
(بنية الفضل) فلا يجزى
لان نية غير الفرض
لا تجزى عنه وهذا اذا
احدث نية الفضيلة والا
اجزاء ومثل الغسل للمسح
(او فرق النية على
الاعضاء) بان خص كل
عضو نية من غير قصد
اتمام الوضوء ثم يبدوله
فيغسل ما بعده وهكذا لم

في هذه الصورة الثلاث كما قال شيخنا (قوله فالظاهر الاجزاء) اى كما انه اذا نوى مطلق الطهارة من حيث
تحققها في الحدث فانه يجزى فالاجزاء في صورتين وعدمه في ثلاث بقى ما اذا نوى الطهارة من الحدث وانحبت
معاو في المجرى اذا نواهما معا لنجاسة العضو ولم يصف الماء فيجزى (قوله ندبت الطهارة له) اى ندب الوضوء له
فالمراد بالطهارة الوضوء (قوله كقراءة قرآن ظاهراً) اى بدون مصحف نعم اذا نوى بنفسه قراءة القرآن
ظاهراً اجزاء عن غسل الجنابة لانه لا يجوز له ان يترا القرآن الا بعد ارتفاع الجنابة واولى منه اذا نوى بغسله
قراءة القرآن في المصحف والحاصل انه فرق بين الوضوء والغسل في الوضوء اذا نوى الوضوء لمس المصحف
جازله الصلاة به واذا نوى الوضوء لقراءة القرآن ظاهراً فلا تصح الصلاة به لعدم ارتفاع حدثه واماً في الغسل
اذا نوى به قراءة القرآن ظاهراً او في المصحف اجزاء عن غسل الجنابة (قوله فلا يرفع حدثه) اى ويحصل
له ثواب كوضوء الجنب للنوم على ما رتب به عب على ح وكل هذا اذا نوى اباحة الامر الذي يندب له الوضوء
من غير ان ينوى رفع الحدث واما اذا نوى الطهارة ليزور مثلاً غير محدث جازله ان يصلى به كما اشار لذلك عب
هنا وفي باب الغسل (قوله ان كنت احدثت) اى حصل منى ناقض وقوله فله اى فهذا الوضوء له وان لم يكن
حاصل منى ناقض فلا يكون له (قوله لم يجزئه) اى كما هو قول ابن القاسم (قوله سواء تبين حدثه ام لا) اى بان
استمر باقياً على شكه (قوله لعدم جزمه بالنية) اى لان الفرض انه حين نوى ان كنت احدثت فله الخ غير
مستحضر ان الشك في الحدث غير ناقض للوضوء واما لو كان مستحضر ذلك كانت نيته جازمة لا ترد فيها وان
كان لفظه دالاً على التردد وحينئذ يكون وضوءه صحيحاً كما في عجم (قوله اذ الواجب الخ) الاولى الايتان بالقاء
بحيث يقول الواجب الخ والحاصل انه بمجرد شكه في الحدث انتقض وضوءه فالواجب عليه اذا توضاً
ان يتوضاً بنية جازمة فان توضاً بنية غير جازمة بأن علقها بالحدث المحتمل كان هذا الوضوء الثانى باطلاً ايضاً
(قوله قبل التجديد) متعلق بحدثه اى فتبين له بعد التجديد انه احدث قبله (قوله لعدم نية رفع الحدث) اى
ولان المندوب لا يتوب عن واجب (قوله باعتقاده انه على وضوء) اى فهذا يقتضى انه لا حدث عليه فنيته
رفع الحدث حينئذ تلاعب منه (قوله فأنفصلت بنية الفضل) اى بالنية التي احدثها عند فعل الفضيلة
وهي الغسلة الثانية والثالثة (قوله فلا تجزى) اى ولا بد من غسلها بنية الفرض (قوله وهذا اذا احدث
نية الفضيلة الخ) يعنى ان صورة المصنف انه خص نية الفرض بالغسلة الاولى واحداث نية الفضيلة في
الغسلة الثانية والثالثة التي غسلت بهما للمعة واما لو نوى ان الفرض ماعم من الغسلات وبقيت لمعة لم
تغسل بالاولى وغسلت بالثانية والثالثة فان الغسل يجزى قال عبى وما ذكره المصنف من عدم الاجزاء
مبنى على ان نية الفضيلة معتبرة وقال سند اذا نوى بما بعد الاولى الفضيلة وكانت الاولى لم تم فلا تعتبر تلك
النية ولا يعمل بنية الفضيلة الا اذا عمت الاولى فعلى هذا اذا ترك لمعة فغسلت بالغسلة الثانية او الثالثة التي
نوى بها الفضيلة فانها تجزى اه قال بن وفيه نظر فان ما نقله ح عن سند عند قول المصنف وشفع غسله
وتبليته صريح في انه يعتبر بنية الفضيلة كغيره اه (قوله ومثل الغسل المسح) اى فاذا ترك لمعة من مسح
راسه فامسحت بنية السنة التي احدثها عند رد المسح كذلك لا يجزى (قوله او فرق النية) اى جنسها
المتحقق في متعدد (قوله بأن خص كل عضو بنية الخ) اى بأن غسل وجهه بنية رفع الحدث من غير قصد اتمام
الوضوء ثم يبدوله فيغسل اليدين كذلك ثم يبدوله فيه مسح راسه بنية وهكذا تمام الوضوء وقوله من غير
قصد اتمام الوضوء اى بان نوى عدم اتمامه او لا نية له اصلاً واما لو خص كل عضو بنية مع قصده اتمام
الوضوء على الفور معتقداً انه لا يرفع حدثه ولا يكمل وضوءه الا بجميع النيات فهذا من باب التاكيد فلا
يضر لا من باب التفريق (قوله فانه يجزى لان النية لا تقبل التجزى) اى وحينئذ فجعله لغو وهذا هو المعتمد
وان بحث فيه ابن حزم وقبانه متلاعب لان ربع النية لا يرفع الحدث في اعتقاد المتوضى (قوله والا ظهر
من الخلاف في الاخبار الصحة) اى بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده وقوله والمعتمد ما صدر به
اى من عدم الصحة بناء على ان الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده الا بالكمال قال في التوضيح واذا غسل

يجزئه وليس المنهى انه جزا النية على الاعضاء بان جعل لكل عضو بعها ملا فانه يجزى لان النية
معنى لا تقبل التجزى (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (في) هذا الفرع (الاخبار الصحة) وقال ابن القاسم والمعتمد ما صدر به

الوجه في قول يرتفع حدثه وفي قول لا يرتفع حدثه إلا بعد غسل الوجهين قال في البيان والاول قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني اسحقون قال والاول اظهر واعترض على المصنف في قوله والاول اظهر في الاخبار الصحة بان ابن رشد لم يستظهر في مسئلة التفريق شيئا أصلا وانما استظهر قول ابن القاسم برفع الحدث عن كل عضو بانقراده ولا يلزم من استظهاره ذلك استظهار الصحة في التفريق اذ قد لا يسلم بان رشيد التفريق المذكور لجواز ان يقول ان رفع الحدث عن كل عضو بانقراده مشروط عند ابن القاسم بتقديم نية الوضوء بتمامه فتأمل انظر بن (قوله وعزوبها بعده مغتفر) اغتفار عزوبها مقيد بما اذا لم يأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام ومقيد ايضا بما اذا لم يعتقد في الاثناء اقضاء الطهارة وكما هو يكون قد ترك بعضها ثم يأتي به من غير نية فلا يجزى كما هو في قوله وبني بنية الخ اه بن (قوله وهو أول مفعول) أي سواء كان الوجه او غيره (قوله وان كان ظاهر المصنف اغتفاره) وذلك لان قوله ورفضها مغتفر ظاهره سواء كان في الاثناء او بعد التمام * واعلم ان محل الخلاف في الرض الواقع في الاثناء اذا كمله بالقرب بالنية الاولى واما اذا لم يكمله او كمله بنية اخرى او بعد طول لم يختلف في بطلانه انظر بن (قوله والغسل كالوضوء) أي فيغتفر رفض النية فيه بعد فراغه ولا يفتقر في الاثناء بل يضر ويوجب بطلانه (قوله قولان مرجحان) أي وان كان الاقوى منها عدم البطلان كما قرر شيخنا (قوله فلا يرتضان مطلقا) أي سواء وقع رفض النية في الاثناء او بعد الفراغ وسكت عن الاعتكاف وحكمه حكم الصلاة لا احتوائه عليها فيبطل بالرفض في الاثناء انفاقا وبعده على احد قواين مرجحين واستظهر بعضهم انه كالوضوء واما التيمم فيبطل برفض النية في الاثناء وبعده قول واحد لانه طهارة ضعيفة واستظهر بعضهم ان التيمم كالوضوء في شيء آخر وهو ان رفض الوضوء جائز كما يجوز القدوم على للمس واخراج الرمح من غير ضرورة وفي الحج نظر واما الصوم والصلاة فالحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرض ونقض الوضوء فنع الاول دون الثاني لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والوضوء عمل قال شيخنا والذي يظهر ان المراد بالاعمال المقاصد لا الوسائل وحينئذ فرفض الوضوء كنقضه جائز واستظهره شب (قوله وفي تقديمها يسير) أي عرفا والتقدم يسير عرفا مثل ما ذكرنا شارح أي والترض انه لو سئل عند الشرع في الوضوء ما اذا تعلق لم يجيب بأنه يتوضأ والافهى نية حكما كذا في الحج (قوله خلاف) شهر المازري وابن بزيرة والشيباني منها عدم الاجزاء وشهر ابن رشد وابن عبد السلام والجزولي الاجزاء بناء على ان ما قارب الشيء يعطى حكمه ولما كان كل من القولين قد شهر عبر المصنف بخلاف وذ كر شيخنا في الحاشية ان الاصح من القولين القول بالاجزاء (قوله كان تأخرت عن محلها) أي فلا تجزى تأخرت يسيرا وبكثير (قوله أي قبل ادخالهما في الاثناء كما هو المنصوص) أي وليس المراد بقوله أو قبل فعل شيء من افعال الوضوء كالمضمضة والاستنشاق سواء توضع من نهر او حوض او اثناء كما قيل لان هذا ترتيب سنن وهو مستحب كما في شب * واعلم ان كون الغسل قبل ادخالهما في الاثناء مما يتوقف عليه السنة قيل مطلقا أي سواء توضع من نهر او حوض او من اثناء يمكن الافراغ منه ام لا كان الماء الذي في الاثناء قليلا او كثيرا وقيل ليس مطلقا بل في بعض الحالات وذلك اذا كان الماء غير جار وقد رآ نية الوضوء او الغسل وامكن الافراغ منه فان تختلف واحد من هذه الامور الثلاثة فلا تتوقف السنة على كون الغسل خارج الماء وعلى هذا القول مشى الشارح وهو المعتمد (قوله والاذا دخلهما فيه) هذا راجع للاخير فقط أي والايمن الافراغ منه ادخلهما فيه ولو رجع للثلاثة لم يحتاج لقوله بعد واما الماء الجاري الخ (قوله والانهيل الخ) أي والابان كانا ينجسانه تحيل على غسلهما خارجا ولو بأخذ الماء بفيه او ثوبه ولا يقال نقله الماء بفيه يضيفه لانا نقول وان اضاف له لكنه ينفعه في ازالة عين النجاسة به او لا من يديه (قوله والانهيل الخ) أي والايمن التحيل على غسلهما خارجا تركه وتيمم (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا او قليلا (قوله والكثير) أي غير الجاري وهو ما زاد على آية الغسل (قوله فلا تتوقف السنة على غسلهما خارجا) أي بل تحصل بغسلهما

الاستصحاب (ورفضها) أي ابطالها أي تقديرها مع ما فعل معها باطلا كالعدم (مغتفر) لا يؤثر بطلان ان وقع بعد الفراغ منه ولا يعتفر في الاثناء على الراجح وان كان ظاهر المصنف اغتفاره والغسل كالوضوء بخلاف الصوم والصلاة فيبطلان برفضهما في الاثناء قطعا وفيما بعد الفراغ قولان مرجحان اما الحج والعمرة فلا يرتضان مطلقا (وفي تقديمها) عن محلها وهو الوجه (يسير) كنيته عند خروجه من يته الى حمام مثل المدينة المنورة (خلاف) في الاجزاء وعدمه فان تقدمت بكثير فعدم الاجزاء قول واحد كان تأخرت عن محلها الحاصل المفعول عنها ثم شرع في بيان سننه فقال (وسننه) ثمان اولها (غسل يديه) الى كوعيه (اولا) أي قبل ادخالهما في الاثناء كما هو المنصوص ان كان الماء غير جار وقد رآ نية وضوء او غسل وامكن الافراغ منه والاذا دخلهما فيه ان كانتا تطبيقيتين او متجسيتين وكانا لا ينجسانه والانهيل على غسلهما خارجا والانهيل على غسلهما

(تعبد) لا للنظافة (بمطلق ونية) كغيرها من افعال الوضوء (ولو) كانتا (تطبيقين او) ولو (احدث في اثنايه) خلافا للمخالف في ذلك (مفترقين) ندبا على الراجح وقيل هو من تمام السنة (و) ثانيا (مضمضة) وهي ادخال الماء في الفم ونخضضته ومجه اي طرحه لان شربه او تركه حتى سال من فمه ولان ادخله ومجه من غير تحريكه في الفم ولان دخل فمه بلا قصد مضمضة فلا يعتد به (و) ثالثا (استنشاق) وهو جذب الماء بالنفس الى داخل انفه فان دخل بلا جذب فلا يكون آتيا بالسنة ولا بد فيهما من النية والا لم يكن آتيا بالسنة (وبالغ) ندبا (مقطر) فيهما بايصال الماء الى اقصى القسم والاقب وتكره المبالغة للصائم لئلا يفسد صومه فان وقع ووصل الى حلقه وجب عليه القضاء (وفعلهما بستر) من الغرفات بان يتمضمض ثلاث ثم يستنشق ثلاث هذا مراده (افضل) من فعلهما ثلاث غرفات يفعلهما بكل غرفة منها وان (وجازا) معا (واحداهما بغرفة) واحدة بمعنى خلاف الافضل (و) رابعا (استنار) وهو طرح المياه من الاقب بالنفس من

داخل الماء وخارجيه (قوله ورجح ايضا) قال شيخنا وهو اوجه من الاول (قوله تعبد) هذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب انه مقول المعنى واحتج بحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلهما في اثنايه فان احدهم لا يدري اين بات يده فتعليقه بالشك دليل على انه معقول واحتج ابن القاسم بالتعبد بالتحديد بالثلاث اذ لا معنى له الا ذلك وحله اشهب على انه للمبالغة في النظافة ذكره ابن فرحون فهما متفقان على التثليث خلافا للح تبع البساطي في انه مبني على التعبد ولا تفاهما على التثليث وعدم بناءه على الخلاف قدم المصنف ثلاثا على تعبد او اخر عنه ما ينبنى على الخلاف اه بن (قوله بمطلق ونية) اي بناء على ان غسلهما تعبد لا معلل بالنظافة اذ عليه تحصل السنة بغسلهما ولو بمضاف ولو بغريه لعدم توقف النظافة على المطلق والنية (قوله ولو تطبيقين او احدث الخ) اي خلافا لاشهب القائل اذا كانتا تطبيقين او احدث في اثنايه فانه لا يطالب بغسلهما بناء على ان الغسل معلل بالنظافة (قوله خلافا للمخالف في ذلك) اي في جميع ما تقدم من قوله تعبد الى هنا وقد علمت ان المخالف في ذلك كاه اشهب (قوله مفترقين) حال من يديه واما ثلاثا فهو حال من الغسل وقوله تعبد مفعل لاجله واعلم ان طلب تفرقهما في الغسل هو رواية اشهب عن مالك وقال ابن القاسم بغسلهما مجموعتين وظاهر تقديم تثليث اليدين على اليسار على القول الاول دون الثاني هذا وقد صرح الائمة بأن غسلهما مفترقين مبني على قول ابن القاسم بالتعبد كما هو ظاهر المصنف فيكون ابن القاسم خالف اصله لان اصله ان الغسل تعبد والمناسب له التفرق في الغسل مع انه يقول بغسلهما مجموعتين وجعهما انما يناسب النظافة واجاب ابن مرزوق بأن غسلهما مجموعتين وان كان مناسبا للنظافة لكنه لا ينافي التعبد وهو ظاهر وان كان غسلهما مفترقين هو المناسب له وليس افتراقهما قولا لاشهب حتى يكون مخالفا لاصله انما هو رواية له عن مالك انظر بن (قوله لان شربه او تركه حتى سال من فمه) هذا محترز قوله ومجه وقوله ولان ادخله اي الماء ومجه من غير تحريكه محترز قوله ونخضضته اي تحريكه وقوله ولان دخل اي الماء فم الخ محترز قوله ادخال الماء الخ فهو لف ونشر مشوش وفي عقب ولو ابتلعه لم يكن آتيا بالسنة على الراجح من قولين واعترضه بن قائلا نظره مع قول ح الذي يظهر من كلام الفسكهاني الاكتفاء بذلك وذ كر زروق عن القوري انه كان يأخذ عدم اشتراط المجر من قول المازري رايت شيخنا يتوضأ في صحن المسجد فلعله كان يتبع المضمضة حتى سمعته منه اه قال ح واذا قلنا ان الظاهر اجزاء الابتلاع فكذلك يكون الظاهر من القولين في ارسال الماء من غير دفع الاجزاء اه (قوله ولا بد فيهما من النية) اي بخلاف رد مسح الراس ومسح الاذنين فلا يقتصران اليها ونية الفرض تضمن نيتها كنية باقي السنن والفضائل اه خش (قوله وبالغ ندبا بمقترفيهما) تبع الشارح في قوله فيهما بهرام والذي في المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق وهذا هو الراجح كما قال شيخنا واستظهر في المجلد الاول (قوله هذا مراده) اي وان كان كلامه صادقا بكونه يتمضمض بغرفة ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض بواحدة ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض بواحدة ويستنشق بأخرى لكن هذه الصورة غير مراده له فقد قال بعضهم لم اقف على من ذكر هذه الصورة والذي يظهر من كلامهم انما هو الصورة التي ذكرها الشارح (قوله وان جزم به ابن رشد) اي انه جزم بأن الافضل فعلهما ثلاث غرفات يفعلهما معا بكل غرفة من الثلاث واما فعلهما بستر غرفات فهو من الصور الجائرة والذي اعتمده الاشياخ كما قال شيخنا كلام المصنف (قوله وجازا) اي المضمضة والاستنشاق وكان الاولى ان يقول وجازتا اي الستان الا ان يقال انه راعى كونهما فعلين والمراد بالجواز هنا خلاف الاولى كما قال الشارح لانه مقابل للندب وقوله بغرفة راجع لكل من الاخرين قبله اي جازا معا بغرفة وجازا احداهما بغرفة فالاولى كان يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من تلك الغرفة التي تمضمض منها ثلاثا ايضا على الولا او يتمضمض واحدة ويستنشق اخرى وهكذا من غرفة واحدة والثانية كأن يتمضمض بغرفة ثلاثا ويستنشق بغرفة اخرى ثلاثا وبقيت صفة اخرى والظاهر جوازها وان قال بعضهم لم اقف على من ذكرها وهي ان يتمضمض

واضعاً أصبعيه السبابة والأبهام من اليد اليسرى عليه عند ثبوته ما سكاله من اعلاه لانه ابلغ في النظافة (و) خامسها (مسح وجهي مثل اذن) اي ظاهرهما وباطنهما ففيه تغليب الوجه على الباطن (و) سادسها (تجديد الماء لهما) اي الاذنين فلو مسحهما بلا تجديد الماء لهما كان آتياً بسنة المسح فقط و بقي عليه سنة مسح الصماخين اذ هو سنة مستقلة فالسن التي تتعلق بالاذنين ثلاثة (و) سابعها (رد مسح راسه) وان لم يكن عليه شعر بان يعمرها بالمسح ثانيان بعد ان عمها اولاً ولا يحصل التعميم اذا كان الشعر طويلاً الا بالرد الاول ثم يأتي بالسنة بعد ذلك بأن يعيد المسح والرد كذا قيل الا انهم استظهروا مال الزرقاني من انه لا يجب الرد في المسترخى لان له حكم الباطن والمسح مبني على التخفيف ومحل كون الرد سنة اذا بقي بيده بلل من المسح الواجب والالم يسن فان بقي ما يكفي بعض الرد هل يسن بقدر البلل فقط وهو الظاهر او يسقط (و) ثامنها (ترتيب فرائضه) بأن يغسل الوجه قبل اليدين واليدين قبل مسح الراس وهو قبل الرجلين فان نكس (فيعاد) استئنا الفرض (المنكس) لا السنة وهو المقدم عن موضعه المشروع له (وحده) مرة دون تابعه (ان بعد) اي طال ما بين انتهاء وضوئه وتذكره بعداً مقدراً (بحفاف) لعضو اخير وزمن اعتدلا وهذا ان نكس سهواً فان

٧٥

من غرفة مرتين والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم يستنشق اثنتين من غرفة ثالثة (قوله واضعاً أصبعيه السبابة والأبهام من اليد اليسرى عليه) اي على الاتف فان لم يجعل أصبعيه على اتفه ولا نزل الماء من الاتف بالنفس وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استئنا رابئاً على ان وضع الأصبعين من تمام السنة كما هو مقتضى اخذه في تعريفه وبه صرح الشاذلي في شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب واختاره بعض الاشياخ كما قاله شيخنا (قوله من اليد اليسرى) هذا مستحب لان حقيقة الاستئنا ترتفع على ذلك كما ان كون الأصبعين السبابة والأبهام كذلك اي مستحب قاله شيخنا (قوله اي ظاهرهما وباطنهما) ظاهر الاذن هو ما يلي الراس وباطنهما هو ما كان مواجهاً لهما خلقت كالوردة ثم فتحت وقيل بالعكس (قوله ففيه تغليب الوجه على الباطن) وزاد لفظ كل لثلاثي توالي ثنتين لوقال وجهي اذنين وهو ممنوع لتقلبه وايضاً لوقال كذلك لم يتناول مسح باطنهما (قوله وتجديد الماء لهما) اي ماء لهما في الكلام حذف الجار (قوله كان آتياً بسنة المسح فقط) اي وتاركاً السنة تجديد الماء (قوله مسح الصماخين) الصماخ هو الثقب الذي تدخل فيه راس الاصبع من الاذن (قوله اذ هو سنة مستقلة) اي كافي المواقف تعلقاً عن التخمى وابن يونس لكن الذي يفيد كلام التوضيح ان مسح الصماخين من جملة مسح الاذنين لانه سنة مستقلة (قوله ثلاثاً) اي مسح ظاهرهما وباطنهما ومسح الصماخين وتجديد الماء لهما (قوله ورد مسح راسه) اي الى حيث بدأ فيرد من المؤخر الى المتقدم او عكسه او من احد القودين (قوله بأن يعيد المسح والرد) اي فعلى هذا لا بد لصاحب الشعر الطويل من مسح راسه اربع مرات مرة لظاهرها ومرة لباطنهما وهما واجبتان بهما يحصل التعميم الواجب ثم يطالب بمسحها على سبيل السنة مرتين مرة لظاهرها ومرة لباطنهما ليحصل تعميمها بالمسح ثانياً بعد ان عمها اولاً (قوله كذا قيل) قائله العلامة عجم ومن وافقه وقد تقدم عن ابن النفل لا يوافق (قوله مال الزرقاني) المراد به الشيخ احمد بن حنبل ووافقه على قوله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري جد عجم وحاصل كلامهم ان الشعر الطويل انما يمسح مرتين فقط مرة للفرض ومرة للسنة وان ادخل اليد تحتها في رد المسح هو السنة وهذا هو الذي تفيد النقول كما مر عن ابن (قوله والالم يسن) اي ويكره تجديد الماء للرد ولهذا ونسبه حتى اخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسل الثانية لكون الممسوح ثانياً غير الممسوح اولاً بخلاف المغسول ثانياً فانه المغسول اولاً فلما خاف امر النسلة الثانية عن رد المسح (قوله وهو الظاهر) اي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله فان نكس) اي قدم بعض الفرائض عن محله (قوله فيعاد المنكس الخ) حاصله انه اذا نكس شيئاً من فرائض الوضوء فلا يخلوها ما ان يكون ساهياً او عامداً وفي كل امان يطول الامر او يكون الامر بالقرب فان كان الامر بالقرب اعاد المنكس استئنا مرة على المعتمد وقيل ثلاثاً ويعيد ندباً ما بعده مرة مرة لافرق بين كونه نكس عامداً او ساهياً وان طال الامر اعاد المنكس استئنا واحدة مرة ولا يعيد ما بعده هذا اذا نكس ناسياً فان كان عامداً والفرض انه حصل طول ابتداء الوضوء ندباً (قوله لا السنة) اي لا السنة المنكسة فلا يطالب باعادتها مطلقاً سواء طال الامر او قرب نكسها سهواً او عمداً (قوله بما مر) اي من الحفاف للعضو الاخير (قوله مرة على المعتمد) اي كما قال الشيخ سالم والطخعي وارتضاء طفي قائلانه لا معنى لاعادته ثلاثاً والحال انه قد غسله اولاً ثلاثاً وهو غسل صحيح وانما اعيد لتحصيل السنة فقط ومقابل المعتمداً قاله عجم انه في حالة القرب يعاد المنكس ثلاثاً بخلاف حالة البعيد فانه يعاد مرة قال طفي ولم ارد ذلك لغيره (قوله وسواء نكس ناسياً او عامداً) هذا هو الموافق لما عزا ابن رشد لمدونة قال ابن راشد وهو الاصح

نكس عمداً ولو جاهلاً اعاد الوضوء ندباً فان ابتداء مسح الراس سهواً وطال اعاد المسح وحده ان اراد الصلاة به والبقاء على الطهارة (والا) يحصل بعد بما مر اعاد المنكس استئنا مرة على المعتمد (مع) اعادة (تابعه) شرعاً بامرة مرة وسواء نكس ناسياً او عامداً فاذا بدأ بغيره ثم وجهه فرائضه فرجليه وتذكره بالقرب

اعاد الذراعين واعاد المسح وغسل الرجلين مرة مرة وسواء نكس ساهيا او عامدا وان تذكر بعد طول اعاد الذراعين فقط مرة ان نكس سهوا وابتدأ الوضوء ان كان عمدا ٧٦ كماله (ومن ترك فرضا) من فروض الوضوء ومثله الغسل غير النية اولعه تحقيقا ووطننا كشك

لغير مستنكح والالم يعمل به (اتى به) بعد تذكره فورا وجوبا ولا بطل وضوءه بنية اكمال وضوئه (وبالصلاة) التي كان صلاحها بالنقص هذا اذا كان الترك سهوا مطلقا طال ما قبل التذكرا ولا وكذا عمدا او عجزا ولم يطل فان طال بطل لعدم الموالاة ويأتي به وجوبا وبما بعده ندب في احوال القرب الثلاثة وبه فقط في الطول نسيانا (و) من ترك (سنة) تحقيقا او ظنا كشك لغير مستنكح من سنتن وضوئه غير الترتيب وغير نائب عنها غيرها وغير موقع فعلها في مكروه كان الترك عمدا او سهوا وذلك منحصر في المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين (فعلها) استنانا دون مابعدا طال الترك اول التندب ترتيب السنن في انفسها او مع الفرائض (لماستقبل) من الصلوات لان اراد مجرد البقاء على الطهارة الا ان يكون بالقرب اي بحضرة الماء ولا يعيد ماصلي ان كان الترك سهوا اتفاقا وكذا ان كان عمدا على قول والمعتمد ندب

(قوله اعاد الذراعين) اي مرة على المعتمد لاثلاثا (قوله اولعة) عطف على فرضا (قوله اتى به) اي بذلك الفرض وغسل المعة (قوله والابطل) اي والابان تراخي في الاتيان به بطل وضوءه وهل يعذر بالنسيان الثاني اولا قولان ومن اغتفر بالنسيان الثاني فرع سحنون صلى الخس كل واحدة وضوء او الاربع الاول وضوء والعشاء وضوء ثم ذكر انه ترك مسح راسه من وضوءه ولا يعلم ما هو فيأتي به ويعيد الخس فني واعادها بدونه اتى به واعاد العشاء فقط لانه ان كان الخلل في وضوئها قاطرها والافتقار عيدها بصحيح (قوله بنية اكمل وضوئه) متعلق بقوله اتى به (قوله التي كان صلاحها بالنقص) اي بذلك الوضوء الناقص (قوله هذا) اي اتيانه بذلك الفرض المتروك وعدم بطلان وضوئه (قوله اذا كان الترك سهوا مطلقا) اي لما تقدم ان الموالاة غير واجبة على الناسي وانه يني مطلقا (قوله وكذا عمدا الخ) اي وكذا يأتي بالفرض المتروك ولا يحتاج لتجديديه وييني على ما فعله قبله اذا كان تركه للفرض عمدا او عجزا ولم يطل لان التفريق اليسير لا يضر (قوله لعدم الموالاة) اي الواجبة في حقه (قوله ويأتي به وجوبا وبما بعده ندب في احوال القرب الثلاثة) اعني ما اذا كان الترك سهوا او عمدا او عجزا ولم يطل وفي التفراوى تقلا عن ابن عمر ان تابع للبيعة التي يغسل معها في حالة القرب مابعدا من الاعضاء لا بقية عضوها فلا يفعل في المجرى ولعل وجهه ان العضو الواحد لا يسن الترتيب بين اجزائه بل رعا يؤخذ من آخر عبارة خش وغيره عدم اعادة اليسار كالسنن للترتيب اه (قوله كان الترك عمدا او سهوا) كذا قال المازري وغيره وقول الموطاسئل مالك عن رجل توشأ قنسي وغسل وجهه قبل ان يتمضمض قال يتمضمض ولا يعيد غسل وجهه لامفهوم لقوله نسي (قوله فعلها استنانا دون مابعدا) ما ذكره من انه يفعلها استنانا هو المعتمد خلا فالعج حيث قال يفعلها بدقالة شيخنا واعلم انه اذا ترك سنة كالمضمضة وتذكرها بعد الشروع في فرض فلا يرجع لها من ذلك الفرض نعم يفعلها قبل الشرع وفي الثاني وللقرافي يفعلها بعدا كمال الوضوء ولا يقطع الوضوء لها وهو المعتمد وفي التفراوى والممسئلة نظائر منها الخطبة لا تنقطع للاذان قاله في المجرى وظاهره ان الخلاف موجود في الترك عمدا او سهوا وكلام عبق يقتضي ان الخلاف المذكور في الترك نسيانا واما ان كان الترك عمدا فانه يرجع لفعل مائر كه قبل تمام وضوئه قطعاً ولا يعيد مابعدا ونقل ذلك عن ابن ناجي (قوله لتندب ترتيب السنن الخ) علة لقوله دون مابعدا اي انما يفعل مابعدا لان ترتيب السنن في انفسها او مع الفرائض مندوب والمندوب اذا فات لا يؤمر به لعدم التشديد فيه (قوله الا ان يكون بالقرب) اي والا فعلها ان اراد البقاء على طهارة والطول هنا بالفراغ من الوضوء والقرب بعدم الفراغ منه كما قال الشارح (قوله والمعتمد ندب الاعادة) انما لم يقل بوجوبها كقيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمدا فان فيه قولين احدهما وجوب الاعادة لضعف امر الوضوء لكونه وسيلة كذا قيل وهو مبنى على انه فرق بين السنة الداخلة في الصلاة والخارجة عنها وقال بعضهم بعدم الفرق بين الداخلة والخارجة في جريان الخلاف وعليه يأتي ما مر من الخلاف في ترك الموالاة عمدا على القول بسنيتها (قوله قد تقدم الكلام عليه) اي على تركه بان نكس فرضا وقدمه عن محله وحيث تقدم الكلام على تركه فلا يكون داخلا في كلامه هنا ولا تكرر (قوله فقد ناب عنه الفرض) اي وهو غسلهما بمرفقيه (قوله يوقع في مكروه) اي وهو تجديد الماء لمسح الراس في الاول واعادة الاستنشاق في الثاني وتكرار مسح الاذنين في الثالث وفي بن اطر هذا اي قوله وتجديد الماء لمسح الاذنين مع ان الذي في ح ان التجديد يفعل ونقل عن ابن شعبان ما نصه فن مسحهما اي الاذنين مع راسه او تركهما عمدا او سهوا لم يعد صلاته الا انا تأمره بالمسح لما يستقبل ويعظه في العمدا اه وفديقال ان هذا ليس ناصريحا لاحتمال قصر قوله تأمره بالمسح على فرع الترك وكلام اشارح ظاهر فان الزيادة على المرة في الاذنين منهى عنها ودره المفاسده قدم (قوله اي

الاعادة وقولنا وذلك منحصر اخ اي ان الترتيب قد تقدم الكلام عليه واما غسل اليدين للكوعين فقد ناب عنه (مستحباته) الفرض واما ردم مسح الراس والاستنار وتجديد الماء لمسح الاذنين ففعلها يوقع في مكروه ثم شرع في بيان فضائله فقال (وفضائله) اي

مستحباته (موضع طاهر) أي إيقاعه في موضع طاهر بالفعل وشأنه الطهارة ٧٧ فيخرج بيت الخلاه قبل الاستعمال فيكره

الوضوء فيه (وقلة ماء)
يعنى تقييله اذ لا تمكث في
الافعل (بلاحد) في
التقليل ولا يشترط تقاطره
عن العضو بل الشرط
جريانه عليه (كالغسل)
فانه يندب فيه الموضع
الطاهر والتقليل بلاحد
(٣) (وتيمن اعضاءه) بان
يقدم يده اورجله اليمنى على
اليسرى (و) (تيمن) (اناء)
أي جعله على جهة اليمين
(ان فتح) فتحا واسعا
يمكن الاغتراف منه
لا كبريق فانه يجعله على
اليسار الا لعسر فبالعكس
(وبدا بمقدم راسه) في
المسح وكذا بقية الاعضاء
يندب البدء بمقدمها
(وشفع غسله) أي الوضوء
(وتليسه) أي الغسل أي
كل من الغسل الثانية
والثالثة مستحب بعد
احكام القرض او السنة
(وهل الرجلان كذلك)
أي مثل بقية الاعضاء
يندب فيهما الشفع والتلث
وهو المعتمد (او المطلوب)
فيهما (الانقاء) من الوسخ
ولو زاد على الثلاثة خلاف
محملة في غير النيتين امامهما
فكسائر الاعضاء اتفاقا
وهذا يفهم من قوله الانقاء
(وهل تكره) الغسلة
(الرابعة) وهو المعتمد
ولو قال الزائدة

مستحباته) أي خصاله وافعاله المستحبة التي تثاب عليها ولا يعاقب على تركها (قوله أي إيقاعه في موضع طاهر) انما قدر ذلك لانه لا تكليف الا بفعل (قوله فيخرج بيت الخلاه الخ) أي لانه وان كان طاهرا بالفعل لكن ليس شأنه الطهارة فيكره الوضوء فيه واولى غيره من المواضع المتنجسة بالفعل (قوله يعني تقييله) أي لان الموصوف بكونه مستحبا انما هو التقليل لا القلة اذ لا تكليف الا بفعل كما قال الشارح ومعناه انه يستحب ان يكون الماء المستعمل وهو الذي يجعله على العضو قليلا وليس المراد تقليل الماء المعد للوضوء والا كان المتوضئ من البحر مثل تار كالفضيلة ولا قائل به (قوله بلاحد في التقليل) فلا يحد التقليل بسيلان عن العضو وتقطير عنه واما السيلا عليه بحسب الامكان فلا بد منه والا كان مسحا وهذا هو المعتمد خلافا لمن قال انه لا بد من سيلان الماء على العضو وتقطيره عنه (قوله وتيمن اعضاءه) أي يندب الابتداء يمين اعضاءه على اليسار منها ولو كان اعسر بخلاف الاناء كما يأتي وهذا اذا تفاوت في المنفعة كاليدين والرجلين والجنين في الغسل دون الاذنين والحددين والفودين وهما جانا بالراس لاستواء يمين ماذ كرمع يسراه في المنفعة وحينئذ فلا يقدم يمين ماذ كرمع على يسراه وفي المبح عن الشعر اني ان الشخص اذا شمر يديه فان كان للملاسة عبادة كالوضوء شمر يمينه اولاً وان كان للملاسة امر غير شمر يسراه اولاً فلم يجعله من باب خلع النعل بحيث يبدأ باليسرى مطلقا (قوله ان فتح فتحا واسعا يمكن الاغتراف منه) أي كالطشت (قوله لا كبريق) أي لان ضاق عن ادخال اليد فيه كالابريق فانه يجعله على اليسار في المواق عن عياض اختار اهل العلم فيما ضاق عن ادخال اليد فيه وضعه على اليسار اه (قوله فبالعكس) أي فان كان الاناء مفتوحا فتحا واسعا جعله على يساره والاجله على يمينه والطاهر ان الاضبط وهو الذي يعمل بكتا يديه على السواء مثل الايمن لا مثل الاعسر (قوله وكذا بقية الاعضاء يندب البدء بمقدمها) أي فلا مفهوم للراس وانما خصها بالذ كرمع ان غيرها كذلك للرد على من قال من اهل المذهب انه يبدأ بمؤخرها وعلى من قال انه يبدأ من وسطها ثم يذهب الى حد منابت شعره مما يلي الوجه ثم يرد الى قفاه ثم يرد الى حيث بدأ او اما غير الراس من الاعضاء فلا خلاف فيه والمراد بمقدم الاعضاء اولها عر فاقول اليد من عر فارؤس الاصابع وكذلك اول الرجلين واول الراس منابت شعر الراس المعتاد وكذلك الوجه فلو بدأ بمؤخر الراس او بالذقن او بالمرفقين او بالكعبين وعظ وقبح عليه ان كان عالما وعلم ان كان جاهلا (قوله وشفع غسله) فهم من اضافة شفع للغسل ان تكرار المسح لكلا الذين والراس ليس بغضيلة وهو كذلك لان المسح مبني على التخفيف والتكرار ينافيه ثم ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد ان ينوي بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئا معينا ويصمم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند وقره القراني قال شيخنا وهو الظاهر (قوله أي كل من الغسلة الثانية والثالثة مستحب) ماذ كره من انهما فضيلتان هو المشهور كما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الغسلة الثانية سنة والثالثة فضيلة وتقل الزناقي عن اشهب فرضية الثانية وقيل انهما مستحب واحد وكره في النوضح (قوله بعد احكام القرض) أي ان كان العضو المغسول غسله فرض كالوجه وقوله او السنة أي ان كان المغسول غسله سنة كفي محل المضمضة والاستنشاق وقوله بعد احكام القرض الخ أي بالغسلة الاولى (قوله يندب فيهما الشفع والتلث) أي بعد الانقاء من الوسخ (قوله او المطلوب فيهما الانقاء من الوسخ) ولو زاد على الثلاثة أي ولا يطالب بشفع ولا تلث بعد الانقاء من الوسخ فالمدار على الانقاء على هذا القول وقول الشارح ولو زاد على الثلاث لا حاجة له تامل وهذا القول شهره بعض مشايخ ابن راشد لكن المعتمد الاول والمراد بالوسخ المتجسد الحائل الذي يطلب ازالته في الوضوء كطين مثلا اما الوسخ العبر الحائل فلا يطلب ازالته في الوضوء كدافي بن نقلا عن المسناوي (قوله في غير النيتين) أي وهما اللتان عليهما وسخ حائل (قوله امامهما) أي القيتان وهما اللتان ليس عليهما وسخ حائل وان كانا لا وسخ عليهما اصلا او عليهما وسخ غير حائل وقوله فكسائر الاعضاء أي يندب فيهما الشفع والتلث (قوله وهذا) ان ماذ كرم ان محل الخلاف في غير النيتين (قوله وهل تكره الرابعة) أي بعد

لشمل غير الاربعة لان فيها الخلاف ايضا (او تمتنع خلاف) محله ان لم يفعلها تسبدا وندف او تنظيف والاجاز وحذف خلاف من الاول لدلالة هذا عليه ولو عبر في هذا بتردد لكان انسب باصطلاحه (وترتيب سننه) اى الوضوء في انفسها بان يقدم اليدين الى الكوعين على المضمضة وهى على الاستنشاق ٧٨ وهو على مسح الاذنين (او) ترتيب سننه (مع فرائضه) اى الوضوء بان يقدم الثلاثة الاول

الثلاث الموعبة لانها من ناحية السرف في الماء وهو قتل ابن رشد عن اهل المذهب وهو الرابح كما قال شيخنا وقوله او تمتنع اى وهو قتل اللخمي وغيره عن اهل المذهب * واعلم ان الخلاف المذكور في العسلة المحقق كونها اربعة بعد ثلاث موعبة واما المشكوك في كونها اربعة او ثلثة بعد ايعاب العسل فان الخلاف فيها بالنذب والكراهة كما يأتى والعسلة المحقق كونها اربعة بعد ثلاث غير موعبة واجبة اتفاقا (قوله لشمل غير الاربعة) اى كالثامسة والسادسة الواقعة بعد ايعاب العسل (قوله من الاول) وهو قوله وهل الر جلان كذلك او المطلوب الاقواء (قوله لكان انسب باصطلاحه) اى لان كلام من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره عن المتقدمين من اهل المذهب فقد تردد المتأخرون في النقل عن المتقدمين (قوله اومع فرائضه) عطف على مقدر كما اشار له الشارح حذف للعلم به اى وترتيب سننه مع انفسها اومع فرائضه فلو حصل تنكيس بين السنن او بين السنن والفرائض لم تطلب الاعادة لما تنكسه ولما بعده للترتيب لان المنسوب اذا فات لا يؤمر بفعله سواء تنكس عمدا اوسهوا كما تقدم (قوله بان يقدم الثلاثة الاول) اى الثلاثة سنن الاول وهى غسل اليدين للكوعين والمضمضة والاستنشاق وانما لم يقل بان يقدم الاربعه نظرا الى ان الاستنشاق لما لم يستقل بنفسه صار كانه مع الاستنشاق شئ واحد (قوله والفرائض الثلاثة) اى ويقدم الفرائض الثلاثة غسل الوجه واليدين الى المرفقين ومسح الراس (قوله وسواء) ما ذكره المصنف من ان السواء مستحب هو المشهور من المذهب وفي ح عن ابن عرفة مقتضى الاحاديث من ملازمته صلى الله عليه وسلم عليه لمرض موته وقوله لولان اشق على امتي لامرهم بالسواء عند كل صلاة ان يكون سننه وهو وجبه لسننه خلاف المشهور (قوله لانه) اى السواء (قوله يطلق على الفعل) اى الذى هو استعمال عود ونحوه في الاسنان لتذهب الصفرة عنها (قوله او غيره) اى كالجريد وشب التوت والجيز والزيتون والشئ الخشن كطرف الجبة والثوب (قوله عند عدم غيره) اى عند عدم العود الذى من الاراك ونحوه مما تقدم (قوله الاكسلة) بضم الهمزة وسكون الكاف وهى شئ يقوم بالاسنان يكسرها (قوله اى كندب السواء لاجل صلاة بعدت منه) اى سواء كان متطهر تلك الصلاة بماء اوتراب او غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا ترابا بناء على القول بأنه يصلى (قوله اعم من ان يكون) اى السواء الذى بعدت منه الصلاة (قوله وتسمية) جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بعدم مشروعية تسميته وانها تكراهية * بقي من الفضائل استقبال القبلة واستشعار النية في جميعه والجلوس مع التحمك والارتفاع عن الارض (قوله عند الابتداء) اى عند ابتداء الوضوء (قوله قولان) رجع كل منهما فابن ناجي رجع القول بعدم زيادتهما والفاكهاني وابن المنير رجعا القول بزيادتهما (قوله استثناء) رجع بعضهم ان سنية التسمية في الاكل والشرب عينيه وقيل انها سنية كفاية في الاكل وامام في الشرب فسنة عين (قوله وتندب زيادة الخ) اى وتندب ان يزيد بعد التسمية في الاكل والشرب اللهم الخ (قوله وزدنا خيرا منه) هذا اذا كان المشروب او الماء كولد غير لبن وامان كان لبنا فانه يزيد بعد التسمية اللهم بارك لنا في ما رزقنا وزدنا منه ولعل السرف في ذلك مع انه ورد افضل الطعام اللحم ويلي اللبن ويلي الزيت ان اللبن يغني عن غيره وغيره لا يغني عنه كذا ذكر شيخنا (قوله وذكاة) اى وتشريع وجوب ما ذكره والقدرة في ذكاة بأنواعها الاربعه وهى الذبح والنحر والعقر للصيد المعجوز عن ذبحه وما يعجل الموت كقطع جناح لنحو جراد (قوله وركوب دابة) اى وتشريع ندبا في ركوب دابة وركوب سفينة وكذا ما بعدها وفي شبروى عن ابن عباس ان من قال عند ركوب السفينة سم الله الرحمن الرحيم وقال اركبوا فيها اسم الله مجراها وممرساها ان ربي لغفور رحيم وما قدر والله

على الوجه والفرائض الثلاثة على الاذنين وعطف بأولان كلاهما مستحب مستقل (وسواء) اى الاستيلاء وهو الفعل لانه كما يطلق على الآلة يطلق على الفعل ولا تكلف الا بفعل هذا اذا كان يعود من اراك او غيره بل (وان) كان (باصبح) فانه يكفي في الاستجاب عند عدم غيره ويكون قبل الوضوء وندب استيلاء باليمينى وابتداء باليمنى الايمن عرضا في الاسنان وطولاً في اللسان وكره يعود الریحان والريمان لتحرير يكما عرق الجذام او يعود الخلفاء او قصب الشعير فانه يورث الاكسلة والبرص ولا ينبغي ان يزيد على شبر ولا يقبض عليه (كصلاة) اى كندب السواء لاجل صلاة (بعدت منه) اى من السواء بمعنى الاستيلاء اعم من ان يكون في وضوء او لا وكذا يشدب لقراءة قرآن واتقاء من نوم وتفسيره فام كل او شرب او طول سكوت او كثرة كلام (وتسمية) بأن يقول عند

الابتداء باسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم قولان (وشرع) اى التسمية وعبر بـ شرع ليشمل الوجوب والسنه والندب (في غسل وتيمم) ندبا (واكل وشرب) استثناء وندب زيادة اللهم بارك لنا في ما رزقنا وزدنا خيرا منه (وذكاة) وهو بامع الذكر والقدرة (وركوب دابة وسفينة)

ودخول وضده المنزل ومسجد وليس) لكتوب ونزعته (وغلق باب) وقنعه (واطفاء مصباح) ووفيده فيما يظهر (ووطء) مباح وتكره في غيره على الأرجح (وصعد خطيب منبرا ونغمض ميت وحده) وثلاوة ونوم وابتداء طواف ودخول خلاء ندبا والاولى انما هما فيما يظهر الا في الاكل والشرب والذكاة (ولا تندب اطالة الغرة) وهي الزيادة في غسل اعضاء الوضوء على محل الفرض بل يكره لانه من الغلو في الدين وانما يندب دوام الطهارة والتجديد (و) لا يندب (مسح الرقبة) بل يكره للعلة ٧٩ المتقدمة (و) لا يندب ترك (مسح

الاعضاء) اي تنشيقها من البلل بخرقه مثلا بل يجوز (وان شئت المتوضي) (في ثالثة) اراد فعلها هل هي ثالثة او رابعة (في كراهتها) اي كراهة بها الاتيان بها خوف الوقوع في المخطور واستظهر (وندبها) اعتبارا بالاصل كالشك في عدد الركعات (قولان قال) المازري مخرجا على مسألة الشك في ثالثة (كشكه) اي الشخص الشاك (في) قصده صوم (يوم عرفة) اي شك عند ارادته صوم يوم عرفة (هل) الغد نفس يوم عرفة فاييت الصوم ندبا (هو العيد) فيحرم التبييت في كراهته خوف الوقوع في المخطور وندبه اعتبارا بالاصل القولان ويجوز ان يكون المعنى كشكه في يوم عرفة اي وقع شكه على يوم عرفة هل هو هو وهو العيد ولو قال المصنف قال كذا والشك في يوم هل هو يوم عرفة او العيد كان اوضح * واما مكرهاته فالاكثر من

حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون امن من الغرق اه (قوله ودخول وضده الخ) اي وتشرع ندبا في دخول المنزل والخروج منه وفي دخول المسجد والخروج منه (قوله وليس لكتوب) سواء كان قيصا او ازارا او عمامة او رداء (قوله وغلق باب) وسرها دفع من يريد فتحه من السراق (قوله وتكره في غيره) اي وهو الوطء المكروه والمحرم وقوله على الأرجح اي وهو الذي اقتصر عليه الشارح بهرام والمؤلف في التوضيح وقال بعض الشراح انه المذهب وارضاء شيخنا وقيل تحرم في كل من المحرم والمكروه وقيل تكره في المكروه وتحرم في المحرم والذي يظهر ان هذا الخلاف في المحرم لعارض كالحيض لازنا والظاهر الحرمة اتفاقا ومن امثلة الوطء المكروه ووطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطؤه المؤدى للثقل التيمم كما يأتي في قوله ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضي وجاع مغتسل (قوله وحده) اي الحادة في قبره اي ارقاده (قوله ندبا) راجع لقوله وركوب دابة وما بعده (قوله الا في الاكل والشرب والذكاة) اي والاعند دخول الخلا فلا تكمل في هذه المواضع الاربعة (قوله ولا تندب اطالة الغرة) اي الاطالة فيها والمراد بالاطالة الزيادة والمراد بالغرة المغسول فكاه ولا تندب الزيادة في المغسول على محل الفرض (قوله وانما يندب دوام الطهارة والتجديد بها) اي ويسمى ذلك ايضا اطالة الغرة كما جعل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم ان يلبس غرته فليفعل فقد جلاوا الاطالة على الدوام والغرة على الوضوء والحاصل ان اطالة الغرة تطلق على الزيادة على المغسول وتطلق على ادامة الوضوء واطالة الغرة بالمعنى الاول هو المكروه وعند مالك واطالة الغرة بالمعنى الثاني مطلوب عنده وحينئذ فلا يكون الحديث المذكور معارضا لما ذكره من الكراهة (قوله للعلة المتقدمة) اي وهي الغلو في الدين (قوله بل يجوز) اي ترك المسح اي ويجوز ايضا مسحها عندئذ او منشفة خلافا لما اقيس في استحبابهم ترك ذلك المسح وكراهتهم له (قوله وان شك في ثالثة الخ) اي وان شك مریدا الاتيان بغسلة في كونها ثالثة او رابعة مع ايجاب الغسل في كراهة الاتيان بها وندبه قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في الفرائض والسنن لان كلا من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (قوله خوف الوقوع في المخطور) اي المنهي عنه نهى كراهة على ما نقله ابن رشد او تحريم على ما نقله اللخمي (قوله واستظهر) اي استظهره في الشامل وقال ابن ناجي انه الحق ووجه شيخنا في الحاشية (قوله وندبها) اي وندب الاتيان بها (قوله اعتبارا بالاصل) اي لان الاصل عدم الفعل (قوله كالشك في عدد الركعات) اي فاذا شك هل هذه الركعة ثالثة او رابعة فانه يبنى على الاقل لان الاصل عدم الفعل (قوله في قصده) اي عند قصده وارادته (قوله اي شك عند ارادته الخ) توضيح لقوله كشكه في قصده صوم يوم عرفة (قوله هل العد نفس يوم عرفة) اي وهو التاسع من ذي الحجة (قوله وندبه اعتبارا بالاصل) اي لان الاصل عدم العيد والقول بندب الصوم رجه المازري واما آخر رمضان فيجب صومه استصحابا في ح عن ابن عرفة يقبل الاخبار بكال الوضوء والصوم وقيد عميق بما اذا كان المنجز عدلا ولا كذلك الصلاة ما لم يتذكر ويجزم وسيأتي ورجع امام فقط لعدلين الخ (قوله على الأرجح) اي من القولين السابقيين في قوله وهل تكرر الرابعة او تمتع خلاف (قوله وكشف العورة) اي مع عدم من يطلع عليها واما كشفها مع وجود من يطلع عليها غير الزوجة والامة فهو حرام لا مكروه فقط

(فصل ندب لقاضي الحاجة الخ) (قوله ندب الخ) كان الاولى ان يقول طلب بدل قوله ندب لان بعض ما يأتي واجب (قوله اذا كانت بولا الخ) لو قال الشارح في خياطة المتن ندب لقاضي الحاجة بولا او غائطا

صب الماء وكثرة الكلام في غير ذكر الله والزيادة على الثلاثة في المغسول وعلى واحدة في الممسوح على الأرجح واطالة الغرة ومسح الرقبة والمكان الغير الظاهر وكشف العورة والله اعلم (فصل) بذكر فيه آداب قضاء الحاجة وحكم الاستبراء وصفه والاستبراء وما يتعلق بذلك (ندب لقاضي) اي لمريد اخراج (الحاجة) اذا كانت بولا (جلوس)

برخو طاهر ويجوز القيام اذا امن الاطلاع (ومنع) الجلوس اي كره (برخو) مثلث الراء المش (١) بكسر الهمزة من كل شيء اي اللين كالرمل (نجس) ثلاثين جس ثوبه (وتعين) ٨٠ (القيام) اي ندب ندبا كيدوا اما الموضع الصلب فيتعين فيه الجلوس ان كان طاهرا او التنحي عنه مطلقا ان كان نجسا

كاسياتي ومعنى تعين ندب ندبا كيدافهذه الاقسام الاربعة في البول واما الغائط فلا يجوز فيه القيام اي يكره كراهة شديدة فيما يظهر ومثله بول المرأة والخصى (و) ندب له (اعتماد) حال قضائها جالسا ولو بولا (على رجل) بان يجلس عليها ويرفع عقب اليمنى وصدرها على الارض لانه اعون على خروج الفضلة (واستنجاء) اي ازالة ما في المحل بماء او حجر (يد) اعنى (يسرين) فهو نعت مقطوع (و) ندب (بلها) اي اليد اليسرى (قبل لقي الاذى) اي الغائط او البول لثلا يقوى تعلق الرائحة بها (و) ندب (غسلها) اي اليسرى (بكتراب) من رمل وغاسول وما في معنى ذلك مما يزيل الرائحة (بعده) اي بعد لقي الاذى ولو مع بها صب الماء واما بها اذا لقي حكم الاذى بان استجمر او لا بالاجاز ثم استنحي بالماء فلا يطلب اغسلها (و) ندب (ستر) اي ادامته حال انحطاطه للجائرس (في محله) اي محل سقوط الاذى (و)

جلوس برخو او صلب طاهرين ومنع برخو نجس وتعين القيام في البول وتنحي في الغائط واجتنب الصلب النجس مطلقا ولا او غائطا قياما وجلوسا كان اوضح اه (قوله برخو طاهر) في بن قال في التوضيح قسم بعضهم موضع البول الى اربعة اقسام فقال ان كان طاهرا رخوا كالرمل جاز فيه القيام والجلوس اولى لانه استر وان كان رخو نجسا بال فاعلمنا مخافة ان تنجس ثيابه وان كان صلبا نجسا تنحي عنه الى غيره ولا يبول فيه لافاعمالا جالسا وان كان صلبا طاهرا تعين الجلوس لثلا يطير عليه شيء من البول وقد نظم ذلك الوائشريسي بقوله
 بالطاهر الصلب اجلس * وقسم برخو نجس
 والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم ان تعكس
 وقول التوضيح في الصلب الطاهر يعين الجلوس طاهرا والوجوب وهو طاهر الباسي وابن بشير وابن عرفة وظاهر المدونة وغيرها ان القيام مكره فقط ولذا قال شارحنا ومعنى تعين ندب ندبا كيدوا وعلى هذا يجوز ان يحمل قول المؤلف ندب لقاضي الحاجة جلوس اي في الموضع الطاهر مطلقا سواء كان رخو او صلبا لكن ندب الجلوس في الصلب اكدم منه في الرخو فتكون الاقسام الاربعة كلها في كلام المصنف فقد ذكر هنا ثلاثة اقسام قسمى الطاهر وقسم الرخو النجس والرابع وهو الصلب النجس سيأتي في كلامه (قوله) والتنحي عنه مطلقا اي قياما وجلوسا (قوله فلا يجوز فيه القيام) اي ويندب فيه الجلوس ندبا كيدا وهذا في الرخو والصلب الطاهرين واما الموضع النجس سواء كان رخو او صلبا فانه يتنحي عنه بالغائط لغيره مطلقا ويكره له كراهة شديدة تغوطه فيه فاعمالا او جالسا (قوله ولو بولا) اي هذا اذا كانت الحاجة غائطا بل ولو كانت بولا (قوله بان يجلس الخ) هذا لتصوير الاعتماد على الرجل حال قضاء الحاجة جالسا (قوله لانه اعون الخ) علة لندب الاعتماد على الرجل فقوله لانه اعون في الاعتماد المذكور اعون اي اشد اعانة على خروج الفضلة وذلك لان المعدة في الشق الايمن فاذا اعتمد على رجله اليسرى صار المحل كالزلق لخروج الحدث فهي شبه الاناء المملآن الذي اقعد على جنبه للتفرغ منه بخلاف ما اذا اقعد معتدلا (قوله اي ازالة ما في المحل بماء او حجر) تفسير الاستنجاء بذلك هو ما ذكره ابن الاثير في النهاية وعليه فالاستنجاء اعم من الاستجمار لانه ازالة ما في المحل بالاجار (قوله اعنى) اي بالرجل التي يعتد عليها واليد التي يستنجى بها (قوله فهو نعت مقطوع) اي لان المعمولين لعاملين مختلفين لا يجوز اتباع نعتهما والندب منصب على قوله يسرين (قوله وبلها) اي بل ما لقي الاذى منها وهو الوسطى والخصر والبصر كافي الميج وليس المراد بلها كلها كما هو ظاهره وقوله وغسلها بكتراب الخ اي اذ لم يلبها قبل ملاقة الاذى كافي الميج وليس المراد انه يندب غسلها بكتراب مطلقا سواء بلها قبل لقاء الاذى او لم يلبها كما هو ظاهره وقوله بما يزيل الرائحة اي التي تعلق باليد عند عدم بلها واما عند بلها فم تعلق بها رائحة لانسداد المسام (قوله ولو مع صب الماء) اي ولو كان لقي الاذى مقارنا لصب الماء (قوله اي محل سقوط الاذى) فاذا وصل محل سقوط الاذى كشف عورته (قوله وندب اعداد مزيله) اي قبل جلوسه لقضاء الحاجة (قوله كان المزيل جامدا) اي كالجمر وقوله او ما نعاي كالماء وفي بن المندوب لقضاء الحاجة اعداد هما مع الاعداد احدهما فقط كما هو ظاهر الشارح ففي قواعد عياض من آداب قضاء الحاجة ان بعد الماء والاجار عنده اه اذا علمت هذا فكان الاولى للشارح ان يقول وندب اعداد مزيله من ماء وحجر فتأمل وقد يقال محل ندب اعداد هما معا قبل الجلوس ان يسرافان يسرا احدهما فقط ندب اعداداه (قوله اي المزيل الجامد) اشار الشارح الى ان في كلام المصنف استخدا ما حيث ذكر المزيل بمعنى واعاد الضمير عليه بمعنى آخر (قوله ان اتى الشفع) اي فاذا حصل الانقاء باثنين ندب استعمال الثالث وان حصل الانقاء بأربعة ندب الخامس وان حصل الانقاء بستة ندب السابع فان حصل الانقاء بالوتر تعين

ولا

ندب (اعداد مزيله) اي الاذى كان المزيل جامدا او ما نعا (وتره) اي المزيل الجامد كالجران اتى الشفع وينتهي الايتار لسبع فان اتى بثان لم يطلب بتاسع وهكذا يحصل الايتار بحجر له ثلاث جهات (١) قوله بكسر الهمزة كذا في الاصل والعر وفيه الموجد في كتب اللغة فتحها كتبه مصححه

يُسمح بكل جهة ويستثنى من نذب الأيتار الواحد أن اتى فالأثنان أفضل منه (و) نذب (تقديم قبله) في الاستنجاء على دبره إلا أن يقطر بوله عند مس الدبر (وتفريع نخذه) حال قضاء الحاجة والاستنجاء (واسترخاؤه) قليلا حال الاستنجاء ثلاثا ينقبض المحل على ما فيه من الأذى (وتغطية راسه) ولو بكفه أو طاقية فالمراد أن لا يكون مكشوفاً حال قضاء الحاجة وقيل برداء ونحوه زيادة على المعتاد (وعدم التفاته) بعد جلوسه ثلاثاً يرى ما يخاف منه فيقوم فتجسس وأما قبل جلوسه فينذب بالثقات ليطمئن قلبه (و) نذب (ذكر ورد) في السنة (بعده) أي بعد الفراغ من قضاء الحاجة والاستنجاء والخروج من المحل وهو اللهم ٨١ غفرانك الحمد لله الذي سوغنيه طيباً

وأخرجه عن خبيثا أو الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعاقاني (و) ذكر ورد (قبله) وهو باسم الله اللهم أي أعوذ بك من الخبث والخبائث وفي رواية زيادة الرجس النجس الشيطان الرجيم والخبث بضم الباء وروى سكنوها جمع خبيث ذكر الشياطين والخبائث جمع خبيثة أناتهم (فان فات) الذكر القليل بان نسي حتى دخل (ففيه) أي فاته يذكره نذبا في المحل نفسه (ان لم بعد) لقضاء الحاجة إن كان في القضاء ما لم يجلس لقضائها وقيل ما لم يخرج منه الحدث والأفلا ذكر ومفهومه أنه لو أعد كالمراحم لم ينذب فيه وهو صادق بالجواز وليس بمراد بل المراد المنع أي الكراهة تعظيماً لذكر الله وهذا إذا دخل بجميع بدنه وكذا برجل واحدة [وان لم يعتمد عليها فيما ظهر لهم (و) نذب (سكوت) حين قضائها ومتعلقه (الالمهم) فيطلب الكلام

ولا يتاقي نذبه (قوله يسمح بكل جهة) أي يسمح بالخروج بتمامه بكل جهة من جهات الحجر الثلاث (قوله وتقديم قبله) أي خوفان من تجسس يده بما على مخرج البول لو قدم دبره (قوله إلا أن يقطر الخ) أي فيقدم دبره حيثئذ لانه لا فائدة في تقديم القبل (قوله حال الاستنجاء) أي وكذا حال الاستجمار (قوله ثلاثا ينقبض المحل الخ) أي فيلزم على ذلك صلاته بالنجاسة ولو لم يخرج ذلك الأذى الذي انقبض عليه المحل فينجس به أو بدنه أوهما ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لانه لا ناذ ول حصول ما ذكر امر محتمل أفاده عج (قوله وتغطية راسه) أي حال قضاء الحاجة وحال متعلقها من الاستنجاء والاستجمار وانما نذب تغطية الراس فيما ذكر قيل حياة من الله ومن الملائكة وقيل لانه يحفظ لمسامة الشعر من علوق الرائحة بها فغضره (قوله وقيل برداء) أي وقيل لا يحصل نذب تغطية الراس إلا إذا كانت برداء ونحوه زيادة على ما اعتاده في الوضع على راسه من طاقية ونحوها وهذا ضعيف والمعتمد الأول كما قرره الشارح والخلاف المذكور مبني على الخلاف في علة نذب تغطية الراس وهل هو من الحياة من الله أو خوف علوق الرائحة بسمام الشعر قال بن الأول هو المنصوص (قوله ثلاثاً يرى ما يخاف منه) أي غير قادم عليه (قوله وذكر) أي واستعمال ذكر الأذى لا تكليف إلا بفعل (قوله غفرانك) بالنصب أي أسألك غفرانك (قوله سوغنيه) أي ادخله في جوف (قوله وأخرجه عن خبيثا) الحمد على مجموع الأمرين من خروجه وكونه خبيثاً لأن كلامه من عدم خروجه ومن خروجه غير خبيث فيه مضرة (قوله الحمد لله الخ) قال شيخنا الأولي الجمع بين الروايتين (قوله وقيل) أي قبل الدخول لمحل قضاء الحاجة (قوله حتى دخل) أي لمحل قضاء الحاجة (قوله ما لم يجلس لقضائها) أي وينكشف وهذا راجع لقوله فان فات ففيه ان لم بعد (قوله والأفلا ذكر) أي والأب ان جلس منكشفاً على القول الأول أو خرج منه الحدث على القول الثاني فلا ذكر (قوله لم ينذب فيه) أي لم ينذب ذكره فيه إذا سى الذكر حتى دخل لمحل قضاء الحاجة (قوله وسكوت) أي لان الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وحيثئذ فلا يشمت عاطساً ولا يحمدان عطس ولا يجيب مؤذناً ولا يرد سلاماً على مسلم ولا بعد الفراغ على الأظهر كالجوامع بخلاف الملبى والمأذن فأنهما يردان بعد الفراغ وأما المصلي فيرد بالاشارة (قوله ومتعلقه) أي وحين متعلقه وقوله الاستنجاء بيان لمتعلقه فهو على حذف من اليانية أو خبر لبتداء المحذوف أي وهو الاستنجاء (قوله بحيث لا يرى جسمه) أي وأما ستره بحيث لا ترى عورته فهذا واجب لا مندوب (قوله بال) أي لان المال لا يكون مهما إلا إذا كان له بال كما قال اللقاني (قوله شجر) متعلق بستر (قوله ما يخرج منه) أي من الريح الشايد (قوله أو مستطيل) الشارح يرد إلى ان مراد المصنف بالجمر ما يشمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل لا خصوص الجمر لعله وهو القرب المستدير (قوله ثلاثا يخرج منه ما يؤذيه) أي من الحيوانات كالحيات والعقارب (قوله ولأنه مسكن الجن) أي وقضاء الحاجة فيه يؤذيه وان كانوا يحبون النجاسة أذ لا يلزم من محبة الشخص للشيء محبة سقوطه عليه الأثرى ان الطيخ يحبه الإنسان ويكره وقوعه عليه (قوله واتقاء مهيب ريح) أي اتقاء المحل الذي تهب الريح منه كالكتيف الذي في قصبة طاقية ومحل نذب اتقاء مهيب الريح إذا كانت الحاجة بولا أو غائطاً رقيقاً ولا فلا أخذاً ما ذكره الشارح من العلة (قوله ثلاثاً يطير الخ) هذا ظاهر إذا كانت الريح غير ساكنة

(١١ - دسوقي أول) الاستنجاء ندبا كطلب ما يزيل به الأذى أو وجوباً دققاً أي ونحذرس مال له بال (و) نذب (بالقضاء ستر) عن عين الناس بحيث لا يرى جسمه فضلاً عن عورته بشجر أو صخرة ونحو ذلك (و بعد) عن عين الناس حتى لا يسمع ما يخرج منه (واتقاء بجر) مستدير أو مستطيل ثلاثاً يخرج منه ما يؤذيه ولأنه مسكن الجن (و) اتقاء مهيب (ريح) ولو ساكنة ثلاثاً يطير عليه ما نجسه (و) اتقاء (مورد) للماء ثلاثاً يؤذى الناس بذلك (و) اتقاء (طريق)

ولا احتمال تحركها وهي جانها في طائر الخ اذا كانت ساكنة (قوله هو اعم مما قبله) اي وحيث قد يستغنى به عما قبله وانما كان الطريق اعم من المورد لان الطريق اما موصلة للماء فتكون موردا واما ان تكون غير موصلة فلا تكون موردا وقد يقال الطريق عرفا ما اعتيد للسلوك والمورد ما يستقر فيه لورود الماء واخذة فهو مغاير لها ولذا جاع بينهما في الحديث (قوله اذا المراد به) اي بالمورد ما يمكن الورود منه اي وهذا هو عين الشط فقوله لا ما اعتيد اي للورود منه اي حتى يكون اخص من الشط (قوله شأنه الاستقلال به من مقبل ومناخ) اي من ظل مقبل ومناخ اي من ظل شأنه ان يتظل به الناس وقت القيولة واناخه الابل فيه (قوله ومثله) اي ومثل الظل في النهى عن قضاء الحاجة فيه مجلسهم اي المحل الذي يجلس فيه الناس في القمر ليلا او يجلسون فيه في الشمس زمن الشتاء للتحديث قال شيخنا والطاهر ان قضاء الحاجة في المورد والطريق والظل وما الحق به حرام كما يفيد عياض وقاله عج خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من الكراهة لانه جعل اتمامها مندوبا في تنبيهه يحرم قضاء الحاجة في الماء اذا كان راكدا قليلا فان كان راكدا مستنجرا او كان الماء جاريا فلا حرمة في قضاها فيها حيث كان مباحا او مملوكا واذن ربه في ذلك لا مملوكا بغير اذن فيحرم (قوله جلوسا وقياما) اي كانت الحاجة بولا او غائطا (قوله فيتأكد الجلوس به) اي سواء كانت الحاجة بولا او غائطا وقد تقدم ان الرخا اذا كان طاهرا تعين الجلوس به كانت الحاجة بولا او غائطا وان كان نجسا تعين القيام في البول وتتحاه في الغائط وتقدم ان المراد بالتعين النذب الاكيد (قوله اي عند ارادة دخوله) الاولى حذف ارادة لان التحي عن الذكرا عما هو عند الدخول بالفعل (قوله وكره له الذكرا باللسان) اي في الكتياف قبل خروج الحدث او حين خروجه او بعده وكذا يكره الذكرا وقراءة القرآن في الطرق وفي المواضع المستندرة واحترزال شارح بقوله باللسان عن الذكرا بقلبه وهو في الكتياف فانه لا يكره اجبا (قوله كدخوله بورقة) هذا تشبيه في الحكم وهو الكراهة خلافا لما قال بجواز دخوله بما ذكر (قوله فيه ذكرا لله) راجع للورقة والدرهم والخاتم ولا مفهوم لقوله فيه ذكرا لله بل مثله اذا كان فيه شيء من القرآن وما يفهم من كلام ابن عبد السلام والتوضيح وبه حرام من الحرمة فغير ظاهر كما قاله ح وتبعه عج (قوله او خاف عليه الضياع) الاولى وخاف بالاول وان جواز الدخول بما ذكر مفيد بامر ين ولا يكتفي احدهما (قوله ووجوب في القرآن) اي قراءة وكتبا كافي عقب فقول الشارح فيحرم عليه قراءته فيه وكذا كتبه (قوله فيما يظهر) ما ذكره الشارح من منع دخول الكتياف بما فيه قرآن مطلقا سواء كان كاملا او كان بعضه كان لذلك البعض بالاول لا يتبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح وقد رده ح وبعج وقال انه غير ظاهر واستظهر الاول كراهة دخول الكتياف بما فيه قرآن واطلق في الكراهة قطاهره كان كاملا او بعضا واستظهر الثاني التحريم في الكامل وما قار به والكراهة في غير ذى البال كالايات واعتمد هذا الاشياخ واقصر عليه في المجمع (قوله كسجد للمحدث) اي كما يحرم مس المصحف الكامل او بعضه ولو لم يكن له بال للمحدث وقد يقال ان هذا قياس مع الفارق لان المحدث قام به وصف منعه من المس ولا كذلك من في الخلاء حيث لم يحدث تأمل (قوله الا الحوف ضياع الخ) استثناء من قوله وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف الخ (قوله اوارتياع) اي فزع من جن (قوله فيجوز) اي مع ساتره لانه من وصول الرائحة اليه والطاهر ان الجلب لا يكتفي لانه طرف متسع كما قاله طفي في اجوبته وعلم مما قلنا ان جواز الدخول بالمصحف مفيد بامر ين الحوف والساتر فأحدهما لا يكتفي خلافا لما يوجهه كلام الشارح تبعا لعقب (قوله بل غيره) اي مثل القضاء كذلك فاذا جلس في القضاء لقضاء الحاجة تحي ذكرا لله فيه ذكرا لله في غير القرآن ووجوب في القرآن (قوله بعد ذلك) اي بعد الاستنجاء (قوله الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة الخ) اي واما فيه فطلقة فالقراءة فيه قبل خروج الحدث حرام واما في غيره فلا تحرم (قوله ويكره الاستنجاء الخ) هذا القول قد رجع ح وقوله او اسم نبي اي مقرون بما عينه كعليه الصلاة والسلام لا مجرد الاشتراك (قوله وقيل يمنع) هو ما ذكره المصنف في التوضيح قال في المدخل وما روى من الجواز عن مالك فرواية منكورة حاشا ان يقول بذلك ومحل

الاستقلال به من مقبل ومناخ لا مطلق ظل ومثله مجلسهم بشمس وقر (و) اتمام (صلب) يضم الصاد وفتح اللام مشددة او سكونها ويفتحهما كسكر وقفل وجل ولم يسمع فتح الصاب مع سكون اللام كذا قيل الموضع الشديد اي صلب نجس جلوسا وقياما واما الصلب الطاهر فيتأكد الجلوس به كما تقدم (وبكتيف) اي عند ارادة دخوله (نحي) اي بعد (ذكرا لله) ندباني غير القرآن وكره له الذكرا باللسان كدخوله بورقة او درهم او خاتم فيه ذكرا لله ما لم يكن مستورا او خاف عليه الضياع والاجاز ووجوب في القرآن فيحرم عليه قراءته فيه مطلقا قبل خروج الحدث او حينه او بعده وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف كامل او بعضه ولو لم يكن له بال فيما يظهر كمنه للمحدث الا الحوف ضياع اوارتياع فيجوز ولا مفهوم لقوله بكتيف بل غيره كذلك الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة بحال وخروج الحدث وكذا بعده حال الاستنجاء على التحقيق وكذا بعد ذلك بالمكان الذي قضى فيه وليس يعتد بذكره الاستنجاء بغيرها خاتم فيه اسم الله واسم نبي وقيل يمنع

(ويقدم ندبا يسراه دخولا) للكنيف (و) يقدم (بمناه ورجا) منه وذلك (عكس مسجد) فيهما القاعدة الشرع ان ما كان من باب التشرية والتكرية يندب فيه التيامن وما كان بضده يندب فيه التياسر واذا اخرج يسراه من المسجد وضعها على ظاهر نعله ويخرج بمناه ويقدمها في اللبس وعند الدخول يتخلع يسراه ويضعها على ظاهر نعله ثم يتخلع البني ويقدمها دخولا (والمنزلة) يقدم (بمناه بهما) اي فيهما اي في الدخول والخروج (وجاز بمنزلة) بمدن او قري (وطه وبول) وغائط حال كونه (مستقبل قبلة ومستديرا) ان الجئي اي اضطر الى ذلك كالمواحيض التي يعسر التحول فيها بل (وان لم يلجأ) بان يتأقله التحول من غير عسر ولا مشقة كرجة الدار ومراحيض السطوح وقضاء المدن لان المراد بالمنزلة ما قابل الفضاء (واول) الجواز عند عدم الاجلاء (بالسائر) اي بان يكون لمراحيض السطوح سائر والام يجوز وهو ضعيف (و) اول (بالاطلاق) اي سواء كان لها سائر ام لا وهو المعتمد فالتأويلان في المبالغ عليه

٨٣

الخلاف اذا كانت النجاسة لاتصل للخاتم والامنع اتفاقا (قوله) ويقدم ندبا يسراه دخولا للكنيف اي وكذا الكل دني حكمهم وفتدق (قوله) عكس مسجد فيهما اي فيندب ان يقدم في دخوله بمناه وفي الخروج منه يسراه (قوله) ان ما كان من باب التشرية والتكرية اي كالمسجد وحلق الراس ولبس النعل وقوله وما كان بضده اي كدخول الحمام والفتدق والخروج من المسجد وخلع النعل (قوله) والمنزلة بمناه بهما فان حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد كما لو كان باب بيته داخل المسجد وخرج من المسجد لبيته كان الحكم للمسجد (قوله) اي اضطر الى ذلك اي الى الاستقبال والاستدبار (قوله) التي يعسر التحول فيها اي عن القبلة (قوله) وان لم يلجأ) لو عبر بولرد ما في الواضحة من انه لا يجوز الا اذا الجئي كان اولي قاله بن (قوله) وقضاء المدن اي والفضاء الذي في داخل المدن كالخيشان والخرائب التي بداخل البيوت (قوله) ما قابل الفضاء اي ما قابل الصحراء لا المنزل المعروف وحيث قد يشمل قضاء المدن ورجبة الدار ومراحيض السطوح والسطح نفسه (قوله) واول بالسائر الخ) لوقال المصنف وجاز بمنزلة وطه وحدث مستقبل قبلة ومستديرا وان لم يلجأ لافي الفضاء لا بالسائر وحذف ما زاد على ذلك كان احسن لان هذا هو المعتمد وما زاد على ذلك فهو ضعيف (قوله) فالتأويلان في المبالغ عليه فقط اي واما ما قبل المبالغة فالجواز مطلقا باتفاق (قوله) وفي مراحيض السطوح خاصة اي لانها هي التي يكون معها السائر حيث تارة وتارة لا يكون واما رجة الدار وقضاء المدن فالسائر لا يفارقهما ونص المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها بول او غائط او مجامعة لافي الفتوات واما في المدائن والقري والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها فحملها اللخمي وعياض وعبد الحق على الاطلاق وحملها بعض شيوخ عبد الحق وابو الحسن على التقييد بما اذا كان لتلك المراحيض سائر (قوله) خلافا لظاهر المصنف اي فانه يقتضي جريان التأويلين فيما قبل المبالغة وما بعدها وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله) لافي الفضاء المراد به الصحراء (قوله) وبستر قولان قال النووي اقل السائر طولا ثلثا ذراع بعده عنه ثلاثة اذرع فدونه وعرضا بقدر ما يستر (قوله) بالجواز وهو قول ابن رشد وقوله في التلقين عن المدونة وقوله والمنع وهو ما في المجموعة ومختصر ابن عبد الحكم (قوله) اي ترك البول والغائط مستقبل ومستديرا اي في الفضاء مع السائر كما هو الموضوع واولى عند عدمه وقوله لا الوطء اي واما الوطء في الفضاء مستقبل او مستديرا فهو جائز عنده يعني مع السائر كما هو الموضوع (قوله) تعظيما الخ) علة لاختيار اللخمي ترك البول والغائط في الفضاء مستقبل او مستديرا ولو بسائر (قوله) وهذا اي كون اللخمي اختار ترك البول والغائط مستقبل ومستديرا في الفضاء حتى قضاء المنازل ولو مع السائر واما الوطء فيه مع السائر فلا يمنع عنده لا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان اللخمي اختار ترك كل من البول والغائط والوطء مستقبل ومستديرا في الفضاء ولو بسائر (قوله) والحاصل انه اعترض على المصنف بوجهين الخ) الاول للشيخ احمد الزرقاني والثاني لح قال بن وكلاهما غير مسلم اما الاول فلان ظاهر اللخمي كظاهر المصنف استواء الوطء والحدث ونص اللخمي على ما نقل ابن مروزق وقال ابو القاسم لا بأس بالجماع للقبلة كقول مالك في المراحيض وجواز ذلك في المدائن والقري لانه العالب والشأن في كون اهل الانسان معه فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ويختلف في المدن ومع الاستتار يجوز فيهما اه قال ابن مروزق عقبه وظاهر كلام اللخمي استواء الوطء والحدث ايضا كما ذكر المصنف قال ابو علي المسناوي وصدق في كون ذلك ظاهر اللخمي لان قوله فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ظاهره كان بسائر ام لا وقوله مع الاستتار يجوز فيهما انما يجوز الوطء مع الاستتار وبهيهما وليجوز زالفائط اذا سدل ثوبه خلفه لان الوطء اخف من قضاء الحاجة اه واما الثاني فلان سلم ان اختيار اللخمي جار في الفضاء يعني الصحراء وفي غيرها كرجة الدار وقضاء المدن بل هو خاص بالقضاء خلافا لح ومن تبعه وذلك لان اللخمي بعد ان نقل عن مالك في

(تحمّلها) المدونة (والمختار) منهما عند اللخمي (الترك) اي ترك البول والغائط خاصة لا الوطء مستقبل ومستديرا حتى في قضاء المنازل تعظيما للقبلة وهذا لا يفهم من كلام المصنف والحاصل انه اعترض على المصنف في قوله والمختار الترك بوجهين الاول ان ظاهره

الساتر في القضاء وغيره
الثاني ان ظاهره ايضا ان
اختياره خاص بالقضاء مع
الساتر مع انه جار عنده
فيه وفي غيره مع الساتر
ما عدا المرحاض فانه مع
الساتر جائز اتفاقا ومع
غيره فيه طريقان وما
للغمية ضعيف وحاصل
المعتمد في المسئلة ان
الصور كلها جائزة اما
اتفاقا وعلى الراجح الا
في صورة واحدة وهي
الاستقبال والاستدبار في
القضاء اي الصحراء بغير
ساتر فحرام في الوطء والقبلة
| (لا) استقبال او استدبار
(القمرين) الشمس
والقمر (و) لا (يت
المقدس) فلا يحرم بل
يجوز مطلقا (ووجب)
بعد قضاء الحاجة (استبراء)
مستور ذلك ومفسر
(باستفراغ) اي افراغ
واخراج (اخبيته) وهما
البول والغائط (مع سلت
ذكر) ماسكاه من اصله
باصبعه السبابة والابهام
مثلا ثم يمرهما لراس
الكمره (ونتر) بمنشة
فوقه ساكنة اي جذبه
ليخرج ما بقى فيه (خفا)
اي السلت والنتر اي يندب
ان يكون كل منهما خفيفا
لا بقوة لانه كالضرع كلما
سلت بقوة اعطى الندوة
ولان قوة ذلك توجب استرخاء العروق ويضر بالمثانة اي ميتة البول

المدونة انه اجاز ذلك في المدن ومنعه في الصحراء ذكرانه اختلف في علة المنع في الصحراء هل هي طلب
الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن لانهم يطوفون في الصحارى وعلى هذا لو كان هناك سائر جاز
لوجود الساتر وهي تعظيم القبلة وهو المختار وهذا يستوى فيه الصحارى والمدن فقوله وهذا يستوى الخ اي
ان هذا التعليل الثاني الذي هو مختاره يستوى فيه الصحارى والمدن فقطضى القياس المنع فيهما لكن ابيح ذلك
في المدن للضرورة كادل عليه كلامه قبله وبقي ما عدا المدن على عدم الجواز لعدم الضرورة قاله المستاوى
اه كلام بن (قوله ان اختياره خاص بالقضاء) اي الصحراء (قوله وفي غيره) اي كربة الدار وقضاء المدن
(قوله فيه طريقان) الجواز لعياض وعبد الحق وعدمه لبعض شيوخ عبد الحق (قوله ان الصور كلها جائزة
الخ) اي وهي ستة الاولى قضاء الحاجة والوطء في القضاء مستقبل او مستدبر ابدون سائر وهذه حرام قطعا
الثانية قضاء الحاجة في بيت الحلاء الذي في المنزل مستقبل او مستدبر ابدون سائر وهذه جائزة اتفاقا الثالثة
قضاء الحاجة مستقبل او مستدبر ابدون سائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعتمد الجواز ولو كان بيت الحلاء
بالسطح الرابعة قضاء الحاجة في القضاء ومثلها الوطء فيه مستقبل او مستدبر ابدون سائر وفيها قولان بالجواز والمنع
والمعتمد الجواز الخامسة والسادسة قضاء الحاجة والوطء بحوش المنزل بسائر وبدونه وفيها قولان بالجواز
والمنع والمعتمد الجواز فيهما والمراد بالجواز فيما ذكره خلاف الاولى (قوله لا القمرين الخ) عطف على
مقدراى لاقى القضاء في حرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمرين بن الخ فالمقدر المعطوف عليه هو قولنا
للقبلة (قوله وبيت المقدس) المراد به الصخرة لانها التي كانت قبلة قريش وهم منع استقبالها لحالة الحدث والجماع
لا المسجد الاقصى اذ لا يتوهم فيه ذلك (قوله بل يجوز مطلقا) اي سواء كان في المنزل او في القضاء بسائر او لا
وانما اضر ب لان نفي الحرمة لا يدل على نفي الكراهة لصدقه بالكراهة والجواز والمراد بالجواز خلاف الاولى
(قوله ووجب استبراء باستفراغ اخبيته الخ) اعلم ان السين والتاء في كل منهما يحتمل ان يكونا للطلب وان
يكونا زائدين ويحتمل ان يكونا للطلب في الاول وزائدين في الثاني فان كانتا للطلب فيهما وزائدين
فيهما كانت الباء للتصوير لان طلب البراءة هو طلب الافراغ والاخراج للاخبيين وكذلك البراءة هي اخراج
الاخبيين ولا يصح جعلها حينئذ للاستعانة ولا للاسبية لان المستعان به غير المستعان عليه والسبب غير
المسبب وهنا البراءة واخراج الاخبيين شئ واحد وكذا طلبهما واما ان جعلنا السين والتاء في الاستبراء للطلب
وفي الاستفراغ زائدين كانت الباء للاسبية والاستعانة اي ووجب طلب البراءة بتفريغ المحلين من
الاخبيين وبعض الشراح جعل الباء في كلام المصنف للتصوير وبعضهم جعلها للاسبية والاستعانة وكل
صحيح نظر الماقلنا (قوله اي افراغ واخراج اخبيته) اي من مخزجيهما فلو توضع البول في قسبة الذكرا و
العائط في داخل فم الدبر كان الوضوء باطلا لان شرط صحة الوضوء كما مر عدم حصول المنافي فالاستبراء مطلوب
لاجل ازالة الحدث لا لاجل ازالة الخبث فلا يجزى فيه الخلاف الضى في ازالة النجاسة كما قرر شيخنا (قوله مع
سلت ذكر) متعلق بوجوب اي وجب ما ذكر مع سلت ذكره وتره وفيه اشارة الى وجوبهما وهذا في حق
الرجل واما في حق المرأة فانها تضع يدها على عاتقها يقوم ذلك مقام السلت والنتر واما الخنثى فيفعل ما يفعله
الرجل والمرأة احتياط وقوله مع سلت ذكر الخ هذا خاص بالبول واما الغائط فيمكن في تفريغ المحل منه الاحساس
بأنه لم يبق شئ مما هو بصدد الخرج وليس عليه غسل ما بطن من المخرج بل يحرم لشبه ذلك بالواط (قوله
مثلا) اشارة الى السلت لا يتوقف على خصوص السبابة والابهام نعم هما اولى لانهما اعوان على الافراغ
من غيرهما (قوله ثم يمرهما) اي من اصل الذكر (قوله اي جذبه) فيه ان الجذب هو السحب الذي هو السلت
والاولى ان يقول اي تحريكه يمينا وشمالا او فوق وتحت * واعلم ان النتر عند اهل اللغة هو التحريك
الخفيف وحينئذ فوصف المصنف له بالخفة كاشف لانه لا يكون الا كذلك لاخذ الخفة في مفهومه وليس
وصفا مخصصا كما هو الشأن في الاوصاف (قوله لانه) اي الذي ذكر كالضرع (قوله اعطى الندوة) اي
فيتسبب عدم التنظيف (قوله ولان قوة ذلك) اي السلت (قوله ويضر بالمثانة) اي يصيرها امرخية سائبة

الى ان يغلب على الظن انقطاع المادة ثلاثا و اقل او اكثر وينبغي ان يخفف زمنهما ٨٥ ايضا ولا يتبع الاوهام فانه يؤدي الى

تصكك الوسوسة من القلب وهي تضر بالدين والعباد بالله تعالى (ونذب) للمستنجى (جمع ماء وجر) او مافي معناه من كل ما يجوز الاستجمار به مما يأتي لازالتهما العين والارمع عدم ملاقة النجاسة بيده فيقدم الحجر ثم يتبعه بالماء (ثم) ندب عند اعادة الاقتصار على احدهما (ماء) لانه انقى للمحل فان اقتصر على الحجر او مافي معناه اجزائي غير متعين فيه الماء (وتعين) الماء ولا يكتفى بالحجر (في منى) خرج بلدة معتادة وكان فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفى غسله او بلدة غير معتادة او على وجه السلس وكان يأتي يوما ويقارن يوما كثيرا اذا كان يأتي كل يوم ولو مرة فلا يتعين فيه ماء ولا حجر لما تقدم في المعفوات ووقع للشرح هنا سهو ظاهر واما صحيح وجد من الماء ما يكتفى غسله ونزل المنى بلدة معتادة فيجب عليه غسل جميع الجسد يرتفع حدثه ونجسته (و) تعين الماء في (حيض ونقاس) ويجزى فيهما ما جرى في المنى (و) في (بول امرأة) بكرة او نيبا لتعديده منها فخرجه الى جهة المقعدة غالبا لان لم يكن سلسا والامر بتعني فيه

لا تمسك على البول بل كلما حصل فيها شيء نزل منها (قوله الى ان يغلب على الظن الخ) هذا غاية لقول المصنف مع سلت ذكره وتروى علم من هذا ان المدار على حصول الظن باققطاع المادة فاذن لا يشترط التنشيف وانه لو مكث مدة بحيث يغلب على الظن انه لم يبق شيء يخرج منه السلت كان ذلك كافيا ولو لم يسلت (قوله ولا يتبع الاوهام) اي فاذا غلب على ظنه انقطاع المادة من الذكر نزل ذلك السلت والترو لا يعمل على ما عنده من توهم بقاء شيء في الذكر من المادة وما شك في خروجه بعد الاستبراء كنقطة تقعفوعتها فان قش وراها فحكم الحدث والحبس اي انها تنقض الوضوء ان لم تلازم جل الزمان ويجب غسلها ان لم تعثره كل يوم (قوله من كل ما يجوز الاستجمار به) اي مع الاقتصار عليه وهو اليابس الطاهر المتقي غير المؤذي وغير المحترم وامامالا يباح الاستجمار به فليس له هذا الحكم يعني لا يكون جمعه مع الماء افضل من الماء وحده كذا في عبق وفيه نظر لانه اذا كان جمعه مع الماء جائزا كما قلناه عن زروق فالظاهر ان يكون افضل من الماء وحده لانه ابلغ منه وحينئذ فاطلاق النذب اولي اه بن (قوله والاثر) اي الحكم (قوله فيقدم الحجر الخ) اي لانه يقدم الحجر الخ فهو علة لعدم ملاقة النجاسة ليده (قوله لانه انقي للمحل) اي لازالته العين والحكم اتفاقا (قوله فان اقتصر على الحجر او مافي معناه اجزا الخ) وهل يكون المحل طاهر الرفع الحكم والعين عنه وهو ظاهر التوضيح وظاهر الطراز ان الحجر عند الاقتصار عليه لا يرفع الحكم وان المحل نجس معقوعه انظر ح (قوله وتعين الماء في منى الخ) اعترض عليه بان المنى والحيض والنقاس يتعين فيهما غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالا حجار وحينئذ فلا حاجة للنص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الاحجار وحاصل ما اجاب به الشارح ان الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفى غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال لمن خرج منه المنى لا بد من غسل الذي كرا والفرج بالماء ويقال للمرأة لا بد من غسل الدم الداخل في الفرج بالماء واعلم انه حيث تعين الماء في المنى فلا يجب غسل الذكر كله خلافا للشيخ بركات الخطاب اخي الشيخ محمد الخطاب شارح المتن وتلميذه (قوله او لعدم ماء يكتفى غسله) اي ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة (قوله او بلدة غير معتادة) اي فهذا انما يوجب الوضوء لا الفصل لكن لا بد من غسل الذكر بالماء مع الوضوء (قوله ويقارن يوما فاكثرا) اي لانه في هذه الحالة لا يعنى عنه ويوجب الوضوء (قوله لما تقدم في المعفوات) اي من ان حدث المستنكح اذا اتى كل يوم ولو مرة فانه يعنى عن ازالته مطلقا او بوجوب الوضوء بان فارق اكثر الزمان ام لا (قوله ووقع للشرح هنا سهو ظاهر) حيث قالوا منى صاحب السلس يكتفيه الحجر كالبول والحصى والدود بيلة فقولهم يكتفيه الحجر فيه نظر لان الخارج على وجه السلس ان اتى يوما وفارق يوما تعين فيه الماء وان اتى كل يوم فلا يطلب فيه حجر ولا غيره (قوله ويجزى فيهما ما جرى في المنى) اي فيحملان على من انقطع حيضها او نفاسها وفرضها التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفى غسلها ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فلا بد من غسل الدم من فرجها من الماء ولا يكتفى فيه الحجر (قوله وفي بول امرأة) مثل بولها بول الحصى اي مقطوع الذي كركت عتائيا ايضا ام لا ومنه ايضا منى الرجل اذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكتفى فيه الحجر ومنه ايضا البول الخارج من الثقبه اذا انسدت المخرجان على الظاهر لانه منتشر فيتعين فيه الماء ولا يكتفى فيه الاحجار وافهم قوله بول ان حكمها في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة سواء كانت نيبا او بكرة كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها واما قول عبق وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها والبكر ما دون العذرة ففيه نظر اذا التفرقة بين الثيب والبكر انما هي في الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز واختار في البول تساويهما لان مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض انظر ح ولا تدخل المرأة يدها بين شفرها كفعل اللواتي لادين لهن وكذا يحرم ادخال اصبع يد رجل او امرأة الا ان يتعين لزوال الحبس كافي الميج ولا يقال الحقنه مكر وهه لا نأقول فرق بينهما فان الحقنه شأنها تفعل للتداوى (قوله غالبا) اي ومن غير العالب عدم تعدى بولها الجهة المقعدة وعدم انتشاره وهذا يشير الى ان هذا الحكم وهو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا م لا الحاقا لغير العالب بالعالب

ماء ولا يجزئ كان يأتي كل يوم مرة فاكتر (و) تعين الماء في حدث بول أو غائط (منشئ عن مخرج) انتشارا (كثيرا) وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلويته كان يتهدى الى ٨٦ الآلية أو يعم جميع الحشفة أو جلها (و) تعين في (مذي) خرج بلدة معتادة والا كفي

(قوله ومنشئ) أي في تعين الماء في هذا الحدث كله لا في المنشئ فقط خلافا لما يتبادر من كلام المصنف والحاصل أنه يغسل الكل ولا يقتصر على ما جاوز المعتاد لأنهم قد يغتفرون الشيء منفردا دون مجتمعا مع غيره قاله شيخنا وقالت الحنفية يغسل المنشئ الزائد على ما جرت العادة بتلويته ويعني عن المعتاد والحاصل أنهم يقولون ما بقي من الفضلة على فهم المخرج بعد قضاء الحاجة أن كان غير زائد على المعتاد يعني عنه وإن كان منشئا كثيرا غسل الزائد على ما جرت العادة بتلويته ويعني عن المعتاد (قوله والا كفي فيه الحجر) أي والا بأن خرج بلدة أصلا لكن صار يأتي يوما ويفارق يوما فأكثر وأخرج بلدة غير معتادة كهذه بانه مثلا كفي فيه الحجر (قوله والا عني عنه) أي ولا يطلب في إزالته حجر ولا ماء (قوله هذا هو التحقيق) أي وأما ما في خش وغيره من أن ما خرج بغير بلدة معتادة من المني أو من المذي أن لم يوجب الوضوء بان لازم كل الزمان أو جله أو نصفه كفي فيه الحجر وإن أوجب الوضوء ملازمته أقل الزمان تعين فيه الماء ففيه نظر والحق أنه متى أتى كل يوم على وجه الساس لا يطلب في إزالته ماء ولا حجر وعني عنه لازم كل الزمان أو جله أو نصفه أو أقله بل ولو أتى مرة واحدة (قوله يغسل ذكره كله) اعلم أن غسل الذكر من المذي وقع فيه خلاف قيل أنه معلل بقطع المادة وإزالة النجاسة وقيل أنه تعبد والمعتد الثاني وعلى القولين يتفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمعتد الثاني ويتفرع أيضا هل يجب النية في غسله أو لا يجب فعلى القول بالتعبد يجب وعلى القول بأنه معلل لا يجب والمعتد وجوبها ثم أنه على القول بوجوب النية إذا غسل كله بلا نية وصلى هل تبطل صلاته لتركها الأمر الواجب وهو النية أو لا قولان والمعتد الصحة بل أن النية واجبة غير شرط ومراعاة للقول بعدم وجوبها وإن الغسل معلل وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أو لا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال أنما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد في الوقت ندبا أو لا يطلب باعادتها قولان هذا محصل ما في المسئلة (قوله وفي بطلان صلاة تاركها الخ) هذان القولان اللذان في هذا الفرع مرتبان على القولين في الفرع الذي قبله فالذي يقول هنا بالبطلان بناء على وجوب النية والذي يقول بعدم البطلان بناء على عدم وجوبها قاله في التوضيح وذكر بعضهم أن هذا الخلاف مبنى على القول بوجوب النية وهو ما ذكرناه سابقا وإلى به يشير كلام الشارح وكلاهما صحيح (قوله وعلم أنه إذا لم يغسل منه شيئا) أي واقتصر على الاستجمار بالأحجار (قوله فالصحة اتفاقا) أي وأما إذا غسله كله بلا نية وصلى قولان والمعتد الصحة وإن غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى قولان على حد سواء فالأحوال أربعة الصحة اتفاقا في حالة والبطلان اتفاقا في حالة والخلاف في حالتين (قوله وإذا قلنا بالصحة) أي فيما إذا غسل بعضه بنية أو بدونها (قوله فيجب تكميل غسله فيما يستقبل) أي فإن لم يكمل لما يستقبل وصلى به في المستقبل بدون تكميل ففي صحة تلك الصلاة وبطلانها قولان على حد سواء (قوله وينوي) أي من خرج منه المذي عند غسل ذكره أو من أراد تكميل غسل ذكره (قوله ولا نية على المرأة في مذهبها) أي وتغسل محل الذي فقط وقوله على الظاهر أي خلافا لما في خش من استظهاره اقتصار غسلها المذي لنية وما ذكره شارحنا من أن المرأة تغسل محل الذي فقط بلا نية هو المعتد كما في عجم (قوله ولا يستنجي من ريح) هذان في معنى النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منامن استنجي من ريح أي ليس على ستنا والنهي للكراهة كما قاله الشارح لا للحرمة (قوله كما لا يغسل منه الثوب) أي لطهارته ومثل الريح في كونه لا يستنجي منه الحصى والدود إذا خال الصبي من السلة أو كانت خفيفة وأما لو كثرت البلة فلا بد من الاستنجاء والاستجمار بالحجر وإن كانت لا تنقض الوضوء كما يأتي وبهذا يلغز ويقال شيء خرج من المخرج المعتاد أو جبت قطع الصلاة والاستنجاء والوضوء باق بحاله (قوله وجاز وبأس)

فيه الحجر ما لم يكن سلسا لازم كل يوم ولو مرة والا عني عنه كما تقدم هذا هو التحقيق (يغسل) أي مع وجوب غسل (ذكره كله) لا محل الذي خاصة خلافا للعراقيين وأدقلنا يغسل كله (في) وجوب (النية) بناء على أنه تعبد في النفس وهو الصحيح فكان ينبغي له الاقتصار عليه وعدم وجوبها بناء على أنه غير تعبد بل لازالة النجاسة وإن كان فيه نوع من التعبد والا لا يقتصر على محل الذي خاصة قولان (و) في (بطلان صلاة تاركها) أي النية مع غسل جميع الذكر وعدم بطلانها لانه واجب غير شرط وهو الراجح قولان (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أي وغسل بعضه ولو محل الذي خاصة بنية أو لا وعدم البطلان (قولان) مستويان في هذا الفرع وقد حذفه من الأولين لدلالة الثالث عليه وعلم أنه إذا لم يغسل منه شيئا فالبطلان قطعاً كما أنه إذا غسله كله بنية فالصحة

اتفاقا وإذا قلنا بالصحة فيجب تكميل غسله فيما يستقبل وفي إعادتها في الوقت قولان وينوي رفع الحدث عن ذكره ولا نية على المرأة في مذهبها على الظاهر (ولا يستنجي من) خروج (ريح) أي يكره كما لا يغسل منه الثوب (وجاز) أي الاستنجاء بمعنى الاستجمار

ومدر أي طوب وهو
ما حرق من الطين كالآجر
أولا كحرق وقطن
وصوف غير متصل بحيوان
والأكره (طاهر منق)
غير مؤذ ولا محترم (لا)
يجوز (ببئس) كلين
(و) لا (نجس) كعظم
ميتة وروث محرم كل
وعذرة (و) لا (املس)
كن جاج وقصب لعدم
الإنشاء (و) لا (محدد)
ككسور زجاج وقصب
وحجر وسكين (و) لا
(محترم) أما طعمه أو
لشرفه أو لحق الغير وبين
الأول بقوله (من مطعم)
لأدنى ولو من أدوية
وعقاقير كغزبل ومغاث
وشمل الملح والورق لما
فيه من التشاؤم بين الثاني
بقوله (و) (من مكتوب)
لمرمة الحروف ولو باطلا
ككسور (و) من
(ذهب وفضة) وياقوت
وجوهر نفيس وسين
الثالث بقوله (و) (جدار)
لوقف أو في ملك غيره
ويكره في ملكه (وعظم
وروث) طاهرين لاندراج
التجسين في النجس إلا
أنه يكره في الطاهرين
ولا يحرم على الراجح
وإنما نهى عنهما لأن العظم

أي جاز بما اجتمعت فيه هذه الأوصاف الخمسة المشار لها بقوله يابس الخ والمراد به الخفاف مطلقا سواء كان فيه صلابة أو لا لا خصوص ما فيه صلابة بدليل تعميل الشارح بالحرق وما بعدها (قوله إذا الاستنجاء يشمل الخ) أي لأن الاستنجاء كما تقدم عن ابن الأثير إزالة الأذى من على المخرج بالماء أو بالجر والاستنجاء إزالة ما على المخرج بالابحار فهو فرد من أفراد الاستنجاء (قوله أي طوب) تفسير للمدر وقوله وهما أي الطوب ما حرق الخ وقوله أولا هذا مقابل لقوله كان ذلك اليابس من أنواع الأرض وقوله تنقرق بالراء المهملة والقاف جمع خرق لا بالزاي المعجمة والقاف لأن الخرف هو الأجر وهو من أنواع الأرض (قوله لا ببئس الخ) هذا شروع في محترز الأوصاف الخمسة المشترطة في جواز ما يستجمر به على سبيل اللطف والنشر المرتب وإنما صرح بمفهوم تلك الأوصاف لعدم اعتباره لمفهوم غير الشرط كالصفة هنا (قوله لا يجوز ببئس) أي يحرم لنشره النجاسة وأحرى المانع فإن وقع واستجمر به فلا يجزيه ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء فإن صلى عامدا قبل غسله أعاد أبدا وما قبل في المبئل يقال في النجس أي من كونه لا يستجى به ويفسل المحل بعد ذلك إن كان مأثورا أنه إن صلى عامدا بدون غسل أعاد أبدا (قوله وقصب وحجر) عطف على زجاج أي ومكسور قصب ومكسور حجر بأن كان محرفا (قوله وعقاقير) العطف مغايرانا رديا بالأدوية المركبات منها ومن غيرها (قوله والورق) أي وكذلك النخالة غير الخالصة من الدقيق وأما النخالة بالخاء المهملة وهي ما يسقط من الخشب إذا ملسه النجار وأخرطه والسحالة وهي ما يسقط من الخشب عند نشره بالماء فلا خلاف في جواز الاستجمار بهما كذا قال الشراح لكن بحث ابن مرزوق في النخالة بالخاء المعجمة بأنها وإن خلصت من الطعام إلا أنها ما زالت محترمة لحق العير لانه تعلق بها حق لانها علق للدواب وإذا احترم علق دواب الجن فاحرى علق دواب الانس اهـ (قوله لحرمة الحروف) أي لشرفها قال الشيخ إبراهيم اللقاني محل كون الحروف لها حرمة إذا كانت مكتوبة بالعربي والأفلا حرمة لها إذا كان المكتوب بهما من أسماء الله وقال عجب الحروف لها حرمة سواء كتبت بالعربي أو بغيره وهو ما يفيد ح وقوى الناصر قال شيخنا وهو المعتمد (قوله ولو باطلا) أي ولو كان ذلك المكتوب باطلا كسحر وثوراة وأنجيل ميد لا فيهما أسماء الله وأنبيائه (قوله وجدار لوقف) أي سواء كان ذلك الوقف مسجدا أو غيره كان وقفه أو وقف غيره كان الاستجمار بمسجدار الوقف من داخله أو من خارجه فالحرمة بالاستجمار به مطلقا لأن ذلك يؤدي لهدمه (قوله أو في ملك غيره) أي إذا استجمر به بغير إذن مالكه وإنما حرم لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه فإذا استجمر بمسجدار العير بإذنه كره فقط كما قرره شيخنا (قوله ويكره في ملكه) أي ويكره الاستجمار بالجدار إذا كان ذلك الجدار في ملكه أي واستجمر به من داخل وأما إذا استجمر به من خارج فقولان بالكراهة وهو المعتمد وقيل بالحرمة وإنما نهى عن الاستجمار بمسجدار ملكه لأنه قد ينزل المطر عليه ويصيبه بلل ويلتصق هو أو غيره عليه فتصيبه النجاسة وخوفا من أذية عقرب وهذا التعليل يجري في جدار الغير بإذنه كما مر (قوله إلا أنه يكره في الطاهرين) أي كما قال ح ولا يحرم على الراجح خلافا لابن الحاجب القائل بالحرمة (قوله لأن العظم طعام الجن) أي لانه يعود بأوفر وأعظم مما كان عليه من اللحم (قوله والروث طعام دوابهم) أي فيصير الروث شعيرا أو فولا أو تبنيا أو عشبًا كما كان وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصوص روث المباح ينظر في ذلك أي وإذا كان العظم طعام الجن والروث طعام دوابهم صار النهى عنهما لحق العير (قوله والمراد بعدم الجواز) أي في قوله لا يجوز ببئس الخ وأعلم أن محل امتناع الاستجمار بالأمور المذكورة إذا أراد الاقتصاد عليها وأما أن قصدا أن يتبعها بالماء فانه يجوز إلا المحترم والمحدد والنجس فالحرمة مطلقا كفي ح نقلا عن زروق واللحى أنظر من لا يقال الجرم بحرمة النجس مطلقا مشكل مع ما مر من كراهة التضمين بالنجاسة على الراجح لا نأقول الاستجمار بالنجاسة

طعام الجن والروث طعام دوابهم والمراد بعدم الجواز الحرمة في الجميع الأجدار والنفس والعظم والروث الطاهرين فإنه يكره الاستجمار بهما (فان) ارتكبت النهي

وستنجدى بهذه المذكورات و (انقت) المحل (اجزات) لحصول الازالة عنها ولا إعادة عليه بوقت ولا غيره واما ان لم تنق كالنجس الذي يتحلل منه شيء والميتل والا لمس فلا يجزى (كاليد) فانها تجزى ان انقت (ودون الثلاث) من الاجزاء انقت في فصل

٨٨

في نواقض الوضوء

وهي ثلاثة اقسام احداث واسباب وغيرهما وهو الرقة والشك والتبدل بالاول لاصلته فقال (نقض الوضوء) اي بطل حكمه عما كان يباح به من صلاة او غيرها (بحدث) وهو ما ينقض بنفسه (وهو) اي الحدث (الخارج المعتاد) من المخرج المعتاد كما يشير اليه بقوله من مخرجه فانه من ثمة التعريف (في الصحة) فخرج بالخارج وان كان كالنجس الداخل من عود او اصبع او حنفة فلا ينقض وموجب حشفة فانه لا ينقض الوضوء خاصة بل بوجوب ما هو اعم والقرقرة والحلقن الشديدان بخلاف البعض وخرج بالمعتاد ما ليس معتادا منكدم وقبح ان خرجا حالصين من الاذى وحصى ودود كما نبه عليه بقوله (لاحصى) تولد بالبطن (ودود) راعا خصهما بالذكر ليه على حكم خروجهما من بطن والحلاف فيه بقوله (ولو بيلة) من بول او نائط اي ولو خرج جامع اذى ولو كثر ثبته لما

فيه قصد لاستعمال النجس وهذا ممنوع والتضمخ المكر وه ليس فيه قصد الاستعمال (قوله واستنجدى بهذه المذكورات) اي التي يحرم الاستنجاء بها والتي يكره الاستنجاء بها (قوله كاليد فانها تجزى ان انقت) اي على الاصح (قوله ودون الثلاث من الاجزاء) اي فانها تجزى ان انقت على الاصح خلافا لابي الفرج فانه اوجب الثلاثة من الاجزاء فان اتى اقل من الثلاث فلا بد من الثلاث

فصل نقض الوضوء بحث الخ (قوله احداث) جمع حدث والمراد به هنا ما ينقض الوضوء بنفسه واما الاسباب فهي جمع سبب والمراد به ما يؤدى لما ينقض وليس ناقضا بنفسه (قوله اي بطل حكمه) اي بطل استمرار حكمه وهو اباحة الصلاة وغيرها به وليس المراد بطلان ذات الوضوء والالكانت الصلاة التي فعلت به تبطل بنقضه (قوله في الصحة) متعلق بالمعتاد اي الذي اعتيد دخوله في الصحة لا بالخارج والالاقتضى عدم النقص بالمعتاد اذ اخرج في المرض وليس كذلك كذا قيل وقد يقال المراد بالخارج في الصحة ماشائه ان يخرج فيها فاندفع الاعتراض والمراد بالمعتاد ما اعتيد دخوله فاذا خرج البول غير متغير فانه ينقض الوضوء لان جنسه معتاد الخروج وان لم يكن هو معتادا واعلم ان البول الغير المتغير نجس وهو مستثنى من توقف نجاسة الماء على التغيير (قوله وان كان كالنجس) اي وهو يخرج عنه لابه (قوله او حنفة) هي الدواء الذي يصب في الدبر بالة (قوله بل بوجوب ما هم اعم) اي من الوضوء وهو غسل جميع الجسد والتعريف انما هو للحدث الموجب للوضوء خاصة لان الفصل معقود لما يوجب الوضوء فقط (قوله والقرقرة والحلقن) عطف على الداخل كأنه يقول خرج به ما هو داخل كالعود الخ وما ليس بداخل ولا خارج كالقرقرة الخ والقرقرة هي حبس الريح والحلقن حبس البول (قوله الشديدان) اي والحال انهما لا يمنعان من الاتيان بشيء من اركان الصلاة واما لو منعان الاتيان بشيء منها حقيقة او حكما كما لو كان يقدر على الاتيان به بعسر فقد ابطا الوضوء فن حصره بول او ريح وكان يعلم انه لا يقدر على الاتيان بشيء من اركان الصلاة اصلا او ياتي به مع عسر كان وضوءه باطلا فليس له ان يفعل به ما يتوقف على الطهارة كس المصحف ويمكن دخول هذا في قول المصنف وهو الخارج المعتاد اي الخارج حقيقة او حكما يشمل القرقرة والحلقن المانعين من اركان الصلاة او كان يحصل بهما مشقة كذا قرر شيخنا (قوله خلافا لبعضهم) حيث قال ان الحلقن والقرقرة الشديدين ينقضان الوضوء ولو لم يمنعنا الاتيان بشيء من اركان الصلاة (قوله ان خرجا) اي من المخرج خالصين من الاذى اي والاقض الخاط لهما لندور محالطتهما للادى بخلاف الحصى والدود فانه لا ينقض محالطتهما كما يأتي لغلبة المخالطة فيهما كذا في عبق واقره الاشياخ واعترضه العلامة بن قائل ما ذكره من التفارقة بين الدم والحصى والدود فيه نظر بل الدم والحصى والدود سواء فلا تنقضها مطلقا كان معها اذى ام لا كما يعمده نقل المواق وح وهو الذي عزا ابن رشد للمشهور كما نقله ابن عرفة ونصه وفي نقض غير المعتاد كدود او حصى او دم ثالثها ان قارنه اذى لابن عبد الحكم وابن رشد على المشهور والثالث عزاء اللخمي لابن نافع اه (قوله تولد بالبطن) اي واما لو ابلغ حصة او دودة فنزلت بصفتها فانقض ولو كانا خالصين من الاذى لان هذا من قبيل الخارج المعتاد (قوله وانما خصهما بالذكر) اي دون القيح والدم (قوله والحلاف فيه) قال ابن رشد في هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها لا وضوء عليه خرجت الدودة تقيه او غير تقيه وهو المشهور في المذهب الثاني لا وضوء عليه الا ان يخرج غير تقيه والثالث عليه الوضوء مطلقا وان خرجت تقيه وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من اصحابنا اه نقله ابو الحسن فقول المصنف ولو بيلة اي ولو باذى ولو عبر به كان اوضح (قوله ولو كثر) اي الاذى بان كان اكثر من الحصى والدود الخارج معهما ما لم يتفادح في الكثرة والا فاض كذا قرر شيخنا في تنبيهه يعني عما خرج من الاذى مع الحصى والدود ان كان مستنكحان كان يأتي كل يوم مرة فاكثر والا فلا بد من اراته بماء او جران كثر والاعنى عنه اي بحسب محله لا بحسب اصابته لثوب (قوله فشمع كلامه) اي شمل قوله الخارج

المحدث

لا ينقض فيه ودود وسبب في محترز المخرج المعتاد في قوله

من مخرجه فشمل كلامه اثبت من الدر وهما العائط والريح وستة من القبل وهي البول والمذي والودي والمني

في بعض احواله والهادي
على ماسأى له في الحيف
ودم الاستحاضة على
تفصيل سيأى في السلس
وشمل خروج منى الرجل
من فرج المرأة اذا دخل
بوطه وخرج بعد ان
اغتمست لان دخول بلا
وطه فلا ينقض خروجه
وفيه نظر والظاهر كما قال
شيخنا النقض وخرج
بتموله في الصحة ما اذا خرج
في حال المرض اى خروجه
على وجه السلس فان فيه
تفصيلا اشار له بقوله (و)
نقض (سلس فارقا اكثر)
الزمان ولازم اقله فان لازم
النصف واولى الجمل والكل
فلا ينقض (كسلس مذى)
لطول عزوبة او مرض
فيخرج من غير تذكر
او تفكر فانه ينقض مطلقا
حيث (قدر على رفعه) بتداو
او صوم او تزوج او تسر
ويغتفر له زمن التداوى
والتزوج والتسرى فان لم
يقدر على رفعه بما ذكر
فهو كغيره من الاسلاس
في التفصيل المتقدم
فيجربى فيه الاقسام
الاربعة ولا مفهوم لمذى
فلو حذفه لكان اخصر
واشمل اذ كل سلس قدر
على رفعه نقضه والا
فالاقسام الاربعة

المعتاد في الصحة من مخرجه ثمانية اشياء اثنين من الدبر وستة من القبل (قوله في بعض احواله) اى وهو
ما اذا خرج باذة غير معتادة او كان ساسا ولازم اقل الزمن (قوله على ماسأى له في الحيف) اى في قوله
ووجب وضوءه هاد (قوله على تفصيل الخ) اى ما اذا لازم اقل الزمان لان لازم كله او حله او نصفه (قوله
وشمل) اى التعريف المذكور وهو قوله الخارج المعتاد في الصحة من مخرجه (قوله فلا ينقض خروجه)
اى كفى خش تقلا عن ابن عرفة (قوله كما قال شيخنا) اى العلامة العدوى (قوله ما اذا خرج) اى الخارج
المعتاد من مخرجه في حال المرض (قوله وبسلس) هو يفتح اللام الخارج وهو المراد هنا بكسر هاء الشخص
الذى قام به السلس وعطفه على الحدث من قبيل عطف الخاص على العام لتقييد المعطوف بمفارقة اكثر
الزمان واطلق المصنف في السلس فيشمل سلس البول والعائط والريح وغيرها كلنى والمذى والودى ولذا قال
في التوضيح هذا التقسيم لا يخص حدثا دون حدث اه واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في السلس
طريقة المعاربه وهى المشهورة في المذهب وذهب العراقيون من اهل المذهب الى ان السلس لا ينقض
مطلقا غاية الامر انه يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمان فان لازم كله فلا يستحب منه الوضوء (قوله
فان لازم النصف) اى على ما شهره ابن راشد وهو ظاهر المصنف ايضا وهو المعتد خلافا لاستظهار ابن
هرون النقض في الملازم لنصف الزمان (قوله كسلس مذى قدر على رفعه) اعلم ان عندنا صورة ثلاثة الاولى
ما اذا كان سلس المذى لبرودة وعلة كاختلال مزاج فهذه لا يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه ام لا الا اذا
فارق اكثر الزمان الثانية ما اذا كان لعزوبة مع تذكر بان استنكحه وصار مهما نظرا وسمع او تفكر امذى
المدة معتادة الثالثة ما اذا كان لطول عزوبة من غير تذكر وتفكر بل صار المذى من اجل طول العزوبة
نازلا مسترسلا نظرا ولا تفكر او لا الاولى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه ام لا من
غير خلاف كما قال ابو الحسن والثانية منهما يجب فيها الوضوء على احدي روايتي المدونة ولا يجب على الرواية
الانحرى وقال ابن الجلاب فيها ان قدر على رفعه بزواج او تسر وجب الوضوء مطلقا والا فلا يجب الا اذا فارق
اكثر فقال بعضهم هو وفاق للمدونة وقال بعضهم هو خلاف لما فيكون في الصورة الثانية ثلاثة اقوال اذا
علمت هذا فاعلم ان كلام المصنف لا يصح حله على ما اذا كان لعلة لانه لا ينقض الا اذا فارق اكثر وظاهر
كلامهم قدر على رفعه ام لا ولا على ما اذا كان لتذكر بان استنكحه مهماراى او سمع او تفكر وهى
الصورة الثانية خلافا لخش لما مر عن ابى الحسن من النقض فيها مطلقا بخلاف فلم يبق الا ان يحمل
على ما اذا كان لعزوبة بدون تفكر ويكون جاري على القول بالتفصيل بين القدرة وعدمها على ما تقدم
لا بن الجلاب وقد تقدم ان بعضهم جعله وفاقا للمدونة ونقل طي ان ابن بشير شهره واستظهره ابن
عبد السلام وفي نقل ابن مرزوق عن المازرى ما يبيد انه المذهب فاعتمده المصنف لذلك انظر بن (قوله
او مرض) الاولى حذفه لانه لا ينقض الا اذا فارق اكثر قدر على رفعه ام لا كما تقدم لك (قوله فانه ينقض
مطلقا) اى سواء لازم كل الزمان او حله او نصفه او اقله (قوله او صوم) اى لا يشق عليه فان شق عليه لم
يلزمه هكذا قيده المازرى كما نقله ابن مرزوق (قوله ويغتفر له زمن الخ) فلا يعد السلس المذكور
ناقضا فيه (قوله والتزوج والتسرى) اى طلب الزوجة والسرية وكذا يغتفر مدة استبراء السرية (قوله
فيجربى فيه الاقسام الاربعة) اى فان لازم اقل الزمان نقض وان لازم الكل او الجمل او النصف لم ينقض
(قوله ولا مفهوم لمذى) اى بل كل سلس قدر على رفعه سواء كان بولا او منيا ووديا فهو كسلس المذى
الذى قدر على رفعه في كونه ناقضا مطلقا ما يقدر على رفعه تجربى فيه الاقسام الاربعة وبهذا صرح
ابن بشير كما قال ابن مرزوق فقول التوضيح لم ارم من فرق بين ما يقدر على رفعه وغيره في البول قصور كذا
في عبق وقد علمت ان المراد بسلس المذى الذى يكون ناقضا مع القدرة على رفعه ما كان لطول عزوبة فقط
لما كان لعلة ولما كان لعزوبة مع تذكر (قوله فلو حذفه لكان اخصر) اى فلو حذفه وقال وبسلس
فارقا اكثر او قدر على رفعه لكان اخصر (قوله والا فلا اقسام الاربعة) اى والا يقدر على رفعه فيجربى

لم يشق (لان شق) الوضوء
يردونحوه فلا يندب فقوله
وندىب الخ تفصيل في
مفهوم قوله فارق اكثر
(وفى اعتبار الملازمة)
من دوام وكثرة ومساواة
وقلة (فى وقت الصلاة)
خاصة وهو من الزوال
الى طلوع الشمس من
اليوم الثانى (او) اعتبارها
(مطلقا) لا بقيد وقت
الصلاة فيعتبر حتى من
الطلوع الى الزوال (تردد)
للمتأخرين (من مخرجه)
متعلق بالخارج والضمير
احرز وصفا مقدرا وكأنه
قال من مخرجه المعتادين
ونخرج بهذا القيد ما اذا
خرج الخارج المعتاد من
غير المخرجين كما اذا خرج
من القم او خرج بول من
دبر او ريج من قبل ولو
قبل امرأة او من ثقبه فانه
لا ينقض ولما كان فى هذا
تفصيل اشار به بقوله (او)
نخرج من (ثقبه تحت
المعدة) وهى موضع الطعام
قبل انحداره الى المعاء فهى
لنا بمنزلة الحوصلة للطير
والكرش لغير الطير فالسرة
مما تحت المعدة فينقض
الخارج منها (ان انسدا)
اى المخرج بان انقطع
الخروج منها (والا) بان
لم يندسدا بان انقطع واحد

فيه الاقسام الاربعة (قوله وندىب الوضوء ان لازم السلس اكثر) اى وندىب ايضا اتصاله بالصلاة وهل يندب
الاستحباب منه او لا يندب قولان كذا فى عبق على العزبة وتخصيصه الندىب بالوضوء دون غسل الذكركم
المدنى يشعر بنى غسله وهو قول سحنون قال لان النجاسة اخف من الحدث فالحكم باستحباب الوضوء
لا يقتضى استحباب غسل الذكركم من النجاسة لانها اخف واستحب سندن الطراز غسل الذكركم من المدنى
الملازم لجل الزمان او لنصفه (قوله لان عمه) اى فلا يندب لانه لا فائدة فى الوضوء حينئذ (قوله لان شق)
عطف على مقدراى وندىب ان لازم اكثر ان لم يشق لان شق كما اشار لذلك الشارح بقوله ومحمل الخ (فرع)
اذا كان فى جوفه علة او كان شيخا كبيرا استنكحه الریح فاذا صلى من جلوس لا يخرج منه الریح وان صلى
قائما يخرج منه قال ح الظاهر ما قاله ابن بشير والايانى من انه يصلى قائما لا جالسا ولا يكون الریح
ناقضا لوضوئه كالبول وكذلك من كان كلما ظهر بالماء احدث بنقطة بول او ريج فانه يصلى بالوضوء
ولا يكون الحدث ناقضا لانه سلس عند ابن بشير واستظهره ح وقال اللخمي يتيمم والا حوط الجمع (قوله)
تفصيل فى مفهوم قوله فارق اكثر اى فكأنه قال فان لم يفارق اكثر بأن لازم كل الزمان او نصفه او بجله
فلا تقض لكن هذه الاحوال الثلاثة بعضها يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم اكثر الزمان او نصفه
وبعضها لا يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم كل الزمان (قوله وفى اعتبار الملازمة) اى ملازمة الموجود
من الحدث دائما او جل الزمان او نصفه او اقله (قوله تردد للمتأخرين) المراد بهم هنا ابن جماعة والبوذرى
وهما من اشياخ شايخ ابن عرفة فالقول الاول قول ابن جماعة واختاره ابن هر ون وابن فرحون والشيخ عبد
الله المنوفى والثانى قول البوذرى واختاره ابن عبد السلام والظاهر من القولين عند ابن عرفة اولهما وهذا
التردد لعدم نص المتقدمين وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا فرضنا ان اوقات الصلاة مائتان وستون درجة
وغير اوقاتهم مائة درجة فأتاه السلس فيها وفى مائة من اوقات الصلاة وفى الاول يتقضى وضوءه لمفارقته
اكتر الزمان لاعلى الثانى للملازمة اكثر الزمان فان لازمه وقت صلاة فقط تقضى وصلاها قضاء كما فى به
الناس فريمن يطول به الاستبراء حتى يخرج الوقت وقال المنوفى اذا انضبط وقت اتيان السلس قدم تلك الصلاة
اواخرها فيجمعها كارباب الاعذار (قوله من مخرجه) الضمير للخارج المعتاد للشخص وللانتموضى
لانه يقتضى ان كل ما خرج من مخرج الشخص يكون ناقضا وليس كذلك اذا ريج الخارج من القبل لا ينقض
مع انه خارج معتاد من مخرج الشخص المتوضى (قوله احرز وصفا الخ) اى قام مقامه لا فادته لمعناه لان
الاضافة للعهد فكأنه قال من مخرجى الخارج المعهودين اى المعتادين لذلك الخارج (قوله كما اذا
خرج من القم) الذى ذكره العلامة العدوى فى حاشيته على عبق انه اذا خرج الحدث من القم فانه ينقض
اذا انقطع خروجه من محله المعتاد راسا واما اذا لم ينقطع خروجه من محله راسا وهذا صادق بثلاث
صور ما اذا تساوى خروجه من محله المعتاد مع خروجه من الحلق وما اذا كان خروجه من محله
المعتاد اكثر من خروجه من الحلق وعكسه فلا تقضى فى هذه الصور الثلاثة وظاهر الشارح انه لا تقضى
مطلقا وليس كذلك فان قلت مقتضى كون الخارج من الثقبه اذا كانت فوق المعدة لا ينقض على المعتمد
ولو انسدا المخرجان ان يكون الخارج من القم كذلك لانه بمثابة الثقبه المذكورة قلت اجيب بأن القم
عهد مخرج للفضلة فى الجملة بالنسبة للتمساح بخلاف الثقبه هذا وذكر عجب ان قولهم اذا كانت الثقبه
فوق المعدة وانسدا المخرجان فلا تقضى على الراجح محمول على ما اذا كان انسدا المخرجين فى بعض الاوقات
لادائما اما اذا كان انسدادهما دائما فالنقض كالقم وحينئذ فلا اشكال (قوله ولما كان فى هذا) اى
خروج الحدث من الثقبه (قوله او خرج) اى الحدث وقوله من ثقبه اى من خرق (قوله فالسرة
مما تحت المعدة) اى وحينئذ فالمعدة من منخسف الصدر لفوق السرة (قوله والا بان لم يندسدا) اى والحال
ان الثقبه تحت المعدة (قوله فقولان) اى فى هذه الاحوال الثمانية (قوله الراجح منهما عدم النقض) اى

وان

او كانت الثقبه فوق المعدة او فى المعدة انسدا او احدهما او انقطع (فقولان)

الراجح منهما عدم النقض باعما انفقوا على النقض فيها اذا كانت تحت المعدة وانهى لان الطعام لما انحدر الى الامعاء صار فضله قطعاً

وان كان مقتضى النظر في انسداد احد هما نقض خارجه منها وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعدا النقبة والا
 نقض الخارج منها ولو كانت فوق المعدة بالاولى من نقضهم بالنهم اذا اعتيد كما مر (قوله وصارت الثقة التي
 تحتها) اى تحت المعدة والامعاء وقوله مقامهما اى المخرجين (قوله ونقض بسببه) اى بسبب الحدث
 الموصل اليه كالنوم المؤدى لخروج الريح واللمس والمس المؤدى لخروج المذى والسببية في زوال العتل
 مشكلة اذ لا تعقل الا اذا كان زوال العقل سببا في انحلال الاعصاب فيسبب عن ذلك خروج الحدث الا ان
 يقال عده سببا باعتبار المنظمة في الجملة كاللمس واللمس فانهما كذلك قائل (قوله زوال عقل) طاهر المصنف
 ان زوال العقل بغير النوم كالانغماء والسكر والجنون لا يفصل فيه بين قليل وكثير كما يفصل في النوم وهو
 ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقا قال ابن عبد السلام وهو الحق خلافا لبعضهم وقال ابن بشير والقليل
 في ذلك كالكثير انظر ح (قوله اى استناره) اشار بهذا الى ان التعبير بالاستنار اولى من التعبير بالزوال
 لانه لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال له قد انتقض وضوءه (قوله او شدة هم) اى ان كان مضطجعا وهل
 كذا ان كان قاعدا او يندب له فقط احتمالا ان لسند في فهم كلام الامام على نقل ح واقصر في الشامل
 على الاول وكذا زروق في شرح الرسالة حيث قال قال مالك فيمن حصل له هم اذهل عقله يتوضأ وعن ابن
 القاسم لا وضوء عليه اه وامام من استغرق عقله في حب الله حتى زال عن احساسه فلا وضوء عليه كافي ح
 نقلا عن ابن عمر وزروق (قوله وان نوم ثقل) قال ابن مرزوق طاهر المصنف ان المعتبر عنده صفة النوم
 ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع او قيام او غيرهما فحق كان النوم ثقيلًا لنقض كان النائم مضطجعا او ساجدا
 او جالسا او قائما وان كان غير ثقل فلا ينقض على اى حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما
 وهى طريقة اللخمى واعتبر في التلقين صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال وامما النوم الثقيل
 فيجب منه الوضوء على اى حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما وامما غير الثقل فيجب منه
 الوضوء في الاضطجاع والسجود ولا يجب في القيام والجلوس وعزافى التوضيح هذه الطريقة الثانية لعبد
 الحق وغيره اه بن (قوله بل ولو قصر) رد بلو على من قال النوم الثقيل لا ينقض الا اذا كان طويلا (قوله
 لا بنوم خف) اى لا تنفاه مظنة الحدث (قوله ولو طال) اى هذا اذا كان الخفيف قصيرا بل ولو طال (قوله
 وندب ان طال) هذا هو المعتمد خلافا لابن بشير القائل بالوجوب (قوله نشأ مما قبلها) اى وهو قوله وان
 بنوم ثقل وتقرير السؤال فان كان النوم خفيفا فهل ينقض كذلك ام لا (قوله فليست لا عاطفة) لانها ان
 كانت عاطفة تخفف على ثقل يلزم عليه انها قد عطفت جملة على جملة ولا مما تعطف المفردات ولا تعطف
 الجمل وان جعلت عاطفة لتحذوف موصوف بجملة خف والتقدير لا بنوم خف لزم على ذلك حذف التكررة
 الموصوفة بالجملة مع عدم الشرط وهوان تكون بعض اسم مجرور بمن اوفى كقولك مناظعن ومناقام اى

منافريق وكقوله ان قلت ما فى قومها لم يتيم * يفضلها فى حسب وميسم

اى ما فى قومها احدي فضلها الخ (قوله ما لا يشعر صاحبه بالاصوات) اى المرتفعة القريبة منه وقوله
 او بسقوط الخ عطف على الاصوات وكذا ما بعده فان شعر بالاصوات القريبة منه او شعر بانفكاك حبوته
 او بسقوط ما كان يده او شعر بسلان ريقه فلا نقض لحفته حينئذ ^{تنبه} لا ينقض نوم مسدود الدبر
 اذا كما استنفر شئ تحت مخرجه ولو كان النوم ثقيلًا اذ لم يطل فان طال نقض على المعتمد (قوله ولمس) عطف
 على زوال عقل واللمس ملاقة جسم لجسم لطلب معنى فيه كحرارة او برودة او صلابة او رخاوة او علم حقيقة
 كأن يلمس ليعلم هل هو آدمى او لا فقول المصنف فيما يأتى ان قصد لذة الخ تخصيص لعموم المعنى وامما لمس
 فهو ملاقة جسم لا شئ على اى وجه كان ولذا عبر به فى الذكر لكونه لا يشترط فى نقض الوضوء به قصد وقوله
 ولمس اى ولو من امرأة لاخرى كفى الميج قلا عن ح قياسا على العلامين لان كلا يتدبلا بالآخر (قوله
 لا من صغير ولورا حق) اى لان اللبس انما نقض لكونه يؤدى لخروج المذى ولا مذى لغير البالغ (قوله
 وان استحبله الغسل كما سيأتى) اى واستحباب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب اولى (قوله

وصارت الثقة التي تحتها
 قائمة مقامهما عند انسدادهما
 ولا كذلك غير هذه
 الصورة ولما انهى
 الكلام على الاحداث
 شرع فى بيان اسبابها
 فقال (و) نقض (سببه
 وهو) اى السبب ثلاثة
 انواع الاول (زوال
 العقل) اى استناره لا بنوم
 ثقل بان كان يجنون
 او انغماء او سكر او شدة
 هم بل (وان) كان زواله
 (بنوم ثقل) هذا اذا طال
 بل (ولو قصر) فانه ينقض
 (لا) ينقض بنوم (خف)
 ولو طال (وندب) الوضوء
 (ان طال) الخفيف وجملة
 لا خف استثنائية واقعة
 فى جواب سؤال مقدر
 نشأ مما قبلها فليست
 لا عاطفة والثقل مالا
 يشعر صاحبه بالاصوات
 او بسقوط حبوته يداو
 سقوط شئ يده او بسلان
 ريقه (و) النوع الثانى
 (لمس) من بالغ لا من صغير
 ولورا حق ووطؤه من
 جملة لمسه فلا ينقض وان
 استحبله الغسل كما سيأتى

ونخرج الصغيرة التي لا تشتهى وغير الامرد من طالت لحيته وجسد الدواب فلا تقض في الكل ولو قصد وجد (ولو كان) اللبس (لظفر او شعر) او سن متصلة لان المنفصل لا يلتذ به عادة ودخل في كلامه الامرد ومن ثبت صدازه فانه يلتذ به عادة (او) كان اللبس فوق (حائل) وظاهرها الاطلاق (واول) الحائل (بالخفيف) اى جل عليه وهو الذى يحس اللامس فوقه بطراوة الجسد بخلاف الكثيف (و) اول (بالاطلاق) اى ولو كثيفا ابقاء لها على ظاهرها ومحلهما ما لم يضم او يقبض يده على شئ من الجسد والاتفق على النقض (ان قصد) صاحب اللبس من لامس ولملموس بلمسه (لذة) وجدها ولا (او) لم يقصد (وجدها) حين اللبس لان وجدها بعده فانه من التفكير ولا ينقض ولا يشترط في اللبس ان يكون بعضو اصلى اولى احساس بل متى قصد او وجد ولو بعضو زائد لا احساس له تقض بخلاف من مس بعود او ضرب شخصا بكم فاقصد اللذة فلا تقض (لا) ان

يلتذ صاحبه به عادة) الحاصل ان النقض باللمس مشروط بشرط ثلاثة ان يكون اللامس باللعوان يكون الملموس ممن يشتهى عادة وان يقصد اللامس اللذة او يجدها فقله عادة اى ليكون الملموس يشتهى عادة اى في عادة الناس لا يحسب عادة الملتذ وحده وذلك لان الذى ينضبط نقيبا واثباتا عادة الناس العالبة والا لاختلف الحكم باختلاف الاشخاص (قله خرج به) اى بقوله يلتذ صاحبه به عادة المحرم اى فلمسها لا ينقض ولو قصد اللامس اللذة او وجدها لان المحرم لا يلتذ بها في عادة الناس وقوله على قول اى ضعيف وقوله وسيأتي اى ذلك القول للمصنف والمعتمد ان لمس المحرم ناقض مع وجود اللذة لا مع قصد هافقط (قله وخرج الصغيرة التي لا تشتهى) اى خرج لمسها اى لمس جسدها واما اللذة بفرجها فافها ناقضة ولو كانت عادة من التذ به عدم اللذة فانه عجي ولكن سيأتي للشارح ما يفيد عدم النقض مطلقا (قله ولو قصد وجد) اى ولو قصد باللمس اللذة وجدها لانها لذة غير معتادة وهذا بخلاف اللذة بفرج الدواب فانها معتادة فيتنقض الوضوء بها مع القصد والوجدان كما يفيد عجي وهو ما للمازرى وعياض وفي تن ان فرج البهيمة يكسدها لا يكون لمسها ناقضا ولو قصد وجد وهو ما للجلاب والذخيرة والحاصل ان لمس فرج الدواب في نقض الوضوء به خلاف كافي بن وذ كرفيه ان ابن عرفة اعترض ما للمازرى بمبانيه الجنسية ويستثنى من اللذة بجسد الدواب جسد آدمية الماء فان اللذة به معتادة فيما يظهر كما ان تقبيل فها كفمه فيما يظهر قاله عبق (قله ولو كان اللبس لظفر) اى وكذا ان كان به وقوله او شعر اى لان كان اللبس به على الظاهر (قله اى جل عليه) اى جل الحائل في المدونة على الخفيف وهذا تاويل ابن رشد (قله بخلاف الكثيف) اى فلا يتنقض الوضوء باللمس من فوقه (قله واول بالاطلاق) اى وجل الحائل في المدونة على الاطلاق وهذا تاويل ابن الحاجب والقولان مرجحان ويستثنى ما عظم كثافته كاللحاف فلا يقض به اتفافا وهو ظاهر كالبنا (قله ما لم يضم) اى اللامس الملموس (قله او يقبض) اى اللامس وقوله من الجسد اى جسد الملموس (قله والا اشق على النقض) اى والفرض ان هناك قصدا او وجدانا لا مطلقا كما هوهم (قله ان قصد لذة) من افراد قصد اللذة الاختبار هل يلتذ ام لا كما في شراح الرسالة عن ابن رشد (قله من لامس ولملموس) الاولى قصره على اللامس لان الاقسام الاربعة المذكورة متعلقة به اما الملموس فلا يتنقض الا اذا وجد اللذة واما اذا قصد هافلا يقال له ملموس بل لاسم ثم ان هذا التفصيل المذكور قوسط بين اطلاق الشافعية النقض واطلاق الحنفية عدمه ولو قبل فيها الا الملامسة الفاحشة وهى وضع الذكرك على الفرج (قله بل متى قصد او وجد ولو بعضو زائد لا احساس له نقض) وذلك لتقويه بالقصد والوجدان بخلاف ما يأتى في مس الذكر وهذا مما يؤيد التأويل بالاطلاق في الحائل وما ذكره الشارح من النقض باللمس بالاصبع الزائدة مطلقا هو ما في عبق ونارعه بن في ذلك حيث قال ان اطلاقهم النقض في مس الذكر وان اتنى القصد والوجدان يدل على انه اشد من اللبس وحينئذ فتمييزهم في مس الذكر بالاصبع الزائدة بالاحساس يفيد التقيدها بها بالاولى اه (قله بخلاف من مس بعود الخ) ولا يقاس العود على الاصبع الزائدة التي لا احساس لها لان اتصاله والحاصل ان الشرط في النقض ان يكون اللبس بعضو سواء كان اصليا او زائدا وهل يشترط الاحساس في الزائد او لا فيه ما علمت من الخلاف بين الشيخين فالومس بغير عضو فلا نقض ولو قصد اللذة والمراد بالعضو ولو حكما ليدخل اللبس بالظفر كما مر (قله لان اتقيا) انما صرح به وان كان مفهوم شرط وهو يعتبره لاجل ان يرتب عليه قوله الا القبلة بضم الخ (قله اى عليه) جعل الباء بمعنى على دفعا لما يقال لاحاجة لقوله بضم لان من المعلوم ان القبلة لا تكون الا بالضم اى واما القبلة على الحد او على اى عضو كان فجري على الملاسة في التفصيل المتقدم وكذلك القبلة على الفرج كما قال بعض وهو الظاهر كما قال شيخنا لان النفس تعاف ذلك ولا تشتهى وجرم الشيخ احمد الزرقاني بانها مثل القبلة على الفم في كونها تنقض مطلقا بل هي اولى (قله اى ولواتنى القصد واللذة) اى والموضوع ان القبلة على فم من يلتذ به عادة كما

(انتقيا) اى القصد واللذة فلا نقض (الا القبلة بضم) اى عليه فانها تنقض وضوهم معا (مطلقا) اى ولواتنى القصد واللذة معا

لأنها مظنة اللذة ان كانا بالغين او البالغ منهما ان كان غيره ممن يشتهى عادة كما ٩٣ هو الموضوع والأفلا تنقض وأما القبلة على

الحديث تجري على تفصيل
المس وتنقض القبلة على
القيم مطلقا (وان) وقعت
(بكره او استعفال) من
رجل لامرأة او العكس
فلا يشترط في النقض بها
الطوع وهذا اذا كانت
لغير وداع ورجعة (لا)
ان كانت القبلة بغير
(لوداع) عند فراق (او)
رجعة) اي شفقة عند
وقوع المقبل في شدة
كرض فلا تنقض ما يلتذ
(ولا) ينقضه (لذة بنظر)
ولو تكرر (كالحاظ)
اي قيام ذكر فلا ينقض
ولو طال ما لم يمد
ينقضه (لذة بمحرم) من
قربة او صهر او رضاع
(على الأصح) خلاف
الراجح والمعتد ان
وجود اللذة بالمحرم ناقض
قصدا ولا بخلاف مجرد
القصد فلا ينقض ما لم يكن
فاسقا فان كان فاسقا
نقضه ايضا والمراد به
من شأنه ان يلتذ بمحرمه
لدناء اخلاقه لا كل
مرتكب كبيرة (و)
النوع الثالث (مطلق)
مس ذكره المتصل من
غيره ان كان بالغاً
(ولو) كان الماس (خشى
مشكلا) سواء كان المس
عمدا او سهوا التذاولا

يشير لذلك كلام الشارح قريبا وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التفصيل كما يأتي في
تفصيل الحجر الأسود (قوله لأنها مظنة اللذة) اي بالنظر للواقع وان كانت قد تنقض في الظاهر (قوله ان كانا
بالغين) شرط في نقض القبلة لوضوء كل من المقبل والمقبل (قوله او البالغ منهما الخ) اي او تنقض وضوء
البالغ منهما سواء كان هو المقبل او كان المقبل ان كان غير البالغ ممن يشتهى عادة والحاصل ان القبلة على القيم
انما تنقض اذا كانت على فم من يلتذ به عادة ولو كان ذالحيه صغيرة اما لو كانت على فم ملتصق لحيه كبيرة او على
فم مجوز فلا تنقض ولو قصد المقبل اللذة او وجدها كما ان القبلة على فم الصغيرة التي لا تشتهى لا تنقض ولو
وجدها المقبل فالمعتبر عادة الناس لاعادة المقبل فعلى هذا وقبل شيخ شيخه لا تنقض وضوء كل منهما لان عادة
المشايع اللذة بالنساء الكبار وفي ح لم اقف على نص في تفصيل المرأة لمثلها اه واستظهر بعضهم النقض
لئلا تفر المرأة بمثلها كالعلام بمثله كما قررره شيخنا لكن في شرح النقيين للمازري ما نصه وعلل من قال بعدم النقض
بمس المحرم بانها ليست بمحل للشهوة فأشبه لمس الرجل للرجل والمرأة للمرأة اه فجعل لمس المرأة لمثلها غير
ناقض كالمس للرجل لمثله (قوله من رجل لامرأة او العكس) يعني مثلا ومن رجل لرجل يشتهى عادة او من
امراة لمثلها على ما تقدم (قوله لان كانت القبلة بغير) اي عليه (قوله كمرض) اي او قدوم من سفرا او
خلاص من يظالم (قوله كالحاظ) اي عند تفكير فلا ينقض مطلقا كانت عادته الامضاء بالاعاظ اولا
وهذا هو المعتد وقيل ان الاعاظ ينقض مطلقا وقال اللخمي يحمل على عادته ان كانت عادته انه لا يمدى
فلا تنقض وان كانت عادته انه يمدى نقض وكذا ان اختلفت عادته ومحل الخلاف اذا حصل مجرد الاعاظ من
غير مضاء بالفعل والاتفق على النقض (قوله ولا ينقضه لذة بمحرم) اي سواء قصد اللذة ووجدها او قصدها
فقط او وجدها فقط وقوله على الأصح اي عند ابن الحجاب وابن الجلاب (قوله من قربة) كعبته اخت
ايه وخالته اخت امه وقوله او صهر اي كعبته وزوجته وخالتها وقوله او رضاع اي كعبته او خالته من
الرضاع كاخت ابيه او امه من الرضاع واعلم ان المراد بالمحرم باعتبار ما عند اللامس ولو قصد اللذة بلمسها
لظنه انها اجنبية قطهرت انها محرم فانه ينقض وضوءه ولو قصد مسها لذة طائنا انها محرم قطهرت اجنبية
فلا تنقض لانها محرم باعتبار ما عند اللامس (قوله والمعتد ان وجود اللذة بالمحرم الخ) هذا ما عليه ابن
رشد والمازري وعبد الوهاب (قوله بخلاف مجرد القصد) اي بخلاف قصدها المجرد عن وجودها فانه
لا ينقض (قوله نقضه ايضا) اي كما ينقضه الوجدان (قوله والمراد به) اي بالقاسق (قوله ومطلق
مس ذكره) اي ومس ذكره مطلقا وفسر الشارح الاطلاق بقوله سواء كان الخ والاضافة في ذكره
للجنس اذ لا فرق بين الذكر الاصل والزائد ان كان له احساس وقرب من الاصل وذكر بعضهم انه
لا يشترط احساس الذكر اذا كان اصليا بخلاف الزائد كما علمت (قوله ان كان بالغاً) اي لان المس انما
اوجب النقض لانه مظنة لحصول الحدث وهو المذى والصبي لا مذى له (قوله ولو خشي مشكلا) رد
بلو على من قال ان مس الحنثي المشكل ذكره لا ينقض وضوءه (قوله سواء كان المس عمدا او سهوا) الذي
في المواقف عن ابن القاسم ومن مس ذكره بغير عمد فأحب الى ان يتوضأ وروى عن ابن وهب لا وضوء
الا ان يعتمد في حمل ان يكون رواية ابن القاسم على الاستحباب ويحتمل الوجوب احتياطا (قوله فالاطلاق
في الماس) اي من حيث كونه عامدا او ساهيا التذام لا وقوله والممسوس اي من حيث كون المس للكثرة
او غيرها (قوله ولو التذ) اي به بعد القطع (قوله ولا ان كان من فوق حائل ولو خفيا) ما ذكره من عدم
النقض مطلقا اذا كان المس من فوق حائل رواية ابن وهب قال في المقدمات وهي اشهر الروايات الثلاث
وهي عدم النقض مطلقا والنقض مطلقا والتفرقة بين الخفيف والكثيف فيتنقض في الاول دون الثاني
(قوله بطن لكف الماس) الظاهر النقض بمس الكف الذي في المنكب والذي في اليد الزائدة ان كانت

من الكثرة او غيرها فالاطلاق في الماس والممسوس لان مس ذكره يسيره فيجري على الملامسة ولا المقطوع ولو التذ ولا ان كان من
فوق حائل ولو خفيا ما لم يكن كالعديم ولا ان كان صبي والحنثي المحقق امره واضح (بطن) لكف الماس (او جنب لكف)

تفصل في الوضوء والا فلا تقص (قوله لا يظهره ولا بذراعه) أي ولو قصدا لذمة ونقل الباجي عن العراقيين
 النقض بذلك أن قصد اللذة وجعله ابن عرفة مقابلا للمشهور (قوله حس) الأولى أن يقول أحسن لأنه من
 الاحساس لا من الحس (قوله أي وتصرف كاخوته) أي وأن شككيا ساعلى الشك في الحدث كما
 وجهوا من الخشني لذكره (قوله والا فلا تقص) أي والابأن كان لا احساس له أو كان فيه احساس
 لكنه لا يتصرف تصرف اخوته تحقيقا فلا تقص (قوله ويشترط الاحساس في الاصلية ايضا) أي
 وأن كانت لا تساوي اخوتها في التصرف فالمدار في الاصلية على الاحساس بخلاف الزائدة فلا بد فيها من
 الامر من معا (قوله وتقض ردة) هذا هو المعتمد وهو قول يحيى بن عمرو روى موسى بن معاوية عن ابن القاسم
 ندب الوضوء من الردة (قوله ولو من صبي فيما يظهر) أي لا اعتبار الردة منه وصرح خش في كبره بذلك
 (قوله وفي ابطالها الغسل) أي وعدم ابطالها له قولان الاول لابن العربي ورجحه بهرام في صغيره والثاني
 لابن جماعة ويظهر من كلام ح ترجيحه وتبعه عيج ووجه الثاني بأنه ليس المراد بحبط الاعمال بالردة
 ان الاعمال نفسها تبطل بل بطلان ثوابها فقط فلذا لا يطلب بعدها بقضاء ما قدمه من صلاة وصيام فكذا
 ما قدمه من غسل فهو وان حبط ثوابه لا يلزمه اعادته بعد وانما وجب الوضوء لانه صار بعد ثوبته بمنزلة
 من بلغ حينئذ فوجب عليه الوضوء لموجبه وهو اعادة القيام للصلاة بخلاف الغسل فانه لا يجب الا بوقوع
 سبب من اسبابه ووجه الاول بأن الردة تبطل نفس الاعمال فاذا ارتد وبطل عمله رجع الامر لكونه
 متلبسا بالحدث الذي كان عليه قبل ذلك العمل كان ذلك الحدث اصغرا أو اكبر (قوله واعتمد شيخنا الا بطلان)
 لا يقال انهم لم يعدوا الردة من موجب الغسل بل اقتصر على الامور الاربعة الآتية في بابه لا نقول
 اقتصارهم على ذلك جرى على الغالب (قوله وتقض بشك في حدث بعد ظهر علم) هذا هو المشهور ومن
 المذهب وقيل لا ينتقض الوضوء بذلك غاية الامر انه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول بوجوبه والاول
 نظر الى ان الذمة عامرة فلا تبرأ الا بيقين والثاني نظر الى استحباب ما كان فلا يرتفع الا بيقين قال ابن عرفة
 من تأمل علم ان الشك في الحدث شك في المانع لا فيما هو شرط في غيره لان المشكوك فيه في مسألة المصنف
 الحدث لا الوضوء والمعروف العام الشك في المانع فكان الواجب طرح ذلك الشك والغناء اه وانما كان
 الشك في المانع غير مؤثر لان الاصل بقاء ما كان على حاله وعدم طرح المانع وكان الشك في الشرط
 يؤثر البطلان لان الذمة عامرة لا تبرأ الا بيقين ورد عليه بأن قوله المشكوك فيه الحدث لا الوضوء غير صحيح
 لان الشك في الحدث في احد المتقابلين يوجب الشك في الاخر فنشك في وجوده يد في الدار فقد شك في عدم كونه
 فيها ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الظاهرة حين شكه وهو ظاهر وحينئذ فالشك في مسألة
 المصنف شك في الشرط وهو مؤثر قلنا بن عن شيخه سيدي اجد بن مبارك وقد يقال الحق ما قاله ابن عرفة
 من ان الشك في مسألة المصنف انما هو في المانع واما الشك في الشرط فلا يظهر الا اذا يقن الحدث وشك
 في الوضوء والكلام هنا في عكس ذلك وان اراد اللزوم فكل شك في المانع يستلزم الشك في الشرط ان
 قلت حيث كان التحقيق ان الشك في الحدث شك في المانع فلم اعتبر وجعل باقضا على المذهب مع ان الشك
 في المانع يلغى كالشك في الطلاق والعناق والظهار وحصول الرضا غ قلت كما أنهم راعوا سهولة الوضوء وكثرة
 نواقضه فاحتاطوا لاجل الصلاة قرره شيخنا هذا وذكر ح عن سندان الشك في الحدث له صورتان الاولى
 من شك هل احدث أم لا بعد وضوئه والمذهب انه يتوضأ والثانية ان يتخيل له ان شيئا حاصل منه بالفعل
 لا يدري هل هو حدث او غيره وظاهر المذهب انه لا شيء عليه لان هذا من الوهم فلذا لا يغني (قوله فيشمل
 السبب) أي فاذا شك هل حصل منه لمس بلذة او لمس لذكره او لم يحصل انتقض وضوءه (قوله ولا غيره) أي
 فاذا شك هل حصلت منه ردة او لا فانه لا يضر وضوءه ولا يجري عليه احكامها (قوله المستكح) أي فانه
 لا ينقض (قوله بأن يأتي كل يوم ولو مرة) واما الواقى يوما بعد يوم فانه يتقضى وقال عيج الاليق بالخيفية
 السمحة أي بالملة الاسلامية السهلة ان اتيانها يوما بعد يوم مستكح كالمساوي في السلس فأجراه عليه لكن

لا يظهره ولا بذراعه (او)
 بطن او جنب (لا يصح)
 ورؤس الاصابع بكنها
 لا ينظر (وان) كان
 الاصبع (زائدا حس) أي
 وتصرف كاخوته والا فلا
 تقص ويشترط الاحساس
 في الاصلية ايضا ثم شرع
 يتكلم على ما ليس بحدث
 ولا سبب ولا هو شيان
 الاول ما اشار له بالعطف
 على بحدث معيد للعامل
 بقوله (و) تقض (ردة)
 ولو من صبي فيما يظهر
 وفي ابطالها الغسل قولان
 رجع كل منهما واعتمد
 شيخنا الا بطلان وأشار
 للثاني بقوله (و) تقض
 (بشك) أي تردد مستو
 فأولى بظن بخلاف الوهم
 (في) حصول (حدث)
 أي ناقض فيشمل السبب
 ما عدا الشك في الردة فلا
 اثر له لا في وضوء ولا غيره
 (بعد ظهر علم الا) الشك
 (المستكح) بكسر
 الكاف أي الذي يعتري
 صاحبه كثيرا بأن يأتي
 كل يوم ولو مرة فلا ينقض
 مبحث الشك في
 الحدث

ولا يضم شك في المقاصد كالصلاة الى شك في الوسائل كالأضوء فإذا كان يأتيه يوم في الصلاة وآخري الوضوء نقض وأما عكس كلام المصنف وهو
الشك في حصول الطهارة بعد حدث علم فلا يذوقه من الطهارة ولو مستنكحاً (و) نقض (بشك في سابقهما) أي في

٩٥

السابق من الطهارة
والحدث وسواء كانا
محققين أو مشكوكين
أواحدهما محققاً والثاني
مشكوكاً فهذه أربع
صور وسواء كان مستنكحاً
أم لا يبايل تأخيرها عن
المستنكح * ولما فرغ
من النواقض اتبعها بما
ليس منها مما وقع فيها
الخلاف ولو خارج المذهب
فقال (لا) ينقض الوضوء
(عس دبراً واثنين) ولو
التدبير (أو) عس (فرج
صغيرة) ولو قصد اللذة
مالم يلتذ بالفعل عند
بعضهم واستظهر شيخنا
عدم النقض مطلقاً كما هو
ظاهر المصنف وأما من
جسدها فلا ينقض
ولو قصد وجودها أو قبلها
بضم (و) لا (في) وقس
(واكل لحم خنزير)
أي: ل (و) ذبح وحجامة
وفصد وقهقهة بصلاة
(و) لا (مس امرأة
فرجها) الطفت أم لا
قبضت عليه أم لا وهذا
هو المذهب (وأولت
أيضاً بعدم اللطاف)
فإن الطفت انتقض
واللطاف أن تدخل
شيئاً من يدها في فرجها

قدح في ذلك بعض الأسيان ولم يسلمه كما قال شيخنا (قوله ولا يضم شك في المقاصد الخ) وأما الشك في الوسائل
فيضم بعضه لبعض فإذا اتاه الشك يوم في العسل ويوم في الوضوء فلا نقض والحاصل أن الطهارة كلها شئ
واحد فيضم الشك في الوضوء للشك في العسل والتجاسة وكذلك العكس كما قرره شيخنا (قوله وسواء كان
مستنكحاً أم لا) هذا هو التحقيق كفي طي نقلاً عن عبد الحق خلافاً لعق حيث قيده بغير المستنكح وجعل
في كلام المصنف حذفاً من الثاني دلالة الأول بـ (بنيته) لو شك هل يغسل وجهه أم لا أتى به وهل ولو مستنكحاً
أو يلهي عنه كما في الصلاة واستظهره شيخنا (قوله لا ينقض الوضوء عس دبراً واثنين) أي لنفسه وأما
دبر الغير فيجوز على الملاسة وكذا أن أسد المخرجان وكان له ثقبه فلا ينقض مسها بالاولى من الدبر (قوله
مالم يلتذ بالفعل) أي فإن التذ بال فعل انتقض وضوءه ولو كانت عادته عدم اللذة بذلك (قوله عند
بعضهم) أراد به عج قال ابن مرزوق وفي النوادر عن المجموعة مالك لا وضوء في قبلة أحد الزوجين الآخر
بغير شهوة في مرض أو نحوه ولا في قبلة الصبية ومس فرجها إلا اللذة وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه
في مس فرج الصبي والصبية وروى عنه علي لا وضوء في مس فرج صبي أو صبية يريد إلا اللذة اهـ بن (قوله
عدم النقض مطلقاً) أي لعدم اللذة بذلك عادة وهو ظاهر المصنف والقرافي ورجحه ح وبهرام فقد علمت
أن كلاماً من القولين راجح (قوله وهذا هو المذهب) أي كما قال عج ومن تبعه قال بن وفيه نظر فإن الذي
يظهر من نقل المواق عن ابن يونس أن المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه انتهى قال شيخنا وقد
يقال تقديم المصنف القول بعدم النقض مطلقاً وجعله في توضيحه مذهب المدونة وظاهرهما ما يؤيد ما قاله
عج ثم قال بن ونقل القباب عن عياض أن محل الخلاف إذا كان مسها لفرجها بغير لذة فإن كان المس بلدة
وجب الوضوء كالملاسة اهـ كلام بن (قوله لكل أحد) أي ذكر أو أنثى يريد الصلاة أم لا وذكر المصنف
هذه المسئلة هنا مع أنه لا يتقيد بالتوضي لأن لها ملقباً في الجملة وهو تأكد التذ عند ارادة الصلاة على أنه
قد أطلق على ذلك اسم الوضوء في حديث الوضوء قبل الطعام بركعة بعده ينفي اللبس (قوله ولبن) ظاهره مطلقاً
وقيده ابن عمر بالحليب لأنه هو الذي فيه دسم وأما غيره فهو بمنزلة العدم والمعتد عدم التقييد كما قاله شيخنا
(قوله وسائر ما فيه دسومة) أي ودل كالطبيخ بأنواعه وأما الطعام الذي لا دسومة فيه كالتمر والسويق والشئ
الخالص الذي يذهب أدنى المسح فلا يطلب فيه غسل فم ولا يد (قوله ويكره) أي الغسل بما فيه طعام وقوله
كدقيق الترمس أي وأولى دقيق العدس أو الفول وإنما كان دقيق الترمس طعاماً لأن الترمس من القطاني
وهي طعام وأجاز الشافعية الغسل بدقيق الترمس لأنه ليس بطعام عندهم (قوله وتندب تجديد وضوء الخ)
حاصله أنه إذا فعل بالوضوء ما يتوقف على طهارة كصلاة فريضة أو نافلة وطواف ومس مصحف فانه
يندب له أن يجدده إذا أراد الصلاة بعد ذلك ولو نافلة أو أراد الطواف لأن أراد مس المصحف أو القراءة
ظاهراً قال الشيخ أحمد الزرقاني وانظر ما الذي ينويه بهذا الوضوء المحدد والذي يفهم من عدم الاعتداد
بالمحدد إذا تبين حدثه أن ينوي الفضيلة وظاهره أنه ليس له أن ينوي به الفريضة فإن نواها كان المحدد باطلاً
أي إذا تبين حدثه فإن لم يتبين ذلك كانت نية الفريضة كافية في التجديد كمن اعتقد أن السنة فوض أو
الصلاة كلها فرائض (قوله أن صلى به) أي أن كان قد صلى به قياماً (قوله ولم يفعل به ما يتوقف
على طهارة) أي بأن لم يفعل به شيئاً أصلاً أو فعل به فعلاً لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهراً أو زيارة
ولي أو دخول على أمير (قوله لم يجز التجديد) أي مالم يكن توضاً أو لا واحدة واحدة أو اثنتين اثنتين فله أن
يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف ولا يتم أن التجديد في هذه

(وتندب) لكل أحد وتأكد لمريد الصلاة (غسل فم) ويد (من لحم ولبن) وسائر ما فيه دسومة ويندب أن يكون بما يقطع الرائحة
كاشنان وصابون وغاسول ويكره بما فيه طعام كدقيق الترمس (و) تندب (تجديد وضوء) لصلاة ولو نافلة أو طواف لا لغيرهما كمس مصحف
(أن صلى به) ولو نقلاً أو فعل به ما يتوقف على طهارة كطواف ومس مصحف على الراجح فلو لم يصل به ولم يفعل به ما يتوقف على طهارة لم
يجز التجديد أي يكره أو يمنع

على الخلاف المتقدم (ولو شك) أي طرأ عليه الشك (في) أثناء (صلاته) بعد أن دخلها جازماً بالطهر هل تقضى قبل دخولها أو هل تقضى بعد أو لا يجب عليه التماضي فيها (ثم) إذا (بان) أي ظهر له (الطهر) فيها أو بعدها (لم يعد) صلاته لبقاء الطهارة في نفس الأمر فإن استمر على شكه أعادها لتقضى وضوئه ولا يعيد مأومومه كالناسي ولو شك قبل الدخول فيها لم يجزله دخوله لا تقاض وضوئه بمجرد الشك ما لم يتبين له الطهر وانما لم تبطل أن طرائفها لأن دخولها جازماً بالطهر قوتى جانب الصلاة ولو شك فيها هل توضعاً أو لا لوجب القطع واستخلف أن كان أمماً والانسب تقديم هذه المسئلة على قوله لا يجس دبر الخ (ومنع حدث) أصغر وكذا أكبر وسيأتي أي الوصف القائم بالشخص ثلاثة أمور (صلاة) بجميع أنواعها ومنها سجود التلاوة (وطواف ومس مصحف) كتب بالعربي لا بالعجمي أن مسه بعضو بل (وان) مسه (بفضيب) أي عود (و) منع (جله وان بعلاقة) أن لم يجعل حرماً

الحالة يوقع في مكروه وهو تكراره مسح الرأس بما جديده لأن محل كراهه تكرار مسح الرأس بما جديده كما قال ابن المنير إذا لم يكن للترتيب والاجاز كما هنا فإنه انما فعل لأجل أن يرتب بين غسل أعضاء الوضوء (قوله على الخلاف المتقدم) أي في قول المصنف وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف وتقدم أن المعتمد الكراهة (قوله ولو شك في صلاته الخ) المراد بالشك هنا كفي خش ما قابل الجزم فيشمل الظن ولو كان قويا فمن ظن النقض وهو في صلاته فإن حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء في وجوب التماضي وأما الوهم فلا اثر له بالأولى مما إذا حصل له في غير الصلاة (قوله جازماً بالطهر) أي بالوضوء وقوله هل نقض أي الطهر قبل دخولها أو لم ينقض بيان للشك الذي طرأ عليه بعد أن دخلها (قوله أولاً) أي أوله ينقض طهره بل هو باق على حاله (قوله وجب عليه التماضي) أي كما قال ابن رشد وغيره ترجيحاً لجانب العبادة وهذا الوجوب لا يفهم من كلام المصنف مع أنه منصوص عليه كما علمت (قوله ثم بان الطهر) أي جزماً أو ظناً (قوله لم يعد صلاته) أي عند ما لك وابن القاسم خلافاً للشهاب وسحنون القائلين بطلانها بمجرد الشك والقطع من غير ترداد (قوله فإن استمر على شكه) أي وأولى إذا تبين حديثه أعادها (قوله كالناسي) أي كالإمام إذا صلى محدثاً ناسياً للحدث فإنه لا إعادة على مأومومه للقاعدة المقررة أن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبب الحدث ونسيانه (قوله ولو شك قبل الدخول فيها) أي كما هو القرع المتقدم (قوله لم يجزله دخوله) قال ابن رشد في البيان والفرق أن من شك وهو في الصلاة طرأ عليه الشك فيها بعد دخوله فوجب أن لا ينصرف عنها إلا بتيقن ومن شك خارجها طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخلها إلا بطهارة متيقنة (قوله وانما لم تبطل الخ) الأولى وانما وجب التماضي ولم يقطع إذا طرأ فيها الخ بقى ما إذا شك بعد الفراغ من الصلاة فلا شيء عليه إلا إذا تبين له الحدث فعلم بما ذكرنا من يقن الطهارة وشك في الحدث يطل وضوءه إذا استمر على شكه كان الشك قبل الدخول في الصلاة أو فيها ووجب التماضي إذا حصل الشك في شيء آخر وأما إذا حصل الشك بعدها فلا يضر إلا إذا تبين الحدث وأما استمراره على شكه فلا يضر (قوله ولو شك فيها هل توضعاً) أي بعد حصول الحدث المحقق ومثل هذا في وجوب القطع ما إذا شك فيها في السابق منها ما بعد تحققها أو ظنهما أو تحقق أحدهما وظن الآخر ولو كان مستكحاً كما جزم به عجم وارتضاء شيخنا خلافاً لما في عقب من التماضي (قوله وكذا أكبر الخ) الأولى تخصيصه بالأصغر لئلا يتكرر مع قوله الآتي وتمنع الجناية موانع الأصغر (قوله أي الوصف الخ) أي سواء كان ترتيبه من أجل حدث أي خارج معتاد أو من أجل سبب أو من أجل غيرهما وليس المراد به المنع المترتب لأن المنع هو الحرمة ولا معنى ليكون الحرمة تمنع على أنه يصير في الكلام تهافت (قوله بجميع أنواعها) أي سواء كانت فرضاً أو سنة أو نفلاً (قوله ومنها سجود التلاوة) أي وكذا الصلاة على الجنائز فيحرم فعلهما مع وجود الحدث المذكور (قوله ومس مصحف) قال ح تقي الدين ابن حبيب سواء كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لوحاً أو كتفاً مكتوباً اهـ وبلد المصحف قبل انفصاله منه حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الأسطر (قوله كتب بالعربي) أي ومنه الكوفي (قوله لا بالعجمي) أي وأما لو كتب بالعجمي لجاز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير للقرآن كذا في ح كما يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل والزبور ولو كانت غير مبدلة أو الأقرب منع كتب القرآن غير القلم العربي كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لقولهم القلم أحد اللسانين والعرب لا تعرف قلماً غير العربي وقد قال الله تعالى بلسان عربي مبين انظر بن وما يقع من التمام والوافق يقصده مجرد التبليغ بالأعداد الهندية الموافقة للحروف قاله بعضهم ومحل امتناع مس المحدث للقرآن المكتوب بالعربي ما لم يخف عليه الغرق أو الحرق أو استيلاء يد كافر عليه والاجاز له مسه ولو كان جنباً أو ظاهراً كما قال شيخنا جواز كتبه للسخونة وتبخير من هي به بما كتب اللازم منه حرقه حيث حصل الدوام بذلك وإن لم يتعين ذلك طريقاً (قوله وان بفضيب) وأولى بجائل واجازة

والأجاز على أحد القولين (أو) وإن جله في (وسادة) مثله الواد (الا) أن يحمله (بأمنته قصدت) فيجوز (وان) جلت (على كافر) لأن المقصود ما فيه المصنف من الأمانة أما أن قصد امعا وأولى أن قصد المصنف فقط ٩٧ بالمثل منع ومثل المس والجل كنية

فلا يجوز للمحدث على
الراح (لا) يمنع الحديث
مس وجل (درهم) أو
دينار فيه قرآن فيجوز
مسه وجله للمحدث ولو
أكبر (و) لا (تفسير)
فيجوز ولو لجنب (و)
لا (لوح للمعلم ومتعلم) حال
التعليم والتعلم وما للحق
بهما بما يضطر إليه كحمله
ليت مثلا فيجوز للمشقة
(وان) كان كل من المعلم
والمتعلم (حائضا) لأجنبيا
لقد رتته على إزالة مانعه
بخلاف الحائض (و) لا
يمنع مس وجل (جزء) بل
ولا كامل على المعتمد
(للتعلم) وكذا معلم على
المعتمد (وان بلغ) أو حائضا
لأجنبيا (و) لا يمنع جل
(حرز) من قرآن (بائر)
يقه من وصول أذى إليه
من جلد أو غيره لمسلم صحيح
أو مريض غير حائض بل
(وان لحائض) ونفساء
وجنب لا كافر لأنه يؤدي
إلى إيمانه بخلاف بهيمة
فيجوز من نظرة أو مرض
أو غير ذلك ويغني الحامل
الحرز وكاتبه حسن النية
واعتقاد النفع من الله تعالى

الحنفية بل عندهم قول: تصرف الحرم على مس النقوش (قوله والأجاز على أحد القولين) أي والثاني بالمنع وظاهر ح تساوي القولين واستظهر شيخنا القول بالمنع والخلاف في حل الكامل الذي جعل حرزا وأما غير الكامل الذي جعل حرزا فيجوز جله قولاً واحداً (قوله أو وسادة) أي وأجله بالوسادة التي هو عليها كالكرسي والمخدة المجعول فوقها وقد حرم الشافعية مس كرسيه وهو عليه ومذهبا وسط وهو منع جله بالكرسي لا مس الكرسي كما يقول الشافعية ولا جواز مس الكرسي وجهه به كما يقول الحنفية (قوله إلا أن يحمله بأمنته) أي معها (قوله أما أن قصد امعا) أي بالمثل وقوله منع أي منع جل الحديث له ولو كان غير كافر وما ذكره من المنع في الصورة الأولى هو المرتضى ومقابله ما لابن الحاجب من الجواز حيث قصد امعا وجعل محل المنع إذا كان هو المقصود فقط (قوله على الراجح) أي خلافاً لت حيث أجاز كنية للمحدث لمشقة الوضوء كل ساعة (قوله ولا تفسير فيجوز) أي مسه وجله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جنباً لأن المقصود من التفسير معاني القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصد بها المس وهو كذلك كما قال ابن مرزوق خلافاً لابن عرفة القائل بمنع مس تلك التفاسير التي فيها الآيات الكثيرة متوالية مع قصد الآيات بالمس (قوله ولا لوح) أي ولا يمنع الحديث مس ولا حل لوح والمراد به الجنس فيصدق بالمتعدد (قوله ومتعلم) أي وإن كان متدكراً راجع بنية الحفظ (قوله وما للحق بهما الخ) أي على ما بيضه إطلاق المصنف كابن حبيب خلافاً لظاهر الغنية من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم (قوله لأجنبيا الخ) المعتمد الجواز له كالحائض كافي حاشية شيخنا على عبق وكما في بن نقلا عن المقرئ وعن سيدي عبد القادر القاسمي وقال عجب ظاهراً إطلاقهم أن الجنب كالحائض وفي كبير الحارثي تخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لأن رفع حدثه يده ولا يشق كالوضوء وارتضاء شيخنا في حاشيته على صغيره لكنه قد رجع عنه كما علمت (قوله ولا يمنع) أي الحديث (قوله على المعتمد) أي للحكاية ابن بشير الاتفاق على جواز مس الكامل لتعلم وقول التوضيح أن كلام ابن بشير ليس بجيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله أن يكون هو المعتمد (قوله لتعلم) مثله من كان يغلط في القرآن ويضع المصنف عنده وهو يقرأ أو كذا غلط راجعه كما قاله شيخنا (قوله وكذا معلم على المعتمد) أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك لأن حاجة المعلم كحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب قائل أن حاجة المعلم صناعة وتكسب لا الحفظ كحاجة المتعلم (قوله ولا يمنع) أي الحديث جل حرز (قوله أو غيره) أي كشمع (قوله لا كافر) هذا هو الصواب وما في بعض الشراح من جواز تعليق الحرز من القرآن على الكافر فقد رده عجب فانظره (قوله فالكامل لا يجوز) أي لا يجوز للمحدث جله (قوله وهو) أي المنع أحد قولين والاترا الجواز وقد تقدم أن ظاهراً ح تساويهما (قوله من الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة التطهير الذي هو رفع ما عاص الصلاة لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكمية تطلق على التطهير وكذا يقال في الطهارة الكبرى فالتطهير أن تعلق ببعض الأعضاء كالوضوء قيل له طهارة صغرى وإن كان تعلق بكلها كالغسل قيل له طهارة كبرى (قوله وما يتعلق بها) أي من سنن ومندوبات ومبطلات لاستمرار حكمها

فصل يجب غسل ظاهر الجسد الخ (قوله وما يتعلق بذلك) أي كسلة ندب غسل فرج الجنب لعوده الجماع وضوئه لنوم ومسألة أجزاء غسل الوضوء عن غسل محله وكالأمور التي تمنعها الجنابة (قوله أو مطلقاً) أي أو خرج مطلقاً في نوم سواء خرج بغير لذة أو بلدة معتادة أو غير معتادة (قوله غسل جميع الخ) استغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالألف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالألف

(٩٣ - دسوق اول) بركته وافهم قوله حرز أنه غير كامل فالكامل لا يجوز لأن كماله بعد كونه حرزاً وهو أحد قولين وقدما * ولما فرغ من الطهارة الصغرى وما يتعلق بها شرع في الكبرى فقال بفصل يذكرفه موجبات الطهارة الكبرى واجباتها وسنن ومندوباتها وما يتعلق بذلك إما موجباتها أي أسبابها التي توجبها فأربعة على ما ذكره المصنف الأول خروج المني بلدة معتادة في بقطه أو مطلقاً في نوم وإليه أشار بقوله (يجب غسل) جميع (ظاهر الجسد)

فيسترخى قليلا والسرة وكل ما غار من جسده (يعنى) اى بسبب خروجه من رجل او امرأة اى بوزنه عن الفرج في حق المرأة لا بمجرد احساسها بانفصاله خلافا للسند وانفصاله عن مقره بأن وصل الى قصبة الذكركى في حق الرجل ولو لم ينفصل عن الذكركى بلدة معتادة قارنها لخروج اولاكما سيأتى (وان) خروج (بنوم) اى فيه بلدة معتادة اولابل ولو بلا لذة اصلا على المعتد (او) وان خرج (بعد ذهاب لذة) معتادة (بلا جاع) بأن نظروا فذكروا باشر فالتفخرج المنى مقارنا لها وبعد ذهابها وسكون انعاظه سواء اغتسل قبل خرج المنى لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه او لم يغتسل لان غسله ان وقع لم يصادف محلا اذا وجوبه بخروج المنى لا باللذة فقوله (ولم يغتسل) لا مفهوم له (لا) ان خرج يقطه (بلا لذة) بل سلسا او بضربة او طربة اولدغة عقرب فلا يغسل (او) خرج بلدة (غير معتادة) كنزوله بما حار ولو استدام فيما يظهر وتحكه لجرب بدكره او هزدا به فلا يغسل ما لم يحس عبادى اللذة فيستديم فيه ما حتى يغنى فيجب كذا يظهر واما جرب حكه فغير ذكره

واللام بقيد العموم (قوله وليس منه) اى من ظاهرا الجسد الواجب غسله الفم الخ ولذا كانت المضمضة والاستنشاق ومسح الصماخين من سنن الغسل لامن واجباته (قوله بل التكاميش الخ) اى بل منه التكاميش بدبر او غيره فيجب عليه ان يسترخى قليلا لاجل ان يصل الماء لدخلها ويدلكها ومنه ايضا اصابع الرجلين على الراجح كأصابع اليدين فيجب عليه تخليل ذلك كله (قوله اى بوزنه الخ) تفسير لخروج المنى اشارة الى ان خروجه من الرجل الموجب لغسله مغاير لخروجه من المرأة والمراد بوزنه عن فرجها وصوله لمحل ما يغسل عند الاستنجاء وهو ما يبد منها عند الجلوس لقضاء الحاجة كقوله ح (قوله لا بمجرد احساسها بانفصاله) اى عن مقره (قوله خلافا للسند) اى حيث قال خروج ماء المرأة ليس بشرط في جنباتها لان عادة منها ينعكس الى الرحم ليتخلق منه الولد فاذا احتسب بانفصاله من مقره وجب عليها الغسل وان لم يبرز ومحل الخلاف فى اليقظة واما فى النوم فلا بد من بوزنه منها قطعاً (قوله وانفصاله عن مقره فى حق الرجل) هذا غير صحيح بل المنصوص عليه فى الرجل انه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز المنى عن الذكركا صرح به الابى فى شرح مسلم ونقله عنه ح ومثله فى العارضة لابن العربى فالرجل كالمرأة لا يجب الغسل عليهما الا بالبر وزخار جافا فاذ وصل منى الرجل لأصل الذكركا ولو وسطه ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن اقتطع بنفسه فلا يجب عليه الغسل وما ذكره الشارح من وجوب الغسل على الرجل بانفصاله عن مقره لان الشهوة قد حصلت باتقاله فهو قول ضعيف لانه حدث لا تلزم الطهارة منه الا نظهوه كسائر الاحداث وخلاف سند انما هو فى المرأة لافيهما فى الرجل كفى بن (قوله ولو لم ينفصل عن الذكر) اى بأن استمر باقيا فى القصبة ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن اقتطع بنفسه (قوله بالذة) متعلق بخروج اى بسبب خروج منى متلبس بلذة (قوله اولا) اى بأن خرج المنى بعدها اى بعد اللذة (قوله وان بوم) اى هذا اذا كان خروج المنى فى يقطه بل وان كان خروجه فى نوم (قوله بلذة معتادة اولا) تبع فى هذا الاطلاق عجم معترضا به على ح وتنت القائلين اذا راي فى منامه ان عقر بالذغة فأمنى او حلق لجرب فالتد فأمنى ثم أتبه فوجد المنى لم يجب الغسل وقبل طنى ما ليج من ان الا حوط وجوب الغسل وكان وجه التفرقة على هذا بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ولا يقال ان وجوب الغسل فى الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه فى صورة ما اذا لم يعقل سببا اصلا اى بأن راي الاثر ولم يعقل السبب لانا نقول انما وجب فى صورة جهل السبب جلا على العال وبهو الخروج بلذة معتادة بخلاف ما اذا عقل السبب وانه غير معتاد وبالجملة فلا نص فى المسئلة وما عكس به عجم فى رده على ح وتنت واما جدا انظر بن (قوله او بعد ذهاب لذة) اى هذا اذا كان خروج المنى مقارنا للذة بل وان خرج بعد ذهاب اللذة وسكون انعاظه حالة كون ذلك الخروج بلا جاع والظاهر تنفيق حالة النوم لحالة اليقظة فاذا التذق نومه ثم خرج منه المنى فى اليقظة بعد انتباهه من غير لذة اغتسل (قوله سواء اغتسل قبل خروج المنى لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه او لم يغتسل) اى بخلاف ما اذا كانت اللذة باشعة عن جاع بأن اغاب الحشفة ولم ينزل ثم انزل بعدها ذهاب لذته وسكون انعاظه فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجوبه موجب الغسل وهو مغيب الحشفة (قوله لا مفهوم له) قال ابن عارى قد يعتذر عن المصنف بأن قوله او بعد ذهاب لذة يصدق ايضا اذا خرج بعض المنى ثم خرج ايضا البعض الباقي فيكون هذا القيد وهو قوله ولم يغتسل راجعا لهذه الصورة واما اذا اغتسل لخروج بعضه فلا يغسل عليه لخروج باقى اه بن (قوله بل سلسا) اى فلا يجب منه الغسل وظاهره ولو قدر على رفعه بزوج او تسرا وصوم لا يشق وهو كذلك كما هو ظاهر ابن عرفة وغيره (قوله او غير معتادة) قال بن اعترض ابن مرزوق على المصنف بأن الراجح وجوب الغسل بخروج وجه بلدة غير معتادة كما اختاره اللخمي وظاهر ابن بشير قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضى عدم تسليمه وحيث قد يكون الراجح كلام المصنف وبالجملة فليس كل ما قيل مسلما (قوله ولو استدام) اى

ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى امنى وقوله فيما يظهر المستظهر لعدم وجوب الغسل في مسئلة الماء الحار ولو احس بمبادئ اللذة عجز لبعث الماء الحار عن شهوة الجماع بخلاف ههنا الدابة فانه اقرب لشهوة الجماع (قوله فالظاهر انه كلما الحار) اى فلا يجب الغسل ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل والحاصل انه لا يجب الغسل مطلقا في مسئلة الماء الحار والجرب اذا كان بغير الذكر واما اذا كان فيه فهو كهز الدابة ان احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل وجب الغسل والا فلا وما قاله شارحنا هو ما استظهره شيخنا وقال الشيخ سالم لا يجب الغسل في مسئلة الماء الحار والحل للجرب وههنا الدابة ما لم يحس بمبادئ اللذة ويستديم والاوجب الغسل في الثلاثة وقال عجز لا يجب الغسل في الماء الحار مطاقا ولو استدام واما في مسئلة الجرب وههنا الدابة ان استدام وجب الغسل والا فلا وقد اجل في الجرب قطا ههنا كان بذكره ام لا وفصل فيه شارحنا فجعل الذى في الذكر كهز الدابة والذى في غيره كلما الحار بى شئ آخر وهوانه في ههنا الدابة اذا احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل فهل يجب الغسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول من عليها كمن اكره على الجماع او لا غسل حينئذ ترد في ذلك عجز (قوله وجوباً في المسئلتين) اى وقيل بنديه فيهما والمراد بالمسئلتين مسئلة خروج المني بلا ذلة او بلا ذلة غير معتادة (قوله لكن في السلس الخ) اى لكن نقض الوضوء في السلس ان فارق اكثر اى والحال انه لم يقدر على رفعه او قدر على رفعه مطلقا سواء لازمه كل الزمان او نصفه او جله واقفه واما ان لم يقدر على رفعه وفارقه اقل الزمان او نصفه او لم يفارق فلا يكون ناقضا (قوله بأن غيب الحشفة في الفرج الخ) مثل الرجل المذكور المرأة اذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد غسلها فانه يجب عليها الوضوء ولا تعيد الغسل وعبارة المصنف تشتمل هذه الصورة لان قوله ثم امنى معناه ثم خرج منه المني اعم من ان يكون منه او منى غيره (قوله ولو صلى) اى الجماع وقوله بغسله اى بعد غسله وحاصله انه اذا جامع واغتسل قبل خروج منيه وصلى فخرج منه فانه وان وجب عليه الوضوء لا يعيد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المني ومثل هذا ما اذا التذلل لاجماع وصلى ثم خرج منه فانه وان وجب غسله لكن لا يعيد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المني (قوله وبغيب حشفة بالغ) اى ولو من خنثى مشكك اذا غيبها في فرج غيره او في دبر نفسه والابان غيبها في فرج نفسه فلا مالم ينزل واشترط البلوغ خاص بالآدمى فاذا اغتسل امرأة ذكر بهيمة في فرجها وجب الغسل ولا يشترط في البهيمة البلوغ كذا في ابن مرزوق ولورات امرأة في اليقظة من جنى ما تراه من انسى من الوطء واللذة اوراى الرجل في اليقظة انه جامع خنية قال ابن ناجي الظاهر انه لا غسل على الرجل ولا على المرأة مالم يحصل انزال وقال ح الظاهر انه لا غسل عليهما مالم يحصل انزال او شك فيه لان الشك في الانزال يوجب الغسل واعترضه البدر القرافي بأن الموافق لمذهب اهل السنة من ان الجن لهم حقيقة لا خيالات كما تقول الحكماء وانهم اجسام نارية لهم قوة التشكل ولقول مالك يجوز نكاح الجن وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وان لم يحصل انزال ولا شك فيه ووافقه على ذلك تلميذه عجز قال شيخنا وهو التحقيق (قوله ويجب) اى الغسل على المغيب فيه ايضا اى كما يجب على المغيب اسم فاعل وقوله ان كان اى المغيب فيه بالعا وحاصله ان المغيب ان كان بالغ اوجب الغسل عليه وكذا على المغيب فيه ان كان بالعا والاوجب على المغيب دون المغيب فيه فان كان المغيب غير بالغ لم يجب عليه ولا على من غيب فيه سواء كان بالعام لا مالم ينزل ذلك المغيب فيه والاوجب عليه الغسل للانزال (قوله ولو لوف الخ) مبالغة في قوله ويجب غسل ظاهر الجسد بمغيب حشفة بالغ (قوله لا كيفية تمنع اللذة) اى وليست الجلدة التي على الحشفة بمثابة الحرقة الكثيفة فيجب معها الغسل بأنه يحصل معها لذة عظيمة بخلاف الحرقة فانه لا يشيخنا (قوله ولو نثيها) المبالغة على ذلك تقتضى انه اذا غيب اكثر من الثلثين يجب الغسل وايس كذلك اذا لا بثنى وجوب الغسل من آتيتها بماها وتغيب قدرها قاله شيخنا (قوله اى مقارب للبلوغ) وهو ابن اثنتي عشرة سنة او ثلاث عشرة سنة قال ابن مرزوق ولو حذف الامر احق استعنا بمفهوم الوصف وبتوله بعد ونذب لمرأى لكن انسب باختصاره اه وقال

فالظاهر انه كلما الحار (و) لكن (يتوضأ) وجوباً في المسئلتين لنقض وضوئه بخروج المني فيهما لكن في السلس ان فارق اكثر او قدر على رفعه ثم شبه في الحكم وهو وجوب الوضوء دون الغسل قوله (كمن جامع) بان غيب الحشفة في الفرج ولم يمن (فاغتسل) لجماعه (ثم امنى) فانه يتوضأ ولا يغتسل لتقدم غسله والخاتبة الواحدة لا يتكرر لها الغسل (و) لو صلى بغسله ثم نزل المني بعدها (لا يعيد الصلاة) الموجب الثاني مغيب الحشفة في الفرج والبس اشارة بقوله (و) يجب غسل ظاهر الجسد (بمغيب حشفة) اى راس ذكر (بالغ) ولو لم ينتشر او لم ينزل ويجب على المغيب فيه ايضا ان كان بالعا ذكر او انثى ولو لم يغيبها خفية خفيفة لا كيفية تمنع اللذة ولا ان غيب بعضها ولو نثيها (لامرأى) اى مقارب للبلوغ فلا يجب عليه خلاف البعضهم ولا على موطائه البالغة مالم تنزل (او) بمغيب قدرها اى قدر حشفة البالغة من مقطوعها ومن لم تخلق له حشفة وكذا لو نثي ذكره وانصل منه قدرها

شيخنا انه صرح بقوله لامرأته وان كان يعلم مما تقدم للرد على المخالف القائل ان وطأه بوجوب الغسل عليه (قوله وهل يعتبر) اي فيما اذا نسي ذكره وانظر لو خلق ذكره كله بصفة الحشفة هل يراعى قدرها ايضا من المعتاد اولاً، وفي ايجاب الغسل من تغيبه كله والظاهر كما قال شيخنا الاوّل وهو مراعاة قدرها من المعتاد (قوله قبل ادبر) اي سواء كان دبر نفسه او دبر غيره ولو كان ذلك الغير خنثى، شكلاً وظاهره غيب الحشفة في القبل في محل الاقتصاض او في محل البول وهو كذلك واشترط ابو محمد صالح محل الاقتصاض وتعبه التادلي قائلاً ان تغيبه في محل البول قصاره انه بمنزلة تغيبه في الدبر وهو موجب للغسل فلو دخل الشخص بهما في الفرج فلا نص عندنا وقالت الشافعية ان بداهة الدخول بذكره اغتسل والا فلا كانهم راوه كالتغيب في الهواء ويغرض ذلك في القبلة ودواب البحر الهائلة وما ذكره من ان تغيب الحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي حقه قول شاذ لما لا ان التغيب في الدبر لا يوجب غسلاً حيث لا انزال والشافعية انه لا ينقض الوضوء وان اوجب الغسل فاذا كان متوضئاً وغيب الحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ما عدا اعضاء الوضوء (١) اجزاء (قوله ومن ميت) اي ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف لا يقال انه غير مكلف حين غسله اولاً فلم يغسل لانا نقول غسله اولاً لا تعبد ثم ان قول المصنف وان من هيمه وميت في المغيب فيه واما المغيب فان كان هيمه وجب الغسل على موطواته وان كان ميتاً بان ادخلت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا يجب عليها غسل ما لم تنزل (قوله بشرط اطاقه ذى الفرج) اي سواء كان آدمياً او غيره (قوله فان لم يطبق فلا غسل) اي على ذى الحشفة المغيب (قوله وفي هوى الفرج) اي اي او في ثقبه بالاولى ولو اسد المحرجان فانه لا يجب عليه الغسل ما لم ينزل بخلاف تعييبه في محل البول فانه موجب للغسل على المعتمد كما مر (قوله وندب للمراهق الخ) في المواق عن ابن بشير ما يشهد للمصنف من ندب الغسل للمراهق والصغيرة التي وطئها بالغ ونصه اذا عدم البلوغ في الواطئ او الموطوءة فقطضى المذهب لا غسل ويؤمر ان به على جهة الندب اه وقال اشهب وابن سحنون يجب الغسل عليهما وعليه فلو صليا بدون غسل فقال اشهب بعيد وقال ابن سحنون بعيد بقرب ذلك لا ابداً قال سنده وهو حسن وعليه يحمل قول اشهب والمراد بالقرب كالיום كافي طي والمراد بوجوب الغسل عليهما عدم صحة الصلاة بدونه لثوقتها عليه كالوضوء لا ترتب الاثم على الترتل (قوله وطئ مطيعة) اي سواء كانت بالعة ام لا (قوله دون موطواته) اي فلا يندب لها ولو بالعة (قوله كصغيرة وطئها بالغ) اي فيندب لها الغسل ويجب على واطئها بالغ (قوله مأمورة بالصلاة) اي سواء كانت مراقة اولاً (قوله هذا هو المعتمد في المسئلتين) اي خلافاً لمن قال في الاولى وهي ما اذا كان الواطئ مراقة فانه يندب له غسل موطواته ولو بالغة ما لم تنزل ولمن قال في الثانية وهي الصغيرة اذا وطئها بالغ او غيره يندب لها الغسل فلا فرق بين كون واطئها بالعا او غيره في ندب الغسل لها والحاصل ان الصور اربع وذلك لان الواطئ والموطوءة اما بالعان او بالغ وصغيرة او صغيرة وكبيرة او صغيران ففي الاولى يجب الغسل عليهما اتفاقاً وفي الثانية يجب الغسل على الواطئ ويندب للموطوءة وفي الثالثة يندب للواطئ دون موطواته على المعتمد وكذا في الرابعة اما وجوبه عليهما في الاولى وعلى الواطئ في الثانية فأخوذ من قول المصنف وبمغيب حشفة بالغ وندبه للموطوءة في الثانية فأخوذ من قوله كصغيرة وطئها بالغ وندبه للواطئ دون الموطوءة في الثالثة والرابعة فأخوذ من قوله وندب للمراهق اي دون موطواته ولو بالعة كما قال المارح (قوله ولو بجماع فمادونه) اي كما لو امنى في سرتها واشقرها من غير تغيب حشفة وسال المني حتى وصل لفرجها وما قبل المبالغة ما اذا شرب فرجها منياً من فوق بلاط الحمام مثلاً (قوله وكذلك لا يجب عليها الوضوء) اي لان وصول المني لفرجها ليس بمحدث ولا سبب ولا غيرهما يقتضى الوضوء (قوله ولو التذت بوضوء لفرجها) هذا قول ابن القاسم لجملة قول مالك في المدونة ما لم تلتذ على الانزال وابقاها الباجي والتونسي على ظاهرها وهو المردود عليه بلو (قوله ما لم تنزل) اي او تحمل من ذلك المني الذي وصل لفرجها بجماع فمادونه الفرج فاذا حلت اغتسلت واعادت

وهل يعتبر طولها لو افترد واستظهر او مثلاً (في فرج) متعلق بمغيب قبل ادبر (وان) كان الفرج (من هيمه و) من (ميت) آدمي او غيره بشرط اطاقه ذى الفرج فان لم يطبق فلا غسل ما لم ينزل كما اذا غيب بين الفخذين او الشفرين او في هوى الفرج (وندب) الغسل (للمراهق) ومأمور بالصلاة وطئ مطيعة دون موطواته ولو بالغة ما لم تنزل (كصغيرة) مأمورة بالصلاة (وطئها بالغ) لغيره هذا هو المعتمد في المسئلتين قطاهر المصنف هو المعول عليه كما افاده شيخنا (لا) يجب الغسل على امرأة (بغنى) وصل للفرج ولو بجماع فمادونه وكذا لا يجب عليها الوضوء ما لم تحصل ملامسه (ولو التذت) بوضوء لفرجها ما لم تنزل وأشار الى الموجب الثالث والرابع بقوله (و) يجب الغسل

(١) قوله اجزاء انظر ما معنى الاجزاء مع ان الواجب تعميم البدن كتبه مصححه

الرحم بالولد قلده أقيده بقوله
(بدم) معه أو قبله لأجله
أو بعده (واستحسن)
القول بوجوب العسل من
النفس بدم (وبغيره)
وهو المعتمد وما انقطاع
دمهما فهو شرط في صحة
العسل كما سيأتي له في
باب الحيض (لا) يجب
العسل (بأستحاضه ونسب)
العسل (لأنقطاعه ويجب
غسل كافر) ذكرنا وتشي
أصله أو مر تد بعد اغتساله
على الأرح (بعد الشهادة)
أي بعد انطق بما يدل على
ثبوت أفراد الله بالالوهية
ولمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة فلا يشترط في الإسلام
لفظا شهد ولا النطق والاثبات
ولا الترتيب على المعتمد
(بما) متعلق بيجب أي
يجب عليه العسل بسبب
ما (ذكر) من الموجبات
الأربع لأن لم يحصل
منه واحد منها كباوجه
بسن أو اثبات فلا يجب
عليه العسل بل يندب
(وصح) غسله (قبلها)
أي قبل الشهادة أي قبل
النطق بها (و) الحال أنه
(قد أجمع) بقلبه أي
صمم وعزم (على الإسلام)
أي بأن تكون نيته
النطق لأن إسلامه بقلبه
إسلام حقيقي متى عزم على
النطق من غير إباء ولو
مات لمات مؤمنا لأن
النطق ليس ركنا من الأركان
ولا شرط صحة على الصحيح

الصلاة من يوم وصوله لأن حملها منه بعد انفصال منها من محل بلدة معتادة وهذا الفرع مشهور مبنى على
ضعيف وهو قول سند المتقدم أو أن هذا المني في حكم ما خرج بالفعل لتخلق الولد منه أو أن هذا المني لما كان
يحتمل أن يظهر في الخارج لولا الحمل وجب العسل لأن الشك في موجب الغسل كتحقيقه بخلاف ما إذا
حملت من منى شر به فرجها من تكمام فإنه لا يجب عليها غسل ولا إعادة صلاة وإن كان الحمل يستلزم أماءها
لكنه هنا قد خرج بلدة غير معتادة ويلحق الولد في المستثنين أن كان لها من يلحق به من زوج أو سيد أو أمكن
الحاقه به بأن كان من يوم تزوجها أو ملكها ستة أشهر فأكثر ولو علم أن المني الذي جاست عليه من غيره فإن
لم يكن للمرأة من يلحق به أو كان لها ولكن لا يمكن الحاقه به فهو ابن زنا وإذا ادعت أنها حملت من منى شر به
فرجها لا يكون ذلك شبهة تدفع عنها الحد بل الحد واجب لأنها ادعت ما لا يعرف (قوله بجيش) أي بوجود
حيض فالموجب للعسل وجود الحيض لا انقطاعه وإنما هو شرط في صحته كما قال الشارح (قوله تنفيس
الرحم) أي طرح الرحم للولد (قوله بدم) أي ملتبس بدم مع الولد أو قبله أو بعده فلو خرج الولد جافا فلا يجب
عليها غسل بل يندب فقط وعلى هذا القول اقتصر اللخمي وعليه فهل يتنقض الوضوء بتنفس الرحم بدون دم
أم لا قولان (قوله واستحسن) أي عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك (قوله وبغيره) عطف
على محذوف كما اشار له الشارح في خياطته (قوله لا يجب العسل بأستحاضه) أي بوجود دم استحاضه لأنه
ليس من موجبات العسل خلافا لظاهر الرسالة وهذا مفهوم جض وصرح به لأنه لا يعتبر مفهوم خبر الشرط
(قوله ونسب العسل لاقطاعه) أي عند انقطاعه لأجل النظافة وتطيبها للنفس كما يندب غسل المعقوات
إذا انفكشت لذلك والاستحاضه دم من جلثها وما قول بعضهم لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضه حيض
وهي لا تشترط فيه نظرا لأنه يقتضي وجوب العسل لأنه لو وجد الشك في الجنابة إلا أن يقال إن هذا احتمال
ضعيف لم يصل للشك على أن الاحتمال المذكور لا يتأتى إلا إذا عمداً بها الدم أزيد من خمسة عشر يوما بعد
أيام عادتها ولا يتأتى إذا زاد على أكثر الحيض قبل طهر فاصل (قوله ويجب غسل كافر الخ) أي إن وجد ماء
والأجمع كالجنب كما قال ابن الحاجب ثم يعتسل إذا وجد الماء (قوله على الأرح) أي من أن الرقة تبطل الغسل
(قوله أي بعد النطق الخ) أي بشرط عدم اعتقاد مكفر كاعتقاد عدم عموم رسالته (قوله على المعتمد) قال
البكري في شرح عقيدة ابن الحاجب اختلفوا هل يتعين للدخول في الإسلام لفظ الشهادتين أو لا بل يكفي
ما يدل على الإسلام من قول أو فعل على قولين ومبنى الخلاف على أن المعتمد ما يدل على المقاصد كيف كان
أو لا بد من اللفظ المشروع والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقابل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله محمد رسول الله وحديث خالد حيث قتل من قال صبأنا أي أسلمنا ولم يحسنوا غير هذا فقال عليه
الصلوة والسلام اللهم أي أبرا اليك مما فعل خالد ثم وداهم عليه الصلاة والسلام وعذر خالد في اجتهاده (قوله
بل يندب) هذا قول ابن القاسم كأنقله الشيخ الزرقاني ومقابله قولان آخران وجوب العسل مطلقا بناء على أنه
تعبد وشهره الفاكهاني والثالث للقاضي اسمعيل لا يجب مطلقا لطلب الإسلام لما قبله بل يندب فقط (قوله
وصح غسله قبلها) أي من موجب حصل منه في حال كفره (قوله والحال أنه قد أجمع على الإسلام) أي
على النطق بالشهادتين ولم يكن عسده إباء والقرض أنه مصدق بقلبه فقد علمت أن المراد بالإسلام هنا
النطق بالشهادتين كما يدل لذلك تفسير شارح العزم على الإسلام بقوله بأن تكون نيته النطق بالشهادتين
(قوله لأن إسلامه بقلبه) الأولى لأن تصديقه بقلبه إيمان حقيقي متى عزم الخ وذلك لأن الإسلام عبارة
عن الانقياد الطاهري وأما التصديق القلبي فهو إيمان (قوله ولا شرط صحة) أي وإنما هو شرط لأجراء
الأحكام الدنيوية من غسل وصلاة وارث ودفن في مقابر المسلمين (قوله على الصحيح) أي ومقابله قولان
قيل أنه جزء من الإيمان فالإيمان مركب من الأدعان القلبي والنطق وقيل أنه شرط في صحته وعلى كل
من القوانين فلا يكون مؤمنا حتى ينطق ولا يصح غسله قبل نطقه ولو كان عازما عليه (قوله وسواء نوى
بفسله الجنابة) أي رفع الجنابة وهذا نعيم في قوله وصح قبلها والحال أنه قد أجمع على الإسلام أي

وسواء نوى غسله الجنابة أو الطهارة أو الإسلام

يستلزم وقع الحدث وعطف على فاعل صح قوله (لا الاسلام) فلا يصح بالتصميم القلبي دون نطق بالشهادتين اذ النطق شرط صحة فيه اى فى الاسلام الظاهري فلا تجرى عليه احكامه من ارث ونكاح وصلاة عليه ونحو ذلك (اللعجز) عن النطق تنقوس مع قيام القرائن على انه اذعن بقلبه فانه يحكم له بالاسلام وتجري عليه الاحكام فليس المراد بالاسلام المنجى عند الله فلا ينافى ما تقدم وبهذا التقرير علم ان المصنف ماثر على الصحيح (وان شئت) من وجد بفرجه او ثوبه او غذه شيئا من اى اوان (امدى) هو (امنى) وكان شكه فيهما مستويا لا العمل بمقتضى التراجيح منهما (اغتسل) وجوبا للاحتياط كنية الطهارة وشك في الحدث (و) ولو وجدته هذا الشك في ثوبه ولم يدرك ثوبه حصل فيها اغتسل و (اعاد) صلاته (من آخر نومة) نامها فيه كان ينزعه اولا (تحققه) اى تحقق انه منى ولم يدرك وقت حصوله ومحل الاعادة بعد الغسل فيهما اذا لم

واما لو نوى بذلك الغسل التنظيف او ازالة الوسخ فانه لا يجوز له عن غسل الجنابة كما قاله اللخمي (قوله لان نية الطهر الخ) اى لان نية الاسلام نية للطهر من كل ما كان ملتبسا به حال كفره من الاقدار (قوله وهو يستلزم الخ) اى ونية الطهر من كل ما كان فيه حال كفره تستلزم رفع الحدث اى الوصف المانع من قربان الصلاة من استلزم الكلى لجزئيه لان الوصف من جملة الاقدار التى كان ملتبسا بها حال كفره (قوله فلا يصح بالتصميم القلبي الخ) اى فلا يصح بالعزم على النطق بالشهادة بن دون نطق بهما بالفعل والحال انه مصدق بقلبه (قوله فلا تجرى عليه احكامه) اى واما بالنسبة للنجاة من الخلود فى النار فينفعه التصميم على النطق من غير اداء حيث كان عنده تصديق قلبي واذعان (قوله فليس المراد) اى بالاسلام المنقضى حصوله فى كلام المصنف بالتصميم على النطق من غير نطق بالفعل الاسلام المنجى عند الله لانه يحصل بمجرد التصديق والاذعان والعزم على النطق من غير اداء اى وانما المراد به الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام الظاهرة فالمعنى حينئذ لا يصح الاسلام اى جريان الاحكام الظاهرة عليه اذ لم ينطق بالشهادتين بالفعل الالعجز فتجربى عليه الاحكام المذكورة (قوله فلا ينافى ما تقدم) اى من قوله لان اسلامه بقلبه اسلام حقيقى وهذا مقرر على قوله فليس المراد الخ والحاصل ان الاسلام المنجى لا يتوقف حصوله على النطق بالفعل على المعتمد والاسلام الظاهري يتوقف على ذلك فما تقدم فى كلام الشارح محمول على المنجى والواقع فى كلام المصنف محمول على الظاهري فلا منافاة بين كلام المصنف والشارح (قوله وهذا التقرير الخ) حاصله انه ان حل كلام المصنف على الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام عليه كان ماشيا على الصحيح من ان النطق شرط لاجراء الاحكام وان حل على الاسلام المنجى كان ماشيا على القول بان النطق شرط فى صحة الايمان او شرط منه وكلاهما ضعيف (قوله والا عمل بمقتضى الرابع) اى بمقتضى ما ترجع عنده من الامرين فان ترجع عنده انه منى اغتسل او مذى غسل ذكره فقط بنية (قوله اغتسل وجوبا) هذا هو المشهور وروى عن ابن زباد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكر (قوله للاحتياط) اى لان الشك فى الحدث كتحقيقه ومنه اذا شك هل غابت حشفته كلها فى الفرج او بعضها (قوله ولو وجدته هذا الشك) اى لو وجد الشخص الشئ الذى شك فيه هل هو منى او مذى فى ثوبه (قوله كان ينزعه) اى فى مدة لبسه السابقة على النومة الاخيرة ام لا وما شئى عليه المصنف من اعادة الصلاة من آخر نومة مطلقا هو ظاهر قول مالك فى الموطا ورواية على وابن القاسم عنه وجعله ابو عمر مقابلا لمذهب المدونة وان مذهبها انه يعيد من اول نومة ان كان لا ينزعه وان كان ينزعه فن آخر نومة وهو المناسب لما تقدم من ان الشك فى الحدث كتحقيقه وذلك لانه اذا كان لا ينزعه فابعد النومة الاولى قد تطرق له الشك فقتضى ذلك اعادته قال الباجي ورايت اكثر الشيوخ يجعلون هذا تفسير للموطا والصواب عندي ان يكون اختلف قول الامام اذا علمت هذا فاطلاق المصنف موافق لطريقة الباجي لا لما حكاه عن الاكثر لكنه لا ينبغي مخالفة الاكثر (قوله كتحقيقه) تشبيه فى الاعادة من آخر نومة وحاصله انه اذا راى منيا فى ثوب نومه ولم يتذكر احتلاما ولم يدرك حصوله فانه يجب عليه الغسل واعادة الصلاة من آخر نومة نامها فيها سواء كان طريا او بابسا على المشهور وقيل ان كان طريا فن آخر نومة وان كان بابسا فن اول نومة (قوله ومحل الاعادة بعد الغسل فيهما) اى فى مسألة الشك والتحقق اذ لم يلبسه غيره الخ وهذا القيد ذكره ابن العربي فى العارضة وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لبسا ثوبا ونام كل واحد فيها ولم يحتمل لبس غيرهما لتلك الثوب ووجد فيها منيا ولقول البرزلى لو نام شخصان تحت لحاف ثم وجد امتيا عزا كل منهما لصاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلا وصليا من اول ما ناما فيه لتطرق الشك اليهما معا فلا يبرآن الا يقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لان العالب ان الزوجة لا يخرج منها ذلك اه وما جمع به عبق بين الكلامين فقد رده بن بانه غير صحيح وان الحق انهما قولان متغايران واستظهر بعضهم الثانى لا ما قاله ابن العربي من التقييد (قوله ان شكك دائر بين امرين احدهما منى) فان كان احدهما غير منى

بأن شك هل مذى او بول او مذى او ودى وجب غسل ذكره كله بنية وان شك ابول او ودى فلا يجب عليه شئ (قوله فان دار بين ثلاثة) اى وكان احدهما منيا كما مثل (قوله لضعف الشك في المنى) اى لتعدد مقابله ثم انه ان كان احدا الثلاثة مذيا وجب غسل ذكره كله عملا بالا حوط والا فلا هذا ما استظهره بعضهم وقال شيخنا كما لا يجب الغسل لا يجب غسل الذكر لضعف الشك والحاصل انه اذا دار الشك بين امرين احدهما منى وجب الغسل كما اذا شك امذى ام منى او بول او منى او ودى او منى واذا دار شك بين امرين ليس احدهما منيا فان كان احدهما مذيا وجب غسل الذكر كما اذا شك امذى ام بول او مذى او ودى وان لم يكن احدهما مذيا ايضا بان شك هل ودى او بول لم يجب شئ وان دار شك بين ثلاثة وكانت احكامها مختلفة فالحكم للاوسط على ما استظهره بعضهم كما اذا شك هل هو منى او مذى او بول او هل هو منى او مذى او ودى فالواجب غسل الذكر فيها وقال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكر فيها كما مر فان لم يكن وسطا فالحكم للمتفق لضعف المقابل كما اذا شك هل هو منى او ودى او بول (تنبيه) سكت المصنف والشارح عما اذا رأت المرأة حيضا في ثوبها ولم تدر وقت حصوله وحكمها حكم من رأى منيا في ثوبه ولم يدر وقت حصوله فتغسل وتعيد الصلاة من آخر نومة وتعيد الصوم من اول يوم صامته فيه كذا قال الشيخ سالم وتفتقران الصوم والصلاة والمعتدانه لافرق بينهما ابن عرفة قال ابن القاسم من رأت في ثوبها حيضا لا تذكرو وقت اصابته ان كانت لا تترك تلك الثوب اعادت الصلاة مدة لبسه لاحتمال طهرها وقت اول صلاة من اول يوم لبسته بأن اتاها الدم دفعة واحدة وان كانت تنزع في بعض الاوقات فن آخر اربعة وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم يجاوز عاداتها والاقتصرت عليها ابن حبيب لا تعيد في الصوم الا يومها فقط وظاهره كانت تنزع في بعض الاوقات ام لا قال ابن يونس وجه قول ابن القاسم باعادة الصوم مدة عاداتها مع انه يمكن ان الدم اتاها لحظة وانقطع فالذى بطل صومه يوم نزولها فقط امكان تمدادى الدم اياها ولم يشعر وقول ابن حبيب اى عندى لان الدم انما اتاها لحظة وانقطع اذ لو استمر نزوله عليها لشعرت به ولم يظهر في ثوبها فقط واعترض على ابن حبيب بان الحيض يقطع التتابع ويرفع النية قد صامت بلاية فوجب اعادة الجميع واجيب بانها حيث لم تعلم به فهي على النية الاولى لم ترفعها فلا يقطع التتابع (قوله وقد تقدم) اى في قوله يجب غسل ظاهر الجسد بمعنى الخ (قوله راجع لهما) خبر مبتدأ محذوف تقديره التشبيه راجع لهما اى للنية والموالة (قوله انها اول مفعول) اى من حيث انها تكون عند اول مفعول (قوله وانه ينوى الخ) عطف على انها اى ومن حيث انه ينوى الخ (قوله او الفرض) اى فرض الغسل (قوله ولا يضر اخراج بعض المستباح) اى كان يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا (قوله وانسيان حدث) كالتواتر رفع الحدث من الحيض ناسية للجناية والعكس او نوى رفع الحدث من الجماع ناسيا لخروج المنى والعكس (قوله بخلاف اخراجه) اى كان يتول نويت الغسل من الجماع لامن خروج المنى والحال ان ما اخرجه قد حصل منه واما لو كان ما اخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر (قوله اونية مطلق الطهارة) اى وبخلاف نية مطلق الطهارة المحققة في الواجبة والمندوبة او في المندوبة فقط فانه يضر (قوله لا باعتبار الحكم) عطف على قوله باعتبار وصفها اى فليس المراد بقوله وواجبه نية كنية الوضوء بمعنى من حيث الحكم (قوله جرى فيها خلاف) اى بالوجوب والسنة وذلك لظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن لا بالفرج فقط والنظافة هناك لتعلقه باعضاء الاوساخ (قوله وان لم يذكره المصنف) قد يقال انما يحسن ما ذكره من كون التشبيه في الصفة لافى الحكم فى كلام من حكى الخلاف فيهما في الوضوء لافى كلام من لم يحذ ذلك كالمصنف فالاولى ان يجعل التشبيه فى كل من الامرين اعنى الصفة والحكم قاله بن (قوله فوجه الشبه فيهما) اى فى التشبيهين مختلف لان وجه الشبه فى الاول من حيث الصفة وفى الثانى من حيث الصفة والحكم على ما قال الشارح (قوله وان نوت امرأة جنب وحائض) اى سواء تقدمت الجناية على الحيض او تأخرت عنه (قوله او نوت احدهما ناسية

ولما فرغ من الموجبات شرع فى بيان الواجبات اى القرائن وهى خمسة الاول تعميم ظاهر الجسد بالماء وقد تقدم فلم يحتاج الى اعادته الثانى والثالث النية والموالة واليهما الاشارة بقوله (وواجبه نية وموالة كالوضوء) راجع لهما اوجه الشبه فى النية فباعتبار وصفها من حيث انها اول مفعول وانه ينوى رفع الحدث اى الاكبر واستباحة ممنوع او الفرض ولا يضر اخراج بعض المستباح او نسيان حدث بخلاف اخراجه اونية مطلق الطهارة وفى تقدمها يسير خلاف وسائر ما مر فيها لا باعتبار الحكم لوجوب النية هنا اتفاقا بخلافها فى الوضوء فانه جرى فيها خلاف وان لم يذكره المصنف واما فى الموالة فباعتبار الحكم والوصف بلحريان الخلاف هنا ايضا من الوجوب ان ذكره در السنة وانه ينبنى بنية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل فوجه الشبه فيهما مختلف (وان نوت) امرأة جنب وحائض او نساء بغسلها (الحيض) او النفس (والجناية) معا (او نوت

(احدهما ناسية) او ذاكرة (مطلب) من وجد أثر او دار شيكه بين كونه منيا او مذيا او وديا وغير ذلك

(للآخر) ولم يخرج منه خلاصا (أو نوى) المغتسل (الجنباء والجمعة) أو العبد أي أشركهما في نية واحدة (أو) نوى الجنباء (نيابة) أي وقصد بها (النيابة) (عن الجمعة) مثلا (حصولا) أي (١٠٤) حصل الغسل وترتب الثواب لكل منهما وهذا ليس بضروري الذكر مع

قوله كالوضوء فهو واضح (وان) نوى الجمعة (ونسي الجنباء) اتقيا لعدم نية الجنباء ولأن غير الواجب لا يثبت له مع عدم الوجوب (أو) نوى الجمعة ولم ينس الجنباء ولكن (قصد) بنفسه الجمعة (نيابة عنها) أي عن الجنباء (اتقيا) أي لم يحصل ما نواه وما نسبه في الأولى ولا النائب والمنوب عنه في الثانية إذ الضعيف لا يثبت له عند عدم التقوى فكيف ينوب عنه (و) الواجب الرابع (تحليل شعر) ولو كثيفا فن توشأ للصلاة وهو جنب ولم يخلل شعر لحيته الكثيفة وجب عليه تحليلها إذا اغتسل (وضغت مضفوره) أي مضفورا شعرا جمع وضعه وتحريكه ليدخله الماء والرجل والمرأة في ذلك وفي جواز الضفر سواء مالم يكن ضفر الرجل على طريقة ضفر النساء في الزينة والتشبه بهن فلا ظن أحدا يقول بجوازه (لا) يجب (تنضه) أي حله مالم يشتد بنفسه أو ضفر بخيوط كثيرة وكذا بخيط أو خيطين مع

للآخر) أي بأن نوت الحليض ناسية للجنباء أو نوت الجنباء ناسية للحليض وقوله حصولا أي في الأولى على المنصوص لابن القاسم وفي الثانية على مذهب المدونة خلافا للسحنون ومفاد قوله أو نوت أحدهما ناسية للآخر أن المأثمين حصولا للمرأة إلا أنها نوت الغسل من أحدهما وترك الآخر نسيانا أو عمدا فإن حصل منها أحدهما ونوت من الآخر فإن كان نسيانا جزاء كما هو في الوضوء وإن كان عمدا فلا يجزئ قطعا لتلاصقها (قوله أو نوى الجنباء والجمعة أو العبد الخ) أي ولا يضر تقدم هذه الأمور أعني الجمعة والعبد في النية على الجنباء وأعلم أنه يؤخذ من هذه المسئلة بحجة نية صوم عاشوراء للفضيلة والقضاء ومال إليه ابن عرفة ويؤخذ منه أيضا أن من كبر بكبيرة واحدة أو يابها الأحرام والركوع فأنها تجزئه وأنه إن سلم تسليمه واحدة أو يابها القرض والدفع فأنها تجزئه وبه قال ابن رشد (قوله أي أشركهما في نية واحدة) أي بأن قال في قلبه نويت الجنباء والجمعة واقصر على هذه لكونها محل الخلاف والألفحكم كذلك لو أفرد كلا بنية ولا خلاف فيه قاله شيخنا (قوله أي وقصد بها النيابة الخ) أي أنه جعل نية الغسل خاصة بالجنباء وعلق بالجمعة نية أخرى بأن قصد نيابة الجنباء عنها (قوله وهذا) أي وبعض هذا الذي ذكره المصنف وهو قوله أو أحدهما ناسية للآخر وليس المراد وكل هذا (قوله ليس بضروري الذكر) أي ليس مضطرا للذكر مع قوله وإجابه نية كنية الوضوء فإنه يعلم منه أنه إذا نسي أحد الأمرين حصولا لقوله في الوضوء أو نسي أحدا لأخرجه (قوله وإن نوى الجمعة) أي نوى بنفسه الجمعة (قوله في الأولى) أي ما إذا نوى بنفسه الجمعة ونسي الجنباء والثانية ما إذا نوى بنفسه الجمعة وقصد نيابته عن الجنباء (قوله تحليل شعر) نكرهه لبشمل شعر الرأس وغيرها من حاجب وهذب وابط وعانة ولحية وشارب (قوله ولو كثيفا) أي هذا إذا كان خفيفا بافراق بل وإن كان كثيفا على الأشهر وقيل يذهب تحليل الكثيف فقط وقيل تحليله مباح وهذا الخلاف في اللحية فقط وأما غيرها فتحليله واجب اتفاقا مطلقا خفيفا أو كثيفا انظر بن (قوله وضغت مضفوره) (١) ظاهره وإن كانت عروسا من شعرها وفي بن وغيره أن العروس التي تزين شعرها ليس عليها غسل رأسها لما في ذلك من اتلاف المال وكيفية المسح عليه وفي ح عند قول المصنف في الوضوء ولا ينقض ضفره رجل أو امرأة أنها تنضم إذا كان الطيب في جسدها كله لأن إزالته من إضاعة المال ونص بن هنا قال أبو الحسن في قول المدونة ولا تنقض المرأة شعرها المضفور ولكن تضغته يدها مانصة ظاهرها وإن كانت عروسا وفي شرح ابن بطلال عن بعض التابعين أن العروس ليس عليها غسل رأسها لما في ذلك من إفساد المال وإنما مسح عليه وقال الواوغي ما ذكره ابن بطلال من الترخيص للعروس لا يبعد كل البعد وفي فروعا ما يشهد له ونقله ابن غازي في تكميل التقييد وسلمه وكذا نقل ابن ناجي عن أبي عمران أن العروس لا تغسل شعرها بل تمسح عليه (قوله أي جمعه وتحريكه) أي فيكون ذلك بمثابة التحليل وظاهره أن الشعر إذا كان غير مضفور وجمعه وحركه لا يكفي ذلك ولا بد من التحليل وليس كذلك بل الظاهر أنه يكفي كما قررنا شيخنا (قوله في ذلك) أي في ضغث المضفور من الشعر (قوله وفي جواز الضفر) ما ذكره من جواز الضفر للرجال هو قول عبد الوهاب وهو المختار خلافا لقول البلنسي لا يجوز للرجل ضفر شعره وعدم الجواز صادق بالكراهة والحرمه (قوله لا يجب نقضه) أي المضفور من الشعر (قوله أو ضفر بخيوط كثيرة) أي سواء اشتد الضفر أم لا والمراد بها ما زاد على الاثنين في الضفيرة الواحدة (قوله مع الاشتداد) راجع للخيط والخيطين (قوله لا مع عدمه) أي في الخيط أو الخيطين والمضفور بنفسه (قوله ولو ضغثا) أي ولو فرض أن الماء لا يدخل تحته لأنه لما أباح الشارع لبسه صار كالجبيرة (قوله وذلك) هو داخل في مفهوم الغسل لأنه صب الماء على العضوم ذلك وحينئذ فيغني عنه لكنه ذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهري فإنه روى أنه لا يكفي ويكفي غلبة الظن بالتعميم في ذلك على الصواب خلافا لما نقله عجم عن زرروق من أن غلبة الظن لا تكفي

الاشتداد لا مع عدمه وكذا لا يجب عليه نقض الحاتم ولا تحريكه ولو ضغثا على المعتمد نعم يجب عليه تتبع معان الجسد ولا بد من شقوق وأسرة وما عار من أجفان وسرة ورفع وغيرها فيعمه بالماء وكذلك مالم يشق فيعمه بالماء خاصة (و) الواجب الخامس (ذلك) (١) مطلب الرخصة للعروس في مسح الرأس في التيمم

ولا بد من الجزم بالتعميم لانه اذا كان يكفي غلبة الظن في وصول الماء الذي هو فرض اجماعا فأولى ذلك والمستكبح يلحق عن الشك وجوبا ولا يشترط في حقه غلبة الظن بل يعمل على التردد ويكفيه قاله شيخنا (قوله وهو هنا امرار العضو على العضو) اي فلا يشترط هنا خصوص اليد واما في الوضوء فهو امرار باطن اليد لكن قد تقدم ان الحق انه يكفي في ذلك امرار العضو على العضو في المحلين ولو غير باطن اليد (قوله وهو واجب لنفسه لا يصل الماء للبشرة) اي وحينئذ فيعيد تاركه ابدأ ولو تحقق وصول الماء للبشرة لطول مكته مثلاً في الماء وهذا القول هو المشهور في المذهب وقال بعضهم انه واجب لا يصل الماء للبشرة واختاره عجم لقوة مدركه ولكن الحق انه وان كان قوي المدرك الا انه ضعيف في المذهب لان المشهور ما كثر قائله ولو كان مدركه ضعيفاً والضعيف ما قل قائله ولو قوي مدركه (قوله بل يجرى ولو بعد صب الماء وانقصاه) اي عند ابن ابي زيد بخلاف القابسي في اشتراطه المقارنة لصب الماء فاذا انعمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلاً عن جسده الا انه مبطل فيكون ذلك في هذه الحالة على الاول لا على الثاني المردود عليه بل وفي كلام المصنف و اشار الشارح بقوله بل يجرى ولو الخ الى ان قول المصنف ولو بعد صب الماء مبالغة في مقدر والمخرج لذلك ان ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لان ظاهره والدلك واجب هذا اذا كان مقارناً لصب الماء بل ولو بعد الصب خلافاً لمن يقول انه بعد الصب ليس بواجب ونفي الوجوب يجامع الاجزاء مع ان المردود عليه يقول بعدم الاجزاء (قوله ما لم يجف الجسد) اي والا فلا يجرى ذلك في هذه الحالة اتفاقاً لانه صار مسحاً لا غسلاً (قوله او ولو ذلك بخرقه) اشار الشارح الى ان قوله او بخرقه عطف على الطرف فهو داخل في حيز المبالغة ورد المصنف بلوهنا على من قال لا يتدلك بالخرقة لانه ليس من عمل السلف (قوله على المعتمد) اي خلافاً لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية بالخرقة مع القدرة باليد وعليه اقتصر عجم ورد شيخنا ذلك واعتمد الكفاية تبعاً لشيخه سيدي محمد الصغير (قوله واما ان لغها) اي سواء كانت خفيفة او كانت كثيفة اذ لا وجه للتقييد بالخفيفة كما قيد به عجم (قوله فان استتاب مع القدرة على ذلك لم يجزه) اي على ما اعتمد شيخنا تبعاً لشيخه الصغير والحاصل ان الخرقه في مرتبة اليد فيخير في الدلك بأيهما واما الدلك بالاستنابة فلا يكون الا عند عدم القدرة باليد والخرقة هذا ما اعتمد شيخنا تبعاً لشيخه وعلى هذا فأولاً في كلام المصنف للتخيير والثانية للتبويب وقال طئي الحق ان الخرقه والاستنابة سواء عند تعذر اليد فيخير بينهما كما انهما سواء في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستفاد ذلك من ابن الحاجب وابن عرفة وحينئذ فأولاً في كلام المصنف للتبويب والثانية للتخيير اهـ (قوله بما ذكر) اي من اليد والخرقة والاستنابة (قوله ورجحه ابن رشد) اي قائله هذا هو الاصول والاشبه يسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سحنون (قوله ولو مندوبا) اي ولا غرابة في احتواء المندوب على سنة كصلاة النافلة اي انه اذا اراد فعل هذا المندوب سنة له فيه كذا (قوله ثلاثاً) هذا التثنية ليس من تمام السنة على المعتمد كما تقدم في الوضوء بل الاولى سنة والباقي مندوب وذكر بعضهم ان التثنية من تمام السنة فيهما ورجح ايضاً (قوله قبل ادخالهما في الاناء) اي اذا كان الماء غير جار وكان يسيراً وامكن الافراغ منه والا فلا تتوقف سنة غسلهما على الاولى وهذا معنى قول الشارح على ما تقدم في الوضوء وقيل المراد بقوله اولاً اي قبل ازالة الاذى ولو بعد ادخالهما في الاناء والمعتمد الاول ولذا اقتصر الشارح عليه وعلى كل من القولين لا يعيد غسلهما في وضوءه الذي بعد غسل الفرج لجعلهما السنة غسلهما قبل ادخالهما في الاناء او قبل ازالة الاذى فلا معنى للاعادة بعد حصول السنة قال طئي وقول الشيخ احمد الزرقاني انه يعيد غسلهما في الوضوء لا مساعد له الا قولهم يتوضؤون الصلاة مع ان هذا محمول على غير غسل اليدين لتقدمه ولا يقال ان مسح الذكرك قد تنقض غسل اليدين اولاً لانه في الحقيقة للغسل وحينئذ فلا ينتقض غسلهما بمسح الفرج * نبيه علم من كلام المصنف ان الحكم بالسنة متوقف على الاولى بالمعنى المذكور على الخلاف فيه وان كان غسلهما بعد ذلك واجبا لوجوب تعميم الجسد بالماء

مقارنته للماء بل يجرى (ولو بعد) صب (الماء) واقصاه ما لم يجف الجسد (او) ولو ذلك (بخرقه) يمسك طرفها بيده اليمنى والطرف الاخر باليسرى ويدلك بوسطها فانه يكفي ولو مع القدرة على الدلك باليد على المعتمد واما ان لغها على يده او ادخل يده في كيس فسدلك به فانه من معنى الدلك باليد ولا ينبغي فيه خلاف (او استنابة) لكن عند عدم القدرة باليد والخرقة فان استتاب مع القدرة على ذلك لم يجزه (وان تعذر) الدلك بما ذكر (سقط) ويكفيه تعميم الجسد بالماء وما ذكره المصنف من وجوب الدلك بالخرقة والاستنابة عند تعذره باليد قول سحنون واستظهر المصنف وقال ابن حبيب متى تعذر باليد سقط ولا يجب بالخرقة ولا الاستنابة ورجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد * ثم شرع في تكلم على السنن فقال (وسننه) اي الغسل مطلقاً ولو مندوباً كعيد خسة على ما في بعض النسخ من زيادة الاستنار (غسل يديه) ثلاثاً الى

وهو مرفوع بالعطف على غسل على حدثي مضاف كان الاولى التصريح به اي ومسح صماخ اي ثقب (اذنيه) وهو ما يدخل فيه طوف الاصبع هذا هو الذي يسن مسحه لاسعله ولا يصب الماء فيه لما فيه من الضرر وامامنا يمسح راس الاصبع خارجا فهو من الظاهر الذي يجب غسله وينبغي ان يكتفى اذنه على كفه ١٠٦ مملوءا بالماء ثم يدلكها ولا يصب الماء فيها لما فيه من الضرر (ومضمضة) (مر)

والحال ان التية يأتي بها عند ازالة الاذى او بعده فغسل اليدين السنة لم تصادف نية رفع الحدث فلا بد من اعادته غسلهما بعد ذلك فان نوى رفع الحدث عند غسلهما او لا فلا يغسلهما بعد ذلك وحصلت السنة بتقديمهما وفاقا للبساطي (قوله وهو مرفوع الخ) اي لا يجزى وعطفا على يديه لاقتضائه ان الصماخ يغسل وليس كذلك بل يمسح واعلم ان جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صماخ الاذنين من سنن الغسل انما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الشيخ اجد الزرقاني ولكن الحق ان هذا الوضوء الذي يأتي به وضوء صورة وفي المعنى قطعة من الغسل وحيث يصح اضافة السنن لكل منهما عند اتيانها بالوضوء وعند عدم الاتيان به تكون مضافة للغسل (قوله وامامنا يمسح راس الاصبع خارجا فهو من الظاهر الخ) علم منه ان السنة في الغسل مغايرة للسنة في الوضوء لان السنة في الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما وصماخهما والسنة هنا مسح الثقب الذي هو الصماخ وامامنا زاد على ذلك فيجب غسله (قوله بعد غسل يديه) اشار الشارح بهذا الى ان هذا الابتداء ابتداء اضافي واما الابتداء بغسل اليدين قبل ادخالهما في الاء او قبل ازالة الاذى فهو ابتداء حقيقي (قوله بازالة الاذى) اي ولا يكون سه للفرج لزالة الاذى ناقضا للغسل يديه او لا لكوعيه على التحقيق كما تقدم (قوله وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه) اي على جهة الاولوية فلو نوى رفع الجنابة عند غسل يديه قبل غسل فرجه او بعده اجزأ مع ارتكابه خلاف الاولى (قوله حتى لا يحتاج الخ) اي لاجل ان لا يحتاج وقوله ليكون الخ الاوضح ان يقول فيكون وضوءه بعد ازالة الاذى صحيحا امل (قوله فان لم ينو عند غسل ذكره) اي بل نوى بعد غسله (قوله فلا بد الخ) اي والابطل غسله لرفع غسل الفرج عن نية (قوله فلو كان) اي قبل صب الماء على ذكره وذلك هو على اعضائه وضوئه اي ثم صب الماء على ذكره وذلك هو انتقض وضوءه (قوله فان اراد الصلاة فلا بد من امراره على اعضائه وضوءه بنية على ماسياتي (ثم) يندب يديه (اعضاء وضوئه كاملة) فلا يؤخر رجله لا آخر غسله ويجوز التأخير (مرة) بنية رفع الجنابة فلا يندب التثليث بل يكره (واعلاه) اي يندب البسداء به قبل اسفله (وميامنه) يندب البسداء به قبل مياسره (وتثليث راسه) اي يغسلها بثلاث غرفات يعمها بكل غرفة الاولى هي

(واستنشاق) مرة وفي بعض النسخ (واستنثار) ثم شرع في بيان متدوباته بقوله (وندب يديه) بعد غسل يديه او لا لكوعيه (بازالة الاذى) اي النجاسة ان كان في جسده نجاسة بفرج أو غيره منيا أو غيره وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه حتى لا يحتاج الى مسحه بعد ذلك ليكون على وضوءه فان لم ينو عند غسل ذكره فلا بد من صب الماء عليه وذلك بعد ذلك فلو كان مرفوعا على اعضائه وضوئه او بعضها انتقض وضوءه فان اراد الصلاة فلا بد من امراره على اعضائه وضوءه بنية على ماسياتي (ثم) يندب يديه (اعضاء وضوئه كاملة) فلا يؤخر رجله لا آخر غسله ويجوز التأخير (مرة) بنية رفع الجنابة فلا يندب التثليث بل يكره (واعلاه) اي يندب البسداء به قبل اسفله (وميامنه) يندب البسداء به قبل مياسره (وتثليث راسه) اي يغسلها بثلاث غرفات يعمها بكل غرفة الاولى هي

الفرض فصقته الكاملة ان يبدأ بغسل يديه الى كوعيه

ثلاثا قائلا بسم الله ينوي به السنة في غسل الاذى ففرجه واثنيه ودره ناو بارفع الحدث الا كبريته مضمض فيستنشق بنية السنة في غسل وجهه ويديه الى المرفقين فيمسح راسه فصماخ اذنيه فيغسل رجله مرة مرة

تاوي بهذا الوضوء الجنب لانه قطعه من الفسل في صورة وضوء قد تمت اعضاء الوضوء لشرفها على غيرها ويحلل اصابع وجلبه وجو باهناهم
يحلل اصول شعر راسه بلاماء نديا لتسده سام الراس ثم يفيض الماء عليها ثلاثا يعمها بكل غرفة فيغسل اذنيه على ما تقدم فرقبته ثم يفيض
الماء على شقه الايمن يغسل عضده الى مرققه ويتعهد ابطة الى ان ينتهي الى الكعب ١٠٧ لا الركبة كما قيل به ولا يلزم تقدم الاسفل

على الاعلى لان الشق
كله ينزل منزلة عضو واحد
والاورد عليهم ان يقال
لم قاتم بالانتها الى الركبة
ولم تقولوا بالانتها الى
الفخذ ثم من المنكب
الايسر الى الفخذ ثم من
الفخذ الى الركبة ثم القفخذ
الايسر كذلك ثم من الركبة
الى الكعب ثم من ركبة
الايسر كذلك مع عدم
الاستناد الى حديث يفيد
ذلك ثم يغسل الجنب
الايسر كذلك واذا غسل
كل جانب يغسله بطنًا وظهرا
حتى لا يحتاج الى غسل
الظهر والبطن فان شئت
في ذلك غسل ظهره وبطنه
ولا يجب غسل موضع شئت
فيه الا اذا لم يكن مستنكها
والاوجب الترتل واذا امر
على العضو بعضواو
بحرقه حصل ذلك الواجب
ولا ينبغي تكراره والعود
عليه مرة اخرى ولا شدة
ذلك لانه من الغلوفى الدين
(وقلة الماء بلاحد) بصاع
بل المدار على الاحكام
وهو يختلف باختلاف
الاجسام ثم شبه في التدب
قوله (كغسل فرج
جنب) جامع ولم يغسل
فيندب (لعوده لجماع)

اي عن جسده (قوله تاوي بهذا الوضوء الجنب) اي ان كان لم ينور فحما عند ازالة الاذى عن فرجه والا فلا
وجه لاعادة ذلك وتقدم ان نية رفع الجنب عند غسل اعضاء الوضوء غير متعين (قوله بلاماء) اي بل بلل
يسير (قوله الى ان ينتهي الى الكعب الخ) ما ذكره من ان اليمين كله باعلاه واسفله يقدم على اليسار
باعلاه واسفله هو الذي اختاره الشيخ احمد الزرقاني وذرو في ح ظواهر النصوص تقتضي ان الاعلى
بقيامته ومياسره يقدم على الاسفل بقيامته ومياسره لان اليمين باعلاه واسفله يقدم على اليسار باعلاه
واسفله بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرار ابن عاشر ونصه ازدهم الاعلى والاسفل في التقديم
فتعارض على الجهة اليسرى واسفل الجهة اليمنى في التقديم والذي نص عليه بعضهم تقديم الاعلى مطلقا
مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم الاسفل مع تقديم الجهة اليمنى ايضا اه وحاصله انه بعد ان يغسل الراس يغسل
اعلى الشق الايمن للركبتين ظهرا وبطنًا وجنبًا ثم يغسل اعلى اليسر كذلك ثم اسفل الشق الايمن ثم
اسفل الشق الايسر وكلام المصنف محتمل لكل من الطريقتين فان جعلنا الضمير في اعلاه الجنب
المغتسل وفي ميامنه للمغتسل والمعنى يستحب تقديم اعلى كل جانب على اسفله وتقديم ميامن المغتسل
على مياسره كان موافقا للطريقة الزرقاني وان جعل الضمير في اعلاه للمغتسل وفي ميامنه على كل من الاعلى
والاسفل والمعنى يستحب تقديم اعلى المغتسل على اسفله وتقديم ميامن كل من الاعلى والاسفل على مياسره
كان موافقا للطريقة ح وقد اعتمد هاشم بن شيخنا تبة الشيخ الصغير (قوله ثم يغسل الجنب الايسر كذلك)
اي الى ان ينتهي للكعب وهذا من تمة الصفة التي اختارها الشارح (قوله حتى لا يحتاج) اي بعد غسل
الشقين (قوله فان شئت في ذلك) اي في غسله الظهر والبطن مع الشقين والا (قوله وقلة الماء) اي
وندب تقليل الماء الذي يجعله على كل عضو ولا يحد الماء الذي يغتسل به بصاع (قوله فيندب لعوده
الخ) اي فيندب له غسل الفرج عند عودته لجماع والحاصل ان من جامع ولم يغتسل يندب له ان يغسل
فرجه اذا اراد العود للجماع مرة اخرى (قوله او غيرها) خص بعضهم التدب بما اذا اراد العود لوطء الاولى
واما اذا اراد العود لغيرها كان غسل فرجه واجبا ثلاثا يدخل فيها نجاسة الغير كذا قيل وفيه ان غاية ما يلزم
عليه التلطف بالنجاسة وهو مكرره على المعتمد ولو بالنسبة للغير اذا رضى به ولذا كان المعتمد ما مشى
عليه الشارح من الاطلاق (قوله لنوم) اي عند نوم فليست اللام للتعليل (قوله اي لاجل نومه على
طهارة) هذا احد قولين في علة التدب وقيل انما ندب الوضوء للجنب لاجل النشاط للعسل وهذا الثاني هو
المناسب لقول المصنف لا يتم اذ من قال انه لاجل الطهارة يقول انه يقيم لان التيمم مطهر حكما وقول خش
ان قوله لا يتم مفرع على العلة غير صواب ونص ابن بشير لا خلاف ان الجنب مأثور بالوضوء قبل النوم
وهل الامر بذلك واجب او ندب في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه امر الجنب بالوضوء
واختلف في علة الامر فقيل لانه لا ينشط للغسل وعلى هذا الوفة قدم الماء الكافي لم يؤمر بالتيمم وقيل لبيت على
طهارة لان النوم موت اصغر فشرعت فيه الطهارة الصغرى كما شرعت في الموت الاكبر الطهارة الكبرى
ففي هذا ان قدم الماء يقيم اه ومثله في كلام اللخمي وابن شاس ونص ابن الحاجب وفي تيمم العاجز
قولان بناء على انه للنشاط ولتحصيل الطهارة اه بن (قوله عند عدم الماء) اي الكافي بأن لم
يكن عنده ماء اصلا او عنده ماء لكن لا يكفي وضوءه (قوله ولم يبطل) اي بحيث يطالب بوضوء آخر
الاجماع اي حقيقة او حكايا فشميل خروج المني المدة معتادة من غير جماع وعلمت من هذا ان المراد
بالبطان المطالبة بالغير (قوله فانه يبطل بكل ناقض) اي كما قاله الابي ويوسف بن عمر ونصه وان نام
الرجل على طهارة وضاع ز وجته وبشرها بجسده فلا يتنقض وضوءه الا اذا قصد بذلك اللذة وقال

مرة اخرى في التي جامعها او غيرها لما فيه من ازالة النجاسة وقتية بالعضو (و) يندب (وضوءه) اي الجنب ذكر او اناث (لنوم) اي لاجل
نومه على طهارة ولونهار او كذا يندب النوم على طهارة لغير الجنب (لا) يندب له (تيمم) عند عدم الماء (ولم يبطل) هذا الوضوء بشئ من
مبطلاته (الاجماع) بخلاف وضوء غير الجنب للنوم فانه يبطل بكل ناقض مما تقدم

١ ولوبعد الاضطجاع على الاربع (وتمنع الجنابة موانع) اي ممنوعات الحدث (الاصفر) وهي الثلاثة المتقدمة في قوله ومنع حدث سلاسلها وطوافا ومس مصحف (و) تزيد ١٠٨ بمنعها (القراءة) بحر كاسان الالحاض كايأتي (الكتابة) اي الا لآية ونحوها

عياض ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده والمعتمد الاول (قوله ولو بعد الاضطجاع) اى هذا اذا حصل ذلك الناقض قبل الاضطجاع بانفاق بل ولو حصل بعد الاضطجاع على الاربع والمراد بطلانه مطالبته بوضوء آخر بده (قوله اى بمنوعات الحدث الا صغر) اشار الشارح الى ان مواعن جمع مانع بمعنى ممنوع كدافق بمعنى مدفوق (قوله بحركة لسان) اى واولى اذا كان يسمع نفسه فالشارح نص على المتوهم والمحرز عنه القراءة بالقلب فلا اسم فيها اذا تعد قراءة شرعا ولا عرفا وقد نقل البرزلى عن ابى عمران الاجماع على جوازها وتردد فيها فى التوضيح (قوله ومراهه) اى بما هو كالاية (قوله اليسير الذى الشأن ان يتعذبه) اى ولا حذفيه فيشمل آية الكرسى والاخلاص والمعوذتين بل ظاهر كلامهم ان له قراءة قل اوحى الى وقوله الذى الشأن ان يتعذبه فيه ميل لما فى الخطاب عن الذخيرة من انه لا يجوز للجنب قراءة نحو كذبت قوم لوط المرسلين ونحو آية الدين للتعذولانه لا يتعذبه وتبعه عجم وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء وقد صرح ابن مرزوق بأنه يتعذ بالقرآن وان لم يكن فيه لفظ التعذول ولا معناه (قوله ونحوه) من ارادة القطع على امام وقف فى الفاتحة فيقطع عليه وجوبا فيما يظهر وهل كذا ينفق عليه فى سورة سنة اولاهو الطاهر (قوله كريا) قال عجم الطاهر ان من جلة الرقى ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لان ما يحسن به من جلة ما يقصد بالرقية (قوله واستدلال على حكم) اى فقهى او غيره (قوله ولو مسجد بيت) اى ولو مقصود بالصحة الجعة فيه على الرابع (قوله ولو مجتازا) رد بلو على ما قاله بعض اهل المذهب وقا قال يدين اسلم لا بأس ان يمر الجنب فى المسجد اذا كان عابرا سبيلا واجاز ابن مسلمة دخول الجنب المسجد مطلقا سواء مكث فيه او كان مجتازا (قوله وليس لصحيح حاضر دخوله بتييم) اى لا للمكث ولا للممرور ولا للصلاة ولو لتحصيل فضل الجماعة واجاز الامام احمد للجنب دخول المسجد بالتييم مطلقا سواء دخل مارا او للمكث ولو كان حاضرا صحيحا (قوله فيريد الدخول او الخروج لاجل القفل) اى فانه يجوز له دخوله بالتييم والخروج منه به بقرى ما اذا كان نائما فى المسجد واحتلم فيه فهل يتييم لخرجه وهو ما حكاه فى النوادر اولا وهو الاقوى كفى فى باب التيمم لما فيه من طول المكث والاسراع بالخروج اولى (قوله او يضطر الى المبيت به) اى او للاقامة فيه نهرا كالمخوف على نفسه او ماله ان خرج (قوله يجوز له ان يدخل للصلاة فيه به) اى يجوز له ان يدخل المسجد للصلاة فيه بالتييم (قوله ولا يمكث فيه به) اى ولا يمكث فى المسجد بالتييم بعد الصلاة (قوله الا ان يضطر) اى للمبيت به ولا لاقامة فيه نهرا فيجوز له المكث بالتييم (قوله ككافر) تشبيهه فى منع دخول المسجد (قوله وان اذن له مسلم) اى خلافا لشافعية حيث قالوا ان اذن له مسلم فى الدخول جاز دخوله والا فلا وخلافا للحنفية حيث قالوا يجوز دخوله المسجد مطلقا اذن له مسلم ام لا (قوله ما لم تدع ضرورة لدخوله كعمارة) اى بأن لم يوجد نجار او بناء غيره او وجد مسلم غيره ولكن كان هو اتقن للصناعة فلو وجد مسلم غيره مماثل له فى اتقان الصناعة لكن كانت اجرة المسلم ازيد من اجرة الكافر فان كانت الزيادة سيرة لم يكن هذا من الضرورة والا كان منها على الطاهر كذا قرر شيخنا (قوله ذكر علامته) اى التى يعرف بها وفائدة التنبيه عليها انه لو اتبه فوجد بللا رايته كرائحة الطلع او العجين علم انه منى لا مذى ولا ول (قوله فى اعتدال مزاج) اى فى حال اعتدال مزاجه احترازا عما اذا كان مريضا لانحراف مزاجه فان منه يتغير ويختلف رائحته والمراد باعتدال المزاج استواء الطبائع الاربعة وعدم غلبة واحد منها على لباقي وهى الصفراء والدم والسرداء والبلم (قوله قيل او بمعنى الواو) اى وفى الكلام حذف مضاف اى قرب رائحة طلع وعجين (قوله وقيل يختلف بينهما) اى بين رائحة الطلع ورائحة العجين فتارة تكون رائحة كرائحة الطلع وتارة تكون رائحة كرائحة العجين وحينئذ فى كلام المصنف على حاله للتوزيع (قوله اشبهت رائحته البيض) اى رائحة البيض اى المشوى (قوله فهو رقيق اصفر) اى ويخرج

(التعوذ) وهراده اليسير
الذى الشأن ان يتعوذ به
فيشمل آية الكرسي
والاخلاص والمعوذتين
(ونحوه) اى نحو التعوذ
كر قيا واستدلال على حكم
(و) تمنع (دخول مسجد)
ولو مسجد بيت هذا اذا
اراد المكث فيه بل (ولو
مجتازا) اى مارا وليس
لصحيح حاضر دخوله
بقيم الا ان يضطر بان لم
يجد الماء الا فى جوفه او
يكون يته داخله فيريد
الدخول والحروج لاجل
العسل او يضطر الى البيت
به فانه يقيم واما المريض
والمسافر العادم للماء
فقيم والحاصل ان من
فرضه التيمم يجوز له ان
يدخل للصلاة فيه به ولا
يمكث فيه به الا ان يضطر
(ككافر) فانه يمنع من
الدخول فيه (وان اذن)
له (مسلم) فى الدخول ما لم
تدع ضرورة لدخوله
كعمارة وتنب ان يدخل
من جهة عمله * ولما قدم
ان من موجبات الغسل
المى ذكر علامته بقوله
(وللمنى) فى اعتدال
مزاج الرجل (تدفق)
عند خروجه (ورائحة
طلم او) رائحة (عجن)

قيل أو بمعنى الواو أي رائحته قريبة منهما وقيل يختلف بينهما باختلاف الطباع هذا كله في ملى الرجل حال رطوبته من
وأما إذا ليس أشبهت رائحته البيض وأما ملى المرأة فهو رقيق أصفر بخلاف الرجل فإنه ثخين أبيض

(أو يجزئ) غسل الجنابة (عن الوضوء) فإن انغمس في ماء مثلاً وذلك جسده بنية رفع الحدث الأكبر ولم يستحضر الأصغر جازله أن يصلي به لأن بنية رفع الأكبر تستلزم رفع الأصغر لكن بشرط أن لا يحصل له ناقص من مس ذكر أو غيره بعد أن مر على أعضاء الوضوء أو بعضها فإن حصل فلا يصلي به لا تنقاص وضوئه فإن اراد الصلاة فلا بد من إعادة الأعضاء بنية الوضوء مرة مرة هذا إذا حصل الناقص بعد غسل الأعضاء أو بعضها وقبل تمام الغسل وأما لو حصل بعد تمام وضوئه وغسله فإن هذا ١٠٩ غير متوضي قطعاً فلا بد من إعادته

بنية اتصافاً مع التثليث
ندباً والأجزاء عن الوضوء
أن كان جنباً في نفس
الامرئ (وإن تبين)
بعد غسله (عدم جنبته)
فإنه يجزئ عن الوضوء
ويصلي به بالشرط المتقدم
(و) يجزئ (غسل
الوضوء) في الأصغر بأن
ينوي عند غسل أعضائه
رفع الأصغر ويغسل بنية
الجسد بنية رفع الأكبر
(عن غسل محله) أي
محله الوضوء فلا يطلب
بغسل الأعضاء ثانياً
كان متذكراً للجنابة بل
(ولو) كان (ناسياً
للجنابة) من جاع أو
حيض أو فاس وندكر
بعد أن قوضاً ولو طال
ما بين الوضوء والتذكّر
فإنه يغسل بنية الجسد
بنية الأكبر بشرط عدم
الطول بعد التذكّر وصلي
به أن لم يحصل ناقص قبل
تمام الغسل واحتراز
بغسل الوضوء عن مسحه
فإن مسح الوضوء لا يجزئ
عن غسل محله في الأكبر
ويجزئ أن كان فرضه
المسح في الغسل بأن مسح

من غير تدفق بل يسيل كافي بعض الشراح ورائحة طلع الأتني من النخل كما قيل (قوله) ويجزئ
غسل الجنابة عن الوضوء (ظاهره) وإن كان خلاف الأولى وإن الأولى للمغتسل أن يتوضأ بعد غسله لأن
أكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة أعني يجزئ في الأجزاء المجردة عن الكمال وفيه نظر فقد قال ابن عبد
السلام لا خلاف في المذهب فيما علمت أنه لا فضل في الوضوء بعد الغسل واجب بأن مراد المصنف
الأجزاء بالنظر للآلية أي أنه يجزئ ذلك إذا ترك الوضوء ابتداءً وإن كان خلاف الأولى وليس المراد أنه
يتوضأ بعد الغسل فإن ترك ذلك الوضوء أجزاء الغسل عنه مع ارتكابه خلاف الأولى كما فهم المعترض (قوله)
ويجزئ غسل الجنابة) أي سواء كانت تلك الجنابة من جاع أو خروج مني أو من نزول دم حيض أو كانت
ناشئة من نفاس وأما لو كان الغسل غير واجب فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء إذا اراد الصلاة (قوله)
فإن انغمس في ماء مثلاً) أي والحال أنه لم يحصل منه وضوء وكذا إذا فاض الماء على جسده ابتداءً وذلك بنية
رفع الأكبر ولم يستحضر الأصغر جازله أن يصلي به ونص ابن بشير والغسل يجزئ عن الوضوء فلا يغتسل ولو
يبدأ بالوضوء ولا يختم به لأجزاء غسله عن الوضوء لاشتراكه عليه هذا أن لم يحدث بعد غسل شيء من أعضاء
الوضوء بأن لم يحدث أصلاً أو حدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء وأما أن أحدث بعد أن غسل شيئاً منها
فإن أحدث بعد تمام وضوئه وغسله فهذا كحدث يلزمه أن يجدد وضوءه بنية اتصافاً وإن أحدث في أثناء
غسله فهذا أن لم يرجع في غسل ما غسل من أعضاء وضوئه قبل حدثه فإنه لا تجزئ به صلاته وهل يقتصر هذا
في غسل ما تقدم من أعضاء وضوئه لنية أو تجزئ به نية الغسل عن ذلك فيه قولان للمتأخرين فقال ابن أبي زبد
يقتصر إلى نية وقال أبو الحسن القاسبي لا يقتصر إلى نية وهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه هل يرتفع
الحدث عن كل عضو بانقراضه وهو المعتمد ولا يرتفع عن كل عضو إلا بكامل الطهارة (قوله) بعد أن مر على
أعضاء الوضوء (الخ) أي بأن لم يحصل منه حدث أصلاً أو حصل قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء (قوله) فإن
حصل) أي الناقص بعد أن غسل أعضاء الوضوء كلها أو بعضها والحال أنه لم يتم غسله (قوله) فلا يصلي به
أي بذلك الغسل (قوله) فلا بد من إعادة الأعضاء) أي باتفاق ابن أبي زيد والقاسبي وقوله بنية أي عند ابن
أبي زيد وأما القاسبي فيقول نية الغسل تجزئ به (قوله) وإن تبين عدم جنبته) دل قوله وإن تبين على أنه كان
حين الغسل معتقداً أنه بالجنابة فنوى الغسل وهو كذلك فإن تحقق عدم الجنابة واغتسل ونوى رفع
الأكبر بدلاً عن الأصغر الذي لزمه فإنه لا يجزئ به لتلاعبه (قوله) ويجزئ غسل الوضوء عن غسل محله) هذه
المسئلة عكس المتقدمة لأن المتقدمة أجزاؤها غسل الجنابة عن غسل الوضوء وهذه أجزاؤها غسل الوضوء
عن بعض غسل الجنابة وقوله غسل الوضوء بالإضافة فيه حقيقة أي ويجزئ غسل العضو المغسول في
الوضوء وإطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لأنه صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء
من الغسل الأكبر (قوله) بأن نوى عند غسل أعضائه (الخ) أي بأن كانت نيته هذه قبل الغسل أو بعده كالأو
غسل غير أعضاء الوضوء بنية الأكبر ثم غسل بعد ذلك أعضاء الوضوء بنية الأصغر (قوله) وصلي به) أي وجاز
له أن يصلي بذلك الغسل (قوله) عن مسحه) أي الوضوء (قوله) فإن مسح الوضوء) أي وهو الرأس (قوله)
ويجزئ أن كان فرضه المسح) أي كما قاله ابن عبد السلام واعتمده شيخنا خلافاً لبعض أشياخ ابن عبد السلام
القائل بعدم الأجزاء ولا بد من إعادة مسحه في الغسل (قوله) أي من الجنابة) أي من غسلها وقوله ثم غسلت
أي ثم بعد فراغ غسله غسلت في وضوء آخر (قوله) مسح عليها في غسلها) أي الجنابة (قوله) لأنه المتوهم) أي

عضو في وضوئه لضرورة فلا مسح في غسله (كلعه) تركت (منها) أي من الجنابة في أعضاء وضوئه ثم غسلت في وضوء بنية الأصغر فإنه
يجزئ لأن نية الأصغر تجزئ عن الأكبر كعكسه كما مر والمسح بضم اللام ما لا يصيبه الماء عند الغسل (وإن) كانت اللعة التي في أعضاء
الوضوء حصلت (عن جبيرة) مسح عليها في غسلها ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنية فيجزئ عن غسل الجنابة والأولى قلب
المبالغة بأن يقول وإن عن جبيرة لأنه المتوهم ثم شرع في الكلام على ما ينوب في الصغرى عن بعض مخصوص وهو مسح الخلف فقيل

(مستحاضة) لازمها
الدم نصف الزمن فأكثر
(بحضره أو سفر) الباء
ظرفية متعلقة بمسح
(مسح جورب) نائب
فاعل رخص بتضمينه
ايح أو اجيز والافترخص
انما يتعدى للمرخص
فيه يني والمرخص له
باللام نحو رخص لرجل
في مسح جورب وهو
ما كان على شكل الخف
من نحو قطن (جلد
ظاهرة) وهو ما يلي السماء
(وباطنه) وهو ما يلي
الارض وليس المراد بالظاهر
ما فوق القدم وبالباطن
ما تحت القدم المباشر
للرجل من داخله اذ هذا
لا يجوز المسح عليه كما يأتي
في قوله بلا حائل (و)
مسح (خف) ان كان
مفردا بلس (ولو) كان
الخف (على خف) في
الرجلين معا وفي احدهما
وكذا جورب مع خف
ارجر رب على جورب
وفي الرجل الاخرى خف
او جورب مفرد او متعددا
اد لا يشترط تساوي ما فيهما
جنسا ولا عددا بشرط ان
يا سهما معا على طهارة
كاملة اما في قورا وبعد
طول قبل انتقاضها او
بعدا انتقاضها ومسح على
الاسفل في طهارة اخرى

لان نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك اكثر مما يتوهم عدم ذلك في
عضو مريض والشأن ان المبالغ عليه ما كان متوهمها
فصل رخص الخ (قوله رخص) الرخصة في اللغة السهولة وشرعها حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم
شرعي صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين او حرمة المسح
والسهل جواز المسح والعذر هو مشقة النزاع واللبس والسبب للحكم الاصل كون المحل قابلا للغسل ويمكنه
احترازا مما اذا سقط (قوله جوازا) اي على المشهور كما قال ابن عرفة ومقابله ثلاثة اقوال الوجوب
والندب وعدم الجواز ومعنى الوجوب انه ان اتفق كونه لا بلسه واجب عليه المسح عليه لانه يجب عليه
ان يلبسه ويمسح عليه قاله في التوضيح (قوله اذا لافضل الغسل) قال الفاكهاني اختلف العلماء هل المسح
على الخفين افضل ام غسل الرجلين ومذهب الجمهور ان غسل الرجلين افضل لانه الاصل نقله عج في
حاشية الرسالة (قوله لرجل وامراه) مراده لذكر واتى فيشمل المكلف وغيره (قوله وان مستحاضة) اي
سواء لبسته بعد تطهرها وقبل سيلان الدم عليها او لبسته والدم سائل عليها وفصل بعض الحنفية فقال ان
لبسته بعد تطهرها وقبل ان يسيل من الاستحاضة شيء مسحت كما مسح غيرها وان لبسته والدم سائل مسحت
مادام الوقت باقيا على قول او يوم او ليلة على قول حكاه صاحب الطراز وانما بالغ على المستحاضة لئلا
يتوهم انه لا يجوز لها ان تجمع بين الرخصتين وذلك لان طلب الصلاة منها مع وجود الدم الذي من شأنه ان
يمنع الصلاة لو كان حياضا رخصة فتوجبها المسح على الخفين وهو رخصة لا تجمع لها الرخصتان فيتوهم
عدم جواز الجمع فبالغ المصنف عليها لدفع ذلك التوهم (قوله لازمها الخ) لا مفهوم له بل رخص لها في
المسح ولو كان دم الاستحاضة يأتيها اقل الزمان وان كان ينقض وضوءها فاقبل (قوله متعلقة بمسح) اي
لا برخص لفساد المعنى لان الترخيص والتجوير الواقع من الشارع لم يكن في الحضرة والسفر معا بل في
احدهما والظاهر انه الحضرة نعم يصح تعلقه برخص على معنى رخص الشارع في حضرة القاعل وسفره
مسح جورب الخ وما ذكره المصنف من جواز المسح على الخف في الحضرة والسفر رواية ابن وهب والاعوين
عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يسمح الحاضرون وروى عنه ايضا لا يسمح الحاضرون ولا المسافرين
قال ابن مرزوق والمذهب الاول وبه قال في الموطا (قوله جلد ظاهره وباطنه) اي جعل جلد على
ظاهره وعلى باطنه (قوله ما فوق القدم) اي من داخله (قوله كما يأتي في قوله بلا حائل) اي وما كان
بهذه المثابة كان المسح عليه فوق الحائل الذي على الجلد (قوله ولو كان الخف على خف في الرجلين او في
احدهما) اي وكذا لو كان الخف ملبوسا على لقاظ على الرجلين او على احدهما (قوله مع خف) اي
مصاحبه له ليكون احدهما فوق الاخر (قوله اما في قورا) اي بان يلبسهما معا في قورا الطهارة (قوله
او بعد طول) اي او يلبس الاعلى بعد مضي زمن طويل من لبس الاسفل وقوله قبل انتقاضها اي الطهارة
التي لبس بعدها الاسفل وقوله او بعد انتقاضها اي او لبس الاعلى بعد انتقاض الطهارة التي لبس بعدها
الاسفل (قوله والمسح على الاسفل) اي وبعد المسح على الاسفل في طهارة اخرى متأخرة عن الطهارة التي
لبس فيها الاسفل فن ترضأ للصباح مثلا وغسل رجله ولبس الخف الاسفل ثم ترضأ للظهر ومسح على ذلك
الخف ولبس الاعلى مع بقاء تلك الطهارة التي مسح فيها على الاسفل فانه يسمح على الاعلى بعد انتقاضها فان
لبس الاعلى بعد انتقاض الطهارة التي لبس فيها الاسفل وقبل مسحه على الاسفل لم يسمح على الاعلى بل ينزعه
ويقتصر على مسح الاسفل او ينزعهما ويأتي بطهارة كاملة (قوله بلا حائل على اعلى الخف) اي واما الحائل
على اعلى القدم فلا ينصرف كالمحل كان على قدميه لقاظ ولبس الخف فوقها كما تقدم (قوله كطين) اي او شعر
او صوف نابت في الجلد (قوله لانه محل توهم المسامحة) اي لان شأن الطرق ان لا تخلو عنه (قوله لان كان
الحائل اسفل الخ) هذا محترز قوله على اعلى الخف (قوله وانما يندب ازالته) اي ازالة الحائل اذا كان باسفله
والحاصل ان ازالة الطين الذي باعلى الخف واجبة واما ازالته اذا كان باسفله فتدو به فقد اقرق حكم الطين

(بلا حائل) على اعلى الخف ارجو رب والباء بمعنى مع متعلقة بمسح اي جاز المسح مع عدم الحائل (كطين) الذي
مثله لانه محل توهم المسامحة لان كان الحائل اسفل فلا يبطل المسح لما سياتي انه يستحب مسح الاسفل وانما يندب ازالته مباشرة المسح

(الالمهاز) فانه حائل ولا يمنع المسح اى للرا كى من شأنه ركوب الدواب المسافر ويشترط ان يكون جائزا الا ان كان نقدا (ولا احد) واجب بمقدار زمن المسح بحيث يمنع تعديده ونفى الوجوب لا ينافى ندب نزع كل جعة كما يأتى ثم شرع فى بيان شروط المسح وهى عشرة خمسة فى الممسوح وخمسة فى الماسح مقدما الاولى بقوله (بشرط جلد) لا ماصنع على هيئته من لبد وقطن وكان (طاهر) او محفوق عنه كما قدمه بقوله وخف ونعل بروث دواب الخ لا نجس ومتنجس (خرز) لا ماصق على هيئته بنحور سراس (وسترحل الفرض) بذاته لا ما نقص عنه ولو خيط فى سراويل لعدم ستره بذاته (وامكن) (١١١) تتابع المشى فيه) يأتى مفهومه

واشار الى شروط الماسح بقوله (بطهارة ماء) لا غير متطهر ولا طهارة ترابية (كملت) حسابان تمام اعضاء الوضوء قبل لبسه احترازا عما اذا ابتدا برجله ثم لبسها وكل طهارته اورجلا فأدخلها كما يأتى ومعنى بان كانت تحل بها الصلاة احترازا عما اذا لم ينو بها رفع الحدث بان قوى زيارة ولى مثلا (بلا ترفه) بان لبسه استئنا اول كونه عادته او لحوف حر او برد واولى خوف شوك او عقرب فيمسح (و) بلا (عصيان بلبسه) كحجرم (اوسفره) كآبق وعاق وقاطع طريق والمعتمدان العاصى بالسفر يجوز له المسح وضابط الرابع ان كل رخصة جازت فى الحضر كسج خف وتيمم واكل ميتة فتفعل وان من عاص بالسفر وكل رخصة تختص بالسفر كقصر

الذى فى اعلى الخف من الطين الذى فى اسفله بالوجوب والتدب وهذا هو المذهب (قوله الالمهاز) اى اذا كان فى اعلى الخف (قوله اى للرا كى الخ) اشار الشارح الى ان محل كون الحيولة بالالمهاز لا يمنع المسح مقيد بقيود ثلاثة ان يكون مسافرا وشأنه ركوب الدواب وان يكون المهاز غير متقدفان كان حاضرا او مسافرا وليس شأنه ركوب الدواب او كان المهاز من ذهب او فضة فلا يصح المسح والمراد بالالمهاز حديدة عريضة تستر بعض الخف تجعل فيه لنخس الدابة وليس المراد به الشوكة لان محل الشروط المذكورة الاول واما الشوكة فلا اثر لها (قوله ونفى الوجوب الخ) اى ونفى الحد الواجب لا ينافى ثبوت الحد المتدوب (قوله بشرط جلد طاهر) قال بن هذان الشرطان غير محتاج اليهما اما الاول فلان الخف لا يكون الا من جلد والجورب قد تقدم اشراطه فيه وقد يجاب بان لفظ جلد هنا انما ذكره توطئة لما بعده واما الثانى فقد اعترضه طنى بانه يؤخذ من فصل ازالة النجاسة ولا يذكرونا اما هو خاص بالباب وبان ذكره هنا يؤهم بطلان المسح عليه اذا كان غير طاهر عمدا او سهوا او عجزا كما ان الشرط كذلك وليس كذلك لانه اذا كان غير طاهر له حكم ازالة النجاسة من التفريق بين العمدا والسهو والعجز والخلاف فى الوجوب والسنية اه (قوله لا نجس) اى ولو دبح الا الكيمخت على القول بطهارته (قوله لا ماصق) اى ولا ماصح كذلك على الظاهر قصر الرخصة على الوارد (قوله وسترحل الفرض بذاته) اى ولو بمعونة زر (قوله لا ما نقص عنه) اى ولا ما كان واسعا ينزل عن محل الفرض لان نزوله عن محل الفرض يصير غير سائر محل الفرض وحينئذ فلا يصح المسح عليه خلافا لعق قوله بن (قوله وامكن تتابع المشى فيه) اى عادة لذوى المروآت والا فلا يمسح عليه ذو المروآت ولا غيرهم (قوله يأتى مفهومه) اى فى قوله فلا يمسح واسع لا يستقر القدم فيه (قوله بطهارة ماء) اى انه لا يمسح عليه الا اذا لبسه بعد طهارة مائية وهى تشمل الوضوء والغسل كما فى الطراز قائلان وزعم بعض المتأخرين انه لا يمسح عليه اذا لبسه بعد طهارة الغسل وهذا غفلة انظر ح (قوله لا غير متطهر) اى لان لبسه غير متطهر او لبسه على طهارة ترابية (قوله عما اذا ابتدا برجله) اى بغسلها او رجلاى او غسل رجلا (قوله ومعنى) عطف على حسا (قوله بلا ترفه) اى واما اذا لبسه للترفة كلبسه لمنع برغوث او باشقة الغسل ولا بقاء حناء مثلا لغير دواء فلا يمسح عليه (قوله واولى خوف شوك او عقرب) تبع الشارح فى ذلك على الاجهورى قال بن فيه نظر لنقل ابن فرحون عن ابن رشد انه لا يمسح لابسها لحوف عقارب واقربه وجرم به الشيخ سالم والحاصل انه اذا لبسه خوف عقرب فقال عجب يمسح لان هذا ليس ترפה اذ هذا اولى من لبسه لاتقاء حراور بدوه وظاهر وقال السهوى لا يمسح ونقله ابن فرحون عن ابن رشد (قوله والمعتمدان العاصى بالسفر) اى كالأبق والعاق وقاطع الطريق (قوله مع جعل احدى الباءين سببية والاخرى للمصاحبة) اى فرار من تعلق حرفى جرم متحدى المعنى بعامل واحد والمعنى رخص مسح خف ترخيصا مصاحبا لاشتراط جلداى لاشتراط الشارع ذلك بسبب طهارة او رخص مسح خف بسبب اشتراط جلد مع طهارة الخ (قوله فى محل الحال) اى فهى متعلقة بمحذوف (قوله ويحتمل ان باء بطهارة بمعنى على) اى واما باء بشرط فهى متعلقة برخص او يمسح على انها السببية (قوله ولم يرتبها) اى المفاهيم التى ذكرها وقوله

الصلاة وفطر رمضان فشرطه ان لا يكون عاصيا به ثم ان قوله بشرط وقوله بطهارة متعلق برخص او يمسح مع جعل احدى الباءين سببية والاخرى للمصاحبة والباء فى بلا ترفه فى محل الحال اى حال كون الخف ملبوسا بلا ترفه ويحتمل ان باء بطهارة بمعنى على متعلقة بمحذوف اى ان لبسه على طهارة بلا ترفه ولا يجوز جعل الباء آت بمعنى واحد متعلقة بعامل واحد اذا لا يصح تعلق حرفى جرم متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ولما كان مفهوم بعض الشرط خفيا تعرض لذلك وترك الواضح ولم يرتبها على ترتيب محترزاتها اتكالا على ظهور المعنى فقال

(فلايمسح) بالبناء للمفعول (واسع) لا تستقر القدم أو جلها فيه لعدم إمكان تابع المشي فيه فهذا مفهوم أمكن تابع المشي فيه وذكر مفهوم مترجل الفرض بقوله (و) لايمسح (مخرق) أي منقطع (قد رثلت القدم) فأكثروا التصق بحيث لم يظهر منه القدم ولا عبرة بتقطيع ما فوق الكعب من ساق الخلف ولو كثرت هذا إذا كان الخرق قد رثلت مع يقين بل (وان) كان (بشك) في أن الخرق قد رثلت أولا فلايمسح لأن الغسل هو الأصل فيرجع إليه عند الشك في محل الرخصة (بل) يمسح (دونه) أي دون الثالث (ان التصق) بعضه ببعض عند المشي وعدمه كالشك وقد تعددت النسخ هنا وما لها المعنى واحد (كنقح) يظهر منه شيء من القدم (صغر) بحيث لا يصل إلى اليد منه إلى الرجل فإنه يمسح عليه ١١٢ لأن لم يصغر لأن يصل البلل إلى الرجل وذكر مفهوم قوله كملت بقوله

على ترتيب محترزاتها أي الشروط المذكورة أولا (قوله فلايمسح واسع الخ) سكت عن الضيق وفي حاشية شيخنا على خش نقلا عن شيخه الشيخ الصغير أنه متى ما أمكن لبسه مسح لكنه خالف ذلك في حاشيته على عبق فذكر أنه لايمسح عليه حيث كان لا يمكنه تابع المشي فيه وهو الظاهر (قوله ولايمسح مخرق قد رثلت القدم) حاصل فقه المسئلة أن الخلف المقطع لايمسح عليه إذا قطع منه ثلث القدم سواء كان القطع منفتحا أو كان ملتصقا فإن كان القطع أقل من ثلث القدم مسح إن كان ملتصقا أو كان منفتحا صغرا لأن كان كبيرا وما ذكره المصنف من تحديد الخرق المانع للمسح بثلث القدم فأكثروا أو كان منفتحا أو ملتصقا هو ما لا ين بشير وحده في المدونة يجعل القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالنصوص وحده العراقيون بما يتعذر معه مداومة المشي لذوى المرواة وعول ابن عسكرو في عمدته على القوانين الأخيرين انظر شب والظاهر اعتبار تليفه من متعدد (قوله فلايمسح) أي لأن هذا من باب الشك في الشرط وهو مضمحل (قوله بل دونه) أي بل يمسح مخرق دون الثلث أي على ما لا ين بشير في تحديد الخرق المانع من المسح وعلى مخرق خرقه دون جل القدم على ما للمدونة وعلى المخرق الذي لا يتعذرفيه مداومة المشي لذوى المرواة على ما للعراقيين (قوله وعدمه) أي عند عدم المشي وقوله كاشق غيب للملتصق (قوله كنقح صغر) تشبيه بقوله بل بدونه فهو موافق لكلام ابن رشد في البيان وظاهره أن المنقح الصغير لا يمنع المسح ولو تعدد وقد تقدم عن شب أن الظاهر اعتبار التليف فإذا تعدد المنقح الصغير وكان بحيث لو ضم بعضها البعض كان كثيرا بحيث يصل بلل اليد منه للرجل فإنه يمنع من المسح (قوله ولايمسح من غسل رجله) أي أولا وأشار الشارح إلى أن قول المصنف أو غسل رجله صلة لموصول محذوف عطف على واسع (قوله أو معتقدا الكمال) أي أو غسلها معتقدا الكمال والحال أنه ترك عضو أو لمعة (قوله فلبسهما) تنى باعتبار فرد في الخلف ولو فرد كان انحصرا لأن الخلف اسم للفردتين معا (قوله بفعل بقية الأعضاء) أي فيما إذا تكس وقوله أو بفعل البعض أو اللبسة أي المنسجين فيما إذا غسل الرجلين معتقدا الكمال (قوله ثم يلبسه) أي المخالوع وهو صادق بكونه واحدا أو متعددا (قوله والمعتمد الأجزاء) أي مع الحرمة وقوله قياسا على الماء المغصوب أي فإنه يجزئ الوضوء به مع الحرمة للتصرف في ملك الغير بغير إذنه (قوله والثاني) أي وهو القول بعدم أجزاء المسح على المغصوب (قوله لمجرد قصد المسح) أي لقصد المسح المجرد عن قصد السنة وعن خوف الضرر ما لو لبسه بقصد السنة أو لخوف ضرر حراو برد أو شولا أو عقارب فإنه يمسح عليه (قوله ولاخوف ضرر) عطف على قوله من غير قصد أي ومن غير خوف ضرر وقوله أو لمشفة أي أو لمشفة الغسل عطف على قوله لمجرد المسح (قوله أولينام) ظاهره أنه مغاير لقوله لمجرد المسح وليس كذلك وذلك أنه إذا لبسه لينام فيه فإن كان إذا قام نزعته وغسل رجله فهذا ليس بالكلام فيه وإن كان لبسه خوفا من شيء يؤذيه فهذا إباح له المسح وإن كان لبسه وإذا قام مسحه فهذا الإباح لمجرد المسح واجب بانه عطف على محذوف أي أو لنام فيه أو أنه من عطف الخاص على العام على قول من جوزه بأو (قوله وللفظ الأتم لايعجبني) أي المسح لمن لبسه لمجرد

(أو غسل) أي ولايمسح من غسل (رجليه) قاصدا التنكيس أو معتقدا الكمال (فلبسهما ثم كمل) الوضوء بفعل بقية الأعضاء أو بفعل العضو أو اللبسة (أو) غسل (رجلا) بعد مسح رأسه (فادخلها) في الخلف قبل غسل الأخرى ثم غسل الأخرى فلبس خفها لممسح على الخلف إن أحدث لأنه لبسه قبل الكمال (حتى) أي إلا أن (يخلع) وهو باق على طهارته (الملبوس قبل الكمال) وهو الخلفان في الأولى واحدة وفي الثانية ثم يلبسه وهو متطهر فله المسح إذا أحدث بعد ذلك ثم ذكر مفهوم بلا عصيان بلبسه بقوله (ولا) يمسح رجل (محرم) بحج أو عمرة (لم يضطر) لللبسة لعصيانه بلبسه فإن اضطر لللبسة كاملا لمرض أو كان المحرم امرأة جاز المسح (وفي)

أجزاء المسح على (خف غصب) وعدمه (تردد) والمعتمد الأجزاء قياسا على الماء المغصوب والثاني مقيس على المحرم المسح هذا هو التحقيق خلافا لمن قال أن التردد في الجواز وعدمه إذا لم يمسح أحدا أن يقول بالجواز قائل ثم ذكر مفهوم بلا ترفه بقوله (ولا يمسح (لبس لمجرد) قصد (المسح) عليه من غير قصد التبعية لفعله عليه الصلاة والسلام ولاخوف ضرر أو لمشفة (أو) لبسه (لينام) فيه بأن يكون على طهارة كاملة فريد النوم فيقول لبس الخلف لأنام فيه فإن استيقظت مسحت عليه فلايمسح عليه وكذا إذا لبسه لحنا في رجله فإن مسح في الجميع أعاد أبدا (بها يكره) المسح لمن لبسه لمجرد المسح أو لينام أو لحناء وللفظ الأتم لايعجبني

فاختصرها أبو سعيد على الكراهة وابقاها بعضهم على ظاهرها وجعلها بعضهم على المنع وهو المعتمد (وكره غسله) لثلاث سببه ويجزئه ان نوى به انه بدل عن المسح ارفع الحدث ولو مع نية ازالة التوسخ لان نوى ازالة التوسخ فقط فان لم ينو شيئا فاستظهر الاجزاء (و) كره (تكراره) اي المسح لخالفه السنة فلو جفت يد المسح اثناء مسحه لم يجدد للعضو الذي حصل فيه الجفاف ويجدد لما بعده ان كان (و) كره (تبع غرضه) اي تجديده اذ المسح مبنى على التخفيف (و بطل) المسح اي حكمه اي ١١٣ انتهى حكمه (بغسل وجب) وان لم يغتسل بالفعل فلا مسح

اذا اراد الوضوء للوم وهو جنب فلو قال بموجب غسل كان اظهر في افادة المراد (وبخرقه كثيرا) قدر ثلث القدم فاكثروا بشك اي اذا طرا الخرق الكثير عليه وهو متوضئ بعد ان مسح عليه فانه يبادر الى نزعه ويغسل رجله ولا يعيد الوضوء وان كان في صلاة قطعها فليس هذا مكررا مع قوله سابقا ومخرق قدر الثلث لان ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (و) بطل المسح (بنزع اكثر) قدم (رجل) واحدة (لساق خفه) وهو ماستر ساق الرجل مما فوق الكعبين بان صار اكثر القدم في الساق واولى كل القدم كاهونص المدونة والمعتمد ان نزع اكثر القدم لا يبطل المسح ولا يبطله الا نزع كل القدم لساق الخف خلافا لمن قاس الجبل على الكل التابع له المصنف (لا) بنزع (العقب) اساق خفه فلا يبطل حكم المسح

المسح اولينام فيه او لحناء (قوله) فاختصرها أبو سعيد على الكراهة اي فاختصرها أبو سعيد معبرا بالكراهة تفسير القوله لا يعجبني اذا علمت هذا فقول المصنف وفيها يكره اي في المدونة بمعنى مختصرها لا الام (قوله) وابقاها بعضهم على ظاهرها اي من احتمال المنع والكراهة (قوله) وكره غسله اي ولو كان مخرقا فليجوز معه المسح (قوله) لثلاث سببه اي الغسل (قوله) ان نوى به اي بالغسل (قوله) ولو مع نية الخ اي هذا اذا نوى به رفع الحدث فقط بل ولو نوى ذلك مع نية ازالة التوسخ لانسحاب نية الوضوء (قوله) لان نوى اي بغسله ازالة التوسخ فقط فانه لا يجزئه كما انه لا يصلي بالخف اذا مسح عليه وهو نواته اذا حضرت الصلاة نزع وغسل رجله واما اذا نوى حين مسحه انه ينزعه بعد الصلاة به فانه لا يضر كافي ح (قوله) وكره تكراره اي المسح اي فليس الضمير عائدا على الخف لثلاثين في قوله وخف ولو على خف وقوله وكره تكراره اي في وقت واحد لا في اوقات فلا يعارضه قوله وندب نزع كل جعة ومحل كراهة التكرار اذا كان بماء جديد والا فلا كراهة (قوله) لم يجدد للعضو اي للرجل الذي حصل الجفاف في مسحها وكل مسحها من غير تجديد (قوله) اي انتهى حكمه اي وليس المراد ان المسح يبطل نفسه والالزم بطلان ما فعل به من الصلاة ولا قائل بذلك والمراد بحكمه صحة الصلاة به (قوله) بغسل وجب ظاهر المصنف انه لا يبطل الا بالغسل الواجب بالفعل وانه لا يبطل بمجرد حصول موجب من جماع او خروج مني او حيض او نفاس وليس كذلك واجب بان في الكلام حدث مضاف اي بموجب غسل وجب ولو قال المصنف وبطل بموجب غسل كان اولى و يترتب على بطلانه بما ذكر انه لا مسح لوضوء النوم وهو جنب (قوله) قدر ثلث القدم اي على ما لابن بشير او قدر رجل القدم على مافي المدونة او المراد بالكثير ما يتعدى معه مداومة المشي كالعراقيين (قوله) فانه يبادر الى نزعه ويغسل رجله اي لان الخرق الكثير بمجرد بطل المسح لا الطهارة فان لم يبادر وترأخى نسيانا وعجزا بنى وغسل رجله مطلقا وان كان عمدا بنى ما لم يبطل فان طال ابتدا الوضوء (قوله) قطعها اي وبادر الى نزعه ويغسل رجله ويتبدى الصلاة من اولها (قوله) وبطل المسح اي لا الطهارة بنزع اكثر رجل لساق خفه فاذا وصل جل القدم لساق الخف فانه يبادر الى نزعه ويغسل رجله ولا يعيد الوضوء ما لم يترأخ عمدا ويبطل وقول عجب اذا نزع اكثر الرجل لساق الخف فانه يبادر لرد هاهو مسح بالفور غير ظاهر اذ بمجرد نزع اكثر الرجل تحتم الغسل وبطل المسح اظروني (قوله) وهو اي ساق الخف ماستر ساق الرجل وقوله مما فوق الكعبين بيان لساق الرجل (قوله) واولى كل القدم اي واولى اذا صار كل القدم في الساق (قوله) كاهونص المدونة) حاصله ان المدونة قالت وبطل المسح بنزع كل القدم لساق الخف قال الجلاب والاكثر كالكل قال عجب والاظهر انه مقابل للمدونة وقال الخطاب انه تفسيرها اي مبين للمراد منها بان تقول ومثل الكل الاكثر (قوله) ولا يبطله الا نزع كل القدم اي لانه هو الذي نصت عليه المدونة وكذلك ابن عرفة وهذا بناء على ما قاله عجب من ان كلام الجلاب مقابل للمدونة (قوله) خلافا لمن قاس اي وهو ابن الجلاب كما علمت (قوله) لا العقب عطف على اكثر رجل كما اشار له الشارح لا على رجل لانه يصير المعنى بنزع اكثر رجل لساق خفه لا اكثر العقب فيقتضى انه اذا نزع العقب لساق الخف فانه يبطل وليس كذلك وان كان يمكن ان يقال انه مفهوم موافقة (قوله) في غير افعال القلوب) هذا سبق فلم والصواب اسقاطه وذلك لان توالي التثنيين تمتع لما فيه من الثقل مطلقا حتى في افعال القلوب كما قاله بن (قوله) في الاولى اي ما اذا نزع الخفين بعد المسح عليهما (قوله) وكذا الثالثة

(١٥ - دسوقي اول) (وان نزعهما) اي الخفين معا بعد المسح عليهما (او) نزع لابس خفين فوق خفين (اعليه) بعد مسحه عليهما ولم يقل اعليهما لثلاثين في غير افعال القلوب وهو لا يجوز (او) نزع (احدهما) اي احد الخفين المتفردين او احدا الاعلين (بادر للاسفل) في كل من المسائل الاربعه وهو غسل الرجلين في الاولى وكذا الثالثة

بل ينزع الأخرى ويغسلهما ثلاثاً بجمع بين غسل ومسح وهو لا يجوز ومسح الأسفلين في الثانية ومسح أحد الأسفلين في الرابعة (كالمواالة) أي كالمبادرة التي تقدمت في المواالة في الوضوء فينبى بنية أن نسي مطلقاً وإن عجز ما لم يطل بجفاف أعضائه من اعتدلاً (وإن نزع) المسح (رجلاً) أي جميع قدميه من الخلف (وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعها فلم يقدر عليه (وضاق الوقت) الذي هو فيه من اختيارى أو ضرورى بحيث لو تشاغل بنزعها ١١٤ تخرج (ففي تيممه) ويترك المسح والغسل إعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الخلف

وتعذر بعض الأعضاء كتعذر الجبجيج ولا يعزقه مطلقاً كثرت قيمته أو قلت (أو مسحه عليه) أي على ما عسر ويغسل الرجل الأخرى فيجمع بين مسح وغسل للضرورة قياساً على الجبيرة بجامع تعذر غسل ما تحت الحائل لضرورة حفظ المال وإن قلت قيمته (أو إن كثرت قيمته) مسح كالجبيرة (والأ) بأن قلت (مخزق) ولو كان لغيره وغرم قيمته واستظهره المصنف والأظهر اعتبار القيمة بحال الخلف لأبحال اللابس (أقوال) ثلاثة (وندب نزع) أي الخلف (كل يوم) (جعة) لأجل غسلها ولو امرأة لأنها إن حضرت سن لها الغسل ثم الحقت من لم تحضر عن تحضر وكذا يندب نزع كل أسبوع وإن لم يكن جعة أي إن لم ينزعه يوم الجمعة ندب له أن ينزعه في مثل اليوم الذي لبسه فيه (و) ندب (وضع عناء) أي يده اليمنى (على أطراف أصابعه) من طاهر قدمه اليمنى (و) وضع (يسراه تحتها) أي تحت أصابعه من باطن خفه (ويمرهما) يضم حرف المضارعة لأنه من امر (لكعبيه) نعم ويعطف اليسرى على العقب حتى يجاوز الكعب وهو منتهى حد الوضوء (وهل) الرجل (اليسرى كذلك) يضع اليد اليمنى فوق أصابعها واليسرى تحتها (أو) اليد (اليسرى فوقها) أي فوق الرجل اليسرى واليمنى تحتها عكس الرجل اليمنى لأنه لا يمكن (تأويلان) (و) ندب (مسح أعلاه وأسفله) أي نذب الجميع بينهما والاهسح الأعلى واجب بدل عليه قوله (وبطلت) الصيلة (أن ترك) مسح (أعلاه) وأقصر على مسح

أي وهى ما إذا نزع أحد الخفين المنفردين بعد مسحهما (قوله بل ينزع الخ) الأولى التفرع بالفاء على قوله وكذا الثالثة (قوله ثلاثاً بجمع الخ) علة لتحذوف أي ولا يغسل الرجل التي نزع الخلف منها ومسح الأخرى ثلاثاً الخ (قوله ومسح الأسفلين) عطف على قوله غسل الرجلين في الأولى وقوله في الثانية أي وهى ما إذا نزع الأعلىين بعد مسحهما (قوله في الرابعة) أي وهى ما إذا نزع أحد الأعلىين بعد مسحهما (قوله فينبى بنية) أي فإذا لم يبادر للأسفل بنبى بنية أن نسي مطلقاً أي طال أو لم يطل أي أنه ينبى على ما قبل الرجلين ويغسلهما بنية مطلقاً (قوله وإن عجز) أي ويبنى على ما قبل الرجلين إن عجز ما لم يطل وكذا إن كان عامداً على ما مر (قوله وإن نزع رجلاً) قال بن يصح فرضه فيمن كان على طهارة وأراد نزعهما ليغسل رجله ويصح فرضه فيمن كان على غير طهارة وأراد نزعهما ليتوضأ ويغسل رجله اهـ (قوله فلم يقدر عليه) أي لا نفسه ولا غيره كما قال شيخنا (قوله وضاق الوقت الذي هو فيه من اختيارى أو ضرورى) هذا هو الأظهر كفى عقب وشب وفي ح قصر الوقت على المختار (قوله إعطاء لسائر الأعضاء) أي أعضاء الوضوء وقوله حكم ما تحت الخلف أي وهى التي تعذر نزعها فلما تعذر نزعها صارت متعذرة الغسل وحيث صارت متعذرة الغسل صارت الأعضاء كلها كأنها متعذرة الغسل فلذا قبل أنه يتيمم (قوله وتعذر بعض الأعضاء) أي وهى الرجل التي تعذر نزع خفها وهذا توضيح لما قبله (قوله فيجمع بين مسح وغسل) انظر لوقلتنا بالقول الثانى واحتاج طهارة أخرى قبل نقض الطهارة الأولى فهل يلبس المزرعة ويمسح عليها وكيف الحال والظاهر الأول (قوله ما تحت الحائل) أي وهو الخلف الذي تعذر نزع الجبيرة (قوله مسح كالجبيرة) أي مسح على ما عسر نزع ويغسل الرجل الأخرى التي نزع خفها فيجمع بين الغسل والمسح كالجبيرة (قوله والأظهر اعتبار القيمة بحال الخلف) أي فإن كانت قيمته في ذاته قليلة مخزق ولو كانت كثيرة بالنسبة للابس وإن كانت قيمته في ذاته كثيرة فلا مخزق وإن كانت قليلة بالنسبة للابس وقيل إن قيمة الخلف تعتبر بالنسبة لحال اللابس (قوله لأجل غسلها) أي لأجل غسل الجمعة وأعلم أنه يطالب بنزع كل من يخاطب بالجمعة ولو ندباً كما قاله الجيزى ثم طاهر التعليل قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقاً إذا قل من أن يكون وضوءه للجمعة عارياً عن الرخصة قاله زروق فإن قلت لم لم يسن نزع كل جعة لم يسن له غسلها لأن الوسيلة تعطى حكم المقصد قلت سنة الغسل لمن لم يكن لا بأسخافاً ولا كان مندوباً كذا قال بعض لكن هذا يتوقف على نقل اهـ شيخنا والأقرب جل الندب في كلام المصنف على مطلق الطلب (قوله لأنها إن حضرت) أي لصلاة الجمعة (قوله وكذا يندب نزع كل أسبوع) أي مراعاة للإمام أحد (قوله أي إن لم ينزعه يوم الجمعة الخ) أي وأما لو نزع يوم الجمعة فلا يطالب بنزع عام الأسبوع من لبسه (قوله ووضع عناء) أي ويجدد الماء لكل رجل كفى مختصر الواضحة انظر بن (قوله أو اليسرى فوقها) أي اليمنى تحتها (قوله أو يمرهما لكعبيه) وقوله تأويلان الأول لابن شبلون والثانى لابن أبى زيد والأرجح منهما الثانى كفى ح وغيره (قوله أي ندب الجمع بينهما) قد أخرج هذا التقرير وعزاه ليهرام فى صغيره وصدر بأن مسح كل من الأعلى والأسفل واجب وإن مسح فى كلام المصنف فعل ماض واستظهره واستدل له بقول المدونة لا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ولا أسفله دون أعلاه إلا أنه لو مسح أعلاه وصلى فأحب إلى أن يعيد فى الوقت لأن عروة بن الزبير كان لا يمسح بطونهما (قوله وبطلت أن ترك أعلاه) والظاهر أن اجنب الخلف كأعلاه كما قال شيخنا وقوله أن ترك أعلاه أي عمد أو نسياً أو جهلاً

الاسفل (لا) ان ترك (اسفله في الوقت) المختار يعيدها * ولما انتهى الكلام على الطهارة المائية صغرى وكبرى انقل بشكم على الطهارة الترابية التي لا تستعمل الا عند عدم الماء او عدم القدرة على استعماله او خوف على نفس او مال او خوف خروج وقت قتال **فصل في التيمم** وهو لغة القصد وشروط طهارة ترابية تشمل على مسح الوجه واليدين بنية والمراد ١١٥ بالتراب جنس الارض فيشمل

الحجر وغيره مما يأتي والذي يسوغ له التيمم فاقد الماء في سفر او حضر وفاقده القدرة على استعماله وهو المريض حقيقة او حكما وكل من جازله التيمم في تيمم للفرض والنفل وللجمعة والجنابة تعينت او لا الا الصحيح الحاضر القاعد للماء فانه لا يتيمم الا للفرض غير الجمعة والجنابة المتعينة عليه فلا يصلي به النفل او جنابة غير متعينة الاتبع الى هذا اشار بقوله (يتيمم ذو مرض) ولو حكما كصحيح خاف باستعمال الماء حدوثه لم يقدر على استعمال الماء بسببه (و) ذو (سفر) وان لم تقصر فيه الصلاة (ايح) اراد به ما قبل المحرم والمكروه فيشمل الفرض والمندوب كسفر الحج والمباح كالتجر وخرج المحرم كالعاق او الا بق والمكروه كسفر اللهو وهو ضعيف والمعتمد ان المسافر القاعد للماء يتيمم ولو عاصيا بسفره لما تقدم في مسح الخفين من القاعدة (لقرض) ولو جمعة (ونفل) استقلالا

نعم له البناء في النسيان مطلقا وفي العمد والعجز والجهل اذا لم يطل فان طال ابتداء الوضوء من اوله (قوله في الوقت المختار يعيدها) اي الصلاة ويعيد الوضوء ايضا ان كان تركه الاسفل عمدا وعجزا او جهلا وطال فان لم يطل مسح الاسفل فقط وكذا ان كان سهوا طال او لا (قوله او خوف على نفس او مال الخ) اي كالماء موجودا في محله وقادر على استعماله لكنه خاف بطلبه هلاك نفسه من السباع والصوص او اخذ للصوص بماله او خاف باستعماله وخروج الوقت الذي هو فيه **فصل في التيمم** (قوله وهو لغة القصد) اي يقال يعمت فلانا اذا قصدته ومنه من امك لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصريه يتنصر (قوله والمراد بالتراب) اي الذي نسبت له الطهارة (قوله يتيمم ذو مرض) اي اذن له فيه اعم من كونه على جهة الوجوب او غيره (قوله او حكما) اي وهو الصحيح الذي خاف باستعماله حدوث مرض فهو بسبب خوفه المذكور في حكم غير القادر على استعماله (قوله والجنابة المتعينة عليه) عطف على قوله لقرض غير الجمعة اي الا للقرض غير الجمعة والا للجنابة المتعينة عليه (قوله فلا يصلي به النفل) اي ولا فرض الجمعة (قوله الاتبع) اي للقرض الذي يتيمم له (قوله يتيمم ذو مرض) اي عاجز عن استعمال الماء لخوفه تأخير برئه او زيادة مرضه وحينئذ فليس منه المبطون المنطلق البطن القادر على استعمال الماء لان هذا يتوضأ وما خرج منه غير ناقض كما مر في السلس وفاقا لخ خلافا لمن قال انه يتيمم انظر بن (قوله بسببه) اي بسبب المرض او خوفه حدوث المرض (قوله ايح) صفة لسفر لانه راجع لمرض ايضا لان من كان مرضه من معصية يتيمم للقرض والنفل اتفاقا والفرق بينه وبين من كان عاصيا بسفره ان الاول لما حصل له المرض بالفعل صار لا يمكنه ازالته بخلاف الثاني فانه قادر على الرجوع من السفر واذا علمت ان المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استحباب الماء معه في السفر للطهارة كافي وغيره (قوله كسفر الحج) مثال للقرض والمندوب لان الحج تارة يكون فرضا وتارة يكون مندوبا (قوله وخرج المحرم) اي خرج السفر المحرم والمكروه فلا يجوز االدوم على التيمم فيهما (قوله كالعاق) اي كسفر العاق وسفرا الا بق (قوله وهو) اي ما ذكره المصنف من تقييد السفر بالا باحة ضعيف (قوله يتيمم) اي يجوز له التيمم حتى للنوافل كافي ولو عاصيا بسفره (قوله ويتيمم حاضره صح لجنابة) اي بناء على ان صلاة الجنابة فرض كفاية اما على انها سنة كفاية فلا يتيمم لها ولو لم يوجد غيره لانها تصير سنة عين اصاله وقد قال المصنف لاسنه وحينئذ قد فن غير صلاة فان وجد ماء بعد ذلك صلى على القبر قاله شيخنا (قوله لم يجدهما) اي واما لو كان الماء موجودا وخاف ذلك الحاضر الصحيح بالاشتغال بالوضوء فوات الصلاة على الجنابة فالمشهور انه لا يتيمم لها وقيل يتيمم لها وقال ابن وهب ان مسحها على طهارة وتنقضت تيمم والا فلا انظر ح (قوله او تيمم من مرض او مسافر) ما ذكره من ان وجود مرض او مسافر ينهم لها منافع لتعينها هو ما ذهب اليه عجم ومن تبعه وفي نقل ح وطفى خلافه وانه لا يفي تعيينها واذا تعدد الحاضر ونسخت لهم جميعا بالتيمم واما من لحق الصلاة في اثنائها فيجوز على الخلاف في سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشروع فيه وعدمه قاله في الميج (قوله وانقرض غير جمعة) اي اذا كان ذلك الفرض غير معاد لفضل الجماعة والا فلا يتيمم له لانه كالنفل على الاظهر كافي ح (قوله بناء على انها بدل عن الطهر) اي وهو ضعيف لعدم اجزاء تيممه للجمعة مشهور مبنى على ضعيف اي واما على انها فرض يؤمها فيتيمم لها وهذا ضعيف مبنى على مشهور قال بن والذي يدل عليه نقل المواق وح وغيرهما ان محل الخلاف اذا خشى استعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فالمشهور رانه يتركها

وهو ما عدا الفرض ويتيمم كل للوتر وللجهر ولصلاة لضحي (و) يتيمم (حاضر صح) لم يجدهما (لجنابة ان تعينت) عليه بان لم يوجد غيره من رجل او امرأة يصلي عليها بوضوء او يتيمم من مرض او مسافر وخشى تغيرها بتأخيرها لوجود الماء او بن يصلي عليها غيره (و) لقرض (غير جمعة) من الفرائض الخمس واما الجمعة فلا يتيمم لها فان فعل لم يجزه على المشهور بناء على انها بدل عن الطهر فالواجب عليه ان يصلي الظهر بالتيمم

(ولا يعيد) الحاضر الصحيح ما صلاه بالتيمة واولى المريض والمسافر اى تحرم الاعادة في الوقت وغيره الا في المسائل الالائية التي يعيد المتيمة فيها في الوقت (لا سنة) فلا يتيمة لها ١١٦ الحاضر الصحيح واولى مستحب فلا يتيمة لو تر وعيد وجنازة لم تعين عليه بناء على سنتها ولا

لجبر ولا تهجد او صلاة
ضحى استقلالاً ثم اشار
الى شرط جواز التيمم وانه
احداً من رتبة فاشار
للاول بقوله (ان عدموا)
اى المريض والمسافر
والحاضر الصحيح (ماء)
مباحاً (كافياً) بان لم يجدوا
ماء اصلاً او وجدوا ماء غير
كاف او غير مباح كسبل
للشرب فقط او مملو كالغدير
وللتاني بقوله (او) لم يعدوا
ولكن (خافوا) اى الثلاثة
المتقدمة (باستعماله
مرضاً) بان يخاف المريض
حدوث مرض آخر من
نزلة او جى او نحوه واستند
في خوفه الى سبب كتجربة
في نفسه او في غيره وكان
موافقاً له في المزاج او خبر
عارف بالطب لعدم القدرة
على استعمال الماء (او)
خاف مريض (زيادته) في
الشدة (او) خاف (آخر
بر) اى زيادة في الزمن
فزيادته مفعول لفعل
مخدوف والجملة معطوفة
على الجملة وليس معطوفاً
على مرض او المراد بالخوف
ما يشمل الطن لا الشك
والوهم واما الى الثالث
بقوله (او) خاف مريد

ويصلى الظهر بوضوء وقيل يتيمة ويدركها واما لو كان فرضه التيمم لفقد الماء وكان بحيث ادا تره لجمع على
الظهر بالتيمة فانه يصلى الجمعة بالتيمة ولا يدعها وهو ظاهر نقل ح عن ابن يونس اه (قوله ولا يعيد الحاضر
الصحيح ما صلاه بالتيمة) اى وهو فرض غير الجمعة والجماعة التي تعينت عليه (قوله واولى المريض والمسافر)
اى فلا يعيدان ما صليا به بالتيمة وهو الفرض مطلقاً والجنازة مطلقاً والنافلة (قوله اى تحرم الاعادة في الوقت
وغیره) ماذ كره من حرمة الاعادة هو ما في عبق واعترضه شيخنا بأنه ليس في النقل تصريح بالحرمة وفي بن
لامعنى للحرمة هنا اذ الذي في المدونة وغيرها انه لا اعادة عليه في وقت ولا غيره اى لا يطالب بذلك ومقابله
ما لا بن عبد الحكم وابن جيب يعيدان اذ اطر التوضيح اه وعلى الاول فالظاهر ان الاعادة مكرهه ومراعاة
للقول الثاني تأمل (قوله وجنازة لم تعين عليه بناء على سنتها) اى واما على القول بوجودها فيتيمة لها هذا
ظاهره وليس كذلك بل متى كانت غير متعينة عليه فلا يتيمة لها سواء قلنا انها فرض كفاية او سنة كفاية واما ان
تعينت يتيمة لها على القول بانها فرض كفاية لا على القول بانها سنة والحاصل انه على القول بالسنة لا يتيمة
لها مطلقاً تعينت ام لا وعلى القول بالوجوب يتيمة لها ان تعينت والا فلا فقول الشارح لم تعين عليه لا مفهوم
له (قوله ان عدموا) اى الثلاثة وهم المريض والمسافر والحاضر الصحيح ماء كافياً اى مع قدرتهم على استعماله
لو وجدوه وقوله ان عدموا الخ اى جزماً وظناً وشكاً ووهماً كما يفيد كلام المصنف الا ترى فاه عجب وقوله او
خافوا اى المسافر والصحيح وجمع باعتبار الافراد وقوله او زيادته اى او اخاف المريض باستعماله زيادته او آخر
بره فالضمير الاول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد كذا في رخص وطفى وهذا التقرير مبنى
على ان قوله او زيادته عطف على قوله مرضاً وسياً للشارح خلافه وانه معمول لمخدوف وانه من عطف الجمل
وهو احسن ويصح عود الضمير في خاف الثلاثة ايضا كالاول كما قال الشارح اما عوده للمسافر والصحيح قطاهر
واما عوده للمريض فالمراد انه خاف حدوث مرض آخر غير الحاصل عنده (قوله كافياً) اى لاعضاء الوضوء
الواجبة وهى القرآنية بالنسبة للوضوء ولجميع بدنه بالنسبة لتسلي الجنبات ولو تقي وضوءه (قوله او غير مباح
اى او وجدوا ماء كافياً لكنه غير مباح (قوله من نزلة) بفتح النون كما قال شيخنا (قوله او خبر عارف الخ) عطف
على سبب اى او استند في خوفه الى خبر عارف بالطب ولو كافر اعند عدم المسلم العارف به كما قال شيخنا (قوله
لعدم القدرة الخ) علة لتيمم الثلاثة اذا خافوا استعمال الماء مرضاً مع كونه موجوداً (قوله والجملة) اى وهى
قوله او خاف مريض زيادته وقوله معطوفة على الجملة اى وهى قوله او خافوا استعماله مرضاً (قوله وليس
معطوفاً) اى وليس قوله او زيادته معطوفاً على مرضاً وذلك لان ضمير خافوا عائد على الثلاثة والمسافر والحاضر
الصحيح لا يخاف زيادة المرض اذا لم مرض عندهم (قوله والمراد بالخوف) اى يخوف المرض وخوف زيادته
وخوف تأخر البره (قوله او خاف مريد الصلاة الذى معه الماء) اى ويقدر على استعماله سواء كان حاضراً صحيحاً
او مريضاً ومسافراً (قوله عطش محترم) مثل العطش ضرورة العجن والطبخ قالوا فان امكن الجمع بقضاء
الوطرء الوضوء فعل فاه في حج (قوله من آدمى معصوم) اى بالنسبة له وان كان غير معصوم بالنسبة لغيره وقوله
او دابة اى مملوكه او لغيره وهذا بيان للمحترم وخرج بالمحترم غيره كالكلب الغير المأذون فى اتخاذه والخنزير فلا
يتيمم ويدفع الماء لهما بل يعجل قتلها فان عجز عنه سقاها وتيمم ومثلها الجانى اذا ثبت عند الحاكم جنايته
وحكم بقتله قصاصاً فلا يدفع الماء اليه ويتيمم صاحبه بل يعجل بقتله فان عجز عنه دفع الماء له ولا يعذب
بالعطش وليس بكفارة الكفار فانهم جوزوه بقطع الماء عليهم ليغرقوا او عنهم ليهلكوا بالعطش والدب والقرود
من قبيل المحترم وان كان في القرود قول بحرمة اكله فان كان في الرقعة زان محصن او مستحق للقصاص منه
لقتله فان وجد صاحب الماء حاكماً سلمه اليه والاعطاء الماء وتيمم (قوله كما يدل عليه الخ) اى وذلك لان

الصلاة الذى معه الماء باستعماله (عطش محترم) من آدمى معصوم
او دابة او كلب مأذون فى اتخاذه (معه) واخرى عطش نفسه اى ولم يتلبس بالعطش بان خاف حصوله فى المال كما يدل عليه عطفه على معمول
خاف او المراد بالخوف حينئذ العلم والطن فقط على الراجح كما هو ويجب التيمم

عطفه

المرض الشديد وامالو تلبس بالعطش فالحوف مطلقا علما او ظنا او شكاً او وهما يوجب في صورتي الهلاك وشديد المرض ويجوز في صورة مجرد المرض لافي مجرد الجهد (او) خاف القادر على استعماله من حاضر او مسافر (بطلبه تلف مال) له بال وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء سواء كان له او لغيره وهذا ان تحقق وجود الماء او ظنه لان شكه او توهمه فيتميم ولو قل المال (او) خاف بطلبه (خروج وقت) ولو اختاريا بأن علم او ظن انه لا يدرك منه ركعة بعد تحصيل الطهارة لوطبلة والحوف في هذين الفرعين والذين بعده يرجع لعدم الماء وكذا اذا احتاج للماء للعجين او الطبخ الذي يتوقف عليه اصلاح بدنه (كعدم) اي كما يجب التيمم لعدم) تناول (او) لعدم (آلة) مباحة كدلو وجبل اذا خاف خروج الوقت لانه بمنزلة عدم الماء ويجوز فيه قوله فالأيسر اول المختار الخ وهو لا ينافي قولنا اذا خاف خروج الوقت وفقا للحطاب وخلافا

عطفه على معمول خافوا يقتضي تسلط الحوف عليه والحوف فهم لما يستقبل (قوله ان خاف هلاك المعصوم او شدة المرض) اي يتقن ذلك او ظنه (قوله ان خاف مرضا خفيفا) اي ان يتقنه او ظنه (قوله لا مجرد جهد الخ) اي لان خاف على المعصوم باستعماله الماء وتركه حصول الجهد والمشقة فلا يجوز التيمم (قوله كان شاك او توهم الموت) اي موت المعصوم الذي معه (قوله وامالو تلبس) اي المعصوم الذي معه بالعطش الخ ما ذكره الشارح من التفصيل بين كون المعصوم الذي معه تارة تلبس بالعطش بالفعل وتارة يخاف حصوله في المستقبل وانه ان تلبس به فالمراد بالحوف ما يشمل الشك والظن والوهم والجزم وان لم يتلبس به فالمراد بالحوف الجزم والظن فقط تبع فيه عجب وهو ما في التوضيح وابن فرحون وابن ناجي ومنارعة ح في ذلك قائلا المراد بالحوف الجزم والظن فقط في حال التلبس بغيره فيه نظر كما ذكره ابن عن المسناوي وان الصواب ما ذكره عجب من التفصيل واعلم انه اذا تلبس بالعطش فلا يحتاج في خوفه الى الاستناد الى السبب او قول حكيم بخلاف ما اذا لم يتلبس به فلا بد من ذلك كما قاله عجب (قوله او بطلبه تلف مال) حاصله ان الانسان اذا كان مسافرا وكان له قدرة على استعمال الماء ونزل في مكان او كان حاضرا في مكان وكان يعلم او يظن انه اذا طلب الماء في ذلك المكان يتلف ماله من المال سواء كان له او لغيره فان كان يعلم او يظن ان الماء موجود في ذلك المكان فانه يتيمم ان كان المال الذي يخاف تلفه له بال وان كان يشك في وجود الماء في ذلك المكان او يتوهم وجوده فيه يتيمم مطلقا كان المال كثيرا او قليلا (قوله او خاف القادر الخ) والمراد بالحوف الاعتقاد والظن كما علمت (قوله من حاضر او مسافر) بيان للقادر على استعماله (قوله وهو ما زاد على ما يلزمه الخ) سيأتي ان الحق ان الذي يلزمه بذله في شراء الماء قيمة الماء في ذلك الحبل من غير زيادة (قوله سواء كان) اي المال الذي خاف بطلب الماء تلفه (قوله وهذا) اي اشتراط كون المال الذي خشى تلفه بسبب طلبه الماء له بال وقوله ان تحقق وجود الماء اي في ذلك المكان الذي هو فيه (قوله او خاف بطلبه) اي او خاف القادر على استعماله سواء كان حاضرا او مسافرا بطلبه الخ ومثل ذلك من لا يقدر على استعمال الماء بارد او خاف بتسخينه خروجه الوقت كما قال شيخنا (قوله في هذين الفرعين) وهما قوله او بطلبه تلف مال او خروج وقت (قوله يرجع لعدم الماء) اي فيكون التيمم في هذه الضرورة الاربعة لوجود الامر الاول من الامور الاربعة المشاره بقول الشارح سابقا ثم اشار الى شرط جواز التيمم وانه احد امور اربعة الخ (قوله وكذا اذا احتاج للماء للعجين او الطبخ) اي فانه يتيمم ويبي الماء للعجين او الطبخ وهذا ما لم يمكن الجمع كما مر فان امكن الجمع بقضاء الوطر بما هو الموضوع فعل (قوله او لعدم آلة مباحة) اي فوجود الآلة المحرمة كانه او سلسلة من ذهب او فضة يخرج به الماء من البر بمنزلة عدم كذا قال الشارح تبعا لعقب قال بن وفيه نظر بل الظاهر انه يستعملها ولا يتيمم لان الضرورات تبيح المحظورات الا ترى ان من لم يجد ما يستر به عورته الاثوب حرير فانه يجب سترها به كذا قرره المسناوي وغيره اه وقد يقوى ما قاله عقب بان الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكاب المحذور وهو استعمال الآلة المحرمة لوجود البدل وهو التيمم بخلاف ستر العورة فانه لا بدل له فلذا جاز له استعمال الثوب المحرم فتأمل (قوله وهو لا ينافي قولنا اذا خاف خروج الوقت) اي لانه ليس المراد به انه لا يصلي بالتيمم حتى يضيق الوقت ويخاف خروجه حتى يحصل التناهي وانما المراد انه ان كان يخاف انه لا يدخل عليه من يشاؤه الماء في الوقت وخاف انه لا يجد آلة في الوقت وخاف خروجه فانه يتيمم ولو كان هذا الحوف في اول الوقت فان كان آيسا في اول الوقت الى آخر الاقسام الاربعة (قوله وفاقا للخ) اي وقييدنا كلام المصنف بما اذا خاف عدم الآلة والمناول خروج الوقت وفاقا له واما غيره من الشراح فقد اطلقوا تيمم عدم المناول والآلة ولم يقيدوه بخوف خروج الوقت فعليه اذا يتقن او غلب على ظنه وجود المناول او الآلة في الوقت جاز له التيمم ولو في اول الوقت غاية الامر انه يستحب له التأخير واما على كلام ح فينهى عن التقديم والذي الخ هو ما يقتضيه كلام ابن عرفة والتلقين انظر بن (قوله باستعماله) اي في الاعضاء

للشارحين و اشار الى الرابع بقوله (وهل) يتيمم واحد الماء ولو حدث اكبر (ان خاف) اي علم او ظن (فواته) اي فوات الوقت الذي هو فيه بأن لم يدرك منه ركعة (باستعماله) اي الماء وهو المعتمد مراعاة لفضيلة الوقت

او يستعمله ولو خرج الوقت ولو الضرورى في ذلك (خلاف) محله اذ لم يتبين له بقاؤه او خروجه قبل الاحرام والاتوضا (وجاز جنازة) متعينة ام لا بناء على انها سنة (وسنة) واولى مندوب (ومس مصحف وقراءة) بجنب (وطواف) غير واجب (وركعتاه بتييم فرض) ولو من حاضر صحيح (او نقل) من غير حاضر صحيح تقدمت هذه الامور على الفرض او النقل وتأخرت عنه وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (ان تأخرت) عنه لان تقدمت عليه فلا بد من اعادة التيمم له فقلوه ان تأخرت شرط في مقدار لا دليل عليه في الكلام ويشترط اتصاله بالفرض او النقل واتصال بعضها ببعض لان طال او خرج من المسجد ويسير الفصل عفو ومنه آية الكرسي والمعقبات وان لا يكثر في نفسه جدا بالعرف (لا) يجوز (فرض آخر) ومنه لسواف واجب (ولو قصدا) معا بالتيمم ولما كان عدم الجواز لا يستلزم البطلان مع انه المقصود قال

الاربعة القرآنية بالنسبة للوضوء وفي جميع الجسد بالنسبة للغسل وهذا القول هو الذي رواه الابهرى واختاره التونسي وصق به ابن يونس وشهره ابن الحاجب واقامه اللخمي وعياض من المدونة (قوله او يستعمله) اى الماء ولو خرج الوقت اى وهو الذى حتى عبد الحق عن بعض الشيوخ الا اتفاق عليه فلا اقل من ان يكون مشهورا فلذا قال المصنف خلاف (قوله قبل الاحرام) اى بعد التيمم وقبل الاحرام وقد تنازع الطرف بقاؤه وخروجه وحاصله انه اذا تبين قبل الاحرام ان الوقت باق او انه قد خرج فلا بد من الوضوء وان تبين بعدما تيمم ودخل الصلاة ان الوقت باق او انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا اعادة عليه واولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ منها ولم يتبين له شئ (قوله وحاز جنازة) اى ولو تعددت (قوله بناء على انها سنة) اى بناء على القول بأن صلاة الجنازة سنة واما على القول بأنها فرض فلا تفعل بتييم الفرض ولا النقل تبعا تعينت ام لا والقول بأنها سنة ضعيف فيكون جواز فعل الجنازة بتييم الفرض تبعا مشهورا مبني على ضعف (قوله وسنة) عطفه وما بعده بالاولا بأشارة الى انه يجوز ان يفعل بتييم الفرض والنقل جميع المذكورات واولى بعضها تعدد البعض او التحد (قوله ولو من حاضر صحيح) اى هذا اذا كان من مسافرا ومريض بل ولو من حاضر صحيح وجعله الحاضر الصحيح كغيره هو الذى صرح به ابن هرزوق كافي بن (قوله او نقل) اى او تيمم لنقل واولى له استقلالا (قوله تقدمت هذه الامور على الفرض او النقل) اى الذى تيمم بقصد هما او تأخرت عنه وظاهره ان القدوم على المذكورات بتييم الفرض قبله او بعده جائز لكن لا يصح الفرض الا اذا تأخرت عنه والذى جزم به ح ان القدوم على فعل هذه المذكورات بتييم الفرض قبله لا يجوز ولذا اجل قول المصنف ان تأخر على ظاهره من كونه شرطا في الجواز لا في مقدار كما قال الشارح تبعا لغيره (قوله وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم الخ) اى بخلاف النقل المنوى له التيمم فانه لا يشترط في صحته تأخر النقل ولا غيره من المذكورات عنه بل هو صحيح سواء تقدم على المذكورات او تأخر عنها (قوله ان تأخرت عنه) اى فاذا تأخرت هذه الاشياء عن الفرض المنوى له التيمم كان كل من الفرض وتلك الاشياء صحيحا وان تقدم النقل سواء كان صلاة او طوافا على الفرض صح ما تقدم من النقل دون الفرض فلا بد من اعادة التيمم له ولو كان صحيحا فعلت من هذا قصر المفهوم على النقل واما تقدم مس مصحف وقراءة لا تخل بالموالاة على الفرض فلا تمنع من صحته كافي مج وان كان ظاهر الشارح كغيره التعميم في المفهوم (قوله شرط في مقدار) اى وهو قول الشارح وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (قوله لا دليل عليه) قيل قوله جازت يدل عليه لان الجواز يستلزم الصحة فعندنا حكمان مصرح بأحدهما والاخر ضمني وهو صحة الفرض فقلوه ان تأخرت شرط في الحكم الضمني وفيه نظر اذ الجواز لا يستلزم صحة الفرض الا لو كان الجواز متعلقا بالفرض نفسه وهنا ليس كذلك اذ الجواز متعلق بفعل هذه الاشياء بتييم الفرض والنقل والصحة متعلقة بذات الفرض ~~تنبيه~~ لا يشترط نية هذه المذكورات عند التيمم للفرض او النقل كما افاده ح وانظر لو تيمم للفرض او النقل واخرج بعض هذه الاشياء فهل له ان يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جريا على اخراج بعض المستباح في نية الوضوء وهو ما استظهره شيخنا في حاشية خش او لا يفعل ذلك اخرج لضعف التيمم واستظهره شيخنا في حاشيته على عقب وانظر اذا تيمم لواحد من مس المصحف او الجنازة او القراءة او الطواف هل له ان يفعل به باقية والنقل او لا والطاهر الاقل كما قال عجب (قوله ويشترط اتصاله) اى اتصال ما ذكر بالفرض اذا فعل بعده (قوله واتصال بعضها) اى المذكورات (قوله لان طال) اى لان فصل بعضها من بعض او فصلت من الفرض او النقل وطال الفصل (قوله وان لا يكثر) اى ذلك النقل المفصول بتييم الفرض او النقل وذلك كالبادة على التراخي مع الشفع والوتر واما التراخي والشفع والوتر فيجوز فعلها بتييم العشاء لعدم كثرتها جدا بالعرف كذا قرأه الشارح (قوله لا فرض آخر) اى لا يجوز فرض ولو كان مندورا بتييم فرض آخر (قوله ومنه) اى من يسير الفصل المعتق الفصل بآية الكرسي الخ (قوله ولو قصدا) رد بلو على

(في بطل) الفرض (الثاني) خاصة (ولو) كانت (مشتركة) مع الاولى في الوقت كالتطهرين ولو كان المتيمم مريضاً وجب عطف على قوله يتيمم فرضاً او نفل قوله (لا) تجوز جنازة وما عطف عليها (يتيمم مستحب) اللام مقحمة بين الصفة والموصوف اي يتيمم مستحب كالتيمم لقراءة القرآن ظاهراً (ولزم موالاته) في نفسه ولما فعل له وقعه في الوقت فان فرق ولو ناسيا وقعه ١١٩ قبل الوقت بطل وهذا احد فرائض التيمم وعطف عليه اشياء

ليست داخلة في ماهيته بقوله (و) لزم (قبول هبة ماء) لضعف المنية فيه ولذا لم يتحققها او ظنها لم يجز (لا) يلزمه قبول هبة (ثمن) يشترط به لقوة المنية فيه (او قرضه) عطف على قبول والضمير للماء اي ولزم قرض الماء او للثمن اي ولزم قرض الثمن اي ان كان غنيا ببلده ويصح عطفه على ثمن اي لا يلزمه قبول الثمن ولا قبول قرضه اي ان كان معدماً ببلده تأمل (و) لزم (اخذ) اي شراؤه (بثمن اعتيد لم يحتج له) هذا اذا كان يأخذه نقداً بل (وان) كان يأخذه بثمن اعتيد (بذمته) ان كان ملياً ببلده مثلاً لانه مع القدرة على الوفاء اشبه واجد الثمن ومفهومه انه ان زاد الثمن على المعتاد في ذلك المحل وما قاربه فانه لا يلزمه الشراء وظاهره ولو درهما وهو مال الشهب وظاهر المدونة وهو الراجح وقال عبيد الحق يشترط وان زيد عليه مثل الثلث

من قال بصحة الفرضين يتيمم واحداً اذا قصد ما عاب التيمم وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان التيمم لا يرفع الحدث بل مبيح للعبادة او يرفعه (قوله) وبطل الفرض الثاني خاصة اي وجب عند قبح اعادته مطلقاً (قوله) ولو مشترك (ك) رد بلوغه على ما قاله اصبح اذا صلى فرضين مشتركين يتيمم فانه يعيد ثانية المشتركة في الوقت واماً ثانية غيرهما فيعيد هاتين الاصلين على كل حال (قوله) اي يتيمم مستحب اي فالتيمم بالاستحباب نفس التيمم سواء كان ما يفعل به عبادة كالتيمم لقراءة القرآن ظاهراً او لزياً بالاولياء او لا كالتيمم للدخول على السلطان او لدخول السوق بخلاف قوله سابقاً يتيمم فرض او نفل فان المتصرف بالاستحباب ما يفعل بالتيمم واما التيمم نفسه فهو واجب لتوقف صحة العبادة عليه ويجعل اللام مقحمة تندفع ما في كلام المصنف من التعارض بين ما هنا وبين ما مر من قوله يتيمم فرض او نفل واجاب بعضهم بجواب آخر بان مراد المصنف بالمستحب هنا ما لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهراً او بارة الاولياء ومراده بالنفل فيما مر ما يتوقف على طهارة كالصلاة (قوله) فان فرق اي بين افعاله او ينه وبين ما فعل له ولو ناسياً بطل اي اتفاقاً للاتفاق على وجوب الموالاة هنا لضعف التيمم (قوله) وهذا اي ما ذكر من الموالاة احد فرائض التيمم اي الاربعة وهي النية والموالاة والضربة الاولى وهي استعمال الصعيد وتعميم وجهه ويديه اكوعيه بالمسح (قوله) ولزم قبول هبة ماء (قوله) فاولى الصدقة فاذا كان عادماً للماء في حضر او سفر وهب له او تصدق عليه انسان بماء يكفي طهارته لزمه قبوله حيث تحقق عدم المنية او ظن عدمها او شك فيها واما لم يتحقق المنية اي جزم بها او ظنها فلا يلزمه القبول كما قال الشارح ان قلت كما يلزمه قبول هبة الماء يلزمه ايضا استيها به اي طلب هبته فكان على المصنف ذكره قلت قد ذكره المصنف بعد ذلك في قوله كرقعة قليلة الخ (قوله) او للثمن اي او للضمير للثمن (قوله) ويصح عطفه اي عطف قرضه على ثمن اي وعلى هذا فالضمير في قرضه للثمن لا للماء وذلك لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه مطلقاً كان غنياً ببلده ام لا وهذا يصح عطفه ايضا على هبة سواء جعل الضمير للماء او للثمن اي لزمه قبول قرض الماء وقبول قرض ثمنه اذا كان ملياً ببلده والحاصل ان الوجه خمسة لانه اما مرفوع عطفاً على موالاته والضمير اما للثمن او للماء اي لزم قرض الماء او قرض ثمنه اذا كان ملياً ببلده واما مجرور عطفاً على هبة والضمير اما للماء او للثمن اي لزم قبول قرض الماء وان لم يظن الوفاء لكونه غير ملي او قبول قرض الثمن ان ظن وفاء الثمن فهذه اربعة واما بالجر عطفاً على ثمن والضمير للثمن لا غير اي لا يلزم قبول قرض الثمن ويقتد بما اذا كان معدماً ببلده وحاصلها انه يلزمها اقتراض الماء ويلزمه قبول قرضه وان لم يظن الوفاء ويلزمه اقتراض الثمن وقبول قرضه اذا كان يرجو وفاءه والا فلا يلزمه ذلك (قوله) هذا اذا كان يأخذه نقداً اي هذا اذا كان يأخذه بالثمن المعتاد في ذلك المحل نقداً (قوله) بذمته اي ديناً في ذمته (قوله) ان كان ملياً ببلده مثلاً اي اولئك يمكن ملياً ببلده لكن له قدرة على الوفاء من عمل يده (قوله) ولو درهما اي ولو زاد على الثمن المعتاد في ذلك المحل درهما (قوله) وقال عبد الحق يشترط اي يلزمه شراؤه وان زيد عليه في الثمن المعتاد مثل ثلثه فان زيد عليه اكثر من الثلث لا يلزمه الشراء قال اللخمي محل الخلاف اذا كان الثمن له بالمال او كان بمحل لا بالثمن ما يتوضأ به فيه كالماء كان ثمنه فلساً فانه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في الثمن مثل ثلثه اتفاقاً (قوله) وهو محتاج له اي لذلك الثمن المعتاد لاجل اتفاقه في سفره (قوله) ولزم طلبه لكل صلاة اي اذا اتقى من محل طلبه للصلاة الاولى الى محل آخر او بقي في محل طلبه او لا ولكن ظن وتحقق حدوث ماء او شك في حدوثه واما لو بقي في محل طلبه او لا ولم يظن او شك في حدوث ماء فلا يلزمه الطلب لانه قد تحقق فيما بعد الطلب الاول عدمه كافي بنقله عن ح (قوله) حال توهم الوجود اي كانه لا يلزمه الطلب اذا تحقق عدمه والحاصل انه

ومفهومه ايضا انه لو وجده يباع بالمعتاد وهو محتاج له لم يلزمه شراؤه (و) لزم (طلبه) اي الماء (لكل صلاة) ان علم وجوده في ذلك المكان او ظنه او شك فيه بل (وان توهمه) اي توهم وجوده ورجح ابن مرزوق القول بعدم لزوم الطلب حال توهم الوجود لانه ظان بعدم الظن في الشرعيات معمول به

(لا) ان (تحقق عدمه) فلا يلزمه ١٢٠ طلبه وحيث لزمه طلبه فيطلب (طلبا لا يشق به) بالفعل وهو على اقل من ميلين فان شق بالفعل

لا يلزمه الطلب الا في ثلاث حالات اذا تحقق وجوده في المكان الذي هو فيه اوطن وجوده فيه او شق في وجوده فيه وعدم وجوده فيه ولا يلزمه الطلب في حالتين اذا توهم وجوده او تحقق عدمه خلافا للمصنف في حالة التوهم وقواء عجز ومحل الخلاف اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية واما لو تحققه وطلبه فلم يجده ثم توهم بعد ذلك فلا يلزمه طلبه اتفاقا كذا ذكره شيخنا (قوله لا تحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقق في نفس الامر (قوله وهو على اقل من ميلين) اي والطلب الذي لا يشق بالفعل الطلب الذي على اقل من ميلين فاذا ظن ان الماء في محل على اقل من ميلين لزمه طلبه (قوله كما اذا كان على ميلين) اي كما اذا كان الماء الذي ظنه على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق لانه مظنة المشقة (قوله اي كما يلزمه الطلب) اي للماء من رفقته بان يطلب منهم هبته له والمراد بالرقعة الجماعة المصطحبون في السفر نزولا وارتجالا مع الارتفاق والانتفاع (قوله كاربعة وخمسة) قال شيخنا الطاهر ان ما زاد على الخمسة للعشرة من القليلة وما زاد على العشرة فهو من الكثير فيلحق بالاربعة (قوله كانت حوله) اي بان كانت بقاء بيته او قرية منه وقوله او لا اي اولم تكن حوله ولا قرية منه لكن بحيث لا يشق عليه الطلب منهم لكونهم بينهم وبينه اقل من ميلين (قوله او حوله من كثرة) اي او كانت الجماعة القليلة حوله حال كونها من جماعة كثيرة فانه يلزمه الطلب من تلك القليلة ولا يلزمه الطلب من الكثير لانه يشق عليه ذلك (قوله في المستثنين) اي مستثناء الطلب من الجماعة القليلة ومثناة الطلب من حوله من الجماعة الكثيرة (قوله ونية استباحة الصلاة) اي او مس المصحف او غيره مما الطهارة شرط فيه فله البدر (قوله واستباحة ما منعه الحدث) اي واما لو نوى رفع الحدث كان ييممه باطلا لانه لا يرفع الحدث (قوله تعيين الصلاة) اي تعيين نوعها لا شخصها بدليل البيان بقوله من فرض او نفل (قوله فان نوى الصلاة) اي من غير تعرض لفرض والنفل وكذا اذا نوى الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا كما قال بن (قوله لان ذكرا فائتة بعده) اي بعد ذلك التيمم (قوله وان نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل) الاولى ان يقول اذا نوى مطلق الصلاة اما الفرض واما النفل بدليل التعليل الذي ذكره واما الصالحة للفرض والنفل فهو مثل الشاملة لهما وقد علمته انظر بن (قوله يحتاج لنية تخصه) اي تخصيصا حقيقيا وهما ليس كذلك بل احتمالا والحاصل ان الصور ثلاث ان نوى الصلاة او مطلق الصلاة من غير تعرض لفرض ولا نفل او قصد الصلاة الشاملة للفرض والنفل معاصم ما عليه من الفرض بذلك التيمم وله ان يصلي به النفل ايضا وان نوى مطلق الصلاة اما فرضا او نفلا صلى به النفل دون الفرض (قوله وتكون عند الضرر به الاولى) اي كما هو ظاهر كلام صاحب اللع وصرح به غيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدر القرافي كما في حاشية شيخنا على خش قياسا على الوضوء وفي بن القول بانها عند الضرر به الاولى غير صواب لان الضرر به الاولى انما هي وسيلة كاختدام الوجه في الوضوء ومسح الوجه اول واجب مقصود واما قول ابن عاشر

فروضه مسح وجهها واليدين * للكوع والنية اولى الضرر بتين

فليس قوله اولى الضرر بتين طرفا لنية بل عطف على ما قبله بحذف العاطف كما قاله شارحه وحينئذ فاقاله زروق من انه ينوى عند مسح الوجه بالاخلاق هو النفل اه كلامه وقال في المجلع الوجه القول الاول اذ بعد ان يضع الانسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم بل يقصد الاتكاء او مجرد التمس مشلا ثم رفعها فيبذلها بعد الرفع ان مسح بها وجهه ويديه بنية التيمم فيقال صح تيممه وفرق بينه وبين الوضوء فان الواجب في الوضوء الغسل كما قال تعالى فاغسلوا وجوهكم ولا مدخل لنقل الماء في الغسل وقال في التيمم فتيتموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فوجب قصد الصعيد قبل المسح (قوله على الاظهر) لا يقال يلزم عليه ان الضرر به الاولى التي هي من جملة فرائض التيمم قد دخلت عن نية لاننا نقول انها بمنزلة نقل الماء للاعضاء في الوضوء وهو لا يحتاج لنية وقال بعضهم ان اخر النية لمسح الوجه كان التيمم باطلا لخالو الضرر به الاولى التي هي فرض عن نية قبطل التيمم

لم يلزمه ولو راكبا كما اذا كان على ميلين ولو لم يشق ولو راكبا وقبل خبر عدل رواية ارسله جماعة انه لم يجدهما (كرفقة) اي كما يلزمه الطلب من رقعة بضم الزاء وكسرهما (قليلة) كاربعة وخمسة كانت حوله او لا (او حوله) كاربعة وخمسة (من كثيرة) كاربعين وانما يلزمه الطلب في القسمين (ان جهل بخلهم به) بان اعتقد اوطن او شق او توهم اعطاءهم فان لم يطلب وتيمم في المستثنين اعاد ابدا ان اعتقد اوطن الاعطاء وفي الوقت ان شق وان توهمه لم يعد وهذا ان تبين وجود الماء او لم يتبين شيء فان تبين عدمه فلا إعادة مطلقا ومفهوم جهل بخلهم انه لو تحقق بخلهم لم يلزمه طلب وأشار الى الفرض الثاني بقوله (و) لزم (نية استباحة الصلاة) او استباحة ما منعه الحدث او فرض التيمم ويندب فقط تعيين الصلاة من فرض او نفل او هما فان لم يعينها فان نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض لان ذكرا فائتة بعده وان

بطلان

نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل صح في نفسه وفعل به النفل دون الفرض لان الفرض يحتاج لنية

تخصه وتكون عند الضرر به الاولى واجزا عند مسح الوجه على الاظهر

و يندب نية الاصغر (و) يلزم (نية اكبر) من جنابة او غيرها (ان كان) عليه اكبر فان ترك نية ولو نسي ان لم يجزه واعاد ابدان نواه معتقدا انه عليه ذن بين خلافه اجزاء لان لم يكن معتقدا ذلك ومحل لزوم نية الاكبر ان نوى استباحة الصلاة او مامنه الحدث واما اذا نوى فرض التيمم فيجزى ولو لم تعرض لنية اكبر ويلزم نية الاكبر ان كان (ولو تكررت) الطهارة الترابية منه للصلاوات (ولا يرفع) التيمم (الحدث) على المشهور وانما يصح العبادة وهو مشكل جدا اذ كيف الاباحة تجتمع المنع ولذا ذهب ١٢١ القرافي وغيره الى ان الخلف لفظي فن قال

لا يرفعه اي مطلقا بل الى غاية ثلث لا يجتمع التقيض ان الحدث المنع والاباحة حاصلة اجماعا (و) لزوم (تعميم وجهه) بالمسح ولو بيد واحدة او اصبع ويدخل فيه اللحية ولو طالت وتراعى الوتر وما غار من العين ولا يتبع العضون (و) لزوم تعميم (كفيه) الاولى يديه (لكوعيه) مع تحليل اصابعه على الراجح لكن بطن اصبع او اكثر لا يجزيه اذ لم يحسه سعيد (و) يلزم (نزع خاتمه) ولو مادوناته او واسعا والا كان حائلا (و) لزوم (سعيد) اي استعماله (طهر) وهو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد اي ظهر من اجزاء الارض (كتراب وهو الافضل) من غيره عند وجوده (ولو نقل) ظاهره انه افضل حتى عند النقل وليس كذلك اذ مع النقل يكون غيره من اجزاء الارض افضل منه فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كتراب من الجواز اي في جواز التيمم عليه مع النقل (قوله حتى تحجر) اي حتى صارت صورته كصورة الحجر الذي هو من اجزاء الارض فصح التيمم عليه لذلك (قوله اذ لم يجد غيره الخ) اي واما مع وجود غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح

ببطلان بعضه (قوله ويندب نية الحدث الاصغر) اي اذا نوى نية استباحة الصلاة او نوى استباحة مامنه الحدث واما لو نوى فرض التيمم فلا تندب نية الاصغر (قوله فان ترك نية ولو نسي ان لم يجزه) هذا هو نص المدونة كما في المواق وفي مباح اي زيد يجزيه اذا تركها نسيانا (قوله واما اذا نوى فرض التيمم فيجزى) علم من هنا ومما حرران نية فرض التيمم تجزى عن نية كل من الاصغر والاكبر (قوله ولو تكررت الطهارة الترابية) اي كن عليه فوائت وهو جنب واراد قضاء ما فاته يلزمه ان ينوي الاكبر في تيممه لكل صلاة بناء على ان التيمم لا يرفع الحدث فبضراره من كل صلاة يعود جنب او قيل لا يلزمه نية الاكبر الا عند التيمم الاول بناء على ان التيمم يرفع الحدث وهذا القول هو المردود عليه بلو (قوله على المشهور) اي وهو قول مالك وعامة اصحابه وقيل انه يرفع الحدث (قوله اذ كيف الاباحة تجتمع المنع) الذي هو الحدث والحال ان الاباحة والمنع تقيضان (قوله فن قال الخ) حاصله ان من قال انه لا يرفع الحدث ايس مراده انه لا يرفعه رفعا مطلقا اي في حال الصلاة وبعدها بل مراده انه لا يرفعه رفعا مقيدا بالكون بعد الصلاة فلا ينافي انه يرفعه مادام في الصلاة ومن قال انه يرفعه فمراده رفعا مقيدا بالقرآن من الصلاة لا مطلقا وهذا الذي قاله القرافي وان كان صحيحا بحسب ظاهره لكنه ياباه بناء على الاحتجاب على هذا الخلاف جواز وطء الحائض بالتيمم وعدم جوازه وجواز المسح على الخلف اذا ايسه بعده وعدم جوازه وعدم الوضوء اذا وجد ماء بعده واعادة الوضوء واما مامنه التيمم للمتنوعي من غير تكراره لومعها وصحة وقوعه قبل الوقت وعدم صحته وصلاة فريضة به وعدم ذلك فهذا يؤذن بأن الخلاف حقيقي لا لفظي كما قال القرافي فالحق ما قاله ابن العربي من ان الخلاف حقيقي ويحجب عما أورده الشارح بما قاله ابن دقيق العيد من ان المراد بالحدث هنا اي في قوطم التيمم لا يرفع الحدث الوصف الحكمي المقدر قيامه بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية لا المنع فالتيمم رافع للمنع ولذا حصلت الاباحة وليس رافعا للوصف الحكمي ولا تلازم بين الوصف الحكمي والمنع على الصواب فلا يلزم من رفع احد همارفع الاخر ولا من ثبوت احدهما ثبوت الاخر خلافا لما تقدم عند قول المصنف يرفع الحدث بالمطلق وانما صححت الصلاة عند عدم ارتفاع الوصف لان التيمم رخصة فهو مبني مع قيام السبب المسامح وهو الوصف لولا العذر انظر بن (قوله ويدخل فيه) اي في الوجه (قوله الاولى يديه) اي لاجل ان يشمل طاهر الكفين (قوله على الراجح) وهو قول ابن شعبان في الزاوي وقبله اللخمي وابن بشير وقال ابو محمد دار القول يلزم تحليل الاصابع في التيمم لعبر ابن شعبان وذلك لان التحليل لا يناسب المسح المبني على التخفيف (قوله وهو) اي الطاهر المفهوم من طهر معنى الطيب في الآية وهو قوله تعالى قسّموا صعيدا طيبا اي طاهرا (قوله كتراب) اي ولو كان تراب ديار عمود على المعتمد خلافا لابن العربي القائل بعدم جوار التيمم عليه كما حكاه عنه القرطبي وصحح خلافه واجمع العلماء على جواز التيمم على تراب مقبرة الكفار اذا كان نظيفا طاهرا كما في ح ومن التراب الطفل دليل انه اذا وضع في الماء يذوب وحينئذ فيجوز التيمم عليه ولو نقل خلافا لمن قال لا ييمم عليه لانه طعام تأكله الاسماء وخلافا لمن قال لا ييمم عليه اذا صار كالعقار في ايدي الناس كما قاله شيخنا (قوله فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كتراب من الجواز) اي ويكون رادا بلو على ابن بكير القائل لا يجوز التيمم على التراب اذا نقل (قوله في النقل) اي في جواز التيمم عليه مع النقل (قوله حتى تحجر) اي حتى صارت صورته كصورة الحجر الذي هو من اجزاء الارض فصح التيمم عليه لذلك (قوله اذ لم يجد غيره الخ) اي واما مع وجود غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح

(١٦ - دسوقي اول) النقل السباخ والرمل والحجر والمراد بالنقل هنا ان يجعل يديه وبين الارض حائل وسيأتي معنى النقل في المعدن (وتلج) ولو وجد غيره وجعله من اجزاء الارض بالنظر لصورته اذ هو ما وجد حتى تحجر (ونضخ خادس) وهو الرقيق اذ لم يجد غيره من تراب او غيره قال فيها اذا دم التراب وجد الطين وضع يديه عليه ونضغ ما لا يطع وييمم واليه اشار قوله (وفيها) نضغ يديه روي بهيم بأن يخفضهما بعد رفعهما عنه في الهواء قليلا ولا يضر الفصل به بالمروالة (ونضغ) بأن يضعهما عليه رفقا

ووجع في المختصر بينهما (وجع) بكسر الهمزة وهو الجرح الذي اذا شوى صار جرحا (لم يطبخ) اي لم يشوفان شوى لم يجز التيمم عليه لغيره وبخه بالصنعة عن كونه صعيدا (ومعدن) ١٢٢ عطف على تراب ثم وصفه بثلاث صفات عدمية بقوله (غير نقد) كبر ذهاب وتقار

التيمم على ذلك الطين هذا ظاهره كعقب وفيه ان هذا مما يستعرب كيف يقال بصحته على النج ولو لمع وجود غيره والحال انه ليس من اجزاء الارض وبصحته على الخضم خاض ان لم يوجد غيره مع انه من اجزاء الارض فقطضي القواعد العكس والجواب ان مراد الشارح بقوله اذا لم يجد غيره اي وامان وجد غيره فينبغي له ان لا يتيمم عليه لئلا يلوث ثيابه وان كان تيممه عليه صحيحا فليس كلام الشارح على ظاهره وحينئذ فالخضم خاض كالنج في صحة التيمم على كل وجد غيره اولا كذا قرر شيخنا (قوله وجع في المختصر) اي في مختصر ابن عبد الحكم بينهما فقال يخفف يديه في حال وضعهما عليه ثم يخففهما بعد رفعهما عنه في الهواء قليلا اه وكل منهما مستحب خوفا من تشويه الوجه لا واجب (قوله غير نقد الخ) وجه هذا التفصيل ان المعدن الذي لم يتصف بشئ من تلك الاوصاف لم يباين اجزاء الارض فساغ التيمم عليه وما اتصف بشئ من تلك الصفات مباين اجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله كبر ذهاب الخ) مثال للنبي (قوله حتى صار في ايدي الناس متمولا) اي يباع بالمال فخرج بذلك عن كونه من اجزاء الارض والذهب والجواهر خراجا بسبب كونهما في غاية الشرف ثم ان ظاهر المصنف عدم تيممه على معدن النقد والجواهر ولو ضاق الوقت ولم يجد سواه وهو ما يفيد ابن بونس والمازري وذكر اللخمي وسندانه يقيم عليهما بعد نهما ورجع جد عجب الاول ورجع ح الثاني فاذا كان الشخص في ارض كلها تقدر وكان عادما للماء ولم يجد ما يقيم عليه سقطت عنه الصلاة على الاول لانه من افراد قول المصنف الاتي وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد ولا تسقط عنه على الثاني ويقيم على النقد الموجود (قوله ولمع) اي معدني لان كان مصنوعا مطلقا من نبات او تراب كما هو ظاهر تيمس المصنف به للمعدن وهذا اطهر الاقوال الاربعة التي حكاه في ابن عرفة وهي جواز التيمم به مطلقا ولو مصنوعا بطر الصورة وعدم جواز التيمم عليه مطلقا والجواز ان كان معدنيا لا مصنوعا والجواز ان كان بأرضه وضاق الوقت وامام في عقب من جواز التيمم عليه ان كان مصنوعا من تراب او كان اصله ماء وجد ومنع التيمم عليه ان كان مصنوعا من نبات كخلفاء فهو استظهار من عند نفسه قاله شيخنا (قوله ورخام) اي وقيل ان الرخام لا يجوز التيمم عليه لانه من المعادن النفيسة المتمولة العالية الثمن واستظهره بعضهم والخلاف في الرخام المستخرج من الارض ولو دخلته صنعة النشر وامام دخلته صنعة الطبخ فلا يجوز التيمم عليه قولا واحدا (قوله فيجوز التيمم عليها بموضعها) اي لان نقلت وصارت في ايدي الناس متمولة كالعقار فيجوز التيمم عليها (قوله وكذا الصحيح على الراجح) اي خلافا لمن قال ان الصحيح يكره له ذلك والجوار خاص بالمرضى (قوله حائط لبن) اي التيمم على حائط لبن (قوله كثير) نعت لظاهر ونجس وذلك بان لا يخلط بشئ اصلا او يخلط بنجس او طاهر قليل وهو مادون الثلث (قوله والالم يتيمم عليه) اي والابان كان الطوب محروقا او مخلوطا بنجس او طاهر كثير وهو الثلث لم يتيمم عليه فعلمت ان مادون الثلث مغتفر والثلث فافرقه مضر في كل من الخلط الطاهر والنجس كذا قال بعضهم وقال بعضهم ان كان الخلط نجسا ضر الثلث لا مادونه وان كان الخلط طاهرا فلا يضر الا اذا كان غالبا لان تساويا (قوله ولو لم يجد غيره وضاق الوقت) اي خلافا للخمي حيث قال اذا لم يجد غيره وضاق الوقت تيمم عليه والافلا فال بن وكلام ح يقتضي ان الراجح ما قاله اللخمي واصله للابهرى ابن القصار والوقافي الخشب وقاله سندو القرافي وعبد الحق وابن رشد في المقدمات وقال الفاكهاني والشيبي هو الراجح والاطهر اه كلامه وكذلك اعتمده ايضا طيني وشيخنا في حاشية نخس وعقب (قوله بعد التكفين) اي بعد الادراج في الكفن اذا غسلت وقوله او تيممها اي وبعد تيممها الحاصل بعد التكفين اذا لم تغسل (قوله فالتيمم) اي لعدم الماء (قوله اي الجازم الخ) علم من كلامه ان الآيس له افراد ستة والمتردة افراد اربعة وانه يلحق به في الحكم ثلاثة فالجمله سبعة والراجح له افراد اربعة علمت ان التيمم يجب

فضة فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جوهر) كياقوت ولؤلؤ وزمرد ومرجان مما لا يقع به التواضع لله (و) غير (منقول) من موضعه حتى صار في ايدي الناس متمولا وذلك (كشبة وملح) وحديد ونحاس ورصاص وكحل وقزدير ومغرة ورخام وكبريت فيجوز التيمم عليها بموضعها ولو لمع وجود غيرها (و) جاز (المرضى) وكذا الصحيح على الراجح (حائط لبن) اي على حائط من طوب لم يحرق ولم يخلط بنجس او طاهر كثير كبن والالم يتيمم عليه كما لا يتيمم على رماد (او حجر) غير محروق (لا) يتيمم (بحصير) ولو عليه غبار ما لم يكثر ما عليه من تراب حتى يسترها فانه من التيمم على التراب المنقول حينئذ (و) لا على (خشب) ولا على حشيش وحلواء ولو لم يجد غيره وضاق الوقت (و) لزم (فعلة في الوقت) لا قبله ولو اتصل ولو نقلا كصفير وقت الفائة تذكروها والجنابة بعد التكفين او تيممها واذا علمت ان التيمم يجب

اول حقه او زوال المانع قبل خروج الوقت يقيم ندبا (اول المختار) ليدرك فضيلة الوقت (والمتردد) اى الشاك او اظنان فلناقر بيا منه (في حقه) مع علمه بوجوده امامه (او) في (وجوده) يقيم ندبا (وسطه) ومثله مريض عدم مناو ولا واثب لص او سبع ومسجون فيسندب لهم التيمم وسطه وظاهره ولو آيسا اوراجيا (والراجي) وهو الجازم او الغالب على ١٢٣ ظنه وجوده اول حقه في الوقت يقيم

(آخره) ندبا وانما لم يجب لانه حين خوطب بالصلاة لم يكن واجدا للماء فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (وفيها تأخير) اى الراجي (المغسرب للشفق) وهو كالمعارض لما قبله من ان الوقت هنا الاختيارى ووقت المغرب مقدر بفعلها بعد تحصيل شرطها وعليه فالواجب التيمم بلا تأخير وقولنا كالمعارض لجواز ان يكون هذا الفرع مبنيا على ان وقتها الاختيارى ممتد للشفق فلا معارضة ثم ان هذا الفرع ضعيف والراجح عدم تأخيرها وافهم قوله اول المختار انه لو كان في الضرورى لقيم من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو كذلك * ولما فرغ من واجباته وهى النية وتعميم الوجه واليدين للكوعين واستعمال الصعيد الطاهر ويعبر عنه بالضربة الاولى والموا لا شرع في سننه بقوله (وسن ترتبه) بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فان نكس اعاد المنكس وحده ان لم يصل به والا

فأجله سبعة عشر (قوله اول حقه) اى او الجازم او الغالب على ظنه عدم لحوق الماء قبل خروج الوقت مع علمه بوجوده امامه (قوله اول المختار) فان تيمم الآيس اول الوقت وصلى ثم وجد ماء في الوقت بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد ما يس منه او غيره كما هو مقتضى نقل ح والموافق ونص المدونة وقال ابن يونس ان وجد ما يس منه اعاد لظنه وان وجد غيره فلا إعادة وضعفه ابن عرفة حيث حكاه بقبل بعد ان ذكر ما تقدم انظر بن (قوله ومثله) اى مثل المتردد في تيممه وسط الوقت مريض عدم مناو لا اى أو آلة وقوله واثب لص او سبع اى على الماء واصل هذه العبارة للطرز (قوله وظاهره ولو آيسا اوراجيا) يعنى ان قول الطراز المريض الذى عدم مناو لا أو آلة واثب من لص او سبع على الماء والمسجون يندب لهم التيمم وسط الوقت ظاهره سواء كانوا آيسين او مترددين اوراجين لكنه خلاف ما تقدم للشارح عند قول المصنف كعدم مناو لا أو آلة من جريان التفصيل وما قدمه هو الموافق لقول ابن عرفة وعدم آلة رفعة كعدمه بفعل عدم آلة الماء كعدم الماء في التفصيل ومثله عدم المناول على الظاهر ويمكن حل كلام الطراز على المترددين وحينئذ فتوافقان انظر بن (قوله يقيم آخره ندبا) هذا هو المعتمد خلافا لمن قال بالوجوب كاذ كره في التوضيح (قوله فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا) اى فكان مقتضى الامر وجوب التيمم اول الوقت لكنه اخر نظر الراجح فجعل له حالة وسطى ان قلت جعل التأخير مندوبا يخالف قول المصنف واعاد المقصر اى المخالف في الوقت فان ظاهره الوجوب قلت المندوب قد تعاد الصلاة لاجله في الوقت الا ترى ان الصغيرة تؤمر ندبا بالستر الواجب على الحرّة فان تركت ذلك اعادت في الوقت على ان الاعادة هنا مراعاة لمن يقول بوجوب تأخير الراجح (قوله وقولنا كالمعارض) اى ولم نقل انه معارض له حقيقة (قوله لجواز ان يكون الخ) كذا في التوضيح قال ح ويمكن ان يقال امره بالتأخير مراعاة للخلاف لقوة القول بالامتداد فلا يلزم ان يكون هذا الفرع مبنيا على مقابل المشهور وتكون هذه الصورة كالمستثناة من قولهم الراجح يؤخر لا نخر المختار فيقال الا في المغرب وهو ظاهر المدونة لمن تأملها اه (قوله انه لو كان) اى عادم الماء (قوله شرع في سننه) وهى ثلاثة على ما قال المصنف واربعة على ما قال غيره (قوله والمسح من الكوعين الى المرفقين) قد صرح ابن رشد في المقدمات بترجيح القول بسنية ذلك المسح واقصر عليه عياض في قواعده وغيره فسمت اعتراض البساطى القائل ان المسح للمرفقين واجب فكيف يجعله المصنف سنة مع ان النقل وجوبه (قوله وتجديد ضربة) المراد بالضرب الوضع الخفيف لا حقيقته وهو الالساس بعنف وحينئذ في كلام المصنف تجوز حيث اطلق اسم الملزوم واداد اللازم لانه يلزم من الضرب الوضع والالساس وقال ليديه رد على القائل انه يمسح بالثانية الوجه ايضا مع اليدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية اليدين فقط لا يقال كيف يمسح الواجب اعنى اليدين للكوعين بما هو سنة لا نقول اثر الواجب باق من الضربة الاولى مضاف اليه الضربة الثانية بدليل انه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالضربة الاولى اجزاء (قوله نقل ما تعلق بهما) اى باليدين من العبار يعنى لوجهه ويديه (قوله صح) اى تيممه على الاظهر كذا ذكر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام ثم قال وفيه نظر لان تيممه لم يحصل للاعضاء بل للممسوح وشرع النقض الخفيف خشية ان يضره شئ من العبار في عينيه اه (قوله وهو ظاهر) اى لانه بمثابة التيمم على الحجر وارتضى هذا العلامة النفراوى في شرح الرسالة وشيخنا وحينئذ فاقى عقب عن الفيشى من بطلان التيمم غير ظاهر (قوله وندب تسمية) اى بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم على الاظهر وباسم الله فقط على ما مر من الخلاف في الوضوء ولا يستحب ان يكون في موضع طاهر كالوضوء لقد العلة المتقدمة في الوضوء

اجزاء (و) سن المسح من الكوعين الى المرفقين (و) سن (تجديد ضربة) ثانيا (ليديه) وبقى عليه سنة رابعة وهى نقل ما تعلق بهما من الغبار بان لا يمسح على شئ قبل ان يمسح وجهه ويديه فان فعل صح على الاظهر ولم يأت بالسنة وظاهر النقل ولو كان المسح قوبا وهو ظاهر ثم شرع فضائله بقوله (وندب تسمية) وسه ال وصمت الاعى ذكر الله واستقبال قبلة (و)

يُظَاهِرُ) اى من ظاهر (يمناه يسراه) بأن يجعل ظاهر اطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ثم يمرها (الى المرفق) فابضاعها بكف اليسرى (ثم مسح الباطن) اى باطن اليمنى من ١٢٤ طى المرفق (لا تخر الا صابع) من اليمنى (ثم) مسح (يسراه كذلك) اى مثل ما قبل

في اليمنى ثم يخلل اصابعه وجوبا كما تقدم (وبطل) التيمم (ببطل الوضوء) من حدث او غيره ويجزى فيه ولو شئت في صلاته ثم بان الظهر لم يعد (و) بطل (وجود الماء) الكافي والقدرة على الاستعمال (قبل الدخول في الصلاة) ان اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استماله والا فلا (لا) ان وجدته بعد الدخول (فيها) فلا يبطل بل يجب استمراره فيها ولو اتسع الوقت لدخوله بوجه جائز (الا) شخص (ناسيه) برحله تيمم ودخل فيها فذكره فيها فانها تبطل ان اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعمال الماء والا فلا لان تذكره بعدها كما سيأتي * ولما بين حكم من وجد الماء بعد التيمم وقبل الدخول في الصلاة وحكم من وجدته فيها شرع بين حكم من وجدته بعد الفراغ منها فقال (ويعيد المقصر) اى كل مقصر صلاته ندبا (في الوقت وصحت الصلاة) (ان لم يعد) وهذا تصريح بما علم التزاما ولما كان تحت المقصر افراد فصلها بالتشيل بقوله (كواجده) اى الماء الذي طلبه طلبا لا يشق عليه (بقر به) بعد صلاته فبعد في الوقت لتقصيره اذ لو تبصر لوجد

وهي التطاير (قوله بظاهر يمناه) الباء بمعنى من الابدائية وفي الكلام حذف مضاف اى من مقدم ظاهر يمناه واما الباء في قوله يسراه فهي للذلة (قوله بأن يجعل ظاهر اطراف يده اليمنى في باطن الخ) الذي في حاشية شيخنا قنلا من خط بعض شيوخه بأن يجعل اصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمناه ثم في عوده على باطن الذراع يمسح بباطن الكف اه (قوله ثم يخلل اصابعه) اى ثم بعده مسح اليدين يخلل اصابعه فلا يخلل كل يد بعد مسحها كما مر في الوضوء وتقدم ان التخليل يكون بطن اصبع او اكثر لا يجنبه لانه لم يمسح صعيدا وحينئذ فلا يتأتى ان يحصل من تخليل واحدة تخليل الاخرى (قوله وبطل التيمم) اى سواء كان ذلك التيمم لحدث اصغرا او اكبرا وبصير ممنوعا من العبادة بعد ان كانت مباحة له (قوله من حدث او غيره) اى وهو السبب والردة والمثل في الحدث او في السبب واعلم ان التيمم يبطل بكل ما يبطل الوضوء ولو كان ذلك التيمم لحدث اكبر فنواقض الوضوء وان كانت لا تبطل العمل امكنها يبطل التيمم الواقع بدلا عنه ويعود جنبا على المشهور من انه لا يرفع الحدث ونحوه انه بنوى التيمم بعد ذلك من الحدث الاكبر ولو قلنا انه لا يعود جنبا بنوى التيمم من الحدث الاكبر ونحوه ايضا انه اذا عاد جنبا لا يقرأ القرآن ظاهرا وان قلنا لا يعود جنبا يقرؤه ظاهرا (قوله وبطل وجود الماء قبل الصلاة) اى بقاء على المشهور من ان التيمم لا يرفع الحدث اما على انه يرفعه فلا يبطل وجود الماء قبل الصلاة (قوله ان اتسع الوقت) اى الذي هو فيه ضروريا واختياريا هذا هو المتعين واما قول عبق لا يبطل تيممه في الضرورى فلا قائل به سواء انظر بن (تنبيه) لو تيمم ثم وجد ماء وراى مانعا عليه من سبع ونحوه فان ابصر الماء او لاثم ابصر المانع بعد ذلك بطل تيممه لاحتمال تغيره وان السبع اعما جاء بعد تيممه واما لو راى المانع قبل رؤية الماء او رآه ما علم يبطل تيممه (قوله لان وجدته) اى او قدر على استعماله بعد الدخول فيها فلا يبطل تيممه بل يجب استمراره فيها ولا تستحب له الاعداد حيث كان غير مقصر وسواء كان آسما من وجود الماء او كان مترددا في وجوده والحوقة او كان راجيا فلا يتملح واحد منهم كما هو ظاهر النقل خلافا لما قاله سند من قطع الراجح ولعله مبني على القول بأن تأخير الراجح لا يخر الوقت واجب لا مندوب وقد علمت انه ضعيف قرره شيخنا (قوله لان تذكره بعدها) اى فلا يبطل ويعيد في الوقت فقط وقوله كما سيأتي اى في قوله وناس ذكر بعدها (قوله ويعيد المقصر) اى اذا وجد الماء بعد صلاته والمراد بالمقصر من قصر عن الطلب المأمور به في قوله ساء طلبا لا يشق به وقوله في الوقت اى المختار فاللعهد الذكري اى في الوقت المتقدم ذكره في قوله فالأيسر اول المختار (قوله ان لم يعد) اى سواء ترك الاعداد ناسيا او عامدا وان كانت المسئلة مفروضة في المقدمات وابن الحاجب في الناسي لكن الظاهر ان العامد كذلك كما ذكره في التوضيح انظر بن (قوله نصريح بما علم التزاما) اى لان كل من طلبت منه الاعداد في الوقت تصح صلاته ان لم يعد وانما صرح بذلك للرد على ابن حبيب القائل ان تارك الاعداد في الوقت ولو ناسيا يعيد ادا وجوبا ولعل وجهه انه صار كالمخالف لما امر به فعوقب بطلب الاعداد ادا ولم ير النسيان عذرا يستقط عنه التقريط (قوله فصلها) اى بينها بالتشيل (قوله كواجده بقر به) حاصله انه اذا كان في محل وجزم وجود الماء فيه او ظن ذلك او شك في وجود الماء به ثم انه طلبه طلبا لا يشق به فلم يجده فتييمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته بقر به بأن وجدته بالمحل الذي طلبه فيه طلبا لا يشق به فانه يعيد في الوقت اما لو ترك الطلب وتيمم وصلى ثم وجدته فانه يعيد ابد البطلان التيمم وكذا ان طلبه ولم يجده فتييمم ثم وجد الماء قبل صلاته فان التيمم يبطل فان صلى به اعاد ابد (قوله اورحله) حاصله انه اذا جزم بوجود الماء في رحله او ظن ذلك او شك فيه فطلبه في رحله فلم يجده فتييمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته في رحله فانه يعيد في الوقت قال عجب وشمل قوله اورحله من نسي الماء ومن جهله كما اذا وضعته زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وليس هذا بتكراره مع قوله وناس ذكر بعدها بالنسبة لصورة النسيان لان هذا قمين طلب وقصر في الطلب فيقف على عين الموضع الذي وضع فيه وما سيأتي لم يحصل منه طلب اصلا وانما

فان وجد غيره فلا إعادة (او) وجد في (رحله) بعد ان طلبه فيه فلم يجده ثم وجده بعد الصلاة فان وجد غيره فلا إعادة فان لم يطلبه بقرعة
او رحله اعادة اذ فاقى كل من المستثنين ثلاث صور (الان ذهب) اي ضل (رحله) بالماء وقتش عليه فلم يجده حتى خاف خروج الوقت فتيمم
وصلى ثم وجده بمائه فلا إعادة لعدم تقصيره (و) كشخص (خائف لص او سبع) او تمساح بأخذه الماء من البحر فتيمم وصلّى فيعيد في الوقت
بأربعة فيودان يتبين عدم ماخافه بأن ظهر انه شجر مثلاً وان يتحقق الماء المنوع ١٢٥ منه وان يكون خوفه جزوا وظناراً

يجد الماء بعينه فان تبين
حقيقة ماخافه او لم يتبين
شيئاً او لم يتحقق الماء او
وجد غير الماء المخوف فلا
إعادة وأما لو كان خسوفه
شكاً او وهماً فلا إعادة
اذا (و) كـ (مريض)
قادر على استعمال الماء
(عدم مناو)ا) تيمم
وصلّى ثم وجد المناول
فيعيد في الوقت حيث كان
لا يتكرر عليه الداخلون
لتقصيره في تحصيله فان
كان يتكرر عليه الداخلون
فاتقوا انه لم يدخل عليه
احد فتيمم وصلّى فلا إعادة
عليه لعدم تقصيره (و)
كـ (راج قدّم) تيممه على
آخر الوقت ثم وجد الماء
الذي كان يرجوه فيعيد
في الوقت لتقصيره لان
وجد غيره فلا إعادة (ومتروك
في الحوقه) فيعيد في الوقت
ولو لم يقدم عن وقته ولذا
اخره عن القيد بخلاف
المتروك في الوجود فلا يعيد
مطلقاً على المعتمد لاستناده
للأصل (وناس) للماء الذي
في رحله تيمم وصلّى ثم
(ذكر) الماء بعينه
(بعدها) فيعيد في

تذكر بعد الفراغ قاله شيخنا في الحاشية (قوله فان وجد غيره فلا إعادة) تبع الشارح في هذا الكلام عبق
قال بن وفيه نظر بل الذي في النص انه يعيد مطلقاً وان وجد غيره واجاب بعضهم بأن المراد بقوله ولو وجد غيره
اي وجود ماء لم يكن موجوداً حين الطلب بأن طرأ سبب وجود مطر او مجي رقة فهذا الإعادة فيه اه كلامه
اي وأما ما في النص من اعاد من وجد غيره فالمراد به غير موجود في المحل حين الطلب (قوله فان وجد غيره)
اي الذي كان برحله بأن طرأ سبب مجي رقة او مطر (قوله ثلاث صور) وذلك لان الماء الذي يجده بعد
صلاته بقربه او رحله تارة لا يطلبه حين تيممه وتارة يطلبه واذا طلبه ولم يجده وتيمم وصلّى تارة يجده ما طلبه
وتارة يجده غيره (قوله حتى خاف خروج الوقت فتيمم الخ) طاهره ان من ضل رحله لا يتييم حتى يضيق الوقت
وليس كذلك بل ظاهر كلامهم ان من ضل رحله كعاد الماء فيفصل فيه بين الآيس وغيره اه بن (قوله
تكتاف لص) صورته انسان سافر نزل بمحل وتحقق ان في موضع كذا من ذلك المحل ماء لكنه خاف على نفسه
من لص او سبع اذا ذهب لذلك الماء وايس من زواله قبل خروج الوقت فتيمم وصلّى ثم تبين له عدم ماخافه وانه
لم يكن على الماء لص ولا سبع فانه يعيد في الوقت واستشكل كون الخائف مما ذكر مقصراً مع انه لا يجوز
التغري بنفسه واجيب بأنه لما تبين عدم ماخافه وكان خوفه كلاً خوفاً كان عنده تقصير في عدم تثبته (قوله
ان يتبين عدم ماخافه) قال طي هذا القيد ذكره البساطي واعتمده عجب ومن تبعه ولم يذكره الشارح هرام
ولا المؤلف في التوضيح ولا ابن عبد السلام ولذا خالف فيه بعضهم اه بن (قوله ومريض عدم مناو)ا) قال
ابن ناجي الاقرب انه لا إعادة مطلقاً على المريض الذي عدم مناو لا سواء كان لا يتكرر عليه الداخلون او كانوا
يتكرررون عليه لانه اذا لم يجد من يتناوله اباه اعم ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب اليه على
ظاهر المذهب وذلك لا يضر فلا إعادة مطلقاً اه بن (قوله وراج قدّم) مثله المتردد في الوجود اذا قدم كفي
عقب تبعه لا بن فرحون لكن رده بن بانه غير صحيح اذا المتردد في وجود الماء لا يعيد مطلقاً سواء تيمم في وقته او
قدم كما نص عليه في الشامل والتوضيح وارتضاه ايضاً (قوله ولذا اخره عن القيد) اي وهو قوله قدّم (قوله فلا
يعيد مطلقاً) اي سواء تيمم في الوقت او قدّم ثم وجد الماء بعد الصلاة وقوله على الاحتمال قد علمت ان مقابله
ما ذكره عبق (قوله يعيد ابداً) وذلك لبطان تيممه بمجرد تذكره فيها (قوله فيعيد في الوقت) اي الاختياري
(قوله وتيمم على مصاب بول) اي فانه يطلب باعادة تلك الصلاة ندباً في الوقت وظاهر اقوال اهل المذهب
واطلاقاتهم انه يطلب بالاعادة في الوقت مطلقاً اي سواء وجد طاهر احوال تيممه عليه او لم يجد الا انه اذا لم يجد
غيره يكون كعدم الماء والصعيد لان طهارة الصعيد واجبة والنجس معدوم الطهارة فلا يطلب حينئذ بالتيمم
به فان تيمم به وجد الطاهر في الوقت اعدا وما قول عجب محل إعادة التيمم على مصاب بول اذا وجد حال التيمم
عليه طاهر او الا فلا إعادة فقيه نظر كما علمت انظر طي (قوله واول المشكوك) يحتمل ان المراد ااول كلامها
بالمشكوك في اصابه النجاسة له اي هل خالطته نجاسة او لا فلو تحققت الاصابة لا إعادة ابداً كما قال الشارح وعلى
هذا فيكون اشارة لتأويل ابن حبيب واصبغ وعلى هذا التقرير ردرج البساطي وتوابن مرزوق ويحتمل ان
لمراد بالمشكوك ما لم تطهر فيه عين النجاسة مع تحقق اصابته او اما اذا اظهرت فيه عين النجاسة لا إعادة ابداً
وعلى هذا فيكون اشارة لتأويل ابى الفرج لكن يعيد اعادة المصنف لتأويل ابى الفرج مقابلة المشكوك بالمحقق

الوقت وقدّم انه اذا ذكره فيها يعيد ابداً (كقصر في تيممه على) مسح (كوعيه) فيعيد في الوقت لقوة القول بالوجوب الى المرققين (لا)
مقتصر (على ضربه) فلا يعيد لضعف القول بوجوب الضربة الثانية (وتيمم على مصاب بول) اي على ارض اصابها بول او غيره من
النجاسات واستشكلت الاعادة في الوقت مع انه تيمم على صعيد نجس فهو كمن توضأ بماء متنجس فكان القياس الاعادة اذ واجيب بأجوبة
اقتصر المصنف منها على اثنين بقوله (واول) قولها التيمم على موضع نجس بعد الوقت (بالمشكوك) في اصابته اي هل خالطته نجاسة او لا
فلو تحققت الاصابة لا إعادة

(والمحقق) الاصابة بالنجس (واقصر) الامام (على) اعادة (الوقت) مراعاة (للقائل) من الاثمة (بطهارة الارض بالجفاف) كمحمد بن الحنفية والحسن البصري وظاهره انه لا فرق بين تحقق الاصابة بالنجس قبل التيمم او بعده وهو كذلك * واعلم ان كل من امر بالاعادة فانه يعيد بالماء الا المقتصر على ١٢٦ كوعيه والتيمم على مصاب بول ومن وجد شوبه او بدنه او مكانه نجاسة ومن تذكر

احدى الحاضرتين بعد ماصلى الثانية منهما ومن يعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسي فان هؤلاء يعيدون ولو بالتيمم وان المراد بالوقت الوقت الاختياري الا في حق هؤلاء فانه الضروري ماعدا المقتصر على كوعيه فانه الاختياري (ومنع) اى كره على المعتمد (مع) عدم ماء تقبيل متوض (من ذكر او اثنى وكذا غيره من فواتق الوضوء) الا ان يشق عليه (وجاع مغتسل) كذلك ولو عاد ماء لانه ينتقل من تيمم الاصغر للا كبر (الاطول) ينشأ عنه ضرر فيجوز الجماع (وان نسي) من فرضه التيمم (احدى) الصلوات (الحس) ولم يعلم عينها (تيمم نجسا) لكل صلاة تيمم لان من جهل عين منسية صلى نجسا كما سيأتى وكل صلاة لا بد لها من تيمم (وقدم) في العسل (ذو) ماء مات ومعه جنب حى ملقبة الملك ولو كان الماء للحى لكان احق به (الا

لأنها تقتضى ان المراد الشك في الاصابة ولذا جله الشارح كغيره على تأويل ابن حبيب واصبح (قوله) وبالمحقق (الح) هذا التأويل للقاضى عياض (قوله) مراعاة (الح) هذا من باب مراعاة الخلاف وليس فيه تقليد مجتهد لمجتهد آخر الذى هو ممنوع (قوله) وظاهره انه لا فرق (الح) اى خلافا لقول ابن حبيب واصبح ان علم باصابة النجاسة لما تيمم عليه حين التيمم اعاد ابدان وان لم يعلم بذلك حين التيمم بل جهل ذلك واشك ثم علم بعد التيمم اعاد في الوقت (قوله) قبل التيمم متعلق بقوله تحقق (قوله) وان المراد بالوقت اى الذى تطلب فيه الاعادة (قوله) اى كره على هذا اجل ابن رشد قول المدونة يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيه ما قال طنى وهو المعتمد واستشكل ما ذكره المصنف من المنع بحوار السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للمال ورعى المواشى واجيب بالفرق بين تحوير ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده والمقدور عليه الذى جوزوا تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله ان الطهارة المائية في المسئلة المعترض بها غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسئلة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله) من ذكر او اثنى) فيمنع الرجل من تقبيل زوجته والمرأة من تقبيل زوجها (قوله) وكذا يمنع عني يكره غير التقبيل من فواتق الوضوء كخراج الريح والبول والعائط والامس والمس (قوله) الا ان يشق عليه اى عدم ذلك الغير كان يشق عليه عدم اخراج الريح والبول فان شق جاز اخراجه ولا كراهة (قوله) كذلك اى يمنع ذكر او اثنى وكذا اخراج المنى غير جماع كباشرة فلا يجوز للزوج الجماع اذا كان طاهرا او عادما للماء ولا يجوز للزوجة ان تتمكن من نفسها (قوله) ولو عاد ماء اى والحال ان ذلك المعتسل عادم للماء ان كان يصلى قبل الجماع بالتيمم (قوله) ينشأ عنه ضرر اى بدنه وخوف العنت وقوله فيجوز الجماع اى ويجوز لها ان تتمكن من نفسها وينتقلان للتيمم وقول المصنف الا الطول راجع لجماع مغتسل لاله ولما قبله وهو التقبيل لانه لا يتصور ضرر بتركه للتقبيل وايضا الجماع فيه انكسار الشهوة وتسكين ما عنده بخلاف التقبيل فانه يحرك الشهوة ويهيجه (قوله) وان نسي احدى الحس (الح) اى وان نسي احدى النهاريات صلى ثلاثا كل صلاة تيمم وان نسي احدى الليليتين صلى اثنتين كل صلاة تيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله سابقا لا فرض آخر (قوله) وقدم ذوماءات ومعه جنب حى اى فيعسل الميت صاحب الماء ويقيم الجنب الحى (قوله) لكان احق به اى من الميت فيقيم الميت ويعسل بالماء صاحبه الجنب الحى (قوله) الا خوف عطش استثناء منقطع وينبغي ان يكون مطلق الحاجة من عجن وطبخ مثل العطش كذا فى كبر خش (قوله) فيقدم الجنب اى في الغسل بذلك الماء ويقيم الميت (قوله) وضمن قيمته فيؤديه لورثة الميت حال ان كان مليا وتبضع بها ذمته ان كان معدما ولا يرد على هذا قول المصنف في مسئلة المضطر الاية وله الخمن ان وجد اى فان لم يوجد فلا يتبع بشئ لان ذاك في المضطر وهذا اخف منه واورد على قول المصنف وضمن قيمته بأن الماء مثلى فكان مقتضاه ضمان المثل لا القيمة واجيب بأن الوضوء المثل اكان اما بوضعه وهو غاية الحرج لالزامه باصصال الماء لذلك الجمل واما بوضعه التحاكم اى عند القدوم لبلد فيها فاصح بحكم وقد لا يكون له قيمة فيه فيكون غيبنا على الورثة فان تركت حاله القوسطى لا ضرر فيها على احد وهى لزوم القيمة بمحل اخذه (قوله) وتسقط صلاة وقضاؤها (الح) ظاهره امكن ايماءه للارض ام لا وانما سقط عنه الاداء والقضاء لان وجود الماء والصعيد شرط في وجوب ادائها وقد عدم وشرط وجوب القضاء تعلق الاداء بالقاضى وما ذكره المصنف قول مالك وقال اصبح يقضى ولا يؤدى لان

القضاء

تلطف عطش) على الحى آدميا او حيوانا محترما فيقدم على الميت صاحب الماء حفظا للنفوس

ويقيم الميت (ككونه) اى الماء مملوكا (لها) اى للميت والجنب الحى فيقدم الجنب تر جميعا لجنب الحى لخطابه وعدم خطاب الميت (وضمن) الحى المقدم في خوف العطش وفي كونه لهما (قيمته) جميعها في الاولى وحظ الميت في الثانية لورثة الميت فهما (وتسقط صلاة) اى اداءها في الوضوء (قضاءها) في الماء. اذاه. والماء. التراب (عدم ماء صعيد)

كصلوب او فوق شجرة وتحت سبع مثلاً وشجبوس في حبس مبنى بالآجر ومقر وشبه مثلاً (فصل في مسح الجرح او الجبيرة) بدلا عن
 الغسل للضرورة (ان خيف غسل جرح) بالضم اسم للمحل وبالفتح المصدر وليس بمراد ١٢٧ هنا خوف (كالتيمم) اي كالحلوف المتقدم

فيه افي قوله او خافو
 باستعماله مرضا او زيادته
 او تأخر برء (مسح) مرة
 وجوبا ان خيف هلاك
 او شدة اذى كتهطيل
 منفعة من ذهاب سمع
 او بصر مثلاً والافندبا
 ومثل الجرح غيره كالرمد
 (ثم) ان لم يستطع المسح
 عليه مسحت (جبيرة) اي
 جبيرة الجرح وهي الدواء
 الذي يجعل عليه وفسرها
 ابن فرحون بالاعواد التي
 تربط على الكسر والجرح
 ويعملها بالمسح والاليمجزه
 ويجوز لمن يقدر على
 ترك الدواء وترك خرقه
 على الرمد ولكن كان
 الماء يضره ان يضعه لاجل
 ان يمسح ولا يرفعه حتى
 يصلى والابطل وضوءه او
 غسله على ماسياتي (ثم)
 ان لم يقدر على مسح
 الجبيرة مسحت (عصا به)
 التي تربط فوق الجبيرة
 وكذا ان تعذر حلها ولو
 تعددت العصا بحيث لم
 يمكن المسح على ما تحتها
 والاليمجزه ثم شبه فيما
 قد يمار به سائل قوله
 (كفصد) اي كقصده
 على قصد مبيته ثم
 عصا به (و) على
 (مرارة) تجعل على ظفر
 كسر ولو من غير مباح

القضاء فرع عن تعليق الاداء ولو بغير القاضى اي ان وجوب القضاء فرع عن تعليق الخطاب بالاداء ولو بغير
 القاضى من الناس وانما كان لا يؤدى لان وجود الماء او الصعيد شرط في وجوب الاداء وقد عدم وقال
 اشهب يجب الاداء فقط نظر الى ان الشخص مطلوب بما يمكنه والاداء يمكن له وقال ابن القاسم يجب الاداء
 والقضاء احتياطا وقال القاسمي محل سقوطها اداء وقضاء اذا كان لا يمكنه الاعماء للتيمم كالحبوس بمكان مبنى
 بالآجر ومقرش به فان امكنه الاعماء كالمبروط ومن فوق شجرة وتحت سبع مثلاً فانه يؤمى للتيمم الى الارض
 بوجهه ويديه يؤديها ولا قضاء عليه (قوله كصلوب الخ) اي وكراكب سفينة لا يصل للماء (قوله او فوق
 شجرة) اي والحال انه لا يمكنه التيمم عليها والالتيمم عليها وصى بالاعماء فاندفع ما يقال قد تقدم ان المعتمد
 جواز التيمم على الحشيش والحشب عند عدم غيره وحينئذ فكيف يعد من كان فوق الشجرة وتحت سبع
 عادما للصعيد او يقال ان الشارح بنى كلامه هنا على ما هو للمصنف من عدم صحة التيمم على الحشب
 فصل في مسح الجرح او الجبيرة لما كان المسح عليها رخصة في الطهارة المائية والترابية ناسب تأخير هذا
 الفصل عنهما (قوله ان خيف) المراد بالخوف هنا العلم والظن وقوله غسل جرح اي في اعضاء الوضوء ان كان
 محدنا محدنا اصغرا وفي جسده ان كان محدنا محدنا اكبرا ومثل الجرح كقال الشارح المحل المألوم من رمد
 او دمل او نحو ذلك (قوله اسم للمحل) اي الجروح (قوله وليس بمراد هنا) اي لان المصدر لا يمسح (قوله اي
 كالحلوف المتقدم فيه الخ) اي فيقال هنا ان خيف بغسل الجرح مرض او زيادته او تأخر برء ولا يكتفى بمجرد
 الخوف بل لابد من استناد الى سبب كخيار طبيب او تخبر به او اخبار موافق له في المراج (قوله مسح) اي ذلك
 الجرح مباشرة (قوله مرة) اي وان كان ذلك المحل الجروح يغسل ثلاثا (قوله ان خيف هلاك) اي بغسله
 (قوله والافندبا) اي والابا ان خاف بغسله مرضا غير شديدا كان المسح مندوبا وما ان خاف بغسله مجرد المشقة
 فلا بد من غسله ولا يجوز المسح عليه فجرد المشقة لا تعتبر (قوله وفسرها ابن فرحون الخ) الاولى ما قاله اللقاني
 في تفسيرها من انها ما يطيب به الجرح كان ذروا او عوادا او غير ذلك (قوله ويعملها بالمسح) اي واذا مسح
 على الجبيرة فانه يعملها بالمسح (قوله على الرمد) اي او الجرح (قوله ان يضعه) اي ان يضع ماذ كرم من الدواء
 والخرقة على الرمد والجرح (قوله ولا يرفعه) اي ماذ كرم من الدواء والخرقة اي ولا يرفعه من على الجرح
 او العين بعد المسح عليه حتى يصلى (قوله ثم عصا به) هو بكسر العين لان القاعدة انه اذا صبغ اسم على
 وزن فعالة لما يشتمل على الشيء نحو العمامة فهو بالكسر كما نقله الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي
 عن الزجاج (قوله التي تربط) اي وهي التي تربط فوق الجبيرة (قوله وكذا ان تعذر حلها) اي وكذا يمسح على
 العصا به اذا كان يقدر على المسح على الجبيرة ولكن تعذر حل العصا به المربوطة عليها (قوله ولو تعددت
 العصا) اي فانه يمسح عليها وهذا مبالغة في قوله ثم عصا به (قوله والاليمجزه) اي والابا ان امكنه المسح
 على ما تحت لم يجزه المسح فوق ما قدر عليه عبدالحق من كثرت عصا به وامكن مسح اسفلها لم يجزه على
 ما فوقها (قوله اي كسحه على فصد) اي كما يجوز سكه على فصد ثم جبيرة ثم عصا به فالفصد مثل الجرح
 في انه اذا لم يستطع غسله بان خاف بغسله مرضا او زيادته او تأخر برء فانه يمسح عليه فان لم يستطع المسح عليه
 مسح على جبيرة فان لم يستطع مسح على العصا به (قوله ومرارة) بالجرح عظفا على فصد اي كما يجوز المسح
 على فصد وعلى مرارة ان لم يستطع غسل ما تحتها من الظفر (قوله ولو من غير مباح) اي كمرارة خنزير وسواء
 تعدد زرعها ولا (قوله على قرطاس صدغ) اي وكما يجوز المسح على قرطاس يلصق على صدغ اصداغ حيث
 كان لا يستطيع غسل الصدغ (قوله وعمامة) اي وكما يجوز المسح على عمامة خيف زرعها ضرر الراس اي
 بان جزم او ظن حدوث مرض فيها او زيادته او تأخر البرء (قوله كالقانسوة) اي وهي اطفايه وموئله ان
 لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه اي فان قدر على ذلك تعين نقضها والمسح على ما هي ملفوفة عليه ردها

للضرورة (و) على (قرطاس صدغ) يلصق عليه لصداع ونحوه (و) على (عمامة خيف زرعها) ضرر ان لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة
 عليه كالقلنة واولا امكنه مسح بعض الراس التي

الوضوء بل (وان يغسل) فن براسه مثل انزلة او جرح واذا غسله حصل له الضرر مسح عليه ثم على جبيرته ثم على العصاة او العمامة ويجوز المسح ان وضع الجبيرة او العصاة على ظهر (او بلا ظهر و) ان (انتشرت) وجاوزت الحلق للضرورة ثم ذكر شرط المسح بقوله (ان مسح جل جسده) والمراد به جميع البدن في الغسل وجميع اعضاء الوضوء في الوضوء والمراد اعضاء الفرض والمراد بالجل ما عدا الاقل فيشمل النصف بدليل المقابلة بقوله (او) مسح (اقله) وكان اكثر من يدا ورجل ولك ان تدخل النصف في الاقل بناء على ان المراد بالجل حقيقة (و) الحال انه (لم يضر غسله) اي الصحيح في صورتين فهو قيد فيهما (والا) بأن يضر غسل الصحيح (فرضه) اي الفرض له (التييم) لانه صار كمن عمته الجراح (كان قل) الصحيح (جدا) كيد) او رجل فتمرضه التيمم ولو لم يضر ذلك اذا اتاه لاحكم له (وان) تيمم (نكح) او مع (نسل) الجرح او مع الصحيح الصار غسله

حيث لم يضر ربه وضوء عودها والامسح عليها مطلقا كما قال شيخنا (قوله وكل على العمامة وجوباً على المعتد) حاصله انه اذا كان يمكنه مسح بعض الراس فقط فقل يمسح عليه فقط ولا يستحب له التكميل على العمامة وقيل باستحباب التكميل عليها والقولان ضعيفان والمعتد ما قاله الشارح من وجوب التكميل عليها فقابل المعتد قولان كما علمت (قوله وبضهم) اي كالعلامة الخرشى (قوله على انه معطوف على جيرة) اي وفيه نظرا لانه يقيدان المرادة ليست من الجبيرة مع انها منها (قوله وما تقدم من المسح) اي من ترخيص المسح (قوله بل وان يغسل) سواء كان من حلال او من حرام لان معصية الزنا قد تقطعت فوق العسل المرخص فيه المسح وهو غير متلبس بالعصية ولا داخل فيها فلا تقاس على مسألة العاصي بسفوره فلا يقصر ولا يفتقر (قوله زلة) هو بفتح النون كما قال شيخنا والمراد من براسه ذلك والحال انه جب (قوله او الاظهر) اي بل وان وضعها من غير ظهر (قوله وان انتشرت) اي هذا اذا كانت العصاة قد دخل الحلق المألوم بل وان انتشرت العصاة وجاوزت محل المألوم وقوله للضرورة اي لان انتشارها من ضروريات الشد ومن لوازمه (قوله ثم ذكر شرط المسح) اي على المألوم وغسل ما سواه (قوله ان مسح جل جسده) حاصل ما ذكره المصنف خمس صور اثنان يغسل فيهما الصحيح ويمسح على الجرح وثلاث يتيمم فيها فاوغسل الصحيح والمألوم في الجميع اجزا وهو قوله وان غسل اجزا او ما وغسل الصحيح ومسح على الجرح في الصور الثلاث الاخيرة التي يتيمم فيها فانه لا يجزئ ذلك الفعل ولا بد من التيمم او غسل الجميع كافي عقب وهو الطاهر من قول المصنف وفرضه التيمم لكن قل ح عن ابن باجى الاجزاء فالتاخذ عليه الماررى وصاحب الذخيرة (قوله والمراد به) اي يجسدهم (قوله والمراد) اي باعضاء الوضوء وقوله اعضاء الفرض اي الاعضاء التي غسها فرض (قوله بدليل المقابلة) اي مقابته الجبل بالاكل (قوله والحال انه لم يضر غسله) اي والحال ان غسل الصحيح في صورتين لا يضر الجرح (قوله والا يفرضه الخ) اي والا بأن يضر غسل الصحيح للجرح ومسح والموضوع انه مسح جل جسده او فله فادا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما يتيمم حينئذ في تنبيهه على كونه كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من اجزاء الصحيح يضر بالجرح واما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر بالجرح وبعضه اذا غسل يضر فانه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيمم كما قال شيخنا فادا كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فانه يمسح ببقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيمم (قوله اي الفرض له) اي وليس المراد فان فرض عليه بدليل قوله وان غسل اجزا (قوله كن عمته الجراح) اي كن عمت الجراح جميع جسده وتعد الراس غسله فانه يتيمم (قوله كان قل جدا) اي كما انه يتيمم اذا قل الصحيح جدا كيد او رجل ولو لم يضر غسل ذلك الصحيح بالجرح (قوله اذا تافه لاحكم له) اي فكانت الجراحات عمت جميع الجسد (قوله وان غسل اجزا) اي وان تكلف من فرضه الجمع بين المسح والغسل في الايامين او فرضه التيمم بما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره اجزا لا يانه بالاصل كصلاة من ابيع له الجلوس فائم (نحوه) وغسل الجرح اي مع الصحيح الذي لا يضر غسله الجرح (قوله وان تعذر مسحها) هذا مفهوم قول المصنف بما سبق ان خيف غسل جرح فالتيمم مسح لان معناه ان خيف غسل جرح وقد رعى على مسه بدليل قوله مسح والحاصل ان الجرح امان يقدر على مسه او لا فالاول تقدم الكلام عليه والساني وهو ما اذا تعذر مسه امان يكون في اعضاء التيمم او لا يكون فيها وقد اشار له المصنف بقوله وان تعذر مسحها الخ (قوله وان تعذر مسحها) اي بكل من الماء والتراب والحال انه لا جبيرة عليها التايمم بها او كانت لا تثبت لتكون الجرح تحت المارن ولا يمكن وضعها لتكون الجرح بأشفا العيون ومفهوم قوله تعذر مسحها بكل من الماء والتراب ان لا يضره مسحها بالماء خاصة وامكن مسحها بالتراب والفرض ان مسحها باعضاء تيمم فانه يتيمم بها وان كان حائل لان الظاهرة انه لا يضره مسحها بالماء الناقصة كداني عقب ونش (قوله لوجه واليمين) اي لا يعرفين كما قال جرح بل يرى لان هذا هو المطلوب مسح في التيمم ولانه اذا ترك من

(تركها) بلا غسل ولا مسح لتعذر مسها (وتوضأ) وضوا ناقصا بأن يغسل أو يمسح ما عداها من أعضاء الوضوء اذ لو تيمم تركها ايضا وضوءه ناقص مقدم على تيمم ناقص والغسل كالوضوء ولو قال تركها وغسل الباقي لشمل ١٢٩ النسل (والا) بأن كانت الجراح في غير

أعضاء التيمم (في) المسئلة أربعة أقوال أولها يتيمم ليأتي بطهارة ترائية كاملة تائها يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لأن التيمم إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وسواء فيها كان الجرح أقل أو أكثر (ثالثها) يتيمم أكثر (الجرح أي كان أكثر من الصحيح لأن الأقل تابع للأكثر فليس المراد أكثر في نفسه بدليل التعليل فان قل الجرح نسل الصحيح وسقط الجرح (ورابعها يجمعها) فيغسل الصحيح ويتيمم للجرح ويغسل المائنة ثلاثا يفصل بين الترائية وبين ما فعلت له بالمائنة (وان نزعها) أي الجبيرة أو الممرارة أو العصا أو العمامة بعد المسح عليها (الدواء) مثلا (أو سقطت) بنفسها ان لم يكن بصلاة بل (وان) كان (بصلاة قطع) أي بطلت عليه وعلى مأموه ولا يستخلف ولو كان مأموه في الجمعة وهو أحد الاثني عشر لبطلت الجمعة على الكل وهذا جواب المبالغ عليه (وردها ومسح) ان لم يطل ائمن او طال سبانا وأي به ان سى مطلقا وهذا

الكوعين إلى المرفقين أعاد في الوقت الذي اختاره عجم وعقب ان المراد بأعضاء التيمم الوجه واليدان للكوعين فلو كان الجرح في ذراعه وتعذر مسها فانه يتركها ويتيمم على ما قال ح وتجرى فيه الأقوال الأربعة الآتية في المتن على ما قال عجم واختار شيخنا ما قاله ح (قوله تركها) أي لانها كعضو سقط (قوله وتوضأ وضوا ناقصا) أي بشرطين الأول ان يكون الوضوء ممكنا اما اذا لم يمكن لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتي بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة واستظهره شيخنا فان كانت أعضاء التيمم كلها مأومة ولا يقدر على مسحها لا بماء ولا بتراب والفرض ان غسل الصحيح يضرب الجرح سقطت الصلاة عنه كعدم الماء والصعيد (قوله والا) بأن كانت الجراح (أي التي تعذر مسها) (قوله وأهل التيمم) أي وهو قول عبد الحق وقوله ليأتي بطهارة ترائية كاملة أي بخلاف ما لو توضأ كانت طهارته ناقصة لتركها الجرح لان الفرض انه تعذر مسه بالماء ولا جبيرة عليه لتألمها بها أو لعدم ثباتها (قوله ثانيها ينسل الخ) أي وهو لابن عبد الحكم وصاحب النوادر (قوله إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله) أي والماء هنا موجود قادر على استعماله بالنسبة لغير الجرح (قوله ثالثها) أي وهو لابن بشير (قوله لان الأقل تابع للأكثر) أي فكان الجسد كله قد عجزت الجراح (قوله ورابعها) هو لبعض شيوخ عبد الحق وقوله يجمعها أي التيمم وغسل الصحيح سواء قلت الجراحات أو كثرت (قوله ويتيمم للجرح) أي لاجله فلو كان يحشى من الوضوء مرضا ونحوه فانه يكفي بالتيمم كما قال ابن فرحون وكذا يقال على القول الثاني (قوله ويقدم المائنة) أي ويقدم الطهارة المائنة الناقصة على الطهارة الترائية والظاهر انه على هذا القول يضلعهما لكل صلاة ولو لم يحصل منه ناقص لا للصلاة الأولى فقط كذا قال عجم وذلك لان التيمم لا بد من فعله لكل صلاة وهو هنا جزء من الطهارة وبمجرد فوائده من الصلاة بطلت الطهارة لبطان جزئها فيجب تجديد الهيئة الاجتماعية بتامها والذي في الثاني ان الطاهر انه إنما يضلعهما للصلاة الأولى وأما غيرهما فلا يعيد الا التيمم اذ لا وجه لاعادة الوضوء حيث لم يحصل ناقص (قوله وان نزعها) أي الامور الحائلة من جبيرة وعصا وممرارة وقرطاس وعمامة بعد المسح عليها وان في قوله وان نزعها شرطية وجوابها محذوف تقديره وارتداه ومسح واما قوله قطع ورداه ومسح فهو جواب ان في قوله وان كان السقوط بصلاة ويحتمل ان قوله قطع جواب للمبالغ عليه وقوله ورداه ومسح جواب لما قبل المباحة وما بعدها وهذا الاحتمال أولى لان الاصل عدم الحذف (قوله لدواء) لا مفهوم له بل لو نزعها عمدا أو سبانا بالحكم واحد وهو ان يرتداه ويمسح عليها ولذا قال الشارح لدواء مثلا (قوله ان لم يكن) أي السقوط بصلاة (قوله ومسح) أي ما كان مسح عليه أو لا من الجبيرة أو العصا أو الممرارة أو القرطاس أو العمامة (قوله ان لم يطل الزمن) أي زمن تأخير المسح سواء كان التأخير عمدا أو نسيانا (قوله نسيانا) أي لا عمد اقتبطل الطهارة والحاصل انه ان اخرج المسح جرى على حكم الموالاة في الوضوء من كونه يني بانه ان اخرجنا سبانا مطلقا أي طال الزمن أو قصر وان اخرجنا عمدا بنى عند القرب من غيرية وان طال ابتداء طهارته من اولها (قوله كراس في جنبانية) أي ورجل في وضوءه فاذا كان على واحدة منهما جبيرة ومسح على رجله في الوضوء أو على راسه في الغسل ثم صح فانه يغسل الراس أو الرجل (قوله كصباح اذن) أي في وضوءه أو غسل فاذا كان الصباخ أو ما عليه جبيرة مسح عليها في الغسل أو الوضوء ثم صح فانه يمسح الصباخ بهذا ذلك أي وكسح راسه في الغسل أو غسل ومسح على العرقبة ثم قدر على مسح الراس دون غسلها فانه يمسح راسه ولو قال المصنف وان مسح على لاسل كان انصر واشدل لعموله للاذنين والرأس في الغسل وان صح وهو في صلاة قطع وغسل أو مسح (قوله وبنى بانه الخ) أي ومسح

(١٧ - نسوي اول) جواب ما قبل المبالغة وما بعدها (وان مسح) أي برى الجرح ومضى معناه وهو على طهارته (نسل) لحل ان كان منه الغسل كراس في جنباه و... مع ما حقه المسح كصباح اذن (ومسح متوص) ما مسح على تمامته مثلا (راسه) وبنى بانه ان سبي مطلقا وان

بجز مالم يطل وامان لم يكن على طهارته كما لو كان جنباً او غير متوض واغسل في اعضاء الغسل او الوضوء لغسل جميع البدن في الاول
وجميع الاعضاء في الثاني
١٣٠

وما يتعلق بذلك (الحيض
دم كصفرة) شئ كالصديد
تعلوه صفرة (او كدرة)
بضم الكاف شئ كدر ليس
على الوان الدماء وكان
الاولى ان يقول او صفرة
او كدرة بالعطف (خرج
بنفسه) لا بسبب ولادة
ولا اقتضاض ولا غير ذلك
ومن هنا قال سيدي عبد
الله المنوفي ان ما خرج
بعلاج قبل وقته المعتاد
لا يسمى حيضاً فائلاً الظاهر
انها لا تبرأ به من العدة ولا
تحل وتوقف في تركها
الصلاة والصوم قال المصنف
والظاهر على بحثه عدم
تركهما اى لانه استظهر
عدم كونه حيضاً تحل به
المعتدة فقطضاه انها لا
تركها وانما قال على بحثه
لان الظاهر في نفسه تركها
لا احتمال كونه حيضاً
وقضاؤه لا احتمال ان
لا يكون حيضاً وقديراً
بل الظاهر فعلهما وقضاء
الصوم فقط وانما توقف
لعدم نص في المسئلة واما
سماع ابن القاسم فقال شئ
انما هو فيمن استعملت الدواء
لرفعه عن رفته المعتاد
فيحكم لها بالظهور واما كلام
ابن كنانة فانه هو فيمن

متوض راسه فورا فان تراخى بنى بنه الخ (قوله وامان لم يكن الخ) اى وامان برى الجرح وما في معناه
والحال انه لم يكن على طهارته (قوله والحل) اى المألوم الذي كان يسمح عليه (قوله وجميع الاعضاء) اى
اعضاء الوضوء (قوله واندرج المحل) اى الذي كان مأوماً في ذلك في تنبيه في فهم من قوله وان نزاعها لدواء الخ
ان الجبيرة لو دارت بان زالت عن محل الجرح مع بقاء العصابة عليه ليس حكمها كذلك والحكم انه باق على
طهارته ولا يطلب بالمسح عليها ويطلب بردها لاجل الدواء لاجل ان يسمح عليها فان زالت العصابة عن محل
الجرح بطل المسح عليها ولورد هاسر يعا هذا هو الصواب واما قول عبق بطل المسح عليها ان لم يرد هاسر يعا
فان ردها سريعا فلا يعيد المسح فغير صواب كما قال بن وشيخنا في حاشيتهما
في فصل في بيان الحيض (قوله دم كصفرة او كدرة) قال ابن مرزوق يحتمل ان يكون تمثيلاً للدم بما هو
من افراده الداخلة تحته وحينئذ فيكون من التميل بالاخفى نيه به على ان ما فوق الصفرة والكدرة من الدم
الاجر القاني احرى بالدخول في التعريف ويحتمل ان يكون مسمى الدم عنده انما هو الاجر الخالص الحرة
وغيره من الاصفر والا كدر لا يسمى دم فيكون من تنبيه حقيقة بأخرى على عاداته والاحتمال الاول هو
ظاهر التهذيب والجلاب والثاني ظاهر التلقين والباقي والمقدمات وما ذكره من ان الصفرة والكدرة حيض
هو المشهور ومذهب المدونة سواء رانها في زمن الحيض اولاً بأن رانها بعد علامة الطهر وقيل ان كانا في
ايام الحيض فحيض والا فلا وهذا لا ابن الماشون وجعله المارزى والباقي هو المذهب وقيل انهما ليسا بحيض
مطلقاً حكاه في التوضيح وعلى الاحتمال الثاني يقال انهما الضعفتان بالخلاف فيهما عن الدم المتفق على كونه
حيضاً سببهما به ولم يعطفهما عليه بحيث يقول دم او صفرة او كدرة لان ظاهر العطف المساواة بخلاف المنسبه
فانه لا يقوى قوة المنسبه به فاندفع قرن الشارح وكان الاولى الخ (قوله تعلوه صفرة) اى في كونه تعلوه صفرة
فهو بيان لوجه النسبه (قوله شئ كدر) اى ليس بأبيض خالص ولا اسود خالص بل متوسط بينهما (قوله ليس
على الوان الدماء) المراد بالوان الانواع والمراد بالدماء الدم الاجراى ليس مماثلة لنوع من انواع الدم الاجر
الخالص الحرة فالدم الاجر نوعان قوى اخره وضعيفها وكان الاولى ابدال الدماء بالدم لان الانواع انما هي
للمفرد الا ان يقال ان الاضافه يانية (قوله ولا غير ذلك) اى كالعلة والفساد مثل دم الاستحاضة فان نزع وجه
بسبب علة وفساد في البدن (قوله ومن هنا) اى من اجل اشتراط الخروج بنفسه في الحيض (قوله ان ما خرج
بعلاج اى كسربة (قوله لا يبرأ به من العدة) اى لا يحصل به براءتها ونحو وجهها منها وقوله ولا تحل اى ولا
تحل بسببه للذواج وهذا عطف لازم على ملزوم وانما قال المنوفي الطاهر انها لا تحل به المعتدة ولم يجزم بعدم
حلها لا احتمال ان استعجاله لا يخرجها عن الحيض كاسهال البطن فانه لا يخرج الحارج عن كونه حدثاً (قوله
قال المصنف) اى في توضيحه (قوله على بحثه) اى استظهاره (قوله وانما قال على بحثه الخ) هذا الكلام لعج
قصده ببيان وجه تسمية المصنف بقوله على بحثه ولم يطلق (قوله وقد يقال الخ) هذا اعتراض من بعض
الاشياخ على عجب حيث قال الظاهر في نفسه اى بقطع النظر عن بحث المنوفي تركهما وقضاؤهما وحاصله انا
لا سلم ان هذا هو الظاهر لان هذا شك في المانع وهو لغو وحينئذ فالظاهر فعلهما لا احتمال كونه غير حيض
فلا يشوب لاداء في الوقف وقضاء الصوم احتياط لا احتمال انه حيض (قوله وانما توقف) اى المنوفي تركها
الصلاة والصوم (قوله فاما هو في من عاداتها) اى في الحيض ثمانية ايام الخ وحاصله ان كلام ابن كنانة في استعمال
انواع الاجل لا يجل السور من الحيض (قوله فاقوع للاجهوري) اى من اعتراضه على المنوفي بأن توقفه قصور
منه راساً لانه معاني السماع وبكلام ابن كنانة من ان وجود الدم بدواء يحكم له بحكم الحيض سهو منه قال بن

حادثها بماية ايام مثلاً فاستعملت الدواء بعد ايامه مسلاً لرفعه عليه المدة فيحكم لها
بالظهور خلافاً لابن فرحون فليس في السماع ولا في كلام ابن كنانة التكلم على جلبه فواقيع للاجهوري ومن نعه سهو (من قل من تحما
بأداة) احترز به عن الخارج من الدر

او من ثقبه والخارج بنفسه من صغيرة وهي مادون التسع وايسة ثبتت سبعين وسئل النساء في بنت الخمسين الى السبعين فان قلن حيض او شككن فحيض (وان) كان الخارج (دفعه) بضم الدال الدقمة وفتحها المرة وكلاهما (١٣١) صحيح والاول اولى وهذا الاشارة الى

اقله باعتبار الخارج ولاحد لاكثره واما باعتبار الزمن فلاحد لاقله وهذا بالنسبة الى العبادة واتمى العدة والاستبراء فلا بد من يوم او بعضه (واكثره لمبتدأة) غير حامل تمادى بها (نصف شهر) خمسة عشر يوما فان انقطع قبله طهرت مكانها وليس المراد بتأديه استغراقه الليل والنهار بل اذارات قطرة في يوم اوليلة حسبت ذلك اليوم او سبيحة تلك الليلة يوم دم وان كانت تعتسل وتصلى كلها انقطع (كامل الطهر) فانه نصف شهر لمبتدأة وغيرها ولاحد لاكثره (و) اكثره (المعتادة) غير حامل ايضا وهي التي سبق لها حيض ولومرة لانها تنقثر بالمررة (ثلاثة) من الايام (استظهارا) على اكثر عاداتها) اياما لاوقوعا فاذا اعتادت خمسة ثم تمادى مكثت ثمانية فان تمادى في المرة الثالثة مكثت احد عشر فان تمادى في الرابعة مكثت اربعة عشر فان تمادى في المرة اخرى فلا تزيد على الخمسة عشر كما اشار به بقوله ومحل

ونص السماع كافي ح سئل عن امرأة تريد العمرة وتخاف تعجيل الحيض تشرب شرابا لتأخير الحيض قال ليس ذلك بصواب وكرهه قال ابن رشد انما كرهه مخافة اى تدخل على نفسها ضررا بذلك في جسمها اه وفي البيان ايضا قال ابن كنانة يكره ما بلغنى انهن يصنعن ما يتعجلن به الطهر من الحيض من اشرب او تعالج ابن رشد كرهه مخافة ان يضر بها قال ح فعلم من كلام ابن رشد انه ليس في ذلك الا الكراهة خوفا من ضرر جسمها ولو كان ذلك لا يحصل به الطهر لينة ابن رشد خلافا لابن فرحون اه فانت ترى السماع المذكور وكلام ابن كنانة يدلان على تأخير الدم عن وقته بدواء او رفعه بعد حصوله بدواء وفي كل منهما تكون المرأة طاهرا خلافا لابن فرحون وليس فيها ما تعرض لمسئلة وجوده بدواء كما زعمه عجم ولذا لم يذكر فيها الا كلام المؤلف وكلام شيخه اه كلام ابن والحاصل ان المرأة امان تستعمل الدواء لرفع الحيض عن وقته المعتاد في هذه يحكم لها بالطهر في الوقت المعتاد الذي كان يأتيها فيه وتأخر عنه وهذه مسئلة السماع واما ان تستعمل الدواء لاجل تعجيل الطهر من الحيض كالأول كان عاداتها ان يأتيها الدم ثمانية ايام فاستعملته بعد انيانه ثلثه ايام فانقطع في هذه يحكم لها بالطهر بعد انقطاعه وهذه مسئلة ابن كنانة واما ان تستعمل الدواء لاجل تعجيل نزول الحيض قبل وقته وهذه مسئلة المتنوفى التي استظهر فيها ان النازل غير حيض وانها طاهرة (قوله او ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان وهو كذلك (قوله وسئل النساء في بنت الخمسين) اى كنه انهن يسألن في المراهقة التي راهقت البلوغ وقار به وهي بنت تسع الى ثلاثة عشر فان جزم من او شككن فهو حيض والا فلا واما من زاد سنها على ذلك الى الخمسين فيقطع بأنه حيض (قوله الدقمة) هو بالفاء والفاء الشئ الذي ينزل في زمن يسير (قوله وكلاهما صحيح) اى وان كان المعنى مختلفا لان الدقمة بالفتح اعم من الدقمة بالضم لان الدقمة بالضم معناها الشئ النازل في زمن يسير واما بالفتح فمعناها النازل مرة واحدة نزل في زمن يسير او كثير فاذا نزل الدم واسترسل في زمان متطول قيل له دفعة بالفتح لا بالضم (قوله والاول) اى وهو المضموم اولى لعلم الثاني منه بطريق الاولى ان قلت بل الاول متعين لان المرة صادقة بآية تطاعه وباستمراره كثير وهذا لا يصح ارادته لانه انما يبالغ على التوهيم قلت الاغيا بان قرينه تدل على انقطاع المرة لاستمرارها الذي لا يصح ارادته (قوله ولاحد لاكثره) اى باعتبار الخارج فلا يجد برطل او اكثر (قوله وهذا) اى عدم تحديده باعتبار الخارج (قوله حسبت ذلك يوم دم) اى حتى يكمل خمسة عشر يوما ما جاء بعد ذلك فهو دم عليه وفساد (قوله فانه نصف شهر لمبتدأة وغيرها) اى وحيث اذا عاودها الدم قبل نصف شهر والحال انها بلغت اكثر حيضها من مبستدأة ومعتادة فانها تبنى ذلك الدم ولا تترك العبادة لاجله (قوله لانها تنقثر بالمررة) اى لان العادة تنقثر بالحصول مرة (قوله ثلاثة استظهارا) اى ولو علمت عقب حيضها انه دم استحاضة بأن ميزت بخلاف المستحاضة كما يأتى (قوله فاذا اعتادت خمسة) اى بأن اتاها الدم خمسة ايام او لا (قوله مكثت احد عشر) اى لاستظهارها على اكثر عاداتها زمانا وهي الثمانية بثلاثة ايام ولا تستظهر على الخمسة التي هي عاداتها الاولى ولو كانت اكثر وقوعا (قوله مكثت اربعة عشر) اى لاستظهارها على عاداتها الثالثة وهي الاحد عشر بثلاثة ايام لانها اكثر عاداتها زمانا وهي الخمسة والثمانية والاحد عشر (قوله ما لم تجاوزه) اى ما لم تجاوز بالايام الثلاثة نصف شهر اى تزيد عليه (قوله فيومان) اى تستظهر بهما (قوله ومن اعتادته) اى نصف الشهر (قوله ثم هي بعد الاستظهار) اى ان استظهرت على اكثر عاداتها وقوله او بوع نصف الشهر اى اذا لم تستظهر بأن كانت معتادة لنصف شهر (قوله طاهر حقيقة) هذا مذهب المدونة وقيل طاهر حكما وعليه فيمنع وطؤها وطلاقتها ويجبر مطلقها على رجعتها وتصوم وتصلى وتغتسل بعد الخمسة عشر يوما وتقضى الصوم وجوباً ولا تقضى الصلاة لا وجوباً ولا بها ان كانت طاهرة فقد صلته وان كانت

الاستظهار بالثلاثة (ما لم تجاوزه) اى نصف الشهر وان كان عاداتها ثلاثة عشر فير ان من اعتادته فلا استظهار عليها (ثم هي) بعد الاستظهار او بآخر نصف الشهر (طاهر) حقيقة تصوم وتصلى وطؤها يسمى الدم السال بعد ذلك دم استحاضة وتسمى هي مستحاضة بولها كان ما ينزل من الدم من الحامل يسمى عاءا ناضبا كانت دلالة الحيض على برادة الرحم

(الحامل بعد) دخول
(ثلاثة اشهر) الى الستة
(النصف ونحوه) خمسة
ايام (وفي) دخول (ستة)
على المعتمد وهو الذي
ارضاها شيئا بعدا لظاهر
المصنف وجماعة (فاكثر)
الى آخر الحمل (عشرون)
يوما (ونحوها) عشرة
ايام فالجمله ثلاثون (وهل)
حكم (ما) اى الدم الذى
(قبل) الدخول فى ثالث
(الثلاثة) بأن حاضت فى
الاول والثانى (كما
بعدها) اى النصف ونحوه
(او كالمعتادة) غير الحامل
تمكث عاداتها والاستظهار
على التحقيق (قولان)
اربعهما الثانى (وان
تقطع طهر) اى تخله دم
وتساويا وزادت ايام الدم
او نقصت (لوقت) اى
جعت (ايام الدم فقط)
لا ايام الطهر (على تنصليها)
المتقدم من مبتدأة
ومعتادة وحامل فلتلق
المبتدأة نصف شهر
والمعتادة عاداتها واستظهارها
والحامل فى ثلاثة اشهر
النصف ونحوه وفى ستة
فاكثر عشرين ونحوها
(ثم هي) بعد ذلك
(مستحاضة وتغتسل)
الملققة وجوبا (كلما

حائض لم تخاطب بها (قوله طنية) اى لا قطعية والامتناع من الحيض من الحامل (قوله) واكثره للحامل اى
سواء كانت مبتدأة او معتادة (قوله بعد دخول ثلاثة اشهر) اى وليس المراد بعد مضي ثلاثة اشهر بدليل
قوله وهل ما قبل الثلاثة الخ (قوله النصف) اى نصف شهر (قوله ونحوه خمسة ايام) اى فالجمله عشرون
وحاصله ان الحامل اذا حاضت فى الشهر الثالث من حملها وفى الرابع وفى الخامس منه واستمر الدم نازلا
عليها كان اكثر الحيض فى حقها عشرين يوما وما زاد على ذلك فهو دم علة وفساد (قوله وفى ستة الخ) حاصله
ان الحامل اذا حاضت فى الشهر السابع من حملها والثامن والتاسع منه واستمر الدم نازلا عليها كان اكثر
الحيض فى حقها ثلاثين يوما واما اذا حاضت فى الشهر السادس قطا هرا المدونة ان حكمها حكم ما اذا حاضت
فى الشهر الثالث وخالف فى ذلك جميع شيوخ افر يقية وراوان حكم الستة اشهر حكم ما بعدها لا حكم ما قبلها
وهذا هو المعتمد وكلام المصنف قابل للحمل على كلام الشيوخ ان يقال وفى دخول ستة كما قال شارحنا
وقابل للحمل على كلام المدونة بأن يقال وفى مضي ستة كما قال عبق وقد علمت ان المعتمد خلاف ظاهرها
(قوله تمكث عاداتها والاستظهار على التحقيق) وهو الذى اختاره ابن يونس كفى التوضيح وح نص
ابن يونس الذى ينبغى على قول مالك الذى رجح اليه ان تجلس فى الشهر والشهرين قدر ايامها والاستظهار
لان الحمل لا يظهر فى شهر ولا فى شهرين فهى محمولة على انها حائل حتى يظهر الحمل ولا يظهر الا فى ثلاثة اشهر
اه وخلاف التحقيق قول عبق تبالعج او كالمعتادة تمكث عاداتها لكن بغير استظهار ولا دليل لعج فى قول
لمدونة ما علمت مالكا قال فى الحامل تستظهر ثلاثة لا قد يعا ولا حديثا لان كلامها فى ظاهرة الحمل وهذه ليست
كذلك لقول ابن يونس انها محمولة على انها حائل انظر من (قوله قولان) الاول منهما قول مالك المرجوع عنه
واخاره الا باني وهو مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقرينة كلو حرم المعلوم عند النساء لظهور
الحمل والثانى قول مالك المرجوع اليه واختاره ابن يونس وهو مبنى على انه انما يلزمها ما يلزم الحامل اذا
ظهر الحمل وهو انما يظهر فى الثالث وما بعده وبعض الشيوخ رجح القول الاول وفى كلام ابن عرفة ما يشعر
بترجيح الثانى فكل منهما قدر رجح ولكن الثانى ارجح (قوله وان تقطع طهر) اى لمبتدأة او المعتادة والحامل
(قوله وتسويا) ان تساوت ايام الطهر وايام الحيض بأن اناها الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله او زادت
ايام الدم) اى بأن اناها الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله او نقصت) اى ايام الدم عن ايام الطهر بأن اناها
الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله لا ايام الطهر) اى فلا تلقها بل تلغها وحينئذ فلا تلق الطهر من تلك
الايام التى فى اثناء الحيض بل لا بد من خمسة عشر يوما بعد فراغ ايام الدم وما ذكره من كونها تلقى ايام الدم
وتلغى ايام الطهر فهو امر متفق عليه ان نقصت ايام الطهر عن ايام الدم وعلى المشهور ان زادت او تساوت
خلاف لمن قال ان ايام الطهر اذا ساوت ايام الحيض او زادت فلا تلغى ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هى فى
ايام الطهر طاهر تحق بقاء وفى ايام الحيض حائض تحق بقاء ببيض مؤتلف وهكذا مدة عمرها ولا تلقى ولا تلغى
وقائد الخلاف تطهر فى الدم النازل بعد تلقى عاداتها وخمسة عشر يوما فعلى المعتمد تكون طاهر او الدم
النازل دم علة وفساد وعلى مقابله يكون حيضا (قوله ثم هي بعد ذلك) اى بعد تلقى ايام الدم على تفصيلها
(قوله وتغتسل كلما قطع عنها فى ايام التلقيق) اى لانها لا تدري هل يعاودها دم ام لا (قوله الا ان تظن انه
يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التى هي فيه) سواء كان ضروريا او اختياريا فلا تؤمر بالعسل وتبع الشارح
فى هذا الكلام عبق قال بن وفيه نظر فقد صرح الجزولى والشيخ يوسف بن عمر والزهرى فى شرح الرسالة
بأنه يحرم تأخير الصلاة لرجاء الحيض واختلفوا هل تسقط عنها اذا اخرتها واناها الحيض فى الوقت وهو الذى
للجزولى وابن عمر او يلزمها القضاء وعليه الزهرى وذهب اللخمي الى ان التأخير لرجاء الحيض مكروه فقط نقل
ذلك ح عنه عند قوله فى الصوم وينظر بسفر قصر الخ وتغله ايضا المواقف وح فى موضع آخر لكن الكراهة

و(وطأ) بعد طهرها فيمكن انما تصلى وتصوم في جميع ايام الحيض بان كان يأتيها يلاو ينقطع قبل الفجر حتى يذهب الشفق فلا يؤتى بها من الصلاة والصوم وتدخل المسجد وتطوف الاقضية الا ان يحرم طلاقها ويجبر على مراجعتها (و) الدم المميز في زمن الاستحاضة بتغير رائحة اولون او ورقه او بخور او بالمها لاكثره او قلة اتبعتهما المأج (و) طهر (ثم) خمسة ١٣٣ عشر يوما (حيض) فان لم يميز فهي مستحاضة ولو مكثت

طول عمرها وكذلك
ميزت قبل تمام الطهر
فهي مستحاضة (ولا
تستظهر) المبيضة بل
تقتصر على عاداتها (على
الاصح) ما لم يستمر
ما مبرته بصفة الحيض
المميز فان استمر بصفته
استظهرت على المعتمد
ثم شرع في بيان علامة
انتهاء الحيض بقوله
(والطهر) من الحيض
يحصل (بجفاف) وهو
عدم تلوث الخرقه بالدم
ومامعه بان يخرجها من
فرجها جافة من ذلك ولا
يضر بالها بغير ذلك من
رطوبة الفرج (او)
يحصل (قصه) يفتح
القاف ماء ابيض يخرج
من فرج المرأة (وهي
ابلق) من الجفوف
(لمعتادتها) فقط اومع
الجفوف بل ابلغ حتى
لمعتادة الجفوف خلافا
لظاهر معتادته اذاراتها
لا تنتظره بخلاف معتادتها
اذا راته واذا علمت انها
ابلق (فتنظرها) ندبا
معتادتها فقط او هي مع
الجفوف (لاخر) الوقت
(المختار) باخراج الفاية فلا

عند اللخمى ما لم يؤد انا خيرا لخرج الوقت المختار والاحرم وحينئذ فيعين بقاء المصنف على اطلاقه اما على
حرمه التأخير قطا هر واما على الكراهة فيكون قوله وتعسل كلما انقطع عنهما اي ندبا عند رجاء الحيض
ووجوبه في غير ذلك واذا علمت انها مأجورة بالغسل والصلاة كلما انقطع ولو علمت ان الحيض يأتيها في الوقت
ظهر لك ان قول عبق بعد قوله فلا تؤمر بالغسل فان اغتسلت في هذه الحالة ولم يأتيها الدم فهل تعتد بغسلها
اذا كانت بنية جازمة وبالصلاة ولا تعتد بهما فيه تردد كلام غير صحيح اه كلام بن (قوله ووطأ) اي على
المعروف من المذهب خلافا لصاحب الارشاد حيث قال لا يجوز وطؤها (قوله والدم المميز) انما قدر
الموصوف والدم للاحتراز عن الميز من الصفرة والكدره فاهل الاختراع جهماء عن كونها مستحاضة اذ لا اثر
لها كما قاله الشيخ احمد الزرقاني كذا في حاشية شيخنا (قوله لتبعتهما للمزاج) اي للاكل والشرب والحرارة
والبرودة (قوله حيض) اي اتفاقا في العبادة وعلى المشهور في العدة خلافا للاشبه وابن الماجشون القائلين
بعدم اعتبارها في العدة (قوله فان لم يميز فهي مستحاضة) اي باقية على انها طاهر ولو مكثت طول عمرها وتعدت
عدة المراتبة بسنة يضاء (قوله وكذا الوميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة) اي ولا عبرة بذلك التميز ولا
فائدة له كما نقله ابو الحسن عن التوسعي (قوله ولا تستظهر على الاصح) اي اذا ثبت ان الدم المميز بعد طهرتم
حيض واستمر ذلك الدم المميز نازلا عليها فاهلها مكثا اكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التميز
ولا يحتاج لاستظهاره لانه لا فائدة فيه لان الاستظهار في غير ما جاء از ينقطع الدم وهذه قد غلب على الظن
استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلافا لابن الماجشون حيث قال باستظهارها على اكثر عاداتها (قوله
ما لم يستمر الخ) اي ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مقيد بما اذا تغير الدم الذي ميزته بعد ايام عاداتها
ولم يستمر على حاله واما الاستمرار على حاله فانها تستظهر على اكثر عاداتها على المعتمد خلافا لمن قال ان عدم
الاستظهار عند مالك وابن القاسم مطلق غير مقيد بما ذكر (قوله ومامعه) اي من الكدره والصفرة (قوله
او قصه) لا اشكال في نجاستها كما قال عياض وغيره والفرج ووطوته عندنا نجس واقول صاحب التلحين
والقرافي وغيرهما كل ما يخرج من السيلين فهو نجس نقله ح عند المكلالم على الهادي ولا سيما وهي من
انواع الحيض فقد قال ابن حبيب اوله دم وآخره قصة اه بن (قوله بل ابلغ) اي بل هي ابلغ حتى لمعتادة
الجفوف كما عند ابن القاسم فهي عنده ابلغ مطلقا (قوله خلافا لطاهره) اي من قيده الابلعية بمعتادة
القصة وحدها اومع الجفوف واجاب ابو علي المسناوي بان المراد بأبلغيتها كونها تنتظر لانها لا تكتفي بها
اذا سبق فان هذا يكون في المتساويين ايضا والجفوف اذا اعتد وحده صار مساويا للقصة للاكفاء
بالسابق منهما وحينئذ صح تقييد الابلعية بمعتادتها فتأمل وحاصل الفقه ان معتادة الجفوف اذارات القصة
اولا لا تنتظره واذا راته ولا لا تنتظر القصة واما معتادة القصة فقط اومع الجفوف اذارات الجفوف او لا
ندب لها انتظار القصة لاخر المختار وان رات القصة او لا فلا تنتظر شيئا بعد ذلك (قوله لا تطهر الا بالجفوف)
اي وحينئذ تنتظره ولو خرج الوقت ولا تطهر بالقصة (قوله لمخالفته لقاعدته) اي وهي ابلعية القصة
مطلقا لانها ادل على براءة الرحم (قوله وان كان لا يخلو عن اشكال) اي لا فادته المساواة بين القصة
والجفوف مع انها عنده ابلغ مطلقا كما مر وقد يقال ان قوله اذارات الجفوف طهرت في نقل المازري
لا يقيد مساواة الجفوف للقصة وذلك لان قوله للسائل لما سأل عن المبتدأة اذارات الجفوف طهرت لا ينافي
ان القصة ابلغ اذ معلوم ان الابلعية امر آخر زائد على كونه علامة على الطهر ولم يسأل عن القصة للعلم

تستعرف المختار لا انتظار بل توقع الصلاة في بنية منه بحيث يطابق فراغها منها آخره (وفي) علامة طهر (المبتدأة تردد) في النقل عن ابن
القاسم فنقل عنه الباجي انها لا تطهر الا بالجفوف ولا ريب في اشكاله لخالفته لقاعدته ونقل عنه المازري انها اذارات الجفوف طهرت ولم
يقل اذارات القصة تنتظر الجفوف فهي طهرت بايها سابق وهذا هو المعتمد وان كان لا يخلو عن اشكال ايضا (وليس عليها) اي على
الجاني لا يجوز اولا نديا

لعلها تدرك العشاء من
والصوم بل يكره اذ هو
ليس من عمل الناس
ولقول الامام لا يعجبني
(بل) يجب عليها تطهره
(عند النوم) لئلا تعلم
حكم صلاة الليل والصوم
والاصل استمرارها كانت
عليه (و) عند صلاة
(الصبح) وغيرها من
الصلوات وجوبها موسع في
الجميع الى ان يبقى ما يسع
الغسل والصلاة فيجب
وجوبها مضيقا ولو شكت
هل طهرت قبل الفجر او
بعده سقطت الصلاة يعني
صلاة العشاء من هذا هو
الصواب لا ما في الشرح
من انها الصبح اذ الصبح
واجبة قطعهم بين موانع
الحيض بقوله (ومنع)
الحيض (صحة صلاة وصوم
(و) منع (وجوبهما) وقضاء
الصوم بأمر جديد (و)
منع (طلاقا) بمعنى انه يحرم
ايقاعه زمنه ان دخل
وكانت غير حامل ووقع
واجبر على الرجعة ولو
اوقعه على من تقطع
طهرها يوم طهرها (و)
منع (بدء) اي ابتداء (عدة)
فيمن تعتد بالاقراء فلا
تحسب ايام الحيض منها
بل مبدؤها من الطهر
الذي بعد الحيض (و)
منع (وطء فرج او تحت

بأبلغيتها وعلى هذا فلا اشكال ولا مخالفة في كلام ابن القاسم كذا قرر الشارح وتأمله (قوله تطهرها)
اي تطهر علامه طهرها (قوله لتعلم حكم صلاة الليل) فاذا رأت الدم قد انقطع قبل النوم كانت صلاة الليل
واجبة عليها وكذلك صوم صبيحته ولا يقال يحتمل عود الدم ليلا لان الاصل استمرار انقطاعه واذا رأت الدم
باقيا كانت صلاة الليل والصوم غير واجبين عليها لان الاصل بقاء ما كان (قوله ولو شكت) اي من رأت
علامه الطهر بعد الفجر وقوله سقطت الصلاة هذا ما في النقل وقوله يعني الخ تفسيره (قوله يعني صلاة
العشاء من) اي واما صلاة الصبح فواجبة عليها الطهرها في وقتها كما يجب عليها في الصوم امسالك ذلك اليوم
وقضاؤه كما يأتي للمصنف في الصوم في قوله ومع القضاء ان شكت (قوله لا ما في الشرح) يعني عبق وخش
تبع العج (قوله من انها) اي الصلاة الساقطة عنها (قوله واجبة قطعاً) اي لطهرها في وقتها ويمكن تصحيح
ما في الشرح بحمله على ما اذا استيقظت بعد الشمس وشكت هل طهرت قبل الفجر او بعده او بعد الشمس
قتسط عنها الصبح حينئذ كما تسقط العشاء ان تطرين (قوله صحة صلاة وصوم) اي كان كل منهما منفلا
او فرضا كان الفرض اداء او قضاء (قوله وقضاء الصوم بأمر جديد) اي لا بأمر سابق فاندفع ما يقال ان
وجوب القضاء فرع عن وجوب الاداء فلا يجب القضاء الا على من تعلق به وجوب الاداء والحيض مسقط
لوجوب الصوم فلم يتعلق وجوب الاداء بالحيض فكيف يجب عليها قضاء الصوم وانما وجب قضاء الصوم
بأمر جديد من الشارع دون الصلاة لخفة مشقته بعدم تكرره (قوله بأمر جديد) اي بأمر متجدد تعلقه
بعد الطهر اذ الحيض منع تعلق الخطاب الاول المكلف به حاله وجوده (قوله وطلاقاً) عطف على صحة
كما اشار له الشارح اي ومنع الحيض طلاقاً اي حرمة فيكون المصنف استعمل المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي
الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله بمعنى انه يحرم ايقاعه زمنه) اي ما في ذلك من
تطويل العدة عليها (قوله ان دخل) اي واما غير المدخول بها فلا حرمة في طلاقها في الحيض لانه لا عدة
عليها (قوله وكانت غير حامل) اي واما الحامل فلا حرمة في طلاقها زمنه لانه وان كان يلزمها العدة لكن
لا تطويل عليها فيها لان عدتها موضع حملها كله سواء طلقت في الحيض او في غيره (قوله ووقع) اي الطلاق
في زمن الحيض (قوله ولو اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها) هذا ما بالغه في قوله ومنع طلاقاً وانما
منع الطلاق في يوم طهرها لانه يوم حيض حكماً لانه انما يحكم عليها بانها مستحاضة طاهرة بعد ايام التلقيح
وحينئذ غرمة الطلاق في زمن الحيض ولو كان ذلك الزمان زماناً له حكمه بالجملة ما ذكره الشارح تبعاً لغيره من
حرمة الطلاق اذا اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها لوجه فاعتراض بن بانه لا سبيل للحرمة فيه
نظر وما ذكره الشارح من الجبر على الرجعة فهو احد قواين فقد نقل بن عن ابن نونس عدم الجبر عليها ونقل
عن ابي بكر بن عبد الرحمن وحذاق اصحابه الجبر عليها تطويل العدة اه لكن المصنف مر فيما يأتي على
الجبر حيث قال واجبر على الرجعة ولو لم يعتاده الدم وهذا يقتضي انه كالمطلق في الحيض وحينئذ يحكم بالحرمة
فتأمل (قوله وبدء عدة) قال بعضهم لا فائدة للتخصيص على هذا الصل لان لا يمكن فرضه الا في المطلقة
في الحيض وهي تعتد بالاقراء وهي الاطهار والحيض ليس منها فلا يتوهم بدؤها منه حتى ينص على نفيها
(قوله فيمن تعتد بالاقراء) اي واما المتوفى عنها زوجها وهي حائض فتحسب الاربعه اشهر وعشراً من يوم
الوفاة ولا يكون الحيض مانعاً من ابتداء عدتها (قوله او تحت ازار) اي او ماتت ازاراى او وطء ماتت
ازاراً او وطء المكان الذي شأنه ان يشد عليه الازار (قوله يعني انه يحرم الخ) اتى بالعناية لاجال الكلام
بالنسبة لما تحت الازار فانه ربما كان مسبواً للقدم فأتى به البيان المقصود من ذلك وانه ما بين السرة والركبة
ثم ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان ما بين السرة والركبة يحرم الاستمتاع به بالجماع وبغيره من لمس ومباشرة
وهو ما قاله عجم ومن تبعه وفي بن الذي لابن عاشر ما نصه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الازار
بغير الوطء من لمس ومباشرة وتطرحني للفرج وقال ابو علي المسناوى نصوص الائمة تدل على ان الذي يمنع

تحت الأزار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافا لعم ومن تبعه وقال ابن الجلاب ولا يجوز وطء الحائض في فرجها ولا في أدون فرجها ومثل ذلك في عبارة عبد الوهاب وابن رشد وابن عطية وابن عرفة وغيرهم إذا علمت هذا فقول الشارح يعني يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يصح لأنه خلاف النقل وأعجب من هذا قوله ولو على حائل فالموافق للنقل أن يقول أي ومنع الحيض وطء ما تحت الأزار اه كلامه بن لکن ذکر شيخنا ان ح ذكر في شرح الورقات ان المشهور حرمة الاستمتاع بما تحت الأزار ولو بغير الوطء وحينئذ فلا اعتراض على الشارح قطهر من هذا ان الوطء فيما تحت الأزار سواء كان فرجا أو غيره حرام باقيا وأما التمتع بغير الوطء كاللمس والمباشرة فيما تحت الأزار ففيه قولان من جحان بالمنع ولو من فوق حائل وعدمه ومشهورهما المنع كما ذكره ح وأما النظر لما تحت الأزار ولو الفرج فلا حرمة فيه ولو التذلل بالنظر (قوله ويجوز) أي الاستمتاع وقوله كالاستمتاع بدها وصدورها أي وكذا يمكن بطئها وذلك بأن يستمنى بما ذكر من الأمور الثلاثة مثلا (قوله ويستمر المنع) أي من وطء الفرج ومن وطء ما تحت الأزار اه فالبالغة راجعة لوطء الفرج ولما تحت الأزار لا لوطء الفرج فقط بحيث يقال إذا انقطع يسوغ له التمتع بما تحت الأزار غير الفرج (قوله ولو بعد نقاء) أي ولو حصل النقاء من الحيض ورد المصنف بلو على ابن نافع القائل بجواز وطء الفرج وما تحت الأزار بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكراهة (قوله ويستمى) أي خلافا لابن شعبان القائل إذا تيممت بعد انقطاعه جاز وطؤها ولو لم يخف الضرر (قوله لأنه وإن حلت) أي الصلاة به (قوله ولا بد) أي في جواز الوطء (قوله إلا الطول) أي لعدم الماء أو عدم القدرة على استعماله (قوله فله الوطء بعد التيمم ندبا) قد يقال مقتضى النظر أن يكون التيمم واجبا إلا أن يقال أنه لو حظ قول من اكتفى بالنقاء أو يقال المبيح في الحقيقة الطول لعدم اعتبار التيمم هنا في المشهور (قوله بل ولو جنباً) أي بل ولو نوت رفع حدث الجنابة التي كانت عليها قبل الحيض أو حصلت لها بعد حصوله فإن الحيض يمنع رفع حدث الجنابة على المشهور بخلاف من قال أن حدث الجنابة يرتفع وينبئ على هذا الخلاف أن الحائض إذا كانت جنباً واعتسلت حال الحيض من الجنابة ثم انقطع الحيض فهل يجوز لها القراءة قبل النسل من الحيض أولا فعلى المشهور وتمنع من القراءة وتجوز لها القراءة على مقابله (قوله فلا تعتكف ولا تطوف) ليسا ضروريين الذ كرمع قوله ودخول مسجد (قوله ومس مصحف) أي ما لم تكن معامة أو متعلمة ولا جاز مسهاله (قوله وكذا بعد انقطاعه) أي وكذا لا تمنع القراءة بعد انقطاعه (قوله إلا أن تكون متلبسة بجنباً قبله فلا يجوز) حاصل كلامه أن المرأة إذا انقطع حيضها جاز لها القراءة أن لم تكن جنباً قبل الحيض فإن كانت جنباً قبله فلا يجوز لها القراءة وقد تبع الشارح في ذلك عقب وجعله المذهب وهو ضعيف والمعتمد ما قاله عبد الحق وهو أن الحائض إذا انقطع حيضها لا تقرا حتى تعتسل جنباً كانت أو لا إلا أن تخاف النسيان كما أن المعتداته يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا خاف النسيان أم لا كما صدر به ابن رشد في المقدمات وصوبه واقصر عليه في التوضيح وابن فرحون وغير واحد قال ح وهو الظاهر وفيه أيضاً عن ابن عرفة قال الباجي قال أصحابنا نقرا الحائض ولو بعد طهرها قبل غسلها وظاهره كانت متلبسة بجنباً قبله أم لا اطر بن (قوله لا قبلها على الأرجح) أي لا قبلها لاجلها كما هو موضوع قول المصنف للولادة قال بن النقل في ح عن عياض وغيره يدل على أن محل الخلاف ما كان قبل الولادة لاجلها فإن لم يكن لاجلها فلا خلاف أنه حيض لا نفاس وكلام ح يفيد أن أرجح النواهي أنه نفاس لأنه عزاء لا أكثر وإن قدم القول بأنه حيض (قوله لا بعد من السنتين يوماً) أي لا يدرى من السنتين ثم مدة النفاس إذا استمر اندم نازلاً عليها رما على القول بأنه نفاس فإن أيامه تضم لمساء الولادة وتخص من أنه ستن يوماً وأظهر فائدة الخلاف أيضاً في المستحاضة إذا رأت هذا الدم الخارج قبل الولادة لاجلها فهل هو نفاس يمنع الصلاة والصوم أو دم استحاضة تصلى معه وتصوم (قوله ولو بين توأمين) أي سواء كان بينهما شهران أو أقل ثم أنه على المشهور ومن

ويجوز بما عدا ذلك
 كاستمتاع يدها
 وصدورها ويستمر المنع
 (ولو بعد نقاء) من الحيض
 (و) بعد (تيمم) تحلل به
 الصلاة لأنه وإن حلت
 به لا يرفع الحدث ولا بد
 من التطهير بالماء إلا
 أطول يحصل به ضرر
 فله الوطء بعد التيمم ندبا
 (و) منع (رفع حدثها)
 فلا يصح غسلها حال
 حيضها إذا نوت رفع
 حدث الحيض بل (ولو
 جنباً) كانت عليها قبل
 الحيض أو بعده (و) منع
 (دخول مسجد) إلا
 بعد تركوف على نفس
 أو مال (فلا تعتكف
 ولا تطوف) (و) منع (مس
 مصحف) لا يمنع (قراءة)
 حال نزوله ولو متلبسة
 بجنباً قبله وكذا بعد
 انقطاعه إلا أن تكون
 متلبسة بجنباً قبله فلا
 يجوز نظرها للجنباء مع
 القدرة على رفعها ولما
 فرغ من الحيض اتبعه
 بالنفاس فقال (والنفاس
 دم) أو صفرة أو كدرة
 (خرج) من القبل
 (للاولادة) معها أو بعدها
 لا قبلها نسلي الأرجح بل
 هو حيض لا يعد من السنتين
 يوماً (ولو بين توأمين)
 وهما الولدان في بطن

(واكثره ستون) يوما ولا تستظهر (فان تخللها) اي تخلل اكثره التوامين بأن استمر الدم ستين يوما ولو بالتلفيق بأن لم ينقطع نصف شهر ثم وضعت الثاني (نفاسا) لكل منهما نفاس مستقل فان تخلل التوامين اقل من اكثره نفاس واحد وتبني على الاول وقيل تستأنف ايضا واستظهره عياض واعتمده غيره وهذا ما لم ينقطع قبل وضع الثاني نصف شهر قسستا تف الثاني نفاسا اتفاقا لانه اذا انقطع نصف شهر ثم رأت الدم كان حيضا (وتقطعه) اي النفاس كالحيض فتلق ستين يوما من غير تقصير لعادة وتلغى ايام الاقطاع الا ان تكون نصف شهر فالدم الاتي بعد ما حيض وتغتسل كلما انقطع وتصلى وتصوم وتطوف وتوطأ (ومنعه كالحيض) فيمنع كل ما منعه الحيض ويجوز القراءة (وجب وضوء بهاد) وهو دماء ايضا يخرج قرب الولادة لانه بمرية البول (والاطهر) عند ابن رشد (نفسه) اي نقي الوضوء منه لانه ليس

ان الذي بين التوامين نفاس لا حيض ان كان بينهما اقل من شهرين فاختلف هل تبني على ما مضى لها ويصير الجميع نفاسا واحدا واليه ذهب ابو محمد والبراذعي واستأنف الثاني نفاسا واليه ذهب ابو اسحق التونسي وامان كان بينهما شهران فلا خلاف انها تستأنف الثاني نفاسا كما اشار به بقوله فان تخللها نفاسا وهذا محصل كلام الشرح (قوله بأن لم يكن بين وضعهما ستة اشهر) اي واما لو كان بين وضعهما ستة اشهر فأكثر كانا بطنين (قوله ان الدم الذي بينهما حيض) اي وحينئذ فتمكث اذا استرسل الدم عليها عشرين يوما ونحوها مكن جاورت ستة اشهر واما الحيض وهي حامل (قوله ولا يعد نفاسا الا بعد نزول الثاني) اي وحينئذ فتمكث ستين يوما بعد ولادة الثاني اذا استمر الدم نازلا عليها (قوله ولا تستظهر) اي اذا بلغت واستمر الدم نازلا عليها وقد علم مما تقدم ومن هنا ان اربعة لا تستظهر واحدة منهق وهي المبتدأة والحامل والمستحاضة اذ اميزت الدم بعد طهر تام والنفساء (قوله اقل من اكثره) اي بأن تخللها خمسة وخمسون او تسعة وخمسون يوما سواء كانت كلها ايام دم او كان فيها ايام ققاء لسكن اقل من خمسة عشر يوما (قوله وتبني على الاول) اي وتبني بعد وضع الثاني على ما مضى منها الاول وهذا قول ابي محمد كما تقدم (قوله وقيل تستأنف الخ) وقد تقدم ان هذا قول ابي اسحق التونسي فمنه تستأنف النفساء للتوام الثاني نفاسا ستة لا تخللها اكثر النفاس او اقله والحاصل ان الدم الذي بين التوامين قيل انه حيض وعليه فتمكث اذا استرسل عليها عشرين يوما ونحوها وتطهر والنفساء لها واحد بعد نزول الثاني هذا اذا تخللها اقل من ستين يوما والا كان لكل واحد نفاس مستقل متصل بولادته وقيل ان لكل واحد نفاسا مستقلا تخللها اكثر النفاس او اقله فعلى هذا لا انضم احد التوامين لآخر وقيل ان تخللها ستون يوما فنفساس وان تخللها اقل من ستين يوما كان لهما نفاس واحد رغم الدم الحاصل مع الثاني لما حصل مع الاول (قوله وهذا) اي ومحل هذا الخلاف اذا لم ينقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر بأن لم ينقطع اصلا او تقطع اقل من نصف شهر (قوله قسستا تف الخ) اي فان انقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر فاستأنف الخ (قوله لانه اذا انقطع نصف شهر فالدم الاتي بعدها حيض) اي لا نفاس وحينئذ فيكون دم الولد الذي يأتي بعده نفاسا مستقلا من ثمة الاول (قوله وتقطعه) اي وتقطع دم النفاس كقطع الحيض ومقتضاه انها تلحق عادتها في النفاس حيث كانت لها عادة فيه وليس كذلك اذا المنقول انها تلحق اكثره سواء كانت لها عادة فيه اقل من اكثره ام لا وتكون بعد تلفيق اكثره مستحاضة من غير استظهار ومحل التلفيق ما لم يأت الدم بعد طهر تام والا كان حيضا مؤنفا (قوله فيمنع كل ما منعه الحيض) اي من صحة الصلاة والصوم ومن وجوبهما ومن الطلاق وبدء العدة ووطء القرح وما نحت الارار ورفع حدثها ولو بجنابة ودخول المسجد ومس المصحف ما لم تكن معلبة او متعلبة (قوله ويجوز القراءة) اي قبل انقطاعه ولو كانت جنباقبل الولادة واما ان انقطع غائبا تمنع من القراءة قبل الحمل كانت متبسة بجنابة قبل الولادة او لا هذا هو المعتمد (قوله ووجب وضوء بهاد) اي بناء على انه يعتبر اعتبارا خارجا في بعض الاحوال (قوله والاطهر نفسه) اي بناء على اعتبار دوام الاعتقاد فقول الشارح لانه ليس باعتقاد اي ليس بدائم الاعتقاد (قوله والمعتمد الاول) اي وهو انه من جملة الاحداث الناقضة للوضوء

باب الوقت المختار

(قوله باب) خبر لم يدا محمد بن كذا اشار له الشارح والوقت مبتدأ او انحصار صفة له وقوله للظهر متعلق بمحذوف مبتدأ ثان اي ابتداء للظهر وقوله من زوال الشمس خبر المبتدأ الثاني والثاني خبره خبر الاول وقوله لا تخر التامة حال من الصميري الخبر وانما بيان وقب الطهر لانها اول صلاة صليت في الاسلام وسميت الطهر بدان تكونها اول صلاة طهرت في الاسلام واعلم ان معرفة الوقت عند القراني فرض كفاية يجوز التقليد فيه وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق ومنه ما يحمل كلام صاحب المدخل على ان المراد انه لا يجوز زلا شخص

وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا (المختار) ويقابله الضرورى فالصلاة طبا ووقتاً (للظهر) أشداؤه (من زوال الشمس) أى ميلها عن وسط السماء لجهة المغرب منتها (آخر القامة) أى قامة كانت وقامة كل انسان سبعة أقدام بقدوم نفسه واربعة أذرع بذراعه فالمعنى حتى يصير ظل كل شئ مثله (بغير ظل الزوال) فلا يحسب من القامة ويان ذلك ان الشمس ١٣٧ اذا طلعت ظهر لكل شاخص ظل

من جهة المغرب فكما ارتفعت نقص فاذا وصلت وسط السماء وهى حالة الاستواء لكل نقصانه وبقيت منه بقية وهى تختلف بحسب الأشهر القبطية وهى توت فبابه فها توفى فكيف فطوبه فأشهر فبرمها ت فبرموده فبشنس فبونه فأبيب ففسرى وقد لا يبقى منه بقية وذلك بمكة وزيد مرتين فى السنة وبالمدينة الشريفة مرة وهو أطول يوم فيها فإذا مالت الشمس لجانب المغرب أخذت فى الزيادة لجهة المشرق فحال الأخذ هو اول وقت الظهر حتى يصير ظل كل شئ مثله بعد ظل الزوال ان كان (وهو) أى آخر وقت الظهر (اول وقت العصر) الاختيارى وينتهى (للاصفرار) وعلى هذا فالعصر هى الداخلية على الظهر (واشتركا) أى الظهر والعصر (بقدرا أحدهما) أى ان أحدهما شارك الأخرى بقدر اربع ركعات فى الحضر وركعتين فى السفر (وهل) الاشتراك (فى آخر القامة

الدخول فى الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت وهذا لا ينافى جوار التقليد فيه انظر بن (قوله) وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا جعل الزمان جنسا فى تعريف الوقت يقتضى ان الزمان اعم من الوقت والوقت اخص منه وهو كذلك لان الزمان مدة حركة الفلك سواء كانت مقدرة للعبادة شرعا ام لا (قوله) المقدر للعبادة شرعا خرج الزمان الذى ليس عقد للعبادة فلا يقال له وقت قال شيخنا ما افاده التعريف من ان الزمان المقدر للفعل غير العبادة لا يقال له وقت لا يسلم بل الزمان المقدر لاى فعل يقال له وقت لذلك الفعل اللهم الا ان يقال مرادهم تعريف الوقت الشرعى فقول الشارح وهو اى الوقت الشرعى الزمان المقدر الخ وهذا لا ينافى ان غيره يقال له وقت الا انه عادى تأمل (قوله المختار) أى الذى وكل ايقاع الصلاة فيه لاختيار المكلف من حيث عدم الاثم فان شاء اوقعها فى اوله او فى وسطه او فى آخره (قوله) ويقابله الضرورى أى وهو الذى لا يجوز تأخير الصلاة اليه الا لارباب الضرورة الا فى ذكرهم (قوله) آخر القامة أى قامة كانت كعود او حائط او انسان (قوله) بغير ظل الزوال أى حاله كون القامة معتبرة بغير ظل الزوال (قوله) فلا يحسب أى ظل الزوال من القامة ان وجد فان لم يوجد اعتبر القامة خاصة وان وجد اعتبر القامة وذلك الطل (قوله) وهى تختلف الخ قد جعل بعضهم لذلك ضابطا بتوليه طرزا جابدا وحى فاطاء اشارة لاقدام ظل الزوال بطوبه والزى اشارة لعدد اقدم ظل الزوال بامشير وهكذا (آخرها) (١) (قوله) وذلك بمكة مرتين فى السنة وبالمدينة الشريفة مرة الخ يان ذلك ان عرض المدينة أربع وعشرون درجة وعرض مكة احدى وعشرون درجة وكلاهما شمالي والمراد بالعرض بعد سمت راس اهل البلدة من دائرة المعدل والميل الاعظم أربع وعشرون درجة والمراد به غاية بعد الشمس اذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل فاذا كانت الشمس على منطقة البروج فى غاية الميل الشمالى كانت مسامتة لراس اهل المدينة فينعدم الطل عندهم ولا تكون الشمس كذلك فى العام الامرة واحدة وذلك اذا كانت الشمس فى آخر الجوزاء واذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشمالى احدى وعشرين درجة كانت مسامتة لراس اهل مكة فينعدم الطل عندهم فى يومين متوازيين يوم قبل الميل الاعظم الشمالى الواقع فى آخر الجوزاء ويوم قبل الميل الاعظم الجنوبى الواقع فى آخر برج القوس فان كان العرض اكثر من الميل الاعظم كفى مصرفان عرضها ثلاون درجة لم ينعدم الطل اصلا لان الشمس لم تسامتهم بل دائما فى جنوبهم (قوله) اخذ النوى أى الطل الباقي من ظل الشاخص (قوله) أى آخر وقت الظهر أى الذى هو آخر القامة الاولى بحيث يصير ظل كل شئ مثله (قوله) للاصفرار أى لاصفرار الشمس فى الارض والجدول بحسب عينها اذا لا تزال عينها قية حتى تعرب (قوله) واشتركا ذكر باعتبار الفرضين وقال ابن حبيب لا اشتراك بينهما فآخر وقت الظهر آخر القامة الاولى واول وقت العصر اول القامة الثانية قال ابن العربى تالله ما بينهما اشتراكا وقد ذل فيه اقدام العلماء (قوله) وهو المشهور عند سنده فيه ان سنده انما شهر الثانى لا الاول نعم الاول شهر ابن راشد وابن عطاء الله ثم انه على الاول آخر القامة الاولى بتدريج ما يسع العصر اختيارى لها كما انه اختيارى للظهر لان السياق فى الوقت الاختيارى كما فى شب وغيره خلافا لمول بعضهم انه ضرورى مقدم للعصر ولا معنى له فان الضرورى المقدم خاص بالجمع لا عذار (قوله) خلاف فى التشهير أى فالاول استظهره ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن راشد وفى جزم المصنف به قبل اشعاره بانها راجع عذره والباقي شهره الماضى سندوا ابن الحاجب اه بن وحاصل ما ذكره السارح ان قاعدة هذا الخلاف بالنسبة

١٨ - دسوقى اول (الاولى) قبل تمامها بمدر ما يسع العصر وهو المشهور عند سنده وغيره وهو الذى قدمه المصنف فن صلى العصر فى آخر القامة بحيث اذا سلم منها فرغت القامة بحيث صلاته ولو اخر الظهر عن القامة بحيث اوقعها فى اول الثانية اثم (او) فى (اول) القامة (الثانية) فالظهر اذا خذله على اتم من آخرها الاول اى سنة لزام ومن قدمه من آخر الاول اى سنة لزام من اول وقت العصر اول الثانية ومهر ارضا (ثلاثة) فى الثانية (و) الوقت المحمار (للمغرب) (١) قوله قوله وذلك بمكة مرتين الخ فى نخة الشرح بمكة وزيد كذا ترى فله جود

للظهر تطهر في الاثم وعدمه عند تأخيرها عن القامة الاولى لاول الثانية وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها اذا قدمها في آخر القامة الاولى ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الاولى اتاني جبريل فصلى بي الظهر حين زالت الشمس ثم صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية فصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله فاختلف الاشياخ في معنى قوله في الحديث فصلى هل معناه ثمع فيهما او معناه فرع منهما فان فسر شرع كانت الظهر داخلية على العصر ومشاركة لها في اول القامة الثانية وان فسر بمرغ كانت العصر داخلية على الظهر ومشاركة لها في آخر القامة الاولى واعلم ان هذا الخلاف يجري نحوه في العشاء بن علي القول بامتداد وقت المغرب بمغيب الشفق لاعلى ما للمصنف فاذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فلا اشتراك بمقدار ثلاث ركعات من اول وقت العشاء وان قيل بدخول العشاء على المغرب في مقدار اربع ركعات (قوله غروب الشمس) اي من غروب الشمس اي من مغيب جميع قرصها الى ان هاء وقت تحصيلها وشروطها فقله يقدر حال اشارة الى انتهاء الوقت وغروب جميع القرص هو الغروب الشرعي الذي يترتب عليه جوار الدخول في الصلاة وجواز الفطر للصائم واما الغروب الميقاني فهو مغيب مركز القرص ويترتب عليه تحديد قدر الليل واحكام اخراجه كفي الميقات والغروب الميقاني قبل الشرعي بنصف درجة (قوله من طهاري حدث وخبث) اي من طهارة حدث اصغر ان كان غير جنب واكبر ان كان جنباً ما يئ ان لم يكن من اهل التيمم وتراية ان كان من اهله فان كان متوضئاً مغتسلاً قدر له مقدار الكبرى وان كان مغتسلاً غير متوضئ قدر له مقدار الصغرى قال شيخنا وعليه فالوقت يختلف باختلاف الاشخاص هدا ما يفيد هذه العبارة لكن الذي يفيد كلام ابن عرفة والابن اعتبار مقدار الطهارة الكبرى مطلقاً كان محدثاً حدثاً اصغراً او كبيراً كان فرضه الوضوء او التسلسل او التيمم وعليه فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين قال شيخنا والطاهر ان هذا هو المعقول عليه واعلم ان ما ذكر من اعتبار طهارة الحدث والخبث انما هو باعتبار المعناد لعالم الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع نادر كذا استظهره ح (قوله وسرعورة) اي على الوجه الاكل لانه هو المطلوب شرعاً تنبيه بما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للابتداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها لمغيب الشفق لابعده وبالنسبة للمقيم واما المسافر ون فلا بأس ان يمدوا اي يسروا وبعد الغروب الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما في المدونة وقيد ذلك بن وغيره بما اذا كان المدلغرض كهل والاصلوا اول الوقت وهذا كله على رواية ابن القاسم عن مالك من ان وقت المغرب ضيق يتدر بفعلا بعد تحصيل شروطها وروى غيره عن مالك امتداد وقت المغرب المختار للشفق قال ابن العربي والرجاحي وهو الصحيح من مذهب مالك ولكن الحق ان القول بالامتداد ضعيف وان كان فيه نوع قوة والمعتمد ما مشى عليه المصنف من رواية ابن القاسم (قوله من غروب جرة الشفق) اي من غروب الجرة التي هي الشفق والاضافة يائية قال الشاعر

ان كان ينكر ان الشمس قد غربت * في فيه كذبه في وجهه الشفق

هذا هو المعروف من المذهب وعليه اكثر العلماء ابن ناجي ونفل ابن هر ون عن ابن القاسم نحو ما لا يخيفة من ان ابتداء مختار العشاء من غروب البياض وهو متأخر عن غروب الجرة لا اعرفه (قوله للثلث الاول) اي محسوريا من الغروب وقيل ان اختياري العشاء يمتد لطول الفجر وعليه فلا ضروري لها وهو مذهب الشافعية وفيه فسخة (قوله المنتشر ضياؤه) اي من جهة القبلة ومن جهة دبرها حتى يعم الافق وظاهر قوله المنتشر ضياؤه ان الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابق عليها فالاولى ان يحذف ضياؤه بأن يقول اي المنتشر في جهة القبلة وفي دبرها حتى يعم الافق (قوله بل يطلب وسط السماء الخ) اي فهو بياض دقيق يخرج من الافق ويصعد في كبد السماء من غير اشارة بل بحذائه ظلمة من الجانبين واما

غروب (اي غيباب جميع قرص (الشمس) وهو مضيق (يقدر بفعلا) ثلاث ركعات (بعد) تحصيل (شروطها) من طهاري حدث وخبث وستر عورة واستقبال ويراد اذان واقامة وافهم قوله يقدر انه يجوز لمحصلها التأخير بقدر ذلك (و) المختار (للعشاء من غروب جرة الشفق للثلث الاول) من الليل (وللصبح من الفجر) اي ظهور الضوء (الصادق) وهو المستطير اي المنتشر ضياؤه حتى يعم الافق احترازاً من الكاذب وهو المستطيل باللام وهو الذي لا ينتشر بل يطلب وسط السماء دقيقاً

الصادق فهو يبايض يخرج من الافق ويمتلج جهة القبلة ولدبرها وينتشر ويصعد للسماء منتشرا (قوله يشبه ذنب السرحان) هو بكسر السين مشتركة بين الذئب والاسد والمراد انه يشبه ذنب السرحان الاسود وذلك لان الفجر الكاذب يبايض مختلط بسواد السرحان الاسود لونه مطلم وباطن ذنبه ابيض فالبايض فيه مختلط بسواد (قوله ولا يكون) اي الفجر الكاذب (قوله وينتهي المختار) اي مختار الصبح وقوله للاسفار اي لدخول الاسفار والعاية خارجة (قوله وهو الذي تميز فيه الوجوه) اي بالبصر المتوسط في محل لا سقف فيه ولا غطاء ثم ان ما ذكره المصنف من ان مختار الصبح يمتد للاسفار الاعلى هو رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك في المدونة قال ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يمتد اختياري الصبح اطولع الشمس وعليه فلا ضروري لما هو رواية ابن وهب في المدونة والاكثر وعزاه عياض لكافة العلماء وائمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك والحاصل ان كلا من القولين قد شهر لكن مامشي عليه المصنف اشهر واقرى كما قال شيخنا رحمه الله ما ذكره المصنف من ان مبدا المختار للطهر من زوال الشمس الى هنا كله بالنسبة لغير زمن الدجال واما في زمنه فيقدر للطهر وغيرها بالنسبة لغير زمانه ثم ان بعض البلاد السنة فيها يوم واحدة وحينئذ فيقدرون لكل صلاة كرم من الدجال وفي بعض البلاد الليل من المغرب لاشاء فيخرج الفجر وقت العشاء فعند الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند الشافعية يقدرون بأقرب البلاد اليهم ولا نص عندنا ولكن استظهر بعضهم الرجوع في ذلك للمذهب الشافعي كما اقره شيخنا (قوله وهي) اي صلاة الصبح الصلاة الوسطى المذكورة في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله اي الفضلى) اشار بذلك الى ان الوسطى تأنيث الاوسط بمعنى المختار والافضل كما في قوله تعالى قال اوسطهم ولا غرابة في تفضيل الاقل على الاكثر اذ الفاعل المختار يفضل ما يشاء على ما يشاء الا ترى انه فضل القصر على الاتمام والوتر على الفجر وقيل انها تأنيث وسط بمعنى متوسط بين شيئين لان قبلها ليلتين مشتركتين وبعدها نهارين مشتركتين وهي منفردة وقت لا يشاركها فيه غيرها من الصلوات (قوله وهو الصحيح من جهة الاحاديث) اي فقد قال عليه الصلاة والسلام في حفرة الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة يوتهم وبقبورهم ناروا وكانت تلك الصلاة صلاة العصر (قوله وما من صلاة من الخمس الخ) اي فقل انها الظهر لوقوعها في وسط النهار وقيل انها المغرب لتوسطها بين ظلام الليل وضوء النهار وقيل انها العشاء لتوسطها بين صلاتين لاية صر ان (قوله وقيل غير ذلك) اي وقيل ان الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس فقل انها صلاة عيد الاضحى وقيل صلاة عيد الفطر وقيل صلاة الاضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولعل معنى الوسطى على هذا الفاضلة لا الفضلى التي هي تأنيث الافضل لانها ليست افضل من الفرض (قوله وسط الوقت) فتح السين وسكونها (قوله يعني اثناء) اي وليس المراد بالوسط حقيقته وهو النصف بحيث يكون الموت واقعا في منتصف الوقت لما فيه من القصور (قوله لم يعزم) اي ترك الصلاة سواء ظن السلامة او لم يظن شيئا بأن كان خالي الذهن وسواء كان عازما على الاداء او لم يعزم على شيء بل ولو عزم على تركها وان كان يعصى من حيث العزم لا من حيث الترتل (قوله لان يظن الموت) اي ولو كان الظن غير قوي كما هو ظاهر اطلاق نقل المواق وقيد مع بما اذا كان قويا (قوله وكذا اذا تحافت ظنه) اي وكذا يكون عاصيا اذا ظن الموت وتختلف الظن ولم يمت والحال انه اوقعها في آخر وقتها الاختياري وانما اتم مخالفته لمقتضى ظنه لكنها اداء نظر الما في نفس الامر لا قضا كما قيل بطر لما اقتضاء الظن من الصبر وجوب المبادرة (قوله صار في حقه مضيقا) اي فيجب عليه المبادرة للفعل (قوله وهذا) اي اتم من ظن الموت ومات قبل ان يؤدي اذا امكنه الطهارة وما بعد تمكنه منها ولم يفعل واعلم ان ظن بقية الموضع كالحيص والانهاس والجنون كظن الموت بناء على ما قاله شراح الرسالة عند قوله وتعتدل كماله قطع من حرمة التأخير طين الحيص اما على ما قاله الاخميمي من كراهة التأخير لظنه فليس ظن بقية الموانع كظن الموت لكن تقدم ان كلامه مقيد بما اذا لم يحتمل التأخير خروج الوقت المختار والافتقار الى الحرمة هدا هو التحقيق كافي بن ولا تركن

يشبه ذنب السرحان ولا يكون في جميع الازمان بل في الشتاء ثم يظهر بعده ظلام ثم يظهر الفجر الحقيقي وينتهي المختار (للاسفار) اي الضوء (الاعلى) اي البين الواضح وهو الذي تميز فيه الوجوه (وهي) الصلاة (الوسطى) اي الفضلى عند الامام وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر وقيل العصر وهو الصحيح من جهة الاحاديث وما من صلاة من الخمس الا قيل فيها هي الوسطى وقيل غير ذلك (وان مات) المكلف (وسط) يعني اثناء (الوقت) الاختياري (بلا اداء) لها فيه (لم يعص) لعدم تقريظه (الا ان يظن الموت) ولم يؤذ حتى مات فانه يكون عاصيا وكذا اذا تحلف ظنه فلم يمت لان الموسع صار في حقه مضيقا وهذا اذا امكنه الطهارة والا سقطت كما تقدم وما كان الاختياري يتقدم الى فاضل ومفضل ينه بقوله (والافضل لقد) ومن في حكمه

كل جماعة التي لا تنتظر غيرها (تقديمها) أول المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) ولو ظهر في شدة الحر والمراد تقديمها نسيانها فلا ينافي نذب
تقديم النفل الوارد في الأحاديث ١٤٠ وهو الفجر وكذا الورد بشرطه إلا تيه واربع قبل الظهر وقبل العصر وغير

غيره لا يقال هذا مخالف لما يأتي من أن من علمت مجيء الحيض في الوقت وأخرت الصلاة عامدة وأتاها الحيض
في الوقت فإن الصلاة تسقط عنها ولا تقضيها لأن عدم انقضاء لا ينافي الأثم (قوله كالجماعة التي لا تنتظر غيرها)
أي كاهل الربط الذين لا يفرقون (قوله بعد تحقق دخوله) أي لا في أول جزء من الوقت لأن إيقاعها اذ ذلك
من قبل الخوارج الذين يعتقدون أن تأخير الصلاة عن أول وقتها حرام (قوله ولو ظهر الخ) أي هذا إذا كانت
صباحا وعصر او مغربا وعشاء أو ظهر في غير شدة الحر بل ولو كانت ظهر في شدة الحر (قوله والمراد الخ) هذا
التقرير الخ (قوله وغير هذا الخ) أي وهو قول عجم أن القدوم من الحق به الأفضل لهم تقديمها مطلقا تقديمها حقيقيا
فلا يطالبون بالنوافل القبلية وإنما يطالب بها الجماعة التي تنتظر غيرها وما ورد في الحديث من تأكيد النفل قبل
الظهر والعصر فحمل على من ينتظر الجماعة سواء كان اماما لا واعلم أن هذا الخلاف الواقع بين ح وعجم في
كون التقديم في حق القدوم من الحق به نسيانا حقيقيا إنما هو بالنظر للظهر والعصر لأنهما اللتان ينتفل
قبليهما دون المغرب لكراهة التنفل قبلها ودون الصبح اذ لا يصلى قبلها إلا الفجر والورد لنائم عنه باتفاق
دون العشاء لأنه لم يرد شيء في خصوص التنفل قبلها (قوله والأفضل له) أي للقد تقديمها أي الصلاة في أول
الوقت (قوله ثم أن وجدها الخ) أي الجماعة أعاد لأدراك فضل الجماعة أي فيكون محصلا للفضيلتين بخلاف
مالواخر ولم يصل فلم يكن محصلا للأفضلية واحدة وما ذكره من الاعادة اذ وجد الجماعة هو الصواب خلافا
لبساطي في مغنيه حيث قال ويتولد من هذا أنه اذا صلى وحده لا يبعد في جماعة (قوله إنما هي في الصبح) أي
وأما غيرها ففعلها جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها منفردا لأنه ان اتسع وقت ذلك الغير لان ضاق كالمغرب
وهذا الاعتراض لابن حمر وق وتعقبه بت بأن ابن عرفة نقل أن اختلاف أهل المذهب في ترجيح أول الوقت
فذا على آخره جماعة أو بالعكس عام في جميع الصلوات لا في خصوص الصبح وحينئذ فلم يصنف سند في الإطلاق
فلا اعتراض عليه كذا قرر شيخنا ثم إن كلام المصنف مقيد بما اذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة
البيضاء وموجبه كذى نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه أو ثوبه ومن به مانع القيام برجوز واله في وقت قاله
الشيخ سالم (قوله بناء على أنه لا ضروري لها) أي وان اختيارها يمتد للطلوع كما مر (قوله والا لوجب) أي والا
وفلنا ان لها ضروريها من الاسفار للطلوع لوجب فعلها أول الوقت ولا تنتظر الجماعة التي يرجوها بعد الاسفار
(قوله والأفضل للجماعة) أي التي تنتظر غيرها وأما التي لا تنتظر غيرها فهي كالقد كما مر يندب لهم التقديم
مطلقا حتى لا يظهر (قوله تقديم غير الظهر) أي في أول وقتها تقديمها بالنسبة للعصر وتقديمها حقيقيا
بالنسبة لغيرها ثم ان غير الظهر صادق بالعصر والمغرب والصبح والعشاء وشتاء وصيفا برضان وغيره وهو كذلك
خلافا لما ذكره ابن فرحون في الدرر من نذب تأخير العشاء الأخيرة برضان عن وقتها المعتاد توسعة على الناس
في الفطور (قوله لربع القامة) وهو ذراع بأن يصير ظل الشخص كذلك زيادة على ظل الزوال (قوله من معنى
الابراد) أي لاجل معنى هو الا براد فن للتعليل وازافة معنى للابراد يانية (قوله لشدة الحر) أي لاجل دفع
شدة الحر (قوله مطلقا) أي في أي صلاة وفي حق كل مصل سواء كان فذا او جماعة تنتظر غيرها ولا تنتظر
غيرها (قوله وتخته) أي وتخت أخيرها (قوله وتأخير لا براد) أي لاجل الدخول في وقت البرد (قوله قدره)
أي قدر التأخير لا براد بخلاف التأخير لا ينظر الجماعة فإنه قد عين قدره بربع القامة (قوله ان لا يخرجها
من الوقت) أي ولو كان بعد مصى ثلاثة ارباع القامة واذا ح ان الأولى تأخيرها لا براد لوسط الوقت لأنه
لذي أخره النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الراجح كقوله شيخنا وكلام ح يرجع لاول الباسي (قوله لا مطلقا)
أي لان نذب تأخير العشاء قليلا للجماعة مطلقا كما هو ظاهر المصنف واذا علمت أن كلامها في خصوص
عائل والحرس فلا يكون كلامها من ان الجماعة لا يؤخرون الا الظهر لان ما مر محمول على

هذا لا يلتفت اليه (و)
الأفضل له تقديمها
منفردا (على) إيقاعها
في (جماعة) يرجوها
(آخره) لأدراك فضيلة
أول الوقت ثم أن وجدها
أعاد لأدراك فضل
الجماعة واعترض على
إطلاقه بأن الرواية إنما
هي في الصبح يندب
تقديمها على جماعة
يرجوها بعد الاسفار
أي بناء على أنه لا ضروري
لها والا لوجب (و)
الأفضل للجماعة تقديم
غير الظهر (ولو جمعة
(و) الأفضل لها
(تأخيرها) أي الظهر
(لربع القامة) بعد ظل
الزوال صيفا وشتاء لاجل
اجتماع الناس فليس
هذا التأخير من معنى
الابراد ولذا قال (ويزاد)
على ربع القامة من
اجل الابراد (لشدة
الحر) ومعنى الابراد
الدخول في وقت البرد
فمحصل أنه يندب
المبادرة في أول المختار
مطلقا الا الظهر للجماعة
تنتظر غيرها فيندب
تأخيرها وتخته قسمه ان
تأخير لا تنظر الجماعة
فقط وتأخير لا براد ولم
يبين المصنف قدره قال

الباسي نحو الذراعين وابن حبيب موقفا يسيرا من عبد الحكم ان لا يجر جهان الوقت (وفيها نذب تأخير العشاء) معاجد
تليقائل والحرس بعد الشفق (قلنا) لا مطلقا كما هو ظاهر المصنف فمرد على ما تقدم

اطراف المصر والحرس
بضم الحاء والراء المرابطون
اى لان شأنهم التفرق
ثم الراجع التقديم مطلقا
(وان شئت) ولو طرا في
الصلاة اى تردد مطلقا
فيشمل الظن الان يغلب
(في دخول الوقت) وصلى
(لم تجزولو) تبين انها
(وقعت فيه) ولما فرغ
من الاختيارى وما يتعلق
به شرع في بيان الضرورى
بقوله (والضرورى) اى
ابتدائه (بعد) اى عقب
وتلو (المختار) سمي
بذلك لاختصاص جواز
التأخير اليه بأرباب
الضرورات ويمتد من
مبدأ الاسفار الاعلى
(للطواع في الصبح) يمتد
ضرورى الظهر الخاص
بها من دخول مختار
العصر ويمتد ضرورى
العصر من دخول
الاصفرار ويستمر
(للغروب في الظهرين
و) يمتد ضرورى المغرب
من مضى ما يسبقها
وشروطها وضرورى
العشاء من مضى الثلث
الاول ويستمر (الفجر في
العشاءين وتدون قبته)
اى في الضرورى (الصبح)
اداءه وجوبا عندئذ والى
العشاء (برحمة) يمتد
بمجدنها مع قراءة فاتحة
قراءة معتدلة وطما ينسأ

مساجد غير القبائل والحرس وكلاهما محمول على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها وهذا جواب عن
المعارضة (قوله والقبائل الارياض) اى اهل الارياض (قوله اى اطراف المصر) اى الاحاكن التى حول
البلد خلف السور والحسينية والناصرة والقوالة بمصر (قوله بضم الحاء والراء) اى ويقال ايضا بفتحهما
وهو الاشهر وقوله المرابطون اى الذين شأنهم التفرق (قوله ثم الراجع التقديم مطلقا) اى ثم الراجع ندب
تقديم العشاء للجماعة مطلقا حتى لاهل الارياض والحرس وما في المدونة من ندب تأخيرها لهم ضعيف (قوله
وان شئت في دخول الوقت الخ) حاصله انه اذا تردد هل دخل وقت الصلاة ولا على حد سواء او ظن دخوله ظنا
غير قوى او ظن عدم الدخول وقوهم الدخول سواء حصل له ما ذكر قبل الدخول في الصلاة او طراه ذلك
بعد الدخول فيها فانها لا تجزى به لثرد النية وعدم يقين براءة الذمة سواء تبين بعد فراغ الصلاة انها وقعت قبله
او وقعت فيه او لم تبين شئ اللهم الا ان يكون ظنه بدخول الوقت قويا فانها تجزى اذا تبين انها وقعت فيه كما
ذكره صاحب الارشاد وهو المعتمد خلافا لمن قال بعدم الاجزاء اذا ظن دخوله سواء كان الظن قويا ام لا ولو
تبين انها وقعت فيه واما اذا دخل الصلاة جازما بدخول وقتها فان تبين بعد فراغها انها وقعت فيه او لم تبين
شئ فالاجزاء وان تبين انها وقعت قبله لم تجزى به تنبيهه قد علمت ما اذا شئت في دخول الوقت واما اذا
شئت في خروجه فينبو الاداء كما قال عبيد لان الاصل البقاء وقال اللقاني لا ينوب اداء ولا قضاء لانه غير مطلوب
مع المبادرة على الفعل حرصا على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا
كما قال ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه كذلك فانه لا يشيخنا (قوله ولو طرا في الصلاة) اى هذا اذا حصل الشك
قبل الدخول فيها بل ولو طرا فيها خلافا لمن قال اذا طرا الشك بعد الدخول فانه لا يضر اذا تبين ان الاحرام
حصل بعد دخول الوقت (قوله اى عقب وتلو الخ) اعلم ان بعد في الاصل ظرف متنع ولما كان يتوهم
ان بين الضرورى والاختيارى مدة متسعة مع انه ملاصق له دفع الشارح ذلك بجعله بعد معنى التلو والعقب
فهى هنا مستعملة في معنى مجازى ثم ما ذكره المصنف من ان الضرورى عقب المختار في غير باب الاعذار
والمسافر واما بالنسبة اليهما فالضرورى قد يتقدم على المختار بالنسبة للمشركة الثانية (قوله سمي بذلك)
اى سمي ما بعد المختار بالضرورى (قوله لاختصاص جواز التأخير اليه بأرباب الضرورات) اى وانهم غيرهم
وان كان الجميع مؤدرا (قوله للطواع) اى لمبدأ الطواع (قوله من دخول مختار العصر) اى الخاص بها
وهو آخر القامة الاولى او بعد مضى اربع ركعات الاشتغال من القامة الثانية على الخلاف السابق في ان
العصر داخلة على الظهر او الظهر داخلة على العصر (قوله ويستمر للغروب في الظهرين) هذا يقتضى ان
العصر لا تختص بأربع قبل الغروب وهو راية عيسى واصبغ عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه انها تختص
بأربع قبل الغروب وهو المعتمد فلو صليت الظهر قبل الغروب بأربع كانت فاتتة وقضاء ولا يستحاضرة
ولا اداء على الساقى ويمكن حل كلام المصنف عليه بأن اى قوله للغروب باق على حقيقته بالنظر للعصر
ويقدر مضاف بالنظر للظهر اى لقرب الغروب وما قيل هنا من الخلاف والتقدير يقال ايضا في قوله وللغروب في
العشاءين كذا قرر شيخنا كذا الذى فى بن ان المشهور رواية عيسى اعني عدم الاختصاص كما هو ظاهر
المصنف (قوله وتدرج فيه الصبح ركعة) حاصله انه اذا زال العذر كالنوم والاعناء والجنون على ما يأتى وكان
الباقى من ضرورى الصبح ما يسبغ ركعة بسجدة فيها فانها تكون مدركة من حيث الاداء ويتعاقب به وجوب فعلها
وانما خص الصبح بالذكر مع ان الوقت الضرورى يدرج بركعة مطلقا كان للصبح او لغيرها لان غيرهما اوجبه من
قوله بفضل ركعة عن الاولى ان كانت متعددة والافبركة (قوله مع قراءة فاتحة) اى ان فسأ وجوبها في كل
ركعة اما على القول بوجوبها في الجمل فالمعتبر ركعة ولو من غير فاتحة (قوله ويجب ترك السن كالسورة) اى
وكالا اعتدال على القول بسنيته (قوله وكذا الاختبارى بذكره ركعة) اى على المعتمد وهو اولى من ادواله
الضرورى بركعة لانه هنا بقية الصلاة تقع في الوقت وان كان ضروريا بخلافها في الضرورى فان بعضها

اعتدال ويحب ترك السن كانه ركة وكذا الاختبارى بذكره ركعة (لا اقل) من ركعة بسجدة

مختلفا لأشهب (والكل) أي ما فعل في الوقت وخارج به (إداء) حقيقة لا حكمًا فمن حاضرت أو أغشى عليه في الثانية سقطت عنه الحصول العذر وقت الإداء وكذا لو اتقذى شخص به فيها بطلت على المأموم لأنها قضاء شاعت إداء وقال ابن فرحون وابن قدامج بالصحة بناء على أن الثانية أداء حكموهي قضاء فعلا والتحقق أنها ١٤٢ أداء حكموا بطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الإمام نية وصفه أذ صفة صلاة الإمام الأداء

يقع خارج الوقت (قوله خلاف لأشهب) أي حيث قال إن الضرورى يدرك بالر كوع وحده وللبيعة في الرد عليه صرح المصنف بقوله لا أقل وإن كان يكفي في الرد قوله بر كعة تأمل في تنبيهه ككون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من أن الوقت يمتد للطلوع والغروب والفجر لأن وقت الصلاة أمر مغائر لأدراكها فلا يلزم من وجوده وجوده قاله شيخنا (قوله في الثانية) أي في الركعة الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله فيها) أي في الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله وهي قضاء فعلا) الأولى حقيقة وعلى هذا القول لو حاضرت في الركعة الثانية أو أغشى عليها فيها وجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء وعمره كون الأداء حكمًا رفع الأثم فقط وورد على كلام ابن قدامج إشكال وهو أن نية الإمام مخالفة لنية المأموم الذي دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لأن الإمام ناو لا أداء والمأموم ناو للقضاء واجب بأن نية الأداء تنوب عن نية القضاء وعكسه على ما قاله البرزى من أنه المذهب وظاهره ولو فعل ذلك عمدًا متلاعبًا وسهوا لا على ما يأتي في قوله والأداء أو ضده ما يفيد خلافًا فلذا قال الشارح والتحقيق الخ (قوله لم تسقط) أي بل بقيضا وهذا قول محمد بن سحنون عن أبيه واستظهره ابن قدامج وح وقال الباجي واللمخي أنه أقيس وأما تقدم من سقوط الصلاة للحصول العذر وقت الأداء فهو قول أصبغ وشهره لللمخي كما في المواقيت نظر بن (قوله بفضل ركعة) أي بر كعة فأنه أي زائدة عن الصلاة الأولى (قوله طهرت ثلاث قبل الفجر الخ) أي وأما إذا طهرت ثلاث قبل الغروب فقد أدركت الطهرين اتفاقا وكذا الأربع وأما إذا طهرت ثلاثين فقط أدركت الثانية من الطهرين اتفاقا وسقطت الأولى وهذا معنى قول الشارح فيما يأتي وأما النهار يتان الخ (قوله فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب) وذلك لأننا لو قدرنا بالأولى لم يبق للثانية شيء والوقت إذا ضاق يختص بالآخرة فيكون الوقت الباقي الذي يسع ثلاث ركعات للآخرة وتسقط الأولى (قوله ولا أربع) أي وإذا طهرت أربع أدركتهما اتفاقا لأنه إن قدر بالأولى فضلت ركعة للثانية وإن قدر بالثانية فضلت ركعتان للأولى (قوله ولا اثنين) أي وإذا طهرت اثنين أدركت الثانية فقط اتفاقا لأنها إن قدرت بالأولى لم يبق للثانية شيء وإن قدرت بالثانية لم يبق للأولى شيء والوقت إذا ضاق اختص بالآخرة (قوله طهرت أربع قبل الفجر) ذكر باعتبار الشخص وأما لو طهرت أربع فأقل قبل الغروب فقد أدركت ثانی الطهرين اتفاقا وسقطت الأولى ونحو خمس أدركتهما اتفاقا وكذا ما زاد على الخمس (قوله فعلى الأول تدركهما) أي لأنها إذا تدركت بالأولى بقي للثانية ركعة فتكون قد طهرت في وقتها (قوله كحاضر سافر وقادم) الظاهر أن هذا تشبيه لبيان ما يدرك به العصر والآنم كاشرح به المواقي واختاره ابن عاشر والشيخ ميارة ونصه ومعنى كلام المؤلف أنه كالتدرك الصلاة مع بفضل ركعة عن أحدهما والأدركت الثانية فقط كذلك يدرك حكم الحضر والسفر بفضل ركعة عن أحدهما والأدركت الثانية فقط فيقصر هامن سافر ويتمها من حضر من سفره فلو سافر ثلاث قبل الغروب صلاهما سقرتين وإن سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث فالعصر سقرية والظهر حضرية ولو قدم نجس فأكثر صلاهما حضريتين ولما دونها صلى العصر حضرية والظهر سقرية وهذا ظاهر قول المصنف كحاضر سافر وقادم وما ذكره عجب ومن تبعه من أن قوله كحاضر سافر الخ تمثيل ثم اعترض بأن ظاهره لا يصح وصوبه بما قاله الشارح فهو تكلف انتهى بن (قوله لا اختصاص الوقت بالآخرة) بمعنى أن الوقت إذا ضاق فالذي يجب عليه الآخرة أن قلت هذا يقتضى أن آخر الوقت تختص به الثانية اتفاقا وهذا خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف ونص ابن عرفة في اختصاص العصر بأربع قبل الغروب

باعتبار الركعة الأولى وصلاة المأموم القضاء وانها ان حاضرت فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة (و) تدرك في الضرورى المشتركان وهما (الظهران والعشاء) بفضل ركعة عن الصلاة (الأولى) عند مالك وابن القاسم لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلا وجب التسديد بها (لا) بفضلها عن الصلاة (الآخرة) خلافا لابن عبد الحكم وسحنون وغيرهما فالأولى لما كان الوقت إذا ضاق اختص بالآخرة وسقطت الأولى اتفاقا وجب التسديد بها وطهرت فائدة الخلاف في حائض مسافر طهرت ثلاث قبل الفجر فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب وعلى مقابله تدركهما بفضل ركعة عن العشاء المقصورة ولا أربع أدركتهما اتفاقا ولا اثنين أدركت الثانية فقط اتفاقا وفي حائض حاضر طهرت أربع قبل

الفجر فعلى الأول تدركهما بفضل ركعة عن المغرب وعلى الثاني تدرك العشاء فقط أذ لم يفضل للمغرب شيء في التدبير عن ونحو خمس أدركتهما ثلاث سقطت الأولى اتفاقا فيم ما تمثيل المصنف بقوله (كحاضر سافر وقادم) صوابه كحائض مسافرة أو حاضرة طهرت ولا قطاها لا يصح لأنه ظاهر في غير ذى العذر ولا يظهر للتدبير فيه بالأولى أو الثانية فائدة لأن المسافر لأربع قبل الفجر يصلى العشاء ثم يركع على كلا القولين وكذلك الأقل لا اختصاص الوقت بالأولى أدم لأربع فأقل يصلى العشاء ثم يركع

وأما النهار ثان فلا يظهر بالتقدير بالاولى والثانية فائدة لتساويهما (واثم) من اوقع الصلاة كلها في الضرورى وان كان مؤديا (الا) ان يكون تأخير له (لعذر) فلا ياتم ثم ذكر الاعذار بمثوله (بكفر) اصلى بل (وان) حصل (بردة وصبا) فاذا بلغ في الضرورى ولو بادراك ركعة صلاها ولا اتم عليه وتجب عليه ولو كان صلاها قبل (واغما وجنون ولوم) ولا اتم على النائم ١٤٣ قبل الوقت ولو علم استغراق الوقت وما لو دخل الوقت فلا يجوز

عن الظهر وعدمه قولان الاول لسماع يحيى والثانى لسماع عيسى واصبغ من ابن القاسم قلت لامنافة لان الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب او السقوط لارتفاع العذر او طروءه باعتبار القصر والاتمام ومختلف فيه باعتبار الاداء وعدمه بمعنى ان الاولى اذا وقعت آخر الوقت فهي اداء بناء على عدم الاختصاص وهو المشهور وقضاء على مقابله انتهى بن (قوله) وأما النهار ثان (اى سواء كانتا حاضرتين او سقرتتين كان هناك عذرا فلا يظهر بالتقدير بالاولى منهما او بالثانية فائدة كما انه لا يظهر فائدة في الليلتين اذ لم يكن عذر كان الشخص يحضر او سقر وانما تظهر الفائدة بالتقدير بالاولى والثانية من الليلتين اذا كان هناك عذر كحيض سواء كانت المرأة يحضر او سقر فالاحوال ثمانية ستة لا يظهر فيها فائدة واثنان تظهر فيهما الفائدة (قوله) من اوقع الصلاة كلها في الضرورى (اى وما لو اوقع بعضها منها ولو ركعة في الاختيارى) باقية في الضرورى فلا اتم (قوله) الا ان يكون تأخير له (اى للضرورى) (قوله) بكفر وان بردة (اى فاذا اسلم الكافر الاصلى او المرتد في الوقت الضرورى وصلى تلك الصلاة فيه فانه لا ياتم سواء قلنا بخطابهم بقروع الشريعة ام لان الاسلام يجب ما قبله فله شيخنا (قوله) ولو كان صلاها قبل (اى ولو نوى الفرض بحسب زعمه حين صلاها صيفا فان بلغ في اثنائها بكائبات كلها نافلة ثم اعادها فرضا ان اتسع الوقت والاقطع وابتدأها (قوله) واغما وجنون ونوم) اى فاذا افاق المغمى عليه او المجنون واستيقظ النائم في الوقت الضرورى وصلوا فيه فلا اتم على واحد منهما (قوله) ان ظن الاستغراق (اى اذ كان الوقت وما لو ظن عدم الاستغراق جازله النوم ولا اتم عليه ان حصل استغراق كما يجوز له النوم بعد دخول الوقت اذا ظن الاستغراق وكل وكلا يؤقظه قبل خروج الوقت (قوله) وغفلة) اى نسيان فان نسي ان عليه صلاة ولم يذكرها الا في وقتها الضرورى فلا اتم عليه في فعلها فيه (قوله) كحيض الخ) اى فاذا اقطع كل من الحيض والنفس في الضرورى وصل في نفسه فلا اتم عليها (قوله) فليس بعذر (اى فاذا سكر بحرام وافاق من سكره في الضرورى وصلى فيه فانه ياتم بتأخير الصلاة اليه وسواء سكر قبل دخول الوقت او بعده واتم ايقاعها في الضرورى غير اتم تعاطى المسكر فهو زائد عليه (قوله) يجب ما قبله (اى في الحقيقة المانع من الاتمام اعم هو الاسلام لا الكفر (قوله) بقدره الطهر) اى بقدره زمن يسع طهره الذى يحتاجه فان كان محدثا حدثا صغير قدره ما يسع الوضوء وان كان محدثا حدثا كبيرا قدره ما يسع غسل هذا اذا كان من اهل الطهارة المائية بأن كان الماء موجودا وكان له قدرة على استعماله والاقدر له ما يسع التيمم ولا يقدر له زمن يسع ازالة النجاسة عن ثوبه او بدنه او مكانه لانها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا زمن يسع ستر العورة والاستقبال والاستبراء ان لو كان محتاجا لذلك كما قاله عجم ثم ان المراد انه يقدر له زمن يسع الطهر زيادة على التقدير السابق وهو مدة تسع ركعة بسجدة بها وفائدة ذلك التقدير اسقاط تلك الصلاة التى زال عذره في ضرورها وعدم اسقاطها فان كان الباقي من الوقت يسع ركعة بعد تحصيل الطهر لم تسقط والاسقطت (قوله) لا صغرا وكبرا (اى لحدث اصغرا وحدثا كبيرا كان من اهل اهل الوقت الضرورى (قوله) المسقط للصلاة) اى كالحيض والنفس والاغما والجنون واحتراز بذلك عن العذر الذى لا يسقطها فالتائم والساهى لا يقدر له الطهر بل متى تبه الساهى او اسقط النائم وجبت على كل حال سواء كان الباقي يسع ركعة مع فعل ما يحتاج اليه من الطهرام لا بل ولو خرج الوقت ولم يبق منه شئ (قوله) بل ان اسلم لما يسع ركعة (اى من الضرورى) (قوله) وصلى بعد الوقت (اى الذى اسلم يقرب آخره) (قوله) وكذا يصح للثلاثة رابعة (اى ولا يكون تنفسه باربع مكروها لانه غير مدخول عليه كما انه لا يحرم

النوم بلا صلاة ان ظن الاستغراق (وغفلة) ولما كان الحيض مانعا شرعا عرفت مانعيته من الشارع ولا استقلال للعقل به جعله أصلا فشب به ما قبله بمثوله (كحيض) ومثله النفس لما خيها في الاحكام (لاسكر) حرام فليس بعذر ادخاله على نفسه وانما عذرا الكافر لان الاسلام يجب ما قبله وما غير الحرام فهو عذر كالمجنون (والمعدور) ممن ذكر (غير كافر بقدره الطهر) بالماء لا صغرا وكبرا كان من اهل اهل الصعيد فمن زال عذره المسقط للصلاة لا يجب عليه الصلاة الا اذا اتسع الوقت بقدر ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة المائية او الترابية واما الكافر فلا يتمدده الطهر بل ان اسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة لان ترك عذره بالاسلام في وسعه وان كان لا يؤديها الا بطهارة خارج الوقت ولا اتم ايضا ان يادر

بالطهارة وصلى بعد الوقت ويراعى في الطهر الحالة الوسطى لاحاته هو في نفسه اذا قد يكون موسوسا (وان ظن) المعتذر الذى يقدره الطهر بعد ان زال وطهر (ادراكهما) اى الصلاةين المشتركتين (فرغم) ركعة سجدة بامثالا (خرج الوقت) بالعروب او الطلوع دم اليها اخرى ندبوا خرج عن نفع وكذا يصح للثلاثة رابعة و (فضى) الصلاة (الاخرة) لان الوقت اذا ضاقت اذ صبر بها

(وان ظهر) من ظن ادراكهما او احدهما (فأحدث) قبل الصلاة (او بين عدم ظهوره) (الماء) قبل الصلاة او بعدها ظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى ففعل تخبرج الوقت فالفضاء في الاولى عند ابن القاسم وفي الثانية عند سحنون عملا بالتقدير الاول خلافا لابن القاسم في الثانية (ولغيره في الاولى) او طهرو (ذكر ما يرتب) مع الحاضرة من سير القوائت اي ما يجب تقديمه على الحاضرة فقدمه فخرج الوقت (فالفضاء) عند ابن القاسم خلافا لغيره (واسقط عذر حصل) اي طرا من الاعذار السابقة المتصورة الطرقة فلا يرد الصبا (غير نوم ونسيان) القرض (المدرك) مفعول اسقط اي اسقط العذر ما يدرك من الصلاة على تقدير زواله فكما تدرك الحائض مثلا الظهرين والعشاءين بطهرها نجس او اربع والثانية فقط لظهورها لدون ذلك كذلك يسقطان او تسقط الثانية وتبقى الاولى عليها ان حاضت لذلك التقدير ولو اخرج

عليه التنفل في هذا الوقت اعني وقت الغروب لانه غير مدخول عليه (قوله) والحاصل انه اذا ظن ادراكهما (الخ) سكت الشارح عن عكس المصنف وهو ما اذا ظن ادراك العصر فقط فلما فرغ منها بقيت بقية من الوقت والحكم انه يصلي الظهرتين ادراكه واختلف هل يعيد العصر او لا يعيدها والظاهر وهو الذي في العتية عدم الاعادة كافي التوضيح اه بن واما لو شك هل يدرك ركعة واحدة منهما او يدركهما او لا يدرك شيئا منهما فلا يصلي وبعده ذلك ان تبين بعد ان الوقت كان يسع خمس ركعات فصلاهما معا قضاء وان تبين بعد ان الوقت كان يسع اقل من ذلك قضى الاخرة فقط وان ظن ادراك ركعة واحدة وشك في الاخرى فيخطب بالثانية فان فعلها وبان له انه مطالب بالاولى فعلها ايضا ولا اثم عليه حيث اتى بها بعد خروج الوقت لانه مغذور قاله شيخنا (قوله ركع اولم ركع) اي الا انه ان تبين له ذلك قبل ان ركع قطع صلاته وان تبين له ذلك بعد ان ركع ركعة ضم اليها اخرى ندبا وخرج عن شفع هذا اذا تبين له ادراك الاخرة بعد خروج وقتها واما ان تبين له ان المدرك الاخرة قبل خروج وقتها وعلم انه ان كل ما هو فيه نفلا خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله) وان ظهر من ظن ادراكهما) اي من زال عذره وظن ادراكهما (الخ) (قوله) فأحدث) اي عمدا او غلبة او نسيانا وقوله قبل الصلاة اي التي ظن ادراكها (قوله) او بين عدم طهوية الماء) بأن تبين ان الماء الذي توضع به مضاف او نجس (قوله) فظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى (الخ) هذا القيد اصله للتوضيح وتعبه ابن عاشر بأن المراد من هذه المسئلة ان الطهر الذي تقدم تقديره لا يشترط بقاؤه حتى تصلي به الصلاة ولا كونه صحيحا في نفسه فتي حصل الطهر ثم انتقض او تبين فساده وقد بقي من وقت الصلاة ركعة فقد تقرروا جوبها وهذا هو المطلوب واما انها تتيمم اذا ضاق الوقت وتعتزل اذا ظنت اتساعه فهذا امر زائد اه وقد يجب بانه وان كان امر ازا نذكر الكن احتج اليه لاجل حكم المصنف كابن الحجاب بقوله فالفضاء اذا لا يتصور تعيينه الا بالقيدم المذكور اذ لو علمت او ظنت عدم ادراك ركعة بطهارة اخرى ولو وجب عليها ان تتيمم على الواجب فتقع الصلاة اداء قأمل اه بن (قوله) فالفضاء في الاولى عند ابن القاسم) اي اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الطهارة الثانية (قوله) خلافا لابن القاسم في الثانية) اي حيث قال بسقوط القضاء فيها لانه يقدر له طهر ثان (قوله) ولغيره في الاولى) اي وخلافا لغير ابن القاسم وهو المازري في الاولى حيث قال بسقوط القضاء لانه يقدر له طهر ثان (قوله) فالفضاء عند ابن القاسم) اي اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من القوائت وقوله فالفضاء اي للمدرك لو لم يحصل ما ذكر (قوله) بطهرها نجس او اربع) هذا نشر على ترتيب اللفف فالحائض تدرك الظهرين اذا طهرت وكان الباقي من الوقت ما يسع خمس ركعات وتدرك العشاءين بطهرها لا اربع وتدرك الثانية من الظهرين والعشاءين اذا طهرت ثلاثا واثنين او واحدة (قوله) كذلك يسقطان (الخ) فاذا حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات فأكثر سقط الطهران وسقط العشاءان ان حاضت والباقي للفجر اربع ركعات وان حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ثلاث ركعات واثنين او واحدة سقطت الثانية من الظهرين ومن العشاءين وتقررت الاولى في ذمتها فتقضيها بعد طهرها (قوله) ولا تدرك الطهر في جانب السقوط) بل متى حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ركعة او ركعتين او ثلاثا ولو بدون تقدير طهر سقطت الاخرة وان حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات ولو بدون تقدير طهر سقطتا معا (قوله) على المعتمد) اي خلافا لما قاله اللخمي واختاره عجم من انه يعتبر تقدير الطهر في جانب السقوط بجانب الادراك فاذا حاضت قبل المغرب بنجس ان لم يقدر الطهر وثلاثا ان قدر فعلى ما قاله اللخمي تسقط عنها الثانية فقط وعلى المعتمد يسقط عنها الطهران معا وما قاله اللخمي ضعيف وان عبر عنه عجم بأنه المذهب فقد تعقبه في ذلك طفي قائلا انه لما نقل في التوضيح اعتبار الطهر في جانب السقوط قال لم اره لغير اللخمي وكذا ابن فرحون ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحجاب ولا ابن عرفة فكيف يكون المذهب ما اختاره اللخمي فقط وقد قال عياض اللخمي اختيارات خرج بكثير منها عن المذهب اه (قوله) بخلافه في جانب الادراك

فلا يسلطان الصلاة (وامر) ندبا (سبي) ذكر او اثنى كولي على التحقيق فكل منهما ١٤٥ مأمور ما جاور (بها) اي بالصلاة المفهومة

من المقام (السبع) اي عند الدخول فيها بلا ضرب (وضرب) ندبا عليها ان لم يعتل بالقول (لغير) اي لدخوله فيها ضربا مؤلما غير مبرح ان ظن افادته والافلا وتندب التفرقة بينهما حيث شدد في المضاجع ومعنى التفرقة ان لا ينام كل منهما مع غيره الا وعليه ثوب فالمكروه التلاصق (ومنع) فصل مراده به هنا وفيما يأتي في المكروه ما قبل الفرائض الخمس فشمّل الجنابة والنفل المندور (وقت) اي حال (طساوع) شمس اي ظهور حاجبها الى ارتفاع جميعها (و) وقت (غروبها) اي اي استتار طرفها الموالى للافق الى ذهاب جميعها (و) وقت (خطبة الجمعة) اي حال شروعه فيها لانه يشغل عن سماعها الواجب ولا مفهوم لقوله وقت الخطبة بل من ابتداء خروجه وحال عودته للمندور وحال جلوسه عليه كما سينبئ عليه في الجمعة وكذا يمنع النفل عند اقامة وضيق وقت من فرض وتذكر فائده كما يأتي في كلامه (وذكره) انفل (بعد) ان ترتفع الشمس (قد)

اي بخلاف الظهر في جانب الادراك فانه يقدر اتفاقا فاذا ظهرت والباقي من الوقت شيء قليل فان كان ذلك الباقي من الوقت يسع الظهر ركعة او ركعتين او ثلاثة وجبت الاخيرة وان كان يسع الظهر وخمس ركعات وجبتا معا (قوله فلا يسلطان الصلاة) اي ولو استغرق النوم او النسيان جميع الوقت (قوله فكل منهما مأمور) اي من جهة الشارع لكن الولي مأمور بالامر بها والصبي مأمور بفعلها وهذا اي كون الصبي مأمورا من جهة الشارع بفعلها بناء على ان الامر بالامر بالشيء امر بذلك الشيء وعلى هذا فالصبي مكلف بالمندوبات والمكروهات والبلوغ انما هو شرط في التكليف بالواجبات والمحرّمات وهذا هو المعتمد عندنا ويزيد على تكليفه بالمندوبات انه يثاب على الصلاة واما على القول بأن الامر بالامر بالشيء ليس امر بذلك الشيء يكون الولي مأمورا من جهة الشارع فيؤجر دون الصبي فانه مأمور من جهة الولي لا جمل تدري به وحينئذ فلا يكون مكلفا بالمندوبات ولا ثواب له عليها والثواب عليها لا يوجب له على السواء وقيل ثلثه للام ونائبه للاب (قوله اي عند الدخول فيها) اي وهو سن الاثنا عشر لا نزع الانسان لانبائها (قوله بلا ضرب) متعلق بامر (قوله ضربا مؤلما) اي ولا يجزى بعدد كئلته اسواط بل يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله غير مبرح) هو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جراحة (قوله ان ظن افادته) شرط في ضربه على تركها اذا دخل في العشر سنين (قوله وتندب التفرقة بينهما حيث شدد) اي حين الدخول في العشر (قوله ان لا ينام) اي فلا يشترط في حصول التفرقة ان يكون لكل واحد فراش على حدة بل المدار على كون كل واحد عليه ثوب سواء كان له فراش على حدة ام لا فلو كان احدهما عليه ثوب والاخر عريان والحال انهما على فراش واحد فلا يكفي ذلك في حصول ندب التفرقة وقيل ان ذلك يكفي (قوله فالمكروه التلاصق) اي تلاصقهما بغير ثوب من غير حائل بينهما هذا يقتضي انه لو كان على احدهما ثوب دون الآخر كان كافيا في حصول التفرقة وهذا يخالف ما قبله ولو قال الشارع وقيل ان كان على احدهما ثوب دون الآخر كان كافيا في حصول ندب التفرقة فالمكروه التلاصق كان اولى فالمخاطب بما ذكر من الكراهة عليه وهم ايضا على المعتمد من خطابهم بالمكروهات ومحل الكراهة ما لم يقصد احدهما اللذة بالملاصقة والاوجب على الولي منعه منها كما يجب عليه منعه من اكل ميتة ومن كل ما هو معصية في حق البالغ كشراب الخمر قاله ابو علي المسناوي وغيره فاني خش وعقب من كراهة تلاصقهما ولو مع قصد اللذة او وجودها فيه نظير التلاصق في هذه الحالة تحرام انظر بين (قوله ومنع قل) اعلم ان منع النفل في الاوقات الثلاثة التي ذكرها اذا كان النفل مدخولا عليه والافلا منع كما اذا شرع في صلاة العصر عند الغروب مثلا وفي صلاة الصبح عند الخطبة فبعد ان عقد منها ركعة تذكرانه كان قد صلاها فانه يشفعها ولا حرمة لان هذا النفل غير مدخول عليه (قوله فشمّل الجنابة والنفل المندور) اي وقضاء النفل المضد وسجود السهو البعدي لانه لا يزيد على كونه سنة (قوله وخطبة الجمعة) اي واما خطبة غيرهما فلا يحرم النفل وقتها بل يكره فقط كما استظهره عجم (قوله لانه) اي النفل يشعل عن سماعها الواجب اي عن استماعها الواجب والمراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع لما قال الامام لم يأت (قوله ل) من ابتداء الخ) اي بل يمنع النفل من ابتداء خروجه من الخلوة (قوله وحال جلوسه عليه) اي اذا كان جلوسه في الوقت المعتاد لصعوده عليه فلو صعد وجلس عليه قبل الوقت المعتاد فاعتبر الوقت المعتاد اذا جاء فيها يظهر قاله شيخنا (قوله كما سينبئ عليه في الجمعة) اي من انه يحرم فعل الامام الفعل ويحرم بكلامه الكلام (قوله وتذكر فائته) اي وعند تذكر فائته (قوله ولولدنا نخل مسجد) اي فلا يطالب بتحية المسجد خلافا للخمس حيث قال لا بأس بالنفل لداخل المسجد بعد غروب الشمس الى ان تمام الصلاة اي وكذا بعد الفجر الى ان تمام الصلاة (قوله وتذكره بعد اداء فرض عصر) اي واما النفل بعد دخول وقت الصلاة فلا بأس به بل هو مندوب كما يأتي (قوله الا ان ترتفع قيد رخ) هذا ارجح اقواله وذكره بعد خروجه عليه انه تمتد كراهة النفل بعد الفجر الى ان يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل الى ان يسكن من ظهوره وصباحة عود

الكراهة الى ان ترفع الشمس قيد رمح وهذا التقدير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة ولم ينه المصنف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يعقل عنه (قوله والى ان تصلي المغرب) هذا راجع لقوله وكره بعد فرض عصر وحاصله انه يمتد كراهة النفل بعد اداء فرض العصر الى غروب طرف الشمس فيحرم الى استتار جميعها فتعود الكراهة الى ان تصلي المغرب وهذا التقدير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة (قوله الاركعتي الفجر الخ) هذا مستثنى من قوله وكره بعد فجر (قوله قبل الفرض) اي فلا بأس بايقاعهما قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فات الورد والشفع والوتر واخر الفجر لحل النافلة واما لو تذكروا الورد والشفع والوتر في اثناء الفجر قطعه وان تذكروه بعد صلاته فانه يصلي ويعيد الفجر اذا لا يفوت الورد والشفع والوتر الا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد (قوله لنا ثم عنه) اي لكن جوار الورد قبل الفرض لنا ثم عنه (قوله ولم يخف فوات جماعة) اي ولم يخف بفعله بعد الفجر فوات جماعة الصبح والابدل لفرضه لان صلاة الجماعة اهم من النافلة نظرين (قوله هذه القيود الاربعة) اي وهي ان يكون من عادته تأخيرها لآخر الليل وان يكون نام عنه في تلك الليلة غلبته وان لا يخاف بفعله بعد الفجر فوات الجماعة في الصبح وان لا يخاف وقوع الصبح في الاسفار (قوله والابحازة وسجود تلاوة) هذا استثناء من وقتي الكراهة اي من مجموع قوله وكره بعد فجر وفرض عصر (قوله لافيهما فكريهان على المعتمد) فلو صلى على الجنازة في وقت الكراهة فانه لا تعاد بحال بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع فقال ابن القاسم انها تعاد ما لم تدفن اي ما لم توضع في القبر وان لم يسوق عليها التراب وقال اشهب لا تعاد وان لم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها واخرت لوقت الجواز اما عند الخوف عليها فيصل على ابيها باتفاق ولا اعاد دفنت ام لا وما قاله اشهب اقتصر عليه في الطراز وقال انه ابن من قول ابن القاسم (قوله وقطع محرم بنافلة بوقت نهى) اي لانه لا يتقرب الى الله بمنهى عنه اي وسواء احرم بها جاهلا او عامدا او ناسيا وهذا التعميم في غير الداخل والامام يخطب يوم الجمعة فانه ان احرم بالنافلة جهلا او ناسيا لا يقطع مراعاة لمذهب الشافعي من ان الاولى للدخل ان يركع ولو كان الامام يخطب واما لو دخل الخطيب عليه وهو جالس فأحرم عمدا او سهوا او جهلا او دخل المسجد والامام يخطب فأحرم عمدا فانه يقطع وسواء في الكل عقد ركعة او لا (قوله ولا قضاء عليه) اي لانه مغلوب على القطع (قوله مشعر باعقاده) اي لان النهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة ليس لذات الوقت اي ليس لكون الوق لا يقبل العبادة كالنهي عن صوم الليل لان الاوقات المذكورة قابلة للصلاة ولا مانع يمنع من انعقادها كالنهي عن الصوم والصلاة زمن الحيض بل النهي عن الصلاة في تلك الاوقات لامر خارج عن ذات العبادة وهو كون الساجد في وق الطلوع والغروب شيئا بالساجد للشيطان والاشتغال عن سماع الخطبة وحيث فلا يمنع من انعقادها كالصلاة في الدار المعصومة فان النهي عنه لامر خارج عن ذات العبادة وهو شغل ملك العير بغير اذنه فلا يقتضي الفساد وقد يقال ان النهي هنا وان كان لامر خارج من ذات العبادة لكنه ملازم للوقت فكان النهي لذات الوقت فلذا استظهر العلامة يحيى الشاوي وشيخنا البطلان وعدم الانعقاد تطييرا ما قيل في صوم يوم العيد فان النهي عنه ليس لذات الوقت ولما ساع من العبادة بل لامر خارج ملازم للوقت وهو الاعراض عن ضيافة الله ومعلوم ان صوم يوم العيد باطل وغير منعقد فأمل (قوله ما لم تدفن) اي ما لم توضع في القبر وان لم يسوق عليها التراب فاذا دفن فلا تعاد وهذا قول ابن القاسم وقال اشهب لاعادة مطلقا واختاره في الطراز (قوله وجازت بمر بض بقر او غنم) اي من غير فرش يصلي عليه والمر بض بفتح الباء وكسر هاء محل ربوضها اي بروكها حين القبلولة والمبيت وكما يسمى محل برولة الغنم حين القبلولة والمبيت من بضيا يسمى ايضا من احاضم المسمي وقتحتها (قوله او بلا حائل) اي هذا اذا جعل ينه و ينهائا حائل ويجعله ينه وينهائا بان يصلي على ارضها من غير ان يفرش شيئا يصلي عليه (قوله ولو على المبر) اي هذا اذا صلى بين القبور بل ولو صلى فوق القبر ان قلت سيأتي ان القبر حبس لا يعيش عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي قلت يحمل كلامه على

فان تدخل المسجد قبل اقامتها مجلس (الاركعتي الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) الا (الورد) اي صلاة الليل (قبل) صلاة (الفرض) اي الصبح (لنا ثم عنه) اي لمن عادته تأخيرها ونام عنه غلبته ولم يخف فوات جماعة ولا اسقارا فيصله بهذه القيود الاربعة (و) الا (جنازة وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح (قبل اسقار) بعد صلاة عصر قبل (اصفرار) لافيهما فكريهان على المعتمد (وقطع محرم) بنافلة (بوقت نهى) وجوبا ان كان وقت تحريم ونديا ان كان وقت كراهة ولا قضاء عليه وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة واما بعد تمام ركعتين فينبغي عدم القطع لخفة الامر بالسلام والامر بالقطع مشعر باعقاده واعيدت الجنازة ان صلى عليها بوقت منع ما لم تدفن ومحل منعها او كراهتها وقتيها ما لم يخف تعيرها بتأخيرها ولا يصلي عليها بلا خلاف (وجازت) الصلاة (بمر بض) اي بمحل ربوض اي برولة (بقر او غنم) بجوارها (بمقبرة) مثل الباء ولو على القبر او بلا حائل عامرة او دارمة

ما اذا كان القبر غير مسموم والطريق دونه فانه يجوز المشي عليه حينئذ (قوله منبوشة اولاً) فيه ان المقبرة اذا
 نبشت صار التراب الذي نزل عليه الدم والقبح من الموقى ظاهراً على وجه الارض فيكون قد صلى على تراب
 نجس فكيف يحكم بجواز الصلاة وحاصل الجواب انه سيأتي في كلام المصنف تقييد الجواز بالامن من
 النجاسة بأن يعتقد او يظن طهارة المحل الذي يصلى عليه والمقبرة اذا نبشت يمكن ان يعتقد او يظن طهارة
 ما صلى عليه وانه من غير المنبوش او ان الدم والصدید النازل من الموقى لم يعم التراب او يقال ان جواز الصلاة
 في المقبرة المنبوشة مبني على ما قاله مالك من ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب وهو النجاسة عند
 تعارضهما فتأمل (قوله خلافاً لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم) الذي في المواقى ترجيح هذا القول فانظره اه
 بن (قوله وفي تاليه) اي المحجة والمجزرة (قوله موضع طرح الزبل) اي والحال انه لم يصل على الزبل بل في
 محل لازل فيه من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه (قوله ومحجة) مثلها في جواز الصلاة بها من غير ان
 يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه قارة الطريق اي جانبه فالمصنف انما نص على المتوهم (قوله موضع الجزر)
 اي والحال انه لم يصل على الدم بل في محل من الجزرة لادم فيه من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه (قوله
 ان امنت من النجس) اي بان تحقق او ظن طهارة الموضع الذي صلى فيه منها وقوله هذه الاربعه التي بعد
 الكاف انما جعل القيد راجعاً لما بعد هالان ما قبلها وهو مرض البقر والعم دائماً مأمون من النجاسة
 لان بولها وجميع طاهرها وان حينئذ فلا معنى لرجوع القيد له وقد يقال ان بولها وجميعها وان كان طاهراً
 لكن منيها نجس فالاولى جعل الشرط راجعاً لما بعد الكاف وما قبلها وان كان ذلك خلاف قاعدة المصنف
 الاغلبية (قوله كموضع منها) اي كأن يصلى في موضع من هذه الامور الاربعه المقبرة والمزبلة والمحجة
 والمجزرة منقطع عن النجاسة اي بعيد عنها (قوله والا تؤمن) اي بأن شئت في نجاسة المحل الذي صلى فيه منها
 والحاصل ان هذه الامور الاربعه ان امنت من النجس بان خرم او ظن طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة
 ولا اعادة اصلاً وان تحققت نجاستها او ظنت فلا تجوز الصلاة فيها واذا صلى اعاد ابدأ وان شئت في نجاستها
 وطهارتها اعاد في الوقت على الراجح بناء على ترجيح الاصل على الغالب وهو قول مالك وقال ابن حبيب يعيد
 ابدأ وان كان عامداً او جاهلاً ترجيحاً للغالب على الاصل فقول المصنف على الاحسن اي خلافاً لابن حبيب
 القائل بالاعادة ابدأ كما علمت وهذا في غير محجة الطريق اذا صلى فيها الضيق المسجد فان الصلاة فيها حينئذ
 جائزة ولا اعادة مع الشك في الطهارة وعدمها كافي كبير خش (قوله يعني متعبداً للكفار) اي سواء
 كان كنيسة او بعة او بيت نار (قوله بدراسة مطلقاً) اي سواء اضطر للنزول فيها او نزلها اختياراً سواء صلى
 على فرشها او فرش شيئاً طاهراً او صلى عليه فهذه اربع صور في الدارسة لا اعادة فيها وذكر الشارح بعد ذلك في
 العامرة اربع صور ثلاثة لا اعادة فيها والرابعة فيها الاعادة على الراجح وحاصلها انها اذا كانت عامرة
 واضطر لنزولها فلا اعادة سواء صلى على فراشها او فرش شيئاً طاهراً او صلى عليه او طاع بنزوله فيها وصلّى على
 فراش طاهر واما اذا نزلها اختياراً وصلّى على ارضها او على فراشها فانه يعيد في الوقت على الراجح بقوله في الصور
 ثمانية وهذه الصور الثمانية من جهة اعادة الصلاة التي صليت فيها وعدم اعاتها واما من جهة كراهة
 الصلاة فيها وعدمها فالاحوال اربعة الكراهة ان دخلها مختاراً كانت عامرة او دارسة وان دخلها مضطراً
 فلا كراهة عامرة كانت او دارسة وما اذا عجز من ان الظاهر من كلام ابن رشد كراهة الصلاة فيها اذا
 دخلها مضطراً فهو ممنوع اذ لم يذ كر ذلك احد عن ابن رشد وكيف يقول ابن رشد بالكراهة مع الاضطرار
 ويكون ذلك ظاهراً من كلامه والمضطر يعقر له ما هو اعظم من هذا كيف ومالك قال في المدونة بالحوار
 هذا في غاية البعد اظن بن (قوله والا اعاد بوقت على الارجح) اي وهو قول مالك في سماع اشهب بناء على
 ترجيح الاصل على الغالب وجل ابن رشد المدونة عليه لتكون الاعادة في هذا الباب على نمط واحد وقال به
 سحنون ايضاً وقال ابن حبيب يعيد ابدأ وهو مبني على ترجيح الغالب وهو النجاسة على الاصل (قوله وقيل
 لا اعادة ايضاً) اي وهو ظاهر المذهب كافي ح بناء ايضاً على ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب

منبوشة اولاً (ولو لمشرك) خلافاً لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم (ومزبلة) بفتح الميم فيه وفي تاليه وفتح الباء وضمها موضع طرح الزبل (ومحجة) جادة الطريق اي وسطها (ومجزرة) بكسر الزاي موضع الجزر اي المحل المعد لذلك (ان امنت) هذه الاربعه التي بعد الكاف (من النجس) كموضع منها منقطع عن النجاسة (والا) تؤمن (فلا اعادة) واجبة بل يعيد في الوقت (على الاحسن) وهذا (ان لم تتحقق) النجاسة بان شك فيها فان تحققت بان علمت او ظنت اعيدت ابدأ وجرى (وكرهت) الصلاة (بكنيسة) يعني معتبداً للكفار عامرة او دارسة مالم يضطر لنزولها فيها ككبر داو خوف والا فلا كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة بوقت ولا غيره بدراسة مطلقاً كعامرة اضطر لنزول بها كان طاع وصلّى على فرش طاهر والا اعاد بوقت على الارجح وقيل لا اعادة ايضاً (وكرهت) بضم طز

موضع بروكها عند الماء للشرب عللا وهو الثاني بعد شربها لا وهو الاول فان صلى بها اعاد ولو امن النجاسة او فرش فرشاً طاهر للتعبس
(وفي كيفية) (الاعادة قولان) قيل ١٤٨ يعيد في الوقت مطلقا وقيل النامي في الوقت والعامدا والجاهل بالحكم ابداندا (ومن

ترك فرضا) اى صلاة
من الخمس كسلا وطلب
بشعله بسعة من الوقت
ولو الضرورى وتكرر
الطلب ولم يمتثل (اخر)
اى اخره الامام او نائبه
مع التهديد بالقتل
ويضرب على الراجح (لبقاء
ركعة بسجدة بها من)
الوقت (الضرورى)
ان كان عليه فرض فقط
فلو كان عليه اثنان
مشتركان اخر الخمس في
الظهرين ولا ربع في
العشاءين بحضر ولثلاث
بسقرو يقدر هنا بالاخيرة
صونا للدماء وتعتبر
الركعة مجردة عن فاتحة
وطمأنينة واعتدال
ويقدر له طهارة مائة
ان كان بحضر فيما يظهر
اذ لا تصح صلاة بدونها
مجردة عن سنن ومندوب
وتدليك بل يقدر خمس
القرائن مع تقدير مسح
بعض الرأس صونا للدماء
(وقتل) ولو خرج الوقت
وصارت فائسة فان لم
يطاب بسعة وقتها لم يقتل
(بالسيف) لا بغيره (حدا)
لا كفر اخلافا لابن حبيب
ان استمر على قوله لا افعال
بل (ولو قال انا افعال)

(قوله موضع بروكها) اى وامام موضع ميته او قبلتها فليس بمعطن فلا تكرر الصلاة فيه ان امن من النجس
وهو منيها او صلى على فراش طاهر وهذا هو الذى في ح واقصر عليه فيفيد اعتماده وفي شب ولا
خصوصية لمعطنها بل كذلك محل ميته او قبلتها او حينئذ فالمراد بالمعطن محل بروكها مطلقا فقد اعتمد كلام
ابن الكاتب (قوله وهو الثاني) اى وهو الشرب الثاني وقوله وهو الاول اى وهو الشرب الاول (قوله وفي
الاعادة الخ) اى واذا وقع ونزل وصلى في معطن الاول في كيفية الاعادة قولان (قوله مطلقا) اى سواء كان
عامدا او جاهلا او ناسيا (قوله اى اخره الامام او نائبه) اى او جماعة المسلمين اذا كانوا في سفر لانهم يقومون
مقام الامام او نائبه ثم ان محل تأخير وقتله ان كان ماء او صعيدا او افلا لا يتعرض له لسقوطها عنه (قوله
ويضرب على الراجح) اى وهو قول اصبح وقال مالك لا يضرب وما فى الشرح نحوه في نت وتعقبه طفى
بان خلاف مالك واصبح انما هو فى الجاحد في زمن استتابته هل يخوف بالضرب ثم يضرب وهو قول
اصبح او يخوف به فقط ولا يضرب وهو قول مالك وكذا النقل فى ابن عرفة وغيره واما التارك لها كسلا
فاتفقوا على انه يضرب ولم يدكر احدا انه لا يضرب وانما ذكر واضربه (قوله ولا ربع فى العشاءين بحضر)
قال عجم الصواب انه يؤخر لبقاء خمس فى العشاءين بحضر اعتبارا بكون الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة
وحيث قد التقدير بها وقد يقال الاوجه ما قاله الشارح فقد تقدم ان الراجح التقدير بالاولى ولا وجه للعدول
عنه مع انه انسب بصون الدماء وانما عدل عنه فى السفر للتقدير بثلاث مراعاة لصون الدماء (قوله ولثلاث
بسفر) اى فى الظهرين والعشاءين لان التقدير ههنا بالاخيرة صونا للدماء كما اختاره البدر القرافى خلافا
لعق حيث قال يؤخر فى العشاءين لاربع حضر او سفرا (قوله وتعتبر الركعة مجردة عن فاتحة وطمأنينة
واعتدال) اى صونا للدماء لانتالوا اعتبارها بالبور بالقتل (قوله ان كان بحضر) الاول ان كان من اهلها
بان كان الماء موجودا وقد رعى استعماله فان لم يكن من اهلها قدر له الطهارة الترابية هذا وذكر شيخنا
فى الحاشية ان بعض الاشياخ رجع انه لا يقدر له طهارة اصلا صونا للدماء كما هو ظاهر المصنف قال وهو
الظاهر (قوله وقتل بالسيف) اى على الكيفية الشرعية بمعنى ضرب الرقبة به لانه ينحس به حتى يموت
صونا للدماء لعله يرجع كما قال بعضهم (قوله فان لم يطلب بسعة وقتها) اى وانما يطلب بضيقه فان لم يبق
من الوقت ما سعة وكعة مع الظهر لم يقتل وكذا ان طلب بسعته طلبا غير متكرر ثم ضاق الوقت لم يقتل
(قوله حدا) اورد عليه بأنه لو كان قتله حدا سقط برجوعه للصلاة قبل اقامته عليه الا ترى حدا الحرا به فانه
يسقط بتوبته ورجوعه قبل اقامته لكن القتل هنا لا يسقط برجوعه للصلاة لانه يقتل ولو قال انا افعال
وحيث فهو ليس بحدا واجب بان بعض الحدود يسقط بالتوبة والرجوع عن سببها كحدود المحارب وبعضها
لا يسقط بالرجوع عن السبب كحد السرقة وكما هنا فانه يقتل ولو رجع عن سببه وهو التارك وقال انا افعال فقول
المعترض لو كان القتل هنا حدا سقط برجوعه فيه نظرا لمنع الملازمة (قوله خلافا لابن حبيب) اى القائل
انه يقتل كفر الان ترك الصلاة عند مكفر (قوله ولو قال) اى بعد الحكم بقتله انا افعال والمبالغة راجعة
لقوله وقتل لا لقوله اخر ولا لقوله حدا لان الذى توهم على هذين انما هو اذا قال انا افعال اى اخر ولو قال
لا افعال وقتل حدا لا كفر ولو قال لا افعال حيث لم يكن جاحدا (قوله ولم يفعل) اى حتى خرج الوقت (قوله
والا ترك) اى والا بأن قال انا افعال وفعل ترك ولم يقتل وبعيد من صلى مكرها كما قرر شيخنا والظاهر كما قال
غيره انه يدين (قوله خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل الخ) اى (٢) لان القتل عنده كفر فيسقط بأدنى دافع
(قوله وكرهت) اى الصلاة عليه للفاضل ردعا لغيره واما صلاة غير الفاضل عليه فهي اما واجبة او سنة على
الخلاف فيها (قوله ولا يطمس قبره) اى لا يخفى اى يكره ذلك فيما يظهر (قوله لافائنة) هو بالنصب عطف
على محذوف منه لفرض اى حاضر الافائنة او على فرضا بتاويله بحاضرا (قوله لم يطلب بها فى سعة وقتها) اى

ولا
ولم يفعل والا ترك خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل ان قال انا افعال بل
يبالغ فى ادبه (وصلى عليه خير فاضل) وكرهت للفاضل (ولا يطمس قبره) بل يسلم كغيره من قبور المسلمين (لافائنة) امتنع من فعلها فلا
يقتل بها حيث لم يطاب بها فى سعة وقتها بل بعد خروجه (على الاصح) (٢) قوله لان القتل صوابه لان التارك بدليل ما سلفه المحشى اه

(الجاحد) لوجوبها
 اوركوعها وسجودها
 (كافر) مرتداتها استتاب
 ثلاثا فان تاب والقتل كفرا
 وماله فيء بجاحد كل معلوم
 من الدين بالضرورة
 * (فصل) * في الاذان
 والاقامة وما يتعلق بهما
 وهو لغة مطلق اعلام بشئ
 وشرا اعلام بدخول
 وقت الصلاة بالفاظ
 مشروعة وقد يطلق على
 نفس الالفاظ والى الاول
 اشار المصنف بقوله (سن
 الاذان) ويصح ارادة الثاني
 على حذف المضاف اى فعله
 اذ لا تكليف الا بفعل
 (لجماعة طلبت غيرها)
 للصلاة بكل مسجود ولو
 تلاصقت او بعضها
 فوق بعض وبكل موضع
 حرت العادة فيه بالاجتماع
 للمنفرد ولا لجماعة لم تطلب
 غيرها بل يكره لهم ان كانوا
 بحضرو ويندب ان كانوا
 بسفر كإسائي (في فرض)
 لاسنة فيكره (وقى)
 نسبة الى الوقت والمراد
 به الوقت المحدود المعين
 فخرج الفاتحة اذ ليس لها
 وقت معين محدود بل
 وقتها حال تذكرها فيكره
 الاذان لها وخرجت
 الجنازة ايضا وكان عليه
 ان يز يد اختياري فيكره

والا دى الا انه لا يقتل احد لانه يؤخر الى ان يبقى مقدارا ركعة ثم يظهر فيفوت الوقت فتقول لا يقتل
 بالفاتحة (قوله الاولى على القول) اى لان المعتمد للقول بعدم القتل بالامتناع من فعل الفاتحة المازرى
 واجيب بان مراد المصنف بقوله وبالقول للمازرى اى متى صرح بالقول كان للمازرى وليس لمراد انه التزم
 كل ما كان للمازرى يعبر عنه بالقول كذا اجيب ولكن هذا الجواب لا يتم لانه قال بعد واشير بصريح او
 استحسن الى ان شيخا غير الذين قدمتهم فالاولى في الجواب ان يقال ان عدم القتل بالفاتحة معتمد عند المازرى
 وغيره فالمصنف اشار لاعتماد غير المازرى فقط **تنبيه** حكم من قال لاصلى من قال لا اتوضأ ولا اغتسل
 من الجنابة فيؤخر اذا طاب بالفعل طلبا متكررا في سعة الوقت الى ان يصير الباقي من الوقت ما يسع الوضوء او
 الغسل مع الركعة ويقتل بخلاف من قال لا اغسل النجاسة ولا استعورتى خلافا لعقب في شرح العزمية
 للجلاف في ذلك وقد نص ابن عرفة على ان ترك الصوم كسلا وبجدا كالصلاة اى قنار كعبه كذا كافر وتاركة
 كسلا يؤخر لقييل الفجر بقدر ما يقع فيه النية فان لم يفعل قتل وتارك الحج لا يتعرض له ولو على القول بوجوبه
 على الفور لانه منوط بالاستطاعة ورب عذرى الباطن لا اطلاع لنا عليه وحينئذ فيدين وتارك الزكاة تؤخذ
 منه كرها وان يقتل فان قتل احدا اقصى منه وان مات هو كان هدر او لا يقصد قتله وتكتفى فيه نية المكره
 بالكسر (قوله الجاحد لوجوبها) اى جملة بأن قال انها غير واجبة وقوله اوركوعها وسجودها عطف على
 ضمير وجوبها اى او سجودا وجوب ركوعها او سجودها مع اقراره بوجوبها بأن قال الصلاة واجبة
 لكن الركوع او السجود او القيام لها ليس بواجب فيها (قوله كافر) قيده ابن عرفة وغيره بما اذا كان غير حديث
 عهد بالاسلام (قوله فان تاب) اى فالامر ظاهر (قوله بجاحد كل معلوم من الدين بالضرورة) اى فانه
 يكون مرتدا اتفاقا سواء كان الدال عليه الكتاب والسنة او الاجماع وذلك كالعبادات الخمس وامان
 بحمد امر من الدين وكان غير ضرورى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ففي كفره قولان
 والراجح عدم الكفر كما ان من انكر امر ضروريا وليس من الدين فانه لا يكون كافرا كما اذا انكر وجود بغداد
فصل في الاذان (قوله الاعلام بدخول الخ) يؤخذ من هذا انه لا يقال اذن العصر وانما يقال اذن به فانه
 البدر (قوله سن) اى كفاية وقوله الاذان اى الاعلام بدخول وقت الصلاة بالالفاظ المشروعة (قوله اى
 فعله) اى الاذان بمعنى الالفاظ المشروعة والمراد بفعلها الا تيان بها (قوله او بعضها) اى او كان بعضها فوق
 بعض او قسم المسجد اهله وان كان لا يجوز قسمه ابتداء لارتفاع ملكهم عنه بالتجسس (قوله لا لمنفرد عطف
 على قول المصنف لجماعة طلبت غيرها) (قوله بل يكره لهم) اى للمنفرد والجماعة التى لم تطلب غيرها (قوله
 ان كانوا بسفر) اى بغلاة من الارض فلا يشترط سفر القصر (قوله وخرجت الجنازة ايضا) اى فيكره الاذان
 لها ولو تعينت ولو على القول بمريضتها (قوله وكان عليه ان يز يد اختياري الخ) اى وكان عليه ان يز يد ايضا
 لا يخشى به خروجه اذ لو خشى اى ظن خروج الوقت بالاذان لم يؤذن لها لانه يحرم حينئذ فان شئت فالظاهر
 الكراهة (قوله ولو حكا) الحكمية من حيث نفي الاثم فلا ينافى ان كلا من الصلاة المقدمة والمؤخرة قد فعلت
 في وقتها الضرورى المقدم والمؤخر (قوله لتدخل الصلاة المجموعة) اى فانه يؤذن لها عند فعلها قدمت
 كالعصر في عرفة او اخرت كالغرب في المزدلفة (قوله خلافا لمن قال بوجوبه لها) هو ابن عبد الحكم قال ان
 الاذان الثانى فعلا الذى هو اول في المشروعية واجب وظاهر الشرح ان خلاف ابن عبد الحكم في الاذنين
 معا وليس كذلك والطاهر ان الوجوب عند ابن عبد الحكم غير شرطى كفى المبح (قوله وشمل) اى كلام
 المصنف الاذان الاول والثانى اى فان كلا منهما سنة كذا في عقب قال بن والحكم على الاول فى الفعل بالسنية
 غير ظاهرا لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احده بعد سيدنا عثمان فهو اولى فى الفعل ثان فى
 المشروعية والظاهر انه مستحب فقط اه قال شيخنا وقد يقال لما فعله عثمان بحضور الصحابة واقروه عليه

في الضرورى والمراد الاختياري ولو حكا لتدخل الصلاة المجموعة بتقديم او تأخيرا (ولو جمعة) خلافا لمن قال

بوجوبه لها وشمل لاول

كان مجمعا عليه اجماعا سكتوا بالقول بسنيته له وجهه (قوله ويجب في المصر كفاية) اي فاذا حصل في البلد في
اي مكان فقد حصل فرض الكفاية ويطلبون بعد ذلك بسنية فعله في كل مسجد واذا حصل في البلد في
مسجدها سقط الفرض والسنة وما ذكره الشارح من وجوبه في المصر هو ما جزم به ابن عرفة وجعله المذهب
خلاف الظاهر المصنف وابن الحاجب من ان الاذان سنة مطلقا وانه لا يجب في المصر قال ح ولم يحتج ابن عرفة
في وجوبه في المصر خلافا وجعل محل الخلاف وجوبه في مساجد الجماعات وهو الظاهر اه انظر بن (قوله
يقاتل اهل البلد على تركه) اي لانه من اعظم شعائر الاسلام (قوله بمعنى الالفاظ) اي لاجمع في الاعلام كما
تقدم له (قوله بضم فقطم) اي لا ينفع فسكون المعدول عن اثنين اثنين لثلاثة يقتضي زيادة كل جملة عن اثنين وان
كل جملة تقال اربع مرات لان مثنى معناه اثنان اثنان كذا في عبق وخش ورد ذلك بأنه لا يلزم ما قالوا الا لو كان
الضمير واجعا للاذان باعتبار جملة اي وجعل الاذان مثنى اي مثناة لانها اثنان بعد اثنين والا كان التكبير
مربعا وكذا كل جملة وهذا غير متعين لجواز جعل الضمير واجعا له باعتبار ركعائه وحينئذ فيصح ضبط قوله
مثنى بفتح فسكون والمعنى وكلمات الاذان مثنى اي اثنان بعد اثنين كقوله ل جاء الرجال مثنى اي اثنين بعد
اثنين فتأمل في تنبيهه يعتبر في كلمات الاذان الترتيب فان نكس شيئا منه ابتداء وقال المازري في شرح
التلخيص انه بعيد المنكس فقط (قوله ولو الصلاة خير من النوم) الصلاة خير من النوم مبتداء وخبر والجملة محكية
قصدا لفظها في محل نصب خبر لكان المحذوفة اي ولو كان اللفظ الذي يثنى هذا اللفظ وهو الصلاة خير من النوم
(قوله الكاتبة في الصبح خاصة) اي قبل التكبير الاخير ويقولها المؤذن سواء اذن لجماعة او اذن وحده خلافا
لمن قال بتركها راسا المنفرد بمحل منعزل عن الناس لعدم امكان من يسمعها من مضطجع لينشط للصلاة كما هو
اصل وضعها ورده سند بأن الاذان امر بتسبع الاثره يقول حتى على الصلاة وان كان وحده وجعل الصلاة
خير من النوم في اذان الصبح بأمره منه عليه الصلاة والسلام كافي الاستدكار وغيره في شرح البخاري للعيني
روى الطبراني بسنده عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجدته راقد ا فقال الصلاة خير
من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في اذانك اذا اذنت للصبح اه واما قول عمر
للمؤذن حين جاء يعلمه بالصلاة فوجدته نائما فقال الصلاة خير من النوم اجعلها في نداء الصبح فهو انكار على
المؤذن ان يستعمل شيئا من الفاظ الاذان في غير محله وهذا لا ينافي ان المشرع لاستعمالها في اذان الصبح
النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل انه لا منافاة بين رواية اسناد صدورها للنبي صلى الله عليه وسلم ورواية اسناد
صدورها لعمر لان ما صدر من عمر ليس تشريعا بل على جهة الانكار واما الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بعد الاذان فبدعة حسنة اول حدوثها من الناصر صلاح الدين يوسف ايوب سنة احدى ومعمانين
وسبعمائة في ربيع الاول وكانت اول اتراد بعد اذان العشاء ليلة الاثنين وليلة الجمعة فقط ثم بعد عشر سنين زيدت
عقب كل اذان المغرب كما كان ما يفعل ليلا من الاستغفارات والتساييح والتوسلات فهو بدعة حسنة كذا
ذكر بعضهم والذي ذكره العلامة الشيخ احمد البشيشي في رسالته المسماة بالتحفة السنية في اجوبة الاسئلة
المرضية ان اول ما زيدت الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل اذان على المارة زمن السلطان
المنصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون وذلك في شعبان سنة احدى
وتسعين وسبعمائة وكان قد حدث قبل ذلك في ايام السلطان يوسف صلاح الدين بن ايوب ان يقال قبل اذان
الفجر في كل ليلة بمصر والشام السلام على رسول الله واستمر ذلك الى سنة سبع وتسعين وسبعمائة فزيد فيه بأمر
الحاسب صلاح الدين البرلسي ان يقال الصلاة والسلام على رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل اذان سنة
احدى وتسعين وسبعمائة (تنبيه) كان على رضى الله تعالى عنه يزيد حتى على خير العمل بعد حتى على الفلاح وهو
مذهب الشيعة الآن (قوله خلافا لمن قال بافرادها) اي وهو ابن وهب (قوله الاجلة الاخيرة) هذا استثناء
من قوله وهو مثنى والمراد بالجملة الاخيرة لا اله الا الله (قوله فلو اوتره كله او جله) اي ولو غلط وقوله لم يجزه

والشأن الا وكذا لانه
كان بين يديه صلى الله عليه
وسلم ويجب في المصر كفاية
يقاتل اهل البلد على تركه
(وهو) اي الاذان بمعنى
الالفاظ (مثنى) بضم فقطم
من التثنية (ولو الصلاة خير
من النوم) الكاتبة في الصبح
خاصة خلافا لمن قال
بافرادها الاجلة الاخيرة
تفردة اتفاقا فلو اوتره
كله او جله لم يجزه

اى فى تحصيل السنة ان كان الاذان سنة او فى تحصيل الواجب ان كان الاذان واجبا وفى تحصيل
 المندوب ان كان الاذان مندوبا (قوله كالنصف فيما يظهر) اى وامالوا وراقله فلا يضر وما ذكره
 فى ايتار الاذان بيجرى مثله فى شفع الاقامة فاذا شفعا كلها او غالبها او نصفها فلا تجزى وان شفع اقلها
 احزات (قوله مرجع الشهادتين) يعنى انه يسن للمؤذن ان يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بهما أولا
 ويكون صوته فى الترجيع مساويا لصوته فى التكبير ولا يبطل الاذان بترك الترجيع قبل الاولى ان يقول
 مرجع الشهادتين اشارة الى انه انما يرجع بعد جمع واما قوله مرجع الشهادتين فيصدق بتكرير مرجع
 الاولى قبل الثانية وبالجملة انه يذكرا أولا اربع شهادات ثم يعيدها بأرفع من صوته بها أولا فالجملة عان
 شهادات (قوله اى اعلى) اشارة الى ان ارفع مأخوذ من الارتفاع وهو العلو لا من الرفع وهى الرقة
 لانه يقتضى خفض صوته وليس كذلك والحاصل ان المؤذن يرفع اول صوته بالتكبير لمتناه ثم يخفضه
 بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير أولا (قوله
 لخفضه صوته بهما) اى أولا (قوله لكن بشرط الاسماع) اى انه يشترط ان يسمع الناس الشهادتين
 عند الاتيان بهما أولا قبل الترجيع (قوله والالام يكن آتيا بالسنة) اى بسنة الترجيع بل يكون مآتى به على
 انه ترجيع متمم للاذان وفاته سنة الترجيع (قوله ساكتها) تفسير لما قبله وهذا جواب عما يقال ان
 الجزم انما يكون فى الافعال مع ان اواخر الجمل التى يوقف عليها ليست افعالا حتى تجزم قال المازرى
 اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ القرويين اعرابه والجميع جائز اه فالخلاف فى الافضل والمندوب
 قال ابن راشد والخلاف انما هو فى التكبير بين الاولين واما غيرهما من الفاظ حتى الله اكبر الاخير فلم ينقل
 عن احد من السلف والخلف انه نطق به غير موقوف وجنثا فجزم ما عدا التكبير بين الاولين من صفاته
 الواجبة اى التى توقف عليها محتمة وما فى عقب تبعها من ان جزمه ليس من الصفات الواجبة معتمدا
 على ما قاله المازرى فقد رده بن بالنقل عن ابي الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والفكاكهاى وغيرهم
 المقتضى انه من الصفات الواجبة فانظره واعربت الاقامة لانها لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها
 بخلاف الاذان فانه محتاج فيه لرفع الصوت وامتداده والاسكان اعون على ذلك واعلم ان السلامة
 من اللحن فى الاذان مستحبة ككفى خش وحينئذ فاللحن فيه مكروه وانما يحرم اللحن فيه كغيره من
 الاحاديث لانه مخرج عن كونه حديثا الى مجرد الاعلام قاله شيخنا (قوله بلا فصل) اى حاله كونه متلبسا
 بعدم الفصل وكان الاولى ان يقول متصل ليكون هذا الوصف على سنن ما قبله وما بعده (قوله ويكره
 الفصل) اى بين كلماته بقول او فعل غير واجب سواء كان الفصل قصيرا او طويلا الا انه يبنى مع الفصل
 القصير واما مع الطويل فانه يتبدى الاذان من اوله والاقامة كالاذان فى البناء وعدمه والمراد بالفصل
 الطويل ما لو بنى معه لظن انه غير اذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا للاذان ان يكون حراما هذا
 ما افاده عجم وظاهر ح ان الفصل بين كلماته اذا كان طويلا فانه يحرم وذلك لان صاحب العدة عبر بالمنع
 فعمله عجم على الكراهة وابقاه ح على ظاهره من التحريم وبواقفه كلام زروق وهو بعيد لان الاذان
 من اصله سنة اللهم الا ان يحمل على ما اذا اراد افساد الاذان بذلك الفصل الطويل (قوله ولو باشارة)
 هذا مبالغة فى المفهوم اى فان فصل كره ولو كان ذلك الفصل باشارة لكسلا م وظاهره ان النهى عن الاشارة
 انما هو اذا كان يفصل بها بين جل الاذان اما اذا كان يؤذن وهو يشير فلا وليس كذلك بل تكرره مطلقا
 وما احسن قول ابن الحاجب فلا يرد سلاما ولو باشارة على المشهور اه بن واعلم ان المؤذن وان كان لا يرد
 فى حال اذانه سلاما ولو باشارة لكنه يرد بعد فراغه من الاذان وجوبا وان لم يكن المسلم حاضرا واسمعه ان حضر
 ولا يكتفى بالاشارة فى حالة الاذان كما يرد المسبوق على امامه اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن الامام حاضرا والملي
 كما يؤذن فى جميع ما ذكره وقاضى الحاجة والمجامع وان شارك المؤذن والملي فى كراهة السلام على كل الا ان
 قاضى الحاجة والمجامع لا يجب عليهما رد بعد الفراغ ولو كان المسلم باقيا بخلاف المؤذن والملي فانه يجب عليهما

كالنصف فيما يظهر
 (مرجع) بفتح الجيم
 المشددة خبرتان اى وهو
 مرجع (الشهادتين
 بأرفع) اى اعلى (من
 صوته) بهما (اولا)
 عقب التكبير المرتفع
 لخفضه صوته بهما دون
 التكبير لكن بشرط
 الاسماع والالام يكن آتيا
 بالسنة ويكون صوته
 فى الترجيع مساويا
 لصوته فى التكبير
 (يجزم) نداء اى موقوف
 الجمل ساكتها لاجل
 امتداد الصوت (بلا
 فصل) بين كلماته بفعل
 او قول غير واجب فان
 وجب كانه اذاعى فصل
 وبني ما لم يطل ويكره
 الفصل (ولو) كان
 (باشارة لكسلا م) او
 رده او تشبعت عاطس
 خلافا لمن قال

الرد بعد نزع ولو ذهبا لمسلم (قوله لا بأس برده) أي رد المزدن للسلام بالاشارة (قوله كالصلاة) أي
 كالتلبس بالصلاة فإنه لا بأس برده اسلام بالاشارة (قوله لها وقع في النفس) أي وحينئذ فلا يتطرق فيها من
 لاشارة للرد إلى الكلام (قوله فأبج) أي اذن فلا يتأتى أنه مطلوب فأملا (قوله بخلاف الاذان) أي فإنه وإن
 كان عبادة أكتن بها ليس لها وقع في النفس كالصلاة فلو اجبر فيه الرد بالاشارة لتطرق للكلام لفظا (قوله وبني
 ان فصل) أي من تكلم به بول أو فعل (قوله ويبطل لقوات فائدتها) أي وتجب اعادته في الوقت اذا علموا
 بطلانه قبل ان يصلوا وأما ان صلوا في الوقت ثم علموا ان الاذان قبل الوقت فلا يعيدون الاذان قاله ابن
 القاسم فان تبين ان الاذان والصلاة قبل الوقت اعدوا الاذان والصلاة وجوباً قاله ح اه (قوله الا الصبح)
 هو بالرفع على البدلية من الضمير المستتر على المختار ويجوز نصه لانه مستثنى من منفي (قوله فبسدس الليل
 الاخير) أي لأنها تأتي الناس وهم نيام فيحتاج لتقدم الاذان لاجل انتباه الناس من نومهم وتأهبهم لها (قوله
 وظاهره انه لا يعاد عند طلوع الفجر) أي وهو قول اسندواختاره الشيخ ابراهيم اللقاني وبعض المحققين من
 المغاربة كذا قرر شيخنا (قوله قيل بدا) هذا ما اختاره طي فعنده الاذان الاول سنة وتقديمه مندوب
 والاذان الثاني مندوب (قوله والراجح سنة) أي فكل واحد من الاذنين سنة وهذا ما اختاره عجم وارتضاء بن
 وقواه بالنعول (قوله وقيل الاول مندوب) أي والثاني سنة وهو ما في العزية وفي أبي الحسن على الرسالة
 والحاصل ان الصبح قيل لا يؤذن لها الا اذان واحد ويستحب تقديمه بسدس الليل الاخير فالاذنان سنة
 وتقديمه مستحب ولا يعاد الاذان عند طلوع الفجر وهذا قول سندوه هو ظاهر المصنف واختاره اللقاني والراجح
 اعادته عند الطلوع واختلف القائلون به فقيل اعادته ندباً فالاول سنة والثاني مندوب واختاره هذا طي وقيل
 استئنا فالاول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزية وفي أبي الحسن على الرسالة وقيل كل منهما سنة والثاني اكد
 من الاول لانه الذي يبي عليه العبادته وهذا هو الذي اختاره عجم وقواه بن بالمنقول (قوله بنبيه) يحرم
 الاذان بالصبح قبل سدس الليل الاخير كما ذكره عجم في حاشيته على الرسالة ويعتبر الليل من الغروب وقول
 البدر القراني اسدس ساعتان مبني على ان الليل اثنا عشرة ساعة دائماً وان الساعة تصغر وتكبر (قوله
 باسلام) أي مستمر فان ارد بعد الاذان اعيد ان كان الوقت باقيا وان خرج الوقت فلا اعادته نعم يبطل ثوابه
 كذا قال عجم قال شيخنا اقول لا ينبغي ان تمرته وهي الاعلام بدخول الوقت قد حصلت وحينئذ فلا معنى
 لاعادته وفي ح عن النوادر انهم ان اعدوا الاذان فحسن وان اجتزوا به اجزاهم اه ووجه ظاهره وان كان
 كلام عجم يقتضي ضعفه (قوله فلا يصح من كافر) أي لوقوع بعضه في حال كفره (قوله ولو عزم على
 الاسلام) أي كما هو ظاهر اطلاقهم وبجزم ح خلافاً للاستظهار ابن ناجي الصحة حيث عزم على الاسلام
 والفرق على الاول بين الاذان والعسل حيث قالوا بصحة العسل مع العزم على الاسلام دون الاذان ان
 المؤذن مخير فلا بد من عدالة لاجل ان يقبل خبره بخلاف المعتسل (قوله على التحقيق) أي وقيل لا يكون
 به مسلماً هذا ظاهره وصرح به في خش وعبق قال العلامة بن ما اقتضاء كلامه من ان في كونه مسلماً باذانه
 خلافاً نحوه للسادس ورد ح بقوله لا اعلم فيه خلافاً اه وقال عجم فلو اذن الكافر كان بأذانه مسلماً
 عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضي ان فيه خلافاً وليس كذلك اه كلامه من ان حكمه باسلامه
 بالاذان اذ ارجع لدينه فإنه يؤدي ولا تجرى عليه احكام المرتدان كان لم يقف على الدعائم لا قبل الاذان
 ولا بعده فان وقف عليها كان مرتداً تجرى عليه احكام المرتد فاستتاب ثلاثة ايام فان لم يتب قتل ومحمل
 كونه اذ وقف على الدعائم ورجع يكون مرتداً لم يدع انه اذن له سركه قصد التحصن بالاسلام لحفظ ماله
 مثلاً ولا قبل منه ذلك ولا يكون مرتداً حيث قامت قرينة على ما ادعاه (قوله فلا يصح من مجنون الخ)
 أي وأما لو جن في حال اذانه او مات في اثنا عشر ساعة فانه يتسدى الاذان من اوله على الظاهر وقيل بالنسبة على
 ما فعل الاول (قوله فلا يصح من امرأة) أي لحرمة اذانها وأما قول اللخمي وسندواقراني يكره اذانها

لا بأس برده اشارة كالصلاة
 والفرق ان الصلاة لها
 وقع في النفس لحرمة
 الكلام فيها فأبج فيها
 الرد بالاشارة بخلاف
 الاذان (وبني) ان فصل
 عهد الوسوها (ان لم يطل)
 الفصل والابتداء هو
 (غير مقدم على الوقت)
 وجوباً فيحرم قبله ويبطل
 لقوات فائدتها (الا الصبح)
 (يستحب تقديم اذانه)
 (سدس) أي في اول
 سدس (الليل الاخير)
 فالاذنان سنة وتقديمه
 مستحب وظاهره انه
 لا يعاد عند طلوع الفجر
 والراجح الاعادة قيل ندباً
 والراجح سنة وقيل الاول
 مندوب ثم شرع في شروط
 صحته فقال (وصحته باسلام)
 فلا يصح من كافر ولو
 عزم على الاسلام قبل
 شروعه وان كان بأذانه
 مسلماً على التحقيق
 (وعقل) فلا يصح من
 مجنون وصبي لامييز
 له وسكران طافح
 (وذكورة) فلا يصح
 من امرأة او خنثى لانه
 من مناهب الرجال
 كالامامة والقضاء

فينبغي كما قال ح ان تحمل الكراهة في كلامهم على المنع اذا ليس ما ذكره من الكراهة بظاهر لان صوتها عورة انظر بن وقد يقال ان صوت المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء الصحابات وانما هو كالعورة في حرمة التلذذ بكل وحيد فحمل الكراهة على ظاهرها وجيه تأمل (قوله فلا يصح من صبي مميز) اي ولو لم يوجد غيره كما اذا كان مع نساء بموضع وليس فيه غيره (قوله الا ان يعتمد الخ) اي فان اعتمد على من ذكر صرح اذانه وظاهره انه يسقط به فرض الكفاية عن اهل البلد المكلفين به فتأمل (قوله وندب متطهر) اي اذان متطهر اذ لا تكليف الا بفعل (قوله والكراهة من الجنب) اي بعير ودخول المسجد اشد اى من الكراهة من المحدث حدثا اصغر ان قلت ما فائدة شدة الكراهة مع ما تقر بان المكروه لا ثواب ولا عقاب في فعله قلت فائدتها ان ما اشتدت كراهته يكون الثواب في تركها اكثر من الثواب في ترك ما لم تشتد كراهة فعله وان المعاتبة على ما اشتدت كراهته اكثر من المعاتبة على ما دونه في الكراهة والمراد المعاتبة في الدنيا بحسب الاستحقاق كما نقله شيخنا عن شيخه محمد الصغير واستظهر هو ان المراد المعاتبة في الدنيا والآخرة اذ لا مانع من ارادة ذلك (قوله اي حسن الصوت) اي وكره غليظه (قوله مرتفعه) اي من غير نظريب والا كره لمنافاته الخشوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش التطريب والاحرم كذا قالوا ولعل مرادهم بالحرمة البطلان والا فالاذان من اصله سنة اوان مرادهم الحرمة من حيث الاستخفاف بالسنة تأمل ويرجع في تفاحشه لاهل المعرفة الذين لا تلبس عليهم الامور والتطريب تقطيع الصوت وترعيده كما يفعل ذلك بعض المؤذنين بمصر ثم ان تفسير الشارح الصبت بأمرين الحسن والارتفاع تبع فيه عبق وخش قصره على الارتفاع وجعل الحسن زائدا على كلام المصنف (قوله بمكان) اي على مكان عال علوا ظاهرا كشدته اوسقف كان سقف المسجد او غيره او على حائط كان حائط المسجد او غيره او على دابة لا تحوم مصطبة فلا يكفي في تحصيل المندوب وهذا كله مع الامكان (قوله وظاهره مطلقا) اي ظاهره جوار الجلوس لعذر مطلقا اذن لنفسه ولغيره (قوله لكن قال فيها الخ) لفظها قال مالك يكره اذان القاعد الا ان يكون من عذر من مرض او غيره فيؤذن لنفسه لالناس (قوله مستقبل) اي للقبلة وقوله الا لاسماع اي فانه يدور حول المنار ويؤذن كيف تيسر ولو ادى لاستدباره القبلة بجميع بدنه وظاهرها كالمصنف جواز الدوران حالة الاذان وهو كذلك وقيل لا يدور الا بعد فراغ الكلمة وقيل ان كان الدوران لا ينقص من صوته فالاول والا فالثاني ورابعها لا يدور الا عند الحيلة والمعتمد الاول والاولى ان يتدنى الاذان للقبلة وابتدؤه لغيرها خلاف الاولى (قوله وحكايته لسماعه) اي بلا واسطة او بواسطة كأن يسمع الحاسي للاذان وفهم منه ان غير السامع لا تندب له الحكاية وان اخبر بالاذان او رأى المؤذن وعلم انه يؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كصمم ثم ان قوله لسماعه فيسدا انه لا يحكي اذان نفسه ويحتمل انه يحكيه لانه سمع نفسه وفي الذخيرة عن ابن القاسم في المدونة اذا انتهى المؤذن لا آخر الاذان يحكيه ان شاء اه فلا يحكي اذان نفسه قبل فراغه لما فيه من الفصل وانما يحكيه بعد الفراغ وهل يحكي المؤذن اذان مؤذن آخر سمعه او لا قولان وعلى الاول فيحكيه بعد فراغه واذا تعدد المؤذنون واذنوا واحدا بعد واحد فاختار اللخمي تكرير الحكاية وقيل تكفيه حكاية الاقل ويجري على مسئلة المتردين بالطباحة (قوله الا ان يكون) اي الاذان مكروها كالمؤذن كان الاذان لفائسة او لجنارة اوفى الوقت الضرورى وكان فيه نظريب كاذان مصر كما قال ابن راشد واولى اذ كان محسرا (قوله فان سمع البعض اقتصر في الحكاية على ما سمع) تبع في ذلك عبق قال شيخنا وهو خلاف الظاهر والظاهر انه يحكي الاذان كله كما يفيد خبره اذ سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول اذا ابتداء من قوله اذا سمعتم ولو البعض خصوصا وقد قال فقولوا مثل ما يقول ولا يزل مثل ما قال (قوله لمنتهى الشهادتين) اي فما زاد على ذلك تكرمه حكايته كافي كبير خش (قوله وقيل يدلها بمحوقتين) حاشاه ان هذا لقول بقول بندب حكاية الاذان لا آخره الا انه يدل الحيلة في كل مرة بالحيلة وذكري الميج ان هذا القول هو الرابع

(و بلوغ) فلا يصح من صبي مميز الا ان يعتمد فيه اوفى دخول الوقت على بالغ (وندب متطهر) من الحديث والكراهة من الجنب اشد (صبت) اي حسن الصوت مرتفعه (مرتفع) بمكان عال ان امكن (قائم) وكره الجلوس (الاعسدر) من مرض فيجوز وظاهره مطلقا لكن قال فيها فيؤذن لنفسه لا لغيره (مستقبل الا لاسماع) فيجوز الاستدبار ولو يسدنه (و) ندب (حكايته لسماعه) بأن يقول مثل ما يقول المؤذن الا ان يكون مكروها فلا يحكي فان سمع البعض اقتصر في الحكاية على ما سمع (لمنتهى الشهادتين) فلا يحكي الحيلتين وقيل يدلها بمحوقتين ولا يحكى الصلاة خيرة من النوم

ولا يبدلها بقوله صدقت^٣ وبررت وظاهر المشهور انه لا يحكى التكبير والتهليل الاخير مع انه ذكر ومقابل المشهور يحكى ويندب متابعتة في الحكاية (متى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع التشهد الاول ويستفاد منه ان المؤذن اذا كان مذهبه ترجيع التكبير ان الحاكى لا يربعه ويحكى السامع (ولو) كان (متفلا) اى مصليا نافلة فان حكى ما زاد على الشهادتين صححت ان يبدل الحيعلتين بحو قلتين والا بطلت كان حكى لفظ الصلاة خير من النوم وكذا ان ابدلها بما مر لانه كلام بعيد من الصلاة (لا) ان كان (مفترضا) فيكرهه حكايته ويحكىه بعد الفراغ منه (و) ندب (اذان فدان سافر سقر العوايش من بغلاة من الارض ومثله بجاعة سافرت لم تطلب غيرها (لاجاعة) حاضرة (لم تطلب غيرها) يكره لها كالفدا الحاضر (على المختار) * ولما فرغ من شروط صحته ومندوباته شرع في الجائز بقوله (وجار اعشى) اى اداه ان كان تبعالغيره فيه او فلد في دخول الوقت نفسه (و) جار (تعدده) اى لمؤذن في مسجد او غير

(قوله ولا يبدلها بقوله صدقت الخ) اى يوقل يرد لها والاول اقوى (قوله ومقابل المشهور يحكى) الذى في المدونة ان السامع لا يحكى الحيعلتين وانه مخير في حكاية ما بعد ذلك من التهليل والتكبير ان شاء فعل وان شاء لم يفعل اطرنصهاتى بن وفي التوضيح واذا قلنا لا يحكىه في الحيعلتين فهل يحكىه فيما بعد ذلك من التهليل والتكبير خيره ابن القاسم في المدونة والحاصل ان الاذان قبل تندب حكايته لا آخره الا انه يبدل الحيعلة بحو قلة ورجحه في الميج وقيل ان الحكاية لمنتهى الشهادتين ولا يحكى الحيعلتين ولا يبدلها بالحو قلتين وهذا هو المشهور وعلى هذا فقل لا يحكى التهليل والتكبير الاخير وقيل انه يخير في حكايته وهو المعتمد ان قلت قوله في الحديث فقولوا مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الاذان قلت المثلية تصدق عند العرب بالمثلية في الكل وبالمثلية في البعض فاحسب القول بالمشهور حملوا المثلية في الحديث على ادنى الرتب وهي المماثلة في البعض فجعلوا الحكاية لمنتهى الشهادتين وغيرهم حملوا المثلية على اعلى الرتب وهي المماثلة في الكل فجعلوا الحكاية لا آخر الاذان انظر البدر (قوله فلا يحكى الترجيع) اى اذا كان سمع الشهادتين اولا وحكما فان لم يسمعها يحكى الترجيع (قوله ويستفاد منه الخ) اى من ترك حكاية الترجيع ان المؤذن الى آخره وذلك لان ترك حكاية الترجيع الذى ليس مشروعا في المذهب اولى من ترك حكاية الترجيع المشروع في المذهب فاذا لم يحسب الترجيع مع انه مشروع في المذهب فالاولى ترجيع التكبير الذى هو غير مشروع فيه وهذا قول الشيخ سالم السنهوري وهو المعتمد واستظهر بعضهم حكاية الترجيع اعموم قوله في الحديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ومن جملة ما يقول ترجيع التكبير واما الترجيع فلا يحكى اتفاقا الا بالقبيل السابق (قوله ان الحاكى لا يربعه) اى بل يحكى اوليه فقط ان سمعها ما والا حكى اخيريه (قوله ولو متفلا) اى خلا فلن قال ان المصلى فرضا او متفلا لا يحكىه (قوله اى مصليا نافلة) اراد بها ما قبل الفرض (قوله والا بطلت) اى ان فعل ذلك عمدا او جهلا لاسهوا (قوله كان حكى لفظ الصلاة خير من النوم) تشبيه في البطلان يعنى ان حكى ذلك عمدا او جهلا لاسهوا (قوله وكذا ان ابدلها بغيره) اى وهو صدقت وبررت اى قبطل الصلاة ان صدر ذلك منه عمدا او جهلا لاسهوا (قوله لان كان مفترضا) اراد بالفرض ما قبل النفل فيشمل الفرض الاصلى والمنذور وما ذكره من ان المفترض لا يحكى الاذان هو المشهور خلافه فلن قال ان سامعه يحكىه ولو كان مفترضا فقول المصنف لا مفترض اعطف على قوله متفلا داخل في حيز المبالغة لما علمت ان الخلاف جار في القسمين ولا يقال انه يلزم على جعل مفترض اعطف على متفلا ركة في اللفظ لانا نقول بغتضرى التابع مالا بغتضرى المتبوع (قوله فيكرهه حكايته) اى وهو في الصلاة بدليل ما بعده فان حكاها فلا بطلان مع الكراهة فان زاد في الحكاية على الشهادتين جرى فيه ما تقدم في المتفعل من قوله فان حكى ما زاد الخ (قوله ويحكىه بعد الفراغ منه) اى ويحكىه ندبا بعد الفراغ من الفرض ولو بعد فراغ الاذان (قوله لاجاعة حاضرة لم تطلب غيرها) اى كاهل الربط والزوايا (قوله فيكرهه ما الخ) اى ما لم يتوقف اعلام غيرهم بدخول الوقت على اذانهم والاسن لهم كما قاله ابن مرزوق (قوله على المختار) اى على ما اختاره اللخمي من قولى مالك لقوله في قول مالك لا احب الاذان للقد الحاضر والجماعة المنفردة هذا هو الصواب ومقابله الاستحباب لقول مالك مرة اخرى ان اذنوا الحسن واختاره ابن بشير قال لانه ذكر ولا ينهى عن الذكر من اراده وجعل قوله الاول لا احب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الائمة في مساجد الجماعات اى لا يؤمرون به على جهة السنية (قوله ان كان تبعالغيره فيه) اى ان كان تابعالغيره في اذانه (قوله وتعدده) يحتمل ان الضمير راجع للاذان اى وجاز تعدد الاذان بمسجد واحد وعلى هذا فيدخل في كلامه تعدده من مؤذن واحد مرات في المسجد الواحد مع انه مكره كما قال سدد نعم استظهر ح الجواز حيث ائتمل لركن آخر منه ويحتمل ان الصبر عائه على المؤذن اى جاز تعدد المؤذن في مسجد او غيره كركب او محروس وذلك ان يكون شخصان او اكثر كل واحد مؤذن بجانب من المسجد او من غيره من الامكنة المعدة للصلاة

نحضر أو سفرا (و) جاز (ترتيبهم) أي المؤذنين بأن يؤذن واحد بعد واحد ما لم يؤذنا في خروج الوقت (الغرب) فيكره ترتيبهم لضيق وقتها إن لم يؤذنا في خروج الوقت فيمنع كغيرها (و) جاز (جمعهم) بأن يؤذنا سوية في المغرب وغيرها (كل) منهم يني (على أذانه) يتبدى حيث انتهى غير معتد بأذان صاحبه والأكره ما لم يؤذنا في تقطيع اسم الله أو رسوله (و) جاز (اقامة ١٥٥ غير من اذن) والأفضل كون المؤذن

هو المقيم (و) جاز لسماعه

(حكايته قبله) بأن سمع

أوله فيحكى ما سمعه ثم

يسبقه الحاكى فيحكى

الباقى الذى لم يسمعه

قبله أى قبل أن ينطق

به وفى تسمية هذا حكاية

تجوز إذا الحكاية المماثلة

فيها وجسد (و) جاز

للمؤذن (اجرة) أى أخذها

(عليه) وحده (أومع

صلاة) صفقة واحدة

وكذا على إقامة وحدها

أومع صلاة وأولى اذان

واقامة كانت الاجرة

من بيت المال أو من آحاد

الناس (وكره) أخذ

الاجرة (عليها) وحدها

فرضا ونفلا من المصلين

لا من بيت المال أو وقف

المسجد فلا يكره لانه

من الاعانة لا الاجارة

(و) كره (سلام عليه)

أى على المؤذن (كلمت)

أى كما يكره على ملب فى

حج أو عمرة وقاضى

حاجة ومجامع وأهل دمع

ومستعمل بلهو كشطرنج

بناء على كراهته وأهل

المعاصى لافى حال المعصية

وشاة غير مخشبة والا

حرم لا على مصل أو متطهر

أو آكل أو قارئ قرآن

(قوله حضر أو سفرا) راجع لقوله أو غيره فعير المسجد فى الحضر كالحرس وفى السفر كالمركب وليس راجعا للمسجد وغيره لان المسجد لا يكون فى السفر فان اراد بالمسجد ما عدل لصلاة الجماعة وهذا يتأتى فى الحضر والسفر كان قوله أو غيره مستغنى عنه قائل (قوله وجاز ترتيبهم) أى وهو أفضل من جمعهم الآتى (قوله بأن يؤذن واحد بعد واحد) أى بأن يؤذن الاول ويفرغ ثم الثانى ويفرغ وهكذا (قوله فيكره ترتيبهم لضيق وقتها) أى وحينئذ فلا يؤذن لها الا واحد منفرد أو جماعة مجتمععة (قوله ان لم يؤذن) أى ترتيبهم الى خروج وقتها (قوله والأكره) أى وحينئذ فلا يحكى ولا يكره للجالس عنده يوم الجمعة أن يتنفل كالأذان الممنوع كما استظهره شيخنا (قوله ما لم يؤذن) أى اعتداده و بناؤه على اذان صاحبه الى تقطيع اسم الله أو رسوله فان ادى لذلك كما لو نطق احد هما بالميم والحاء من محمد والثانى بالميم والدال حرم قال الشيخ ابو على المسناوى لم ار هذا الا لعج ومن تبعه وانظر هل يصح هذا فان الاسم اذا قطع لتنفس ونحوه على نية التلفظ به لا يمنع وقد علموا النهى عن قراءة القرآن جماعة بالتقطيع ومع ذلك قالوا النهى للكره لانه منع اه بن (قوله وجاز لسماعه حكايته قبله) أى وجاز لسماع أوله من المؤذن وقوله حكايته أى حكاية باقية وقوله قبله أى قبل تمامه وسواء كان ذلك الحاجة أولا والمراد بالجواز خلاف الاولى لان متابعة الحاكى للمؤذن فى لفظه مستحبة كذا قال شيخنا (قوله بأن سمع أوله الى الخ) أى وامناطقه به قبل نطق المؤذن بأوله فلا يسمى حكاية أصلا فلا يكون آتيا بحدود بيتها فيما يظهر قاله عبق ولا تقوت الحكاية بفراغ المؤذن بل يحكى ولو فرغ المؤذن منه كما قاله الشيخ احمد الزرقانى (قوله تجوز) أى فهو من باب اطلاق ما ثبت للجزء من الحكاية على الكل هذا ان لو حظ اطلاق الحكاية على المجموع اما ان لو حظ اطلاق الحكاية على ما لم يأت به المؤذن فقط كان من اطلاق ما ثبت للجزء على الجزء المجاور له (قوله وأولى اذان واقامة) بل ويجوز أخذ الاجرة على الثلاثة اذا استؤجر عليهم صفقة واحدة (قوله أو وقف المسجد) أى وامام أو وقف ليستأجر من غلته من يؤم بالناس فى المسجد الفلانى فهذا من باب الاجارة كما قاله بعض الموتقين **تنبيه** قد جرت عادة الاكابر بمصر ونحوها باجارة امام فى بيوتهم والطاهر انه لا بأس به لان الاجرة فى تطهير التزام الذهاب للبيت كذا فى الميج (قوله بناء على كراهته) أى كما يقول القرافى والمعتمد حرمة لعبه وحينئذ فيحرم السلام على لاعبيه حال لعبهم (قوله وأهل المعاصى) أى كالكافر والمكاس والطالم (قوله لافى حال المعصية) أى لان السلام عليهم فى تلك الحالة حرام لا مكروه فقط (قوله أو آكل أو قارئ قرآن فلا يكره) أى ويجب عليهم الرد كما قال عجم قال بن وفيه نظر فقد اقتصصر على الكراهة فيهما قائلان ابن ناجى وشيخه امامهدى لم يققا على ذلك أى على الجواز فيهما والحاصل ان القول بجواز السلام على الآكل والقارئ هو ما رجحه عجم قائلا انه المذهب بوح اقتصر فيها على الكراهة ورجحه بن اه (قوله وكره اقامة راسب) أى بخلاف اذانه فانه جائزا (قوله لانه ينزل) هذا تعليل بالمنطقة فلا يرد من كان عنده خادم والحاصل ان الكراهة مطلقا كان له خادم ام لا والتعليل المذكور بالمنطقة (قوله بخلاف المعيد لطلانها) أى فلا يكره له الاقامة لتلك الصلاة التى يعيدها (قوله كاذانه) أى انه اذا اذن الصلاة وصلاها ثم اراد اعادة فضل الجماعة فيكره اذانه ثانيا لتلك المعادة (قوله وأولى ان لم يرد الاعادة فيهما) أى فاذا اقام الصلاة وصلاها ولم يرد اعادة تلك الصلاة فيكره له اقامتها لجماعة يصالون او اذن لصلاة وصلاها ولم يرد اعادة فيكره له ان يؤذن لتلك الصلاة لجماعة يريدون صلاتها والحاصل ان من اذن لصلاة وصلاها يكره له ان يؤذن لها ثانيا سواء اراد اعادة فضل الجماعة ام لا وكذا من اقام صلاة وصلاها يكره له ان يقيم لها ثانيا سواء اراد اعادة فضل الجماعة ام لا (قوله

فلا يكره (و) كره (اقامة راسب) لانه ينزل بعدها ويعقل دابته ويصلح متاعه وفيه طول وفصل بينها وبين الصلاة والسنة أصلاهما فان طال جدا طلعت (أو) اقامة (معيد لصلاته) لتحصل فضل الجماعة بعد ان صلاها فانا بخلاف المعيد لطلانها (كاذانه) أى المعيد للأفضل وأولى ان لم يرد الاعادة فلهما

والجنازة فراغ الامام منهما ان لا يدرك ركعة من العيدين ولا تكبيرة من الجنازة بخلاف من اذن ولم يصل فله ان يؤذن لها بوضع آخر (وتسن اقامة) للصلاة عيناً على كل ذكر بالغ صلى فذا اومع نساء فقط واقامة لجماعة ذكرور بالغين (مفردة) ولو قد قامت الصلاة وبطلت ان شفعا او جلها ولو غلطا (وتن تكبيرها) الاول والاخير وهذا كالاستثناء من قوله مفردة اي جلها مفردة التكبيرها فبقي (الفرض) لا تنفل فلا تسن له بل تكره هذا اذا كان ١٥٦ الفرض اداء بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدد ومحل استثنائها في الاداء مالم

يحتج خروج وقته والواجب تركها كالسورة ونذب لامام تأخير احرام بعدها بقدر تسوية الصفوف واشتعال بدعاء من امام وما موم ولا يدخل الامام المحراب الا بعد تمامه (وصحت) صلاة تاركها (ولو تركت عمدا) ولا اعادة في وقت ولا غيره فان سجد طاقبل السلام بطلت (وان اقامت المرأة سرا) لنفسها (خسن) اي مندوب واما ان صلت مع جماعة فتكتفي باقامتهم ويسقط عنها النذب ولا يجوز ان تكون هي المقيمة ولا تحصل السنة باقامتها لهم لانه يشترط فيها شروط الاذان وظاهر ان الاقامة بوصف السرية مندوب واحد وعليه بعض الشراح وقيل السرية مندوب ثان وهو الاظهر ومثلها في نذب السرية الرجل المنفرد فاذا اقام سرا فقد اتى سنتها ومندوب وكذا تندب اصبي صلى لنفسه (وليقيم) هريد الصلاة اي شرعي في القيام (معها) اولها

بخلاف من اذن ولم يصل (الخ) هذه عكس مسئلة المصنف لان مسئلة المصنف اذن لها وصلها وهذه اذن ولم يصلها وفي صورة اخرى وهي ما اذا وصلها بلا اذان واراد اعادة فضل الجماعة فيكره اذانه لتلك المعادة وهذه يتناولها كلام المصنف ايضا فتحصل ان كل من برئت ذمته من صلاة يكره له ان يؤذن لها ويقوم سواء اراد اعادة ام لا وسواء اذن لها ولا وقام اولا (قوله وتسن اقامة) قال بن لا خلاف اعلمه في عدم وجوبها قال في الاكمل والقول باعادة الصلاة لمن تركها عمدا ليس لوجوبها خلافا لبعضهم بل للاستخفاف بالسنة (قوله اومع نساء) اي اماميهم (قوله وكفاية لجماعة) قال بن سمع ابن القاسم لا يقيم احد لنفسه بعد الاقامة ومن فعله خالف السنة ان رشح لان السنة اقامة المؤذن دون الامام والناس وفي ارشاد الليث قال المازري كان السيوري يقيم لنفسه ولا يكتفي باقامة المؤذن ويقول انها تحتاج لنية والعامى لا ينويها ولا يعرف النية المازري وكذلك انا فاعل فاقم لنفسى اه قال شيخنا والحق ان الاقامة يكفي فيها نية الفعل كالاذان ولا توقف على نية القرية ونية الفعل حادثة من العامى فما كان يفعله المازري والسيوري انما يتم على اشتراط نية القرية بخبره ذكر ح انه يندب للمقيم طهارة وقيام واستقبال وفي حاشية الشيخ كريم الدين البرموني عن ابن عرفة ان الوضوء شرط فيها بخلاف الاذان لان اتصالها بالصلاة صيرها كالجزء منها ولانها اكدم من الاذان بدليل ان المنفرد الحاضر تسن في حقه دون الاذان اه والمعتمد ما ذكره ح كافي عبق لكن الذي في بن ان مقاله ابن عرفة هو ظاهر المدونة فتأمل (قوله ولو قد قامت الصلاة) اي على المشهور خلافا لرواية المصريين عن مالك من شفع قد قامت الصلاة (قوله او جلها) اي او نصفها على الظاهر لا اقلها فلا يضر كإمام في الاذان (قوله ولو غلطا) اي هذا اذا شفعها عمدا بل ولو غلطا لان راى المقيم شفعا مذهباً فانه لا يضر (قوله افرض) متعلق بتسن لا يبي لا يهامه خلاف المقصود وهو الدلالة على سنية الاقامة مطلقا وانه يثنى التكبير فيها في الفرض دون النفل ولو قدم قوله لفرض فقال وتسن لفرض اقامة الخ اسلم من الابهام المذكور (قوله وتعدد) اي الاقامة بتعدد اي تعدد ما عليه من الفرائض القضاء (قوله مالم يحتج خروج وقته) اي الذي هو فيه سواء كان ضروريا او اختياريا (قوله واشتغال) اي بعدها وقبل الصفوف بدعاء (قوله ولا يندب الامام المحراب الا بعد تمامها) اي ليصطف الناس وذلك علامة على فقهاء كتخفيف الاحرام والسلام لثلاثتهم المأموم فتبطل صلاته وتخفيف الجلوس الاول وفي ح وغيره انها ثلاث يعرف بها فقه الامام لان الشأن انه لا يعرفها الا فقيه (قوله ولو تركت عمدا) اي خلافا لابن كسانة القائل بطلانها اذا تركت عمدا لاستخفافه بالسنة (قوله وكذا تندب اصبي صلى لنفسه) علم منه ان الاقامة مندوبة عيناً لصبي وامرأة الا ان يصاحبا ذكر وبالعين فتسقط عنهما باقامتهم ولم تجز اقامة الصبي والمرأة للبالغ لان المندوب لا يكفي عن السنة (قوله وايقيم) اي ندبا وقوله هريد الصلاة اي غير المقيم واما هو فتقدم انه يندب بقيامه حال الاقامة (قوله بقدر الطاقة) قصد بذلك التيسير على مخالفة ابى حنيفة فانه يقول يقوم عند حى على الفلاح وعلى سعيد ابن جبير القائل انه يقوم عند قوله اولها الله اكبر

فصل شرط الصلاة (قوله وهي) اي شروط الصلاة مطلقا لا بتقدير كونها شروط صحة (قوله وعدم الاكراه) اي فان اكراه على تركها لم تجب عليه والظاهر ان الاكراه هنا يكون بما يأتى في الطلاق من خوف مؤلم من قتل او ضرب او سجن او قيد او صفع لذى مروءة بجلا هذا الاكراه هو المعتبر في العبادات كذا في بن قنلا

او اثناءها واخرها (او بعدها) اي الاقامة فلا يجزى القيام بحد بل (بقدر الطاقة) ثم شرع في بيان شروط صحة الصلاة فقال عن فصل يذكر فيه شرطان وما يتعلق بأحدهما من احكام الرعاى وسيد كر شرطين في فصلين وهي ثلاثة اقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة معا والمراد بشرط الوجوب ما شوق الوجوب عليه وشروط الصحة ما توقفت الصحة عليه فشروط الوجوب اثنان البوغي وعدم الاكراه

كذا قيل وفيه نظر اذا الاكراه لا يمنع من اداها لانه يجب ان يؤذيها ولو بالنية بان يجريها على قلبه كما يأتي واما شروط الصلوة فثلاثة طهارة الحديث وطهارة الخبث وقد استوفى المصنف الكلام عليهما في باب الطهارة واما بين هاتين شرطيهما والاستقبال وستر العورة والاسلام واما شرطيهما معا فستة بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت ١٥٧ ووجود الطهور وعدم التوم والغفلة وهذه

التي هي عامة والسادس قطع الحيض والنفس وهو خاص بالنساء (شرط الصلوة) ولو غفلا او جازاة او سجود تلاوة (طهارة حدث) اكبر او اصغر ابتداء ودواما ذكر وقدر او لا فلو سلى محدثا او طرأ عليه الحدث فيها ولو سهوا بطلت (و) طهارة (خبث) ابتداء ودواما جسدته وثوبه ومكانه ان ذكر وقدر فسقط طهارة في صلاة مبطل كذا كرها فيها بناء على القول بوجوب ازالة النجاسة واما على القول بالنسبة فليست بشرط صحة بل شرط كمال اكيد وقد تقدم الكلام على ذلك لكن لما كان الرعاف من الخبث المنافي للصحة وكان له احكام تخصه شرع في بيانها مقسما على قسمين فاشارة الى القسم الاول بقوله (وان رعف) مراد الصلاة اي خرج من انفسه دم سائلا او قاطرا او راسحا (قبلها) اي قبل الدخول في الصلاة (ودام) اي استمر ورجا انقطاعه قبل خروج الوقت (ان

عن طي) قوله كذا قيل) قائله عبق ومثله في ح قال بن وفي عدتها عدم الاكراه شرط في الوجوب نظر اذا لا يتأتى الاكراه على جميع افعال الصلاة وقد نقل ح نفسه اول فصل يجب بفرض قيام الخ عن ابي العباس القباب وسلمه ان من اكره على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على الاتيان به من قيام او ركوع او سجود يفعل ما يقدر عليه من احرام وقراءة وقيام كما يفعل المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه اه لا كراهية منزلة المرض المسقط لبعض اركانها ولا يسقط به وجوبها اه كلامه (قوله كما يأتي) اي في قول المتن وان لم يقدر الاعلى نية او مع ايماء بطرف فقال وغيره لانص ومقتضى المذهب الوجوب قال شيخنا وقد يقال ان الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا يتأتى في وجوبها عليه بالنية فاندفع الاعتراض (قوله والاسلام) جعله شرط صحة فقط بناء على المعتمد من ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة واما على مقابله من انهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معا (قوله والعقل) اعلم ان كونه شرطيا لم يحدث ضم له البلوغ فان لم يضم له فلا يكون شرطيا في الوجوب كذا قيل وفيه نظر فان عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجودا ام لا وهذا القدر كاف في تحقق شرطية لان الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط فان قلت وجود العقل لا يقتضي وجود الوجوب الا اذا ضم له البلوغ قلت طرف الوجوب لا يعتبر في الشرط ولو اعتبرناه لزم في الشرط المذكورة كلها انه لا يكون واحدا منها شرطيا لامتزاجه مع الباقي له ولا معنى له قتأمل (قوله ودخول الوقت) الحق ان دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه (قوله عامة) اي في الرجال والنساء (قوله طهارة حدث) الاضافة على معنى اللام اي طهارة منسوبة لحدث وخبث لا على معنى من لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف فكأن حدير (قوله على قسمين) اي وهما اما اذا نزل عليه الرعاف قبل الدخول في الصلاة وما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها (قوله وان رعف قبلها الخ) حاصله انه اذا نزل عليه دم الرعاف قبل الدخول في الصلاة واستمر نازلا عليه فان اعتقد ان طرأ او قطعاه قبل خروج الوقت او شك في ذلك فانه يؤخر الصلاة وجوبا لا اختياريا وسواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فلهذه تسع صور ومفهومه انه ان اعتقد دوامه لا اختياريا او ظن ذلك فانه يقدم الصلاة في اول وقتها اذا لافائدة في تأخيرها سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فلهذه ست صور فالجملية خمس عشرة صورة موضوعها حصول الرعاف قبل الدخول في الصلاة (قوله ودام) اي استمر نازلا بالفعل (قوله ورجا انقطاعه) اي اعتقد ذلك او ظنه (قوله او شك) اي في انقطاعه قبل خروج الوقت وعدم انقطاعه وهذا معلوم بطريق الاخرية بما يأتي في قوله وان لم يظن لانه اذا كان مع الشك يقطع الصلاة بعد تلبسه بها فلا يؤخرها معه قبل الدخول فيها اخرى واولى (قوله لا اختياريا) اي لمقارب آخر بحيث يدرك فيه ركعة وما ذكره المصنف من التأخير لا اختياريا هو الراجح وقيل يؤخر لا اختياريا للضرورة كفي ح وفيه نظر اذ قد تقدم في التيمم ما يفيدان الضرورة لا تأخير فيه (قوله فان ظن استغراقه الاختياري) اي او اعتقد ذلك وقوله قدم اي قدم الصلاة من غير تأخير لها اصلا بقى ما اذا رعف قبل دخوله صلاة عيدا او جنازة وخاف بانتظار انقطاعه فوات العيد والجنائز فهل يصلي بحاله او يتركها بخلاف في ح وغيره الاول لاشبه والثاني لابن المواز (قوله لم تجب الاعادة) اي بل ولا تستحب على الطاهر كما قاله شيخنا (قوله او فيها الخ) حاصله انه اذا رعف وهو في الصلاة فان ظن دوامه لا اختياريا او اعتقد ذلك اتعها على حاله التي هو عليها سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فلهذه ست صور ومحمل الاتمام ان لم يخش تلطخ فرش مسجده فان خشى تلطخه ولو قطرة قطع وخرج منه وابتدأها خارجة (قوله وهو في العيдах) اي انه ينزل منزلة ظن

الصلاة وجوبا (لا اختياريا وصلى) على حاله بحيث يوقعها كلها او ركعة منها فيه وسوم تقديمها لعدم صحتها بالنجاسة مع احتمال قطعها آخره فان ظن استغراقه الاختياري قدم اذا لافائدة للتأخير ثم ان انقطع في بقية من الوقت لم تجب الاعادة كما اشار الى القسم الثاني بقوله (او) رعف (د) اي في الصلاة وهي در صء اء (و ان) كاسب (ء اد اوب ابره) الخالاه (طن دوامه له) اي لا اختياريا وهو في العيد

وقيل في العبد الزوال (أعماه) على حالته التي هو بها لأن المحاقطة على الوقت مع النجاسة أولى من المحاقطة على الطهارة بعده ومحمل الأثم (أن لم يطلخ فرش سجدة) أو بلاطه أن لم يخش ١٥٨ ذلك فإن خشبه ولو بقطرة قطع ونخرج منه صيانة له وابتدأها خارجا

دوامه لا خرا لا اختيار في القرية ظن دوامه لفراغ الامام من صلاة العيد والنجاسة وقوله بأن لا يدرك الخ أي بأن يخاف أن لا يدرك الخ فإذا رجع في صلاة العيد والنجاسة قبل أن يركع ركعة من العيد وقبل أن يكبر تكبيرة ثانية من الجنازة وخاف أن يخرج لنسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من الجنازة فإنه لا يخرج لنسل الدم ويتأذى مع الامام على حالته وأما لو حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد أو بعد تكبيرة من صلاة الجنازة أو حصل له الرعاف قبل ذلك وظن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيد أو تكبيرة من الجنازة غير الأولى فإنه يخرج لنسل الدم قاله أشهب وقال ابن المواز يخرج مطلقا أسله ويتم وحده ويبنى على صلاته بعد غسله وذهاب الامام (قوله وقيل في العيد الزوال) صنيع الشارح يقتضي أن هذا مقابل لما قبله وليس كذلك وحاصله أن الوقت المعتبر في صلاة العيد فذا هو الزوال وفي صلاة الجنازة فذا هو رفعها والوقت المعتبر في صلاة الجنازة فذا هو فراغ الامام منها وأصله لعج ولم يسلكم ابن المواز وأشهب الأعلى الراعي في جماعة قال بن لكن قول عجم أن المعتبر في صلاة الجنازة فذا هو رفعها غير ظاهر لأنه أن كان هناك غير هذا الراعي لم يحتج لهذا الراعي والآن لم ترفع حتى يصلي عليها ولو اعتبروا الوقت بخوف تعيرها كان ظاهرا اه وقد يقال باختیار الأخير ويحمل الرفع على ما إذا كان لمقتضى تخوف تعيرها وهجوم قوم كما قرر شيخنا (قوله أعماه على حالته) أي سواء كان الدم سائلا أو قاطرا (قوله او بلاطه) فيه نظر والظاهر كما قال المسند أي أن البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالحصباء انظر بن (قوله قطع ونخرج منه) أي ولو ضاق الوقت قطعه ونخر وجهه من المسجد (قوله أنه يتمها في المترب والمحبص) أي ولو نزل في التراب والحصباء أكثر من درهم لأن التراب والحصباء يشربان الدم (قوله لخوف تأذيه) أي لخوف تألمه بحصول ضرر في جسمه والمراد بالخوف الظن والاشك لا الوهم فلا يجوز الأعياء عند توهم الضرر كما قال شيخنا ولا إعادة على من أو ما ثم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة لا في الوقت ولا بعده كما نقله أبو الحسن عن ابن رشد (قوله حيث يفسده الغسل) إنما يجب الأعياء في هذه الحالة صيانة للمال لا لكون الطهارة شرطا في حقه فان كان لا يفسده الغسل وجب أن يتأذى بالر كوع والسجود ولو نطخ بالفعل بأكثر من درهم فضلا عن خوف الملتصق كما قاله شيخنا بن خلا فالعقب ومن وافقه لأن الموضوع أنه ظن دوام الدم لخروج الوقت والمحاقطة على الأركان أولى من المحاقطة على عدم النجاسة لأن النجاسة لغو حينئذ (قوله بأن اعتقد) أي انقطاعه قبل خروج الوقت المختار وقوله أو ظن انقطاعه أي قبل خروج الوقت المختار وقوله أو شك فيه أي في انقطاعه قبل خروج الوقت المختار فهذه ثلاثة أحوال وفي كل منها ما أن يكون الدم سائلا أو قاطرا أو راشحا فهذه تسع صور تضم الستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيما إذا طرا الدم في الصلاة تضم الخمسة عشر التي في نزول الدم قبل الصلاة فجملة صور الرعاف ثلاثون (قوله فله ثلاثة أحوال) أي لأن الدم إما أن يكون سائلا أو قاطرا أو راشحا (قوله وأمكن قتله بأن لم يكن الخ) أي وأما إذا كان لا يمكن قتله لكثرة كان حكمه حكم السائل والقاطر في التعخير بين القطع والبناء كما يأتي (قوله وجب التمداد) أي وحرم قطعها بسلام أو كلام فان خرج لنسل الدم من غير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى ما موميه (قوله وقتله الخ) ظاهر كلامه أن القتل إنما يؤمر به إذا كان الدم برشح فقط وأما إذا سال أو قطر فلا يؤمر بقتله ولو كان نخينا يذهب القتل وليس كذلك بل كل ما يذهب القتل فلا يقطع لأجل الصلاة ويقتله كافي ح عن الطراز انظر بن (قوله قتله) أي وجوبا وقوله بأنامل سره أي ندبوا القتل بدو واحدة لا بأنامل اليدين معا على أرجح الطريقين ﴿تنبيه﴾ محل وجوب القتل إذا كان يصلي بغير مسجد أو بمسجد محصب غير مفر وش لينزل الدم في خلال الحصباء فان كان بمسجد مفر وش فلا يجوز له القتل بل يقطع ويخرج منه من أول ما يرشح لثلاثين جس المسجد كما قاله القرافي في الذخيرة عن سذواليه أشار المصنف بقوله أو خشى تلوث مسجد (قوله يضعها على الأنف) أي على طاقة الأنف ليلاقي

وفهم منه أنه يتمها في المترب والمحبص (واو) الراعي لركوع من قيام أو لسجود من جلوس (لخوف تأذيه) أي تألمه بحصول ضرر في جسمه أن لم يؤمر وجوبا بأن ظن شدة أذى ونه بان شك (او) لخوف (تلتصق به) ولو بدون درهم حيث يفسده الغسل (لا) يومئ نطخ (جسده) بل يصلي بالركوع والسجود لعدم ضرره بغسله ولو تلتصق بأكثر من درهم وذكر قسيم قوله وظن دوامه بقوله (وان لم يظن) دوامه لا خرا المختار بأن اعتقد أو ظن انقطاعه أو شك فيه قبل خروج الوقت فله ثلاثة أحوال أشار إلى أولها بقوله (ورشح) أي لم يسلم ولم يقطر وأمكن قتله بأن لم يكتر ووجب التمداد فيها و(قتله) بأنامل سره بأن يدخل الأذن في أنفه ثم يقتلها بعد انفصالها بأنامل الإبهام وهكذا إلى أن تحتضب الخمس وقيل يضعها على الأنف من غير ادخل ثم يقتلها بالإبهام إلى آخره (فان) أذهب القتل

الدم
الدم تمداد في صلاته وان دما في الأمل الأيمن عن درهم وان لم يقطعه
القتل بالأنامل العليا تيمنا بالأساه وسطه فأنزله وهو دون درهم أو درهم فصحبته أيضا وان (زاد) ما في أنامل الوسطى (عن درهم

الدم عليها (قوله قطع صلاته وجوبا) ظاهره ان القطع على حقيقته وبه قال طئي قائل جميع اهل المذهب
يعبرون بالقطع اذا تلطخ بغير المعقو عنه ونعيرهم بالقطع اشارة لصحتها وهذا هو القياس الموافق للمذهب
في العلم بالنجاسة في الصلاة وانها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب القطع او استحبابه فكذلك
يقال هنا بل هنا اولي للضرورة وحاصله ان الصلاة صحيحة ويؤمر بقطعها فان خالف وانما اجزائه وقال ح
والشيخ سالم ومن تبعهما قوله قطع اي بطلت صلاته ولا يجوز التماذي فيها ولو لم يصح لانها صحيحة
ويحتاج لقطعها كما في قوله والا فله القطع ونذب البناء وانما عبر المصنف بقطع لاجل قوله او خشى تلوث
مسجد لانه لا بطلان مع الخوف المذكور وكلام ابن رشد في المقدمات صريح فيما قاله ح حيث قال من
شرط البناء ان لا يسقط على ثوبه او جسده من الدم ما لا يغفر لكثرة لانه ان سقط من الدم على ثوبه او
جسده كثير بطلت صلاته بايقاع اه وهو ايضا استد للمصنف في قوله السابق وسقوطها في صلاة مبطل كما
تقدم هناك يانه انظر بن (قوله ان لطخه بالفعل) اي ان لطخ ثوبه او جسده بالفعل (قوله واتسع الوقت)
هذا شرط في القطع وهو مبني على ما قاله طئي من صحة الصلاة واخره بالقطع لاعلى ما قاله ح من البطلان
فتأمل (قوله السائل او القاطر) فاعل بقوله لطخه فالمعنى كأن لطخ السائل او القاطر ثوبه او جسده بأزيد
من درهم اي فيقطع وكان الاول للشارح زيادة الراشع ايضا (قوله او خشى تلوث مسجد) رده ابن غاري
وح الى ما يقتل اي فان راد على درهم قطع وكذا ان لم يرد ولكنه خشى تلوث مسجد وهذا هو المتعين واما
ما ذكره عقب وغيره من رده لسائل او قاطر لا يقتل فغير صواب لانه اذا سال او قطر ولم يلطخه بالفعل
فهو موضوع للتخيير بين القطع والبناء وحيث لا يتأتى الخوف فيه على المسجد قطعاً لانه يخرج منه على كل
حال اما للقطع ولغسل الدم والبناء والحاصل ان السائل والقاطر اذا لم يلطخاه اما ان يقطع او يبنى فيخرج
لغسل الدم فعلى كل حال لا يستقر في المسجد حتى يلطخه انظر بن والحاصل ان الاول ان يعمم في الاول
اعنى قوله كأن لطخه اي السائل او القاطر او الراشع ويخصص في الثاني اعنى قوله كأن خشى تلوث
مسجد اي بالراشع الذي يقتله (قوله ولو ضاق الوقت) مبالغة في قطعه اذا خشى تلوث المسجد اي انه يقطع
ولو ضاق الوقت عن قطعه وخروجه من المسجد والاولى حذف هذه المبالغة من هنا لان الموضوع انه لم يظن
دوام الدم لا آخر الوقت (قوله بل سال او قطر ولم يلطخ به) اي والحال انه لم يمكن قتله والا فكالراشع كما تقدم
(قوله فله القطع) اي بسلام او كلام او مناف ويخرج لغسل الدم ثم يتدثها من اولها فان لم يأت بسلام ولا
كلام ونخرج لغسل الدم ورجع ابتداء صلاته من اولها واعادها ثانياً لان صلاته الثانية الواقعة بعد غسل
الدم زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموعة ان ابتداء ولم يكلم اعاد الصلاة وهذا صحيح لانا اذا حكمنا بان
ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة وحكمنا على انه باق على احرامه الاول فاذا كان قد صلى ركعة ثم اتد بعد
غسل الدم اربعا صا ركن صلى نجسا جاهلا قال ح والمشهور ان الرض مبطل فيكفي في الخروج من الصلاة
رفضها وابطالها فحل كونه اذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتداه فانه يعيدها لم
ينور رفضها حين الخروج منها والا فلا اعادة (قوله ونذب البناء) هذه الجملة مستأنفة جوابا عن سؤال مقرر
وحاصله اي الامر من ارجح وما ذكره المصنف من نذب البناء هو ما عليه جمهور اصحاب الامام والحاصل ان
الدم اذا كان سائلا او قاطرا ولم يلطخه ولم يمسكته قتله فانه يخيّر بين البناء والقطع واختار ابن القاسم الطح
فقال هو اولي وهو القياس لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تحلل بشغل ولا انصراف عن محلها قال
ز روى وهو اي القطع اولي بمن لا يحسن التصرف في انعم لجهله واختار جمهور اصحاب البناء لانه لو قيل
هما سيان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء وان الامام اذا استخاف بالكلام تبطل الصلاة للمؤمنين
(قوله ان لم يخش خروج الوقت) اي بقطع الصلاة وابتدائها من اولها بعد غسل الدم وكان الاول حذره
هذا الشرط لان الموضوع كما علمت عدم طئه دوام الدم لا آخر الوقت (قوله فيخرج) اي من هيئته الاولى

قطع) صلاته وجوبا
ثم شبه في القطع قوله
(كأن لطخه) اي كما
يقطع ان لطخه بالفعل
بما زاد عن درهم واتسع
الوقت السائل او القاطر
(او خشى) ولو توها
(تلوث) فرش (مسجد)
ولو ضاق الوقت وشار
الى الحالة الثانية والثالثة
بقوله (والا) يرشح بل
سال او قطر ولم يلطخ به
(فله القطع) وله التماذي
(ونذب البناء) اي ان لم
يخش خروج الوقت والا
وجب البناء واذا اراد
البناء (فيخرج

او من مكانه ان احتاج لذلك ولو كان متيسرا لان ما يحصل منه ملحق بأحكام الصلاة فلا تبطل الموالاة ولهذا لا يكبر احراما اذ ارجع لتكميل صلاته بعد الغسل وسبق ان وجود المتيمم الماء في الصلاة لا يبطلها (قوله بمسكاته) هذا ارشاد لا حسن الكيفيات التي تعين على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء وليس بشرط في البناء بل الشرط التحفظ من النجاسة ولو لم يمسه كما اختاره ح وفاقا لابن عبد السلام وعلى هذا فيكون المسك من اعلى الاتق على جهة الاولوية فقط كفاي خش وغيره خلافا لما ذكره ابن هرون من ان مسك الاتق من اعلاه شرط في البناء وذلك لان داخل الاتق حكمه حكم ظاهر الجسد في الاختاب فيجب ازالة الدم عنه واذا امسكه من اسفله او تركه من غير مسك صار داخل الاتق متلوا بالدم وردة ابن عبد السلام بأن المحل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والعفوع باطن الاتق فمسك الاتق انما يطلب للتحفظ من النجاسة لا لخصوصه لان المدار على التحفظ من النجاسة سواء امسكه او لم يمسه كما مل (قوله لتلايق فيه) اي في الاتق الدم ان امسكه من اسفله فيصير في حال خروجه حاملا للنجاسة وان كان معفوا عنها على ما تقدم بخلاف ما اذا امسكه من اعلاه فانه يجس الدم من اصله عن النزول (قوله ليغسل الدم) اي لا يخرج الا لغسل الدم فان اشتعل بغيره بعد خروجه بطلت صلاته (قوله ويبنى) اي بعد غسل الدم على ما تقدم له من الصلاة (قوله ان لم يجاوز اقرب مكان) فان جاوز الاقرب مع الامكان الى ابعد منه قطاها كلامهم بطلانها ولو كانت المجاوزة بمثل ما يغتفر لستره او فرجة وذلك لكثرة المنافيات ولكن قال ح ينبغي الجزم باعتقار المجاوزة بمثل الخطوتين والثلاث ويجب عليه شراء الماء اذا وجده يباع في اقرب مكان بالمعاطة بشمن معتاد غير محتاج اليه لانه من يسير الافعال ولا يتركه البعيد وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء في الصلاة بالاشارة الخفيفة لغير ضرورة فكيف بذلك هنا فان لم يمكن شراؤه بالاشارة فبالكلام ولا يضر ذلك لانه كلام لا صلاحها نظر عبق (قوله فان لم يمكن) اي فان لم يكن الاقرب يمكن الغسل منه بان كان لا يمكن الوصول اليه او كان ولكن لا ما فيه (قوله لان بعد في نفسه) اي نقاش بعد كفاي عباراتهم فطلق البعد لا يمنع من البناء ولا يمنع منه الاعتقاد حاشي وحينئذ فيراد بالاقرب ما عدا البعد المتقاسم حاشي (قوله ولم يستدبر قبلة بلا عذر) اي بأن لم يستدبر اصلا واستدبر عمدا العذر ككون الماء جهة الاستدبار فان استدبر عمدا الغرض عذر بطلت ولم يبن وان استدبر القبلة ناسيا بلا عذر فهل هو كالاستدبار عمدا او يكون كالكلام ناسيا قال شيخنا والظاهر الثاني وما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال في البناء الا لعدوه المشهور من المذهب وقال عبد الوهاب وابن العربي وجاعة يخرج كيفما امكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالباً انه على المشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استدبار الايلاس فيه نجاسة على استقبال مع وطء نجس لا يغتفر لانه عهد عدم توجه القبلة لعذر ولما في الاستقبال من الخلاف كذا في عبق قال في المجمع والظاهر تقديم القرب مع ملازمة نجاسة على بعيد خلافاً لها لان عدم الافعال الكثيرة متفق على شرطه كما ان الظاهر تقديم ما قلت من ان كعبه مع استقبال بلا نجاسة على قريب مستدبر مع نجاسة فتأمل (قوله وان لم يطأ نجاسة عامدا مختاراً) اي فان وطئه عامدا مختاراً بطلت وامان وطئه ناسيانياً او عمدا مضطراً فلا يضر فقيد بلا عذر معتبر في هذا ايضا كما هو ظاهره وظاهره ايضا عدم الفرق بين كون النجاسة التي وطئها ارواث الدواب وابوالها او عذرة او نحوها رطبة او يابسة وهذا مختلف للنفل والذي يفيد النفل كفاي ح والموافق ان ما كان من ارواث الدواب وابوالها فهو غير مبطلي اذا وطئها ناسيانياً او اضطراراً لكثرة ذلك في الطرقات وان وطئها عمداً مختاراً بطلت ولا فرق بين رطبه او يابسها واما غيرها من العذرة ونحوها فان كان رطبا فبطل اتفاقاً من غير تفصيل وان كان يابسا فكذلك ان تعمد وان نسي او اضطر فقولان البطلان لابن سحنون وهو الاظهر والثاني عدم البطلان لابن عبيدوس اذا علمت هذا افراد المصنف بالنجس العذرة ونحوها دون ارواث الدواب وابوالها وهو غير مقيد بنبي العذر ولذا قدم المصنف القيد قبله انظر بن

ممسكاته) من اعلاه وهو ما رنه لتلايق فيه الدم ان امسكه من اسفله (ليغسل) الدم ويبنى على ما تقدم له بشرط خمسة ذكرها بقوله (ان لم يجاوز اقرب مكان يمكن) فيه الغسل الى ابعد منه فان لم يمكن لم تضرب مجاوزته وبشرط في الاقرب من غيره ان يكون قريباً في نفسه كما اشار له بقوله (قرب) لان بعد في نفسه او قرب ولكن جاوزه مع الامكان الى ابعد منه فلا يبنى (و) ان لم يستدبر قبلة بلا عذر) فان استدبرها لغيره بطلت (و) ان لم (يطأ نجاسة) عامداً مختاراً (و) ان لم (يتكلم)

(انظن) واولى ان علم (فراغ امامه وامكان) الاتمام فيه (والا) يمكن لتجاسة او ضيق (فالا قرب) من الامكنة (اليه) اى الى مكان الغسل
يجب الاتمام فيه فان تبين خطأ ظنه ١٦٢ تحت (والا) يتم في المكان الممكن ولا في الاقرب اليه (بطلت) صلاته ولو انطأ ظنه

فراغه قبل ان يدركه فانه يتم في ذلك المكان الذى حصل له فيه العلم او الظن بالفراغ فان تعذر مع امكان
الاتمام فيه بطلت وقوله واتم مكانه اى لا فرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على المشهور (قوله ان ظن
فراغ امامه) اى قبل ان يدركه سواء ظن فراغه بالفعل بمجرد الغسل او ظن انه اذا ذهب اليه بعد الغسل
لا يدركه لفراغه في حال رجوعه وهذا التفصيل الذى ذكره المصنف بقوله واتم مكانه ان ظن فراغ امامه
والابطلت ورجع ان ظن بقاءه او شك بالنسبة للمأموم والامام لانه يستخلف ويصير مأموما فيلزمه من
الرجوع ما يلزم المأموم واما القدر على القول بنسائه فانه يتم مكانه من غير تفصيل (قوله فان تبين خطأ ظنه)
اى بقاء امامه صحت ظاهره ولو فرض انه سلم قبل الامام وهو كذلك بناء على الراجح من ان الراغب يخرج
عن حكم الامام بمجرد دخوجه لغسل الدم حتى يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه وقيل انه في حكمه مطلقا وقيل
انه في حكمه ان ادرك ركعة قبل خروجه لغسل الدم انظر ح (قوله والايتم في المكان الممكن) اى والايتم
في مكان غسل الدم الممكن الاتمام فيه ولا في الاقرب اليه بل يرجع لمكان الامام (قوله ورجع) اى لادنى
مكان يصح فيه الاقتداء بالمصلا الاول لانه زيادة مشى في الصلاة كما في ح عن ابن فرحون (قوله او شك
فيه) انما يلزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعتة للامام فلا يخرج منه الا بعلم او ظن (قوله ولو
بتشهد) رد بلو على ابن شعبان القائل انه لا يرجع اذا ظن بقاءه الا اذا رجا ادراك ركعة فان لم يرج ادراكها
اتم مكانه (قوله مطلقا) اى سواء علم او ظن بقاءه او فراغه ومحل رجوعه في الجمعة للجامع اذا كان حصل مع
الامام ركعة او ظن ادراك ركعة اذا رجع والا فلا يرجع ويقطع ويتبدى طهرا باحرام جديد بأى محل شاء
كأى ائى (قوله لاول جزاخ) اى فلو رجع لصدر الجامع الذى ابتداه به بطلت صلاته لزيادة المشى
قوله لا غيره) اى من مسجد آخر او رحاب او طرق متصلة فلا يكتفى برجوعه للرحاب ولا للطرق المتصلة به ولو
كان ابتداء الصلاة في واحد منهما الضيق حيث امكن الرجوع للجامع قاله شيخنا وانظره مع ماسياتى من
ترجيح القول بصحة الجمعة في الرحاب والطرق المتصلة ولو لم يضيق المسجد ولو لم تنصل الصفوف فقتضاه
الاكتفاء بالرجوع طمها اذا ابتداهما قبل الرعاى بواحد منهما كما قاله ابن عبد السلام (قوله في الاولى) اى في
المسئلة الاولى وهى قوله ورجع ان ظن بقاءه او شك ولو بتشهد (قوله والابطلت) اى ولو ظهر ان الصواب
ما فعله من عدم الرجوع بالنسبة للاولى (قوله او ظن ادراكها فتخلف ظنه) اى واما لو ظن ادراكها ولم
يتخلف ظنه فانه يرجع لها ولا يصلى ظهرا (قوله ابتدا ظهرا) اى قطعها وابتدا ظهرا اى ما لم يرج ادراك
الجمعة في بلدة اخرى قريبة اوفى مسجد آخر بالبلد والواجب صلاتها جماعة ولا يصليها ظهرا قاله البساطى
وهو ظاهر كما قال بن وما ذكره المصنف من انه يقطع ويتبدى طهرا هو المشهور ومقابلته ما تقدم عن
سحنون من الاعتداد بما فعله قبل الرعاى والبناء عليه مطلقا ولو الاحرام في الجمعة وغيرها وفى بن عن
المواف ان ابن بونس نسب لظاهر المدونة لكن ضعفه اشياخنا (قوله ولا يبنى على احرامه) اى بناء على
عدم اجزائه الجمعة عن الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه ويصلى اربعا بناء على اجزائه الجمعة
عن الظهر والقول بعدم البناء على احرامه هو المشهور وعليه فلو بنى على احرامه وصلى اربعا فالظاهر
الصحة كما قال ح كذا فى حاشية شيخنا (قوله وسلم وانصرف ان رغب بعد سلام امامه) ان قلت لا فائدة
لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان رغب بعد سلام امامه كما عبر به فى المدونة لكننى ذلك قلت قصد المصنف
بذكره الرد على ابن حبيب القائل انه يسلم ثم يذهب ليغسل الدم ثم يرجع يتشهد ويسلم كما ذكر شيخنا فى
الحاشية واذا علمت ذلك علم ان مراد المصنف بقوله وانصرف اى بالمرة (قوله بل يخرج لعسله) اى ثم
يرجع يتشهد ويسلم ولو كان قد شهد قبل سلام امامه لاجل ان يتصل به سلامه كما فى المدونة بخلاف
ابن سبيل السلام والتوضيح حيث قال اذا كان قد شهد قبل سلام الامام ثم خرج لغسل الدم فلا يعيد

ووجد امامه في الصلاة
لانه مجاوزة المكان
الواجب صار كعمد
زيادة فيها (ورجع)
وجوبا (ان ظن بقاءه)
اى بقاء الامام (او شك)
فيه واولى ان علم (ولو)
ظن او شك ادراكه
(بتشهد) بحيث يدرك
معه ولو السلام فلو تخلف
ظنه بأن وجده فرغ
منها صحت (و) رجع
(في الجمعة) وجوبا ان
ادرك منها ركعة (مطلقا)
ولو علم فراغه (لاول)
جزء من (الجامع) الذى
ابتداه به لا غيره فان
منعه منه مانع اضاف
اليها اخرى وخرج عن
شفع واعادها طهرا (والا)
يرجع مع ظنه البقاء
او الشك فيه في الاولى
وفي الجمعة مطلقا (بطلت)
اى الصلاة في الاولى
والجمعة في الثانية (وان لم
يتم ركعة في الجمعة) قبل
وعاقه فخرج لعسله
وظن عدم ادراك الركعة
الثانية او ظن ادراكها
فتخلف ظنه (ابتدا ظهرا)
باحرام) جديد ولا يبنى
على احرامه الاول فى اى
مكان شاء (وسلم) وجوبا
(وانصرف ان رغب بعد

التشهد

سلام امامه لان سلامه حامل لتجاسة اخف من خروجه لغسل الدم (لا) ان رغب (قبله) اى قبل سلام امامه وبعد

فراغه من التشهد فلا يسلم بل يخرج لعسله

الانصراف فيسلم وينصرف
(ولا يبنى) المصلى
(بغيره) اي غير الرعا
كسبق حدث اؤذ كره
اوسقوط نجاسة اؤذ كرها
اوغير ذلك من مبطلات
الصلاة بل يستأقها لان
البناء رخصة يقتصر
فيها على ماورد وهو انما
ورد في الرعا وكما لا يبنى
بغيره لا يبنى به مرة ثانية
قبطل ولو ضاق الوقت
لكثرة المنافي (كظنه)
اي الرعا (فخرج)
لغسله (قطهر) له (تقيه)
اي نفي الرعا فلا يبنى
وتبطل صلاته (ومن
ذرعه) اي غلبه وسبقه
(فيء) طاهر يسير ولم
يزدرد منه شيئا (لم تبطل
صلاته) فان كان نجسا
او كثيرا او ازدرد منه شيئا
عمدا لانسبا بطلت
وكذا غلبة على
احد القولين والقلس
كالتى ويسجد للنسيان
بعد السلام (واذا اجتمع
بناء) وهو ما فاتة بعد
دخوله مع الامام (وقضاء)
وهو ما يأتى به المسبوق
عوضا عما فاتة قبل
دخوله معه (لراعف)
ونحوه كناعس وغافل
ومزحوم فالاولى ان
يقول لكراعف في رابعة
كعشاء (ادرك) منها مع
الامام (الوطيئة) وفاته الاولى قبل دخوله معه

التشهد بعد غسل الدم بل يسلم فقط (قوله ما لم يسلم الامام قبل الانصراف) اي قبل انصراف المأموم
اي فان سلم قبل انصرافه فان المأموم يسلم وينصرف وهذا قيد في كلام المصنف والطاهران مراده
بالانصراف المشي الكثير فوافق قول السوداني وهو الشيخ احمد بابا الوانصرف لغسله وجاوز الصفيين والثلاثة
فسمع الامام يسلم فانه يسلم ويذهب وامالو سمعه يسلم بعد مجاوزة اكثر من ذلك فانه لا يسلم بل يذهب لغسل
الدم ثم يرجع يشهد ويسلم (تنبيه) قول المصنف وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه لاقبله
هذا حكم المأموم وامالو رجع الامام قبل سلامه او الفذ على القول ببنائه فقال ح لم ارفيه نصا والطاهران
يقال ان حصل الرعا بعد ان اتمى عقد دار السنة من التشهد بأن اتى ببعض له بال فانه يسلم والامام والفذ في
ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه
حكم المأموم اما الفذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (قوله ولا يبنى بغيره) اي مما هو مناف للصلاة ومبطل
لها كما اشار له الشارح فلا يبنى في انه يبنى للازدحام والنعاس لانه خفيف لا ينقص الوضوء (قوله لا يبنى به مرة
ثانية قبطل الخ) هذا ما نقله ح عن ابن فرحون ثم قال ولم اقف عليه لغيره صريحا الا ما ذكره صاحب
الجمع وكلام ابن عبد السلام في مسائل اجتماع البناء والقضاء يقتضى عدم البطلان اه كلامه واثار بذلك
لقول ابن عبد السلام واذا ادرك الاولى ورعف في الثانية ثم ادرك الثالثة ورعف في الرابعة انتهى (قوله فلا
يبنى) اي لانه مفرط وهذا هو المعتمد وقال سحنون يبنى لانه فعل ما يجوز له (قوله وتبطل صلاته) اي ولو
كان اماما وكذا تبطل صلاة مأموميه ايضا مطلقا على الرابع من اقوال ثلاثة تانيها لا بطلان عليهم مطلقا
ثالثها تبطل ان كان بنهار وتصح ان كان ليل لعذر الامام (قوله ومن ذرعه فيء لم تبطل صلاته) اي عند
ابن القاسم وهو المشهور لقول ابن رشد المشهور ان من ذرعه التيء او القلس فلم يردعه فلا شيء عليه في صلاته
ولا في صيامه ومقابله ما في المدونة من تقا يأتى الصلاة عامدا او غير عامدا ابتدا الصلاة (قوله اي غلبه) اي
وامالو تعمد اخراجه او اخراج القلس فالبطلان مطلقا (قوله ولم يزدرد منه شيئا) اي لم يتلغ منه شيئا (قوله او
ازدرد منه شيئا عمدا الخ) اعلم انه اذا ازدرد منه شيئا عمدا فالبطلان قول واحد في الصلاة والصوم وان كان
سهوا او غلبة فقولان لانهم اجمعوا على حد سواء في الغلبة والراجع للصحة في النسيان وهذا بالنسبة للصلاة واما
بالنسبة للصوم فالراجع من القولين القول بالبطلان وجوب القضاء في كل من الغلبة والنسيان (قوله
والقلس كالتى) اي في التفصيل المتقدم من انه اذا غلبه شيء منه وكان طاهرا يسيرا ولم يرجع منه شيء فان
الصلاة لا تبطل وان تعمد اخراجه او كان نجسا او كثيرا ابطل وان رجع منه شيء جرى على ما مر من كونه
عمدا او سهوا او غلبة (قوله ويسجد للنسيان) اي لازدرد شيء منه نسيانا بعد السلام ان كان يسيرا (قوله
وهو ما فاتة بعد دخوله مع الامام) اي وهو ما يأتى به عوضا عما فاتة بعد دخوله مع الامام فكل من البناء
والقضاء عوض عن الفات الا ان البناء عوض عن الفات بعد دخوله مع الامام والقضاء عوض عن
الفات قبل الدخول فالبناء في بناء اشارة لبعده والقاف في قضاء اشارة لقبول وقيل ان كلاما من البناء والقضاء
نفس الفات فالفات بعد الدخول مع الامام بناء والفات قبل الدخول مع الامام قضاء وكان الشارح
التفت في البناء للفات وفي القضاء للعوض اشارة للقولين وان في كلامه احتيا كالخذف من كل ما اثبت في
الآخر ثم ان تفسير البناء والقضاء بنفس الفات او بعوضه تفسير بالمعنى الاسمى اذ كل منهما حينئذ
بمعنى اسم المفعول واما تفسيرهما بالمعنى المصدرى فالبناء فعل ما فاتة بعد الدخول مع الامام بصفته والقضاء
فعل ما فاتة قبل الدخول مع الامام بصفته هذا وقد اعترض بعضهم تعريف البناء والقضاء بما ذكرناه
لا يشمل ما اذا ادرك حاضر ثانية صلاة مسافر فان مقتضى التعاريف المذكورة انه لم يجتمع بناء وقضاء في
هذه الصورة بل وجد فيها القضاء فقط وليس كذلك فالتعريف الجامع ان يقال البناء ما يبنى على المدرك
والقضاء ما يبنى عليه المدرك وقد يجاب بأن المراد بالقوات عدم فعل المأموم فعل الامام ام لا فقولهم في
تعريف البناء فعل ما فاتة بعد الدخول مع الامام اي سواء كان الامام فعل ذلك الذي فاتة ام لا فظهر

ورعف في الرابعة نخرج
لغسله فقائه قدم البناء
فيأتي بركعة بأمر القرآن
فقط سرا ويجلس لانها
آخرة امامه وان لم تكن
ثانيته هو ثم بركعة بأمر
القرآن وسورة جهرا
لانها اولى الامام وتلقب
بأمر الجناحين لوقوع
القراءة بأمر القرآن والسورة
في طرفيها (او) ادرك
معه (احدهما) وتحنه
صورتان الاولى ان تقوته
الاولى والثانية ويدرك
الثالثة وتقوته الرابعة
بكرعاف فيأتي بها بالفاتحة
فقط ويجلس لانها ثانيته
وآخرة امامه ثم بركعة بأمر
القرآن وسورة جهرا ولا
يجلس لانها ثالثته ثم بركعة
كذلك وتلقب بالمقاربة
لان السورتين متأخرتان
عكس الاصل والثانية
ان تقوته الاولى ويدرك
الثانية وتقوته الثالثة
والرابعة فيأتي بركعة بأمر
القرآن فقط ويجلس
لانها ثانيته وان كانت
ثالثة الامام ثم بركعة
كذلك ويجلس لانها رابعة
الامام ثم بركعة بأمر
القرآن وسورة ويجلس
فصلاته كلها من جلوس
وتسمى ذات الجناحين
(او الحاضر) عطف على
لراعف اي واذا اجتمع
بما وقضاءه خص - امر

اجتماع البناء والقضاء حيث تد في هذه الصورة قأمل (قوله ورعف في الرابعة تخرج لغسله فقائه) اي او
نعس في الرابعة فقائه او زحم عنها فقائه (قوله قدم البناء) اي كما قال ابن القاسم وذلك لان صاحب
المأمومية عليه بالنظر له فكان اولى بالتقديم من القضاء الذي لم يسهب حكم المأمومية عليه فيه وقال
سحنون يقدم القضاء لانه سبق وشأنه يعقبه سلام الامام (قوله فيأتي بركعة بأمر القرآن فقط سرا ويجلس
لانها آخرة امامه وان لم تكن ثانيته هو) اي بل هي ثالثته وهذا هو المشهور خلافا لابن حبيب القائل اذا
قدم البناء فانه لا يجلس في آخرة الامام الا اذا كانت ثانيته هو (قوله لانها اولى الامام) اي ويجلس بعدها
لانها اخبرته (قوله وتلقب بأمر الجناحين الخ) اي وامام على ما قاله سحنون من تقديم القضاء على البناء يأتي
بركعة بأمر القرآن وسورة من غير جلوس لانها اولاه واولى امامه ايضا ثم بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس
لانها اخبرته واخيرة امامه وعلى مذهبه فتلقب هذه الصورة بالعرجاء لانه فصل فيها بين ركعتي السورة
بركعة الفاتحة وبين ركعتي الفاتحة بركعة السورة (قوله ان تقوته الاولى والثانية) اي قبل دخوله مع
الامام (قوله بكرعاف) اي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة او ازدحام (قوله فيأتي بها) اي فعلى مذهب ابن
القاسم من كونه يقدم البناء يأتي بها اي بالارابعة بالفاتحة فقط ويجلس اي باتفاق ابن حبيب وغيره (قوله
لانها ثالثته) اي واولى امامه (قوله ثم بركعة كذلك) اي بالفاتحة وسورة ويجلس لانها اخبرته وثانية
امامه (قوله وتلقب بالمقاربة) اي لان السورتين متأخرتان اي وقعتا في الركعتين الاخيرتين عكس الاصل
فان الاصل وقوع السورتين في الركعتين الاوليين وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركعة
بأمر القرآن وسورة لانها ثانيته واولى امامه ويجلس نظرا لكونها ثانيته ثم بركعة بأمر القرآن وسورة لانها
ثانية امامه ولا يجلس لانها ثالثته خلافا لما في خش ثم بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس فيها لانها اخبرته
واخيرة امامه وعليه فتلقب بالجلبي لقل وسطها بالقراءة (قوله ان تقوته الاولى) اي قبل الدخول مع
الامام (قوله وتقوته الثالثة والرابعة) اي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة او ازدحام (قوله فيأتي بركعة
الخ) اي فعند ابن القاسم القائل بتقديم البناء على القضاء يأتي بركعة (قوله ثم بركعة كذلك) اي بأمر القرآن
فقط وقوله ويجلس اي على المشهور وذلك لانه على القول بتقديم البناء وقع خلاف قيل انه يجلس في آخرة
الامام ولو لم تكن ثانيته كما هنا فانه ثالثته وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجلس فيها الا اذا كانت ثانيته
(قوله وتسمى ذات الجناحين) اي لان كلام من الركعة الاولى والاخيرة وقعت بفاتحة وسورة وعلى مذهب
سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته ثم
بركعتين بأمر القرآن فقط ولا يجلس بينهما (تأنيسه) لو ادرك مع الثانية الرابعة بأن فاتته الاولى قبل
الدخول مع الامام وادرك معه الثانية وفاته الثالثة بكرعاف وادرك الرابعة فالاولى قضاء بلا اشكال
واختلف في الثالثة فعلى مذهب الاندلسيين انها بناء وهو ظاهر نظر المدركة قبلها قال طي وعليه فيقدمها
على الاولى ويقراها بأمر القرآن فقط سرا ولا يجلس لانها ثالثته ثم بركعة القضاء بأمر القرآن وسورة جهرا
ان كان واطلق في المدونة على الثالثة قضاء نظرا للارابعة المدركة بعدها قال طي وعليه فيقدم الاولى بأمر
القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثته فعلا ثم الثالثة بأمر القرآن فقط سرا ومن مسائل الخلاف ايضا ان
يدرك الاولى ثم يرعف مثلا تقوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة فقال بعض الاندلسيين هما بناء نظرا
للمدركة قبلهما وعليه فيأتي بركعتين بأمر القرآن فقط من غير جلوس بينهما لان المدركتين مع الامام اولياء
وهذان اللتان فاتتاها اخبرتاها كما قال ابن ناجي وغيره وهو ظاهر وعلى مذهب المدونة من انها قضاء نظرا
لرابعة المدركة بعدهما قال ابو الحسن قال ابن حبيب يأتي بركعتين ثانية وثالثة يقرأ في الثانية بأمر
لقرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثته ويقراء في الثالثة بأمر القرآن ويجلس لانها آخر صلاته وقول
عج انه على مذهب المدونة يقرأ في الاولى بأمر القرآن وسورة جهرا ويجلس لانها ثانية امامه غير ظاهر
كما قال طي لما علمت ولخافة القواعد من القضاء في الاقوال والبناء في الافعال على المشهور اه

(ادرك ثانية صلاة) امام (مسافر) فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة ١٦٥ بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم

بركعة بأم القرآن فقط
 ويجلس لانها رابعة الامام
 ان لو كان يصليها ثم بركعة
 بأم القرآن وسورة (او
 خوف) عطف على مسافر
 اي اودرك الحاضر ثانية
 صلاة خوف (بحض) قسم
 الامام فيه القوم طائفتين
 فادرك حاضر مع الطائفة
 الاولى الركعة الثانية قدم
 البناء فيأتي بركعة بأم
 القرآن فقط ويجلس لانها
 ثانيته ثم بركعة كذلك
 ويجلس لانها رابعة الامام
 ان لو استمر ثم بركعة بأم
 القرآن وسورة وتصير
 صلاته كلها جلوسا وامام
 ادرك مع الثانية الرابعة
 فليس الا قضاء خاصة (قدم
 البناء) في الصور الخمس
 عند ابن القاسم لان سحاب
 حكم المأمومية عليه فكان
 احق بتقديمه على القضاء
 (وجلس في آخره الامام)
 ان كانت ثانيته كالصورة
 الاولى من صورتي او
 احداهما بل (ولو لم تكن
 ثانيته) بل ثالثه كالصورة
 من ادرك الوسطين وكذا
 يجلس في ثانيته هو وان
 لم تكن ثانية امامه ولا آخرته
 كافي الصورة الثانية من
 صورتي او احداهما ولو
 ادرك الاولى مع الامام
 وفاته الوسطيان ثم ادركه
 في الرابعة قضى الوسطين

وقدمشي شارحنا فيأتي على كلام عجم ومن صور الخلاف ان يدرك الاولى وتفوته الثانية بكرعاف ويدرك
 الثالثة وتفوته الرابعة فلا اشكال ان الرابعة بناء وانما الخلاف في الثانية هل هي بناء تظر للمدركة قبلها وهو
 قول الاندلسيين او قضاء نظر الثالثة المدركة بعدها وهو مذهب المدونة فعلى انها قضاء يبدأ بالارابعة
 بأم القرآن فقط سرا ويجلس لانها آخره الامام ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ان كان ويجلس لانها آخرته
 وعلى انها بناء يأتي بالثانية والرابعة نسقا من غير جلوس بينهما بأم القرآن فقط فيهما وهذا هو الظاهر وعليه
 عجم ومن تبعه خلافا لقول الشيخ سالم السنهوري انه يقرأ في الثانية بأم القرآن وسورة على مذهب
 الاندلسيين من غير جلوس قاله طئي (قوله ادرك ثانية صلاة امام مسافر) اي وفاته الاولى قبل
 الدخول معه اي وامام ادرك الاولى وفاته الثانية بكرعاف فليس معه الا بناء فقط (قوله فيأتي الحاضر بعد
 سلام امامه المسافر ركعة بأم القرآن فقط) اي لانها ثالثة امامه ان لو كان يتمها وما ذكره بناء على مذهب
 ابن القاسم من تقديم البناء وامام على مذهب سحنون من تقديم القضاء فيأتي الحاضر بعد سلام امامه
 المسافر بركعة بأم القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته فعلا ثم بركعة بأم القرآن فقط ولا
 يجلس لانها ثالثه وثالثة امامه ان لو كان يصليها ثم بركعة بالفاتحة فقط ويجلس لانها رابعة ورابعة امامه
 وقد ظهر لك فيما تقدم وجه جعل هذه الصورة وما بعدها من صور اجتماع البناء والقضاء (قوله قسم الامام
 فيه) اي في الحضر الذي حصل فيه الخوف (قوله وتصير صلاته كلها جلوسا) اي انه يجلس فيها عقب كل
 ركعة وهذه المسئلة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وكذا على قول سحنون (قوله وامام ادرك
 مع الثانية) اي مع الطائفة الثانية الركعة الرابعة من الصلاة فقط (قوله فليس الا قضاء خاصة) اي لانه انما
 ادرك آخره الامام والثلاث ركعات كلها فاته قبل الدخول مع الامام فهي قضاء وحينئذ فيأتي بعد سلام
 الامام بركعة بالفاتحة وسورة ويجلس قطعاً لكونها ثانيته ثم بركعة بالفاتحة وسورة لانها ثانيته امامه ولا
 يجلس لانها ثالثة له ثم بركعة بالفاتحة فقط لانها اخيرة له فيقضى القول وينى الفعل على ما يأتي (قوله قدم
 البناء في الصور الخمس عند ابن القاسم) اي خلافا لسحنون القائل بتقديم القضاء على البناء فيها (قوله ولو لم
 تكن ثانيته) اي خلافا لابن حبيب القائل انه لا يجلس في آخره الامام الا اذا كانت نيته وهذا الخلاف
 مفرع على القول بتقديم البناء قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء في جلوسه في آخره الامام قولان الاول
 لابن القاسم والثاني لابن حبيب وعليه رد المصنف بلو وامام سحنون فيقول بتقديم القضاء لكن يوافق ابن
 حبيب في نفي الجلوس في آخره الامام اذ لم تكن ثانيته ولم بشر المصنف لخلافه خلافا لثنت طئي قال ابن
 وقد يقال قوله وجلس في آخره الامام الخ فرع مستقل يخالف فيه من يرى بتقديم البناء كابن حبيب ومن
 لا يراه كسحنون فيصح قصده الرد بلو عليهما معا (قوله كصورة من ادرك الوسطين) اي فانه جلس فيها في
 آخره الامام والحال انها ثالثة بالنسبة له واعلم انه اذا جلس في آخره الامام وليست ثانيته فانه يقوم بعد التشهد
 من غير تكبير لان جلوسه في غير محله وانما جلس متابعة للامام ذكره بن قلا عن المسناوي (قوله كافي
 السورة الثانية من صورتي او احداهما) اي فان المأموم جلس فيها في ثانيته والحال انها ثالثة بالنسبة للامام
 (قوله قضى الوسطين) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة تظر للارابعة المدركة بعدهما وقد جعلهما
 الانداسيون بناء نظر الاولى المدركة قبلهما وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كل من المولين وقوله ويجلس بينهما
 علمت ان هذا قول عجم وانه غير ظاهر وان الصواب ما ذكره ابو الحسن نقلا عن ابن حبيب من عدم الجلوس
 بينهما لان اولاهما وان كانت ثانية لامامه لكنها ثالثة له في الفعل والمأموم لا يجلس الا في رابعة امامه كانت
 ثانية له ولا في ثانيته هو وان لم تكن ثانية لامامه ولا اخيرة له وامام ثانية امامه اذ لم تكن ثانية له فلا يجلس
 فيها (قوله قضى الاولى والثالثة ولا يجلس) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة ومذهب الاندلسيين
 ان الاولى قضاء والثالثة بناء فالاولى لا اشكال في كونها قضاء والخلاف في الثالثة فجعلها الاندلسيون
 بناء تذر الثانية المدركة قبلها والمدونة جعلتها قضاء تظر للارابعة المدركة بعدها وتقدم ما يتعلق

ويجلس بينهما ولو ادرك الثانية والرابعة من الاولى والثالثة ولا يجلس

هذا (فصل) في الشرط الثالث وهو ستر العورة واقتضاه المصنف على اساس سائل سألناه واجابه بقوله خلاف فقال (هل ستر عورته) اي المصلي المكافئ كلها او بعضها وام المصلي فيعيد في الوقت ان صلى عريانا (اي قوله ما لا يشف في بادي الرأي) المراد به ما لا يشف في بادي الرأي بأن لا يشف اصلا او يشف بعدم اعان النظر وخرج به ما يشف في بادي النظر فان وجوده كالعدم وما ما يشف بعدم اعان نظر فيعيد معه في الوقت كالواصف (وان كان الستر به حاصل) باعارة بلا طلب (او طلب) بشراء او استعارة الا ان يتحقق بخلهم فلا يلزمه الطلب (او كان حاصل) بنجس وحده اي لم يجد غيره اذا كان نجس الذات بجلد كلب او خنزير واولى المنتجس (تحرير) فانه يستتر به اذا لم يجد غيره للضرورة فيها (وهو) اي الحرير (مقدم على النجس عند اجتماعهما) لانه لا ينافي الصلاة بخلاف النجس (شرط) خبر قوله ستر (ان ذكر وقد ر) ان لم يكن بخلاوة بل (وان) كان (بخلاوة) لكن الراي التقيد بالقدرة فقط

بالمسئلة على كلا القولين (قوله ولوا درك الاولى والثالثة وفاته والرابعة) قد علمت ان الرابعة بناء اتفاقا والخلاف في الثانية فجعلها الاندلسيون بناء نظر للمدركة قبلها وجعلها في المدونة قضاء نظر للمدركة بعدها فاجتمع البناء والقضاء في هذه الصورة انما هو على مذهب المدونة وتعمد ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين

في فصل في ستر العورة (قوله هل ستر) هو هنا بقع السين لانه مصدر واما الستر بالكسر فهو ما يستتر به (قوله او بعضها) اي ان عجز عن ستر كلها ولم يقدر الا على ستر بعضها (قوله واما الصبي فيعيد في الوقت ان صلى عريانا) اي واما اذا صلى بلا وضوء فقال اشهب بعيدا ادا اي ندبا وقال اصبغ بعيدا بالقرب لا بعد يومين او ثلاثة (قوله ما لا يشف في بادي الرأي) اي ما لا تظهر منه العورة في بادي الرأي (قوله وخرج به ما يشف) اي ما تظهر منه العورة في بادي النظر وقوله فان وجوده كالعدم اي حينئذ فيعيد من صلى فيه ابدا (قوله فيعيد معه في الوقت) اي ان الصلاة فيه صحيحة مع الكراهة التزهية وحينئذ فيعيد في الوقت فقط كالواصف للعورة المحدد لها هذا هو الذي انحط عليه كلام عجم وارتضاء بن وهو اظهر لاماني طني من ان الكراهة للتحريم والاعادة ابدية ولا ما في حاشية شيخنا عن ابن عبيق من صحة الصلاة فيا يشف مطلقا سواء كانت العورة تظهر منه للمأمل او لغيره المتأمل واعتمده والحاصل ان ستر العورة في الصلاة بالثوب الشاف فيه ثلاثة طرق فقليل انه كالعدم ويعيد ابدا كانت العورة تظهر منه للمأمل او لغيره وقيل بصحة الصلاة مطلقا وقيل بالتفصيل بين ما تظهر منه العورة عند التأمل وما تظهر منه عند عدم التأمل فتصح في الاول دون الثاني (قوله وان باعارة) اي هذا اذا كان الستر به حاصل من غير اعارة لوجوده عنده بل وان كان الخ (قوله بلا طلب) اي فاذا اعاره له صاحبه من غير طلب منه لزمه قبوله ولو تحقق المنه وذلك لقلة سبب المانية وهو الاتقاع به واتعا قيد الاعارة بعدم الطلب لدفع ما يرد على المصنف من ان فيه عطف العام على الخاص باو وحاصل جوابه انه من عطف المغاير (قوله او طلب) اي او كان الستر به حاصل بلا طلب بشراء واستعارة فيلزم المصلي ان يطلب الساتر لكل صلاة باعارة او بشراء بثمن معتاد كالماء لا يحتاج له لابهية لعظم ما فيها (قوله او كان حاصل بنجس) اي او كان الستر بالكثيف حاصل بنجس اي متحققا في الستر بنجس وقوله وحده حال من نجس اي حالة كون النجس متوحدا في الوجود (قوله بجلد كلب وخنزير) اي فيجب عليه ان يستتر بما ذكر اذا لم يجد غيره على ظاهر المذهب ولا يصلي عريانا ويكون هذا مخصوصا لما سبق من منع الاتقاع بذات النجاسة قاله شب (قوله واولى المنتجس) اي انه اولى من نجس الذات في وجوب الاستتار به اذا لم يجد غيره ولا يصلي عريانا واولى منهما الحشيش والماء لمن فرضه الائمة والا فالركن مقدم واما الطين فقال الطرطوشي اذا لم يجد غيره وجب الاستتار به بان يتمك به وقال غيره لا يجب الاستتار به لانه مظنة للسقوط ويكبر الجرم فهو كالعدم وهذا الثاني اظهر القولين كما قال شيخنا (قوله تحرير) ما ذكره من وجوب الاستتار به او بالنجس عند عدم غيره هو المشهور من المذهب ومقابله ما في سماع ابن القاسم يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير ولا بالنجس (قوله وهو مقدم على النجس) اي وكذا على المنتجس وهذا قول ابن القاسم وقال اصبغ يقدم كل من النجس والمنتجس على الحرير لان الحرير يمنع لبسه مطلقا والنجس انما يمنع لبسه في حال الصلاة لما تقدم انه مستثنى من النجس في قوله ويتنفع بمنتجس لانجس والمنوع في حالة اولى من المنوع مطلقا والمعتد ما قاله ابن القاسم والظاهر كما قال شيخنا تقدم المنتجس على النجس لان تقليل النجاسة مطلوب مع الامكان وبجمل انهما سواء (قوله لانه لا ينافي الصلاة) اي لانه ظاهر وشأن الظاهر ان يصلي به دون النجس (قوله ان ذكر وقد ر) اي فان صلى عريانا ناسيا او عاجزا صحت واعاد بوقت فقط (قوله لكن الراجع الخ) اعلم ان طني تعقب المصنف فقال انه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة واما غيره فلم يقيده بالذكر وهو الظاهر فيعيد ابدا من صلى عريانا ناسيا مع القدرة على الستر وقد صرح الجزولي

فن صلى عريانا ناسيا (للصلاة) اذا ذكره ستره وشرط اي هل السنة الصلاة شرط في صحته اطلاقا

بأنه شرط مع القدرة إذا كرا أو ناسيا وهو الجاري على قواعد المذهب اه قال بن قلت في ح عن الطراز
 مانصه قال القاضي عبد الوهاب اختلف اصحابنا هل ستر العورة من شرائط الصلاة مع الذكرو والقدرة او هو
 فرض وليس بشرط في صحة الصلاة حتى اذا صلى مكشوفاً مع العلم والقدرة سقط عنه الفرض وان كان عاصياً
 آمناً اه وبه يعلم ان تعقبه على المصنف وقوله ولم يقيد به غيره كل ذلك قصور اه كلام بن فتحصل من هذا
 ان القول بان ستر العورة شرط صحة مقيد بالذكرو والقدرة عند بعضهم وبالقدرة فقط عند بعضهم فالمصلي
 عرياناً ناسياً مع القدرة على الستر صلاته صحيحة على الاول لا على الثاني والراجح ما مشى عليه المصنف من
 التقيد بهما كما قرر شيخنا خلافاً للشارح واعلم ان سقوط الستر ليس من العجز فبرده فوراً بل المشهور
 لبطلان كافي ح (قوله او واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكرو والقدرة وعليه فالاعادة في الوقت
 مطلقة بخلاف القول بالشرطية فيعيد ابدامع الذكرو والقدرة ومع عدم احدهما يعيد في الوقت (قوله
 كالعاجز والناسي) اي كاعادة العاجز والناسي (قوله خلاف) الاول شهره ابن عطاء الله قائل هو المعروف
 من المذهب والثاني شهره ابن العربي لكن الراجح منهما الاول واما القول بالسنية فهو قول القاضي اسمعيل
 وابن بكير والابهرى واما القول بالنسبة فنقله ابن بشير عن اللخمي كافي المواق ونص المواق ابن شاس الستر
 واجب عن اعين الناس وهل يجب في الخلوات او يندب قولان واذا قلنا لا يجب في الخلوات فهل يجب للصلاة
 في الخلوة او يندب لها فيها ذكر ابن بشير في ذلك قولين عن اللخمي انظر بن (قوله لم يدخل في كلامه) اي لانه
 لم يشهر واحدا منهما (قوله وهي) اي المغلطة التي تعاد الصلاة لكشفها ابداء على الراجح (قوله ما بين اليه) اي
 وهو قم الدبر ويسمى ما ذكر بالسواتين لان كشفهما يسوء الشخص ويدخل عليه الاحزان (قوله بوقت)
 اي لان اليتين والعانة من العورة المخفية لا المغلطة بالنسبة للرجل ولا اعادة عليه في كشف الفخذ ولو عمدا
 لا بوقت ولا غيره وكذا على ما استظهره عجب كشف ما فوق العانة للسرة وان كان كل منهما من العورة المخفية
 (قوله ومن امة) عطف على من رجل وظاهره ولو كان فيها شائبة حرية وهو كذلك (قوله اليتان) اي وما
 بينهما من قم الدبر وقوله وما والاى من العانة واما الفخذ وكذا ما فوق العانة للسرة فليس من العورة المغلطة
 بل من المخفية فتعبد لكشفه في الوقت (قوله ما عدا صدرها) اي وكذا ما عداها من ظهرها اعني الكتفين
 (قوله واطرافها) اي وما عدا اطرافها وهي الذراعان والرجلان والعنق والراس (قوله وليس منها) اي من
 المغلطة السابق بل من المخفية اي كان صدرها وما عداها من اكتافها واطرافها من المخفية والحاصل ان
 المغلطة من الحرة بالنسبة للصلاة بطنها وما عداها ومن السرة للركبة وهي خارجة قد دخل اليتان والفخذان
 والعانة وما عداها في البطن من ظهرها واما صدرها وما عداها من ظهرها سر كان كتفا وغبيره وعنقها الآخر
 الراس وركبتها الاخر القدم فورة مخفية يكره كشفها في الصلاة وتعاد في الوقت لكشفها وان حرم النظر
 لذلك كما يأتي (قوله وهي من رجل) اراد به الشخص الذي ذكر ولو جنباً فعورته ما بين السرة والركبة (قوله
 مع مثله او مع محرمة) اي من النساء واما عورته مع امرأة اجنبية سواء كانت حرة او امة فهي ما عدا الوجه
 والاطراف كما يأتي في قوله وتري من الاجنبي ما يراه من محرمة (قوله بشائبة) اي ملتبسة بشائبة (قوله
 كام ولد) اي ومكاتبه ومدره قيل في ذكره ام الولد تنظر في المدونة ولا تصلى ام الولد الا بتناع كالحرة فهذا
 يقتضي ان صدرها وعنقها عورة لان عورتها ما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهر ورد بان سترها ما زاد على
 ما بين السرة والركبة مندوب فقط كما يأتي في قوله ولا لم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة والكلام هنا فيها هو
 عورة يجب ستره (قوله مع امرأة) راجع للحرة فقط كما هو ظاهر الشارح واما رجوعه للثلاثة كما قاله بعض
 الشراح فغير صحيح (قوله ولو كافرة) اي هذا اذا كانت الحرة او الامة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في
 الامة واما الحرة الكافرة فعورة الحرة المسلمة معها على المعتمد ما عدا الوجه والكتفين كافي بن لا ما بين السرة
 والركبة فقط كما هو ظاهر الشارح وقول تنقب ما عدا الوجه والاطراف ممنوع بل في شب حرمه جميع المسلمة

او واجب غير شرط فيائم
 تاركه عمداً او يعيد في الوقت
 كالعاجز والناسي بسلاهم
 (خلاف) والقول بالسنية
 او النذب ضعيف لم يدخل
 في كلامه والخلاف في
 المغلطة وهي من رجل
 السواتين وهما من المقدم
 الذكرو واليتان ومن
 المؤخر ما بين اليه فيعيد
 مكشوف اليتين والعانة
 كلاماً او بعضاً بوقت ومن
 امة اليتان والفرج وما
 والاى ومن حرة ما عدا
 صدرها واطرافها وليس
 منها السابق على الطاهر
 بل من المخفية والمصنف
 ذكر العورة الشاملة
 للمغلطة والمخفية بالنسبة
 للصلاة وللرؤية جلا لاقبال
 (وهي من رجل) مع مثله
 او مع محرمة (و) من امة
 مع رجل او امرأة (وان)
 كانت الامة (بشائبة) من
 حرة كام ولد (و) من
 حرة مع امرأة حرة او امة
 ولو كافرة (ما بين سرة
 وركبة) راجع للثلاثة

وهو بيان لها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة في حق الأولين الشاملة للمغلظة والمخففة فإذا خيف من إمة قنسه وجب ستر ما عدا العورة لحوق الفتنة لا لكونها عورة وكذا يقال في نظيره كستر وجه الحرة ويديها والحاصل أن العورة بحرم النظر لها ولو بلائذ وغبيرها إنما يحرم له النظر بلذة وعطف ١٦٨ على مع امرأة قوله (و) هي من حرة (مع) رجل (اجنبي) مسلم (غير الوجه والكفين) من

على الكافرة لثلاث تصفها الزوج الكافر فالتحريم لعرض لا لكونه عورة كما فاده شيخنا وغيره (قوله وهو بيان لها) أي للعورة بالنسبة للرؤية في حق الثلاثة وعلى هذا فلا يجوز للرجل أن يرى الفخذ من مثله وذكر بعضهم كراهة ذلك مطلقا وذكر بعضهم كراهة كشفه مع من يستحي منه فقد كشفه صلى الله عليه وسلم بحضرة أبي بكر وعمر فلما دخل عثمان ستره وقال الاستحي من رجل تستحي منه الملائكة (قوله في حق الأولين) أي وأما عورة الحرة بالنسبة للصلاة فسيأتي بشير إليها (قوله وجب ستر ما عدا العورة) أي زيادة على ستر العورة (قوله كستر وجه الحرة ويديها) أي فإنه يجب إذا خيفت الفتنة بكشفها (قوله والحاصل أن العورة يحرم النظر إليها ولو بلائذ) هذا إذا كانت غير مستورة وأما النظر إليها مستورة فهو جائز بخلاف جسد من فوق الساتر فإنه لا يجوز هذا إذا كانت متصلة فإن انفصلت فلا يحرم جسدتها (قوله مع رجل اجنبي مسلم) أي سواء كان حرا أو عبدا ولو كان ملكها (قوله غير الوجه والكفين) أي وأما ما فغير عورة يجوز النظر إليها ولا فرق بين ظاهر الكفين وباطنهما بشرط أن لا يخشى بالنظر لذلك فتنة وإن يكون النظر بغير قصد لذة والاحرم النظر لهما وهل يجب عليها حينئذ ستر وجهها ويديها وهو الذي لا بن مرزوق قال لأنه مشهور المذهب أو لا يجب عليها ذلك وإنما على الرجل غض بصره وهو مقتضى نقل المواق عن عياض وفصل زروق في شرح الوعلية بن الجيلة فيجب عليها وغيره فيستحب النظر بن (قوله هذا بالنسبة للرؤية) أي هذا عورتها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلظة والمخففة والمشار إليه غير الوجه والكفين (قوله وأعادت الحرة الصلاة لكشف صدرها) أي عمدا أو جهلا أو نسيانا كافي المواق عن ابن يونس (قوله وطهر قدم) أي وكذلك ساق ونهد (قوله ما إذا ه من الطهر) أي وهو الكفان وما تحتها مما كان غير محاذ للطن فتعبد لكشف ذلك في الوقت مثل الأطراف هذا هو المعتمد خلافا لما يشيده كلام ابن عرفة من أنه من المغلظة قاله شيخنا (قوله بوقت) المراد به الاصفرار في الطهرين وإلى الفجر في العشاء بن (قوله وتعبد فيما عدا ذلك أبدا) قد علم من قول المصنف وأعادت الخ عورة الحرة بالنسبة للصلاة لأنه يعلم من حكمه بالأعادة في الوقت لكشف الأطراف أنها عورة مخففة ويعلم منه بطريق المفهوم أن غير الصدر والأطراف وهو البطن للركبة وما حاذى ذلك من ظهرها تعبد فيه إبد الكونه عورة مغلظة (قوله كفخذ الرجل) أي فإنه عورة مخففة ومع ذلك لا إعادة في كشفه (قوله ومثل الحرة أم الولد) أي في كونها تعبد لكشف صدرها وأطرافها بوقت (قوله كشف إمة) أي ولو كان فيها شائبة حرية وقوله غذا أي وأنغذين (قوله خلفه ذلك من الرجل بخلافه من الإمة فإنه منها غلط واغش (قوله فيعيد بوقت) أي وأما الإمة فتعبد فيه إبد فكل ما أعاد فيه الرجل إبد تعبد فيه الإمة كذلك وكل ما أعاد فيه في الوقت تعبد فيه أبدا وما لا يعبد فيه تعبد فيه في الوقت (قوله ولو بصهر) أي هذا إذا كانت محرمة بنسب كإيها وأخيها وإبنها بل ولو كانت بصهر كزوج أمها أو ابنتها (قوله فلا يجوز تطر صدر الخ) أي فلا يجوز للرجل أن يرى من المرأة التي من محارمه صدرها الخ وأجازا ما فعية رؤية ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك فسخة (قوله وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه) أي وحينئذ فعورة الرجل مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والأطراف وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة إذا كانت إمة أكثر مما ترى منه لأنها ترى منه الوجه والأطراف فقط وهو يرى منها ما عدا بين السرة والركبة لأن عورة الإمة مع كل أحد ما بين السرة والركبة كما مر (قوله وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه) يعني أنه يجوز للمرأة أن ترى من الرجل الاجنبي ما يراه الرجل من محرمه وهو الوجه والأطراف وأما لمسها ذلك فلا يجوز فيحرم على المرأة لمسها الوجه والأطراف من الرجل

جميع جسد ما حتى قصتها وأن لم يحصل التذاذ وما مع اجنبي كافر بجميع جسد ما حتى الوجه والكفين هذا بالنسبة للرؤية وكذا الصلاة (وأعادت) الحرة الصلاة (الكشف) (صدرها) كشف (أطرافها) من عنق وراس وذراع وظهر قدم كلا وبعضها ومثل الصدر ما إذا ه من الظهر فيما يظهر (بوقت) لأنه من العورة المخففة وتعبد فيما عدا ذلك إبدًا وأما بطون القدمين فلا إعادة لكشفها وإن كانت من العورة كفخذ الرجل ومثل الحرة أم الولد (ككشف إمة غذا) فتعبد بوقت (لأرجل) فلا يعبد لكشف نخذه أو غذيه وإن كان عورة خلفه أمره بخلاف الإيتين أو بعضهما فيعيد بوقت وللسواتين إبدًا (و) من حرة (مع) رجل (محرم) ولو بصهر أو رضاع (غير الوجه والأطراف) فلا يجوز تطر صدر ولا ظهر ولا ندى ولا ساق وإن لم يلتذ به فلا ينافي الأطراف من عنق

وراس وظهر قدم إلا أن يخشى إدة فيحرم لذلك لا لكونه عورة كحرم (وترى) المرأة حرة أو إمة (من) الرجل (الاجنبي ما يراه) الرجل (من محرمه) الوجه والأطراف إلا أن تخشى لذة (و) ترى (من المحرم) ولو كافرا (كربل مع مثله) ما عدا ما بين السرة والركبة

الاجنبى فلا يجوز لها وضع يدها في يده ولا وضع يدها على وجهه وكذلك لا يجوز له وضع يده في يدها ولا على وجهها وهذا بخلاف المحرم فانه كما يجوز فيه النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بخبر لذة ثم ان قوله وترى من الاجنبى الخ مقيد لقوله فيما تقدم وهى من رجل ما بين سرية وركبة أى ان عورة الرجل بالنسبة لغير المرأة الاجنبية بأن كان مع رجل مثله او مع محرمة ما بين سرية وركبة اخذاً بما ذكره هنا من ان عورته مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والاطراف وقد اشار الشارح لذلك سابقاً وذكر بعضهم انه غير مقيد له لاختلاف موضوعهما فاسبق في العورة وهذا في النظر فزاد على العورة وهى ما بين السرة والركبة لا يجب على الرجل ستره وان حرم على المرأة الاجنبية النظر اليه (قوله ولا تطلب امه الخ) لما قدم تحديد عورة الامه الواجب سترها اشار لحكم ما عداها (قوله غير ام ولد) أى وامام الولد فيندب لها تعطية راسها في الصلاة بدليل قوله الاتى ولا م ولد وصغيرة ستروا يجب على الحره فايأتى مخصص لهماها (قوله في الصلاة) أى وامام في غيرها فيندب كشفها اتفاقاً (قوله لا وجو با ولا ندبا) أى بل يجوز لها كل من الكشف والتعطية في الصلاة على حد سواء وهذا القول هو المعتمد وقال سنده الصواب وهو ظاهر التهذيب ونصه والامه ومن لم تلد من السرارى والمكاتبه والمديرة والمعتق بعضها الصلاة غير فناع وقبل يندب لها كشف راسها وعدم تعطيها في الصلاة تكارجها وهو قول ابن ناجي تبعاً لابي الحسن واقتصر عليه في الجلاب فقال يستحب لها ان تكشف راسها في الصلاة وعلى هذا فتغطيها في الصلاة امامكم وهى او خلاف الاولى وذ كر عياض انه يندب كشف راسها بغير صلاة ويندب تغطيتها بها لانها اولى من الرجال ويدل لندب الكشف بغير الصلاة ما ورد ان عمر كان يضرب الاماء اللاتي كن يخرجن الى السوق معطيات الرأس ويقول لهن تشبهن بالحرائر بالكاع وذلك ان اهل الفساد يجسرون على الاماء فبالبس يجسرون على الحره كما قال تعالى ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين نعم حيث كثر الفساد كما في هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لافى الصلاة ولا في غيرها بل ينبغي سترها لكن على وجه يميزها من الحرائر (قوله بخلاف غير الراس) أى من بقية جسدها فانها تطلب بتغطيته في الصلاة اما وجوباً واما ندباً فما بين السرة والركبة يجب عليها ستره وما عداه والحال انه غير الراس يندب لها ستره (قوله لغير مصل) أى وامام المصلى فالمعتمد ان سترها في حقه واجب صلى في خلوة او جلوة وهل هو شرط في الصحة او واجب غير شرط قولان كما مر (قوله بخلوه) من جلتهما مصاحبة غير العاقل (قوله وما قاربهما) أى وهو الاثنتان والعانة ولا يدخل في ذلك الفخذ من رجل او امرأة ولا البطن من المرأة (قوله من كل شخص) أى سواء كان رجلاً او امرأة حرة او امه وعلى ما قاله ابن عبد السلام يجوز لكل من الرجل والمرأة ولو حرة ان يكشف في الخلوة ما عدا السواتين وما قاربهما من العانة والاثنية واما كشف السواتين وما قاربهما في الخلوة فمكروه وهذه الطريقة هى المعتمدة وعليها فليس المراد بالعورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المعطلة فقط ولا ما يشملها ويشمل المحففة وانما المراد بها عورة خاصة وقيل ان العورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المغلطة وهى تختلف باختلاف الاشخاص فهى السواتان بالنسبة للرجل والامه وترى الامه الاثنتان والعانة وترى الخلوة على ذلك بالطهر والبطن والفخذ وعلى هذا فستر الظهر والبطن والفخذ في الخلوة مندوب في حق الحره دون الرجل والامه وشارحنا قد لفق بين الطريقتين ولو حذف المعطلة من اول كلامه كان احسن (قوله وندب لام ولد فقط) أى دون غيرها من فيه شائبة حريه (قوله تؤمر بالصلاة) أى ولو كانت غير مراهقة (قوله ستر في الصلاة واجب على الحره البالغة) أى كستر راسها وعنقها وصدرها واكتافها وظهرها وبطنها وساقيها وظهور قدميها فالمراد بالستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ستر ما بين السرة والركبة وهذا هو المراد بالافستر عورة ام الولد والصغيرة واجب والوجوب في الصغيرة متعلق بوليها (قوله وكذا الصغير المأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ) وهو ستر السواتين والعانة والاثنتين فان صلى الصغير المأمور بها كاشفاً لشيء من ذلك اعاد بوقت الاولى ابدال قوله

(ولا تطلب امه) ولو بشائبة غير ام ولد بتعطية راس) في الصلاة لا وجوباً ولا ندباً بخلاف غير الراس فطلب (وندب) لغير مصل من رجل او امرأة (سترها) أى العورة المغلطة (بخلوه) حياء من الملائكة وكره كشفها لغير حاجه والمراد بها هنا على ما قاله ابن عبد السلام السواتان وما قاربهما من كل شخص (و) ندب (لام ولد) فقط (و) حره (صغيرة) تؤمر بالصلاة (ستر) في الصلاة (واجب على الحره) البالغة وكذا الصغير المأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ

واجب بطول لانه يفيد ان ما يندب للكبير كستر الفخذ لا يندب للصغير والظاهر ندبه له تأمل (قوله
واعادت ان راهقت الخ) هذا من تمام المسئلة قبلها وحاصله ان الصغيرة وام الولد يندب لهما في الصلاة
السرا واجب للحررة البالغة زيادة على القدر المشترك بينهم في الوجوب فان تركنا ذلك وصلنا بتغيير قناع مثلا
اعادت ام الولد للاصفرار وكذلك الصغيرة ان راهقت اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف ككبرية الاولى ان
يقول كام ولد وقوله ان تركنا القناع لا مفهوم للقناع بل المراد ان تركنا ستره واجب على الحررة البالغة
مما زاد على ما بين السرة والركبة قيد دخل كشف الصدر والاطراف والظهر والبطن والساق وترك القناع
الساتر للراس والعنق واعترض عجب عن المصنف بأن كلامه خلاف النقل اذ لم يقل احد بندب الستر
للمراهقة وغيرها ولا إعادة لمخصوص المراهقة وذلك لان الذي في المدونة ندب الستر للمراهقة وغيرها لكنه
سكت فيها عن الاعادة لترك ذلك قطا هرعا عدم الاعادة واشهب وان قال بندب الستر للمراهقة وغيرها
لكنه زاد الاعادة لتركه في الوقت واطلق في الاعادة ولم يقيد بها بالمراهقة والحاصل ان ذكر المصنف الاعادة
مخالف للمدونة وتقيدها بالمراهقة مخالف لاشهب واجيب بأن المصنف عول في ندب عموم الستر للمراهقة
وغيرها على كلام المدونة وعول في الاعادة على ما قاله اشهب لانه غير مناف للمدونة ولا نسلم ان اشهب اطلق
في الاعادة بل قيدها بالمراهقة كما صرح به الرجراجي في مناهج التحصيل وكفى به حجة وحينئذ فلا اعتراض
ونص الرجراجي كافي بن واما الخواثر غير البوائغ فلا يتخلو من ان تكون مراهقة او غير مراهقة فان
كانت مراهقة فصلت بتغيير قناع فهل عليها الاعادة في الوقت او لاعادة عليها قولان الاول لاشهب والثاني
لسجنون واما غير المراهقة كبنات عمان سنين فلا خلاف في المذهب انها مؤمر بأن تستمرن نفسها
ما تستر الحررة البالغة ولا اعادة عليها ان صلت مكشوفة الراس او بادية الصدر اه (قوله للاصفرار)
انما لم تكن للعروب لان الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلى نافلة عند الاصفرار (قوله وللطالع في
غيرهما) اي في العشاءين لطالع الفجر وفي الصبح لطالع الشمس (قوله لانه قدم حكم الخ) اي
وحيث قد ذكرها بقوله ككبرية حررة تكرار مع مامر (قوله الاولى ان تركنا) انما لم يزل الصواب
تركا مع ان الفعل اذا اسند الى ضمير مجازي التانيث اوحقيقه ككلام المصنف وجب تأنيبه لا مكان ان
يجاب بأنه ذكر نظر الكون المرادين بمعنى الشخصين والشخص مذكر (قوله كصلى بحرير) تشبه
في الاعادة في الوقت ومثل الحرير الذي رلونا كما في الحج (قوله لابساه) اي وامام من صلى به حاملا
له في كفه او جيبه فلا اعادة ولا اتم عليه (قوله عجزا) اي لعجزه عن غيره (قوله وان انفرد بلبسه) اي
هذا اذا لبسه مع غيره بل وان انفرد بلبسه مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل بالاعادة ابد اذا لبس
الحرير وحده مع وجود غيره وصلى به (قوله ويحتمل وان انفرد بالوجود) اي فالمعنى حينئذ هذا
ان وجد غيره بل وان انفرد بالوجود (قوله خلافا لمن قال لاعادة حينئذ) اي وهو اصبح (قوله او مصل
بنجس عجزا او نسيانا) اي واما عمد افعيد ابد كما تقدم ونبه المصنف على هذه المسئلة مع اخذها مما سبق
في ارامة النجاسة دفعا لما يتوهم من عدم الاعادة حيث طلب بالستر بالنجس لعجزه عن الظاهر (قوله بعير)
متعلق بعيد المدلول عليه بالتشبيه لان المعنى كما يعيد مصل في حرير او في نجس للاصفرار في غيرهما اي في
غير الحرير والنجس فالمصلى بالحرير لا يعيد في حرير ولا في نجس وكذلك المصلى في النجس لا يعيد في نجس ولا
في حرير (قوله او بوجود مطهر) حاصله ان من صلى في ثوب متنجس لعدم غيره ثم وجد ماء مطهر له
واتسع الوقت للتطهير فانه يطالب باعادة تلك الصلاة في الوقت للاصفرار فقوله او بوجود مطهر عطف
على غير والمعنى كما يعيد في الوقت مصل حرير او في نجس غيرهما او بسبب وجود الخ اي او مصل في نجس
بمعنى متنجس بسبب وجود مطهر فقول المصنف بغير راجع للحرير والنجس واما قوله او بوجود مطهر
فهو راجع للنجس بمعنى المتنجس وقول الشارح او يعيد فيه اي في الوقت اي من كان صلى او لا بنجس
بمعنى متنجس بسبب وجود الخ و اشار الشارح بتقدير ذلك الى ان قول المصنف او بوجود مطهر عطف

(واعادت) الصغيرة في ترك
القناع (ان راهقت) بوقت
قاله اشهب (للاصفرار)
في الظهرين وللطالع في
غيرهما (ككبرية) حررة
او ام ولد ولو قال كام ولد
بل لو قال واعادتنا بضمير
التثنية لكان احسن
واخصر لانه قدم حكم
الحررة الكبيرة من اتم تعيد
لصدرها واطرافها وقت
(ان تركنا) الاولى ان
تركنا (القناع) وصلنا
باديتي الشعر (كصلى
بحرير) لابساه عجزا
او نسيانا او عمدا محتارا
فيعيد في الوقت (وان
انفرد) بلبسه مع وجود
غيره خلافا لمن قال بالاعادة
ابد حينئذ ويحتمل وان
انفرد بالوجود بأن لم يجد
غيره اي خلافا لمن قال
لااعادة حينئذ (او) مصل
(بنجس) عجزا او نسيانا
فيعيد في الوقت (غير) اي
بغير حرير ونجس (او) يعيد
فيه (بوجود) ماء (مطهر)
لثوب المتنجس ان اتسع
الوقت للتطهير والباء في
وجود سببية وفيما قبله
ظرفية

(وصلى) ثانياً (بطاهر) غير
حر يرثم ذكراؤه كان قد
صلاها بحري والنجس
فيعيد ثلثه لان الثانية لم تقع
جارية الاولى (لا) يعيد
بوقت (عاجز) عن الستر
بطاهر او حر يران نجس
(صلى عرباناً) ثم وجد
قوباً بالمعتمد الاعادة في
الوقت وهو ظاهر لان
المصلي بالحري والنجس
عاجز اذا كان يطلب
بالاعادة مع تقديمها وجوباً
على العري فلتطلب من
المصلي عرباناً عاجزاً بالاولى
(كفائته) صلاها بنجس
او حر يرثم وجد قوباً بطاهر
غير حر يران يعيدها
لانتفاء وقتها بقراؤها
(كره) لباس (محدد)
للعورة بذاته لرقته او بغيره
كحزام بالزاي اولضيقه
واحاطة كسراويل ولو بغيره
صلاة لانه ليس من زى
السلف (لا) ان كان
التحديد (بريح) او بلل
فصلا يكره وكره صلاة
بثوب ليس على اكافه
منه شئ (و) كره (انتقاب
امراء) اى تعطيه وجهها
بالنقاب وهو ما يصل
للعيون لانه من العوا
والرجل اولى ما لم يكن من
قوم عادتهم ذلك (ككف)
اى وضم (شمبر كم وشعر

على غير كما قلنا (قوله) ويعيد اذ لم ينظن الى) اى ويعيد من صلى بحري او نجس في الوقت اذ لم ينظن
عدم صلاته اولاً بهما بأن تحقق او ظن صلاته اولاً بهما بل وان ظن عدم صلاته الخ فاذا صلى بثوب نجس
او حر يرثم ذهل عن كونه صلى بهما وظن انه لم يصل فصلى تلك الصلاة بثوب طاهر غير حر يرثم ذكراؤه صلى
بثوب نجس او حر ير قبل صلاته بالثوب الطاهر فانه يعيد ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية الاولى
قياً بالثوب الجبر وانما كانت الثانية غير جارية لانه نوى بها الفريضة مع ان المطلوب منه صلاتها بنية
الدرب والواجب لا يسقط طلب المندوب (قوله) وان ظن عدم صلاته الخ) ان قلت ظن يتعدى لمفعولين
والمصنف عداها الواحد قلت الاصل وان ظن صلاته معدومة الا ان يصح الاقتصار على مصدر المفعول
الثاني مضافاً للاول تقول في ظننت زيداً فاعلم ان ظننت قيام زيد (قوله) لا يعيد بوقت عاجز الخ) هذا قول ابن
القاسم في سماع عيسى وهو مبنى على ان التعري يقدم على الستر بالحري والنجس وقد تقدم انه خلاف
المشهور وحينئذ فاذ كره المصنف ضعيف مبنى على ضعيف (قوله) عاجزاً اى حالة كونه عاجزاً عن طاهر يستتر به
لعدم وجوده (قوله) صلاها بنجس) اى عاجزاً او ناسياً (قوله) وكره لباس محدد) اى كره لبس لباس محدد
للعورة ولو بغير صلاة وانما قدرنا لبس لان الاحكام انما تتعلق بالافعال (قوله) لرقته) اى وانما حددنا بذاته
لاجل رفته اى والفرض انه لا يبدو منه العورة اصلاً او تبد منه التأمل وتقدم ان كراهة لبسه
للتزني على المعتمد لا التحريم (قوله) كحزام) اى على ثوب غير رقيق فالثوب المذكور محدد للعورة بسبب
الحزام واما الحزام على القفطان فلا تحد يديه للعورة المغلطة فلا كراهة ويحتمل ان المراد بالعورة ما يشمل
المغلطة والمحففة كالالتين فيكون الحزام على القفطان مكرهاً ومحل كراهة الاحترام على الثوب مالم
يكن ذلك عادة قوم او فعل ذلك لشغل والافلا كراهة ولو في الصلاة كمالو كان محتزماً خضرت الصلاة وهو
كذلك فلا كراهة في صلاته محتزماً ومحل كراهة لبس المحدد للعورة مالم يلبس فوق ذلك المحدد شيئاً كقباء
والافلا كراهة (قوله) كسراويل) هذا هو المسموع لعة دون سراويل وقد علمت ان كراهة لبسه اذ لم يلبس
فوقه ثوباً ولو تردى على ذلك برداء والافلا كراهة واقل من لبس السراويل سيدنا ابراهيم وهل لبسه نينا
عليه الصلاة والسلامة اولافيه خلاف وصح انه اشتراها كفاي السنن الاربع (قوله) لانه ليس من زى السلف)
هذا تعليل لكراهة السراويل لالكراهة المحددة مطلقاً لان العلة في كراهته التحديد للعورة والحاصل ان
العلة في كراهة السراويل امران التحديد وكونه ليس من زى السلف فكان الاولى للشارح ان يقول ولانه
الخ بالاولى واما كراهة المحدد بغيره فالتحديد نفسه ولذا قيل بكرهه لبس المتزويان كان من زى السلف
والمراد بالمتزوي على هذا الملحقة التي تجعل في الوسط كفوطه الحمام اما ان اراد بالمتزوي الملحقة التي يلتحف
جميعها كبردة او حرام فلا كراهة في لبسه كما قال ابن العربي لا سفاء التحديد ولكونه من زى السلف
والحاصل ان بعضهم فسروا المتزوي بالملحقة التي يلتحف جميعها كابن العربي فحكم بعدم كراهته وفسره بعضهم
بما يشد في الوسط كفوطه الحمام فحكم بكرهته (قوله) لان كان التحديد بريح) اى بسبب ضرب ريح او
بسبب بلل (قوله) ليس على اكافه منه شئ) اى مع القدرة على الثياب التي يستر اكافهها والافلا كراهة
(قوله) وانتقاب امراء) اى سواء كانت في صلاة او في غيرها كان الانتقاب فيها لاجلها اولاً (قوله) لانه من
العوا) اى الزيادة في الدين اذ لم ترد به السنة السمحة (قوله) والرجل اولى) اى من المرأة بالكراهة (قوله)
مالم يكن من قوم عادتهم ذلك) اى الانتقاب فان كان من قوم عادتهم ذلك كاهل مسوفة بالمعرب فان انتقاب
من دابهم ومن عادتهم لا يتركونه اصلاً فلا يكره لهم الانتقاب اذا كان في غير صلاة واما فيها فيكره وان اعتيد
كافي الحج (قوله) فالتقاب مكرهه مطلقاً) اى كان في صلاة او خارجاً عنها سواء كان فيها لاجلها او لغيرها مالم يكن
لعادة والافلا كراهة فيه خارجاً بخلاف شمس ميرالكم وضم الشعر فانه انما يكره فيها اذا كان فصله لاجلها
واما فعله خارجاً او فيها لاجلها فلا كراهة فيه ومن ذلك شمس الزيل عن الساق فان فعله لاجل شغل

وكان الاولى تأخير عن قوله (و) كره (تأثم) ولو لامرأة والنام ما يصل لا نحو الشفة السفلى (كره) كراهة (كشف) رجل (مشر) لامة (صدرا و ساقا) او معصما (١٧٢) خشية التلذذ وانما ينظر الوجه والكفين وحرم الجلس (و) كره (صماء) اى اشتهاها وهى

غضرت الصلاة فصلى وهو كذلك فلا كراهة وطاهر المدونة عاذا شعله ام لا وجاها الشببي على ما اذا عاذا شعله وصوبه ابن ناجي (قوله) وكان الاولى تأخير (قوله) تأخير قوله للصلاة عن قوله وتأثم اى وذلك لان التام انما يكره اذا فعل فى الصلاة لاجلها لا مطلقا كما هو ظاهره والحق كافى بن ان اللان يكره فى الصلاة وخارجها سواء فعل فيها لاجلها ولا لانه اولى بالكره من النقاب وحيث فلا اعراض على المصنف (قوله) كشف رجل (مشر) اى مریدا الشراء ومفهومه ان المرأة لا كراهة فى حقها فى الكشف المذكور اذا ارادت شراءا وما اذا ارادت شراء عبدا فلا تنظر منه الا الوجه والاطراف ولا يجوز لها ان تكشف غير ذلك (قوله) صدرا و ساقا) لا مفهوم له بل وكذلك كشف معصمها وكأفها ثم ما ذكره المصنف من كراهة كشف الرجل لما ذكر من الامة التى اراد شراءها ضعيف والمعتمد عدم الكراهة فى بن لم يعرف المواق ولا غيره القول بالكره الا للخمى وهو انما ذكره على وجه يفيد انه مقابل للمشهور والمشهور جواز نظر الرجل لما عدا ما بين السرة والركبة من الامة بلا شهوة (قوله) خشية التلذذ) يقال عليه العالم على المشتري انه انما يقصد بالكشف التقلب لا اللذة فهو علة ضعيفة (قوله) كره صماء) اى لاجل الصلاة (قوله) اى اشتهاها) الاضافة بانه اى الاشتال بالثوب الذى هو الصماء (قوله) ان رد الكساء الخ) محصله ان يلتفت بثوب كحرام ملاو يستر به جميع بدنه بأن يضعه على كتفيه وفوق يديه ولا يخرج من تحته شيئا من يديه وهذه الصورة مكر وهى لانه صار كالمربوط لا يتمكن من كمال الاركان وان كانت ليست صماء عند الفقهاء (قوله) وعاتقه الايسر) هو منكبه وكشفه (قوله) فيغطيها) اى العاتقين (قوله) او احدى يديه) اى او مخرجا احدى يديه اى اليمنى او اليسرى من تحته واو لحكاية الخلاف فالقول الاول يعين كون اليد المخرجة من تحته اليسرى والثانى لا يعين (قوله) لانه فى معنى المربوط) هذا التعليل يأتى على تفسير اللغويين والفقهاء وقوله ولانه الخ انما يظهر على كلام الفقهاء كما قال الشارح (قوله) ولانه يظهر منه جنبه) اى جهة اليد التى اخرجها من تحت الثوب المشتمل بها وهذا التعليل انما يأتى فيها اذا كان ليس لابسا قميص تحت الثوب المشتمل بها بل لابسا لآزار وما اذا كان لابسا قميص فعلة الكراهة كونه فى معنى المربوط (قوله) لان كشف البعض وهو الجانب ككشف السكك وحمل الكراهة ان كانت (بستر) اى معها ستر كآزار تحتها (والا) تكن بساتر تحتها (منعت) لحصول كشف العورة وهو ظاهر على تفسير الفقهاء ولعله اراد بالصماء ما يشمل الاضطباع قال الامام هوان يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى اى يدي كتفه الايمن بأن يجعل حاشية الرداء تحت ابطه ثم يلتقي طرفه على الكتف الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء (كأفها) لا ستر معه) فيمنع فى غير صلاة وكذا فيها فى بعض

كفى كتب اللغة ان برد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم رده نائما من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيها جميعا وقال بعضهم وهى عند الفقهاء ان يشتمل بثوب يلقيه على منكبيه مخرجا يده اليسرى من تحته واحدى يديه من تحته وانما كره لانه فى معنى المربوط فلا يتمكن من اتمام الركوع والسجود ولانه يظهر منه جنبه بناء على ما للفقهاء فهو كمن صلى بثوب ليس على أكافه منه شئ لان كشف البعض وهو الجانب ككشف السكك وحمل الكراهة ان كانت (بستر) اى معها ستر كآزار تحتها (والا) تكن بساتر تحتها (منعت) لحصول كشف العورة وهو ظاهر على تفسير الفقهاء ولعله اراد بالصماء ما يشمل الاضطباع قال الامام هوان يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى اى يدي كتفه الايمن بأن يجعل حاشية الرداء تحت ابطه ثم يلتقي طرفه على الكتف الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء (كأفها) لا ستر معه) فيمنع فى غير صلاة وكذا فيها فى بعض

احوالها كحالة الشهدا وفي انقل ادا على

و من حوس او اثر عن كذا وكذا وهو ارادة الجاهل بالظهر وركبته الى صدره و هو معصدا عليه فان كان حرجا وهو ظاهر فى "مسألة"

في غير الصلاة واما اذا كان فيها فلا يظهر الجواز هذا ظاهره وفيه نظر اذ قد صرح في المدونة بجواز الاحتباء في النوافل مع السائر فقال ولا بأس بالاحتباء في النوافل للجالس (قوله وعصى الرجل) اي واما الصبي فالحريير والذهب في حقه مكر وهان كما ذكره ابن يونس وفي المدخل المنع اولى واما الباسه الفضة فخاثر على المعتمد خلافا لمن قال بالكراهة (قوله ان لبس حريرا) اي واما جل الحرير فيها من غير لبس فخاثر (قوله مع وجود غيره) اي واما عند عدم وجود غيره فالصلاة به متعينة عليه وان كان يعبد ايضا بوقت كما مر (قوله كما مر) اي في قوله كصل بحرير وان ائرد فالمصنف بين هنا العصيان مع الصحة وفيما تقدم الاعادة في الوقت فالغرض من ذكر هذه المسئلة هنا مخالف للغرض من ذكرها سابقا فلا تكرر ولا يقال ان الاعادة في الوقت تستلزم العصيان لان الاعادة في الوقت قد تكون لا ارتكاب مكر ونعم تستلزم الصحة تأمل (قوله اوركوب او جلوس عليه) اي وارتفاق به خلافا للعبد الملك بن المباحثون القائل بجواز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتهانه (قوله ولو بحائل) اي خلافا لمن اجاز الركوب والجلوس عليه والارتفاق به اذا كان عليه حائل وهو موافق للحنفية (قوله او تبعالز وجته) اي خلافا لابن العربي حيث قال بجواز اقتراشه والغطاء به تبعالز وجته وعليه فاذا قامت من على ذلك القرش لضرورة وجب عليه الانتقال من عليه لموضع يباح له حتى ترجع لفراشها وان كان نائما يقطته او زالت للحاف عنه (قوله او في جهاد والحكمة) اي لان زوال الحكمة به وارهاب العدو به غير محقق وما ذكره من حرمة لبسه لهما هو المشهور وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك خلافا لابن حبيب في الحكمة فقد اجاز لبسه لها ومحل الخلاف ما لم يمين طريقا للدواء والجار لبسه لها اتفاقا وخلافا لابن المباحثون في الجهاد فقد اجاز لبسه له معلا ذلك بأن فيه ارهابا للعدو في الحرب (قوله كتعليقه ستورا الخ) اي كما يجوز تعليق الحرير ستورا للحيطان من غير استناد عليه للرجال (قوله وكذا البشخانة) اي وكذا يجوز اتخاذا للبشخانة وهي الناموسية من الحرير (قوله ونخط العلم) اي فلا بأس به وان عظم كما قال ابن حبيب وقيل انه مكروه والخلاف المذكور فيما اذا كان قد رابعة اصابع او ثلثة او اثنين او واحد اما الخط الرقيق دون الاصبع فخاثر اتفاقا كما ان ما زاد على الاربع اصابع فخرام اتفاقا وهذا كله في العلم المتصل بالتوب على وجه النسج كالطرز الذي يكون بالتوب واما المتصل به لاعلى وجه النسج فأشاره بقوله بعد وفي السجاف الخ (قوله قيطان الجوخ والسبيحة) اي واما ما يسهل فعل فيها من التسابع فلا يجوز اذا كانت من الحرير (قوله ويجوز الراية في الحرب) اي يجوز اتخاذا راية الحرب من الحرير واما رايات الفقراء من الحرير فممنوعة ومثل ما ذكر في الجواز الطوق واللينة كما قال بعض اصحاب المازري والمراد بالطوق القبة والمراد باللينة البنيقة التي نجعل تحت الابط كالرقعة فيجوز جعلها من الحرير ومنع ابن حبيب الجيب وهو الطوق والنزراي زرا الجوخة والقفطان وقديقال انه اولى بالجواز من القيطان ولذا قال شيخنا انه ضعيف والمعتمد جوازهما من الحرير (قوله وفي السجاف) اي وفي جواز السجاف من الحرير اذا عظم بأن كان قدر ربع الجوخة كما نقله سيدي محمد الزرقاني عن بعضهم (قوله لان كان كأربعة اصابع فلا يظهر الجواز) اي كما اختاره الشيخ احمد الزراوي في شرح الرسالة كما يجوز اتخاذه غطاء الحمامة وكيس الدراهم من الحرير قياسا على الناموسية ولا يبعد هذا استعماله للحرير كما استظهره بعضهم (قوله والاربع كراهة الخ) اي وهو ما دام حرير ولجنه من الخوبر ومثل الخبز ما في معناه وهي الثياب التي سداها حرير وبتها قطن او كان كما في خش تبعا لشرح الرسالة وقال بعضهم بحرمتهما والخز وحرمتهما في معناه فالاقوال اربعة ارجحها الكراهة في الخبز وما في معناه كما قال الشارح (قوله اي محرم كان) اي كما لو نظر لعورة شخص ذي رداء وغيره ولو سدا (قوله الان يذلل عن كونه فيها) اي فان ذهل ولا بطلان هذا كله فيما اعني واعتز به النجس برعلي المناوي بأن النصوص تدل على ان البطلان في مجرد العمد من غير تفصيل بين كونه ينسب انه في الصلاة

(وعصى) الرجل (وصحت) صلاته (ان لبس حريرا) خالصا مع وجود غيره واعاد بوقت كما مر كحرمة لبسه بغيرها على رجل او التحاف به او ركوب او جلوس عليه ولو بحائل او تبعالز وجته او في جهاد او الحكمة الان يتعين للدواء فانه يجوز كتعليقه ستورا من غير استناد وكذا البشخانة المتعلقة بلا مس ونخط العلم والحياطة به ويلحق بذلك قيطان الجوخ والسبيحة ويجوز الراية في الحرب وفي السجاف اذا عظم نظر لان كان كاربعة اصابع فالأظهر الجواز والارجح كراهة الخبز والورد التزه عن ذلك كله والاشارة عند بل المتقين (او لبس) (ذهبا) خائما وغيره لان حمل ذلك بكم او حبيب (او سرق او نظر محرما) اي محرم كان وقوله (فيها) تنازعه الافعال الثلاثة الاتعمد نظر لعورة امامه فيبطلها وان ذهل عن كونه في صلاة كعورته هو الا ان يذهل عن كونه فيها وان لم يجسد الاسترا لاحد فرجيه

على المسامة بحيث لو ازيل الحاجر لكان مسامتا ثم يحضر رقبته بذلك وحيث عرف القبلة في صلاته اول مرة كفا في ته بقبه عمره فليس المراد بالمسامة لمن عكاه انه لا تصح صلاته الا في مسجد ها واحترز بالامن من المسايقة حين الالتحام مثلا فلا يجب عليه لاستقبال العين (فان) قدر على المسامة ولكن (شق) عليه ذلك لمرض او كبر ولو تكلف طلوع سطح لا يمكنه (ففي) جواز (الاجتهاد) في طلب العين ويسقط عنه طلب اليقين ومنعه نظرا الى ان القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد (نظر) اي تردد والراجح الثاني واما من لا قدرة له بوجه كشد يمرض او زمن او مريوط فيتعين عليه الاجتهاد في العين اتفاقا واما مريض او مريوط وانحوهما لا يترد على

التحول وليس ثم من يحوله
الى جهتها وهو يعلم الجهة
قطعا فهذا يصلى لغير
جهتها العجز وولذا قلنا ومع
القدرة للاحتراز عن هذا
فالحاصل ان من عكة
اقسام الاول صحيح آمن
فهذا لا بدله من استقبال
العين اما بأن يصلى في
المسجد او بأن يطلع على
سطح ليرى ذات الكعبة
ثم ينزل فيصلى إليها فان لم
يمكنه طالع او كان بليل
استدل على الذات
بالعلامات القينية التي
يقطع بها جزما لا يحتمل
النقيض انه لو ازيل
الحجاب لكان مسامتا فان
لم يمكنه ذلك لم يحزله صلاة
الافى المسجد الثانى
مريض مثلا يمكنه جميع
ما سبق فى الصحيح لكن
يجهد ومشقة فهذا فيه
التردد الثالث مريض
مثلا لا يمكنه ذلك فهذا
يجتهد فى العين ظنا ولا
يلزمه اليقين اتفاقا الرابع
مريض مثلا يعلم الجهة
قطعا وكان متوجها لغير
البيت ولكنه لا يقدر
على التحول ولم يجد محولا

(قوله على المسامحة) اى على مسامحة البيت (قوله واحترز بالامن من المسامحة حين الالتحام) اى ومن خائف من لص او سبع واحترز بقوله والقدرة عن المرض الذى لا يقدر على التحول لجهتها والمربوط ومن هوت تحت الهدم فلا يشترط فى حق هؤلاء استقبال العين ولا الجهة ولو كانوا بمكة وحينئذ فيصلون لاي جهة (قوله فان قدر) اى من بمكة (قوله لا يمكنه) اى المسامحة (قوله فى الاجتهاد نظر) اى فى جواز الاجتهاد على مسامحة العين ويسقط عنه الطلب بمسامحتها يقينا ومنعه من الاجتهاد على مسامحة العين وطلبه بالمسامحة يقينا تردد (قوله فى طلب العين) اى فى معرفة عين الكعبة (قوله ويسقط عنه طلب اليقين) اى الطلب بمسامحتها يقينا (قوله والراجع الثانى) اى وهو انه لا بد من مسامحة لها يقينا ولا يكتفى بالاجتهاد على مسامحة العين لا يقال سياتى ان وجوب القيام يسقط بالمشقة مع انه ركن لا ناقول فديفوق الشرط الركن فى القوة كما هنا وكلا استقبال فانه شرط فى الفريضة والنافلة والقيام انما يجب فى الفريضة (قوله واما من لا قدرة له) اى على المسامحة اى بأن كان لا قدرة له على صعود السطح ليرى سمت الكعبة والحال ان له قدرة على التحول والالاتى لجهتها (قوله اقسام) اى اربعة (قوله اما بان الخ) اى واستقبال العين اما بان الخ (قوله فان لم يمكنه طلوع) اى لكون السطح لاسلم له مثلا ولم يجد سلما يصعد به عليه (قوله استدل على الذات) اى على ذات البيت اى استدل على مسامحته (قوله يمكنه جميع ما سبق فى الصحيح) اى انه يمكنه مسامحة البيت لكونه يمكنه الذهاب للمسجد والصلاة فيه او الصلاة فى بيته مع قدرته على الصعود للسطح ليرى ذات الكعبة (قوله فهذا فيه التردد) اى قيل يكفيه الاجتهاد على مسامحة العين لا تنفاه الحرج من الدين وقيل لا يكفيه الاجتهاد بل لا بد من مسامحته لعين الكعبة يقينا لما عذره من القدرة وصوبه ابن راشد (قوله لا يمكنه ذلك) اى المسامحة مع قدرته على التحول والالاتى لجهتها (قوله ولا يلزمه اليقين) اى بالمسامحة لذات البيت بالفعل (قوله ولا يختص) اى هذا القسم الرابع (قوله فالآيس الخ) المراد به هنا من حزم او ظن عدم اتيان من يحوله حتى يخرج الوقت (قوله والراجح الخ) المراد به هنا من ظن اتيان من يحوله للقبلة قبل خروج الوقت (قوله والمتردد الخ) المراد به هنا من شك هل يأتيه احد يحوله للقبلة قبل خروج الوقت ام لا (قوله والا فلا يظهر جهتها) اى ان الواجب استقبال جهتها قال ابن غارى ظاهره ان هذا الاستظهار لا ينشأ ولم اجده له لافى البيان ولا فى المقدمات وانما وجدته لابن عبد السلام وهو ظاهر كلام غير واحد واجاب تت بأن ابن رشد فى المقدمات اقتصر عليه ففهم المصنف من ذلك انه الراجع عنده وفى خش ان الاستظهار وقع لابن رشد فى قواعد الكبرى فاطره اه بن (قوله خلافا لابن القصار) اى القائل ان الواجب استقبال سمتها (قوله والمراد بسمت عيها) الاولى ان يقول والمراد باستقبال سمتها اى عيها عنده ان يقدر الخ اى لان سمتها هو عيها فلا معنى للاضافة وهذا جواب عما ورد على ابن القصار وحاصله ان من بعد عن مكة لم يقل احدا ان الله اوجب عليه مقابلة الكعبة لان فى ذلك تكليفا بما لا يطاق وايضا يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصنف الطويل فان الكعبة طولها من الارض للسما سبعة وعشرون ذراعا وعرضها عشرون ذراعا والاجماع على خلافه وحاصل الجواب ان ابن القصار القائل بوجوب استقبال سمت ليس المراد عنده سمت الحقيق كالا جتهاد لمن بمكة بل مراده سمت التقديرى كما بينه الشارح (قوله ان يقدر المصلى المقابلة والمحاذاة لها) اى وان لم يكن

فهذا كالتخائف من عدو ونحوه يصلى اغير الجبهة لان شرط الاستقبال الامن والقدرة ولا يختص بمن يحكه لانه اذا جاز للعاجز والخائف عدم الاستقبال بحكمة فمن غيرهما اولى ويأتى هنا فالآيس اوله والراجى آخره والمتردد وسطه (والا) يكن بحكمة بل يغى اى وبغير المدينة وجامع عمر وبالقسطاط (فالانظر) عند ابن رشد (جهتها) اى استقبال جهتها اى الجبهة التى هى فيها الامتياز لا ين القصار والمراد بسيف هبتها عنده ان يقدر المصلى المراقبة والمحاذاة

إذا لجسم الصغير كلما زاد بعده اتسعت جهته ففرض الرماة فإذا تخيلنا الكعبة مركزاً خرج منه خطوط مجتمعها الاطراف فيه فكلما بعدت اتسعت فلا يلزم عليه بطلان الصف الطويل بل جميع بلاد الله تعالى على تفرقها تقدر ذلك وينبني على القولين لو اجتهدوا خطأ فعلى المذهب بعيد في الوقت وعلى مقابله بعيداً بدأ (اجتهاداً) أى بالاجتهاد وامان بالمدينة ١٧٧ او بجامع عمر وفيجب عليه استقبال

محراهما ولا يجوز الاجتهاد ولو انحرافاً عنهما ولو يسيراً بطلت (كان نقضت) الكعبة ولم يبق لها اثر ولم تعرف البقعة جأها الله من ذلك فانه يستقبل الجهة اتفاقاً فكذا الغائب فهذا كالا استدلال على القول باستقبال الجهة (وبطلت الصلاة) (ان) اذا اجتهد به جهة (وخالفا) وصلى لغيرها منعداً (وان صادف) القبلة في الجهة التي خالف إليها ويعيد ابداً اما وصلى الى جهة اجتهد به فبقيت خطؤه فانه يعيد في الوقت ان استدبر او شرق او اغرب كافي المدونة لان انحراف يسيراً (وصوب) مبتدأ خبره بدل اي ان جهة (سفر قصر) كعب غير دابة متعلق بسدل ركو بامعتاداً (فقط) راجع للقيود الاربعه اي لا حاضر ومافر دون مسافة قصر او عاص به ومشى وراكب غير دابة كسفينة كما يأتي وراكب مقول بالجنب هذا ان

كذلك في الواقع وليس المراد انهم وان كثروا فكلهم يحاذي بناء الكعبة في الواقع حتى يلزم ما ذكره والحاصل ان كل واحد من الصف الطويل يقدر ان يمس امت ومقابل للكعبة وان لم يكن كذلك في الواقع وليس المراد انه لا بد ان يكون كل واحد مسامتها في الواقع لانه يستحيل ان يكون الكل مسامتين لها واما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد ان القبلة في الجهة التي امامه ولو لم يقدر ان يمس امت ومقابل لها (قوله اذا لجسم الصغير الخ) الاولى حذف هذا الكلام الى قوله فلا يلزم الخ وذلك لان مفاد هذا الكلام ان الجسم الصغير اذا بعدت تحصل له مسامته الجملة الكبرى وحينئذ فالواجب انما هو مسامته عين الكعبة مسامته حقيقة ولا يكتفى تقدير المقابلة والمحاذاة فالعلة المذكورة تنتج خلاف المطلوب فتأمل (قوله كعرض الرماة) أى وهو ما يرمونه بالسهم (قوله مجتمعها الاطراف فيه) أى في ذلك المركز وهو الكعبة (قوله فكلما بعدت) أى الخطوط عن المركز وقوله اتسعت أى الجهة (قوله فعلى المذهب) أى وهو قول ابن رشد الواجب استقبال جهتها بالاجتهاد وقوله وعلى مقابله أى وهو قول ابن القصار الواجب استقبال عينها بالاجتهاد قال بن الحق ان هذا الخلاف لا يثمر له كما صرح به المازرى وانه لو اجتهدوا خطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين واما ما قاله الشارح فهو غير صواب لان القبلة على كلا القولين قبلة اجتهد والا بدية عندنا انما هو في الخط في قبلة القطع وكان عبق التابع له الشارح اخذ ذلك مما هو في التوضيح عن عز الدين ابن عبد السلام وهو شافعي المذهب اهـ (قوله ولو انحرافاً عنهما ولو يسيراً بطلت) أى لان كلا منهما قبلة قطع أى لان الاولى بالوحى والثانية باجماع جماعة من الصحابة نحو الثمانين (قوله فانه يستقبل الجهة اتفاقاً) أى سواء كان بمكة او بغيرها كما قاله بعضهم وفي عبق اذا كان بمكة استقبل السمت بالاجتهاد وان كان بغير مكة استقبل الجهة بالاجتهاد فالقبلة على كل حال قبلة اجتهد (قوله وصلى لغيرها منعداً) أى واما وصلى لغيرها ناسياً وصادف فأنظر هل يجري فيه ما جرى في الناسي اذا اخطأ من الخلاف او يجزم بالصحة لانه صادف وهو الطاهر (قوله فانه يعيد في الوقت) أى اذا كان اجتهد به مع ظهور العلامات وامان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة كما قاله الباكي لانه مجتهد تخير واختار جهة صلى لها (قوله وصوب سفر قصر الخ) أى ان جهة السفر عوض للمسافر عن جهة القبلة في النوافل وان وترا وحرى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة بشرط ان يكون سفره يصح قصر الصلاة فيه وان يكون راكباً لدابة ركو بامعتاداً (قوله متعلق ببدل) أى وانما قدمه عليه لاجل جمع القيود بعضها مع بعض (قوله وراكب غير دابة كسفينة) اعلم ان قول المصنف لراكب دابة يحتمل انه احتراز عن راكب السفينة فقط كما هو المتبادر وحينئذ لو كان مسافراً راكباً للجل او لسان جازله التنقل عليه لجهة سفره رهو الظاهر ويحتمل انه اراد بالدابة الدابة العرفية وحينئذ فلا يشمل الادعى فيكون كل من الادعى والسفينة محترزا عنه والاحتمال الاول هو الذي سلكه الشارح قال في المجل والظاهر ان الشرط ركوب الدابة وقت الصلاة وان كانت مسافة القصر لا تتم الا بسفينة (قوله بضع الميم الاولى وكسر اللامية ما ركب فيه) أى واما المحمل بكسر الميم الاولى وقع الثانية فهو خاص بعلاقة السيف (قوله ونحوه) أى كحفرة وعربة وتخت وان (قوله ويسجد) أى على ارض المحمل ولا يومئ بالسجود كالراكب في غير محمل كذا قرأ والشارح (قوله وان وترا) أى واولى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة (قوله لا فرض) أى لا في صلاة فرض (قوله وان سهل الابتداء لها) أى بان كانت الدابة مقطوعة او واقفة (قوله حينئذ) أى حين اذ سهل الابتداء لها (قوله وجازله) أى للشخص في حال تنقله على الدابة (قوله وتحرى بل رجل) أى ولا يتكلم ولا ياتفت (قوله ويؤى

(٢٣ - دسوق اول) لم يكن الراكب في محمل بل (وان) كان (محمل) بضع الميم الاولى وكسر اللامية ما ركب فيه من شئ قد ونحوه ويجلس فيه متر بعاو يركع كذلك ويسجد (بدل) أى عوض عن توجه القبلة (في) صلاة (نفل) فقط (وان) كان (وترا) لأفرض ولو كفتا هذا اذا عسر الابتداء بالنافلة لليلة بل (وان) سهل الابتداء لها) خلافاً لمن يوجب في إيجابه الابتداء بها حينئذ وجازله ان يعمل ما لا يستغنى عنه من مسك عنان وتحرى بل رجل وضرب بسوط ووجي

للارض بسجوده لا لقربوس الدابة وفاقا للخمى ولا يشترط طهارتها بل حسرها منته عن جبهته فان انحرف الى غير جهة السفر طامد الغيرة
فسرورة بطلت الا ان يكون الى القبلة ثم صرح بمفهوم دابة لما فيه من الخلاف والتفصيل بقوله (لا) راكب (سفينة) فليس جهة السفر
بدلالة عن القبلة فيمتنع النقل ١٧٨

للارض بسجوده) اى حيث لم يكن راكبا في محمل والاسجد على ارضه كما مر (قوله لا لقربوس الدابة)
اى خلافا لما في عبق ^{في تنبيه} تجوز الصلاة فرضا ونفلا على الدابة بالر كوع والسجود اذا امكنه
ذلك وكان مستقبلا للقبلة كذا ذكره سند في الطراز وقال سحنون لا يجوز ايقاع الصلاة على الدابة قائما
ورا كعا وساجد الدخوله على الفرر وما قاله سند هو الراجح كذا قرر شيخنا (قوله لغير ضرورة) اى فان
كان انحرافه لضرورة ^{كظنه} انها طريقه او غلبته الدابة فلا شيء عليه ولو وصل محل اقامته وهو في
الصلاة نزل عنها الا ان يكون الباقي سيرا كالشهد والافلا ينزل عنها واذا نزل عنها اتم بالارض مستقبلا
را كعا وساجدا بالا ايماء الاعلى قول من يجوز بالا ايماء في النقل للصحيح غير المسافر فيتم عليها بالا ايماء
والظاهر ان المراد محل اقامته تقطع السفر وان لم يكن وطنه خلافا لما في نخس فان لم يكن منزل اقامته
خفف القراءة واتم عليها يسارته (قوله الا ان يكون الى القبلة) اى الا ان يكون انحرافه لغير ضرورة
الى القبلة فلا بطلان لانها الاصل (قوله فيمتنع النقل) اى فيها جهة السفر (قوله كالقربوس) اى كما يمتنع
ايقاع القربوس لجهة السفر سواء كان على الدابة او في السفينة (قوله واذا امتنع) استقبال صوب السفر (اى
جهة السفر لمن في السفينة (قوله لغير القبلة) اى وهو جهة سفره والحال انه ترك الدوران الممكن له
(قوله ان او ما) اى ان صلى بالا ايماء مع قدرته على الركوع والسجود (قوله بناء على ان حلة المنع الايماء)
اى الذى هو غير جائز في النافلة للصحيح الا اذا كان مسافرا بالشروط السابقة (قوله ابى محمد) المراد به
ابن ابي زيد (قوله عدم التوجه للقبلة) اى الذى هو خلاف الاصل فهو رخصة يقتصر فيها على ما ورد
وهو المسافر على الدابة وعلى كلامه فيجوز للمسافر ان يتنقل في السفينة او في غيرها ايماء للقبلة وقد علم
مما قاله الشارح انه لا يوجب اخير القبلة في السفينة اتفاقا وانما الخلاف بين اصحاب التأويلين في انه هل
يصلى بالركوع والسجود في السفينة لغير القبلة ولا يصلى لغيرها اصلا وهل يجوز ان يتنقل في السفينة
ايماء للقبلة ولا يجوز واعلم ان الايماء في النافلة للصحيح الذى ليس بمسافر سفره يقتصر فيه الصلاة راكبا لدابة
قبل انه غير جائز وقيل انه جائز فالتأويل الاول نظر للمنع فجعل حلة منع الصلاة في السفينة لغير القبلة مع
امكان الدوران وتركها الايماء والثاني نظر لجوازه فجعل حلة المنع فيما ذكره عدم التوجه للقبلة (قوله
وكلام المصنف) اى قوله وهل ان او ما مطلقا مفروض في صحيح قادر على الركوع والسجود سافر في
سفينة وترك الدوران معها مع تمكنه منه فهل يمنع من النافلة لغير القبلة مطلقا وان صلى بالا ايماء (قوله
لا في عاجز عنهما) اى والاصل بالا ايماء لجهة سفره في السفينة قول واحد لعدم تمكنه من الدوران وقوله
لا في عاجز عنهما اى خلافا لنخس حيث حمل المصنف عليه (قوله الا ان يكون لمصر) اى فيجوز له حينئذ
تقليده وقول عبق فيجب تقليده فيه نظر لان ابن القصار وابن عرفة والقلشانى انما قالوا بجوازه لميلده
ولا يفهم من المصنف الا الجواز لان قوله الا لمصر استثناء من المنع وقد صرح في المعيار بالجواز ونفى الوجوب
قاظلا وهو التحقيق اه بن وقوله الا لمصر هو بالتنبؤ لان المراد اى مصر كان وليس المراد بلدا معينة حتى
يكون ممنوعا من مصر (قوله ولو خرجت) اى تلك المصر فالمعتبر في محراب المصر الذى يجوز للمجتهد تقليده
ان يعلم انه انما نصب باجتهاد جمع من العلماء سواء كان عامرا او خرابا ولو قيد بالعامر لزم انه لو طرأ خرابه لم يقلد
محرابه وهو لا يصح فانه ابن عاشر فومسند السامرة في كلام ابن القصار كما في نقل التوضيح عنه طردى
لامفهوم له اه بن (قوله قرشيد) هذا باعتبار الزمان القديم واما الآن فقد سرت محاربيها وجعلت في

بقوله واذا امتنع استقبال
صوب السفر (د) يجب
استقبال القبلة (يدور
معها) اى مع القبلة اى
يدور لجهتها ان دارت
السفينة لغيرها او مع
السفينة اى يدور مع
دورانها اى يدور للقبلة
مع دورانها لغيرها (ان
امكن) دورانها والاصل
حيث توجهت ولا فرق
في هذين الفرض
والنقل (وهل) منع
النقل في السفينة لغير
القبلة (ان او ما) واما
ان ركع وسجد فيجوز
حيث توجهت به من غير
دوران ولو امكنه وهو
فهم ابن التبان وابى
ابراهيم بناء على ان حلة
المنع الايماء (او) منعه
فيها حيث توجهت به
(مطلقا) صلى ايماء او
ركع وسجد وهو فهم
ابى محمد بناء على ان
حلة المنع عدم التوجه
للقبلة (تأويلان) في
فهم قوله لا يتنقل في
السفينة ايماء حيثما
توجهت به مثل الدابة
وكلام المصنف مفروض

في صحيح قادر على الركوع والسجود كما هو مفاد النقل لا في عاجز عنهما والاطهر التأويل الثاني (ولا يقلد مجتهد)
وهو اعرف بادلة العبلة مجتهدا (غيره) لان القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد فالاجتهاد واجب (ولا) يقلد المجتهد ايضا (محربا الا) ان
يكون (لمصر) من الامصار التى يعلم ان محاربا سببت اليه اذى ولو خربت كبد ادراكه سكرية والفسطاط بخلاف شرب حبل
ياصب محرابه يعامرة قطع فيها بالخطا كرسيد وقرافة مصر ومنية ابن خضيب قائما مقطوع بخطتها كما هو معلوم

هذا اذا كان المجتهد بصيرا بل (وان) كان (اعمى و) اذا لم يجز له التقليد (سأل عن الادلة) ليهدى بها الى القبلة (وقلد غيره) اى فسير المجتهد وهو الجاهل بالادلة او بكيفية الاستدلال بها اى يجب على غير المجتهد ان يقلد (مكلفا) عدلا (عارفا) بطريق الاجتهاد لاصيبا وكافرا وفاسقا وجاهلا (او) يقلد (محرابا) ولو لغير مصر (فان لم يجد) غير المجتهد مجتهدا يقلده ولا محرابا (او تخير) بحاء مهملة (مجتهد) بان خفيت عليه ادلة القبلة بحبس او غيم او التبت عليه (تخير) بخاء معجمة له جهة من الجهات ١٧٩ الاربع وصلى اليها صلاة واحدة وسقط

عنه الطلب لعجزه (ولو صلى) كل منهما (اربعا) لكل جهة صلاة (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي والمعتمد الاول وهذا اذا كان تخيره وشكه في الجهات الاربع والاركان ما يعتقده ليس بقبلة وصلى صلاة واحدة لغيره على الاول وكررها بقدر ما شك فيه على الثاني وكان الظاهر ان يقول وهو المختار لانه قول ابن مسلمة مخالفا به قول الكافة واستحسنه ابن عبد الحكم واختاره اللخمي لانه اختياريه من نفسه (وان تبين) لمجتهدا ومقلدا وكذا متخير بقسميه فيما ينبغي (خطأ) يقينا او ظنا (صلاة) اى فيها (قطع) صلاته وجوبا (غير اعمى) (و) غير (منحرف يسيرا) وهو البصير المنحرف كثيرا ويبدئ صلاته باقامة ولو قال قطع بصير منحرف كثيرا كان اوضح واخصر والانحراف الكثير ان

اركان المساجد (قوله هذا) اى عدم جواز تقليد المجتهد لغيره (قوله وسأل عن الادلة) اى سأل عدلا في الرواية عنها (قوله او يقلد محرابا الخ) طاهر المصنف التخيير والطاهر انه يقدم تقليد المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصر على المجتهد قاله البساطي (قوله فان لم يجد غير المجتهد مجتهدا يقلده ولا محرابا) اى تخيره لجهة الخ واما لو وجد ذلك المقلد من يقلده من مجتهد او محراب وترد تقليد ما ذكر واختاره لجهة تركن لها نفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة ان لم تبين خطؤه فان تبين الخطأ فيها قطع حيث كان كثيرا وان تبين بعدها فقولان بالاعادة ابدا اوفى الوقت (قوله والتبت عليه) اى الادلة مع ظهورها اى تعارضت عنده الامارات والاولى قصر التحير على هذا اى على من التبت عليه الادلة لانه هو الذى يختاره لجهة من الجهات من اول الامر ولا يقلد غيره ولا محرابا واما من خفيت عليه الادلة فهذا حكمه كالمقلد كالمسند ونقله في التوضيح عن ابن القصار وحينئذ فلا يختاره لجهة الا اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا انظر بن (قوله ولو صلى اربعا لحسن واختير) اى ولا بد من جزم النية عند كل صلاة واعلم ان غير المجتهد يجب عليه ان يقلد اما مكلفا عارفا او محرابا فان لم يجد فقل يختاره لجهة يصلى لها صلاة واحدة وقيل يصلى اربعا لكل جهة صلاة واما المجتهد المتخير وهو الذى التبت عليه الادلة ففيه القولان المذكوران الا ان يجد مجتهدا فيتبعه ان ظهر صوابه او جهل وضائق الوقت (قوله وان تبين لمجتهد) اى اداه اجتهاده الى ان هذه الجهة جهة القبلة (قوله او مقلدا) اى قد مكلفا عارفا في جهة القبلة او قلد محرابا (قوله وكذا منحير) اى اختار جهة يصلى اليها وقوله بقسميه اى وهما المقلد اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا والمجتهد الذى التبت عليه الادلة (قوله خطأ يقينا او ظنا) احترعما اذا شك بعد ان احرم يقين فانه يتامدى ويلغى الشك الواقع فيهما ثم فعل بمقتضى ما يظهر بعد من صواب او خطأ فان ظهر له بعد الفراغ منها الصواب فلا اعادة عليه وان ظهر بعد الفراغ منها الخطأ جرى على قوله بعدو بعدها اعاد في الوقت انظر بن (قوله نص عليه في المدونة) اى خلافا لما يفيد كلام بعد الشراح من ان التوجه للشرق والعرب من الانحراف اليسير والكثير انما هو التوجه لدر القبلة فهو ضعيف (قوله واما الاعمى مطلقا) اى سواء كان انحرافه يسيرا او كان كثيرا (قوله فان لم يستقبلا) اى بل اتم كل واحد صلاته على ما هو عليه بعد ظهور الخطأ (قوله بطلت في المنحرف كثيرا) اى بطلت في الاعمى المنحرف كثيرا وقوله وصحت في اليسير فيها ما فى البصير والاعمى وما ذكره الشارح من البطان في الاعمى المنحرف كثيرا اذا ترك الاستقبال بعد علمه بالانحراف الكثير هو المعتمد لان الانحراف الكبير مبطل مطلقا مع العلم به سواء علم به من الدخول فيها او علم به بعد دخولها خلافا لعقب القائل بعدم البطان (قوله وبعدها اعاد) اى غير الاعمى وغير المنحرف يسيرا وهو البصير المنحرف كثيرا وانما وجب القطع على البصير المنحرف كثيرا اذا ظهر له الخطأ فيها ولم تجب عليه الاعادة اذا تبين له الخطأ بعدها لان ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبل بت الحكم وظهور الخطأ بعدها كظهوره فيه بعد بت الحكم ومعوم ان القاضى اذا ظهر له الخطأ في الدليل قبل بت الحكم لا يسوغ له الحكم واذا حكم كان حكمه باطلا واذا ظهر له الخطأ في الدليل بعد بت الحكم فقد نفذ الحكم ولا ينقض (قوله لا من لا يجب عليه القطع) اى فلا تندب له الاعادة (قوله فانه يقطع) اى فانه اذا تبين له الخطأ في الصلاة يقطع هذا اذا كان بصيرا منحرفا كثيرا

يشرق او يغرب نص عليه في المدونة واما الاعمى مطلقا او البصير المنحرف يسيرا (فيستقبلانها) و بينان على صلاتهما فان لم يستقبلا بطلت في المنحرف كثيرا وصحت في اليسير فيهما مع الحرمة (و) ان تبين الخطأ (بعدها) اى بعد الفراغ من الصلاة (اعاد) ندبا من يقطع ان لو اطعم عليه فيها وهو البصير المنحرف كثيرا (في الوقت) لا من لم يجب عليه القطع وهو الاعمى مطلقا او البصير المنحرف يسيرا وتواش المجتهد الخ احتراز من قبلة القطع كن مكة او المدينة او مسجد عمر وبالقسط اى فانه يقطع ولو اعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع اعاد ابدا

(وهل يعيد الناسي) لمطاوية الاستقبال او لجهة قبله الاجتهاد او التقليد وانحرف كثيرا ثم ذكر بعد الفراغ منها (ابدا) وانقرد بتشهيره ابن الحاجب او في الوقت وهو المعول عليه (خلاف) واما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد ابدا اتفاقا كن تذكر فيها (وجازت سنة) كوتر (فيها) اي في الكعبة المتقدم ذكرها (وفي الحجر) بكسر الحاء لانه بخر منها وكذا ركننا الطواف الواجب وركعتا الفجر وهذا مذهب اشهب وابن عبد الحكم قياسا على النفل المطلق وهو ضعيف كافي توضيحه والمعتد مذهب المدونة وهو المنع في ذلك كله قيل والمراد به الحرمة والراجع الكراهة واجاب بعضهم بأن مراده بالجواز المضي بعد الوقوع ولا خفاء في بعده واما النفل المطلق والراغب كاربع قبل الظهر والضحي وركعتا الطواف المندوب فخا زبل مندوب وقوله (لاي جهة) راجع لقوله فيها فقط ولو لجهة بابها مفتوحا لا لقوله وفي الحجر ايضا لايتوهم جواز الصلاة لاى جهة

بل ولو اعمى منحرفا يسيرا (قوله وهو) اي الوقت الذي يعيد فيه البصير المنحرف كثيرا اذا تبين له الخطأ بعد الصلاة (قوله وهل يعيد الناسي لمطاوية الاستقبال) وذلك بأن كان يعلم ان الاستقبال واجب ثم انه ذهل عن ذلك بأن زال ذلك عن مدرسته فقط وصلى تاركا للاستقبال لذهوله عن حكمه فالمراد بالناسي الذاهل لا الناسي حقيقة وهو من زال الحكم عن كل من حافظته ومدرسته والا كان هو الجاهل لو وجوب الاستقبال الا في انه يعيد ابدا قولا واحدا (قوله او لجهة قبله الاجتهاد او التقليد) وذلك بأن كان يعلم جهة القبلة باجتهاد او بتقليد مجتهد ثم انه ذهل عن تلك الجهة وصلى لغير القبلة فتبين له الخطأ بعد الفراغ منها (قوله ابدا) اي لان الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف (قوله او في الوقت) اي وشهره ابن رشد كما قرره شيخنا (قوله خلاف) محله في صلاة الفرض واما النفل فلا إعادة ومحله ايضا اذا تبين الخطأ بعد انقراغ من الصلاة كما اشار له الشارح واما الوتين فيها فاتها تبطل ويعيد ابدا قولا واحدا قاله شب رانظره مع قول المصنف قطع غير اعمى الخ ومحله ايضا اذا كان ذلك الانحراف الذي تبين بعد الفراغ كثيرا واما لو كان يسيرا فلا إعادة اتفاقا (قوله واما الجاهل وجوب الاستقبال) وهو الذي لا يعلم ان الاستقبال واجب او غير واجب فاذا صلى لغير القبلة كانت صلاته باطلة ويعيد ابدا اتفاقا كما قال ابن رشد بنى ما اذا جهل الجهة بأن علم ان الاستقبال واجب ولكن جهل عين الجهة فاخاره لجهة وصلى اليها فتبين انه اخطأ وصلى لغير القبلة والحكم ان صلاته باطلة ان كان هناك مجتهد يقدّمه او محراب لانه ترك ما هو واجب عليه من تقليد هما وحينئذ فيعيد ابدا وقيل انه يعيد في الوقت وان لم يوجد واحد منهما تخير كما مر اذا علمت هذا تعلم ان قول خش جاهل الجهة كالناسي في الخلاف المذكور محمول على ما اذا خالف جاهل الجهة ما هو واجب عليه من تقليد مجتهد او محراب عند وجودهما واختار جهة وصلى اليها فتبين انه صلى لغير القبلة كذا قرره شيخنا (قوله لانه) اي الحجر وقوله بخر منها اي من الكعبة (قوله وكذا ركننا الطواف) اي الواجب (قوله وهذا) اي ما ذكره المصنف من جواز السنة فيها (قوله قياسا) اي لما ذكر من السنة وقوله على النفل المطلق اي بجامع عدم الوجوب والنفل المطلق جائز فيها اتفاقا (قوله وهو المنع في ذلك) اي لذلك كله اعني السنة وركعتي الطواف والمراد بالمنع ابتداء والصحة بعد الوقوع (قوله والمراد به) اي بالمنع في كلام المدونة (قوله المضي بعد الوقوع) اي وهذا لا يتنافى في الكراهة ابتداء (قوله بل مندوب) اي لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافذة بين العمودين اليمانيين وقد يقال صلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافذة غير المؤكدة اذن في مطلق صلاة لانه لما صلى فيها دل على ان استقبال حائط منها يكفي ولا يشترط استقبال جملتها واذا كفي استقبال الحائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك فأمل (قوله او شرق او غرب) اي استقبال المشرق والمغرب وظاهره انه في هذه الحالة غير مستدبر للقبلة وهو كذلك لانها اما على جهة يمينه او يساره (قوله مع انه لا يجوز) اي ولا يصح ايضا عنده (قوله ونارعه بعض معاصريه) فيه ان المنازع له العلامة الشيخ طني محشى تن وهو غير معاصره لان طني معاصر لعيج وهو متأخر عن ح وعبارة طني قديما لا لوجه لعدم صحته وعدم جوازه في الحجر لاى جهة منه لنص المالكية كابن عرفة وغيره على ان حكم الصلاة في الحجر كالبيت وقد نصوا على الجواز في البيت ولولبا به مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيئا فكذا يقال في الحجر على ما يقتضيه التنبية اه قال بن وفيما قاله طني تطرفان كلام عياض والقرافي صريح في منع الصلاة الى الحجر خارجه وصرح ابن جماعة بأنه مذهب المالكية خلافا للحنفي وحينئذ فنع الصلاة فيه لغير القبلة اولى بالمنع وهذا لا يدفع نظاهر ابن عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص اه (قوله لا فرض) اي سواء كان عينيا او كتابيا كالجنازة ثم انه على القول بغير ضيها تعاد وعلى القول بسنيتها لا تعاد وعلى كل حال لا يجوز فعلها فيها (قوله فلا يجوز فيها ولا في الحجر) اي يحرم وقيل بكره والحاصل ان كلاما من القرض والسند في فعله فيها خلاف بالكراهة والحرمة والراجع الكراهة في كل وتر يد السنة قولا بالجواز

وأذا وقع فيها (فيعاد في الوقت) وهو في الظهرين للاصفرار (وآول بالنسيان) أي جل بعضهم الاعادة في الوقت على الناسي وأما العامد
 أو الجاهل فيعيد ابدا (و) آول (بالاطلاق) عامدا أو ناسيا أو جاهلا وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) فيعاد ابدا ومفهوم فرض
 جواز النفل وهو كذلك على ما في الجلاب قائل لا بأس به لكن أن اراد به ما يشمل السن ١٨٨
 وركعتي الفجر ممنوع لما

تقدم انها كالقصر في
 عدم الجواز في الصلاة
 فيها على الراجح وان
 كان الفرض يعاد في
 الوقت والصلاة فيها انقص
 من الصلاة على ظهرها
 كما هو ظاهر فمن نص
 تقي الدين القاسبي صلى
 بطلان السن وما لحق بها
 على ظهرها كالقصر
 فيخص ما في الجلاب بغير
 ذلك من النفل على ان
 ابن حبيب اطلق المنع
 وهو ظاهر ولما كانت
 صلاة الفرض على الدابة
 باطلة الا في مسائل ذكرها
 بقوله (كالراكب) أي
 كبطلان صلاة فرض
 لراكب ان كان كثيرا من
 فرائضها غير عذر فلذا
 استثنوا ارباب الاعذار
 كما اشار له بقوله (الا
 للاتحام) في قتال عدو
 كافرا وغيره من كل قتال
 جائز (او) لاجل خوف
 من كسب (او لص
 ان نزل عنها فيصلي ايماء
 للقبلة في المستثنين بل
 (وان لغيرها) حيث
 لم يمكن التوجه اليها
 والاتعين التوجه اليها
 واحترز بالاتحام من

قياسا على النفل المطلق (قوله واذا وقع) أي واذا فعل الفرض فيهما (قوله وهو في الظهرين للاصفرار)
 أي وفي العشاءين لطلوع الفجر وفي الصبح لطلوع الشمس وهذا هو المنقول وما في عقب نقلا عن ح من
 ان المراد بالوقت الوقت المختار فهو استظهار منه (قوله أي جل بعضهم) المراد بن ابن يونس (قوله واول
 بالاطلاق) هذا التأويل للخببي (قوله وبطل فرض على ظهرها) أي على ظهر الكعبة (قوله فيعاد ابدا) أي
 على المشهور ولو كان بين يديه قطعة من حائط سطحها بناء على ان المأمور به استقبال جلة البناء لا بعضه ولا
 الهواء وهو المعتمد وقيل انما يعاد في الوقت بناء على كفاية استقبال الهواء والبيت واستقبال قطعة من البناء
 ولو من حائط سطحه (قوله ومفهوم فرض جواز النفل) الأولي ومفهوم فرض عدم بطلان النفل وهو جائز
 على ما في الجلاب قائل لا بأس به وهو مبني على كفاية استقبال الهواء واستقبال قطعة من البناء ولو من حائط
 سطحه (قوله وان كان الفرض يعاد في الوقت) أي والسن لا تعاد (قوله كما هو ظاهر) أي لانه اذا صلى فيها كان
 مستقبلا لحائط منها واذا صلى على ظهرها كان مستقبلا للهوا (قوله والاول اقوى من الثاني) (قوله وما لحق
 بها) أي من التوافل المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب (قوله اطلق المنع) أي فقال وتمنع
 الصلاة على ظهرها وظاهره كانت فرضا ونفلا كان النفل سنة او لا مؤكدا او غير مؤكدة تحصل من كلام
 الشارح ان الفرض على ظهرها ممنوع اضافا واما النفل ففيه اقوال ثلاثة الجواز مطلقا والجواز ان كان
 غير مؤكدة والمنع وعدم الصحة مطلقا قال شيخنا وهذا الاخير اظهر الاقوال (في تنبيه) سكت المصنف عن
 حكم الصلاة تحت الكعبة في حفرة وقد تقدم ان الحكم بطلانها مطلقا فرضا ونفلا لان ما تحت المسجد
 لا يعطى حكمه بحال الا ترى انه يجوز للجنب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه كذا قرر شيخنا (قوله أي
 كبطلان صلاة فرض لراكب) أي صحيح بدليل قوله الاتي والامر بض لا يطبق المخ ومحل البطلان اذا كان يصلي
 على الدابة بالايماء او بركوع وسجود من جلوس وامالوصلي على الدابة قائما بركوع وسجود مستقبلا للقبلة
 كانت صحيحة على المعتمد كما قاله سند خلافا لسننهم وقد تقدم ذلك (قوله من كل قتال جائز) أي لاجل الدفع
 عن نفس او مال او حریم وهذا بيان لقتال العدو وغير الكافر (قوله ولا لاجل خوف من كسب او لص ان نزل
 عنها) قال عقب الحق هذا الخائف من سباع ونحوها على ثلاثة اوجه موقن بانكشاف الخوف قبل خروج
 الوقت وبأس من انكشافه قبل مضي الوقت وراج لانكشافه قبل خروج الوقت فالاول يؤخر الصلاة على
 الدابة لا آخر الوقت المختار والثاني يصلي عليها اوله والثالث يؤخر الصلاة عليها وسطه (قوله فيصلي ايماء) أي
 بالايماء ويؤي للارض لا للقبلة وس الدابة وقوله للقبلة أي حالة كونه متوجها للقبلة ان قدر على التوجه
 اليها (قوله وان لغيرها) أي القبلة (قوله من كسب) ادخلت الكاف اللص (قوله للاصفرار في الظهرين)
 أي وطلوع الفجر في العشاءين وطلوع الشمس في الصبح (قوله واما الملتحم فلا اعادة عليه) أي ولوتين
 عدم ما يخاف منه بأن ظن جاعة اعداء فبعد الاتحام تبين انهم ليسوا اعداء والفرق بين الخائف من كسب
 والملتحم قوة الملتحم بور ود النص فيه والخوف من لص او سب مقيس عليه (قوله والاراكب لخص خاض)
 أي سواء كان حاضرا او مسافرا وفرض الرسالة ذلك في المسافر يخرج مخرج العال فلا مفهوم له ثم ان
 لخص خاض هو الطين المختلط بماء ومثل لخص خاض الماء وحده في التفصيل بين اطاقه النزول به وعدمه
 (قوله لا يطبق النزول به) أي لخوف غرقه كما قال الناصر والخوف غرقه او تلوث ثيابه كما قال تت (قوله
 فيؤدى فرضه) أي على الدابة بالايماء حالة كونه مستقبلا للقبلة (قوله لزمه ان يؤذيها على الارض) أي
 قائما بالايماء ويؤي للسجود اخفض من الركوع ان كان لا يقدر على الركوع والاركع وارما

صلاة القسمه فانها لا تصح على ظهر الدابة لا مكان النزول عنها (وان امن) أي وان حصل امان بعد القراع منها (اعاد الخائف) من
 كسب (بوقت) للاصفرار في الظهرين ان تبين عدم ما يخافه فان تبين ما يخافه ولم يتبين شيء فلا اعادة واما الملتحم فلا اعادة عليه كما يأتي في صلاة
 الخوف (والا) راكب (لخص خاض) أي فيه (لا يطبق النزول به) أي فيه وخشى خروج الوقت فيؤدى فرضه راكبا للقبلة فان اطاق النزول
 به لزمه ان يؤذيها على الارض ايماء للسجود اخفض من الركوع

ونخشية تلتطخ الثياب ثوجب صحة الصلاة على الدابة ايما كما نقله الخطاب عن ابن ناجي عن مالك قال وهو المشهور انه يسي بخلافه لا يقول عليه (او) الا (المرض) يطبق النزول معه (و) هو (يؤتيها) اي صلاة الفرض (عليها) اي على الدابة ايما (كالارض) اي كما يؤتيها على الارض بالايماء وان كان الايماء بالارض اسم (فلها) اي فيصليها للقبلة بعد ان توقف الدابة له في صورتي الخفض خاض والمرض ويؤتى بالسجود للارض لا الى كور راحلته فان قدر على الركوع ١٨٢ والسجود بالارض ولو من جلوس فلا تصح على الدابة وامام من

للسجود (قوله ونخشية تلتطخ الثياب) اي اذا صلى على الارض بالسجود وهو مبتدئ وقوله ثوجب صحة الصلاة على الدابة ايما خبره وقوله على الدابة لا مفهوم له بل وكذا على الارض اذا كان غير راكب وهل تقيد الثياب بما اذا كان يفسدها العسل ام لا الثاني نقله ابن عرفة نصا والاول نقله تخريرا وهو يفيد ضعفه قاله شيخنا (قوله بخلافه) اي وهو قول ابن عبد الحكم وراه اشهب وابن نافع يسجد وان تلتطخت ثيابه وقوله لا يقول عليه اي خلافا لما في خش تبعا لعج من التعويل عليه وحاصل المسئلة انه اذا كان لا يطبق النزول عن الدابة تلخوف الغرق فلا خلاف في صحة صلاته على الدابة بالايماء وان خاف النزول من على الدابة تلتطخ ثيابه فلا يباح له الصلاة بالايماء على الدابة عند الناس بل على الارض وعند تب يباح له صلاته بالايماء على الدابة وهو المعتمد واما اذا كان يطبق النزول للارض او كان بالارض غير راكب وكان اذا صلى بالايماء لا يخشى تلوث ثيابه وان صلى بالركوع والسجود يخشى تلوث ثيابه فله ان يقل يباح صلاته بالايماء على الدابة ان كان راكبا على الارض ان كان غير راكب وهو المعتمد وقيل لا بد من ركوعه وسجوده على الارض (قوله يطبق النزول معه) اي عن الدابة وقوله وهو يؤتيها اي والحال انه يؤتيها (قوله اي فيصليها للقبلة) يعني على الدابة (قوله فان قدر على الركوع والسجود بالارض) هذا مفهوم قوله وهو يؤتيها عليها كالارض (قوله فلا يصح على الدابة) اي ويتعين نزوله عنها وصلاته بالارض (قوله وامام من لا يطبق الخ) هذا مفهوم قوله يطبق النزول معه (قوله اذا لا يتصور ذلك) اي صلاته على الارض لان الفرض انه مريض لا يطبق النزول بالارض واذا نزل حصل له ضرر وليس معه من ينزله (قوله فحملها اللخمى والمازرى على الكراهة) اي وهو المتبادر من اللفظ (قوله وابن رشد وغيره على المنع) اي وجه بعضهم لكن تأولها ابن ابي زيد بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يعجبني اي اذا صلى حيثما توجهت به الدابة وامامه وقتت له واستقبل بها القبلة لحاز وهو وافق قاله ابن يونس اه بن

فصل فرائض الصلاة ﴿قوله فرائض الصلاة﴾ من اضافة الجزء للكل لان الفرائض بعض الصلاة لان الصلاة هيئة مجتمعة من فرائض وغيرها (قوله خمس عشرة) اي وفاهوا خلافا لان الطمأنينة والاعتدال وقع فيها خلاف والمراد بالقرينة هاتما توقف صحة الصلاة عليها لاجل ان يشمل صلاة الصبي لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والا لخرجت صلاة الصبي (قوله على كل مصل) فلو صلى وحده ثم شك في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل ان يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبدئ واذا تذكر بعد شكه انه كان احرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر وان كان الشك اماما فقال سحنون يمضي في صلاته واذا سلم سألهم فان قالوا له احرمت رجع لقولهم وان شكوا اعاد جميعهم ذكره اللغاني اه من حاشية شيخنا والظاهر ان ما جرى في القدي يجري في المأموم (قوله عبارة عن النية والتكبير) اي عبارة عن مجموع الامرين (قوله ان قلنا انه) اي الاحرام النية فقط (قوله واصل الاحرام الخ) اي ثم قل لفظ الاحرام النية او لمجموع النية والتكبير لان المصلي يدخل بهما في حرمت الصلاة (قوله في الفرض للقادر) اي وامام في النقل فلا يجب القيام لها وكذا لا يجب في الفرض للعاجز عن القيام (قوله فلا يجوز ايقاعها) اي في الفرض للقادر على القيام جالسا او منقبا اي ولا قاعا مستندا للعماد بحيث لو ازيل العماد لسقط والمراد بالقيام في كلام المصنف القيام استقلاللا

لا يطبق النزول منها فيصليها عليها ولا يعتبر كونه يؤتيها عليها كالارض اذا لا يتصور ذلك عادة (وفيها كراهة) الفرع (الاخير) من الفروع الاربعة اي المريض المؤدى على الدابة كالارض يكره له الصلاة على ظهرها واعترض بأنها لم تصرح بالكراهة وانما قال لا يعجبني فحملها اللخمى والمازرى على الكراهة وابن رشد وغيره على المنع فلو قال وفيها في الاخير لا يعجبني وهل على الكراهة وهو المختار او على المنع وهو الاظهر تأويلان لا فاد ذلك * ولما نهى الكلام على شروطها شرع في بيان اركانها فقال

فصل فرائض الصلاة ﴿اي اركانها واجزاؤها المترتبة هي منها خمس عشرة فريضة اولها (تكبيرة الاحرام) على كل مصل فرضا او نقللا ولو مأموما ولا يحملها عنه امامه كالفاتحة

لان الاصل في الفرائض عدم الحمل جاءات السنة بحمل الفاتحة وتبقى ما عداها على الاصل واطافة تكبيرة الاحرام من اضافة الجزء للكل ان قلنا ان الاحرام عبارة عن النية والتكبير ومن اضافة الشيء الى مصاحبه ان قلنا انه النية فقط واصل الاحرام الدخول في حرمت الصلاة بحيث يحرم عليه كل ما ينافيها ﴿تنبيه﴾ الصلاة مركبة من اقوال وافعال فجميع اقوالها ليست بفرائض الا ثلاثة تكبيرة الاحرام والفاتحة والسلام وجميع افعالها فرائض الا ثلاثا ترفع اليدين عند تكبيرة الاحرام والجلوس للشهادة والتبسم والسلام (و) تأيها (قيام لها) اي التكبيرة الاحرام في الفرض للقادر غيبة المسبوق فلا يجوز ايقاعها جالسا او منقبا (الامسبوق) قوله

(قوله ابتداه) أي تكبيرة الاحرام (قوله وانما حال الانحطاط او بعده بلا فصل كثير) بأن لا يكون هناك فصل اصلاً او يكون هناك فصل يسير فهذه احوال ثلاثة (قوله فتأويلان) أي في فرضية القيام لتكبيرة الاحرام في حقه وعدم فرضيته وتأويلان وسببهما قول المدونة قال مالك ان كبر المأموم للركوع ونوى به تكبيرة الاحرام اجزاء فقال ابن يونس وعبد الحق وصاحب المقدمات انما يصح هذا اذا كبر للركوع من قيام وقال الباجي وابن بشير يصح وان كبر وهو راكع لان التكبير للركوع انما يكون في حال الانحطاط فعلى التأويل الاول يجب القيام لتكبيرة الاحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه ثم ان عجم ومن تبعه جعلوا ثمة هذين التأويلين ترجع للاعتداد بالركعة وعدمه مع الجزم بصحة الصلاة وهو الذي يفهم مما في التوضيح عن ابن المواز ونحوه للمازري عنه واما ح فجعل ثمة التأويلين ترجع لصحة الصلاة وبطلانها وهو الذي يتبادر من المؤلف وكثير من الائمة لابي الحسن وغيره لكن ما ذكره عجم اقوى مستنداً انظر بن (قوله العقد) أي الاحرام فقط وقوله او هو والركوع ولم ينوهما أي فهذه تسع صور فيها الخلاف في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها مع الجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم واما لنوى بالتكبير مجرد الركوع لبطلت صلاته وان عمداً لحق الامام وكذا يقال فيما يأتي (قوله ولم ينوهما) أي لانه اذا لم ينو شيئاً انصرف للاصل وهو العقد (قوله واما اذا ابتداء) أي التكبير (قوله او بعده بلا فصل) أي كثير بأن لا يكون هناك فصل اصلاً او كان فصل يسير فهذه ثلاثة احوال الركعة فيها باطلة اتفاقاً وسواء نوى في هذه الاحوال الثلاثة بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع ولم ينو شيئاً فهذه تسع صور فيها الركعة باطلة اتفاقاً والصلاة صحيحة (قوله في القسمين) القسم الاول ما اذا ابتداء التكبير في حالة القيام والقسم الثاني ما اذا ابتداء حال الانحطاط وانما صححت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الاحرام اما اتفاقاً وعلى احد التأويلين مع ان عدم الاعتداد بها انما هو للخلل الواقع في الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في احرامها بترك القيام له لان الاحرام من اركان الصلاة لا من اركان الركعة لانه لما حصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكانت الاحرام حصلت حال قيام تلك الركعة التالية فتكون اول صلاته فالشرط الذي هو القيام مقارن للمشروط وهو التكبير حكماً وهذا بخلاف الركعة التي احرم في ركوعها فان الشرط لم يقارن فيها للمشروط لاحقيقة ولا حكمة لعدم وجوده كذا قال المازري قال المسناوي ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال انما حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقوم ان القيام لتكبيرة الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتداد بالركعة انما جاء للخلل في ركوعها حيث ادعى الفرضين الثاني في الاول قبل ان يفرغ منه لانه شرع في الثاني قبل تمام التكبير وعلى هذا القيام للتكبير انما واجب لاجل ان يصح له الركوع قدر الركعة اه بن (قوله فان حصل فصل) أي كثير بطلت أي الصلاة بتمامها فيهما أي في القسمين وتحت هذا صور ستة وذلك لانه اما ان يتبدى التكبير حال القيام ويتمه بعد الانحطاط مع فصل كثير او يتبدى في حالة الانحطاط ويتمه بعده مع الفصل الكثير وفي كل اما ان ينوى بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع ولم ينو شيئاً فهذه ستة بجملة صور المسئلة اربعة وعشرون (قوله لحق التعبير الخ) فيه نظر لان هذا هو ان القيام للاحرام ليس فرضاً في حق المسبوق اتفاقاً وان التأويلين في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها وليس كذلك بل التأويلان في فرضية القيام للمسبوق وعدم فرضيته له ويتفرع عليهم ما الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها على ما قال عجم وصحة الصلاة وبطلانها على ما قال ح والاولى للشارح حذف هذا الكلام (قوله وانما يجزى الله اكبر) لما كان معنى التكبير التعظيم فيوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار المجزى منه بقوله وانما يجزى الخ أي ان الماصلي لا يجزئه في تكبيرة الاحرام شيء من الالفاظ الدالة على التعظيم الالفاظ الله اكبر لا غيره من الله اجل واعظم او الكبير او الاكبر لله ولان المحل محل توقيف وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتوه فمما صلى ولم يردائه افتتح صلاته به ير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لساائر الالفاظ كما في شرح المواهب (قوله من ثم سجد

ابتداه حال قيامه
وانما حال الانحطاط او
بعده بلا فصل كثير
(فتأويلان) في الاعتداد
بالركعة وعدمه وهما
جاريان فيمن نوى بتكبيره
العقد او هو والركوع
او لم ينوهما واما اذا ابتداء
حال الانحطاط وانما فيه
او بعده بلا فصل فالركعة
باطلة اتفاقاً واما الصلاة
فصحيحة في القسمين
فان حصل فصل بطلت
فيهما لحق التعبيران
يقول المسبوق وفي
الاعتداد بالركعة ان
ابتداء حال قيامه وتأويلان
والاف كلاهما رجع الله في
غاية الاجال (وانما يجزى
الله اكبر) بتقديم الجلالة
ومدها مد اطبعها بالعربية
من غير

او العجمية (فان عجز) عن النطق به بالحرس او عجمية (سقط) التكبير عنه ككل فرض عجز عنه فان اتى بمرادفه لم تبطل فيما يظهر فان قدر على البعض اتى به ان كان له معنى (و) ثالثها (نية الصلاة المعينة) بان يقصد بقلبه اداء فرض الظهر مثلا والتعيين انما يجب في الفرائض والسنن والفجودون غيرهما من النوافل فلا يشترط التعيين فيكون فيه نية النافلة المطلقة وينصرف للضحى ان كان قبل الزوال ولراتب الظهر ان كان قبل صلاته او بعده ولتحية المسجد ان كان حين الدخول فيه وللتهجيد ان كان في الليل والاشفاق ان كان قبل الوتر (ولفظه) اي تلفظ المصلي بما يفيد النية كأن يقول نويت صلاة فرض الظهر مثلا (واسع) اي جائز بمعنى خلاف الاولى والاولى ان لا يلفظ لأن النية محلها القلب ولا مدخل للسان فيها (وان) تلفظ (وتحاشا) اي خالف لفظه نية (فالعقد) اي النية بالقلب هو المعبر

فصل بينهما) قال عبق ولا يضر زيادة واو قبل اكبر خلافا لاشافعية اه وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله الظاهر انه مضر اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ على ان اللفظ متعدي به ونحوه نقل على السنن اه بن نعم لا يضر ابدال الهمزة واو او لو غير العامة كاشباع الباء وتضعيف الراء على الظاهر في ذلك كله وامانية اكبر جمع كبر وهو الطبل الكبير فكفر وليحذر من مدهمزة الجلالة فيصير استفهاما كذا في الميج (قوله او بمرادفها بالعربية) بأن يقول الذات الواجبة الوجودا كبر والله اعظم او اجل وقوله او العجمية اي تكدي اكبر (قوله فان عجز عن النطق) اي بالتكبير بالعربية جملة (قوله سقط التكبير عنه) اي ويكتفى منه بنية الدخول في الصلاة ولا يدخلها بمرادفه من لغة اخرى وكما يسقط عنه التكبير يسقط عنه القيام له على ما استظهره ابن ناجي (قوله فان اتى) اي العاخر عن الاتيان بها العربية وقوله بمرادفه اي من لغة اخرى (قوله لم تبطل فيما يظهر) اي قياسا على الدعاء بالعجمية ولو للقادر على العربية وقوله لم تبطل فيما يظهر اي خلافا لما في عبق من البطلان (قوله ان كان له معنى) اي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كأن لم يقدر الا على لفظ الله او على صفة من صفاته مثل بر بمعنى محسن واما ان دل على معنى يبطل الصلاة فانه لا ينطق به مثل كبر او كر وكذا اذا كان ما يقدر عليه لا يدل على معنى لكونه من الحروف المفردة ثم ان ما ذكره الشارح من التفصيل بقوله اتى به ان كان له معنى والافلا يأتي به طريقة لعجز وهي المعتمدة وقال الشيخ سالم اذ لم يقدر الا على البعض فلا يأتي به واطلق (قوله ونية الصلاة المعينة) في المواضع عن ابن رشد ان التعيين لها يتضمن الوجوب والاداء والقر به فهو يغني عن الثلاثة لكن استحضار الامور الاربعة اكل اه بن قال في الميج ولا يشترط في التعيين نية اليوم وما يأتي في الفوائت وان علمها دون يومها صلاها ناو ياله فلكون سلطان وقتها خرج فاحتجج في تعيينها الملاحظة واما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك فتأمل اه (قوله انما يجب في الفرائض والسنن) اي الخمس والوتر والعيد والكسوف والحسوف والاستسقاء فلا يكتفى في الفرائض نية مطلق الفرض ولا في السنن نية مطلق السنة فاذا اراد صلاة الظهر وقال نويت صلاة الفرض ولم يلاحظ في قلبه انه الظهر لم تجز وكذا باطله وكذا يقال في السنن ويستثنى من قولهم لا بد في الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر فانها تجزى على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من ظن ان الظهر جمعة فتواها وظن ان الجمعة ظهر فتواها فيه ثلاثة اقوال البطلان فيهما والصحة فيهما والمشهور التفصيل ان نوى الجمعة بدلا عن الظهر اجزأ دون العكس ووجهه بان شروط الجمعة اكثر من شروط الظهر ونية الانص تستلزم نية الاعم بخلاف العكس ولا يخالو عن تسميها فان الجمعة ركعتان والظهر اربع فلا خصوص ولا عموم بينهما فتأمل وقد علمت ان الموضوع عند الالتباس لا عند التعدد فلا تجزى قول واحد للتلاعب والاولى عند الالتباس ان يحرم بما احرم به الامام تصح صلاته اتفاقا فان خالف جرى فيه ما علمت من الخلاف (قوله بمعنى خلاف الاولى) لكن يستثنى منه الموسوس فانه يستحب له التلطف بما يفيد النية ليذهب عنه اللبس كما في المواق وهذا الحل الذي حل به شارحنا وهو ان معنى واسع انه خلاف الاولى والاولى عدم التلفظ هو الذي حل به بهرام تبعا لابي الحسن والمصنف في التوضيح وخلافه تقرير ان الاول ان التلفظ وعدمه على حد سواء ثانيهما ان معنى واسع انه غير مضيق فيه فان شاء قال اسلمى فرض الظهر واصلى الظهر او نويت ادعى او نحو ذلك (قوله فالعقد هو المعبر) اي ويجب عماديه عليها لانها صحيحة ويستحب له اعادة تلك الصلاة في الوقت مطلقا سواء تذكرك قبل الفراغ منها او بعدها وهذا هو الصواب كما في بن وانما استحب له الاعادة في الوقت مراعاة لمن يقول انه يعيدها لبطلان الصلاة اذا خالف لفظه بنية نسيانا كما قاله زروق في شرح الارشاد (قوله فتلاعب) اي لانها التصق تلاعبه بالصلاة صار بمنزلة المتلاعب فيها والظاهر ان الجاهل ملحق هنا بالعامد كما قال شيخنا (قوله اتفاقا وقع في الاثناء) ما ذكره من ان الرفض في الاثناء مبطل اتفاقا فيه نظر فان الذي في التوضيح انه

لا اللفظ ان وقع ذلك وهو اراء مبطل الصلاة (والرفض) مبطل

وهو نية ابطال العمل (مبطل) لما اتفاقا وقع في الاثناء

وعلى أحد مرجحين أن وقع بعد الفراغ منها وأرجحهما عدم البطالان والصوم كالصلاة سم شبه في البطالان قوله (كسلام) أوقفه عقب اثنين من رباعية مثلاً لظنه الاتمام ولا اتمام في الواقع (أوظنه) أي فإن السلام لظنه الاتمام ١٨٥ ولم يكن منهما شيء في الواقع (فأتم)

يعنى أحرم في الصورتين (بنقل) أو فرض فالأولى لو قال فشرع بصلاة بطلت التي خرج منها يقينا وأظنا (أن طالت) القراءة فيها شرع فيه بأن شرع في السورة بعد الفاتحة ولو لم يركع (أو ركع) بالانحناء ولو لم يطل وإذا بطلت في الصورتين فيتم النقل الذي شرع فيه أن اتسع وقت الفرض الذي بطل أو عقد ركعة بسجديتها وإن ضاق الوقت ويقطع الفرض المشروع فيسه ونذب الاشفاق أن عقده ركعة وإنما وجب اتمام النقل دون الفرض أن عقد ركعة لأن النقل إذا لم يقل باتمامه يقوت إذا لا يقضى وقيل أن اتمام الفاتحة طول ولو لم يشرع في السورة فيحمل قوله أو ركع على من لم تجب عليه الفاتحة فيكون قوله أن طالت محمولا على من لم يحفظها وقوله أو ركع إذا لم يحفظها واستبعد (والا) بأن لم تطل القراءة ولم يركع (فلا) تبطل ولا يعتد بها قوله بل يرجع للحالة التي فارق فيها الفرض فيجلس ثم يقوم ويعيد الفاتحة ويسجد بعد السلام وشبه في

مبطل على المشهور أنظر بن (قوله وعلى أحد مرجحين أن وقع بعد الفراغ منها) حاصله أن الفرض بعد الفراغ منها قيل أنه يبطلها ورجحه القرافي وقيل أنه لا يبطلها ورجحه سند وابن جماعة وابن راشد واللخمي (قوله والصوم كالصلاة) أي في بطلانه قولاً واحداً إذا فرض في أثناء النهار وأما إذا فرض بعد فراغه فقولان مرجحان وأرجحهما عدم البطالان (قوله كسلام أوقفه) أي بالفعل (قوله ولم يكن منهما شيء) أي لم يكن هناك اتمام ولا سلام في الواقع (قوله فأتم بنقل) انما سبب باتم دون 'أحرم أو شرع نظراً لكون أحرامه بالنافلة وشروعه فيها اتتماماً للصلاة الأولى في الصورة (قوله فالأولى لو قال الخ) أي لأنه أظهر في إفادة المراد (قوله التي خرج منها يقينا) أي وهي التي سلم منها بالفعل لظنه اتتمامها وقوله وأظنا أي والتي خرج منها ظناً وهي التي ظن السلام منها لظنه اتتمامها (قوله بأن شرع في السورة بعد الفاتحة) أي وأما مجرد الفراغ من الفاتحة فليس طولاً كما قاله عجم وظاهره أن الشروع في السورة طول ولو درج في القراءة وإن مجرد اتتمام الفاتحة ليس طولاً ولو لم يطل (قوله ولو لم يطل) أي كما لو ركع بعد الفاتحة أو ركع من غير قراءة لكون القراءة ساقطة عنه لعجزه عنها وانما يندب له الفصل بين تكبيره وركوعه فقوله أو ركع أي ولو بدون قراءة كما عابخر (قوله وإذا بطلت) أي الصلاة التي خرج منها لكونه أطال القراءة فيما شرع فيه أو ركع فيما شرع فيه وقوله في الصورتين أي ما إذا كانت الصلاة الأولى خرج منها يقيناً وأظنا (قوله فيتم النقل الذي شرع فيه) أي سواء تذكر بعد أن عقده ركعة أو تذكر قبل عقدها إن كان وقت الفرض الذي بطل متسعاً بحيث يمكن إيقاع الفرض فيه بعد اتتمام النقل (قوله أو عقد ركعة) أي من النقل وقوله وإن ضاق الوقت أي وقت الفرض الذي بطل فإن ضاق وقت الفرض والحال أنه لم يعقد ركعة من النقل قطعه فالتفعل يتمه في ثلاث حالات ويقطعه في حالة (قوله ونذب الاشفاق أن عقده ركعة) أي وكان وقت الفرض الذي بطل متسعاً والاقطع من غير اشفاق كما أنه يقطعه من غير اشفاق إذا تذكر قبل أن يعقد ركعة من الفرض المشروع فيه كان وقت الفرض الذي بطل متسعاً ولا فقطع الفرض من غير اشفاق في ثلاث حالات ونذب الاشفاق في حالة (قوله وقيل أن اتمام الفاتحة طول ولو لم يشرع في السورة) هذا القول للشيخ إبراهيم اللقاني (قوله والأفلا تبطل) أي الصلاة التي خرج منها وقوله ولا يعتد بما فعله أي من الصلاة التي شرع فيها فرضاً أو نفلاً والمراد بعدم الاعتداده به بلغى ذلك الذي عمله ويرجع للحالة التي فارق فيها الفرض (قوله فيجلس) أي بناء على أن الحركة للركن مقصودة كما هو المعتد (قوله وبعد الفاتحة) أي التي قرأها في الصلاة المشروع فيها قبل رجوعه لفرضه الأول (قوله بل ظن أنه في نافلة) أي وتحولت نيته إليها (قوله فلا تبطل) الفرق بين هذه المسئلة والمسئلتين قبلها أنه فيهما ما قصد الخروج من الفرض لحصول السلام منه وأظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد الخروج من الفرض وانما ظن أنه في نافلة فتحولت نيته لذلك سهواً وأما لو تحولت نيته عمداً فإن قصد نيته رفع القرينة ورفضها بطلت وإن لم يقصد رفضها لم تكن نيته الثانية منافية للأولى كذا في ح عن ابن فرحون لكنه يخالف لما في المواق عند قول المصنف في الصوم أو رفع نيته نهاراً عن عبد الحق في النكاح من أن من حالت نيته إلى نافلة عمداً فلا خلاف أنه أفسده على نفسه اه فقد أطلق في العامد البطالان ولم يفصل كما ذكر ابن فرحون وهو ظاهر فتأمل اه أنظر بن وما ذكره الشارح من عدم البطالان وأجزاء ماصلي نية النقل عن فرضه قول أشهب وأقرب المصنف عليه لترجيحه عنده ومقاله قول يحيى بن عمر من بطلان تلك الصلاة والحاصل أن من تحولت نيته من فريضة إلى نافلة فإن كان عمداً فصلاته باطلة اتفاقاً لكن من غير تفصيل عند عبد الحق وعلى تفصيل عند ابن فرحون وإن كان سهواً فصلاته باطلة سندا يحيى بن عمر وجهه من أن أشهب وهو المتعمد قال سيحنا ونظر ذلك من ظن أنه في العصر وتحولت نيته إليه بعد أن صلى من الظهر ركعتين ثم بعد ما صلى ركعتين تبدل نيته به أن في الظهر فقال أشهب نجزيه صلواته وقال يحيى بن عمر لا تجزيه قال يحيى اه (قوله أو در ب) من باب نصر

(٢٤ - دسوق اول) عدم البطالان خمس مسائل فقال (كان لم يظنه) أي السلام بل ظن أنه في نافلة بعد صلاة ركعتين مثلاً فلا يبطل ويجزئه ما صلى نية النقل عن فرضه (أو عزت) نيته أي غابت وذهبت بعد الاثنان

ف قيل انها لا تجب في شيء من الركعات بل هي سنة في كل ركعة لجل الامام لها وهو لا يحتمل فرضا وبه قال ابن
 شبلون وروى الواقدي نحوه عن مالك فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا اعاده عليه وقيل انها تجب وعليه
 ف اختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على اقول اربعة فقيل انها واجبة في كل ركعة وهو الراجح
 وقيل انها واجبة في الجبل وسنة في الاقل وقيل انها واجبة في ركعة وسنة في كل ركعة من الباقي وهو قول
 المعيرة وقيل انها واجبة في النصف وسنة في الباقي والمصنف اقتصر على قولين تشهيرهما لان القول
 بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة وشهره ابن بشير وابن الماجيب وعبد الوهاب وابن عبد البر والقول
 بوجوبها في الجبل رجوع اليه مالك وشهره ابن عسكر في الارشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب (قوله
 لاتفاق القواين على ان تركها عمدا) اي كلاً او بعضا ولو في ركعة وقوله مبطل اي للصلاة لا للركعة فقط
 وقوله لانها سنة الخ علة للبطلان على القول بانها واجبة في الجبل وسنة في الاقل وما ذكره من بطلان الصلاة
 باتفاق القولين فيه ظرف في عقب اندا ترك الفاتحة كلها او بعضها عمدا فلي وجوبها في الجبل قيل تبطل
 الصلاة لانه ترك سنة شهرت فرضيتها واقتصر عليه بعض شراح الرسالة وقيل لا تبطل ويسجد قبل السلام
 وعليه الا خمي وهو ضعيف اذا محتمد انه لا يسجد للعمد وعلى وجوبها بكل ركعة قبطل الصلاة وطعا
 وكان الشارح نزل قول الا خمي منزلة العدم لشدته ضعفه (قوله محله في غير التناثية) اي محله في الرباعية
 والثلاثية واما التناثية فلا يأتي فيها القول بوجوبها في الجبل وسنتها في الاقل ويأتى فيها ما عدا ذلك من نية
 الاقوال المتقدمة (قوله وان ترك آية منها سجد) هذا امر مت على كل من القولين السابقين اي وان ترك
 من الفاتحة آية سهوا ولم يمكن تلافيها بان ركع سجد قبل السلام باتفاق القولين فان ترك السجود بطأت
 الصلاة واما ان يمكن تلافيها بان تذكر قبل ان يركع تلافيها فان ترك التلافي مع امكانه كان تركها عمدا
 فتبطل الصلاة على كذا القواين x واعلم ان من قيل ترك الآية قراءة بعض الفاتحة اركلها في حالة
 القيام من السجود قبل استتلاها قائما فيسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته فرضا كانت
 او تلا هذا اذا كانت فرائضه في حالة القيام سهوا واما عمدا فتبطل لانه بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا (قوله
 او تركها كلها) اي في ركعة من ثلاثية او رباعية (قوله ولم يمكن التلافي) راجع لترك الآية والاقل
 والاكثر ولتركها كلها كما ان قوله سهوا كذلك (قوله يسجد قبل سلامه) اي ولا يأتي بركعة بدل ركعة
 النقص ولا يعيد تلك الصلاة هذا ظاهره وهو قول في المسئلة ولكن ظاهر المذهب انه اذا ترك الفاتحة كلاً
 او بعضا سهوا من الاقل ركعة من الرباعية او الثلاثية فانه يسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة
 احتياطاً وهو الذي اختاره في الرسالة ونصها واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها اي من غير
 الصبح فقيل يجرى عنه سجود السهو قبل السلام وقيل يلعبها ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام
 ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطاً وهو احسن ذلك ان شاء الله تعالى وهذا القول ايضا هو المشهور
 فيمن تركها من النصف ركعتين من الرباعية او واحدة من التناثية كما نقله في التوضيح عن ابن عطاء الله
 خلافاً لمن قال انه يلغى ما ترك من قراءة الفاتحة ويأتي بدله ويسجد بعد السلام وهو المشهور ايضا فيمن
 تركها من الجبل كما ذكره ابن الفاكهاني خلافاً لمن قال بان ما ترك من القراءة ويأتي بدله ويسجد بعد
 السلام فنحصل ان من ترك الفاتحة سهوا فاما ان يتركها من الاقل او من النصف او من الجبل وان المشهور
 في ذلك كله انه يتبادى ويسجد قبل السلام ويعيد هاندا وما ابل المشهور قولان اذا تركها من الاقل وقول
 واحد اذا تركها من النصف او الجبل والاعادة ابدية كما قال طفي والشخ سالم واما اعاد ابد امراة للقول
 بوجوبها في الكل ويسجد قبل السلام مراعاة لقول المغيرة بوجوبها في ركعة وما فهمت وعج من ان
 الاعادة في الوقت قال طفي فهم غير صحيح انظر بن (قوله وركوع) اي انحناء ظهر بحيث تقرب راحته من
 ركبته ان وضعهما بالفعل على آخر نخذه او بتقدير وضعهما على آخر نخذه ان لم يضعهما بالفعل عليه (قوله
 او بتقدير الوضع الخ) هذا مني على ان وضع الدين على الفخذين في الركوع ليس شرط بل مستحب فقط

لاتفاق القولين على ان
 تركها عمدا مبطل لانها
 سنة شهرت فرضيتها
 (خلاف) محله كاستفاد
 من قوله او الجبل في غير
 التناثية (وان ترك) الفذ
 او الامام (آية منها) او اقل
 او اكثر او تركها كلها
 سهوا ولم يمكن التلافي بان
 ركع (سجد) قبل سلامه
 ولو على انها واجبة في الكل
 مراعاة للقول بوجوبها
 في الجبل فان امكن التلافي
 تلافيها فان لم يسجد
 او تركها عمدا بطلت ولو
 تركها في ركعة من ثنائية
 او في ركعتين من رباعية
 سهوا تبادى وسجد للسهو
 واعاد ابد احتياطاً على
 الاشهر (و) سابع
 الفرائض (ركوع تقرب
 راحته) تنبيه راحته وهي
 بطن الكف والجمع راح
 بغير تاء (فيه) اي في الركوع
 (من ركبته) ان وضعهما
 او بتقدير الوضع ان لم
 يضعهما

ظهره وعنقه فلا يتكسر
رأسه ولا يرفعه (ونذب
تحتيهما) أي الراحتين
(منهما) أي من ركبتيه
مقرفاً صابعه (ونصبهما)
أي ركبتيه ولا يبرزهما
قليلاً (و) ثامناً (رفع منه)
أي من الركوع فيبطل
بعمد تركه (و) تاسعاً
(سجود على جبهته) وهي
مستدير ما بين الحاجبين
إلى الناصية أي على أسير
جزء منها ونذب الصاقها
بالأرض أو ما اتصل بها
كسرير على أبلغ ما يمكنه
وكره شدة بالارض بحيث
تظهر أذنه في جبهته ويشرط
استقرارها على ما يسجد
عليه فلا يصح على ثوب أو
قطن إلا إذا ارتفع
العجز عن الرأس بل
يذنب (واعاد) الصلاة
(أترك) السجود على (أنفه)
بوقت ولو في سجدة
واحدة سهواً مراعاة للقول
بوجوبه والأفهم مستحب
على الرجوع ولا إعادة
لمستحب (وسن) السجود
(على أطراف قدميه) بأن
يجعل صدرهما على الأرض
رافعاً عقبيه (و) على
(ركبتيه كيديه) أي كفيه
(على الأصح) فإن سجد
وظهور القدمين على
الأرض واجنبهما أو رافعا
ركبتيه عنها أو واضعا

وهو الذي فهمه سندوا بالحسن من المدونة خلافاً لما فهمه الباكي والنجي. تنها من الوجوب انظر بن
(قوله) فإن لم تقرب راحته منهما لم يكن ركوعاً الخ) انظر هل مقدار التقرب منهما ان يكون أطراف الأصابع
على الركبتين أم لا وههنا مسألة وهي ما إذا أحرمت المسبوق خاف الإمام ولم ينحني إلا برفع الإمام فاعلم ان
المأموم لا يعتد بذلك الركعة ولكن ينجز ساجداً ولا يرفع مع الإمام فإن رفع معه فإن صلاته لا تبطل ولا يقال
هو قاض في صلب الإمام لأننا نقول انما يعتد قاضياً إذا كان ما يقوله يعتد به وهذه الركعة ليست كذلك قاله
خش في كبره (قوله) وهذه الكيفية أي التي ذكرها المصنف وهي انحناء ظهره بحيث تقرب راحته من
ركبتيه ان وضعهما أو بتقدير الوضع ان لم يضعهما (قوله) ونذب تحتيهما (منهما) أي فوضع اليدين على
الركبتين مستحب على المعتد كما تقدم وتمكنيهما منهما مستحب ثان فان قصر تالم يرد على تسوية ظهره ولو
قطعت احدهما وضع الأخرى على ركبتيها كفي الطرار لا على الركبتين معاً كما قال بعضهم (قوله) مقرفاً
صابعه أي لأجل ان يحصل زيادة التحكين (قوله) ونصبهما أي وضعهما معتدلتين من غير ابراز لهما (قوله)
فيبطل بعمد تركه أي وأما ان تركه سهواً فيرجع محدوداً حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد
السلام إلا المأموم فلا يسجد لجل الإمام لسهوه فان لم يرجع محدوداً أو رجع فأثم لم تبطل صلاته مراعاة
لقول ابن حبيب ان تارك الرفع من الركوع سهواً يرجع قائماً لا محدوداً كترك الركوع (قوله) وسجود
الخ عرفه بعضهم بأنه مس الأرض أو ما اتصل بهما من ثابت بالجبهة اهـ واحتز بقوله أو ما اتصل بهما عن
بحوال السرير المعاق وبقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جداً ودخل به السرير الكائن من خشب لا من
شريط نعم اجازة بعضهم للمريض وظاهر قوله أو ما اتصل بها ولو كان أعلى من سطح ركبتي المصلي وذلك
كالمفتاح أو السبحة ولو اتصلت به والمحافظة وهو كذلك نعم الاكل خلافه هذا هو الظاهر مما في عقب وغيره
انظر المجلد (قوله) مستدير ما بين الحاجبين أي فلو سجد على ما فوق الحاجب لم تكف (قوله) إلى الناصية هو
شعر مقدم الرأس (قوله) أي على أقل جزء منها فلا يشترط في السجود الصاق الجبهة بتمامها
بالأرض بل يكفي فيه الصاق أقل جزء منها (قوله) على أبلغ ما يمكنه أي بحيث تستقر منبسطة والحاصل انه
يكفي الصاق جزء منها بالأرض ولو كان صغيراً وأما الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث يلمسها كلها فهو مندوب
(قوله) لا ارتفاع العجزه عطف على استقرارها أي لا يشترط ارتفاع العجزه (قوله) واعاد الصلاة أترك السجود
على أنفه أي سواء كان الترك عمداً سهواً (قوله) بوقت أي وهو في الظهرين للاصفرار وفي غيرهما
لأطول وهذا هو المعتد خلافاً لمن قال بوقت اختياري ولعل مراده بالنسبة للعصر قاله شيخنا (قوله) ولو في
سجدة واحدة أي من رباعية وقوله سهواً داخل في حيز المبالغة فأول إذا كان عمداً (قوله) وسن على
أطراف قدميه وركبتيه تبع في التعبير بالسنة ابن الحاجب قال في التوضيح وكون السجود عليهما سنة
ليس بصريح في المذهب غايته ان ابن القصار قال الذي يقوى في نفسه انه سنة في المذهب وقيل ان
السجود عليهما واجب ووجه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة أعضاء قال العلامة
هرازمي وعلى قول ابن القصار عول المصنف هنا اهـ بن (قوله) وركبتيه أي بأن يجعلهما على الأرض وكذا
يقال في قوله كيديه (قوله) كيديه قال ابن الحاجب وأما اليدين فقال سجنون ان لم يرفع يديه بين
السجدتين فتقولان قال في التوضيح يخرج في وجوب السجود على اليدين قولان من القوانين اللذين
ذكرهما سجنون في بطلان صلاة من لم يرفعهما عن الأرض فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجبا
وعلى عدم البطلان فلا يكون واجبا وقد صحح سند القول بعدم الاعادة فقول المصنف على الأصح راجع لما
بعد الكاف على قاعدته الأكثرية إشارة لتصحيح سند وقال تمت انه راجع لما بعد الكاف ولما قبلها فيكون
إشارة لما قاله ابن القصار في قبلها ايضاً (قوله) بوجوب ذلك أي بوجوب السجود على أطراف القدمين
والركبتين والكفين فان ترك شيئاً من ذلك بطلت (قوله) وهل هو أي السجود على الأمور الثلاثة
المذكورة (قوله) استظهر الأول فيهما أي في الاستئذان من هذا الإشارة أول الشيخ أحمد الزرقاني الظاهر

كفيه على ركبتيه • فلا يبطل وقال الشافعي وجوب ذلك وهل هو سهو مؤلده ان حقيقته وهل ماد كرسنه في كل ركعة أو في المجموع استظهر
الأول فيهما فترتب السجود

أقله حركة لسان واعلاه
اسماع نفسه فقط (بمحلها)
اي حال كون كل من الجهر
والسر كائنا في الجهر الصبح
مجلسه ومحل الجمعة وأولنا
المغرب والعشاء ومحل السر
ما عدا ذلك (و) الخامسة
(قل تكبيرة) اي كل فرد من
التكبير سنة (الا الاحرام)
فانه فرض (و) السادسة
(سمع لمن حده امام
وفد) حال الرفع من الركوع
اي كل واحدة سنة على الاظهر
(و) السابعة (كل تشهد)
اي كل فرض منه سنة
مستقلة ولا تحصل السنة
الا بجمعها وآخوه ورسوله
(و) الثامنة (الجلوس الاول)
يعني ما عدا جلوس السلام
(و) التاسعة (الزائد على
قدر السلام من) الجلوس
(الثاني) يعني جلوس السلام
الى عبده ورسوله ونائب
الجلوس للدعاء وفي نية الصلاة
على النبي وسنته الخلاف
وجوب السلام فالطرف له
حكم المظروف (و) العاشرة
الزائد (على) قدر (الطمأنينة)
الفرض ويطلب نظو يل
الركوع والسجود عن الرفع
منهما (و) الحادية عشرة
(ردمة) ادركه مع الامام
ركعة (على امامه) مشيرا
له بقلبه لايامه ولو امامه

سبحها السر والجهر لان صوتها كالعودة وربما كان في سماعه فتنة كذا في عقب وخش وفيه نظير لجهرها
مرتبة واحدة وهو ان تسمع نفسها فقط وليس هذا سرها لسان سرها مرتبة اخرى وهو ان تحرك لسانها
فليس لسرها على وادنى كما ان جهرها كذلك هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره وعليه فاذا
اقتصرت على تحريك لسانها في الصلاة الجهر يتسجدت قبل السلام انظر ابن (قوله اقله) اي بالنسبة للرجل
حركة لسان واعلاه اسماع نفسه هذا اصطلاح الانتهاء والانا التحقيق ان اعلى السر هو افواه وهو ان يد الغ فيه
جدا وادناه عدم المبالغة فيه فاندفع ما ناله بن من ان في الكلام قابلا والاصل اعلى السر حركة اللسان واقبله
اسماع نفسه (قوله بمحلها) اي ان كل واحد منهما سنة في محله لان كل واحد منهما سنة في كل ركعة ولا
يشكل على هذا ما يأتي من السجود ترك احدهما في الفاتحة من ركعة لانه ترك لبعض سنة له بال وترك البعض
الذي له بال ترك الكل (قوله اي كل فرض من التكبير سنة) اشار بهذا الى ان المراد بالكل في كلام المصنف
الكل الجيبي فيكون ماشيا على طريقة ابن القاسم ويحتمل ان يكون المراد الكل المجموعي فيكون ماشيا على
قول اشهب والابهرى والاحتمال الثاني انما يأتي اذا قرئ بالهاء لا بالتاء وينبغي على الخلاف السجود ترك
كبيرتين سهوا على الاول دون الثاني وبطلان الصلاة ان ترك السجود ثلاث على الاول دون الثاني (قوله
وسمع الله لمن حده) عطف على تكبيرة اي وكل سمع الله لمن حده فهو ماش على ان كل تسميع سنة وهو قول
ابن القاسم في المدونة وهو المشهور ويحتمل انه عطف على كل تكبيرة اي ومجموع سمع الله لمن حده فيكون
ماشيا على قول اشهب والابهرى (قوله وكل تشهد) اي ولو في سجود السهو ويكره الجهر به كافي كبير خش
(قوله اي كل فرد منه سنة مستقلة) هذا هو الذي شهره ابن زبيرة خلافا لمن قال بوجوب التشهد الاخير
وذكر اللخمي قولنا بوجوب التشهد الاول ونسهر ابن عرفة والقياس ان مجموع التشهدين سنة واحدة
ولا فرق بين كون المصلي قداما او مائما وما الا انه قد يسقط الطاب به في حق المأموم في بعض الاحوال
كتسبانه حتى قام الامام من الركعة الثانية فليقم ولا يسهو واما ان سعى التشهد الاخير حتى سلم الامام
فانه تشهد ولا يدعو ويسلم وسواء ذكر ترك التشهد قبل اصراف الامام عن محله اربعا بعد انصرافه عن محله
كما ذكره ح في سجود السهو لاعتن التوارد عن ابن الماسم خلافا لما في عقب وتبعه شيعتنا من انه ان
ترك ترك التشهد قبل اصراف الامام عن محله فانه يشهد وان ترك بعد انصرافه عن محله فانه يسلم
ولا يشهد (قوله ولا تحصل السنة الا بجمعها) اي لا ببعضه خلافا لبعضهم (قوله وآخوه ورسوله) اي
واوله التحيات لله (قوله يعني ما عدا جلوس السلام) اي ان كل جلوس من الجلوسات غير الاخير سنة فمراد
المصنف بالجلوس الاول ما عدا الاخير (قوله والرائد على قدر السلام) اي والجلوس الزائد على قدر السلام
حالة كون ذلك الزائد من الجلوس الثاني (قوله يعني) اي بالجلوس الثاني جلوس السلام سواء كان او لا
او انما او نال او رابعا (قوله الى عبده ورسوله) اي الكائن ذلك الجلوس الى عبده ورسوله وقد بين السارح
بهذا ما في كلام المصنف من الاجمال فان طاهره ان الجلوس الثاني كله سنة ما عدا الجهر الذي يقع فيه السلام
وليس كذلك وحال له ان كلام المصنف محمول على ما اذا انتصر في ذلك الجلوس على التشهد ولم يزد عليه دعاء
ولا اذاعة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) ونائب الجلوس للدعاء اي ما لم يكن بعد سلام الامام والا كان
كل من اعاد الجلوس نه مكروها (قوله والرائد على الطمأنينة) قال بعضهم انظر ما قدر هذا الزائد في
حق الفدوا والامام واما يوم قال شيخنا والطاغرانه بعدد التفاضل بشيئ آخر رهوان الزائد على
الطمأنينة على نحو مستوفى اطلب فيه الطمأنينة في الركوع والسجدة الاولى ام لا وكلام
المؤلف يقتضي ان سواء فهمه انكن ان الذي ذكره شيخنا انه ليس مستويا بل هو فيما يطلب به انظر بل
كالركوع والوجود اكثر منه فيما لا يطلب فيه الطمأنينة وعلى ذلك درج اراح حيث
قال في هذا الباب من العلامة بن علي في عدد الزائد على الطمأنينة سنة فقال انظر من ادى

على ان الزائد عليها سنة ونص اللخمي اختلف في حكم الزائد على اقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة فقبل فرض
موسع وقيل نافلة وهو الاحسن وهكذا عباراتهم في ابى الحسن وابن عرفة وغيرهما اه (قوله ثم يسن رده
على يساره الخ) عبر بتم اشارة الى ان رداً مقتضى على امامه مقدم على رده على من على يساره وهو المشهور
ومقابل ما قاله بعضهم من عكس ذلك (قوله وبه احد) اى والحال ان في يساره احداً من المأمومين ادرك
ركعة مع امامه وهذا يشمل ما اذا كان من على اليسار مسبوقاً او غير مسبوق وقوله وانصرف الخ فيما اذا
كان غير مسبوق والراد عليه مسبوق وظاهر قوله وبه احد مسامحة له لا تقدمه او تأخره عنه وظاهره ايضا
قرب منه او بعد وظاهره ايضا حال بينهما حال كعمود او كرسي ام لا قاله شيخنا (قوله وانصرف) اى
ولو انصرف الخ اى هذا اذا كان كل من الامام ومن على اليسار باقياً بل ولو انصرف كل منهما (قوله وجهر
بتسليم التحليل) اى واما الجهر بتكبير الاحرام فهو مندوب لكل مصلى اماماً او مأموماً او فذاً واما الجهر
بغيرها من التكبير فيندب للامام دون غيره فالأفضل له الاسرار به ولعل الفرق بين تكبير الاحرام حيث
ندب الجهر بها وتسليم التحليل حيث سن الجهر بها قوة الاولى لانها قد صاحبها النية الواجبة جزماً
بخلاف الثانية في وجوب النية معها خلاف وايضا انضم لتكبير الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما
يدل على الدخول في الصلاة (قوله كفذيما يظهر) في بن ظاهراً التوضيح عدم جهر القذها ونصه قال
بعضهم التسليم الاولى تستدعي الرد واستدعاؤه يقتصر للجهر وتسليمه الرد لا يستدعي جهراً فذلك لم يقتصر
للجهر اه ومعلوم ان سلام الفذ لا يستدعي رداً فلا يطلب منه جهر اه كلامه (قوله وتسليم التحليل)
اى بالتسليم التي يحل بها كل ما كان ممنوعاً في الصلاة (قوله وان سلم المصلي) اى عمداً او سهواً وقوله مطلقاً
اى سواء كان فذاً او اماماً او مأموماً وحاصل ما ذكره الشارح من التفصيل ان المصلي اذا سلم اولاً على يساره
ثم تكلم او فعل فعلاً منافياً للصلاة كاشرب فلا يخلو اماناً يكون سلامه اولاً على يساره بقصد التحليل
او بقصد الفضيلة او لم يقصد شيئاً فان كان بقصد التحليل لم تبطل صلاته لانه اعفاه التيامن بتسليمه
التحليل وهو مندوب وان كان سلامه على يساره اولاً بقصد الفضيلة ولو كان ناوياً به يأتي بتسليمه اخرى
بعدها للتحليل بطلت صلاته بمجرد السلام وان لم يتكلم لتلاعبه وان لم يقصد بسلامه على يساره اولاً
لا التحليل ولا الفضيلة كانت صلاته صحيحة ان كان فذاً او اماماً او مأموماً ليس على يساره احد لان الغالب
قصده بذلك السلام الخروج من الصلاة وان كان مأموماً على يساره احد فان سلم التحليل عن قرب وكان
كلامه قبله سهواً فصلاته صحيحة وان سلم التحليل عن بعد وكان كلامه قبله عمداً بطلت صلاته وهذا التفصيل
للخمي جمع به بين قول الزاهي بالبطلان ومطرف بعدم البطلان فيمن سلم عن يساره غير قاصد تحليل
ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه سواء كان عامداً او سهواً وما ذكرناه من انه اذا سلم على يساره اولاً ناوياً
الفضيلة فان صلاته تبطل بمجرد سلامه ولو كان ناوياً للعود للتحليل هو ما صرح به ابن عرفة واقتصر عليه ح
واختاره عيج قائلاً ان القواعد تقتضي ذلك ولكن مقتضى كلام التوضيح والشارح بهرام اعتماد ما قاله
للخمي وحاصله انه ان سلم على يساره اولاً بقصد الفضيلة فان كان غير قاصد العود لتسليم التحليل على يمينه
فصلاته باطلة بمجرد سلامه وان سلم ناوياً للعود فان عاد عن قرب من غير فصل بكلام عمداً فالصحة وان فصل
بكلام عمداً اولاً يحصل كلام ولكن حصل طول فالبطالان وعلى هذا القول اقتصر في المجمع ومثل ما اذا سلم
بقصد الفضيلة ناوياً للعود للتحليل في التفصيل المذكور ما اذا سلم على يساره بقصد الفضيلة معتقداً ان سلم
اولاً بتسليم التحليل فان عاد للتحليل عن قرب قبل ان يتكلم عمداً صححت والا فلا (قوله لا امام وفذا) اى سواء
كانت الصلاة فرضاً او نفلاً او سجود سهواً وتلاوة (قوله لان امامه ستره له) هذا قول مالك في المدرنة وقوله
اولان ستره الامام الخ هذا قول عبد الوهاب واختلف هل معناه واحد ران لخلاف اذ طي وحيث تدفق
كلام مالك حذف مضاف والتقدير لان ستره امامه ستره له والمعنى مختلف والخلاف حقيقي وحيث تدفق
كلام الامام على ظاهره وعليه فيجتمع على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف الذي خلفه كما يمتنع المرور

(ثم) يسن رده على
(يساره وبه احد) اى من
المأمومين ادرك ركعة مع
امامه ولو صبياً او انصرف
كل من الامام والمأموم
وهذه هي السنة الثانية
عشرة (و) الثالثة عشرة
(جهر) لرجل من امام
ومأموم كفذيما يظهر
(بتسليم التحليل فقط)
دون تسليم الرد بل يندب
السرفه (وان سلم) المصلي
مطلقاً (على اليسار) بقصد
التحليل (ثم تكلم) مثلاً
(لم تبطل) صلاته لانه اعفاه
فانه فضيلة التيامن وكذا
ان لم يقصد شيئاً وهو غير
مأموم على يساره احد
لان الغالب قصد الخروج
من الصلاة لان نوى
الفضيلة فبطل بمجرد
تلاعبه بخلاف مأموماً
على يساره احد ان لم يتكلم
او تكلم سهواً وسلم التحليل
عن قرب وسجد بعده فان
طال بطلت (و) الرابعة
عشرة (ستره) اى نصبها
امامه خوف المرور بين
يديه والمعتمد استحبابها
(لامام وفذا) لامأموم
لان امامه ستره له اولان
ستره الامام سره له

لا كسوط (غير مشغل) للمصلي و اشار لقدرها بقوله (في غلط ربح و طول دراع) لاما دونهما (لادابة) اما لتجاسة فضلها كالبالغ و اما لخوف زوالها و اما لمها فهو محترز طاهر اوثابت او هما فان كانت طاهرة الفضلة وثبت بربط ونحوه جاز (و) لا (مجر واحد) لم يذكر ما هذا محترزه فيكره الاستتار به ان وجد غيره خوف التشبيه بعبد الاصلان فان لم يجد غيره جعله عينا او شاملا لبل جميع ما يجوز الاستتار به كذلك و جاز بأكثر من حجر (و) لا (خط) يحظه من المشرق للمغرب او من القبلة لديرها وكذا حفرة وماء ونار ولا مشغل كئاثم وحلق العلم وكل حلقة بها كلام بخلاف الساكنتين ولا بكافر او مأبون او من يواجهه فيكره في الجميع (و) لا لظهر امرأة (اجنبية) اي غير محرم (وفي المحرم قولان) بالكراهة والجواز ثم الاربع مالابن العربي من ان المصلي سواء صلى لستره ام لا لا يستحق زيادة على مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده (و) ثم بين يديه فيما يستحقه

بينه وبين سترته لانه مرور بين المصلي وسترته فيهم او يجوز المرور بين الصف الذي خلفه والصف الذي بعده لانه وان كان مرور بين المصلي وسترته لان الامام ستره للصفوف كلهم الا انه قد حال بينهما حائل وهو الصف الاول فالامام ستره لمن يليه حسا وحكما ولمن بينه وبينه فاصل ستره حكما لاحسا والذي يتمتع فيه المرور الاول الا الثاني واما على قول عبد الوهاب من ان ستره الامام ستره لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لان ستره الصف الاول انما هو ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وسترته الامام كما يجوز المرور بين بقية الصفوف مطلقا والحق ان الخلاف حقيق والمعتمد قول مالك كما قال شيخنا قال في الميع والميت في الجنائز كاف ولا ينظر للقول بنجاسته ولا انه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كما للشيخ عجم (قوله ان خشيا مروا بين يديه) اي ولو بجحوان غير عاقل كهرة (قوله ولوشك) اي هذا اذا جزم او ظن المرور بين يديه بل ولوشك في ذلك لان توهمه (قوله لان لم يخشيا) اي فلا يطلب بها وذلك كما لو كان يصلي بصحراء لا يمر بها احد او بمكان عال والمرور من اسفله وما ذكره المصنف من التفصيل هو المشهور قال مالك في المدونة ويصلي في موضع يأمن فيه من مرور شيء بين يديه الى غير ستره ابن ناجي ما ذكره هو المشهور وقال مالك في العتية يؤمر بها مطلقا واختاره اللخمي وبه قال ابن حبيب وهو مقابل المشهور وانظر ح (قوله و اشار لصفته) اي التي لا تجزى بدونها وكذا يقال في قدرها (قوله لا كسوط) ادخلت الكاف الجبل (قوله في غلط ربح) اي ان اقل ما تكون ان يكون في غلط ربح فأولى ما كانت اغلط منه واما لو كانت ادنى من غلط ربح فلا يحصل بها المطلوب (قوله وطول ذراع) اي من المرفق لا آخر الاصبع الوسطى والمراد انه لا بد فيها ان تكون طول ذراع فاكثري الارتفاع بين يديه كافي بن (قوله لادابة) اي فلا تحصل السنة والمندوب بالاستتار بها (قوله وثبت بربط) اي والا فلا تحصل السنة بالاستتار بها لعدم ثباتها (قوله جعله عينا او شاملا) اي ويكره ان يجعله مقابلا لوجهه (قوله ولا خط) هذا وما بعده في كلام الشارح محترز قوله في غلط ربح وطول ذراع (قوله كئاثم) اي فهو مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلي او كشف عورته (قوله ولا بكافر) اي واما بغيره فيجوز حيث كان غير مواجه له (قوله وفي المحرم) اي وفي الاستتار بظهر المحرم قولان والراجح منهما الجواز وعدم الكراهة والحاصل ان الاستتار بالشخص المواجه له مكروه مطلقا واما الاستتار بظهره فان كانت امرأة اجنبية او كافرا او مأبونا فالكراهة وان كان رجلا غير كافر جاز من غير كراهة وان كانت امرأة محرما فقولان والراجح الجواز (قوله ثم الاربع الخ) اعلم انه اختلف في حریم المصلي الذي يمنع المرور فيه قال ابن هلال كان ابن عرفة يقول هو ما لا يشوش عليه المرور فيه ويحده بنحو عشرين ذراعا ويؤخذ ذلك من تحديد مالك حریم البئر بما لا يضر تلك البئر بحفر بئر اخرى ثم اختار ما لابن العربي من ان حریم المصلي مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده وقيل انه قدر رمية الحجر او السهم او المضاربة بالسيف اقول (قوله واثم ما بين يديه) اي امامه فيما يستحقه اي وهو حریم المتقدم تحديده وللصلي دفع ذلك المار بين يديه دفعا خفيفا لا يشغله فان كثرا بطل صلاته ولو دفعه فأثقله شيئا كما لو خرق ثوبه او سقط منه مال ضمن على المعتمد ولو دفعه دفعا أو ذونا فيه كما قاله ابن عرفة ولو دفعه فثابت كانت دية على عاقلة دافعه على المعتمد لانها كان مأذونا له فيه في الجسلة صار كالخطا فاذ لم يقتل فيه وكانت الدية على العاقلة وقيل يكون هدرا وقيل الدية في مال اندفع انظر ح (قوله وكذا تناول آخر شيئا) اي وكذا يأثم تناول آخر شيئا بين يدي المصلي وقوله او يكلم آخر شيئا بان يكلم من على احد جانبي المصلي شخصا بجانبه الا آخر (قوله ان كان المار ومن الحق به مندوحة) حاصله ان المصلي اذا كان في غير الموضع جذا الحرام فان كان للمار بين يديه مندوحة حرم عليه المرور صلى المصلي لستره ام لا وان لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرور صلى المصلي لستره ام لا واذا كان في المسجد الحرام حرم المرور ان كان له مندوحة صلى لستره والاجاز المرور هذا اذا كان المار غسيرا ثم واما ما هو فلا يحرم عليه كان للمصلي ستره ام لا نعم ان كان لستره كره (قوله الا طائفا

وكذا تناول آخر شيئا او يكلم آخر شيئا ان كان المار ومن الحق به (له مندوحة) اي سعة في ثوبه ذلك صلى لستره او لا طائفا

بالمسجد الحرام والامصلي امر لسترته او فرجة في صف اول ركعاف (و) اتم (مصل تعرض) بصلاته بلاسترته بمحل بطن به المرور وهو بين يديه احد قد يأتى بمكان وقد لا يأتى بمكان وقد يأتى أحدهما (و) الخامسة عشرة (انصات) ١٩٥ (مقتد) لقراءة امامه في صلاة جهرية

(ولو سكت امامه) بين تكبير وفاتحة او بين فاتحة وسورة او لم يسمعه لعارض فتكره قراءته ولو لم يسمعه (ونذبت) قراءته (ان اسر) الامام اى ان كانت الصلاة سرية ولو قال في السرية لكان اقع وندب في السرية ان يسمع نفسه ثم شرع في مندوبات الصلاة مشبهاتها بالمندوب المتقدم فقال (كرفع يديه) اى المصلي مطلقاخذ ومنكبيه ظهورهما للسماء وبطنهما للارض (مع احرامه) فقط لامع ركوعه ولا رفعه ولا مع قيام من اثنتين (حين شروعه) في التكبير لا قبله كما يفعل اكثر العوام وندب كشفهما وارسالهما بوقار فلا يدفع بهما امامه (وتطويل قراءة بصبح) بأن يقرأ فيها من طوال المفصل الضرورة او خوف وخرج وقت (والظهر تليها) في التطويل اى دونها فيه واوله الحجرات وهذا في غير الامام واما هو فينبغي له التقصير الا ان يكون اماما بجماعة معينة وطلبوا منه التطويل (وتقصيرها) اى القراءة

بالمسجد الحرام) اى فانه لا يحرم عليه المرور بين يدي المصلي ولو صلى لسترته وكذا يقال فيمن بعده وهو المصلي يمر لسترته او فرجة والمضطر للمرور لركعاف فلا اتم عليهما في المرور في كل مسجد ولو كان للمصلي الذي حصل المرور بين يديه ستره (قوله واتم مصل تعرض) استشكله بعضهم بأن المرور ايس من فعل المصلي والمصلي لم يركع واجبا فكيف يكون آتيا بفعل غيره واجبا بأن المرور وان كان فعل غيره لكنه يجب عليه سد طريق الاثم فاتم لعدم سدها (قوله فقد يأتى بمكان) وذلك اذا تعرض المصلي بلاسترته وكان للمار مندوحة (قوله وقد لا يأتى بمكان) كما لو صلى لسترته ولم تكن للمار مندوحة في ترك المرور (قوله وقد يأتى أحدهما) اى فاذا تعرض المصلي ولا مندوحة للمار اتم المصلي دون المار واذا صلى لسترته وكان للمار مندوحة اتم المار دون المصلي (قوله وانصات مقتدا) جعله سنة هو المشهور وقيل بوجوبه كما يقول الخفية (قوله في صلاة جهرية) اى ولو اسر لامام فيها القراءة عمد او سهوا (قوله ولو سكت امامه) اشار بهذا الى قول سند المعروف انه اذا سكت امامه لا يقرأ او رد المصنف باو على رواية ابن نافع عن مالك من ان المأموم يقرأ اذا سكت امامه والفرض ان الصلاة جهرية (قوله ولم يسمعه لعارض) اى كبعد او اسر الامام في الجهرية (قوله فتكره قراءته الخ) اى ما لم يقصد من الخروج من خلاف الشافعي والافلا كراهة (قوله لكان اقع) اى لان ظاهره انه متى اسر الامام ندب لمأمومه القراءة ولو كانت جهرية وخالف الامام واسر فيها وليس كذلك كما مر (قوله اى ان كانت الصلاة سرية) ظاهره ولو جهر الامام فيها عمد او نسيانا وهو كذلك (قوله ظهورهما للسماء الخ) اى مبسوطتان ظهورهما للسماء وبطنهما للارض على صفة الراهب اى الخائف وهذه الصفة هي التي ذكرها سحنون ورجحها عجم كما قال شيخنا وقال عياض يجعل يديه مبسوطتين بطنهما للسماء وظهورهما للارض كالراغب وقال الشيخ احمد زروق الظاهر انه يجعل يديه على صفة النابذ أن يحصل يديه قائمتين اصابعه حذوا ذنيه وكفاه حذو منكبيه وصرح المازري بتشهير ذلك كافي المواق ورجحه اللقاني ايضا (قوله لا مع ركوعه ولا رفعه) اى ولا مع رفعه منه وهذا هو اشهر الروايات عن مالك كافي المواق عن الالكال وهي التي عليها عمل اكثر الاصحاب وفي التوضيح الظاهر انه يرفع يديه عند الاحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين لورود الاحاديث الصحيحة بذلك اه بن (قوله لا قبله) اى ولا بعده ايضا وكره رفعهما قبل التكبير او بعده (قوله اى دونها فيه) اى دون الصبح في التطويل وحينئذ يقرأ في الصبح من اطول طوال المفصل وفي الظهر من اقصر طوال المفصل (قوله واوله) اى واول المفصل على المعتمد (قوله وهذا) اى استحباب تطويل القراءة فيما ذكره وقوله في غير الامام الاولى في حق من يصلي وحده (قوله فينبغي له التقصير) اى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امام احدكم فلا يخفف فان في الناس الكبير والمرضى والحاجة وانظر اذا اطال الامام القراءة حتى خرج عن العادة وخشى المأموم تلف بعض ماله ان اتم معه او فوت ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوغ له الخروج عنه ويتم نفسه ام لا قال المازري يجوز له ذلك وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي انظر بن (قوله وطلبوا منه لتطويل) اى وعلم اطاعتهم له وعلم اذ ان انه لا عذر لواحد منهم فلهذه قيود اربعة في استحباب التطويل للامام (قوله وتقصيرها بمغرب وعصر) اى وهما سايان في التقصير وقيل في المغرب اقصر وعكس بعضهم كذا في الميج (قوله من قصاره) اى المفصل وقوله واوله اى اول قصار المفصل وقوله من وسطه اى المفصل وقوله واوله اى اول وسط المفصل (قوله وتقصير قراءة ركعة ثانية الخ) على هذا الوقر في الثانية اقل مما قرأ في الاولى الا انه رتل فيه حتى طال قيام الثانية عن قيام الاولى في الزمان كان آتيا بالمندوب وقيل ان المندوب تقصير الركعة الثانية عن الاولى في الزمان وان قرأ فيها اكثر مما قرأ في الاولى واستظهر بعضهم هذا القول ويدل له ما يأتي في الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله وسكره المبالغة في التقصير) اى في تقصير قراءة الثانية عن قراءة الاولى على

(بمغرب وعصر) بان يقرأ فيها من قصاره واوله والضحي (كوسط بعشاء) بان يقرأ فيها من وسطه واوله من عبس وسمي مفصلا لكثرة

لذاتها من سورة (و) ندب تقصير قراءة ركعة (ثانية عن) قراءة ركعة (اولى) في فرض وتكره المبالغة

في التفسير فالأقلية بالربع فدون وكون الثانية أطول والمساواة خلاف الأولى فيما يظهر (و) تقصير (جلوس أول) يعني غير جلوس السلام عن جلوسه بأن لا يزيد على ورسوله (و) ١٩٦ ندب (قول مقتدوفذ) بعد قوله أو قول الامام سمع الله لمن حمده المسنون (ربنا ولك

ما قال الشارح أو تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى على ما عالج غيره (قوله فالأقلية) أي المطلوبة (قوله فيما يظهر) أي لانه مكروه (قوله يعني غير جلوس السلام) أي ومن العبر جلوس سجود السهو (قوله فالقذ مخاطب بسنة ومندوب) أي والامام مخاطب بسنة فقط والمأموم مخاطب بمندوب فقط (قوله كدعاء به) أي كما ندب الدعاء فيه أي السجود فالركوع لا يدعى فيه وأما السجود فيجمع فيه بين التسبيح والدعاء بما شاء (قوله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله) أي فلا يندب له التأمين حينئذ بل بركه (قوله ولا يتحرى على الاظهر) أي لانه لو تحرى لربما وقع في غير موضعه ولربما صادف آية عذاب كذا في التوضيح وبحث فيه بأن القرآن لم يقع فيه ادعاء بالعذاب الاعلى مستحقه وحينئذ فلا ضرر في مصادفته بالتأمين (قوله ومقابلته يتحرى) أي انه اذا لم يسمع ولا الضالين وسمع ما قبلها فانه يتحرى وهو قول ابن عبدوس (قوله راجع للمفهوم) أي لا للمنطوق اذ لا خلاف فيه (قوله وندب اسرارهم به) أي لانه دعاء والمطلوب فيه الاسرار (قوله وندب قنوت) ما ذكره المصنف من كونه مستحبا هو المشهور وقال سحتون انه سنة وقال يحيى بن عمر انه غير مشرع وقال ابن زياد من ركه فسدت صلاته وهو يدل على وجوبه عنده انظر ح (قوله أي دعاء) اشار بهذا الى ان المراد بالقنوت هنا الدعاء لانه يطلق في اللغة على امور منها الطاعة والعبادة كما في ان ابراهيم كان امه قانتا لله خفيضا ومنها السكوت كما في وقوموا لله قانتين أي ساكنين في الصلاة لحديث زيد بن ارقم كنا نكلم في الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ومنها القيام في الصلاة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام افضل الصلاة طول القنوت أي القيام ومنها الدعاء يقال قنت له وعليه أي دعاه وعليه (قوله لا فادان كل واحد مندوب استقلالاً) أي كما هو الواقع وأما قول عبق وخش لما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يعطفه بالواو وغير صحيح كما في بن وانما ندب الاسرار به لانه دعاء وهو يندب الاسرار به حذر من الرياء (قوله بصبح فقط) أي لا يؤثر ولا يفعل في سائر الصلوات عند الحاجة اليه كعلاء أو باء خلافاً لما ذهب لذلك لكن لو وقع لا يبطل الصلاة به كما قال سندو والظاهر ان حكم القنوت في غير الصبح الكراهة وانما ترك المصنف العطف في قوله بصبح لان الصبح تعيين للمكان الذي يشرع فيه لما علمت من كراهته في غيره ولو عطف لاقتضى انه اذا أتى به في غير الصبح فعل مندوباً وهو اصل القنوت وفاته مندوب مع ان فعله في غيره مكروه تأمل (قوله وندب قبل الركوع) أي لما فيه من الرفق بالمسبوق ولونسي القنوت ولم يتذكر الا بعد الانتهاء لم يرجع له وقتت بعد رفعه من الركوع فلورجع له بعد الانتهاء بطلت صلاته ولا يقال بعدم البطالان قياساً على الراجع للجلوس بعد استقلاله قائماً لان الجلوس اشد من القنوت لا ترى انه لو ترك السجود للجلوس لبطلت صلاته بخلاف القنوت وايضا الراجع للقنوت قدر جرح من فرضه متفق على فرضيته وهو الركوع لعير فرض بخلاف الراجع للجلوس فانه يرجع من فرض مختلف في فرضيته وهو القيام للفتحة لعير فرض (قوله اللهم انا نستعينك الخ) أي ونستعفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي وسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدران عذابك بالكافرين ملحق ولم يثبت في رواية الامام وثني عليك الخير بشكرك ولا بكفرك وانما ثبتت في روايه غيره كما قررته شيخنا العدوي ونخضع بالنون مضارع خضع بالكسر ذل وخضع ونخلع أي نزيل ربه الكفر من اعناقنا ونترك من يكفرك أي لا نحب دينه فلا يعترض بجواز نكاح الكتابية ومعاملة الكفار ونخضع ونخدم وملحق بالكسر معناه لاحق وبالفتح بمعنى ان الله يلحقه بالكافرين وهما روايتان (قوله اللهم اهدنا فإمن هديت الخ) أي وعافنا فإمن عافيت وقولنا فإمن قوليت وقولنا واصرف عنا شراً مضى فإمن فإمن لا يقضى عليك وانه لا يعز من عاديته ولا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت فإلك الحمد على ما اعطيت نستعفرك وتوب اليك (قوله في وقت الشروع) أي بحيث يتبدى التكبير في كل ركن عند الشروع في اوله ولا يشتمه الامع آخره ويجوز قصره على

الحمد) ولا يزيد على الامام فالقذ مخاطب بسنة ومندوب (و) ندب (تسبيح) بأي لفظ كان (ركوع وسجود) كدعاء به (وتأمين فذم مطلقاً) كانت صلاته سرية أو جهرية (و) تأمين (امام بسر) أي فيما سر فيه لا فيما يجهر فيه (و) ندب تأمين (مأموم بسر) عند قوله ولا الضالين (او جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان سمعه) يقول ولا الضالين وان لم يسمع ما قبله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله ولا يتحرى (على الاظهر) ومقابلته يتحرى فقوله على الاظهر راجع للمفهوم (و) ندب (اسرارهم) أي القذ والامام والمأموم (به) أي بالتأمين (و) ندب (قنوت) أي دعاء (سرا بصبح فقط) لو قال واسرار لا فادان كل واحد مندوب استقلالاً (و) ندب (قبل الركوع) ندب (لفظه) المخصوص (وهو) أي لفظه (اللهم انا نستعينك الخ) ولا يضم اليه اللهم اهدنا فإمن هديت الخ على المشهور فلو أتى بقوله اللهم اهدنا الخ فساقبل الركوع

وكذا تسميته (الا تكبيره) (في قيامه من اثنتين) أي بعد فراغه من تشهده الواقع بعد ركعتين (فلاستقلاله) فأما وأخر ما موم قيامه حتى يستقل امامه (و) ندب (الجلوس كله) (واجبا كان أو سنة ومحيط الندب قوله) (بافضاء) الخ أي ندب كونه بأفضاء وركل الرجل (اليسرى) واليتيه (للارض و) نصب الرجل (اليتي عليها) أي على اليسرى (و) باطن (ابهامها) أي اليمنى ١٩٧ (للارض) فتصير رجلاه معاً من الجانب

الايمن مفرجا نخذه (و) ندب (وضع يديه على ركبتيه بركوعه) مكر مع قوله وندب تمكينهما منها والاولى كافي بعض النسخ اسقاط بركوعه وجر فقط وضع عطف على قوله بأفضاء اليسرى فهو من تمام صفة الجلوس ويكون قوله على ركبتيه على حذف مضاف أي على قرب ركبتيه (و) ندب (وضعهما حذو آذنيه أو قريبهما) متوجهين إلى القبلة (بسجود) ندب (محافة) أي مباحدة (رجل فيه) أي في سجوده (بطنه نخذه) أي عن نخذه (و) ندب مباحدة (عرقبيه ركبتيه) أي عنهما محافيا لهما عن جنبيه بمحاجباها بتجنيعها وسطا وقد ركبته ثم ندب ما ذكره في فرض كتفل لم يطول فيه لان طول فله وضع ذراعيه على نخذه لطول السجود فيه ومفهوم رجل ان المرأة يندب كونها منضمة في ركوعها وسجودها (و) ندب (الرداء) لكل مصل ولو نافلة كما هو طاهر وهو ما يليقه على عاتقيه وبين كتفيه فوق ثوبه وطوله ستة

اوله أو آخره الا انه خلاف الاولى وكذا سمع الله من حده (قوله وكذا تسميته) أي كذا يندب ان يكون تسميته في وقت شروعه في الركن ليعمر به (قوله فلاستقلاله قائما) أي فيستحب تأخير عند استقلاله قائما للعمل ولانه كفتح صلاة وحل قيام الثلاثية على الرابعة فلو كبر قبل استقلاله في اعادته بعده قولان ولو كان الامام شافعيًا يكره حال القيام فالظاهر صبر المأموم المالكى بتكبيره حتى يستقل بعده قائما (قوله واجبا كان) أي كبين السجدةين والسلام وقوله أو سنة أي كالجلوس للثنتين (قوله بأفضاء) أي حالة كونه مصورا بأفضاء أي وضع الرجل اليسرى على الارض وصح جعل الباء للمصاحبة أي حالة كون الجلوس مقارنا لهذه الهيئة فان لم يكن مقارنا لها حصلت السنة وفات المستحب (قوله وركل الرجل اليسرى) ويزم من افضاء وركل اليسرى بالارض افضاء ساقيها للارض فترك النص على افضاء الساق لذلك فاندفع ما يقال لاحاجة لتقدير وركل لان الافضاء للارض به وبالساق (قوله واليتيه) الاولى واليتيه بالافراد لان الآية اليمنى مرفوعة عن الارض الا ان يقال ان في الكلام حذف مضاف أي واحدى اليديه (قوله ونصب الرجل اليمنى) الاولى ووضع ساق الرجل اليمنى عليها وقوله أي على اليسرى الاولى على قدمها (قوله وباطن ابهامها) أي والحال ان باطن ابهامها للارض (قوله مفرجا نخذه) حال أي فتصير رجلاه معاً كاثنتين من الجانب الايمن حالة كونه مفرجا نخذه (قوله كافي بعض النسخ) هذه النسخة ذكرها ابن عازي وكنها اصلاح اه بن (قوله فهو من تمام صفة الجلوس) أي لان وضع اليدين على آخر الفخذين في الجلوس مستحب كما نقله ح عن ابن بشر (قوله أو قريبهما) ظاهر المصنف كالرسالة تساوى الحالتين ونص الرسالة تجعل يديك حذو آذنيك أو دون ذلك لكن الذي في شب وكبير خش ان اول الحكاية الخلاف وانه اشارة لقول آخر ولم يعلم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في الندب فانه يحتمل ان يكون بحيث تكون اطراف اصابعه محاذية للآذين ويحتمل ان تكون اطراف الاصابع انزل منهما (قوله ومحافة رجل الخ) اعلم ان للسجود سبع مندوبات ذكر المصنف منها اثنتين وهما مباحدة البطن عن الفخذين ومباحدة المرفقين عن الركبتين وبقي محافة ذراعيه عن نخذه ومحافاتهما ايضا عن جنبيه وتفرقه بين ركبتيه ورفع ذراعيه عن الارض وتجنيعه بهما بتجنيعها وسطا وقد ذكر الشارح بعض ذلك وترك بعضه (قوله محافيا) أي مباحدا لهما أي المرفقين (قوله في فرض) أي سواء طوّل فيه ام لا (قوله يندب كونها منضمة) أي بحيث تلتصق بطنها بفخذيه او مرقبها بركبتيها (قوله لكل مصل) أي سواء كان اماما أو فدا أو مأوما كان يصلي فرضا أو نفلا لا المسافر فلا يسدب له استعمال الرداء كما ذكر شيخنا في حاشية خش (قوله على عاتقيه) ظاهره ان العاتقين غير الكتفين وانه لا يضع الرداء على الكتفين وليس كذلك فالاولى ان يقول وهو ما يليقه على عاتقيه أي كتفيه دون ان يغطي به راسه فان غطاها به ورد طرفه على احد كتفيه صار قناعا وهو مكروه للرجل لانه من سنة النساء الامن ضرورة حر او برد ومالم يكن من قوم شعارهم ذلك والالم يكره كما تقدم في الانقاب كذا في بن (قوله وتأكد) أي ندب استعمال الرداء (قوله أي ارسال يديه لجنبيه) أي من حين يكبر تكبيرة الاحرام (قوله وكره القبض) أي على كوع اليمنى باليسرى وكذا عكسه ووضعها فوق السرة (قوله وهل يجوز القبض في النفل طول اوله) أي وهو المتمد لجواز الاعتماد في النفل من غير ضرورة (قوله تأويلان) الاول ظاهر المدونة عند غير ابن رشد والداني لابن رشد (قوله بأي صفة كانت) علم منه ان القبض في الفرض مكروه بأي صفة كانت وان الذي فيه الخلاف في البض النفل اذا لم يطول القبض بصفة خاصة واماعلى غيرها فالجواز ملحقا وليس فيه الخلاف المتقدم

اذرع وعرضه ثلاثة وتأكد لا ثمة المساجد ففذه قائما غيرهما (و) ندب لكل مصل مطبقا (سدل) أي ارسال (يديه) لجنبيه وكره القبض بفرض (وهل يجوز المص) لكوع اليسرى يده اليمنى واضعها ما تحت الصدر وفوق السرة (في النفل) طول اوله (أو) يجوز (ان طوّل) فيه ويكره ان قصر نأ (وهل كراهته) أي القبض (في الفرض) أي صفة كانت فالمراد به انه اقل السدل لا ما سبق فقط (للاعتياد) اذ هو

شبهه بالمستند فلو فعله لالاعتماد بل استئناؤه ليكره وكذا ان لم يقصد شيئا فبما يظهر وهذا التعليل هو المعتمد وعليه في جواز النقل مطلقا لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة (او) كراهته ١٩٨ (خيفة اعتقاد وجوبه) على العوام واستبعد وضعف (او) خيفة (اظهاره وشوع) وليس

بخاشع في الباطن وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض (تأويلات) خمسة اثنان في الاولى وتسلاثة في الثانية ولم يذكر المصنف من العلل كونه مخالفا لعمل اهل المدينة (و) ندب (تقديم يديه في) هوى (سجوده وتأخيرهما عند القيام) منه (و) ندب (عقده يمناء) اي عقد اصابعها (في شهادته) يعني تشهد السلام وغيره ولو قال في شهادته كان اخصر واشمل (الثلاث) من اصابعها الخنصر والبنصر والوسطى واطرافها على اللحمية التي تحت الابهام على صفة تسعة (ماذا السبابة) وجاعلا جنبها للسماء (والابهام) بجانبها على الوسطى ممدودة على صورة العشرين فتكون الهيئة صفة التسعة والعشرين وهذا هو قول الأكثر (و) ندب (تحريكها) اي السبابة يمناء وشمالا (دائما) في جميع الشاهد واما اليسرى فيسطها مقرونة الاصابع على نخذه (و) ندب (تباً من السلام) عند النطق بالكاف والميم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه ومقابلهما يشرب به قبالة وجهه

(قوله الاعتماد) اي اذا فعله بقصد الاعتماد وهذا التأويل لعبد الوهاب (قوله بل استئناؤه) اي انبا على ما في فعله ذلك (قوله او خيفة اعتقاد وجوبه) هذا التأويل للباحي وابن رشد وهو يقتضي كراهة القبض في الغرض والنقل ويضعفه تفرقة الامام في المدونة بين الغرض والنقل (قوله واستبعد) اي لاداء اكراهة كل المندوبات لان خيفة اعتقاد الوجوب يمكن في جميع المندوبات وبالجملة فهذا التأويل ضعيف من وجهين كما عانت (قوله او خيفة اظهار خشوع) هذا التأويل ليعاض وهو يقتضي كراهة القبض في الغرض والنقل ويضعفه ان ما لا يفرق في المدونة بين الغرض والنقل فذكر ان القبض في النقل جائز وانه يكره في الغرض (قوله اثنان في الاولى) اي في المسئلة الاولى (قوله وندب تقديم يديه الخ) لما في ابي داود والنسائي من قوله عليه الصلاة والسلام لا يركن احدكم كبايرك البعير ولكن يضع يديه ثم ركبته وممناء ان المصلي لا يقدم ركبته عند انحطاطه للسجود كما يقدمهما البعير عند بروكه ولا يؤخرهما في القيام كما يؤخرهما البعير في قيامه والمراد ركبتا البعير اللتان في يديه لانه يقدمهما في بروكه ويؤخرهما عند القيام عكس المصلي (قوله وندب عقده) اي ندب للمصلي عقده يمناء فالضمينان للمصلي (قوله واشمل) اي لان تشهد مفردة مختصة بهم الواحد والاثنين وما زاد عليهما (قوله الثلاث من اصابعها) بدل من يمناء بدل بعض من كل (قوله واطرافها على اللحمية) جملة حالية (قوله على الوسطى) اي حالة كون الابهام موضوعا على الوسطى (قوله - على صورة العشرين) الحاصل ان مدا السبابة والابهام صورة العشرين واما قبض الثلاثة الاخرى في كلام المصنف بالنسبة له اجمال لانه يحتمل ان يقبض الثلاثة صفة تسعة وهو يجعلها على اللحمية التي تحت الابهام فتصير الهيئة هيئة التسعة والعشرين ويحتمل جعل الثلاثة في وسط الكف وهو صفة ثلاثة فتكون الهيئة هيئة ثلاث وعشرين واختار الاول شارحنا واما احتمال جعلها في وسط الكف مع وضع الابهام على اغملة الوسطى وهي صفة ثلاثة وخمسين فهذا لا يصدق عليه قول المصنف مادام السبابة والابهام لان الابهام حينئذ يسير - يود بل هو منحن على اغملة الوسط الا ان يراد بالمد ما قبل العقد (قوله يمناء وشمالا) اي لالا على ولا لاسئل اي اشوق وتحت كما قال بعضهم (قوله في جميع الشاهد) اي من اوله وهو التحيات لله لا آخره وهو عبده ورسوله ووطأه انه لا يحررها بعد الشاهد في حالة الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن المرافق لما ذكره في علة تحريكها وهو انه يذكره احوال الصلاة فلا يؤقعه الشيطان في سهوانه يحررها دائما للسلام وانما كان تحريكها يذكره احوال الصلاة لان عروقها متصلة بنيات القلب فاذا تحركت ازعج القلب فيتنبه بذلك (قوله سند النطق بالكاف والميم) اي من عليكم (قوله وما قبلهما) اي الكاف والميم (قوله على المعتمد) اي لانه ظاهر المدونة وقاله الباجي وعبد الحق ومقابلهما ما تأوله بعضهم ان المأموم يتبين كالا امام (قوله - في تشهد السلام) اي سواء كان اولاً او ثانياً او ثالثاً ورابعاً ومحل الدعاء بعد الشهادتين في قول المصنف بشهادتان بمعنى - (قوله وهل لفظ الشهادتين) ظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر واما اسله بأي لفظ كان فهو سنة قطعاً وبذلك شرح شارحنا تبعاً للباطي وح والشيخ سالم وعليه ينبغي ما اشتهر من طلاق الصلاة بترك السجود للسهو عنه وشرح بهرام على ان الخلاف في اصله فقال وهل لفظ الشهادتين اي صيغة كانت واما اللفظ الوارد عن عمر فسدوب قطعاً وعلى هذا فالمصنف جزم سابقاً بالقول بالسنة ثم حكى هنا الخلاف في اصله وقواه طي حيث قال هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه بن بان هذا وقت على تسليم القول بان اصل الشاهد فضيلة ولم يوجد ذلك اه وبالجمله فأصل الشاهد سنة قطعاً وعلى الراجح كما يفهمه بن وخصوص اللفظ منسوب قطعاً وعلى الراجح وهذا يعلم ان ما اشتهر من طلاق الصلاة بترك السجود اسموه عنه ليس متفقاً عليه اذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن قطعاً بل (قوله وهو الذي عامه عمر بن الخطاب

وهذا في الامام والفقهاء والمأمومين اي من يجميحه على المعتمد (و) ندب (دعاء بشهادتين) يعني تشهد السلام بأي صيغة للناس كانت وتقدم ان الشاهد بأي لفظ مرئى عنه عليه الصلاة والسلام سنة (واها) لفظ الشاهد) المعهود وهو الذي علمه عمر بن الخطاب

لناس على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ولم ينكره عليه أحد بحري مجرى الخبر المتواتر ولذا اختاره الامام (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد وقبل الدعاء بأي سبغة والافضل فيها ما في الخبر وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين ائلكم جدي محمد (سنة افضلية خلاف) ١٩٩

في التشهير (ولا بسلمة فيه)
اي في التشهد اي يكره فيها
يظهر (وجازت) بالسلمة
(كتعوذ بنفل) في الفاتحة
وفي السورة (وكرها) اي
السلمة والتعوذ (بفرض)
قال القرافي من المالكية
والعزالي من الشافعية
وغيرهما الورع بالسلمة
اول الفاتحة خروجا من
الخلاف (كدعاء) بعد
احرام و (قبل قراءة)
فيكره ولو سبحانه اللهم
وبحمدك الخ لانه لم يصحبه
عمل (و بعد فاتحة) قبل
السورة والراجع الجواز
(واثناءها) اي الفاتحة
بان يخلها به لاشتغالها
على الدعاء فهي اولى وقيد
في الطراز بالفرض واما في
النفل فيجوز (واثناء
سورة) لمن يقرؤها من
امام وفذو جاز لمأموم سرا
ان قل عند سماع سببه
كالخطبة (و) اثناء (ركوع)
لانه انما سرع فيه التسييح
وجاز بعد رفع منه (و)
كره (قبل تشهد وبعد سلام
امام و) بعد (تشهد اول)
لان المطلوب تقصيره
والدعاء ينطوله (لا) يكره
الدعاء (بين سجديته) ولا

للناس الخ) اي وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليها النبي ورجه الله
وبركاته السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله (قوله ولذا) اي ولاجل جريان اللفظ الوارد عن عمر مجرى الخبر المتواتر اخذ الامام واختار ابو
حنيفة واحمد ماروي عن ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها النبي الى آخر
ماروي عن سيدنا عمر واختار الشافعي ماروي عن ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
السلام عليها النبي ورجه الله وبركاته السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ن محمدا رسول الله (قوله اي يكره فيما يظهر) اي ولو كان تشهد نفل (قوله وجازت) المراد بالجواز عدم
الكراهة فلا ينافي ان ذلك خلاف الاولى كذا قرر شيخنا ولكن ذكر في حاشية خش ان المراد بالجواز الجواز
المستوى الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله كتعوذ) ظاهره قبل الفاتحة او بعدها وقبل السورة جهرا او سرا
وهو ظاهر المدونة ايضا ومقابلها في العتبية من كراهة الجهر بالتعوذ ومفاد شبترجيحه قاله شيخنا (قوله
وكرها بفرض) اي للامام وغيره سرا او جهرا في الفاتحة وغيرها ابن عبد البر وهذا هو المشهور عند مالك
ومحصل مذهبه عند اصحابه وانما كرهت لانها ليست آية من القرآن الا في التل و قيل باباحتها وندبها وجوبها
(قوله الورع بالسلمة اول الفاتحة) اي و يأتي بها سرا او يكره الجهر بها ولا يقال قطعه يكره الا تيان بها ينافي
قولهم يستحب الا تيان بها للخروج من الخلاف لانا نقول محل الكراهة اذا اتى بها على وجه انها فرض سواء
قصد الخروج من الخلاف ام لا ومحل النذب اذا قصد بها الخروج من الخلاف من غير ملاحظة كونها فرضا
او نفلا لانه ان قصد الفرضية كان آتيا بكمروه ولو قصد النغلية لم تصح عند الشافعي فلا يقال له حينئذ انه مراعى
للخلاف وحينئذ فيكره كما اذا قصد الفرضية والظاهر الكراهة ايضا اذا لم يقصد شيئا (قوله ولو سبحانه اللهم
وبحمدك الخ) تمامه تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهتي وجهي للذي فطر السموات والارض
خفيما واما ما من المشركين (قوله لانه لم يصحبه عمل) اي وان ورد الحديث به (قوله و بعد فاتحة قبل السورة)
لقول بالكراهة كما قال المصنف نعله في التوضيح عن بعضهم (قوله والراجع الجواز) اي وهو ما ذكره في شرح
الجلاب والطراز وقال ح انه اظهر (قوله بان يخلها به) اي بالدعاء وقوله لاشتغالها على الدعاء علة لكراهة
لدعاء في اثناها وقوله فهي اولى اي فهي لاشتغالها على الدعاء اولى من دعاء اجنبي (قوله وجاز لمأموم) اي وجاز
لدعاء لمأموم سواء دعا في حال قراءة الامام للفاتحة او للسورة والجواز مفيد بغير دلالة كون الدعاء سرا او قليلا
وعند سماع سببه كما اشار لذلك الشارح كما ان جواز الدعاء اسامع الخطبة مفيد بهذه القيود الثلاثة (قوله
لانه انما سرع فيه التسييح) اي واما الدعاء فهو غير مشروع فيه فيكون مكرها (قوله وجاز بعد رفع منه) اي
وجاز الدعاء بعد الرفع من الركوع واختلف في الدعاء الموصوف بالجواز الواقع في الرفع من الركوع فقال
بعضهم المراد به دعاء مخصوص وهو اللهم بناولك الحمد لان الحمد له به طاب المريد منه وقال بعضهم بل
مطلق دعاء الاول ما في عجب والثاني ما في شرح الجلاب (قوله و بعد تشهد اول) اي وكره الدعاء بعد التشهد
الاول والمراد ما عدا الشهادتين بعقبه السلام ومن افراد الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
و حينئذ فتكره في التشهد الاول (قوله ولا بعد رفع منه) اي من الركوع وهذا مكر مع ما تقدم (قوله
وجب جازنه الدعاء) اي وفي اي محل جازله الدعاء فيه (قوله من جازت شرعا وعادة) احترز من طلب الممتنع
شرعا كأن يقول اللهم اجعلني بيا والممتنع عادة كاللهم اجعلني سلطانا او اظير في الخواء ومن الممتنع عقلا
كاللهم اجعني بين الصديقين والدعا بما ذكر ممنوع وان صحت الصلاة كما قرر شيخنا (قوله ان لم يكن
دعاء) اي بل بأمر من امور الآخرة (قوله وان كان اطاب دنيا) اي كسعة رزق وزوجة حسنة

بعد قراءة وقبل ركوع ولا بد من ولا في سجود و بعد تشهد اخير بل يندب في الاخيرين وكذا بين السجدين لما روى عليه الصلاة
والسلام كأن يقول بينهما اللهم اغفر وارحمني واسترني واجبرني وارزقني وصحني وعافني (و) حذر الدعاء (دعا بما احب) من
جانب شرع وعادة ان لم يكن ناسا (لانه ان) كان اطال (دعاء)

لوسمى) جوازاً (من احب) ان يدعو له ٢٠٠ اوعليه (ولو قال) في دعائه (يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل) ان غاب فلان مطلقاً او حضر

ولم يقصد خطابه والابطال
(وكره سجود على ثوب)
او بساط لم يعد لفرش
مسجد (لا) على (حصير)
لارفاهية فيها كلفاء فلا
يكروه (وتركه) اى السجود
على الحصير (احسن)
واما الحصر الناعمة فيكره
(و) كره (رفع) مصل
(موم) اى فرضه الائمة
لعجزه عن السجود على
الارض (ما) اى شيئاً عن
الارض بين يديه الى جبهته
(يسجد عليه) وسجد
عليه واما الفادر على
السجود بالارض فلا يجزيه
ولو سجد عليه بالفعل
جاهلاً (و) كره (سجود
على كور عمامته) بفتح
الكاف وسكون الواو
مجمع طاقاتها ما شد على
الجبهة ان كان قدر الطاقين
ولا اعادة فان كان اكثر
من الطاقين اعاد في الوقت
فان كانت فوق الجبهة الا
انها منعت لصوق الجبهة
بالارض فباطلة (او) على
(طرف كم) او غيره من
ملبوسه الا لضرورة
مراو برد (و) كره (نقل
حصباء من ظل) او شمس
(له) اى لاجل السجود
عليه (بمسجد) لتحفيزه
فلا يكره في غير المسجد
(و) كره (قراءة) ركوع

(قوله وسمى من احب ان يدعو له اوعليه) كالهم ازرق فلانا واهلكه (قوله ولو قال في دعائه) اى وهو
في الصلاة (قوله يا فلان فعل الله بك كذا) اى يا فلان رزقك الله واهلكك الله مثلاً (قوله ان غاب فلان
مطلقاً) اى سواء قصد خطابه ام لا (قوله وكره) اى لكل مصل ولو امرأة (قوله على ثوب) اى لان الثياب
مظنة الرفاهية فاذا تحقق اتفقوا من الثوب لكونها ممتنة خشنة لم تنف الكراهة لان التعليل بالملئنة
خلاف ابن شيراز طرح (قوله لم يعد لفرش مسجد) اى لم يكن هناك ضرورة دائمة باسجد سليمة رابرد
او خشونة ارض والا فلا كراهة كما انه لو كان البساط معداً لفرش المسجد فلا كراهة في السجود عليه سواء
كان الفرش به من الواقف او من ربيع الوقف او من اجنبي فرشه بذلك لو فقه اذ لا كراهة في الفرش (قوله واما الحصر
الناعمة) اى كحصر السمار (قوله اى شيئاً عن الارض) اى سواء كان متصلاً بها ام لا فالاول ككرسى مثلاً
يجعله على الارض ويسجد عليه والثاني ككرسى يرفعه يداً الى جبهته ويسجد عليه بالثعل رذاً فعل ذلك
لم يعد وهذا اذا اؤله بجبهته بأن انحط له بها كما هو الواجب في الاعاء فان رفع لجبهته من غير انخفض بها لم
يجزه كفى المجموعة عن اشهب ومحل الاجزاء اذا اؤله بجبهته اذا نوى دين ايمانه الارض واما ان كان به
الاشارة الى ما رفع له دون الارض لم يجزه كما نقله المتأخر عن اللخمي (قوله واما الفادر على السجود على
الارض) اى اذ رفع شيئاً عن الارض بين يديه وسجد عليه فلا يجزيه وهو الذي نفيه المدونة خلافاً لقول غير
واحد انه مكره وقال شيخنا ومحل الخلاف اذا كان ارتفاعه عن الارض كثيراً كما هو الموضوع واما اذا كان
قليلاً كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه وان كان خلاف الاولى كما مر والسائل
ان السجود على نسيء من نفع عن الارض ارتفاعاً كثيراً متصل بها ككرسى مبطل على المعتمد والسجود على
رض مرفعة مكره فقط واما السجود على غير المتصل بالارض كسريء معاق فلا خلاف في عدم صحته كما
مر اى والحال انه غير واقف في ذلك السريء والاصح كالصلاة في المحل (قوله وسجود على كور عمامته)
اى لعبر حراو بردوا فلا كراهة (قوله مجتمع طاقاتها) اى بلبية اتم المنجعة المشدودة على الجبهة وحاسله
ان كور العمامة عبارة عن مجموع اللغات المتوى كل لغة منها على طبقات والمراد بالطاقات في كلام الشارح
اللغات والتعصبات (قوله ان كان) اى الكور المشدودة على الجبهة وقوله قدر الطاقين اى النعميتين
(قوله فان كان اكثر من الطاقين) اى والحال انه لا يمنع من اصوق الجبهة بالارض (قوله الا انها منعت خ)
وذلك كما لو كان لين الطاقات التي على الجبهة يمنع من استمرارها بالارض (قوله او غيره من ملبوسه) اى كملروف
ردائه (قوله ونقل حصباء الخ) اى ونقل حصباء من مكان ظل او مكان شمس حالة كونه في النقل في
المسجد لاجل السجود عليها حيث كان ذلك النقل مؤدياً لتحفيز المسجد واولى في الكراهة لنقل المؤدى
للتحفيز اذا كان لغير سجود (قوله فلا يكره) اى النقل في غير المسجد كما انه لا يكره فيه اذا كان لا يؤدى لتحفيزه
والحاصل ان نقل الحصباء والرباب ان اذى لتحفيزه في المسجد كان النقل للسجود عليه ام لا ولا يكره في
غيره وان لم يؤد لتحفيزه فلا كراهة فيه مطلقاً كان في المسجد او في غيره كان النقل للسجود او لغيره فالاحوال
مما يه الكراهة في حائز من منها (قوله نيت ان افرا القرآن) كما او ساجداً اى لانها حائز النازل في الطاهر
والمطلوب من الماري التلبس بحالة الرضة والعظمة طاهر اعطيا القرآن لا يقال ان قراءة امر ان عبادة
فهى انما يناسبها الله والانسكسار لا ما يقول المراد بالذل والانسكسار المناسب للعبادة القلبي وهذا لا ينافي طلب
التلبس بحالة الرضة طاهر تأمل (قوله فقه من) اى فحقق ان يستجاب لكم وان تأخر حصول المدعو به عن
وقت الدعاء (قوله وكره دعاء خاص) اى كره المصلى دعاء خاص يدعو به في السجود او غيره من المواضع التي
تدوم جوار الدعاء بها ولا يدعو به يره وكذا يكره امير المصلى الدعاء الخاص والشارح حمل كلام المصنف
على خصوص المصلى ومحل الكراهة ما لم يكن ذلك الدعاء الخاص معناه عاماً والا فلا كراهة كقوله اللهم ارزقني
سعادة الدارين وكفى مهمهما (قوله لا يدعو به غيره) هذا في سبيل للمراد من الدعاء الخاص (قوله لا يدعيه)

اوسجود) لخبر نيت ان افرا
فقه من ان يستجاب لكم (و) كره (دعاء خاص) لا يدعو به غيره لا كما مالنا لتحديد يديه

اي في الدعاء لان المولى واسع الفضل والكرم فلازمة الدعاء بشئ مخصوص يوهم قصر كرمه على اعطاء ذلك
(قوله وفي عدد التسبيحات) اي في الركوع وهو عطف على ضميره (قوله او دعاء بصلاة بعجمية) اي واما
الدعاء بها في غير الصلاة فهو جاز كما يجوز الدعاء بها في الصلاة للعاجز عن العربية وكما يكره الدعاء بها في
الصلاة للقادر على العربية يكره الخلف بها والاحرام بالحج ويكره ايضا التكليم بها قبل اذا كان في المسجد
خاصة لانها من اللغو الذي تنزه عنه المساجد وقيل ان الكراهة مقيدة بما اذا تكلم بها بحضرة من لا ينهمها
سواء كان في المسجد او غيره لانه من تناجي اثنين دون ثالث (قوله ولو بجميع جسده الخ) اي هذا اذا كان
الالتفات ببعض الجسد بل ولو كان بجميعه لكن يخص ما قبل المبالغة بالتصفيح بالحديعينا او شمالا ففي
الجلاب انه لا بأس به وكذا ظاهر المراد فيحمل ما قبل المبالغة على ما عدا الالتفات بالحد الان ح قال
الظاهر ان ذلك اي عدم كراهة التصفيح بالحد انما هو للضرورة والافهون الالتفات واذا كان من
الالتفات فهو بالحد اخف من لي العنق ولي العنق اخف من لي الصدر والصدر اخف من لي البدن كله
(قوله في الصلاة فقط) اي سواء كان في المسجد او في غيره ومفهوم الطرف ان التشييك في غير الصلاة
لا كراهة فيه ولو في المسجد الا انه خلاف الاولى لان فيه تفاؤلا بتشيك الامر وصعوبته على الانسان (قوله
وفرقتها فيها) اي ولو بغير مسجد (قوله على الاربع) اي وما في ح مما يفيد ان مالك وابن الغاسم اتفقا على
كراهة فرقة الاصابع في المسجد ولو في غير الصلاة فلا يعول عليه كما يفيد عج لان هذا رواية العتيبة
وظاهر المدونة سوا فرقتها بالمسجد بغير صلاة (قوله في جلوسه كله) اي الشامل لجلوس الشاهد والجلوس
بين السجدين والجلوس للصلاة لمن صلى جالسا (قوله بأن يرجع على صدور قدميه) اي بأن يرجع من
السجود للجلوس على صدور قدميه ولو قال بأن يجلس على صدور قدميه كان اوضح والمراد بصدورهما
اطرافهما من جهة الاصابع اي بأن يجعل اصابعه على الارض ناصبا لقدميه ويجعل اليه على عقبيه
وينبغي ان يكون مثل الجلوس على صدور القدمين في كونه اقعاء مكرها وجلوسه على القدمين وظهورهما
للارض وكذلك جلوسه بينهما واليتاء على الارض وظهورهما للارض ايضا وكذلك جلوسه بينهما واليتاء
على الارض ورجلاه قائمتان على اصابعهما فلا دعاء المكروه اربع حالات (قوله فممنوع) اي حرام والظاهر
انه لا تبطل به الصلاة كما قال شيخنا (قوله وكره تخصر) اي في الصلاة (قوله في خصره) هو موضع الحزام
من جنبه (قوله في القيام) اي في حال قيامه للصلاة وانما كره ذلك لان هذه الهيئة تنافي هيئة الصلاة (قوله
ونغميض بصره) اراد بصره عينه اذ البصر اسم للقوة المدركة للالوان القائمة بالعينين اللتين يتصفان
بالنغميض فأطلق اسم الحال على المحل مجازا (قوله لئلا يتوهم انه مطلوب فيها) اي لئلا يتوهم هو ان كان
جاهلا او غيره ان كان عالما ان النغميض امر مطلوب في الصلاة ومحل كراهة النغميض ما لم يخف النظر
لحرم او يكون فتح بصره يشوشه والا فلا يكره النغميض حينئذ (قوله ورفعه رجلا) اي لما فيه من قلة
الادب مع الله لانه واقف بحضرة (قوله واقرانها) اعلم ان الاقران الذي نص المتقدمون على كراهته
قد وقع الخلاف بين المتأخرين في حقيقته فقيل هو ضم القدمين معا كالمقيد سواء اعتمد عليهما دائما او روي
بهما بان صار يعتمد على هذه تارة وهذه اخرى او اعتمد عليهما معا دائما وعلى هذا مشي الشارح وقيل ان
يجعل خطهما من القيام سواء دائما سواء فرق بينهما او ضمهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مقيدة
بما اذا اعتقد ان الاقران بهذا المعنى امر مطلوب في الصلاة والا فلا كراهة وانما كرهه القرآن لئلا
يشغل به عن الصلاة فلم من هذا ان تفريق القدمين لا كراهة فيه على الطريقة الاولى سواء حصل
خطهما من القيام سواء او لا ما لم يتفاحش التفريق والا كرهه وضمه مكره اعتمد عليهما معا دائما او لا
واما على الطريقة الثانية فالكراهة اذا اعتمد عليهما معا دائما بشرط اعتقاد انه امر مطلوب
فيها فان لم يعتقد ذلك لم يعتمد عليهما معا دائما بان روي بهما واعتمد عليهما لا دائما فارق بينهما او ضمهما
فلا كراهة (قوله اعاد ابدا) اي وكان التفكير حراما وانما بين على النية مع انها حاصلة معه قطعاً

وفي عدد التسبيحات وفي
تعيين لفظها لاختلاف الآثار
الواردة في ذلك (او) دعاء
بصلاة (بعجمية لقادر)
على العربية (و) كره
(الثقات) عينا او شمالا
ولو بجميع جسده حيث
بقيت رجلاه للقبلة (بلا
حاجة) والا فلا كراهة
(وتشييك اصابع) في
الصلاة فقط (وفرقتها)
فيها لا في غيرها ولو في المسجد
على الاربع (و) كره
(اقعاء) في جلوسه كله بان
يرجع على صدور قدميه
واما جلوسه على اليه ناصبا
نخذه واضعا يده بالارض
كافعاء الكلب فممنوع (و)
كره (تخصر) بان يضع
يده في خصره في القيام
(ونغميض بصره) لئلا
يتوهم انه مطلوب فيها
(ورفعه رجلا) عن الارض
اللا ضرورة كطول قيام
(ووضع قدم على اخرى)
لانه من العبث (واقرانها)
اي ضمهما معا كالتكبير
دائما (وتفكيره نيوى) لم
يشغله عنها فان شغله حتى
لا يدرى ما صلى اعاد ابدا
فان شغله زائدا على المعتاد
ودرى ما صلى اعاد بوقت

لان تفكره كذلك بمنزلة الافعال الكثيرة قياسا لافعال الباطنة على الافعال الطاهرة وهذا التحليل يقتضى عموم الحكم وهو البطلان للامام والقذا المأموم (قوله وان شك) اى فى عدد ماصلى وقوله بنى على اليقين اى وهو الاقل مالم يكن مستنكحا والابنى على الاكثر (فلا يكره) اى ثم ان لم يشغله فى الصلاة بان ضبط عدد ماصلى فالامر ظاهر وان شغله عنها فان شك فى عدد ماصلى بنى على الاقل مالم يكن مستنكحا والابنى على الاكثر وان لم يدر ماصلاه اصلا ابتداهما من اولها كالتفكير بدنيوى واما اذا كان التفكير بما يتعلق بالصلاة كالمراقبة والحشوع وملاحظة انه واقف بين يدي الله فان اداه ذلك التفكير الى عدم معرفة ماصلاها اصلا بنى على الاحرام وان شك فى عدده بنى على الاقل ان كان غير مستنكح واصل هذا الكلام للخصم وقال غيره اذ لم يدر ماصلى بنى على الاحرام وان شك فى عدده ماصلى بنى على الاقل ان كان غير مستنكح ولا فرق فى ذلك بين كون تفكره بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة وهو الموافق لما يأتى فى السهول من ان الشاك بنى على اليقين فاقه لم يقيد به بكون الشك ناشئا عن تفكر بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة بل اطلقوا ذلك واستصوب هذا القول شيخنا العدى ونقله بن وسلمه (قوله وجل شئ بكم) اى ولو خيرا خيرا برؤث ودواب نجسا بناء على المعتمد من ان النار تطهر كما تقدم (قوله مالم يمنعه من اخراج الحروف) اى والا كان الجمل فى الفهم حراما (قوله وكذا كتابة فيها) اى ولو كان المكتوب قرآنا (قوله وتزويق مسجد الخ) اشار بهذا الى انه لا مفهوم للقبلة بل كما يكره تزويق القبلة بذهب او غيره بكرة ايضا وتزويق المسجد سقفه او حيطانه بالذهب ونحوه واما تزويق غيره من الاماكن فان كان بالذهب فكرهه وان كان بغيره فجاز (قوله ليصلى له) اى لحيته او ليصلى متوجها اليه (قوله لم يكره) اى لم تكره الصلاة بلحيته (قوله وعبت بلحيته او غيرها) اى تقام يده الا ان يحوله فى اصابعه لضبط عدد الركعات خوفا من السهو فذلك جاز لانه فعل لاصلاحها وليس من العيب فان عبت يده فى لحيته وهو فى الصلاة فخرج منها شعر فلا تبطل ولو كان كثيرا بناء على المعتمد من ان مينة آدمى طاهرة واما على انها نجسة فلا تبطل ان كان الخارج منها ثلاث شعرات فأقل كن صلى وفى يديه ثلاث قشرات من الفمل وهو اكره فادروا ان كان الخارج اكثر من ثلاث بطلت لان جذورا الشعر نجسة (قوله كبناء مسجد غير مربع) اى فيكره ذلك البناء وكذا تكره الصلاة فى مسجد بنى بمال حرام ولا تحرم لان المال يتعلق بالذم (قوله لذلك) اى لعدم سوية الصفوف به (قوله وعدمه) اى وعدم كراهته به اى لان الوتر كنا الصلاة فيه لاجل كراهة بنائه لذلك وذهبا لغيره لضاع الوقف

فصل يجب بفرض قيام (قوله ذ كرفيه حكم القيام بالصلاة) اى وهو الوجوب وقوله وبدله اى وهو الجلوس (قوله ومرا تبهما) اى كون كل منهما مستقلا ومستندا للقيام له مرتبتان وكذلك بدله وهو الجلوس له مرتبتان (قوله اى فى صلاة فرض) سواء كان عينا او كفائيا كصلاة الجنازة على القول بفرضيتها لا على القول بسنيتها فينبى القيام فقط وسواء كان الفرض العيني فرضيته اصلية او عارضة بالنذران نذرفيه القيام اما ان نذر النفل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام ثم ان حمل الشارح الفرض فى كلام المصنف على الصلاة المفروضة يجعل البناء للطرفية هو المتبادر للفهم ويحتمل انها للسببية وان المراد يجب بسبب فرض من اجزاء الصلاة كتكبير الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع قيام الى وهذا الثانى هو المرتضى عند ح قائلنا لئلا يخرج من كلامه الوتر وركعتا الفجر مع ان ان عرفة اقصر على ان القيام فيهما فرض لقولها لا يصليان فى الحجر كالفرض اه لكن ذكر عن ابن ابي ان هذا ضعيف وان الراجح ما اقامه بعض التونسيين منها وهو جواز الجلوس فيهما اختيارا لقولها انهما يصليان فى سفر القصر على الدابة واورد على الاحتمال الاول الذى مشى عليه الشارح بانه يوجب وجوب القيام للسورة ويحجب بان المصنف اطلقها اتكالا على ما سبق من التفصيل او انه مشى على ما اخذه ابن عرفة من كلام الخصم وابن رشد من ان القيام للسورة فرض كالموضوع للنافذة وورد على

وان شك بنى على اليقين واتى بما شك فيه بخلاف الاخرى فلا يكره (وجل شئ بكم او) فى (فم) مالم يمنعه من اخراج الحروف (وتزويق قبلة) اى محراب المسجد بذهب او غيره وكذا كتابة فيها وتزويق مسجد بذهب وشبهه بخلاف تخصيصه فيستحب (و) كره (تعلم مصحف فيه) اى فى المحراب اى جعله فيه عمدا (ليصلى له) اى الى المصحف ومفهوم تعمدانه لو كان موضعه الذى يتعلق فيه لم يكره وهو كذلك (و) كره (عبت بلحيته او غيرها) من جسده (كبناء مسجد غير مربع) بأن يكون دائرة او مثلث الزوايا لعدم استقامة الصفوف فيه وكذا مربع قبلته احد اركانها للعلة المذكورة (وفى كره الصلاة به) لذلك وعدمه (قولان) من غير ترجيح فصل يذ كرفيه حكم القيام بالصلاة وبدله ومرا تبهما (يجب) بفرض اى فى صلاة فرض (قيام) استقلال الاحرام والقراءة وهوى الركوع الاحال الصورة فيجوز الاستناد لالجلوس لانه يخل بهيتها

(الامشقة) لا يستطيع معها القيام (او) (الاحوفه) اي المكلف ٢٠٣ (به) اي بالقيام (فيها) اي في

الفرصة ضررا (او قبل)
اي قبل الدخول فيها
(ضررا) مفعول خوف
كأن يكون عادته اذا قام
اعمى عليه فيجلس من
اولها وصول الخوف اما
فيها او قبل الدخول
(كالتيمم) اي كالضرر
الموجب للتيمم وهو خوف
حدوث المرض او زيادته
او تأخر بره وشبه في المستتي
قوله (تخرج ربح) مثلا
ان صلى قائما لاجالسا
فيجلس بحاقطة على شرطها
(ثم) ان لم يقدر على القيام
استقلا لا (استناد) في
قيامه لكل شئ ولو حيوانا
(الجنب وحائض) محرم
فيكره لهما ان وجد غيرهما
والا استند لهما واما لغير
محرم فلا يجوز لمنه اللذة
(و) ان استند (لها) اي
للحائض او الجنب مع وجود
غيرهما (اعاد بوقت)
ضروري (ثم) ان عجز عن
القيام بحالته وجب (جلوس
كذلك) اي استقلا لا ثم
استناد الجنب وحائض
ولهما اعاد بوقت والمعتد
ان الترتيب بين القيام مستندا
وبين الجلوس مستقلا
مندوب فقط خلافا لما هو
كلامه فالترتيب بين
اليامين واجب وكذا بين
الجلوسين وكذا بين القيام
مستندا او الجلوس مستندا

الاحتمال الثاني بأنه يقتضي وجوب القيام في النافلة واجيب بان المراد يجب سبب فرض من اجزاء الصلاة
المفروضة فخرج النفل بدليل قوله الاتي ولتنفل جلوس ولو في اثائها (قوله الامشقة) فيه بحث لانه ان
ان اراد المشقة التي ينشأ عنها المرض او زيادته فصحيح الا ان ما بعده يتكرر معه وان اراد المشقة الحالية وهي
التي تحصل في حال الصلاة ولا يخشى عاقبتها ولا ينشأ عنها ما ذكره في نظره لان الذي لا يخاف الا المشقة الحالية
لا يصلي الا قائما على المشهور وعند اللخمي وغيره وهو ظاهر المدونة وذلك لان المشقة الحالية تزول بزوال
زمانها وتنقضي باقتضاء الصلاة وذلك خفيف واجيب بحمله على المشقة الحالية في خصوص المريض بأن كان
مريضا واذا صلى قائما لا يحصل له الا مجرد المشقة وتزول عن قرب قلبه ان يصلي من جلوس بناء على قول
اشهب وابن مسلمة فقد قال ابن ناجي ما نصه ولقد احسن اشهب لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم
والصلاة قائما لقد ركن بعشقة وتعب فأجاب بأن له ان يفطر وان يصلي جالسا ودين الله يسر اه والحاصل
كما قال عجم ان الذي يصلي الفرض جالسا هو من لا يستطيع القيام جلسة ومن يخاف من القيام المرض او
زيادته كالتيمم واما من يحصل له به المشقة الفادحة فالراجح انه لا يصلي جالسا ان كان صحيحا وان كان مريضا
فله ذلك على ما قاله اشهب وابن مسلمة واختاره ابن عبد السلام وظاهر كلام ابن عرفة انه ليس له ان يصلي
جالسا انظر بن (قوله لا يستطيع معها القيام) حمل المصنف على هذا بعيدا لأن هذا عاجز عن القيام بل
مراده من يقدر على الايمان بالقيام لكن بعشقة تحصل له في الحال كما تقدم (قوله ضررا) اي من انعماء
او حدوث مرض او زيادته او تأخر رء او حصول دوخة (قوله كأن يكون عادته الخ) اي واخبره بذلك موافق
له في المزاج او طبيب عارف بالطب بأن قال له ان صليت من قيام حصل لك الانعماء والدوخة فلا تخاف وهو
في الصلاة او قبلها حصول ذلك بسبب القيام (قوله فيجلس) اي على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سندی يصلي
من قيام ويعتقر له خروج الریح لان الركن اولى بالمحافظة عليه من الشرط (قوله بحاقطة على شرطها) اي
على شرط الصلاة مطلقا فرضا وتوقلا والمحافظة عليه اولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة لان القيام
لا يجب الا في الفرض وبهذا سقط قول سند لم يصل قائما ويفتقر له خروج الریح ويصير كالسلس ولا يترك
الركن لاجله (قوله فاستناد) اي فيجب استناد في قيامه محافظة على صورة الاصل ما يمكن فان لم يقدر على
الاستناد حال تلبسه بالصلاة الا بالكلام تكلم ويصير من الكلام لا صلاحها فلا تبطل به الصلاة ما لم يكثر
(قوله ولو حيوانا) اي هذا اذا كان جادا بل ولو كان حيوانا (قوله لالجنب وحائض محرم) اي فيكره
لها بعدهما عن الصلاة (قوله ان وجد غيرهما) اي من رجال او نساء محارم لا حيض بهن ولا جنابة (قوله
واما لغير محرم) اي كالزوجة والامة والاجنبه وكذا الامر دو المأبون وقوله فلا يجوز اي ولو كان غير جنب
او حائض فان وقع واستند لغير المحرم فان حصلت اللذة بالفعل بطلت الصلاة والا فلا وقد علمت ان الرجل
للرجل كالمحرم فيجوز استناده اليه على ما في الميج اي اذا كان غير جنب والا كره (قوله مع وجود غيرهما) اي
واما اذا استند لهما لعدم وجود غيرهما فلا اعاد لوجوب ذلك عليه كما مر (قوله اعاد بوقت) لا غرابة في
اعادة الصلاة لارتكاب امر مكروه كالاستناد للحائض والجنب مع وجود غيرهما الا ترى الصلاة في معاطن
الابل فانه مكروه وتعاد الصلاة لاجله في الوقت فاندفع قول بعضهم ان الكراهة لا تقتضي الاعادة اصلا فلعل
هناك قول بالحرمة (قوله ضروري) اعلم ان الاعادة هنا كالاعادة للنجاسة فتعاد الطهران للاصفرار
والعشا آن لطوع الفجر والصبح لطوع الشمس اذا علمت ذلك فقول الشارح بوقت ضروري هذا ظاهر
بالنسبة لغير العصر واما هي قائما تعاد في الاختيار فان اختيارها بمعدل الاصفرار وهي لا تعاد بعد الاصفرار
أمل (قوله مندوب فقط) اي كذا كره ابن ناجي وزور وقوله خلافا لما هو كلامه اي من وجوب الترتيب
بينهما هذا والذي في ح . انصه ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس مستقلا

هو ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب ودكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق ان ابن رشد ذكر في سماع
اشبه ان ذلك على جهة الاستحباب فانظره اه وهذا ليس فيه ترجيح على ان ابن ناجي اختار خلاف ما لابن
رشد وقال انه ظاهر المدونة عندى وايضا ما لابن شاس هو الذى نقله القباب عن المازرى مقتصر عليه وهو
الذى في التوضيح وابن عبد السلام والقلاشنى وغيرهم وهذا تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا لعبق انه المعتمد
ليس هو المعتمد انظر بن (قوله وكذا بينه) اى بين القيام مستندا وبين الاضطجاع (قوله والحاصل الخ)
حاصله ان القيام مستقلا لا تقديعه على كل ما بعده واجب وكذلك الجلوس مستقلا لا تقديعه على كل ما بعده واجب
وتقديم الظهر على البطن واجب كتقديم الجلوس استنادا على الاضطجاع وما عدا ذلك فهو مندوب كمراتب
الاضطجاع والقيام مستندا على الجلوس مستقلا (قوله والمرتبة الاخيرة) اى وهى الاضطجاع (قوله
تحتها ثلاث صور مستحبة) اى لان الاضطجاع على ايمن ثم ايسر ثم ظهر (قوله مستحبة) اى الترتيب بينها مستحب
اى واما الترتيب بين كل منها وبين الجلوس مستندا فهو واجب (قوله وتربع المصلى جالسا) اى سواء كان
مستقلا او مستندا فيخالف بين رجله اى يضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته
اليمنى (قوله في محل قيامه) متعلق بتربع (قوله كالتنفل) الكاف داخلة على المشبه لاجل افادة حكم
التنفل (قوله ليميز بين البدل) اى بين الجلوس الواقع بدلا عن القيام (قوله وجلوس غيره) اى وجلوس
غير البدل وهو الجلوس للشهد وبن السجدين (قوله بكسر الجيم) اى لان المراد الهيئة لا المدة حتى يكون
بفتح الجيم (قوله كالتشهد) اى كما يغيرها في حالة التشهد ندبا و يغيرها ايضا في حال السجود لكن استنادا لقول
المصنف وسن على اطراف قدميه وحاصله انه يقرأ متر بعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك
ثم يغير جلسته اذا اراد ان يسجد بأن يثنى رجله في سجوده وبن سجديته ويقفل في السجدة الثانية وفي
الرفع منها كذلك ثم يرجع متر بعا للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الاولى ويجلس للتشهد بجلوس
القادر فاذا كمل تشهد رجوع متر بعا قبل التكبير الذى ينوب به القيام الثالثة كما انه لو صلى قائما لا يكبر حتى
يستوى قائما فتربعه بدل قيامه فقد ظهر لك انه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجالسة لما سجدت انه
يغيرها في السجود وبن السجدين وفي التشهد وان يغيرها في الاول سنة وفي الاخير من مندوب ولعله انما
اقتصر على التغيير بين السجدين لثلايتهم انه يجلس بينهما متر بعا واما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم
منه ذلك وهو سنية السجود على اطراف القدمين (قوله ولو سقط قادر على القيام مستقلا الا انه صلى مستندا
لعماد الخ) قصر كلامه على القادر على القيام تبعا لبعض الشراح ولا مفهوم له بل مثله في قسمي البطلان
والكراهة القادر على الجلوس مستقلا فصلى مستندا لعماد (قوله اى قدر سقوطه) اى وارى لو سقط بالفعل
حين زوال العماد (قوله واستند عمدا) اى او جهلا (قوله واعاد بوقت) ما ذكره الشارح تبعا لعبق
وخش من الاعادة في الوقت قال بن لم ار من ذكره واما الكراهة فلا تستلزم الاعادة ولذا قرر شيخنا ان
الصواب عدم الاعادة (قوله ثم ان عجز الخ) اشار الشارح بهذه الحياطة الى ان في كلام المصنف حذف
المعطوف بهم مع عاطف ندب والاصل ثم اضطجاع وندب على ايمن ثم ايسر ثم ظهر والندب منصب على التقديم
والا فاحدى الحالات الثلاث واجب لا بعينه وحاصل ما اراده المصنف انه يستحب له ان لا ينتقل عن حالته
عدها الا عند العجز فان خالف فلا شئ عليه وهذا الذى قرر به الشارح بهرام وهو مصرح به في كلام ابي
الحسن ونقله عن عبد الحق وابن فونس اه بن (قوله والابطلت) اى والايجعل رجله للقبلة بل جعل
راسه اليها ورجليه لدبرها بطلت لانه صلى لغيرها (قوله وراسه للقبلة وجوبا) اى كالمساجد فان جعل رجله
للقبلة وراسه لدبرها بطلت صلاته لصلاته لغيرها وهذا اى ما ذكره من البطلان لكونه صلى لغير القبلة اذا كان
قادرا على التحول ولو بمحول والافلا بطلان (قوله واومأ عجزا لا عن القيام) اى استملا لا واستنادا فقدر
عاجسه وما حل به الشارح كلام المصنف هو المتين واما حل الشارح بهرام فقيه نظر لانه قال يريد ان العاجز
يباح له الايماء في كل حال الا عند العجز عن القيام فانه لا يباح له ذلك ويصلى انصلا جالسا بركوعها

القيام بحالتيه والجلوس
كذلك والاضطجاع قائما خذ
كل واحدة مع ما بعدها
يحصل عشر مراتب كلها
واجبة الا واحدة وهو ما بين
القيام مستندا والجلوس
مستقلا والمرتبة الاخيرة
تحتها ثلاث صور مستحبة
(وتربع) المصلى جالسا في
محل قيامه المعجوز عنه
ندبا (كالتنفل) من جلوس
ليميز بين البدل وجلوس
غيره (وغير) المتربع
(جاسته) بكسر الجيم ندبا
(بين سجديته) كالتشهد
(ولو سقط قادر) على القيام
مستقلا الا انه صلى مستندا
لعماد اى قدر سقوطه
(بزوال عماد) استند له
(بطلت) صلاته ان كان
اماما او فذا واستند عمدا في
قائحه بفرض فقط لاساها
فتبطل الركعة التى استند
فيها فقط (والا) بأن كان لو
قدر زوال العماد لم يسقط
(كره) استناده واعاد
بوقت (ثم) ان عجز عن
الجلوس بحالتيه وجب
اضطجاع و (ندب على)
شق (ايمن ثم) ندب على
(ايسر ثم) ندب على (ظهر)
ورجلاه للقبلة والابطلت
فان عجز فعلى بطنه وراسه
للقبلة وجوبا فان قدمها
على الظهر بطلت (واوما)
بالهمز (عاجز) عن كل
افعال الصلاة (الا عن القيام) فقدر عليه

وسجوده ويكون السجدة له اخفض من الاعاء للركوع (و) ان قدر عليه (مع الجلوس) او ما للركوع من قيام (و) او ما للسجود منه (اي من الجلوس) وهل يجب على العاجز عن الركوع والسجود المومي لهما (فيه) اي في الاعاء لهما (الوسع) اي انتهاء الطاقة في الانحطاط حتى لو قصر عنه بطلت فلا ينصر على هذا التأويل مساواة الركوع للسجود وعدم تميز احدهما عن الآخر اولا يجب فيه الوسع بل يحجز ما يكون ايماء مع القدرة على ازيد منه ولا يد على هذا من تميز احدهما عن الآخر والسجود على الاتف خارج عن حقيقة الاعاء فلا يدخل في قوله وهل يجب فيه الوسع ويدله قوله (و) هل (يحجز) من فرضه الاعاء كن بجبهته قروح لا يستطيع السجود عليها (ان سجد على انفه) وخالف فرضه وهو الاعاء لان الاعاء ليس له حد ينتهي اليه ولا يحجز لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله (تأويلان) في كل من المستثنين (وهل) المرمي للسجود من قيام ومن

وسجوده ها ووجه النظر ان العاجز عن القيام فقط لا يوهم فيه ايماء حتى يستثنيه وايضا هذا المعنى الذي قاله وان كان صحيحا من جهة الفقه الا انه لا يلتزم مع قول المتن بعد ومع الجلوس او ما للسجود منه فتأمل (قوله فيومي من قيامه لركوعه وسجوده) اي وكذا بقية افعال الصلاة وهل يشترط نية ان هذا الاعاء للركوع او للسجود مثلا ولا يشترط ذلك لان نية الصلاة المعينة او لا كافية تطرفه عجم (قوله او ما للسجود منه) اي من جلوسه وجوب بان لم يفعل بطلت صلاته والمراد انه يومئ للسجدة من معان جلوس وهو الذي قاله اللخمي ويحتمل ان ضمير منه فائد على القيام اي انه يومئ للسجدة الاولى من قيام لانه لا يجلس قبلها وعزاه ابن بشير الاشياخ اه بن (قوله حتى لو قصر عنه) اي عن الوسع وقوله بطلت اي ان حصل منه التقصير عمدا وجهلا لاسمها كفي حاشية شيخنا (قوله ويدل له قوله الخ) اي يدل له من حيث افراده بالذكر فان ذلك يقتضي انه خارج عن حقيقة الاعاء وانه ليس داخل في قوله وهل يجب فيه الوسع والامازكره بعد فالتأويلان اتفاقا على انه خارج عن حقيقة الاعاء لكن اذا وقع وسجد على انفه هل يحجزه اولا (قوله وهل يحجز من فرضه الاعاء الخ) حاصله ان من بجبهته قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على انفه وانما يومئ للارض كما قال ابن القاسم في المدونة فان وقع وزل وسجد على انفه وخالف فرضه وهو الاعاء فقال اشهب يحجزه واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قال اشهب او عدم الاجزاء فقال بعضهم وحكاة عن ابن القصار هو خلاف قول اشهب اي والمعتمد قول ابن القاسم وهذا التأويل جعله بعضهم هو المعتمد وقال بعض الاشياخ هو موافق لاشهب فقول ابن القاسم لا يسجد على انفه اي يمنع ذلك ولو وقع صحت صلاته لان الاعاء لا يختص بحديثه اليه ولو قارب المومي الارض اجزاء اتصافا فزيادة امساس الارض بالات لا يؤثر والى الخلاف اشار المصنف بالتأويلين والتناهر ان ابن القاسم يوافق اشهب على الاجزاء اذا نوى الاعاء بالجهة لا السجود على الاتف حقيقة فقول المصنف وهل يحجز اي بناء على ان مقتضى قول ابن القاسم في المدونة لا يسجد على انفه وانما يومئ بالسجود الارض وفاق لقول اشهب يحجزه وقوله ولا يحجزه اي بناء على انه مخالف لقول اشهب وكلام اشهب مطروح (قوله لان الاعاء ليس له حد) تعليل للاجزاء وهو يقتضي ان السجود على الاتف من مصدقات الاعاء وقوله وخالف فرضه وهو الاعاء يقتضي انه ليس من افراد الاعاء فلو قال اشرح وهل يحجز ان سجد على انفه لانه اعاء موز باده ولا يحجز لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله وهو الاعاء لانه الاشارة بالظهر والراس الارض فقط كان اولى (قوله في كل من المستثنين) ذكر بن ان الذي في المسئلة الاولى قولان للخمي لتأويلان على المدونة فالقول الاول اخذه من رواية ابن شحبان من رفع ما يسجد عليه اذا او ما جهده صحت والافسد والقول الثاني اخذه من قولها يومئ القائم للسجود اخفض من ايمائه للركوع وحينئذ فالاولى للمصنف ان يعبري جانب المسئلة الاولى بتردد (قوله وهل يومئ يديه الخ) حاصله ان عندنا مسلتين في كل منهما قولان الاولى من قدر على القيام وعجز عن الانحطاط للسجود واومأ له اي للسجود من قيام او قدر على الجلوس وعجز عن السجود واومأ له من جلوس ولم يقدر على وضع يديه بالارض هل يومئ يديه بالارض مع ايمائه بظهره وراسه او لا يومئ بهما بل يرسلهما الى جنبه قولان فعلى الاول للدين مدخل مع الظهر والراس في الاعاء للسجود ولا مدخل لهما على الثاني المسئلة الثانية ما اذا كان له رة على الجلوس وعجز عن السجود واومأ له من جلوس وكان يقدر على وضع يديه بالارض هل يضع يديه على الارض بالفعل حين الاعاء له مع ايمائه بظهره وراسه او لا يضعهما على الارض بل على ركبتيه قولان فعلى الاول للدين مدخل مع الظهر والراس في الاعاء للسجود ولا مدخل لهما فيه على الثاني اذا علمت هذا فقول المصنف وهل يومئ يديه اي الى الارض اشارة للتأويل الاول في المسئلة الاولى وقوله او يضعهما على الارض او بمعنى الواو اي ويضعهما على الارض بالفعل اشارة للتأويل الاول في المسئلة الثانية والتأويل الثاني

جلوس ولم يقدر على وضع يديه على الارض (يومئ) مع ايمائه بظهره وراسه (يديه) ايضا الى الارض (او) ان كان يومئ له من جلوس (يضعهما على الارض) بالفعل ان قدر ولو عبر بالواو

لأن كان أظهر فهذا تأويل واحد والثاني محذوف تقديره أو لا يؤمى بهما أن كان إيماءه من قيام بجلاوس لم يقدر معه ولا يضعهما على الأرض أن كان
 ٢٠٦ ركبته حيث قدر (وهو) أي التأويل المذكور للمصنف بحالتيه (المختار) عند اللغوى دون

ممن جلاوس بل يضعهما على
 ما حذفه بحالتيه ثم استشهد
 لا اختيار اللغوى بما هو
 متفق عليه بقوله (كحسر
 عمامته) أي دفعها عن
 وجهه حين إيماءه فيجب
 عليه حصرها (بسجود)
 تنازعه يومئ ويضع
 وحسر وقوله (تأويلان)
 واجع لما قبل التشبيه
 (وإن قدر) المصلى (على
 الكل) أي جميع الأركان
 (و) لكن (أن سجد) أي
 أتى بالسجود (لا ينهض)
 أي لا يقدر على القيام (ثم
 ركعة) بسجودتها وهي
 الأولى (ثم جلس) أي
 استمر جالساً بتم صلاته
 منه لأن السجود اعظم
 من القيام وقيل يصلى قائماً
 إيماء إلا الأخيرة فيركع
 ويسجد فيها (وإن خف)
 في الصلاة (معدور) بأن
 زال عذره عن حالة ايح
 له (اتقل) وجوبا (للاعلى)
 فيما الترتيب فيه واجب
 كضطجع قدر على الجلوس
 وتدابفا هو مندوب فيه
 كضطجع على اسر قدر
 على الاعن (وإن عجز عن
 فاتحه قائماً جلس) لقراءتها
 لأن القيام كان لها ثم يقوم
 ليركع (وإن لم يقدر)

في المسئتين مطوى في كلام المصنف (قوله لكان أظهر) أي وإن كانت أو بمعنى الواو (قوله فهذا تأويل
 واحد) فيه أن ما ذكره فرداً تأويلين ذكر من كل تأويل طرفاً إلا أن يقال لما كان محصل ما ذكره في المسئتين
 أنه يلزمه أن يفعل بيديه شيئاً ومحصل المطوى أنه لا يلزمه أن يفعل بيديه شيئاً صح ما قاله الشارح من أن ما قاله
 المصنف تأويل واحد (قوله بل يضعهما على ركبته) أي لأن وضعهما على الأرض حالة السجود تابع لوضع
 الجهة عليهما وهو لم يسجد على جهته (نتبه) اختلف في حكم الإيماء باليدين للأرض في المسئلة الأولى على
 القول به وكذا في حكم وضعهما على الأرض بالفعل في المسئلة الثانية على القول به فقيل هو الوجوب وإن كان
 الأصل السنية وقيل هو الندب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عقب أن من عذر بالوجوب ما شاع على أن
 السجود على اليدين واجب وهو خلاف ما سبق للمصنف (قوله وهو المختار) قال بن حقه التعبير بالفعل لأنه
 من عند نفس اللغوى (قوله دون ما حذفه) أي فإنه ليس مختار اللغوى وهو قول أبي عمران مع بعض
 القرويين (قوله بحالتيه) أي ما إذا أومأ للسجود من قيام أو جلاوس (قوله فيجب عليه حصرها) أي اتفاقاً لأنه
 لو لم يحصرها لكان موثماً لا يجزئته (قوله فيجب عليه حصرها) أي فإن ترك ذلك بطلت ما لم يكن الذي على
 جهته من العمامة شيئاً خفيفاً (قوله تأويلان) حقه تردد لان الواقع أن القولين للمتأخرين فيمن كان يصلى
 جالساً هل يضع يديه على الأرض أن قدر يومئ بهما أن لم يقدر وهو قول اللغوى أو لا يفعل بهما شيئاً وهو
 قول أبي عمران وليس هنا خلاف متعلق بفهم المدونة حتى يعبر بتأويلان انظر بن وقد اشار خش في كبره
 لهذا البحث والذي قبله وإذا تأملت ما قاله الشارح تعلم أن الخلاف المذكور محله مسئلة الإيماء للسجود وأما
 مسئلة الإيماء للركوع فقد ترك المصنف الكلام عليها وحاصل الكلام عليها أنه إن أومأ للركوع في حالة قيامه
 فإنه يومئ بيديه لركبته من غير خلاف وإن أومأ له من جلاوس وضعهما على ركبته من غير خلاف وهل ذلك
 واجب أو مندوب قال عجم وفي كلام الشارح بهرام إشارة للوجوب (قوله ولكن أن سجد) أي ولكن إن
 جلس وسجد لا ينهض (قوله أتم ركعة ثم جلس) أي مبادرة للمقدور عليه وهذا قول اللغوى وابن يونس
 والتونسي (قوله ليتم صلاته منه) أي ليتم صلاته بالركوع والسجود من جلاوس (قوله وقيل يصلى قائماً إيماء)
 أي للسجود وأما الركوع فإنه يفعل به ويلزم على القول الأول الإخلال بقيام ثلاث ركعات ويلزم على الثاني
 الإخلال بسجود ثلاث ركعات (قوله بأن زال عذره عن حالة ايحته) أي من اضطجاع وجلاوس وإيماء
 وقوله اتقل للاعلى أي من جلاوس وقيام وإتمام فإن لم ينتقل بطلت صلاته فموجب لا فيا ندب (قوله كضطجع
 على اسر) أي ويكالم مستقلاً قدر على القيام مستنداً ببناء على ما تقدم للشارح من أن الترتيب بينهما مندوب
 وتقدم لمن أن الحق أن الترتيب بينهما واجب فإن لم ينتقل للاعلى في هذه الصورة بطلت صلاته (قوله جلس)
 أي جلس بعد إتمامه قائماً أن قدر على الجلوس واضطجع على الجلوس (قوله جلس) أي جلس
 القيام كان لها أي كان واجباً لاجلها لا لذاته وهذا تعليل لقوله جلس ولا تفرقه فكان الأولى أن يقول جلس
 لقراءتها سواء كان يقدر على القيام من غير قراءة أم لا لأن القيام كان لها قائماً ثم أن قول المصنف وإن عجز عن
 فاتحه قائماً جلس نحوه لابن الحاجب قال ابن فرحون ظاهره أنه يسقط عنه القيام بجملة حتى لتكبيره الأحرام
 وأيس كذلك بل يقوم لها ثم يجلس للفاتحة ثم يقوم للركوع ولذا قال الشارح جلس لقراءتها ثم يقوم أي يكع وقوله
 وإن عجز عن فاتحه قائماً أي لدوخة أو غيرها أو يدخل في كلامه من كان غير حافظ لها أو يقدر على قراءتها في
 المصحف جالساً اه (قوله وإن لم يقدر إلا على نية) أي الأعلى قصد الصلاة وملاحظة اجزائها قبله ولم يقدر
 على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يداً أو حجاب أو غير ذلك (قوله إلا أن ابن بشير قال في مسئلته لا يص
 صريحاً) نص كلامه وإن عجز عن جميع الأركان فلا يخلو من أن يقدر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يداً

المكاف على شيء من أركانها (الأعلى نية) فقط (أومع إيماء بطرف) مثلاً (فقال) المارري في الثانية (و) قال أو
 (غيره) وهو ابن بشير في الأولى (لا نص) في المذهب على وجوبه إيماء قدر عليه مما ذكر (ومقتضى المذهب الوجوب) أي قال كل من هو ما
 منه لا نص ومقتضى المذهب الوجوب إلا أن ابن بشير قال في مسألة لا نص صريحاً

اوجاب وغير ذلك من الاعضاء فهذا الاختلاف انه يصلى ويومى بما قدر على حركته فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلى ام لا هذه الصورة لانص فيها في المذهب واوجب الشافعى القصد الى الصلاة وهو احوط ومذهب ابى حنيفة اسقاط الصلاة عن وصل لهذه الحالة (قوله وهو مقتضى المذهب الوجوب) فيه ان قوله لانص لا يقتضى ان مقتضى المذهب الوجوب اذ هو اعم وقد يجاب بأن المراد انه يقتضى بواسطة ما انضم اليه من قوله واوجب الشافعى القصد اليها وهو احوط لان قوله وهو احوط يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب ولانه اذا لم يقع نص من اصحاب الامام فيها وقال الشافعى بالوجوب ينبغي ان لا نخالفه في ذلك (قوله والمأزرى قال في مسئلته الخ) نص كلامه في شرحه للتلقين اذ لم يستطع المريض ان يومى براسه للركوع والسجود فمقتضى المذهب فيما يظهر لي انه يومى بطرفه وحاجبه ويكون مصليا به مع النية واعترض عليه بأن هذا قصور منه فان ابن بشير ذكر مسئلته وصرح فيها بالوجوب كما تقدم لك نص كلامه تأمل (قوله فقد صرح الخ) اى واندفع اعتراض ابن غازى وحاصله ان المأزرى انما قال مقتضى المذهب الوجوب ولم يقل لانص وابن بشير قال بالعكس وكل واحد منهما كلامه في مسألة وظاهر كلام المصنف ان كلاما من الشيخين قال كلاما من العبارين في المسئلتين وليس كذلك واجاب الشارح بأجوبة ثلاثة اولها ولا هالاً لانه اتم فائدة (قوله وهذا) اى التعميم في القول اى انه اعم من الصراحة والضمنية (قوله بالنظر للقائل) هو ابن بشير والمأزرى والمقول هو قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب فالاول من القول راجع للثاني من القائلين والثاني من القول راجع للاول من القائلين (قوله بالنظر للتصوير) هو قوله الاعلى نية او على نية مع ايماء بطرف (قوله والمقول) هو قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب (قوله بلا وجع) الاولى ان يقول لا لوجع اى ان الخلاف محله اذا كان القدرح لوجع او صداع فلا خلاف في جوازه وان ادى لاستلقاء (قوله ادى جلوس في صلاته) اى ولو اكثر من اربعين يوماً (قوله ولو مؤمناً) اى هذا اذا كان يصلى وهو جالس من غير ايماء للركوع والسجود بل ولو كان يصلى وهو جالس بالاياء اليها (قوله فلا يجوز) اى القدرح ولو تحقق نفعه وقوله ويجب عليه القيام اى اذا خالف وقرح وقوله فيعيد ابداً اذا خالف وصلى مستلقيا هذا مراد المصنف وليس معناه ان له ان يصلى مستلقيا ثم يعيد ابداً كما توهمه بعضهم لانه توهم فاسد بل معناه كما مر انه يمنع من القدرح المؤدى للاستلقاء ويمنع من صلاته مستلقيا فان صلى مستلقيا اعاد ابداً وانما فرق ابن القاسم بين الجلوس والاستلقاء لان الجلوس يأتي بالعوض عن الركوع والسجود وهو الايماء بالراس يطأ طئه والمستلق لا يأتي بعوض وانما يأتي عند الركوع والسجود بالنية من غير فعل (قوله وجاز لمريض) اشار بتقدير جازالى انه عطف على قدرح وان جاز مسلط عليه ويحتمل ان الواو للاستئناف وهو خبر مقدم وستر مبتدأ مؤخر (قوله ستر نجس بطاهر) اى بشرط ان يكون ذلك الطاهر ليس ثوبه ولا مانع كما سبق ذلك عن شيخنا ثم ذكر هنا عن النفاوى في شرح الرسالة ميله لجوازه اخذاً من جواز كون النجاسة اسفل نعله كما سبق (قوله على الأرجح عند ابن يونس) خلافاً لمن قال بالمنع في حق الصحيح لانه يصير محرراً كالنجاسة (قوله ولو في اثناهما بعد ايقاع بعضهما من قيام) لكن الجلوس حينئذ اشد في مخالفة الاولى من الجلوس ابتداءً ومحل ذلك ما لم يكن في التراخي وكان مسبوقاً بركنة وظن انه ان اتى بالمسبوق بها بعد سلام الامام من قيام فاته الامام وان اتى بها من جلوس لم يفته والا كان الاثنان بهما من جلوس اولى قاله شيخنا وقوله وجاز لتنقل جلاس ولو في اثناهما اى ومن باب اولى عكسه وهو قيام المتنفل من جلوس في اثناهما لانه انتقال لا على وما ذكره المصنف من حواز جلوس المتنفل ولو في اثناهما هو مذهب المدونة ورد المصنف بلوعلى ما قاله اشهب من منع الجلوس اختياراً لمن ابتداء قائماً وظاهر كلامهم جواز تكرار القيام والجلوس في النافلة وهى يقيد بما اذا لم يكن من الافعال الكبيرة ام لا لان هذا مشروع فيها واستظهر بعضهم هذا الثاني واستظهر بعض اشياخ شيخنا الاول

لا يجسد غيره (ليصل عليه) اى على الطاهر (كالصحيح على الأرجح) عند ابن يونس (و) جاز (لانتقال جلوس) مع قدرته على القيام ابتداءً بل (ولو في اثناهما) بعد ايقاع بعضهما من قيام

(قوله واستلزم ذلك) أي جواز الجلوس في اثنتائها وقوله جواز استناده فيها أي قائمًا (قوله بالاولى) أي لان القيام مستندًا أعلى مرتبة من الجلوس ولو مستقلاً فاذا جاز الادنى جاز الاعلى بالاولى ثم ان جواز الاستناد في النقل منصوص عليه وحينئذ فلا حاجة لما ذكره من الاستلزام (قوله ان لم يدخل على الاتمام) أي ان لم يلتزم الاتمام قائمًا بالنذر فالمراد بالدخول على الاتمام التمام بالنذر وثيقه يشتمل على ثلاث صورية الاتمام قائمًا بالجلوس عدم نية شيء أصلاً فهذه الصور الثلاثة منطبق المصنف يجوز الجلوس فيها ولو في الاثناء على مذهب المدونة بخلاف الاشهب وسواء نذر اصل النقل أم لا فان التزم الاتمام بالنذر سواء نذر اصل النقل كما لو قال لله على صلاة ركعتين من قيام أو لا كما لو قال لله على القيام في ركعتي الفجر مثلاً لزمه اتمام ذلك من قيام فان خالف واتم جالساً بعد التمام قائمًا ثم ولا تبطل صلاته قال شيخنا السيد في حاشيته على عبق ويعيد للنذر وقرر شيخنا العلامة العدوي انه يخرج من عهدة طلب المندوب بما صلاه من جلوس قائل وما ذكره المصنف من عموم محل الخلاف المشار له بالصور الثلاث هو ما ذهب اليه ابن رشد وابن عمران وظاهر ابن الحاجب ورجحه ابن عرفة وذهب بعض شيوخ عبدالحق الى قصره على غير الاولى وأما الاولى وهي ان ينوى الاتمام قائمًا فيلزمه باقاً فلهما لا نه يصير بالنية كندز وذهب اللخمي الى ان محل الخلاف هو الاولى فقط اما اذا نوى الجلوس اوله ينو شيئاً فله الجلوس باقاً فلهما وضعفه ابن عرفة وكذا ما قبله (قوله فلا يجوز للمتفل) بل ولا يصح التنفل في هذه الحالة كما في حاشية شيخنا (قوله مع القدرة على ما فوقه) أي ولو دخل على ذلك أو لا بالنذر وظاهره كان صحيحاً او مريضاً وهو كذلك على المعتمد قال ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على القعود مضطجعا على الاصح قال في النوضيح ظاهره سواء كان مريضاً او صحيحاً وحكى اللخمي في المسئلة اثلاثه اتوال اجاز ذلك ابن الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضاً واجاره الابهرى حتى للصحيح ومنشأ الخلاف القياس على الرخص هل يصح او يمتنع ومفهوم قوله مع القدرة على ما فوقه انه اذا كان لا يقدر الاعلى الاضطجاع ولا قدرة له على ما فوقه جاز له ان يتنفل مضطجعا باتفاق وما في عبق من حكاية الخلاف في هذا القسم وجعل المنع في القسم الاول كالتنفل عليه فهو غير صواب كما في بن

فصل وجب قضاء فائته (قوله يذكرفيه اربع مسائل) اعترض بأنه ذكر في الباب اكثر من اربعة الا ان يقال ان ما عداها من تعلقاتها (قوله قضاء الفوائت) أي حكم قضائها (قوله والفوائت في انفسها) عطف على الحاضرتين أي وترتيب الفوائت في انفسها وكذا قوله ويسيرها الخ أي وترتيب يسيرها مع حاضرة (قوله فوراً) أي على الراجح خلافاً لمن قال انه واجب على التراخي وخلافاً لمن قال انه ليس بواجب على الفور ولا على التراخي بل الواجب حاله وسطى فيمكن ان يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر ولا يكتفي قضاء صلاة يوم في يوم الا اذا خشى ضياع عياله ان قضى اكثر من يوم في يوم وفي بن نقلا عن اجوبة ابن رشد انه انما امر بتعجيل قضاء الفوائت خوف معالجة الموت وحينئذ يجوز التأخير لمدة بحيث يعلب على الطن وفاؤه بها فيها وعدم عده مفراطاً واستدل للفورية بآية فاعبدني وافم الصلاة لذكرى ولان تأخير الصلاة بعد الوقت معصية يجب الاقلاع منها فوراً (قوله من سفرية الخ) فتقضى السفرية مقصورة ولو قضاه في الحضر وتقضى الحضرية كاملة ولو قضاه في السفر وتقضى النهارية سراراً ولو قضاه ليلاً وتقضى الليلية جهراً ولو قضاه نهاراً لان القضاء يحكى ما كان اداءه وحينئذ فيقضيهما بصفتهما الاحالي القدرة على الاركان والماء والعجز عنهما فانها عوارض حاله فمن فائته صلاة حال عجزه عن القيام او عن الماء ثم قدر عليه قضاءها بالقيام والماء ومن فائته صلاة حال قدرته على القيام والماء ثم عجز عنه قضاءها بما قدر عليه من الجلوس والتميم ويقنت في قضاء الصبح ويقيم للمقضية وفي التطويل خلاف (قوله فيحرم التأخير) أي للقضاء وهذا مفرع على كون القضاء واجبا على الفور (قوله الا وقت الضرورة) أي الا الوقت الذي يشع له للحصول ضرورته ومن جعلتها

واستلزم ذلك استناده فيها بالاولى والمراد بالجلوس خلاف الاول ان حمل النقل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكروه وان ارى ما قبله القرض فالمراد به الاذن الصادق بالكراهة وحمل الجواز (ان لم يدخل على الاتمام) قائمًا بان لم يلتزمه بالنذر فان نذر القيام باللفظ وجب القيام وامانية ذلك فلا يلزم بها قيام (لا اضطجاع) فلا يجوز للمتفل مع القدرة على ما فوقه وان مستندا هذا ان اضطجع في اثنتائه بل (وان) اضطجع (اولاً) أي ابتداء من حين احرامه فيمتنع فصل يذكرفيه اربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحاضرتين والفوائت في انفسها ويسيرها مع حاضرة وذكرها على هذا الترتيب فقال (وجب) فوراً (قضاء) صلاة (فائته) على نحو ما فائته من سفرية وحضرية وسفرية وجهرية فيحرم التأخير الا وقت الضرورة

درس العلم العيني وتردد بعضهم في درس العلم غير العيني هل يكون عذرا أم لا قال شيخنا الظاهر أنه غير عذر
وان قضاء الفائتة يقدم عليه لأنه عيني وهو مقدم على الكفائي وانما لم يحرم بذلك لا مكان ان يقال ان العلم
الكفائي لما كانت الحاجة اليه شديدة وما يتسامح في شغل الزمان به ^(وتنبيه) لا ينتظر الماء عادمه بل يتمهم
ولو اقر الاجير بفوائت لم يعذر حتى يفرغ ما عقد عليه ولا تنسخ الاجارة لانهما انظر عجم (قوله) ويحرم
التنفل الخ) اي ولو قيام رمضان كافي بن عن ابن ناجي وقال ابن العربي يجوز له ان ينفل ولا يبعث
نفسه من الفضيلة وقال القوري ان كان يترك النفل لصلاة الفرض فلا ينفل وان كان للبطالة فتنقله اولى
قال زروق ولم اعرف من اين اتى به انظر ح (قوله مطلقا) مرتبط في المعنى بقوله قضاء وبقوله فائتة فهو
حال من احدهما ومجذوف مثله من الاخر والمعنى حالة كون القضاء مطلقا اي في جميع الاوقات ولو وقت
طلوع الشمس ووقت غروبها ووقت خطبة الجمعة وزمن السفر والحضر والصحة والمرض وحالة كون
الفائتة قاتمة مطلقا اي عمدا او سهوا تحقيقا او طبا او شكالا وهما (قوله) ولو فاتته سهوا اي هذا اذا تركها
عمدا بل ولو كانت فاتته سهوا هذا اذا تركها من غير فعل لها بالمرة بل ولو فعلها ثم تبين له فسادها هذا اذا تحقق
اوطن فواتها بل ولو شك في فواتها وفي ابن ناجي على الرسالة قال عياض سمعت عن مالك قوله شاذة لا قضى
فائتة العمداي لا يلزم قضاؤها ولم تصح هذه المقالة عن احد سوى داود الظاهري وابن عبد الرحمن الشافعي
ونخرج صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكفره لانه مر تداسلم ونخرجه بعض من لقيناه على يمين العموس
اه وقد رد الشارح على هذه المقالة بالمبالغة المذكورة (قوله) او شك في فواتها اي والحال انه مستند
لقرينته من كونه وجد ماء وضوءه باقيا او وجد فراش صلاته مطويا ونحو ذلك واما مجرد الشك من غير علامة
فلا يوجب القضاء واولى الوهم كما قال الشارح (قوله) لا مجرد وهم اي فاذا ظن براءة الذمة من صلاة وتوهم
شغلها بها فلا قضاء عليه اذ لا عبرة بالوهم ان قلت ان من ظن تمام صلاته وتوهم بقائه ركعة منها فانه يجب عليه
العمل بالوهم والانيان ركعة فأي فرق قلت ما هذا ذمته غير مشغولة بتحقيق بخلاف المسئلة الموردة فان
الذمة فيها مشغولة فلا تبرأ الا يقين لانه جازم بان الصلاة عليه واما هنا فهو ظان للبراءة وقد مضى الوقت
فالاصل الاثنيان ها كذا ذكر شيخنا (قوله) وتوقى اي الشخص القاضي للفوائت (قوله) في المشكوك
اي في المشكوك في فواتها واما المشكوك في عينها فكالحققة كما ياتي وحينئذ فلا يتوقى في قضاها وقتا
من الاوقات (قوله) في المحرم اي في اوقات الحرمة وقوله في المكروه اي في اوقات الكراهة (قوله) ونذب
لمقتدى به الخ) اي فاذا تذكرا في ذمته الصبح او غيرها من الصلوات والامام يخطب او عند طلوع الشمس
او غروبها فيقيم ويصلها بموضعه فاذا كان ممن يقتدى به فينذب له ان يقول لمن يليه من الناس انا صلي
فائتة لتلايوقع الناس في ايهام جواز النفل في ذلك الوقت وان كان ممن لا يقتدى به فلا يندب له اعلامهم
(قوله) ولو في الاثناء اي ووجب مع ذكر هذا اذا كان في الابتداء بل ولو في الاثناء فاذا احرم ثنائية
الحاضرين مع تذكره الاول بطلت تلك الثانية التي احرمها وكذا ان احرم بالثانية غير متذكر الاول ثم
تذكره في اثناء الصلاة فان الثانية تبطل بمجرد تذكر الاول وما ذكره الشارح من ان ترتيب الحاضرين
واجب شرطا في الابتداء وفي الاثناء تبع فيه عقب ونخش حيث قال او ووجب مع ذكره ابتداء وكذا في الاثناء
على المعتمد ترتيب الحاضرين وهذا القول قال به جماعة كالناصر اللقاني وشرف الدين الطخيشي ومشى عليه
نت في قوله

اذا ذكر المأموم فرضا بفرضه * او الوراء يضحك فقد افسد العمل

وتعقبه بن بان قوله على المعتمد يحتاج لدليل من كلام الائمة ومقتضى ما ياتي عن ابن بشير وابن عرفة ما قاله
الشيخ احمد الزرقاني من ان الترتيب بين الحاضرين واجب شرطا في الابتداء لا في الاثناء وهو ظاهر تفصل
المواق فاذا احرم بالثانية ناسيا الاول ثم تذكره في اثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية ويجري فيها
التفصيل الا في ذكره سيرا للفوائت في حاضرة من القطع والخروج عن شفع الى آخر ما ياتي فان خالف

ويحرم التنفل لاستدعائه
التأخير الا السنن والشفع
المتصل بالوتر ركعتي
القيح (مطلقا) ولو وقت
طلوع شمس وغروبها
وخطبة جمعة سقرا وحضرا
صحته ومريضاً ولو فاتته
سهوا او تبين له فسادها
او شك في فواتها لا مجرد
وهم وتوقى وقت النهي في
المشكوك وجوباً في المحرم
وندباً في المكروه ونذب
لمقتدى به ان قضى بوقت
نهي ان يعلم من يليه
(و) وجب (مع ذكر) ولو
في الاثناء (ترتيب الحاضرين)
مشترك في الوقت وهما
الظهران والعشا آن
وجوباً

(شرطا) يلزم من عدمه العدم ولا يكونان حاضرين الا اذا وسعهما الوقت فان ضاق بحيث لا يسع الا الاخيرة اختص بها فدخل في قسم الحاضرة مع سير الفوائت فان ذكر بعد ان ٢١٠ سلم من الثانية ندب اعادتها بعد الاولى وقت (و) وجب مع ذكر ترتيب (الفوائت)

واتمها استحبه اعادتها بعد فعل الاولى (قوله شرطا) صفه لمحدوف اى وجوب بشرط كما اشار لذلك الشارح ويصح ان يكون حالا من ترتيب (قوله فيدخل في قسم الحاضرة مع سير الفوائت) اى فيكون الترتيب بينهما واجبا غير شرط فاذا اخر الظهر والعصر لقرب المغرب بحيث صار الباقي للغروب قدر ما يسع صلاة واحدة منهما فان تذكر الصلاتين قدم الظهر وجوبا ولو خاف خروج وقت العصر فان تكس وصلى العصر قبل الظهر لم يؤمر باعادة العصر بعد الظهر لخروج وقتها سواء قدم العصر عدا او نسيانا (قوله فان ذكر بعد ان سلم الخ) هذا مفهوم قوله وجب شرطا مع ذكر في الابتداء وفى الانتهاء ترتيب الخ (قوله ندب اعادتها الخ) المناسب لكونه مفهوما ان يقول فان صلاة العصر لا تبطل نعم ندب اعادتها بعد صلاة الظهر (قوله وقت) فان ترك اعادتها نسيانا او عمدا حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره والقولان قلها ابن وهبان **بتنبيه** مثل من قدم الثانية نسيانا وتذكر الاولى بعد فراغه منها فى كونه يندب له اعادة الثانية بعد فعل الاولى من اكراه على ترك الترتيب فكان على المصنف ان يزيد وقدرة بعد قوله ومع ذكر وانما يتأتى الاكراه على ترتيب الحاضرتين فى العشاء وفى الجمعة والعصر لافى الظهرين لا مكان نية الاولى بالقلب وان اختلف لفظه (قوله فى انفسها) اى حالة تكون تلك الفوائت معتبرة وملاحظة باعتبار ذواتها وما ذكره من ان ترتيب الفوائت فى انفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب شرط وسيأتى التفريع عليه فى جهل الفوائت (قوله ولم يعد المنكس) اى لانه بالفراغ منه خرج وقته والاعادة ترك الواجب العبر الشرى انما هى فى الوقت (قوله ووجب غير شرط ايضا الخ) هذا هو المشهور وقيل ان ترتيب سير الفوائت مع الحاضرة مندوب (قوله وان خرج وقتها) اى الحاضرة (قوله وهل اكثر اليسير اربع) اى فان خمس من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة وقوله اربع اى عليه فالسنة من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة بخلاف الخمس فاهما من حيز اليسير فيجب ترتيبها مع الحاضرة والذي يلوح من كلامهم كما قال شيخنا قوة هذا القول الثانى (قوله اسلا) اى كما لو ترك ذلك القدر ابتداء وقوله او بقاء اى كما لو ترك اكثر من ذلك القدر ابتداء وقضى بعضه حتى بقى ذلك القدر (قوله فالاربعة بسيرة اتفاقا الخ) اعلم ان طريقة ابن تونس ان الاربع من حيز اليسير اتفاقا لحكاية القوانين فى حد اليسير كذا كره المصنف وطريقة ابن رشد ان الاربع مختلف فيها كانه خمس لحكاية القوانين فى حد اليسير هل هو ثلاث اواربع وفد ذكر الطريقتين عياض وابوالحسن اذا علمت هذا فقول الشارح فالاربعة بسيرة اتفاقا اى من هذين القولين فلا يفتى ان فيها خلافا خارجا عنهما فقد قيل ان اليسير ثلاث فأقل وأما الاربع فكثيرة كما علمت (قوله والخلاف فى الخمس) اى فهى من حيز اليسير على الثانى ومن حيز الكثير على الاول (قوله والاوجب) اى والابان خاف خروج وقت الحاضرة بفعل الكثير قبلها وجب تقديمها (قوله وقدم الحاضرة على سير الفوائت سهوا) اى وتذكر سير الفوائت بعد الفراغ من الحاضرة وامالوتذكره فى انائها فهو ما يأتى فى قوله وان ذكر اليسير الخ وأشار الشارح بقوله وقدم الحاضرة الخ الى ان قول المصنف فان خالف ولو عمدا راجع للمسئلة الاخيرة وهى قوله ويسيرها مع حاضرة بدون قوله خرج وقتها فلا يأتى مع خروجه قوله بوقت الضرورة ولا يرجع لقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا ولا لقوله والفوائت فى انفسها العدم تأتى قوله بوقت الضرورة فيهما اذا الحاضرة مع الحاضرة بعيدا والفوائت بالفراغ منها خرج وقتها (قوله ولو مغربا صليت فى جماعة وعشاء بعدوتر) واولى اذا صلى المغرب فذا والعشاء بدون وزوله حين اراد اعادة الحاضرة ان يعيدها فى جماعة سواء صلاها اولافذا او فى جماعة لان الاعادة ليست لفضل الجماعة بل لاجل الترتيب كما ذكر شيخنا (قوله وقت الضرورة) اى واولى المختار فبعد الظهرين هناللعروب والعشاءين للفجر والصبح للطولوع كافى خش (قوله وهو الراجح) اى لانه هو الذى يرجع اليه الامام واخذ به ابن القاسم وجماعة من اصحاب الامام ورجحه اللخسمى وابوعمران وابن يوسف واقصر عليه ابن المصلى فذا او اماما او اماما (اليسير فى صلاة ولو) كان المدكور فيها جمعة

فيضم لها أخرى ويجعلها نافلة ولو ثنائية كصحيح لا مغربا فيقطع ولو ركع لشدة كراهة النفل قبلها فليتأمل (و) (قطع) (امام) وشفع ان ركع (و) (قطع) (مأمومه) تبعاله ولا يستخلف (لا) يقطع (مؤتم) ذكر اليسير خلف امامه بل يتأدى معه واذا اتعها معه (فيعيد) الصلاة ندبا (في الوقت) بعد انيانه يسير القوائ للترتيب (ولو) كانت الصلاة المذكور فيها خلف امامه (جمعة) ويعيدها جمعة ان امكن (وكل) صلاته وجوبا ثم يعيدها وقت بعد انيانه باليسير (فذ) واولى امام ذكر كل اليسير (بعد شفع) اي ركعتين تامتين (من المغرب) لثلاث يؤدي الى التنفل قبلها اولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (كتلاث) اي كما يكمل ان ذكر اليسير بعد ثلاث ركعات بسجدها (من غيرها) اي غير المغرب فان ذكره قبل تمام الثالثة رجع قشده وسلم بنية النافلة ثم شرع بين ما تراه الذمة عند جهل القوائ بقوله (وان جهل عين منسية) يعني متركة ولو عمدا فلم يدراى صلاة هي (مطلقا) اي البلية هي ام نهارية

عرفة وابن الحاجب اذا علمت هذا فقول عبق وخش تبع الشيوخهما للقائي والراجح من القولين الاعادة فيه نظر بن (قوله وهو امام) اي والحال ان ذلك اذا كر امام وكان الاول للمصنف ان يؤخر قوله ولو جمعة بعد امام ومأمومه (قوله قطع فذ وجوبا) اي وقيل ندبا والاول ظاهر المصنف وهو مبني على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة ويسير القوائ والثاني مبني على القول بأنه مندوب وانما بطل العمل لتحصيل مندوب مراعاة للقول بوجوب الترتيب وهذا الخلاف جار ايضا في قطع الامام وفي قطع مأمومه تبعاله (قوله ولو ثنائية) اي ولو كانت الحاضرة التي ذكر فيها يسير المنسيات بعد ان ركع ثنائية كصحيح اوجعة وهذا هو المذهب خلافا لمن قال انه يتم الثانية اذا ذكر يسير القوائ بعد ان عقد منها ركعة ولا يشفعها على انها نافلة لاشرافها على التام (قوله فيقطع ولو ركع) هذا القول هو ما ذكره في كتاب الصلاة الاول من المدونة واعتمد ابو الحسن في كتاب الصلاة الثاني منها انه يشفعها اذا تذكر بعد ان ركع وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة انه يتمها مغربا اذا تذكر بعد ان عقد ركعة فتحصل ان في المغرب اذا عقد ركعة ثلاثة اقوال رجع كل من اولها وآخرها (قوله فليتأمل) اي في هذا التعليل فاتهم ذكرها ان النفل انما يكره في اوقات الكراهة اذا كان مدخولا عليه لان جرائبه الحال كما هنا (قوله وشفع ان ركع) هذا مقابل لمخذوف اي قطع فذ ان لم يركع وشفع ان ركع وهذا مذهب المدونة وقيل انه يخرج عن شفع مطلقا سواء تذكر قبل ان يركع او تذكر بعد الركوع وهو ما ذكره ابن رشد في البيان وقيل يقطع مطلقا سواء ركع او لم يركع وهو احد قول مالك في المدونة وهذه الاقوال الثلاثة تجري فيما اذا تذكر الذا او الامام حاضرة في حاضرة كالتوذكر الظهر في صلاة العصر والحاصل ان الصورتين اي تذكر الحاضرة في الحاضرة وتذكر يسير القوائ في الحاضرة في الحكم سواء وان قيمها ثلاثة اقوال وان المعتمد منها مذهب المدونة وهو القطع ان لم يركع او الشفع ان ركع فاذا خالف ولم يشفع ولم يقطع وانما صححت الا انه يندب له اعادتها بعد فعل التي تذكرها كما مر وهذا كله في تذكر الفذ والامام (قوله ولا يستخلف) اي الامام له من يكمل معه صلاته على المشهور خلافا لرواية اشهب من انه يستخلف ولا يقطع مأمومه (قوله ذكر اليسير خلف امامه) اي قبل ان يركع او بعد الركوع الواحد او الاكثر (قوله بل يتأدى معه) اي على صلاة صحيحة وهذا مذهب المدونة وقيل يقطع مطلقا وهو لابن زرقون عن ابن كنانة وقيل يقطع ما لم تكن الحاضرة التي تذكر فيها مغربا فلا يقطعها بل يتأدى مع الامام وهو لما زرى عن ابن حبيب ومثل تذكر المأموم يسير القوائ في الحاضرة تذكر حاضرة في حاضرة فيجرب فيهما القولان الاولان والمعتمد منها مذهب المدونة وهو تأديبه مع امامه مطلقا على صلاة صحيحة (قوله ولو كانت الصلاة المذكور فيها جمعة) اي فانه يتأدى ويعيدها جمعة بعد فعل يسير المنسيات وقوله ان امكن اي اعادتها جمعة والاعادها ظهرا (قوله وكل صلاته وجوبا) اي بنية الفرضية فذ وامام ذكر كل اليسير بعد شفع من المغرب كما يكملها بنية الفرضية اذا تذكر بعد ثلاث من غير المغرب وهذا كما يجري في تذكر الفذ والامام يسير المنسيات في الحاضرة ويجري ايضا في تذكر كل منهما حاضرة في حاضرة فاذا تذكر الفذ او الامام حاضرة في حاضرة بعد ثلاث ركعات منها فانه يكملها بنية الفرض كما صرح بذلك سند عن عبد الحق ونحوه لابن بونس قال في التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم اه فتكملها بنية الفرض يدل على صحة الصلاة وكذا قول التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم فانه صريح في صحتها وان الاعادة في الوقت فقط وهو مقتضى نقل المواق ايضا وهذا يشرع ما تقدم من ان الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند الذكر ابتداء فقط كما قال الشيخ احمد لافي الاثناء ايضا كما قاله الشارح تبع العبق والحاصل ان ما ذكره المصنف من التفصيل كما يجري في ذكر يسير القوائ في الحاضرة ويجري في ذكر الحاضرة في الحاضرة فهما سواء في الحكم بناء على المعتمد من ان الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند الذكر ابتداء لا عند الذكر في الاثناء ايضا كما قيل انظر بن (قوله وان جهل عين منسية) المراد بجهل عينها عدم علمه فيشمل الشك فيه وما اذا ظنه او توهمه (قوله مطلقا)

حال من منسية اى حالة كون تلك المنسبة مطلقة عن التقيد بكونها ليلية او نهارية (قوله صلى خمسا) اى لان كل صلاة من الخمس يمكن ان تكون هي المتروكة فصار عدد حالات الشك خسا فوجب استيفاؤها ويجزم النية في كل واحدة بالقضية لتوقف البراءة عليه (قوله فان علم انها مارية صلى ثلاثا) اى لاجل ان يستوفي ما وقع فيه الشك وكذا يقال فيما بعده (قوله اى لليوم الذى تركت منه) اى اول اليوم الذى يعلم الله انها له (قوله مندوبة) اى وحينئذ فقوله ناوياه اى على جهة الكمال لاعلى جهة الوجوب (قوله وان نسي صلاة وثانيتها) اى من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري اهم من صلاة الليل او من صلاة النهار او احدهما من صلاة الليل والاخرى من صلاة النهار ولا يدري هل الليل سابق على النهار او النهار سابق على الليل فيحتمل كونهما ظهر او عصر او عصر او مغرب او مغرب او عشاء او عشاء او صبحا او صبحا وظهر ا فانه يصلى ست صلوات متوالية يختم بمباداه ويجوز بالاحتمال كونه المتروك مع ما قبله فيأتى باعداد تحيط بحالات الشك (قوله ولم يدري من ليل او نهار) فان علم انها ليلتان صلى المغرب والعشاء وان علم انها نهاريتان صلى النهاريات الثلاث فقط وان علم ان احدهما نهارية والاخرى ليلية صلى العصر والمغرب ان علم تقدم النهارية وان علم تقدم الليلية صلى العشاء والصبح فان لم يعلم المتقدم منهما صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (قوله ولان النهار قبل الليل او عكسه) اى وامان نسي صلاة وثانيتها ولم يدري هل هما من ليل او نهار او منهما وتعين عنده تقدم النهار او الليل صلى خسا فقط وبدأ بالصبح فى الاولى وبالمغرب فى الثانية (قوله وندب تقديم ظهر فى البداية) اى لانها اول صلاة ظهرت فى الاسلام فيبدأ بها ويختم بها (قوله برى لا يانه باعداد الخ) ان قلت ان براءة الذمة تحصل بخمس صلوات اذ على تقدير ان المنسى الصبح والظهر قد برئت الذمة بصلاة الظهر او لا والصبح آخر اذ من تكس القوائت ولو عمد الى اعادة عليه وحينئذ فقول المصنف صلى ستا صوابه صلى خسا وحاصل الجواب ان قوله صلى ستا بناء على القول الضعيف من ان ترتيب القوائت فى نفسها واجب بشرط فهذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهذا البناء لا يختص بهذا الفرع بل يجري فى غيره مما سأتى من مسائل الباب (قوله وصلى فى نسيان صلاة وثانيتها) اى والحال انه لا يعلم ما هما فيحتمل ان يكونا الظهر والمغرب او المغرب والصبح او العصر او العصر والعشاء والعشاء والظهر (قوله او صلاة ورابعها) اى وهما ما بينهما صلاتان اى والحال انه لا يعرف عنهما فيحتمل ان يكونا الظهر والعشاء والعشاء والعشاء والعصر والصبح او العصر والمغرب او المغرب والظهر (قوله او صلاة وخامستها) اى وهما ما بينهما ثلاث صلوات اى والحال انه لا يعلم عنهما فيحتمل ان يكونا الظهر والصبح او العصر والعشاء والعشاء والمغرب او المغرب والعصر والظهر (قوله يثنى بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول بباقي المنسى) هذا اشارة لجواب اعتراضين وايرادين على المتن الاول انه لا مفهوم لقوله يثنى بل يثنى ويثلاث ويربع ويخمس الثانى ان التثنية ليست بتام المنسى بل ببعضه لان المنسى مجموع الصلاتين اى الاولى وثالثتها مثلا وهو لا يثنى بهما بل بواحدة منهما وحاصل الجواب عن الاول انه ليس المراد يثنى ضد يثلاث ويربع الخ بل المراد انه يوقع المنسى فى المرتبة الثانية والجواب عن الثانى ان فى الكلام حذف مضاف اى يثنى بباقي المنسى اى انه يوقع باقى المنسى فى المرتبة الثانية بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول فى الواقع (قوله فى الاولى) اى فى الصورة الاولى اى وهى ما اذا نسي صلاة وثالثتها (قوله يثنى بالمغرب الخ) اى يبدأ بالظهر ثم يثنى بالتها وهى المغرب ثم يثنى بالتها وهى الصبح ثم يثنى بالتها وهى العصر ثم يثنى بالتها وهى العشاء ثم يثنى بالتها وهى الظهر (قوله وفى الصورة الثانية) اى وهى ما اذا نسي صلاة ورابعها (قوله يثنى برابعة الظهر) اى انه يبدأ بالظهر ثم يثنى برابعها وهى العشاء ثم يثنى برابعها وهى العصر ثم يثنى برابعها وهى الصبح ثم يثنى برابعها وهى المغرب ثم يثنى برابعها وهى الظهر (قوله وفى الثالثة) اى وفى الصورة الثالثة وهى ما اذا نسي صلاة وخامستها (قوله يعقبها) اى الظهر بخامستها اى انه يبدأ أولا بالظهر ثم يعقبها بخامستها وهى الصبح ثم

(دون) علم (يومها) الذى تركت فيه (صلاها ناويا) بها انها (له) اى لليوم الذى تركت منه مجبلا ثم النية المذكورة مندوبة فيما يظهر لان تعيين الزمن لا يشترط فى صحة الصلاة (وان نسي صلاة وثانيتها) ولم يدري من ليل او نهار او منهما ولان النهار قبل الليل او عكسه (صلى ستا) مرتبة فيختم بمباداه لاحتمال كونه المتروك مع ما قبله (وندب تقديم ظهر) فى البداية فاذا بدا بها فان كانتا ظهر او عصر او عصر ومغربا او مغربا او عشاء او عشاء او صبحا او صبحا وظهر ا برى لا يانه باعداد احاطت بحالات الشكوك (و) صلى (فى) نسيان صلاة و (ثالثتها) وهما ما بينهما واحدة (او) صلاة (ورابعها او) صلاة (وخامستها كذلك) اى يصلى ستا وندب تقديم الظهر حال كونه (يثنى) بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول فى الواقع (و) يثنى (المنسى) حتى يصلى الست فكلما شرع فى صلاة قدر انها الاولى من المنسى قثنى بالباقي منه ثم يفرض انها الاولى وهكذا فى الاولى يثنى بالمغرب فالصبح ثم

(في) نسيان صلاة (سادستها) وهي مماثلتها من اليوم الثاني (و) في نسيان صلاة (حادية عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث
وكذا سادسة عشرتها وحادية عشرتها وهلم جرا بأن يصلي الخمس متواليه

٢١٣

من الخمس لا يدري عينها
صلى خسا وهذا عليه
في كل يوم صلاة لا يدري
عينها فيصلي لكل صلاة
خسا (و في) نسيان
(صلاتين من يومين
معيتين) عتاة فوقية بعد
النون صفة لصلاتين
كظهر وعصر (لا يدري
السابقة) منهما بأن
لا يعلم سبقه أحد اليومين
او علم ولا يدري أي
الصلتين له (صلاهما)
ناويا كل صلاة
ليومها معينا ولا (واعاد
الابتداء) فيصير ظهرا
بين عصرين او عصرا
بين ظهرين وهذا
كغيره من فروع
هذا المبحث مبني على
وجوب ترتيب الفوائت
شرطا واما على الراجح
فلا يعيد الابتداء لان
الترتيب انما يجب قبل
فعلها وبالفراغ منها
خرج وقها (و) اذا
حصل شك مما سبق (مع
الشك في القصر) ايضا
اي هل كان الترك في
السفر فيقصر او في
الحضر فيتم (اعاد) نديا
(اثر كل) صلاة (حضرية)
بداها وهي مما يقصر
(سفرية) فان بدا بالسفرية

بالعشاء ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فيعقب كل صلاة بخامستها (قوله في نسيان صلاة وسادستها) اي والحال
انه لا يدري ما هما وكذا يقال فيما يأتي (قوله وكذا في سادسة عشرتها) اي وهي مماثلتها من اليوم الرابع
(قوله وحادية عشرتها) اي وهي مماثلتها من اليوم الخامس (قوله وهلم جرا) اي كسادس عشرتها وهي
مماثلتها من اليوم السادس وحادية ثلاثها وهي مماثلتها من اليوم السابع (قوله ان يصلي الخمس متواليه ثم
يعيدها) اعلم ان قول المصنف وصلي الخمس مرتين محتمل لمرتين ان يصلي صلوات كل يوم متواليه بأن يصلي
خمسائهم خمس او هو مختار ابن عرفة وعليه اقصر الشارح والثاني ان يصلي كل صلاة من الخمس مرتين فيصلي
الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا العشاء وهو قول المازري فان قصر كلام المصنف على الاول لا اختيار
ابن عرفة له يراد بالخمسة مرتين صلاة يومين وان قصر على الثاني يراد بالخمسة صلوات يوم مكررة (قوله لان من
نسي الخ) اي وانما وجب عليه صلاة الخمس مرتين لان من نسي الخ (قوله صفة لصلاتين) اي واما اليومان
فهما اما غير معينين كأن يعلم ان عليه ظهرا وعصر من يومين لا يعلمهما ولا يعلم السابق منهما واما معينين
وعرف مال كل يوم من الصلاتين لكن لا يعلم السابق من اليومين كأن يعلم ان عليه الظهر من يوم سبت
والعصر من يوم احد لكن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر والحكم في هاتين الصورتين ما قاله المصنف
اتفاقا واما ان عرف اليومين وعرف السابق منهما لكن لا يعرف أي الصلاتين لاي يوم كأن يعلم ان عليه
الظهر والعصر من يوم السبت والاحد ويعلم ان السبت مقدم على الاحد ولكن لا يعلم ما الذي للسبت من
الصلاتين وما للاحد منهما فهد محل خلاف والراجح فيها ما قاله المصنف ومقابله يقول يصلي ظهرا وعصرا
للسبت مثلا وظهرا وعصرا للاحد مثلا (قوله ناويا كل صلاة ليومها) اي الذي يعلم الله انها له كان اليوم في
ذاته معينا له ام لا (قوله واعاد الابتداء) اي وجوبا كما قال الطخيشي (قوله فيصير ظهرا بين عصرين) اي ان
بدا بالعصر وقوله او عصر بين ظهرين اي ان بدا بالظهر (قوله مبني على وجوب ترتيب الفوائت شرطا)
اي والمصلي لما كان محتمل انه اخل بترتيبها امر باعادة الابتداء لاجل حصول الترتيب (قوله ومع الشك
في القصر الخ) حاصله انه اذا نسي صلاتين معينتين كظهر وعصر من يومين ولا يدري السابقة منهما وشك مع
ذلك هل كان الترك لهما في الحضر او في السفر فالصحيح انه يصلي ظهرا حضرة ثم سفرية ثم عصر اجزئية
ثم سفرية ثم الظهر حضرة ثم سفرية وليست البداية بالحضرة متعينة كما يشعر به كلام المصنف بل يصح
العكس نعم البداية بالحضرة مندوب واعادة السفرية بعدها مندوب واما ان ابتدا أولا بالسفرية
وجبت اعادة الحضرة لانها تجزئ عما ترتب في الذمة سواء كانت حضرة او سفرية بخلاف السفرية
فانها لا تجزئ عما ترتب في الذمة اذا كانت حضرة بل اذا كانت سفرية فقط ومقابل الصحيح انه يصلي
ظهرا وعصرا تامين ثم مقصورتين ثم تامتين وهو منقول عن ابن القاسم (قوله اعاد نديا) اي وان كان
القصر سنة ولا غرامة في ندب الاعادة لترك سنة قاله شيخنا في الحاشية واستشكل في التوضيح هذه الاعادة
بأن المسافر اذا اتم عمدا يعيد في الوقت فقط كما يأتي والوقت هنا خرج بالفراغ منها واجيب بأن الحكم
بندب الاعادة امر اعاد لما قاله ابن رشد كافي المواق ان اجزاء الحضرة عن السفرية خاص بالوقفية واما
الفائتة في السفر فلا تجزئ عنها الحضرة وهذا القول وان كان ضعيفا لكن مراعاة الخلاف من جملة
الورع المندوب (قوله اثر كل صلاة حضرة الخ) لا مفهوم لاثر بل المراد بعد لان حقيقة الاثر ما كان من
غير انفصال وهو لا يشترط ولو عبر بعد بدل اثر كان اولي لانه لا يتقيد بالقورية والبعدية تصدق بالتراخي
(قوله ولا اعادة في صبح ولا مغرب) اي كما هو المأخوذ من كلام المصنف لانها لا يصح ان خلافا لمن يقول
باعادتهما كما هو قول حكا ابن عرفة ولا فائدة فيها (قوله صلى سبعا) هذا على ما ذكره المصنف واما على
ما يأتي من المعتمد في ثلث صلوات وضابط ما يعرف به الصلاة التي تجب على الناس في هذه المسئلة على
ما مشي عليه المصنف ان تضرب عدد المنسيات في اقل منها بواحد وتحمل على الحاصل بالضرب واحدا

اعادها حضرة وجوبا ولا اعادة في صبح ولا مغرب (و) ان نسي (ثلاثا) من الصلوات (كذلك) اي معينات كصبح وظهر وعصر من
ثلاثة ايام معينات ام لا ولا يدري السابقة منها صلى (سبعا) الثلاثة مرتبة ويعيدها ثم يعيد الابتداء ليجب بحالات الشك

وهي ستة وذلك لانه يحتمل ان تكون الاولى هي الصبح وتليها الظهر والعصر او عكسه اي يليها العصر فالظهر ويحتمل ان تكون الاولى هي الظهر وتليها العصر والصبح او عكسه فهذه ستة ثلاثة منها طبيعية وهي صور غير العكس وثلاثة غير طبيعية وهي صور العكس فاذا اعداها مرة تبة فقد حصلت صورة طبيعية او لها الصبح فالظهر فالعصر فاذا اعداها الصبح حصلت صورة ٢١٤ ثاية طبيعية للظهر وهي ظهر فعصر فصبح فاذا اعداها الظهر حصلت الصورة الثالثة

الطبيعية للعصر وهي عصر فصبح قظهر وبها حصلت ايضا صورة الصبح الغير الطبيعية وهي الصبح الاولى فعصر قظهر وباعادة العصر حصلت صورة الظهر الغير الطبيعية وهي الظهر الاولى فالصبح الثانية فعصر وباعادة الصبح وهي السابعة حصلت صورة العصر الغير الطبيعية وهي العصر الاولى فالظهر الثانية فالصبح الثالثة ويجرى مثل هذا التوجه في قوله (و) ان نسي (اربعاً) معينات كصبح وظهر وعصر ومغرب ولم يدرك السابقة منها صلى (ثلاث عشرة) صلاة بان يصلي الاربع ثلاث مرات مرتبة ويعيد المبتدأ ليعيط بحالات الشكوك وهي ثمانية وعشرون اربعة منها طبيعية والاربعة والعشرون غير طبيعية اذ كل صلاة من الاربع مع غيرها تحتمل سبع صور (و) ان نسي

يحصل المطلوب او تضرب عددها في مثله ثم تقص من حاصل الضرب عدد المنسيات الا واحدا او تضرب عدد المنسيات الا واحدا في مثله وتر يد على حاصل الضرب عددها (قوله وهي ستة) اي لكل صلاة حالتان على ما قاله الشارح وفي الحقيقة حالات الشكوك ستة اي بالنظر لكل صلاة وذلك لان كل صلاة من الثلاث اما متقدمة وتحت هذا احتمالا لان بالنظر للصلاتين بعدها لانه اما ان تليها هذه ثم هذه او العكس واما متوسطة وتحت هذا احتمالا لانها اما متوسطة مع كون هذه قبلها وهذه بعدها او العكس واما متأخرة وتحت هذا احتمالا لانها اذا كانت متأخرة عنهما يحتمل ان هذه الاولى وهذه الثانية او العكس فلكل صلاة ست حالات ولثلاث صلوات في هذه الصورة ثمانية عشر حالاً لا تستوفي الا باعادة الثلاث والختم بالمبتدأ ولتبيينه في الصبح بعد وضعها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح في الدور الاول حصل للصبح تقدم على ظهر ثم عصر وبالدور الثاني حصل لها تقدم على عصر في الدور الاول ثم ظهر في الدور الثاني فهذان تقدمان وحصل لها في الثاني توسط بين ظهر في الاول وعصر في الثاني وحصل لها ايضا توسط بين عصر في الاول وظهر في الثاني فهذان توسطان وحصل لها تأخر عن ظهر وعصر في الاول فاذا ختمها فقد حصل لها تأخر عن عصر في الاول وظهر في الثاني فهذان تأخران فقد استكملت الصبح ست حالات وقس على الصبح غير هذا حاصل المسئلة تفصيلا وما قاله الشارح فهو حاصلها اجالا (قوله فاذا اعداها الصبح) اي في اول الدور الثاني وكذا يقال في قوله فاذا اعداها الظهر (قوله وبها) اي باعادة الظهر حصلت الخ (قوله وباعادة العصر) اي في الدور الثاني (قوله وباعادة الصبح) اي في اول الدور الثالث (قوله وان نسي اربعا) فيه حذف لدلالة الاول اي وان نسي اربعا كذلك اي حالة كونها معينات ولا يدري السابقة منها (قوله اربعة منها طبيعية) وهي احتمال اولية الصبح وتليها الظهر والعصر والمغرب واحتمال اولية الظهر وتليها العصر والمغرب والصبح واحتمال اولية العصر وتليها المغرب والصبح واحتمال اولية المغرب وتليها الصبح والظهر والعصر (قوله اذ كل صلاة الخ) علة لكون حالات الشكوك ثمانية وعشرين (قوله تحتمل سبع صور) لعل الاولى ست صور لانه على احتمال اولية الصبح يحتمل ان يليها الظهر والواقع بعدها اما العصر والمغرب او المغرب والعصر ويحتمل ان الذي يليها العصر والواقع بعدها المغرب فالظهر او الظهر فالمغرب ويحتمل ان الذي يليها المغرب والواقع بعدها الظهر فالعصر او العصر فالظهر فهذه احتمالات ست للصبح وكذا لكل صلاة غيرهما من بقية الصلوات الاربع المحتمل احتمالات ستة وحينئذ فالجملة اربعة وعشرون احتمالا منها اربعة طبيعية وعشرون غير طبيعية فتأمل (قوله وان نسي خسا كذلك) اي معينات من خمسة ايام ولا يدري السابقة من تلك الصلوات (قوله وهي خمسة وستون) لعل الاولى حذف الخمسة وقوله اذ كل صلاة من الخمس مع غيرها تحتمل ثلاث عشرة صورة لعل الاولى تحتمل اثنتي عشرة صورة وذلك لانه على احتمال اولية الصبح مثلاً فالواقع بعدها اما الظهر والعصر او المغرب والعصر او المغرب والعشاء وكل واحدة من هذه الاربع لثلاث حالات لانه على تقدير ان الواقع بعدها الظهر فيحتمل ان يليها العصر فالمغرب والعشاء ويحتمل ان يليها المغرب فالعشاء فيحتمل ان يليها العشاء فالعصر فالمغرب وكذا يقال في غير الصبح فأمل (قوله مطمئنا)

اي

(خمساً) كذلك صلى (احدى وعشرين) صلاة بان يصلي الخمس مرتبة اربع

مرات ويعيد المبتدأ ليعيط بحالات الشكوك وهي خمسة وستون خمس منها على الترتيب الاصل والستون على خلافه اذ كل صلاة من الخمس مع غيرها تحتمل ثلاث عشرة صورة والحاصل ان من نسي صلاتين معيتين من يومين مطلقاً ولم يدرك السابقة صلاه مرة واحدة الاولى وثلاثاً كذلك صلاه مرة ثنتين راعاد الاولى واربعاً كذلك صلاه ثلاث مرات واعداد الاولى وخمساً صلاه اربع مرات واعداد الاولى لاجل الترتيب وبرائة الدمة تحصل بفعل القوان مرة واحدة والاربع على ما عدا ذلك

اي معينين او غير معينين (قوله انه لا يطالب باعادة) اي زيادة على فعلها اولاً (قوله ثم عم الخ) حاصله انه لما قدم ان من جهل عين منسية يصلي خمسا وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا الى آخر ما ذكر من المسائل بقوله وفي ثالثها ورابعتها وخامستها كذلك يثنى بالنسي شرع في تهيم ذلك وفي قول الشارح ثم عم الخ اشارة الى ان قول المصنف وصلي في ثلاث مرتبة مؤخر من تقديم وحقه ان يصليه بقوله وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا لانه من تمته ولعل ناسخ المبيضة تخرجه في غير محله ويمكن الجواب بأن المصنف انما فعل ذلك لاجل ان يشبه بقوله صلى ستا قوله فيما تقدم وفي ثالثها ورابعتها وخامستها كذلك طلبا للاختصار (قوله مرتبة) اي متواليه ومتلاصقة والا فقد سبق الكلام عليها في قوله وفي ثالثها ورابعتها الخ (قوله من يوم وليلة) فيه انه اذا كانت ثلاثا فهي محتملة لان تكون كلها نهارية او بعضها من النهار وبعضها من الليل واذا كانت اربعاً وخمسة كان جارياً بأن بعضها من النهار وبعضها من الليل الا انه يحتمل سبق النهار على الليل والعكس فالاولى حذف قوله من يوم وليلة من هنا ويقتصر عليها في قوله واربعاً وخمسة فامل (قوله ولا سبق الليل) اي ولا يعلم سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله سبعا) اي لان للواحدة المجهولة من الثلاث خمسا ولكل واحدة من الاثنتين الزائدتين عليها واحدة (قوله زيادة واحدة على الست) اي التي للمناسبة وثانيتها (قوله ويخرج بها) اي بتلك السبعة من عهدة الشكوك اي لانه يحتمل انها صبح قطهر فعصر ويحتمل انها ظهر فعصر فغرب ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح ويحتمل انها عشاء فصبح قطهر فلا تتم الاحاطة بهذه الاحتمالات الخمسة في الترتيب الا بصلاحتها سبعا هكذا نزل على هذا صبح ظهر عصر مغرب عشاء صبح ظهر تنبيهه لو علم ان الثلاثة من الليل والنهار وجهل السابق صلى ستا فان علم بالسابق زيادة في اربع فعلم سبق النهار يبدأ بالظهر وعالم سبق الليل يبدأ بالمغرب فان جوز مع علمه بالسابق ان الكل من احدهما ولا يكون الا النهار صلى خمسا يبدأ بالصبح (قوله وان نسي اربعاً) اي متواليه (قوله صلى ثمانية) اي لان للواحدة المجهولة من الاربع خمسا ولما بقي من المنسيات وهو ثلاثة ثلاثة تزداد على الخمسة (قوله فيز يد واحدة على السبع) اي التي للمناسبات الثلاث وانما امر بصلاة ثمانية لاحتمال ان تكون تلك المنسيات الاربع صبحا قطهرا فعصر فغربا ويحتمل ان تكون ظهر افعصر افغربا فعشاء ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح قطهر ويحتمل انها عشاء فصبح قطهر فعصر فلا يستوي في هذه الاحتمالات الا بصلاة ثمانية نزل على هذا الوضع صبح قطهر فعصر فغرب فعشاء فصبح قطهر فعصر فغرب فعشاء (قوله وان نسي خمسا كذلك) اي متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الاولي ولا سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله صلى تسعا) اي لان للواحدة المجهولة من الخمس خمسا وما زاد على الخمس فلما زاد على الواحدة وانما الزمه التسع لان الخمسة المناسبة يحتمل انها صبح قطهر فعصر فغرب فعشاء ويحتمل انها ظهر فعصر فغرب فعشاء فصبح ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح قطهر ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح قطهر فعصر ويحتمل انها عشاء فصبح قطهر فعصر فغرب فلا يستوي في هذه الاحتمالات الا بتسع سلوات فنزل ذلك على هذا الوضع صبح قطهر فعصر فغرب فعشاء فصبح قطهر فعصر فغرب فعشاء (قوله لو علم ان الخمس من يوم وليلة وعلم المتقدم منها اكتفى بخمس) اي بتدأ بالمغرب ان علم تقدم الليل والصبح ان علم تقدم النهار

فصل سن اسهوه (قوله بحيث لونه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المدركة مع بقائه في الحافظة (قوله لكن لا يتنبه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المدركة والحافظة معا (قوله الا ان الذهول هنا متعلق بالعض) اي وما تقدم تعلق بكل الصلاة (قوله سن اسهوه) اراد به موجب السجود ليشمل الطول بالحل الذي لم يشرع فيه الطول فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد ثم ان ما ذكره المصنف من سنية السجود لاسهوه سواء كان قبل او بعد باهو المشهور من المذهب وقيل بوجوب القبلي قال في الشامل وهو مقنض المذهب (قوله وان تكرر) اي السهوه بمعنى موجب السجود وقوله من نوع اي حالة كون ذلك السهوه المتكرر من نوع كزيادة او نقص وقوله او اكثر اي كزيادة او نقص (قوله اي سن سجدة) اي لا اكثر لاجل سهو وقوله في سجدة ان الاي اي سن سجدة ان لاجل سهو وان يكرر ويجوز ان يباله في سن لدفع توهم الوجوب عند التكرار

فصل سن اسهوه (قوله بحيث لونه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المدركة مع بقائه في الحافظة (قوله لكن لا يتنبه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المدركة والحافظة معا (قوله الا ان الذهول هنا متعلق بالعض) اي وما تقدم تعلق بكل الصلاة (قوله سن اسهوه) اراد به موجب السجود ليشمل الطول بالحل الذي لم يشرع فيه الطول فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد ثم ان ما ذكره المصنف من سنية السجود لاسهوه سواء كان قبل او بعد باهو المشهور من المذهب وقيل بوجوب القبلي قال في الشامل وهو مقنض المذهب (قوله وان تكرر) اي السهوه بمعنى موجب السجود وقوله من نوع اي حالة كون ذلك السهوه المتكرر من نوع كزيادة او نقص وقوله او اكثر اي كزيادة او نقص (قوله اي سن سجدة) اي لا اكثر لاجل سهو وقوله في سجدة ان الاي اي سن سجدة ان لاجل سهو وان يكرر ويجوز ان يباله في سن لدفع توهم الوجوب عند التكرار

في المنسي زادها على الخمس
الثابتة للواحدة بقوله
(وصلي في ثلاث مرتبة
من يوم) وليلة (لا يعلم
الاولى) منها ولا سبق
الليل على النهار (سبعا)
مرتبة بزيادة واحدة على
الست يخرج بها من
عهدة الشكوك فان بدا
بالصبح ختم بالظهر (و)
ان نسي (اربعاً) من يوم
وليلة ولا يدري الاولي ولا
سبق الليل على النهار
صلى (ثمانيا) فيزيد
واحدة على السبع (و) ان
نسي (خمسة) كذلك صلى
(تسعا) فيزيد واحدة على
الثمانية
فصل في ذكر فيه
حكم سجود السهر وما
يتعلق به
والسهو الذهول عن الشيء
بحيث لونه بأدنى تنبيهه
لتنبيهه والسيان هو الذهول
عن الشيء لكن لا يتنبه له
بأدنى تنبيهه واعتقده
للفصل السابق لجامع
الذهول فيهما الا ان
الذهول هنا متعلق بالعض
و بدأ بحكمه بقوله (سن
لسهوه) من امام وقد نزل
حكما كالقاضي بعد سلام
امامه ان لم يكرر السهوه
بل (وان تكرر) من
نوع او اكثر وهذا ما لفت

(بنقص سنة مؤكدة) داخل الصلاة محققا او مشكوكا في حصوله او شك فيا حصل هل هو نقص او زيادة (او) بنقص سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) وسواء كان النقص والزيادة محققين او مشكوكين او احدهما محققا والثاني مشكوكا (سجدتان قبل سلامه) في الصور السبع ويسجده بالجامع وغيره في غير ٢١٦ صلاة الجمعة (و) يسجده (بالجامع) الذي صلى فيه (في الجمعة) المترتب قصه فيها

وان تكرر راي قبل السجود للسهو واما ان كان التكرار بعد السجود فان السجود يتكرر ركبا اذا سجد المسبوق مع امامه القبلي ثم سها في قضائه بنقص او زيادة فانه يسجد للسهو الثاني ولا يجتري بسجوده السابق مع الامام او تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام ايضا وكذا اذا سجد القبلي ثلاثا فانه يسجد بعد السلام عند اللخمي وقال غيره لا يسجد عليه اما البعدي اذا سجد ثلاثا فلا يسجد له اصلا (قوله بنقص) الباء للملابسة متعلقة بسهو اي سن سجدتان قبل سلامه لاجل سهو ملتبس بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة لكونه سببا له وهو مسبب عنه وازافة نقص الى سنة من اضافة المصدر للمفعول اي بنقص المصلي سنة او اضافة المصدر للفاعل لان نقص يأتي لازما ومتعبدا (قوله بنقص سنة مؤكدة داخل الصلاة) واما المؤكدة الخارجة عنها كالاقامة فلا يسجد لنقصها فان سجد لها قبل السلام بطلت صلاته وكذلك اذا كانت السنة غير مؤكدة وكانت داخلية فيها فلا يسجد لها فان سجد لها قبل السلام بطلت صلاته كما يأتي في قول المصنف والتكثير ويدخل في السنة المؤكدة الفاتحة بناء على انها سنة في الاقل فاذا سها عنها في اقل الصلاة واتى بها في جملها فانه يسجد لها فان لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله محققا) اي ذلك النقص (قوله ولو غير مؤكدة) اي تكبيره وقوله مع زيادة اي كقيامه مع ذلك الخامسة وعلم منه ان النقص مع الزيادة لا يشترط في المنقوص ان يكون سنة مؤكدة وهذا هو المشهور خلافا لما قيد بذلك (قوله سجدتان) فلا تجزى الواحدة فلو سجد واحدة فان تكرر قبل السلام اضاف اليها اخرى وان تكرر بعد السلام سجد الاخرى وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتمتنع الزيادة على اثنتين ولا يسجد عليه ان زاد عليهما قليلا او بعدا وخالف اللخمي في القبلي فقال ان سجد ثلاثا يسجد بعد السلام كما هو ولا يكتفى عن السجدة الثانية اعادة الصلاة من ترتب عليه سجود قبلي غير مبطل تركه او بعدى فأعرض عنه واعاد الصلاة لم تجزه تلك الصلاة عن ذلك السجود لرتبه في ذمته ولا بد ان يأتي بذلك السجود احدها كما نقله ابن ناجي في شرح المدونة عن ابن بشير وقول الذخيرة رقيع الصلاة بالسجود اولى من ابطالها واعادتها للعمل فقد جلاوا اولى فيه على الوجوب كما قال شيخنا (قوله قبل سلامه) اي بعد تشهده ودعائه والظاهر انه لو سجد قبل التشهد فانه يكتفى ويكفيه له وللصلاة تشهد واحد قاله شيخنا (قوله ويسجده بالجامع وغيره) اي سواء كان عن نقص ثلاث سنن او اقل شاء على ان الخروج من المسجد لا يعط طول والطول بالعرف (قوله بالجامع في الجمعة) مثل الجامع رحبته والطرق المتصلة به بناء على المعتمد من صحة الصلاة فيهما ولو اتى الضيق واتصال الصفوف (قوله فسها عن السورة) اي ثم سلم وتذكر بعد السلام فلا يسجد في غيره (قوله ولا يسجد في غيره) اي اذا خرج من المسجد بدل رجعه له ويسجد فيه فان سجد في غيره كان كتركه فيفصل بين كونه عن ثلاث سنن او اقل فان كان الاول بطلت الصلاة ان طال بالعرف والافلاوان كان الثاني فلا بطلان مطلقا (قوله في اي جامع كان) اي سواء كان الاول الذي سلاها فيه او غيره وظاهره انه لا يكتفى بسجوده في غير مسجد جامع كالزوايا وهو ما يفيد كلام ابي الحسن (قوله واعاد تشهده بعده استنانا) اي على المشهور خلافا لما زرى من عدم اعادة التشهد ولما روى من ان اعادته مندوبة (قوله ثم مثل لنقص السنة) اي الموجب للسجود القبلي (قوله كترك جهر الخ) ادخل بالكاف ترك كل ما كان مؤكدا من سنن الصلاة الثمانية عشر غير السرفالمؤكدة الثمانية السرف والسورة والنشهد الاوّل والاخير والتكبير غير الاحرام والتسميع والجهر والجلوس بقدر التشهد فترك كل واحد من هذه موجب للسجود لكن ترك السرف وابداله بالجهر يسجد له بعد السلام وما عداه يسجد له قبل (قوله في ركعتين) اي لاني ركعة لانه فيها سنة خفيفة وتركها لا يوجب سجودا وكان الاولى ان يقول لانه فيها بعض سنة غفيفة لما مر ان الجهر سنة في محله كله (قوله واتى بدله الخ) راجع لقول

لو ادرك مع الامام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلا ولا يسجد في غيره وهو مبني على راجع من ان مجرد الخروج من المسجد لا يعط طول وانما الطول بالعرف ونسبته حينئذ قليلا باعتبار ما كان والا فهو الآن واقع بعده واما السجود البعدي من الجمعة فيسجد في اي جامع كان (واعاد) من سجد القبلي (تشهده) بعده استنانا ليقع سلامه عقب تشهد ولا يدعو فيه وهذه احدى مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء ومن اقيمت عليه الصلاة ولو في فرض او خرج عليه الخطيب وهو في تشهد نافلة ومن سها عن النشهد حتى سلم الامام او سلم عليه وهو في اثنا عشر او بعد تمامه قبل شروعه في الدعاء وفهم من قوله اعاد ان القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد بل وبعد الصلاة على النبي والدعاء ثم مثل لنقص السنة المؤكدة بقوله (ترك جهر) لقائصة فقط ولو مرة

واولى مع سورة او بصورة فقط في ركعتين لانه فيها سنة خفيفة واتى بدله بادي السرف ان اتى باعلاه بان اسمع نفسه فلا يسجد جأيا (و) ترك (سورة) اي ما زاد على ام القرآن ولو في ركعة (بضر) لا نقل قيد ففهما (و) ترك لفظ تشهدين واتى بالجلوس

المصنف كترك جهر (قوله تأمل) انما امر بالتأمل اشارة الى ان قول المصنف وترك تشهدين ان جل على انه
 اتى بالجلوس كان ماشيا على قول ضعيف وهو ان السجود انما يكون لتركهما ولا يسجد لواحد وهو ضعيف
 (قوله والاخ) اى والا يكتفى بترك السجود فتركه مرة موجب للسجود وقوله على المذهب الاولى اتفاقا
 والحاصل ان كلا من التشهد والجلوس له سنة فاذا تركهما مرة سجد اتفاقا وان اتى بالجلوس وترك التشهد
 فقولان بالسجود وعدمه والمعمد السجود لان التشهد المترك سنة مؤكدة فاذا علمت هذا فقول
 المصنف وترك تشهدين ان جل على انه ترك الجلوس لهما ايضا فلا يصح لانه يقتضى انه اذا ترك تشهدا
 والجلوس له لا يسجد وليس كذلك اذ سجد اتفاقا وان جل على انه اتى بالجلوس لهما وتركهما كان ماشيا على
 القول الضعيف وهو ان السجود انما يكون لتركهما لا لترك واحد منهما (قوله ويتصور الخ) جواب عما
 يقال انه لا يتصور سجود قبل ترك تشهدين لان السجود قبل السلام لترك تشهدين يتضمن ذكره التشهد
 الاخير قبل السلام ومتى ذكره قبله فانه يفعله وحاصل الجواب انه يعقل السهو عن تشهدين قبل السلام في
 اجتماع البناء والقضاء في المسئلة الملقبة بأم التشهدات وذات الجناحين وهى ما اذا ادرك مع الامام الركعة
 الثانية وفاته الثالثة والرابعة لرعا فانه بعد غسله اتي بالثالثة بالفاتحة فقط عند ابن القاسم ويجلس
 لانها ثانية نفسه ثم ياتي بالارابعة كذلك ويجلس لانها آخرة الامام ثم يقضى الاولى بفاتحة وسورة ويجلس
 فيها ويسلم فقد اجتمع في هذه الصلاة اربع تشهدات وكل واحد منها سنة (قوله بل تمحضت الزيادة) اى
 وكانت محققة او مشكوكا فيها (قوله بعد السلام) اى الواجب بالنسبة للفرد والامام والسني بالنسبة
 للمأموم والسلام السني يشمل تسليمه الرد على الامام وعلى المأمومين (قوله ما لم تكثر الزيادة) سواء كانت
 من اقوال غير الصلاة كالكلام نسيانا او طول او كانت من افعال غير الصلاة مثل ان ينسى كونه في
 صلاة فياكل ويشرب معا او من جنس افعال الصلاة والكثير منه في الرابعة والثالثة اربع ركعات
 واما اذا كانت من اقوال الصلاة فان كانت تلك الاقوال غير فرائض كالسورة مع ام القرآن في الاخيرتين
 او السورة مع السورة التي تليها مع ام القرآن في الاولين فلا سجود فيه ولا بطلان وان كانت تلك الاقوال
 فرائض كالفاتحة فانه يسجد لتكرارها ان كان التكرار تحقيقا وشكاً على ما استظهره بعضهم وكان سهوا واما
 لو كررها عمدا فلا سجود والراجح عدم البطلان مع الائم ومن تكرارها الذي جرى فيه ما تقدم اعادتها لاجل
 سراجهم (قوله كنتم لشك) هذا اذا شك قبل السلام واما ان شك بعد ان سلم على يقين فقال الهوارى يختلف
 فيه فقيل يبنى على يقينه الاول ولا اثر للشك الطارئ بعد السلام وقيل انه يؤثر وهو الراجح (قوله لاجل شك)
 اشار الى ان اللام للتعليل متعلقة بتم اى تتم صلاته لاجل وجود شك وتحققه فوجوده وتحققه موجب للاتمام
 او بحدوف اى واتمامه لاجل دفع شك لا للتعدية متعلقة بتم لانه يقتضى انه يتم شكه اى يزيد فيه وليس كذلك
 (قوله فانه يبنى على الاقل) اى ولو ببنى على الاكثر بطلت ولو ظهر الكمال حيث سلم على غير يقين (قوله
 ويسجد بعد السلام) اى لاحتمال زيادة المأثري به وهذا مقيد بما اذا تحقق سلامة الركعتين الاوليين من ترك
 قراءتهما والجلوس بعدهما والاسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة لما اتى به والنقصان اى نقص الفاتحة
 او السورة او نقص الجلوس او الركوع من الاوليين وعلى هذا يحمل ما فى اكثر الروايات من التصريح
 بالسجود قبل السلام (قوله فانه لا يكتفى) اى فاذا ظن انه صلى ثلاثا وتوهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم فيبنى
 على الاقل ويأتى بما شك فيه ويسجد قبل السلام وما ذكره الشارح من ان المراد بالشك مطلق التردد
 فيشمل الوهم تسع فيه عجب والذي فى بن ان الشك على حقيقته خلافا لعج (قوله ومقتصر على شفع الخ) يعنى
 ان من لم يدر اشرع في التور او هو في ثانية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام ويوتر بواحدة
 ولا يستحب اعادته شفعه وانما كان يسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون اضاف ركعة التور الى الشفع من غير
 ان يفصل بينهما سلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثا وهذا اى سجوده بعد السلام هو المشهور قال عبدالحق

تأمل والاف تركه مرة
 موجب للسجود على
 المذهب ويتصور ترك
 تشهدين قبل السلام في
 اجتماع البناء والقضاء (والا)
 يكن بنقص فقط او مع
 زيادة بل تمحضت الزيادة
 (فبعده) اى يسجد بعد
 السلام ما لم تكثر الزيادة
 والابطال كما سيأتى ثم
 مثل الزيادة المشكوك
 فأحرى المحققة بقوله
 (كنتم) صلاته (لاجل
 شك) هل صلى ثلاثا
 او اربع بامثلا فانه يبنى على
 الاقل ويأتى بما شك فيه
 ويسجد بعد السلام والمراد
 بالشك مطلق التردد فيشمل
 الوهم فانه معتبر في الفرائض
 دون السنن فمن توهم ترك
 تكبيرتين مثلا فلا سجود
 عليه والحاصل ان ظن
 الاتيان بالسنن معتبر بخلاف
 ظن الاتيان بالفرائض فانه
 لا يكتفى في الخروج من
 العهدة بل لابد من الجهر
 والسجود (و) كرمقصر
 على شفع فانه يسجد بعد
 السلام ولما كان الاقتصار
 ليس علة للسجود

في قوة العلة اى لشكه الخ
ايمان من شك كذلك
فحكمه انه يقتصر على
الشفع لانه المتيقن بأن
يجعل هذه هي ثانية شفعه
ويسجد بعد السلام
لا احتمال ان يكون اضاف
ركعة الوتر لشفعه من غير
فصل سلام فيكون قد
صلى شفعه ثلاث ركعات
ومثله مقتصر على عشاء
مثلا شك هل هو في آخرها
او في الشفع ومقتصر على
ظهر شك هل هو به او بعصر
فالسجود للزيادة (او ترك
سر بفرض) كظهر لا يقل
وايتان بما زاد على اقل
الجهر بقائحه او مع سورة
فيسجد بعد السلام فان
ابده بادنى الجهر فلا سجود
(واستنكحه الشك) اى
كثرت بان يعتريه كل يوم
ولو مرة فانه يسجد بعد
السلام ولكن لا اصلاح
عليه بل يبنى على التام
وجوبا واليه اشار بقوله
(وطني) بكسر الهاء وفتح
الياء كعمى اى اعرض
(عنه) اذ لا دواء له مثل
الاعراض عنه فان اصلح
بأن اتى بما شك فيه لم تسط
وسجد بعد السلام ثم شبه
بما يسجد له بعد السلام
قوله (كطول) عمدا
(بمحل لم يشرع به) الطول
كالقيام بعد الركوع والجلوس

والتعليل يقتضى انه يسجد قبل السلام لانه معه نقص السلام والزيادة المشكوكين ومقابل المشهور ما نقل
عن مالك من رواية علي بن زياد انه يسجد قبل السلام (قوله بخلاف الاعام) اى المتقدم في قوله وكتم لشك الخ
(قوله بين ذلك) اى وجه الزيادة (قوله في قوة العلة) اى قوله وكتمتصر على شفع بيان للحكم وهو جعل ثلث
الركعة اى التي هو فيها ثانية الشفع والسجود ايضا بعد السلام من حيث ينقطع على قوله متم لشك الذي جعل
تمثيلا يسجد له بعد وقوله شك اهو به الخ في قوة العلة لذلك (قوله كذلك) اى هل هو في ثانية الشفع او في الوتر
(قوله فالسجود الخ) اى انه يجعل هذه الركعة للعشاء ويسجد بعد السلام والسجود هنا للزيادة لا احتمال
ان تكون هذه الركعة من الشفع اضافها للعشاء من غير فصل بسلام فيكون قد صلى العشاء خمس ركعات
(قوله او ترك سر) اى بقائحه فقط ولو في ركعة واولى مع السورة او في سورة فقط في ركعتين لاني ركعة لانه فيها
سنة خفيفة فلا يسجد لها (قوله بادنى الجهر) اى وهو اسماع نفسه ومن يليه (قوله فانه يسجد بعد السلام)
قال عبد الوهاب استعجابا قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون
المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه
شيخنا عدوى (قوله بل يبنى على التام) اى فاذا شك هل صلى ثلاثا او اربعين على اربعة وجوبا ويسجد بعد
السلام ترغيا للشيطان فاندفع ما قال حيث يبنى على الاكثر فلا موجب للسجود وحاصل الجواب ان السجود
انما هو لترغيم الشيطان واعلم ان الشك مستكح وغير مستكح والسهو كذلك فالشك المستكح هو ان يعتري
المصلي كثيرا بأن يشك كل يوم ولو مرة هل زاد او نقص او لا وهل صلى ثلاثا او اربعين شيئا يبنى عليه
وحكمه ان يلهمي عنه ولا اصلاح عليه بل يبنى على الاكثر ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كفي عبارة
عبد الوهاب والى هذا اشار المصنف بقوله واستنكحه الشك ولى عنه والشك غير المستكح هو الذي لا يأتي
كل يوم كمن شك في بعض الاوقات صلى ثلاثا او اربعين زاد او نقص او لا فهذا يصلح بالبناء على الاقل
والايتان بما شك فيه ويسجد واليه اشار بقوله كتم لشك ومقتصر على شفع الخ فان بنى على الاكثر بطلت
ولو ظهر الكمال حيث سلم عن غير يقين والسهو المستكح هو الذي يعتري المصلي كثيرا وهو ان
يسهو ويتيقن انه سهوا وحكمه انه يصلح ولا سجود عليه واليه اشار المصنف بقوله لان استنكحه السهو
ويصلح والسهو غير المستكح هو الذي لا يعتري المصلي كثيرا وحكمه انه يصلح ويسجد حسابا سهوا من
زيادة او نقص واليه اشار بقوله سكت لسهو والفرق بين الساهى والشاك ان الاول يضبط ما تركه بخلاف
الثاني (قوله فان اصلح) اى هذا اوجهلا كفى ح لم تبطل وذلك لان بناءه على الاكثر واعراضه عن
شكه ترخيص له وقد رجع للاصل (قوله كطول عمدا) انما قيد به لان استظهار ابن رشد انما هو فيه واما
التطويل سهوا فالسجود باتفاق من ابن رشد وغيره فلا يصح حمل المصنف عليه قال في المنتقى من شك في
صلاته لزمه ان يتمهل لينتد كرماسها عنه فان تد كرسها كمل على ما سبق من ان المستكح يبنى على الكمال
 وغيره يبنى على اليقين وان تبين انه لم يسه فلا شئ عليه اذ لم يطول في تمهله فان طال فان القاسم لا يرى
السجود مطلقا وسخون يراه مطلقا وفرق اشهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لم يشرع فيه
التطويل وعدمه حيث طول بمحل يشرع فيه التطويل ابن رشد وهو اصح الاقوال اه وهذا اذا طول
متفكرا لاجل شك حصل عنده فيما يتعلق بصلاته واما لو طول فيما لا يشرع فيه التطويل عبثا ولتذكر
فى شئ لم يتعلق بصلاته فظاهر ما حكمه والظاهر عدم البطالان والمحذور بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد
قوله شيخنا واعلم ان محل السجود اذا طول بمحل لم يشرع فيه التطويل حيث ترتب على الطول ترك سنة كما
اذا طول في الرفع من الركوع او بين السجدين لانه يسن ترك التطويل في الرفع من الركوع ومن السجود
زيادة على الطمأنينة وعلى الزائد عليها استئنا فان ترتب على الطول ترك مستحب فقط فلا سجود عليه
اتطويل الجلوس الاولى فان ترك التطويل فيها مستحب ولا سجود لترك مستحب فان قلت حيث كان السجود

بان زاد على الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ينه (على الاظهر) من الاقوال عند ابن رشد واما التطويل فهو افعال على القاعدة فالسجود له باتفاق فان طول يجعل شرع فيه كقيام وركوع وسجود وجلس فلا سجود عليه ويسجد ٢١٩ البعدى (وان) ذكره (بعد شهر)

او اكثر لانه لترغيم الشيطان (باحرام) اى نية وجوبا شرطا (وتشهد) استئنا (كسكير هوى ورفع) (وسلام) وجوبا غير شرط (جهر) استئنا واما القبلى فان اتى به في محله فالسلام للصلاة ولا يحتاج لنية لانه داخلها بخلاف لو اخر (وصح) السجود من حيث هو (ان قدم) بعديه (اواخر) قبله فعل ذلك عمدا اوسهوا الا ان تعمد التقديم حرام وتعمد التأخير مكروه (لان استنكحه السهو) بان يأتى كل يوم ولو مرة فلا سجود عليه لما حصل له من زيادة او مع نقص عند انقلاب ركعاته لمشفقة (وبصلح) ان امكنه الاصلاح كسهو عن سجدة ركعة اولى مشلات ذكرها قبل عقد ركوع التى تليها فيرجع جالس للآتيان بها ثم اذا قام اعاد القراءة وجوبا فان لم يمكنه الاصلاح بان عقد الركوع من التى تليها انقلب الثانية اولى ولا سجود عليه هذا في القرض واما في السن فان امكن الاصلاح كان كان عادته ترك تشهد الوسط وتذ كر قبل مفارقه الارض يديه وركبتيه رجع للآتيان به كغير المستنكح والافقدات ولا سجود عليه (اوشك) ام لافانه يسلم ولا سجود عليه

مقيد بان يترتب على الطول تركه يكون السجود قبل السلام لا بعده والجواب ان السجود منوط بالطول بالمحل الذى لم يشرع فيه بشرط ان يتضمن ترك سنة قضمن ترك السنة شرط في كون الطول بمحل لم يشرع فيه مقتضيا للسجود وليس السجود لترك السنة كذا الجواب عبق واجاب بن بان السجود القبلى انما يترتب على ترك سنة وجودية لانه حينئذ نقص والسنة هنا عدمية فتركها زيادة لا نقص فلذا كان السجود بعديا (قوله بان زاد) تصوير الطول المذكور (قوله فلا سجود عليه) اى الا ان يخرج عن الحد فيسجد اه خش والمراد انه طول بمحل شرع فيه للتقرب الى الله تعالى فالطول فيه عبثا ولتذكر شئ في غير صلاته فانظر ما الحكم قاله عجب قال شيخنا والناظر عدم البطان ويسجد (قوله ويسجد البعدى) اشارة الى ان قوله وان بعد شهر راجع لقوله والا فبعده اى والا فيسجد بعده وان ذكره بعد شهر ولا يتقيد بالتأخير بالشهر لكن المصنف تبع المدونة في التعبير بالشهر وهو كناية عن المدة الطويلة وان في الكلام حذف او مع ما عطف على او اكثر كما اشار له الشارح وانظر ما حكم تأخير مدة ما عن الصلاة هل هو مكروه ام لا والحاصل انه يفعل متى ما ذكره ولو كان الوقت وقت نهى ما لم يكن في صلاة نافذة او فريضة والامضى على صلاته فاذا اكملها سجد ولا يفسد واحدة منهما ولو كانت صاحبة ذلك السجود جمعة (قوله لانه لترغيم الشيطان) جواب عما يقال لاي شئ كان السجود القبلى المترتب على سنتين او سنة مؤكدة لا يؤتى به مع الطول والبعدى يؤتى به مطلقا وحاصل الجواب ان البعدى لترغيم الشيطان والقبلى جابر والترغيم لا يتقيد بزمان والجواب برحقه ان يتصل بالمجبر او يتأخر عنه قليلا (قوله غير شرط) وحينئذ فلا يبطل السجود بتركه واخرى تركه تشهدا وتكبير الهوى او الرفع بل لو اتى بالنية وسجد وترك ما عدا ذلك من تكبير وتشهد وسلام فانظروا الصحة كفى خش (قوله لانه داخلها) اى نية الصلاة المعينة منسحبة عليه فلو اتفق انه اتى بالسجدين ذاهلا عن كونه ساجدا للسهو لصحت وما في عبق من احتياج القبلى لنية عند تكبيرة الهوى فهو خلاف النقل كما قال شيخنا (قوله وصح ان قدم بعديه) اى ولو كان المقدم له الماء وم دون امامه والقرض انه مأموم لا مسبوق وقوله واخر قبله اى ولو كان ذلك المؤخر للقبلى مأموما بان يسجد الامام القبلى في محله ويؤخره المأموم ولو اخر الامام القبلى فهل يقدمه المأموم ولا يؤخره تبع الامامه او يؤخره تبعه قولان الاول منهما لابن عرفة والثاني لغيره (قوله وصح ان قدم بعديه) اى مراعاة لقول القائل ان السجود دمجما قبل وقوله واخر قبله اى مراعاة لقول القائل بعديه السجود دمجما والحاصل انه وقع خلاف في المذهب في محل السجود فقيل محله بعد السلام مطلقا وقيل قبله مطلقا وقيل بالتخير وقيل ان كان النقص خفيفا كالسرفيا يجهر فيه سجد بعده كالزيادة والاقبله وقيل ان كان عن زيادة فبعده وان كان عن نقص فقط او نقص وزيادة فقبله وهذا هو المشهور الذى مشى عليه المصنف وعليه لو قدم البعدى او اخر القبلى صح مراعاة لما ذكر من الاقوال (قوله الا ان تعمد التقديم حرام) اى لادخاله في الصلاة ما ليس منها (قوله بان يأتى كل يوم مرة) اى وتبين له انه سها (قوله فلا سجود عليه) اى مطلقا امكنه الاصلاح ام لا وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام او مكروه او الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعديا كذا في بعض الشراح قال عجب فلو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمدا او جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمثابة من سجد للسهو ولم يسه او لا لان هناك من يقول بسجوده قال شيخنا العدوى والظاهر الصحة (قوله هذا في القرض) اى هذا بان لا مكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروك سهوا فرضا (قوله واما في السن) اى واما بان امكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروك سنة (قوله كغير المستنكح) ظاهر كلام ابى الحسن على الرسالة انه يصلح ولا يفوت الاصلاح بمفارقة الارض يديه وركبتيه ولو استقل قائما وليس هو كغير المستنكح الذى يفوت صلاحه بذلك (قوله اوشك هل سها الخ) اى بان شك هل سها فزاد ركعة او قص سورة مثلا ولم يسه اصلا (قوله ثم ظهر له) اى فتفكر في ذلك ثم ظهر له انه لم يسه فلا سجود عليه سواء كان التفكر قليلا او طالا لان الشك بانفراده لا يوجب سجود سهو وتطويل التفكر في ذلك انما هو على وجه العمدة فلا يتعلق به سجود لكن يحمل ذلك على ما اذا

هل سها) عن شئ يتعلق بالصلاة من زيادة او نقص ام لا ثم ظهر له انه لم يسه فلا سجود عليه (او) شك هل (سلم) ام لافانه يسلم ولا سجود عليه

ان قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال جدا بطلت وان انحرف استقبل وسلم وسجد وان طال لاحدا او فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (او سجد واحدة) عطف على استنكحه اى ولا سجود عليه ان سجد واحدة اخرى لبراءة ذمته (في) اى بسبب (شكك فيه) اى فى سجود سهوه (هل سجد) له (اثنتين) او واحدة فانه باى بالثانية ولا سجود عليه ثانيا مراده ان من ترتب عليه سجود سهوه وقبلها كان او بعد بافسد سجده ثم شك هل ٢٢٠ سجده واحدة واثنين فانه يبنى على اليقين فيأتى بالثانية ولا سجود عليه ثانيا لهذا الشك

اذلوا امر بالسجود له لا يمكن ان يشك ايضا فيتسلسل وكذا لو شك هل سجده السجدين او لا فيسجد هما ولا سهوه عليه (اوزاد) على ام القرآن (سورة في اخريه) او سورة اخرى في اوليه (او خرج من سورة) قيل تمامها (لغيرها) فلا سجود عليه لانه لم يأت بخارج عن الصلاة وكذا عمدة ذلك الا ان يفتح بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل (او قاء غلبه او قل) غلبه فلا سجود عليه ولا تبطل ان كان طاهرا يسيرا ولم يزدر منه شيئا عمدا فان ازدره سهوا تعادى وسجد بعد السلام وفي بطلانها بغلبة ازدراده قولان (ولا) يسجد (لا) تزل (فريضة) لعدم جبرها بل يأتى بها ان امكن والا لى الركعة بتمامها واتى بغيرها على ما يأتى تفصيله ان شاء الله تعالى (ولا) ترك سنة (غير مؤكدة وبطلت) ان سجد لها قبل السلام (كتشهد) اى ترك لفظه واتى بالجلوس له ولا يسجد

كان المحل يشرع فيه التطويل ولا يسجد كما تقدم (قوله ان قرب) اى ذلك السلام من الصلاة (قوله فان طال) اى شكك جدا بحيث بعد الامر من الصلاة (قوله باحرام) اى نية (قوله او سجد واحدة) عطف على قوله استنكحه الشك اى اوتى بسجدة واحدة بسبب شكك فيه هل سجد اثنين والمعطوف محذوف اى هل سجد اثنين او واحدة وقوله هل الخ تفسير لشكك اى وصورة شكك هل الخ فقوله او سجد واحدة بيان الحكم المسئلة للصورة شكك اذ ليست الواحدة مشكوكا فيها اى ان الحكم اذا شك هل سجد واحدة او اثنتين فانه يسجد واحدة ولا سجود عليه (قوله فيتسلسل) اى فاذا تسلسل حصلت له المشقة الكبرى ولا نقل وهو مستحيل لان التسلسل باعتبار المستقبل لاستحالة فيه (قوله اول) اى اول يسجد له اصلا (قوله اوزاد سورة في اخريه) اى فلا سجود عليه على المشهور مرعاة لمن يقول بطلب قراءة السورة في الاخيرتين ايضا ومقابل المشهور ما قاله اشهب من السجود اذا زاد السورة في اخريه ودل كلام المصنف بطريق الاخرى انه لو زاد سورة في احدى اخريه لا يسجد اتفاقا وهو كذلك (قوله شرع فيها التطويل) اى فله ان يتركها وينتقل الى سورة طويلة (قوله ان كان طاهرا يسيرا) فان كان نجسا او كثيرا بطلت والفرض انه خرج غلبه وكذا ان كان طاهرا يسيرا وزدر منه شيئا عمدا (قوله فان ازدره الخ) اى والفرض انه خرج منه غلبه (قوله قولان) اى على حد سواء ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان كذا فى خش وقرر شبخنا العدوى ان الطاهر من القولين البطلان (قوله ولا لفريضة) عطف على معنى قوله ان استنكحه ولا ثانيا كيد النى اى لا يسجد لاستنكاح السهوه ولا لفريضة ويجوز العطف على سنة من قوله بنقص سنة اى سن اسهوه وسجدتان بنقص سنة لا لفريضة وما روى عن مالك من ان الفاتحة تجبر بالسجود فبنى على القول بعدم وجوبها فى الكل (قوله ولا لترك سنة غير مؤكدة) اى كتكبيرة او تسبيحة اى والفرض انه تركها بعفوها وامالوتركها مع زيادة فانه يسجد (قوله كتشهد) ما ذكره المصنف من عدم السجود للتشهد الواحد اذا جلس له نحوه لابن عبد السلام ونص عليه فى الجلاب وجعله سند فى الطراز المذهب وهو بخلاف ما صرح به اللخمي وابن رشد من انه يسجد للتشهد الواحد وان جلس له وصرح ابن جزى والحوارى بانه المشهور وعلى السجود له اقتصر صاحب النوادر وابن عرفة قال ح والاصل ان فيه طريقتين اظهرهما السجود اه بن (قوله والمعتمد السجود) اى لترك لفظ التشهد اذا جلس له اى لان التشهد فى حد ذاته سنة وكونه باللفظ مخصوص سنة على المعتمد (قوله ويسير جهر او سر) معناه لا سجود على من جهر بخفي فى السرية بان اسمع نفسه ومن يليه ولا على من اسر خفيا فى الجهر بان اسمع نفسه فقط هذا هو الموافق لما فى شرح المصنف على المدونة وعزاه لابن ابي زيد فى المختصر وكذا هو فى ابن يونس وغير واحد وكذا اقر عرج فقول الشيخ سالم اى اقتصر فى الجهر على يسير الجهر وفى السرية على يسير السر ونسب ذلك لابن ابي زيد ومتابعة عبق له على ذلك كله وهم اه بن (قوله بكاتبة) الكاف واقعة فى محلها مدخلة للاعلان بايتين فهو مثل الاعلان باية على الطاهر واظهر هل الثلاث كذلك قاله شيخنا وليست مؤخره من تقديم وان الاصل وكاعلان فكون مدخلة للاسرار باية كما قال بعض الشراح لانه يقتضى ان الاعلان بايتين ليس كالاعلان باية مع ان الطاهر انه مثله (قوله كما هو) اى ما ذكر من اعادتها (قوله الى انه ان اعاد الفاتحة لذلك) اى او اعادها مع السورة لذلك فانه يسجد هذا هو الذى فى سماع عيسى من ابن القاسم وقيل لا يسجد وهو فى المدونة ايضا كما الاول اه بن

قطعا والمعتمد السجود وما مشى عليه المصنف ضعيف (و) لا سجود فى (يسير جهر) فى سرية بان اسمع نفسه ومن يليه (قوله فقط) (او) يسير (سر) فى جهرية والمراد على السر ولو عبر به كان اولى بان اسمع نفسه فيها فقط (و) لا (اعلان) او اسرار (بكاتبة) فى محل سر او جهر (و) لا (اعادة سورة فقط لهما) اى للجهر او السر اى اعادها لاجل تحصيل سنتيهما من جهر او سر ان كان قراها على خلاف سنتيهما كم هو المطلوب لعدم فوات محلها لانه انما يفتوت بالانحناء وشار بقوله فقط الى انه ان اعاد الفاتحة لذلك فانه يسجد

(قوله وكذا ان كررها) اي الفاتحة سهوا فانه يسجد بخلاف السورة ومنه اعادتها لتقديعها على الفاتحة ولا يعول على ما في خش هنا ويظهر من كلام المقدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر ايام القرآن عمدا ولكن الرابع منهما عدم البطلان كما قال شيخنا العدوي (قوله ولا يسجد لتترك تكبيرة) اي لانها سنة تخفيفه فلو سجد قبل السلام لتركها بطلت ان كان ذلك السجود عمدا او جهلا لاسهوا او الاولى حذف قوله او تكبيرة لاغناء قوله ولا لغير مؤكدة عنه (قوله من غير تكبير العيد) اي واما تكبير العيد فيسجد لتترك واحدة فأكثر لان كل واحدة سنة مؤكدة واعلم انه كما ترتب السجود القبلي على نقص تكبيرة من تكبير العيد كذلك يترتب السجود البعدي على زيادتها اما السجود للنقص فقد قال ابن عرفة في الكلام على تكبير العيد ويسجد للسهو عن شيء منه اه واما الزيادة فقد قال مالك في مختصر ابن شعبان من سها في العيد فزاد تكبيرة واحدة سجد بعد السلام اه بن (قوله حال هويه للركوع) مثل ذلك ما اذا ابدل احدي تكبير في السجود خفضا او رفعا بسمع الله لمن حمده ففيه اختلاف واما اذا ابدلها معا بسجدة اتفاقا ~~كذا~~ كما ينبغي قاله شيخنا العدوي (قوله لانه نقص) اي ما هو المطلوب منه من التكبير في حالة الهوى والتسميع في حالة الرفع من الركوع وزاد في الاولى التسميع وزاد في الثانية التكبير ومعلوم ان اجتماع الزيادة والنقص موجب للسجود (قوله ولم يرد ما يوجب زيادته السجود) اي لان الزيادة التي زادها قولية وهي لا توجب سجودا والحاصل ان القول الاول نظر لكونه نقص وزاد والثاني نظر لكون الزيادة قولية (قوله تأويلان) المفهوم من كلام المواق ان هذا خلاف واقع في المذهب لانه اختلاف من شراحها في فهمها اذ لا تأويل في كلامها هذا والا قوى منهما عدم السجود كما قال شيخنا (قوله فانه يسجد قطعاً كما في المدونة) اي لنقصه سنتين (قوله بان تلبس بالركن) اي في المسئلة الاولى قوات التدارك بالرفع من الركوع وفي الثانية بالسجود (قوله ولا لادارة مؤتم) عطف على لان استنكحه السهواي لاسجود على المصلي ان استنكحه السهو ولا سجود على امام لادارة مؤتم وفيه ان الادارة مستحبة ومن المعالوم ان السجود لا يكون في فعل امر مستحب فالاولى حذفه اذ لا يتوهم السجود فيه الا ان يقال ان المصنف تبع النقل واعلم ان الامور التي ذكرها المصنف انه لا يسجد لها منها ما هو مطلوب ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مكروه فاشار للاول بقوله ولا لادارة مؤتم الى قوله ولا للجائز والى الثاني بقوله ولا للجائز الى قوله ولا لالتبسم والى الثالث بقوله ولا لالتبسم (قوله لقضية ابن عباس) اي حيث قام على يساره صلى الله عليه وسلم فأداره عن يساره ليمسه بيده اليمنى (قوله ولا سجود لاصلاح رداء سقط عن ظهره) بل ذلك مندوب اذا اصلحه وهو جالس بان يمد يده يأخذه عن الارض ويصلحه واما ان كان قائما ينحط لذلك فقليل اي انه يكره كراهة شديدة ولا تبطل به الصلاة اذا كان مرة واحدة ولا يبطل لانه فعل كثير واما الانحطاط لاخذ عمامة او قلب منكب فيبطل ولو مرة لان العمامة لاتصل لرتبة الرداء في الطلب الا ان يتغير رلها كما في عبق فلا تبطل بالانحطاط لاخذها (قوله ولم ينحطه) اي لكونه جالسا بالارض وقوله والا فلا اي والابان كان قائما واراد ان ينحط لهما فلا يندب الاصلاح بل يكره كراهة ثقيلة (قوله او كشى صفين الخ) اعلم ان الذي في النقل جواز المشي للستره ولذهاب الدابة ودفع المار ان قرب والقرب يرجع فيه للعرف سواء كان صفين او اكثر والتحديد بكالصفين انما ذكر في الفرجة وحينئذ قاله المصنف من التحديد في الجميع بكالصفين خلاف النقل الا ان يقال ان المصنف راي ان القرب في العرف قدر الصفين والثلاثة وحينئذ فهو موافق لما في النقل (قوله او كشى صفين) الكاف داخلة على المضاف وهو مشي وهي في الحقيقة داخلة على المضاف اليه قد دخل الثلاثة كما ذكر الشارح ويحتمل ابقاء الكاف داخلة على المضاف قد دخل ما شبه المشي من الفعل اليسير كغمر او حلق والاولى ملاحظة دخولها على كل منهما قد دخل الامرين وانظر اذا حصل مشي لكل من السترة والفرجة كمسبوق مشي لفرجة ثم استرة بعد سلام امامه والظاهر كما قال عجب اغتفر ذلك وعدم السجود له وكذا يقال في اصلاح الرداء واصلاح السترة اه كلامه وظاهره عدم اغتفارا اكثر من

وكذا ان كررها سهوا
(و) لاسجود (ا) سترك
(تكبيرة) واحدة من
غير تكبير العيد (وفي)
سجوده في (ابدالها) اي
التكبيرة (بسمع الله لمن
حمده) سهوا حال هويه
للكوع (او عكسه) بأن
كبر حال رفعه منه لانه نقص
وزاد وعدم سجوده لانه
لم ينقص سنة مؤكدة ولم
رد ما توجب زيادته السجود
(تأويلان) محلهما اذا
ابدل في احد المحلين كما افاده
بأوامان ابدل فيهما معا
فانه يسجد قطعاً كما في
المدونة ومحلهما ايضا اذا
فات التدارك بان تلبس
بالركن الذي يلبسه فان لم
يقتض ان يذ كر المشروع
(ولا) سجود على
امام (لادارة مؤتم) من
جهة يساره ليمسه من خلفه
كما هو المطلوب لقضية ابن
عباس رضي الله عنه (و)
لاسجود (لاصلاح رداء)
سقط عن ظهره (او)
اصلاح (سترة سقطت)
ونذب الاصلاح فيهما ان
خف ولم ينحط له والا فلا
وبطلت ان انحط مرتين
لانه فعل كثير (او كشى
صفين) وادخلت الكاف

(فرجة) في صف يسدها
(او) لاجل (دفع ماله) بين
يديه بناء على ان حريم
المصلي يزيد على قدر ركوعه
وسجوده والا فلا يمشی بل
يرده وهو مكانه ويشير له
ان كان بعيدا (او) لاجل
(ذهاب دابته) ليردها فان
بعدت قطعها وطلبها ان
اتسع الوقت والتمادي ان
لم يكن في تركها ضرر ودابة
الغير كذلك والمال كالذابة
(وان) كان المشي كالصفين
في الاربع مسائل (بجنب
او قهقرة) بان يتأخر بظهره
وظاهره ان الاستدبار
مضر (و) لاسجود في
(فتح على امامه ان وقف)
الامام في قراءته وطلب
الفتح فان لم يقف بان اتقل
لاية اخرى كره الفتح
عليه وهذا في غير الفاتحة
والاوجب الفتح (و) لافي
(سديه) اي فیه يسده
(لتأوب) بمئة فثلثة وهو
مندوب وكرهت القراءة
حال التأوب واجزائه ان
فهمت والا عاها فان لم
يعدها اجزائه ان لم يكن
الفاتحة (و) لافي (نقش)
اي بصاق بلا صوت (ثوب)
او غيره (الحاجة) بان
امتلاؤه بالبصاق وكره لغير
حاجة فان كان بصوت بطلت
احمده وسجد لسهوه
(كتنخ) الحاجة ولو لم تعلق
بالصلاة فلا سجود في سهوه

اثنتين والظاهر انه اذا كان ذلك مطلوبا فلا يضر قاله شيخنا (قوله الثلاثة) اي غير الخارج منه والذي يتقف فيه (قوله ويشير له ان كان بعيدا) اي ولا يمشی لرده والحاصل انه ان كان قريبا مشى اليه وان كان بعيدا اشار اليه (قوله او ذهاب دابته) اي سواء كان قذا او اماما او موما (قوله فان بعدت) اي الدابة (قوله ان اتسع الوقت) اي الضرورى وحاصل فقه المسئلة ان الدابة اذا ذهبت وبعدت منه فله ان يقطع الصلاة ويطلبها ان كان الوقت متسعا وكان عنهما يحجب به فان ضاق الوقت او قل عنهما فلا يقطعها الا اذا كان يخاف الضرر على نفسه لكونه بمقازة والاطعها او غير الدابة من المال يجري على هذا التفصيل فقول الشارح ان اتسع الوقت اي واجحف ثمنابه وقوله والا اي بان ضاق الوقت او قل ثمنه تاعدى اي وان ذهبت (قوله ان لم يكن في تركها ضرر) اي فان كان في تركها ضرر ركلكو كان في مقازة فانه يقطع الصلاة ويطلبها (قوله وان بجنب) اي عينا او شمالا (قوله او قهقرة) قيل صوابه قهقري بالثاء لا بتائه كما عبر به في باب الحج في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهقري وذ كر بعضهم ان ذلك لغة وحينئذ فلا اعتراض (قوله بان يتأخر بظهره) اي والحال ان وجهه مستقبل للقبلة (قوله مضر) اي فلا يجوز له الاستدبار الا في مسئلة الدابة فيجوز له فيها ان يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة ان كان لا يتممكن منها الا بالاستدبار والحاصل ان الاستدبار لعذر معتقر والعذر انما يظهر في الدابة كذا قرر شيخنا (قوله وفتح على امامه) قيل لا مفهوم لقوله على امامه بل مثله الفتح على غيره من مصل آخر اخذنا بفهوم ما يأتي وقيل انه ان فتح على غير امامه بطلت وهو مفهوم ما هنا وارضى عيج وبعضهم مفهوم ما هنا وارضى الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله ولا سجود في فتح الخ) اي بل الفتح في هذه الحالة مندوب (قوله وطلب الفتح اي بان تردد في قراءته) (قوله بان اتقل لاية اخرى) اي او وقف وسكت ولم يردد في قراءته وانما لم يفتح عليه في هذه الحالة لاحتمال انه يتفكر فيما يقرأ (قوله والاوجب الفتح) اي مطلقا سواء وقف او لم يقف فان ترك الفتح عليه فصلاة الامام صحيحة بمنزلة من طرأ له العجز عن ركن وانظر هل تبطل صلاة تارك الفتح بمنزلة من اتمها عجز عن ركن ام لا لانص (قوله لتأوب) اي واماسده مرة او مرتين للتأوب فانه يكره ولا سجود ولا بطلان (قوله وهو مندوب) اي سواء كان في صلاة او غيرها اذا كان السد بغير باطن اليسرى لان كان به فيكره للملازمة النجاسة وليس التقل عقب التأوب مشروعا وما نقل عن مالك من انه كان يتقل عقب التأوب فلا اجتماع ريق عنده اذ ذاك انظر ح (قوله بان امتلاؤه) اي وهو جائز في هذه الحالة وان كان بصوت كافى المبح ولا سجود فيه اتفاقا (قوله وكره لغير حاجة) وفي لزوم السجود له في هذه الحالة قولنا ان اظهر بن وقول الشارح فان كان اي البصاق الذي لغير حاجة بصوت وقوله وسجد لسهوه اي على المعتمد خلافا لمن قال بعدم سجوده حينئذ والحاصل ان البصاق في الصلاة اما الحاجة او لغيرها وفي كل امان يكون بصوت او بغيره فان كان الحاجة فهو جائز كان بصوت او لا ولا سجود فيه اتفاقا وان كان لغير حاجة فان كان بغير صوت كان مكروها وفي لزوم السجود له قولنا وان كان بصوت بطلت ان كان عبدا او جهلا وان كان سهوا وسجد على المعتمد ان كان قذا او اماما لا موما لجل الامام له (قوله كتنخ الخ) يريد ان التنخج الحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه من غير خلاف واما اذا تنخج لغير حاجة بل عبثا هل يكون كالكلام فيفرق بين العمد والسهو وهو قول مالك في المختصر ولا تبطل به الصلاة مطلقا ولا سجود فيه وهو قول مالك ايضا واخذ به ابن القاسم واختاره الا بهرى والنخعي واليه اشار المصنف بقوله والمختار الخ والتنخج كالتنخج (قوله الحاجة) فسر ابن عاشر الحاجة بضرورة الطبع قال المازرى التنخج لضرورة الطبع واثني الوجع معتقروا وقال ح تدل على ان المراد بالحاجة الاحتياج للتنخج لرفع بلغم من راسه (قوله ولو لم تعلق الخ) اي هذا اذا كان لتلك الحاجة تعلق بالصلاة بان كان لا يقدر على القراءة الا اذا تنخج لرفع البلغم وهو واجب حينئذ في القراءة الواجبة ومندوب في غيرها بل ولو كانت تلك الحاجة لا تعلق لها بالصلاة كتسميعه به انسانا له في صلاة (قوله فلا سجود في سهوه)

اي ولا بطلان في عمده (قوله اي لغير الحاجة) اي بان كان عبثا وعدم البطلان مفيد بما اذا قل والا بطل
لانه فعل كثير ليس من جنس الصلاة (قوله ولا سجود في تسبيح رجل او امرأة لضرورة) اي بل هو جائز
ولو سجد في غير محل التسبيح وكذا لو ابدله بحوالة او تهليل كافي بتبقي وغيره (قوله اي الحاجة) اشار الى ان
المراد بالضرورة الحاجة التي هي اعم من الضرورة (قوله تعلقت باصلاحها) اي كما لو جلس الامام في
الثالثة فقال له المأموم سبحان الله ليبيته على سهوه (قوله بان تجرد للاعلام الخ) اي كما لو قرع اسنان عليه
الباب فقال له وهو في الصلاة سبحان الله ليبيته على انه في صلاة واستعمل ذلك اللفظ في غير محله فيحمل قول
المصنف الآتي وذ كر قصد التفهيم به بمحله والابطال على ما عدا التسبيح اخذا مما هنا (قوله ولا يصفقن)
فيه ان المناسب لقوله او امرأة ان يقول ولا تصفق الا ان يقال عبر بذلك اشارة الى ان المراد من المرأة الجنس
و خلاصته ان المرأة بالمرأة الجنس المصلية واحدة او اكثر ولاجل ذلك قال المصنف ولا يصفقن بضمير
جمع لنسوة مراد منه المصلية من النساء مطلقا واحدة او اكثر فصيغة الجمع غير مستعملة في حقيقتها ثم ان
النهي في كلام المصنف للكره وفيه رد على من قال بنده للنساء ولعله انما جازها لجمهور بالتسبيح وكره لها
الجمهور بالقراءة في الصلاة للضرورة (قوله وكلام لا صلاحها بعد سلام) حاصله ان الامام اذا سلم من
ركعتين مثلا فحصل كلام منه او من المأموم او منهما لاجل اصلاحها فلا تبطل به الصلاة ولا سجود عليه بل
هو مطلوب لكن ان كان المتكلم لا صلاحها المأموم فيشترط في عدم بطلان صلاته امران الاول ان لا يكثر
الكلام فان كثر بطلت والثاني ان يتوقف التفهيم على الكلام وان كان الكلام لا صلاحها صادرا من الامام
فيشترط فيه زيادة على ما ذكر امران ايضا ان يسلم معتقدا التمام وان لا يطرأ له بعد سلامه شك من نفسه بان
لا يحصل له شك اصلا او يحصل له من المأمومين واعلم ان الكلام لا صلاح الصلاة لا سجود فيه ولا بطلان به
سواء وقع بعد السلام او قبله كأن يسلم من اثنتين ولم يفقه بالتسبيح فكلهم بعضهم فسأل بقتية فهم فصدقه او راد
او جلس في غير محل الجلوس ولم يفقه بالتسبيح فكلهم بعضهم ولكن رأى في ثوب امامه نجاسة فدنا منه واخبره
كلاما لعدم فهمه بالتسبيح وكالمستخلف بالفتح ساعة دخوله ولا علم له بما صلاه الامام الذي استخلف فيسألهم
عن عدد ما صلى اذا لم يفقه بالاشارة اذا علمت هذا فقول المصنف بعد سلام امامه لا مفهوم له وانما يصح على
عدم السجود في الكلام بعد السلام لا صلاحها ردا على من قال ان الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز
وتبطل به الصلاة وان حديث ذي اليمين منسوخ كذا اجاب بعضهم وفيه ان الرد على من ذكر لا يكون بنفي
السجود انما يكون باثبات الجواز بان يقول وجاز كلام لا صلاحها بعد سلام (قوله ان لم يفهم الاب) اي
واما لو كان الافهام يحصل بالاشارة او التسبيح فعدل عنه لصريح الكلام فالبطلان (قوله وسلم معتقدا
الكمال) اي واما لو سلم على شك فيه بطلت صلاته (قوله لا من نفسه) اي واما ان نشأ له الشك بعد سلامه
من نفسه فلا يجوز لذلك الامام السؤال بل يجب عليه فعل ما تبرا به ذمته فان سأل بطلت صلاته بخلاف
ما لو حصل له الشك من كلام المأمومين فله ان يسأل بقتية (قوله ورجع امام الخ) حاصل فقه المسئلة ان
الامام اذا اخبره جماعة مستفيضة يفيد خبرهم العلم الضروري بتمام صلاته او بنقصها فانه يجب عليه الرجوع
لخبرهم سواء كانوا من مأموميه او لا سواء يتقن صدقهم او ظنه او شك فيه او جزم بكذبهم ولا يعمل على يقينه
ومثل الامام في ذلك القذ والمأموم فيجب على كل منهما الرجوع لخبر الجماعة المستفيضة مطلقا وان اخبر
الامام عدلان او اكثر ولم يبلغ مبلغ التواتر فانه كذلك يجب عليه الرجوع لخبرهم سواء اخبراه بالتمام او بالنقص
ان لم يتقن خلاف ما اخبراه به بان يتقن صدقهما او ظنه او شك فيه فان يتقن كذبهما فلا يرجع لخبرهما بل يعمل
على يقينه من البناء على الأقل ان كان غير مستنكح هذا اذا كانا من مأموميه والا فلا يرجع لخبرهما اخبراه
بالتمام او بالنقص كما هو قول ابن القاسم في المدونة وان اخبر العدلان القذا والمأموم بنقص او كمال فلا يرجع
واحد منهما لخبرهما بل يعمل على يقينه نفسه كما هو ظاهر المصنف وان كان المخبر الامام واحدا فان اخبره

اي لغير الحاجة (و) لا سجود
في (تسبيح رجل او امرأة
لضرورة) اي الحاجة
تعلقت باصلاحها لا بان
تجرد للاعلام بانه في صلاة
مثلا لقوله عليه الصلاة
والسلام من بابه شيء في
صلاته فليقل سبحان الله
ومن من الفاظ العموم
فيشمل النساء ولذا قال (ولا
يصفقن و) لا سجود في
(كلام) قل عمدا
(لا صلاحها بعد سلام)
لامام من اثنتين او غيرهما
كان الكلام منه او من
المأموم او منهما ان لم يفهم
الاب و سلم معتقدا الكمال
ونشأ شك من كلام
المأمومين لا من نفسه فلا
سجود من اجل هذا
الكلام وان كان عليه
السجود من جهة زيادة
السلام فان اختل شرط
من هذه الاربعه بطلت
(ورجع امام فقط)

لا فذل ولا مأموم (العدلين) من مأموميه اخبراه بالثام فشكل في ذلك واولى ان ظن صدقهما فيرجع خبرهما بالثام ولا يأتي بما شك فيه (ان لم يتيقن) خلاف ما اخبراه به من ٢٢٤ التام فان يثقن كذبهما يرجع ليقينه ولا يرجع لهما ولا لاكثر (الاكثرهم) اي المأمومين

لا يقيد العدالة (جدا) بحيث يقيده خبرهم العلم الضروري فيرجع خبرهم مع يتيقنه بخلافه واولى مع شكه اخبروه بالنقص او بالثام بل ولا يشترط ان يكونوا مأمومين حينئذ فلا استثناء منقطع لانه لا يشترط العدالة ولا المأمومية في خبر من بلغ هذا المقدار واما لو اخبره العدلان بالنقص وهو غيره مستكح فكما بيني على الاقل بخبرهما بيني عليه بخبر الواحد ايضا ولو غير عدل لحصول الشك بسبب الاخبار كما لو حصل له الشك من نفسه فلا تدخل هذه الصورة في المصنف واما لو كان مستكحا بيني على الاكثر فيرجع لهما ولا يرجع للواحد كما هو ظاهر كلامهم (ولا) سجود (لحمد عاظم او) حمد (مبشر) بفتح المعجمة في صلاته بما يسره ولا استرجاع من مصيبة اخبر بها (ونذب تركه) اي ترك الحمد للعاظم او المبشر (ولا) سجود (بجائز) ارتكابه في الصلاة اي جائز في نفسه بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة اي غالبا والمراد بالجائز هنا ما يشمل خلاف الاولى وكانه عال ولا في ما جاز (كاصاب) من مصلى (فلنجبر) بكسر الباء اسم فاعل او كان الاخبار للمصلي او لغيره (وترويح جلبيه) بان يعتمد على رجل مع عدم رفع الاخرى طال ام لا واما مع رفع الاخرى فالجواز مقيد بطول القيام والا كرهه ما لم يكثر فيجري على الافعال الكثيرة (وقتل عقرب ربه)

بالتام فلا يرجع خبره بل بيني على يقين نفسه وان اخبره بالنقص يرجع خبره ان كان ذلك الامام غير مستكح لحصول الشك بسبب اخباره وان كان مستكحا بيني على الاكثر ولا يرجع خبره وان اخبر الواحد فذل او مأموم بالنقص او التام فلا يرجع واحد منهما لخبره بل بيني على يقينه (قوله لا فذل ولا مأموم) اي فلا يرجع واحد منهما للعدلين اذا اخبراه بالتام عند شكه في صلاته بانها تمت او لا واولى عند خبره بعدم تمامها بل يعمل كل واحد منهما على ما قام عنده كان المأموم وحده او كان مع الامام ولا ينظر ان لقول غيرهما لم يبلغ حد التواتر فانه يرجع اليه ويترك ما عنده ولو كان يقينا وهذا ظاهر المصنف وهو مذهب المدونة وقيل ان كلا من الفذل والمأموم يرجع لخبر العدلين كالامام وهو قول اللخمي عن المذهب وابن الجلاب عن اشهب (قوله لعدلين من مأموميه) اي واما لو كان من غير مأموميه فلا يرجع لهما لان المشاركة في الصلاة اضبط من غيره وهذا قول ابن القاسم في المدونة وهذه الطريقة شهرها ابن بشير والذي اعتمدته في التوضيح طريقة اللخمي وهي الرجوع للعدلين سواء كانا من مأموميه او من غيرهم وبها صدر ابن الحاجب لكن الذي اختاره ح حل كلام المصنف على ما شهره ابن بشير اه بن (قوله واولى ان ظن صدقهما) اي او جزم به (قوله ان لم يتيقن الخ) اي بان جزم بصدقهما او غلب على ظنه صدقهما او تردد فيه (قوله يرجع ليقينه الخ) فان عمل على كلاهما وكلام نحوهما بطلت عليه وعليهم واذا عمل على يقينه ولم يرجع لقولهما فان كانا اخبراه بالنقص فعلا معه ما بقي من صلاته واذا سلم اتيا بما بقي عليهم فاذن او بامام وان كانا اخبراه بالتام كانا مأمومين فاما في ما بقي فيها تفصيله كذا في حاشية شيخنا (قوله الاكثرهم جدا) اي فانه يرجع اقو لهم ولا يعمل على يقينه وهو قول محمد بن مسلمة واستحسنه اللخمي وقال الرجاء في الاصح المشهور انه لا يرجع عن يقينه اليهم ولو كثروا الا ان بخالطه ريب فيجب عليه الرجوع الى يقين القوم اه بن (قوله واولى مع شكه) اي في خبرهم (قوله اخبروه بالنقص او بالتام) هذا التعميم محقق لقوله فيما يأتي ان الاستثناء منقطع وحاصله انهم اذا كثروا جدا فانه يعتبر قولهم اخبروا بالتام او اخبروا بالنقص مستكحا م لا كان اخبرهم له قبل السلام او بعده يثقن خلاف ما اخبروه به او شك فيما اخبروه به (قوله فلا تدخل الخ) اي لان دخولها فيه يقتضي انه اذا لم يتيقن خلاف ما اخبراه به من النقص لا يرجع الا اذا اخبره عدلان وليس كذلك (قوله ونذب تركه) اي ذرب تركه لكل منهما سرا وجهرا وكذلك يندب ترك الاسترجاع ايضا ولم يعلم من كلام المصنف حكم الجدل هو مكره او خلافه واولى والظاهر الاول لقول ابن القاسم لا يعجبني لان ما هو فيه اهم بالاشتغال به (قوله ولا سجود لجائز ارتكابه في الصلاة) فيه ان السجود للامر الجائز فله فيها لا يتوهم حينئذ فلا يحتاج للنص على عدم السجود فيه (قوله اي جائز في نفسه) هذا جواب عما يقال العطف يقتضي المغايرة فعطف قوله ولا للجائز على ما قبله يقتضي ان ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز وحاصل الجواب ان المراد بالجائز هنا نوع خاص من الجائز وهو الجائز لذاته بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة (قوله اي غالبا) اي وغير الغالب لا تعلق له بالصلاة كالمشي للدابة (قوله قل) القلة والطول والتوسط معتبرة بالعرف كما في خش ومفهوم قل انه ان طال الانصات جدا ولو سهوا ابطال الصلاة وان كان متوسطا بين ذلك ان كان سهوا وسجد بعد السلام وان كان عمدا ابطالها (قوله لنجبر بكسر الباء) وعلى هذا ففي الكلام حذف مضاف اي لسماع مخبر ويصح فتح الباء على انه اسم مفعول واللام بمعنى من اي من مخبر لكنه قاصر لا يشمل الانصات لسماع الاخبار لغيره (قوله مع عدم رفع الاخرى) اي عن الارض (قوله واما مع رفع الاخرى) اي عن الارض سواء وضعها على قدم التي اعتمد عليها او جعلها معلقة في الهواء (قوله وقل عقرب) اي او تعبان واما من يرها من طير

هنا ما يشمل خلاف الاولى وكانه عال ولا في ما جاز (كاصاب) من مصلى (فلنجبر) بكسر الباء اسم فاعل او كان الاخبار للمصلي او لغيره (وترويح جلبيه) بان يعتمد على رجل مع عدم رفع الاخرى طال ام لا واما مع رفع الاخرى فالجواز مقيد بطول القيام والا كرهه ما لم يكثر فيجري على الافعال الكثيرة (وقتل عقرب ربه)

اي مقبلة عليه فان لم ترده كره له تعمد قتلها ولا تبطل بالخطا طه لاخذ حجر رميها به في القسمين (او اشارة) يسد اوراس (سلام) اي لرده
لا ابتداء فانه مكروه وامارده باللفظ قبطل والراجح ان الاشارة للرد واجبة (او) ٢٢٥ اشارة (حاجة) واخرج من قوله بلطائر قوله

(لا) الاشارة للرد (على
مشت) اي فليس بجائر
بل مكروه اذ يكره له ان
يحمد فكيره تشيته ان
جد واولى ان لم يحمد
فكيره الرد من المصلي
بالاشارة على المشت
(كأنين لوجع وبكاء تخشع)
اي خشوع تشبيه في عدم
السجود لاني الجواز لان
ما وقع غلبة لا يوصف
بجواز ولا غيره فلذا احسن
من المصنف التشبيه
دون العطف (والا) يكن
لوجع ولا لخشوع
(فكالكلام) يفرق بين
عمده وسهوه قليلة وكثيره
وهذا في البكاء الممدود
وهو ما كان بصوت واما
المقصود وهو ما كان بلا
صوت فلا يضر ولو اختارا
مالم يكن الاختيار
(كسلام) اي ابتداءه
(على) مصل (مفترض)
واولى متفضل فانه يجوز
فهو تشبيه بما قبله في مطلق
الجواز لا بقيد المنفي عنه
السجود لان المسلم ليس
بعصا ولا ترك العاطف
(ولا) سجود (لتبسم) ان
قل وكره عمده فان كثر ابطال
مطلقا لانه من الافعال
الكثيرة وان توسط
بالعرف سجد لسهوه فيما

او دودة او حيلة فيكره قتلها مطلقا اراد به ام لا (قوله اي مقبلة عليه) اشار بهذا الى ان المراد بارادتها اقبالها
وليس المراد بالارادة المقصد لانها بهذا المعنى من خواص العقلاء كذا قيل واتطهر مع قولهم الحيوان جسم تام
حساس متحرك بالارادة هذا وقد يقال ان هذا تعريف للمناطق التي فيها للفلاسفة واهل الشرع
لا يقولون بدقيقتهم (قوله فان لم ترده كره له تعمد قتلها) اي وفي سجوده قولان سواء كان عالما انه في صلاة
او ساهيا عن ذلك والمعتمد منهما عدم السجود (قوله ولا تبطل بالخطا طه) اي اذا كان قائما وقوله لاخذ
حجر اي اول قتلها بخلاف الخطا طه لاخذ حجر يرمي به طيرا او لقتله فانه مبطل لكن الذي يقصده ح ان
الخطا طه من قيام لاخذ حجر او قوس من الفعل الكثير المبطل للصلاة مطلقا كان لقتل عقرب لم ترده او
لطائر او لصيد فالفرق في ذلك غير ظاهر اه بن (قوله لا ابتداء فانه مكروه) الصواب انه لا فرق بين
الابتداء والرد في ان كلا منهما ليس بمكروه كافي ح عن سند (قوله والراجح ان الاشارة للرد واجبة) اي
لجائزة فقط كما هو ظاهر المصنف واما الاشارة للابتداء فقد علمت ان فيها قولين بالجواز والكراهة والمعتمد
الجواز (قوله وامارده باللفظ قبطل) اي ان كان عمدا او جهلا لان كان سهوا ويسجد له (قوله او اشارة
لحاجة) اي لطلب حاجة او ردها وهذا جائز اذا كانت الاشارة خفيفة والامتنع (قوله واخرج من قوله بلطائر
الخ) الاولى ان يقول من جواز الاشارة للحاجة قوله الخ لان اخراج شيء من امر يقتضي دخوله فيه والاشارة
للرد على المشت لم تدخل في قوله بلطائر (قوله كأنين لوجع) اي كأنين غلبة لاجل وجع وبكاء غلبة لاجل
خشوع وظاهره قليلا او كثيرا (قوله لان ما وقع غلبة الخ) اي فاندفع قول ابن غاري صوابه وكأنين بالواو
عظما على انصات اذ هو مما اندرج تحت قوله ولا بلطائر اه وما اصل رد الشارح انه ليس من افراد الجائر
لان المراد انين غلبة من المريض بحيث يصير كالمجذوم لا يصدر منه وليس المراد ان له فيه اختيارا بحيث يمكنه
تركه (قوله والا يكن لوجع ولا لخشوع) اي غلبة بان كان لمصيبة او لوجع من غير غلبة او لخشوع كذلك
(قوله يفرق بين عمده وسهوه) اي فالعمد مبطل مطلقا قل او كثر والسهو يبطل ان كان كثيرا ويسجد له ان
قل (قوله وهو ما كان بلا صوت) اي بان كان مجرد ارسال دموع وقوله ولو اختار اي هذا اذا كان غلبة بل
ولو اختارا كان تخشعا ام لا (قوله لتبسم) اي وهو انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت
وقوله ان قل اي وكان سهوا (قوله فان كثر ابطال مطلقا) اي عمدا او سهوا (قوله وفرقة اصابع والتفات الخ)
اعلم انهما ان كثر ابطال الصلاة مطلقا وان توسط ابطال عمدهما وسجد لسهوهما فكلام المصنف محمول على
اليسير منهما (قوله ولا في تعمد بلع ما بين اسنانه) اي لاسجود في ذلك وهو مكروه واعتراض بان العمد
لا يتوهم فيه السجود حتى ينفي ويمكن الجواب بان المراد تعمد في ذاته مع كونه ناسيا انه في صلاة او يقال انه
لما كان يتوهم ان عمده مثل الطول في الحل الذي لم يشرع فيه التطويل في انه يسجد لعمده نص عليه (قوله
ولو مضغه) قال بن فيه نظرا ذالمضغ عمل كثير بخلاف البلع ولم اجد في ابني الحسن ما ذكره عنه عقب من
عدم البطان اذا مضغ ما بين اسنانه وبلعه (قوله وكذا تعمد بلع لقمة او تينة) فيه نظربل الظاهر ان هذا من
العمل الكثير المبطل للصلاة ونص المدونة قال مالك ومن كان بين اسنانه طعام كقلامة الحبة فابتلعه في صلاته لم
يقطع صلاته او الحسن لان قلنة حبة ليست بأكل له بال تبطل به الصلاة الا ترى انه اذا ابتلعه في الصوم
لا يقطر على ما في الكتاب فاذا كان الصوم لا يبطل فاحرى الصلاة اه فاسد لاله بال وم بدل على البطان
في المضغ وفي باع اللقمة والتينة اذ لا يصح ان يتال بصحة الصوم مع ذلك اه بن (قوله ولا في حل جسده)
اي وهو جائر ان كان لحاجة وقل وقوله وكره اغير حاجة اي والحال انه قليل (قوله فان كثر) اي الحن مطلقا كان
لحاجة او لغيرها وقوله ولو سهوا اي هذا اذا كان عمدا بل ولو كان سهوا ابطال فان توسط ابطال عمده وسجد

(٢٩ - دسوقي اول) يظهر واطل عمده (و) لاسجود في (فرقة اصابع والتفات بلا حاجة) وتقدم كراهة ذلك وجاز التفات
لها (و) لاني (تعمد بلع ما بين اسنانه) ولو مضغه لیسارته وكذا تعمد بلع لقمة او تينة كانت بهيه قبل الدخول في الصلاة او رفع حبة من الارض
وابتلاها وهو فيها بلا مضغ فيهما والا ابطال (و) لانه (حل جسده) ذكره اغير حاجة فان كثر ولو سهوا ابطال (و) لاني (ذكر) قرآن او غيره

في جنات وعبون فيرفع
صوته بقوله ادخلوها
بسلام آمنين لقصد الاذن
في الدخول او يتدنى ذلك
بعد الفراغ من القائحة
وهو المراد بمحله وتقدمت
الاشارة يسد اوراس
لحاجة (والا) بأن قصد
التفهيم به بغير محله كما لو كان
في القائحة او غيرها
فاستؤذن عليه فقطعها الى
آية ادخلوها بسلام آمنين
(بطلت) صلاته لانه في
معنى المكاملة وهذا في غير
التسبيح فانه يجوز في كل
محل كما هو ظاهر ثم شبه
في البطلان قوله (كفتح
على من ليس معه في صلاة
على الاصح) ولو قال كفتح
على غير امامه لكان
اشمل ثم شرع في مبطلاتها
بقوله (وبطلت) الصلاة
(بفقهه) وهو الضحك
بصوت ولو من مأموم
سهو بخلاف سهو الكلام
فيجبر بالسجود اذا الكلام
شرع جنسه من حيث
اصلاحها فاغتفر سهوه
اليسير وكثرة وقوعه
من الناس بخلاف الضحك
فلم يغتفر بوجه وقطع فذ
وامام ولا يستخلف مطلقا
(وتعادي المأموم) الضاحك
مع امامه على صلاة باطلة
مراعاة لمن يقول بالصحة
(ان لم يقدر) حال ضحك

سهوه فكلام المصنف محمول على الحك اليسير وهو بالعرف (قوله كسبيح) الاولى ان يقول كتحميد
او تكبير كما يدل له قوله في آخر العبارة وهذا في غير التسبيح (قوله او يستأذن عليه شخص وهو يقرأ الخ)
من هذا القبيل الا ان بيان بقاء البسملة وسينهاطرة في محل البسملة كان يكون بآية النمل او آية بها في القائحة
للخلاف (قوله والا) بان قصد التفهيم به بغير محله لا يدخل تحت والا ما اذا لم يقصد به التفهيم اصلا لانها لا تبطل
ولا شيء فيه تسبيحا كان الذكر او غيره (قوله بطلت صلاته) اي عند ابن القاسم وقال اشهب بالصحة مع
الكراهة (قوله وهذا في غير التسبيح) مثل التسبيح التهليل والحقولة فلا يضر قصد الافهام بهما في اي محل من
الصلاة فالصلاة كلها محل لذلك اه شيخنا عدوى (قوله على الاصح) مقابله ما قاله اشهب من الصحة كما
ذكره بهرام (قوله على غير امامه) اي اعم من ان يكون ذلك الغير مصليا او تاليا كان المصلي معه في تلك
الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه في الصلاة او كان ذلك المصلي ليس معه في تلك الصلاة وقوله لكان
اشمل اي بخلاف قول المصنف على من ليس معه في صلاة فان قاصر على ما اذا كان المقنوع عليه تاليا
او مصليا ليس معه في تلك الصلاة ولا يشمل ما اذا كان مصليا معه فيها والحاصل ان من وقف في قراءته فان
كان هو الامام فيفتح عليه ندبا واستنا ناور بما وجب الفتح كما مر وان كان تاليا او مصليا ليس معه في صلاته فلا
يفتح عليه على الاصح والفتح عليه مبطل وان كان مصليا معه في تلك الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه
في صلاته فاستظهر عجب البطلان والشيخ سالم استظهر الفتح عليه وعدم البطلان عملا بفهم ما هنا واعتمد
شيخنا العدوى ما عجم لانه ظاهر قول المدونة ولا يفتح مصلي على مصلي آخر اذ هو شامل لما اذا كان ليس معه
فيها او كان معه فيها (قوله وبطلت بفقهه) اي سواء كثرت او قلت وسواء وقعت عمدا او نسيانا لكونه في
صلاة او غلبة كان يعتمد النظر في صلاته والاستماع لما يضحك فيغلبه الضحك فيها كان المصلي فذا او اماما
او مأموما لكن ان كان فذا قطع مطلقا عمدا او نسيانا او غلبة وان كان اماما قطع ايضا في الاحوال الثلاثة وقطع
من خلفه ايضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتية والموازية ان الامام يقطع هو ومن خلفه في العمد
ويستخلف في الغلبة والنسيان ويرجع مأموما مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالفقهه غلبة او نسيانا
واذا رجع مأموما اتم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها ابد البطلانها وامام مؤموم فيتمون صلاتهم مع ذلك
الخليفة ولا اعادة عليهم لافي الوقت ولا في غير اصلحتها واقتصر عجم في شرحه على ما لابن القاسم في الموازية
والعتية واعتمد شيخنا العدوى وان كان مأموما قطع ان تعيدها وان كانت غلبة او نسيانا تعادي فيها مع الامام
على صلاة باطلة مراعاة للقول بصحتها فيها وما يعيدها ابد لكن التعادي مقيد بقيد اربعة ذكرها الشارح
(قوله ولو من مأموم) اي هذا اذا كانت من فذا او امام بل ولو من مأموم هذا اذا كانت عمدا او غلبة بل
ولو سهوا (قوله بخلاف سهو الكلام) اي اذا كان يسيرا (قوله اذ الكلام الخ) هذا اشارة للفرق بين
الفقهه نسيانا والكلام نسيانا حيث بطلت الصلاة بالاول ولو يسيرا ولم تبطل بالثاني اذا كان يسيرا بل يجبر
بالسجود (قوله وقطع فذا وامام) اي في الاحوال الثلاثة كانت عمدا او غلبة او نسيانا (قوله ولا يستخلف)
اي الامام مطلقا يعني في الحالات الثلاثة وحينئذ يقطع مأمومه ايضا وقيل انه يقطع هو مأمومه ولا يستخلف
اذا كانت عمدا او اماما كانت سهوا او غلبة فانه يستخلف ويرجع مأموما وصلاته التي يتمها مع الخليفة باطلة
واما صلاة مأمومية التي يتمونها مع الخليفة فهي صحيحة (قوله وتعادي المأموم) اي وجوبا كما قال الزناتى
وقال عبد الوهاب استحبابا واستبعد طي الاول وفي بن الراعي الوجوب وهو ما في ابى الحسن على المدونة وقد
علمت ان محل تعاديه اذا وقعت منه غلبة او نسيانا (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) اي وهو سحنون فانه يرى
ان الفقهه اذا كانت سهوا او غلبة لا تبطل الصلاة قياسا لها على الكلام نسيانا وانما تبطلها اذا كانت عمدا
(قوله ان لم يقدر على الترك) ابتداء ودواما اي ان لم يقدر على تركه في المدة التي ضحك فيها غلبة او نسيانا من اولها
الى آخرها وهذا لا ينافي ان غير المدة التي ضحك فيها له قدرة على الترك فيها وليس المراد انه لا قدرة له على الترك
راسل استمر دائما وابتداء يضحك وقد يقال اذا ذهب الضحك بعد عدم قدرته على تركه فأى فائدة في التعادي

بأن وقع منه اختيار اولو في بعض ازمنته قطع ودخل مع الامام ولم يكن في الجمعة والافطع ودخل لثلاثتونه ولم يلزم على محمديه خروج الوقت لضيقه والافطع ودخل ليدرك الصلاة ولم يلزم على محمديه فتح المأمومين او بعضهم ولو ٢٢٧ بالظن والافطع وخروج فهداه اربعة

شروط للتأدي ثم شبه في التأدي لا بقيد البطلان مستلثين الاولى قوله (كتكبيره) اي المأموم فقط (للكروع) في الركعة التي ادرك فيها الامام اولى او غيرها (بلا نية) تكبيرة (احرام) بأن نوى الصلاة المعينة وترك تكبيرة الاحرام نسياناً كبر للركوع فصلاته صحيحة على المذهب وانما تصور هذه الصورة للمأموم فقط اذ هو الذي يركع عقب دخوله ليدرك الامام دون الامام والفتوى ان الصلاة في هذه الحالة باطلة وان التأدي مراعاة لمن يقول بصحتها الثانية قوله (وذ كرفائته) وهو خلف الامام فانه يتأدي على صلاة صحيحة واما لو ترك صلاة صحيحة واما لو ترك مشاركة فانه يتأدي ايضا لكن على صلاة باطلة لكونه من مساجين الامام (و) بطلت (بحدث) اي بمحصول ناقض اذ تذكره ولا يسري البطلان للمأموم بحدث الامام الا بتعمده لا بالغلبة والنسيان (وبسجوده) قبل السلام (لفضيلة)

بدون قطع مع ان القائده في قطعه وابداها من اولها مع الامام * (تنبيه) * من غلبت عليه القهقهة كلما صلى فانه يصلي على حاله ولا يؤخر ولا يقدم واما ان كانت تلازم في احدى المشتركين فانه يقدم او يؤخر اشار له عجم وهذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من اذا صام عطش او جاع بحيث لا يصبر على عدم الاكل او الشرب قاله شيخنا (قوله بان وقع الخ) اي كالمكان في اوله غلبه او نسيانا وكان آخر المدة اختيارا (قوله ثم شبه في التأدي الخ) حاصله ان المأموم المقهقهة حكمين البطلان وجوب التأدي فشبه المصنف في الثاني من الحكمين وهو وجوب التأدي بقطع النظر عن البطلان مستلثين والدليل على ان المصنف قصد التشبيه في التأدي لا في البطلان عدم عطفهما على قوله بقهقهة بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجرد الثانية من الباء ولم يرجع للعطف على التمهقة كر الباء فقال وحدث الخ (قوله فصلاته صحيحة) اي وبعدها احتياطا لانها لا تجزئه عند ربيعة (قوله على المذهب) اي على مذهب المدونة وهو المشهور وكذا في حاشية الفيشي وفي عجم انه بعد صلاته ابدأ وجوبا على الراجح ويتأدي مع الامام على صلاة باطلة قال شيخنا وهو المعول عليه (قوله وان التأدي) اي وان وجوب التأدي وقوله مراعاة لمن يقول بصحتها اي وهو يحيي بن سعيد الانصاري والامام محمد بن شهاب كلاهما من اشياخ مالك فقد قالان الامام يحمل عن المأموم تكبيرة الاحرام (قوله اذ هو الذي يركع الخ) قد يقال بل تصور هذه الصورة ايضا في القذا اذا كانت القراءة ساقطة عنه لكونه لم يجد معلما اوضح الوقت عليه او على القول بعدم وجوب الفاتحة في كل ركعة قاله شيخنا وقد يقال انما اقتصر وافي التصور على المأموم لانه هو الذي يتأدي وجوبا مع الامام اذ اذنت كذا ذلك واما الامام والفتاهاما يقطعان كما يأتي في الجماعة واعلم ان هذه الصورة التي جعل الشارح عليها كلام المصنف تبعاً لهرام وشب هي عين قول المصنف في الجماعة وان لم ينوه ناسياله تأدي المأموم فقط ذكرها هنا جعلا للنظار وحمل عقب كلام المصنف تبعاً لابن غاذي على ما اذا نوى الصلاة المعينة ثم كبر فاصدا الركوع غافلا عن النية فقد حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبله يسير فقول المصنف بلانية احرام معناه ناسيالا للاحرام فيتأدي المأموم مع امامه على صلاة صحيحة لانه كن نوى بالتكبير الاحرام والركوع قال شيخنا والمأخوذ من النقول ان الصلاة باطلة ويتأدي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة (قوله لكن على صلاة باطلة) هذا بناء على ما سبق له من ان الترتيب بين المشتركين الوقت واجب شرط ابتداء ودواما وقد علمت ان المعتمدانه واجب شرط ابتداء لا دواما فنذكر كراهية في حاضرة فانه يتأدي على صلاة صحيحة (قوله اي بمحصول ناقض) اي سواء كان حدثا كرمح او سببا كس ذكر او لمسامع قصدا لذته وسواء كان حصول الناقض عمدا او نسيانا وغلبة خلافا لمن قال ان الصلاة لا تبطل بذلك بل يبنى على ما فعل كالعراق وادار الشارح بقوله اي بمحصول ناقض الى ان المصنف اطلق الخاص واراد العام فهو مجاز مرسل وانه من عموم المجاز واستعمل الكلمة في حقيقتها ومجازها (قوله لا بالغلبة والنسيان) اي وهو معنى قولهم كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحدث ونسيانه فاذا ذكره الامام استخلف فان لم يستخلف وكل بهم بطلت على المأموم لتعمدا لا امام صلاته بالحدث (قوله وبسجوده قبل السلام لفضيلة) اي عمدا او جهلا لان سجده سهوا فلا بطلان ويسجد بعد السلام (قوله ولو كثرت) اي كثنوت وتسبيح ركوع وسجود (قوله ما لم يقتد بمن يسجد لها في الجميع) اي فان اقتدى بمن يسجد لذلك سجده معه وجوبا فلو سجدا امامه ولم يسجد هو فانظر هل تبطل صلاته او لا والظاهر عدم البطلان كما افاده بعضهم واعلم ان المصنف اعتمد في البطلان بالسجود للفضيلة والتكبير على ما في التوضيح ونصه قد نص اهل المذهب على ان من سجد قبل السلام ترك الفضيلة اعادة ابد وكذلك قالوا في المشهور اذا سجد لتكبير واحدة قبل السلام اه وتعبه بن بأن السجود للفضيلة قد ذكر ح ان ابن رشد ذكر فيه قولين وانه صدر بعدم البطلان واما السجود لترك التكبير واحدة ولو كثرت (او) سنة خفيفة (كتكبيره) واحدة او سميعه او مؤكدة خارجة الصلاة كالاقامه ما لم يقتد بمن يسجد لها في الجميع

فقال الفاكهاني لا اعلم من قال بالبطلان اذا سجده قبل السلام وقال سيدي عبد الرحمن القاسمي انما وقعت على الخلاف في السجود للتكبير الواحدة ولا يلزم من القول بنفي السجود لها بطلان الصلاة بالسجود لها مع وجود القول به وبالجملة فلم يرمأشهد للمصنف فيما ادعاه من البطلان بالسجود لتكبيره اهـ (قوله) (ويعتغل) اي وبطلت الصلاة بسبب ملازمة مشغل عن فرض فالمبطل ملازمة المشغل لادائه والياء للسببية (قوله من حقن) هو بالقاف والنون الحصر بالبول واما بالقاف والياء الموحدة فهو الحصر بالعائط والقاء والنون الحصر بهما معا ويقال للحصر بهما معا ايضا حقم والحصر بالريح يقال له حفز بالحاء المهملة والقاء والزاي المعجمة (قوله او غثيان) المراد به ثوران النفس واعلم ان محل البطلان بالمشغل عن الفرض اذا كان لا يقدر على الايان بالفرض معه اصل او يأتي به معه لكن بمشقة ومحلها ايضا اذا دام ذلك المشغل واما ان حصل ثم زال فلاعادة كما في البرزلي (قوله بعيد في الوقت) قال ح ينبغي ان يكون هذا الحكم فيمن ترك سنة من السن الثمان المؤكدة واما لو ترك سنة غير مؤكدة او فضيلة فلا شيء عليه كان الترك بمشغل او بغيره مشغلا كما صرح به في المقدمات وحينئذ فلا يحمل كلام المصنف على اطلاقه كما فعل عبق تبعا لعج وقوله بعيد في الوقت اي الذي هو فيه اختياريا او ضروريا وهذا بعد الوقوع والافهو مخاطب بالقطع كما افاده البدر القرافي (قوله متيقنة) اي واما لو شئت في الزيادة الكثيرة فاتها تجبر بالسجود اتفاقا وقوله سهوا اي واما الزيادة عمد افاتها تبطل ولو كانت اقل من ركعة (قوله ولو في ثلاثية) اي هذا اذا كانت في رباعية بل ولو في ثلاثية وهذا هو المشهور وقيل ان الثلاثية تبطل بزيادة مثلها وقيل بزيادة ركعتين وانما شهر الاول لانها كان السبب في مشروعيها ثلاثا تار ركعات اليوم والليلة اعتنى بأمرها لتقوى جانبها فخلت كل رباعية والظاهر كما قال عبق ان عقد الركعة هنا برفع الراس من الركوع فاذا رفع راسه من ثامنة في الرباعية او سابعة في ثلاثية او رابعة من ثنائية بطلت (قوله بجمعة) اي بناء على انها فرض يومها واما على القول بأنها بدل عن الظهر فلا تبطل الا بزيادة اربع والقول ان اي انها فرض يومها او بدل عن الظهر مشهوران (قوله لا سفرية قباربع) اي مراعاة لاصلها بناء على ان الرباعية هي الاصل وهو الصحيح فلا تبطل الا بصلاتها ستا وهو ظاهر اهـ (قوله وبطل الوتر بزيادة ركعتين الخ) مثله في ذلك النفل المحدود كما فاجر والعيسدين والاستسقاء والكسوف ولولم يكره الركوع والسجود في الركعتين المزيديتين في الكسوف واما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله لقولهم اذا قام لخامسة في النافلة رجع ولا يكملها سادسة وسجد بعد السلام (قوله وبتعمد بزيادة ركن فعلى) اي بزيادته عمدا وكذا جهلا وهذا في الفرض والنفل المحدود كالوتر وانظر غيره هدا ما خصص ما في عجم (قوله لا قولي) اي كسكروا الفائحة وقوله فلا تبطل على المعتمد اي وقيل تبطل (قوله او بتعمد نفيهم) اي سواء كان كثيرا او قليلا ظهر معه حرف ام لا لانه كالكلام في الصلاة وهذا هو المشهور وقيل انه لا يبطل مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف ابطل والا فلا (قوله ما لم يكثر او يقصد عبثا) اي او يقصد بفعله العبث واللعب واثار هذا الى ان محل عدم الضرر بالخارج من الانف ما لم يكن عبثا فان كان عبثا جرى على الافعال الكثيرة لانه فعل من غير جنس الصلاة وذكر عجم عن النوادر ان المأموم يتأدى على صلاة باطلة اذا نفي عمدا او جهلا واما الفذوالامام فاتها يقطعان (قوله او بتعمد كل او شرب) اي ولو كان مكروها ولو كان الاكل او الشرب واجبا عليه لا تقاذف نفسه ووجب عليه القطع لاجل ذلك ولو خاف خروج الوقت كما قاله عجم (قوله او بتعمد كلام) وفي الحاق اشارة الاخرس به ثالثا ان قصد الكلام (قوله وان بكره) راجع للجميع من قوله وبتعمد كسجدة حتى التي باعتبار الاكراه على اعطى سببه كالاكراه على وضع اصبعه في حلقه (قوله او وجب لا تقاذف) اي او لاجابة احد والديه وهو اعنى اصم في نافلة والحاصل انه اذا ناداه احد ابويه فان كان اعنى اصم وكان هو يصلي نافلة وجب عليه اجابته وقلع تلك النافلة لانه قد تعرض منه واجبان فيقدم او كدهما وهو اجابة الوالدين للاجماع على وجوبها والخلاف في وجوب اتمام النافلة واما ان كان المنادى له

(ويعتغل) اي مانع من حقن او قرقرة او غثيان (عن فرض) من فرائضها كركوع او سجود (و) لو اشغله (عن سنة) مؤكدة (يعيد في الوقت) بطلت (بزيادة اربع) من الركعات متيقنة سهوا ولو في ثلاثية (كركتين في الثانية) اصاله بجمعة وصبح لا سفرية قباربع وبطل الوتر بزيادة ركعتين لا واحدة (وبتعمد) زيادة ركن فعلى (كسجدة) لا قولي فلا تبطل على المعتمد (او) بتعمد (نفيهم) وان لم يظهر منه حرف لا باتق ما لم يكثر او يقصد عبثا فاما يظهر (او) بتعمد (اكل او شرب) ولو باتق (او) بتعمد (في) او قلنس (او) بتعمد (كلام) ولو بحرف او صوت ساذج اذا كان اختيارا لم يجب بطل (وان بكره او وجب لا تقاذ اعنى) ولو ضاق الوقت

(الا) ان يكون تعمد الكلام (لاصلاحها) اي الصلاة (ة) لا تبطل الا (بكثيره) وكذا بغيره سهوا وكذا كل فعل كثير ولو سهوا (و) بطلت (بسلام واكل وشرب) حصلت الثلاثة سهوا لكثرة المنافي كافي كتاب الصلاة الاول منها وروى ايضا وشرب بأو (وفيها) ايضا في كتاب الصلاة الثاني منها (اكل وشرب) سهوا (انحصر) بالسجود (وهل) ما بين الكتابين (اختلاف) ٢٢٩ نظرا لحصول المنافي وتمتع النظر عن

تعدد واتحاده ففي محل حكم بالبطلان وفي آخر بعدمه (اولا) اختلاف بينهما وهو التحقيق ويوفق بينهما وجهين الاول ان البطلان (ا) حصول (السلام في) الرواية (الاولى) مع غيره لشدة منافاته مع الاكل والشرب او مع احدهما لا بسلام وحده ولا بأكل مع شرب وعدم البطلان في الرواية الثانية لعدم وجود السلام الوجه الثاني قوله (او) ان البطلان في الاولى (للجمع) ولو بين اثنين كالاكل مع الشرب او احدهما مع السلام وليس في الكتاب الثاني ذلك للاتيان باو (تأويلان) وهما في الحقيقة ثلاثة فاذا حصلت الثلاثة اتفق الموققان على البطلان وكذا ان حصل سلام مع اكل وشرب واذا حصل واحد اتفق الموققان على الصحة واذا حصل اكل مع شرب اختلف الموققان واما من قال بالخلاف فيطرفه في حصول الثلاثة وفي حصول واحد

من ابو يه ليس اعمى ولا اصم او كان يصلي في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه اطر ح واما اذا وجب الاجابة عليه السلام في حال حياته او بعد موته فهل تبطل به الصلاة ولا تبطل قولان والمعتمد منهما عدم البطلان واذا ترك المصلي الكلام لانفاذا لاعمى وهلك ضمن دينه وكما يجب الكلام لانفاذا لاعمى وان أبطل الصلاة يجب ايضا تخليص المال اذا كان يخشى بذهابه هلاكا او شديدا ذي كان قليلا او كثير او يقطع الصلاة كان الوقت متسعا ولا واما اذا كان لا يخشى بذهابه هلاكا ولا شديدا ذي فان كان يسيرا فلا يقطع وان كان كثيرا قطع ان اتسع الوقت والكثرة والقلة بالنسبة للمال في حد ذاته (قوله الا لصلاحها) مستثنى من قوله او كلام لا من خصوص قوله او وجب لانفاذا لاعمى كذا ظاهر المارح والظاهر انه مستثنى من قوله او وجب الخ ليفيد ان الكلام لا صلاحها واجب بخلاف جعله مستثنى من قوله او كلام فانه لا يفيد وقوله الا ان يكون تعمد الكلام اي قبل السلام او بعده لا صلاحها عند تعذر التسبيح (قوله حصلت الثلاثة سهوا) اي بأن سلم ساها عن كونه في اثناء الصلاة بأن اعتقد التام وسلم قاصدا التحليل واكل وشرب ساها عن كونه في الصلاة هذا هو محل الخلاف الذي ذكره واما ان حصل شيء منها عمد ابطلت اتفاقا وان سلم ساها والحال انه لم يعتقد التام فأكل وشرب ساها فالصلاة صحيحة اتفاقا ويسجد كذا قرر شيخنا (قوله كافي كتاب الصلاة الاول منها) ونصها فيه وان انصرف حين سلم فأكل وشرب ابدان لم يطل لكثرة المنافي اه ابو الحسن وفي بعض رواياتنا حين سلم فأكل وشرب بأو ه ونصها في الكتاب الثاني ومن تكلم او سلم من اثنين او شرب في الصلاة ناسيا بسجد بعد السلام (قوله حكم بالبطلان) اي مع وجود المنافي (قوله وفي آخر بعدمه) اي مع وجود المنافي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالاكل والشرب اي ولا بالاكل مع الشرب والاصل في وجود امرين بل تجبر بسجود السهو وقوله في الرواية الاولى وتبطل بالاكل والشرب والسلام اي وبالاكل وحده وبالشرب وحده وبالسلام وحده لان المنافي موجود (قوله لشدة منافاته) اي وانما حكم بالبطلان في هذه الحالة لشدة الخ لاي لان الشارع جعل السلام بذاته علامة على الخروج من الصلاة فكان اجتماعه مع غيره اشد من وجود غيره بدونه (قوله مع الاكل والشرب) هذا ناظر لرواية الواو في الكتاب الاول وقوله او مع حصول احدهما ناظر لرواية او (قوله ولو بين اثنين) اول الجمع بين ثلاثة بل ولو بين اثنين فالجمع بين ثلاثة ناظر لرواية الواو وبين اثنين ناظر لرواية او (قوله ثلاثة) واحد منها بالخلاف واثنان بالوفاق (قوله اتفق الموققان على البطلان) اي لحصول السلام مع غيره ولو جود الجمع بين امرين فاكتر وسواء كان ذوا او اما او مأموما (قوله على الصحة) اي ويسجد الفذوالامام واما المأموم فلا سجود عليه لجل الامام لذلك (قوله اختلف الموققان) اي فينجبر على الاول لانا طه البطلان بالسلام مع غيره ولم يحصل لاعمى الثاني لانا طه البطلان بالجمع وقد حصل والجبر على الاول بالنسبة للفذوالامام لا المأموم (قوله فيطرفه) اي فيجزيه اي فيجعل الخلاف بالبطلان وعدمه جاري في حصول الثلاثة والاثنين والواحد واعلم ان تعليل المدونة في البطلان في الكتاب الاول بكثرة المنافي يضعف التأويل بالخلاف والتأويل بالوفاق بحصول السلام لاقتضائه عدم البطلان اذا حصل الاكل والشرب فقط مع انه قد وجدت كثرة المنافي ويرجح التأويل بالوفاق بالجمع قاله شيخنا (قوله اي اعراض الخ) الصواب حمل الانصراف على حقيقة نفسه وهو مفارقة مكانه لان الاعراض عن الصلاة بالنية رفض لها وقدم الكلام على رفضها في قوله والرفض مبطل انظر بن ولو حذف المصنف هذه المسئلة من هنا ماضر لعلمها من قوله في الرعاف ولا يبنى بغيره قاله ع (قوله كسلم) اي من صلاته عمدا او جهلا واما سهوا فان تذكر عن قرب اصلح وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله شك) قال بن المراد بالشك هنا التردد على

منها (و) بطلت (بانصراف) اي اعراض عن صلاته بالنية وان لم يتحول من مكانه (يلدث) تذكره او احس به (ثم تبين نفيه) لحصول الاعراض اذ هو رفض ولا يبنى ولو قرب (كسلم شك) حال سلامه (في الاعمام) وعدمه (ثم ظهر) له (الكحل) فبطل (على الاظهر)

لخالفته ماوجب عليه من البناء على اليقين واولى لو ظهر النقصان ولم يظهر شيء (و) بطلت (بسجود المسبوق) عمدا (مع الامام سجودا (بعديا) مطلقا (او قبليا ان لم يلحق) معه (ركعة) بسجودتيها (والا) بأن لحق ركعة (سجد) القبلي معه قبل قضاء ما عليه ان سجده الامام قبل السلام ولو على رأى الامام كشافي يرى التقديم مطلقا فان اخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء وضعف او بعد تمام القضاء قبل سلام نفسه او بعده او ان كان عن ثلاث سنين فعله قبل القضاء والا فبعده تردد ويسجد المسبوق المدرك ركعة القبلي قبل قضاء ما عليه (ولو ترك امامه) السجود عمدا او رأيا او سهوا (او) ولو (لم يدرك) المسبوق (موجبه) واذا تركه الامام وسجده المسبوق وكان عن ثلاث سنين سحت للمسبوق وبطلت على الامام وتزاد على قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحداث ونسيانه (واخر) المسبوق المدرك ركعة (البعدي) تمام صلاته فلو قدمه عمدا

حد سواء لا ما قابل الجزم كما هو ظاهر عبق اذ مقتضاه ان السلام مع طين التمام مبطل وليس كذلك كما يفيدته نقل ح عن ابن رشد عند قوله ولا سهو على مؤتم الخ ولا مفهوم لقوله شك في الاتمام اذ لو سلم معتقدا عدم تمام كذلك بالاولى (قوله لخالفته الخ) اى ولانه شك في السبب المبيح للسلام وهو الاتمام والشك في السبب ضر ومقابله صحة الصلاة اذا ظهر الكمال وهو قول ابن حبيب لانه لا شك في المانع وهو عدم الاتمام والشك في المانع لا يضر ولكن رد ذلك بأن المانع امر وجودى كالحيض وعدم الاتمام امر عدى فالحق ان الشك هنا من قبيل الشك في السبب (قوله مع الامام) هذا نص على المتوهم والا فالصلاة تبطل بسجود المسبوق البعدي المترتب على الامام قبل قضاء ما عليه سواء سجده مع الامام او قبله او بعده فنص على قوله مع الامام لتوهم الصحة باتباعه وقد يقال ليس المراد بقوله مع الامام المصاحبة في الزمن بل المراد المصاحبة للحكمة بأن يوافق في السجود قبل قضاء ما عليه وهو صادق بمصاحبته للامام في الزمن وبما اذا كان قبله او بعده فتأمل (قوله وبسجود المسبوق عمدا الخ) اى وامانسيا ما فلا تبطل كالناسى عند ابن القاسم وهو الراجح وقال عيسى تبطل كالعامد ابن رشد وهو القياس على المذهب من الحاق الجاهل بالعامد وعذره ابن القاسم بالجهل فحكم به بحكم الناسى مراعاة لقول سفيان بوجوب سجود المسبوق مع الامام القبلي والبعدي قال شيخنا وحل عبق يقتضى ترجيح قول ابن القاسم ولكن الذى رجحه بعض الاشياخ قول عيسى من انه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله مطلقا) اى سواء كان ذلك المسبوق ادرك مع الامام ركعة ام لا وانما بطلت صلاة المأموم بذلك لانه ادخل في الصلاة ما ليس منها بخلاف من قدم السجود البعدي فانها تصح مراعاة لمن يقول بذلك من اهل المذهب وقرى ايضا بان هذا زاد في خلال الصلاة بخلاف ذلك فانه انما زاد بعد ان اتمها غاية الامر انه لم يسلم * (تنبيه) * فظاهر قوله وبطلت بسجود المسبوق مع الامام بعديا مطلقا او قبليا ان لم يلحق ركعة بطلان صلاة المسبوق الذى دخل مع الامام وهو في سجود السهو وقيل بصحتها لانه ان هذا السجود الذى دخل معه فيه السجود الاصلى والخلاف مذكور في بعض حواشى العزبة انظر المجلد (قوله مطلقا الخ) هذا يقتضى ان قول المصنف ان لم يلحق ركعة راجع للقبلي فقط واما بعدي فالبطلان مطلقا وفيه ان الاولى رجوع الشرط الكل من القبلي والبعدي لانه من الاول تعرض المصنف لهما في المفهوم حيث قال والاسجد واخر البعدي لان المراد والابان ادرك ركعة سجدا القبلي والبعدي لكن القبلي يسجد معه قبل قضاء ما عليه واخر البعدي لتمام صلاته والبطلان حيث سجدا البعدي قبل القضاء يؤخذ من قوله واخر البعدي لان الفعل يؤذن بالوجوب والاصل البطلان في ترك الواجب والامر الثانى ان رجوع الشرط للثاني فقط يقتضى انه يسجد البعدي ويؤخره ولو لم يدرك ركعة لان قوله واخر البعدي اى البعدي المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة ام لا وليس كذلك بخلاف ترجيعه لهما فان المعنى بصير والابان ادرك ركعة سجدا القبلي معه واخر البعدي وهو شديد (قوله قبل قضاء ما عليه) اى فلو خالف واخره تمام صلاة نفسه عمدا او جهلا بطلت لاسهوا كذا في عبق والذى في شب انه اذا خالف في القبلي واخره لقضاء ما عليه لم تبطل (قوله فان اخره بعده) اى فان اخر الامام السجود القبلي بعد السلام (قوله فهل يفعله معه قبل الخ) اى وهو ما يفيدته بحز كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعد تمام القضاء) اى وهو ما يفيدته كلام البزرى وصدر كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعده) اول التخيير اى ان الواجب فعله بعد القضاء وهو مخير بعده في فعله قبل سلام نفسه او بعده (قوله وان كان الخ) وذلك لان السجود الذى تبطل الصلاة بتركه بمنزلة جزء منها فهو بمنزلة سجدة منها فعلها الامام فيتبعه فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه وهذا القول لابي مهيدي وارتضاه تلميذه ابن ناجي وبعض من لقيه قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر لانه كالجمع بين القولين قبله بقى ما لو كان السجود بعديا اصله وقدمه الامام فان كان مذهبه ذلك تبعه المأموم وان كان مذهبه تأخيره فانظر هل يسجد معه المأموم نظر الفعله او لا يسجد معه نظر الاصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الامام مراعاة للخلاف في ذلك قاله شيخنا (قوله ولو ترك امامه) اى هذا اذا فعله امامه بل ولو ترك الخ (قوله فلو قدمه) اى قبل قضاء ما عليه بأن سجده

او جهلا بطلت والاولى ان لا يقوم الا بعد سلام الامام منه فان حصل له في القضاء سهو بنقص غلبه وسجد قبل سلامه (ولا سهو على مؤتم) اي لا يترتب عليه موجب سهو حصل له (حالة القدوة) بفتح القاف بمعنى الاقتداء واما الشخص المتقدم به فهو مثاق القاف لجملة الامام عنه ولو نوى عدم حمله ولا مفهوم سهو فان انقطعت القدوة بان قام لقضاء ما عليه فلا يحمله الامام عنه لانه صار منفردا ولا يحمل عنه ركنا ولو ترك حالة القدوة (و) بطلت (بترك) سجود سهو (قبلي) ترتب (عن ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وترك السورة (وطال) ان ترك سهوا واما عمدا فبطل وان لم يطل (لا) بترك قبلي ترتب عن (اقل) من ثلاث سنن كتكبيرتين ٢٣١ واذا لم تبطل وطال (فلا سجود) عليه

(وان ذكره) اي القبلي
المسترتب عن ثلاث (في)
صلاة (شرع فيها) (و) قد
(بطلت) الاولى للطول
الذي حصل بين الخروج
منها والشروع في الثانية التي
ذكر فيها (فكذا كررها)
اي فكذا كر صلاة
في اخرى وتقدم في قوله
وان ذكر السير في صلاة
ولو جمعة الى آخره (والا)
تبطل لعدم الطول قبل
الشروع في الاخرى
(فكذا) اي (بعض)
من صلاة ركوع او
سجود في اخرى وله اربعة
احوال لان الاول اما فرض
او نفل والثانية كذلك
فاشار لكون الاولى فرضا
ترك القبلي او البعض منها
وتحسه وجهان بقوله
(فان ترك القبلي او البعض)
(من فرض) وذكره في
فرض او نفل فان اطال
القراءة من غير ركوع
بان فرغ من الفاتحة (او
ركع) بالانحناء في غير

مع الامام (قوله او جهلا) اي بناء على ما قاله عيسى لا على ما لابن القاسم من ان الجاهل كالناسي (قوله والاولى
ان لا يقوم) اي المأموم لقضاء ما عليه وقوله الا بعد سلام الامام منه اي من السجود البعدي المترتب عليه
(قوله غلبه) اي غلب ذلك النقص على ماعنه من الزيادة التي حصلت من الامام (قوله موجب سهو) اي وهو
السجود واما شارح بهذا الى ان في كلام المصنف حذف مضاف اي ولا سجود سهوا ولا موجب سهو
وانما احتج لذلك لصحة المعنى اذا سهو يقع من المؤتم قطعاً فلا صحة لنفيه (قوله حصل له حالة القدوة) اشار
الشارح بهذا الى ان قول المصنف حالة القدوة معمول لمقدار شعر به الكلام اي عرض او حصل السهولة
حالة القدوة وليس راجعاً لقوله ولا سجود لانه يقتضى انه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله لجملة الامام
عنه) اي بطريق الاصاله (قوله ولو نوى) اي الامام (قوله ولا مفهوم سهو) اي بل اذا تعدت السن كلها
فان الامام يحمله عنه (قوله ولا يحمل عنه ركنا) اي مطالباً به كالتكبير الاحرام والركوع والسجود
نخرجت الفاتحة (قوله و بترك قبلي) فهم منه ان البعدي لا تبطل بتركه ولو طال وحينئذ فيسجد متى ذكره
(قوله وطال) اي الترك بأن لم يأت به بعد السلام بقرب ومثل الطول ما اذا حصل مانع من فعله كالحديث وكذا
اذا تكلم ولا بس نجاسة او استدبر قبلة محمد اقاله ابن هرون اه بن (قوله واما عمدا فبطل وان لم يطل) علم
منه ان قوله و بترك قبلي شامل للترك سهوا وعمدا لكن الترك سهواً مقيد بقوله وطال دون العمدا وقال الشيخ
سالم لا فرق في الترك بين العمدا والسهو واما قوله فيما تقدم وصح ان قدم بعده او اخبر قبله فهو مقيد بما اذا كان
لم يعرض عن الاتيان به بالمرة والا فلا صحة (قوله فلا سجود عليه) اعترض بانه لا ملازمة بين عدم البطلان
وترك السجود فلو عبر المصنف بالواو كان احسن اي لا اقل فلا بطلان ولا سجود واجاب الشارح بأن قوله فلا
سجود جواب شرط مقدر وما ذكره من عدم السجود هو مذهب ابن القاسم وذلك لان السجود القبلي سنة
مربطه بالصلاة وتابعة لها ومن حكم التابع ان يلحق بالمتبوع بالقرب فاذا بعد لم يلحق به ومقابله لابن حبيب
يسجد وان طال (قوله و بطلت) كان الاولى ان يقول و بطلت هي باراز الضمير لجر بان الحال على غير من
هي له ولعله ترك الاراز لمن اللبس على مذهب الكوفيين واما للفرقة بين الفعل والوصف وان الاراز انما
يجب مع الوصف دون الفعل وهو مذهب ابي حيان اه بن (قوله وتقدم في قوله وان ذكر السير في صلاة
الخ) اي فيقطع القذان لم يركع ويشفع ان ركع وكذلك الامام ومأمومه واما المؤتم فلا يقطع بل يتأدى ويبعد
تلك الصلاة في الوقت بعد فعل الاولى التي بطلت (قوله ان اطال القراءة) اي في الصلاة الثانية المذكور فيها
(قوله بان فرغ من الفاتحة) قد تقدم في باب فرائض الصلاة ان الطول فيه قولان قيل بمجرد الفراغ من
لفاتحة وقيل لابد من الزيادة على الفاتحة وتقدم ان هذا هو المعتمد فقد نقله ابن عرفة عن ابن رشد (قوله
داخل الصلاة) اي التي شرع فيها (قوله رجع لاصلاح الاولى) اي ولو كان مأموماً (قوله بلا سلام من
الثانية) اي لا يداخل على نفسه بالسلام زيادة في الاولى لان سحاب حكم الصلاة الاولى عليه ولذا رجع هنا

قراءة كما موم او امي (بطلت) الصلاة المبرور منها الفوات الثلاث بالاتيان بعفواتها وطولها داخل الصلاة فلا ينافي كون الموضوع
ان لا طول والطول المتقدم قبل التلبس بالصلاة (و) حيث بطلت الاولى (اتم النفل) ان اتسع الوقت لاداء الاولى عقد منه ركعة
ام لا وفاق واتم ركعة بسجودتها والاقطع واحرم بالاولى (وقطع غيره) اي غير النقل وهو الفرض بسلام او غيره لوجوب الترتيب ان كان قد ا
او اما ما يتبعه مأموماً لا مأموماً (وندى الاشفاق) ولو بصبح وجمعة الا المغرب (ان عقد ركعة) بسجودتها ان اتسع الوقت والاقطع لانه
يقضى بخلاف النفل فيتمه ان عقد الركعة كما تقدم لانه لا يقضى (والا) بأن لم يطل القراءة ولم يركع (رجع) لاصلاح الاولى (بلا سلام) من
الثانية فان سلم بطلت الاولى

وأما قوله وسع ان قدم او اخر فالسلام من التي وقع فيها السهو وما هنا من اخرى بعد ما فيكثر المنا في ثم اشار لكون الاولى ثملا بوجهية بقوله (و) ان ذكر القبلي المبطل تركه او البعض ٢٣٢ ركوع (من نقل في فرض عمادى) مطلقا (كقوله) وان دون المذ كور منه

(ان اطلالها) اى القراءة
(اور كع) والارجع
لاصلاح الاولى ولودون
المذكور فيه بلاسلام
ويتشهد ويسلم ويسجد بعد
السلام ولايجب عليه قضاء
الثانية اذ لم تعمدا بطلانها
(وهل) تبطل (تعمد
ترك سنة) مؤكدة
متفق على سنيها داخله
الصلاة والمراد الجنس
الصادق بالتعدد ومثلها
الستان الخفيفتان الداخلتان
من فدا وامام (اولا)
تبطل وهو الاربع (ولا
سجود) لعدم السهو
وانما يستغفر (خلاف)
واما المختلف في سنيها
وجوبها كالفاتحة فيما
زاد على الجبل بقاء على
القول به فالبطلان اتفاقا
(و) بطلت (بترك ركن)
سهوا (وطال) الترك
وشبه في البطلان لا يقيد
الطول قوله (كشرط)
اى كتركه من طهارة او
استقبال او ستر عورة على
تفصيله المتقدم (و) حيث
لم يطل ترك الركن سهوا
(تداركه) اى اتي به فقط
من غير استئناف ركعة
فهو مرتب على مفهوم
طال (ان لم يسلم) معتقدا
الكمال بان لم يسلم اصلا او
سلم ساهيا عن كونه في

ولو ما مومما بخلاف ما قبله وادا اصلح لاولى سجد بعد السلام (قوله) واما قوله (الخ) جواب عما يقال قوله فان سلم
بطلت انما يظهر اذا كان المتروك غير السجود القبلي واما اذا كان هو المتروك فلا مانع من السلام اذ غايته ان
السجود القبلي صار بعد ما وقد قال المصنف وصح ان قدم وافر (قوله مطلقا) اى سواء اطلال القراءة في التي
شرع فيها ام لا (قوله) ويسجد بعد السلام) هذا انما هو في مسئلة ذكر البعدى واما في ذكر القبلي فانه يسجد
قبل السلام لابعده لانه اجتمع له النقص والزيادة اه بن (قوله) بتعمد ترك سنة) اى بتعمد ترك غير ما موم
سنة فالخلاف في غير المأموم واما هو فلا شيء عليه اتفاقا (قوله) داخله الصلاة) مقتضى ما في ح عن الرجاء
ان هذا الخلاف موجود في ترك الاقامة فانظر اه بن ومن حكى الخلاف مطلقا حتى في سنن الوضوء
القرطبي في تفسيره (قوله) والمراد الجنس) هذا بناء على ما قاله سند من ان الخلاف جار في السنة الواحدة
والمتعددة وعلى ذلك مشى المواق وقال ابن رشد محل الخلاف في السنة الواحدة واما ان ترك اكثر عمدا بطلت
اتفاقا عنده والاول اقوى فان قيل السجود القبلي سنة وقد قالوا اذا تركه وطال بطلت ولم يجر وافية الخلاف
والجواب انه لما شابه بعض اركان الصلاة تقوى جانبه فلم يجر فيه الخلاف بخلاف غيره من سنن الصلاة فانه لم
يشابه شيئا من الاركان فلم تحصل له قوة او يقال اللازم على ترك السجود القبلي المرتب عن ثلاث سنن ترك
امر من السجود وموجه بخلاف ترك السنة عمدا من اول الامر كذا قرر شيخنا العدى والاحسن ان يقال انما
حكموا ببطلان الصلاة بترك السجود القبلي مراعاة للقول بوجوده فتأمل (قوله) ومثلها الستان الخ) اى
ومثل السنة المؤكدة في جريان الخلاف في تركها الستان الخفيفتان الداخلتان في الصلاة (قوله) او لا يبطل
اى وعليه فيعيد في الوقت اخذنا ما قالوه في المشتعل عن السنة (قوله) وهو الاربع) اى لاتفاق مالك وابن
القاسم عليه والاول قد ضعفه ابن عبد البر وابن شهره بعضهم كما اشار له المصنف بخلاف وقد شنع على القول
الاول القرطبي في الكلام على آية الوضوء من سورة المائدة قال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له حجة من
النظر والالهيكن بين السنة والواجب فرق (قوله) خلاف) الاول لابن كنانة ونوشهره ابن رشد في البيان وكذا
شهره اللخمي والثاني لمالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله اه بن (قوله) فالبطلان اتفاقا) في حكاية
الاتفاق نظر فقد قال القاشاني وعلى وجوب الفاتحة في الاكثر قال اللخمي هي سنة في الاقل فيسجد لتركها
سهوا قيل ويختلف اذا تركها عمدا هل تبطل الصلاة او تجبر بالسجود على ترك السنة عمدا اه بن (قوله)
و بترك ركن وطال) يعنى ان المصلى اذا ترك ركن من الصلاة سهوا وطال فاتها تبطل والطول اما باعراف او
بالخروج من المسجد واما لو كان الترك عمدا فلا يتقيد البطلان بالطول (قوله) وطال الترك) اى بحيث تداركه
ومثل الطول بقية المناقبات تحدث مطلقا او كل او شرب او كلام عمدا (قوله) على تفصيله الخ) اى ان ترك
الشرط يبطل للصلاة لكن لا مطلقا بل على التفصيل السابق في ابواب الشروط من كون الترك عمدا او سهوا ومع
القدرة او مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث او خبث او ستر او استنقاء لافراجه (قوله) وتداركه)
اى ان كان يمكن التدارك بان كان تركه بعد تحقق ماهية الصلاة وانعقادها كالركوع والسجود واما ما لا يمكن
تداركه كالتنية وتكبيرة الاحرام فلا لانه غير مصل وسيأتى كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع رجوع قائما الخ
(قوله) فهو مرتب على مفهوم طال) اى لا على منطوقه اذ لا معنى لتدارك الركن مع بطلان الصلاة (قوله)
بان لم يسلم اصلا) اى كالمجالس فتشهد ولم يسلم (قوله) كسجدة اخيرة) اى فاذا تركها وسلم سهوا او غطا فانه
يعيد الجالس ان قام من محله ويسجد تلك السجدة ويعيد التشهد والسلام ويسجد بعد (قوله) فان سلم
معتقدا الكمال ولو من اثنين الخ) هذا يقتضى ان السلام يفي التدارك ولو كان الركن المتروك من غير
الاخيرة فنسلم من اثنين معتقدا الكمال وكان قد ترك ركن من الثانية فانه يأتي بركعة بدلها ولا
يتداركه به قال بعضهم والذي ذكره عقب وهو الاستفاد من النقول كما قال شيخنا ان قوله ان لم يسلم هذا

شرط

صلاة او غطا فيأتي به كسجدة اخيرة ويعيد التشهد فان سلم معتقدا الكمال ولو من اثنين سواء قصد التحليل

ام لا فالتدارك لان السلام ركن حصل بعد ركعة بها خلل فاشبهه عقدا ما بعد ما فيأتي بركعة كاملة ان قرب سلامه ولم يخرج من المسجد

كلياتي فانه مرتب على مفهوم هذا الشرط والابتداء الصلاة (ولم يعقد) تارك الركن (ركوعا) من ركعة اصلية تلي ركعة النقص فان عقده فات تداركه ورجعت الثانية اولى كلياتي فهو مرتب على مفهوم هذا الشرط وخروج بقيد الاصلية عقدا خامسة تلي ركعة النقص سهوا فلا يمنع عقدها تداركه ما تركه من الرابعة لانها ليس لها حكمة فيرجع لتكميل ركعة النقص (وهو) اي عقد الركوع المقيت لتداركه الركن الموجب لبطان ركعته (رفع راس) من الركوع عند ابن القاسم معتدلا مطمئنا فان رفعه دونها فمكن لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافا لاشبه (الا) في عشرة مسائل فيوافق ابن القاسم فيها اشبه اشار لها بقوله (ترك ركوع) من التي ٢٣٣ قبلها سهوا (ف) يفوت تداركه (بالانحناء) في الركعة التي تليها وان لم يطمئن في انحنائه فتبطل ركعة النقص وتقوم هذه مقامها وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه واما لو ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفوته الانحناء وانما يفوته رفع الراس فاذا ذكره منحنيا رفع يديه رفع الركوع السابق واعاد السجود لبطلانه (كسر) تركه بمحله وابدله بجهر ولم يتذكره حتى انحنى ومثله ترك الجهر والسورة والتكيس بأن يقدم السورة على ام القرآن ولم يذكر حتى انحنى (وتكبير عید) كلا او بعضا (وسجدة تلاوة) تفوت بانحنائه في الركعة التي قراها فيها (وذ كر بعض) من صلاة اخرى حقيقة او حكما فيشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث

شرط في تداركه الركن المتروك من الركعة الاخيرة وقوله ولم يعقد الخ شرط في تداركه ان كان من غير الاخيرة وحينئذ فالسلام من اثنتين معتقدا التام لا يفوت تداركه الركن المتروك من الثانية وهذا كله في غير المأموم واما المأموم فسيأتي الكلام عليه في قوله وان زوجه مؤتم الخ ثم ان ما ذكره من ان السلام يفوت تداركه الركن من الاخيرة يستثنى منه الجلوس بقدر السلام فاذا سلم سهوا وهو رافع راسه من السجود قبل ان يجلس فلا يفوته السلام كافي المدونة فيجلس بعد التذكير ويشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ان قرب تذكره والا بطلت (قوله كلياتي) اي في قوله وبنى ان قرب ولم يخرج من المسجد وقوله فانه اي ما يأتي (قوله على مفهوم هذا الشرط) اعني قول المصنف ان لم يسلم (قوله والابتداء الصلاة) اي والاقرب سلامه ابتداء الصلاة (قوله فان عقد) اي تارك الركن الذي فات تداركه واما لو عقد الامام ركوع الركعة التالية لركعة النقص وكان المأموم التارك للركن لم يعقده فلا يفوت عقده الامام تداركه ذلك المأموم كما هو المعتمد وهو الموافق لقول المصنف وان زوجه مؤتم الخ (قوله كلياتي) اي في قوله ورجعت الثانية اولى لبطلانهما واما (قوله فهو) اي ما يأتي (قوله فمكن لم يرفع) اي وحينئذ فيأتي بالركن المتروك (قوله خلافا لاشبه) اي حيث قال ان عقد الركوع المقيت لتداركه الركن مجرد الانحناء وان لم يطمئن (قوله فيوافق ابن القاسم فيها اشبه) اي فيقول فيها بقوله من ان عقد الركعة المقيت لتداركه بمجرد الانحناء وان لم يطمئن وظاهر كلام شب انه لا بد من تمام الانحناء (قوله فلا يفوته الانحناء) اي عند ابن القاسم (قوله وانما يفوته رفع الراس) اي من الركوع (قوله فاذا ذكره) اي الرفع من الركوع مال كونه منحنيا في الركعة التالية لركعة النقص (قوله حتى انحنى) اي فانه يفوت تداركه ويلزمه السجود (قوله ترك الجهر) اي بمحله وابدله بسر (قوله كلا او بعضا) اي تركه كلا او بعضا ولم يذ كر ذلك حتى انحنى فانه يفوت تداركه ذلك ويسجد لما تركه (قوله وذ كر بعض) اي فاذا ذكر بعض صلاة مفروضة او سجودا قايما من صلاة مفروضة في صلاة اخرى فريضة او نافلة او كان البعض او السجود من نافلة وذ كر ذلك في نافلة اخرى بعد انحنائه للركوع فان ذلك يمنع من الرجوع لا كمال الاولى وتبطل كما مر (قوله وهي ما اذا كان البعض) اي المتروك سهوا (قوله في فرض او نقل) اي فهذه اربع صور (قوله وذ كرهما في نقل) اي وهاتان صورتان (قوله ما اذا ذكرهما في فرض) اي والحال انهما من نقل (قوله في فواتهما) اي فوات البعض والقبلي وقوله منه ي من النقل (قوله كما مر) اي في قول المصنف ومن نقل في فرض تعادى مطلقا (قوله فان الانحناء في الثالثة الخ) لما كان في قول المصنف وهو بها اجمال لانه يحتمل ان الانحناء يقيت القطع في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة بين الشارح المراد بقوله فان الانحناء الخ لان هذا هو المنقول عن ابن القاسم كما قال جد حج (قوله فان لم ينحن فيها) اي في الثالثة بأن اقيمت عليه وهو في قيامها وفي الجلوس من اثنتين او في قيامه للشانية (قوله فانه يتم) اي واما ان اقيمت عليه المغرب قبل تمام الركعتين بسجودهما فانه يقطع ويدخل مع الامام ولا يمكن حل كلام المصنف على هذا المعتمد لان كلامه فيما يفوته الانحناء ولعل المصنف

(٣٠ - دسوق اول) سنن وهاتان مسئلتان وتقدم سبعة بحار دناه وشمل ذ كر البعض ست صور وهي ما اذا كان البعض او القبلي من فرض وذ كرهما في فرض او نقل وما اذا كانا من نقل وذ كرهما في نقل ولا يشمل ما اذا ذكرهما في فرض اذ لا يعتبر في فواتهما منه طول ولا ركوع كما مر وشار للعاشرة بقوله (و) (كر اقامة مغرب) لرا ب مسجدا (عليه وهو) متلبس (بها) اي المغرب فان الانحناء في الثالثة يقيت القطع والدخول مع الامام ويوجب الاتمام فان لم ينحن فيها قطع ودخل معه والمعتمدان من اقيمت عليه المغرب وهو بها وقد اتم منها ركعتين بسجودهما فانه يتم واما غير المغرب فسيأتي في فصل الجماعة في قوله وان اقيمت عليه وهو في صلاة قطع ان خشي فوات ركعة الى آخره ثم ذكر مفهوم قوله ان لم يسلم فقال (و) ان سلم معتقدا الكلام

فأتى التدارك للركن و (بني) على مامعه من الركعات والغى ركعة النقص وأتى بدله بركعة كاملة (ان قرب) تذكره بعد سلامه بالعرف
 خرج من المسجد لا عند ابن القاسم (ولم ٢٣٤ يخرج من المسجد) عندا شهب فالواو بمعنى اوفان طال بالعرف او بالخروج

منه بطلت واستأنفها فان صلى في غير مسجد فالطول عند الثاني ان ينتهي الى مكان لا يمكنه فيه الاقتداء فان مكث مكانه فالطول بالعرف اتفاقا وبين كيفية البناء بقوله (باحرام) اي بنية الاكمال وسكبر ولو قرب البناء جدا ونذب رفع يديه عنده (ولم تبطل) الصلاة (بتركه) اي الاحرام (وجلس له) اي للاحرام بمعنى التكبير ليأتي به من جلوس ان تذكر بعد قيامه من السلام لانه الحالة التي فارق فيها الصلاة واما قيامه قبل التذكار فلم يكن بقصد الصلاة (على الاظهر) خلافا لمن قال يكبر من قيام ولا يجلس له ولمن قال يكبر من قيام ثم يجلس * ولما قدم ان من ترك ركنا فانه يتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا والافات التدارك كان مظنة سؤال وهو ان يقال هذا ظاهر اذا لم يكن الركن المتروك السلام فالوكان هو السلام الذي لا ركن بعده فاحكمه فأشار الى جوابه وانه على خمسة اقسام بقوله (واعاد تارك السلام) سهوا (التشهد) اسننا بعد الاحرام جالس باليقع سلامه بعد تشهد ويسجد للسهو بعد السلام وهذا اذا طال طول او فارق مكانه (وسجد) للسهو بعد سلامه بلا إعادة تشهد (ان انحرف عن القبلة) انحرافا كثيرا بلا طول اصلا فان انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيرا وهو خامس الاقسام بطلت (ورجع تارك الجلوس الاول)

مشى على القول الضعيف قصد اجمع النظائر (قوله فات التدارك للركن) اي المتروك من الركعة الأخيرة (قوله بالعرف عند ابن القاسم الخ) نحوه في التوضيح وهو مشكل اذا بن القاسم عنده الخروج من المسجد طول ايضا كما صرح به ابو الحسن فقال في قول المدونة من سها عن ركعة او عن سجدة او عن سجدة في السهو قبل السلام بني فيما قرب وان تباعد ابتداء الصلاة مانصه حد القرب عند ابن القاسم الصنفان او الثلاثة او الخروج من المسجد اه قله طفي ونقل ابو الحسن ايضا عن ابن الموازي لا خلاف ان الخروج من المسجد طول باتفاق وحينئذ فيعين ان الواو في كلام المصنف على بابها للجمع لا بمعنى او كما قاله الشارح تبعا لغيره اه بن (قوله ولم يخرج من المسجد) اي برجليه معا بأن لم يخرج منه اصلا او خرج باحدى رجليه (قوله فان طال بالعرف) مثله خروج الحدث وحصول بقية المناقيات كالاكل والشرب والكلام (قوله او بالخروج منه) اي برجليه معا ولو كان المسجد صغيرا او صلى بازاءه به (قوله لا يمكنه فيه الاقتداء) اي بمن في المحل الذي صلى فيه وذلك بأن لا يرى افعال الامام ولا المؤمنين ولا يسمع قوله ولا قولهم لان الاقتداء يحصل برؤية فعل الامام او سماع قوله وبرؤية فعل المؤمنين او سماع قولهم (قوله ونذب رفع يديه عنده) اي عند التكبير (قوله اي الاحرام) اي بمعنى التكبير واما النية فلا بد منها ولو قرب جدا اتفاقا فله عيب قال بن وفي الاتفاق نظر بل النية انما يحتاج اليها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج من الصلاة قال ابن رشد وهو قول مالك وابن القاسم واما من يرى انه لا يخرج منها فلا يحتاج عنده الى نية انظر المواو والتونج والحاصل انها طريقتان الاولى للباجي عن ابن القاسم عن مالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جدا والثانية لان شيئا لاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر مما ذكرناه ان اختلافهما في الاحرام بمعنى النية والتكبير لا في التكبير فقط كما قاله عبق اه كلامه وارتضاء شيخنا فائلا الذي تفيد النقول المعقول عليهم ان اختلاف الطريقتين في كل من النية والتكبير لا في التكبير فقط (قوله وجلس له) اي لاجله اي لاجل ان يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق فيها الصلاة وهذا قول ابن شبلون واستظهره ابن رشد اه بن وقوله وجلس له اي وجوبه فان خالف واحرم قائما فالصحة مراعاة لمن يقول يحرم قائما وان جلس للاحرام يجلس من غير تكبير ثم يكبر بعد جلوسه ثم يستقل قائما مكبرا يأتي بالركعة التي هي بدل عن الركعة التي بطلت وقوله ان تذكر الخ شرط في قول المصنف وجلس له (قوله ولمن قال يكبر من قيام ثم يجلس) اي ثم يستقل قائما يأتي بالركعة التي هي بدل عن ركعة النقص وهذا القول لابن القاسم وانكره ابن رشد اه بن واعلم ان موضع الخلاف المذكور اذا سلم من الاخرة معتقدا التمام تاركا لركن منها وتذكرة بعد قيامه ويجري ايضا فيما اذا سلم من اثنتين معتقدا التمام والحال انه لم يترك ركنا وتذكرة عدم كمال الصلاة بعد قيامه واما لو سلم من واحدة تامة او من ثلاث تامات فانه يرجع لحالته رفعه من السجود ويحرم حينئذ لانها الحالة التي فارقها فيها ولا يجلس كما قاله ابن رشد ولا فرق بين كونه تذكرة وهو قائم او تذكرة وهو جالس (قوله وهذا اذا طال طول او متوسطا) اي ولم يفارق مكانه (قوله ويسجد للسهو بعد سلامه) هذا ظاهر فيما اذا فارق موضعه واما مجرد الطول المتوسط فجزم صاحب شرح المرشد انه لا يسجد وهو ظاهر لانه طول يحمل شرع فيه التطويل اه بن وارتضاء شيخنا وقد يقال الظاهر ما قاله الشارح تبعا لعقب من السجود لان الطول انما يشرع في التشهد لدعاء ونحوه ولا نسلم ان مجرد الطول مشروع خصوصا مع الذهول ولذا احتاج في رجوعه لاحرام واعاد التشهد (قوله فان طال كثيرا بطلت) اي اقوله وترك ركن وطال وسواء انحرف في هذا القسم عن القبلة او لا فارق مكانه او لا (قوله ورجع تارك الجلوس الاول الخ) الذي ينبغي الجزم به ان الرجوع سنة فان لم يرجع سهوا سجد قبل السلام للنقص وان لم يرجع عمدا جرى على ترك السنة عمدا ومانسبه عبق الخ من ان الرجوع فيه قولان بالوجوب والسنية

بقوله (واعاد تارك السلام) سهوا (التشهد) اسننا بعد الاحرام جالس باليقع سلامه بعد تشهد ويسجد للسهو بعد السلام وهذا اذا طال طول او فارق مكانه (وسجد) للسهو بعد سلامه بلا إعادة تشهد (ان انحرف عن القبلة) انحرافا كثيرا بلا طول اصلا فان انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيرا وهو خامس الاقسام بطلت (ورجع تارك الجلوس الاول)

اي جلوس غير السلام سهواً لئلا يبه (ان لم يفارق الارض يديه وركبتيه) جميعاً بان ٢٣٥ بالارض ولو يداها وركبته (ولا سجود) لهذا

الرجوع (والا) بان يفارق الارض يديه وركبتيه جميعاً (فلا) يرجع ويسجد قبل السلام (ولا تبطل ان رجع) ولو عمداً (ولو استقل وتبعه مأموماً) وجوباً في الصور الثلاث ان كان اماماً واذا رجع بعد المفارقة فانه يعتبر رجوعه فيشهد بان قام بلا تشهد عمداً بطلت بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة (وسجد) لهذه الزيادة (بعده) اي بعد السلام ثم شبه في الرجوع والسجود بعده قوله (كنفل) قام فيه من اثنتين ساهياً (لم يعقد ثالثه) ف يرجع ويسجد بعده (والا) بان عقدها سهواً برفع راسه من ركوعها (كمل اربعاً) وجوباً بالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء لان زيادة مثلها يبطلها (و) يرجع وجوباً (في) قيامه في النفل الى (الخامسة مطلقاً) عقدها ام لا بناء على انه لا يراعى من الخلاف الاما قوتى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الاربع قوى بخلافه في غيره فان لم يرجع بطلت (وسجد

فليس فيه ذلك) (قوله اي جلوس غير السلام) اي سواء كان اولاً او ثانياً (قوله بان بقى بالارض) اي يداها وركبته بل ولو كان الباقي يداً الخ (قوله والا فلا يرجع) لانه تلبس بركن فلا يقطع له مادته والرجوع مكره وعند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه وما ذكره المصنف من التمسك عن الرجوع في غير المأموماً اما هو اذا قام وحده من اثنتين واستقل فانه يرجع لتأبعية الامام ويفهم هذا بالاحرى من قوله وتبعه مأموماً اهـ بن (قوله ويسجد قبل السلام) اي لنقص الجلوس والشهد (قوله ولا تبطل ان رجع) اي لعدم الاتفاق على فرضية الفتحة بخلاف من رجع من الركوع للسورة ولتفسيلا الفتحة لغير اتباع الامام (قوله ولو عمداً) هذا اذا لم يستقل اتفاقاً بل وكذا ان رجع بعد استقلاله سهواً فالصحة اتفاقاً واماماً فعلى المشهور خلافه لئلا يكفى القائل بالبطان لرجوعه من فرض الى سنة ووجه المشهور مراعاة من يرى ان عاياه الرجوع وعدم الاتفاق على فرضية الركن المشروع فيه (قوله ولو استقل) مثل الرجوع بعد الاستقلال الرجوع بعد قراءة بعض الفتحة اما لو قرأها كلها ورجع بالبطان (قوله في الصور الثلاث) اي في رجوعه اذا لم يفارق الارض يديه وركبتيه وعدم رجوعه اذا فارق الارض بهما وفي رجوعه لو خالف ورجع بعد استقلاله فان خالف المأموماً امامه ولم يتبعه بطلت للعام ودوا الجاهل لا لساهاى والمتأول (قوله ان كان) اي التارك للجلوس (قوله فان قام) اي بعد رجوعه بلا تشهد الخ بطلت اي كان قلح عن نوازل ابن الحاج اهـ بن (قوله وسجد لهذه الزيادة) وهى قيامه سهواً وذلك لان رجوعه وتشهده معتد بهما فقد اتى بالتشهد والجلوس المطلوب منه فليس معه الا قيامه سهواً وهوزيادة محضة فيسجد لها بعد السلام ثم ان قول المصنف وسجد بعده اي فيما اذا لم يستقل بان يفارق الارض فقط ورجع وفيما اذا استقل خلافاً لمن قال في الاولى بعدم السجود ليسارة الزيادة وخلافاً لاشعبي الثانية حيث قال ان رجوعه بعد الاستقلال حرام ولا يعتد به فاذا رجع وتشهد لم يكن آتياً بما طلب منه من الجلوس والتشهد اذا فعله منهما غير معتد به فمعه نقص التشهد وزيادة القيام وحينئذ فيسجد قبل السلام (قوله فيرجع ويسجد بعده) فان لم يرجع بطلت كذا قال عبق قال شيخنا العدوى في حاشيته عليه وهو غير مسلم بل الصواب صحة الصلاة مراعاة لقول بعض العلماء بجوار النفل اربعاً بل نحن نقول به غاية الكراهة ومخالفة الافضل لا تقتضى البطان اهـ ثم ان عبق جزم هنا بالبطان وتردد بعد بقوله واما اذا قام لثالثة في النفل عمداً فانظر هل لا تبطل الخ قال بن والطاهر عدم البطان رعياً للقول بجوار النفل اربعاً وباعوا في حاشية شيخنا على خش انه اذا قام لثالثة في النفل عمداً فالبطان لدخوله في قول المصنف وتعمد كسجدة واحدة ورجع في حاشية عبق عن هذا مقاله من لان غايته كراهة الزيادة على اثنتين ومخالفة الافضل لا تقتضى البطان (قوله لان زيادة مثلها يبطلها) اي لانها فضل محدود بسجد (قوله ويرجع في قيامه الى الخامسة) اي خلافاً للخمى حيث قال يشفع الخمس والسبع (قوله والخلاف في الاربع) اي والخلاف الموجود عندنا في المذهب بجواز النفل اربع قوى فينبغي مراعاته (قوله بخلافه في غيره) اي بخلاف الخلاف في غير الاربع وهو القول بجوار النفل بست ركعات وثمان ركعات فانه ضعيف وحينئذ فلا يبنى مراعاته وحينئذ فلا يتم ما قاله الخمى من شفع الخمس والسبع مراعاة للخلاف (قوله فان لم يرجع) اي بعد تركه حين قام لخامسة (قوله لنقص السلام في محله) اي في صورتين ولو جرد الزيادة ايضا في صورة ما اذا قام لخامسة واورد على هذا التعليل اننا لانسلم انه اذا نقص السلام يسجد له قبل السلام الا ترى ان من صلى الظهر خمسا فانه يسجد بعد السلام مع انه نقص السلام من محله واجب بان الزيادة في الفرائض محض تعدد فهي بمنزلة العدم باتفاق فكان السلام لم يتأخر عن محله بخلاف الزيادة في النفل فانه قد قيل بها في الجملة فهناك من يقول النفل اربع وعندنا انه اثنتان فهو قد نقص السلام من اثنتين عندنا حال تكميله اربعاً ولا يقال السلام فرض وهو لا ينجبر بالسجود لاننا نقول مراعاة كون النفل اربعاً يصير السلام من الركعتين كسنة من حيث ان له تركه فامل (قوله وتارك ركوع سهواً) اي تركه قبل ان يعيد ركوع الركعة التالية لركعة النقص

قبله فيهما) اي في تكميله اربعاً وباعوا في قيامه لخامسة لنقص السلام في محله لانه نقص السلام من اثنتين حال تكميله اربعاً فانظر لمن يقول به وكان السلام حينئذ ليس بفرض ثم بين كيفية التدارك حيث امكن بقوله (وتارك ركوع) سهواً

(قوله يرجع له قائما) اي لان الحركة للركن مقصودة وهذا اذا تذكره وهو في السجود او وهو جالس او رافع من السجود واما ان تذكره وهو قائم فانه يركع حالا وقوله يرجع قائما فلو خالف ورجع محدوبا لم تبطل صلاته مراعاة لمن قال ان تارك الركوع يرجع محدوبا لا قائما بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة (قوله) وندب له ان يقرأ شيئا اي قبل الانحطاط له (قوله من غير الفاتحة) اي لانها لان تكريرها حرام ولا يرتكب لاجل تحصيل مندوب كذا قال شيخنا وظاهره انه يقرأ السورة ولو كان في الاخيرتين والظاهر ان محل ندب قراءة السورة ان كان المحل لها والا فلا يقرأ شيئا أصلا وفي المجمع وعميق وندب قراءته من الفاتحة وغيرها وكما أنهم اغتفروا تكرار الفاتحة وقراءة السورة في الاخيرتين لضرورة ان شأن الركوع ان يعقب قراءة فتأمل (قوله) يرجع محدوبا) هذا قول محمد بن الموارث فلو خالف ورجع قائما لم تبطل مراعاة للمقابل خلافا لما ذكره مذهب من البطلان كذا قرر شيخنا العدوي (قوله) وقيل يرجع له قائما اي تارك الركوع وهو قول ابن حبيب فيقول انه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ثم يسجد بعد ذلك الرفع فكأنه رأى ان المقصود بالرفع من الركوع ان ينحط للسجود من قيام فاذا رجع الى القيام وانحط منه الى السجود فقد حصل المقصود واعلم انه لا يقرأ على كل من القولين اما على قول محمد فلا نه يرجع محدوبا ولا قراءة في الركوع واما على مقابله فلا نه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ولا قراءة في القيام حينئذ (قوله وتارك سجدة) اي سهوا تذكره قبل عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله يجلس عطف على قوله يرجع قائما فهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو تارك لكن جهة المعموليه مختلفة لان احدهما عمل فيه بالاضافة والثاني عمل فيه بالخبرية وقد سبق اول الكتاب ان اختلاف الجهة هل ينزل منزلة اختلاف العامل ام لا ويصح ان يكون وسجدة مضافا المحذوف اي وتارك سجدة محذوف وبقى المضاف اليه على حاله والشرط موجود وهو كون المحذوف مما تالما عطف عليه وعلى هذا فهو من عطف الجمل (قوله) ان كانت الثانية اي ان كانت السجدة المتروكة الثانية فان كانت الاولى فانه ينحط الخ فيسه تطراذلا لا يتصور ترك الاولى وفعل الثانية لان الفرض انه اي بسجدة واحدة وهي الاولى قطعوا ولو جلس قبلها فخلوسه ملغى لوقوعه بغير محله ولا يصيرها الجلوس قبلها ثانية ولا فعله لما بقصد انها ثانية وهو واضح ثم بعد هذا فاعلم ان تارك السجدة قيل انه يرجع للجلوس مطلقا ويسجد وقيل انه يرجع ساجدا مطلقا من غير جلوس بأن ينحط للسجدة من قيام بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة وقيل ان كان جلس اولا قبل نهضته للقيام وبعد السجدة الاولى كما اذا سجد اولا وجلس بعد تلك السجدة ثم قام ولم يسجد الثانية فانه لا يجلس بل يخرج ساجدا بغير جلوس وان كان لم يجلس قبل نهضته للقيام فانه يجلس وهو مبني ايضا على ان الحركة للركن غير مقصودة والقول الاول لما لك في سماع اشهب وهو المعتمد والثاني رواه اشهب عن مالك والثالث ذكره عبد الحق والمصنف مشى على القول الاول وهو ان تارك السجدة يرجع جالسا مطلقا بناء على ان الحركة للركن مقصودة اذ علمت هذا تعلم ان قول التوضيح محل كون تارك السجدة يرجع جالسا اذ لم يكن جلس اولا والاخر ساجدا بغير جلوس اتفاقا فيسه نظر لان هذا قول مقابل للمعتمد فلا نسلم حكايته الاتفاق بقى شيء آخر وهو انه على القول المعتمد من ان تارك السجدة يجلس لو خالف ورجع ساجدا من غير جلوس فاستظهر خش في كبره البطلان لان الجلوس بين السجدين فرض قال شيخنا وقد يقال الظاهر الصحة مراعاة لما رواه اشهب من ان تارك السجدة يخرج للسجود من قيام ولا يجلس (قوله) بل ينحط لهما من قيام) فلو علمهما من جلوس فلا بطلان ويسجد قبل السلام فالانحطاط لهما غير واجب كما في التوضيح وح عن عبد الحق واعتراض بأنه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فالانحطاط لهما واجب فكيف يجبر بالسجود وعلى انها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة واجاب بعضهم بمثل ما مر في سلام النفل بأن مراعاة القول بأنها غير مقصودة صيرها كالسنة فلذا جبر بالسجود (قوله) ولا يجبر ركوع اولاه الخ اي ان الركوع الحاصل

(يرجع) له (قائما) لينحط له من قيام (وندب) له (ان يقرأ) شيئا من غير الفاتحة ليكون ركوعه عقب قراءة وتارك رفع من ركوع يرجع محدوبا حتى يصل للركوع ثم يرفع بنية الرفع وقيل يرجع له قائما لينحط للسجود من قيام (و) تارك (سجدة) يجلس) ليأتي بهامنه ان كانت الثانية فان كانت الاولى فانه ينحط لهما من قيام ثم يأتي بالثانية ولو كان فعلها اولا بأن كان اعتقد انه فعل الاولى ثم سجد بقصد الثانية (لا) تارك (سجدين) ثم تذكرهما في قيامه فلا يجلس لهما بل ينحط لهما من قيام (ولا) يجبر ركوع اولاه

المسني سجدة (سجود ثمانية) المنسي ركوعها لانه فعلهما بنية الركعة الثانية فلا ينصرفان ٢٣٧ للاولى فان ذكرهما جالسا او ساجدا

قام لينحط لهما من قيام
وسجد بعد السلام فان لم
يقبل وسجدهما من
جلوس فقد نقص الانحطاط
فيسجد قبل السلام ذكره
عبد الحق وهو يدل على
ان الانحطاط للسجود
ليس بواجب والالم يجبر
بالسجود (وبطل بأربع
سجودات) تركها (من
أربع ركعات) الركعات
الثلاثة (الاولى) لفوات
تدارك اصلاح كل ركعة
بعقد التي بعدها وتصير
الرابعة اولى فيتداركها
بأن يسجد سجدة ان
لم يسلم والابطلت (و)
ان ترك ركعتين ركعة
وعقد التي بعدها (رجعت
الثانية اولى بطلانها)
بترك الركن منها وفوات
التدارك بعقد الثانية
(لفذ وامام) وتنقلب
ركعات مأموه تبعاله
وسجد قبل السلام ان
نقص وزاد وبعده ان
زاد وكذا ترجع
الثالثة ثانية بطلان
الثانية والرابعة ثالثة
ومفهوم لفذ وامام ان
ركعات المأموم لا تنقلب
حيث سلمت ركعات
امامه بل تبقى على حالها
لان صلاته مبنية على
صلاة امامه فيأتي بسجد

منه أولا لا يضم الى سجود ثانيته بحيث يصير المجموع كله ركعة فأراد بالجبر الضم (قوله المنسي سجدة) هذا
الحل حل به حلوله وحل المواقيحل آخر حيث صورته بما اذترك سجدة فقط من الاولى واتى بركوع وسجدة
وترك الركوع من الثانية وسجدها فلا يجبر الركوع في الاولى بشئ من سجود الثانية لانه انما فعله
بقصد الثانية وسجدها بل يأتي به سجدة يصلح بها الاولى ويبنى عليها فالحكم في المستثنين واحد الا ان حل
حلوله هو المتبادر من المتن فالانصب حله عليه (قوله فان ذكرهما) اي سجدة في اولاه جالسا او ساجدا الخ
اي وامان ذكرهما وهو قائم انحط لهما من ذلك القيام وسجد بعد السلام لزيادة السجدة في الواقعتين
في الركعة الثانية (قوله لينحط لهما من قيام) اي لاجل اصلاح الاولى لان التدارك لا يفوت الا بالركوع
ولا ركوع هنا (قوله ميتدركها بأن يسجد سجدة) اي ثم يأتي ركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم ركعتين
بأمر القرآن فقط وسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الركعات الاول المملعة ونقص السورة من الرابعة
التي صارت اولى وكذا لو ترك الثمان سجودات اصل ركوع الرابعة بسجدة وتبنى عليها وانما ذكر المصنف
هذه المسئلة مع انها مأخوذة مما تقدم له لدفع توهم بطلان الصلاة بتفاحش النقص اولدفع توهم عدم فوات
التدارك بركعة طرفها فساد (قوله ان لم يسلم) اي ان تذكر قبل ان يسلم (قوله والابطلت) اي لان بالسلام
فاته تدارك الاخرة وظاهره ولو كان الامر بالقرب وفيه انه اذترك ركعتين من الاخرة وسلم وكان الامر بالقرب
فاته يبنى والجواب ان القاعدة مفروضة فيما اذا كان بعض الركعات صحيحا لان كانت كلها باطلة كاهنا لانه
بمنزلة من زاد اربعها سوا كذا في ح والشيخ سالم السهري ورد طفي بأن القواعد تقتضي عدم البطلان والبناء
على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد وان قول المصنف وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد كما يجري في
بطلان بعض الركعات يجري في بطلان كلها وارضاء شيئا في حاشية عبق (قوله وان ترك ركعتين ركعة الخ)
اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ورجعت الخ مفرع على مفهوم قوله ولم يعقد ركوعا وليس متعلقا بما
قبله بلصقه لانه حكم في التي قبلها بطلان الثلاث الاول فكيف يقال رجعت الثانية اولى (قوله ورجعت
الثانية اولى الخ) ماذ ذكره من انقلاب الركعات للفقهاء الامام هو المشهور وقيل لا انقلاب فعلى المشهور الركعة
التي يأتي بها في آخر صلاته بناء يقرأ فيها بأمر القرآن فقط كما يأتي بما قبلها بأمر القرآن فقط وعلى المقابل الركعة
التي يأتي بها آخر صلاته قضاء عن التي بطلت فيأتي بها على صفته من سر او جهر وبالفاتحة وسورة او بالفاتحة
فقط والحاصل انه يأتي ركعة على كل حال لكن هل هي بناء او قضاء وعلى المشهور يختلف حال السجود وعلى
مقابله فالسجود دائما بعد السلام (قوله بطلانها) الباء السببية وقوله لفذ وامام تنازعه قوله ورجعت وقوله
بطلانها فاعمل الثاني واضمري الاول وحذفه لكونه فضلة اي ورجعت الثانية اولى لهما بطلانها لفذ وامام
ومحل انقلاب ركعات الامام بناء على المشهور وان وافقه بعض مأموه على السهو والافلا لا انقلاب بطلان
الاولى مثلا وان كان يجب عليه ان يتم صلاته بركعة بدلها لاجل يقينه لان تلك الركعة يكون فيها قاضيا
بخلافها عند الانقلاب فانه يكون فيها بانيا وكل هذا اذا لم يكثر واجدا ولا فلان ولا قضاء (قوله وسجد قبل
السلام ان نقص وزاد) وذلك كالموعقد ركوع الثالثة وتذكر بطلان الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية وحينئذ
فيأتي ركعتين كل واحدة بالفاتحة فقط ولا يجلس في الرابعة في الفعل لانها ثالثة في نفس الامر وسجد قبل
السلام لنقص السورة من الركعة الثانية (قوله وبعده ان زاد) اي كالموعقد ركوع الثانية وتذكر بطلان
الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية ويقرأ فيها بسورة ويجلس فيها والثانية التي تذكر فيها لا يجلس فيها ويسجد
بعد السلام لزيادة الركعة (قوله والرابعة ثالثة) اي لبطلان الثالثة (قوله او بغير سورة) فان كانت الركعة
الاولى او الثانية هي التي حصل فيها الحلل فانه يأتي بيدها بأمر القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان
كانت سرية وان كان الحلل انما حصل في الثالثة فانه يأتي بيدها بأمر القرآن فقط سرا (قوله لم يدر محلها) بدل
من قوله شك في سجدة بدل كل من كل (قوله سجدها) اي فان ترك الاثنيان بطلت صلاته لانه تمدد ابطال

ما بطل على صفته من سر او جهر بسورة او بغير سورة بعد سلام الامام (وان شك في سجدة لم يدر محلها سجدها) مكانه لاحتمال كونها من
الركعة التي هو فيها فاذا سجدها فترتين سلامة تلك الركعة وصار الشك فيما قبلها فلا بد من ازالته وحينئذ فلا بد من

لكان اولى اى فان حصل له الشك في تشهد الركعة الاخيرة فانه بعد ان يسجد بها (يأتي بركعة) بالفاتحة فقط لا انقلاب الركعات في حقها اذ يحتمل ان تكون من احدى الثلاث وكل منها يبطل بعقد ما يليها ولا يتشهد قبل انيائه بالركعة لان المحقق له ثلاث ركعات وليس محل تشهد ويسجد قبل السلام للزيادة مع احتمال النقص (و) ان كان في (قيام ثالثه) فيجلس ويسجد لاحتمال انها من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتمال كونها منها وصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة فيأتي (بثلاث) من الركعات واحدة بالفاتحة وسورة ويجلس ثم ركعتين بالفاتحة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (رابعته) جلس واتى بها ثم له الثالثة ويأتي (بركعتين) لاحتمال كونها من احدى الاولين وقد بطلت بالاعتقاد التي عليها فلم يكن معه محقق سوى ركعتين (ونشهد) عقب السجدة قبل الايمان بالركعتين لان

ركعة أمكنه اصلاحها فان تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد فقله يسجد ها مكانه اى ما لم يتحقق تمام تلك الركعة والا فلا يسجد ها اصلا وتقلب ركعاته ويأتي بركعة فقط وقوله يسجد ها هنا تمام الكلام وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخيرة الخ تفصيل لهذه القاعدة وحينئذ فالاولى المصنف ان يأتي بالفاء التقريرية الا ان يقال ان الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا قصد بها ايضاح الجملة قبلها للاحال (قوله اما ان يكون في الاخيرة) اى اما ان يكون حصل له الشك وهو في الجلسة الاخيرة (قوله وان كان شكه في الاخيرة) اى وهو في الجلسة الاخيرة (قوله فانه بعد ان يسجد ها يأتي بركعة) هذا مذهب ابن القاسم وخالفه اصبح واشهب فقالا لا يأتي بركعة فقط ولا يسجد ها لان المطلوب انما هو رفع الشك بأقل مما يمكن وكل ما زاد على ما يرتفع به الشك وجب طرحه (قوله ولا يتشهد الخ) هذا قول ابن القاسم وخالفه ابن الماجشون فانه وافقه على كل ما قاله الا انه خالفه في عدم الشهد فقال انه يتشهد قبل انيائه بالركعة لان سجوده انما هو مصحح للرابعة والتشهد من تمامها وقال ابن القاسم المحق له ثلاث ركعات وليس محلا للتشهد واختاره محمد بن الموار كذا في حاشية شيخنا (قوله مع احتمال النقص) اى نقص السورة من احدى الاولين لا انقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفقد والامام المأموم فانه يسجد السجدة لتكملة الرابعة وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة لاحتمال ان يكون الخلل من احدى الاولين ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه الركعة (قوله وان كان في قيام ثالثه) اى او في ركوعها وقبل الرفع منه او كان في تشهد الثانية في الاحوال الثلاثة يسجد لاحتمال انها من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتمال انها منها وصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة وحينئذ فيأتي بثلاث ركعات كما قال الشارح واما لو حصل له الشك بعد ان رفع من ركوع الثالثة فلا يسجد لغوات التدارك ويتشهد بعد هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة هذا اذا كان فذا او اماما او مأموما الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام بركعة بعده بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام (قوله من الثانية) اى التي لم يمت تداركها (قوله لاحتمال كونها منها) اى وقد بطلت بعقد الثانية (قوله ثم بركعتين بالفاتحة فقط) هذا كله اذا كان فذا او اماما او مأموما كان مأموما فانه يصلى مع الامام ركعتين بعد السجدة التي جبر بها الثانية وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة ولا يضرم المأموم انيائه بالسجدة في صلب الامام لانه تلافي اصلاح لا قضاء فلو كان ذلك المأموم مسبوقا جرى على مسائل اجتماع البناء والقضاء (قوله وان كان في قيام رابعته) اى او في ركوعها وقبل الرفع منه واما ان حصل له الشك بعد الرفع منه فلا يسجد ها لغوات التدارك ولا يتشهد بعد هذه الرابعة لانها صارت ثالثة ويأتي بركعة بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة (قوله جلس واتى بها) هذا على مذهب ابن القاسم واما على مقابله وهو ما لا يصح واشهب فانه يبنى على الركعتين ويأتي بما بقي عليه فقط (قوله ويأتي بركعتين) اى يقرأ فيهما بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام هذا اذا كان فذا او اماما فان كان مأموما فانه يسجد لغير الثالثة ولا يتشهد بعده او يصلى مع الامام ركعة ثم بعد سلام الامام يأتي بركعة يقرأ فيها بأمر القرآن وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة (قوله وان يسجد امام سجدة) اى من اى ركعة كانت من الاولى وقام للثانية او من الثانية وقام للثالثة او من الثالثة وقام للرابعة رقله وان يسجد امام سجدة الخ ظاهره سواء انفراد الامام بالسجود او شاركه بعض المأمومين فيه فعلى كل حال لا يتبعه في قيامه المأموم العالم بسهوه وقال بعضهم يتعين ان يحمل كلام المصنف على ما اذا وافق بعض المأمومين الامام في سهوه لان هذه الحالة هي محل الخلاف بين ابن القاسم وسحنون واما اذا لم يشاركه احد من المأمومين في السهوه كان المأمومون مخاطبين بتلك السجدة باثفاق الشيخين وتجزيمهم واذا جلس في الثانية او الرابعة جلسوا معه واذا سلم سلموا واجزأتهم والطريقة الاولى طريقة اللخمي والمازري والثانية طريقة ابن

علي ركعتين بعقبهما تشهد (وان سجدا امام سجدة) واحدة وترك الباكية سهوا وقام (لم يسبح) في القيام اى لم يتبعه مأمومه بل يجلس (وسبح به)

اي له لعله يرجع فان لم يسبح حواله بطلت صلاتهم فان لم يرجع لم يكلموه عند سجنون الذي مشى المصنف على مذهبه هنا لانه يرى ان الكلام لا صلاحها مبطل (فاذا) لم يرجع و(خيف عقده) التي قام لها (قاموا) اعقدوها معه وتصيروا ولي للجميع ان كانت ركعة النقص هي الاولى ولا يسجدونها لانفسهم فان سجدوها لم تجزهم عند سجنون لكنها لا تبطل عليهم فان رجع اليها ٢٣٩ الامام وجب عليهم اعادتها معه عنده

واما عند غيره فلا يعيدونها معه كما يأتي (فاذا جلس) للثانية في ظنه (قاموا) ولا يجلسون معه (كقعوده) الثالثة (في الواقع) وبالنسبة لهم وهي رابعة في ظنه (فاذا سلم) بطلت عليه (اوا) لانفسهم (ركعة) بعد سلامه (وامهم) فيها (احدهم) ان شاؤا وان شاؤا اتعوا اذا اذوا وصحت لهم دونه (وسجدوا قبله) لنقصان السورة من الركعة والجلسة الوسطى وما مشى عليه المصنف مذهب سجنون وهو

ضعيف والمعتمد انه ان لم يفهم بالتسبيح كله فان لم يرجع بالكلام يسجدونها لانفسهم ولا يتبعونه في تركها والابطال عليهم ويجلسون معه ويسلمون بسلامه فاذا اذ كرر رجوع لسجودها فلا يعيدونها معه على الاصح ولما بين حكم ما اذا اخل الامام بركن اخذ بين حكم اخلال المأموم به وان الامام لا يحمله عنه وان قوله ولا سهو على مؤتم حالة القدوة خاص بالسنة فقال (وان زوحم مؤتم عن

رشد (قوله اي له) اي لاجله اي لاجل سهوه (قوله لعله يرجع) اي فان رجع سجدها هو ومأمومه معه (قوله وسبح به) اي والتسبيح فرض كفاية اذا حصل من بعضهم كفي (قوله لكنها) اي الصلاة (قوله لا تبطل عليهم) اي بزيادة تلك السجدة التي سجدوها لانفسهم مراعاة لمذهب ابن القاسم القائل انهم يسجدونها لانفسهم (قوله فان رجع اليها الامام) اي بعد ان سجدوها (قوله ولا يجلسون معه) اي لانه كامام يجلس بعد الاولى فلا يتبع (قوله وهي رابعة) اي والحال انها رابعة في ظنه فان تذكرا الامام قبل سلامه اتي بركعة وتابعه فيها المأمومون وصحت للجميع (قوله فاذا سلم) اي ولم يات بركعة بطلت عليه اي بمجرد السلام ولو لم يطل لان السلام عند سجنون منزلة الحدث فقول خش فاذا سلم بطلت عليه ان طال فيه نظر كما قال شيخنا واذا بطلت عليه فلا يحمل عن المأمومين سهوا ولا يحصل لهم فضل الجماعة فيعيدون له (قوله وامهم فيها احدهم) ظاهره ان الاستخلاف جائز جواز مستوى الطرفين والحق انه مندوب (قوله وصحت) اي وهذه المسئلة من جملة المستثنيات من قولهم كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم (قوله وسجدوا قبله) اي قبل السلام (قوله من الركعة) اي الثانية لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية اولى والثالثة تانية فكان الامام اسقط (سورة) والجلوس الوسطا نسياء عقب الثالثة التي صارت تانية في نفس الامر والنقص الحاصل من الامام لوجب السجود قبل سواء وافقه المأموم على ذلك ام لا (قوله وهو ضعيف) اي لانه مشكل من جهة ان المأمومين اذا تركوا فعل تلك السجدة لانفسهم صاروا متعمدين لابطال الاولى بتركهم ومن تعمد ابطال ركعة من صلاته بطل جميعها على ان جلوسهم حال قيام الامام وقيامهم حال جلوسه فيه مخالفة له ومخالفة الامام لا تجوز (قوله والمعتمد) اي وهو مذهب ابن القاسم (قوله انه ان لم يفهم بالتسبيح كله الخ) الاولى ان يقول والمعتمد انهم يسبحون له فان لم يرجع سجدوها لانفسهم الخ وذلك لان ابن القاسم وان كان يقول ان الكلام لا صلاح الصلاة جائز ولا يبطلها يقول بعدم كلام المأمومين للامام في هذه الجزئية فان كلوه فلا بطلان كذا قرر شيخنا العدوي واطر ما وجهه (قوله فاذا اذ كرر رجوع لسجودها) اي قبل ان يعقد ركوع الركعة الثانية بان رجع في حال قيامه للثانية (قوله فلا يعيدونها معه على الاصح) اي وهو قول ابن المواز ويصححه اللخمي والمازري (قوله ولما بين حكم ما اذا اخل الامام بركن) اي وكذلك الفذلان قوله سابقا وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا بالنسبة للامام والقدر كما مر (قوله وان زوحم مؤتم) ضمنه معنى بوعده فعداه بعن والا فزوحم يتعدى على لا بعن يقال ازدجوا على الماء (قوله لا ينقض الوضوء) اي حتى فاته الركوع مع الامام (قوله او نحوه) فاعل محذوف اي او حصل نحوه لانه لا يعطف الاسم على الفعل الا اذا اشبهه وهنا ليس كذلك فهو من عطف الجمل (قوله او اصابه مرض الخ) اي واشتعل بحمل ازراعه او ربطها حتى رفع الامام من الركوع (قوله اتبعه في غير الاولى) اي فان لم يتبعه بطلت صلاته كما قال شيخنا (قوله اي فعل المأموم ما فاته به الخ) اي وليس المراد انه يتبع الامام فيما هو فيه ويترك ما فعله الامام وسبقه به من الركوع وما بعده ولا يضر قضاء المأموم في صلب الامام ما فاته به لا عتقار ذلك هنا (قوله في غير الاولى) اي في غير الركعة الاولى بالنسبة للمأموم بان وقع له هذا في ركوع ثانيته او ثالثته او رابعته (قوله لا نسحب الخ) علة لقول المصنف اتبعه في غير الاولى (قوله المالم يرفع من سجودها) اي مدة عدم رفع الامام من سجودها اي مدة غلبة ظنه عدم رفع الامام من سجودها وهذا ظرف لا ابتداء الاتباع لانتهائه والمعنى حينئذ واتداء الانباع مدة غلبة ظنه عدم رفع الامام من السجدة فيفيد ان الامام اذا رفع من السجدة تين فلا يشرع المأموم في الاتيان بما فاته ويقيده ايضا انه اذا علم انه يدرك الامام في ثاني السجدة يتركه يفعل السجدة الثانية بعده فانه يتبعه وهو النقل بخلاف

ركوع حتى فاته مع الامام برفعه منه معدلا (او بعس) نعا سحيفا لا ينقص الوضوء (او) حصل له (نحوه) كان سهاوا او اصابه مرض منه من الركوع معه (اتبعه) اي فعل المأموم ما فاته به امامه ليذكره فيها هو فيه اذا حصل المانع (في غير) الركعة (الاولى) للمأموم لا سحب المأمومية عليه باذرا كه معه الاولى بركوعه معه فيها ومحمل اتباعه في غيرها (ما) اي مدة كون الامام (لم يرفع) راسه (من) جميع

(سجودها) أي سجود غير الأولى فإذا كان يدرك الإمام في ثانية سجديته و يفعل الثانية بعد رفع الإمام من ثانيته فإنه يفعل ما فاتته وسجودها ويتبعه فإذا ظن أنه لا يدركه في شيء ٢٤٠ منهم لم يفعل ما زوحم عنه بل يستمر قائما ويقضي ركعة فإن خالف وتبعه فإن أدركه في

السجود صحت ولا قضاء سجودا بعتين وإن لم يدركه فيه بطلت فإن ظن الإدراك فتخلف ظنه إلى ما فعل من التكميل وقضى ركعة ومفهوم في غير الأولى العاء الأولى للمأموم برفع الإمام من الركوع فيخرجه ساجدا ويقضى ركعة بعد سلامه فإن فعل ما فاتته واتبعه بطلت ولو جهلا كما يقع لكثير من العوام ومفهوم زوحم الخ أنه لو تعمد ترك الركوع مع الإمام لم يتبعه لكن الرابع أنه يتبعه أيضا في غير الأولى كذا العذر فلا فرق بين ذي العذر وغيره إلا أن المعذور لا يأنم ويأنم غيره وأما لو تعمد ترك الركوع معه في الأولى لبطلت الصلاة كما يجزم به الجمهوري لا الركعة فقط وكذلك لو تعمد ترك الركوع معه في غير الأولى حتى رفع من سجودها (أو) زوحم مشلا عن (سجدة) من الأولى أو غيرها أو عن السجدين حتى قام الإمام لما يليها (فإن لم يطمع فيها) أي في الأتيان بالسجدة (قبل عقد امامه) التي تلي برفع رأسه من ركوعها بأن ظن أن امامه يرفع رأسه منها قبل أن يدركه (عمدا) على ترك السجدة وتبع الإمام فيها هو فيه (وقضى ركعة) بدلها بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته

لوجعل طرفا لانتفاء الاتباع فإنه يفيد أنه لا يفعل ما فاتته إلا إذا كان يظن أنه يدرك مع الإمام السجدين معا أو يسجد الأولى حال رفع الإمام من الأولى ويسجد الثانية مع الإمام تأمل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله من سجودها) مفرد مضاف للعرفه فيعم عموما شموليا فلذا قال من جمع سجودها أو أعاد الضمير مؤثما مع أنه عائد على الغير وهو مذكر لكون الغير واقعا على الركعة قراعي المعنى أو أكتسب لفظ غير التأنيث من المضاف إليه (قوله فإذا كان يدرك الإمام) أي يظن إدراكه وقوله ويفعل الخ أي ولكنه لا يفعل السجدة الثانية إلا بعد رفع الإمام منها وقوله ويسجدها أي الثانية بعد رفع الإمام (قوله في شيء منهما) أي من السجدين (قوله ويقضى ركعة) أي عوضا عن تلك الركعة (قوله فإن ظن الإدراك) أي فإن ظن أنه يدرك الإمام في السجود فلما أتى بالركوع فرغ الإمام من ذلك السجود فإنه لا يعتد بذلك الركوع ويتبع الإمام فيها هو فيه والصلاة صحيحة وقضى ركعة (قوله ومفهوم في غير الأولى الخ) حاصله أنه إذا فاتته ركوع الأولى بماذا كرم من الازدحام ومأمعه فلا يجوز له الأتيان به بعد رفع الإمام ولو علم أنه إذا أتى به يدرك الإمام قبل رفعه من السجود بل يخر ساجدا ويلغى هذه الركعة لأنه لم ينسحب عليه أحكام المأمومية فإن تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه في السجود أو بعده عمدا أو جهلا بطلت صلاته حيث اعتد بتلك الركعة لأن العاهل أو أتى بركعة بدلها ولم يخر زوحم عن الركوع في الأولى المسبوق إذا أراد الركوع فرفع الإمام فإنه يخرجه معه ولا تبطل إن ركع إن الخ تلك الركعة ومن هذا تعلم أن ما يتبع لبعض الجهلة من أنهم يأنمون فيجدون الإمام قد رفع رأسه من الركوع فيحرمون ويركعون ويدركون الإمام في السجود فإن صلاتهم باطلة إن اعتدوا بتلك الركعة الباطلة فإن العواها أو أتوا ركعة بدلها صحت وأعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل في ترك المأموم الركوع مع امامه أعذر هو المشهور من المذهب وقيل أنه لا يتبعه مطلقا في الأولى ولا في غيرها وقيل بعدم الاتباع في الأولى فقط إلا في الجمعة وقيل بالاتباع مطلقا لم يعقد الثانية لظن بهرام (قوله لكن الرابع أنه يتبعه أيضا في غير الأولى) أي حيث لم يرفع من سجودها (قوله وأما لو تعمد الخ) حاصله أنه لو تعمد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتدلا فإن كان من الأولى بطلت وإن تعمد تركه من غير الأولى فإن استمر حتى رفع الإمام من سجودها بطلت أيضا وأما إن تركه من غير الأولى وأتى به قبل رفع الإمام من سجودها فالرابع يحتجهم بالإثم (قوله أو زوحم مثلا عن سجدة الخ) تكلم المصنف على حكم ما إذا زوحم عن ركوع وعن سجدة وسكت عن حكم ما إذا زوحم عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوحم عن الركوع فيأتي به في غير الأولى ما لم يرفع من سجودها أو هو كمن زوحم عن سجدة فيجزي فيه ما جرى فيها من التفصيل قولان والأول هو الرابع وهو مبني على أن عقد الركوع برفع الرأس والثاني مبني على أنه بالانحناء اهـ شيخنا العدوي (قوله من الأولى أو غيرها) الفرق بين المزاحمة عن الركوع حيث فصل فيه بين كونه من الأولى أو غيرها والمزاحمة عن السجدة حيث سوى بين كونها من الأولى أو من غيرها أن المزاحمة عن السجدة إنما حصلت بعد أن استحباب حكم المأمومية عليه بمجرد رفع رأسه من الركوع والمزاحمة عن الركوع تارة تكون بعد استحباب حكم المأمومية عليه وتارة قبل (قوله فإن لم يطمع فيها الخ) الطمع هو الرجاء فهو من قبل الظن أي فإن لم يظن الإدراك لسجدة قبل رفع الإمام رأسه من ركوع الركعة التالية بأن يجزم بعدم الإدراك أو ظن عدمه أو شك فيه (قوله عمدا) أي مع الإمام وترك تلك السجدة وذلك لأنه لو فعلها فاتته الركعة الثانية مع الإمام وكان محصلا لتلك الركعة التي فعل سجدها وان عمدا مع الإمام كان محصلا لتلك الركعة الثانية مع وفاته الأولى المتروكة منها السجدة وموافقته للإمام أولى (قوله وتبع الإمام فيها هو فيه) فلو خالف ولم يتبادر بحتم صلاته أن تبين أن سجوده وقع قبل عقد امامه وإن تبين أنه بعد العقد بطلت (قوله على نحو ما فاتته) أي من كونها سرا أو جهرا ومن كونها بالفاتحة فقط أو بالفاتحة والسورة لعدم انقلاب الركعات

(والا) بان طمع فيها قبل عقد امامه (سجدها) وتبعه في عقد ما بعدها فان تخطف ظنه فلم ٢٤١ يدركه بطلت عليه الركعة الاولى

لعدم الاتيان بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراك ركوعها مع الامام (و) اذا تمادى على ترك السجدة وقضى ركعة (لا سجود عليه) بعد سلامه لزيادة ركعة النقص (ان يتقن) انه ترك السجدة واما ان شك في تركها وقضى الركعة فانه يسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون سجدها وركعة القضاء هذه محض زيادة فهذا راجع لقوله تمادى وقضى ركعة ثم شرع في بيان حكم ما اذا زاد الامام ركعة سهوا هل يتبعه المأموم او لا وحكم ما اذا فعل المأموم ما امر به او خالف فقال (وان) قام امام الخامسة في رابعة ولو قال زائدة لكان اشمل واستمر فأوممه على خمسة اقسام لانه امان يتقن انها محض زيادة او لا وتحت اربعة اقسام اشار للاول بقوله (يتقن انتفاء موجبها) اي فن جزم بعدم موجبها وعلم انها محض زيادة (يجلس) وجوبا وتصح له ان يسبح له ولم يتغير يقينه فان لم يسبح

في حقه (قوله والا بان طمع فيها قبل عقد امامه) بان ظن او جزم انه بعد فعلها يدرك الامام قبل ان يرفع راسه من ركوع الركعة التي تليها (قوله على الوجه المطلوب) اي وهو كونه قبل رفع الامام راسه من ركوع التالية (قوله واذا تمادى على ترك السجدة) اي لظنه ان الامام يرفع راسه من ركوع التي تليها قبل اتيانه بتلك السجدة (قوله لا سجود عليه لزيادة ركعة النقص) اي وذلك لان ركعة النقص زيادة في صلب الامام فيحملها الامام عنه (قوله ان يتقن) فيه ان الموضوع انه يتقن تركها وقد يقال ان هذا تعميم يقطع النظر عن الموضوع تأمل (قوله محض زيادة) اي وليس في صلب الامام ولا يقال ان ركعة القضاء المأثري بها بعد سلام الامام هذه عمد ولا سجود في العمد لا نقول هو كمن لم يدرك على ثلاثا او اربعا (قوله فهذا) اي قول المصنف ولا سجود عليه ان يتقن (قوله وان قام امام لخاءسة الخ) حاصل هذه المسئلة ان الامام اذا قام لزائدة بحسب الظاهر فللمأموم حالان اما ان يتقن انتفاء الموجب ام لا وفي كل منهما اربع صور لان كل واحد منهما امان يفعل ما امر به او يخالف عمدا او سهوا او تأو ولا يتقن انتفاء الموجب ان فعل ما امر به من الجلوس صحت صلاته بقيد ان يسبح ولم يتبين له وجود الموجب والابطلت لقوله ولما قبله ان يسبح ولقوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع وان خالف عمدا بان قام بطلت ان لم يتبين له الموجب والاصح على قول ابن المواز واختار اللخمي البطلان مطلقا اي سواء تبين له موجب قيام امامه ام لا وما لابن المواز هو الموافق لمفهوم ولم يتبع في قوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع وان خالف سهوا فقام لم تبطل اتفاقا وكذا تأو ولا على ما اختاره اللخمي ثم ان استمر الساهي والمتأول على يقين انتفاء الموجب لم يلزمه ما شي وان زال يقينه لقول الامام قتل الموجب فهل يكتفيان بتلك الركعة التي فعلها مع الامام او لا بد من ركعة بدل ركعة الحل وقد جزم المصنف اول كلامه بالثاني في الساهي فأحرى المتأول لكن مفهوم قوله لم تجز الخامسة ان تعمدها ان الساهي يجترى بهادون المتأول واما من لم يتقن انتفاء الموجب بان يتقن ان قيامه لموجب او ظنه او توهمه او شك فيه فانه يقوم مع الامام فان فعل ما امر به من القيام فواضح وان خالف جلس عمدا بطلت الا ان يوافق نفس الامر على ما استظهره ح وان جلس سهوا لم تبطل ويأتي بركعة وان خالف متأولا فكما عمدا على المعتمد اه بن (قوله لكان اشمل) اي لصدقه بما اذا زاد اربعة في ثلاثية او ثلثة في ثنائية او خامسة في رباعية بخلاف كلام المصنف فانه قاصر على الاخيرة ولا يصدق بغيرها (قوله واستمر) اي الامام على قيامه لعدم علمه بزادتها (قوله وتحت اربعة) اي لانه امان يتقن موجب العلم به بطلان احدي الاربع بوجه من وجوه البطلان او بظن موجبها او بظن عدمه او بشك في موجبها (قوله اشار للاول) اي وهو ما اذا اتقن انتفاء موجبها وانها محض زيادة (قوله فتقن انتفاء موجبها) اي عن نفسه وعن امامه او عن نفسه فقط والاول مبنى على ان كل سهو لا يحمله الامام عن خلقه فسهوه عنه سهو لهم وان هم فعلوه والثاني مبنى على ان كل سهو يحمله الامام عن خلقه فلا يكون سهوه عنه سهو لهم اذا هم فعلوه والاول قول سحنون والثاني قول ابن القاسم وقوله فتقن انتفاء موجبها يجلس اي سواء كان سبوقا ام لا لكن غير المسبوق يجلس حتى يسلم مع الامام بعد فراغه من تلك الركعة التي قام لها والمسبوق يجلس حتى يسلم الامام من تلك الركعة التي قام لها فيقوم اتصافا ما عليه فكلام المصنف من هنا لقوله ولم تجز مسبقا الخ يجري في المسبوق وغيره (قوله ولم يتغير يقينه) اي بانتفاء الموجب (قوله فان لم يسبح له بطلت) اي وكذا ان تغير يقينه بان تبين له عدم انتفاء الموجب فانها تبطل لقول المصنف فيما يأتي لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (قوله فان لم يفهم بالتسبيح ككلمه) الحق انه اذا لم يفهم بالتسبيح يشيرون اليه فان لم يفهم بالاشارة ككلمه والسبيح والاشارة وكذا الكلام واجب كفاية اذا قام به بعض المأمومين كفي تنبيهه اذا كلفه بعضهم وجب الرجوع لقوله ان يتقن صدقه او شك فيه فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان اجع مأمومه على نفي الموجب فان يتقن خلاف خبرهم وجب عليه الرجوع ان كثر واجدا لان يتقنه

(٣١ - دسوقي ازل) له بطلت عليه لانه لو سجد لرجع الامام فصار المأموم بعدم التسبيح معتمدا لزيادة في الصلاة فان لم يفهم بالتسبيح ككلمه واشار الى الاربع الباقية بقوله (والا) يتقن المأموم انتفاء موجبها بان يتقن ان قيامه لموجب

أى نقص أو نكسه أو قومه أو شك فيه (اتبه) وجوباً فى الأربع ثم ان ظهر له الموجب فواضح وان ظهر له بعد الفراغ من الخامسة عدمه وانما قام سهواً وسجد الامام وسجد معه المتبع له (فان خالف) المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام (عمداً) أو جهلاً غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أى فى الجلوس والاتباع ان لم ٢٤٢ يتبين ان مخالفته موافقة لما فى الواقع (لا) ان خالف ما وجب عليه (سهواً) فلا تبطل

فيهما وحيثئذ (فيأتى) الجالس) أى من وجب عليه الانبعاث فيجلس سهواً (بركعة ويبيدها) أى الركعة من وجب عليه الجلوس (المتبع) للامام سهواً ان قال الامام قمت لموجب والا فلا وصلاة كل صحيحة فقوله (وان قال) الامام (قمت لموجب) لا فى اسقطت ركناً من إحدى الركعات فتغير اعتقاد المتبع ولو وهما صوابه اسقاط الواو منه وادخالها على قوله (صحت) أى وتصح الصلاة (لمن) لزمه اتباعه) أى اتباع الامام لكونه من أحد الأقسام الأربعة (وتبعه) على ان هذا ظاهر لا يحتاج لنص عليه (و) صحته (لمقابله) وهو من لزمه الجلوس وجلس (ان سبى) وقد قدمناه ولما ذكر ان من وجب عليه الجلوس فخالف عمداً بطلت صلاته به على ان المتأول لا تبطل عليه بقوله مشبهاله فى الصحة (كتبع) أى كصحة صلاة متبع للامام (تأول) بجهله (وجوبه) أى وجوب الاتباع وقد كان يجب عليه الجلوس

حينئذ بمنزلة الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وان لم يكثر واجداً لم يجب عليه الرجوع وهل يسلمون قبله أو ينتظر ونه حتى يسلم ويسجد لسهوه قولان (قوله أى نقص) أى بأن علم بطلان إحدى الركعات بوجه من أوجه البطلان (قوله ثم ان ظهر له) أى للمأموم بعد الفراغ من الخامسة الموجب الذى جزم به أو ظنه أو قومه أو شك فيه فواضح (قوله وانما قام) أى الامام (قوله فان خالف المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام الخ) أى فاذا لم يتيقن انتفاء الموجب وخالف ما امر به من الاتباع وجلس عمداً أو جهلاً فانها تبطل ما لم يتبين ان مخالفته موافقة لما فى نفس الامر والا فلا بطلان على ما استظهره ح ومن يقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به من الجلوس واتبعه عمداً أو جهلاً فانها تبطل ما لم يتبين ان مخالفته موافقة لما فى نفس الامر والا فلا تبطل كما قال ابن الموزا لان الاظهر ان تلك الركعة التى تبع فيها الامام الا نوب عن ركعة التحلل عملاً بقصده كما فى المخرج وحينئذ فيأتى بركعة أخرى واختار اللخمي البطلان مطلقاً أى سواء تبين ان مخالفته موافقة لما فى نفس الامر لا واعتمد بعض الاشياخ قول الموزا ونص اللخمي فى التبصرة قال ابن القاسم فى امام سها فى الظهر فصل فى خمساً فبعضه قوم سهواً وقوم عمداً وقوم قعدوا فلم يتبعوه فانه يعيد من اتبعه عمداً وتمت صلاة من سواه قال محمد وان قال الامام بعد سلامه كنت ساهياً عن سجدة بطلت صلاة من جلس وصحت صلاة من اتبعه سهواً او عمداً والصواب انه نصح صلاة من جلس ولم يتبعه لانه جلس متأولاً وهو يرى انه لا يجوز له اتباعه وهو اعذر من الناعس والعافل وتبطل صلاة من اتبعه عمداً ان كان عالماً انه لا يجوز له اتباعه وان كان جاهلاً لا يظن ان عليه اتباعه صحت صلاته (قوله ان لم يتبين الخ) هذان يعين ان معنى قول المصنف بطلت تهيأت للبطلان لانها بطلت بالفعل (قوله لاسهوا الخ) حاصله ان من يقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به من الجلوس فبعضه سهواً لا تبطل صلاته وكذلك اذا كان غير متيقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به من الاتباع وجلس سهواً فان صلاته صحيحة فاذا قال الامام بعد فراغه من الصلاة قمت لموجب فان هذا الثانى يأتى بركعة وكذا الاول يأتى بركعة ولا تجزئ به التى فعلها مع الامام سهواً وقيل انها تجزئ به وعلى الاول فيحصل معه فى الرباعية ست ركعات والقولان يخرجان على الخلاف فيمن ظن كمال صلاته فأتى بركعتين نافله ثم تذكرانه بقى عليه من صلاته ركعتان قاله ابن شير والهاوارى قال ابن عبد السلام وابن هرون واصل المشهور بالاعادة كذا فى ح اه قال بن قلت قد انكر ابن عرفة وجود القول بالاعادة الذى اقتصر عليه المصنف ونصه واجزأت تابعة سهواً فيها ونقل ابن شير يقضى ركعة فى قوله اسقطت سجدة لا عرفة وقوله كالحلاف فيمن سلى نقلاً عن فرض اعتقدهما فبين نقصه ركعتين وانصح فرقه (قوله والا فلا) أى والا يقل الامام ذلك فلا يأتى الجالس بركعة ولا يعيدها المتبع (قوله وصحت لمن لزمه اتباعه وتبعه) أى سواه قال الامام قمت لموجب لا (قوله ان سبى) أى ولم يتغير يقينه (قوله نخالف عمداً بطلت صلاته) أى وان خالف سهواً لا تبطل (قوله تأول بجهله وجوبه) أى بأن استند لحديث انما جعل الامام ليؤتم به ونحوه (قوله لمن لزمه اتباعه) هذا معطوف على محذوف وهو محذوفه والتقدير وصحت لمقابله ان سبى ولم يتغير اعتقاده لمن لزمه اتباعه الخ لان معناه لان تعبيراً اعتقاده وحاصل ذلك انه اذا جلس ليقنه انتفاء الموجب ثم تبين له بعد الصلاة خطأ نفسه بان قال الامام قمت لموجب فان صلاته تبطل فهذا يقارن قوله وصحت لمقابله ان سبى أى ولم يتغير يقينه وهذا تعبير عما كان يعتقد انه وانما لم نصح صلاته لانه تبين انه كان يلزمه اتباعه فى نفس الامر فهو أى من يقن انتفاء الموجب مؤاخذاً بظاهر تارة من حيث انه امر بالجلوس والبطلان ان قام وبما فى نفس الامر تارة أخرى حيث بطلت ان لم يقم بعد ان

لتيقن انتفاء الموجب (على المختار) عمداً اللخمي لعده بتأويله اتباعه اذ لم يقل الامام قمت لموجب فأولى ان قال (لا) تصح طراً (لمن لزمه اتباعه فى نفس الامر) وحرم باتباعه الموجب بجلوس (ولم يتبع) كما هو الواجب عليه بالنظر لا اعتقاده فبين له القيام لموجب فعلم ان قوله فتيقن انتفاء موجبها يجلس معناه وصحت صلاته بقيد ان يسبح للامام وان لا يتغير يقينه والا بطلت كما اشير ناله آتفا

(ولم تجز) تلك الزائدة (مسبوقة) بركعة مثلاً (علم) المسبوق (بجها مسبتها) أي بكونها خامسة وتبعه فيها وسواء كانت أولى المسبوق أم لا ونصح صلاته ويأتي بمناقضاته أن قال الإمام قتل موجب ولم يجمع مأمومه على نفيه وان ٢٤٣ لم يتأول فإن لم يقل قتل موجب أو

اجمع المأموم على نفيه بطلت الصلاة ثم أفاد مفهوم علم قوله (وهل كذا) أي لا تجزئ الخامسة مسبوقة (أن لم يعلم) بجها مسبتها مطلقاً اجمع مأمومه على نفي الموجب أم لا بدليل قوله (أو تجزئ) إذا قال الإمام قتل موجب (الأن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان) واعترض عليه بأن القول الأول ليس بموجود أصلاً الموجودان الإمام إذا قال قتل موجب هل تجزئ غير العالم مطلقاً أو لا أن يجمع المأموم على نفي الموجب فلو قال واجزأت أن لم يعلم وهل مطلقاً أو لا أن يجمع الخ لطابق النقل فإن لم يقل الإمام قتل موجب لم تجزئ الركعة قطعاً وصحت الصلاة (وتارك سجدة) مثلاً سهواً (من) ركعة (كأولاه) وفات التدارك ولم يتنبه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى بركعة خامسة (لا تجزئ) تلك (الخامسة) عن ركعة النقص (أن تعمد) أي تعمد زيادتها لأنه لم يأت بها بنية الجبر ولا بد من إتيانه بركعة ولم تبطل صلاته مع أن تعمد زيادة (في سجود التلاوة) (سجد)

طواله الشك (قوله ولم تجز) أي بعد الوقوع والنزول وأما القدوم على أتباعه فهو حرام وانما لم تجز لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عن الركعة وانما فعلها على أنها زائدة وحاصل المسئلة أن المسبوق بركعة إذا تبع الإمام عمد في الركعة التي قام لها وهو عالم بأنها خامسة لا مأمومة لا اعتقاده الكمال بسبب حضوره الإمام من أول صلاته والحال أن الإمام قال قتل موجب ولم يجمع المأموم على نفيه فقال مالك أن صلاته صحيحة وهذه الركعة لا تنوب عن الركعة التي سبقه بها الإمام لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عنها بل على أنها زائدة وصحت صلاته لأن عليه في الواقع ركعة فكانت قائماً لها وقال ابن الموارز أنها تجزئ به لأن العيب كشف أنها أربعة وأنه ليس مسبوقة لأن الركعة الأولى التي فاتته قبل الدخول ظهر أنها باطله وهذه الخامسة ودلها فهي أربعة في نفس الأمر دون الظاهر بالنسبة للإمام ورابعة في الظاهر والواقع بالنسبة للمأموم (قوله وتصح صلاته) لا يقال الحكم بصحة صلاة المسبوق الذي علم بجها مسبتها وتبع الإمام فيها يخالف ما مر من أن من وجب عليه الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب تبطل صلاته إذا خالف وقام مع الإمام لا نأقول لا مخالفة لأن محل بطلان صلاته إذا خالف ما لم يتبين أن مخالفته موافقة لما في الواقع والاصح وهنا اصححت لكون الإمام قال قتل موجب وان القيام موافق لما في الواقع تأمل اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولم يجمع الخ) أي بأن صدقوه كلا أو بعضاً (قوله وان لم يتأول) أي هذا إذا تأول في اتباعه بل ولو كان غير متأول بأن تبعه عمداً والصواب أن يقول ولم يتأول لأن العمده محل التفصيل وأما إذا تبعه سهواً أو تأوًى فلا فالصلاة صحيحة مطلقاً انظر بن (قوله وهل كذا الخ) حاصله أن المسبوق إذا تبع الإمام في خاؤه وهو غير عالم بكونها خامسة فقيس لا تجزئ به تلك الركعة عما سبق به سواء اجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا وقيل أنها تجزئ به إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب فحل الخلاف في اجزائها وعدمه حيث لم يجمع المأمومون على نفي الموجب وأما إذا اجمعوا على ذلك فلا تجزئ اتفاقاً وما ذكر من أهم إذا لم يجمعوا على نفي الموجب فقولان وإذا اجمعوا فلا تجزئ اتفاقاً محله إذا قال الإمام قتل موجب أما إذا لم يقل قتل موجب فصلاته صحيحة ولا تجزئ به تلك الركعة اتفاقاً (قوله واعترض عليه) أي على المصنف بأن القول الأول ليس بموجود الخ واعترض طي بأن ابن بشر ذكره وحكاه ابن عرفة وذكره ابن شاس وابن الحاجب وذلك لأن كل من ذكره كركواتين في اجزاء الخامسة للمسبوق وعدم اجزائها إذا قال الإمام قتل موجب ولم يقيدوها بالعالم ولا بعينه والقول بعدم الاجزاء مطلقاً هو الأول في كلام المؤلف وهناك قول ثالث لأن الموارد في العالم وغيره وهو الاجزاء إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب والمؤلف جزم بعدم الاجزاء في العالم وذكر في غير العالم الخلاف بعدم الاجزاء مطلقاً والاجزاء إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب ولم يدكر القول بالاجزاء في العالم ولا في غيره انظر بن (قوله مطلقاً) أي سواء اجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا (قوله ولم يتنبه لذلك) أي لذلك التارك الأبعد ما عقد الركعة الزائدة وأما لو تنبه لذلك قبل فعلها فلا يكون ما يأتى به زائداً لأنه عوض عما حصل فيه الخلل ولا يتصور أن ينوي أنها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وعلى تقدير أنه لو نوى ذلك فلا تنقض هذه النية كنية الإمام أنه لا يحمل عن المأموم ما يحمله (قوله ولم تبطل صلاته) أي نظر الواقع وهو ما قاله ابن غلاب وهو المشهور وقال الهوارى المشهور بالطلان حينئذ تنظر التلاعب في قصده والقولان في ح قال بعض الأشياخ ويمكن جل ما قاله الهوارى على القذوالإمام وما لا بن غلاب على المأموم لأن له عذراً في الجملة (قوله من انقلاب ركعته) أي وإن عليه في نفس الأمر ركعة وهم في هذا المبحث راعون ما في نفس الأمر (قوله ومفهوم أن تعمد) أي وهو ما إذا أتى بها سهواً (قوله الاجزاء) أي وهو المشهور وقال ابن القاسم لا تجزئ السماهي أيضاً فقد قصد الحركة للركن وعلى هذا جرى المصنف في قوله السابق ويعيدها المتبع لكن تقدم عن ابن عرفة أنكاره اه بن وعلى كلام ابن القاسم فلا مفهوم لقول المصنف أن تعمدها

(فصل في سجود التلاوة) (قوله سجد) أي طاب عنه إجماده ما به السجود في أول أفرادها وهو واحد لأنه المحقق فاندفع ما ورد على المؤلف أنه ليس فيه تعرض للوحدة على أنه قد يقال أنه عسر بالفعل ولم يقل سجود

كسجدة يبطل به الراماني نفس الأمر من انقلاب ركعته بتركه سجدة سهواً ومفهوم أن تعمدها الاجزاء (فصل في سجود التلاوة) (سجد)

سجدة واحدة (بشرط الصلاة) من طهارة حدث ونخبث وسرعة واستقبال (بلا حرام) أى تكبير زائد على تكبير الهوى و بلا رفع يدين
(و) بلا (سلام قارئ) مطلقا (ومستمع) ٢٤٤ أى قاصدا السماع (فقط) أى لا بمجرد سماع وينحط لها من قيام ولا يجلس لها من قيام

جلوس وينزل الراكب ويشترط في المستمع شروط ثلاثة الأولى (ان جلس) المستمع (ليتعلم) القرآن من القارئ حفظا او احكاما لا بمجرد ثواب او غيره ويسجد بها (ولو ترك القارئ) الشرط الثانى (ان صلح) بفتح اللام وضمتها القارئ (ليؤم) أى للإمامة بأن يكون ذكرا محققا بالغنا عاقلا وكذا متوضئا على الراجح الامستماع صحيحا من قارئ متوضئ عاجز عن ركعتين فانه يسجد فقوله ليؤم أى فى الجملة الشرط الثالث قوله (ولم يجلس) القارئ (ليسمع) الناس حسن قراءته (فى احدى عشرة) من المواضع آخر الاعراف والاصال فى الرصد ويؤمرون فى التحصيل وخشوعا فى الاسراء وبكيا فى مريم وما يشاء فى الحج وقسور فى الفرقان والعظيم فى النمل ولا يستكبرون فى السجدة واناب فى ص ويعبدون فى فصلت (لا) فى (ثانيه الحج) عند قوله تعالى اركعوا واسجدوا الخ (و) لافى (النجم) لعدم سجود فقهاء المدينة وقراءها فيها (و) لافى (الانشقاق و) لافى (القلم) تقديم العمل على الحديث لدلالته على نسخه (وهل) السجود (سنة) غير مؤكدة ومقتضى ابن عرفة انه الراجح (او فضيلة) أى مندوب (خلاف) وهو فى البالغ واما الصبي فيخطب بها اندبا طيعا (وكبر يلفظ ورفع) اذا كان بصلاة بل

سجد

لا فى (النجم) لعدم سجود فقهاء المدينة وقراءها فيها (و) لافى (الانشقاق و) لافى (القلم) تقديم العمل

على الحديث لدلالته على نسخه (وهل) السجود (سنة) غير مؤكدة ومقتضى ابن عرفة انه الراجح (او فضيلة) أى مندوب (خلاف) وهو فى البالغ واما الصبي فيخطب بها اندبا طيعا (وكبر يلفظ ورفع) اذا كان بصلاة بل

سجود شکر) و سکذا
 الصلاة له عند بشاره
 بمسرة او دفع مضرة (او)
 سجود (لزلة) بخلاف
 الصلاة فلا تکره بل
 تطلب (و) کره (جهر)
 ای رفع صوت (بها) ای
 بالقراءة (بمسجد) والاولی
 تأخیر هذا عن قوله
 (و) کره (قراءة بتلحین)
 ای تطریب صوت
 لا یخرجه عن حد القراءة
 والاحرم لیكون الضمیر
 عائدا علی مذکور
 (کره) کراهة قراءة
 (جامعة) یجتمعون
 فیقرؤن معا ان لم یؤدای
 تقطیع الکلمات والاحرم
 (و) کره (جلوس لها)
 ای لاجل سجودها خاصة
 (لالتعلیم) او تعلم او قصد
 ثواب مع قصد السجود
 فلا یکره الجلوس بل یطلب
 ثم ان کان متعلما سجد
 والا فلا فقوله لالتعلیم من
 تمة ما قبله فلو قال بدله
 فقط کان اخصر واشمل
 (واقیم) ندبا (القاری)
 جهرا (فی المسجد) يوم
 خمیس او غیره ای کل
 خمیس او جمعة ان قصد
 دوام ذلك والا فلا یقام
 وان کره كما قدمه بتسوية
 وجهر بها بمسجد فلو قال
 بعد قوله وقراءة بتلحین
 وجهر بها بمسجد واقیم
 زها (روایتان) عن الامام

سجد اى طلب منه سجود والقول بالسنية ثم هه ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر والقول بأنه فضيلة هو قول الباجي وابن الكاتب وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته تشهير ماصدر به وينبني على الخلاف كثرة الثواب وقتله (قوله ولو بغير صلاة) رد بلو على من قال اذا سجد للتلاوة بغير الصلاة فانه لا يكبر لافي حال الخفض ولا في حال الرفع بل يسجد سجدة من غير تكبير (قوله وص وانا ب الخ) ابن ناجي اختار بعض شيوخ شيوخنا انه يسجد في الاخير في كل موضع مختلف فيه أى كما يسجد في الاول ليخرج من الخلاف واليه ذهب بعض المتأخرين من المشاركة هه بن (قوله وكره سجود شكر) واجازه ابن حبيب الحديث ابي بكر اتي النبي صلى الله عليه وسلم امر فسر به فخر ساجدار واه الترمذي وجه المشهور والعمل (قوله بخلاف الصلاة) اى للزلة فلا تكره بل تطلب لانها امر يخاف منه ومثل الصلاة للزلة الصلاة لدفع الوباء والطاعون لانه عقوبة من اجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما افاده البدر ويصلون لذلك اذا اوجاعة وهل يصلون ركعتين واكثر ذكر بعضهم عن النخعي انه يستحب ركعتان ومحل استحباب الصلاة لما ذكره ما لم يجمعهما الامام والاوجب (قوله اى بالقراءة) اى المفهومة من السياق وهذا الجمل في المصنف هو الظاهر واستبعده بعضهم بأن فيه التكرار مع قوله واقم القارئ في المسجد وهو غير صحيح لان الجهر بالقراءة مكره وان لم يتخذ عادة فاقامة القارئ مشروطة بالتخاذل ذلك عادة وان اراد ان هذا يغني عن الاقامة فغير صحيح ايضا لان الكراهة لا توجب اقامة القارئ (قوله بتلحين) اى بانغام وما ذكره المصنف من الكراهة هو المشهور ومن مذهب الجمهور وذهب الشافعي وابن العربي الى جوازه بل قال انه سنة واستحسنه كثير من فقهاء الامصار لان سماعه بالالحن يزيد غبطة بالقراءن وايماناً ويكسب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتغن بالقراءن وقوله زينوا القرآن بأصواتكم واجاب الجمهور عن الاول بأن المراد بالتغني الاستغناء وعن الثاني بأنه مقلوب اه شيخنا عدوى (قوله يجتمعون فيقرؤن معا) نعم اكرهت القراءة على هذا الوجه لانه خلاف العمل والزم تخليط بعضهم على بعض وعدم اصغاء بعضهم لبعض وهو مكره وماما اجتماع جماعة يقرأ واحد ربع حزب مثلاً او آخر ما يليه وهكذا فذكر بعضهم الكراهة في هذه الصورة ونقل النووي عن مالك جوازها قال بن وهو الصواب اذ لا وجه للكراهة (قوله اى لاجل سجودها) اى بحيث يكون ليس الحامل له على الجلوس لسماع القراءة الا ان يسجد السجدة فقط (قوله واقم القارئ في المسجد) يعني ان القارئ في المسجد يوم الخميس او غيره يقام ندباً ولو كان فقيراً محتاجاً بشرط ثلاثة ان تكون قراءته جهر ارفع صوت وقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله او بقرينه ولم يشترط ذلك واقف والاجب فعله لماسياً تى انه يجب اتباع شرطه ولو كره واما قراءة العلم في المساجد في السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة كما سياتى في احياء الموت (قوله والافلاقيام) اى والا يقصد دوام ذلك فلا يقام ويؤمر بالسكوت او القراءة سرا وذلك لانه اذا قصد دوام ذلك كان الغالب قصده بالقراءة الدنيا كذا قيل واعلم ان قراءة القرآن على الابواب وفي الطرق قصد الطلب الدنيا حرام ولا يجوز الا عطاء لفاعل ذلك لمخافه من الاعانة على ذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قراءة الجماعة) المراد بها ما زاد على الواحد (قوله مخافة التخليط) اى ولانه لا بد ان يفوت الشيخ سماع ما يقرؤه بعضهم حين الاصغاء لغيره فقد يخطئ القارئ الذي لم يصغ الشيخ لقراءة تى في ذلك الحين ويظن ذلك القارئ ان الشيخ سمعه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهباً له (قوله وجوازها) اى للمشقة الداخلة على القراء باقراد كل واحد بالقراءة عليه اذ قد يكثر ولا يجمعهم فجمعهم احسن من القطع لبعضهم (قوله روايتان عن الامام) اى فكان ولا يكره ذلك ولا يراه صواباً ثم رجع وخففه فان قلت حيث رجع عن الكراهة فالعمول به الجواز فكان الاولى للمصنف الاقتصاد عليه لان الكراهة مرجوع عنها فلا تنسب لقائلها واجيب بأن قواعد المذهب لما كانت تقتضيها صحت نسبتها للامام وان رجع عنها قال شيخنا العدوى والظاهر من الروايتين الكراهة لان كلام الله ينبغي مزبداً لا احتياط فيه ومحل الخلاف اذا كان في افراد كل قارئ بالقراءة مشقة

ان قصد الدوام لكان اخصر واوضح (وكره قراءة الجماعة) مجتمعين (على) الشيخ (الواحد) مخافة التخليط وجواز

(و) كره (اجتماع) الناس (لدعاء يوم عرفه) بمسجد كعبه ان قصد التشبه بالحاج او جعل من سنة ذلك اليوم والافلا كراهة بل يندب
(و) كره (مجاورتها) اى سجدة التلاوة ٢٤٦ اى ترك السجود عند قراءة محلها (لمتطهر وقت جوازها) (والا يكن متطهرا وليس

وقت جواز) (فهل يجاوز)
اى يترك (محلها) اى محل
سجودها فقط وهو
يسجدون فى الاعراف
والاصال فى الرعد
وهكذا (او) يجاوز
(الآية) بتمامها ابن رشد
وهو الصواب لتلاغير
المعنى (تأويلان) كره
(اقتصار عليها) قال فيها
اكره له قراءتها خاصة
لاقبلها شئ ولا بعدها شئ
ثم يسجد فى صلاة او غيرها
(واول بالكلمة) الدالة
على السجود نحو خروا
سجدا واسجدوا لله واما
الآية بجملة فلا كراهة
(و) اول ايضا بالاقصر
على (الآية) مثل
واسجدوا لله الذى خلقهن
الى تعبدون ومن لم ينم
ومن باياتنا الى يستكبرون
(قال) المازرى (و)
التأويل بالآية (هو
الاشبه) بالقواعد من
الاول اذا فرق بين كلمات
السجدة وجملة الآية
فعلم ان التأويل بالآية
فاذا اقتصر على الكلمة
فلا يسجد باتفاقهما
(و) كره (تعهدا) اى
السجدة اى قراءة آيتها
(بقرينة) ولو صبح جمعة
(او خطبة) لا خلافا بظاهرها
(لا) تعهدا فى (نقل) فلا يكره (مطلقا) فى سر او جهر من التخليط على من خلفه ام لا
سفر او حضرا (وان قراها فى فرض سجدة) ولو لم يوقت نهى لانها تابعة للفرض (لا) ان قراها فى (خطبة) فلا يسجد

خير

اي يكره (وجهر) ندبا (امام) الصلاة (السرية) بقراءته السجدة ليعلم الناس سبب سجوده فيشعوه (والا) يجهر بها وسجد (اتباع) في سجوده لان الاصل عدم السهو فان لم يتبع صحت صلاتهم (ومجاوزها) في القراءة (يسير) كآية أو آيتين (يسجد) مكانه من غير عادة قراءتها في صلاة او غيرها لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكتير يعيدها) اي يعيد (٢٤٧) قراءتها ويسجدها في محلها في صلاة او غيرها لكن ان كان

غير جنازة والا فلا يسجد فيها فان فعل فالظاهر انه يجري فيها ما يأتي في سجوده في الخطبة اه شيخنا عدوى (قوله اي يكره) فان وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها ام لا واستظهره الشيخ كريم الدين البرموني (قوله الصلاة السرية) اي سواء كانت فرضا او نفلا (قوله بقراءته السجدة) متعلق بجهر اي جهر الامام بقراءته الآية المتعلقة بالسجدة في الصلاة السرية فرضا كانت او نفلا وليس المراد انه يجهر بالقراءة كلها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اتبع في سجوده) اي وجوبا كافي كبير خش وهو قول ابن القاسم وقال سحنون بمنع اتباعه لاحتمال سهوه (قوله فان لم يتبع صحت صلاتهم) اي لان اتباعه فيها واجب غير شرط لانها ليست من الافعال المقتدى به فيها اصاله وترك الواجب الذي ليس بشرط لا يوجب البطلان (قوله كآية وآيتين) اي لا اكثر فالكاف استقصائية كما قاله شيخنا (قوله من غير عادة قراءتها) اي من غير عادة الآية التي فيها السجدة (قوله اي بعد قراءتها) اي قراءة الآية التي فيها السجدة ثم بعد ان يسجد يعود الى حيث انتهى في القراءة (قوله بالفرض) متعلق بعامل مقدّر مماثل للمذكور اي ويعيدها بالفرض وانما يجعل متعلقا استنفايا بنا جوابا لسؤال مقدّر تقديره وماذا يفعل اذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وانما يجعل متعلقا بعيدها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسئلة مجاوزتها بكثير في غير الصلاة (قوله ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض) اي يكره فان اعادها في ثانيته من غير قراءة لم تبطل على الظاهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لانقطاع السبب بالانحناء (قوله ويعود لقراءتها) اي لقراءة آيتها بالنفل في ثانيته فان لم يذ كرها حتى عقد الثانية فانت ولا شيء عليه (قوله ففي فعلها قبل الفاتحة) اي في اعادة آيتها وفعلها قبل الفاتحة بحيث يقوم منها فيقرأ الفاتحة وذلك لتقدم سببها وهذا هو الظاهر وعليه لو اخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعدها بل وكذا بعد القراءة (قوله او بعدها) اي او يعود لقراءة آيتها ويسجدها بعد قراءة أم القرآن بحيث يقوم منها لقراءة السورة لانها غير واجبة والفاتحة واجبة فشرعيتها بعد الفاتحة وعلى هذا لو قدمها على الفاتحة فالصلاة صحيحة وهل يكتفي بها او يعيدها بعد الفاتحة الظاهر الاول كما قال شيخنا (قوله قولان) الاول لابي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن ابي زيد وكان الانسب بقاعده ان يعبر برتد لتردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين (قوله قصص الركون) اي تحوّل قصده اليه (قوله سهوا عنها) اي حالة كونه ساهيا عن قصدها وصار الملاحظ له بقلبه انما هو الركون فانه يعتد به سواء تذ كرها قبل ان يطمئن في ذلك الركون او بعد طمأ نيته (قوله بناء على ان الحركة الخ) اي فهو مشهور مبني على ضعف (قوله اعادها في ثانيته) اي وان كان في ثانيته فلا اعادة عليه (قوله وقال ابن القاسم لا يعتد به) اي سواء تذ كرها قبل ان يطمئن في ذلك الركون او بعد طمأ نيته او بعد رفعه منه (قوله ويجزئ ساجدا) اي للتلاوة ويرجع للركوع بعد ذلك سواء تذ كرها قبل ان يطمئن في ذلك الركون او بعد طمأ نيته فيه او بعد رفعه منه الا انه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الاخيرتين ولا سجود عليه في الحالة الاولى والحاصل انه اذا تذ كرها ورا كع فان كان تذ كره قبل ان يطمئن خر ساجدا للتلاوة ولا شيء عليه واما ان تذ كر بعد الطمأ نيته او بعد رفعه من الركون الخي ذلك الركون وسجد للتلاوة وسجد بعد السلام للزيادة (قوله فان رفع ساهيا) اي ولم يتذ كر السجدة الا بعد رفعه (قوله ويجزئ ساجدا) اي للتلاوة ويلزمه السجود بعد ذلك الركون (قوله ويسجد) اي للهو بعد السلام (قوله تكرر بها) من اضافة المصدر لمفعوله اي بخلاف تكرار الشخص السجدة للتلاوة سهوا والحال انه في صلاة فانه يسجد بعد السلام واما لو كررها عمدا او جهلا فان الصلاة تبطل (قوله او بخلاف سجود) يعني انه لو سجد في آية قبلها يظن انها آية السجدة والحال انه في صلاة فانه يسجد لذلك بعد السلام

او غيرها لكن ان كان بصلاة اعادها (بالفرض) واولى النفل (ما لم يمنع) للركوع فان انحني فات فعلها في هذه الركعة ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض لانه كابتداء قراءتها فيه وهو مكروه (و) يعود لقراءتها ندبا (بالنفل في ثانيته) ليسجدها (ففي فعلها قبل) قراءة (الفاتحة) او بعدها (قولان وان قصدها) اي السجدة بأن انحط بنيتها فلما وصل لحد الركوع نسها (فرجع) اي فقصده الركوع (سهوا) عنها (اعتد به) اي بهذا الركوع عند مالك بناء على ان الحركة للركن لا يشترط قصدها فيرفع له وقد فاتته السجدة ثم ان كان في اولى نقل اعادها في ثانيته (ولاسهو) اي لاسجود سهو عليه لنقص الحركة ولا زيادة معه وقال ابن القاسم لا يعتد به ويجزئ ساجدا فان رفع ساهيا لم يعدد ايضا ويجزئ ساجدا ويسجد ان اطمأن كما يأتي (بخلاف تكرر بها) اي

السجدة بأن يسجد معها اخرى سهوا فانه يسجد بعد السلام (او) بخلاف (سجود) لها (قبلها) اي قبل قراءة محلها يظن السجدة (سهوا) سواء قراها وسجد لها ثانيا ام لا فانه يسجد للزيادة بعد السلام فقوله سهوا قيد في المستثنين فلو تعمد بطلت فيهما (قال) المازري من عند نفسه (واصل المذهب) اي قاعده (تكرر بها) اي السجدة (ان كرر

نوباً) فيه سجدة أو سجدة ولو في وقت واحد ولا يقتصر على الأولى (الامام المصنف والمتعلم) إذا كرر أحدهما والثاني يسمع (فأول مرة) فقط عند مالك وابن القاسم واختاره المازري فلم يكن قوله الامام المصنف الخ مقولاً له من عند نفسه فكان على المصنف ان يزبد بعد قوله فأول مرة على المقول (ونذب اسجد عقب قراءة) ولا يكتفى عنها) أي عن سجدة التلاوة أي بدلها (ركوع) أي لا يجعل الركوع عوضاً عنها لأنه ان قصد به الركوع للصلاة فلم يسجد بها وان قصد به السجود فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز لأنه تغيير للموضوع الشرعي (وان تركها) عمداً (وقصد به) أي الركوع بالخطأ طه (صح) ركوعه (وكره) له ذلك (و) ان تركها (سهواً) عنها وركع فذكرها وهو راعى (اعتدبه) أي بركوعه (عند مالك) من رواية اشهب (لا) عند (ابن القاسم) فيخبر ساجداً ثم يقوم فيسجد الركعة ويقرأ شيئاً ويركع ويحذف (فيسجد بعد السلام) ان اطمأن به) أي بركوعه الذي تذكر فيه انه تركها لزيادة الركوع وأولى لورفع منه ساهياً وليست هذه مكروهة مع قوله وان قصد ما فرغ سهواً الخ لأنه في تلك قصد السجود فلما وصل لحد

سواء قرأ آيتها في باقي صلاته بعد ذلك وسجدها ام لا (قوله حزبا) أي جملة من القرآن قليلة أو كثيرة فإذا كرر الربع الأخير من الاعراف مثلاً لصعوبة أو غير ذلك فإنه يسجد كل مرة (قوله ولو في وقت واحد) أي ولو كان تكرير الحزب في وقت واحد (قوله والثاني يسمع) فيه ان المصنف اذا كان ساكناً كيف يسجد مع ان السامع لا يسجد الا اذا جلس ليتعلم كما مر واجيب بان المصنف يسجد مع كونه سامعاً وقول المؤلف فيما مر ان جلس ليتعلم فيه حذف أي أولي علم كذا في حاشية شيخنا على خش (قوله فأول مرة) أي فيسجد كل منهما في أول مرة فقط (قوله واختاره المازري) أي خلافاً لاصبح وابن عبد الحكم حيث قال لا يسجد عليهما ولا في أول مرة واعلم ان الخلاف محله اذا حصل التكرير لحزب فيه سجدة واما قارئ القرآن بتأمله فإنه يسجد بجميع سجدهاته باتفاق ولو كان معلماً او متعلماً كذا قرر شيخنا (قوله فكان على المصنف الخ) وذلك لان صدر العبارة ليس مختاراً من خلاف فتناسب التعبير فيه بالفعل وآخرها مختار من خلاف فالمناسب التعبير فيه بالاسم (قوله مثلاً) اشار بذلك الى انه لا مضموم للاعراف وانما خصها بالذكر لئلا يتوهم فيها عدم القراءة لان في القراءة من سورة غيرها عدم الاقتصار على سورة مع ان الفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا فيسنتي هذا من ذلك وقد يقال لاستثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة وانما هي قراءة لاجل ان يكون الركوع واقعا عقب قراءة كاهو طريقته واما سنة الصلاة فقد حصلت بالقراءة قبل سجود التلاوة (قوله يقع الركوع عقب قراءة) أي كاهو سنته (قوله أي لا يجعل الركوع عوضاً عنها) أي كان في صلاة أو لا وقال الحنفية يكتفى عنها الركوع وكأشبهوا ان المدار على التذلل واما سجود الصلاة فلا يمكن نيابته عنها لأنها نفوت بالانحناء (قوله فلم يسجد بها) أي كان تاركاً سجدة التلاوة (قوله وان قصد به) أي بذلك الركوع الذي فعله السجدة ولم يقصد الركوع الركني (قوله فقد أحالها) أي غيرها (قوله وذلك غير جائز) ظاهره انه حرام وانها تبطل بذلك وبه قال بعضهم وقال بعضهم ان ذلك مكروه ولا تبطل به الصلاة واستظهره قاله شيخنا وعليه فهل يكتفى بذلك الركوع أو يطالب بركوع آخر محتمل نظر (قوله وقصد به) أي الركوع الركني وقصد نيابته عنها وأولى ان لم يقصد نيابته عنها (قوله وركع) أي قاصداً الركوع من أول الامر (قوله اعتدبه) أي فيمضي عليه ويرفع لركعته (قوله ويقرأ شيئاً) تفسير لقوله فيتدئ الركعة (قوله كذا قرر) أي كذا قرر ابن غازي وجرأه والبساطي (قوله كذا ذكره الطخيني) حاصل كلام الطخيني ان تارك السجدة له ثلاثة احوال اما ان يتركها نسياناً ويركع قاصداً الركوع من أول انحطاطه واما ان يتركها عمداً ويقصد الركوع واما ان يقصدها أولاً وينحط بنية فلما وصل لحد الركوع ذهل عنها فنوى الركوع في الوجه الأول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم كقال اللخمي لان قصد الحركة للركوع قد وجد وفي الوجه الثاني يعتد بالركوع ايضاً لكن يكره له ذلك الفعل واليه اشار بقوله وان تركها وقصد صح وكره وفي الوجه الثالث خلاف بين مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه لا عند ابن القاسم (قوله فيتفق مالك وابن القاسم على الصحة) هذه طريقة اللخمي واما ابن بونس فطريقته تحكي الخلاف في صورتين فالأولى التي ذكره ابن غازي ومن معه ظاهر على تلك الطريقة انظر بن

الركوع نسيه فركع وفي هذه لم يقصد السجود بل قصد الركوع ساهياً عن السجود فلما ركع تذكره والحكم فيها عليها واحداً كذا قرر والحق التكرار لانه ان قصد الركوع ساهياً عن السجدة فقد وجد قصد الحركة للركن فيتفق مالك وابن القاسم على الصحة كما ذكره الطخيني وهو الحق فغيره لا يعول عليه في فصل في بيان حكم صلاة النافلة وما يتعلق بها (ندب نقل) في كل وقت يحل فيه

عليها واما السنة فهي لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم واطهره حالة كونه في جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالوتر واما الرغبة فهي لغة ما حض عليه من فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة والمراد انه حده تحديدا بحيث لو زيد فيه عمدا او نقص عمدا البطل فلا يقال انه صادق بأربع قبل الظهر فقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر اربع حرمه الله على النار لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها (قوله وتأكد الخ) قال ابن دقيق العيد في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب اما في التقديم فلان النفوس لا اشتغالها بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والحضور التي هي روح العبادة فاذا قدمت النوافل على الفرائض الست النفس بالعبادة وتكسب بها حالة تقرب من الخشوع واما تأخيرها عنها فادوراد ان النوافل جارية لنقص الفرائض فاذا وقع الفرض ناسبا ان يقع بعده ما يجبر الخلل الذي يقع فيه اه بن واعلم ان النفل البعدي وان كان جارا للفرض في الواقع لكنه يكرهه الجهر به لعدم العمل بل يفرض وان كان حكمه الجهر في الواقع كذا في المجمع (قوله وقبلها كعصر) اي ان كان الوقت متسعا والامنع واعلم ان الرواتب القبلية يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان فذا او جماعة تنتظر غيرها ولا وهذا لا يخالف قول المصنف سابقا والافضل لئلا تقدمها مطلقا لان المراد بتقديمها فعلها في اول الوقت بعد النفل فالنفل القبلي لا ينافي تقديمها لا عرفا ولا شرعا لانه من مقدماتها هذا هو الحق كما مر عن ح خلافا لعج حيث قال لا يطالب بالرواتب القبلية الا لجماعة التي تنتظر غيرها واما الفذ والجماعة التي لا تنتظر غيرها فالاولى لهم الابتداء بالمعكوتية (قوله فات اصل النذب) اي بحيث لا يكون فيه ثواب اصلا لعدم اتيانه بالمندوب (قوله وتأكد الضحى) اشار الشارح الى ان الضحى عطف على الضمير في تأكيد على نفل والا لاكتفى بدخول الضحى في عموم قوله نذب نفل (قوله واوسطه ست) المراد انها اوسطها من جهة الثواب اي ان من صلى ستا يحصل له نصف ثواب من صلى ثمانيا وليس المراد بكون الستة اوسط ان الثمانية تنقسم لمتساويين كل منهما ست كذا قيل وفيه ان هذا يتوقف على نص من الشارع ولم يرد فالاولى ان يقال جعل الست اوسطها مشهور مبنى على ضعف وهو ان اكثرها اثنا عشر (قوله وكره ما زاد عليها) اي ان صلاه نية الضحى لا بنية نفل مطلق ان قلت الوقت يصرفها للضحى قلت صرفه اذا لم يصل فيه القدر المعلوم الذي هو الثمان هذا وقال بن ماذ كرم من كراهة الزيادة على الثمانية قول عج وهو غير ظاهر والصواب كما قال الباجي انها لا تنحصر في عدد ولا ينافيه قول اهل المذهب اكثرها ثمان لان مرادهم اكثر بحسب الوارد فيها لا كراهة الزائد على الثمان فلا مخالفة بين الباجي وغيره قاله المسنوي اه بن (قوله ونذب سر) اشار الشارح الى ان قوله وسر عطف على نفل (قوله وفي كراهة الجهر به) اي وعدم الكراهة بل هو خلاف الاولى (قوله نظرا لاصله) اي وهو كونه من نوافل الليل (قوله ما لم يشوش على مصل آخر) اي والاحرم (قوله والسرية) اي فيه اي في نوافل الليل جائز بمعنى انه خلاف الاولى (قوله وتأكد بوتر) اي سواء صلاه ليلا او بعد الفجر (قوله رنذب تحية مسجد) اشار الشارح الى ان قوله وتحية مسجد عطف على نفل قال ابن عاشر الصواب عطفه على ما عطف عليه الضحى لان تحية المسجد من جملة المتأكد والام يكن لذكره بعد ذكر النفل معنى وانما كانت تحية المسجد من المتأكد كدليل واه الأثرم في مغنيه مرفوعا من قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها يا رسول الله قال صلاوا ركعتين قبل ان تجلسوا وينبغي ان ينوي بهما التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد اذ معنى قوله تحية المسجد تحية رب المسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك انما يحيي الملك لا بيته (قوله لداخل متوضي الخ) ذكر سيدي احمد زروق عن الغزالي وغيره ان من قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات قامت مقام التحية فينبغي استعماله في اوقات النهي لمكان السلافة اه قال ح وهو حسن فينبغي استعماله في وقت النهي اي اوفي اوقات الجواز اذا كان غير متوضي واما اذا كان في اوقات الجواز والحال انه متوضي

(وتأكد) النذب (بعد) صلاة (مغرب) وبعد الذكر الوارد (ك) بعد (ظهر) وقبلها (ك) قبل (عصر) بلا حد) يتوقف عليه النذب بحيث لو نقص عنه او زاد قات اصل النذب بل يأتي بركتين وبأربع وست وان كان الاكمل ما ورد من اربع قبل الظهر واربع بعدها واربع قبل العصر وست بعد المغرب (و) تأكد (الضحى) واقله ركعتان واوسطه ست واكثره ثمانية وكره ما زاد عليها ووقته من حل النافذة للزوال (و) نذب (سرية) اي بالنفل (نهارا) وفي كراهة الجهر به قولان ماعدا الوارد اذا صلاه نهارا فانه يجهر به نظرا لاصله (و) نذب (جهر به ليلا) ما لم يشوش على مصل آخر والسرية جائز (وتأكد) نذب الجهر (بوتر) وعيد واستسقاء (و) نذب (تحية مسجد) ركعتان لداخل متوضي وقت جواز يزيد جلوسا وكره الجلوس قبلها ولا ينسقط به فان تكرر دخوله كفته الاولى ان قرب رجوعه عرفا والا كررها ونكر مسجدا

ليعم مسجد الجمعة وغيره
سبب قال عياض ذوات
السبب الصلاة عند
الخروج للسفر وعند
القدوم منه وعند دخول
المسجد وعند الخروج
منه والاستخارة والحاجة
وبين الاذان والاقامة
وعند التوبة من الذنب
ركعتان اهـ ويزاد ركعتان
بعد الطهارة وعند توقع
العقوبة كالزلة والريح
والظلمة الشديدين والوباء
والخسوف والصواعق
(وجاز ترك ما ر) بالمسجد
للتحية (وتأذت) التحية
(بفرض) اى قام مقامها
في اشغال البقعة واسقاط
الطلب ويحصل ثوابها
ان نوى الفرض والتحية
او نياتة عنها حيث طلبت
وانما نص على الفرض
وان كانت الرغبة والسنة
كذلك لانه المتوهم (و)
ندب (بدء بها بمسجد
المدينة قبل السلام عليه
صلى الله عليه وسلم) لانها
حق لله وهو اوكد من
حق المخلوق ولان من
اكرامه عليه السلام
امثال امره وهى مما امر
به فقيها من اكرامه ما فى
السلام عليه (و) ندب
(ايقاع نقل به) اى بمسجد
المدينة (بمسلاة) اى
بوضع صلانه (صلى الله

فلا بد من الركعتين خلافا لما يوهمه ظاهر العبارة من كفاية ذلك مطلقا ولو فى اوقات الجواز والحال انه متوضى ان قلت فعل التحية وقت النهى عن النقل منهى عنها فكيف يطلب ببدلها و ياب عليه قلت لا سلم ان التحية وقت النهى عن النقل منهى عنها بل هى مطلوبة فى وقت النهى وفى وقت الجواز غير انما فى وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفى وقت النهى يطلب ذكر (قوله ليعم مسجد الجمعة وغيره) اظهر هل المراد بالمسجد ما يطلق عليه مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لا مسجد لهم من بيت شعرا وخص او غيره وما اتخذ به مسجد فى بيته والمراد بالمسجد المسجد المعروف وهو الظاهر وله ان يركعها حيث اراد الجلوس فى المسجد ولو كان جلوسه فى اقاصه وقيل ان المستحب ان يركعها عند دخوله ثم عشى الى حيث شاء ان يجلس واقتصر ابن عمر على الثانى اهـ شيخنا عدوى (قوله فى الحرمه) اى فى الاحترام والتعظيم (قوله والحاجة) اى وعند الشروع فى قضاء اى حاجة كانت (قوله وبين الاذان والاقامة) اى اذا كان الوقت وقت جواز خرج المغرب (قوله وجاز ترك ما ر) اى جاز لمن فى المسجد ان يترك التحية لاجل المشقة لو طلب بها وهذا يقتضى ان الممار مخاطب بالتحية وانما انما سقطت عنه لاجل المشقة ولكن صرح بهرام والمصنف فى توضيحه ان المار غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من انها انما تطلب من الداخل المريد للجلوس وحينئذ فلو سلاها المار هل تكون من النقل المطابق او تحية وهل يكره ان ينوى بها التحية ام لا رتظهر مرة كون ما صلاها المار نقلا مطلقا لا تحية انه لو نوى الجلوس بعد صلاته فهل يطلب بالتحية اولا اهـ وفى بن ان التحية لا تنقرب لانه تخصها فأى صلاة وقعت عند دخول المسجد فهى التحية صرح به ح وبه يزول ما ذكر ثم ان قوله وجاز ترك ما ر بالمسجد فيه اشعار بجواز المرور به وهو كذلك كفى المدونة وقيدها بعضهم بما اذا لم يكثر فان كثر منع اى كره وهذا اذا كان سابقا على الطريق لانه تغيير للمساجد اهـ عيج (قوله وتأذت بفرض) اى غير صلاة الجنائزة - لى الاظهر لانها مكرهة فى المسجد فكيف تكون تحية له كذا فى الميج (قوله حيث طلبت) اى بان كان متوضئا والوقت وقت جواز وذكر بعضهم انه اذا نوى الفرض والتحية او نياتة عنها حصل له ثوابها ولو كان الوقت وقت نهى وقولهم ان التحية تكره فى وقت النهى معناه اذا فعلت صلاة بخصوصها فأمل (قوله لانه المتوهم) اى لانه ليس من جنسها فربما يتوهم عدم كفاية عنها بخلاف السنة والرعية فانهما من جنسها فلا يتوهم عدم كفاية احدهما عنها (قوله وان كانت السنة والرغبة كذلك) الظاهر انه اراد بالسنة ذات الركوع والسجود فخرج سجود التلاوة فانه لا يقوم مقامها كذا ذكر بعضهم وتأمله (قوله قبل السلام عليه الخ) يؤخذ من هذا ان من دخل مسجدا وفيه جماعة فانه لا يسلم عليهم الا بعد صلاة التحية الا ان يحتشى الشحنة والاسلم عليهم قبل فعلها (قوله وايقاع نقل به الخ) ان قلت هذا يخالف ما تقر من ان صلاة النافلة فى البيوت افضل من فعلها فى المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الرواتب فان فعلها فى لمساجد اولى كالفرائض بخلاف نحو عشرين ركعة فى الليل او النهار نقلا مطلقا فان فعلها فى البيوت افضل مالم يكن فى البيت ما يشعل عنها او يحمل كلامه على من صلاته بمسجده عليه السلام افضل من صلاته فى البيت كالعرباء فان صلاتهم النافلة بمسجد النبى افضل من صلاتهم فى البيوت وسواء كانت النافلة من الرواتب او كانت نقلا مطلقا بخلاف اهل المدينة فان صلاتهم النقل المطلق فى بيوتهم افضل من فعله فى المسجد (قوله اى عوضع صلاته) اى وهو بجانب العمود المخلق عند ابن القاسم وقال مالك ليس بمصلاة بجانب العمود المخلق ولكنه اقرب شئ اليه والحاصل ان مصلاة عليه السلام مجهولة عند مالك فلم يقل بندب الصلاة فيها ومعلومه عند ابن القاسم فلذا قال بندب الصلاة فيها (قوله وندب ايقاع الفرض الخ) مثل الفرض النقل اذا سلم فى جماعة كالتراوىح فى ندب ايقاعه فى الصف الاول واظهر هل يدخل فى الفرض صلاة الجنائزة اولا كما تقول الشافعية من استواء صفوفها (قوله وتحية مسجد مكة الطواف) ظاهر المصنف ان تحيته نفس الطواف لا الركعتان بعده وظاهر كلام الجزولى والقلشانى وغيرهما ان تحيته هى الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عليهما

عليه وسلم (و) ندب ايقاع (الفرض بالصف الاول) فى مسجد النبى عليه الصلاة والسلام او غيره (وتحية مسجد مكة الطواف) الطواف

لمن طلب به ولونداواراده آفاقيا فيهما ام لا ولم يردده هو آفاق فان كان مكيا فالصلاة ان كان وقت جواز والاجلس غيره من المساجد (و) تأكد (تراويح) وهو قيام رمضان ووقته كالوتر والجماعة فيه مستحبة (و) ندب (انفراد بها) اي فعلها في البيوت ولو جماعة (ان لم تعطل المساجد) اي ان لم يلزم على الانفراد تعطيل المساجد عن فعلها فيها ولو فرادى وكان ينشط بيته (و) ندب للامام (الحتم) لجميع القرآن (فيها) اي في التراويح في الشهر كله ليسمعهم جميعه (وسورة) في جميع الشهر (تجزئ) ٢٥١ وان كان خلاف الاولى وهي ثلاث

وعشرون) ركعة بالشفع^٢ والوتر كما كان عليه العمل (ثم جعلت) في زمن عمر ابن عبد العزيز (سنا وثلاثين) بغير الشفع والوتر لكن الذي جرى عليه العمل سلفا وخلفا الاول (وخفف) ندبا (مبسوقها) بركة (ثانيته) التي قام لقضائها وهي اولى امامه (ولحق) الامام في اول الترويجة الثانية وقيل يخفف بحيث يدرك ركعة من الترويجة التي تلي ما وقع فيه سبق وهو قول ابن القاسم وظاهر الذخيرة انه الاربع وقائمة التخفيف حينئذ ادراك الجماعة (و) ندب (قراءة شفيع بسج) في الاولى (والكافرون) في الثانية بعد الفاتحة فيهما (و) ندب قراءة (وتر) وهو ركعة واحدة (باخلاص) ومعوذتين بعد الفاتحة (الامن له حزب) اي قدر معين من القرآن يقرؤه بنفله لئلا (قنه) اي يفقوا من حزبه (فيهما) اي في الشفع والوتر والاربع انه

الطواف اه بن ويؤيد ما للمصنف بالمبادرة بالطواف وقوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والركعتان تبع عكس ما في بن وعليه اذ ركعهما خارجا لم يأت بالتجبة اه مج (قوله لمن طلب به ولوندا) وذلك كمن دخل المسجد والحال انه قدم بحج او عمرة او مرید الطواف الا فاضة والوداع (قوله اواراده) اي انه دخل المسجد لارادة الطواف النقل (قوله آفاقيا فيهما ام لا) اي فهذه اربعة وقوله ولم يردده هو آفاق هذه خامسة تحية مسجد مكة فيها الطواف (قوله ولم يردده) بان دخل المسجد الحرام لاجل مشاهدة البيت والصلاة او قراءة علم او قرآن (قوله فان كان مكيا) اي ودخله لاجل الطواف بل للمشاهدة والصلاة او لقراءة علم او قرآن (قوله فالصلاة) اي تحية المسجد في حقه الصلاة (قوله وتراويح) جعله الشارح عطفًا على معمول تأكد تبعًا لاساطي والشيخ سالم وهو ظاهر خلافه براه حيث جعله عطفًا على معمول ندب (قوله ووقته كالوتر) اي بعد عشاء صحیح وشفق ويستمر للقبجر (قوله اي فعلها في البيوت ولو جماعة) فيه نظر اذا لائمة علوا افضلية الانفراد بالسلامة من الربا ولا يسلم منه الا اذا صلى في بيته وحده واما اذا صلى في بيته جماعة فانه لا يسلم منه نعم اذا كان يصلي في بيته وزوجه واهل داره فهذا بعيد في العالب من الربا قاله ابو علي المسناوى اه بن (قوله ان لم يلزم على الافراد) اي على فعلها في البيوت (قوله وكان ينشط بيته) حاصله ان ندب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثان لا تعطل المساجد وان ينشط لفعلها في بيته وان يكون غير آفاق بالحرمين فان تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد افضل والمصنف ذكر شرط واحد من هذه الثلاثة والشارح ذكر شرطًا ثانيا وتترك الشرط الثالث (قوله وسورة تجزئ) اي وقراءة سورة في تراويح جميع الشهر تجزئ وكذا اقراءة سورة في كل ركعة او كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزئ وكلام المصنف صادق بالصورتين (قوله وان كان خلاف الاولى) اي اذا كان يحفظ غيرها وكان هناك من يحفظ القرآن غيره وحاله مرضي والالم يكن خلاف الاولى قال ابن عرفة فيها المالك ولبس الحتم بسنة ولم يبعه لواقيم بسورة اجزا الخمسين والخمسين اه قال ابو الحسن معناه اذا لم يكن يحفظ الا هذه السورة ولم يكن هناك من يحفظ القرآن او كان ولا يرضى حاله اه بن (قوله كان عليه العمل) اي عمل الصحابة والتابعين (قوله والاربع الخ) اي وما قاله المصنف فهو استظهار للمارري مخالف للمذهب (قوله اي يكره اعادته الخ) اي لعوله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة (قوله وجار التنفل بعد الوتر) ولولم يسمه يوم) اي ولا يبعد الوتر بعد ذلك النقل تقديم الله المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على الامر في حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا (قوله اذا طرأ الهبة التنفل بعد الوتر وفيه) اي لا قبله وهذا الشرط ذكره ابن عبيد السلام وابن هرون والتوضيح وتبعه الشراح وهو مأخوذ من قول المدونة ومن اوتر في المسجد فاراد ان ينفل بعد ذلك تر بص قليلا فتقوله فاراد الخ فيفيد القيد المذكور ويهدا تعلم ان قول طفي ان القيد المذكور لا اصل له فيه نظر اه بن (قوله وندب فعله عقيب شفع) قال ابن الحاجب والشفع قبله للفضيلة وقيل للصحة وفي كونه لاجله قولان التوضيح كلامه يقتضي ان المشهور كون الشفع للفضيلة والذي في البابي شهير الساسي فانه قال ولا يكون الوتر الا عقب شفع رواه ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب ثم قال في التوضيح وفي المدونة لا ينبغي ان يوتر بواحدة فتقول لا ينبغي يقتضي انه فضيلة وكونه لم يرخص فيه يقتضي انه للصحة اه اي لم يرخص فيه

يقرا فيهما بالسور المذكورة ولو كان له حزب ولا عبرة بتشريع ابن العربي على من يقرأ فيهما بالسور المذكورة وله حزب (و) ندب (فعله) اي الوتر مع الحزب آخر الليل (لمن به) اي لمن شأنه الاتباه (آخر الليل) ينارعه من فعله ومنتهى فن عادية عدم الانباه واستوى عنده الامران في ندب التقديم احتياطي لانيه والارجح ما في الرسالة من ندب التأخير في لانيه (ولم يعبه) اي الوتر شخص (مقدم له) اول الليل اذا اتبه آخره (ثم صلى) فلما اي يكره اعادته فيما يظهر (وجار) التنفل بعد الوتر ولولم يتقدم له يوم اذا طرأ الهبة التنفل بعد الوتر وفيه ولم يردده بدمه بأن فصل بينهما بفصل عادي والا كره (و) ندب فعله (عقيب شفع منفصل عنه) ندبا (سلام

الأقْداء بواصل) فيوصله معه وينوي بالأولين الشفع وبالأخيرة الوتر وأحدثها أن لم يعلم إلا عند قيام امامه له (وتره وصله) بغير سلام للغير
مقتد بواصل (و) كره (وتر بواحدة) من غير تقدم شفع ولولم يرض أو مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء)
قراءة الامام (الأول) اذا كان حاقلاً ٢٥٢ لأن الغرض اسماعهم جميعه (و) كره (تطرح بصحيف) أي قرأته فيه (في فرض أو)

للمسافر لقولها لا يوتر المسافر بواحدة وقول ابن الحاجب وفي كونه لأجله الخ قال في التوضيح أي اختلف
في ركعتي الشفع هل يشترط أن يخصهما بالنية أو يكفي بأي ركعتين كانتا وهو الظاهر قاله اللخمي وغيره اه قال
طفي انظر كيف مشى المصنف على ما صدر به ابن الحاجب من كون الشفع قبله للفضيلة مع تركه عليه في
التوضيح بتشهيد الباجي انه للصحة قلت لعلمه مشى على انه للفضيلة لموافقته قول المدونة لا ينبغي أن يوتر
بواحدة كما تقدم عن التوضيح اه بن فتح حصل من كلامه ان المعتمد من المذهب ان تقدم الشفع شرط كمال
وانه لا يقتدر لنية تخصه وارضاء شيخنا العدوي (قوله الاقْداء بواصل) أي الا اذا وقع وار تكب الكراهة
واقْدَى بواصل فيوصله معه فالاقْداء بالواصل مكره كما يفيد كلام المدونة انظر نصها في بن فان اقْدَى
بالواصل ولم يوصله معه بل خالفه وسلم لم تبطل مراعاة لقول اشهب بذلك (قوله وأحدثها) أي نية الوتر وقوله
ان لم يعلم أي بوصل الامام وفي عجم وعقب وخش ان فات المأموم مع الامام الواصل ركعة قضى ركعة الشفع
وكان وتره بين ركعتي شفع وان فات تركعان فضاها بعد سلام الامام وكان وتره قبل شفع قال في الميج وقد يقال
يدخل بنية الشفع ثم يوتر والنقل خلف النقل جائز مطلقاً على ان المحاطة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى
وكانهم راعوا ان موافقة الامام أولى من مخالفة لكن المخالفة لازمة لان الثلاث كلها وتر عند الواصل
وقد قالوا لا تضر مخالفة المأموم له في هذا فليتا مل (قوله وكره وصله) أي الشفع بالوتر وقوله بغير سلام تصوير
لوصله به (قوله لعير مقتد بواصل) أي راما المقتدي بالواصل فلا كراهة في وصله بل هو مطلوب وان كان حكم
الاقْداء به الكراهة (قوله امام ثان) أي صلى بالقوم نصف التراويح الثاني مثلاً بعد صلاة الامام الاول بهم
نصف التراويح الاول (قوله في فرض) أي سواء كان في اثنا أو في اترله (قوله في غير التراويح) حاصله انه
يكراه الجمع في التافة غير التراويح ان كبرت الجماعة كان المكان الذي ارى بالجمع فيه مشتهراً كالمسجد او لا
كالبيت او ملت وكان المكان مشتهراً ان قلت وكان المكان غير مشتهر فلا كراهة الا في الاوقات التي صرح
العلماء ببدعة الجمع فيها (قوله ولكنها الاهواء الخ) هذا شطرنج من تأنية سيدي عمر بن الفارض وصدده

ونهم سبيلي واضح لمن اهتدى * ولكنها الاهواء عمت فأعمت

(قوله وكره ضجعة بين صبح وركعتي فجر) أي خلافاً لمن قال بسندبها لانها ذكر القبر (قوله آكد السنن) أي
التي دكرها بعد واما صلاة الجنائز على القول بسنيتها فهي آكد من الوتر كافي المقدمات والذي في البيان
انه آكد منها ونحوه في الجواهر انظر ح وقر شيخنا ان الظاهر ان آكد السنن ركعتا الطواف الواجب
كالجنائز على القول بسنيتها لان الراح وجوبهما ثم ركعتا الطواف غير الواجب لانه اختلف في وجوبهما
وسنيتها على حد سواء ثم العمرة لان قول ابن الجهم بوجوبها ضعيف ثم الوتر ثم العید ان ثم الكسوف ثم
الاستسقاء واما الحسوف فسيأتي انه مدبوب على المعتمد (قوله للصبح) أي لصلاة الصبح أي لتمام صلاته
بالفعل والحاصل ان مراد المصنف ان ضروري الوتر يمتد من الفجر إلى صلاة الصبح مطلقاً أي بالنسبة
للقد والامام والمأموم ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً كما في ابن عرفة وما قبل من انها تقضى بعد الصبح
لطوع الشمس فهو قول خارج المذهب لطاوس وما ذكره الشارح من امتداد ضررها لتمام صلاة الصبح
ولولللام هو الصواب واما قول خش ان ضروريه من الفجر لصلاة الصبح أي لاشروع فيها بالنسبة للامام
على احدي الروايتين ولا نفصائها بالنسبة للقد والمأموم كالامام على الرواية الاخرى فهو سهو وصوابه لا فراغ
منها مطلقاً لان الامام يجوز له القطع على كلتا الروايتين وانما الروايتان في السند وعدمه بل الامام أولى

في (اثناء نقل) لكثرة الشغل بذلك (لا اترله) فلا يكره لانه يقتدر في النقل ما لا يقتدر في الفرض (و) كره (جمع كثير) الصلاة (نقل) في غير التراويح (او) جمع قليل كالرجلين والثلاثة (بمكان مشتهر) خوف الرياء (والا) بان كان المكان غير مشتهر والجمع قليل (قوله كراهة ما لم يكن في الاوقات التي صرح العلماء ببدعة الجمع فيها كليلة النصف من شعبان واول جمعة من رجب وليلة عاشوراء فانه لا يختلف في الكراهة مطلقاً (و) كره (كلام) بدنيوي (بعد) صلاة (صبح لقرب الطلوع) للشمس بل الافضل الاشتغال بالذكر والاستغفار والدعاء حتى تطلع الشمس ويصلي ركعتين كما في الحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمره تامتين تامتين ثابته كره عليه الصلاة والسلام ثلاثاً فلا ينبغي لعافل فوات هذا الفضل العظيم * ولكنها الاهواء

عمت فأعمت (لا) كراهة لكلام (بعد فجر) وقبل صبح (و) كره (بجمعه) بكسر الضاد أي الهيشة الحاصه بان يصطحب على يمينه بان (بين صبح وركعتي فجر) اذا فعله استئنا لا استراحة فلا يدره (والوتر) بفتح الواو وكسرها (سنه آكد) السنن (ثم عید) فطر واجنح وهما في رنية واحدة (ثم كسوف ثم استسقاء ووقته) أي الوتر أي المختار (بعد عشاء صحبحة و) بعد (شفق) ففعله قبل العشاء او بعده قبل شفق كذا ليلة المطر لغو وبتنهى (الفجر) أي لطاوعه (و ضروريه) من طلوع الفجر (للصبح) أي لتمامها ولوللأمسوم وكره تأخيرها لوقت الضرورة بلاية

(ونائب قطعها) أي الصبح (له) أي لأجل الوتر إذا نذر كره فيها فاللام للعلّة متعلّقة بقطعها (الفتن) متعلق بنائب عقد ركعة أم لا ما لم ينفك خروج الوقت بنشأته فيأتي بالشفع والوتر ويعيد الفجر (لا مؤتم) فلا يندب له القطع بل يجوز (وفي) نذب قطع (الامام) ويجوز (روايتان) عن الامام وعلى القطع فهل يقطع مأموه أو يستغلف قولان (وان لم ينسح الوقت) الضروري ٢٥٣ (الار كعتين) يدرك بهما الصبح

(تركه) أي الوتر وصلى الصبح وقضى الفجر (لا) ان اتسع (الثلاث) اواربع فلا يتركه بل يصليه ويصلي الصبح ويقضى الفجر (و) ان اتسع الوقت (لخمس) اوست (صلى الشفع) ايضا مع الوتر والصبح وقضى الفجر (ولو قدم) الشفع اول الليل فيعيده لأجل وصله بالوتر والمعتمدانه ان كان قدمه لا يعيده بل يصلي الفجر بدله بعقد الوتر (و) ان اتسع الوقت (لسبع) راد الفجر على ما تقدم (وهي) أي صلاة الفجر (رغية) أي رتبة ادون السنة وفوق النافلة (تقتصر) لنية تخصصها أي تحيزها عن مطلق النافلة بخلاف غيرها من النوافل المطلقة فيكفي فيه نية الصلاة فان كان في اول النهار سميت بحى وعند دخول المسجد سميت تحية وفي رمضان سميت تراويح وكذا النوافل التابعة للفرائض وسائر العبادات المطلقة من حج وعمره وصيام لا تقتصر لنية التعيين

بأن يتبادى ضرورى الوتر بالنسبة اليه الى ان قضاء الصبح من المأموم كما يفهم من كلام المؤلف اه بن (قوله ونذب قطعها) أي الصبح له اذا نذر كره فيها أي وأما لو نذر كره أي الوتر وهو في صلاة الفجر فهل يمهأتم بفعله ويعيد الفجر أو يقطع كالصبح قولان (قوله عقد ركعة أم لا) هذا قول الاكثر وقال ابن زرقون ان نذر كركل ان يعقد ركعة قطع وان نذر كركل بعد ان قد انقضى (قوله ما لم ينفك خروج الوقت) أي بحيث لا يحشى ان يقعها او ركعة منها بعد الموع الشمس فان شئ ذلك فلا يقطعها ويوقت الوتر حينئذ (قوله فيأتي بالشفع) أي اذا قطع الفذ الصبح لأجل الوتر فيأتي الخ (قوله ويعيد الفجر) أي لأجل ان يتصل بالصبح وهذا هو المعتمد وقيل انه لا يعيدها بل يأتي بالشفع والوتر ثم يصلي الصبح (قوله فلا يندب له القطع بل يجوز) أي فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الامام والقول بجواز القطع للمأموم هو الذي رجح اليه الامام وهو الرابع وكان أولا يقول بنذب التبادى وعابه فهو من مساجين الامام وقد مشى عليه تت في نظمه المشهور لمساجين الامام وهو اذا ذكر المأموم فرضا بقرضه * او الوتر او يضحك فلا يتطعم العمل الخ (قوله وفي الامام روايتان الخ) حاصله ان الفذ يندب له القطع اتفاقا والمأموم يجوز له القطع على الرابع والامام فيه روايتان قيل يندب له القطع كالغد وقيل يجوز فقط كالمأموم ومقتضى كلام الشيخ احمد الزرقاني ترجيح الرواية الاولى فانه عزاها لابن القاسم وابن وهب ومطرف والذي يظهر من كلامه ان المعتد في الامام نذب التبادى وعدم القطع فان هذا هو رواية ابن الهاسم فيكون في الامام ثلاث روايات نذب القطع ونذب التبادى والتخير (قوله وعلى القطع) أي على نذبه (قوله او يستغلف) أي وهو ان ظاهره كافى عبق (قوله وان لم ينسح الوقت الار كعتين تركه) هذا مذهب المدونة للخمس وقال اصبح يصلى الصبح والوتر (قوله ويصلى الصبح ويقضى الفجر) وخالف فيما اذا كان الباقي سبع اربعا اصبح فقال يصلى الشفع والوتر ويدرك الصبح بركة (قوله اوست) خالف اصبح فيما اذا كان الباقي من الوقت يسع ستا فقال يصلى الشفع والوتر والفجر ويدرك الصبح بركة (قوله ولسبع زاد الفجر) أي فصلى الشفع والوتر والفجر والصبح وهذا باتفاق من اصبح وغيره (قوله وهي رغبة) أي مرغوب فيها زيادة على المندوب واعلم ان القول بانها سنة له قوة ايضا مكان المناسب ذكره مع القول بانها رغبة قاله شيخنا (قوله من النوافل المطلقة) أي وهي التي لم يقيد بزمن ولا سبب (قوله فيكفي فيه نية الصلاة) أي ولا يحتاج لتعيين بالنية (قوله وكذا النوافل التابعة) أي كالرواب (قوله من حج وعمره) أي فيكفي نية الحج والعمرة ولا يحتاج لنية فرضية او نفلية وحاله من كونه ضرورة او لا يعين الفرض من النفل (قوله بخلاف الفرائض) أي من الصلوات وكذلك السنن منها (قوله فالسورست) حاصله انه اذا احرم بالنجس فاما ان يتحري ويجهت في دخول الوقت واما ان لا يتحري بان احرم بها وهو شال في دخول الوقت في الحالة الثانية صلاته باطلة سواء تبين بعد الفراغ منها ان احرامه بها وقع قبل دخول الوقت او وقع بعد دخوله ولم تبين شئ واما اذا احرم بها بعد التحري والاجتهاد فان تبين بعد الفراغ منها ان الاحرام بها وقع قبل دخول الوقت فهي باطلة وان تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت ولم تبين شئ فهي صحيحة سواء حصل عنده بالتحري جزم او ظن بدخول الوقت اذا علمت هذا نعلم ان المباحة في كلام المصنف فيها شئ وذلك لان ظاهره انه في حالة الشك الذي هو قبل المباحة اذا تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت ولم يبين شئ فانها تجزى به وليس كذلك فكان الاولى حذف قوله ولو الا ان تجعل الواو لاجل ولو زائدة (قوله ونذب الاقتصار على الفائحة) في شرح الرسالة للشيخ احمد ذروق ابن وهب كان النبي صلى الله عليه وسلم يراها

بخلاف الفرائض والسنن والرغبة وايس عند رغبة الا الفجر (ولا تجزى) صلاة الفجر (ان تبين تقدم احرامها للفجر) أي تقدم احرامها على طلوع الفجر ان لم يتحرر طلوع الفجر بل (ولو تجزى) أي اجتهاد حتى طلق الطلوع فتبين انه احرم قبله فان تبين انه احرم بها بعده ولم يتبين شئ اجزأت مع التحري لا مع الشك فالصورت لان تجزى في اربع منها (ونذب الاقتصار) فيها (على الفائحة)

(ف) نذب (ايقاعها بمسجد ونابت) لمن دخله بعد طلوع الفجر (عن التحية) ويحصل له ثواب التحية ان نواها بناء على طلبها في هذا الوقت (وان فعلها) اي صلاحها (بيته) ثم اتي المسجد (لم يركع) بخراوة تحية بل يجاس وقال ابن الهيثم بركع التحية (ولا يرضى غير فرض) اي يحرم كما قال بعض (الاهل) تقضى من صل ٣٥٤ النافلة (للازال) ومن نام حتى طلعت الشمس قدم الصبح على المعتمد (وان اقيمت

(الصبيح) على من لم يصليها
 (وهو بمسجد) اور حبه
 (تركها) وجوبا ودخل
 مع الامام ثم قضاها وقت
 حل النافلة ولا يسكت
 الامام المقيم ايركعها بخلاف
 التور فيسكته (و) ان
 اقيمت عليه الصبح حال
 كونه (خارجا) اى المسجد
 وخارج رجبته (ركعها
 ان لم يحف فوات ركعة)
 من الصبح مع الامام والا
 دخل معه ندبا وقضاها
 وقت حل النافلة لا قبله
 (وهل الافضل) في
 النقل (كثرة السجود)
 اى الركعات ثلثين
 بكثرة السجود فان ان
 تسجد لله سجدة الا رفعك
 الله بها درجة وحط بها
 عنك خطيئة (او طول
 القيام) بالقراءة لخبر
 افضل الصلاة طول

[illegible]

فصل في بيان حكم ملاقاتها - ومعي على بها (الجماعة) أي على الصلاة جماعة - حيا، وموت، وموم، السارية
(بمرض) ولو فاتته (غير رجعه) تركه، وما غير القرص 3 ما - باعقة فيه سنة - به كميل وكسوف واسد، ما وراو يح ومنه ما سكره
فيه بحكم كثير في نقله أو قليل، كان - بهر الدار واد الله - مع به فيها غرض

العلماء والصلحاء والكثير
من اهل الخير افضل من
غيرها لشمول الدعاء
وسرعة الاجابة وكثرة
الرحمة وقبول الشفاعة
ليكن لم يدل دليل على
جعل هذه القضاء سببا
للاعادة (وانما يحصل
فضلها) الوارد به الخبر
وهو صلاة الجماعة افضل
من صلاة احدىكم
وحده بخمس وعشرين
جزا وفي رواية صلاة
الجماعة تفصل صلاة
الفرد بسبع وعشرين
درجة (بركعة) كاملة
يدركها مع الامام بأن
يمكن يديه من ركبته او
مما قاربهما قبل رفع
الامام وان لم يطمئن الا
بعد رفعه فذكر ما دون
ركعة لا يحصل له فضل
الجماعة وان كان مأمورا
بالدخول مع الامام وانه
مأجور بلا نزاع ما لم يعد
لفضل الجماعة والافلا
يؤمر بذلك فلا يوجب
(وندى لمن لم يحصله) اى
فضل الجماعة (كصل
بصبي) واولى منفردا
ولو حكما كمن ادرك دون
ركعة (لا) مصل مع
(امراة) لحصول فضل
الجماعة معها بخلاف
الصبي لان صلاته تنقل (ان
يعيد) صلاته ولو بوقت
غير مرة لا بعده او يا الفرض (مفوضا) امره الله تعالى في قبول ايها شاء ففرضه (سأموما) لا اماما لان صلاة المعيد تشبه النقل

لشارح بهرام والصواب ما في ح ونصه اما اخرج التوافل فظاهر لان الجماعة لا تطلب فيها الا في امة رمضان
على جهة الاستحباب واما السنن فغير ظاهر لان الجماعة في العيد والكسوف والاستسقاء سنة كسببأتى
قال طئي وقد صرح عياض في قواعد السنية في الثلاث اه نعم ذكر ابن الحاجب في باب الكسوف
قولا باستحباب الجماعة فيها وسلمه ح هنالك والله اعلم اه بن (قوله وشمل قوله بفرض الجنائز) اى فالجماعة
فيها سنة كما قاله الاخميمي فان صلوا عليها وحدا استحب اعادتها جماعة (قوله وقيل بئدبها قهيا) اى وهو
المشهور ولا بن رشد ان الجماعة شرط فيها كالجمعة فان صلوا عليها غير امام اعيدت ما لم تدفن مراعاة للمقابل
(قوله تفاضلا) او المراد لا تماثل الجماعات في الكمية وهذا لا ينافي تفاضها في الكيفية (قوله وانما
يحصل فضلها بركعة) نحوه لابن الحاجب وهو خلاف ما نقله ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد كما في المواق
وح من ان فضل الجماعة يدرك بجزء قبل سلام الامام نعم ذكر ابن عرفة ان حكمها لا يثبت الا بركعة دون
اقل منها وحكمها هو ان لا يندى به وان لا يعيد في جماعة وان يترك عليه سهو الامام وان يسلم على الامام
او على من على يساره وان يصح استخلافه انظر ح اه بن (قوله جزا) قيل ان الجزء اعظم من الدرجة
وحيث مجموع الخمسة والعشرين جزءا ساويا للسبع والعشرين درجة وحيث فلا معارضة بين
الحايتين وقيل ان الجزء والدرجة شئ واحد الا ان النبي اخبروا لا بالاول ثم بعد ذلك تفضل المولى بالزيادة
فأخبر بها وقيل غير ذلك في الجمع بين الحسدين بن زوارعين قولنا مذكورة في شرح الموطا (قوله وانما
يحصل فضلها بركعة كاملة) قيده حفيد ابن رشد دبال معذور بأن فاته ما قبلها اضطرارا وعيايه اقتصر ابو
الحسن في شرح الرسالة فقال عقب مقتضاه اعتداده وتبعه من تبعه حتى ذكروا ان من فرط في ركعة لم
يحصل له الفضل وفي النفس كما قال بعض العارفين شئئان مقتضاه ان يعيد للفصل وها هو ح هل
عن الافقهسى ان ظاهر الرسالة حصول الفضل وانه ينظر هل ما قاله الحفيد دمرا في المذهب او لا والاعمال
كافي حاشية شيخنا على خش قال ان كلام الحفيد مخالف لظاهر الروايات اه بن (قوله بأن يمكن يديه من
ركبته الخ) قد تقدم ان هذا ليس بشرط وانه لو سلمنا لصحت فالاولى ان يقول بأن يحنى ظهره قبل رفع
الامام راسه وان لم يطمئن الا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدة بها قبل سلام الامام فان زحم او عسى انهما
حتى سلم الامام ثم فاعلها بعد سلامه فهل يكون كمن فاعلها معه فيحصل له الاول لا سبب والاساني
لابن القاسم كذا في بن ويحكس شيخنا في حاشيته النسبة للشيخ بن (قوله ما لم يعد) اى ما لم يكن معدا الخ
والعلم ان من وجد الامام في الشهادة فدخل معه قطعه سلامه انه في الشهد الاخير في الواجب عليه اتمام
فرضه الذي احرم به من ادرك جماعة اعاد معهم ان شاء وكانت الصلاة مع اعاد هذا هو المنصوص في المسئلة
في العتبية وغيره اهل العلم كروا في هذه امره لا يقطع ولا ياتئمال الى مثل وهو حكم ظاهر لانه سرع في فرض فلا
يطلبه لصلاة الجماعة وهي سنة الا ترى ان من استقل قائما ناسيا للجلسة الوسطى لا يرجع الى الجلسة الاولى لان
قيامه فرض والجلسة سنة وانما يخير بين القطع والانتقال الى فضل من دخل مع الامام في صلاة جماعة اذا
كان صلاها وحده ثم وجب الامام جالسا فدخل معه معيد الفضل الجماعة قطعه سلام الامام انه في الشهد
الاخير وربما ثبتت المسئلة على من لا يدرك فاقبرى التخير في غير ذلك اه بن فتلا عن المصنف واصله
ان من لم يدرك ركعة ان كان غير معيدا ثم فرضه وجوبه بانهم له الاعادة في جماعة وان كان معيدا ان شاء قطع
وان شاء شفع والذي ذكره غيره ان من لم يدرك ركعة والحال انه غيره وجب له الجماعة اخرى جارية لانه
لم ينسحب عليه حكم المأمومة فلا يستخانه الامام بل يجوز الاقتداء به ومقتضى حديثه انه ان طالت صلاة
الامام لا يسرى البطالة له في ح يبيد احتياطاً لانه انما يتبعه الا في ذلك الامام (قوله ما يالفرض
مفوضا) ظاهره انه لا بد من زيادة الفرض معنية التفويض وهو ما نقله ح عن ابن القاكهاني وابن فرحين
وذكر ان ظاهر كلام غيرهما ان زيادة التفويض لا تنوي به فرض ولا غيره وجمع بينهما معناه بأن
التفويض يتضمن زيادة الفرض اذ زيادة التفويض في قبول اي الفرضين قال لا بد منه من زيادة الفرض

خير مرة لا بعده او يا الفرض (مفوضا) امره الله تعالى في قبول ايها شاء ففرضه (سأموما) لا اماما لان صلاة المعيد تشبه النقل

ومن صلى في غيرها جماعة
أعادها جماعة لا قسدا
ويعيد (ولو مع واحد)
والراجح أنه لا يعيد مع
الواحد إلا إذا كان إماما
رأيا (غير مغرب) وأما
المغرب فيحرم أعادتها
لأنها تصير مع الأخرى
شفعاً ولما يلزم من النقل
ثلاث ولا تطير له في
الشرع (كعشاء بعد
وتر) فلا يعاد أي يمنع
لأنه إن أعاد الوتر لزم
مخالفة قوله عليه
السلام لا وتران في ليلة
وان لم يعده لزم مخالفة
أجعلوا آخر صلواتكم
من الليل وتراً وفي إفادة
هذه العلة المنع نظر
ومفهوم الطرف أعادتها
قبل الوتر وهو كذلك
افتقاراً (فإن أعاد) أي
شرع في إعادة المغرب
سهوا عن كونه صلاها
أولاً (ولم يعقد) ركعة
(قطع) وجوبا (والا)
بأن عقدها برفع راسه
من الركوع (شفع)
تدب مع الإمام وسلم قبله
ونصير نافلة ولو فصل
بين ركعتيه بجلوس كن
دخل مع الإمام في ثانية
المغرب وأما العشاء
فيقطع مطلقاً عقداً ركعة
أم لا كما لو أعاد عمداً (وان
اتم) المغرب سهوا مع
الإمام ولم يسلم معه بل
(ولو سلم) معه (أى

لم يرد أن ذلك شرط بل أشار لما تضمنته نية التفويض ومن قال لا يسوي معه فرض مراده أنه لا يحتاج لنية
الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض لها قول عبق فإن ترك نية الفرض صححت أن لم يتبين عدم الأولى
أو فسادها فيه نظر بل صرح اللخمي بأنه إذا لم ينو إلا التفويض وبطلت أحدهما لا إعادة عليه وسواء
الأولى والثانية نقله ابن هلال في نوازل ونحوه لا بن عرفة عنه وهو ظاهر لما علمت أن التفويض يتضمن نية
الفرضية وما ذكره المصنف من كون المعيد ينوي التفويض قال الفاكهاني هو المشهور وقيل ينوي
الفرض وقيل ينوي النقل وقيل ينوي كمال الفرضية وتظم بعضهم هذه الأقوال الأربع بقوله

في نية العود للمفروض أقوال * فرض ونقل وتفويض وأكمل

وكلاهما مشكلة كافي التوضيح اه بن (قوله الامن لم يحصله) أي فضل الجماعة (قوله فإنه لا يعيد في غيرها
جماعة) أي ولا منفردا وانما يعيد بها جماعة ولا فرق بين فاضل ومفضول (قوله ومن صلى في غيرها جماعة أعاد
بها جماعة) أي وحينئذ تستثنى هذه من مفهوم قول المصنف ونذب لمن لم يحصله الخ وهذا هو المذهب خلافا
لقول اللخمي وسند لا يعيد على ظاهر المذهب وإذا أعاد فيها من صلى في غيرها جماعة فإنه يعيده أموماً إذا صلى
في غيرها إماماً أو مأموماً ولا تبطل صلاة المأموم إلا بالأعادة الواجبة كالظهور بعد الجمعة عند الشافعية أو
بالاقتداء به في نفس الأعادة قاله شيخنا (قوله لا فذا) هذا هو الأصح وقيل لمن صلى غيرها جماعة أن يعيد فيها ولو
فذا لأن فذا أفضل من جماعة غيرها وورد بأنه لا يلزم من أفضلية شيء الأعادة لاجله الأثرى ما سبق في تفاوت
الجماعات (قوله والراجح أنه لا يعيد مع الواحد الخ) فإن أعاد مع واحد غير راتب فليس له ولا لإمامه الأعادة على
ما مشى عليه المصنف وأما على الراجح فالظاهر أن لهما الأعادة كذا ذكر عبق في صغيره (قوله غير مغرب
كعشاء بعد وتر) قال أبو اسحق أجازوا إعادة العصر مع كراهة التنفل بعدها وإمكان أن تكون الثانية نافلة
وكذلك الصبح لرجاء أن تكون فريضة وكره إعادة المغرب لأن النافلة لا تكون ثلاثاً مع إمكان أن تكون هي
الفريضة لأن صلاة النافلة بعد العصر والصبح أخف من أن يتقل بثلاث ركعات وبه أعلم ما في كلام خش اه
ابن (قوله نظر) أي لاحتمال أن يكون النهي في قوله لا وتران في ليلة على جهة الكراهة والأمر في قوله أجعلوا
الخ للندب فخالفة الأمر المدكورا والدخول في النهي المذكور حينئذ لا يقتضي المنع (قوله ولم يعقد) أي
وتذكر قبل أن يعقد الخ وفوله قطع أي وخرج واضعاً يده على أنه كالرافع خوف أن الطعن في الإمام
نخر وجهه على غير هذا الوجه (قوله والأبأن عقدها) أي والأبأن لم يتذكر صلاتها أو لا منفردا إلا بعد أن
عقدها (قوله شفيع ندب الخ) ما ذكره من أن الأولى الشفع هو ما في المدونة ونصها ومن صلى وحده فله أعادتها
في جماعة إلا المغرب فإن أعادها فلها أحب إلى أن يشفعها أن عقدها ركعة اه وفي المواق نقلا عن عيسى أن القاطع
أولى والعجب للمواق كيف غفل عن نصها مع أن الغالب عليه الاستدلال بكلامها قاله طي ثم إن ظاهر
المصنف أنه إذا تذكر أنه صلاها بعد أن عقدها ركعة يشفع ولو كان ترك الفاتحة مع الإمام في الركعة التي ذكر
بعدها وهو كذلك لأنه إنما تركها بوجه جائز خصوصاً وقد قيل أنما تجب الفاتحة في البعض (قوله وسلم قبله)
أي ولم ينظر هنا خشية الطعن في الإمام (قوله ولو فصل الخ) مبالغة في قوله شفيع (قوله وأما العشاء الخ) أي إذا
شرع في أعادتها بعد الوتر سهواً فيقطع مطلقاً عقدها ركعة أم لا كما قال الشارح تبعاً لغيره والذي لا ين عاشر
أن العشاء كالمغرب أن تذكر قبل أن يعقد ركعة قطع وإن تذكر بعد أن عقدها شفيع وهو الظاهر من
التوضيح أيضاً وإن كان النص أنما وجد في المغرب وغاية هذا أنه تنقل بعد الوتر وهو جائز إذا اراده وحدته
نية فأحرى أن كان غيره مدخول عليه وقد نصوا على أن من شرع في العصر ثم تبين له أنه صلاه شفيع لأنه غير
مدخول عليه اه بن وذ كر شيخنا أن المعتمد ما قاله ابن عاشر (قوله كما لو أعاد عمداً) أي أوجهاً فإنه يقطع
مطلقاً عقدها ركعة أم لا ما لم يرفض الأولى والأفلا يقطع بناء على تأثير الرفض بعد الفراغ وأما على القول بعدم
تأثيره فإنه يقطع مطلقاً ولو رفض الأولى كما قرر شيخنا (قوله وأما إن تذكر قبل السلام فيأتي بالربعة)

متنفل ومن اتم به مفترض ولا يصح فرض خلف نقل واذا وجبت عليه الاعادة فيعيد ولو في جماعة وقول المصنف يعيد المؤتم (افذا) ضعيف والاولى فذلكه راعى المعنى اذ المؤتم قد يكون جماعة (وان تبين) للمعيد (عدم) الصلاة (الاولى) بان ظن انه صلاها فتبين له انه لم يكن صلاها صلا (او) تبين له (فسادها) لفقد شرط او ركن (اجزات) الثانية المعادة ان نوى القرض مع التقويض او نوى بالتقويض التسليم لله في جعل ايها فرضه (ولا يطل ركوع) لداخل (اي يكره للامام ان يطيل الركوع لاجل داخل معه في الصلاة لادراك الركعة ان لم يتخس ضرر الداخل اذ لم يطل او فساد صلاته لا اعتداده بالركعة التي لم يدرك ركوعها معه واما القذفه ان يطيل للداخل (والامام الراتب) بمسجد او غيره من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه ولو في بعض الصلوات (بجماعة) فيما هو راتب فيه فضلا وحكما فينوى الامامة اذا صلى وحده ولا يعيد في اخرى ولا يصلى بعده جماعة ويعيد معه مرید الفضل اتفاقا

اي قبل سلام الامام الى الاله اهر لانه ليس من مساجينه كذا قرر شيخنا (قوله ولا سجود عليه) ان قلت ان المتنفل بأربع يلزمه السجود قبل السلام كما هو لنقص السلام من ركعتين الخ قلت ذالك فيما اذا كان داخل على النقل بأربع وما هنا ليس كذلك (قوله انه ان بعد) اي تذكره بعد ان اتم المغرب وسلمتها (قوله واعاد مؤتم بعيد صلاته) صورة المسئلة انه اذا صلى منفردا ثم خائف ما امر به من الاعادة ما موما وصلى اماما فيعيد ذلك المؤتم به ابدأ فذا وظاهره كابن الحاجب ولو كان هذا الامام نوى بالثانية القرض او التقويض وهو كذلك وقوله افذا هو قول ابن حبيب بن يونس وجهه ان هذه قد تكون صلاة الامام فصحت تلك الصلاة للمأمومين جماعة فلا يعيدونها في جماعة ووجب عليهم الاعادة خوفا ان تكون الاولى صلاته وهذه نافلة فاحيط للوجهين ابن باجي ولم يحل ابن شبر غير هذا القول والذي صدر به انه اذلى انهم يعيدون جماعة ان شأوا على ظاهر المذهب والمدونة وهو الراجح لبطان صلاتهم خلف معيد وعدم حكاية ابن شبر غير ما لابن حبيب لا يعادل نسبة المقابل لظاهر المذهب والمدونة واما الامام المرتكب للنهي فلا يعيد لاحتمال ان تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة على التحقيق وقول عبق ويحصل له فضل الجماعة كفى الناصر فيه نظر اذ ليس ذلك فيه قاله شيخنا فاعلم بما ذكر ان مسئلة المصنف فيها خلاف وامام من اقتدى بآء وم سواء كان ذلك المأموم سبوقا ام لا كان معيد الصلوات ام لا فصلاة ذلك المقتدى به باطلة وحينئذ يجب عليه اعادتها افذا او في جماعة اتفاقا قاله في المجموع (تنبيه) مقتضى النظر ان المسائل التي تبطل فيها صلاة الامام دون المأموم ان يعيد المأموم فيها في جماعة لانعدام الاقتداء وفي ح عن الاقهاء ان تبين حدث الامام فصلاة المأموم صحيحة ولا يعيد لها في جماعة وان تبين حدث المأموم في إعادة الامام خلاف هكذا فرق بين المستثنين وينظر ما وجهه (قوله والاولى الخ) اي لاجل ان تطابق الحال صاحبها في الافراد لفظا (قوله لكنه راعى المعنى) اي لان المراد بالمؤتم الجنس الصادق بمتعدد (قوله ان نوى) اي بالثانية القرض مع التقويض او نوى التقويض فقط بان قصد التسليم لله في ايها فرضه واما لو قصد بالثانية النقل والاكمل فلا تجزئ هذه الثانية عن فرضه ثم ان قوله وان تبين عدم الاولى راجع لقوله ونذب لمن لم يحصله ان يعيد مقبولا موما فكأنه قال فان اعاد وتبين عدم الاولى اوفساده اجزات هذه الثانية وينبغي رجوعه ايضا لقوله واعاد مؤتم الخ اي وان تبين عدم الاولى اوفساده للمعيد المؤتم به اجزات صلاة من اتم به لان صلاته حينئذ فرض فلم يأتموا في فريضة بتثقل (قوله ولا يطل ركوع) اي واما التطويل في القراءة لاجل ادراك الداخل اوفى السجود فذكر عبق انه كذلك تكره اطالته للداخل وفيه نظر اذ لم يذكر ابن عرفة والتوضيح والبرزلى في غير الركوع الا الجواز كما قال بن واما كره اطالة الامام الركوع لاجل ان يدرك معه الداخل الركعة لانه من قبيل التشريك في العمل لغیر الله كذا قال عياض ولم يجعله تشريكا حقيقة حتى يقضى بالحزمة كالرياء لانه انما فعله ليحوز به اجر ادراك الداخل (قوله ضرر الداخل) اي بما يحصل به الاكراه على الدلاق على الظاهر (قوله واما اقتض الخ) هذا محترزا للامام واما اختصاص الكراهة بالامام لطلب التخفيف منه دون انفذ (قوله والامام الراتب) اي وهو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف او سلطان اونائبه في جميع الصلوات او بعضها على وجه يجوز او يكره بان قال جعلت امام سجدى هذا فلانا لا قطع لان الواقف اذا شرط المكر وه مضى وكذا السلطان اونائبه اذا امر بمكره ونجبت طاعته على احد القولين والاذن لانسان بالامامة يتصف من امر الناس بالصلاة خلفه (قوله فضلا) اي فيحصل له التمسع والعشرون جزا وقوله وحكما اي من حيث انه لا يعيد في جماعة وحيث كان الامام الراتب بجماعة في الفضل فيكره له اذا لم يجد احدا يصلى معه طلب امام آخر بل يصلى منفردا (قوله فينوى الامامة الخ) اعلم ان الامام اذا كان معه جماعة فغير اللخمى يقول لا بدني حصول فضل الجماعة من نية الامامة واللخمى يقول الفضل يحصل مطلقا ولا يوقف على نيته اياها واما ان لا يكن معه جماعة وكان راتبا فاتفق اللخمى وغيره على انه لا يكون كالجماعة بحيث يحصل له فضلها الا اذا نوى الامامة لانه لا تميز صلاته منفردا عن صلاته اماما باللبنة بخلاف

ويجمع ليله المطر ومحل سكنه بجماعة ان حصل اذان واقامة وانظر الناس في وقته المعتاد (ولا بتدأ صلاة) فريضة او ثلثا من فريضة وجماعة اي يحرم ابتداءها بالمسجد اورحبته (٢٥٨) (بعد الشروع في الاقامة) للراتب (وان اقيمت) الصلاة للراتب (وهو) اي المصلي

ما اذا صلى معه جماعة (قوله ويجمع ليلة المطر) وهل يجمع بين سمع الله من جمده ووربنا ولك الحمد اولاً يجمع بينهما بل يقتصر على سمع الله من جمده قولان قال شيخنا والظاهر جمعة بينهما اذا لا يجب له (قوله ان حصل اذان واقامة) اي ولو من غيره (قوله اي يحرم ابتداءها) اي لما في ذلك من الطعن في الامام وجلت الكراهة في المدقونة وان الحاجب على التحريم قال ح واذ فعل احزانه واساء وصرح بذلك التوضيح والقباب والبرزى والاي اه بن (قوله اورحبته) اي لا الطرق المتصلة به فيجوز على اظهر القوانين (قوله بعد الاقامة) اي فالموضوع ان صلاة الامام ذات اقامة فهي فرض فان كانت صلاة الامام بغيره فلا منع الشروع في الغل فقط فاذا شرع الامام الراتب في التراويح في المسجد جدد ان تصلي العشاء الحاضرة او الفوات في صلبه ولو اردت ان تصلي الترويحيين لك ذلك وقيل لا وهو الظاهر وانما لو اردت زيادة التراويح والحال انه يصلي التراويح يحرم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله للراتب اي والا يجوز كذا فمافعل والتقيد به يدل على تخصيص الهى بالمسجد كما صرح به ابن حبيب قال ابن يوسف لان الهى من صلاة التراويح معانما كان بالمسجد قاله بن والظاهر ان المراد بالمسجد الموضع الذي اعتد به للصلاة وله راتب كذا دلالة الطعن اه شيخنا عدوي (قوله وهو في صلاة) اي والحال انه مخاطب بالدخول مع الامام في المقامة بان كان لم يصل تلك المقامة اصلاً او صلها منفرداً كما يشعر بذلك قوله قطع ان خشى فوات ركعة قبل الدخول معه فان كان غير مخاطب بالدخول معه كصلاته لها جماعة قبل ذلك او كانت مما لا تعاد افضل كالمغرب فانه لا يقطع ما هو فيه لدخوله بوجه جائز وعدم توجه الخطاب بالمقامة كذا قال الشيخ سالم على سبيل الاستظهار لعدم اضلاعه على نص في المسئلة كما قال وفي شب ان الاولى التعميم في كلام المصنف في سواء كان مخاطب بالدخول او لا اذا تعارض امران حق آدمي وهو الطعن في الامام وحق الله وهو لزوم الزيادة بالشروع فيها فقدم حق الادى لانه مبني على المشاحة اه (قوله ان خشى بتمامها) اي ان كان نافلة او فريضة غير المقامة او بالخرج عن شفع ان كانت هي المقامة بدليل ما يأتي وليس المراد ان خشى بتمامها مطلناً كما في الشيخ سالم ومن تبعه فانه طي والحاصل ان غير المقامة يطالب بتأديه فيها ان لم يحش فوات ركعة ولا صحتها ولو امكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطالب بشفعها ان لم يحش فوات ركعة والا فلع وهذا قول مالك الذي درج عليه المصنف لانه فرق بين المقامة وغيرها كذا ذكر شيخنا (قوله باتمامها) اي الصلاة هو فيها (قوله فوات ركعة) اي من المقامة (قوله اتم النافلة) اي ويندب ان يتأجلها كما في المواق (قوله والا بان كان عيها) اي والموضوع انه لا يخاف فوات ركعة من المسامة اذا شفع ما هو فيها على ما مر (قوله انصرف في الثالثة) اي اذا اقيمت الصلاة عليه وهو متلبس بالركعة الثالثة (قوله على المعتمد) بيع في ذلك عجم والشيخ احمد الزرقاني وهو صواب اذ هو ظاهر المدقونة وصرح به ابو الحسن خلافاً له راتب والشيخ سالم في قوله ان العقد هو لرفع الراس من الركوع انظر طي اه بن (قوله كلفها فريضة) اي لم يدخل مع الامام (قوله فاقامت عليه) اي فانه يتأخر بوضعه ولا يدخل مع الامام لراتب لان المغرب لا يعاد (قوله كالاولى) اي كما انه ينصرف عن شفع اذا اقيمت عليه الصلاة وهو في الركعة الاولى من الصلاة لانه ان كان قد عقد بها بالفراغ من سجودها واما لو اقيمت عليه الصلاة في الركعة الاولى قبل عقدها فانه يتأخر بها (قوله وهذا) اي شفع الاولى ان عقدها في غير المغرب والصبح واما ما في بعضهم من ان ركعة التمام استأخره المغرب فصحيح لقول المدقونة وان كان المغرب قطع ودخل مع الامام عقد ركعة ام لا وان صلى اثنين اتيا ثلاثاً وخرج وان صلى ثلاثاً وسلم وخرج ولم يعدها واما الصبح فلم يستأخرها ابن عرفة ولا غيره بل طأه رة انها كغيرها تطلع ما لم يعد ركعة والا انصرف عن شفع لان الوقت وقت نفل في الجملة لا ترى ذلك الوردان ثم عساه

(في صلاة) نافلة او فريضة بالمسجد اورحبته (قطع) صلاته ودخل مع الامام عقد ركعة ام لا (ان خشى) بتمامها (فوات ركعة) قبل الدخول معه (والا) يخش فوات ركعة معه (اتم) النافلة (عقد منها ركعة ام لا) (او فريضة غيرها) اي غير المقامة بان كان في طهر فاقامت عليه العصر عقد ركعة ام لا (والا) بان كانت عيها كان اقيمت العصر وهو فيها (انصرف في) الركعة (الثالثة) التي لم يعقدها (عن شفع) بان يرجع ويجلس ويسلم ثم يدخل مع الامام فان عقدتها بالفراغ من سجودها على المعتمد كلفها فريضة ركعة ولا يجعلها نافلة كما اذا اتم ركعتين من المغرب فاقامت عليه وكذا اذا اتم الصبح فيها يظهر الا انه في المغرب يخرج وفي الصبح يدخل معه وشبهه في الانصراف من شفع قوله (د) الركعة (الاولى) من الصلاة التي اقيمت عليه وهو بها (ان عقدتها) بالفراغ من سجودها ايضا وهذا في غير المغرب والصبح واما

هما فيقطن معهما ولو عقد ركعة لتلا يصير متفلاً بوقت هي (والقطع) حيث قيل به (بسلام او) مطلق في (متاف) من كلام او رفض (والا) بان لم يأت بسلام ولا متاف ودخل مع الامام (اعاد) كلام من الصلوتين لانه احرم بصلاة وهو في صلاة لكنه انما يعيد الاولى حيث كان في فريضة (وان)

أقيمت صلاة راتب (مسجد) أو ما هو بمنزلة (على محصل الفضل) في تلك الصلاة بأن ٢٥٩ سبق له إيقاعها بجماعة (وهو به) أي

بالمسجد أو رجبته (خرج) منه أو من رجبته وجوبا لتلاطعن في الامام (ولم يصلها) معه لا متناع أعادتها جماعة (ولا) يصلي فرضا (غيرها ولا) يكن حصل الفضل بأن صلاها وحده أو بصبي وهي مما تعاد لفضل الجماعة (لزمته) مع الامام خوف الطعن عليه بخروجه أو مكثه ويؤى مقوضا أو موافا كان مغربا أو عشاء بعد وتر خرج (كن لم يصلها) وقد أقيمت عليه فيلزمه الدخول معه (و) ان أقيمت بالمسجد ودة دأحرم بها (بيتته) يعني خارج المسجد ورجبته فانه (يتمها) وجوبا كانت المقامة أو غيرها عقد منها ركعة أم لا خشى قوات ركعة من المقامة أم لا ثم سرع في بيان شروط الامامة بذكر موانعها ولو صرح بها كأن يقول وشروطه اسلام وتحقق ذكورة وعقل وعدالة الخ لكان اوضح فقال (وبطلت) الصلاة (باقتراف) (بن) أي بامام (بان) أي طهر فيها أو بعدها (كافرا) لان شرطه ان يكون مسلما وفي عده من شروط الامام مسامحة اذ هو شرط في الصلاة مطلقا ولا بعد من شروط

في ذلك الوقت ولذا قال الشيخ أبو علي المساوي ان استثناء الصبح مخائف لطاهر كلام الأئمة أو صريحه اه بن (قوله خرج وجوبا) أي وأضاعيدته على انفة كالراعف وقوله لتلاطعن في الامام أي ان بقى من غير خروج ومن غير صلاة معه قال شيخنا وفي هذا التعليل إشارة إلى ان وجوب الخروج مقيد بما اذا حصل الطعن بالفعل عند المكث لعدم جريان العادة به في المسجد عند الافاءة للراتب فان جرت العادة بالمكث فيه عند الافاءة كالارهر فلا يجب الخروج تأمل (قوله ولا يصلي فرضا غيرها) أي لما فيه من الطعن على الامام واما الوصل خلفه فلا جاركما يدل له قوله فيما يأتي الا فلا خلف فرض (قوله والا يمكن حصل الفضل الخ) بقى ما اذا اقيمت الصلاة على من بالمسجد والحال انه لم يصلها وعليه ما قبلها ايضا كما لو اقيمت العصر على من بالمسجد ولم يكن صلى الظهر فقبل يلزمه الدخول مع الامام بنية التفل وقيل يجب عليه الخروج من المسجد والاول نقل ابن رشد عن احمد سماعى ابن القاسم والثاني للخمى عن بن عبد الحكيم وهو موافق لقول ابن القاسم فيها لا يتنقل من عليه فرض ويظهر من كلام ابن عرفة ترجيح الثاني لكن في ح عن الهوارى ان الاول هو المشهور الجارى على ما قاله المؤلف فيا اذا اقيمت عليه صلاة وهو في فريضة غيرها وخشى قوات ركعة انظر بن وفي المسئلة قولان آخران قيل يدخل مع الامام بنية العصر ويتأدى على صلاة باطلة واستبعد وقيل يدخل معه بنية الظهر ويتابعه في الافعال بحيث يكون مقتديا به صورة فقط وهذا اقوى الاقوال كما قرر شيخنا (قوله فيلزمه الدخول معه) أي اذا كان محصلا للشروطها ولم يكن اماما بمسجد آخر فكلام المصنف متيد بهذين القيدين كما قاله الشيخ ميارة (قوله كانت المقامة أو غيرها) الاولى حذف هذا التعميم والاقتصار على ما بعده لان الموضوع ان الصلاة التي اقيمت بالمسجد احرم بها خارجه الان يقال ان هذا التعميم يقطع النظر عن قوله وقد احرم بها بئته (قوله بذكره واعها) أي لانه لما حكم بأن الصلاة بطل تكفر الامام مثلا علم ان الكفر مانع للامامة وان شرطها الاسلام وهذا المعنى صحيح سواء بني على ان عدم المانع شرط او لا فتأمل (قوله كافرا) تميز بحمول عن الفاعل والتقدير بان كفره او بان كونه امرأة وان كان مشتقا فهو من القليل وليس مفقولا به لان بان لازم لا ينص المفعول به ولا حالا لانه اس المعنى بان في حال كفره واما المراد بان انه كافر وما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى تحف امام ينظنه مسامحا فظهر انه كافر احد اقوال ثلاثة اشار لها ابن عرفة بقوله وفي اعادته مأوم كافر ظنه مسلما ابدا مطلقا وصحتها بما جهر فيه ثالثها ان كان آمنا واسلم لم يعد الاول لسماح يحيى ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الاخوين والثاني لابن حارث عن يحيى وعن سحنون والثالث للعنبي عن سحنون ونقله الماررى عنه بدون قيد ان كان آمنا قال وتأول قوله واسلم بأنه تعالى على اسلامه وتعقبه بعضهم بأنه صلى جنبا جاهلا والحاصل ان من صلى خلف امام ينظنه مسلما فظهر انه كافر فقيل بعيد ما سرفه وقيل ان كان آمنا واستمر على اسلامه بحيث طالت مدة صلاته لا بعيدا مأومه ما جهر فيه وبعيد ما سرفه وقيل ان كان آمنا واستمر على اسلامه بحيث طالت مدة صلاته اماما بالناس فالصلاة التي صليت خلفه صحيحة ولا اعاد للمشفقة ورد هذا القول بأنه قد صلى جنبا جاهلا وهذا الخلاف بالسبب لاعادة الصلاة خلفه وعدم اعادتها وان كان يحكم باسلامه بحصول الصلاة منه اذا تحقق منه النطق فيها بالشهادتين على المعتمد كما يأتي لا يقال حيث حكم باسلامه محت صلاته لانا نشول اسلامه امر حكيمى ولا يؤمن من صدور مكفر في خلال الصلاة (قوله لان شرطه) أي الامام (قوله ولا يحكم باسلامه الخ) اعلم ان الكافر اذا صلى فقيل انه يكون مسلما بصلاته فاد لم يتأدى على اسلامه فانه يقتل لجريان حكم الردة عليه وقيل لا يكون مسلما بصلاته ولكن بشكل وبطل سجدته سواء كان آمنا على نفسه ام لا وقيل سكل وبطل سجدته ان كان آمنا لا عذر له الاول لابن رشد عن الاخوين واشبه والثاني لابن القاسم وابن حارث والثالث للعنبي عن سحنون وظاهر ابن رشد ترجيح القول باسلامه بالصلاة فيكون مرندا ان رجوع عن الاسلام وذلك لانه قال بعد قول العتبية سئل مالك عن الاعجمى يقال له صل فيصلى ثم يموت هل يصلى عليه قال نعم ما نصه هو كمال لان من صلى فقد اسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل

الشيء الا ما كان حاسبا ولا يحكم باسلامه الا اذا علم منه النطق بالشهادتين (او) بان (امراة) ولو لمثلها

في فرض او نفل (او) بان (خشى مشكلا) ولولمثلة كذلك لان شرطه تحقق الذ كورة وصلاهما صحيحة ولو نوى كل الامامة (او) بان (مجنونا) مطلقا او يقيق احبانا وام حال جنونه ٢٦٠ واما لو ام حال فاقتة فصحيحة على التحقيق وليس في ابن عرفة ما يخالفه كما وهم لان شرطه

العقل وفي عده شرطاهنا
 مساححة لما مر (او) بان
 (فاسقا بجارحة) كران
 وشارب خمر وعاق لوالديه
 ونحو ذلك لان شرطه
 العدالة والمعتد انه
 لا تشترط عدالته فتصح
 امامة الفاسق بالجارحة
 ما لم يتعلق فسه بالصلاة
 كان يقصد بتقدمه الكبر
 او يخل بركن او شرط
 اوسنة على احد القواين
 في بطلان صلاة تاركها
 عمد اعلی ان عدم الاخلال
 بما ذكر شرط في صحة
 الصلاة مطلقا (او) بان
 (مأموما) بان يظهر انه
 مسبوق ادرك ركعة كاملة
 وقام يقضي او اقتدى بمن
 ينظر انه الامام فاذا هو
 مأموم وليس منه من
 ادرك دون ركعة فتصح
 امامته وينوى الامامة
 بعد ان كان نوى المأمومية
 لان شرطه ان لا يكون
 مأموما (او) بان (محدثا
 ان تعمدا) الحدث فيها
 او قبلها وصلى على ما يحدثه
 او تركه في اثنائها وعمل
 عملا منها لان نسيه ولم
 يتذكر حتى فرغ منها
 او سبقه او تركه في الاناء
 فخرج ولم يعمل بهم عملا
 فهي صحيحة لهم ولو جمعة و

قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله ومن ابي فهو كافر وعليه الجزية اه ولما ذكر ابن ناجي هذا الخلاف قال
 وهذا الخلاف عندى ضعيف لنقل اسحق بن راهويه الاجماع على ان من راياه يصلى فان ذلك دليل على
 ايمانه اه بن وقوله فان ذلك دليل على ايمانه اى اذا تحقق منه النطق بالشهادتين وظاهره ولو لم يكرر الصلاة
 (قوله في فرض او نفل) اى ولو لمع فقد رجل يؤتم به (قوله مشكلا) اى ولو اتضح ذ كورته بعد ذلك فيها
 او بعدها ان اعتقد الماء وم في حال الدخول معه اشكاله واما لو اعتقد ذ كورته والناس يقولون باشكاله
 فانضحت ذ كورته بعد ذلك كما اعتقد فالصلاة صحيحة واما غير المشكل فله حكم ما اتضح به (قوله كذلك) اى
 في فرض او نفل (قوله لان شرطه) اى شرط الامام (قوله تحقق الذ كورة) من هذا قيل بعدم صحة امامة
 الملك وما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من صلاة جبريل به صبيحة الاسراء فهو خصوصية او انها صورة امامة
 للتعليم وقيل بصحتها واعتمده بعضهم وعليه فالمراد بتحقيق الذ كورة ان لا يكون محقق الاثوثة والخنوثة
 او يقال ان وصف الذ كورة شرط في الامام اذا كان آدميا لا يقال ان صلاتهم نفل لانهما قول الحق انهم
 مكلفون على انه قد قيل يجوز الفرض خلف النقل وكما يصح الاقدار بالملك على المعتد به يصح الاقتداء بالجنى
 لان لهم احكاما متمايلا (قوله وصلاهما) اى المرأة التى امت غيرها والخنثى الذى ام غيره (قوله ولو نوى كل
 الامامة) انما يحكم بالصحة اذا نوى كل الامامة مع انه متلاعب مراعاة لمن قال بصحة امامة كل منهما مثل
 كذا قرر شيخنا العدوى (قوله او بان مجنونا مطبقا) اى لان المجنون لا تصح منه نية وحينئذ فيعيد من اتم
 به ابدا (قوله فصحيحة) اى كما رواه الشيخ ابن ابي ريد عن ابن عبد الحكم (قوله وليس في ابن عرفة ما يخالفه)
 بل كلامه موافق لذلك ونصه سمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه سحنون ويعيد مأمومه الشيخ روى ابن عبد
 الحكم لا بأس بامامة المجنون حال افاقته اه والمراد بالمعتوه الذاهب العقل كما قاله ابن رشد وبه يتبين ان السماع
 موافق لرواية ابن عبد الحكم وبه قرره الشيخ سالم خلافا لعج ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام يشمل المجنون
 حال افاقته فيكون خلافا مع رواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح لما علمت من كلام ابن رشد اطرطى
 (قوله لان شرطه العقل) علة لقول المصنف او بان مجنونا (قوله او بان فاسقا بجارحة) اى بسبب ارتكابه
 كبيرة غير مكفرة لما ورد ان ائمتكم شفعوا لكم والفاسق غير صالح للشفاعة فلا تصح امامته ولو استغنى بهذا
 الشرط عن قوله بمن بان كافرا لاغتناء (قوله او يخل بركن او شرط) اى بان كان يتساهل بالصلاة ويترك
 الرفع من الركوع مثلا او يصلى بدون وضوء والمراد ان شأنه الاخلال بما ذكره في غير هذه الصلاة والافهذه
 الصلاة باطالة قطع الان المحافظة على الاركان والشروط امر لا بد منه في كل صلاة لانه شرط في الامامة فقط
 واعلم ان من كان شأنه الاخلال بما ذكره اذا اقتدى به شخص وتحقق واطرق انه ذو مانع من صحتها بطلت
 الصلاة خلفه اتما فان شك في ذلك فمتضى كلام ابن عرفة صحتها وقضى ما للقياب بطلانها (قوله لى ان
 عدم الاخلال بما ذكره) على هناللاستدراك بمعنى لكن وقوله مطلقا اى سواء كان المصلى اماما او غيره
 وحينئذ فلا يحسن عدم الاخلال بما ذكره من شروط الامام لانه لا بعد من شروط الشئ الا ما كان
 خاصا به (قوله لان شرطه ان لا يكون مأموما) علة لقول المصنف او بان مأموما وضيم شرطه راجع للامام
 (قوله لان نسيه) اى لان احدث قبلها ونسيه (قوله ولم يعمل بهم عملا) اى بعد تركه (قوله ان
 استخلفوا) اشتراط الاستخلاف في حصول فضل الجماعة محله اذا لم يدركوا ركعة مع الاول قبل
 حده والاحصل لهم فضل الجماعة وان لم يستخلفوا (قوله او علم مؤتمه بحدثه فيها) اى بحصول حدثه فيها
 او قبلها طاهره انها تبطل ولو اعلمه امامه بذلك فور او هو ما قاله عبق وفيه نظر فقد نقل ح ازل الاستخلاف
 عن ابن رشد ان حكم من علم بحدث امامه حكم من رأى النجاسة في ثوب امامه فان اعلمه بذلك فور اقل يضر
 واما ان عمل معه عملا بعد ذلك ولو الاسلام فقد بطلت عليه اه بن وقوله او علم مؤتمه بحدثه فيها او قبلها

اى

يحصل لهم فضل الجماعة ان استخلفوا وهو واجب في الجمعة فقط

(او) لم يتمه ولو كان (علم مؤتمه) بحدثه فيها او قبلها ودخل معه ولو ناسيا وليس كالنجاسة اذا علم بها قبلها وسبها حين الدخول لحقتها

متنفل (وبغيره) اي غير
الفرض لبالغين (تصح)
امامته (وان لم تجز) فصح
المنشأة القويصة (وهل)
تبطل باقتداء (بلاحن
مطلقا) بقائحه او غيرها
غير المعنى اولاً او في الفاتحة
فقط وان غير المعنى
كضم تاء انعمت او تصح
مطلقاً وهو المعتمد وان
امتنع ابتداء مع وجود
غيره عند اللخمي وهو
الاظهر اكره عند ابن
رشد او اجيز عند غيرهما
فالاقوال ستة (و) هل
تبطل صلاة مقتد (غير
مميز بين ضاد وظاء) او صاد
وسين اوزال وزاي
مطلقاً او تصح صلاة
المقتدى به واما صلاته
هو فصحيحة على كل حال
ما لم يفعل ذلك اختياراً
وهو المعتمد (خلاف)
وظاهر النقل في هذا
وما قبله عدم التقييد
بقيد خلافا لما وقع في
بعض الشراح نعم - وفي
غير المعتمد كما يفهم من
قول المصنف غير مميز
(واعاد بوقت) اختياري
(في) اقتداء بامام يدعي
مختلف في تكفيره
والاصح عدم التكفير
(كروري) وقدرى
والحرورية قوم خرجوا
على علي رضي الله عنه بجرور اقره من قرى لكثرة على ما بينه من اقله واعاياه في التحكيم وكفره وابلد

والله بما قالوا وكان عند الله وجيهاً (قوله) وافق له اي كقراءة افلا ينظر ون الى الابل كيف خلقت تضم التاء
في الجميع (قوله) وان حرمت القراءة علم منه ان القراءة بالشاذ حرام مطلقاً ولا تبطل الصلاة بالشاذ الا اذا
خالف الرسم (قوله) او بعبد في جمعة) اراد بالعباد الرق وان شائبة كبدض ولو ام في الجمعة يوم حرته (قوله)
اوصي الخ) اسلم ان الصبي اذا صلى فانه لا ينوي فرضاً ولا بطلاً وله ان ينوي النقل فان نوى الفرض فهل تبطل
صلاته لانه متلا - مب اذ لا فرض عليه ولا تبطل في ذلك روايتان وانما اظهر منه ما الثاني كما قرر رشيد خانداني
صلاته نفسه واما ان اقتدى به واحد فصلاة ذلك المقتدى به باطلة على الاطلاق اذا ام في فرضه ان ام في النقل
صح الصلاة وان لم تجز ابتداء على المشهور وقيل بجواز امامته في النافذة وكل هذا اذا كان المؤتم به بالعباد واما
امامته لمشبه بخاتمة ولو في الفرض (قوله) او في الفاتحة فقط) اي غير المعنى ام لا (قوله) وان - المعنى) اي في
الفاتحة او غيرها (قوله) مع وجود غيره) اي مع وجود قارئ غير ذلك اللاحن (قوله) اكره) عطف على امتنع
وكذا قوله او اجيز اي وان امتنع ابتداء وان اجيز ابتداء والحاصل ان من قال بالصحة مطلقاً
بعضهم قال بالمنع ابتداء وقال بعضهم بالكراهة ابتداء وقال بعضهم بالجواز (قوله) فالاقوال ستة) وعني مطلع
عن التقييد الا القول الذي اختاره اللخمي وهو المنع ابتداء مع الصحة فتدقيقه وجوده اراهي خلافاً لانه
يجعل محل الخلاف مقيد بعدم وجود القارئ مع ان من جملة خلاف قول اللخمي المقيد بوجود القارئ
وكذا تقييد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم امكان التعلم لضيق الوقت وعدم وجود معلم اصله في ح
ورد بانه لا سلف له فيه الا كلام ابن حبيب وهو محتمل لذلك ولغيره كما في التوضيح فلا حجة فيه وحاصل المسئلة
ان اللاحن ان كان عامداً بطلت صلاته وصلاة من خلفه باتفاق وان كان ساهياً صححت باتفاق وان كان عاجزاً طبعاً
لا يقبل التعليم فكذلك لانه الكن وان كان جاهلاً يقبل التعليم فهو محل الخلاف سواء امكنه التعلم ام لا وسواء
امكنه الاقتداء بمن لا يعلم ام لا وان ارجح الاقرار فيه صحة صلاة من خافه واخرى صلاته هو لا تقاى اللخمي
وان رشد عليها واما حكم الاندماج على الاقتداء باللاحن فبالعام حرام وباللكن جائز وبالاجل مكره
ان لم يجد من يقتدى به والا فحرام كما يدل عليه النقل ولا فرق بين اللحن الجلي والحق في جميع ما تقدم قاله
ابو علي المناوي اه بن (قوله) وبغير مميز بين ضاد وظاء الخ) ابن عاشر كان المصنف صرح بهذه المسئلة
لاجل النصيب على عينها وان كانت داخلة في اللاحن على كل حال فقد كان الاسباب ان يقول كغير مميز بين
ضاد وظاء او ومنه غير مميز ونحو ذلك اه وهو كما قال فان ذلك هو ظاهر كلام الائمة كما بن رشد وابن شاس
وابن الحارث فافهم لما ذكرنا الخلاف في اللحن قالوا ومنه من لا يميز بين ضاد وظاء فهذه المسئلة من افراد
ما قبلها وبه تعلم ان جل الشارح تبعاً لحق وغيره الخلاف هنا على غير ما ذكر قبله مع انه عينه غير صواب بل
يقرر بالبطلان مطلقاً وفي الفاتحة اذ هما القولان المسهوران فادهن (قوله) خلافاً لما وقع في بعض الشراح
اي من تقييد محل الخلاف في المسئلة الاولى بما اذا وجد قارئ وتقييد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم
مكان التعلم لضيق الوقت وعدم وجود معلم (قوله) واعاد بوقت في كروري) هدايان للحكم بعد الوقوع واه
لاقتداء به فقل بمنوع وفيل مكر وه والاؤل هو المعتمد (قوله) مختلف في تكفيره الخ) خرج المقطوع بكفره
كن يزعم ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة بل جملة فقط فالأقتداء به باطل ويبعد المقتدى به ابداء وخرج المقطوع
بعدم كفره كذبي بدعة خفيفة كفضل علي على ابي بكر وعمر وعثمان فهذه الاعادة على من اقتدى به
اقوله تقوموا عليه) اي عاينوا عليه (قوله) في التحكيم) اي سبب تحكيمه لا بى موسى الاشعري وقالوا
ان هذا ذنب - ذنب منكم وكل ذنب مكفر لفاعله فانت كافر فأولا كفر وامعاً وبه تجز وجهه على علي ثم
كفر واعلياً بتحكيمه لا بى موسى الاشعري وخرجوا عن طاعته فقاتلهم على قتال اعطيا (قوله) وكره
اقطع) اي وان حسن حاله كان القطع به مجانباً ولا يميناً او شمالاً كان القطع باليد او بالرجل والاشال
س اليد (قوله) حيث لا يضعان العضو) اي المقطوع والاشال بالارض فان وضعاه عليها فلا كراهة

والمعتد عدم الكراهة مطلقا (واعرابي لغيره) من الحضريين ولو بسفر (وان) كان الاعرابي (اقرا) من مأموه اى اكثر قرأنا و احكم قراءة (و) كره (ذو سلس وقر ووح) سائلة (الصحيح) وكذا سائر المعفوات فن ٢٦٣ تلبس شئ منها كره له ان يؤم غيره ممن

هو سالم (و) كره (امامة من يكره) اى كرهه اقل القوم غير ذوي الفضل منهم ولما اذا كرهه كل القوم او جلهم او ذوو الفضل منهم وان قلوا في حرم هذا هو التحقيق * ولما ذكر من تكبره امامته

ان كان راتباً فقال (و) كره (ترتب خصي ومأبون) في القرائن والسنة بحضر لاني تراويح واسفر او غير راتب والمراد بالمأبون من يتكسر في كلامه كالنساء او من يشتهي ان يفعل به الفاحشة ولم يفعل به او من

كان يفعل به وناب ودارت الاسن تسكلم فيه فلا يتأى ماورمه المصنف من ان الفاسق بجارحة لا يصح امامته وان كان ضعيفا (و) ترتب (اعلف) وهو من لم يحنن والراجح كراهه امامته مطلقا (و) رتب (وله) ربا ومجهول حال) اى لا يعلم هل هو عدل او فاسق ومنه مجهول اب

والنقل ان كراهه المجهول اذ لم يكن رابيا

والحاصل ان المصنف قد شئ على قول ابن وهب بكراهه امامه الا قطع والاشل ولولم يجرى محل الكراهه عنده اذا كانا لايضعان العضو المقطوع بالارض والافلا كراهه (قوله والمعتد عدم الكراهه) اى في الاقطع والاشل وقوله مطلقا اى لثلهما ولغيره لثلهما كافي الجواهر ونصه المازري والباجي جمهورا صحابا على رواية ابن نافع عن مالك انه لا بأس بامامة الاقطع والاشل لثلهما ولغيره لثلهما ولو في الجملة والاعباد وسواء كانا يرضعان العضو على الارض ام لا (قوله واعرابي) ابو الحسن عن عياض الاعرابي بفتح الهجزة هو البدوي كان عربيا او عجميا اى ساكن البادية سواء كان يتكلم بالعربية او بالعجمية وحاصله انه يكره امامه البدوي اى ساكن البادية لا حضري سواء كانا في الحاضرة او في البادية بأن كان الحضري مسافرا ولو كان الاعرابي اكثر قرأنا و احكم قراءة ولو كتابا نزل ذلك البدوي ومحل تقديم رب المنزل ان لم يتصف بمباح نقص او كره كما يأتي وعلة الكراهه ما عنده من الجفاء والعاطة والامام شافع والشافع ذواين ورحمة (قوله وكره ذو سلس) اى امامة ذي سلس وامامة ذي قر ووح سائلة الصحيح وقوله وكذا سائر المعفوات اى يكره امامه صاحبها المتلبس بها لغيره (قوله كره له ان يؤم غيره ممن هو سالم) هذا هو المشهور وان كان مبني على ضعيف وهو ان الاحداث اذا عني عنها في حق صاحبها لا يعني عنها في حق غيره ولا يماله مقتضى هذا الميع لانه لما كان بين صلاة الامام والمأموم ارتباط صححت مع الكراهه والمشهور انه اذا عني عنها في حق صاحبها عني عنها في حق غيره وسليه فلا كراهه في امامته صاحبها لغيره وامام صلاة غيره وثوبه فاقصر في الذخيرة على عدم الجوارق لانما عني عن السجاسة للمعدور خاصة فلا يجوز اعياده ان يصلي به وذكر البرزلي في شرح ابن الحاجب في ذلك قولين ثم تقييد المصنف الكراهه بالصحيح تبع فيه ابن الحاجب مع انه في التوضيح تعذبه بأن طاهر عياض وغيره ان الخلاف لا يختص بامامة الصحيح ثم قال وبالجملة فقيده المصنف بالصحيح فيه نظر وقد خالفه ابن شير وابن شاس في التقييد واطلقا واما ابن عبد السلام وابن عرفة فقد اقررا كلام ابن الحاجب اه طاق (قوله اى كرهه اقل القوم) اى لتأبسه بالامور الممررية الموجبة للرهديه والكراهه له اول تساهله في ترك السن كالوتر والعيد بن وزل النوافل كافر رشيخنا (قوله في حرم) اى لما ورد من اعنه وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله من ام قوما وهم له كارهون ولقول عمر لان تضرب عنق احب الي من ذلك (قوله مطلقا) اى سواء كان اماما راتبيا ام لا (قوله او من يشئ ان يفعل به الفاحشة) اى لعلة في دبره (قوله فلا ينافي الخ) اى لان المنافاة انما تحصل اذا فسر المأبون بمن يفعل به الفاحشة ولم يفتب (قوله وترتب ولدربا) اى واما امامته من غير ترتب فلا كراهه فيها وكذا يقال في مجهول الحال الى ما قاله المصنف (قوله والنهل) كراهه المجهول ظاهره سواء كان مجهول الدين او النسب وفيه نظر بل مجهول الاب كوله الزنا انما تكبره امامته ان كان راتبيا كما هو صريح المدة اه بن والمراد بمجهول الاب اللقيط لا الطاري لان الناس مؤمنون على اسابهم (قوله وعباد) اى وترتب عبد في فرض واما ترتبه للامامة في النوافل او جعله اماما غير راتب في الفرائض فهو جائز وهذا في غير الجمعة واما امامته فيها فلا تجوز سواء كان راتبيا ولا والحاصل ان امامة العباد على ثلاث مراتب جائزة ومكرهة وممنوعة فيجوز ان يكون اماما راتبيا في النوافل واما ما غير راتب في الفرائض وكره ان يكون اماما راتبيا في الفرائض وكذا في السنن كالعبيدين والكسوف والاستسقاء فان ام في ذلك اجزأ ولم يؤمر بالاعادة ويمنع ان يكون اماما في الجمعة رابيا او غير راتب وما ذكر من كراهه ترتبه في الفرض ولو كان اصله القوم واعلمهم هو قول ابن الماسم وقال عبد الملك بجواز ترتبه في لفرائض كل نوافل وقال الا نهي ان كان اصله يكره (قوله راجع للامامة السنن) اى وهي المدكورة في قول المصنف وترتب خصي: ابر و اعلم و ولدربا ومجهول حال وعبد (قوله وعلمت) اى بعضها اى وهو مجهول الحال والاعلف (وعبد) فن اوفيه شائبة حربة (بفرض) راجع للمسانل الستة وعلمت به لان كان راتبيا فلا يكره (وعبد) فن اوفيه شائبة حربة (بفرض) راجع للمسانل الستة وعلمت به السنن كره

لان كان راتبيا فلا يكره (وعبد) فن اوفيه شائبة حربة (بفرض) راجع للمسانل الستة وعلمت به السنن كره

قال كراهة متعاقبة بالمقتضى والمقتضى به وهو المترتب من ذكر قوله شيخنا (قوله وصلاة بين الاساطين) لان هذا المحل معد لوضع النعال وهي لا تخافون بالامن نجاسة اولانه محل الشياطين ومحلهم ينبتى التباعده عنه فمدار تحمل عليه الصلاة والسلام عن الوادى الذى ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال ان به شيطاننا (قوله او امام الامام) اى ولو تقدم الجميع لان مخالفة الرتبة لا تنفسد الصلاة كما لو وقف عن يسار الامام فان صلاة المأموم لا تبطل وراى بعضهم ان وقوف المأموم امام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته وهو ضعيف كما ان القول بأنه اذا تقدم جميع المأمومين عليه تبطل عليه وعليهم والافلا بطلان كذلك ضعيف قال ابو الحسن على قول المدونة وان صلى الامام بالناس فى السفينة اسفل وهم فوق اجزاهم ان كان امامهم قدامهم ماضيه مفهومه لو لم يكن قدامهم لم يجزهم وليس كذلك بل هي مجزئة ولو لم يكن قدامهم وانما المعنى اذا كان قدامهم يجزهم بلا كراهة اه بن (قوله راجع للمستلثين) اى وهى مسئلة الاساطين وما بعدها فلا كراهة فيها عند الضرورة (قوله بخلاف العكس) اى وهو اقتداء من بأعلى السفينة بمن بأسفلها فلا كراهة فيه وذلك لتمسكهم من مراعاة الامام وسهولة ضبط افعاله (قوله اى يكره لمن على جبل اى قيس ان يقتدى امام المسجد الحرام) اى لبعدها بى قيس من المسجد الحرام فيعسر على المأموم ضبط افعال الامام وانتقالاته فان قلت صحة صلاة من بأى قيس مشككة لان من بمكة يجب عليه مسامحة عين الكعبة كما مروى من كان بأى قيس لا يكون مسامطها لارتفاعه عنها قلت صحة صلاة من بأى قيس مبنية على ان الواجب على من بمكة استقبال هوائها وهو من الارض للسماء او يقال ان الواجب على من كان بأى قيس ونحوه ان لاحظ انه مسامت للبناء وقولهم الواجب على من بمكة مسامحة العين اى ولو بالملاحظة كما ذكره ابن الافاضل (قوله بين نساء) اى بين صفوف النساء وكذا محاذاته لمن بأن يكون امرأة عن يمينه واخرى عن يساره وقوله بين رجال اى بين صفوف الرجال وكذا محاذاتها لهم وشمل كلامه المرأة المحرم لمن صلى معه من الرجال (قوله بل رداء) اى ولو كانتا كتافه مستورة بثوب لا بس له وكره لغير الامام ترك الرداء اذا كان ايسر على اكتافه شئ والافلا كراهة بل هو خلاف الاولى ومثل الفذ والمأموم فيما ذكر الائمة فى غير المسجد كسفر او نزل او نحو ذلك (قوله وتنقله بمحراه) وكذا يكره للمأموم نقله بموضع فريضته كدافى ح نقلا من المدخل لكتفه خلاف قول المدونة قال مالك لا ينقل الامام فى موضعه وليقيم عنه بخلاف الفذ والمأموم فاهما ذلك اه بن (قوله وكذا جلوسه به على هيئته) اى ثلثا يوهى العيرانه فى صلاة فربما يقتضى به تحيينه المشهور ان الامام يقف فى المحراب حال صلاته القريضة كيف اتفق وقيل انه ينف خارجة وبسجد فيه انطرح (قوله اى المسجد) الاولى جعل للضمير راجعا للامام كما فى شىء اى قنصله بمحراب الامام اى بموضع صلاته كان بمسجد او غيره فى حضر او سفر (قوله وكره اعادة جماعة) اى ولو فى صحن المسجد لان صحنه مثله وكرهه الجمع قبل الراتب وبعده لا ينافى حصول فضل الجماعة لمن جمع قبله او بعده بل حرمة الجمع معه لا تنافى حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال شيخنا لا ترى الصلاة جماعة فى الدار المعصومة خلافا لما فى عقب (قوله اى صلاة جماعة) سمى صلاة الجماعة بعد الدار واتب اعادة بالنظر لفعل الامام السابق على فعلهم (قوله بعد الراتب) اى سواء كان الراتب صلى وحده او صلى بجماعة واعلم ان المصنف جزم بالكرهه تبعا لرسالة والجلاب وعبر ابن بشير واللخمي وغيرهما باليمن وهو ظاهر قول المدونة ولا يجمع صلاة فى مسجد مرتين الا مسجد ليس له امام راتب ونسب ابو الحسن الخوارى بجماعة من اهل العلم قال ابن باجى ومحل الخلاف اذا صلى الراتب فى وقت المعالوم فلو قدم عن وقته واتب الجماعة فاهم يعيدون فيه جماعة اه بن (قوله ولوراتبابى البعض) اى فى بعض المسجد وذلك كما فى مسجد المؤيد بمصر ونحوه من المساجد التى رتب فيها الواقف اربعة اعمه على المذاهب الاربعة كالمسجد الحرام كل واحد يصلى فى موضع وحاصل ما فى هذه المسئلة انه اذا اقام احدهم الصلاة مع صلاة الاخر فهذا النزاع فى حرمة واما اذا كان احدهم يصلى فى موضعه فادافرغ صلى الذى يليه ثم كذلك فاقى بعضهم بالكرهه واقى بعضهم بالجواريه شتجا

(صلاة بين الاساطين)
 اى الاعمدة (او) صلاة
 (امام) اى قدام (الامام)
 او محاذيه (بلا ضرورة)
 راجع للمستلثين قبله
 (و) كره (اقتداء من
 بأسفل السفينة بمن
 بأعلىها) لعدم تمكنهم
 من مراعاة الامام وقد
 تدور فيختل عليهم امر
 صلاتهم بخلاف العكس
 (كأى قيس) اسم جبل
 من شريعة الحرم اى
 يكره لمن على جبل اى
 قيس ان يقتدى بامام
 المسجد الحرام (وصلاة
 وجبل بين نساء) واولى
 خلفهن (وبالعكس)
 صلاة امرأة بين رجال
 لا خلفهم (و) كره (امامة
 بمسجد بلا رداء) يليه
 على كتفيه (و) كره
 (تفصله) اى الامام
 (بمحراه) اى المسجد
 وكذا جلوسه به على
 هيئته فى الصلاة ويخرج
 من الكراهة بتغيير هيئته
 لمجرد كان اذا صلى عليه الصلاة
 والسلام صلاة اقبل على
 الناس بوجهه (و) كره
 (اعادة) اى صلاة (جماعة
 بعد) صلاة الامام (الراتب)
 للمسجد وكذا قبله ومحرم
 معه ولو راتبابى البعض
 وفعل ذلك فيها هو راتب فيه

هذا اذا لم يأذن الراتب بالجمع بل (وان اذن وله) هو (الجمع ان جمع غيره قبله) بغير اذنه (ان لم يؤخر) عتق عاقبته (كثيرا) فان اذن لا أحد ان يصلي مكانه او اخر عن عادته تأخيرا كثيرا يضر بالمصلين فجمعوا كره له الجمع حيثنذ ٣٦٥ (و) ان وجدوا الراتب قد صلى وقتنا

بأن مواضعهم كساجد متعددة خصوصا وقد قرره ولي الامر واقفى بعضهم بالمنع محتجا بأن الذي اختلف فيه الاثمة اعنى قول المصنف واعادة جماعة بعد الراتب انما هو في مسجده امام راتب فأقيمت الصلاة فيه ثم بعد فراغها جاءه جماعة آخرون فأرادوا اقامة تلك الصلاة جماعة فهذا موضع الخلاف واما حضور جماعة في مسجده واحد ثم تقام الصلاة فيتقدم الامام الراتب فيصلي واوئلك عكوف من غير ضرورة تدعوهم لذلك تاركون اقامة الصلاة مع الامام الراتب متشاغلون بالنوافل او الحديث حتى انقضت صلاة الاول ثم يقوم الذي يليه وتبقى الجماعة الا آخرون على نحو ما ذكرنا فالاثمة تجتمعون على ان هذه الصلاة لا تجوز انظر بن والقول بالكراهة اعتمده عبق واقصر عليه شارحنا كذلك قال في المجمع واذا تم لحاق البقاع بالمساجد لم يحرم المكث في بقعة من المسجد لاقامة امام غيرها من البقع (قوله هذا اذا لم يأذن الراتب) اى لغيره بالجمع قبله او بعده (قوله ان جمع غيره قبله بغير اذنه) اى ولو كان ذلك الذي جمع بهم من عادته النيابة عند غيبته قال ابو الحسن عن النخعي ومن كان شأنه يصلي اذا غاب امامهم فصلي بهم في وقت صلاة الامام المعتاد او بعده يسير كان للامام ان يعيد الصلاة لان هذه مسابقة وتعد منه (قوله ليجمعوا خارجا او مع راتب آخر) اى لاجل ان يصلوا جماعة في غيره اما في مسجده آخر او في غير مسجد ثم ان التذنب من حيث الجماعة خارجة فلا ينافي ان صلاة الجماعة سنة ولو فيه (قوله ان دخلوها) اعترض بأن الاولى حذفه لان الاستثناء يفيد وجوب بأنه صرح به دفعا لما يتوهم ان الاستثناء منقطع وانهم مطالبون بالصلاة فيها اذا كانوا لم يدخلوها وليس كذلك (قوله واما ان علموا بصلاته قبل دخولهم فانهم يجمعون خارجها ولا يدخلونها) هذا مذهبنا اذا امكنهم الجمع بغيرها والادخلوها وصلوا بها اذا كان في مفهوم قوله ان دخلوها تفصيل والحاصل انهم اذا لم يدخلوها ان امكنهم الجمع بغيرها لم يطالبوا بدخولها وان لم يمكنهم الجمع بغيرها طوبوا بدخولها والصلاة فيها اذا (قوله وقتل كبرغوث بمسجد) اى ولو في صلاة وقول خش ماعدا القسمة يؤهم حرمة قتلها في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قال مالك كره قتل البرغوث والقملة في الصلاة ابن رشد وقتل البرغوث اخف عنده ومقارنتها مع البرغوث يدل على ان الكراهة على بابها انظر المواق اه بن فلم منه ان قتل القملة في الصلاة مكروه كراهة تنزيه نعم قتل القمل في الصلاة مبطل لها ان كثرت بأن زاد على الثلاث وقد سبق ما يتعلق بذلك (قوله وللقول) اى ومراعاة للقول الخ (قوله وقيل يحرم طرحها حية الخ) اى فالحاصل ان طرحها حية خارج المسجد قيل بجواز وقيل بحرمته واما طرحها حية في المسجد قيل بكراهته وقيل بحرمته وقتلها فيه مكروه ورمى قشرها فيه حرام لنجاسته واما البرغوث وما اشبهه من البق والذباب يجوز طرحه حيا في المسجد وخارجا ويكره قتله في المسجد وكذلك يكره رمي قشره بعد قتله فيه لانه من التعفيش بالطاهر وتعفيش المسجد باليابس الطاهر مكروه بخلاف تعفيشه باليابس النجس فانه حرام كتقذيره بالمائع مطلقا وان كان طاهرا (قوله افضل) اى لانه اشد تحفظا من النجاسات وهذا هو المعتد وقيل ان امامة الاعمى المساوى في الفضل للبصير افضل لانه اشنع لبعده عن الاشتغال وقيل انهما سايان (قوله ولواتى بمناف) اى ولواتى ذلك الامام المخالف في القروع عناف لصحة الصلاة اى بمناف على مذهب المأموم والحال انه غير مناف على مذهب ذلك الامام (قوله لان ما كان شرطا) اى خارجا عن ماهية الصلاة واما ما كان ركنا داخل في ماهيتها فالعبرة فيه بمذهب المأموم مثل شرط الاقتداء فلا تقتدى بالكي بخفى لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع فان اتى بها صحت صلاة مأومه المالكى وان ترك الامام الحنفى الرفع من الركوع او خرج من الصلاة بأجنبي كانت صلاة مأومه المالكى باطلة ولو فعل ذلك

بأن مواضعهم كساجد متعددة خصوصا وقد قرره ولي الامر واقفى بعضهم بالمنع محتجا بأن الذي اختلف فيه الاثمة اعنى قول المصنف واعادة جماعة بعد الراتب انما هو في مسجده امام راتب فأقيمت الصلاة فيه ثم بعد فراغها جاءه جماعة آخرون فأرادوا اقامة تلك الصلاة جماعة فهذا موضع الخلاف واما حضور جماعة في مسجده واحد ثم تقام الصلاة فيتقدم الامام الراتب فيصلي واوئلك عكوف من غير ضرورة تدعوهم لذلك تاركون اقامة الصلاة مع الامام الراتب متشاغلون بالنوافل او الحديث حتى انقضت صلاة الاول ثم يقوم الذي يليه وتبقى الجماعة الا آخرون على نحو ما ذكرنا فالاثمة تجتمعون على ان هذه الصلاة لا تجوز انظر بن والقول بالكراهة اعتمده عبق واقصر عليه شارحنا كذلك قال في المجمع واذا تم لحاق البقاع بالمساجد لم يحرم المكث في بقعة من المسجد لاقامة امام غيرها من البقع (قوله هذا اذا لم يأذن الراتب) اى لغيره بالجمع قبله او بعده (قوله ان جمع غيره قبله بغير اذنه) اى ولو كان ذلك الذي جمع بهم من عادته النيابة عند غيبته قال ابو الحسن عن النخعي ومن كان شأنه يصلي اذا غاب امامهم فصلي بهم في وقت صلاة الامام المعتاد او بعده يسير كان للامام ان يعيد الصلاة لان هذه مسابقة وتعد منه (قوله ليجمعوا خارجا او مع راتب آخر) اى لاجل ان يصلوا جماعة في غيره اما في مسجده آخر او في غير مسجد ثم ان التذنب من حيث الجماعة خارجة فلا ينافي ان صلاة الجماعة سنة ولو فيه (قوله ان دخلوها) اعترض بأن الاولى حذفه لان الاستثناء يفيد وجوب بأنه صرح به دفعا لما يتوهم ان الاستثناء منقطع وانهم مطالبون بالصلاة فيها اذا كانوا لم يدخلوها وليس كذلك (قوله واما ان علموا بصلاته قبل دخولهم فانهم يجمعون خارجها ولا يدخلونها) هذا مذهبنا اذا امكنهم الجمع بغيرها والادخلوها وصلوا بها اذا كان في مفهوم قوله ان دخلوها تفصيل والحاصل انهم اذا لم يدخلوها ان امكنهم الجمع بغيرها لم يطالبوا بدخولها وان لم يمكنهم الجمع بغيرها طوبوا بدخولها والصلاة فيها اذا (قوله وقتل كبرغوث بمسجد) اى ولو في صلاة وقول خش ماعدا القسمة يؤهم حرمة قتلها في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قال مالك كره قتل البرغوث والقملة في الصلاة ابن رشد وقتل البرغوث اخف عنده ومقارنتها مع البرغوث يدل على ان الكراهة على بابها انظر المواق اه بن فلم منه ان قتل القملة في الصلاة مكروه كراهة تنزيه نعم قتل القمل في الصلاة مبطل لها ان كثرت بأن زاد على الثلاث وقد سبق ما يتعلق بذلك (قوله وللقول) اى ومراعاة للقول الخ (قوله وقيل يحرم طرحها حية الخ) اى فالحاصل ان طرحها حية خارج المسجد قيل بجواز وقيل بحرمته واما طرحها حية في المسجد قيل بكراهته وقيل بحرمته وقتلها فيه مكروه ورمى قشرها فيه حرام لنجاسته واما البرغوث وما اشبهه من البق والذباب يجوز طرحه حيا في المسجد وخارجا ويكره قتله في المسجد وكذلك يكره رمي قشره بعد قتله فيه لانه من التعفيش بالطاهر وتعفيش المسجد باليابس الطاهر مكروه بخلاف تعفيشه باليابس النجس فانه حرام كتقذيره بالمائع مطلقا وان كان طاهرا (قوله افضل) اى لانه اشد تحفظا من النجاسات وهذا هو المعتد وقيل ان امامة الاعمى المساوى في الفضل للبصير افضل لانه اشنع لبعده عن الاشتغال وقيل انهما سايان (قوله ولواتى بمناف) اى ولواتى ذلك الامام المخالف في القروع عناف لصحة الصلاة اى بمناف على مذهب المأموم والحال انه غير مناف على مذهب ذلك الامام (قوله لان ما كان شرطا) اى خارجا عن ماهية الصلاة واما ما كان ركنا داخل في ماهيتها فالعبرة فيه بمذهب المأموم مثل شرط الاقتداء فلا تقتدى بالكي بخفى لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع فان اتى بها صحت صلاة مأومه المالكى وان ترك الامام الحنفى الرفع من الركوع او خرج من الصلاة بأجنبي كانت صلاة مأومه المالكى باطلة ولو فعل ذلك

(٣٤ - دسوقى اول) حرام وقيل يحرم طرحها حية بمسجده وغيره (وجار) بمرجوحية (اقتداء بأعمى) اذا امامه البصير المساوى في الفضل للأعمى افضل (و) اقتداء امام (مخالف في القروع) الطنية كشافى وحنفى ولواتى عناف لصحة الصلاة كسبح بعض الراس او مس ذكر لان ما كان شرطا في صحة الصلاة فاتعوا بل فيه على مذهب الامام

وما كان شرطاً في صحة الاقتداء بالعبرة بمذهب المأموم فلا تصح خلفه معيد ولا منتفل ولا مفترض بغير صلاة المأموم (و) اقتداءه سالم بامام (الكن) وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها العجمة او غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة او ينطق به مغيراً كان يجعل اللام تاء مثلاً او تاء مثناة او يجعل الراء ٢٦٦ لا ما وغير ذلك (و) اقتداءه بامام (محدود) بالفعل في نحو شرب (وعنين) وهو من لا ينتشر

المأموم المذكور كذا قرر شيخنا العسدي وفي ح عن ابن القاسم لو علمت ان رجلاً يترك القراءة في الاخيرتين لم اصل خلفه نقله عن الذخيرة (قوله وما كان شرطاً في صحة الاقتداء بالعبرة بمذهب المأموم) يعلم من هذا صحة صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لا تحادعين الصلاة والمأموم يراها اداءه كافي كبير خش (قوله وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف) اي لعجزه طبعاً عن التعلم وما مر من الخلاف فيمن لم يعزبن صاد وطاء فيمن يقدر على التعلم وعمدة المؤلف في الجواز قوله في التوضيح نقل اللغوي ان لمالك في المجموعة اجازة ذلك ابتداء وحكي في الجلاب ايضا الجواز وحكي ابن العربي الجواز في قليل اللكنة والكرهه في بينها ولا بن رشد في الا لكن لا يعيد مأموماً اتفاقاً وتكره امامته مع وجود مرضي غيره لكن ابن عرفة قد صدر بالجواز وهذا يدل على رجحانه اه بن (قوله ومحدود بالفعل) اي ان حسنت حاله وثاب بناء على ان الحدود زاجر والصحيح انها جواب رفيكي الشرط الاول وهو لا يتضمن التوبة لانه لو جدمع عدم العزم على انه لا يعود ومع عدم التدمع على ما فعل ومفهوم محدود انه لو فعل موجب الحد ولم يتجدد بالفعل فيه تفصيل فان سقط عنه الحد بعفو في حق مخلوق او بايتان الامام طاعوا ترك ما هو عليه في حرابة جاز الاقتداء به ان حسنت حاله والا فلا (قوله بان يؤذي غيره) اي برائحته (قوله فليخ وجواب عن الامامة) وكذا عن الجماعة فان ابى اجبر على التنحية (قوله لا بالغ) اي لا اقتداء بالغ به اي بالصبي (قوله وعدم الصاق من على عيني الامام) اي من كان على جهة عينية او من كان على جهة يساره لا الملاصق لعينه او يساره فقط وحاصله انه اذا وقفت طائفة خلف الامام ثم جاءت طائفة فوقفت جهة عيني الامام او جهة يساره ولم تلتصق بالطائفة التي خلف الامام فلا بأس بذلك (قوله واولئح الخلو) اي فيجوز ايضا عدم الصاق من على جهة عينية ويساره من خلفه وكذا يجوز عدم الصاق من على عينية من على جهة يساره والمراد بالجواز في هذا كله خلاف الاولى لا المستوى الطرفين كما قال الشارح (قوله اذا لافضل تركه) اي ترك عدم الصاق (قوله من تقطيع الصفوف) الاولى الصف الا ان تجعل ال للجنس (قوله ويحصل له) اي لمن صلى خلف الصف وقوله مطلقاً اي سواء صلى خلف الصف لتعسر الدخول عليه فيه اولاً واما فضيلة الصف فلا تحصل له الا اذا صلى خلفه لعدم درجة فيه (قوله ولا يجذب الخ) نص في القاموس على ان جذب ليس مقلوب جذب لان كلا من البناء من كامل التصريف والقلب لا يكون في كامل التصريف اه بن (قوله بلا خيب) اي بل يسكنة وقوله ولو خاف فوات ادراكها اي الجماعة كانت الصلاة جمعة او غيرها (قوله وقتل عقرب او قارب بمسجد) اي مع التحفظ من تقديره وتعفيه ما امكن (قوله ولا تبطل بذلك) اي ولا تبطل الصلاة بقتل ماذ كرفها سواء اراده ام لا (قوله ويكف الخ) اي او يعث ولكنه يكف عن العث اذا نهى عنه (قوله فأحدهما كاف) اي في الجواز فاذا كان لا يعث اصلاً جاز احضاره وكذلك اذا كان يعث ولكن كان اذا نهى عن العث يكف عنه (قوله الواو بمعنى او) ماذ كره من ان احدهما كاف هو ما يفيد كلام ابن عبد السلام وابن فرحون واما ابن عرفة فكلما به يفيد توقف الجواز على الامر من معاكس ما نسبته له عبق ونصه سماع ابن القاسم فيها يجنب الصبي المسجد اذا كان يعث ولا يكف اذا نهى انتهى فاذا كان يجنب مع احدهما لزم ان لا يجوز احضاره الا مع فقد هما معا بان كان لا يعث اصلاً وكان على تقديره اذا عث يكف عنه اذا نهى ونسبة هذا القول للمدونة تفيد ترجيحه وعليه فالواو على حالها انظر بن (قوله فان اتقيا) اي بان كان شأنه العث ولا يكف عنه اذا نهى عنه (قوله وبصق به) ملخص المسئلة ان تقول لا يخلو المسجد اما ان يكون محصباً او مبلطاً فالثاني لا يبصق فيه لعدم تأني دفن البصاق فيه والاو اما محصر او لا فالاول لا يبصق تحت حصيره لا فوقه وان ذلك والثاني يبصق فيه

ذكره او من له ذكر صغير لا يتأني به جاع (ومجذم) اي قام به اداء الجذام (الا ان يشتد) جذامه بان يؤذي غيره (فليخ) وجوبا عن الامامة وكذا عن الجماعة (و) جاز اقتداء (صبي بمثله) لا بالغ به كما تقدم (و) جاز (عدم الصاق من على عيني الامام او) من على (يساره من حدوه) اي خلفه راجع لهما واولئح الخلو والمراد بالجواز غير مستوى الطرفين اذا لافضل تركه لما فيه من تقطيع الصفوف (و) جاز (صلاة منفرد خلف صف) ان تعسر عليه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة مطلقاً (ولا يجذب) المنفرد خلف الصف (احدا) من الصف ولا يطيعه المجذوب (وهو) اي كل من الجذب والاطاعة (خطأ منهما) اي مكروه (و) جاز (اسراع) في المشي (لها) اي للصلاة لتحصيل فضل الجماعة (بلا خيب) اي هرولة لانه يذهب الخشوع فيكره الخيب ولو خاف فوات ادراكها الا ان يخاف

فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) ارادته ام لا (او قارب بمسجد) لاذايتها ما لا تبطل بذلك (و) جار (احضار صبي به) اي بالمسجد شأنه (لا يعث ويكف اذا نهى) عنه الواو بمعنى او التي لمنع الخلو فاحدهما كاف على المعتمد فان اتقيا حرم (و) جاز ولو بصلاة (بصق) او تنخم

لا يحط فيكره (به) أي في المسجد (أن حسب) أي فرش بالحصباء (أو تحت حصيره) ٢٦٧ أن فرش المحصب ومثله المترب فيما يظهر

ثم يدفن البصاق في الحصباء وأما المبلط المحصر فظاهر نقل الطخيشي عن القرافي جواز البصق تحت حصيره أيضا وصوبه ظني وأبو علي المناوي واختار غيرهما منع البصاق فيه أي في المبلط محصرا أو غير محصر وهو الظاهر لقول ابن بشير وإن لم يكن محصرا فلا ينبغي أن يبصق فيه بحال وأن ذلك لأن ذلك لا يذهب أثره ثم إن صاحب التبيينات ذكر أنه يطلب في البصق في المحصب ترتيب في الجهات وذلك أنه يبصق أولا عن يساره أو تحت قدمه إلا أن يكون عن يساره أحد ولا يتأتى له تحت قدمه فينشد فينقل الجهة اليمنى لتزليه اليمن وجهتها عن الأقدام والضرورة فإن لم يمكن بصقه على يمينه لكون تلك الجهة فيها أحد مثلا فأمامه لتزليه القبلة عن الأقدام والضرورة لكن جزم عجم ومن تبعه بأن هذا الترتيب خاص بالصلاة فلا يطلب من غير المصلي وبه قرر المناوي واختار ظني مثل ما للشيخ أحمد الزرقاني أن هذا الترتيب يطلب في الصلاة وفي غيرها قال لأطلاق عياض وابن الحاجب وابن عرفة والمؤلف ولقول الأبي في شرح مسلم أن كان النهي تعظيما للجهة القبلة في غير الصلاة وغير المسجد لكن يتأكد في المسجد إذا علمت هذا فكل كلام المصنف فيه قلق من وجوه الأول أنه يؤهم أن قوله أو تحت حصيره في غير المحصب فقط لاقتضاء العطف المغيرة وليس كذلك بل هو في المحصب وغيره وهو المبلط على ما للطحيشي أو في المحصب فقط على ما لغيره كما تقدم وعليه فيتركاف له بتقدير معطوف عليه بعد حسب أي فوق الحصباء أو تحت حصيره الثاني أن قوله ثم قدمه لم تقدم له ما يصح عطفه عليه وجعله ابن غازي عطفا على حصيره وفيه أنه لا ترتيب بين الحصباء والقدم إذ هما مسئلتان لأنسبة بين أحدهما والآخر كما قال ابن عاشر وجعله ح عطفا على محذوف تقديره أو تحت حصيره في جهة يساره ثم قدمه قال وكأنه تركه لكونه أول الجهات التي ذكرها في التبيينات فلما ذكر ما عداها معطوفا ثم علم أنها هي الأولى وفيه أنه يقتضي تقدم جهة اليسار على جهة القدم مع أنهما في مرتبة واحدة كما في التبيينات وغيرهما فالصواب إذا حذف ثم أدخله على قدمه بأن يقول تحت قدمه فيكون تفصيلا لاجال قوله وبصق به أن حسب لاله ولما بعده من مسألة المحصر ويكون مخصوصا بحالة الصلاة على ما تقدم لعج أوفها وفي غيرها وهو ظاهره على ما تقدم لظني وغيره هذا ما لم يحصه المناوي اه بن وأما شارحا فجعل قوله ثم قدمه عطفا على مقدر والاصل وبصق ثوب ثم قدمه والكلام الأول عام في المصلي وغيره والثاني خاص بالمصلي تأمل ولو قال المصنف أو بصق بمحصب فوق الحصباء أو تحت حصيره كفي طرف ثوب لمصل وإن بغيره ثم على يساره أو تحت قدمه ثم يمينه ثم أمامه في محصب لا حصيره لو في بالمسئلة (قوله لا يحط فيكره) أي قياسا على المضمضة في المسجد ومحل كراهة الخط والمضمضة في المسجد ما لم يؤد للاستقذار والأحرم كما إذا كان يتأذى بها الغير قاله شيخنا (قوله أن وقع مرة الخ) شرط في قوله وجاز بصق به أن حسب (قوله كبلط) أي كما لا يجوز البصق في المبلط أي سواء كان مفر وشاحصر أو غير مفر وش وكما لا يجوز البصق فوق الحصباء سواء جعل فرشا للمحصب أو مبلط (قوله وهذا الترتيب) أي بين طرف الثوب وجهة اليسار والقدم واليمين والأمام وقوله أذ ليس في المحصب مرتبة الخ أي حتى يعطف عليها ثم الأولى وقوله بل التي قبلها أي قبل ثم الأولى وقوله خارجة عن ذلك أي وحينئذ فلا يصح العطف بـ ثم الأولى على ما قبلها وتعين أن يكون العطف على مقدر كما مر (قوله فقط) أي لا مبلط وأما المترب فكأن المحصب (قوله فوق الحصباء) أي إذا كان غير محصر وقوله أو تحت حصيره أي إذا كان محصرا (قوله أو تحت قدمه) أي فهو في مرتبة جهة اليسار في غير في البصق في أيهما (قوله وجاز خروج متجالة) أي جاز جواز امر جوا بمعنى أنه خلاف الأولى قال ابن رشد تحقيق القول في هذه المسئلة عندي أن النساء أربع يجوز أن تقطع حاجة الرجال منها فهد كالرجل فتخرج للمسجد للفرض والمجالس الذكر والعلم وتخرج للصعراء للعيدين والاستسقاء ولخنازة أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها ومتجالة لم تقطع حاجة الرجال منها بالجلة فهذه تخرج للمسجد للقراءة ومجالس العلم والذكر ولا تنكسر التردد في قضاء حوائجها أي يكره لها ذلك كما قاله في الرواية وشابة غير فارغة في الشباب والشباب والتجابه تخرج للمسجد للصلاة والفرض جماعة وفي جنازة أهلها وأقاربها ولا تخرج لعيد والاستسقاء ولا لمجالس

بالحصار أن وقس مرة أو مرتين لا أكثر فلا يجوز كبلط وفوق حصير وحائط وكسأذى الغيرة (ثم) تحت (قدمه) اليسار أو اليمن ومثله جهة يساره (ثم يمينه) بالنصب عطف على تحت لأعلى حصيره لفساده إذا مراد جهة يمينه (ثم أمامه) بالنصب كذلك وفاته البصق بطرف الثوب كقائه بجهة اليسار وهذا الترتيب في المصلي إذا وجه له في غيره فالأحسن ذكر المرتبة المتعلقة بالمصلي قبل ثم الأولى إذ ليس في المحصب مرتبة قبل القدم متعلقة بالبصق خلال الحصباء في حق المصلي بل التي قبلها مرتبة خارجة عن ذلك وهي البصق في الثوب والحاصل أنه يجوز بصلاة وغيره بالبصق بمحصب فقط فوق الحصباء أو تحت حصيره كما يجوز لمصل وإن بغير مسجد أن يبصق بثوبه ثم جهة يساره أو تحت قدمه ثم جهة يمينه ثم أمامه بشرط كون المسجد محصيا فقط إذا لم يجر ذلك فيه بحال ولو تحت حصيره وتعين الثوب أو الخروج منه والمترب (و) جاز (خروج متجالة) كالحصير فيما يظهر

(لعيد واستسقاء) والفرض
 اولى (و) جاز خروج
 (شاية لمسجد) لصلاة
 الجماعة ولجنازة أهلها
 وقرباتها بشرط عدم
 الطيب والزينة وان
 لا تكون مخشبة الفتنة
 وان تخرج في خشن
 ثيابها وان لا تراحم الرجال
 وان تكون الطريق
 مأمونة من توقع المفسدة
 والاحرم (ولا يقضى على
 زوجها) أي بالخروج
 للمسجد ان طلبته وظاهره
 ولو متجالة وهو ظاهر
 السماع ايضاً وان كان
 الاولى لزوجها عدم منعها
 واما مخشبة الفتنة
 فيقضى له بمنعها (و) جاز
 (اقتداء ذوي سفن)
 متقاربة ولو سائرة (بامام)
 واحد يسمعون تكبيره
 او يرون افعاله او من
 يسمع عنده ويستحب ان
 يكون في السبيبة
 (و) جاز (فصل مأموم)
 عن امامه (بشهر صغير)
 لا يمنع من سماع الامام
 او مأمومه او رؤية فعل
 احدهما (او طريق و)
 جاز (علو مأموم) على
 امامه (ولو بسطح) في
 غير الجمعة (لا عكسه)
 وهو علو الامام على
 المأموم فلا يجوز اي
 يكره على المعتمد

ذكر او علم وشابة فارهة في الشباب والنجابة فهذه الاختيار لها ان لا تخرج اصلاً اه وظاهر كلام المصنف
 ان القسم الثاني كالاول في الحكم وبه صرح ابو الحسن فقال عند قول المدونة وتخرج المتجالة ان احبت
 مائمه ظاهره اقطع حاجة الرجال منها ام لا (قوله لأرب) اي لاحاجة (قوله غالباً) ومن باب اولى اذا لم
 يكن فيها حاجة للرجال اصلاً (قوله والفرض اولى) اي وكذا الجنازة أهلها وقرباتها (قوله) وخروج شابة
 اي غير فارهة في الشباب والنجابة واما الفارهة فلا تخرج اصلاً (قوله لصلاة الجماعة) اي غير الجمعة ولا
 تخرج لعيد ولا لاستسقاء ولا للجمعة لانها مظنة الازدحام ولا للسعال علم اود كروان كانت منعزلة عن
 الرجال وخروجها ما ذكر ممنوع كافي شب وقال شيخنا الظاهر ان المراد بالجمع الكراهة الشديدة (قوله
 وظاهره ولو متجالة) الاولى ان يقول وظاهره انه يقضى على زوج المتجالة بالخروج اذا طلبته لان ضمير زوجها
 للشابة الا ان يقال قوله وظاهره اي على اعتبار ان الضمير عائد على المرأة مطلقاً وحاصل المسئلة ان الشابة
 غير مخشبة الفتنة لا يقضى على زوجها بالخروج اذا طلبته واما المتجالة فيقضى على زوجها بالخروج اذا طلبته
 ما يفيسده كلام ابن رشد وظاهر السماع والابى عدم القضاء لها به ايضاً وكلام المصنف محتمل لكل من
 الطريقتين يجعل الضمير للشابة او للمرأة مطلقاً وظاهر المصنف عدم القضاء به ولو اشترط لها في عقد النكاح
 وهو كذلك وان كان الاولى الوفاء لها به كافي السماع (قوله ولو سائرة) اي هذا اذا كانت واقفة في المرسى
 بل ولو كانت سائرة على المشهور لان الاصل السلامة من طر وما يفرقها من ربح او غيره خلافاً لمن قال
 محل الجواز اذا كانت واقفة لان كانت سائرة فان فرقه الم ربح استخلفوا وان شاءوا اصلوا وحدانا فان
 اجتمعوا بعد ذلك رجعوا امامهم والابطلت الا ان يكونوا عملوا الا انفسهم عملاً غير القراءة والا فلا يرجعون
 اليه ولا يلغون ما عملوا والحاصل انهم اذا لم يعملوا عملاً اصلاً او عملوا الفراءة رجعوا واذا كان الامام
 لم يعمل عملاً فلا يراه ظاهر وان كان عمل عملاً جرى فيه قول المصنف وان زوجهم مؤتم الخ واما ان عملوا عملاً
 غير القراءة فلا يرجعون اليه بخلاف مسبق ظن فراغ امامه فقام للقضاء فبين خطأ ظنه فانه يرجع
 ويلغى ما فعله في صلب الامام والفرق ان فريق السفن ضروري فلذا اعتذروا بما فعلوا بخلاف المسبق
 فان مفارقتها للامام ناشئة عن نوع قريط ومثل ما اذا عملوا الا انفسهم عملاً في انفسهم لا يرجعون للامام ما لو
 استخلفوا ولم يعملوا عملاً فلا يرجعون اليه لانهم خرجوا من امامته (قوله او من يسمع) اي او يسمعون من
 يسمع الناس حال كونه عنده في سفينة (قوله ويستحب ان يكون) اي الامام في السفينة التي تلي القبلة
 (قوله لا يمنع الخ) بيان للصغير واما الفصل بالنهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الامام ومأمومه ومن رؤية
 فعل احدهما فلا يجوز (قوله او طريق) اي ولذا قال اللخمي يجوز لاهل الاسواق ان يصلوا جماعة وان
 فرقت الطريق بينهم وبين امامهم (قوله وجاز علو مأموم على امامه) اي مع كونه يضبط احوال الامام من
 غير تعذر فلا يشكل بكراهة اقتداء من بأبي قيس بمن بالمسجد الحرام لان ذلك قد تعذر عليه ضبط احوال
 امامه فلو فرض التعذر او عدمه بأن اتصلت الصفوف فيهما استويا (قوله ولو بسطح) رد بالوقول مالك
 المرجوع اليه في المدونة قال مالك ولا بأس ان يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام والامام
 في المسجد ثم كره ذلك وبأول قوله اقول اه بن (قوله في غير الجمعة) انما قيد بذلك لان الجمعة لا تصح بسطح
 المسجد كما ياتي (قوله اي يكره على المعتمد) اي وقيل بالمنع ومحل الخلاف ما لم يقصد الكبر بتقديمه والاحرم
 اتفاقاً (قوله وبطلت بقصد امام ومأموم به الكبر) ظاهره سواء كان العلو كثيراً او يسيراً وظاهره ايضاً
 انه لو قصد الكبر بتقديمه للامامة او بتقديم بعض المأمومين على بعض او بصلاة على نحو سجادة فانها
 لا تبطل ولو كان المسئلة لانص فيها واستظهر بعضهم البطالان اه شيخنا عدوى (قوله من قوله
 لا عكسه) اي خلافاً للشيخين حيث جعل قوله الا بكسبر استثناء من قوله بقصد امام ومأموم به الكبر
 لما علمت من بطلان الصلاة مع قصده ولو بالعلو اليسير هذا والذي نقله العلامة ابو علي المناوي عن المازري
 عدم بطلانها بقصد الكبر بالعلو اليسير واخرى اذا كان بدون علو فانظر اه بن وارضاه شيخنا

(الابكشير) ٣ او قصد تعليم او ضرورة كضيق مكان اول يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة او منفرد في مكان عال فاقضى به شخص
او اكثر في مكان اسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) صلوا الامام ٢٦٩ على المأموم بأكثر من كسبر (ان كان مع

الامام) في المكان العالي
(طائفة كغيرهم) اي
جماعة لغيرهم من الذين
اقتدوا به في المكان
الاسفل في الشرف
والمقدار واولى لو كان
من معه اذ في رتبة من
الذين اقتدوا به في الاسفل
اولا يجوز (تردد) للمتأخرين
(و) جاز (مسمع) اي
اخذاه ونصبه لسمع
المأمومين برفع صوته
بالتكبير فيعلمون فصل
الامام (و) جاز (اقتداء
به) اي الاقتداء بالامام
بسبب سماعه والافضل
ان يرفع الامام صوته
ويستغنى عن المسمع (او)
اقتداء (برؤية) للامام
اولاً مومه (وان) كان
المأموم (بدار) والامام
بمسجد او غيره * ولما
ذكر شروط الامام
اتبعا بشروط الاقتداء
وهي ثلاثة نية الاقتداء
والمساواة في عين الصلاة
والتابعة في الاحرام
والسلام فقال (وشروط)
صحة (لاقتداء) للمأموم
بامامه (نيته) اي نية
اقتدائه بالامام اول صلاته
فلوا حرم منفردا ثم نوى
الاقتداء بغيره بطلت
لعدم نية الاقتداء اول

في حاشيته على كبير عبق وعليه فيصح جعل قوله الابكشير استثناء من قوله وبطلت بقصد امام ومأموم
به التكبير كما قال الطخيني (قوله الابكشير) اي الا ان يكون علوا للامام على المأموم سيرا بان كان ذلك العلو
قدر شبرا وذراع او كان علوا للامام بأزيد من ذلك بقصد تعليم الخ (قوله وهل ان كان الخ) الا نسب ان يقول
وهل مطلقا وان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد اي ان ما ذكره من عدم جواز علو الامام على المأموم
كثيرا سواء حل على السكراهة او الحرمه هل ذلك مطلقا اي سواء كان الامام يصلي وحده او كان معه طائفة
من المأمومين من خواص الناس او من عمومهم او محل النهي اذا كان الامام وحده في المكان المرتفع او معه
جماعة من خواص الناس واما لو كان معه غيره من عموم الناس او مثل غيرهم في الشرف فلا منع وهو المعتمد
ومحل الخلاف اذا لم يكن محل العالي مع اللامام والمأمومين امالو كان معدا لهم او كبسل بعض المأمومين
فصلي اسفل فلا كراهة ولا منع ايضا فافقره شيخنا العدوي (قوله وجاز مسمع) ظاهره ولو قصد بتكبيره
وتحميده مجرد سماع المأمومين وهو كذلك خلافا للشافعية حيث قالوا ان قصد ذلك بطلت صلاته وان قصد
الذكر فقط او الذكر والاعلام فصلاته صحيحة وان لم يكن له قصد قباطلة (قوله وجاز اقتداء به) ظاهره ولو
كان صييا وامراة او محدثا وكافرا وهو مبني على ان المسمع علامة على صلاة الامام واما على القول بان
المسمع نائب وكيل عن الامام فلا يجوز له التسميع حتى يستوفي شرائط الامام وهذه المسئلة احدى المسائل
التي زادها سيدي عبد الواحد بن احمد الوائش ربي في نظم ايضا ح المسائل لو اذنه فقال

هل المسمع وكيل او علم * على صلاة من تقدم فأم

عليه تسميع صبي او مراه * او محدث او غيره كالكفره

اه بن واختار الاول المازري واللقاني كما قاله شيخنا (قوله اي الاقتداء بالامام بسبب الخ) اشار الى ان
في كلام المصنف حذفوا ان الباء في به للسببية لانها صالحة للاقتداء والالا فاد غير المراد لان الاقتداء بالامام
لا بالمسمع (قوله بسبب سماعه) اي سماع المسمع واولى سماع الامام (قوله واقتداء برؤية) اي جاز
الاقتداء بالامام بسبب رؤية له او لمأمومه فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الاربع وهي الاقتداء
برؤية الامام او المأموم والاقتداء بالامام بسبب سماع المسمع واولى سماع الامام وان لم يعرف عينه ومما يلغز
به هنا شخص تصح صلاته فذا واما المأموم وهو الاعمى الاصم (قوله وان بدار) راجع للاحرين قبله اي
وان كان المقتدي في الاربع بدار والامام خارجها كان بمسجد او غيره كان بينهما حائل ام لا قال اللخمي اذا
اراد من في الدار التي بقرب المسجد ان يصلوا بصلاة المسجد جاز ذلك اذا كان امام المسجد في قبلتهم يسمعون
ويرونه ويكره اذا كان بعيدا يرونه ولا يسمعون لان صلاتهم معه على التخمين والتقدير وكذلك اذا كانوا على
قرب يسمعون ولا يرونه لحائل بينهم لانهم لا يدرون ما يحدث عليه وقد يذهب عليهم علم الركعة التي هو فيها
فان ترك جميع ذلك مضت اجزائهم صلاتهم اه ونقله ابو الحسن واقربه به تعلم ان المراد بالجواز هنا مطلق
الاذن الشامل للسكراهة اه بن (قوله ثم نوى الاقتداء بغيره) اي في ثاني ركعة مثلا (قوله فحط الشرطية
قولنا اول صلاته) اي فاندفع ما يقال ان ظاهر المصنف يقتضي ان الاقتداء يتحقق خارجا بدون النية لكنه
لا يصح الا اذا وجدت النية مع انه لا يتحقق خارجا الا بها فجعلها شرطا لا يصح وحاصل الجواب ان الشرطية
منصبة على الاولية لا على النية فلو حصل تاخير النية لثاني ركعة حصل الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لفقد
شرط الاقتداء وهو الاولية واما كون النية في حد ذاتها ركنا او شرطا فهو شيء آخر مسكوت عنه (قوله
بخلاف الامام فليست نية الامامة شرطا الخ) نعم لو نوى الامامة ثم رفضها ونوى الفدية فان الصلاة تبطل
لتلاعبه ولانها من الامور التي تلزم بالشرع (قوله ولو بجنازة) اي ولو كان الاقتداء به في جنازة ورد بلو على
من قال لا بد من نية الامامة في صلاة الجنازة والالم تصح صلاة الامام والاقتداء به (قوله بل كمال على التحقيق)
اي ان التحقيق ان الجماعة فيها مندوبة وقيل سنة وقال ابن رشد انها واجبة فان صلى عليها فرادى اعيدت

الصلاة فحط الشرطية قولنا اول صلاته فكان عليه ان يصرح به ويقرع عليه ان لا ينتقل منفردا لجماعة كما فعل ابن الحاجب (بخلاف
الامام) فليست نية الامامة شي طافي امامته ولا في الاقتداء به (ولو بجنازة) اذ ليست الجماعة فيها شرط صحة بل كمال على التحقيق

(الاجعة) فإنه يشترط فيها نية الامامة لان الجماعة شرط صحة فيها فلم ينوها بطلت عليه وعليهم لان قراره (وجعا) ليس له المطر فقط لانه الذي يشترط فيه الجماعة فلا بد فيه من نية الامامة ٢٧٠ في الصلاتين على المشهور وقيل في الثانية فقط ولا بد فيه من نية الجمع ايضا وتكون

عند الاولى فقط على الاصح ولا تبطل بتركها اذ هي واجب غير شرط بخلاف ترك نية الامامة فيهما فإنه يبطلهما وان تركها في الثانية بطلت فقط (وخوفا) اذ يت الصلاة فيه على الصفة الثانية من قسمهم طائفتين اذ لا يصح ذلك الا بجماعة فان لم ينوها بطلت عليه وعلى الطائفتين (وهستخلفا) لانه كان مأموما فلا بد من نية الامامة ليعين بين النيتين فان لم ينوها فصلاته صحيحة غايته انه منفرد لم ينو انه خليفة الامام مع كونه مأموما قبطل صلاته لتلاعبه واما الجماعة فان اقتدوا به بطلت في الحالين والا فلا يبطل ما كانت نية الامامة في الاربع السابقة شرطاً في صحته بحيث تنعدم بعده وكان فضل الجماعة كذلك ينعدم للامام بعدم نية الامامة عند الأكثر وان لم يكن شرطاً في صحة الصلاة صح تشبهها بما بهدا الاعتبار فقال (كفضل الجماعة) في الصلاة فإنه لا يحصل عند الأكثر الابنية الامامة ولو في الاثناء فلو صلى منفرداً ثم جاء

ما لم تدفن والا فلا إعادة مراعاة للمقابل وعلى قول ابن رشد يجب نية الامامة لتكون الجماعة فيها شرط صحة وهو المردود عليه بالمبالغة في كلام المصنف (قوله الاجعة الخ) لا يخفى ان النية الحكمية تكفي فتقدم الامام في الجمعة والجمع والخوف والاستخلاف دال عليها فاشتراط نية الامامة في صحة الصلاة في هذه الاربع لا فائدة فيه وقد يجب بان المراد بنية الامامة فيها عدم نية الاقرار قاله شيخنا (قوله لان الجماعة شرط صحة فيها) اي وكل صلاة كانت الجماعة شرطاً في صحتها كانت نية الامامة فيها شرطاً في صحة الصلاة في صحة الاقتداء بذلك الامام (قوله في الصلاتين) اي لان الجمع لا يعقل الا بين اثنين (قوله على المشهور) انظر ذلك فان التوضيح وح لم يذ كر اذ كان ان ابن عطاء الله ترد في هذه النية هل محلها الاولى او الثانية او هما فاعل ما قاله الشارح استظهار لعج وحينئذ فلا يناسب تعبيره بالمشهور (قوله وقيل في الثانية فقط) اي لظهور اثر الجمع فيها (قوله وتكون عند الاولى فقط) الاولى حذف قوله فقط لانه يعد عدم اشتراطها في الثانية مع ان اثر الجمع انما يظهر فيها فالصواب ان نية الجمع تكون عند الاولى وتستصحب الثانية (قوله فإنه يبطلهما) اما الاولى فلتترك النية فيها واما الثانية فلا تبطل بالدولى وقد يقال بطلان الثانية ظاهر لانها هي التي ظهر فيها اثر الجمع واما المغرب فقد وقعت في وقتها فلا تبطل تأمل ولذا قال العلامة بن انه اذا ترك نية الامامة فيهما بطلت الثانية فقط لكن قال شيخنا العدوى الفقه ما ذكره الشارح وان كان مشكلاً (قوله وان تركها في الثانية بطلت فقط) اي ولا يبعد ما قبل الشفق على الظاهر للفصل بينها وبين المغرب بالاربع ركعات التي بطلت (قوله بطلت عليه وعلى الطائفتين) الصواب انها انما تبطل صلاة الطائفة الاولى فقط لانها فارقت الامام في غير محل المفارقة واما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فصحيحة قاله شيخنا العدوى في حاشية عبق (قوله ليعين بين النيتين) لعل الاولى بين النيتين (قوله لتلاعبه) اي وذلك لان كونه خليفة يتأني كونه مأموماً وكونه مأموماً يتأني كونه خليفة ونية الامر بين المتنافسين تلاعب (قوله في الحالين) اعني ما اذا لم ينو الا الامامة سواء نوى انه خليفة عن الامام مع كونه مأموماً او لم ينو ذلك (قوله بحيث تنعدم) اي الصحة في المسائل الاربع السابقة وقوله بعدمه اي بعدم ذلك الشرط الذي هو نية الامامة (قوله وان لم يكن الخ) الوال للحال وان زائدة (قوله صح تشبهها) اي مسألة فصل الجماعة وقوله بها اي بالمسائل الاربع بجامع ان نية الامامة في كل شرط اعم من كونه شرطاً في حصول فضل الجماعة او شرطاً في صحة الصلاة (قوله بهذا الاعتبار) الباء بمعنى في اشارة للجامع المذكور (قوله فإنه لا يحصل) اي للامام (قوله لحصل الفضل لما مومه لاله) وعلى هذا القول فلا امام ان يعيد في جماعة لاجل تحصيل الفضل وعليه ايضا يغز ويقال اخبرني عن امام صلى بقوم وحصل لهم فضل الجماعة وله ان يعيد في جماعة اخرى اه بن (قوله واختار الخ) كان الاولى ان لو عبر بالاسم لانه اختار قول الاقل اه بن (قوله وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا) اي كما يحصل للمأموم بمعنى عند عدم نية الامامة قال شيخنا وما اختاره للخمى هو المعتمد وان كان مشكلاً من جهة ان النية الحكمية كافية وحينئذ فلا يتأني عدم نية الامام للامامة وقد يقال انه يتأني ذلك فيما اذا صلى منفرداً ثم جاء من ياتم به ولم يشعر فلم توجد نية الامامة لاحقية ولا حكمية وحينئذ فلا اشكال (قوله وان بادا وقضاء) هذا ما بالغته في المفهوم اي فان لم تحصل المساواة بل حصلت المخالفة بطلت هذا اذا كانت المخالفة في عين الصلاة بل وان كانت في صفتها كالاختلاف باداء وقضاء او كان الاختلاف في زمنها كظهورين من يومين هكذا قرر الشارح تبعاً لعقب ويحتمل ان تكون المبالغة راجعة للمنطوق وعليه فالواو في قوله وقضاء بمعنى او اي لا بد من المساواة بان يكون كل منهما اداء وقضاء ويكفي اذا كان كل منهما قضاء وان كان احدهما من يوم والا ٣ من يوم آخر كظهورين من يومين بعد الوقوع وان كان القدر يوم على ذلك لا يجوز وبهذا

من اتم به ولم يشعر بذلك لحصل الفضل لما مومه لاله (واختار) للخمى من عند نفسه (في) هذا الفرع (الاخير) قرر وهو قوله كفضل الجماعة (خلاف) قول (الاكثر) وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا ورجح (و) ثاني شروط الاقتداء (مساواة) من الامام وما مومه (في) عين (الصلاة) فلا تصح ظهر خلف عصر ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت (وان) كانت المخالفة (باداء وقضاء)

كظهر قضاء خلف ظهر اداء واما صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر فصحيحة لانها في الواقع اما اداء واما قضاء وقول المالكي اداء والشافعي قضاء انما هو بحسب ما ظهر له (او بظهر بن) مثلا (من يومين) مختلفين كظهر يوم السبت الماضي خلف ظهر الاحد فاستفيد من كلامه انه لا بد من الاتحاد في عين الصلاة وصفتها وزمنها (الانقلاب خلف ٢٧١ فرض) كضحى خلف صبح بعد شمس

وركتين خلف سقرية
او اربع خلف حضرية
بناء على جواز النقل
بأربع (ولا ينتقل منفرد)
بصلاة (لجماعة) بالنية
بحيث يصير ما موما لفوات
محل نية الاقتداء وهو اول
الصلاة فهذا من فوائد
قوله وشرط الاقتداء بنية
فلوفرعه عليه بالفاء كما فعل
ابن الحاجب كان اظهر
(كالعكس) اي لا ينتقل
من في جماعة للأفراد
فان اتقل بطلت فيهما واما
انتقال المنفرد لجماعة
بحيث يصير اما ما كان
يقتدى بالمنفرد احد بخار
(وفي) لزوم اتباع (مريض
اقتدى بعمه فصيح) المقتدى
فقط فيلزمه اتباعه لكن
من قيام وعدم لزومه
بل يلزمه الانتقال عنه
ويتمها اذا كما موم طرا
لامامه عذر (قولان و)
ثالث شروط الاقتداء
(متابعة) من المأموم
لامامه (في احرام وسلام)
بأن يقع كلا منهما بعد
الامام فان سبقه ولو بحرف
اوساواه في البدء كما سيحى
طلت ولو ختم بعده فهذه
سنة فان سبقه الامام ولو
بحرف صحت ان ختم معه
او بعده لا قبله قبطل في
سبع وتصح في اثنين وسواء

قرر بهرام في الوسط والكبير قال ابن عاشر وهو الاظهر حسبنا يظهر من التوضيح لكن اعترض ح على
بهرام من جهة الفقه بأن الراجح المنع في صورة ظهرين من يومين والمتمم هو ما في صغيره وعليه اقتصر ابن
عرفة وحينئذ فالاولى جعل المبالغة رابعة للمفهوم كاحل به شارحنا وان كان خلاف ظاهر المصنف (قوله
كظهر قضاء) اي كن يصلي ظهر امس خلف من يصلي ظهر اليوم او العكس (قوله فصحيحة لانها في الواقع
الخ) اي وانما نضر المخالفة في الأدائية والقضائية اذا كانت باتفاق مذهب الامام والمأموم وما ذكره
الشارح من الصحة في هذه الصورة تبع فيه ما في كبير خش وهو الصواب كما قال شيخنا وما في عقب من
عدم الصحة لا يعول عليه (قوله بعد شمس) اي ولا ينظر هنا لاداء وقضاء لانهم اغتفر واهنا المخالفة في
العين فأولى المخالفة في الصفة (قوله بناء الخ) هذا البناء انما يحتاج له اذا قلنا ان الاستثناء في كلام المصنف
يفيد الجواز والظاهر انه يفيد الصحة فقط لانه استثناء من مفهوم الكلام السابق وهو البطلان والمعنى
فان لم تحصل المساواة بطلت الانقلاب خلف فرض فانه صحيح وان كان مكر وهاو حينئذ فلا حاجة لذلك البناء
وتنبه لو اقتدى متقل بمقتضى وترتب على الامام سهو في الفرض لا يقتضي السجود في النقل كترك
سورة فالظاهر اتباعه في السجود كسبوق لم يدرك موجب ومقتضى بخالف كذا في المجمع (قوله كالعكس)
يستثنى من هذا مسائل الخوف والاستخلاف والسهو والرعاف وباستثناء ما يدفع ما ذكره ح من ان قوله
كالعكس مبني على قول ابن عبد الحكم وجوب الاستخلاف ان طرأ عذر للامام ما على قول ابن القاسم
من ان لهم ان يتموا اذا فلا اه او يقال وهو الاحسن قوله كالعكس اي لا ينتقل عن الجماعة مع بقائها
وفي المستثنيات انتقل عنها بعد ذهابها اه بن (قوله اي لا ينتقل من في جماعة للأفراد) اي لان المأمومية
تلزم بالثبوت وان لم تجب ابتداء كالنقل ومحل عدم جواز الانتقال المذكور ما لم يضر الامام بالمأموم في
الطول والاجار له الانتقال كذا في المجمع فالقاعدة غير كلية (قوله قولان) اي وعلى الثاني فالظاهر انه لا يصح
الاقتداء به لانه كالمسبوق اذا قام لا كمال صلاته كذا في عقب ويؤخذ منه انه يحصل له فضل الجماعة وهو
ظاهر ان كان فعل مع امامه ركعة قبل صحته والافلا وتأمله واعلم ان في مفهوم قوله وفي مريض اقتدى بمثله
فصح تفصيلا فان اقتدى المريض بصحيح ثم صح المقتدى او اقتدى المريض بمثله فصيح الامام واقتدى
الصحيح بمثله ثم مرض المأموم فصيح صلاته في الصور الثلاث واما اذا اقتدى الصحيح بمثله فرض الامام
فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ركن فيلزمه الانتقال ويتمها اذا (قوله ومتابعة الخ)
المفاعلة ليست على بابها (قوله بان يقع كلا منهما بعد الامام) اي بعد فراغ الامام منه وهذا بيان للاكمل
فلا ينافي ما ذكره بعد من انه اذا سبقه الامام ولو بحرف صحت ان ختم معه او بعده (قوله قبطل في سبع)
لكن البطلان في اربعة منها اتفاقا وهي ما اذا سبق الامام ولو بحرف وختم معه او قبله او بعده اوساواه في
البدء وختم قبله واما اذا ساواه في البدء وختم معه او بعده فالبطلان فيهما على الراجح وهو قول ابن حبيب
واصبغ ومقابله لابن القاسم وابن عبد الحكم وكذلك اذا سبقه الامام في البدء وختم قبل الامام فالبطلان
فيها على المعتمد خلافا للاستظهار ابن عرفة الصحة فيها تبع للبيان (قوله سواء فعل ذلك) اي ما ذكر من
السبق والمساواة وقوله فيهما اي في الاحرام والسلام وحاصله ان الصور التسع المذكورة تجري في كل
من الاحرام والسلام عمدا او جهلا مطلقا وفي الساهی فيما يتعلق بالاحرام فليحرمه معه او قبله
سهوا واما ان سلم قبله سهوا فانه يسلم بعده ويحمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده الامام الطول
طلت (قوله فالمساواة في الاحرام والسلام) اي في الاتداء بهما (قوله وان بشك) اي هذا اذا لم يحصل
شك منهما ولا من احدهما بان جزم الامام بأنه امام وجزم المأموم بأنه مأموم بل وان حصل شك

فعل ذلك عمدا وسهوا فيهما الامان سلم سهوا قبل امامه فانه يسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم ثانيا بعده ولو سهوا واطال بطلت (فالمساواة) من
المأموم لامامه في الاحرام والسلام واولى السبق (وان بشك) منهما او من احدهما (في المأمومية) والامامية او القذية

(مبطله) الصلاة وتؤتى بعده فاذ اشهر هل هو مأموم أو أمّ أو فدأوى بمومية مع أحدهما وسأواه أو سبقه بطلت عليه وكذا لو شك كل منهما بطلت عليهما أن تساوي أو لا فعل السابقي ومفهوم قوله في المأومية أنه إذا شك أحدهما في الإمامية والفدية لا تبطل بسلامه قبل الآخر مالم يبين أنه كان مأموماً في الواقع وكذا لو شك كل ٢٧٢ منهما في الإمامية والفدية أو تؤى كل منهما إمامة الآخر صحت لكل منهما

(قوله مبطله) وفي قطعه إذا حصلت المساواة أو السبق في الأحرام بسلام أو دونه قولان الثاني للمدونة والأول قال التونسي أنه ليسحنون (قوله ولو نتم) أي ذلك المساوي الجازم بالمأومية أو الشاك فيها وقوله بعده أي بعد صاحبه وأولى إذا ختم معه أو قبله (قوله أو في مأومية مع أحدهما) أي أنه شك هل هو مأموم أو إمام أو هل هو مأموم أو فدأ (قوله إذا شك الخ) حاصله أنه إذا وقع الشك بينهما في المأومية بطلت عليهما معافي المساواة وأما في السبق من أحدهما فتبطل صلاة السابق مطلقاً وكذا صلاة المتأخران ختمها قبل السابق والأصح أن لا يصح وأما أن وقع الشك من أحدهما فصلاته باطلة في المساواة والسبق أيضاً وكذا صلاة المتأخران ختم قبل الآخر (قوله أي المتابعة فوراً) أي بأن يأتي بالأحرام والسلام عقب فراغ الإمام منه فوراً من غير فصل برمان لطيف (قوله فإن السبق والمساواة لا يبطل) المراد بالسبق الذي لا يبطل مع كونه حراماً السابق للركن بأن شرع فيه قبل الإمام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه وأما السابق بركن كأن يركع ويرفع قبل الإمام فهو مبطل لأنه لم يأخذ فرضه معه إلا أن يكون ذلك سهواً فيرجع له كذا في المجمع (قوله فالمنسحب أن يفعل بعده) عياض اختلف في المختار في اتباعه في غير الأحرام والسلام هل هو بأثر شرعه أو بأثر تمام فعله كاستوائه قائماً (قوله في غير الأولى) أي وأما فيها فهو مبطل للصلاة كما مر في وان زوحم مؤتم الخ (قوله وأمر الرفع الخ) لما ذكر أن السبق في غير الأحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك وقوله الرفع أي عمداً أو جهلاً أو سهواً أو ظناً أن إمامه رفع (قوله بعوده) أي ولا يقف ينتظره فإن لم يعد فلا شيء عليه (قوله لما رفع منه) أي من ركوع أو سجود وقوله ويرفع بعده أي بعد الإمام (قوله إن علم إدراكه) أي إدراك الإمام في ذلك الركوع أو السجود قبل رفعه منه وقوله إن علم أي أو ظن وقوله واللم يرجع أي والابن علم عدم إدراكه أو ظن ذلك أو شك في الإدراك وعدمه لم يرجع (قوله لركوع أو سجود) أي والحال أنه أخذ فرضه مع الإمام من القيام المحفوض منه ويعلم إدراك الإمام في القيام الذي فارقه فيه أن لو عاد (قوله بل ثبت) أي راعياً أو ساجداً على حاله (قوله لأن الخفض ليس مقصوداً لذاته) أي اتفاقاً كذا في عبق وخش وهذا علل في التوضيح قال ابن عاشور تأمله مع ما تقرر من الخلاف من أن الحركة للركن هل هي مقصودة أم لا وعلى قصدها ينبنى قوله وتارك ركوع يرجع قائماً قال والذي يظهر لي في جوابه أن المنى هنا قصدها في نفسها والمثبت على الخلاف قصدها لغيرها وكان المعلل بهذا التعليل يحوم به على أن الركن من الركوع والسجود إنما هو الانحناء والاتصال بالأرض وأما الهوى نفسه فوسيلة ولا حق له في الركنية بخلاف الرفع منهما فإنه نفس الركن وليس الركن كونه قائماً بعد الركوع ولا كونه جالساً بعد السجود فتأمل والحاصل أن مراد المعلل بهذا التعليل أن الخفض ليس مقصوداً لذاته بل مقصود تبعاً لغيره لأن الحركة للركن مقصودة بالتبع ولذا قال الشارح بل هو مقصود للركوع الخ (قوله بل للركوع أو السجود) أي وحيث كان المقصود الركوع أو السجود فلا يرجع حيث انخفض و يرجع إذا رفع لأجل حصول المقصود الذي هو الركوع أو السجود (قوله والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع) أي وحيث شك قوله لأن خفض كان الأولى أن يقول كأن خفض (قوله وهل العود) أي عوده لما رفع منه قبل الإمام من ركوع أو سجود وللقيام الذي انخفض منه قبل الإمام (قوله ولم يرجع واحداً) أي لكن المراق اقتصر على الثاني فيفقد ترجيحه (قوله ومحلها) أي محل القولين وقوله إن أخذ أي أن كان قد أخذ قبل رفعه أو خفضه فرضه مع الإمام بأن أطمان معه في الركوع والسجود ثم رفع قبله وفي القيام ثم خفض قبله (قوله والأعاد وجوباً اتفاقاً) أي والابن كان رفعه أو خفضه قبل أن يأخذ فرضه مع الإمام بأن لم يطمئن معه وجب

(الامساواة) أي المتابعة فوراً فلا تبطل والأفضل أنه لا يحرم أو يسلم إلا بعد سكوتها (كغيرهما) أي غير الأحرام والسلام من ركوع أو سجود أو رفع منها وفي كلامه حذف مضافين أي كعدم متابعته في غيرهما فإن السبق والمساواة لا يبطل (لكن سبقه) للإمام عمداً (ممنوع) أي حرام (والا) يسبقه في غيرهما بل سأواه (كره) فالمنسحب أن يفعل بعده ويدركه فيه وأما فعله بعد الفراغ من الركوع أو السجود في غير الأولى فحرام كان يسجد بعد رفعه منه وكذا استمراره ساجداً في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة حتى سلم (وأمر الرفع) لرايه من الركوع أو السجود قبل رفع إمامه (بعوده) لما رفع منه ويرفع بعده (إن علم) المأموم (إدراكه قبل رفعه) واللم يرجع (لأن خفض) قبل إمامه لركوع أو سجود فلا يؤمر بالعود بل يثبت كما هو حتى يأتيه الإمام لأن الخفض ليس مقصوداً لذاته بل للركوع أو السجود والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع

عوده اتفاقا اي ان كان رفعه قبل اخذ فرضه سهوا (قوله فان تركه) اي العود عمدا بطلت صلاته لانه كن
سبق الامام بركن (قوله واما لو رفع عمدا) اي قبل ان يأخذ فرضه بعد انحطاط الامام (قوله فتبطل بمجرد
الرفع) اي سواء اعتد بما فعله او لم يعتد به لانه ان اعتد بما فعله كان متعمدا ترك ركن وان لم يعتد به بل اعاده
كان متعمدا الزيادة ركن. واعلم ان حاصل ما في المسئلة ان تقول ان من رفع من الركوع والسجود قبل
الامام فتارة يكون رفعه منها قبل اخذه فرضه منها مع الامام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد ان اخذ
فرضه فان صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقا كان انحنى في ذلك الركوع او السجود قبل الامام عمدا
او جهلا او سهوا او بعد الامام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الامام عمدا او جهلا او سهوا فهذه اثنتا عشرة
صورة. ويؤمر الراجع فيها بالعود بالشرط الذي ذكره المصنف فان لم يعد مع تمكنه فلا شيء عليه واما ان
كان رفعه قبل ان يأخذ فرضه فالصلاة باطلة في ثمانية وهي ما اذا انحنى قبل الامام في ذلك الركوع
او السجود عمدا او جهلا او سهوا وانحنى بعده ورفع في هذه الاحوال الاربعة قبله عمدا او جهلا وذلك
لانه متعمد ترك ركن ان اعتد بما فعله ولم يعده فان لم يعتد بما فعله واعاد فقد تعمذ زيادة ركن واما ان كان
رفع في الاحوال الاربعة سهوا او وجب الرجوع اتفاقا فان لم يرجع عمدا بطلت وان لم يرجع سهوا احتج رفع
الامام كان بمنزلة من زوحم عنه فان كان ركوعا فيأتي به حيث يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث
كان في غير الاولى وان كان منها تركه وفعل مع الامام ما هو فيه ويأتي به ان كان سجودا ما لم يعقد الامام
ركوع الركعة التي تليها كان من الركعة الاولى او من غيرها تنبيه بخلافه ان كان رشدا انه لا صلاة لمن رفع
راسه قبل امامه سهوا في صلاته كلها قبل اخذ فرضه في الجميع اه. وانظر هل معناه انها تبطل او المراد
انه لا يعتد بما فعله من الركعات ويبني على احراره وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا (قوله كل منهم صالح لها)
اي لاستحقاقها وانما قدرنا ذلك لاجل دخول المرأة في المنزل ونحوها لانها لا تصلح لمباشرتها (قوله وندب
تقديم سلطان الخ) اعلم ان لنا مقامين احدهما مقام بيان من هو احق بالتقديم فيقضى له به وهذا هو المشار
له بقول المصنف وان تشاح متساوون لا لكبرا قترعوا فيقهم منه ان غير المتساو ين يقضى للافضل منهم
بالتقديم وثانيهما مقام بيان ما تختاطب به الجماعة دون تشاح وهذا هو المشار له هنا بقوله وندب تقديم
سلطان الخ (قوله او نائبه) فيه جل السلطان على حقيقته وقال اللقاني المراد بالسلطان من له سلطنة
كان السلطان الاعظم او نائبه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما افاده شب فان اجتمع مقدم
القاضي لانه الذي يتولى امر العباد كما استظهره بعضهم (قوله ثم رب منزل) وحكم امام المسجد الراتب
حكم رب المنزل والمراد بالمنزل الذي يقدم به المنزل المجتمع فيه (قوله وان كان غيره اقله وافضل منه)
هذه طريقة وسيأتي عند قوله واستنابة الناقص عن ابن حبيب طريقة اخرى تخالف هذه (قوله لانه
احق بداره من غيره) اي ولانه ادري بقبلتها وعورتها وما تليق الصلاة فيه (قوله وندب تقديم
المستأجر على المالك) اي للملك المنفعة وخبرته بطهارة المسكان والندب لا ينافي القضاء له عند التنازع
(قوله وان عبدا) مباينة في تقديم رب المنزل على نسبه. تقديم المستأجر على المالك فتقول الشارح هذا
اذا كان رب المنزل حرا فيه حذف الواو مع ما عطف والاصل هذا اذا كان رب المنزل ومالك المنفعة حرا
بدليل ما بعده وهو قوله بل وان كان مالك ذاتها او منفعتها عبدا والمراد بمالك المنفعة من ملكها باجارة او
اعارة او عمري فالمعار والمعمر بالفتح يقدمان على رب المنزل خلافا لما في عبق (قوله او منفعتها) انث
الضمير العائد على المنزل لانه في معنى الدار (قوله كاهرة) اي كان الحق في الامامة للمرأة في منزلها (قوله
واستخلفت) قال ابن عاشر المرأة من جملة ما ينسدرج في قوله واستنابة الناقص فذكرها هنا تشويش وحشو
(قوله ندبا) اي وقيل وجوب الحق ان الخلف لفظي لان من قال وجوب امراده انها لا يباشر الامامة بنفسها
ومن قال ندبا اراد انها لا تترك القوم هملا والحاصل انه يجب عليها ان لا تقدم وهذا لا ينافي انه يندب لها ان

فان تركه عمدا بطلت
وان تركه سهوا فكمن
زوحم وقد تقدم حكمه
والموضوع انه رفع او
خفض قبل ان يأخذ فرضه
سهوا واما لو رفع عمدا
فتبطل بمجرد الرفع بخلاف
من اخذ فرضه * ثم
شرع بين من هو الاولى
بالامامة اذا اجتمع
جماعة كل منهم صالح
لها فتقال (وندب تقديم
سلطان) او نائبه ولو كان
غيره اقله وافضل منه
(ثم) ان لم يكن سلطان
ولا نائبه ندب تقديم
(رب منزل) وان كان
غيره اقله وافضل منه
لانه احق بداره من غيره
(و) ندب تقديم
(المستأجر) او المستعير
فيما يظهر (على المالك)
هذا اذا كان رب المنزل
حرا بل (وان) كان
المالك لذاتها او منفعتها
(عبدا) ما لم يكن سيده
حاضرا الا قدم عليه لانه
المالك حقيقة (كاهرة)
في منزلها (واستخلفت)
ندبا من يصلح لها والاولى
استخلافها لافضل

ومثلها ذكر مسلم لا يصلح للإمامة (ثم) ان لم يكن رب منزل نذب تقدم (زائد فقه) اي علم بأحكام الصلاة على من دونه فيه ولو زاد عليه في غيره (ثم زائد حديث) اي واسع رواية وحفظ وهو افضل من زائد فقه ولكن قدم عليه لزيادة علمه بأحكام الصلاة (ثم زائد قراءة) اي ادري بالقراءة وامكن من غيره في مخارج الحروف او اكثر قرأنا واشد اتقاننا (ثم زائد عبادة) من صوم وصلاة وغيرهما (ثم) عند التساوي فالتقديم (بسن اسلام) اي تقدمه ٢٧٤ فيه ويعتبر من حين الولادة او الاسلام فابن العشرين من اولاد المسلمين يقدم

على ابن سئين اسلم من منذ خمس عشرة سنة مثلا (ثم بنسب) فعند التساوي يقدم القرشي على غيره فعلم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الحاء اي الاحسن فيه (ثم بخلق) بضمين اي الاكمل فيه ومن الناس من عكس الضبط واستظهره المصنف والمثنى يحتملها (ثم بلباس) حسن شرعا ولو غير ابيض لا كعبرير ومحل استحقاق من ذكر التقديم (ان عدم نقص منع) اي ان خلا من نقص مانع من الامامة كالعجز عن ركن من مرض او زمانة او غير ذلك (او) عدم نقص (كره) بأن سلم من نقص تكراهه مع الامامة من طع وشلل وابسة وغيرها مما مر وهذا هو معنى قولهم واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة قدم كذا الخ فكأنه قال ونذب تقدم من ذكر اذا كان كل يصلح لها بأن كان سالما

تقدم رجلا ولا تترك القوم هملا (قوله ومثلها) اي في نذب الاستخلاف ذكر مسلم لا يصلح للامامة والحال انه رب منزل (قوله واسع رواية وحفظ) كان يكون تلقى الكتب الستة مثلا وحفظها فوسع الرواية هو الملتقى لكثير من كتب الحديث سواء حفظ ما تلقاه ام لا واسع الحفظ هو الذي يحفظ كثيرا من الاحاديث (قوله ثم زائد قراءة) اي ثم مع تساويهم في الحديث وفيما قبله وهو الفقه يقدم زائد قراءة (قوله اي ادري بالقراءة) اي فيقدم الاحسن تجويدا ولو كان غير حافظ له بنامه على غيره ولو كان حافظا له بنامه (قوله واكثر قرأنا) فيقدم حافظ الثلثين على حافظ النصف وقوله واشد اتقاننا فيقدم من لا يغلط فيه على من يغلط فيه (قوله ثم زائد عبادة) اي ثم مع تساويهم في القراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة (قوله ثم عند التساوي) اي في جميع ما مر وقوله فالتقديم س اسلام اي لزادة عمله (قوله ويعتبر) اي سن الاسلام والتقدم فيه (قوله ثم بنسب) يحتمل ان المراد ثم بشرف نسب ويحتمل ان المراد ثم بعرفة نسب ويحتمل ان المراد ما هو اعلم وهو الذي قرر به شارحنا وخش حمله على الاول تبعنا لتعقيب وشب جلاله على الثاني (قوله بفتح الحاء) اي وهي الصورة الحسنه لان العقل الكامل والخير قد يتبعانها غالبا وقد قالت الحكماء حسن التركيب وتناسب الاعضاء يدل على اعتدال المزاج واذا اعتدل المزاج ينشأ عنه كل فعل حسن قال بن قسلا عن عياض قرأت في بعض الكتب عن ابن ابي مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله وجهها حسنا واسما حسنا وخلقا حسنا وجعله في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه (قوله ثم بخلق بضمين) اي بحسن خلق اي بخلق حسن اي لانه من اعلى صفات الشرف والخلق الحسن شرعا هو التحلي بالفضائل والتزه عن الرذائل لا ما يعتقده العوام من انه مسارة الناس والمجي على ربحهم لان هذا ربحا كان مذموما (قوله ومن الناس) المراد به ابن هرون (قوله واستظهره المصنف) اي في التوضيح لكن الذي تلقاه المصنف عن شيخه ما تقدم للشارح وان كان استظهر خلافه (قوله ثم بلباس حسن) اي جليل وقوله شرعا الاولى عرفاى وهو الجديد مطلقا من غير الحرير لان اللباس الحسن شرعا هو البياض خاصة جديدا او لا فلا يصح قوله ولو غير ابيض وانما قدم صاحب اللباس الحسن على من بعده لئلا تحسن اللباس على شرف النفس والبعد عن المستفترات وقدمه الشافعية على الجعيل في الخلقة كانه لتعلق الثياب بالصلاة (قوله ومحل استحقاق من ذكر التقديم الخ) حاصل تقرير الشارح ان هذا شرط في استحقاق من ذكر التقديم وفي مفهومه وهو ما اذا وجد نقص مانع او موجب للكراهة تفصيل فان كان سلطانا اورب منزل فلا يسقط حقهما ونذب طالما الاستخلاف وعدم اهمال الامر لغيرهما اذا كان النقص غير كفر وجنون وان كان غيرهما سقط حقه (قوله واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة) اذ من المعلوم انه لا يكون كل واحد منهم صالحا للامامة الا اذا كان خاليا من الامور الموجبة للمنع او الكراهة (قوله ونذب استنباه الناقص) كونه عطف على معمول نذب لا يقتضى تخصيصه بنقص الكره لما تقدم ان المتلبس بنقص المنع كالمرأة نذب لها الاستنباه وهو بهذا التقرير يرجع للسلطان ورب المنزل لا للسلطان فقط واعلم ان في كلام المصنف وجهين آخرين احدهما اللبساطى والمواق وبهرام ان من له المباشرة لا تنفاه نقص المنع والكره يستحب له اذا حضر من هو اعلم منه واوئى ان يستنبه لقول ابن حبيب احب الى ان حضر من هو اعلم من

صاحب

من نقص يوجب منعها او كرها (و) نذب (استنباه لناقص) نقص منع او كره ان كان له استحقاق اصلي فيها وهو السلطان ورب المنزل فقط واما غيرهما فليس له حق فيها فالأفقه ان قام به مانع سقط حقه وصار كالعدم والحق لمن بعده وهكذا ثم شبه في النذب قوله (كوقوف ذكر) بالغ (عن عينه) ونذب ايضا تأخره عنه قليلا فان جاء آخر نذب لمن على اليقين ان يتأخر حتى يكون خلقه ولا يتقدم الامام (و) نذب وقوف (انين) فاكثر (خلق وصبي) مبتدا وقوله (عقل القرية) نعتة اي ادرك ان الطاعة ثابتة على فعلها ويعاقب على تركها (كالبالغ) خبره قد تفق عن عينه ومع غيره خلقه فان لم يعقل الامر تركه ينف حيث شاء

(ونساء) واحدة فأكثر يندب وقوفهن (خلق الجسيع) أي جميع من تقدم مع الإمام وحده خلفه ومع رجل عن يمينه خلفهما ومع رجال خلفه خلفهم (ورب الدابة) إذا أكرى شخصاً على حمله ولم يشترط تقديم ٢٧٥ أحدهما (أولى بمقدمها) لأنه أعلم بطباعها

ومواضع الضرب منها
وذكرت هذه للدلالة
على أن الأئمة مقدم
لأنه أعلم بمصالح الصلاة
ومفاسدها ومقدم
يحتمل أنه بكسر الدال
مخففة وفتحها مشددة
(و) قدم (الأورع) وهو
التارك لبعض المباحات
خوف الوقوع في الشهات
على الورع وهو التارك
للشبهات خوف الوقوع
في المحرمات (و) قدم
(العدل) على مجهول
حال أو المراد بالعدل
الاعدل أي على العدل
وأما الفاسق فلاحق
له فيها (والحر) على العبد
(والاب) على الابن ولوزاد
فتها (والعم) على ابن
أخيه ولوزاد فتها أو
أكبر سن من عمه فتها
(على غيرهم) راجع
للأورع ومن بعده
(وان تشاح) أي تنارع
في طلب التقديم جماعة
(متساوون) في المرتبة
(للكبر) يسكون الباء
لطلب الثواب
(اقرعوا) وأما التشاخوا
للكبر سقط حقهم
لأنهم حينئذ فاسق لاحق
لهم فيها بل تبطل به
صلاتهم (وكبر المسبوق)
تكبيرة غير تكبيرة
الأحرام (لركوع) وجسد
الإمام متلبس به ويعتد

صاحب المنزل أو اعدل منه أن يوليه ذلك الوجه الثاني للنصر للقائي وهو أن يجعل قوله واستنابة الناقص عطفًا على معمول عدم ولا يختص بنقص الكره وعلى التقريرات الثلاثة يكون كلام المصنف أي قوله واستنابة الناقص مختصاً برب المنزل والسلطان دون غيرهما أه بن أن قلت أن هذا الوجه الثالث غير صحيح لأن المعنى عليه ومحل استحقاق من ذكر التقديم أن عدم نقص منع أكره وعدم استنابة الناقص وهذا يقيدان السلطان لا يقدم بالفعل إلا إذا عدم استنابة الناقص فيقتضي أن هناك من يقدم على السلطان وأن السلطان لا يقدم إلا إذا عدم استنابة ذلك الغير إذا قام به نقص مع أنه ليس هناك من يقدم عليه واجب بأن عدم استنابة الناقص شرط باعتبار الثاني وما بعده فقط أي أن رب المنزل وزائد الفقه أنما يقدم إذا عدم استنابة الناقص وهو السلطان ورب المنزل وهذا هو المراد بكون كلام المصنف مختصاً برب المنزل والسلطان على هذا الوجه (قوله ونساء خلق الجسيع) ويقف الخنثى أمامها في توسط بين الرجال والنساء وفي ح ويكره للرجل أن يؤم الاجنبيات وحدهن والكره في الواحدة أشد أه وكأنهم لم يحرموا ذلك كالحلوة لأن الصلاة مائة (قوله خلفهما) أي بحيث يكون بعضها خلف الإمام وبعضها خلف من على يمينه والظاهر كما قال شيخنا أنه إذا وقف على يمين الإمام أكثر من واحد فأنفق خلف الإمام وخلف من بصلقه (قوله ورب الدابة أولى بمقدمها) كذا في المدونة ونصها والاولى بمقدم الدابة صاحبها وصاحب الدار والى بالإمامة إذا صلوا في منزله إلا أن يأذن لأحد أه قال أبو الحسن لأن صاحب الدابة أعلم بطباعها ومواضع الضرب منها وصاحب الدار والى لأنه أعلم بالقبيلة فيها وبالموضع الطاهر منها وكلاهما دليل على أن الفقيه أولى بالإمامة من غيره وهي دلالة حسنة والحاصل أنه لما كان صاحب الدابة أولى لأنه أعلم بطباعها وصاحب الدار والى لكونه أعلم بقبيلتها كان الفقيه أولى لكونه أعلم بما تصح به الصلاة أه بن (قوله وذكر هذه) أي المسئلة هنا مع أن محلها باب الإجارة (قوله والأورع والعدل والحر) مرتبة هذه الثلاثة بعد قوله ثم زائد فقه ثم حديث فكان حقه أن يقدمها هناك ولا يستغنى عما تقدم عن ذكر الثلاثة كما قيل لأن ما تقدم من باب التحلي بالحاء المهملة وهذه من باب التخلي بالخاء المعجمة فلا بد من ذكرها لكن الأولى تقدمها أه بن (قوله وقدم العدل الخ) أي ما لم يكن مقابله أزيد فقها وكذا يقال في الأورع والحر واعترض قوله والعدل بما حاصله أن الذي يقابل العدل هو الفاسق فينحل المعنى وقدم العدل على الفاسق فيقتضي أن الفاسق له حق في الإمامة وليس كذلك وإجابات بأن المراد قدم العدل على مجهول الحال وفيه نظر لأن الشيء إنما يقابل بنقيضه فتقول هذا إنسان أو ليس بإنسان أو بالمساوي لنقيضه فتقول هذا الشيء أما قديم أو حادث ومجهول الحال ليس بنقيض للعدل ولا مساو بالنقيض بل أخص من نقيضه فإن عدل نقيضه لا عدل ومجهول الحال أخص من لا عدل لصدقه بمجهول الحال وبالمعقل وقال ابن غازي المراد بالعدل في كلام المصنف الأعدل فإنه يقدم الأعدل على العدل وفيه أن هذا تكلف لأنه صرف اللفظ عن ظاهره فالأولى أن يراد بالعدل عدل الشهادة ولا يلزم أن يكون مقابله فاسقاً لأنهم قابضون في باب الشهادة بالمعقل وهو ليس بفاسق لأن المراد به من يفعل الفعل بحضرة ولا يتنبه له (قوله والاب والعم الخ) مرتبة هذين بعد رب المنزل فكان حقه أن يقدمهما ههنا كذا في عيج وهو يدل على أن رب المنزل والسلطان يقدم على غيره ولو أبا (قوله ولو راد فقها) أي ولو كان الابن زائداً في الفقه على أبيه وهذا عند المتساحة وأما عند التراضي فالابن الألفه أولى من أبيه بالإمامة وكذا يقال فيما بعده من العم وابن أخيه كفي أبي الحسن (قوله ولوزاد فتها) أي ولو كان ابن الأخ زائداً فقه أو أكبر سنًا وخالف في ذلك سحنون وقال إن كان ابن الأخ زائداً فقه أو أكبر سنًا قدم على عمه أه بن (قوله لالكبر) يدخل في منطوقه إذا كان تشاخصهم لأجل حيازة فائضها وخراجها كوقوف على الإمام فليس ذلك مما يفسقهم كما قاله أبو علي المسنوي أه بن وفي حاشية شيخنا عن البرموني أنه لو كان تشاخصهم لأجل حيازة فائض الوظيفه فالظاهر أنه ينظر للفقير ويقدم به والأقرع بينهم (قوله ويتعد تلك الركعة أن أدركها) أي أن يتقن أدراكها بركوعه مع الإمام وأن لم يطمئن إلا بعده فإن لم يتبين أدراكها

بتلك الركعة أن أدركها (أو سجود) أي وكبر لسجود وجد الإمام به غير تكبيرة الاحرام أيضا ولا يعتد بركعتيه

(بلا تأخير) راجع للمستثنين أي ولا يؤخر حتى يرفع الإمام أي يحرم التأخير في الركوع وكره في السجود إلا أن يشك في الإدراك إلى ركعة فيذهب التأخير (لا) يكبر غير تكبيرة الأحرام (جلوس) أول أدركه الإمام به بل يكبر للأحرام من قيام ويجلس بلا تكبير (وقام) المسبوق للقضاء بعد سلام الإمام (تكبيران جلس في ثانيته) أي ثانية المسبوق بأن أدرك الركعتين الأخيرتين من رابعة أو ثلاثية ومفهوم الشرط أنه إن جلس في أوله كدرك الرابعة أو الثالثة من ٢٧٦ ثلاثية أو الثانية من ثنائية أو جلس في ثالثه كن فاته الأولى من رابعة قام بلا

تكبير لأن جلوسه في غير محله وانما هو لموافقة الإمام وقد رفع معه بتكبير وهو في الحقيقة للقيام ثم استثنى من عموم المفهوم قوله (لا مدرك التشهد) الأخير أو ما دون ركعة فيكون تكبير لأنه كفتح صلاة (وقضى) هذا المسبوق بعد تمام سلام إمامه (القول) الذي فاته مع الإمام وهو القراءة بأن يجعل ماقاته قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه آخرها (و بنى الفعل) وهو ما عدا القراءة بأن يجعل ما أدركه معه أول صلاته وما فاته آخرها فيجمع بين التسميع والتحديد ويقنت في الصبح لأنها ملحقة بالافعال فن أدرك أخيرة المغرب قام بلا تكبير فيأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنه قاضي القول ويجلس لأنه بان في الفعل ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنه قاضي القول ومن أدرك الثانية منه أتى بركعة كذلك ومن أدرك الأخيرة

العاها وتأتي بركعة بدلها (قوله بلا تأخير) متعلق بمقدراي ودخل بلا تأخير (قوله أي يحرم التأخير في الركوع) أي لأن في ترك الدخول معه والتأخير طعننا في الإمام والموضوع أن الإمام راتب (قوله وكره في السجود) أي وكره التأخير في السجود وقيل أنه حرام (قوله إلا أن يشك الخ) هذا استثناء من حرمة التأخير في الركوع وحاصله أن محل النهي عن التأخير في الركوع ما لم يشك في أدراك الركعة والاندب له التأخير ومحل النهي عن التأخير في السجود إذا لم يكن معيد الفضل الجماعة والاخر دخوله فيه حتى يتم تلك الركعة ويعلم هل بقي معه ركعة فأكثف فدخل أو لا فلا يدخل وهل تأخير الدخول حينئذ واجب للنهي عن إيتاع صلاة مرتين أو مندوب (قوله وقام المسبوق للقضاء بعد سلام الإمام) فإن قام له قبل سلامه بطلت وأجار الشافعية نية المفارقة وهذا إذا قام عمدا أو جهلا فإن قام سهوا التي ما فعل رجع للإمام فإن لم يتذكر إلا بعد سلام الإمام فلا يرجع ويلغى كل ما فعله قبل سلام الإمام (قوله بأن أدرك الركعتين الأخيرتين الخ) أي فإذا قام لقضاء ماقاته قام بتكبير أي يأتي به بعد استقلاله لأنه يكبر حال قيامه قبل استقلاله كما هو ظاهر المصنف (قوله لا مدرك التشهد) أي فاته يقوم بتكبير كما هو مذهب المدونة ومقاله ما أخرجه سند من قول مالك إذا جلس في ثانيته يقوم بلا تكبير لأنه هنا يقوم بلا تكبير أيضا وما نقله زوق عن عبد الملك أنه يقوم بتكبير مطلقا قال وكان شيخنا القوري يفتي به العامة لئلا يخطوا كذا نقل ح والحاصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة يقوم بتكبير مطلقا وبغير تكبير مطلقا ويقوم بتكبيران جلس في ثانيته لافي غيرها لا مدرك التشهد (قوله لأنه كفتح صلاة) يؤخذ منه أنه يؤخر التكبير حتى يستقل قائما لأنه يكبر حالة القيام (قوله وقضى الجول و بنى الفعل) أي أنه يفعل الفعل كفعل الباني المصلي وحده وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى القول والفعل وذهب الشافعي إلى أنه يبنى فيهما ومنشأ الخلاف خبر إذا أتم الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون واتوها عليكم السكينة والوفار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وروى فاقضوا فافخذوا الشافعي برواية فأتوا واخذوا حنيفة برواية فاقضوا وعمل مالك بكليهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع فحمل روايه فأتوا على الأفعال ورواية فاقضوا على الأقوال فإذا أدرك أخيرة المغرب فعلى مذهب الشافعي يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهر أو يجلس ثم بركعة بأم القرآن فقط ويتشهد وعلى مالا ي حنيفة يأتي بركعتين بأم القرآن وسورة جهر أو لا يجلس بينهما لأنه قاض فيهما قول أو فعلا واما على مالك يأتي بركعتين بالقائحة وسورة فيهما ويجلس بينهما (قوله فيجمع) أي في حال قضاء ماقاته بين التسميع والتحديد أي لأنهما من جملة الأفعال والمسبوق في قضاء الركعات التي فاتته بالنسبة للأفعال يفعل كفعل المنفرد وهو يجمع بينهما فلو قلنا إن سمع الله لمن حده وبنائك الحمد من جملة الأقوال التي تقضى لاقتصر على ربنائك الحمد لأن الركعات التي فاتته بالنسبة للأقوال يفعل فيها فعل المأموم وهو يقتصر على ربنائك الحمد هذا هو الصواب خلافا لما في عقب (قوله ويقنت في الصبح) ما ذكره من أن مدرك ثانيا الصبح يقنت إذا قام لقضاء الأولى وإن القنوت ملحق بالأفعال تبع فيه عجم وفاقا للجزولي وابن عمر وهو خلاف المعتد والمعتد ما في العتبية والبيان واقتصر عليه في التوضيح والقلشاني وابن ناجي وغيرهم أن مدرك ثانيا الصبح لا يقنت إذا قام لقضاء الأولى التي فاتته وإن المراد بالتول الذي يقضى القراءة (١) والقنوت انظر بن (قوله لأنها ملحقة بالأفعال) الضمير اسمع الله لمن حده

من العشاء قام بعد سلام الإمام فأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهر إلا أنها أول صلاته بالنسبة للقول ثم يجلس لأن التي أدركها كالأولى بالنسبة للفعل فيأتي عليها ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنها الثانية بالنسبة للقول ولا يجلس لأنها الثالثة بالنسبة للفعل بل يقوم يأتي برابعة بأم القرآن فقط سرا ومن أدرك الأخيرتين منها أتى بركعتين بعد سلام الإمام بأم القرآن وسورة جهر ومن أدرك ثانيا الصبح قنت في ركعة القضاء ويجمع في القضاء بين سمع الله لمن حده وبنائك الحمد كما تقدم (وركم) (١) لعل الأولى لا القنوت تأمل اه مصححه

اي احرم نديبا (من خشى) باستمراره بسكينته الى دخول الصف (قوات ركعة) ان لم يحرم (دون الصف) معمول ركن (ان ظن ادراكه) اي ادراك الصف في ركوعه دابا اليه (قبل الرفع) اي رفع الامام راسه من الركوع ٢٧٧ فان لم يظن ادراكه قبله بما دى اليه

ولا يركع دونه فان فعل
اساء واجزائه ركعته الا ان
تكون الاخيرة فيركع دونه
لثلاثتونه الصلاة في
مفهوم الشرط تفصيل
(يدب) بكسر الدال اي
يمشي ولو خيبا (كالصفيين)
الكاف استقصائية
لا تدخل شيئا على الراجح
ولا يحسب ما خرج منه
او دخل فيه (الاخر
فرجة) ان تعددت سواء
كانت امامه او يمينه
او شماله (فاعا) في ركعته
الناية ان خاب ظنه بعد
احرامه في دبه للركوع
لاقائما في رفعه وان كان
ظاهر المصنف والمدونة
فانه خلاف المعتمد
(اورا كعا) في اولاه
حيث لم يحجب طنسه فأو
للتنويح فلو قال را كعا
اوقائما في ثابته لكان
احسن (لا يدب) ساجدا
او جالسا (لقبح الهيئته
(وان) احرم المسبوق
والامام را كعو (شك)
اي تردد (في الادراك)
لهذه الركعة (العاها)
ويتنادى مع الامام ويرفع
معه ويقضيها بعد سلام
امامه سواء استوى تردده
او ظن الادراك او عدمه
فهذه ثلاث صور فان جزم
بالادراك فالامر ظاهر

ور بناولك الحمد والقنوت (قوله اي احرم) الاولى احرم وركع دون الصف وقوله من خشى قوات ركعة اي
من خاف قوات ركعة ان استمر بسكينته الى دخول الصف وان ركع خارجا ادر كها والطاهر ان المراد بالخوف
غلبة الظن كما قال شيخنا وانما امر بالركوع دون الصف لان المحافظة على الركعة والصف معاخير من
المحافظة على احدهما فقط وهو الصف (قوله فان لم يظن ادراكه قبله) اي فان لم يظن ادراك الصف اذ ادب
قبل رفع الامام راسه من الركوع (قوله بما دى اليه) اي الى الصف على جهة التدب ولا يركع دونه ولو فاتته
الركعة وهذا قول مالك وقال ابن القاسم في المدونة انه يركع دون الصف ويدرك الركعة فرائ المحافظة
على الركعة الاولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ورجح التونسي قول ابن القاسم وقال ابن رشد
قول مالك الاولى عندى بالصواب انظر بن (قوله فان فعل) اي فان ركع دونه وقوله اساء اي فعل مكروها
(قوله الا ان تكون الاخيرة الخ) هذا القيد ذكره اللخمي وابو اسحق التونسي قال ح وهو تقييد حسن
لا ينبغي ان يختلف فيه وصرح ابن حزم بالاتفاق عليه فلو شك في كونها الاخيرة اولا فيحتاج بجعلها الاخيرة
كما قال شيخنا (قوله يدب الخ) جملة مستأنفة جوابا لسؤال مغذركا نه قيل وماذا يفعل بعد ركوعه دون
الصف فأجاب بقوله يدب وقوله ولو خيبا اي لان الخيب فيها غير منهي عنه وانما ينهي عنه اذا كان لها اي
اذا كان خارجا عنها لاجلها كذا قيل قال المستناوي وهو في غاية البعد او فاسد وذلك لان الخيب انما كره
لها كما لا ين رشد لئلا تذهب سكينته واذا كان الخيب بركه خارج الصلاة لاجل السكينة فكيف لا يكره في
الصلاة التي طلب فيها الخشوع والتواضع هذا لا يقوله احده اذني تفصيل اه بن ولذا قال شيخنا الصواب
انه يدب من غير خيب لمنافاته للخشوع فان قلت اذا كان لا يحجب فيها فكيف يتأني انه اذا استمر بلا احرام
لا يدرك الركعة في الصف واذا احرم خارج الصف ودب في ركوعه ادر كها مع ان الزمن والفعل واحد قلت
ان هذا الذي خشى قوات الركعة اذا تمادى للصف معناه انه خشى القوات عند عدم الديب اي المشي
بسرعة بغير هرولة يؤمر بالركوع خارج الصف ويدب في حاله تركوعه وانما لم يقل يدب قبل الدخول لئلا
يتخلف ظنه فتقوته الركعة فقلنا له ادر كها ثم دب للصف فان ادر كها فذلك والا فيدب في الثانية كذا قرره
شيخنا (قوله على الراجح) اي خلافا لما في خش من ادخالها للصف الثالث (قوله لا خرفرجة) اي بالنسبة
لجهة الداخل وان كانت اولى بالنسبة لجهة الامام (قوله ان خاب ظنه) اي انه اذا احرم خلف الصف طامعا
في ادراكه فدب في حاله الركوع فرفع الامام قبل ان يصل للصف وتختلف ظنه فانه يدب في حاله قيامه للركعة
الثانية حتى يدرك الصف (قوله لاقائما في رفعه) من ركوع اولاه فلو دب في حال رفعه من الركوع فالظاهر
عدم البطلان مراعاة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع ان الديب مظنة الطول وهو غير
مشروع في القيام من الركوع (قوله اورا كعا في اولاه) هذا هو المعتمد خلافا لاشبه في انه لا يدب را كعا
اذ لو فعل تجاف يدام عن ركبته والحاصل انه لا يدب ساجدا ولا جالسا اتفاقا ويدب في حال قيامه للثانية
وهل يدب في حال الرفع من ركوع الاولى لا خلاف وهل يدب في حال الركوع او لا خلاف وقد علمت المعتمد
في ذلك (قوله لا ساجدا او جالسا) اي انه اذا كان لا يدرك الصف بدبيته في ركوع اولاه او ترك الديب حال
الركوع فلا يدب حال سجوده لا ولا في حال جلوسه بين سجديها بل يصبر حتى يقوم للثانية ويدب في حال
قيامه لها (قوله لقبح الهيئته) انظر هل هو حرام او مكروه والطاهر الثاني وعلى كل فالظاهر عدم البطلان
(قوله ويرفع معه) اي فان لم يرفع معه فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمدا او جهلا قاله شيخنا (قوله فان
تحقق) اي بعد احرامه (قوله قبل ان يركع) اي قبل شروعه في الركوع وهذا الطرف تنازعه الافعال
الثلاثة قبله وهي تحقق ورفع واستقل (قوله فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ) اي بل يحرم ويحرم ساجدا مع
الامام وبلغى تلك الركعة الناقصة (قوله وان ركع لا يجوز له الرفع) اي بل يهوى ساجدا من ذلك لركوع

وان جزم بعدمه فان تحقق ان امامه رفع من ركوعه واستقل قائما قبل ان يركع فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ وان ركع لا يجوز له الرفع فان رفع
بطلت صلاته ولا ينبغي ان يكون فيها خلاف

الظهور لعدم زيادة الركن ولا يكثر بالجهل وكثيرا ما يقع ذلك للعوام وان لم يتحقق استقلال امامه فاعلموا انهم وجزم بعدم الادراك لرفع الاحرام
 راسه واستقلاله فاعلموا بوضع يديه على ركبتيه فالالغاء مظاهر وانما الكلام هل يرفع من ركوعه او لا يرفع وعلى تقدير الرفع هل تبطل قطاها
 ما لزوم وق انه لا يرفع وان رفع عمدا او جهلا بطلت مطلقا وظاهر ابن عبد السلام عدم البطلان بل طلب الرفع وقيل ان كان حين انقضائه جازما
 او ظانا لعدم الادراك بطلت ان رفع عمدا ٢٧٨ او جهلا وان كان جازما بالادراك او ظانا له او شا كافيه فبين له خلافه فلا يرفع فان

بدون رفع وقوله فان رفع اي عمدا او جهلا (قوله لظهور لعدم زيادة الركن) اي الذي هو الركوع (قوله) وان لم يتحقق استقلال امامه قائما اي قبل ان يركع (قوله فالالغاء) اي لتلك الركعة تظاهرا (قوله بطلت مطلقا) اي سواء كان قبل الاحرام جازما بالادراك او بعدمه او ظانا بالادراك او عدمه او كان شاكيا في الادراك او عدمه (قوله بل طلب الرفع) اي بل يطلب بالرفع في الاحوال الخمسة التي قلناها فان لم يرفع فلا تبطل عنده (قوله وقيل الخ) هذا القول للهواري (قوله وهو الاظهر) الذي قررته شيخنا العدوي ان المعتمد ما قاله زروق (قوله في احوال ما قبل تكبيرة الاحرام) اي وهي خمسة لانه حين التكبير اما جازما بادرالك الركوع او بعدم ادراكه او يظن ادراكه او يظن عدم ادراكه او يشك في الادراك وعدمه فاذا احرم فاما ان يظن الادراك او يظن عدمه او يشك فيه او يجزم بالادراك او بعدمه والحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمس وعشرون صورة (قوله ثم محل الخمسة الخ) صوابه ثم محل صحة الركعة والاعتداد بها ان جزم بادرالكها ان اتى الخ لانه اذا شك في الادراك او ظنه او ظن عدمه او جزم بعدمه فالركعة باطلة قطعا ولا يتأني التأويلان بصحة الركعة وعدم صحتها تأمل (قوله من وجد الامام راكعا) اي سواء كان مسبوقا بركعة فاكثرا ولا وهذا يرشد الى ان ما ذكره المصنف لا يتأني الا في المأموم لافي الفضول في الامام اللهم الا ان يكون كل منهما من تسقط عنه الفاتحة تأمل (قوله اي فيه او عنده) اشار الى ان لا ركوع ليست للتعليل والانا في ما بعده بل هي بمعنى في او بمعنى عند (قوله اي الاحرام) اي الدخول في حرمة الصلاة (قوله اجزاء) اما في الاولتين فظاهر لنتية بالتكبير الاحرام فيهما واما في الثالثة فلانه اذا لم ينو شيئا انصرف للاحرام وذلك لان النية تقدمت عند القيام للصلاة وانضمت تلك النية للتكبير الذي اوقعه عند الركوع وشأن تكبيرة الركوع ان لا تقارن النية وانما هذا شأن تكبيرة الاحرام (قوله لان اتى به بعد الانحطاط) اي والا كانت الركعة باطلة (قوله والاغاها) اي والا يجزم بادرالك الامام بل شك في الادراك او ظنه او ظن عدمه او جزم بعدمه الغاها (قوله وان لم ينو الخ) صورته انه نوى الصلاة المعينة وكبر ناويا بذلك التكبير الركوع ناسيا تكبيرة الاحرام فانه يتبادى المأموم فقط على صلاة باطلة وانما امر بالتأدي مراعاة لمن يقول بالصحة واما الفضل الذي كان اميا لا يقرأ وكذلك الامام الا في انه لا يتأدي بل يقطع كل منهما (قوله اي الاحرام) اي بمعنى تكبيرة الاحرام ونسبانه له لا ينافي انه نوى الصلاة المعينة كقولنا (قوله على المعتمد) راجع لقوله وجوب اي خلافا لما نقله من عن الجلاب من انه انما يتأدي ندبا على صلاة باطلة وقوله على صلاة باطلة اي خلافا للفقهاء القائل انه يتأدي على صلاة صحيحة على الراجح (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) وهو ابن شهاب وسعيد بن المسيب القائلان بحمل الامام تكبيرة الاحرام عن مأمومه اه بن (قوله لافرق بين جمعة وغيرها) هذا تعميم في قول المصنف تمامي المأموم اي تمامي على صلاة باطلة لافرق بين كون تلك الصلاة جمعة او غيرها كما هو ظاهر المدونة ورواية ابن القاسم اي ولا فرق ايضا بين ان يكون ذلك في الركعة الاولى او غيرها خلافا لابن حبيب القائل ان كان ذلك في غير الاولى قطع وابتدا وان كان ذلك في الاولى تمامي (قوله وقيل الخ) وهو قول ابن حبيب ونقله اذاع ابن القاسم فقد علمت ان ابن حبيب يخالف في كل من التعميمين (قوله ان العام يقطع) تعبيرة بالقطع يشعر بان عقادها وظاهر عدم انعقادها وانه يجوز بالقطع عن البطلان (قوله او كرا الخ) اي او اتيا بالنية وكبرا للركوع (قوله وفهم منه انه اذا لم يكبر) (اجزاء) التكبير بمعنى الاحرام اي صح احرامه في الصور الثلاث وتجرته

رفع لم تبطل وهو الاظهر فالصور خمس ثلثاته بالمنطوق واثنان بالمفهوم وفي الخامسة التفصيل الذي علمته فلتحفظ على هذا الوجه فانها مسألة كثيرة الوقوع ولا حاجة لك بتكثير الصور بان تضرب الصور المتقدمة في احوال ما قبل تكبيرة الاحرام فانه لا فائدة فيه سوى تشتيت الذهن وعدم ضبط المسئلة الكثيرة الوقوع ثم محصل الخمسة ان اتى بتكبيرة الاحرام كلها من قيام اما ان اتى بها بعد انحنائه فالركعة تلغى قطعاً ولو ادرلك الامام راكعا واما ان اتى بها عند انحنائه وكلها حاله او بعده يلا فصل كثير فالتأويلان المتضمنان في قوله الا لمسبوق فتأويلان (وان كبر) من وجد الامام راكعا (الركوع) اي فيه او عنده فلا ينافي قوله (ونوى به العقد) اي الاحرام فقط (او نواها) اي الاحرام والركوع بهذا التكبير (اولم ينوها) اي لم ينويه واحدا منهما

(الخ)

الركعة ايضا ان اتى به كله من قيام لان اتى به بعد الانحطاط وفي حاله التأويلان هذا ان جزم بادرالك الامام والاغاها على ما تقدم (وان لم ينو) اي الاحرام بتكبير الركوع (ناسيا له) اي للاحرام (تمامي المأموم فقط) وجوباً على صلاة باطلة على المعتمد مراعاة لمن يقول بالصحة لافرق بين جمعة وغيرها وقيل يقطع في الجمعة ثلاثاً فهو ظاهر ومفهوم ناسيان العام يقطع ومفهوم فقط ان الامام والفضل يقطعان ويستأنان الاحرام متى تذكر انهما اتيا بالنية فقط او كبرا للركوع وفهم منه انه اذا لم يكبر للركوع لا يتأدي

(وفي تكبير السجود) أي إذا تكبر المنيب في الذي وجد الامام ساجدا للسجود ناسيا لتكبير الاحرام فهل يتأدى على صلاة باطلة وجوباً بانه نسيها
ان عقد الركعة التي بعده هذا السجود وهو الرابع او يقطع مطلقاً عقد الركعة ام لا ٢٧٩ (نرد) فان لم يعقد الثانية اتفق على القطع كذا

قيل ومقتضى النقل
الاطلاق كما هو ظاهر
المصنف وان كبر
للسجود ونوى به العقد
او نواهما او لم ينوهما اجزا
على الرابع تكبيره ركوع
كما تقدم (وان لم يكبر)
المصلي تكبير الاحرام
ولا الركوع ناسياً بان
بمجرد النية وتذكر قبل
الركوع او بعده او ادرك
الامام في السجود ودخل
معه بلا تكبير احرام
(استأف) صلاته باحرام
من غير احتياج لقطع
بسلام وان كان مأموماً
لعدم حمل الامام تكبير
الاحرام ولما كان
الاستخلاف من جملة
مندوبات الامام وكان في
الكلام عليه طول افرده
بفصل لانه حكمه واسبابه
المعبر عنها بالشروط وما
يفعله المستخلف بالفتح
وبدا بحكمه مضمناً له
اسبابه فقال

(الخ) أي بل نوى الصلاة المعينة وركع ولم يكبر اصلاً للاحرام ولا بقصد الركوع وقوله لا يتأدى أي بل يقطع
ويستأف وهذا المفهوم قد صرح به المصنف بعد بقوله وان لم يكبر استأف (قوله وفي تكبير السجود الخ)
حاصله انه اذا نوى الصلاة المعينة وجد الامام ساجداً فكبر بقصد السجود ناسياً لتكبير الاحرام ولم يتذكر
تركها الا بعد عقد الركعة الثانية لذلك السجود فقبل يقطع وقيل لا يقطع ويتأدى وجوباً على صلاة باطلة
وهذا هو المعتمد واما ان تذكر تكبير الاحرام قبل ان يعقد الركعة الثانية لذلك السجود فانه يقطع قولاً
واحداً واما لو نوى بذلك التكبير الاحرام او الاحرام والسجود معاً ولم ينو به شيئاً فانه يجوز به (قوله ان عقد)
أي ان تذكر تكبير الاحرام بعد ان عقد الخ وهذا شرط في قوله يتأدى (قوله عقد الركعة ام لا) أي
ان تذكر بعد ان عقد ركعة او قبل عقدها (قوله فان لم يعقد) أي بأن تذكر قبل ان يعقد الثانية اتفق على
القطع فالخلاف محله اذا حصل التذكر بعد عقد الثانية هكذا ذكر عجم وتبعه تلامذته وهو خلاف الصواب
لان اللخمي نقل عن ابن المؤاز انه يتأدى مطلقاً عقد ركعة ام لا فلا يصح ما ذكره من الاتفاق والى هذا اشار
الشارح بقوله كذا قيل ومقتضى النقل الاطلاق وحاصل ما في المسئلة ان ابن رشد وابن يونس واللخمي نقلوا
عن ابن المؤاز انه اذا كبر للسجود ناسياً للاحرام عمداً ونقل سند عن المذهب انه يقطع متى ما ذكر والى
هذا الخلاف اشار المصنف بالتردد فهو لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وعلى التماضي فابن رشد وابن
يونس نقلوا عن رواية ابن المؤاز انه يتأدى اذا تذكر بعد ركوع الثانية وان تذكر قبله قطع واللخمي نقل عن
قول ابن المؤاز انه يتأدى مطلقاً كما في الركوع وهذا خلاف لتردد خلافاً لمن حمل المصنف عليه اه بن
(قوله وان لم يكبر استأف) وان كان مأموماً لعدم حمل الامام تكبير الاحرام انظر لم يفعل هنا وجوب
تأدى المأموماً على صلاة باطلة لمراعاة لقول سعيد بن المسيب وابن شهاب بحمل الامام تكبير الاحرام مثل
ما قيل فيما اذا كبر عند الركوع ناسياً لتكبير الاحرام ولعله يكون هذا اسوا
حالا من ذلك لتذكر هذا التكبير بالمرّة بخلاف ذلك فانه قد وجد منه التكبير في الجملة فأمله (قوله المعبر عنها
بالشروط) أي في بعض كتب اهل المذهب (قوله وما يفعله المستخلف) أي من تقدمه لحل الامام الاصل
ان قرب ومن قراءته من انتهاء الاول ان علمه (قوله مضمناً له اسبابه) أي ضاماً لذلك الحكم اسبابه

(فصل في الاستخلاف) (قوله لامام) متعلق بنسب لا باستخلاف لما يلزم عليه من تقديم معمول المصدر
عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر وان جار تقدمه اذا كان ظرفاً لكن مع عدم الفصل (قوله لا من ترك
النية) أي فلا يستخلف لحشية تلف المال والنفس او غيرهما من الاسباب الالائية من تحقق ترك النية
او تكبير الاحرام اتفاقاً وكذا من شك فيهما على المعتمد لانه لم يتحقق امامته بل ولا دخوله في الصلاة (قوله
خشى تلف مال) كاتصالات دابة والمراد بالخشية الطن والشك لا الوهم فلا يستخلف الامام لاجله خلافاً
لما يفيد عبق قاله شيخنا (قوله واغيره) أي ولو كان ذلك الغير كافراً لذا انكر مال (قوله ان خشى بتركه
هلا كما او شديد اذى) أي لنفسه او لصاحبه (قوله مطلقاً) أي سواء قل المال او كثر اوقات واتسع (قوله
فان لم يخش وخاف الوقت مطلقاً) أي قل المال او كثر (قوله المأموماً والقن) أي فالامام انما اخذ نذب
الاستخلاف فقط (قوله وانفس) أي معصومة بالنسبة له يخوفه على صبي او اعمى ان يقع في بئر او نار فيهلك
او يحصل له شدة اذى و اشار الشارح بقوله او شدة اذى الى ان في كلام المصنف حذف ارفع ما عطف
ويصح ان يكون التلف في كلام المصنف استعمالاً في حقيقة ومجاز (قوله ارفع الامامة لعجز) أي
كعجزه عن الركوع او قراءة الفاتحة أي طريان عجزه عن ذلك في بقية صلاته واما طريان عجزه عن
السورة فليس من موجبات الاستخلاف وقوله الامامة نصب بنزع الخافض أي منع من الامامة لاجل
طريق عجزه عن الصلاة بسبب طروق رعا (قوله اعترض الخ) قد تبع الشارح في ذلك عجم وشيخه الشيخ

وضاق الوقت مطلقاً او قل واتسع تأدى في هذه الثلاث ومثل الامام في لقطع وعدمه المأموماً والقن (ار) خشى تلف او شدة اذى
(نفس او منع الامامة لعجز) عن ركن لاسنه (او) منع (الصلاة لرعا) اعترض

بأنه ان اوجب القطع بطلت عليه وعليهم ٢٨٠ وان اقتضى البناء مع الفصل استخلف لكنه ليس بمانع من الصلاة بل الامامة فلو

سالم السهوري ولا مستند لهما في ذلك بل التحقيق ان الرعاف مقتضى الاستخلاف وان كان موجبا لا تطع
اذ لا يز يد على غيره من النجاسات وقد شهر ابن رشد فيها اي النجاسات سواء تذكرها او سقطت عليه
الاستخلاف بل ما ذكرناه من الاستخلاف في رعايف القطع هو ظاهر المدونة وابن بونس وابن عرفة وحينئذ
فكلام المصنف يحمل على رعايف التطع كما هو ظاهره ويستفاد منه رعايف البناء بالاولى ويكون فيه اشارة
لموافقة ما شهره ابن رشد في سقوط النجاسة اذ ذكرها ابن الحاصل ان التحقيق ان الرعاف الموجب
للقطع يندب فيه الاستخلاف للامام ولا تبطل الصلاة بسببه على المؤمنين على المعتمد وكذلك سقوط
النجاسة على الامام اوتذكره لهما فيها على المعتمد فالاعتراض مبني على مقابل التحقيق (قوله بانه) اي
الرعاف وقوله ان اوجب القطع اي بأن زاد عن درهم واطخه (قوله بطلت عليه وعليهم) اي ولا استخلاف
في هذه الحالة (قوله وان اقتضى البناء) اي اباح البناء اي بان كان يمكن قتله او لم يزد عن درهم (قوله وطها
تطائر) اي في بطلان صلاة الامام دون المؤمنين وندب الاستخلاف لهم من الامام (قوله من شئ وهو في
الصلاة الخ) اي انه اذا شئ وهو في الصلاة هل دخلها بوضوء او بغير وضوء واستخلف وخرج (قوله واتحقق
الخ) ما ذكره من انه يستخلف في هذه الصورة تبعا لعبي قال بن فيه نظر فتقدم لعبي نفسه عند
قوله وان شئ في صلاته ثم بان الطهر لم يعد الجزم في هذه الصورة بأنه يتأدى وان بان الطهر لم يعد فانظره
(قوله نائب فاعل ندب) اي وهو محط الندب فكأنه يتول يندب الامام استخلاف عند وجود سبب من
هذه ويكره له ترك الاستخلاف ويدع القوم هملا فلا يرد عليه ان كلامه يوهم ان الامام لا يندب له
الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع انه لا يجوز واعلم ان محل ندب الاستخلاف للامام
اذا تعدد من خلفه فان كان من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده فانه ابن القاسم
وظاهر كلام الشيخ سالم السهوري انه الراجح وقيل بتطوع ويتدنى فانه اصبح وقيل له ان يستخلف من خلفه
اذا كان واحدا وحينئذ فعمل عمل الخليفة فاذا ادرك رجل ثابته الصبح وقد استخافه الامام قبل
اكمال التراءة في الركعة الثانية وكان ذلك المأموم وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفرد
ولا يبنى على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الركعة الثانية ويبنى فيها على قراءة
الامام ويجلس بعدها ثم يفتي الركعة الاولى ومحل الخلاف ما يمكن الاستخلاف لمنع الامامة لعجز
والاستخلاف من وراءه ولو واحد لانه يتأخر وراءه مؤتمرا كافي بن (قوله وان حصل سببه) اي الذي
هو خشية تلف المال وما بعده في كلام المصنف (قوله ويرفع راسه الخ) اي ويرفع الامام الاول وهو
المستخلف بالكسر راسه من الركوع بلا تسميع ان حصل له سبب الاستخلاف فيه ويرفع راسه من
السجود بلا تكبير ان حصل له سبب الاستخلاف فيه (قوله فيدب كذلك) اي فيدب ذلك الخليفة راكعا
او ساجدا حتى يأتي محل الامام ثم يرفع بهم (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله) اي على الاصح ومقابلته
وهو البطلان مخرج لابن بشير على ان الحركة للركن مقصودة اه بن وقوله ان رفعوا برفعه اي
وكذا ان خفضوا بخفضه قبله وأشار الشارح بقوله قبله اي قبل الاستخلاف الخ الى ان ضمير قبله
يحمل رجوعه للاستخلاف بأن حدث العذر في الركوع ولم يستخلف ورفع وجهه للرجوع للمستخاف
بالفتح بأن كان العذر حصل في حاله الركوع واستخلف في هذه الحالة ثم يرفع بعده (قوله وما اهره ولو علموا
بجدته الخ) تبس في ذلك عبق وهو غير صحيح بل اذا علموا بجدته ورفعوا معه عمدا بطلت صلاتهم كما يقتضيه
كلام عبد الحق وابن بشير وابن شامس وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان محل الخلاف حيث رفعوا برفعه
جهلا او غلطا فان اقتدوا به عمدا مع علم حدثه فالبطلان بلا خلاف انظر بن (قوله ثم لا بد الخ) اي انهم اذا
رفعوا برفعه قبل الاستخلاف او بعده وقبل رفع المستخلف بالفتح فلا بد من العود مع الخليفة اي فيركعون
معه ويرفعون برفعه وهذا صريح في ان المستخلف بالفتح بعيد الركوع ويعيدونه معه ولو كان المستخلف
بالفتح مع المؤمنين قد اخذوا فرضهم مع الاول (قوله لم تبطل ان اخذوا فرضهم الخ) اي بان ركعوا

حذف لفظ الصلاة والباء
لطابق النقل اي ويأتي
بهما في قوله (او) منع
الصلاة بسبب (سبق
حدث) اي خروجه منه
غلبة فيها (او) بسبب
(ذكره) اي الحدث بعد
دخوله فيها وهذا معنى
قولهم كل صلاة بطلت على
الامام بطلت على الماء وم
الافى سبق الحدث او نسيانه
وله تطائره نهان شئ رهو
في الصلاة هل دخلها
بوضوء او تحقق الحدث
والمهارة وشئ في السابق
منهما ومنها وان لم يتحقق
الاستخلاف بالامام بخبره
او موته (استخلاف)
نائب فاعل ندب اي ندب
له الاستخلاف وان وجب
عليه المصنف (وان) حصل
سببه (بركوع او سجود)
ويرفع راسه بلا تسميع
من الركوع وبلا تكبير
من السجود لانه يتدوا
به وانما يرفع بهم الخليفة
فيدب كذلك ليرفع بهم (ولا
تبطل) صلاتهم (ان رفعوا
برفعه) اي يرفع الاول
(قوله) اي قبل الاستخلاف
او المستخلف بالفتح وظاهره
ولو علموا بجدته حال
رفعهم معه ثم لا بد من
العود مع الخليفة ولو اخذوا
فرضهم مع الاول قبل
العذر فان لم يعودوا لم تبطل
ان انما يرفع بهم مع الاول

(و) نذب (لهم) الاستخلاف

(ان لم يستخلف) الامام

(ولو اشار لهم بالانتظار)

حتى يرجع لهم خلافا

لقول ابن نافع ان اشار

لهم بذلك فحق عليهم ان لا

يقدموا غيره حتى يرجع

فيتم بهم وسيأتي للمصنف

ان ذلك لا يصح (و) نذب

(استخلاف الاقرب)

من الصف الذي يليه

ليتأتى لهم الاقتداء

به ولانه ادرى بافعاله

(و) نذب (ترك كلام في

تحدث) سبقه وذكروا

(وتأخر) الاول (مؤتمما)

وجوبا بالنسبة بأن ينوي

المأمومية (في العجز)

عن ركن واغفر تفسير

النسبة هنا للضرورة واما

تأخره عن محله فمندوب

(و) نذب له (مسك اخذ

في) حال (خروجه)

ليوهن ان به رعا (و) نذب

(قدمه) اي المستخلف

بالفتح (ان قرب) من

موضع الاصل كقرب

ما يدب فيه لفرجه فيما

يظهر ولا منع واذ تقدم

فعلى حاله التي هو بها

(وان يجلسه) او سجوده

للعذر هنا دون ما عرف

عدم دبه للصف ساجدا

او جالسا (وان تقدم

غيره) اي غير من استخلفه

في الصحة اربعة قرويع فقال

واطمأنا قبل حصول المانع وما ذكره من عدم البطلان هو قول ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن المواز البطلان
وامالو كانوا لم يأخذوا فرضهم مع الامام قبل العذر فالبطلان قول واحد ان كان تركهم العود عمدا وان كان
الترك لعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة (قوله وان اخذ فرضه مع الاول) اي قبل العذر (قوله لان
ركوعه الاول الخ) حاصله ان هذا الخليفة نزل منزلة من استخلفه وركوع من استخلفه غير معتد به فيكون
ركوع الخليفة كذلك (قوله ونذب لهم الاستخلاف) اي ولهم ان يصلوا افذا اذ ايسر مقابله ان لهم الانتظار
حتى يرجع اليهم لان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اعتراض ابن غاري وشغل استخلافهم ان لم يفعلوا
لانفسهم فعلا بعد حصول مانع الاول فان فعلوا لانفسهم فعلا بعده ثم استخلفوا بطلت كما حكى ح تخرج
بعضهم له على امتناع الاتباع بعد القطع في النحو (قوله ولو اشار لهم الخ) رد بلو على ما قاله ابن نافع من ان
الامام اذا انصرف ولم يقدم احدا وأشار اليهم ان امكروا وكان حقا عليهم ان لا يقوموا حتى يرجع فيتم بهم اه
قلو وقع وأشار لهم بالانتظار فانتظره حتى عاد واتم بهم بطلت عليهم بناء على القول المشهور الذي مشى عليه
المصنف لا على ما قاله ابن نافع وسيأتي هذا في قول المصنف كعود الامام لانعامها ولا منافاة بينه وبين ما هنا
لان المقصود من هنا بيان نذب استخلافهم ولا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق
بجواز اتمامهم افذا اذ هو المراد (قوله واستخلاف الاقرب) اي اليه بأن يكون ذلك الخليفة من الصف
الذي يليه فان استخلف غيره خالف الاول في شئ (قوله ليتأتى لهم الاقتداء به) اي بسهولة والافتقار واه
يتأتى بغير الاقرب ولو قال ليسهل لهم الاقتداء به كان اوضح (قوله في كحدث) اي في استخلافه لعذر مبطل
لصلاته كحدث سبقه وذكروا ورعا في قطع فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم لابل ان يستتر في خروجه واه
استخلافه لعذر لا يبطلها كعاف بناء وعجز ترك الكلام في هذه الحالة واجب (قوله وتأخر مؤتمما) المراد
بالتأخر الصيرورة بدليل قوله وجوبا لان التأخر عن المحل مندوب اي وصار الاول مؤتمما او يرجع الاول مؤتمما
او جوبا (قوله في العجز) اي في الاستخلاف لعجز (قوله بان ينوي المأمومية) اي والا بطلت (قوله واغفر
تفسير النية هنا) اي اغفر كون النية في اثناء الصلاة مع ان نية الاقتداء لا بد ان تكون اولا للضرورة (قوله
ليوهن) اي لاجل ان يقع في وهم اي ذهن من رآه انه حصل له رعا وليس هذا من باب الرياء والكذب بل
من باب التجمل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (قوله وتقدمه) اي الى موضع الامام
الاصلي (قوله ان قرب من موضع الاصل) اي بان كان قريبا منه كالصفيق فان بعد محله الخافقة من محل
الامام الاصل اي تمهم الخليفة في موضعه ولا يشي محل الامام لان المشي الكثير يفسدها (قوله واذ تقدم
اي واذ تقدم ذلك الخليفة محل الامام الاصل لقرب محله من محله (قوله فعلى حاله) اي في تقدمه وهو على
حالته التي هو عليها قبل الاستخلاف من كونه راعا او رافعا او جالسا او ساجدا (قوله للعذر هنا) اي وهو
التمييز لتلاي يحصل لبس على القوم من جهة عدم تعيين المستخلف (قوله ولو اشار بشبهة) اي هذا اذا تقدم غيره
لاشبهة له ولا يفلان يريدوا حدوا في القوم اكثر منه يسمى باسمه فتقدم وامهم بل وان تقدم لغير اشتباه بل
عمدا (قوله صحت) هذا مبني على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل
وينعل بهم بعض الفعل وهو مذهب سحنون واختاره اللخمي وقيل انه بمجرد الاستخلاف وقول المستخلف
له بافلا ن تقدم حصل له رتبة الامامة فاذا تقدم حينئذ غيره بطلت وهذا قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله
فان اقتدوا به بطلت) اي فان اقتدوا به وعملوا معه عملا بطلت لانه بمجرد رتبة الاقتداء تبطل وذلك لما علمت ان
المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمأمومية في الصلاة كما قال سحنون ولو كان اماما بمجرد الاستخلاف
كما عند بعض شيوخ عبدالحق لبطلت عليهم ولو لم يقتدوا به وهذا طريق اخرى اعتمدناها مع وحاصلها ان
المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بمجرد الاستخلاف بل حتى يقتدوا به وان لم يعملوا معه عملا فاذا استخلف
لهم بمؤتمما واقتدوا به بطلت عليهم ولو كانوا غير عاملين ولو لم يعملوا معه عملا وهذه الطريقة مسمى عليها السارح

(٣٦ - دسوقي اول)

(كأن استخلف مجتونا) او مجتوبا مما لا يصح امامته (ولم يقتدوا به) فان اقتدوا به لم يلزم

(او اتعوا وحدا) وترسوا الخليفة (او) اسم (بعضهم) وحدا (او البعض بالخليفة (او بامامين) فصيح (الاجمعة) فلا تصح وحدا (او تصح لبعض الذي بامام ان كل العدد واما في القرع الاخير فصيح لمن قدمه الامام ان كل معه العدد فان لم يقدم واحدا منه - أصبحت للسابق ان كل معه العدد وان تساوا باطلت ٢٨٢ عليها قائل (وقرا) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الاول) ندبا فيما يظهر

(قوله) او اتعوا وحدا (ترسوا الخليفة) ظاهره الصحة ولو كانوا تركوا الفاتحة مع الامام الاول وهو كذلك لانهم تركوها بوجه جائز وانما صحت لهم اذا اتعوا وحدا (ترسوا الخليفة) لانه لم يثبت له رتبة الامامة كالاصيل الا اذا اتبع اى عملا معه عملا وظاهر عدم اتعهم واعلم انهم اذا صلوا كلهم وحدا مع كونه استخلف عليهم وصلى الخليفة وحده ولم يدركوا مع الاصل ركعة فذلك من الخليفة والمؤمنين ان يعيدوا في جماعة وبها بلغز ويتال شخص صلى بنية الامامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية المأمومية ويعيد في جماعة (قوله) او بامامين) اى وقد اساءت الطائفة الثانية اى فعلت فعلا حراما بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد بامام فقد موارجلا منهم واصلوا خلقه (قوله) فلا تصح وحدا (اى لا تصح للمؤمنين وحدا) انما لفقد شرطها من الجماعة والامام وظاهره عدم الصحة ولو حصل العذر بعد ركعة وهو المشهور وليسوا كالسبوق الذي ادرك ركعة من الجمعة لانه يقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأني بها بناء ولا تصح صلاة ولا شيء من الجمعة مما هو بناء فذا ومقابل المشهور انها تصح للمؤمنين وحدا اذا حصل العذر بعد ركعة لان من ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة (قوله) بطلت عليهما (اى وحينئذ فيعيدونها جماعة مادام الوقت باقيا (قوله) وقران انتهاء الاول) اى ان علم بانتهاء قراءته كما اذا كانت جهرية واخبره الامام بأنه قد انتهى في قراءته الى كذا او كان قريبا منه فسمع قراءته (قوله) وابتدا بسرية) خص السرية بالذ كر لان الجهرية شأنها العلم بحقيقة الحال فيها قاله شيخنا (قوله) وصحته بادرال ما) اى بادرال جزء قبل تمام الركوع وذلك كما لو كان الامام في الصيام للقراءة ودخل معه المأموم فحصل له العذر فانه يستخلفه او وجد الامام منحنيا فاحرم وهو واقف فحصل له العذر وهو منحن قبل ركوع ذلك المأموم او كان الامام منحنيا ودخل معه شخص وهو منحن فحصل له العذر بعد انحنا المأموم اعلم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع او حصل العذر في حالة الرفع وقبل تمامه فاذا دخل معه في حالة الرفع وقبل تمامه وحصل له العذر قبل التمام فانه يصح الاستخلاف فيما ذكر ويأتى بالركوع من اوله لانه لما حصل له العذر قبل تمام الرفع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الامام منه وكان به استخلفه قبل شروعه في الرفع فبايأتي به من السجود معتد به فلا يؤدي الى اقتداءه مفترض بمنفصل والحاصل انه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل العذر بكثير ومن دخل معه حين حصوله واما لو حصل للامام العذر بعد تمام الرفع فليس له ان يستخلف الا من ادرك معه ركوع تلك الركعة بأن انحنى معه قبل حصول العذر واما اذا لم يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه كما لو دخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العذر ايضا بعد الرفع (قوله) قبل عقد الركوع) اى قبل تمامه وتمامه يكون تمام الرفع منه (قوله) بان ادرك الركوع فقط) اى كما لو جاء المأموم فوجد الامام منحنيا فدخل معه وهو منحن وحصل له العذر بعد انحنا المأموم اعلم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع (قوله) او ما قبله) اى او ادرك مع الامام ما قبل الركوع هذا اذا كان ما قبل الركوع القراءة بل ولو كان تكبيرة الاحرام (قوله) او بعد ذلك) اى او حصل له العذر بعد القراءة بان حصل له قبل الركوع او في حالة الركوع او في حالة الرفع منه او في حالة السجود (قوله) من الركعة المستخلف فيها) اى وهى الركعة الثانية (قوله) بان ادركه بعد رفعه منه) اى بعد تمام رفعه منه بأن ادركه في السجود او في الجلوس بين السجدين فحصل للامام العذر (قوله) وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفل او نسي حتى رفع الامام راسه منه) اى فحصل له العذر بعد رفعه فانه لا يصح استخلافه في باقى تلك الركعة لان ما يفعله ذلك الخليفة من بقيتها لا يعتد به وهم يعتدون به فاقتدوا بهم به كافتداه مفترض بمنفصل قاله عبي (قوله) فلا يصح استخلافه) اى وان قدمه الامام وجب عليه ان

(وابتدا) وجوبا (بسرية) او جهرية (ان لم يعلم) فلو قال من انتهاء (الاول) ان علم والا ابتدا كان اخصر واوضح واشمل (وصحته) اى الاستخلاف (بادراك ما قبل) تمام (الركوع) اى بان يدرك المستخلف مع الاصل قبل العذر من الركعة المستخلف فيها جزا قبل عقد الركوع بان ادرك الركوع فقط وان لم يطمئن الا بعد حصول العذر او ما قبله ولو الاحرام فن كبر للاحرام بعد تكبير الامام فحصل العذر بمجرد تكبيره او في اثناء القراءة او بعد ذلك ولو في السجود صح استخلافه او احرم حال رفع الامام ووضع يديه على ركبتيه قبل تمام رفعه صح استخلافه وان لم يطمئن الا بعد حصول العذر كما تقدم ويستمر راعا ويركع بهم ثانيا ان رفع ليرفع بهم كما هم وحينئذ فبايأتي به من ركوع او سجود معتد به وهو واضح وقولنا من الركعة المستخلف فيها ليس شمل ما لو فاته ركوع ركعة وادرك سجودها

واستمر مع الامام حتى قام لم يبعد ما حصل له العذر حينئذ فانه يصح استخلافه لانه درك ما قبل الركوع من الركعة المستخلف فيها (والا) يدرك ما قبل تمام الركوع بان ادركه بعد رفعه منه الصادق بالسجود والجلوس وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفل او نسي حتى رفع الامام راسه منه وجوب الشرط محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وبطلت عليهم ان اقتدوا به

لأنه إنما يفعل موافقة للإمام لأنه واجب أصالة فلو اجبر استخلافه في هذه الحالة لزم اثبات ٢٨٣ المفترض بنسبه المتفعل لأن لم يقتلوا به

وأما صلواته هو فصحيحة
ان بنى على فعل الاصلى
والابطلت عليه ايضا ولو
صرح به لكان احسن
ولعله سقط من ناسخ
المبيضة سهوا وقوله (فان
صلى لنفسه) الخ مفرع
على قوله الا تى وان جاء
بعد العذر فكاجنبى فخه
ان يقدمه هنا وكان
ناسخ المبيضة اخره سهوا
ومساقه هكذا وان جاء
المستخلف بالفتح واحرم بعد
حصول العذر فكاجنبى
لانه لم يدرك مع الامام جزا
التي فلم يصح استخلافه
اتفاقا وتبطل صلاة من
اتم به منهم واما صلواته
هو فان صلى لنفسه
صلاة منفرد بان ابتدا
القراءة ولم يبن على
صلاة الامام صحت صلواته
(او بنى) على صلاة الامام
ظنا منه صحة الاستخلاف
وكان بناؤه (ب) الركعة
(الاولى) مطلقا (او بالثالثة)
من رابعة واقصر على
الفاتحة كالامام (صحت)
صلواته لانه لا مخالفة بينه
وبين المنفرد بالجلوسه في
محل الجلوس وقيامه في
محل القيام وهذا مبني على
ان تارك السنن عمدا
لا تبطل صلواته لانه اذا
بنى في الثالثة من رابعة

يقدم غيره فان لم يتأخر وتبادى بالقوم بطلت عليهم ان اقتدوا به كما قاله الشارح وهو المشهور وقيل لا تبطل
صلواتهم لانه وان كان لا يعتد بذلك السجود الا انه واجب عليه لوجوب متابعتة للإمام لو لم يحدث مثلا فصار
باستخلافه كأن الامام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره (قوله لانه إنما يفعل موافقة للإمام) اى لان ذلك
السجود الذى اقتدى بالامام فيه وهو متلبس به فحصل له فيه العذر لا يعتد به ذلك الخليفة وإنما يفعل موافقة
للامام والقوم يعتدون به فلو اجبر الخ (قوله ان بنى على فعل الاصلى) اى بأن اتى بما كان يأتى به الامام لو لم
يحصل له عذر (قوله ولو صرح به) اى بجواب الشرط وهو قوله فلا يصح استخلافه (قوله فخه ان يقدمه)
اى المفرع عليه وهو قوله فان جاء بعد العذر فكاجنبى وقوله هناى قبل ذلك المفرع (قوله واحرم بعد
حصول العذر) اى احرم بعد حصول العذر مقتديا به لظنه انه في صلاة واما لو احرم مقتديا به مع علمه بعذره
فصلواته باطلة مطلقا من غير تفصيل لتلاعبه (قوله فكاجنبى) الكاف زائدة لانه اجنبى حقيقة (قوله فان
صلى لنفسه صلاة منفرد الخ) قال في التوضيح لا اشكال ان صلواته صحيحة قال ح والذى يظهر انه يدخل
الخلاف في صلواته لانه احرم خلف شخص لظنه في الصلاة فتبين انه في غير الصلاة وقد ذكر في النوادر ما نصه
ومن كتاب ابن سحنون ما نصه ولو احرم قوم قبل امامهم ثم احدث هو قبل ان يحرم فقدم احدهم وصلى
باصحابه فصلاتهم فاسدة وكذلك ان صلو افرادى حتى يجددوا احراما اه واما بطلت عليهم اذا صلو افرادى
لاقتدائهم عن ظنوه في صلاة فتبين انه ليس فيها (قوله ولم يبن الخ) اى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى
ناويا القعدة (قوله او بنى على صلاة الامام) اى حاله كونه ناويا بالامامة والمراد ببنائه على صلاة الامام بناؤه
على ما فعله الامام من الصلاة بحيث لو وجد الامام قرا بعض الفاتحة كلها ولم يتدبها ولو وجد الامام قرا
الفاتحة ابتداء بالسورة لم يقرأ الفاتحة او وجده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل معه فركع واما صحت
صلواته في هذه الحالة مع انه اجنبى من الامام وقد دخلت ركعة من صلواته من الفاتحة بناء على ان الفاتحة واجبة
في الجلس فان كان في الرابعة او الثالثة فالامر ظاهر واما ان كانت الصلاة ثنائية وكان البناء في اولها فقال
الشيخ اجد لا يصح البناء لانه لا جمل لها فعمل قوله او بنى في الاولى على ما عدا الثانية وقيل بالصحة بناء على
ان الفاتحة واجبة في كل ركعة وعلى هذا يمشى قول الشارح او بنى بالاولى مطلقا (قوله بالركعة الاولى) الباء
في قوله بالاولى ظرفية والجار والمجرور خبر لكان المحذوفة مع اسمها كما اشار له الشارح او حال اى بنى حال
كونه مستخلفا في الاولى والثانية (قوله مطلقا) اى كانت الصلاة ثنائية او ثلاثية او رباعية (قوله واقصر
على الفاتحة كالامام) يعنى انه استخلف في ثالثة الرباعية واقصر على القراءة فيها وفي الرابعة على ام القرآن
كما ان الامام الاصلى كان يقتصر عليها فيهما لو لم يستخلف لاعتقاده صحة الاستخلاف جهلا منه وليس
المراد انه يطالب بالقراءة بما ذكر والحاصل ان الموضوع انه جاء بعد العذر واستخلفه الامام جهلا
منه وقبل هو الاستخلاف جهلا منه ايضا ثم انه بنى في الاولى او الثانية على ما حصل من الامام من الاحرام
فقط او من بعض الفاتحة او من كلها وليس المراد انه يطالب بقراءة الفاتحة كذا قرر شيخنا العدوى كلام
عقب (قوله وهذا) اى ما ذكر من الصحة اذا كان بناؤه بالثالثة من الرباعية (قوله على ما هو مقتضى البناء
الخ) فيه انه اذا بنى في الثالثة كان ما حصل فيه النيابة عن الامام بالنظر لما اعتقده جهلا منه من الثالثة
والرابعة فيترك السورة منهما وان كانا في الحقيقة اوليين له ومقتضى جهله انه يقضى الاولين بالفاتحة
وسورة فقول الشارح وهذا مبني على ان تارك السنن عمدا لا تبطل صلواته ظاهر بالنسبة للثالثة والرابعة
التي اعتقدها ناسخا فيهما عن الامام اذ هما في الواقع اوليان له واما قوله لانه اذا بنى في الثالثة من رباعية
تكون صلواته بأم القرآن فقط فهو تعميل فاسد والحق انه يقضى الاولين بالفاتحة وسورة كما ذكر ذلك
شيخنا العلامة العدوى في حاشية عقب ولذا قال في المجمع ثم هو ان صلى لنفسه او بنى بقيام الاولى وثالثة
الرباعية صحت جلوسه بمحل ولا يضره انقلاب الصلاة في السورة (قوله في الثانية) اى من ثنائية او ثلاثية
او رباعية (قوله لا اختلال نظامها) اى جلوسه في غير محل الجلوس (قوله كعود الامام لاتمامها) ما ذكره

تكون صلواته بأم القرآن فقط على ما هو مقتضى البناء (والا) بين بالاولى والثالثة من رباعية بان بنى في الثانية او الرابعة او الثالثة من ثلاثية
(فلا) تعي صلواته لا اختلال نظامها وشبه في عدم الصحة قوله (كعود الامام) بعد زوال عذره المبطل لصلواته (لاتمامها) بهم

فبطل عليهم ان اقتدوا به استخلف ام لا فعلا قبل عوده لهم ام لا لان كان رعا فبطل ان اقتدوا به حيث لم يعملوا لانفسهم عملا ولم يستخلف عليهم ولا بطلت عليهم ٢٨٤ (وان جاء بعد العذر فكاجبي) تقدم انه مؤخر من تقديم وان قوله فان صلى لنفسه الخ

المصنف من البطلان هو المشهور وهو قول يحيى بن عمر وقال ابن القاسم بالصحة ابن رشد راعي ابن القاسم قول العراقيين بالبناء في الحديث ومقتضى المذهب بطلانها عليه لانه بطلت صلاته فصار مبتدئا لها من وسطها وعليهم لانهم احرموا قبله اه ونص ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من استخلف لخدمته بعد ركعة فتوضأ ثم رجع فخرج خليفة له وتقدم اتم صلاته وجلسوا حتى يتم لنفسه وسلم بهم صحت لتأخير ابي بكر الصديق رضي الله عنه لقدومه صلى الله عليه وسلم وتقدمه ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام الخلاف على الامام الراعي غير الباني وهم وقصور اه فكلام ابن عرفة نص في ان الخلاف جار في رعا فبناء وغيره خلافا لابن عبد السلام في قصره على رعا فغير البناء وبه تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا لعم من عدم البطلان في الامام الراعي الباني اذا اتم بالقوم بعد غسل دمه غير صحيح انظر بن والحاصل ان الامام اذا عاد بعد زوال عذره لاتعمها بهم فقال ابن القاسم بالصحة مطلقا اي كان العذر حدثا او رعا فقطع او بناء بشرط ان لا يعملوا لانفسهم عملا قبل عوده وقال يحيى بن عمر بالبطلان مطلقا استخلف عليهم قبل خروجه ام لا فعلا قبل عوده لهم ام لا وعليه مشي المصنف حيث قال كعود الامام لاتعمها فان ظاهره بطلان الصلاة مطلقا كان العذر حدثا او رعا فاموجبا للقطع او رعا فبناء وقد جعل عيج كلام المصنف على ما اذا كان العذر حدثا او رعا فقطع واما رعا فبناء فلا وفيه ما علمته (قوله استخلف ام لا) اي استخلف لهم عند خروجه ام لا (قوله لان كان الخ) اي لان كان عذره الذي استخلف لاجله رعا فبناء وهذا محترز قوله بعد زوال عذره المبطل لصلاته (قوله لان من لم يدرك) اي قبل العذر من الركعة التي وقع الاستخلاف فيها (قوله يستحيل بناؤه في الاولى والثالثة) وذلك لان بناءه فيهما يقتضي ادراكه جزاء من قبل الرفع من ركوعهما والفرض انه لم يدرك خزا قبل الرفع من الركوع هذا خلف (قوله واذا استخلف الامام) اي لاصلي (قوله وكان فيهم) اي في المأمومين وقوله ايضا اي كالحليفة اي وفيهم غير مسبوق (قوله اشار لهم) اي للمأمومين كلهم مسبوقين وغير مسبوقين (قوله وجلس لسلامه المسبوق) اي واذا قام لقضاء ما عليه جلس لسلامه المسبوق اي وكذا غير المسبوق فلا يسلم قبل سلامه (قوله فيقوم لقضاء ما عليه) اي فاذا سلم ذلك الحليفة قام ذلك المسبوق لقضاء ما عليه منفردا وسلم غير المسبوق مع الحليفة (قوله فان لم يجلس بطلت) اي فان لم يجلس ذلك المسبوق وقام لقضاء ما عليه عند قيام الحليفة للقضاء بطلت وهذا هو المشهور ومقابله للخمى بخير المسبوق بين ان يقوم لقضاء ما عليه وحده اذا قام الحليفة للقضاء قياسا على الطائفة الاولى في صلاة الخوف او يستخلف من يصلي به اماما فيسلم معه لان كليهما قاض والسلامان واحد او ينتظر فراغ مامه من قضائه ثم يقضي منفردا قاله شيخنا (قوله كان سبق هو) ابرزالضمير لاجل افادة قصر سبق في الحليفة وايضا لو لم يبرز لتوهم ان الضمير عائدا على المسبوق اي كان سبق المسبوق ولا معنى له فاذا ابرز دفعا ذلك التوهم وقد اشار الشارح للاول بقوله اي المستخلف وحده (قوله فاتهم ينتظرونه) اي لقضاء ما عليه بعد اتمام صلاة الاول (قوله والاطلت) اي والاي ينتظروه بل سلموا - ين قام لقضاء ما عليه بطلت وذلك لان السلام من بقية صلاة الاول وقد دخل هذه الحليفة محله فيه فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم اقراغه من القضاء اخف من الخروج من امامته وقيل ان ذلك الحليفة يستخلف لهم من سلم هم قبل ان يقوم لقضاء ما عليه (قوله لا المقيم) هو بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير اعادة الخافض اي جلس الماء وم المسبوق لسلام الحليفة المسبوق لا يجلس المأموم المسبوق لسلام الحليفة المقيم كذا قيل لكن فيه ان هذا يقتضي تقييد المأموم هنا بالمسبوق وليس كذلك ولعل الاحسن قراءته بالرفع عطف على معنى قوله وجلس لسلامه المسبوق والمعنى حينئذ الحليفة المسبوق يجلس المأموم لا تطاره لا الحليفة المقيم او طفا على المسبوق فناء ل وحاصله ان الامام المسافر اذا استخلف م قما على مسافر من مقيمين واكمل

مفرع عليه وانما لم يجعلوه جواب الشرط بل قدره وجعلوا فان صلى مفرعا على هذا لان من لم يدرك جزا يعتد به يستحيل بناؤه في الاولى او الثالثة (و) اذا استخلف الامام مسبوقا وكان فيهم مسبوقا ايضا واتم الحليفة ما بقي من صلاة الاول اشار لهم ان اجلسوا وقام لقضاء ما عليه و (جاس لسلامه) اي الى سلام الحليفة (المسبوق) من المأمومين الى ان يكمل صلاته ويسلم فيقوم لقضاء ما عليه فان لم يجلس بطلت ولو لم يسلم قبل لقضائه في صلب من صار اماما له وشبه في وجوب الانتظار قوله (كان سبق هو) اي المستخلف وحده فاتهم ينتظرونه ويسلمون لسلامه ولا بطلت عليهم (لا) يجلس مأموم لسلام الحليفة (المقيم يستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين وكان قائلا قاله كيف يستخلف م قما مع ان امامة المقيم للمسافر مكروهة فأجاب بقوله (لعتذر) استخلاف (مسافر) لعدم صلاحية للامامة (او جهله) اي جهل

(ويقوم غيره) أي غير
 المسافر به - عند القضاء
 صلاة الأول (للقضاء) أي
 للآتيان بما عليه أفذاذا
 لدخولهم على عدم
 السلام مع الأول وهذا
 ضعيف والمتمدد انه
 يجلس المسافر والمقيم
 لسلام الخليفة كالسبوق
 المتقدم (وان جهل)
 الخليفة (ما صلى) الأول
 وقد ذهب (أشار) لهم
 ليعلموه بعدد ما صلى
 (فأشاروا) بما يفيد العلم
 فان فهم فواضح (والا)
 يفهم أو كانوا في ظلام
 (سبح به) فان فهم والا
 كلوه (وان قال) الامام
 الاصل (للمسبوق) الذي
 استخلفه وللمأمومين
 (استطرت ركوعا) أو
 نحوه مما يبطل الركعة
 (عمل عليه) أي على قوله
 ذلك (من لم يعلم خلافة)
 بان علم صحة قوله أو ظنها
 أو شكها أو توهمها وأما
 من علم خلافة من مأوموم
 ومستخلف فيعمل على
 ما علم (وسجد) الخليفة
 المسبوق في الأوجه التي
 عمل فيها بقول الامام
 (قبله) أي قبل السلام
 لكن عقب فراغ صلاة
 الامام الاصل وقبل اتمام
 صلاته هو كما سيقول
 المصنف (ان لم تمحض
 زيادة)

صلاة الأول فان من خلقه من المؤمنين يقومون لا تمام ما عليهم أفذاذا أو يسلمون لانفسهم لدخولهم على عدم
 السلام مع الأول ولا يلزمهم ان يسلموا مع الثاني والمسافر ينسلمون لانفسهم عند قيام ذلك المستخلف
 المقيم لما عليه ولا يتنظرونه للسلام معه ان لم يدخل هذا الخليفة المقيم على ان يقتدى بالاول في السلام حتى ينتظره
 المسافرون ليسلموا بسلامه (قوله) ويقوم غيره للقضاء) اطلاق القضاء على اتبائه بما بقي من صلاته هنا ساع
 لانه مكمل لصلاته فهذا بناء لا قضاء لان القضاء عبارة عن فعل مافات قبل الدخول مع الامام وهذا لم يقته
 شيء مع هذا الامام ولا مع الأول لانه دخل مع الامام المسافر من أول صلاته فان قلت لم يصح ان يقتدى
 المأموم المقيم بهذا المستخلف المقيم المساوي له في الدخول مع الامام المسافر فيما بقي عليه مع ان كلا منهما بان
 فيه قلت لانه يؤدي الى اقتداء شخص في صلاة واحدة بآما من ثانیهما غير مستخلف عن الأول فيما يفعله
 لانه لم يستخلفه على الركعتين اللتين يتم بهما المقيم صلاته ولا يرد على هذا الجواب ما تقدم من قول المصنف
 في السهو وامهم احدهم لانه استخلاف حقيقة لما سبق ان سلام الامام عند سجنون بمنزلة الحدوث فلذا
 طلب من القوم ان يستخلفوا لانفسهم واهل ان يصح لاجنبى من غيره أموى المستخلف بالكسر ان يقتدى
 بالمستخلف بالفتح فيما هو بان فيه سواء كان المستخلف بالكسر يفعل أم لا ولا يصح الاقتداء به فيما هو
 قاض فيه فاذا استخلف المسافر مقيما مسبوقا في الركعة الثانية فيجوز الاقتداء بذلك المستخلف بالفتح فيما
 هو بان فيه مما كان يفعله الامام الاصل وهى الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هى نائية للأول وأولى
 للثاني المستخلف ومما لم يفعله وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف لان ذلك المستخلف بان فيهما وأما
 الركعة الرابعة التي ياتي بها ذلك المستخلف بدلا عن الاولى التي فاتته قبل الدخول مع الامام وهى ركعة
 القضاء فلا يصح الاقتداء به فيها فاذا كان اقتدى به اجنبى في شيء من ركعات البناء فانه يجلس اذا قام ذلكن
 الخليفة لركعة القضاء فاذا اتى به وسلم قام ذلك المتتدى الاجنبى لا تمام صلاته كذا ذكر عبق والحق
 خلافة وان ذلك الخليفة لا يصح اقتداء الاجنبى به الا فيما بيني فيه مما يفعله المستخلف بالكسر لانها
 لا يفعله ولا فيها هو فيه فاصح للاجنبى ان يقتدى به في الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هى
 نائية للمستخلف وأولى للخليفة وأما ما يفعله الخليفة دون المستخلف وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف
 فلا يصح اقتداؤه به فيهما كما لا يصح اقتداؤه به في الركعة الرابعة وهى ركعة القضاء كما ذكر ذلك شيخنا العلامة
 العدوى (قوله) وهذا ضعيف (أي لانه قول ابن كنانة ومقابلة لابن القاسم وسجنون والمصريين فاطبة
 اه بن (قوله) لسلام الخليفة) أي فاداسلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء (قوله) وان جهل ما صلى
 أي وان جهل عدد اصيل (قوله) فأشار وبما يفيد العلم) أي بما يفيد العلم بعدد ما صلى فان جهلوا ايضا عمل
 على المحقق ولو تكبيرة الاحرام ويلغى غيره (قوله) والاي فهم) أي والاي فهم ما اشار واليه به وهذا مقابل
 لحدوف أي فان فهم فواضح والا الخ (قوله) سبح به) أي لاجله أي لاجل افهامه فالبا معنى اللام والمراد انهم
 يسبحون له بعدد ما صلى فان كان صلى واحدة سبحوا له مرة ويحتمل ان الباء على حالها في الكلام حذف
 مضاف أي سبحوا بعدده ولا يضر تقديم التسبيح على الاشارة اذا تحققت حصول الافهام بها سواء كان الافهام
 يحصل بالتسبيح ايضا وتحقق عدم حصوله بخلاف ما في عبق من البطلان في الثانية قاله شيخنا العدوى
 وبن (قوله) والا كلوه) أي كفى سماع مومنى من معاوية عن ابن التماسم وقال ابن رشد وهو الجارى على
 المشهور من ان الكلام لا صلاح الصلاة غير مبطل لها خلافا لسجنون الا ان الكلام في الصلاة مبطل
 لها ولو لا صلاحها قال عبق ويفسر بديم الكلام على التسبيح او الاشارة اذا كان يوجد الفهم بأحدهما
 (قوله) وللمأمومين) أي مطلقا مسبوقين ام لا (قوله) عمل عليه من لم يعلم خلافة) أي فاذا حصل الاستخلاف
 في الثانية ولم يعلموا خلافا ما قال المستخلف جعلوا الثانية أولى وهكذا (قوله) ومستخلف) أي لانه قد يعلم
 ذلك قبل الدخول معه (قوله) فيعمل على ما علم) أي من خلاف قوله فاذا استخلفه بعد نائية الطهر وقال له
 الاصل بعد ما استخلفه قد استقطرت ركوعا من الاولى ولم يعلم المستخلف خلافا لقوله فن علم من المأمومين

بأمر القرآن فقط فدخل
في صلاته نقص وزيادة
واخبره بذلك في قيام
الرابعة او بعد عقدها
لاحتمال ان تكون من
الاولى قصير الثانية
اولى والثالثة ثانية وهى
بأمر القرآن فقط فان
تمحضت الزيادة ككل
اخبره قبل ركوع الثانية
انه اسقط ركوعا او
سجودا فالتدرك يمكن
وكذا لو استخلفه في
الرابعة وعين له انه من
الثالثة سجد بعد سلامه
وقوله (بعد) كمال
(صلاة امامه) وقبل
قضاء ما عليه راجع
لقوله وسجد قبله كما تقدم
التنبية عليه لانه موضع
سجود امامه الذى كان
يفعله وهذا نائيه

فصل في احكام
صلاة السفر **سن**
سنة مؤكدة (مسافر)
رجل او امرأة (غير
عاص به) اى بالسفر فيمنع
قصر عاص به كاتق
وقاطع طريق وعان فان
تاب قصران بقى بعدها
المسافة وان عصى به
في اثنتائه اتم وجوبا
حينئذ فان قصر لم يعد
على الا صوب (و) غير
(لاه) به وكره قصر الالهى
على المعتمد فان قصر لم

خلاف قوله فلا يجلس مع الخليفة بعد فعل الثالثة التى صارت ثانية ويجلس معه من لم يعلم خلافه ثم يأتى
بركعة بعد اثنتائه التى جلس فيها بالفاتحة فقط ومن علم خلافه يجلس فيها لانهارا بعته ومن لم يعلم خلافه
يقوم مع الامام ولا يجلس لانها ثالثته ثم يأتى بركعة خامسة بالفاتحة فقط ويشهد فاذا فرغ منه سجد السهو
وتبعه في تلك الركعة والسجود من لم يعلم خلافه دون من علم فاذا سجد الامام قام وأتى بركعة القضاء ثم سلم
وسلم معه من لم يعلم خلافه وكذا من علم خلافه وانما سجد قبل السلام لنقص السورة من الثانية وزيادة
الركعة الملعاة هذا حكم ما اذا كان الخليفة مع بعض المأمومين لم يعلم خلافه وبعضهم يعلم خلافه فلو كان
الذى لا يعلم خلافه الخليفة فقط فانه يجلس في الثانية ويقوم المأمومون ثم اذا أتى بركعة بعد الثالثة التى
جلس فيها فانهم يجلسون دونهم ثم يأتى بركعة ولا يتبعه فيها احد وهذا قول والقول الثانى يتبعه المأموم
في الجلوس وفي الركعة والقولان مبنيان على الخلاف في هل سهو الامام عما لا يحمله عن المأمومين سهو لهم
وان هم فعلوه او ليس سهو لهم اذ هم فعلوه وهذه المسئلة يعنى عنها ما تقدم من قوله وان قام امام لخامسة
الخ واعادها لاجل قوله وسجد قبله الخ وانما فرضها في الخليفة المسبوق مع ان غيره كذلك في انه يعمل على
قول المستخلف حيث لم يعلم خلافه لاجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه الا يأتى هذا في غير المسبوق
(قوله كما اذا اخبره بعد عدة الثالثة الخ) هذا مثال للنفي وقوله بعد عدة الثالثة اى التى استخلفه فيها وانما
قلنا ذلك لاجل ان يكون السجود قبل السلام بعد كل صلاة امامه وقبل اتمام صلاته هو وامالو كان
استخلافه في الثانية وقال له بعد ان عدة الثالثة اسقطت ركوعا من الاولى فانه في هذه الحالة يسجد القبلى
قبل السلام وعبا اتمام صلاة امامه وصلاته هو لان اتمام صلاة امامه اتمام له اذ قضاء عليه لان الثالثة
رجعت ثانية لكل منهما وصير ورته مسبوقا بالتهر للظاهر (قوله وصار استخلافه على ثانية الامام) وقد
قرأ فيها بأمر القرآن اى وجلس لانه حين اخبره بعد عدة الثالثة وقبل استقلاله للرابعة فانه يجلس للتشهد
ثم يكمل صلاة امامه بركتين بالفاتحة فقط فاذا تشهد بعد هما سجد السهو ثم قام لركعة القضاء لان
الفرض انه مسبوق ثم سلم وسلم معه من علم خلافه ما قال الامام الا صلى ومن لم يعلم خلافه ويتبعه في السجود
من لم يعلم خلافه قوله دون من علم خلافه قوله (قوله فدخل في صلاته نقص) اى للسورة من الثانية وقوله
وزيادة اى للركعة الملعاة (قوله وسجد قبله) اى بعد كل صلاة امامه وهذا واضح ان كان ذلك الخليفة ادرك
مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما تقدم في السهو وقد يقال وهو الظاهر انه لئلا يتبعه عن الامام بصير مطلوب
بما يطلب به الامام فيطلب حينئذ سجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيقيد ما تقدم في السهو بغير
ما هنا كذا في عبق وخش

فصل في احكام صلاة السفر **سن** **قوله سنة مؤكدة** هذا هو الراجح قال عياض في الاكمل كونه سنة هو
المشهور من مذهب مالك واكثر اصحابه واكثر العلماء من السلف والخلف اه وقيل ان القصر فرض وقيل
مستحب وقيل مباح وعلى السنية في آكديتها على سنية الجماعة وعكسه قول ابن رشد والخمى وتظهر فائدة
الخلاف فيما اذا عارضا كما اذا لم يجد المسافر احدا ياتم به الا مقبلا فهل لا ياتم به وهو الاول ويؤيده اطلاق
المصنف كراهة الاتمام به فيما يأتى او ياتم به من غير كراهة بل ذلك مطلوب وهو القول الثانى (قوله لمسافر)
اى ولو كان سفره على خلاف العادة بأن كان بطيران او بخطوة فمن كان يقطع المسافة الاتية بسفره قصر ولو
كان يقطعها في لحظة بطيران ونحوه واراد المصنف بالمسافر مريد السفر على جهة التجار المرسل من اطلاق
اسم المسبب على السبب (قوله غير عاص به) اى بسببه وفهم من قوله به ان العاصى فيه كذا زانى وشارب الخمر
يقصر الصلاة وهو كذلك اتفاقا (قوله وان عصى به) اى طراله العصيان في اثنتائه (قوله اتم وجوبا) اى
ولا يقصر (قوله فان قصر) اى العاصى بالسفر سواء كان عصيانه في اول السفر او في اثنتائه والموضوع ان
المسافة مسافة قصر واعلم ان في قصر العاصى بالسفر قولين بالحرمة والكراهة وفي قصر الالهى قولان

وهي باعتبار الزمان

مرحلتان اى سير يومين معتدلين او يوم وليلة يسير الابل المثقلة بالاحمال على المعتاد (ولو) كان سفرها (بحر) اى جيعها او بعضها تقدمت مسافة البحر وتأخرت حيث كان السير فيه بالمجازيف او بها وبالريح كأن كان بالريح فقط وتأخرت مسافة البر او تقدمت وكانت قدر المسافة الشرعية والا فلا يتصر حتى ينزل البحر ويسير بالريح وكان فيه المسافة معتبرة (ذهابا) اى غير مضموم اليها الرجوع (قصدت) تلك المسافة (دفعه) بفتح الدال فان لم تقصد اصلا كها ثم وطالب رعى او قصدت لادفعه بل نوى اقامه في اثنائها تقطع حكم السفر لم يقصر (ان عدى) اى جاوز (البلدى) اى الحضرى (البياتين) المتصلة ولو حكما بأن يرتفق سكانها بالبلد ارتفاق الاتصال من نار وطبخ ونسب (المسكونه) بالاهل ولو في بعض العام ولا عبرة بالمزارع او البساتين المنفصلة او غير المسكونه ولا عبرة بالخارس والعامل فيها ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهو المعتمد وظاهر قولها رعى المسافر حتى يبرز من قرية (وتو) امت ايضا على مجازة

بالكرامه والجواز والراجع الحرمه في العاصي والكرامه في اللاهي فلو قصر العاصي فلا اعاده عليه على الاصول كما اقتصر عليه ح وغيره فقول نخش فان قصر العاصي اعاد ابد على الرجوع وان قصر اللاهي اعاد في الوقت غير ظاهر اه بن (قوله وهى) اى الاربعه برد (قوله يومين معتدلين) هذا هو ما في الشيخ احمد الزرقاني وقوله او يوم وليلة هو ما للشاذلى ووجه بعضهم وهو قريب من الاول والظاهر كما قال شيخنا تبعنا نخش في كبره ان اليوم يعتبر من طلوع الشمس لانه المعتاد للسير غالب الا من طلوع الفجر خلا فالبعضهم ويغفر وقت النزول المعتاد لراحه او اصلاح متاع مثلا (قوله ولو كان سفرها بحر) اشار بهذا الى ان المبالغة في التحديد بالمسافة خلا فلن قال العبرة في البحر بالزمان مطلقا ولن قال العبرة فيه بالزمان ان سافر فيه لا يجانب البر وان سافر بجانبه فالعبرة بالاربعه برد وليست المبالغة راجعه لمسافر لانه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله تقدمت الخ) هذا التفصيل لابن المراز وعليه اقتصر العوفي في شرح قواعد عياض وبهرام واعتمده عجم وارتضاه شيخنا العدري وحاصله انه يلقى بين المسافتين سواء تقدمت مسافة البحر وتأخرت سواء كان كل من المسافتين مسافة قصر او احداهما دون الاخرى او كان مجموعهما مسافة قصر اذا كان السير في البحر بالمقاديف او بها وبالريح وكذا ان كان بالريح فقط وكانت مسافة البحر متقدمة او تقدمت مسافة البر وتأخرت مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فان كانت اقل منها فلا يتصر حتى ينزل البحر ويسير بالريح لاحتمال تعذر الريح عليه وكانت فيه المسافة الشرعية على حدتها ذهابا ونازل مالا بن المراز قول عبد الملك انه اذا اتفق للشخص سفر بر وبحر فانه يتصر ويلقى مسافة البر لمسافة البحر مطلقا من غير تفصيل فتحصل مما ذكر ان البحر قبل لا تعتبر فيه المسافة بل الزمان وهو يوم وليلة وقيل باعتبارها فيه كالببر وهو المعتمد وعليه اذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعض سفره في البحر فيسل بلفظ مسافة احدهما للمسافة الاخرى مطلقا من غير تفصيل وقيل لا يندفعه من التفصيل على ما مر وهو المعتمد (قوله حتى ينزل البحر) اى لاحتمال تعذر الريح عليه (قوله ذهابا) حال من اربعة بردى حالة كونها اذا ذهاب او يؤزل ذهابا بعد ذهابا اى حالة كونها مذهبوا فيها او انه معمول لحال محذوفة كما اشار له الشارح فلو كانت ملفقة من الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت دفعه) المراد بقصد هاد دفعه ان لا ينوى ان يتيم فيها ينه اقامه توجب الاتمام كاربعة ايام صحاح فن قصد اربعة بردى نوى ان يسير منها بر يدين ثم يتيم اربعة ايام صحاح ثم يسافر باقها فانه يتم فان نوى اقامه يومين او ثلاثة فانه يقصر وليس المراد بكونها قصدت دفعه ان يقصد قطعها في سيرة واحدة بحيث لا يقم في اثناء سفرها اسلا لان العادة فاضية بخلاف ذلك (قوله فان لم تقصد اصلا) اى فان لم يقصد بسفره تلك المسافة اصلا (قوله ان عدى البلدى البساتين الخ) اعلم ان شرط تعديتها اذا سافر من ناحيتها او من غير ناحيتها وكان محاذيا لها ولا يقصر بمجرد مجاوزة البيوت كذا في عبق وفي بن انه لا يشرط مجاوزتها الا اذا سافر من ناحيتها فان سافر من غير ناحيتها فلا يشرط مجاوزتها ولو كان محاذيا لها اذ غاية البساتين ان تكون كجزء من البلد تنبيه على مثل البساتين المسكونة الفريتان اللتان يرتفق اهل احدهما باهل الاخرى بالفعل والافكل قرية تعتبر بمفردها ان كان عدم الارتفاق لنحو عداوة وفي شب اذا كان بعض ساكنيها يرتفق بالبلد الاخرى كالجانب الايمن دون الاخر فالظاهر ان حكمها كلها حكم المتصلة (قوله اى الحضرى) قال بن الصواب اسقاطه اذا المراد بالبلدى من كان يكمل الصلاة في البلد سواء كان حضريا او بدويا ناذ دخل البلدى باد او نوى ان يتيم فيها اربعة ايام صحاح ثم اراد الارتحال فلا يقصر حتى يحاوز البساتين اذا سافر من ناحيتها (قوله ولا عبرة بالمزارع) اى فلا يشرط مجاوزتها وكذا ما بعدها (قوله ولا عبرة بالخارس الخ) اى لا عبرة بايامته فيها (قوله ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها) اى في اشتراط مجاوزة البساتين لمسكونة متصلة بالبلد (قوله ويتم المسافر حتى يبرز من بريته) اى فان المتبرر منه يبرز من اقرية مجاوزتها بالمسكونة المتصلة يكون كذلك اذا حاز ما في حكمها من البساتين المسكونة والحاصل ان المأمور به انما هو مجاوزة البساتين

ثلاثة دال

المسكونة ولا يشترط مجاوزة المزارع ولا فرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها وروى مطرف وابن المباحشون عن مالك ان كانت قرية جمعة فلا يصح للمسافر منها حتى يجاوز بيوتها بثلاثة اميال من السور ان كان للبلد سور والا فبنائها وان لم تكن قرية جمعة فيكون مجاوزة البساتين فقط واختلف هل هذه الرواية تفسر للمدونة وهو اختيار ابن رشد له وعلى هذا فكل كلام المدونة خلاف المعتمد المتمدن او خلاف اى او قول مخالف لما في المدونة وان المدونة موافقة للقول المعتمد المتمدن وان قولها حتى يزرع عن قرية بمجاوزة البساتين وهو راي الباجي وغيره والى ما ذكر من التأويلين اشار المصنف بقوله وتؤول الخ اى وتؤولت على مجاوزة ثلاثة اميال بقرية الجمعة كما تؤولت على مجاوزة البساتين مطلقا والمحول عليه ان هذه الرواية مخالفة لطاهر المدونة وليست تفسيرا لها كما قال ابن رشد ثم اعلم انه على القول الاول وهو المعتمد فالاربعة بردان تعتبر بعد مجاوزة البساتين المسكونة واما على القول الثانى فهل تحسب الالة اميال من جلة الاربعه بردوان كان لا يعصر حتى يجاوزها وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلى وغيره وصوبه بعضهم ولا تحسب من جلتها وصوبه ابن ناجي قال عقب ونخش والطاهر ان محل الخلاف اى في اعتبار مجاوزة البساتين فقط في قرية الجمعة او الثلاثة اميال حيث لم تزد البساتين على مجاوزة ثلاثة اميال فان رادت عليها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا ان كانت ثلاثة اميال واما اذا كانت الثلاثة اميال تزيد على البساتين المسكونة فيجوز فيها التأويلان في اعتبار مجاوزتها وعدمه ورد هذا بن بان الحق ان الخلاف مطلق فاذا زادت البساتين على الثلاثة اميال او زادت الالة اميال على البساتين المسكونة تحرى الخلاف فيهما ونتمل عن المواق عن نوازل ابن الحاج ما يفيد ذلك اطره (قوله بقرية الجمعة) اى التى تقام فيها ولو في زمن دون زمن كذا في عقب ورده بن بان ظاهر ابن رشد ان المراد بقرية الجمعة ما كانت الجمعة تقام فيها بالفعل دائما (قوله والعمودى) اى وهو ساكن الباديةسمى بذلك لانه يجعل بيته على عمد وقوله حلتته مكسر الحاء اى محلتته وهى منزل قومه فالحلقة والمنزل بمعنى (قوله حيث جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط) المراد بالحقى القبيصة والمراد بالدار المنزل الذى ينزلون فيه وحاصله انه اذا جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط فانه لا يقصر فى هاتين الحالتين الا اذا جاؤ جميع البيوت لانها بمنزلة القضاء والرحاب المجاورة للابنية فكما انه لا بد من مجاوزة القضاء لا بد من مجاوزة جميع البيوت واما لو جمعهم اسم الحى فقط دون الدار بان كان كل فرقة فى دار فاتها تعتبر كل دار على حدتها حيث كان لا يرتفع بعضهم بعض والافهم كاهل الدار الواحدة وكذا اذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فانه صرا اذا جاوز بيوت حلتته هو (قوله كساكن الجبال) اى فانه يقصر اذا جاور محله وساكن القرية التى لا بساتين بها مسكونة فانه يقصر اذا جاوز بيوت القرية والابنية الخراب التى فى طرفها وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد انفصاله عن مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة بالبلد او منفصلة عنها (قوله وقيته) فيه ان الاولى ابداله بحاضرة لان القائمة انما تعادل الحاضرة لا الوقية لان القائمة وقيته ايضا الا ان يتعال الوقت اذا اطلق انما ينصرف لوقت الاداء (قوله وان نونيا بأهله) اى خلافا لالامام احمد بن حنبل واخرى غير التوقى اذا سافر بأهله والتوقى اذا سافر بغير اهله فالمصنف نص على المتوهم (قوله الى محل البده) المتبادر من المصنف ان المعنى حتى يأتى المسكان الذى قصر منه فى خروجه فاذا تاه اتم وحينئذ فتمس القصر فى الرجوع هو مبدؤه فى الخروج فيعترض عليه بأن هذا خلاف قول المدونة واذا رجع من سفره فليقتصر حتى يدخل البيوت او قربها فان هذا يدل على ان منتهى القصر ليس بمبدئه واجاب بعضهم بحمل كلام المصنف على منتهى سفره فى الدخول لافى الرجوع فهو ما كتبه عنه اى صرا اذا بلغ منتهى سفره الى نظير محل البده فالكلام على حذف مضاف او المراد الى المحل المتبادر البده القصر منه فى حق من خرج من ذلك البلد الذى وصل اليه وهو البساتين فى البلد الذى له ذالك او المحلة فى البلدوى ومحله الالة صال في غيرهما واما كلام المدونة فيحمل على منتهى السفر فى الرجوع للبلد الذى سافر منه لسكن يرد على المدونة شئ

بقرية الجمعة) بحمل قولها حتى يزرع عن قرية على مجاوزة الثلاثة فى قرىتها (و) ان عدى (العمودى حلتته) اى بيوت حلتته ولو تفرقت حيث جمعهم اسم الحى والدار او الدار فقط (و) ان (انفصل غيرهما) اى غير البلدى والعمودى عن مكانه كساكن الجبال وقرية لا بساتين بها متصلة (قصر رباعية) نائب فاعل سن لاصبح ومعرب (وقية) اى سافر فى وقتها ولو الضرورى فيقتصر الظهري من عدى البساتين قبل الغروب بلاث ركعات فأكثر ولو اخرهما عمدا ولركعتين او ركعة صلى العصر فقط سفرية (او فائته فيه) اى فى السفر ولو اداها فى الحضر لفائته فى الحضر خضريه ولو اداها بسفر (وان) كان المسافر (نوتيا) اى خادم سفينة سافر (بأهله) ثم بين نهاية القصر بقوله (الى محل البده)

أي جنسه فيصدق بعوده لما قصر منه وبدخوله لبلد آخر (لا اقل) من اربعة برد فلا يقصر أي يحرم وتبطل في خمسة وثلاثين ميلا وصحت في اربعين الى خمسين واربعين ولا إعادة قطعاً وان حرم وتصح فيما بينهما على المعتمد ولا إعادة وقيل بعيد في الوقت وانما صرح بقوله لا اقل وان فهم مما تقدم ليرتب عليه قوله (الا كسكى) ومتوى ومنزلى ومحصى فانه يسن له القصر (في خروجه) من محله (لعرفة) للحج (و) في (رجوعه) لبلده حيث بقي عليه عمل من النسك بغيرها والاتم حال رجوعه كمتوى راجع ٢٨٩ من مكة بعد الافاضة لمنى لان ما عليه من الرى انما

وهو انه يلزم من الدخول القرب وحيث قد قام معنى العطف واجيب باجوبة منها ان او بمعنى الواو والعطف نفسى يرى اى ان المراد بدخولها الدنو والقرب منها والمراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان الدخول لمن استمر سائرا وقوله او قربها بالنسبة لمن نزل خارجها الاستراحة مثلا ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقاربها قول آخر وتظهر عمدة الخلاف فيمن نزل خارجها بأقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس فعلى الاول يصلى العصر سفرية وعلى الثانى حضرية واما ما شارحنا جعل كلام المصنف شاملا لمنتهى السفر في الذهاب والرجوع وفيه انه على شموله لمنتهى الرجوع يكون ماشيا على ضعيف وهو قول ابن بشير وابن الحاجب لا على كلام المدونة تأمل (قوله اى جنسه) اى الى ان يصل الى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذى قصر منه وهى التى ابتدا السير منها وهى النهاية فى الرجوع وبدخوله لبلد آخرى اى وهى منتهى السفر فى الذهاب (قوله اى يحرم) اى وليس المراد ما يعطيه ظاهره من انه لا يسن القصر فى اقل من اربعة برد الصادق بجوازه وبندبه (قوله وتبطل الخ) اعلم ان القصر فيما دون اربعة برد ممنوع اتفاقا والنزاع انما هو فيما بعد الوقوع كما قال الشارح وما ذكر من الخلاف فى الاعادة فى الصلاة لا يأتى فى الصوم بل متى كانت المسافة اقل من اربعة برد واكثر منه الكفارة ما لم يكن متأولا (قوله وتصح فيما بينهما) اى فيما بين الخمسة والثلاثين والاربعين (قوله فانه يسن له القصر فى حال خروجه) اى ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان فيها ذلك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) اى كسكى فى حال رجوعه من منى لبلده لانه بقي عليه عمل يعمل في غير محله وهو النزول بالمحصب هذا وما ذكره الشارح من التقييد بهما لغيره فقيه نظر بل يقصر فى رجوعه لبلده مطلقا وان لم يبق عليه شئ من النسك لاجلها ولا بغيرها على ما رجع اليه مالك كما فى ح فالصواب ابقاء المصنف على اطلاقه اه بن وعلى هذا فكل من المحصى والمزدلفى يقصر فى حال رجوعه من منى لبلده (قوله والمعتمد انه كسكى) اى وعليه اقتصر فى التوضيح ونقله عياض فى الاكمال عن مالك ومقابلة ما ذكره الشيخ احمد الزرقانى ان العرفى لا يقصر وهذا القول ذكره ابن عرفة عن البايجى (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) اى صلاته التى صلاحها مقصورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها انه اذا رجع بعدها قصر فى رجوعه كما برشد له ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لان الرجوع يعتبر سفر ا بنفسه (قوله ولولشئ نسيه) قال طفى هذا اذا رجع للبلد الذى سافر منه واما لو رجع لغيره لشيئ نسيه لقصر فى رجوعه قاله ابن عبد السلام اه بن ورد المصنف بل وعلى ابن المباحشون القائل اذا رجع لشيئ نسيه فانه يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف اذا لم يدخل قبل رجوعه وطنه الذى نوى الإقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف فى اتمامه فى حالة الرجوع (قوله ولا عادل عن قصير) مقتضى ما ذكره ح من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللهى انه اذا قصر لا يعيد وهو الظاهر لان العدول عن القصير للطول غير محرم وفى التوضيح هذا مبنى على ان اللهى بصيد وشبهه لا يقصر واما على القول بأنه يقصر فلا شئ فى قصره هذا اه بن (قوله وهو المتجرد) اى عن التعلق بالدنيا (قوله يرتع) اى يقيم (قوله الا ان يعلم الخ) اى كما اذا خرج سائحا فى الارض حتى يصل لبيت المقدس مثلا او سافر طابا للرى الى ان يصل لغزة مثله القصر حيث علم قطع المسافة قبل غزوة بيت المقدس (قوله ولا نفصل الخ) حاصله انه اذا خرج من البلد عازما على السفر ثم اقام قبل مساقته ينتظر رفقة لاحقة له فان جزم انه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره فان نوى انتظارها اقل من اربعة ايام فان لم تأت سافر

وهو انه يلزم من الدخول القرب وحيث قد قام معنى العطف واجيب باجوبة منها ان او بمعنى الواو والعطف نفسى يرى اى ان المراد بدخولها الدنو والقرب منها والمراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان الدخول لمن استمر سائرا وقوله او قربها بالنسبة لمن نزل خارجها الاستراحة مثلا ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقاربها قول آخر وتظهر عمدة الخلاف فيمن نزل خارجها بأقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس فعلى الاول يصلى العصر سفرية وعلى الثانى حضرية واما ما شارحنا جعل كلام المصنف شاملا لمنتهى السفر في الذهاب والرجوع وفيه انه على شموله لمنتهى الرجوع يكون ماشيا على ضعيف وهو قول ابن بشير وابن الحاجب لا على كلام المدونة تأمل (قوله اى جنسه) اى الى ان يصل الى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذى قصر منه وهى التى ابتدا السير منها وهى النهاية فى الرجوع وبدخوله لبلد آخرى اى وهى منتهى السفر فى الذهاب (قوله اى يحرم) اى وليس المراد ما يعطيه ظاهره من انه لا يسن القصر فى اقل من اربعة برد الصادق بجوازه وبندبه (قوله وتبطل الخ) اعلم ان القصر فيما دون اربعة برد ممنوع اتفاقا والنزاع انما هو فيما بعد الوقوع كما قال الشارح وما ذكر من الخلاف فى الاعادة فى الصلاة لا يأتى فى الصوم بل متى كانت المسافة اقل من اربعة برد واكثر منه الكفارة ما لم يكن متأولا (قوله وتصح فيما بينهما) اى فيما بين الخمسة والثلاثين والاربعين (قوله فانه يسن له القصر فى حال خروجه) اى ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان فيها ذلك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) اى كسكى فى حال رجوعه من منى لبلده لانه بقي عليه عمل يعمل في غير محله وهو النزول بالمحصب هذا وما ذكره الشارح من التقييد بهما لغيره فقيه نظر بل يقصر فى رجوعه لبلده مطلقا وان لم يبق عليه شئ من النسك لاجلها ولا بغيرها على ما رجع اليه مالك كما فى ح فالصواب ابقاء المصنف على اطلاقه اه بن وعلى هذا فكل من المحصى والمزدلفى يقصر فى حال رجوعه من منى لبلده (قوله والمعتمد انه كسكى) اى وعليه اقتصر فى التوضيح ونقله عياض فى الاكمال عن مالك ومقابلة ما ذكره الشيخ احمد الزرقانى ان العرفى لا يقصر وهذا القول ذكره ابن عرفة عن البايجى (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) اى صلاته التى صلاحها مقصورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها انه اذا رجع بعدها قصر فى رجوعه كما برشد له ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لان الرجوع يعتبر سفر ا بنفسه (قوله ولولشئ نسيه) قال طفى هذا اذا رجع للبلد الذى سافر منه واما لو رجع لغيره لشيئ نسيه لقصر فى رجوعه قاله ابن عبد السلام اه بن ورد المصنف بل وعلى ابن المباحشون القائل اذا رجع لشيئ نسيه فانه يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف اذا لم يدخل قبل رجوعه وطنه الذى نوى الإقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف فى اتمامه فى حالة الرجوع (قوله ولا عادل عن قصير) مقتضى ما ذكره ح من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللهى انه اذا قصر لا يعيد وهو الظاهر لان العدول عن القصير للطول غير محرم وفى التوضيح هذا مبنى على ان اللهى بصيد وشبهه لا يقصر واما على القول بأنه يقصر فلا شئ فى قصره هذا اه بن (قوله وهو المتجرد) اى عن التعلق بالدنيا (قوله يرتع) اى يقيم (قوله الا ان يعلم الخ) اى كما اذا خرج سائحا فى الارض حتى يصل لبيت المقدس مثلا او سافر طابا للرى الى ان يصل لغزة مثله القصر حيث علم قطع المسافة قبل غزوة بيت المقدس (قوله ولا نفصل الخ) حاصله انه اذا خرج من البلد عازما على السفر ثم اقام قبل مساقته ينتظر رفقة لاحقة له فان جزم انه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره فان نوى انتظارها اقل من اربعة ايام فان لم تأت سافر

(٣٧ - دسوقى اول)

قصر (ولا هائم) وهو المتجرد السائح فى الارض اى بلد طابت له اقام فيها ماشا (و) (لا طالب رعى) يرتع حيث وجد الكلا (الا ان يعلم) كل منهما (قطع المسافة) الشرعية (قبيله) اى قبل الحل المقصود للهايم وللراعى اى وقد عزم عليه عند الخروج (ولا منفصل) عن البلد (ينتظر رفقة) يسافر معهم (الا ان يحرم بالسيرة دونها) او بمجيئها قبل اقامة اربعة ايام فلو عزم على السير دونها

دونها او جزم بمجيئها قبل الاربعه ايام قصر مدة انتظارها (قوله لكن بعد اربعة ايام) اي بان جالس في انتظارها وعزم على انها ان جاءت في مدة الاربعه ايام سافر معها فان لم تأت سافر دونها بعد الاربعه ايام (قوله وقطعه دخول بلده) الظاهر كما قال شارحنا تبعا للبحر وابن غازي وطفي ان المراد بالدخول هنا الدخول الناشئ عن الرجوع بدليل قوله في الاستثناء ورجع الخ وفي الاستثناء الدخول الناشئ عن المرور فلا تكرار بينهما وان كان في الاول تكرار مع قوله الى محل البلد خلافا للمواق وعبق حيث جلا الدخول على دخول المرور فيما قلزمهم التكرار وما دفعوه به من ان المراد ببلده بلده اصاله وبوطنه محل انتقال اليه بنيسة السكن فيه على التأيد الخ بعيد مع ان الاستثناء يمنع من ذلك وعلى ما لابن غازي فالريح هنا الجأته لدخول الرجوع وفي التي بعدها الجأته لدخول المرور واما على ما قاله المواق وعبق الريح الجأته لدخول المرور وفيها ثم ان مراد المصنف كما يدل عليه كلام ابن غازي رجوعه بعد ان سار مسافة القصر بدليل اسناده القطع للدخول اي فلا يزال في رجوعه يقصر الى ان يدخل فيقطع القصر خلافا لما حمله عليه ح من ان مراده الرجوع من دون مسافة القصر وان مجرد الاخذ في الرجوع يقطع حكم السفر لانه غير ظاهر المصنف وغير مناسب للاستثناء بعده وفيه التكرار مع قوله ولا راجع لدونها (قوله سواء كانت وطنه) اي مقيا فيها بنية التأيد كانت بلده الاصلية او غيرها وقوله ام لا اي بان مكث فيها مدة طويلة لا بنيسة التأيد وهذا التعميم صح الاستثناء بعد ذلك بقوله الامتوطن كككة فالمستثنى منه عام لصورتين والمستثنى احدى الصورتين وانما كان دخول البلد قاطعا للقصر لان دخول البلد مظنة للاقامة فاذا كفت نية الاقامة في قطع القصر فالفعل المحصل لها بالظن اولى (قوله وان يريح) بالغ عليه رد اعلى سخنون القائل بجواز القصر لمن غلبته الريح وردته لبلده ومثل الريح جوح الدابة (قوله لا مكان الخلاص منه) اي بحيلة كأن يهرب منه او يستشفع بآخر خوار يستعين عليه بأعلى منه فهو بمنزلة عدم اقامة اربعة ايام فهو حينئذ على حكم السفر بخلاف الريح فانها لا تنفع معها حيلة (قوله فليأمل) اي في هذا الفرق الذي فرقوا بين الريح والغاصب هل هو مفيد للمقصود او العكس كما ادعاه شب قال شيخنا ولم يظهر لي كونه مفيدا للعكس المقصود كما ادعاه شب (قوله الامتوطن كككة الخ) حمله ح والمواق وغيرها على مسألة المدونة ونصها ومن دخل مكة واقام بضعة عشر يوما فاطنهم اراد ان يخرج الى الحفمة ثم يعود الى مكة ويقوم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها فقال مالك يتم في يوميه ثم قال يقصر قال ابن القاسم وهو احب الى اه ووجه ابن يونس الاول بأن الاقامة فيها اكسبتها حكم الوطن ووجه الثاني بأنها ليست وطنه حقيقة وعلى هذا القول حمل طفي كلام المؤلف لكن اعترض قوله رفض سككها بانه لا حاجة اليه وليس في المدونة وغيرها ولا فائدة فيه في الفرض المذكور والاولى حمل المصنف على مسألة ابن المواز وهي ما اذا خرج من وطن سككها لموضع تنصرف فيه الصلاة رافضا سكني وطنه ثم رجع له غير ناو الاقامة كان ناويا للسفر او خالى الذهن فانه يقصر فان لم يرفض سككها اتم قاله ابن المواز ونقله طفي وغيره وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقته ويكون قوله رفض سككها شرط اعتبار اه بن (قوله يعنى مقيا بها اقامة تقطع حكم السفر) اي فالتوطن ليس على حقيقته وهذا يقتضى حمل المؤلف على مسألة المدونة لكن قد علمت انه على هذا لا يكون قوله رفض سككها محتاجا اليه فالاولى للشارح جعل التوطن في كلام المصنف على حقيقته وحمل كلام المصنف على فرع ابن المواز (قوله اودونها) لا يقال هذا يعارض قوله ولا راجع لدونها لانه محمول على ما اذا لم يرفض سكني الراجع اليها كذا قال بعض الشراح ورد طفي بانه يتعين حمله على ما اذا رجع بعد سيره مسافة القصر اذ لو رجع قبل مسافة القصر لا اتم لقول المصنف ولا راجع لدونها (قوله فالمدار على عدم نية الاقامة) اي فان رجع ناويا اقامة تقطع حكم السفر فانه يتم والحاصل ان دخول بلده او وطنه يقطع القصر ولو كان ناويا للسفر حيث لم يرفض سككها فان رفض سككها فلا يكون دخوله موجبا للاتمام الا اذا نوى اقامة اربعة ايام وحمل اعتبار الرفض اذ لم يكن له بها اهل حين الرفض فان كان له بها

لكن بعد اربعة ايام او تحقق مجيئها بعد الاربعه ايام او شك فيه اتم (وقطعه) اي القصر احد امور خمسة اولها (دخول بلده) الراجع هو اليها سواء كانت وطنه ام لا وان لم ينو اقامة اربعة ايام ان دخل اختيارا بل (وان) دخل مغلوبا (بريح) من بحر بخلاف رده بغاصب فلا قطع لا مكان الخلاص منه بخلاف الريح فليأمل (الامتوطن كككة) من البلاد يعنى مقيا بها اقامة تقطع حكم السفر كالبحار ورين من اهل الاقاف كككة ولو قال الا مقيا ببلد كان اوضح (رفض سككها) وخرج منها للتوطن بغيرها على مسافة القصر (ورجع) لها بعد سير المسافة اودونها (ناويا السفر) فيقصر في اقامته بها اقامة غير قاطعة ومثل نية السفر خلو الذهن فالمدار على عدم نية الاقامة القاطعة ثانيا اشار له بقوله

(وقطعه) ايضا (دخول وطنه) المار عليه بان كان يحمل غير وطنه وسافر منه الى بلد آخر ووطنه في اثناء الطريق فلما مر عليه دخله فانه يتم ولو لم ينو اقامته اربعة ايام وحينئذ فلا يتكرر مع قوله وقطعه دخول بلده نالها قوله (او) دخول (مكان زوجة دخل بها فقط) قيد في دخل اذ ما به سرية او ام ولد كذلك ويحتمل انه قيد في زوجة ايضا يحترز به عن الاقارب كام او اب وانما كان مكان الزوجة قاطعا لانه في حكم الوطن (وان) كان دخوله (بربح غالبية) الجائنه لذلك (و) رابعها (نية دخوله) وطنه او ٢٩١ مكان زوجته الذي في اثناء طريقه

(وليس ينه) اي بين البلد الذي سافر منه (وينه) اي بين المحل المنوي دخوله (المسافة) الشرعية كمن كان مقيما بمكة ووطنه او مكان زوجته الجعرانة مثلا وسافر من مكة للمدينة ونوى حين خروجه ان يدخل الجعرانة فانه يتم فيما بين مكة والجعرانة لانه اقل من المسافة وان لم ينو اقامة اربعة ايام بهام اذا خرج اعتبر باقى سفره فان كان اربعة بر د قصر والا تم ايضا فان كان بين محل النية والمكان المسافة قصر واعتبر باقى سفره ايضا فالاقسام اربعة وقولنا اي بين البلد الذي سافر منه احترازا بما اذا طرات نية الدخول اثناء السفر فانه يستمر على القصر ولو كان بين محل النية والمحل المنوي دخوله اقل من المسافة على المعتمد (و) خامسها (نية اقامة اربعة ايام صحاح) مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة فن دخل

اهل اي زوجة فلا عبرة به (قوله وقطعه دخول وطنه او مكان زوجة) اي واما مجرد المرور بهما من غير دخول فلا يقطع حكم السفر ولو حاذاه ولذا قال في التوضيح انما يمنع المرور بشرط دخوله او نية دخوله لان اجتاز والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي بها لا خصوص المنزل التي هي به (قوله فلا يتكرر) اي لان هذا دخول مرور وما مر دخول ناشئ عن الرجوع (قوله دخل بها) اي فيه ولو لم يتخذها وطنا اي محل اقامة على الدوام (قوله قيد في دخل) اخرج به ما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وفي الحج ان الزوجة الناشئة لا عبرة بها وحينئذ فلا يكون دخول بلدها قاطعا للقصر (قوله اذ ما به سرية او ام ولد كذلك) رقبه على الشارع بهرام في الوسط من اخراج السرية قال ح وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة على الحاقها بالزوجة انظر بن (قوله يحترز به عن الاقارب) اي لاعتن السرية وام الولد (قوله ونية دخوله) انت خبير بان جعل نية الدخول قاطعة للقصر يقتضي حصوله قبلها وهنا ليس كذلك فحق العبارة ان يقول ومنعه نية دخوله في التعبير بالقطع تسمي والضمير في دخوله للوطن ومكان الزوجة كما ذكرنا الشارع وحينئذ فافراد المصنف الضمير باعتبار ما ذكر (قوله اي بين البلد الذي سافر منه) اي ونوى وهو فيه الدخول لوطنه او المكان الزوجة (قوله لانه اقل الخ) اي لان المسافة التي بين مكة والجعرانة اقل من مسافة القصر (قوله وان لم ينو اقامة اربعة ايام) اي فالمدار على نية دخوله الوطن او مكان الزوجة (قوله ثم اذا اخرج) اي من الجعرانة وقوله اعتبر باقى سفره اي للمدينة او غيرها (قوله محل النية) اي وهو مكة وقوله والمكان اي الذي نوى دخوله وهذا مفهوم قول المصنف وليس بينه وبين المسافة (قوله فالاقسام اربعة) الاول ان يستقل ما قبل وطنه وما بعده بالمسافة وفي هذه يقصر قبل دخوله لوطنه وبعده الثاني عكسه والمجموع مستقل وفي هذه ان نوى دخوله قبل سيره اتم قبل دخوله وطنه وبعده وان لم ينو دخوله قصر وان نوى دخوله بعد سيره شيئا في قصره قولنا سحنون وغيره الثالث ان يكون قبل وطنه اقل من المسافة وبعده مسافة مستقلة فان نوى الدخول قبل سفره فلا يقصر قبله وان لم ينو الدخول قصر واما بعده فيقصر مطلقا ولو نوى دخوله في اثناء سفره فحكي في التوضيح في هذه قولين القصر لسحنون والتمام لغيره الرابع ان يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده اقل منها فيقصر قبل وطنه مطلقا نوى الدخول ام لا واما بعده فلا يقصر مطلقا (قوله ونية اقامة اربعة ايام الخ) الاولى ونزول بمكان نوى اقامة اربعة ايام صحاح فيه ولو بخلافه وذلك لان ظاهره انه بمجرد نية المذكورة ينقطع حكم السفر ولو كان بين محلها ومحل الاقامة المسافة وليس كذلك فاذا سافر بعد ذلك من ذلك المكان الذي نوى به الاقامة المذكورة فلا يقصر الا اذا وصل لمحل القصر بالنسبة لمن كان مقيما به لا بمجرد العزم على السفر على اقوى الطريقين اتم لو نوى الاقامة بمحل ورجع عن النية قبل دخوله فانه يقصر بمجرد ذلك (قوله مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة) بان دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء (قوله واعتبر سحنون العشرين فقط) اي سواء كانت في اربعة ايام صحاح او لا وعليه فيتم في المثال المذكور (قوله في ابتداء سفره) اي وفي آخره (قوله ولو حدثت بخلافه) يعني ان نية الاقامة معتبرة في قطع القصر ولو حدثت بخلاف السفر اي في اثنائه من غير ان تكون مقارنة لآثره ولا لآخره ورده هذه المبالغة على ما رجحه ابن يونس من ان نية اقامة المدة المذكورة لا تنقطع حكم السفر الا اذا كانت في انتهاء السفر او في ابتدائه واما اذا كانت في خلاله فلا تنقطع حكم السفر فله القصر اذا خلل المسافة باقامات وكما سافر قصر ولو دون المسافة انظر بن (قوله الا العسكر) افه

قبل فجر السبت مثلا ونوى ان يقيم الى غروب يوم الثلاثاء ويخرج قبل العشاء لم ينقطع حكم سفره لانه وان كانت الاربعة الايام صحاحا لانه لم يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يكن صلى الظهر ونوى الارتحال بعد صبح الخامس لم ينقطع حكم سفره لانه وان وجب عليه عشرين صلاة لانه ليس معه الا ثلاثة ايام صحاح فلا بد من الامر بن واعتبر سحنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الاقامة في ابتداء سفره بل (ولو) حدثت (بخلافه الا العسكر) بنوى اقامة اربعة ايام فأكثر

وهو (بدار الحرب) فلا ينقطع حكم سفره (او العلم بها) اي باقامة الاربعة في محل (عادة) فيتم واحترز به عن الشك فيها فيستمر على قصره (لا الاقامة) المجردة عن نية ما رفعه ٢٩٢ كقامته لحاجة يظن قضاءها قبل الاربعة فلا يقطع القصر (وان تأخر سفره وان نواها)

قوله العسكران الاسير بدار الحرب يتم مادام مقبلا بها فان هرب للجيش فانه يقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا سائنها لانه صار من الجيش وهو يقصر في بلاد الحرب وان هرب لغير الجيش قصر بعد مجاوزة البساتين او البناء على ما مر كالحكام ابن فرحون في الغازة عن ابي ابراهيم الاعرج (قوله وهو بدار الحرب) المراد بها المحل الذي يخاف فيه العدو سواء كانت دار كفر او اسلام واما لو اقام العسكر بدار الاسلام والمراد به المحل الذي لا يخاف فيه من العدو فانه يتم (قوله او العلم بها) اي وان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه اذا دخل مكة يقيم فيها اكثر من اربعة ايام فيتم سواء نوى الاقامة تلك المدة ام لا (قوله فلا يقطع القصر) اي لاجل تلك الاقامة ولو مكث مدة طويلة (قوله وان تأخر سفره) هو بالتأخر المتأخر الفوقية اي ولو طالت اقامته فهو بمعنى قول البايجي ولو كثرت اقامته وفي نسخة ولو تأخر سفره بدار البحر اي ولو كانت الاقامة المجردة بدار سفره وفيها تظر فقد قال ابن عرفة ولا يقصر في الاقامة التي في منتهى سفره الا ان يعلم الرجوع قبل الاربعة قال ح او يظن ولو تخلف بعد ذلك لامع الاحتمال وقد سئل الاستاذ ابو القاسم ابن سراج عن المسافر يقيم في البلاد ولا يدري كم يجلس هل يبقى على قصره ام لا فأجاب ان كان البلد في اثناء السفر قصر مدة اقامته وان كان في منتهى اتم وحينئذ فاقاله المصنف تبعا لابن الحاجب لا يسلم (قوله اي الاقامة القاطعة) اي وهي اقامة اربعة ايام ومثلية الاقامة المذكورة ما اذا ادخلته الرجوع في الصلاة التي احرم بها سفرية محلا يقطع دخوله حكم السفر من وطنه او محل زوجته بنى بها (قوله شفيع) اي ثم يتدنى صلواته حضرية (قوله ان عقدر كعة) اي والاقطعها (قوله ولا سفرية) اي اذ لم يتمها الرجوع او اقتصر على ركعتين (قوله وبعدها اعاد الخ) اي وان نوى الاقامة بعد تمامها سفرية مثل ما احرم بها اعاد الخ واستشكل بأن الصلاة قد وقعت مستجمعة للشرائط قبل نية الاقامة وحينئذ فلا وجه للاعادة وقد يقال ان نية الاقامة على جرى العادة لا بد لها من تردد قبلها في الاقامة وعدمها فاذا جزم بالاقامة بعد الصلاة فعله كان عند نية الصلاة سفرية عنده تردد في الاقامة وعدمها فاحتيط به بالاعادة (قوله وكره) اي الا اذا كان ذلك المسافر ذا فضل او سن والافلا كراهة كافي سماع ابن القاسم واشهب وذكر العلامة ابن رشد انه المذهب ونقله ح على وجه يقتضي اعتماده وذكر طي ان المعتمد اطلاق الكراهة وبالجمله فكل من القولين قد رجع (قوله لمخالفة المسافر سنته) اي وهو القصر والكراهة مبنية على ما قال ابن رشد من ان سنة القصر آكد من سنة الجماعة واما على ما قال اللخمي من ان سنة الجماعة آكد فلا كراهة (قوله ولو نوى القصر كما في النقل) استشكل اتعاضه مع ما يأتي في قوله وكان اتم وما مومه الخ من بطلان صلاة من نوى القصر واتم عمدا ومع قوله الاتي وان ظنهم سفرا الخ واجاب طي بأن نيته عدد الركعات ومخالفة فعله لتلك النية اصل مختلف فيه فتارة يلغونه وتارة يعتبرونه ففي كل موضع مر على قول فرهناء على اغتفار لمخالفة الفعل للنية لاجل متابعة الامام وفيما يأتي مر على عدم اغتفار لمخالفة النية ولا معارضة مع الاختلاف اه من (قوله ان ادرك الخ) شرط في قول المصنف وتبعه والحاصل ان المسافر اذا اقتدى بالمقيم فان نوى الاتمام اتم صلاته مطلقا ادرك مع الامام ركعة او اكثر او لم يدرك معه ركعة واما ان نوى القصر فان ادرك مع الامام ركعة او اكثر فانه يتم صلاته وان لم يدرك معه ركعة فانه يقصر ولا يتم وبهذا يعلم انه اذا اقتدى المسافر بالمقيم في اخير في الرابعة فانه يتم سواء نوى القصر او الاتمام (قوله ولم يعد) اي لانه لا خلل في صلاة امامه (قوله والمعتد بالاعادة الخ) قد صرح ابو الحسن بأن القول هنا بعدم الاعادة قول ابن رشد وهو خلاف مذهب المدونة من الاعادة قال وهو الراجح لان الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة والفضيلة لا تسد السنة (قوله عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر) كذا في التوضيح ومثله في نقل المواقف عن مالك فقول ابن عاشر الصواب ان السهو هنا انما هو عن السفر غير ظاهر

اي الاقامة القاطعة (بصلاة) احرم بها سفرية (شفيع) باخرى ندبان عقدر كعة وجعلها نافلة (ولم تجز حضرية) ان اتمها او بالعدم دخوله عليها (ولا سفرية) لتغير نيته في اثنائها (و) ان نواها (بعدها) اي بعد تمامها (اعاد) حضرية ندبا (في الوقت) المختار (وان اقتدى بمقيم به) اي بالمسافر (فكل) منهما (على سنته) اي على طريقته (وكره) ذلك لمخالفته نية امامه (كعكسه) وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتاكد) الكره لمخالفة المسافر سنته بلزومه الاتمام ولذا قال (وتبعه) بأن يتم معه ولو نوى القصر كما في النقل ان ادرك معه ركعة (ولم يعد) صلاته والمعتد بالاعادة بوقت فان لم يدرك ركعة معه قصر ان لم ينو الاتمام والاتمام واعاد بوقت قاله سند (وان اتم مسافر نوى اتعاضا) عمدا او جهلا او تأويا لا بدليل ما بعده (اعاد) صلاته سفرية ان لم يحضر وحضرية ان حضر (بوقت) ولا سجود عليه وسواء اتمها عمدا او جهلا او تأويا ولا وسهوا لانه فعل ما يلزمه فعله حيث نوى الاتمام وقوله اعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في اكثرها فيجب تقديره (وان) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر واتعاضا سهوا او عمدا او جهلا او تأويا ولا (سجد) في الاربعة مراعاة لحصول السهو في نيته

(قوله)

حضر (بوقت) ولا سجود عليه وسواء اتمها عمدا او جهلا او تأويا ولا وسهوا لانه فعل ما يلزمه فعله حيث نوى الاتمام وقوله اعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في اكثرها فيجب تقديره (وان) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر واتعاضا سهوا او عمدا او جهلا او تأويا ولا (سجد) في الاربعة مراعاة لحصول السهو في نيته

وتبعه مأمومه ولا يعيد على القول به وهو ضعيف (والاصح اعادته) كالتأوي عمدا (كأمومه) لتبجته له (بوقت) ولا سجود عليه على القول بها (والارجح) عند ابن يونس ان الوقت هنا (الضروري) وقيل الاختياري ومحل اعادة مأمومه بوقت في عمده وسهوه على القول بها وسجود السهوه معه على القول الاول وصحت صلاته (ان تبعه) في الاتمام (والا) يتبعه عمدا او جهلا او تأويلا (بطلت) صلاته لخالفته امامه (كان قصر) المسافر صلاته (عمدا) مراده به ما يشمل الجهل والتأويل بعدنية ٢٩٣ الاتمام ولو سهر اقبطل في الاثنى عشر

(و) المقصر (الساهي) عمدا دخل عليه من نية الاتمام مطلقا (كأحكام السهو) الحاصل للمقيم يسلم من ركعتين فان طال او خرج من المسجد بطلت وان قرب جبرها وسجد بعد السلام واعاد بالوقت كسافرائم (وكان آثم) المسافر (و) تبعه (مأمومه) في الاتمام اولم يتبعه (بعدنية قصر عمدا) معمول آثم فتبطل صلاته وصلاة مأمومه لخالفته لمادخل عليه من نية القصر (و) ان آثم (سهوا او جهلا) واولى تأويلا وقد نوى القصر (ففي الوقت) والتأويل هنا هو مراعاة لمن يقول بعدم جواز القصر وان الاتمام افضل (و) ان قام الامام سهوا او جهلا للاتمام بعد نية القصر (سبح مأمومه) ان علم سهوه او جهله فان رجع سجدا سهوه وصحت (و) ان عمدا (لا يتبعه) بل يجلس لقراعه مقبلا كان او مسافرا (وسلم) مأمومه (المسافر) بسلامه

(قوله وتبعه مأمومه) اي في السجود وقوله على القول به اي بالسجود (قوله والاصح اعادته الخ) هذه احدى الروايتين عن مالك ورجع اليه ابن القاسم واختاره سخنون بقوله ولو كان عليه سجود سهو لكان عليه في عمده ان يعيد ابد اول المصنف اشار بالاصح لكلام سخنون (قوله على القول بها) اي بالاعادة (قوله والارجح الضروري) في جامع ابن يونس قال ابو محمد والوقت في ذلك النهار كله وقال الا ياتي الوقت في ذلك وقت الصلاة المفروضة والاول اصوب اه منه بلفظه (قوله في عمده) اي اذا نوى الاتمام عمدا وقوله وسهوه اي اذا نواه سهوا (قوله ان تبعه في الاتمام) اي بان نوى المأموم الاتمام كاتوا امامه (قوله ولا يتبعه) بأن احرم ركعتين طائنان امامه احرم كذلك قتيبن ان الامام نوى الاتمام فلم يتبعه بطلت صلاته لخالفته للامام نية وفعلنا (قوله فبطل في الاثنى عشر) اي وهي ما اذا نوى الاتمام عمدا او سهوا او جهلا او تأويلا وقصر عمدا او جهلا او تأويلا (قوله والساهي الخ) اي انه اذا نوى الاتمام عمدا او سهوا او جهلا او تأويلا ثم قصرها سهوا فخكمه حكم المقيم يسلم من ركعتين سهوا (قوله وكان آثم) عطف على قوله كان قصر عمدا وهذه عكس ما قبلها لانه في السابقة نوى الاتمام ثم قصر وهنا نوى القصر ثم آثم ان عبارة المصنف تقتضي ان المأموم لا تبطل صلاته الا اذا آثم كالامام وليس كذلك بل تبطل مطلقا ثم آثم لا كافي المواق عن ابن بشير ولذا اخط الشارح بقوله وتبعه مأمومه اولم يتبعه اه (قوله مراعاة لمن يقول الخ) انظر من ذكر هذين القولين ولم اقف في القصر الاعلى اربعة اقوال القرضية والنية والاستحباب والاباحة ذكرها ابن الحاجب وغيره من وقد يقال لعل الشارح اراد مراعاة لمن يقول بذلك ولو خارج المذهب في كتب الحديث ان بعض السلف كان يرى ان القصر مفيد بالخوف من الكفار كافي الآية وكانت عائشة لا تقصر وربما احتجبت بأنهم المومنين فجميع الارض ووطن لها فامل (قوله سبح مأمومه) اي تسبيحا يحصل به التنية وسكت المصنف عن الاشارة وهي مقدمة على التسبيح كما قيل فان ترك المأموم التسبيح فاستظهر ابن عاشر البطلان جملا على ما مر في الخامسة فان لم يفهم بالتسبيح لم يكلمه على ما لسخنون وتركه من غير اتباع وقد مر ان المعتمد انه يكلمه كما قال غيره فان كله ولم يرجع لم يتبعه (قوله ولا يتبعه) اي فان تبعه فهل تبطل او لا والذي استظهره عبق جريه على حكم قيام الامام لخامسة ويقين المأموم اتقاء موجبا من انه اذا تبعه فيها عمدا او جهلا بلا تأويل فالبطالان وان تبعه سهوا او تأويلا فلا تبطل (قوله وان ظنهم سفرا) اي مسافرين فنوى القصر ودخل معهم (قوله اسم جمع لسافر) اي بمعنى مسافر وما ذكره من انه اسم جمع لسافر لاجع له بناء على ما قاله الجمهور من ان فعلا لا يكون جمعا لفاعل اما على ما قاله الاخفش فهو جمع له وعلى كل حال فهو ليس اسم جمع لسافر ولا جعله (قوله قطهر خلافة) اي واما اذا لم يظهر خلافة بل ظهر ما يوافق ظنه فصلاته صحيحة (قوله اولم يظهر شيء) هذا هو النقل عن ابن رشد كافي التوضيح وح وان كان مفهوم المصنف يصدق بالصحة في صورتين اي ما اذا ظهرت الموافقة اولم يظهر شيء فلفظ مفهوم فيه تفصيل (قوله لانه) اي ذلك الداخل (قوله خالفه نية وفعل) اي لان هذا الداخل نوى القصر وسلم من اثنتين والامام نوى الاتمام وسلم من اربع (قوله وان آثم) اي ذلك الداخل الذي نوى القصر (قوله وفعل خلاف ما دخل عليه) اي فهو كمن نوى القصر وآثم عمدا (قوله واما اذا لم يظهر شيء) اي بان ذهبوا حين سلم الامام من ركعتين ولم يدرا هي صلاتهم واخبرنا

واثم غيره (اي غير المسافر) بعده اي بعد سلامه (ان اذا) لا مؤتمنين بغيره لا متتابعين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (واعاد) الامام (فقط بالوقت) الضروري دون المأمومين اذا دخل في صلاتهم لعدم اتباعهم له (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) يسكون الفاء اسم جمع لسافر كركب وراكب (قطهر خلافة) وانهم مقيمون اولم يظهر شيء (اعاد ابدان كان) الداخل (مسافرا) لخالفته امامه لانه ان سلم من اثنتين خالفه نية وفعل وان آثم فقد خالفه نية وفعل خلاف ما دخل عاياه هذا ان ظهر خلافة واما اذا لم يظهر شيء فوجه البطلان

احتمال حصول المخالفة المذكورة فقد حصل الشك في الصحة وهو يوجب البطلان ومفهوم ان كان مسافرا انه لو كان الداخل مقبلا لاثم صلاته ولا يضره كونهم على خلاف ظنه لموافقته للامام نية وفعل (كعكسه) وهو ان يظنهم مقيمين فينوي الاتمام فيظهر انهم مسافرون ولم يتبين شيء فانه بعيدا بان كان مسافرا وهو ظاهر ان قصر لمخالفة فعله لنيته وامان اتم فكان مقتضى القياس الصحة كاقصداء مقيم بمسافر وفرق بان المسافر لما دخل على الموافقة ٢٩٤

تامة (قوله احتمال حصول المخالفة) اي انه يحتمل موافقة الجماعة له في كونهم مسافرين فتكون الصلاة صحيحة ويحتمل انهم مقيمون فيلزم اما مخالفة الامام نية وفعل وان سلم من اثنتين وان اتم يلزم مخالفتها لامامه نية ومخالفة نيته لفعله (قوله انه لو كان الداخل) اي الذي ظنهم مسافرين مقيما فنوي الاتمام ودخل معهم قظهر خلاف ما ظن وانهم مقيمون (قوله كعكسه) تشبيه في الاعادة ابا ان كان ذلك الداخل مسافرا (قوله فكان مقتضى القياس الصحة) اي مع ان ظاهر المصنف كظاهر كلامهم بطلان صلاته (قوله وفرق بأن المسافر) اي الذي ظنهم مقيمين قظهر خلافه وحاصل الفرق ان المأموم هنا مخالف سنته وهو القصر وعدل الى الاتمام لاعتقاده ان الامام مقيم كانت نيته معلقة فكأنه نوي الاتمام ان كان الامام متهما وقظهر بطلان المعلق عليه وحينئذ فيبطل المعلق وهو نيته الاتمام بخلاف المسئلة الاخرى فانه نوا الاتمام على كل حال (قوله على الموافقة) اي في الاتمام (قوله لم يغفر له ذلك) اي ما ذكر من مخالفة الامام في الفعل والنية (قوله بخلاف المقيم) اي الذي اقتدى بمسافر (قوله وامان كان الداخل) اي مع القوم الذين ظنهم مقيمين قظهر انهم مسافرون (قوله تردد في الصحة والبطلان) اي سواء صلاها حضري او سفري فانه هذا هو الصواب خلافا لعقب حيث قال ان محل التردد ان صلاها سفريه والاصح اتفاقا قال شيخنا ينبغي ان يكون محل التردد في اول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فانه يتفق على الصحة فيما بعد اذا قصر لان نية القصر قد انسحبت عليه فهي موجودة حكما وكذا يقال فيما اذا نوي الاتمام في اول صلاة ثم ترك نية القصر والاتمام فيما بعد هاو اتم (قوله قبل يجب عليه اتمامها) اي وهو ما قاله سند (قوله وقيل الواجب الخ) الاوضح وقيل بخير في اتمامها وعدمه لان الواجب عليه صلاة لا يعينها وهذا القول للخمسي (قوله وقد استفيد من هذا الخلاف) اي الذي ذكره المصنف وقوله انه لا بد الخ اي لاجل ان تكون الصلاة صحيحة اتفاقا وانت خبير بأن هذا يعكر على ما تقدم قريبا من ان الذي ينبغي ان محل الخلاف اتمامها في اول صلاة صلاها في السفر والحق ما مر قائل (قوله وتنبه تعجيل الاوبة) اي فكيف بعد قضاء حاجته في المكان الذي سافر اليه خلاف المنسحب والظاهر انه خلاف الاولى كما قال شيخنا (قوله ويكره ليلا في حق ذي زوجه) ففي مسلم والنسائي من طريق جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطرق الرجل اهله لا يتخونهم او يطلب عثراتهم والطروق هو الدخول من بعد واعلم انه يستحب لمن خرج للسفر ان يذهب لاختوانه يسلم عليهم وياخذ خاطرهم واما اذا قدم من السفر فالمستحب لاختوانه ان يأتوا اليه ويسلموا عليه واما ما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فأنكره الشيخ عبد الرحمن التاجوري وقال انه لم يرد في السنة وقال عجم بل ورد فيها ما يدل لجوازه فهو غير منكر وما ذكره من كراهة القدوم ليلا في حق ذي الزوجه ظاهرا كانت الغيبة قربة او بعيدة وهو كذلك على المعتمد خلافا لما يفيد عبق من اختصاص الكراهة بطول الغيبة (قوله لغير معلوم القدوم) واما من اعلم اهله بأنه يقدم في وقت كذا من الليل فلا يكره له القدوم ليلا (قوله وسيد كر الباقي) اي وهو عرفة والمزدلفة وقوله في محله اي وهو باب الحج (قوله رجلا او امرأة) اي وسواء كان راكبا او ماشيا على ما في طريقين رابعات وهو المعتمد خلافا لابن علاق من اختصاصه بالراكب (قوله ون قصر عن مسافة القصر) اي لكن لا بد في الجواز من كونه غير عاص بالسفر وغير لاه به فان جاء فلا عادة بالاولى من

فاغتفر له واما ان كان الداخل مقبلا وصحت ولا اعادة لانه مقيم اقتدى بمسافر (وفي) صلاة المسافرين دخل على ترك نية القصر والاتمام معا عمدا او سهوا واما كان او مأموما او قدنا بأن نوي صلاة الظهر مثلا من غير تعرض لنية قصر او اتمام (تردد) في الصحة والبطلان وعلى الصحة قيل يجب عليه اتمامها وقيل الواجب عليه صلاة لا يعينها اي انه ان صلاها ربا اجزا وان صلاها ركعتين اجزا واستفيد من هذا الخلاف انه لا بد من نية القصر عند كل صلاة بخلافها عند الشروع في السفر فلا يلزم (وتدب) للمسافر (تعجيل الاوبة) اي الرجوع لوطنه بعد فضاوطره واستصحاب هدية بقدر حاله (والدخول ضحى) لانه بلغ في السرو و يكره ليلا في حق ذي زوجه لغير معلوم القدوم ولما انتهى الكلام على قصر الصلاة بالسفر تكلم على الجمع بين الصلاتين

لمشتركتي الوقت وجمعهما سنة اسباب السفر والمطر والوحل

القصر

مع الظلمة والمرض وعرفة ومزدلفة وتكلم هنا على الاربع الاول وسيد كر الباقي في محله فقال (ورخص له) اي للمسافر رجلا او امرأة جوازا بمعنى خلاف الاول (جمع الظهرين) لمشقة فعل كل منهما في وقته ومشقة السفر (بر) اي فيه لاني بحر قصر الرخصة على موردها ان طال سفره بل (وان قصر) عن مسافة القصر

ان جد سيرة بل (و) ان (لم يجد بلا كره) اى كراهة متعلق برخص اى بالاخلاق الاولى (وفيها شرط الجدة) فى السيرة (لادراك امر) لا مجرد قطع المسافة والمشهور الاول (بمنه) هو مكان نزول المسافر وان لم يكن به ما و ان كان فى الأصل المورد تردة الابل وهو بدل بعض من قوله ببر (زالت) الشمس وهو (به) اى بالمنهل (ونوى) عند الرحيل (النزول بعد الغروب) فيجمعهما جاع تقديم بان يصلى الظهر فى اقل وقتها الاختيارى ويقدم العصر فيصلبها معها قبل رحيله لانه وقت ضرورى لما اغتفرا بقاعها ٢٩٥ فيه لمشقة النزول (و) ان نوى

النزول (قبل الاصفار)

صلى الظهر اقل وقتها

و (اخر العصر) وجوبا

فما يظهر لوقوعها فى وقتها

الاختيارى فان قدمها

مع الظهر اجزأت (و)

ان نوى النزول (بعده)

اى بعد دخول الاصفار

وقبل الغروب (خير

فيها) اى العصر ان شاء

جمع قدمها وان شاء اخرها

اليه وهو الاولى لانه

ضرورىها الاسلى فهذه

ثلاثة ————— وال فيما

اذا زالت عليه بالمنهل

واشار الى ثلثه ايضا

فيما اذا زالت عليه

راكبا بقوله (وان زالت)

عليه الشمس (راكبا)

اى سائر (اخرهما)

بان يسمع جمع —————

(ان نوى) بسببه وله

(الاصفرار او) نوى

النزول (قبله) اى

الاصفرار فهاتان صورتان

واشار للثالثة بقوله (والا)

ان نوى النزول بعد الغروب

(ففى رقبتهما) المختار

جمعاصوريا الظهر آخر

القائمة الاولى والعصر اقل

الثانية وهذا حكم من

القصر (قوله ان جد سيرة) اى ان جد فى سيرة لاجل ادراك رقة او لاجل قطع المسافة وقوله بل وان لم يجد اى بل وان لم يجد فى سيرة اسلا (قوله وفيها شرط الجدة) اى الاجتهاد فى السير ونصها ولا يجمع المسافر الا اذا جد به السير ويخاف فوات امر فيجمع وظاهرها سواء كان ذلك الامر مهما لا (قوله لادراك امر) اى كراهة او مال او ما يخاف فواته (قوله والمشهور الاول) وهو جواز الجمع مطلقا سواء جد فى السير ام لا كان جد لادراك امر ام لاجل قطع المسافة والذي حتى تنهيه هو الامام ابن رشد (قوله وان كان فى الأصل) اى وان كان المنهل فى الأصل (قوله وهو بدل بعض) اى وحينئذ فالعامل فيه مقدراى جمعها بمنهل واما قول عبق ان قوله بر متعلق برخص و بمنهل متعلق بجمع فهو فاسد معنى وهو ظاهر وذلك لان الترخيص فعل الشارع وهو متعلق بالجمع بقطع النظر عن كونه برا وبجر فهو غير مقيد بهما فاسد صناعته لما فيه من الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى (قوله فيجمعهما جاع تقديم) اى ويؤذن لكل منهما (قوله لانه وقت ضرورى لها) اى بالنسبة للمسافر (قوله لمشقة النزول) اى لاجل سلاة العصر فى وقتها الاختيارى (قوله واخر العصر وجوبا) اى غير شرطى قاله شيخنا العدوى ويؤذن لكل من الصلاتين فى هذه الحالة لان كلا منهما وقعت فى وقتها الاختيارى (قوله فان قدمها مع الظهر اجزأت) وندب اعادتها بوقت (قوله ان شاء جمع قدمها) اى ويؤذن لكل من الصلاتين فى هذه الحالة وقوله وان شاء اخرها اليه الخ اى ولا يؤذن لها حينئذ لما صلى الاذان من كراهته فى الضرورى المؤخر (قوله فيما اذا زالت عليه بالمنهل) اى وهو نازل بالمنهل (قوله اى سائرا) اى سواء كان راكبا او ماشيا وانما فسر الشارح راكبا سائرا ليكون ماشيا على المعتمد وهو قول ابن عاتق من ان الجمع بين الصلاتين جائز للمسافر مطلقا سواء كان راكبا او ماشيا كما مر (قوله اخرهما) اى وجوبا كذا قيل وفيه شئ اذ مقتضى التماس جواز تأخيرهما فى المسئلة الاولى واما فى الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقتها الاختيارى كذا كتب والدعوى وللخمسى ان تأخيرهما جائز اى ويجوز ايقاع كل صلاة فى وقتها ولو جمعاصوريا ولا يجوز جمعهما جاع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء وندب اعادة الثانية فى الوقت ويمكن الجمع بان من قال بوجوب تأخيرهما مراده انه لا يجوز له ان يقدمهما معا فلا ينافى انه يجوز له ايقاع كل صلاة فى وقتها والجواز فى كلام للخمسى بالمعنى المتقدم فالخلف لفظى قاله شيخنا العدوى (قوله بجمعاصوريا) اى فى الصورة لانه حقيقى لان حقيقه الجمع تأخير احدى الصلاتين وتقدميةها عن وقتها (قوله كمن لا يضبط نزوله) اى تارة ينزل بعد الغروب وتارة فى الاصفار وتارة قبله (قوله وقد زالت عليه) وهو راكب اى فيجمع جمعاصوريا ويحصل له فضيلة اقل الوقت (قوله فان زالت عليه) اى على من لا يضبط نزوله حاله كونه نارا لا (قوله واخر العصر) اى لوقتها فلو اخر الظهر لآخر القامة الاولى وجمع جمعاصوريا لم يحصل له فضيلة اقل الوقت فلو صلى الظهر والعصر ايضا قبل ارتحالها صحت العصر وندب اعادتها فى الوقت ان نزل قبل لاصفرار (قوله ونحوه) اى من كل من تلحقه مشقة بالوضوء او بالقيام اكل صلاة لانه لا تلحقه اذا صلاهما مجتمعين (قوله اى كالطهرين فى التفصيل المتقدم الخ) وعليه اذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر جمعهما جاع تقديم قبل ارتحالها وان نوى النزول فى الثلث الاول اخر العشاء وجوبا وان نوى النزول بعد الثلث الاول وقبل الفجر خير فى العشاء واما ان غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول فى الثلث الاول او بعده وقبل الفجر اخرهما جواز اعلى مامروا بنوى النزول بعد الفجر جمع جمعاصوريا او الجمع الصورى مبنى على امتداد مختار المغرب للشفق وتقدم انه قول قوى (قوله تأويلان)

يضبط نزوله سم شبه فى حكم الاخيرة وهو الجمع الصورى قوله (كمن لا يضبط نزوله) وقد زالت عليه وهو راكب فان زالت عليه نارا لا صلى الظهر قبل رحيله واخر العصر (وكالمبطون) ونحوه فيجمع جمعاصوريا (والصحيح قوله) اى الجمع الصورى مع فوات فضيلة اقل الوقت دون المعدور (وهل العشاء ان كذلك) اى كالطهرين فى التفصيل المتقدم بنزول الفجر مرة الغروب والثلث الاول منزلة ما قبل الاصفار وما بعده الفجر منزلة الاصفار اى سائرا كذلك فلا يجمعهما بحال بل يصلى كل صلاة فى وقتها ليس وقت رحيل (تأويلان) فمن غربت عليه نارا لا

كذلك والراجع التأويل
الاول (وقدم) العصر
اول وقت الظهر والعشاء
اول وقت المغرب جواز
وقبل نداء في جمع جمع
تقديم (خائف) حصول
(الانغاء) عند الثانية
(و) خائف الحسنى
(النافض و) خائف
(المبد) اى الدوخة التى
لا يستطيع معها الصلاة
على وجهها فان حصل
ما ذكر من الانغاء
والنافض والمبد وقت
الثانية فالامر ظاهر
(وان سلم) بأن لم يحصل
له ما ذكر (او قدم)
المسافر الثانية مع الاولى
(ولم يرتحل او ارتحل قبل
الزوال) وادراكه
الزوال راكباً (ونزل
عنده) ونوى الرحيل
بعد الغروب قطن جواز
الجمع (بجمع) جمع
تقديم (اعاد) الصلاة
(الثانية) وهى العصر
او العشاء (فى الوقت)
الضرورى فى الفروع
الثلاثة والمعتد فى
الثانى انه لاعادة عليه
اصلاً (و) رخص
نداء المشقة (فى
ما بين فقط)
لا الظهرين
بما عاليا
مسجد

لفظ المدونة ولم يذكر مالك المغرب والعشاء فى الجمع عنده الرحيل كالظهر والعصر وقال سحنون الحكم مساو
ف قيل ان كلام سحنون تفسير وقيل خلاف اه وعز ابن بشير الاول لبعض المتأخرين والثانى للباحث ورجح
الاول ابن بشير وابن هرون اه بن (قوله والا تفق) اى والا بأن غربت عليه الشمس وهو سائر (قوله وقدم
العصر اول وقت الظهر والعشاء اول وقت المغرب) اى بعد فعل الصلاة الاولى فيه ما وقوله جواز اى عند
ابن عبد السلام وندبا عند ابن يونس وهو المعتمد كما قال بعضهم وفى بن ما يفيدان المشهور ما قاله ابن عبد
السلام من الجواز وقال ابن نافع منع الجمع بين الصلاة ويصلى كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالانغاء فان انغى
عليه حتى ذهب وقتها لم يكن عليه قضاءها واستظهر ذلك لانه على تقدير استغراق الانغاء للوقت فلا ضرورة
تدعو للجمع وكما اذا خافت ان تموت او تحيض فانه لا يشترط الجمع وقرق بين الانغاء والحيض بان الحيض
يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الانغاء فان فيه خلافاً بان الغالب فى الحيض ان يتم الوقت بخلاف الانغاء
وهذا يقتضى مساواة الجنون اه خش كبير (قوله عند الثانية) اى سواء خاف استغراقه لوقت الثانية كله او
لبعضه كما هو ظاهره لا مكان تخالف ظنه (قوله وان سلم الخ) اعترضه المواق بان الذى نص عليه اصبح وغيره
انه بعيد ومثله قول الجزولى ان سلم اعاد قطاهر ذلك انه بعيد ابد اخلاف ما عند المصنف قلت فى التوضيح اذا
جمع اول الوقت لاجل الخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار بعيد الاخرة قال سنده يرد
فى الوقت وعند ابن شعبان لا بعيد اه وعلى كلام سنده اعتمد المصنف اه بن (قوله او قدم المسافر
الثانية مع الاولى) اى لكونه زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب وقوله ولم
يرتحل اى طرأ له عدم الارتحال ام الامر او غير امر هذا ظاهره (قوله ونوى الرحيل بعد الغروب) اى بجمع
لظنه جواز الجمع جهلاً منه وكان الاولى ان يقول ونزل عنده بجمع غيرنا والرحيل بعده اعم من ان يكون
ناوياً بالرحيل بعد الغروب او لم ينو اصلاً واعلم ان فى كل من الفرع الثانى والثالث صورتين احدهما ان يجمع
ناوياً بالرحيل بعد الجمع لحد السير ثم يسدوله فلا يرتحل والثانية ان يجمع ولا ينيه له فى الرحيل عد الجمع اعم
من كونه ناوياً به بعد ذلك او لم ينو اصلاً لكنه غير راض للسفر بالاقامة التى تقطعه فى الاولى لاعادة عليه
فى الفرعين وفى الثانية بعيد العصر فى الوقت وهذا كله يفهم من نقل ح فان حمل القرعان فى المصنف على
الصورة الثانية سقط الاعتراض عنه اه بن والاعتراض الوارد عليه هو ما اشار له الشارح بقوله والمعتد
الخ وحاصله ان كلام المصنف مطلق قطاهره انه يطالب بالاعادة فى الفرعين الاخيرين سواء جمع
ناوياً بالارتحال بعده ولم يرتحل او جمع غيرنا والارتحال بعده وهو مسلم فى الحالة الثانية دون الاولى لان
المعتد انه اذا جمع فى الفرعين ناوياً بالارتحال ولم يرتحل فلا اعادة عليه وحاصل الجواب ان كلام المصنف
محمول على ما اذا جمع غيرنا والارتحال بعده فى الفرعين وحينئذ فلا اعتراض (قوله لاعادة عليه
اصلاً) اى لافى وقت ولا فى غيره حيث كان عند التقديم ناوياً بالارتحال (قوله ورخص نداء الخ) اشار
الشارح بهذا الى ان قول المصنف فى جمع العشاء من متعلق بمحذوف بعد الواو اى ورخص فى جمع الخ
والنائب عن الفاعل بكل مسجد ويحتمل ان يكون متعلقاً باذن للمغرب الا فى ويحتمل عطفه على له من
قوله سابقاً ورخص له ولا يصح عطفه على قوله جمع الظهرين المتعلق بالمسافر تأمل (قوله ولو لم مسجد
غير جعة) بل ولو كان خصاً كالذى يفعلها اهل القرى للصلاة (قوله لمطر) اى او برد او ما التزم ذكره فى المعيار انه
سئل عنه ابن سراج فأجاب بأن لا يعرف فيه نصاً والذى يظهر انه ان كثيراً بحيث تعدد تجمعه بار الجمع والانلا
بن ثم ان ظاهر قوله لمطر ولو حصل قبل المجيء للمسجد وهو كذلك ولا ينافى ان المطر الشديد المسوق للجمع
مبيح للتخلف عن الجماعة لان اباحه التخلف لا تنافى انهم يجمعون اذ لم يتخلفوا (قوله او متوقع) ان
قلت المطر انما يبيح الجمع اذا كثرت المتوقع لا يأتى فيه ذلك قلت يمكن علم انه كذلك بالقرينة ثم انه اذا جمع
فى هذه الحالة ولم يحصل المطر فينبغى اعادة الثانية فى الوقت كما فى مسئلة وان سلم اعاد بوقت اه
خش (قوله او طين مع ظلمة للشهر) اى شرط كون ذلك الطين كثيراً يمنع واسط الناس من مشى

لاظلمة غيب (الاطين) فقط على المشهور (او ظلمة) فقط اتفاقا ثم اشار لصفة الجمع بقوله ٢٩٧ (اذن للمغرب) على المنازل وقتها

(كالعادة واخر) صلاتها
 ندبا (قليل) قدر ما يدخل
 وقت الاشتراك لاختصاص
 الاولى بثلاث بعد الغروب
 (ثم صليا ولاء) بلا فصل
 (الا قدر اذان) اي فله
 دليل قوله (منخفض)
 السنة ولا يسقط به سنته
 عند وقتها (مسجد) اي
 فيه لا على المنار لثلاث بلس
 على الناس بل عند محرابه
 وقيل يصححه (واقامة
 ولا تنقل بينهما) اي يمنع
 معنى يكره فيما يظهر
 اذ لا وجه للحرمة قاله
 شيخنا وكذا كل جمع يمنع
 فيه التنقل بين الصلاتين
 (ولم يمنع) اي ان التنقل
 ان وقع لا يمنع الجمع (ولا)
 تنقل (عدهما) ايضا اي
 يمنع في المسجد لان القصد
 من الجمع ان ينصرفوا في
 الصوة والتنقل فيبت ذلك
 (وجار) الجمع (لنفرد
 بالمغرب) اي عن جماعة
 الجمع وان صلاها مع
 غيرهم جماعة (يجزئهم
 بالعشاء) فيدخل معهم
 ولو بادرائه ركعة لادراك
 فصل الجماعة (و) جار
 الجمع (لمعكف) ويجاور
 (بمسجد) تبعاهم ولذا
 كان الامام معكفا واجب
 عليه ان يثيب من يصلي
 بهم ويتأخرأ موما كان
 انقطع المطر بعد الشروع

المداس واسلم ان الجمع للطين مع الظلمة ظاهر اذا علم الطين جميع الطرق فان كان في بعضها فهل لمن لم يكن
 في طريقه الجمع تعالى في طريقه وحر الطاهر اولا (قوله لا طامة عيم) انما لم يذكر لانه لا يتردد ولا يتردد
 (قوله لا المين او ظلمة) اي ولو كان مع كل منهما مع شديدة (قوله واخر قليلا) وقال ابن شير لا يؤخر المغرب
 اصلا قال المتأخرون وهو العموم اذ لا معنى لتأخيرها قليلا اذ في ذلك خروج الصلاتين معا عن وقتها المختار
 الطربس واعلم لم يؤخر الطاهر قليلا في جمعهما مع العصرى السفر رقة بالمسافر (قوله الا قدر اذان) اي الا قدر
 اذان اي الا فله دليل قوله من خفض فانه يدل على ان المراد بانه فعله لانه هو الذي يوصف بالانخفاض
 او الارتفاع فاندفع ما يقال الاولى حذف قدر بان يقول الابدان من خفض وذلك لان كلامه لا يدل على
 حصول الادان الفعل مع انه المطلوب (قوله للسنة) اعلم ان الاذان العشاء بعد صلاة المغرب مسحوبة لانه
 من جاسه لم يطلب غيرها واذا جرى قرا في اعادته وقت الشفق وان كان المعتمدا اعادته لاجل السنة
 ولا يسعد بالاول سنة سدر قمتها بخلاف اذان المغرب فانه سنة فتقول الشارح للسنة ارادهم اطيعه النبي
 اصداق بالمستحب كما هو المراد (قوله ائسلا بلس على اناس) اي يطمون ان وقت العشاء دخل وهذه العلة
 حر جرمه على المدار (قوله ل عند محرابه) اي بل يؤذن امام محرابه كما في المأونة وارتصاه الاماني
 وهو المعتمد وقوله وقيل يصححه هو قول ابن حبيب (قوله ولا تنقل بينهما) اعلم ان الواقع في التنقل يمنع
 الفصل بين الصلاتين المجموعتين بالفضل وكذا بالاكلام وقد استظهر شيخنا اعدوى ان المراد بالمنع اكراهه
 في الفصل بكل من الغفل والكلام اذ لا وجه للحرمة (قوله وكذا كل جمع) اي سواء كان جمع قديم
 او تأخير (قوله ولم يمنع) الاولى ولا يمنع اي ولا يمنع التنقل الجمع فلم انشئ الماضي والفتية اما تكلم على
 الاحكام المستقبلية ومحل كون التنقل بينهما لا يمنع جمعهما اعلم ان الشك في دخول الشفق
 والامنع الجمع حينئذ (قوله اي يمنع) اي على هذه الكراهة ولو اسمر بالتنقل في المسجد جردهما حتى غاب
 الشفق فهل يطالب باعادة العشاء او لا قولان (قوله لان القصد الح) مقاده انهم لو لمسوا في المسجد حتى غاب
 الشفق انهم يعيدون العشاء وهو قول ابن الجهم وقيل لا يعدون وقيل ان قصد الحل اعادوا والا فلا والراجح
 الثاني انه سماع القرين اشهب وان باوع والمالك للشيخ ابن ابي زيد والمأعر ان العادة واجبه على
 الاولها كما داه شيخنا اعدوى (قوله وبارك) اي هدا الجوار ان بشير وان شاس وان عطاء الله
 وابن الحامد على القول بأن نية الجمع تحرى سدا لثانية وبنوا على مقابل هذا القول قول لمصنف
 الا ترى ولا ان حدث السب حد الاول واعلم انه اعبر بالجوار مع ان الجمع مذروب استحصيل فضل
 الجماعة لاجل المخرجات الاتية ومهم منه انه اذا لم يكن صلى المغرب وجده في العشاء لا يدخل معهم
 ويؤخرها لوقتها لان الترتيب واجب ولا يصح على الاولى في المسجد لانه لا يجوز ان يصلي به صلاة مع صلاة
 الامام اهـ (قوله وان صلاها مع غيرهم جماعة) اي هذا ان لا يها قد ابل ون صلاها جماعة
 مع غير جماعة الجمع (قوله وجار الجمع لمعكف) المراد بالجوار الاذن الصادق بالسب وهو المراد لاجل
 تحصيل فصل الجماعة (قوله ويجاور) اي وغريباته وخادم ما كفيه (قوله ولذا) اي ولاجل ان
 جماعة من ذكر لثانية اذا كان اش (قوله وجب عليه ان يثيب) اي لانه لو صلى بهم لكان تابعاهم وهم
 تابعون له والتابع لا يكون متسوعا ومحل الاستخلاف اذا كان ثم من يصلح امامة والاصلي هم هو كما تاله
 طعن عن عدم الحجة الثانية في نقل ان سبدا السلام والتوسيع ان استخلاف المعكف مستحب وعرضه
 ابن سرفه تأه لا يعرف التول بالاستعجاب وبأن ظاهر كلامه عا الحق الوحوب وسلمه ح وغيره
 وقال لمساوي قدية ال جرباسن من غير السلا ان قصد الاستعجاب في كلامه هو استخلاف الامام
 المعكف لا تأخره عن الامامة كقوله من انرضه ليه وكلامه طاهر في ذلك ان تأمله واصه وطدا
 استحب منهم للزم المعكف ان يستخلف من يصلي باناس ويصلي وره مستخلفه اهـ ولا ريب ان
 الاستخلاف غير واجب عليه وان كان آخره واحدا اهـ بن (قوله كان انقطع الخ) تشبيه في جوار الجمع

ولو في الاولى فيجوز الجمع وظاهره ولو لم يعقد ركعة

الاخير فان ظنه الاول قد دخل معهم فاذا هو الاخير وجب ان يشفع اذ من شرط الجمع الجماعة وحيث ان (فيؤخر) العشاء وجوبا (للسفق) اى لمغيبه (الا) بالمساجد الثلاثة) فانه اذا لم يدرك الجمع فى واحد منها فله ان يصلى العشاء قبل مغيب الشفق بنية الجمع حيث صلى المغرب بغيرها فان لم يكن صلاه جمع بها منفرا ايضا لعظم فضلها على جماعة غيرها (ولا) يجوز الجمع (ان) حدث السبب (من) مطر او سقر (بعد) الشروع فى (الاولى) واولى بعد الفراغ منها بناء على وجوب نية الجمع عند الاول وهو الرابع (ولا) تجمع (المرأة) والضعيف بينهما المجاور للمسجد اذا لاضرر عليهما فى عدم الجمع (ولا) يجمع (منفرد بمسجد) متعلق بجمع المقدر اى بل ينصرف ليصلى العشاء بيته الا ان يكون راتبا فيجمع كما تقدم (بجماعة لاجرح) اى لامشقة (عليهم) فى ايقاع كل صلاة فى وقتها كأهل الزوايا والربط وكل منقطع عين بمدرسة او تربة الا ان يجمعوا تبعا لمن يأتى الصلاة معهم من امام او غيره

اى لانه لا يؤمن عودته ولا اعادة عليهم ان ظهر عدم عودته وقوله ولو فى الاولى اى هذا اذا كان الاندفاع بعد الشروع فى الثانية بل ولو فى الاولى (قوله لا قبل الشروع) اى لان انقطع المطر قبل الشروع فلا يجوز الجمع اى لاجل ذلك المطر نعم ان كان هناك طين وظلمة جمع لهما (قوله وجب ان يشفع) اى ولا يجوز فيه القولان اللذان جرى فى المجد لفضل الجماعة يدخل مع الامام والباقي معه دون ركعة من اية قطع او يشفع واستحسن المواقى الثاني لانه لم يصل او لا ما دخل مع الامام فيه فلذا اشفع قطعا ولا وجه لقطعه (قوله) اذ من شرط الجمع الخ = لانه لم يزد اى ولا يجوز له ان يجمع لنفسه اذ من شرط الجمع الجماعة واعلم انه اذا وجدهم فرغوا من صلاة العشاء فكلا لا يجوز له ان يجمع لنفسه لا يجوز له ان يجمع مع جماعة اخرى فى ذلك المسجد لما فيه من اعادة جماعة بعد الراتب فلو جمعوا فلا اعادة عليهم اه شيخنا عدوى (قوله فيؤخر) للشفق يجوز فيه الرفع على الاستئناف والنصب بأن مضمرة فى جواب الشرط لتزيله منزلة الاستفهام والجزم عطف على جواب الشرط بالفاء لان المعنى لا يجوز الجمع ان فرغوا فيؤخر قال ابن مالك

والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا او الواو تثليث فن

(قوله الا بالمساجد الثلاثة) اى انه اذا دخلها بالفعل فوجد اماما قد جمع والحال انه كان قد صلى المغرب غيرها قبل دخولها فله ان يصلى العشاء بها قبل دخول الشفق بنية الجمع فان دخلها بالفعل فوجد اماما قد جمع ولم يكن صلى المغرب غيرها قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعا منفردا واما اذا لم يدخل وعلم وهو خارجا ان اماما قد جمع فلا يطالب بدخولها ويبقى العشاء للشفق هذا هو الموافق لما مر من قوله فصارون بها اذا كان دخولها فبقية ما هنا بما هناك كما حرم به بعضهم وان كان بعضهم تردد فى الدخول وانه اه شيخنا عدوى (قوله بناء على وجوب نية الجمع عند الاول) لكن لو جمعوا لحدث السبب ود الاول فلا شئ عليهم مراعاة للقول وجوبها عند الثانية على ان نية الجمع واجبة غير شرط كما مر فى الجماعة (قوله وهو الرابع) اى وامانية الامامة قائما تكون عند كل واحدة من الصلاتين اتفاقا (قوله ولا المرأة) اى ولا يجوز الجمع للمرأة والضعيف بينهما المجاور للمسجد استقلالان جمعا تبعا للجماعة التى فى المسجد فلا شئ عليهما مراعاة للقول بجوارج جمعها اه نخس (قوله ولا منفرد بمسجد) اى سواء كان مقيا به او ينصرف منه لمنزله (قوله الا ان يكون راتبا) اى والحال انه ينصرف لمنزله والا فلا يجمع وما تقدم من ان الراتب يستخلف ولا يتقدم ويصلى بعبادة ذلك فى المعتكف الذى لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمنزله فلا يحتاج لاستخلاف بل يجمع عفره ويخرج فى الضوء (قوله بجماعة لاجرح عليهم فى اية كل صلاة فى وقتها) اى لا قامتهم فى المسجد (قوله كأهل الزوايا والربط وكل منقطع عين بمدرسة) اى والحال انه ليس لهم اما كن ينصرفون اليها والاجاز لهم الجمع استقلا لا كقائه الشيخ كريم الدين البرموني واقى المسناوى ان اعدل المدارس يجمعون فى المسجد الذى فيه المدرسة استقلا لان الساكن بها يجوز له الجمع بها ماقال لا يجمع ايسر كالمعتكف قميمين فى المسجد بل هم جوار المسجد فقط وقال ابن عرفة يجمع جوار المسجد ولم يبق ببيعة قال ولا يارضه قول المصنف بجماعة لاجرح عليهم لان موصوفه فى الجماعة المقيمون فى المسجد واستدل على ما قال بما ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماما ومحرره لمنصفه بالمسجد ولها خوخة اليه وعليه فيحمل قول الشارح وكل منقطع عين بمدرسة على مدرسة التحمل السكى بها ومحل الصلاة كالجامع الازهر بمصر قلت وفيما قاله طراذ قد يصيب ابن بونس على ان قريب الدار من المسجد إنما يجمع تبعا للبيد ونصه وانما ايج الجمع اى ريب الدار والمعتكف لادراك فضل الجماعة اه قتله او الحسن بن والحاصل ان المنقطع عين بمدرسة ان التحمل السكى بها ومحل الصلاة لا يجوز لهم الجمع استقلا لا بل تبعا اتفاقا وان كان محل سكناهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجمع استقلا لا ولا يجوز لهم الجمع استقلا لا بل تبعا فى ذلك خلاف مختار بن ثانيهما ومختار البرموني والمسناوى اولهما

فصل في الجمعة (قوله ومسقطاتها) اراد بها الاعذار المبيحة للتخلف عنها (قوله وقوع كلها) اي وقوعها كلها فالمراد بمحذوف فاندفع ما يقال ان كلا المضافة للضمير انما تستعمل مؤكدة او مبتدأ ولا تأثر مباشرة العوامل اللفظية والمصنف استعملها مضافا اليه ثم ان حذف المؤكدة بالقض جائز عند الخليل وسيبويه والصفار خلافا للاخفش والفارسي وابن جني وابن مالك (قوله فلو اوقع شيئا من ذلك) اي كالخطبة قبل الزوال اي اوقع الخطبة بعد الزوال والصلاة بعد العروبة لم تصح (قوله للغروب) اي وان لم يبق ركعة للعصر وعلى هذا فلو لم اذناق يختص بالاخيرة يستثنى منه الجمعة وهذا القول هو المعتمد في المذهب خلافا لمن قال انه يمتد للامسفرار واجار الامام احمد فعلها قبل الزوال فيدخل وقتها عنده من حلال لنافلة ثم ان الوقت المذکور ليس كله اختيارا بل هو فيه وفي الضرورى كالمظهر سواء قلنا انها بدل عن الظهر او فرض يومها قاله شيخنا ثم اعلم ان المصنف سدر بهذا القول لكونه هو المعتمد في المسئلة ثم حكى ما فيها من الخلاف بعد ذلك وانه استعمل العروبة كما قال الشارح في حقيقته ومجازه فلا يقال بحزمه بذلك ولا ينافي حكاية الخلاف بعده (قوله وهل ان ادرك ركعة من العصر) اي وهل يشترط ان يدرك ركعة من عصر بعد صلاتها بخطبتها قبل العروبة فان لم يفضل للعصر ركعة سقط وجوبها وهذا رواية ليس عن ابن القاسم (قوله وسبح هذا القول) اي صححه عياض وهو ضعيف كفي حاشية شيخنا (قوله بل الشرط فعلها بخطبتها قبله) اي وهذا رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك وظاهر هذا انما لا تصح بادرالركعة بسجدة قبل العروبة والمعقول عليه صحتها قال الشيخ ابو بكر التومسي فان عقد ركعة بسجدة قبل العروبة فخرج وقتها اجمع وان لم يعتد بذلك بنى واعمالها ظهرا وهذا اذا دخل معتقدا اتساع الوقت لركعتين او ثلاث اما لو دخل على ان الوقت لا يسع الا ركعة بعد الخطبة فانه لا يعتد بتلك الركعة ولا يتمها الجمعة بعد الغروب هذا حاصل ما ارتضاه طفي خلافا لعج ومن تبعه (قوله رويت المدونة عليهما) ففي رواية ابن عتاب للمدونة واذا اخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تعبر الشمس وان كان لا يدرك العصر الا بعد العروبة وفي رواية غير ابن عتاب واذا اخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تعبر الشمس وان كان لا يدرك العصر الا بعد العروبة والعصر الا بعد العروبة عياض وهذه اصح واشبه برواية ابن القاسم عن مالك انظر ح اه من (قوله الباء للمعجمة الخ) اي فالمعنى شرط صحة الجمعة وقوعها كلها بالخطبة وقت الظهر حال كون ذلك الوقوع مصاحبا للعزم على الاقامة بنية التأيد في بلد واعترض على المصنف بأن الاستيطان وهو العزم المدكور شرط وجوب كإيأى وذكره هنا في أثناء ورود الصحة يقتضى انه منها وليس كذلك فالاولى ان تجعل اضافة بلاد الاستيطان من اضافة الصفة للموصوف وان الباء بمعنى في وهي متعلقة بوقوع اي وقوعها في بلد مستوطنة ولا شأن بكون البلد مستوطنة شرط في صحتها واما ما يأتي من ان الاستيطان شرط وجوب فالمراد استيطان الشخص نفسه اي عزمه على اقامة في البلد على التأيد والحاصل ان استيطان بلد ما اي كون البلد مستوطنة شرط صحة واستيطان لشخص في نفسه شرط وجوب وينبنى على هذا كما قال ابن الحاجب انه لو امرات جماعة بـرية خالية فنوا لاقامة فيها شهر او صلوا الجمعة به لم تصح لهم كالاتجب عليهم واعلم انه متى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة وجبت عليهم وصحت منهم مطلقا ولو كانت تلك البلد تحت حكم الكفار كالموتلى على بلدهم نازد الاسلام واخذوها ولم يمنعوا المسلمين المتوطنين بها من اقامة الشعائر الاسلامية فيها كما هو ظاهر طلافهم (قوله نعم الخ) استدراك على ما تروهم من عدم صحتها لاهل الخيم اه لا يجب عليهم (قوله وبجامع الخ) نص ابي الحسن عن المقدمات واما المسجد فيقال انه من شرائط الوجوب والصحة معا كالامام والنجاسة وهذا على قول من يرى انه لا يكون مجدا الا اذا كان منيا وبه سقم اذ قد عدم مسجد يكون على هذه الصفة وقد وجد فاذا عدم فلا يجب الجمعة فصح كونه من شرائط الوجوب لموقفه عليه واذا وجد صحت الجمعة فيه فلذا كان من شرائط الصحة وعلى قياس هذا ابي الجاسي في اهل فرنسا عدم مسجدهم

صلاة (الجمعة) بضم الميم وحكى اسكانها وقتها وكسرها (وقوع كلها) اي جميعها (بالخطبة) اي مع جنسها الصادق بالخطبتين (وقت الظهر) فلو اوقع شيئا من ذلك قبل الزوال لم يصح ويعتد وقتها من الزوال (للاغروب) وهل ان ادرك (بعد صلاتها بخطبتها) ركعة من العصر فقد سوله للعروبة معناه لقربه فان لم يفضل للعصر ركعة سقط وجوبها (وصح) هذا القول (اولا) يشترط ادراك شئ من العصر قبل الغروب بل الشرط فعلها بخطبتها قبله وهو الأرجح فقوله للعروبة على هذا حقيقة قولان (رويت) المدونة (عليهما باستيطان بلد) الباء للمعجمة وهو العزم على الاقامة بنية التأيد (او اخصاص) جمع خص وهو البيت من قصب ونحوه (لا) تصح باقامة في (خيم) من فاش او شعر لأن العالب على اهلها الارتحال فأشبهت السفن نعم اذا كانوا مقيمين على كفر سرح من بلدها وجبت عليهم بعبادتها ولا تعتقد بهم (وبجامع) الباء جمع في (مبني) بناء معتاد الاهل البلد فيسهل بناءه من بوم لاهل الاخصاص

فلا تصح في براح حجر
 بأحجار مثلاً ولا في باني
 مما هو أدنى من بناء أهل
 البلد كما يأتي قريباً
 ويشترط أيضاً أن يكون
 داخل البلد أو قريباً
 منها بالعرف (متحد)
 فإن تعدد لم تصح في
 الكل (والجمعة للعتيق)
 أي ما أقيمت فيه أولاً ولو
 تأخر بناؤه (وان تأخر)
 العتيق (اداء) بأن أقيمت
 فيها وفعروا من صلاتها
 في الجديد قبل جماعة
 العتيق فهي في الجديد
 باطله ومحل بطلانها في
 الجديد بمالم يجر العتيق
 ومالم يحكم حاكم بصحتها
 في الجديد تبعاً لحكمه
 بصحة عتيق عبد معين
 مثلاً علق على صحة
 الجمعة فيه ومالم يحتاجوا
 للجديد لضيق العتيق
 وعدم إمكان توسعته
 فليتأمل (لاذى بناء
 خف) بأن يكون أدنى
 من بانيان أهل البلد فلم
 ان شرطه البناء المعتاد
 والاتحاد

وبقي لاستيفاله فحضرت الجمعة قبل ان ينشأه انه لا يصح لهم ان يجمعوا فيه وهذا بعيد لان المسجد اذا جعل
 مسجد لا يعود غير مسجد اذا انهدم وان كان لا يصح ان يسمى الموضع الذي يتخذ لبناء المسجد فيه مسجداً
 قبل ان يبنى وهو قضاء وقيل ان المسجد بالوصاف المذكورة من شرائط الصحة دون الوجوب وهذا على
 قول من يقول ان المكان من القضاء يكون مسجداً و يسمى مسجداً بمجرد تعيينه وتعيينه للصلاة فيه فلا
 يعدم موضع يصح ان يتخذ مسجداً وحينئذ فلا يكون بالوصاف المذكورة لا يكون الا بشرط صحة والحاصل
 ان وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفه فيه فصار
 الجامع متقرباً بالاصالة وصحتها ليست منوطه بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل بالوصاف المشار لها
 بغوله مبنى الخ وحينئذ فلا يكون الجامع بالوصاف المذكورة الا بشرط صحة (قوله فلا تصح في براح حجر)
 أي احيط بأحجار مثلاً من غير بناء لان هذا لا يسمى مسجداً لانه انما يفر رسمى المسجد اذا كان ذاتاً بناء
 وسقف على المعتمد وعليه فقول المصنف مبنى وصف كاشف الا ان يلاحظ قوله بناء معتاداً والا كان مخصصاً
 (قوله او قريباً منها) أي بحيث ينعكس عليه دخانها وحده بعضهم بأربعين ذراعاً او بأعاليه كان بعيداً
 عنها فلا تصح فيه مالم يكن باني أو قريباً منها فقدم ما بينه وبينها من البانيان وصار بعيداً فان كان كذلك فلا
 يضر بعده (قوله متحد) أي فلا يجوز تعدده على المشهور ولو كان الباني كبيراً مراعاة لما كان عليه السالف
 وجعل للكل وطلب الجلاء الصدور ومقابلته قول يحيى بن عمر بجواز تعدده ان كان الباني كبيراً وقد جرى
 العمل به (قوله والجمعة للعتيق) أي ولا تصح في الجديد ولو صلى فيه السلطان فان لم يكن هناك عتيق
 بأن باني في وقت واحد ولم يصل في واحد منهما صحت الجمعة فيما أقيمت فيه باذن السلطان او نائبه فان أقيمت
 فيها ما غير اذنه صحت للسابق بالاحرام ان علم والاحكام بفسادها في كل منهما كذا قال الولييين ووجب
 اعادة الثلث في السابق جمعة ان كان وقتها باقياً ولاظهاراً (قوله أي ما أقيمت فيه أولاً) اشار به لما
 الى ان العاقبة تعتبر بالنسبة للصلاة بالنسبة للبناء (قوله وان تأخر اداء) أي فعلا يعني في غير الجمعة الاولى
 التي اثبت له كونه عتيقاً وقوله وان تأخر العتيق اداء أي واولى اذا ساوى الجديد او سبقه في الاداء (قوله
 مالم يجر العتيق) أي وينقلوا هال الجديد فان هجر العتيق وصلوها في الجديد فقط صحت كما قال اللخمي وظاهره
 كان هجر العتيق لغير موجب او لموجب كخلل حصل فيه وظاهره دخوله على دوام هجران العتيق او على
 عدم دوام ذلك فان رجعوا بعد الهجران للعتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق اللهم الا ان يتناسى العتيق
 بالمرة والا كان الحكم للناسي كذا قرر شيخنا (قوله ومالم يحكم حاكم بصحتها في الجديد تبعاً لحكمه بصحة عتيق
 عبد معين الخ) الاولى تبعاً لحكمه بعتق عبد الخ وقوله علق أي ذلك العتيق وقوله فيه أي في الجديد وحاصله
 ان باني المسجد او غيره يتول اعياد معين مملو له ان صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فان حرقه بعد
 الصلاة فيه يذهب ذلك العبد الى قاض خفي يرى صحة التعدد فيقول ادعى على سيدي انه علق عتيق على صحة
 صلاة الجمعة في ذلك المسجد واثبت عنده انه صلى في المسجد جمعة صحيحة فيقول ذلك القاضي لا استقاده
 صحتها في الجديد حكمت بعتق فيسرى حكمه بالعتق الى صحة الجمعة المعلقة عابها العتيق لافرق بين
 الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه فالحكم بالصحة تابع للحكم بالعتق لان الحكم بالمعلق يتضمن الحكم
 بحصول المعلق عليه وانما لم يحكم بالصحة من اول الامر لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً بل تبعاً
 كالمقارفي وهو المعتمد خلافه لابن راشد حيث قال حكم الحاكم لا يدخلها استقلالاً كالمعاملات (قوله
 اضيق العتيق) أي اول حدوث عداوة فاذا حصلت عداوة بين اهل البلد صار و فرقتين وكان الجامع
 الذي في البلد في ناحية فرقة وخافت الفرقة الاخرى على نفسها اذا اوا ذلك الجامع فلم ان يحدتوا اجامعاً
 في ناحيتهم ويصلون فيه الجمعة فان زالت العداوة فلا تصح الجمعة للكل الا في العتيق فان عادت العداوة
 صحت في الجديد لان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً وقد اشار لما قلناه عجز وقرره شيخنا
 ايضاً (قوله فليتأمل) اشار به لما يرد على الشرط الثالث من البحث وحاصله انه لا يتأتى لاحتياج

(قصد تأييدها) اى الجمعة

(به) وعدمه وهو الاربع

تردد ومحل قصد التأيد

على السؤل به حيث نقلت من

مسجد الى آخر ما ان اقيمت

فيه ابتداء فالشرط ان لا

يقصدوا عدمه بأن قصدوا

التأيد اولم يقصدوا

شيأ (و) في اشتراط

(اقامة) الصلوات الخمس

لصحتها به فان بنى على

ان لانقضاء الجمعة او

تعطلت به الخمس عنه لم

تصح به وعدم اشتراطه

فتصح وهو المتعمد (تردد)

حدفه من الاولين لدلالة

هذا عليه (وصحت)

لما موم لا امام سلى

(برجسته) وهى ما زيد

خارج محيطه لتوسعته

(وطرق متصلة) به من

غير حائل من بيوت

او حوائت ومثلها دور

وحوائت غير محجورة

وكذا مدرسة فيما يظهر

كل مدارس التى حول الجامع

الازهر ومحل الصحة

بهما (ان ضاق) الجامع

(او اتصلت الصقوف) ولم

يضق لمنع التخطى بعد

جلوس الخطيب على المنبر

(لا تنفيا) اى الضيق

والاتصال فلا تصح

والمتعمد الصحة مطلقا

لكنه عند انقضاءها قد

اساء والطاهر الحرمه

للجديد لضيق العتيق لان العتيق اذا ضاق توسع ولو بالطريق والمذبة ويجوز الجار على البيع اتوسعه ولو وقفا
ويمكن الجواب ان الكلام يفرض فيها لو كان العتيق بجوار مجرا وجبل فلا يمكن توسعته اولى بجوارهما
لكن توسعته تؤدى للاختلاط على المصلين اكثر من المسموعين مثلا اه تقرير عدوى (قوله وفي اشتراط سقفه)
اى في اشتراط دوام سقفه وعدم اشتراط ذلك فان الذى يدل عليه نقل المواق عن الساجى وابن رشد ان التردد
بينهما انما عوفى الدوام مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا اذا بنى ابتداء الا اذا كان مستوفيا فاذا هدم
مسجدا فسهل يزول عنه اسم المسجدية وهو ما للباحثى اولا وهو ما لابن رشد (قوله لصحته فيه) اى اتفاقا
والحال انه غير معقوف (قوله وعدم اشتراطه) اى وعدم اشتراط دوام سقفه فتصح فيها عدم سقفه والذى
ذكره الشيخ سالم وت وعج ان التردد في الابتداء والدوام والذى رجحه عدم اشتراطه ابتداء ودواما كما
في حاشية شيخنا (قوله وعدمه) اى عدم اشتراط قصد تأييدها به (قوله ومحل قصد التأيد الخ) اى ومحل
اشتراط قصد التأيد (قوله فالشرط ان لا يتصدوا عدمه) اى عدم التأيد (قوله او تعطلت به الخمس) لا بد
من تقييد التعطيل بكونه له يرد عزروا والعدو فالصحة محل اتفاق لان ابن بشير النائل بالشرطية معترف بأن
التعطيل اذا كان لعدو فانه يعتقر قاله طنى (قوله وعدم اشتراطه فتصح) اى في مسجد بنى لقصد اقامة
الجمعة فقط وفيما بنى لها ولغيرها ثم تعطل غيرها ولو له يرد عزروا وكلام المصنف يوهى ان هذا المقابل مصرح به
وليس كذلك بل انما اشار بالتردد في هذا الفرع الاخير لما ذكر ابن بشير من الاشتراط وسكوت غيره عنه
فتزل ذلك منزلة النصح بعدم اشتراطه اذ لو كان شرطا لنهوا عليه (قوله لا امام) اى ولو ضاق المسجد فلا بد
في صحتها من كون صلاة الامام والخطبة بالمسجد (قوله وطرق متصلة) اى ولا حائلها ولو قدر ميلين ولا فرق
بين كونها مساوية للمسجد او كان مترقا عنها بحيث ينزل لها منه بدرج كما قال شيخنا وظاهره صحتها في
الطرق ولو كان فيها ارواث ودواب والساكن قده عبد الحق بما اذا لم تكن عين النجاسة فيها قائمة والا عا
ابدا اذ اوجد ما يسهل عليه والالا كان كمن صلى بثوب نجس لا يجده غيره انظر طنى وقد يقال ايس الكلام
الآن في الصلاة عليها بل الكلام في ضرر الفصل بها خلافا لمن قال ان الفاصل النجس يضر كالخفيفه (قوله
من غير حائل من بيوت او حوائت) فلو فصل بين حيطانه وبين الطرق بحوائت كالجوامع الازهر عصر من
ناحية باب المعارة فظاهره انه يضر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهر شيخنا عدم الضرر اذا صلى على
مساطب تلك الحوائت (قوله ومثلها) اى مثل الطرق المتصلة في صحتها بهادور الخ وهذا يفيد ان قول
المصنف ان ضاق الخ ليس مختصا بالطرق والرحاب بل هو شرط في كل ما يخرج عن المسجد منها ومن غيرها
وهو كذلك في المدونة ولذا اتى ابن عرفة بعبارة عامة فقال وخارجه غير محجور مثله ان ضاق وانسلت
الصقوف اه طنى (قوله كل مدارس التى حول الجامع الازهر) اى والسا الاروقة التى فيه فهى منه فتصح
الجمعة فيها ما لم تكن محجورة والا كانت كبيت القناديل ومقامات الائمة التى في المسجد كقمام ابى محمود
الحنفى والحسين والسيدة فهى من قبيل الطرق المتصلة فتصح فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لا ينفع الا في
بعض الاوقات كذا قرر شيخنا العدوى (قوله والمتعمد الصحة مطلقا) اى لان هذا مذهب مالك في المدونة
وسماع ابن القاسم كفى المواق عن ابن رشد (قوله والطاهر الحرمه) الذى استظهره شيخنا العدوى ان
اساءته بالكرامة الشديدة لا بالحرمه (قوله كبيت القناديل الخ) فى معنى ذلك بيت الحصر والبسط والسقاية
لانها محجورة وظاهره عدم الصحة في بيت القناديل ولو مع ضيق المسجد هذا وقد بحث القاضى سند فى ذلك
بأن اصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه فهو اخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان
نساءه كن يصلين الجمعة في حجره على عهده واتى ان متر وهى اشد تحجيرا من بيت القناديل وقد يجاب بان
هذا من خصوصيات امهات المؤمنين فلما نهى عن عليهن في لزوم الحجرات كما قال تعالى وقرن في وتكن جوار
هن صلاة الجمعة فيها (قوله وسطحه ولو ضاق) افهم كلامه صحتها بكدام المصلين وهو كذلك ان لم تكن محجورة
والقول بعدم صحتها على صحيح المسجد مطلقا لان القاسم في المدونة ويعيد ابا ابن شاش وهو المشهور

وشبهه في عدم الصحة قوله (كبيت القناديل) لانه محجور (وسطحه) ولو ضاق (ودار وحائوت) متصلين

تستغنى وتأمين (بهم قرية) بحيث يمكنهم التوثى صيفا وشتاء والدفع عن انفسهم في الغالب (بلا حد) محصور في خمسين او ثلاثين او غير ذلك (اولا) اي ابتداء اي شرط صحتها وقوعها بالجماعة المذكورة اول جمعة اقيمت فان حضر منهم ما لا تنقري بهم القرية ولو اثني عشر لم تصح (والا) بان لم يكن اول بل فيما بعدها (فتجوز باثني عشر) رجلا احارا متوطنين غير الامام (باقين مع الامام بحيث لم يفسد صلاة واحد منهم (لسلامها) اي الى سلامهم منها فان فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام بطأت على الجميع وما درج عليه المصنف خلاف التحرير وانتحر بران الجماعة التي تنقري بهم القرية شرط وجوب لاقامتها وصحة لها ويشترط لصحتها ايضا حضور الاثني عشر ولو في اول جمعة فلو قال وبحضور اثني عشر الخ من جماعة تنقري الخ لوافق المعول عليه (بامام) اي حال كون الاثني عشر مع امام (مقيم) بالبلد اقام فطاع حكم السفر ولو لم يكن

والفرق بين سطحه والطرق ان الطرق متصلة بأرضه وقيل بصحتها عليه مطلقا وهو لما لك واشهب ومطرف وابن المباحثون واصبغ قالوا وانما يكره ابتداء وقيل بصحتها عليه للمؤذن لا لغيره وهو لا بن المباحثون ايضا وقيل ان ضاق المسجد جازت صلاة على سطحه وهو قول جديس (قوله ان كانا محجورين) اي ولو اذن اهلها بالدخول للصلاة فيهما (قوله وبجماعة) عطف على قوله وبجماع والباء فيه يحتمل ان تكون للجمعة اي شرط صحتها وقوعها في الجامع مع جماعة ويحتمل ان تكون للظرفية اي شرط صحتها ان تكون في جامع وفي جماعة (قوله المتنوي) اي الاقامة (قوله اول جمعة اقيمت) اي في البلد وقوله فان حضر منهم اي في اول جمعة اقيمت بالبلد (قوله بل فيما بعدها) اي بل في الجمعة التي بعد الاولى اي بعد التي اقيمت في البلد اول (قوله متوطنين) فان كان بعضهم غير متوطن لم تصح جمعتهم ولو كان ذلك الغير المتوطن ممن يجب عليه الجمعة لكون منزله خارجا عن تلك القرية بكفر سنخ فالجمعة وان وجبت عليه لكن لا تعتقد به (قوله غير الامام) اي وان يكونوا مالكيين او حنفيين او شافعيين قلدوا واحد او احدا منهما لان لم يلدوا فلا تصح جمعة المالكي مع اثني عشر شافعيين لم يلدوا لانه يشترط في صحتها عندهم اربعون يحفظون الفاتحة بشداتها (قوله باقين لسلامها) اي حقيقة او حكما كما لو حصل لاحدهم رعاى بناء اه عدوى (قوله فان فسدت الخ) فلو دخل معهم مسبوق في الركعة الثانية وحدث واحد من الاثني عشر بعد دخول المسبوق بحيث بقي العدد اثني عشر بالمسبوق فهل تصح هذه الجمعة ام لا وهو الذي يظهر اه شب لان ذلك المسبوق لم يحضر الخطبة وحضور الاثني عشر لها شرط في صحتها تأمل (قوله والتحرير الخ) هذا التحرير ففهمه من كلام ابن عبد السلام خلافا لما فهمه منه المصنف من التفرقة بين الجمعة الاولى وغيرها وقدر ترضى الاشياخ ما قاله ح (قوله شرط وجوب لاقامتها) اي على اهل البلد فلا تجب اقامتها في البلد الا اذا كان فيها جماعة تنقري بهم الدرية ولو كان بعضهم حرو بعضهم رقيقا ولا تقع صحيحة من الاثني عشر الا اذا كان في البلد الجماعة المذكورة ولا فرق بين الجمعة الاولى وغيرها وحاصل هذا التحرير ان الجماعة الذين تنقري بهم القرية وجودهم فيها شرط وجوب وصحة وان لم يحضر والجمعة والاثني عشر الاحرار حضورهم في المسجد شرط صحة توقف الصحة على حضور الاثني عشر وعلى وجود الجماعة الذين تنقري بهم القرية في البلد وان لم يحضر والجمعة ولا فرق في ذلك بين الجمعة الاولى وغيرها ويمكن حمل كلام المصنف على هذا التحرير بأن يقال قوله اولاي عند الطلب اي عند توجه الخطاب بها ووجوبها عليهم وقوله والافتحوا الخ اي والا يمكن حال الطلب والخطاب بأن كان حال الحضور في المسجد فتجوز باثني عشر الخ فلو تفرق من تنقري بهم القرية يوم الجمعة في اشغالهم من حرث او حصاد ولم يبق في القرية الا ثلثا عشر رجلا والامام جعوا كما قاله ابن عرفة فان ارتحلوا منها ولم يبق فيها الا ثلثا عشر رجلا والامام جعوا ان رحلوا في اما كن قرية من قريتهم بحيث يمكنهم الذب عنها والا فلا (قوله بامام الخ) لو عطفه بالواو على ما قبله من الشرط كان اولي (قوله ولو لم يكن من اهل البلد) اي المتوطنين فيها (قوله فيصح الخ) بل وكذا يجوز ابتداء ولا يشترط في الجوار عدم وجود خطيب بالبلد خلافا للجزولي وابن عمر قال ح والجواز مطلقا وهو الطاهر من اطلاق اهل المذهب اه بن (قوله لغير قصد الخطبة) اي وامالونوي الاقامة لاجلها فلا تصح امامته معاملة له بنقض مقصوده (قوله ولو سافر بعد الصلاة) اي ولو من غير طر و عذر (قوله وكذا خارج عن قريتها) اي وكذا يصح ان يؤمهم شخص منزله خارج عن قريتها وما ذكره من صحة امامة المقيم اقامة تقطع حكم السفر ومن كان منزله خارجا عن بلد الجمعة بكفر سنخ هو ما لابن غلاب والشيخ يوسف بن عمر وهو المجهول وما في حاشية الطرايس على المدونة من انه لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجمعة في الجمعة فهو ضعيف كما قاله شيخنا العدوي واسلم ان ذلك المقيم والخارج المذكورين لو اجتمع واحد منهما مع اثني عشر متوطنين نعين ان يكون اماما لهم ولا يصح ان يكون مأموما ويؤمهم احدا المتوطنين وهذا يلغز ويقال شخص ان صلى اماما صحت صلاته وصلاة مأمومية وان صلى مأموما ففسدت صلاة الجميع (قوله بخلاف الخارج) اي بخلاف ما اذا كان منزله خارجا عن قريتها بأكثر من كفر سنخ

أونائبه في الحكم والصلاة (يعر بقرية الجمعة) من قرى عمله قبل صلاتهم (و) الحال انه (لا يجب عليه) لكونه مسافرا فيصبح بل يندب ان يجمع بهم (و) ان مر (بغيرها) أي بغير قرية الجمعة بأن لم تتوفر فيها الشروط (نفسه عليه ٣٠٣ وعليهم) وقوله (و بكونه الخاطب)

وصف ثان لأمام أي يشترط فيه ان يكون مقبلا وان يكون هو الخاطب (الاعتراف) طرا عليه بعد الخطبة بكتون ورعاف مع بعد الماء فيصلي بهم غيره ولا يعيد الخطبة (ووجب انتظاره لعذر قرب) زواله بالعرف كحدث حصل بعد الخطبة او رعاي يسير والماء قريب (على الاسح) وقيل لا يجب كما لو بعد وأشار لخامس شروط الصحة بقوله (وبخطبتين قبل الصلاة) فلو خطب بعدها اعادة الصلاة فقط ان قرب والاستثناء عنها لان من شرطها وصل الصلاة بها وكونها داخل المسجد وكونها عريضة والجهر بها وكونها (بماتسميه العرب خطبة) بأن يكون كلاما مسجعا يشتمل على وعظ فان هلك او كبر لم يجزه وندب ثناء على الله وصلاة على نبيه وامر بتقوى ودعاء بغفرة وقراءة شيء من القرآن كإسائي ووجب ذلك الشافعي فاذا قال الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

فلا تصح امامته لاهل قريتها الا اذا نوى اقامه اربعة ايام فيها لا تصد الخطبة كما مر لانه حينئذ مسافر (قوله اونائبه في الحكم والصلاة) أي وذلك كالباشا وخرج الراضى فانه نائبه في الحكم فقط (قوله قبل صلاتهم) أي لها احتراز عما اذا قدم بعد صلاتهم لها وكان وقتها باقيا فانه لا يقيمها على الاصح بل يصلي ذلك الخليفة الطهر ويحرم عليه اقامة الجمعة فلو حضر بعد الاحرام بها بل ولو بعد ان عتدوا ركعة قام ان يطيل عليهم ويصلي هو وغيره باذنه ولا يني على الخطبة بل يتبديها كما عده عجز وقيل تصح ان قدم بعد ركعة كما ذكره خش في كبره (قوله ان يجمع بهم) أي يصلي بهم الجماعة وليس المراد ان يجمع بهم بين الطهر والعصر (قوله بأن لم تتوفر) أي بان مر بقرية لم تتوفر فيها شروط الوجوب أي بأن كان أهلها المتقيمون بها لا تقرأ بهم قرية غالبيا (قوله نفسا عليه وعليهم) أي اذا جمعوا معه ولو ابعده (قوله وصف ثان الخ) فيه نظر بل هو عطف على الشروط السابقة لصحة الجمعة كما هو المتبادر من كلامه ولو كان وصفا لأمام الخاطب وان كان جعله وصفا لأمام محرز لذلك لان الشرط في الشرط شرط (قوله طرا عليه بعد الخطبة) أي او بعد الشرع فيها (قوله ووجب انتظاره لعذر قرب) أي والفرض ان ذلك العذر طرا بعد الشرع في الخطبة سواء كان قبل تمامها او بعده اما لو حصل العذر قبل الشرع فيها فانه ينتظر الى ان يبقى لدخول وقت العصر ما يسع الخطبة والجمعة ثم يصلون الجمعة هذا اذا امكنهم الجمعة دونها وما اذا كانوا لا يمكنهم الجمعة دونها فانه ينتظر الى ان يبقى مقدار ما يصلون فيه النهار ثم يصلون الطهر اذا ذاق آخر الوقت المختار وهذا هو المنقول اه عدوى (قوله قرب زواله بالعرف) اعتبار التبر بالعرف كما قال الشارح قريب من قول البساطي القرب بقدر اذ التي الرباعية والقراءة فيها بالافتحة وما تحصل به السنة من السورة (قوله على الاصح) أي وهو قول ابن كنانة وابن ابي حازم وعزاه ابن يونس اسحقون (قوله وقيل لا يجب كما لو بعد الخ) أي وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب للامام ان يستخلف لهم من يتمهم فان لم يستخلف استخلفوا رجوبا من يتمهم ولا ينتظر ونه فان تقدم امام من غير استخلاف احدثت هذا هو الصواب لا ما ذكره بعضهم من ان استخلاف الامام واجب (قوله قبل الصلاة) أي ولا بد ان يكون داخل المسجد فلا يكفي اية اعمها في رحابه ولا في الطرق المتصلة به (قوله والاستثناء فيها) أي الخطبة (قوله لان من شرطها وصل الصلاة بها) أي ووصل بعضها ببعض كذلك ويسير الفصل معتقرا اه زير شيخنا عدوى (قوله وكونها عريضة) أي ولو كان الجماعة عجميا لا يعرفون العربية فلو كان ليس فيهم من يحسن الاتيان بالخطبة عريضة لم يلزمهم الجمعة اه عدوى (قوله والجهر بها) أي ولو كان الجماعة صما لا يسمعون فلو كان الجماعة كلهم بكاسقطت الجمعة عنهم فعلم من هذا ان القدرة على الخطبة من شروط وجوب الجمعة (قوله بماتسميه العرب خطبة) قال بعض المحققين الخطبة عند العرب تطلق على ما يقال في الحافل من الكلام المنبته به على حرمهم لديهم والمرشد لمصلحة تعود عليهم حاله اوما ليه وان لم يكن فيه موعظة اصلا فضلا عن تحذير وتبشير وقرآن تلى وقول ابن العربي اقل الخطبة حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن اه مقابل للمشهور كما في ابن الحاجب وعلى المشهور في كل من الحمد والصلاة على النبي والقرآن مستحب اه بن (قوله بأن يكون كلاما مسجعا) الطاهر ان كونها مسجعا ليس شرط صحة فلو اتي بها نظما او تراصحت نعم يستحب اعادة ان لم يصل فان صلى فلا اعادة قاله شيخنا (قوله شتمل على وعظ) أي وندب كونها على منبر (قوله فان هلك او كبر) أي فقط وقوله لم يجزه أي خلافا للمخفية فاتهم قالوا باجزاء ذلك (قوله وقراءة شيء من القرآن) أي وكذا يندب فيها الترضي على الصحابة والدعاء لجميع المسلمين واما الدعاء فيها للسلطان فهو بدعة ما لم يخف على نفسه من اتباعه والواجب اه عدوى (قوله ووجب ذلك الشافعي) أي جميع ما ذكر من التناء على الله وما بعده تحذيره

صلى الله عليه وسلم اما بعد اوصيكم بتقوى الله وطاعته واحذرتم عن معصيته ومخالفته قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ثم يجلس ويقول بعد قيامه بعد التناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اما بعد فاتقوا الله في امرها تهوا عما نهى عنه وزجر يفر الله لنا ولكم لكان آتيا بها على الوجه الاكمل باتفاق

(تخضرهما الجماعة) الاثنان
عشر فان لم يخضرهما
او بعضهم من اولهما لم
يكتف بذلك لانهما
منزلتان منزلة ركعتين
من الظهر (واستقبله)
وجوبا وقبل سنة ورجح
(غير الصف الاول)
بذواتهم وكذا الصف
الاول على الارجح (وفي
وجوب قيامه لهما)
وهو قول الاكثر وسنيتة
وهو لابن العربي (تردد)
ولما فرغ من شروط
الصحة الخمسة شرع في
شروط وجوبها وهي
خمسة ايضا قال (ولزم
المكلف) في عده من
شروطها تطراد الشيء
لا بعد شرط الشيء الا اذا
كان خاصا بذلك الشيء
(الحركة) فان
حضرها رقيق او امرأة
اجزائه (بلا عذر) فان
كان معذورا بعد زعمها
سيأتي لم يجب عليه
(المتوطن) ببلدها بل
(وان) كان توطنه
(بقريّة نائية) اي بعيدة
عن بلدها (يكفر سخ من
المنار) الذي في طرف
البلد مما يليه ان جاز
تعدد المنار والا فالعبرة
بالعتيق وادخلت الكاف
ثلث الميسل لا اكثر وعلم
من كلامه ان التوطن

لا يضرب تقديم الخطبة الثانية على الاولى كفي كبير خش (قوله تخضرهما الجماعة) اي سواء حصل منهم
اصغاء واستماع ام لا فالذي هو من شروط الصحة انما هو الحضور لا الاستماع والاصغاء وكون الاستماع
والاصغاء للخطبة ليس شرطاً في صحة الجمعة لا ينافي انهم طالبا بكونه بعد الحضور لكن للصحة الجمعة اه
عدوى وذكر بعضهم ان حضور الخطبة فرض عين ولو كثرت العدد وهو بعيد والطاهر ان العينة اذا كان
العدد اثني عشر فزاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة (قوله واستقبله) اي اقبله عليه الصلاة
والسلام اذا قعد الامام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم واصغوا اليه باسماكم وارمقوه بأبصاركم
وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر ولو لم ينطق لكن الذي في عقبى ان طلب استقباله
عذر نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالساً على المنبر وسلمه من كتب عليه من الحواشي (قوله وجوبا) اي
اي وهو ما عليه الاكثر كما قال ح وهو ظاهر المدونة اوصريحها ونصها واذا قام الامام بخطب فحينئذ
يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (قوله وقيل سنه) اي وهو قول لمالك واعتمده بعضهم كما قال
شيخنا وقيل انه مستحب وصرح به ابو الحسن في شرح المدونة (قوله غير الصف الاول بذواتهم) اي
وحينئذ يغيرون جلساتهم التي كانت للقبلة واما اهل الصف الاول فلا يطالبون باستقباله وقد تبع
المصنف في استثنائه من في الصف الاول ابن الحاجب قال ابن عرفة وجعله بعض من لايته خلاف
المذهب والمذهب استئصال ذاته للجميع اه بن (قوله وكذا الصف الاول) اي يستقبلونه بذواتهم
من يراه ومن لا يراه من سمعه ومن لم يسمعه كما هو ظاهر الحديث (قوله على الارجح) مقابله لابن حبيب ان
اخذ الصف الاول يستقبلونه بوجوههم لا بذواتهم فلا ينتقلون من موضعهم والحاصل ان من قال بطلب
اهل الصف الاول بالاستقبال اختلفوا فبعضهم قال يستقبلون جهته فقط وبعضهم قال يستقبلون ذاته
كغيرهم وهو الراجح (قوله وفي وجوب قيامه لهما) اي على جهة الشريطة (قوله وسنيتة) اي فان
خطب جالساً صحت واطاهر ان المراد بالاساءة الكراهة لا الحرمة وان كانت هي المتبادرة من الاساءة
قوله شيخنا (قوله وهو لابن العربي) اي وابن القصار وعبد الوهاب (قوله وهي خمسة) اي فتر وجدت
لزمت وثبت اثم تاركها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولو مرة او لثلاثاً او اربعة من غير عذر ولان الاول
لا يصح والثاني لا يحسن وهو الحق لان تركها مرة صغيرة كما ان تركها ثلاثاً او اربعة كبيرة كذلك ولا يخرج
العدل بصغائر الخمسة الا اذا كثرت لادالة ذلك على تهاونه اه عدوى (قوله ولزمت المكلف) اي لا يصح
والجنون وقوله الحر اى لا الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية ولو اذن له سيده على المشهور وقوله لذكرا
لا المرأة فلا تجب عليها وقوله المتوطن اي فلا تجب على مسافر ولا على مقيم ولو تروى الإقامة زمناً طويلاً
الاتبع والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضي ان المتصف باضدادها لا تجب عليه الجمعة والواجب
عليه اصالته انما هو الظهر لكن الشارع جعل له الجمعة بدلا عن الظهر فاذا حضرها وصلها حصل له ثواب
من حيث الحضور وسقط عنه الظهر فعمل البدل ففعله الجمعة فيه الواجب وزيادة كبراء المعسر من
الدين وليست الجمعة واجبة على التخير وقال القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخير
اذ لو كان حضورها مندوباً فقط لورد عليه ان المندوب لا يقوم مقام الواجب ورد عليه أن الواجب المحض انما
يكون بين امور متساوية بأن يقال الواجب اما هذا واما هذا او الشارع انما اوجب على من لم يستوف شروط
الجمعة الظهر ابتداء لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة
والخطبة كفت عن الظهر (قوله بلا عذر) اشارة بذلك الى ان هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة
حيث اتقى العذر وامامه فلا تجب وانما يستحب له حضورها فقط (قوله المتوطن ببلدها) اي النواحي
الإقامة ببلدها على جهة الدوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة أميال بانفاق (قوله مما يليه) اي من الجهة
التي تلي ذلك المتوطن اي تلي قريته المتوطن فيها (قوله والافالعة بالعتيق) اي والافيعتير بالفرسخ من
القريّة النائية الى العتيق (قوله لا اكثر) اي فاذا كان متوطناً في قرية نائية عن بلاد الجمعة بأربعة أميال او

شرط في صحته وجوبها معالانه قدم ان الاستيطان شرط في الصحة وذكره هنا في شروط الوجوب وان المسافر جازع عن بلدها **فخرج** لا تعتد به فهي واجبة عليه تبعاً لاهل البلد التي استيطانها شرط صحة فقوله (٣٠٥) فيما مر باستيطان بدم معنا استيطان المسافر

فالمخرج لا تعتد به ثم شبه في الحكم أربعة قروص فقال (كان ادرك المسافر) اي الذي ابتدا السفر من بلدها وهو من اهلها (النداء) اي الاذان فادل ادرك اي وصل النداء اليه (قبله) اي قبل مجاوزة كالفرسخ ولو حكما كدخول الوقت ولو لم يحصل اذان بالفعل فيجب عليه الرجوع ان علم ادراك ركعة منها والا فلا (او صلى) المسافر (الظهر) قبل قدومه (ثم قدم) وطئه او غيره ناولا اقامة تقطع حكمه فوجدتهم لم يصلوها فتجب عليه معهم (او) صلى الصبي الظهر ثم (بلغ) قبل اقامتها فتجب عليه معهم فان لم يمكنه الجمعة عاد الظهر لان فعله الاول ولو جمعة نقل لا يغني عن الفرض (او) صلى الظهر معذور ثم زال عذره قبل اقامتها (بالاقامة) اي تجب بالتوطن لا باقامة بلدها تقطع حكم السفر (الاتبع) لاهل البلد فلا يعد من الاثنى عشر وان صحت امامته ومثله الثاني على كفره سنخ كما تقدم (وندب) لمريد

الثلاثة اميال ونصف فلا يجب عليه السعي اليها (قوله شرط في صحتها) اي فاذا صلاها في بلد غير متوطنه كانت باطلة (قوله وجوبها) اي فالمخرج عن بلد الجمعة بأكثر من كفره لا يجب عليه (قوله لانه قدم ان الاستيطان الخ) لكن المراد بالاستيطان الذي يجعل شرط صحة استيطان بلدها اي كون البلد مستوطنه والمراد بالاستيطان الذي يجعل شرط وجوب استيطان الشخص في نفسه اي بقية الإقامة دائماً فاذا نزل جماعة في بلدة خراب ونحو الإقامة فيها شهر افارادوا صلاة الجمعة فيها فلا تصح منهم ولا تجب عليهم (قوله فهي واجبة عليه) اي لانها واجبة عليه تبعاً الخ (قوله وهو من اهلها) يقتضي ان غير المتوطن وان كان مقبلاً اقامة تقطع حكم السفر اذا خرج وادركه النداء انها لا تلزمه وحينئذ فلا يؤمر بالرجوع ومال لذلك شيخنا العدوي ونقل بعضهم عن الناصر انه اعترض ذلك وقال لا فرق بين كونه من اهلها او كان مقبلاً فيها ومنه في بن اه (قوله اي قبل مجاوزة كالفرسخ) اي واما لو ادركه النداء بعد مجاوزة كالفرسخ كما لو خرج من بلده مسافراً فصار قبل الزوال ثلاثة اميال وثلاثاً وادركه النداء على راس هذه المسافة فهل تجب عليه الجمعة اعتباراً بشخصه لان شخصه غيره مسافر شراً وتصح امامته لاهل تلك البلد التي على راس هذه المسافة وبه قال سيدي محمد الصغير ونقله عنه شيخنا العدوي في حاشيته على ابن تركي او لا تجب عليه اعتباراً ببلده لان بلده خارجة عن الثلاثة اميال وثلاث ومن كان كذلك لا تجب عليه الجمعة لا تبعاً ولا استقلالاً وحينئذ فلا تصح امامته لاهل تلك البلد ما لم يتوافقه اربعة ايام صحاح واستظهره شيخنا العدوي (قوله ولو حكما) اي ولو كان وصول النداء اليه حكماً كدخول الوقت هذا على ما لا ين بشير وابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء او لا وعلقه الباجي وسند على الاذان وهو ظاهر المصنف وحينئذ فلا يلزمه الرجوع لاسماع النداء اه بن (قوله او صلى المسافر الظهر) اي فذا في جماعة او صلاها بمجموعة مع العصر كذلك (قوله فتجب عليه معهم) فان كان قد صلى العصر ايضاً وهو مسافر ثم قدم فوجدتهم لم يصلوا الجمعة وجب عليه صلاة الجمعة معهم واما العصر فالظاهر اعادتها بالاستحباب لا بالوجوب بمنزلة من صلى العصر قبل الظهر نسياناً فان لم يعد الجمعة معهم فهل يعيدها ظهر اقضاء عماله من اعادتها جمعة او لا تقدم صلاته لها قبل لزومها له جمعة وظاهر قوله الا في غير المعذور الخ الثاني اعذره بالسفر الذي وقعها فيه اه عدوي (قوله او صلى الصبي الظهر ثم بلغ) مفهومه انه لو صلى الجمعة ثم بلغ وجد جمعة اخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد جمعة اخرى صلاها ظهراً (قوله نقل) اي كان نقلاً في حقه ساعة ايقاعه (قوله او صلى الظهر معذور) اي لسجن او مرض او رفق ثم زال عذره قبل اقامتها فانها تجب عليه لان العاقبة اظهرت انه من اهلها (قوله لا بالاقامة) حطفت على المعنى اي لزمتم بالاستيطان لا بالاقامة (قوله ومثله الثاني) اي في كونه لا يعد من الاثنى عشر وان صحت امامته نظراً لوجوبها عليه تبعاً (قوله وندب تحسين هيئته) المراد تأكد التندب والا فتحسينها مندوبه طلقاً (قوله واستحداد) اي حلق عاتقه وكذا حلق راس (قوله وسوال) اي مطلقاً وجعله من تحسين الهيئته لان فيه تنظيف القم من اللزجات (قوله ان اكل كتوم) اي وتوقفت ازالة رائحته عليه (قوله وجيل ثياب) اي ولبس ثياب جيلة (قوله وهو هنا) اي والجميل هنا اي في الجمعة (قوله فيندب الجديد ولو اسود) اعلم ان لبس الثياب الجيلة يوم الجمعة مندوب لا لاجل اليوم بل لاجل الصلاة فيجوز لبس غير البياض في غير الصلاة ويلبس الايض فيها بخلاف العيد فان لبس الجديد فيه مندوب لليوم للصلاة فان كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الايض اول النهار والا يرض عند حضور الجمعة فاذا صلى الجمعة عاد الجديد ولو اسود (قوله وندب طيب) اي استعماله سواء كان مؤناً كالسند أو مذكراً كماء الورد واما ندب استعمال الطيب يومها لاجل الملازمة الذين يقفون على ابواب المساجد يكتبون الاول فالاول وربما صاغوه او لمصوه (قوله في الثلاثة) اي في تحسين الهيئته ولبس جيل الثياب واستعمال الطيب واما للنساء فهو حرام

(٣٩ - دسوقي اول) حضورها (تحسين هيئته) كقص شارب وظفر وتف ابط واستحداد ان احتاج لذلك وسواله وقد يجب ان اكل كتوم (وجيل ثياب) وهو هنا الايض ولو عتيقاً بخلاف العيد فيندب الجديد ولو اسود (و) ندب (طيب) لغير نساء في الثلاثة

(ومشى) في ذهابه مشط (ومعبر) أى ٦. مذهب لما في الهاجرة أى شدة الحر ويكره التكبير خشية الرياء والمراد الذهاب في الساعة السادسة

وهى التى يلها الزوال (و) ندب للامام (اقامة اهل السوق) منه (مطلقا) من تلزمه ومن لا تلزمه (بوقتها) أى في وقتها وهو الاذان الثانى (و) ندب (سلام خطيب لخروجه) أى عند خروجه على الناس ليرقى المنبر وندبه في هذه الحالة لا ينافى انه في ذاته سنة كقولنا يندب الوتر آخر الليل ورده فرض كفاية (لا) وقت انتهاء (صعوده) على المنبر فلا يندب بل يكره ولا يجب رده كما جزم به بعضهم (و) ندب (جلوسه اولا) أى اترصوده الى ان يفرغ الاذان (و) جلوسه (بينهما) أى الخطبتين للفصل والاستراحة وهذا من السهولان الجلوس الاول سنة على المشهور والثانى سنة اتفاقا بل قيل بضرئته (وتقصيرهما والثانية اقصر) من الاولى (ورفع صوته) بهما للاسماع واما اصل الجهر فشرط (فيهما واستخلافه) أى الخطيب (لعذر) حصل له فيهما او بعدهما فان لم يستخلف قدب لهما ان يستخلفوا (حاضرها) هو محط الندب والافاضل الاستخلاف واجب (وقراءة فيهما) أى في خطبتيه وكان صلى الله

(قوله ومشى في ذهابه) أى لما فيه من التواضع لله عز وجل لانه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سببا في اقباله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم من اغبرت قدماه في سبيل الله أى في طاعته حرمه الله على النار وشأن الماشى الاغبرار وان اتفق عدم الاغبرار فيمن منزله قريب واغبرار قدحى الركاب نادر اوانه مظنة لعدم ذلك غالبا والحاصل ان الاغبرار لازم للمشى فأطلق اسم اللازم واريد به الملزوم الذى هو المشى على طريق الكناية (قوله في ذهابه فقط) أى وامانى رجوعه فلا يندب المشى لان العبادة قد انتقضت (قوله ويكره التكبير خشية الرياء) أى ولانه لم يفعل النبي ولا الخلفاء بعده (قوله والمراد) أى بالذهاب في الهاجرة الذهاب في الساعة السادسة أى وهى المقسمة الى الساعات أى الاجزاء في حديث الموطأ وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكمما يقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكمما يقرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكمما يقرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكمما يقرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكمما يقرب بيضة فاذا خرج الامام أى في اول الساعة حضرت الملائكة يستمعون الذكر وما قلناه من ان تلك الساعات اجزاء للساعة السادسة التى يلها الزوال هو مذهب اليه الباجى وشهره الجراجى خلافا لابن العربي القائل انه تقسيم الساعة السابعة وذلك لان الامام يطلب خروجه في اولها ويخروجه محض الملائكة لسماع الذكر (قوله وندب للامام اقامة الخ) التذنب منصب على اقامه الامام بنفسه او بوكيل من ناحيته وامام في السوق فمن تلزمه يجب عليه القيام ومن لا تلزمه فلا يجب عليه فالمتصف ساكت عن قيام من في السوق وانما ندب اقامه من لا تلزمه ولو كان كافرا التلاشى تغل بال من تلزمه لاختصاص من لا تلزمه بالارباح فيدخل الضرر على من تلزمه فأقيم من لا تلزمه لاجل صلاح العامة (قوله وهو الاذان الثانى) أى في الفعل وهو الذى يفعل بين يدي الخطيب وهو اول في المشروعية (قوله عند خروجه على الناس) أى من الخلوة او من البيت واعلم ان الخلوة قد جرى العمل باتخاذها وانظر هل اتخذها مستحب او جازئ فقط وعلى انه مستحب هل يستحب جعلها على سائر المنبر ام كيف الحال اه عدوى (قوله وندبه في هذه الحالة) أى حالة الخروج وقوله لا ينافى انه في ذاته سنة أى فهو متصف بالسنة باعتبار ذاته وبالندب باعتبار كونه عند خروجه على الناس (قوله ورده) أى اذ سلم على الناس حال خروجه عليهم (قوله لا وقت انتهاء) أى لا تأخير له لوقت الخ (قوله ولا يجب رده) أى لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وقوله كما جزم به بعضهم أى وهو الشيخ كرم الدين البرموى خلافا لما استظهره البدر القرافى من وجوب الرد (قوله وجلوسه بينهما) قال ابن عات قد رقل هو الله احد (قوله والاستراحة) أى من تعب القيام (قوله لان الجلوس الاول سنة على المشهور) أى وقيل بندبه وهو ضعيف وقوله والثانى سنة الخ أى ولم يقل احد بندبه (قوله والثانية اقصر) أى ويستحب ان تكون الثانية اقصر من الاولى فهو مندوب ثان وكذا يندب تقصير الصلاة لما مر ان التخفيف لكل امام مجمع على ندبه (قوله ورفع صوته بهما) أى زيادة على الجهر وقوله للاسماع أى ولاجل ندب رفع الصوت للاسماع ندب للخطيب ان يكون مرتفعا على منبر (قوله واستخلافه الخ) لوقال واستخلاف الخ يحذف الضمير كان اولى ليشمل الامام والمأموم عند عدم استخلاف الامام (قوله او بعدهما) أى فى الصلاة (قوله حاضرها) أى كلا او بعضا ويخطب الثانى من انتهاء الاول ان علم والابتدائها كذا ينبغي كفى عبق (قوله والافاضل الاستخلاف واجب) ظاهره في حق الامام والمأمومين وائس كذا لا بل الاستخلاف للامام مستحب فقط في الجمعة كغيرها فان تركه وجب على المأمومين في الجمعة كما يدل عليه كلامهم اه بن (قوله وقراءة فيهما) أى في مجموعهما لان القراءة اعانتندب في الاولى كفى عبق (قوله وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ فيهما الخ) الواقع في عبارة غيره وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى يا ايها الذين آمنوا الخ (قوله قيل الخ) قائله ابن تونس ونص كلامه و ينبغي قراءة سورة تامة في الاولى من قصار المفصل (قوله واجزأني حصول التذنب) أى وكفى فيه ان يقول بدل قوله يعفّر الله لنا ولكم

عليه وسلم يقرأ فيهما يا ايها الذين آمنوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله فوزا عظيما قيل وينبغي ان يقرأ سورة من اذكروا قصار المفصل (ونحن الثانية يعفّر الله لنا ولكم واجزا) في حصول التذنب ان يقول في خطبتيهما (اذكروا الله يذكركم وتوكلوا على اعتماد

(على كفوس) من سيف
وعصا وهي اولى منهما
(وقراءة) سورة (الجمعة)
في الركعة الاولى (وان
لمسبوق) فيندب له قراءتها
في ركعة القضاء (و) في الثانية
(هل اناك واجاز) الامام
رضي الله عنه ان يقرأ
(بالثانية بسج او المناقون)
قياسا على هل اناك (و) ندب
(حضور مكاتب) حضور
(صبي) ولو لم يأذن السيد
والولي (و) حضور (عبد
ومدبر اذن سيدهما) ببعض
في يوم سيده والاخصر
بدون اذن (واخر الظهر)
ندبا معذور (راج زوال
عذره) كعجوس ظن
الخلاص قبل صلاتها (والا)
يرج بأن شئ او ظن عدم
لدر اكها على تقدير زوال
عذره (فله التعجيل) للظهر
بل هو الافضل (وغير
المعذور) ممن تجب عليه
ولو لم تعتقده (ان صلى
الظهر) فذا وفي جماعة
(مدركا) اي ظانا ادراكه
(لركعة) على تقدير لو سعى
لها (لم يجزه) ظهره ويعيده
ان لم يتمكن الجماعة ابدا
(ولا يجمع الظهر) من فاتته
الجمعة اي لا يصلي به جماعة
بل اذا ادى يكره جمعه (الا
ذو عذر) كثير الوقوع

اذكر والله يدرككم وان كان هذا الثاني دون الاول في الفضل فكل منهما مندوب الا ان الاول اقوى
في الندب وتعبير المصنف بالاجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي انه منهي عنه ابتداء وليس كذلك بل كل منهما
حسن لكن الاول احسن واما اختتمها بقوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية فظاهر كلامه انه
غير مطلوب في ختمها واول من قرأ في آخرها ان الله يأمر بالعدل عمير بن عبد العزيز فانه احداث ذلك بدلا
عما كان يحتكم به بنو امية خطيبهم من سبهم على رضي الله عنه لكن عمل اهل المدينة على خلافه (قوله على
كفوس) اي قوس الشباب والمراد القوس العربية لطولها واستقامتها لا العجمية لانها قصيرة وغير مستقيمة
(قوله وهي اولى) اي والعصى اولى من القوس والسيف كما في المدونة (قوله فيندب له قراءتها في ركعة
القضاء) طاهره كالمدة وان لم يكن الامام قراها هو كذلك (قوله واجاز الامام) اي في تحصيل المندوب ان
يقرأ الخ فيكون الخطيب مخيرا بين الثلاثة وهذا هو الذي فهم عليه في التوزيع قول ابن الحاجب وفي الثانية
هل اناك اوسج او المناقون واحتج لذلك بكلام ابن عبد البر والباجي والمأزري ولم يعرج على ما ذكر ابن عبد
السلام من انها قول ابن والحاصل انه مخير في القراءة في الركعة الثانية بين الثلاثة وان كلا يحصل به
الندب لكن هل اناك اقوى في الندب وهذا ما اعتمد طي وفي كلام بعضهم ما يفيد ان المسئلة ذات قوانين
وان الاقتصار على هل اناك مذهب المدونة وان التخيير بين الثلاثة قول الكافي (قوله وحضور مكاتب
وسبي) اي لاجل ان يعتاد ذلك وكذلك المسافر يستحب له الحضور اذا كان لا مضرة عليه في الحضور
ولا يشغله عن حوائجه والاخير كذا ينبغي قاله في التوضيح (قوله ولو لم يأذن السيد) اي لسقوط تصرفه فيه
بالكتابة (قوله اذن سيدهما) والظاهر انه يندب للسيد الاذن لهما لانه وسيلة للمندوب واعلم ان المكاتب اذا
حضرها لزمته فما يظهر لئلا يطعن على الامام بخلاف المسافر والا تبي والعبد فلا يلزمهم اذا حضرها
الدخول مع الامام امكن اذا دخلوا مع الامام اجزأتهم عن الظهر هكذا استظهر عبق اللروم في المكاتب قال
طي وتبعه بن وفيه نظر بل الظاهر عدم اللزوم واي فرق بينه وبين المسافر واما اذا حضر واحد من ارباب
الاعداد الآية فانها تلزمه لزوال عذره بحضوره قال عجم

من يحضر الجمعة من ذي العذر * عليه ان يدخل معهم قادر

وما على اتى ولا اهل السفر * والعبد فعلها وان لم يحضر

كذا قرر شيخنا العدوي (قوله واخر الظهر ندبا معذور راج زوال عذره الخ) اي قبل صلاتها فقول الشارح
قبل صلاتها تنازع زوال عذره وظن الخلاص وقوله واخر الظهر اي عن اول وقتها فان خالف المندوب
وقدم الظهر ثم زال العذر بحيث يدرك ركعة من الجمعة وجبت عليه الجمعة (قوله فله التعجيل) اي في اول
الوقت لكن بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله وغير المعذور ان صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه) اي
على الاصح وهو قول ابن القاسم واشهب وعبد الملك بناء على ان الجمعة قرض يومها والظهر بدل عنها في
الفعل فالواجب عليه جمعة ولم يأت بها وسواء احرم بالظهر عازما على انه لا يصلي الجمعة ام لا عمد او سهوا فان
لم يكن وفاء احرامه بالظهر مدركا لركعة من الجمعة لو سعى اليها اجزأتها ظهره ومقابل الاصح ما في التوضيح
عن ابن نافع ان غير المعذور اذا صلى الظهر مدركا لركعة فانها تجزيه قال اذ كيف يعيدها او يعاود صلى
اربعالا فانه قد اتى بالاصل وهو الظهر وذكر ابن عرفة ان المأزري بنى هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل
هي فرض يومها او بدل عن الظهر (قوله ولو لم تعتقده) اي كالمسافر الذي اقام بمحل الجمعة اقامه تقطع حكم
السفر واما من لا تجب عليه اصلا لكونه من المعذورين وغيره كلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك
صلاة الجمعة بتامها (قوله كثير الوقوع) اشار بذلك الى ان التنوين في عذر التنوع اي الامن فاتته
لنوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وهو ما لا يمكن الحضور معه لصلاة الجمعة احتراز بذلك
عن فاتته اعذر بيبخ التخلف ويمكن معه حضورها يتكوف بعبه الامير الظالم وعن فاتته لغير عذر كن
فاتته نسيانا وعمدا فانها يكره له الجمع واذا جمعوا لم يعيدوا على الاظهر خلافا لمن قال باعادتهم اذا جمعوا

كرض وسجن وسفر فالاولى لهم الجمع وينسب صبرهم الى فراغ صلاة الجمعة وانخاف جاعتهم لئلا يمتنعوا بالرجعة عن الجمعة (واستؤذن امام) اى سلطان ندبافى ابتداء ٣٠٨ اقامتها فان اجاب قطاهر (ووجبت) اقامة الجمعة (ان منع) من اقامتها

كافى بهرام ابن رشد لان المنع لم يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصفها وهو الجمع فهى مجزئة باصلها مكروهة بوصفها (قوله كرض وسجن وسفر) قصر العذر الكثير الوقوع على الثلاثة هو الواقع فى الرواية وزاد ابن عرفة المطر العال وبغزاه لابن القاسم اه بن (قوله فالاولى لهم الجمع) اى ولا يحرمون فضل الجماعة (قوله وانخاف جاعتهم) اى فاذا جعوا فلا يؤذون ويجمعون فى غير مسجد او فى مسجد لا راتب له او ما جمعهم فى مسجد بعد راتبه فهو مكروه (قوله فى ابتداء اقامتها) اى فى بلاد توفرت فيها شروط الاقامة (قوله فان اجاب قطاهر) اى قطاهر وجوب اقامتها عليهم ومثل ما اذا اجاب ما اذا اهل ولم يجب باجازه ولا منع (قوله اى لم تصح) مقتضاه دخول حكم الحاكم فى العبادات قصد اقاله شيخنا (قوله واستظهر بعضهم) هو العلامة ابن غازى قائلا ان هذا التعليل فيه شى لان جعل علة عدم الاجزاء المخالفة مع انها موجودة فيما اذا امنوا والنص وجوب اقامتها فى تلك الحالة (قوله ونسب المصنف الخ) اى لم يجز لهم اقامتها فلو وقع وخالفوا واقاموها صححت لهم ولا اعاد عليهم وحاصل فقه المسئلة على ما قاله الشيخ ابو زيد القاسم وانذاره اوعى المساوى ان الامام اذا امتنع من اقامتها فاما ان يكون ذلك اجتهدا منه بان رأى ان شروط وجوبها غير متوفرة واما ان يكون ذلك جورا منه فان كان الاول وجبت طاعته ولا تحل مخالفته ولو امنوا فان خالفوا واصلوا لم تجزهم ويعيدونها اذا وان كان الثانى فقيه تفصيل فان امنوا على انفسهم منه وجبت عليهم والالم تجزهم مخالفته ولكن اذا وقع ونزل اجزائهم وعلى ما اذا كان منعهم جورا منه يحمل كلام المصنف وعليه فيقرأ قوله تجز بفتح التاء وضم الجيم من الجواز اى واذا وقع ونزل اجزائهم وهذا الجمل موافق لما فى ابن غازى وان كان خلاف ظاهره فى التوضيح والمواق عن الباب وقد اشار ابن غازى لتأويل ما يخالفه من النص اه بن وحاصل ما فى التوضيح والمواق انه اذا منعهم من اقامتها وجب عليهم اقامتها ان امنوا على انفسهم منه سواء منعهم جورا او اجتهدا فان منعهم من اقامتها ولم يأمنوا على انفسهم منه لم تجزهم سواء منعهم جورا او اجتهدا فالمسئلة ذات طريقتين وقد رجع بن اولادهما (قوله وسن لم يرد صلاة الجمعة غسل) اى لا لغيره لان الغسل للصلاة لليوم وما ذكره من سنه الغسل للجمعة هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب وقيل مندوب ومحل الخلاف اذا لم يكن له راتحة لا يذهبها الا الغسل والاوجب ثقافا ابن عرفة والمعروف من المذهب انه سنة لا يتهاول ولم تلزمه والمشهور بشرط وصله بالروح اليها وكونه نهرا فلا يجزى قبل الفجر اه وفى اختاره لئله قولان ذكرهما ح عن المازرى وذكر لشيبى ان الصحيح افتقاره اليها (قوله متصل بالروح) اى المطلوب عندنا وهو وقت الهاجرة فلو راح قبله متصلا به غسله لم يجزه وفيه خلاف قال ابو الحسن قال ابن القاسم فى كتاب محمدان اغتسل عند طلوع الفجر وراح فلا يجزيه وقال مالك لا يعجنى وقال ابن وهب يجزيه واستحسنه اللخمي اه بن (قوله ولا يغرس ير الغسل) اى بين الغسل والذهاب للمسجد كما كل خف واصلاح ثيابه وتبخيرها ونحو ذلك (قوله تتوقف ازاها عليه) اى على الغسل (قوله ان تعذى بعد) اى او حصل له عرق او صنان ولو فى المسجد او خرج من المسجد متباعدة (قوله خارج المسجد) اى فى بيت لان تعذى ماشيا فى الطريق اوفى المسجد فلا يضر كفى حاشية شيخنا وقوله للفصل اى بينه وبين الروح للمسجد (قوله اختيارا) قال عبق ينبغى تقييد الاكل به قال بن فيه نظر بل هو خلاف اطلاقهم فى الاكل واعاقبه به عبدا الحق النوم وقال شيخنا العندوى قوله اختيارا راجع لكل من الاكل والنوم على المعتمد للنوم فقط كما قيل وقوله بخلاف المغلوب اى على الاكل والنوم اى فلا يطلب باعاده (قوله وبخلاف ما اذا كان مادكر) اى من الاكل والنوم داخل المسجد فلا يبطله اى وكذا اذا كان الاكل فى الطريق وانظر لو اغتسل ودخل المسجد لا يريد الصلاة به وطال مكثه فيه او نام او تعذى ثم اتقى اعبه فهل يبطل غسله ام لا واستظهر شيخنا الثانى قائلا لان له ان يصلى فى الاول ولا يبطل غسله

(وامنوا) على انفسهم منه (والا) بان لم يأمنوا ان منع (لم تجز) بضم اوله وسكون ثانية من الاجزاء اى لم تصح ويعيدونها لان مخالفة الامام لا تحل وما لا يحل لا يجزى فعله عن الواجب كذا نقل عن مالك رضى الله عنه واستظهر بعضهم الاجزاء وضبط المصنف بفتح التاء وضم الجيم * ولما فرغ من المندوبات شرع فى السنن وكان الاولى تقديمها فقال (وسن) لم يرد صلاة الجمعة (غسل) صفته تغسل الجنابة متصل بالروح اى الذهاب الى الجامع ولو قبل الزوال ولا يضر سير الفصل والتحقيق لغد ان الروح الذهاب مطلقا لا بقيد كونه بعد الزوال خلافا لجمع اذا كان مریده تلزمه بل (ولم تلزمه) كعبد وامرأة ومسافر وصبي ومحل السنية مالم يكن ذارائحة كرهية تتوقف ازاها عليه والا وجب (واعاد) غسله استئنا لبطلانه (ان تعذى) بعده خارج المسجد للفصل والغذاء بالذال المعجمة الاكل مطلقا وبالمهملة الاكل وسط النهار والمراد الاول (او نادر) اختيارا) خارجا لانه مظنة الطول بخلاف المغلوب مالم يبطل وبخلاف ما اذا كان مادكر داخل المسجد فلا يبطل

(قوله)

بخطاب الطول بخلاف المغلوب مالم يبطل وبخلاف ما اذا كان مادكر داخل المسجد فلا يبطل

(لا) بعيد (لا كل خف) ككل فعل خفيف (وجاز) (داخل) (نخط) لرقاب الناس لفرجه وكره لغيرها (قبل جاوز الخطيب) على المنبر الجلسة الاولى وحرم بعده ولو لفرجه وجاز بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو لغير فرجة كشي بين الصفوف ولو حال الخطبة (و) (جاز) (احتباب) ثوب او يد (فيها) اي حال الخطبة (وكلام بعدها) رمتى الجواز (الاقامة) (الصلاة) وكره حينها وبعدها الاحرام وحرم بعد احرام الامام والذي في النقل الكراهة والجواز قبله ولا يختص ذلك بالجمعة (و) (جاز) (خروج) ٣٠٩ معذور (كحدث) وراعف لارالتمانه

(بلاذن) من الخطيب هذا هو محط الجواز فلا ينافي ان الخروج واجب (و) جاز بمعنى خلاف الاولى على المعتمد (اقبال) على ذكر) من تبيع وتهليل وغير ذلك (قل) سرا) ومنع الكثير والجهر باليسير قال بعض ولعل المراد بالمنع الكراهة واما الجهر بالكثير فيحرم قطعاً ومنه ما يفعل بدعة المبلغين فانه بدعة مذمومة (كتامين ونعوذ) واستغفار وتصلية) عند ذكر السبب) لهائشيه لا تعيل كما قيل لان هذه غير مقيدة بالسارة ولان جواز ما ذكر عند سببه المراد منه التدب على المعتمد (كحمد عاظم) تشبيه في الجواز بمعنى الذب كالذي قبله بخلاف ما قبلهما فانه جائز بمعنى خلاف الاولى كما في النقل (سرا) قيد فيه وفيما قبله ويكره جهراً (و) (جاز) (نهى خطيب او امره) انسا نالغا او فعل ما لا يليق كقوله لا تكلم واوصت

(قوله لا بعيد لا كل خف) اي خارج المسجد وقصره الخفة على الاكل يقتضي ان النوم الخفيف ليس كذلك وكلام ابن حبيب يفيد انه لا فرق بين الاكل والنوم الخفيفين فالنوم اذا لم يطل لا يضر كما لا يضر وضوضوء ولو قبل دخول المسجد قاله شيخنا (قوله والذي في النقل الخ) ما ذكره او لا من كراهة الكلام حين الاقامة وحرمته بعد احرام الامام هو ما ذكره عبق وغيره من الشراح فبعد ذكر الشارح له استدل عليه بقوله والذي في النقل الخ وعبارة بن الذي يدل عليه نقل المواق هنا وح في آخر الاذان جواز الكلام حين الاقامة وفي المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وفي ح في المحل المذكور عن عروة بن الزبير كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتأجى الرجل طويلا قبل ان يكبر واما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على انه مكره ونقله ح في المحل المذكور قال الا ان يكون فيه تشويش على غيره من المصلين فيحرم اه بن وبالجملة فالمسئلة ذات طريقتين وكل منهما قد رجح كما قرر شيخنا (قوله الكراهة) اي كراهة الكلام بعد احرام الامام (قوله والجواز قبله) اي سواء كان قبل الاقامة او حينها او بعدها وقبل الاحرام (قوله وجاز خروج كحدث بلاذن) اي وان كان الاستئذان اولى (قوله بمعنى خلاف الاولى) اي لان ترك ذلك مندوب كافي المدونة وقوله على المعتمد مقابله ما ذكره عبق من ان ذلك مندوب (قوله اقبال) اي حال الخطبة والمراد بالاقبال على الذكر فعله مطلقاً عند السبب وغيره (قوله ومنع الكثير) اي سرا (قوله ولعل المراد بالمنع) اي بمنع الكثير سرا ومنع الجهر باليسير والمراد بذلك البعض بن (قوله كامين) اي كاي يجوز تأمين وتعوذ واستغفار وتصلية اي وكذا دعاء وطلب خسة او نجاة من النار كما قرر شيخنا (قوله لان هذه غير مقيدة بالسارة) اي بل تجوز مطلقاً عند ذكر السبب سواء كانت قليلة او كثيرة بشرط كونها سرا (قوله المراد منه التدب) اي لا خلاف الاولى كما في الذي قبله ولا المستوى الطرفين كما يفيد ح (قوله بمعنى التدب) فيه اشارة كما قال طفي الى ان الجواز في كلام المصنف منصب على الاقدام عليه في هذه الحالة والافه وفي نفسه مطلوب وفي المدونة ومن عطس والامام بخطب حمد الله سرا اه بن وهل الحمد مطلوب على جهة التدب او السنية قولان رجح عبق وشب الاول واقتصر تم على الثاني واقره طفي (قوله قيد فيه وفيما قبله) اي وهو التأمين والتعوذ عند ذكر السبب وهذا التقييد مبني على قول مالك ان التأمين والتعوذ عند السبب لا يفعلان الا سرا والجهر بهما ممنوع وقال ابن حبيب يفعلان ولو جهر الكن ليس باعالي لان العلو بدعة والمعتمد الاول كذا قرر شيخنا (قوله وجاز اجابته) اي جاز لمن امره الخطيب بامر او نهاه عن امر اجابته واما لو وقف الخطيب في الخطبة فلا يرد عليه احد لانه اجابة للامام من غير ان يطلب منه الكلام (قوله فيما يجوز له التكلم فيه) اي كما اذا تكلم الامر ونهى لا غيا وفاعل فعل لا يليق وكلام الشارح يقتضي ان قول المصنف واجابته من اضافة المصدر لمفعوله اي ان الخطيب اذا خاطب انسانا في شأن امر جاز له اجابته كقول علي لسائله وهو على المنبر صار عنها تسعا (قوله وجاز للاستراحة) اي ما لم يترتب عليه ضياع عياله والاحرام (قوله وكره بيع كعب الخ) ما ذكره من الكراهة اعترضه طفي بأن النص حرمة البيع وقهالمن تلزمه ومن لا تلزمه وفي المدونة واذا قصد الامام على المنبر واذن المؤذن حرم البيع حينئذ ومنع منه من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه فقال الوانوغني قيده ابن رشد بما اذا كان في الاسواق ويجوز في

يا فلان حال خطبته (و) (جار) اجابته) فيما يجوز له التكلم فيه كان يقول للخطيب عذنهيه او امره انما جلتي على هذا الامر الفلاني مثلاً ولا بعد كل من الخطيب والمحجب لا غيا * ثم ذكر المكر وهات فتال (وكره) للخطيب (ترك طهر) اصغروا اكبر (فيهما) فليس من شرطهما الطهارة على المشهور انما هي شرط كمال وان حرم عليه المكث في المسجد ان كان جنباً (و) (كره ترك) (الحمل يومها) ان قصد تعظيم اليوم وجاز للاستراحة وتندب للاشتغال بتحصيل مندوباتها (و) (كره) (يسع) من لا تلزمه (كعبه) ومسا فروع مثله (يسوق وقها) اي

واما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها (و) كره (تنفل امام قبلها) حيث دخل ليرقى المنبر فان دخل قبل وقته او لا تنظار الجماعة تدبت التحية (او) تنفل (جالس) بالمسجد ممن يقتدى به (عند الاذان) الاول خوف اعتقاد العامة وجوبه لا لادخل عنده ولا لجالس تنفل قبل الاذان واستمر على تنفله ولا بغير من يقتدى به وكذا يكره التنفل بعد صلاتها الى ان ينصرف الناس او يأتي وقت انصرافهم ولم ينصرفوا والافضل ان يتنفل في بيته (و) كره (حضور شابة) غير محشية الفتنة لكثرة الزحام في الجمعة بخلاف غير الجمعة فيجوز زلة ذلك واما المحشية فيحرم مطلعا حضورها وجاز لمجالسة لارب للرجال فيها (و) كره لمن تلزمه (سفر بعد الفجر) يومها (وجاز قبله وحرم بالزوال) الا ان يعلم ادراكها ببلد في طريقه او يخشى بذهاب رفقته دونه على نفسه او ماله ان سافر وحده (ككلام) من غير الخطيب فانه يحرم (في) حال

غير الاسواق لمن لا تجب عليه ويمتنع في الاسواق للعيد وغيرهم اه وكلام ابن رشد هذا نقله ح عند قول المصنف الا في وفتح يسع الخ وفهمه على الحرمة مطلقا وتعقب بعضهم ذلك بأن قول المدققة ومنع منه من تلزمه ومن لا تلزمه ليس معناه حرم بل معناه ان الامام يمنعهم من ذلك فلا يدل على الحرمة مطلقا ويرد بأن اطلاق قوله يحرم البيع حينئذ وتسويتها من تلزمه ومن لا تلزمه دليل على ارادتها الحرمة مطلقا كما هو ظاهرها وعبارة الواو غي صريحة في الحرمة اه بن (قوله من حين جلوس الخطيب على المنبر) اي عند الاذان الثاني لا قبله (قوله واما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها) اي سواء كان سوق او غيره سواء وقع البيع بينه وبين من تلزمه او من لا تلزمه وتتعلق الحرمة بمن لا تلزمه ايضا كالعيد على المعتد لانه اشغل من تلزمه خلافا لمن قال بالكره في حق من لا تلزمه كذا قرر شيخنا (قوله اول تنظار الجماعة) اي او دخل بعد ولكن جلس لا تنظار الجماعة (قوله ممن يقتدى به) هل يقيد ايضا اذا كان احدا من الجهال الذين يقتدون به حاضرا او مطلعا لان فعله ذلك مظنة الاقتداء به انظر اه تقرير شيخنا عدوى (قوله عند الاذان الاول) اي الذي قبل خروج الخطيب فلا يعارضه قوله في المحرمات وابتداء صلاة بخروج وجهه وتقييده بالاذان الاول تبع فيه ح وتوت وهو اولي مما قاله ابن غاري من انه محمول على اذان غير الجمعة والناقض ما يأتي من تحريم ابتداء صلاة بخروج الامام اه وذلك لان خروج الامام عند الاذان الثاني وكلامنا هنا في الاذان الاول وحينئذ فلا مناقضة نعم لو جعل الاذان في كلام المصنف على الاذان الثاني حصلت المناقضة **تنبيه** كما يكره التنفل للجالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول بالقياس المذكور يكره ايضا المبادرة به عند الاذان للجالس في المسجد في غير الجمعة فينبغي له ان يؤخره حتى يفرغ الاذان بخلاف الداخل (قوله لارب للرجال الخ) اي واما مال للرجال فيها ارب فهي كالشابة غير المحشية الفتنة اه عدوى (قوله وكره لمن تلزمه سفر بعد الفجر) هذا هو المشهور بخلاف المارواه على بن زياد وابن وهب عن مالك من اباحت له عدم تناول الخطابة وقوله بعد الفجر يومها اي واما السفر بعد الفجر يوم العيد فقال ابن رشد وكره السفر بعد فخر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر اذ كيف يكون السفر حراما مع انه انما ترك سنة وتركها في ذاتها ليس حراما وحاصل الجواب ان ما ذكره من الحرمة مشهور مبني على ضعف وهو القول بأن العيد فرض عين او كفاية حيث لم يقم بها غيره ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف اه ولكن الحق ان كلاما من المبني والمبني عليه ضعيف وان السفر بعد طلوع شمس يوم العيد مكر وه فقط اه عدوى (قوله او يخشى بذهاب رفقته دونه) اي اذا جلس للصلاة سلى نفسه الخ اي فيباح له السفر حينئذ واستظهره في التوضيح (قوله فانه يحرم) اي لوجوب الانصات لهما (قوله بقيامه) الباء للنظر فيه وهي متعلقة بمحذوف صفة لخطبته اي الكائنين في حال قيامه لانه بدل من خطبة لايامه ان بالقيام لهما يحرم الكلام ولو من غير اخذ في الخطبة وايس كذلك تأمل (قوله ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء الخ) مبالغة في عدم حرمة الكلام بعدهما وذلك لان الكلام في حال الترضية مكر وه وفي حال الدعاء للسلطان جائز على ما قيل وهو غير مسلم بالنظر الاول اعني حال الترضية اذ الكلام في هذه الحالة ممنوع لان الترضية على الصحابة من جملة الخطبة لتسبب اشتغالها على ذلك ولا تنفي حرمة الكلام حال الخطبة الا اذا دعا الخطيب والذي في النص ان اللعوان يتكلم بما لا يعنى الناس او يخرج الى اللعن والشم كما في ابى الحسن عن ابن حبيب واللخمي والمجموعة والترضى لا يدخل في ذلك اطرب بن وقوله وهو غير مسلم بالنظر الاول اي وكذا هو غير مسلم بالنظر الثاني وهو الدعاء للسلطان اذا كان واجبا لان المصنف انما استثنى جواز الكلام اذا دعا الخطيب والترضية والدعاء للسلطان ايسا للعوايل مطلوبان وحينئذ فيحرم الكلام في حالتهما ولا يقال ان الخطبة قد انتهت قبل الترضي والدعاء للخليفة وقد قال المصنف ساقا وجار كلام بعدها لا نقول هما لمحقان بها لطلب اشتغالها على ذلك فقول المصنف وكلام بعدها اي بعد فراغها حقيقة وحكما

حال (خطبته) لا قبلهما ولو حال جلوسه ولذا قال (بقيامه) يعنى في حال قيامه

والشروع في التكليم هما (و) في جلوسه (بينهما) لا بعدهما ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء للسلطان

وهو مكروه الا ان يخاف على نفسه كما هو الا ان يحرم الكلام حال الخطبة (ولو لم يفسر سامع) لما ان كان بالمسجد او رحبته لا خارجهما
ولو سمعها ومثل الكلام كل وشرب وتحرير ما له صوت كورق (الا ان يلغو) ٣١١ الخطيب اى يتكلم بالكلام اللاغى

اي الساطع اى الخارج
عن نظام الخطبة كسب
من لا يجوز سبه او مدح
من لا يجوز مدحه او يقرأ
كبابغير متعلق بالخطبة
او يتكلم بما لا يعنى فلا
يحرم (على المختار وكلام)
فيحرم ممن يجب عليه
الانصات (ورده) عليه
ولو بالاشارة (وهى
لاغ) يحرم من غير الخطيب
كان يقول له يحرم عليك
اللغو حال الخطبة
(وحصيه) اى رضى اللاغى
بالحسب زجرا له (واشارة
له) اى اللاغى بأن يسكت
تحرم واولى الكتابة له
(وابتداء صلاة) نافلة
(بخروجه) للخطبة
لجالس ويقطع مطلقا بل
(وان لدخل) ويقطع
ايضا ان احرم عايدا عقد
ركعة ام لا لان احرم جاهلا
او ناسيا فلا يقطع عقد
ركعة ام لا (ولا يقطع)
المتنقل (ان دخل)
الخطيب للخطبة وهو
متلبس بها ولو علم انه
يدخل عليه قبل تمام
صلاته عقد ركعة ام لا
فالاقسام ثلاثة فى كل قسم
ست سمور (وفسخ بيع)
حرام وهو ما حصل ممن
تلزمه ولو مع من لا تلزمه

كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو مكروه) اى الدعاء فى الخطبة للسلطان وقوله الا ان يخاف اى الخطيب على
نفسه من اتباع السلطان بترك الدعاء له فى حال الخطبة والا كان الدعاء له واجبا حيث سئل ولا يعدوا بل من
ملحقات الخطبة كالتزنية قاله شيخنا (قوله ولو لم يفسر سامع) ابو الحسن انما منع الكلام لغير السامع سدا
للدريعة ثلاثا يرسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام و اشار المصنف بلورده ما نقله ابن زرقون
عن ابن نافع من جواز الكلام لغير السامع ولو داخل المسجد كما حكاه ابن عرفة اه بن (قوله لا خارجهما)
اى بأن كان فى الطرق المتصلة بالمسجد ولو سهى فيها نظير بل الرابع حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقا كان فى
المسجد او فى رحابه او كان خارجا عنهما بأن كان بالطرق المتصلة بالمسجد وسواء سمع الخطبة او لم يسمعها لقول
ابن عرفة الا كثر على ان الصمت واجب على غير السامع ولو غير مسجد اه موافق وفى المدونة ومن ادى
والامام بخطبه فانه يجب عليه الانصات فى الموضع الذى يجوز له ان يصلى فيه الجمعة اه وقال الاخوان
لا يجب حتى يدخل المسجد وقيل يجب اذا دخل رحاب المسجد نقله ح اه بن والحاصل ان حرمة الكلام
وقت الخطبة قيل خاصة بمن فى المسجد وقيل بمن فيه والرحاب وقيل بمن فيها وفى الطرق والثانى ربحه بعضهم
وبن قدر ربح الثالث ووافقه شيخنا فى حاشية عقب على ذلك (قوله ومثل الكلام) اى فى الحرمة حال الخطبة
(قوله الا ان يلغو الخ) اى فليس على الناس الانصات له ويجوز لهم الكلام حينئذ سواء كان اللغو محرما
كلما لى الا فى الشارح او غير محرم كلما لى الاخير بن فيه وكذا يجوز لهم التنقل كما نقله البرزلى عن ابن
العربي ولا عبرة بظاهر المصنف وابن عرفة لانه لا يرد المنصوص كدافى سبق وكذا يجوز تخطي رقاب
الجالسين على ما استظهره ح وارتضاء شيخنا خلافا لعقب (قوله ممن يجب عليه الانصات) اى سواء كان فى
المسجد او فى رحابه او فى الطرق المتصلة بالمسجد (قوله ورده) عليه ولو بالاشارة) نقل ابن هرون عن مالك
جواز الرد بالاشارة وانكره فى التوضيح واعتزله طى بأن ابا الحسن نقل جواز الرد بالاشارة عن اللخمي
وحينئذ فلا محل لانه كإكثار المصنف على ابن هرون اه قلت لم اجد فى سبختين من ابى الحسن ما نقله عنه طى اه
بن (قوله من غير الخطيب) اى واما هو فيجوز له الامر والهسى كما مر (قوله ولا يتطعم مطلقا) اى احرم عمدا
او جهلا بالحكم او ناسيا بحيث يسهى عقد ركعة ام لا (قوله وان لدخل) اى بل وان كان ذلك الذى ابتداء صلاة النافلة
فى حال خروج الخطيب داخل المسجد ولو قال ولوله لدخل مكان اولى لان السيورى جواره لدخل حال
خروج الامام للخطبة وهو من اهل المذهب قال فى التوضيح وهو مذهب الشافعى الحديث سلبك العطفانى
وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له لما جاس اذا جاء احدكم للجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين
ثم يجلس وتأوله ابن العربي على ان سلبك كان صعلو كادخل ليطلب شيئا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بأن
يصلى لاجل ان يطمئن له فيصدق عليه اه بن (قوله ولو علم الخ) اى هذا اذا علم تمامها قبل دخوله
او شك فى ذلك بل ولو علم انه يدخل عليه قبل تمام تلك النافلة وقوله عقد ركعة اى قبل دخول الخطيب وقوله
ام لا اى بأن دخل الخطيب قبل ان يعقد ركعة (قوله وفسخ بيع الخ) اى على المشهور وقيل لافسخ والبيع
ماض ويستعقر الله (قوله وهو ما حصل ممن تلزمه ولو مع من لا تلزمه) نص المدونة ان تبائع اثنان تلزمهما
واحدهما ففسخ البيع وان كان ممن لا تجب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ اه وانما اطاق المصنف هنا
لان حكمه بالاكراهه فيما مر على من لا تجب عليه يستلزم عدم الفسخ فاسكل عليه هارن كانت الكراهة
مبحو نافيها كما مر اه بن واعلم ان محل حرمة البيع اذا حصل ممن تلزمه مع غيره مالم ينتقض وضوءه واحتاج
لشراء ماء الوضوء والاجار له الشراء واختلف اشياخ ابن ناجى فى جوازه للبائع واستظهر ابن ناجى وجوب جوازه
وهو صريح قول ابى الحسن فى تعطيل الجوار ما نصه لان المنع من الشراء والبيع انما هو لاجل الصلاة
وبيع الماء وشراؤه حينئذ انما هو ليتوصل به للصلاة فلذلك جاز اه بن (قوله اى عنده) اى عند الشروع

(واجارة) هى بيع المنافع (وتولية) بأن يولى غيره ما اشتراه بما اشتراه (وشركة) بأن يبيعه بعض ما اشتراه (واقالة) وهى قبول رد السلعة لرجلها
(وشنعة) اى ائذم الامر كما ان وقع شئ مما ذكر (ماذان بان) اى عنده

الصلاة فاشتغل به عن السعي فيفسخ (فان فات) عند المشتري بزيادة أو نقص أو تغيير سوق (فالقيمة) أي فالواجب القيمة وتعتبر (حين القبض) لأحد بين العقد أو الفوات (كالبيع الفاسد) من غير وقوعه بأذان ثان أو المتفق على فساد له لان هذاهما اختلف فيه فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه (لا) يفسخ (نكاح) وان حرم العقد (وهبة وصدقة) وكتابة وخلع ثم شرع في بيان الاعذار المبيحة للتخلف عنها وعن الجماعة وهي أربعة لانها امان تتعلق بالنفس أو الأدل أو المال أو الدين فقل (وعذر) اباحة (تركها) ترك الجماعة شدة وحل بالتحريك = دلي الأفضح وهو ما يحمل واسط الناس على ترك المدا (و) شدة (مطر) يحملهم على تعطية رؤسهم (وجدام) تضررهم تحتهم بالناس (ومرض) يشق معه الاتيان وان لم يشتد (ومريض) لا يجنب ليس له من يقوم به وخشى عليه بتركه الضيعة أو لغيره خاص كولد أو الزوج فعذر مطلقا وغير الخاص كالأجنبي فلا بد من القيد بن

فيه خلافا لمن قال ان الحرمة بالقراغ منه فان تعدد المؤذون فالعبرة بالأول في وجوب السعي وحرمة المد كورات على الطاهر وقبل العبرة بالآخر وظاهره فصح ما ذكرنا اذ وقع عند الأذان وهو في المسجد وفي حالة السعي وهو كذلك اتفاقا في الأول وعلى أحد قواين في الثاني سدا للذريعة كفي عبق عن ابن عمر (قوله) وهو ما يفعله حال الجلوس على المنبر فهو ثان في الفعل وان كان أولا في المشروعية وأما ما يفعله على المنارة فهو أول في الفعل وثان في المشروعية لانه حدثه بتوامية (قوله) فان فات فالقيمة حين القبض هذاهو المشهور وقيل اذا فات فالواجب القيمة حين العقد وقال المغيرة اذا فات فانه يمضي بالتمن (قوله) لان هذاهما اختلف فيه) أي في فسخه ووضيه وأما الأقدام عليه مع اشغاله عن السعي الواجب فلا يجزئه أحد كما قال ح فان قلت ان البيع المختلف فيه اذا فات يمضي بالتمن كما سيأتي للمصنفية ول فان فات مضى المختلف فيه بالتمن مع ان هذا قد مضى بالقيمة على المشهور وهو مختلف فيه قلت هذا مستثنى مما يأتي على المشهور وأما على القول بأنه يمضي بالتمن فالامر ظاهر (قوله) فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه) أي لاختلاف المشبه والمشب به لان المشبه البيع الفاسد لوقوعه عند الأذان الثاني والمشب به البيع الفاسد المتفق على فساد كإشارة لذلك الشارح (قوله) لا نكاح وهبة) أي أعيروا بواب وأما هبة الثواب فهي كالبيع وانما لم يفسخ النكاح ومأمومه كالبيع ومأمومه لان البيع ومأمومه ليس في فسخه ضرر على أحد لان كل واحد يرجع له عوضه بخلاف النكاح ومأمومه فانه ليس فيه عوض متمول فاذا فسخت عاد الضرر على من لم يخرج من يده شيء (قوله) وكذا وخلع) أي لالحاق الخلع بالنكاح والكتابة بالصدقة (قوله) والجماعة) عطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار مثل قولهم ما فيها غيره وفروا أي والعذر المبيح لتركها وترك الجماعة شدة وحل أي ولي شديد (قوله) بالتحريك = دلي الأفضح) أي ويجمع حينئذ على أحوال كسبب وأسباب ومقابل الأفضح السكون كفاس ويجمع على أو دل كافس (قوله) وجدام) أي وشدة جدام فالجدام غير الشديد لا يكون عذرا خلافا لعقب واصل التوضيح واختلاف في الجدام فقال سحنون انه مسقط وقال ابن حبيب انه لا يسقط والتحقيق الفرق بين ما تضرر تحتها وما لا تضرر اه فقول المصنف وجدام بالجرع عطف على وحل اه بن واعلم ان محل الخلاف في كون الجذامات تجب عليهم الجماعة أو لا تجب عليهم اذا كانوا لا يجحدون موضعاً يتميزون فيه أتمالو وجداً واموضعاً يصح فيه الجماعة يتميزون فيه بحيث لا يلحق ضررهم بالناس فاتما تجب عليهم أم لا لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس ولو كان ذلك المكان من الطرق المتصلة وما قيل في الجذام يقال في البرص (قوله) ومرض) أي ومنه كبر السن الذي يشق معه الاتيان إليها را كباوماشيا (قوله) يشق معه الاتيان) أي را كباوماشيا فان شق معه الاتيان ماشيا لا را كباوجب عليه ان كانت الأجرة لا تجحف به والالم تجب عليه اه تضرر عدوى (قوله) وخشى عليه بتركه الضيعة) أي كالعطش والجوع والوقوع في بار أو مهواة أو التمرغ في نجاسة (قوله) فعذر مطلقا) أي كان له من يقوم به غيره أو لا كان يخشى عليه الضيعة ترك تمرضه له أم لا (قوله) وغير الخاص) أي وتمريض القريب غير الخاص كالعم وابن العم (قوله) فلا بد من القيد بن) أي وهما ان لا يكون له من يقوم به وان يخشى عليه الضيعة لو ترك وجعل القريب العير الخاص كالأجنبي هو ما لا بن عرفه وهو المعتمد خلافا لابن الحاجب حيث جعل تمرريض القريب مطلقا سواء كان خاصا أو غير خاص عذرا من غير اعتبار شيء من القيد بن المعتبرين في تمرريض الأجنبي (قوله) واشراف قريب) أي مطلقا ولو لم يكن خاصا وقوله وان لم يعرضه أي بأن كان الذي يعرضه غيره (قوله) وأولى موت كل بن القاسم عن مالك ويجوز التخلف لأجل النظر في امر الميت من أخوانه من مؤن تجهيزه قال ابن رشد ان خاف عليه الضيعة أو التغير والمعتدم في المدخل من جواز التخلف للنظر في شأنه مطلقا ولو لم يخف عليه ضيعة ولا تعبيرا كما قال شيخنا العدوى (قوله) وكذا شدة مرضه) أي القريب كالحمد الأبوين والولد والزوجة ونحوه وان لم يشرف وذلك لان التخلف عن الجماعة والجماعة ليس لأجل تمرضه بل لما علم

فيه (ما شراف قريب) على الموت (ونحوه) كصديق ومملوك وزوج وان لم يعرضه وأولى موت كل وكذا شدة مرضه وان لم يشرف

ضرب) اى خوفهما
(والاظهر) عند ابن رشد
(والاصح) عند اللخمي
فالاولى والمختار (او حبس
معسر) اى خوفه من الاعذار
المبيحة للتخلف بأن كان
طاهر الملاء وهو في الباطن
معسر تخاف بالخروج
ان يحبس لاثبات عسره
(وعرى) بان لا يجد ما يستر به
عورته (و) من الاعذار
(رجا) بالقصر اى طمع في
(عفو قود) وجب عليه -
باختفائه وتخلفه (و) منها
(اكل كتوم) وبصل
وكل ماله راتحة كريمة
وحرم اكله يوم الجمعة
على من تلزمه ولو خارج
المسجد وحرم اكله
بمسجد ولو في غير جمعة ثم
شبه بمسقط الجمعة والجماعة
ما هو خاص بالثاني فقال
(كريح عاصفة) اى شديدة
(بيل) اشدة المشقة
بخلافها نارا (لا عرس)
بالكسر امرأة الرجل اى
ليس الا ببناء بها من الاعذار
اذ لاحق لها في اقامة زوجها
عندها بحيث يبيع له ذلك
التخلف عن الجمعة
والجماعة (او عى) الا ان
لا يجد قائدا ولم يهتد
للطريق بنفسه (او شهود
عيد) وافق يومها

(١) قول الشارح بالقصر
لعله بالمد ما لم يرد الفعل
الماضى ولكنه بعيد من
نسخ المتن اه مصححه

مما يدهم ويتعب الاقارب من شدة المصيبة واما الصديق فلا يبيع التخلف شدة مرضه ويبيحه الاشراف كما
في عج (قوله فلوئص المصنف على شدة مرضه) اى القريب (قوله وخوف على مال) اى من ظالم او اوص
او من نار وقوله له بال اى وهو الذى يخفف بصاحبه ومثل الخوف على المال المذكور الخوف على العرض
او الدين كان يخاف قذف احدهم من السفهاء له او الزام قتل الشخص او ضر به ظلما او الزام ببيعة ظالم
لا يندر على مخالفته بيمين بحلقها لظالم انه لا يخرج عن طاعته ولا من تحت يده (قوله او حبس او ضرب)
بالرفع عطف على خوف بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اى وخوف حبس او ضرب وظاهره
ولو كان ذلك قليلا بالجر عطف على مال تضاد المعنى لان المعنى او خوف على حبس او ضرب الا ان تجعل
على معنى من (تؤله والاظهر والاصح) خبر لمبتدأ محذوف اى وهو الاظهر والاصح والجملة معترضة بين
المعطوف وهو او حبس معسر والمعطوف عليه وهو ضرب ولو قال المصنف كحبس معسر على الاظهر
والمختار لكان اظهر وطابق النقل امام مطابقة النقل فمن جهة ان هذا ليس بالمختار اللخمي لا مختار غيره كما
يفيده التعبير بالاصح واما كونه اظهر فمن حيث ان قوله والاظهر الخ متعلق بحبس المعسر لا بما قبله (قوله
اى خوفه) اى خوف حبس المعسر من الاعذار المبيحة وأشار الشارح بذلك الى ان في كلام المصنف حذف
المضاف (قوله تخاف بالخروج الخ) اى خوفه المذكور عذر يبيح له التخلف عن الجمعة والجماعة عند ابن
رشد واللخمي لانه مظلوم في الباطن وان كان محكوما عليه بحق في الظاهر وقال سحنون لا بعد هذا عذر لان
الحكم عليه بالحبس حتى يثبت عسره امرحق وامان علم اعساره وكان ثابتا فلا عذره ولا يباح تخلفه لانه
لا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظلما كان من افراد ما مر (قوله بأن لا يجد الخ) كذا نقل ح عن بهرام
والساطى ابن عاشر ولا يبيح عراة ما يليق بأهل المرواة اه بن فطلي هذا اذا وجد ما يستر عورته
فلا يجوز له التخلف ولو كان من ذوى المروآت وقوله ما يستر به عورته زاد خش التي تبطل الصلاة
بتركها فعلى هذا لو وجد خرقه تستر سواتيه دون اليثيه وجبت عليه ولا عذره له في التخلف كان ذلك في
يزرى به اكونه من ذوى المروآت ام لا وهذا بعيد وهناك طريقة ثانية وحاصلها ان المراد بالعري الذى
جعل عذرا ان لا يجد ما يستر به ما بين السرة للركبة فاذا لم يجد ما يستر به ذلك لم يجب عليه وان وجد ما يستر به
ذلك وجبت عليه كان ذلك يزرى به ام لا واعتمد بعضهم هذه الطريقة وهناك طريقة ثالثة قررناها خنا
عن شيخه سيدى محمد الصخير وحاصلها انه ان وجد ما يليق بامثاله ولا يزرى به وجبت عليه والالم يجب
عليه وهذه الطريقة هي الاولى بالخيفية السمحة اه تقرير شيخنا عدوى قال في الميج والطاهر انه
لا يخرج لها بالنجس لان لها دلا كما قالوا لا يتيم لها لان لها دلا (قوله قود) يشمل النفس وغيرها ومثل
اقود سائر ما يفيد فيه العفو من الحدود كذا القذف على تفصيل بخلاف ما لا يفيد فيه العفو كذا السرقة
والشرب (قوله باختفائه) متعلق برجا (قوله واكل كتوم) اى ما لم يكن معه ما يزيل به رأتته
(قوله وحرم اكله يوم الجمعة الخ) واما اكله خارج المسجد في غير الجمعة فمكروه وان لم يرد الذهاب للمسجد
والاقول ان بالحرمه وهو المعتمد والكراعة ومحلهما ما لم تأذ بذلك احدهم من اهل المسجد والاحرم اتفاقا اه
عدوى (قوله بخلافها نارا) اى فلا يكون عذرا مبيحا للتخلف عن الجماعة وكذا البرد والحر الما يشدد اجدا
بحيث يحققان الماء لاهل البوادي ولا كان كل عذرا مبيحا للتخلف كالزوجة الشديدة لاضرارها
لا مطلق زوجة قاله شيخنا (قوله اى ليس الا ببناء بها من الاعذار) اى خلافا لبعضهم قال لان لها حق في
اقامة زوجها عندها سبعان كانت بكر او ثلاثا ان كانت ثيبا (قوله او عى) اى ان العمى لا يكون
عذرا يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة اذا كان من قام به العمى ممن يهتدى للجامع بلا قائد وكان عنده من
يتوده اليه والافياح له التخلف فلو وجد قائدا باجرة وجبت عليه الجمعة حيث كانت تلك الاجرة اجرة المنزل
وكانت لا تخفف به (قوله او شهود عيد الخ) يعنى انه اذا وافق العيد يوم الجمعة فلا يباح لمن شهد العيد
التخلف عن الجمعة ولا عن جماعة الاظهر اذا كان العيد غير يوم الجمعة وسواء من شهد العيد منزله في البلد

(وان اذن له) (الامام) في التخلّف اذ لاحق للامام في ذلك (فصل) يذكر فيه حكم صلاة الخوف وصفها وما يتعلق بها (رخص) استئنا على الرابع (قتال جائز) اى مأذون فيه واجبا كان كقتال المشركين والمخاربين والبيّاة القاصدين الدم او هتك الحرم او مباحا كقتال مريد المال من المسلمين لاهرام (امكن تركه) اى ترك القتال (لبعض) منهم والبعض الاخر فيه مقاومة للعدو (قسمهم) نائب فاعل ونص ان لم يكن المسلمون وجاء القبلة بل (وان) كانوا (وجاه) اى متوجهين جهة (القبلة) خلافا لمن قال بعدم القسم حينئذ (او) كان المسلمون ركبانا (على دوابهم) يصلون بالايام للضرورة (قسمين) معمول قسمهم تساويا ولا كانوا مسافرين او حاضرين (وعلمهم) الامام كيفيتها وجوبا ان جهلوا او خاف تخليطهم والا فندبا لاحتمال تطرق الخلل (وصلى) الامام (بأذان واقامة بالاولى) من الطائفتين (في) الصلاة (الثانية) كالصباح والمقصورة (ركعة) والطائفة الاخرى تحرس العدو (والا) تكن ثنائية بل رباعية او ثلاثية (فركتين) بالاولى (ثم قام) الامام بهم مؤتمنين به في القسام

او خارجها على كفر سخ من المنار (قوله وان اذن له الامام في التخلّف) اى فاذنه لهم في التخلّف لا ينفعهم ولا يكون عذرا يبيح لهم التخلّف ورد المصنف بالمبالغة على مطرف وابن وهب وابن المباحثون الثنايين ان الامام اذا اذن لاهل القرى الى حول قرية الجمعة يتخلّفهم عن الجمعة حين سعاوا او الصلاة العيد فان اذنه يكون عذرا لهم واما اذنه لاهل قرية الجمعة فلا يكون عذرا (فصل) في حكم صلاة الخوف (قوله يذكر فيه حكم صلاة الخوف) اى حكم ايقاع الصلاة على السكينة المخصوصة التي تفعل حالة الخوف والمقول عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في ثلاثة مواضع ذات الرفاع وذات النخيل وعسفان خلافا لمن قال صلاها في عشرة مواضع (قوله استئنا) اى وهو الذي في الرسالة ونقله ابن ناجي عن ابن يونس وقوله على الرابع ومقابله انها مندوبة وهو ما نقله سند عن ابن المواز وكلام المصنف محتمل لكل من القولين (قوله والمخاربين) اى قطاع الطريق وقوله والبيّاة (قوله كقتال مريد المال) ان قلت طاعة السلطان (قوله القاصدين الخ) صفة لكل من المخاربين والبيّاة (قوله كقتال مريد المال) ان قلت ان حفظ المال واجب وحينئذ يقتضاه ان يكون قتال مريدا خذمه واجبا حتى يتحقق الحفظ الواجب قلت معنى وجوب حفظه انه لا يجوز اتلافه بنحو احراق او تغريق مثلا وهذا لا ينافي جواز تمكين غيره من اخذ له ما لم يحصل موجب لتحريمه كان يخاف على نفسه التلّف ان امكن غيره منه وقوله من المسلمين حال من مريد المال (قوله لاهرام) اى كقتال الامام العدل (قوله والبعض الاخر) اى لكون البعض الاخر فيه مقاومة للعدو قالوا وللتعليل ومفاد حل الشارح ان قول المصنف لبعض متعلق بإمكان اى امكن لبعضهم تركه لكون البعض الاخر فيه مقاومة العدو (قوله قسمهم) اى وصلى بهم في الوقت فلا يسون من انكشافه يصلون اول المختار والمترددون وسطه والراجون آخره وفي بن طريقة بعدم هذا التفصيل هنا وانهم يصلون اول المختار مطلقا (قوله وجاه القبلة) اى متوجهين جهة القبلة (قوله خلافا لمن قال بعدم القسم حينئذ) اى ويصلون جماعة واحدة (قوله او على دوابهم يصلون بالايام) اى وكذلك امامهم يصلى بالايام وهذه سنة عامة من ان المومى لا يؤم المومى لان المحل محل ضرورة واسلم انهم يصلون على الدواب اياما مع القسم مؤتمنين لامكانه بخلاف ما يأتى فاهم يصلون على دوابهم افاذا عدم امكان القسم والحاصل انهم في حالة عدم امكان القسم يصلون افاذا مطلقا ركبانا او مشاة واما في حالة امكانه فان لهم ان يصلوا على دوابهم اياما امام لكن لا يصلون على الدواب الا عند الحاجة لها (قوله تساويا ام لا) اى فلا يشترط تساوى الطائفتين في العدد وسواء كثروا او قلوا كثلاثة يصلى اثنان ويحرس الثالث كما في الطراز والذخيرة (قوله كانوا مسافرين او حاضرين) اى كان السفر في البحر او في البر والجمعة وغيرها سواء والطاهر انه لا بد في كل طائفة في الجمعة من اثني عشر غير الامام ممن تتعقد بهم وما ذكره من الاطلاق هو المشهور وخلافا لما نقل عن مالك من انها لا تكون الا في السفر (قوله او خاف تخليطهم) المراد بالخوف ما يشمل الشك في ذلك وتوهمه (قوله والا فندبا) اى والا يخف التخليط فندبا (قوله وصلى باذان) اما عطف على قوله وعلمهم اى والحكم انه يصلى باذان واقامة ويحتمل ان تكون هذه الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا كما ن قائل قال له اذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب بقوله وصلى قالوا للاستئناف والباء في قوله باذان للملابسة وفي قوله بالاولى المصاحبة لكل منهم مما علق به صلى فلا يلزم تعلق حرفي جزم تحدى المعنى بعامل واحد اى وصلى الامام مع الطائفة الاولى صلاة لمصلحة باذان واقامة والاقامة سنة وكذا الاذان ان كانوا يحضر والا كان مندوبا ان لم يطلبوا غيرهم كما مر (قوله كالصبح والمقصورة) اى وكالجمعة فاهم من الثانية لكن لا يقسمهم الا بعد ان يسمع كل طائفة الخطبة ولا بد ان تكون كل طائفة اثني عشر فان كان كل طائفة اكثر من اثني عشر فلا بد من سماع الخطبة لاثني عشر من كل طائفة ثم انه يصلى بالطائفة الاولى ركعة وتقوم تكمل صلاتها وتسلم افاذا اتم تأتى الطائفة الثانية تدرّك معه الركعة الباقية ويسلمون بعد اكمال صلاتهم وهذا مستثنى من قول المصنف باقين لسلامها

لا انتظار للطائفة الثانية ساكتا اوداعيا (بغيرها) اي بغير الثانية من رابعة او لاثنية وهو المعتمد وعدم قيامه بل يستمر جالسا ساكتا اوداعيا ويشير لهم بالقيام عند تمام التشهد (ردد) ولو قال بدله قولان اشارة لقول ابن القاسم مع ظاهر المدونة وقول ابن وهب كان احسن (واتمت الاولى) صلاتها افاذا (وانصرفت) للعدو (ثم صلى بالثانية) بعد مجيئها (مايق) من ركعة او اثنين (وسلم فأتوا لانفسهم) مايق عليهم قضاء فيقرؤن بالفاتحة وسورة (ولو صلاوا بامامين) كل طائفة بامام (او) صلى (بعض فذا) والبعض الاخر بامام (جاز) وان كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض لكثرة العدو (انروا) الصلاة ندبا فيما يظهر (لاخر) الوقت كمداني النقل زاد المصنف من عند نفسه (الاختياري) واستظهر ابن هرون الضروري وما قاله المصنف اظهر قياسا على راجي الماء فان انكشف العدو قطا (و) اذا لم ينكشف وبقي منه لدر ما يسعها (صلاوا ايماء) فذا او يكون السجود خفض من الركوع ان لم يمكنهم ركوع وسجود (كان دهمهم) اي غشيهم (عدوها) اي فيها فيتمون ايماء ان لم يمكنهم ركوع وسجود

لان الحمل محل ضرورة (قوله فاذا استقل فارقوه) المراد بالاستقلال تمام القيام وهل المراد بتمامه القيام مع الاطمئنان او مجرد الانصباب والظاهر الاول كما في عيج كذا قرر شيخنا (قوله اوقارثا) اي بما يعلم انه لا يتم حتى تفرغ الاولى من صلاتها وتكبر معه الطائفة الثانية (قوله في الصلاة الثانية) متعلق بقوله ثم قام الامام بهم (قوله ساكتا اوداعيا) اي لا قارثا لان قراءته هنا بأم القرآن فقط فقد يفرغ منها قبل مجيء الطائفة الثانية وهي لا تكرر في ركعة (قوله وفي قيامه) اي وفي تعيين قيامه لا انتظار للطائفة الثانية وقوله ويستمر جالسا اي ويتعين استمراره جالسا كذا في البدر القرافي (قوله وهو المعتمد) اي وهو قول ابن القاسم ومطرف ومذهب المدونة وعليه في تأمونه في حال قيامه فاذا استقل فارقوه ووقف داعيا او ساكتا وعلى هذا القول فاذا احدث في حالة قيامه عمدا بطلت على الطائفة الاولى كهو وامالو احدث بعد قيامه فلا تبطل على الاولى وتبطل على الثانية اذا دخلوا معه واما على القول الثاني فلا تبطل على الاولى اذا احدث في حال قيامه لانه انما يقوم اذا جاءت الطائفة الثانية وذلك بعد اكمال الاولى صلاتها (قوله وعدم قيامه) وهذا قول ابن وهب مع ابن عبد الحكم وابن كنانة وهذا اعنى حكاية الخلاف في غير الثانية والاتفاق على القيام في الثانية هو طريقة ابن بشير وعياض والطريقة الثانية طريقة ابن بريزة تحكي الخلاف في الثانية والاتفاق على الجالس في غيرها والطريقة الاولى اصح لموافقها المدونة (قوله كان احسن) اي لان اشارته بالتردد لقولين من اقوال المتقدمين خلاف اصطلاحه (قوله واتمت الاولى) اي ولا يرد احد منهم السلام على الامام وانما يسلم على من على يمينه وعلى من على يساره ولا يسلم على الامام لانه لم يسلم عليه واذا بطلت صلاة الامام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم (قوله ثم صلى بالثانية) اي بعد سلام الاولى والمعتبر بسلام من دخل معه من الطائفة الاولى اول صلاته فلا ينتظر به صلاته مع الثانية اتمام صلاة مسبوق من الاولى اه عدوى (قوله فأتوا لانفسهم) اي افاذا فان امهم احدهم سواء كان باستخلافهم له ام لا فصلاته تامة وان نوى الامامة الاللاعب وصلاتهم فاسدة كما في الطراز عن ابن حبيب وكذا يقال في قوله واتمت الاولى صلاتها افاذا وانصرفت وانما فسدت عليهم لانه لا يصلي بامامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف واعلم ان ما تأتي به الطائفة الاولى بعد مفارقة الامام بناء وما تأتي به الطائفة الثانية بعد مفارقتهم قضاء فيقرؤن فيه بالفاتحة وسورة كدائي المواق (قوله ولو صلاوا بامامين) اي او بأئمة وهذا الفرع ليس بمنصوص وانما هو مخرج خرج به اللخمي على ما اذا صلى بعض فذا وبعض بامام كافي الجواهر وابن عرفة وغيرهما (قوله جاز) اي مضى ذلك بعد الوقوع وان كان الدخول على ذلك مكررها لمخالفة السنة او المندوب لما مر ان ايساع الصلاة على الوجه السابق في حالة الخوف قيل انه سنة وقيل مندوب وايس المراد بالجواز المستوي الطرفين والا لا يقتضي ان صلاة الخوف مباحة ولم يقل به احد (قوله وان لم يمكن ترك القتال) اي وذلك بأن كان العدو لا يقاومهم الاجاعة المسلمين تمامهم (قوله اخر والاخر الاختياري) هذا اذا رجوا الانكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه واما ان ايسوا من انكشافه في الوقت صلاوا صلاة مسابقة في اول الوقت فان ترددوا اخروا الصلاة لوسطه اه عدوى (قوله واستظهر الخ) قال ابن ناجي ولا يبعد ان يكون المسئلة اي ما اذا لم يمكن قسم القوم ورجوا انكشاف العدو قبل خروج الوقت ذات قولين كالخلاف في الراعي اذا تمادى به الدم قبل دخوله في الصلاة وخاف خروج الوقت فانه يعتبر الاختياري ونقل ابن رشد قولانه يعتبر الضروري اه وفي كلام الذخيرة ما يؤيد ما اخبره المصنف من انه الاختياري انظر ح اه بن (قوله زاد المصنف من عند نفسه) اي في التوضيح على سبيل الاستظهار ومشي على ذلك الذي استظهره هنا (قوله وبقي منه) اي من الوقت (قوله صلاوا ايماء) اي ركبا ناومشة وقوله افاذا اي لان مشقة الاقتداء هنا اشد من مشقة فيما اذا امكن التسيم (قوله ان لم يمكنهم) الخ شرط في قوله صلاوا ايماء فان امكنهم الركوع والسجود فلا بد منه (قوله كان دهمهم الخ) هذا شبهة في التوعين اعنى

(وحل للضرورة) ما حرم في غيرها من ذلك (مشى) وجرى (وركض) أي تحرير الدابة (وطعن وعسدم توجه) للقبلة (وكلام) احتاج له من تحذير واغراء وامر ونهي (وامساك) شيء (ملطخ) بدم كبغيره ان احتيج له (وان امنوا بها) أي فيها (آتمت صلاة امن) في صلاة المسايقة يتم كل منهم صلاته على حدته وفي صلاة القسم فان حصل الامن مع الاولى استمرت معه ودخلت الثانية معه وان حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن فعل شيئاً انتظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدي به فيما بقي ولولا السلام وان حصل مع الثانية فصلاة الاولى التي آتمت لانفسها صحيحة (و) ان امنوا (بعدها) فالحكم (لإعادة) عليهم في وقت ولاغيره (كسواد ظن) عند رؤيته (عدوا) فصلا صلاة خوف (ظهور فيه) أي أنه غير عدو فلا إعادة (وان سها) الامام (مع) الطائفة (الاولى) سجدت بعد اكملها صلاتها القبلي قبل سلامها

ما اذا لم يمكن قسم القوم طائفتين وما اذا امكن وحاصله انهم اذا افتتحوا صلاتهم آمنين من غير قسم ثم فجأهم العدو في اثنا ثلثاتهم يكملون اذ اذا على حسب ما يستطيعون. مشاة وركباً من ايمان ان لم يقدر واعلى الركوع والسجود والا كملوها بالركوع والسجود وفي الاول يصير بعضها ركوع وسجود وبعضها بالايحاء ومقاله المصنف هو المشهور بخلافه قال اذا ادعاهم العدو فأنهم لا ينون على ما تقدم ويقطعون وهذا كله اذا ادعاهم العدو وكان لا يمكنهم القسم فان امكنهم فلا بد من قطع طائفة تقف وجاء العدو ويصلي الامام بالطائفة الباقية معه بائناً على ما فعله ركعة من الثانية او ركعتين من غيرها على نحو ما تقدم خلافاً لمن قال انهم يقطعون ويتسدى القسم من اولها ولا يبنى مع الطائفة الاولى على ما تقدم لهم وحمل القسم على ما قلنا ان كان الامام لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة فان فجأهم العدو بعدما شرع فيه وامكن القسم وجب القطع على جماعة وجوباً كفاً ياتى في بادرت جماعة بالقطع حصل الواجب واذا قطعت جماعة وقفت تجاه العدو واتم الباقيون صلاتهم مع الامام فاذا اتعوا وقفوا تجاه العدو وابتدأت التي قطعت صلاتها من اولها ما اذا اذا او امام (قوله وحل للضرورة) أي في صلاة المسايقة المشار لها ببول المصنف وان لم يمكن الخ (قوله وكلام) أي لغير اصلاحها ولو كان كثيراً ان احتاج له (قوله وامساك ملطخ) أي سواء كان محتاجاً للمسكة او في غنية عنه لان المحل محل ضرورة وقيل لا يجوز له مسك الملطخ بالنجاسة سواء كان سلاحاً وغيره الا اذا كان محتاجاً له والا فلا وهذا هو المعتمد اه عدوى (قوله كبغيره) أي كملطخ بغير الدم من النجاسات (قوله أي فيها) الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسايقة او قسمة وقوله آتمت جواب الشرط وفاعله ضمير مستتر راجع لصلاة الخوف أي آتمت ان سفرية فسفرية وان حضرية فحضرية وقوله صلاة امن حال من ضمير آتمت (قوله ودخلت الثانية معه) أي على ما رجع اليه ان القاسم بعد ان كان يقول تصلي الثانية بامام ولا تدخل معه لانه لما عقد الاحرام صلاة خوف وكان اتعاهما منا بحكم الحال صار كن احرم جالساً ثم صح بعد ركعة فقام فانه لا يحرم ادخل خلفه قائماً اه عدوى (قوله رجع اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً) أي من الطائفة الاولى وانظر هذا مع قولهم اذا فرق الريح السفن ثم اجتمعوا فلا يرجع للامام من عمل لنفسه شيئاً واستخلف قال عيج ويمكن الفرق بانهم هنالم يمكن الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام اشد من فرقهم في السفن ^{في تنبيه} اذا حصل للطائفة الاولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا فالظاهر انه لا يحمله عنهم ويسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم والظاهر انه لو سها الامام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا اليه انهم يسجدون معه تبعا لوجوب متابعة المأموم للامام في السجود وان لم يدرك موجب (قوله ومن فعل شيئاً انتظر الامام الخ) فان لم ينتظره وكل صلاته وحده قبل الامام عمداً او جهلاً بطلت وان كملها قبله سهواً فلا بطلان ويعيد ما فعله فان لم ينتظر الامام ودخل معه واعاد مع الامام ما سبق به الامام فان كان عمداً او جهلاً بطلت لاسهوا فهي صحيحة لحمل الامام عنه ذلك السهو اه عدوى (قوله وبعدها) عطف على الجار والمجرور كما اشار له الشارح بالحياطة وقوله لا إعادة خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط فاندفع ما يقال كان الواجب ادخال الفاء على الجملة الاسمية لان حذف الفاء منها شاذ وحاصل الجواب ان المستد محذوف مع الفاء وهو غير شاذ والشاذ انما هو حذفها وحدها وما كرهه المصنف من عدم الاعادة ان امنوا ببعدها هو المشهور بخلاف القول المعيرة بالاعادة في الوقت (قوله وان امنوا ببعدها) أي بعد تمامها على صفة صلاة الخوف (قوله كسواد) أي جماعة من الناس (قوله فصلوا صلاة خوف) أي على وجه المسايقة او على وجه القسم وحاصل المسئلة انهم اذا راوا جماعة من الناس مضبوطين بالعدد او غير مضبوطين فظنوهم عدواً فصلوا صلاة التحام او صلاة قسم ثم تبين انه لا عدو فلا إعادة عليهم لافي الوقت ولا في غيره (قوله سجدت بعد اكملها صلاتها) فان لم تسجده بطلت صلاتهم ان ترتب عن تنص ثلاث سنن وطال ثم ان كان موجب السجود مما لا يخفى كالكلام او زيادة ركوع او سجود

والبعدى بعد سلامها الا

ان يترتب عليها سجود
قبلي بعدم فارقه تغلب
جانبه وتسجد قبل (والا)
بان سهام الثانية هذا
ما يتضيه كلامه مع ان
الساينة حكها ما يأتي
وان حمله هو مع
الاولى لما يندم من لزوم
السجود للمسلمين والمدرك
ركعة فالوجه حذف والا
ويقول (سجدت) الثانية
(القبلي معه) قبل اكتمالها
(و) سجدت (العدي
بعد القضاء وان صلى)
الامام (في ثلثية او رباعية
بكل) من الطوائف
(ركعة بطلت) صلاة
الطائفة (الاولى) لانها
فارقت في غير محل المفارقة
(و) بطلت صلاة الطائفة
(اشارة في رباعية) لما
ذكر وصحت صلاة
طائفة الثانية مطلتا
والثالثة في الثلثية
الرابعة في الرباعية كصلاة
الامام وقال سحنون
تبطل صلاته وصلاة بيعة
الطوائف وصونه ابن
يونس واليه اشار بقوله
(كغيرهما) وهو الامام
وبيعة الطوائف (على
الارجح) وصحح خلافه
وعرف القول الاول وينبغي
ان يكون هو الراجح كما
يشير اليه المصنف بتدعيمه
في (فصل) في احكام صلاة العيد

او تعهد فلا يحتاج لاشارة الامام لها وان كان مما ينبغي اشار لها فان لم تفهم بالاشارة سبح لها فان لم تفهم به
كلمها ان كان النقص مما يوجب البطلان والافلا كذا ينبغي قاله عج (قوله) والبعدى بعد سلامها) وجاز
سجودها القبلي والبعدى قبل امامها للضرورة (قوله) الان يترتب عليها الخ) هذا استثناء من قوله والبعدى
بعد سلامها وحاصله ان محل كونها تسجد البعدى بعد سلامها ما يترتب عليها بعد مفارقة الامام قبلي وكان
سهو الامام بعد اياها والغلب جانب ذلك القبلي وسجدت قبل السلام (قوله) مع ان الثانية حكمها ما يأتي
اي في قوله سجدت القبلي معه الخ سواء كان سهو معها او مع الاولى والحاصل ان ظاهر قوله والاسجدت
القبلي معه الخ والايه مع الاولى بان سهام الثانية سجدت الثانية القبلي الخ فقضيه ان الثانية لا تسجد
اذا هم مع الاولى او بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية مع انها تسجد فالاولى حذف قوله والا وقد يجب بان
الثاني ليس راجعا للسهو مع الاولى بل راجع لمطالبة الاولى بالسجود المفهوم من قوله سجدت بعدا كما لها
وحيث قد افلحنا في الايكس المحاط بالسجود الاولى بل الثانية سجدت الخ وهذا صادق بكون الامام معها
معها او مع الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية واعلم انه لا يلزم الاولى سجود لسهو مع الثانية
لانقصا لها عن امامته حتى لو افسد صلاته لم تفسد عليها كذا في خش وظاهره ولو في الجمعة لان كل طائفة
اثناعشر وفي كانت الاولى في حال صلاتها مع صلاتها صحيحة وهو الظاهر واستطهر عبق البطلان في
الجمعة لا يسلم اه عدوى فتحصل ان الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا ساء الامام معها فقط واما لالبه
فتخاطب به سواء ساء معها او مع الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (قوله) وسجدت القبلي
معه انظر لو اخرته لا كمال صلاتها وسجدته قبل سلامها والظاهر انه يجري فيه ما جرى في المسبوق المتقدم
في سجود السهو وتقدم ان البطلان قول ابن التاسم واختاره سبق وان الصيحة قول عيسى بن دينار
واختاره شب ثم انها تسجد القبلي ولو تركها امامهم وتبطل صلاته اذا كان متربعا عن نقص ثلاث سنن
وطال اه عدوى (قوله) وسجدت البعدى بعد القضاء اي وبعد سلامها فان سجدته معه بطلت صلاتهم
كما مر في المسبوق (قوله) وان صلى في ثلثية الخ) هذا مفهوم قوله سابقا قسمهم قسمين وحاصله ان الامام
اذا قسم القوم اقسام عمد او جهلا وصل بكل طائفة ركعة في الثلثية والرباعية فان صلاته صحيحة و
صلاة القوم تبطل صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثلثية والرباعية والاربعة
في الرباعية وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلثية والرباعية والثالثة في الثلثية والرابعة في الرباعية (قوله)
لانها فارقت في غير محل المفارقة اي ولانهم كانوا يصلون الركعة الثانية مأموين فصاروا يصلونها اذداد
(قوله) مطلتا اي في الثلثية والرباعية اي لانهم صاروا كمن فاتته ركعة من الطائفة الاولى وادرك الثانية
فوجب ان يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله) والثالثة في الثلثية الخ)
اي وكذا تصح للثالثة في الثلثية لموافقتها مائة صلاة الحوف وللاربعة في الرباعية لانها كمن فاتته ركعة
من الطائفة الثانية فيأتي بالثلاث ركعات قضاء وقد فعلوا هؤلاء كذلك (قوله) كغيرهما اي كالبطلان على
غير الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيهما والثالثة في الثلثية والرابعة في الرباعية وكذا
صلاة الامام (قوله) على الارجح اي على قول سحنون المرجح عند ابن يونس اي وانما بطلت صلاة الجميع
الامام وبقية الطوائف لخالفه السنة وقوله وصحح خلافه اشار به لتصحيح ابن الحاجب القول الاول وهو
قول الاخوين واصبح وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية دون ماء داهما من الطوائف
ودون الامام

في فصل في احكام صلاة العيد (قوله) في احكام صلاة العيد اي في احكام الصلاة التي تفعل في اليوم المسمى
عيدا وسمى ذلك اليوم عيد الاشتقاقه من العود وهو الرجوع لتكرره ولا يرد ان ايام الاسبوع والشمس
تتكرر ايضا ولا يسمى شيئا منها عيدا لان هذه مناسبة ولا يلزم اطرادها وقال عياض لعوده على النار
بالفرح وقيل تخاولا بان يعود على من ادركه من الناس وليست هذه الاقوال متباينة وهو من ذوات الواو قلبت

(سن) هينا (لعبد) اى
جنسه الصادق بالفطر
والاضحى وليس احدهما
او كد من الاخر اى سن
فيه اولاجله (ركعتان)
لما مور الجمعة متعلق
بسن اى لمن يؤمر بالجمعة
وجوبه باقندخل من على
كفرسخ ومقيم ببلد اقامة
تقطع حكم السفر لا عبد
وامرأة وصبي ومسافر وخارج
عن كفرسخ بل تندب لهم
ولا تشرع لحاج استناؤا ولا
دباؤا ولا هل منى ولو غير
حجاج ووقتها (من حل
النافلة للزوال) ولو بادرا
ركعة منها قبله (ولا ينادى)
لاقامتها (الصلاة جامعة)
اى لا يسن ولا يندب بل
هو مكره واخلاف الاولى
(وافتح) قبل القراءة
(ب سبع تكبيرات بالاحرام)
اى بعد هاتفا اذا اقتدى
مالكي بشافعي فلا يكبر
معه الثامنة (ثم) افتتح في
الركعة الثانية قبل القراءة
(بخمس غير) تكبيرة
(القيام) ولو اقتدى بحنفى
يؤخره عن القراءة فلا
يؤخره تبعاء خلا للخطاب
وكل واحدة من هذا التكبير
سنة مؤكدة بسجدة الامام
او المنفرد لتركها سهوا
ويكون (موالى) اى
لا يفصل بين آحاده (الا
بتكبير المؤتم) فيفصل
الامام (بلا قول) حال فصل
لتكبير المؤتم من تهليل او
تحميد او تكبير اى يكراهه
بخلاف الاولى (ومكره مؤتم لم يسمع) تكبير من امام ولا ماموم

بأكبر ان وجمعها وحقه ان يرذلا صله فراقينه و بين اعواد الخشب واول عيد صلاحها النبي صلى الله عليه
وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة (قوله سن عينا) هذا هو المشهور وقيل انه سنة كفاية وقيل انه
فرض عين وهو ما نقله ابن حارث عن ابن حبيب وقيل انها فرض كفاية وحكاها ابن رشد في المقدمات قال
واليه كان يذهب شيخنا الفقيه ابن رزق فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها لمن فاتته انها سنة كفاية اذ لو
كاف سنة عين لسنت في حق من فاتته قلت انها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط ايقاعها مع
الامام فلا ينافى استحبابها لمن لم يحضرها في جماعة او يقال ان استحباب فعلها لمن فاتته فرع مشهور مبنى على
ضعف وهو القول بانها سنة كفاية (قوله لعبد) متعلق بسن وكذا قوله لما مور الجمعة ولا يلزم متعلق حرفي جر
متحدى المعنى بعامل واحد لان الامم هنا بمعنى في اول التعليل ولا مامور بمعنى من (قوله اى لمن يؤمر بالجمعة
وجوباً) وهو المكلف الحر الذي كره غير المعذور المذمتون وان بقية نائية بكفرسخ من المنار (قوله ولا
تشرع لحاج) اى لان وقوفهم بالمسعى يوم النحر منزل منزلة صلاتهم فيكفيهم عنها (قوله ولا لا هل منى) اى
لا تشرع في حقهم ندباً جماعة بل تندب لهم فرادى اذا كانوا غير حجاج وانما لم تشرع في حقهم جماعة لثلاث
تكون ذريعة لصلاة الحجاج معهم وهذا كله بالنسبة لعبد الاضحى اما عيد الفطر فصلاته سنة في حقهم جماعة
كغيرهم (قوله ووقتها من حل النافلة للزوال) هذا مذهب مالك واحد والجمهور وقال الشافعي وقتها من
طالع الشمس للغروب وقوله من حل النافلة للزوال الظاهر ان هذا بيان لوقتها الذي لا كراهة فيه وانه لو
فعلها بعد الطلوع وقبل ارتفاعها قيد رخ فاما تكون صحيحة مع الكراهة بمنزلة غيرهما من النوافل ويكون
الخلافاً بيننا وبين الشافعية انما هو في مجرد هل صلاتها في ذلك الوقت مكرهة ام لا لافى الصحة والبطالان
اذ هي صحيحة على كل من المذهبين تأمل اه شيخنا عدوى (قوله الصلاة جامعة) اى طالبة جمع
المكلفين اليها واستناد الجمع اليها مجاز عتلى لان الطالب انما هو الشارع (قوله بل هو مكره) او خلافاً
للاولى اى لعدم ورود ذلك فيها وبالكراهة صرح في التوضيح والشامل والجزولى وصرح ابن ناجي
وابن عمر وغيرهما بانه بدعة وما ذكره خش من انه جائز هنا غير صواب وما ذكره من ان الحديث ورد
بذلك فيها فهو مردود بأن الحديث لم يرد في العيد وانما ورد في الكسوف كافي التوضيح والمواق وغيرهما
عن الاكمال وقياس العيد عليه غير ظاهر لتكرار العيد وشهرته وندور الكسوف نعم في المواق في اول باب
الاذان ان عياضاً استحسن ان يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن لم يرجع عليه المصنف
اه بن وفي المجمع ان الاعلام بك الصلاة جامعة جائزة وان محل النهى في المتن اذا اعتقد ان الاعلام
مطلوب بخصوص هذا اللفظ فانظره (قوله وافتح) اى ندباً على مالكاني وعج اى واتى اول اى
قبل القراءة ندباً بسبع تكبيرات والحاصل ان كل تكبيرة منها سنة كما يأتى وتقديم ذلك التكبير على القراءة
مندوب فلو اخر التكبير بعد القراءة فانه المندوب فقط (قوله بالاحرام) اى متحصلاً بالاحرام فالباء
للتصيرة كما اشار له الشارح لاللمصاحبة والالاقتضى انه يكبر سبعاً غير الاحرام كما يقول الشافعي (قوله فلا
يكبر معه الثامنة) اشار بهذا الى ما ذكره سند من ان الامام اذا زاد على السبع او الخمس فانه لا يتبع
وظاهره زاد عمداً او سهواً او آراء مذهباً وكذلك لا يتبع في نقص التكبير واعلم ان العدد الذي ذكره المصنف
وارد عن ابى هريرة في الموطأ ومرفوع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح (قوله
ولو اقتدى بحنفى الخ) حاصله ان الحنفى يكبر في الركعة الثانية ثلاثاً بعد القراءة وقبل الركوع فان اقتدى
مالكي به فلا يؤخر التكبير تبعاً خلافاً لـ (قوله بسجدة الامام او المنفرد لتركها سهواً) اى قبل السلام
ويسجد كل منهما لزيادتها بعد السلام بخلاف تكبير الصلاة فانه شيخنا (قوله موالى) خبر لكان المحذوف مع
اسمها كما اشار له الشارح واصله موالى انحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت النوا (قوله اى لا يفصل بين
آحاده) اى لا بسكوت ولا بقول (قوله الابتكبير المؤتم) اى لا بقدر تكبير المؤتم (قوله بلا قول) متعلق
بمحذوف كما اشار له الشارح (قوله ومكره مؤتم) اى تحرى تكبير العيد ندباً غير تكبيرة الاحرام وامامه

(وذكرنا فيه) حيث ذكر في أثناء القراءة أو بعدها أو أعاد القراءة (أن لم يرجع وسجد بعده) ٣١٩ أي بعد السلام لزيادة القراءة التي

أعادها فاستغنى عنه ولم يسجد بعده عن قوله وأعاد القراءة إذا سبب له سواها (والا) أن ركع أي انحنى (عمادى) لغوات التدارك ولا يرجع للتكبير فإن رجعه فاستظهر البطان (وسجد غير المؤتم) وهو الامام والفد (قبله) لنقص التكبير وأتم المؤتم إذا نذر كره وهو راع فلا سجود عليه لأن الامام يحمله عنه (ومدرك القراءة) مع الامام (يكبر) وأولى مدرك بعض التكبير فيتابعه فيما أدرك منه ثم يأتي ما فاتته ولا يكبر ما فاتته في خلال تكبير الامام وإذا كان مدرك القراءة يكبر (فدرك) قراءة الركعة (الثانية يكبر خسا) غير الاحرام (ثم) في ركعة لعضاء يكبر (سجعا بالقيام) قاله ابن القاسم واستشكل بأن مدرك ركعة لا يقوم بتكبير واجب بأنه مبنى على القول بأنه يقوم بالتكبير (وان فاتت الصلاة) بأن أدرك دون ركعة (قضى الأولى) بت وهل بغير القيام) ظاهره أنه يكبر للقيام قطعاً والخلاف في كونها تعد من الست وليس كذلك فلو قال وهل يكبر للقيام (تأويلان) لو افق النقل ووجه من قال بأنه لا يكبره مع أن مدرك دون

فلا يجوز فيها التحرى بل لا بد فيها من اليقين أي يتقن أنها بعد احرام الامام فإن كبر بلا تحرفاته مندوب وافي بالسنة (قوله وكبرنا فيه) أي كلاً أو بعضاً (قوله وأعاد القراءة) أي في الحالتين والظاهر أن الاعادة على سبيل الاستحباب لمساخمت ان الافتتاح بالتكبير مندوب باتفاق عجم واللفظي فإن ترك أعادتها لم تبطل صلاته اه عدوى (قوله لزيادة القراءة التي أعادها) هذا يفيد ان سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هي مطلوبة وأما الأولى فهي في غير محلها هي السبب والحاصل ان السبب في السجود في الحقيقة القراءة الأولى لانها هي التي لم تصادف محلها فهي الزائدة في الجملة وانما قلنا في الجملة لانه لو فرض اقتصاره عليها لاجتزأت هذا وقد سبق لنا ان الزيادة القولية يسجد لها إذا كانت ركناً كما في المقدمات كن كرراً فتحت سهواً وحينئذ فلا يرد قول القلتاني عورض هذا بقوله فيمن قدم السورة على الفاتحة بعيد السورة بعد الفاتحة ولا سجود عليه ولا حاجة لفرق بعضهم بأنه في هذه قدم قرآن على قرآن وفي مسئلة العيدة قدم قرآن على غيره وذلك لان المكرر في مسئلة المدونة السورة والمكرر في مسئلة العيدة الفاتحة (قوله فاستظهر البطان) أي وليس كن رجوع للجلوس الوسط بعد ان استقل فأما لان الركن المتلبس به هنا وهو الركوع اقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باضاق والاختلاف في الفاتحة في كل ركعة (قوله غير المؤتم) تنازعه كل من قوله وسجد بعده وقوله وسجد قبله (قوله لان الامام يحمله عنه) أي وهو قد أتى به (قوله يكبر) أي يأتي التكبير بتمامه حال قراءة الامام (قوله يكبر خسا غير الاحرام) أي بناء على ان ما أدرك آخر صلاته وحينئذ فيكبر في ركعة القضاء سجعا بالقيام كما يقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الامام اول صلاته فانه يكبر سجعا بالاحرام ويحذف خسا غير القيام فان جاء المأموم فوجد الامام في القراءة ولم يعلم هل هو في الركعة الاولى والثانية فتال عجم الظاهر انه يكبر سجعا بالاحرام احتياطاً ثم ان تبين انه الاولى قطاهر وان تبين انها الثانية قضى الاولى يست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة على الخمس من تكبير الركعة الثانية وقال القلتاني انه يشير للمأمومين فان افهموه عمل على ما فهم والارجع لما قاله عجم كذا قرر شيخنا (قوله بأنه مبنى على القول بأنه يقوم بالتكبير) أي بأن المسبوق يقوم بتكبير مطلقاً سواء جلس مع الامام في ثانية نفسه ام لا ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف بل قال زروق كان شيخنا القوري يعني به العامة لا يخلط وافي ذلك القول نوع قوة وليس ضعيفاً بالمرءة (قوله قضى الاولى يست) أي قضى الاولى بعد سلام الامام يست تكبيرات خلافاً لابن وهب حيث قال من فاتته الركعة الثانية فانه لا يدخل مع الامام (قوله تعد من الست) أي بحيث لا يكبر الاستا بتكبيره القيام أي اولاً تعد بل يكبر استا غير تكبيره القيام (قوله وليس كذلك) أي بل يكبر استا قولاً واحداً والخلاف انما هو في هل يكبر للقيام زيادة على ذلك ولا يكبر له هذا وما قاله شارحنا تبع فيه ابن غازي وهو الصواب خلافاً لنخش وت حيث حمل المصنف على ظاهره واستدل بكلام التوضيح ورد عليهما بأن كلام التوضيح شاهد عليهما لاهما كفي بن (قوله وهل يكبر للقيام) وعليه فيكون التكبير سجعا ولا يكبره بل يقوم من غير تكبير ويأتي بعد استتقلاله بست فقط والاول منهما هو الاظهر كما قاله شيخنا عدوى (قوله تأويلان) الاول لابن رشد وسند وابن راشد والثاني لعبد الحق اه ابن (قوله وندب احياء ايلته) أي لقوله عليه الصلاة والسلام من احيا ليلة العيد ليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى عدم موت قلبه عدم تحميمه عند النزوع والقيادة بل يكون قلبه عند النزوع مطمئناً وكذا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت النزوع ووقت القيادة الحاصل فيهما التحجير (قوله وذكر) من جملة الذكرك قراءة القرآن (قوله ويحصل بالثلث الاخير من الليل) واستظهر ابن القرات انه يحصل باحياء معظم الليل وقيل يحصل بساعة ونحوه للنووي في الاذكار وقيل يحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة وقرر شيخنا ان هذا القول والذي قبله اقوى الاقوال فانظره (قوله وغسل) ذكر في التوضيح ان مشهوراً استحبابه كما هنا وهو مقتضى نقل المواق عن ابن رشد ولم يشترط فيه اتصاله بالغدولة لليوم للصلاة

ركعة يقوم بتكبير ان تكبيره للعيد بعد قيامه قام مقام تكبيره القيام فلم يخل انتهاء قيامه من تكبير (وندب احياء ايلته) بالعبادة من صلاة وذكر واستيفار يحصل بالثلث الاخير من الليل والاولى كل الليلة (وغسل) ومبدأ وقته

السدس الاخير من الليل
الجديدة (وان لم يغير مصل)
راجع لجميع ما قبله (ومشى
في ذهابه) للمصلي لافي
وجوعه ورجوعه في طريق
غير التي ذهب منها (وفطر
قبله) اى قبل ذهابه (في)
عيد (الفطر) وكونه على
تمروترا (وتأخيره في النحر)
وان لم يصح فيما ينظر
(وعروج بعد الشمس)
ان قربت داره والاخرج
بقدر ادراكها ومصب
الندب قوله بعد الشمس
واما اصل الخروج فسنة
لانه وسيلة لسنة وندب
تأخير خروج الامام عن
المأموين (وتكبيره)
اى في خروجه (حينئذ) اى
بعد الشمس كل واحد على
حدته لاجاعة فبعدة
وان استحسن (لا قبله)
اى قبل الطلوع ان خرج
قبله بل بسكت حتى تطلع
(وصحح خلافه) وانه يكبر
ان خرج قبله (و) ندب
(جهر به) اى بالتكبير
بحيث يسمع نفسه ومن
يليه وفوق ذلك قليلا ولا
يرفع صوته حتى يعقره فانه
بدعة (وهل) ينهى التكبير
(لجىء الامام) للمصلى
(اولقيامه للصلاة) اى
دخوله فيها (تأويلان
(و) ندب للامام (نحره
اخيه بالمصلى) ليعلم الناس
نحره بخلاف غيره فلا يندب
بل يجوز وهذا في الامصار
الكبار واما القرى الصغار فلا يطلب منه ذلك لان الناس يعلمون ذبحه ولو يخرجها

قال ح ورحم اللخمى وسندسنيته وقال الفاكهاني انه سنة اه بن (قوله السدس الاخير) اى فلو اغتسل
قبله كان كالدوم ولا يكون كافيا في تحصيل المندوب او السنة (قوله وتطيب وترين) هذا في حق غير النساء
واما النساء اذا خرجن بان كن عجاثر فلا تطيبن ولا يترين لحوف الا فتان بهن اه تقرير عدوى (قوله
راجع لجميع ما قبله) اى حتى الاحياء كقوله والدعيق في تنبيهه لا ينبغي لاحد ترك اظهار الزينة والتطيب
في الاعياد شقاع التمدد عليه فمن تركه رغبة عنه فهو مبتدع قاله ح وذلك لان الله جعل ذلك اليوم
يوم فرح وسرور وزيته للمسلمين وورد ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده قال ح ولا يكره في ذلك اليوم
احب الصبيان وضرب الدف فقد ورد ذلك (قوله ومشى في ذهابه) اى لانه بعد ذهاب الخدمة مولا فيطلب
منه التواضع لاجل اقباله عليه ومحل ذلك ما لم ينشئ عليه المشى والا فلا يندب له ذلك (قوله لافي رجوعه)
اى لان العبادة قد انقضت (قوله ورجوع في طريق الخ) اى لاجل ان يشهد له كل من الطريقين
ار لاجل تصدقه على قرائتها (قوله وفطر قبله في الفطر) اى لاجل ان يقارن فطره اخراج زكاة
فطره للمأموين باخراجها قبل صلاة العيد (قوله على تمروترا) ظاهره انهما مندوب واحد والظاهر
ان كل واحد منهما مندوب مستقل وقوله على تمروتراى ان لم يجد طريقا فان لم يجدهما احساحسوات
من ماء كذا قرر شيخنا (قوله وان لم يصح) تعليل التأخير بقولهم ليكون اول طعمته من كبدايته
ينبذ عدم ندب التأخير لمن لم يصح لكهم الحق وان لا اخية له بمن له اخية صونا لفعله عليه الصلاة
والسلام وهو تأخير الفطرية عن الترك (قوله وندب تأخير خروج الامام الخ) اى فلا يخرج للمصلى
الابعد اجتماع الناس فيها بحيث يعلم انه اذا ذهب اليها تمام الصلاة ولا يتظنون احدا لعدم غياب
السدس (قوله وتكبيره) اى بصيغة التكبير في ايام التشريق الا تية (قوله لاجاعة فبعدة)
والموضوع ان التكبير في الطريق واما التكبير جماعة وهم جالسون في المصلى فهذه اهل الذي استحسن
قال ابن ناجي افرق الناس بالقبور وان فرقين بمحض ابي عمران القاسى وابى بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت
احداهما من التكبير كبرت الاخرى فسئل عن ذلك فقال انه لحسن اه تقرير شيخنا عدوى (قوله
لا قبله) اى لان التكبير المذكور من تعلقات صلاة العيد فلا يؤتى به قبل وقتها وقوله لا قبله هذا هو ظاهر
المدونة (قوله ان خرج قبله) اى قبل الطلوع وبعد صلاة الصبح فايتداء وقت التكبير على ذلك القول
المصحح بعد صلاة الصبح ونص ح وقال ابن عرفة وفي ابتداء بطلوع الشمس او الاسفار او الانصراف
من صلاة الصبح رابعها وقت غداة الامام تحريا الاول للخمى عنها والثاني لابن حبيب والثالث لرواية المبسوط
والرابع لابن مسلمة اه قال ح ورواية المبسوط هي التي اشار لها المصنف بقوله وصحح خلافه اى وصحح
ابن عبد السلام خلاف ظاهر المدونة وهو ما في المبسوط عن مالك حيث قال انه الاولى (قوله وهل لجىء الامام
المصلى) اى وهو فهم ابن يونس وقوله اولقيامه للصلاة وهو فهم اللخمى والتأويلان المذكوران جاريان
في تكبير الامام وفي تكبير غيره من المأموين كافي بن وقوله للمصلى اى للمحل الذي اجتمع فيه الناس للصلاة
من المصلى بحيث يظهر للناس وقوله اى دخوله فيها المراد دخوله في محل صلاته الخاص به كالخبر اب وان لم
يدخل الصلاة بالفعل وهذا هو الموافق للنقل خلافا للعج حيث قال الى ان يدخل الصلاة بالفعل كذا قرر شيخنا
العدوى تبعا لطني وبن (قوله فلا يندب بل يجوز) نص المدونة ولو ان غير الامام ذبح اخيه في المصلى بعد
ذبح الامام لحاز وكان صوابا وقد فعله عمر رضي الله عنه اه قال شيخنا العدوى قولها الجازى لكان مأذونا فيه
فيثاب عليه كمن ليس مثل الثواب الحاصل للامام والحاصل ان ذبح كل من الامام وغيره اخيه
بالمصلى مندوب الا ان ذبح الامام اكده نديا اه وبهذا يعلم ما في كلام الشارح (قوله واما القرى الصغار)
المااسب ان يقول واما غيرها من الامصار والقرى مطاقا والظاهر انه اراد بالامصار الكبار ما لا يعلم
من فيها بذبحه اذا ذبح واراد بالقرى الصغار ما يعلم من فيها بذبحه اذا ذبح (قوله فلا يطلب منه) اى فلا

بالمسجد من غير ضرورة
داعية بدعة لم يفعلها
النبي صلى الله عليه وسلم
ولا خلفاؤه (الابعصكة)
فبالمسجد لما فيه من مشاهدة
البيت وهي عبادة مفقودة
في غيرها (و) نذب (رفع
يديه في اولاه) اي اولى
التكبير وهي تكبيرة الاحرام
(فقط) ورفعها بغيرها
مكروه او خلاف الاولى
(وقراءتها) اي صلاة العيد
(بكسب) في الاولى
(والشمس) في الثانية (و)
نذب (خطبتان) لها (كالجعة)
اي تحطبتين في الصفة
من الجلاوس في اولهما
وينتهيما بالجهر وغير
ذلك مما مر (و) نذب
(سماعهما) اي استماعهما
اي الانصات وان لم يسمع
(و) نذب (استقباله) اي
الخطيب حال الخطبة (و)
نذب (بعديتهما) اي
كونهما بعد الصلاة والراجح
سنة البعدي (واعيدتا)
دبا (ان قدمتا) وقرب ذلك
(و) نذب (استفتاح) لها
(بتكبير) نذب (تخللهما)
اي بالتكبير (بلاحد) في
الاستفتاح بسبع والتخلل
بثلاث كما قيل ونذب لسماعه
تكبيره بتكبيره سرا (و)
نذب (اقامته) من لم يؤمر
بها) اي بالجمعة وجوبا
من صبي وعبد وامرأة

يطلب من الامام ذلك اي يحرمه اضحيته بالمصلي (قوله ونذب ايقاعها به) اي لاجل المباحة بين الرجال والنساء لان المساجد وان كسرت يقع الارحام فيها وفي احوالها بين الرجال والنساء دخولوا وخروجا فتوقع الفتنة في محل العبادة (قوله وصلاتها بالمسجد) اي ولو مسجد المدينة المنورة (قوله بدعة) اي مكروهة واما صلاحها في المسجد لضرورة كطرا وحل او خوف من الاصوص فلا كراهة فيه قال مالك ولا تصلي العيد موضعين في المصر اي كل موضع بخطبة كالجمعة خلافا للشافعي وكما يشترط في امام الفريضة كونه غير معيد كذلك العيد فلا يصح لمن صلاحها في محل اماما او مأموما ثم جاء محل اخر ان يصلي اماما باباه على ما يظهر وان اقتدوا به اعيدت ما لم يحصل الزوال كذا في شرح الرسالة للذراوي (قوله وهي عبادة الخ) الخبر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلة ستون للظانقين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين اليه (قوله اي اولى التكبير) اي الكائن في العيد الشامل للمزبد والاصلي وحيداً فأولاه تكبيرة الاحرام حقيقة واما ان جعل الضمير عائدا على التكبير المزيدي في العيد كان جعل الاحرام اولى له مجازا لعلاقته المجاورة والاول ظاهر والثاني بعيد (قوله بكسب) اي سبج والشمس ونحهاها وما شام من وسط المفضل (قوله ونذب خطبتان) انظر هل هما مندوب واحد كما هو المتبادر من المصنف او كل واحدة مندوب مستقل قال شيخنا والاول هو الظاهر هذا وقد اقتصر ابن عرفة على سنية الخطبتين ونصه خطبة العيد اثر الصلاة سنة اه ابن حبيب ويذكر في خطبة عيد الفطر زكاة الفطر وما يتعلق بها وفي خطبة عيد الانعجى الضحية وما يتعلق بها واذا احدث فيهما فانه يتبادر ولا يستخلف لان فعلها بعد الصلاة (قوله من الجلاوس في اولهما) الظاهر ان الجلاوس فيهما مندوب لاسنة كافي الجمعة خلافا لظاهره وانظر هل ينذب القيام فيهما ام لا (قوله اي استماعهما) انما اخبر بذلك لانه هو الذي في قدرة الشخص دون السماع فكيف يكلف به وما ذكره المصنف من نذب الاستماع لهما وكراهة الكلام فيهما جار على رواية القرينين وابن وهب وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب ابن عرفة تسمع ابن القاسم نصت في العيدين والاستسقاء كالجمعة وروى الترمذي وابن وهب ليس الكلام فيهما كالجمعة اه وقرر ابن رشد السماع كونه على ظاهره من الوجوب وانزله ح بأن المراد بطلب لها الانصات كما يطلب لخطبة الجمعة وان اختلف الطلب فيهما قال طي وهو تأويل بعيد اه بن (قوله اي الانصات) فان تكلم ولم نصت كرهه ذلك (قوله واستقباله) اي ونذب استقبال الامام في حال الخطبتين اي استقبال ذاته ولا يكفي استقبال جهته ولا فرق بين من في الصف الاول ومن في غيره لانهم ليسوا منتظرين صلاة حتى يفرق بين الصف الاول وغيره كالجمعة بناء على ما تقدم للمصنف وان كان المعتمد انه لا فرق بين الصف الاول وغيره في طلب الاستقبال في الجمعة مل ما هنا (قوله واعيدتا ندبا) ما ذكره من نذب اعادتهما ان قدما مبنى على ما مشى عليه المصنف من ان بعديتهما مستحبة واما على ان بعديتهما سنة فنكون اعادتهما اذا قدمت سنة (قوله واستفتاح لها بكبير) اي بخلاف خطبة الجمعة فانه يطلب افتتاحها وتخليلها بالتحميد وسيأتي ان خطبة الاستسقاء تنتج بالاستسقاء وما ذكره المصنف من ان افتتاح خطبة العيد بالكبيرة مندوب خلاف ما في المواق فانه قد اقتصر على سنيته ونص الواضحة والسنة ان يفتح خطبته الاولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حد اه بن وقدة قال لعل الظاهر ان المراد بالسنة هنا الطريقة فلا خلافه فتأمل (قوله اي بالجمعة الخ) سادس ان من امر اجابة توجبه يؤمر بالعبادة استئنا ومن لم يؤمر باوجوبها وهم النساء والصبيان والعيذ والمساكين ومن اهل القرى الصغار امر بالعبادة استحبابا فالضمير فيهما عائد على الجمعة من قوله لما مؤمر بالجمعة لا على العيد وضح عوده على العيد ويراد بالامر المنفي السنية والمعنى ونذب اقامة العيد لمن لم يؤمر بصلاة العيد استئنا (قوله ومساكر) يستثنى منه الحجاج فانهم لا يطالبون بها لاندبا ولا استئنا لاجاعة ولا فرادى بل ذكره في حقهم كما مر (قوله لصلاة العيد) متعلق باقامة اي ينذب لمن لم يؤمر بالجمعة ان يقيم صلاة العيد اي ان يفعلها فاذا او ولو جماعة ورد المصنف بهذا على من قال لا يفعلها اصلا والخاص ان من لم يؤمر بصلاة الجمعة وجوبا قيل انه ينذب له

(تكبيره) أي المصلي ولو صلياً وتسبح المراءة نفسها به خاصة ويسمع الله من يابه (أثر خمس عشرة فريضة) ماضرة (و) أثر (سجودها البعدى) أن كان وقبل المعقبات (من ظهر يوم النحر) لصبح الرابع (لا) أثر (نافلة ومقضية فيها مطلقاً) أي كانت من أيام العيد أو غيرها فيكره (وكبر ناسيه) أو تمتعاً تركه (أن قرب) كالتقدم في البناء (و) كبر (المؤتم) أن تركه امامه (وتدب له تنبيهه عليه ولو بالكلام) (و) تدب (لقظه) الوارد (وهو) كافي المدونة (الله أكبر ثلاثاً) متواليات من غير زيادة (وإن قال) المكبر (بعد تكبيرتين لا الله الا الله ثم تكبيرتين) مدخلاً عليهما أو العطف (ولله الحمد) بعدهما (فحسن) والاول احسن اتباعاً للوارد (وكره تنقل بمصلي قبلها وبعدها) أن صليت (بمسجد) فلا يكره (فيهما) أي لا قبل ولا بعد والله أعلم

فصل في ذكر فريضة حكم صلاة الكسوف والخسوف وما يتعلق بها (سن) عينا للمأمور بالصلاة (وإن لعمودي) وصي (ومسافر لم يجزئ)

صلاة العيد فذا الجماعة فيكره وقيل يندب له فعلها فذا وجماعة وقيل لا يؤمر بفعلها أصلاً ويكره لها فعلها فذا وجماعة والراجح من هذه الأقوال الثلاثة أولها فقول المصنف وتدب إقامة من لم يؤمر بهارديه على القول الثالث واطاق المصنف في الإقامة فلم يبين كونها إذا فقط أو فذا وجماعة وهو المتبادر من إطلاقه لكن قد علمت أن الراجح القول بتدب إقامتها لمن لا تلزمه فذا فقط وحكاية الأقوال الثلاثة في هذه المسئلة على ما قلناه هو الصواب كافي بن تقي عن ابن عرفة والنووي وابن الحسن وليس فيها إقامتها جماعة لا فذا (قوله فذا أو جماعة) وقيل بل يصلونها إذا فقط ورجح وقيل إن فاتتهم لعذر صلوا جماعة وإن فاتتهم لغير عذر صلوا إذا فذا مثل ما مر فيمن فاتته الجمعة قال ح وعلى القول بجواز صلاة من فاتته جماعة فن فاتته من أهل المصر لا يخطب لها بل لا خلاف وكذا من تخلف عنها العذر وكذا العيد والمسافرون واختلف في أهل القرى الصغار على قولين اه (قوله أثر خمس عشرة فريضة) هذا هو المعتمد خلافاً لابن بشير القائل أثر ست عشرة فريضة من ظهر يوم النحر لظاهر الرابع (قوله كالتقدم) أي كالقرب الذي تقدم في البناء وهو بالعرف أو بعدم الخروج من المسجد ولا يشترط رجوعه لموضعه بل متى كان الأمر قريباً رجع للتكبير سواء رجع لموضعه أن كان قام منه أو لا (قوله من غير زيادة) أي فإن زاد شيئاً كان خلاف الأولى لأن هذا هو الوارد في الحديث فإذا اقتصر على التكبيرات الثلاث كان آتياً بمندوب بين تدب التكبير وتدب لقظه الوارد وإن زاد شيئاً كما هو الواقع الآن فقد أتى بمندوب وترك مندوباً (قوله فحسن والاول احسن) لأنه الذي في المدونة والثاني في مختصر ابن عبد الحكم وقيل إن الأول حسن والثاني احسن فقد علمت أن المسئلة ذات قولين والراجح ما مشى عليه المصنف وهو أولها (قوله وكره تنقل بمصلي قبلها) أي لأن الخروج للصحرى منزل منزلة طلوع الفجر وكما لا يصلي بعد طلوع الفجر نافلة غيره فكذلك لا يصلي بعد الخروج للصحرى نافلة غير العيد (قوله وبعداً) أي ثلاثاً يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير المعصوم (قوله لأن صليت) أي العيد بمسجد وقوله فلا يكره أي التنقل فيه قبل صلاتها ولا بعد صلاتها ما عدم كراهته قبل صلاتها فإعادة للقول بطلت التحية في المسجد بعد الفجر وبه قال جمع من العلماء وإن كان ضعيفاً عندنا وأما عدم كراهته بعد صلاتها فلندور حضور أهل البدع أصالة الجماعة في المسجد

فصل في صلاة الكسوف والخسوف (قوله الكسوف) أعلم أن الكسوف والخسوف قيل مترادفان وإن ذهب الضوء كلاً أو بعضاً يقال له كسوف وخسوف وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر قال في القاموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الكسوف اسم لذهاب بعض الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل الكسوف اسم لذهاب الضوء كله والخسوف اسم لتغير اللون وهذه الأقوال كلها في أبي الحسن إلا أنه عكس الأخير اه بن (قوله عينا) أي على المشهور وقيل سنة كفاية (قوله للمأمور بالصلاة) أي للمأمور بالصلاة الخمس وجوباً وهو البالغ العاقل سواء كان ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً حاضراً أو مسافراً أو مائماً الصبي فلا تسن في حقه صلاة الكسوف بل تدب فقط (قوله وإن لعمودي) لم يأت بلو المشيرة للخلاف في المذهب إشارة إلى أنه لم يرتض مانسبه للخمي لمالك من أنه لا يؤمر بها إلا من تلزمه الجمعة لأن صاحب الطراز وغيره اعترضوا على اللخمي ذلك انظر ح اه بن وكان الأولى للمصنف أن يحذف اللام من قوله وإن لعمودي إذ التقدير سن لما موراً الصلاة هذا إذا كان بلدياً بل وإن كان عمودياً (قوله وصي) جعله مخاطباً بصلاة الكسوف على جهة السنية فيه نظر قال بن لم أر من ذكر السنية في حق الصبي إلا ما نقله ح عن ابن حبيب وهو يحتمل أن يكون أنما عبر بالسنية تغليباً للصبي عليه وأنما عبر بن بشير وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر بالصبي بما فيحمل الأمر على التدب كما هو حقيقة وأذا صح هذا استقط استغراب أمر الصبي بالكسوف استئناؤاً بالفرائض الخمس ندباً اه كلام بن (قوله ومسافر) أي ونساء وعبيد

اوجدتغيرهم فان جدلهم فلا تست (لكسوف الشمس) اى ذهاب ضوئها كذا وبعضها لم يقل جدًا (ركعتان) يقرأ فيهما

(سرا) لانهما لا خطبة ولا اذان ولا اقامة لهما (زيادة قيامين وركوعين) اى بزيادة قيام وركوع فى كل ركعة على القيام والركوع الاصلين (وركتان ركعتان) اى فركعتان ففيه حذف العاطف وهكذا حتى يتجلى او ينيب او يطلع القجر واصل النذب يحصل بركتين وما زاد فندوب آخر (لخسوف قمر) اى لذهاب ضوئه او بعضه (كأن وافل) فى الحكم وهو النذب والصفة فتقوله وركعتان مبتدا وقوله كأن وافل خبر (جهرًا) لانه نقل ليل (بلا جمع) اى يكره بل يندب فعلها فى البيوت ووقتها الليل كله (ونذب) صلاة كسوف الشمس (بالمسجد) لا بالمصلى وهذا ان وقعت فى جماعة كما هو المنسوب فاما الفذله فعلها فى بيته (و) نذب (قراءة البقرة) بعد الفاتحة فى القيام الاول من الركعة الاولى (ثم) نذب قراءة (موالياتها) بقبية (القيامات) بعد الفاتحة فى قراءى القيام الثانى من الاولى آل عمران وفى الاول من الثانية النساء وفى الثانى منها المائة (و) نذب

مكلفين (قوله اوجدتغيرهم) اى كقطع المسافة وقوله فان جدلهم اى كان يجدل الادراك امر بخلاف قوته واشار الشارح الى ان فى مفهوم المصنف تفصيلا بعالتت وعقب ومقاد المواق انه اذا جدل السير مطلبًا لالتسن فى حقه وهو ظاهر المصنف وهو المعتمد (قوله لكسوف الشمس) اى لا تغيرها من الايات وفى ح قال فى الذخيرة ولا يصلى للزلازل وغيرها من الايات وحكى اللخمي عن اشهب الصلاة واختاره اه بن (قوله ما لم يقل) اى ما ذهب من ضوئها والا فلا يصلى لذلك (قوله سرا) هذا هو المشهور وقيل جهرًا لئلا يسأم الناس واستحسنه اللخمي ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة (قوله لانها لا خطبة الخ) ومن المعامون كل صلاة نهارية لا خطبة لها ولا اقامة لها فالقراءة فيها سرا (قوله بزيادة قيامين) اى مع زيادة قيامين اى مصاحبين للزيادة المذكورة (قوله اى بزيادة قيام وركوع فى كل ركعة) اعلم ان الزائد فى كل من الركتين القيام الاول والركوع الاول فكل واحد منهما سنة واما القيام الثانى والركوع الثانى فى كل ركعة فهو الاصل وهو واجب ويترتب على سنة الاول منهما السجود لتركه واما تطويل الركوع كالقيام والسجود كالركوع ففيه خلاف بالنذب والسنية كما سيأتى ويترتب على النول بالسنية السجود اذا ترك (قوله وهكذا) اشار الى ان فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت كما كان فيه حذف العاطف (قوله اى لذهاب ضوئه او بعضه) اى ما لم يقل لذهاب جدار الالم يصل لذلك (قوله فى الحكم وهو النذب والصفة) متعلق بمحذوف اى تشبيه فى الحكم والصفة وما ذكره من الاستحباب هو المعتمد وهو الظاهر من كلامهم والذي لا ين عرفة مانعه وصلاة خسوف القمر اللخمي والجلاب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة اه وفى ح ان الاول اعنى السنية شهره ابن عطاء الله والثانى وهو المنذب اقتصر عليه فى التوضيح وصححه غير واحد وصرح القلشاني بأنه المشهور اه بن وبالجملة فكل من التولين قد شهر وانك المعتمد القول بالنذب فلذا حل الشارح كلام المصنف عليه وان كان المتبادر منه القول بالسنية (قوله مبتدا) اى وليس عطفًا على ركعتان من قوله سن لكسوف الشمس ركعتان لانه يتضمن السنية مع ان المعتمد ان صلاة خسوف القمر مندوبة (قوله بل يندب فعلها فى البيوت) اى وحينئذ ففعلها فى المساجد مكروه سواء كانت جماعة او فرادى الا انها ان فعلت جماعة فى المسجد كانت الكراهة من جهتين وان فعلت فيه فرادى كانت الكراهة من جهة كما ان فعلها فى البيوت جماعة مكروه من جهة (قوله ووقتها الليل كله) فى ح ان الجزولى ذكر فى صلاتها بعد الفجر اى اذا عاب عند الفجر من خسفا واطلع عند الفجر من خسفا قولين وان التلمساني اقتصر على الجواز وان صاحب الذخيرة اقتصر على عدم الجواز اه بن ووجه القول بعدم الجواز ما مر انه لا يصلى نقل بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر والورد لنا ثم عنه ووجه القول بالجواز وجود السبب لتلك الصلاة وهو حصول الانخساف للقمر (قوله وهذا) اى نذب فعلها فى المسجد (قوله ونذب قراءة البقرة الخ) ظاهره انه يندب قراءة سور البقرة من السور بخصوصها وكلام المدونة يفيد ان المنسوب انما هو الطول بقدرها سواء قرأتك السورة او قرأ غيرها لتو لها ونذب ان يقرأ نحو البقرة والمعول عليه كلام المدونة ويمكن رجوع كلام المصنف لكلامها بان يجعل فى كلام المصنف حذف مضاف اى وقراءة نحو البقرة وقيل ان المعول عليه ظاهر كلام المصنف وهو ان المنسوب قراءة خصوص هذه السورة ويرجع كلام المدونة لكلام المصنف بأن يقال ان الاضافة فى قولها نحو البقرة للبيان وهذا القول هو الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ثم موالياتها فى القيامات بعد الفاتحة الخ) ما ذكره من قراءة الفاتحة فى كل قيام هو المشهور وكفى التوضيح وابن عرفة وح نص ابن عرفة وفى اعادة الفاتحة فى القيام الثانى والرابع قول المشهور وابن مسلمة اه فتقول خش ان ما لا ين مسلمة هو المشهور وخبر صحيح اه بن (قوله اى يقرب منه طولًا) اى انه يقرب فى ركوعه من قراءته فى الطول لانه يطول فى الركوع قدر القراءة وفى السجود قدر الركوع فكلام المصنف مفيد للمراد لان الاصل قصور المشبه عن المشبه به فى وجه الشبه الا ترى انك اذا قلت زيد كالاسدى الجراء لا يترى ان يساويه فيها بل الاصل التصور

(وعظ بعدها) اى بعد الصلاة (وركع) فى كل ركوع (كأن قراءة) التى قبله فى الطول اى يقرب منه طولًا ندياسيح فيه (وسجد) طويلًا

بالمؤمنين أو يخفف خروج وقتها (ووقتها كالعيد) من حل النافلة للزوال فإن جاء الزوال أو كسفت بعده لم تصل (وتدرك الركعة) مع الإمام من كل ركعة (بالمركب) الثاني لأنه الفرض كالفاتحة قبله وأما الركوع الأول فسنه كالفاتحة الأولى والراجح أن الفاتحة فرض مطلقا وإن ما زاد عليها مندوب (ولا تكرر) الصلاة إن أتوها قبل الانجلاء والزوال أي يمنع فيما يظهر مالم تنجل ثم تنكسف قبل الزوال فتكرر كالو استمرت مكسوفة ثاني يوم (وان انجلت) كلها (في اثنا عشر) أي أثناء الصلاة بعد تمام ركعة بسجديتها (ففي أتمامها كالنوافل) بقيام وركوع فقط من غير تطويل وهو قول سحنون لأنها شرعت لعلها وقد زالت أو على سنتها لكن لا تطويل وهو قول أصبغ (قولان) بل ترجيح وأما إذا لم يتم ركعة بسجديتها فإنه يتمها كالنوافل جزما والقول بالمقطع ضعيف جدا حتى قال ابن محرز لا خلاف أنها لا تقطع فلا ينبغي حمل كلام المصنف

(قوله بدأ) راجع لقول المصنف وركع كالمرأة الخ واعلم أن تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قيل أنه مندوب وهو لعبد الوهاب كما في المواقيت وقال سنداه سنة ويرتب السجود على تركه واقتصر عليه ح والشخ زروق وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الأسلوب ولم يقل وركوع كالقراءة أي وندب ركوع كالقراءة وسجود كالركوع اه بن (قوله أو يخفف خروج وقتها) فإذا كسفت وقد بقي للزوال ما يسع منها ركعة بسجديتها إن صليت على سنتها وطولت وإن تركت تطويلها صلاها بتمامها بصنعتها فإنه يسبق تمصيرها ليدرك كلها في الوقت (قوله ووقتها كالعيد) قال أبو الحسن حكى ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك أحدها أنها من حل النافلة للزوال كصلاة العيدين والاستسقاء والثانية أنها من طلوع الشمس للغروب والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر والأولى هي التي في المدونة اه بن (قوله من حل النافلة) أي فلو طلعت الشمس مكسوفة لم يصل لها حتى يأتي وقت حل النافلة وكذلك إذا جاء الزوال وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها هذا على رواية المدونة وإنما على الرواية الثانية إذا طاعت مكسوفة فإنه يصل لها حالاً لأن الصلاة علقته برؤية الكسوف وهي ممكنة في كل وقت وكذا أصلي لها إذا جاء الزوال أو دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت بعدهما وعلى الرواية الثالثة يصل لها حالاً إذا طاعت مكسوفة وإذا دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها وأما في الأقوال الثلاثة على عدم الصلاة إذا غربت مكسوفة أو كسفت عند الغروب (قوله وتندرك الركعة بالمركب الثاني) أي وحينئذ فن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئا وإن أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث (قوله فرض مطلقا) أي في القيامات الأربع وهو الذي يظهر مما نقله ح عن سند وظاهر نقل المواقيت عن ابن نونس وذلك لأن كل قراءة بعقبها ركوع بحسب أن يكون فيها القرآن وتحصل من كلام الشارح قولان في الفاتحة قيل إن الفرض الواقعة قبل الركوع الثاني وأما الواقعة قبل الركوع الأول فسنة وقيل إن الفاتحة واجبة في القيامين وهو المشهور وإن كان مشكلا من جهة أن القيام الأول في كل ركعة ذكرها أنه سنة والظاهر أن قيام الفاتحة تابع لها فأكمل ويقال له وحاصله في قراءة الفاتحة قبل الركوع الثاني وهذا قول ابن مسلمة وهو شاذ وجهه أن صلاة الكسوف ركعتان وأما ركعة الواحدة لا تكرر فيها الفاتحة وعلم من الشارح أيضا أن الركوع الأول سنة والفرض أعما هو الثاني (قوله وإن ما زاد عليها) أي على الفاتحة من المرأة مندوب أي وإن تطويل المرأة على الوجه السابق مندوب ثان (قوله وإن انجلت في اثنا عشر الخ) اطري ما إذا زالت شايه الشمس في اثنا عشر ساعة يكون بعمرها إذا انجلت في اثنا عشر ساعة فيجري فيه الخلاف على الوجهين المذكورين من كون الزوال تارة يكون بعد ركعة أو قبلها إن بعد ركعة أو يفصل بين كونه أدرك ركعة قبل الزوال فيتمها على سنتها لأن الوقت يدرك ركعة وبين ما إذا لم يدرك ركعة فيحتمل أن يقال بالقطع أو يتمها كالنافلة والظاهر الثاني أنه عدوى وقوله كلها احترازا عما لو انجلت بعضها في اثنا عشر ساعة ما مورب أتمامها على صحتها قولاً واحداً (قوله لأنها) أي الصلاة على الكيفية المتقدمة ثم رعت لعلها أي لسبب وهو الكسوف (قوله والبول بالقطع) أي إذا انجلت في أثناء الصلاة قبل تمام ركعة (قوله فلا ينبغي حمل كلام المصنف عليه) أي على ذلك القول أنه ينبغي بحسب يقال وإن انجلت في اثنا عشر ساعة وقبل أن يعقد ركعة في أتمامها كالنوافل أي وقطعها قولان وإنما لم يصرح على ذلك لأن القول الثاني ضعيف وهو لا يعبر بقولان إلا إذا لم توجد رجيح للاحاد وسند رديت رجيح للاحاد (قوله لا رديت) أي رديت رجيح للاحاد لا يعبر بقولان إلا عند عدم وجود الأرجحية (قوله وقد دم فرص خيف فواته) أي رديت رجيح للاحاد على صلاة الكسوف وجوبا وهو له ثم كسوه ثم عدواي ثم تقدم لكسوف في العيد بدأ وقوله ثم عيّد أي على استسقاء أي ثم يقدم العيد على الاستسقاء بدأ فالتميز بين هذه الأمور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله كسيف وعدو) أي فإذا غاب العدو نادى ثم كسوف وخيف مقدم صلاة الكسوف على الجهاد

العبد

الا تستاء وما يتعلق بها

(سن) عینا لڈ کر بالغ ولو

عبدالامتناء ای

صلاته وندب لصبي

(نزرع) ای لاجل ازیات

اوحیاء (او) لاجل

(شرب) لادی اوغیرہ

(نہر) کی سبب حلقہ

اولو ۴۴ (او) بیدای حکام

(عسیره) ی عسیر التهر

از این کتاب به نفع زمان و مکان

از مکتب اسلامی به زبان فارسی
از امیر کبیر (مکتب)

کائنات (یعنی فضا) میں ہر جگہ

او عذبت لا يصل اليه

(رکے تان) بدل من

[illegible]

تجدد في الصلاة

أعاب السقي لأطلب السقي

ویترافہہ—ما (جہرا)

ندباوندب بسميح والشهس

(وكرر) الاستثناء استثنانا

لاحد السدين المتقدمين

فایام لای یوم (ان تاخر)

المطلوب بأن لم يحصل او

... من دون الكفاية

(و-ربوا) بالالمصلى

ذیحی) - رفقة بالبر وال

(۱) (۲) (۳) (۴) (۵) (۶) (۷) (۸) (۹) (۱۰) (۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰)

مجلسه ای می‌توان من
لذا وقت و سال را از دست ندهیم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اشتعال المسلمين وطر العدة وجب تقديم الجهاد على صلاة الكسوف لرفع الحجب في رؤيته وخيف
بتقديم الكسوف على انقاده فلا كدوم بتقديم انقاده على الصلاة المذكورة واذا ضرب بآخرة وخيف
بتقديم صلاة الكسوف عليها تيسرها قدمت الصلاة على الجنازة على صلاة الكسوف وبجمل الشارح
الفرض على ما ذكره يندفع ما يتال ان وقت الكسوف من حل النافلة للزوال وهذا ليس وقته من الصلوات
الفرائض حتى يخاف فواته بفعل الكسوف (قوله ثم كسوف على غير ذلك) استشكل بأن العمل الهيئته احوالوا
اجتماع العيد والكسوف لان الكسوف لا يكون الا في التاسع والعشرين من الشهر والعيد اما اول يوم من
الشهر واواخره والحاصل انه لو ان الكسوف سببه حيولة الدهر بيننا وبين الشمس ولا تكون
الحيولة الا عند اجتماع التمر مع الشمس في منزلة واحدة وفي عيد الغطر يكون بينهما منزلة كاملة ثلاث
عشرة درجة وفي عيد الاضحى نحو ما وثلاثين درجة وجب ذلك لآتي اجتماع العيد والكسوف وردا في
العربي عليهم ان الله ان يخلق الكسوف في اى وقت شاء لان الله فاسل مخارفا تصرف في كل وقت بما يريد
وفي حاشية الرسالة ملح ان الرافعي يسل ان الشمس كسفت يوم مات الحسين وكان يوم عاشوراء وورد انها
كسفت يوم مات ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وكان موته في العاشر من الشهر عند الاكثر ويصل في
رابعه وقيل في رابع عشره وكان ذلك السهر ريعا الاول وقيل رمضان وقيل ذال الحجة (قوله ثم عيده على
استسقاء) اى لان العيد اكد والاوكذ يقدم على خلافه اذا لم يكن مقتض لتقديم غير الاوكذ (قوله والاقل
مع العيد) اى في يوم واحد به يوم العيد في الفعل كما لو اجمع الاستسقاء والكسوف فانها مفعولان في يوم
واحد ونحو الاستسقاء خوفا من ان يحل الشمس

(فصل في حكم صلاة الاستسقاء) (قوله من عينا ذلك الخ) اعلم ان شرط وقوعها سنة فمن ذكر اذا وصفت
في الجماعة فن فاته مع الجماعة تدب له الصلاة فقط فهي كالعيد كما مر (قوله اي صلاته) اي لان الاستسقاء
طلب السقي وطلبه ليس سنة والسنة انما هو الصلاة التي تفعل عنده (قوله ونذب اصب) اي وكذا امتجالة
(قوله اي بسبب نخلته الخ) قال بن هدا، كلف والصواب كما لابن عباس ان قوله ثم رمته او بارسته امنا فيه
من معنى السقي اي سن طاب لسقيهم تائيل لاهل مصر وغيره كالمزاريق ومن كلامه في الاستسقاء
لا احتياج زرع ولا حاجة شرب الى ان باب السنة والمراد من فضلة ان يس - وسنة - بل وسدود
وما في عقب من اباحة ففيه ارادة لو وجد عبادة سنة توبة الطريدين اللهم الان به نرسد يا بيا به الادس
فلان في انها مندوبة كذكر شيخنا (قوله لا طلب السقي) اي بدن صلاة (قوله وقراهم ما جهر ارداء)
اي لانها صلاة ذاب خطبة وكل صلاة لها خطبة فالمرأة فيها جهر لا اجتماع الناس وسمعونها رايردا الصلاة
يوم عرفه لان الخطبة ليست للصلاة بل لاجل تعليم الوقوف والاصراف (قوله وكرر الاستسقاء) اي
صلاته وقوله لاحد السبين وعما الاحتياج للشرب واحتياج الزرع وما ذكره الشارح تبعا سبق من
ان تكريرا الاستسقاء لاحد السبين المذكورين ان تأخر المطلوب استقاما فقد استتبه العلامة طاق وبعبه
بن بان المدونة وغيرها انما راجع الجوارح حمل كلام المصنف عليه اي وجازي بكر بالاستسقاء لاحد
السبين ان تأخر المطلوب وقال سبحانه لما امر رجل كلام لم يسمع حتى ندب رسل الامم ليعبروه فقال
الطاهر ما قاله الشارح وان الجوارح هي الامل والان الاصل بقاء تلك مهمل - كذا - في الاستسقاء
ندبا) الندب منصب على موعظة والفاصل مروج سنة - سبعة - سبعة - سبعة - (وجه
لانه وقتها - وال) اي بلا فعل بل الفاعل وهو وقت حلها بعد تلاوة ربوب (ترديد بن ابي حنيفة
من الوجبل وهو الحرف وتوهم صاحب حال - الوافي - نحوواي حمى واحد - بنو سارج - برمة -
(قوله المراد بهم الرجال) اي مطلقا وليس المراد بهم هم مخصوص المعصية فان دورتي زيارتهم من راد

البياب بالنسبة للبلاد (سيرة شوع واصغر غوي)
الله تعالى عند انكسرة قلوبهم (سيرة شيخ) انوارهم لرجال

(ومتجالة وصية) لانهم اندوبه منهم وحرم على خشية الفتنة وكره لشابة غير محشية فان خرجت لم تمنع (لا يخرج (من لا يعقل) القرية
(منهم) اي من الصبية (و) لا (هيمه و) لا (حاض) ولا نفساء (ولا يمنع ذي) اي يكره منعه من الخروج (وانفرد) بمكان عن المسلمين ندبا
(لا يوم) اي وقت فيكره خشية ان يسبق القدر بالسبق في يومه فيقتن بذلك ضعفاء المسلمين (ثم) اذا فرغ الامام من الصلاة

(خطب) خطبتين
(كالعيد) يجلس في اولهما
ووسطهما ويتوكل على
كعصا ولا يدعو لاحد
من المخاويين بل يرفع ما
نزل بهم (و بدل التكبير)
الذي في خطبة العيد
(بالاستغفار) بأن يستغفر
بلاحد (وبالغ) الامام
وكذا من حضر (في الدعاء
آخر) الخطبة (الثانية)
اي بعد الفراغ منها حال
كونه (مستقبلا) للقبلة
وظهره للناس حال دعائه
(ثم حول) الامام (رداه)
يبدأ يمينه فيأخذ ماعلى
عاتقه الايسر من خلفه
يجعله على عاتقه الايمن
ويأخذ يسراه ماعلى
عاتقه الايمن يجعله على
الايسر فيصير ما كان على
ظهره للسماء وبالعكس
وهذا معنى قوله يجعل
(يمينه يساره بلا تنكيس)
فلا يجعل حاشيته التي على
عجزه على كتفيه تفاولا
بأن الله تعالى حول حاله
من الجذب الى الخصب
والمصنف ظاهر في ان
التحويل بعد الدعاء
ولكن المذهب انه قبله

عمره على ستين سنة (قوله ومتجالة) انما كرهها ولم يستغن بذكرها في الجماعة فتوله وخروج متجالة
لعيد واستسقاء لكون هذا الموضع موضع ذكرها الخاص بها الذي يرجع اليه (قوله لا من لا يعقل) عطف
على محذوف اي صبية يعقلون لا من لا يعقل منهم ولا هيمه فليس خروجهم بمشروع بل هو مكره وعلى
المشهور خلافه قال بنديب خروج من ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام لولا اشياخ ركع واطفال رضع
وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صببا واجبا بأن المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم تأمل
(قوله ولا حاض ولا نفساء) اي فيمنعان من الخروج على جهة الكراهة ولا فرق بين حال حريان دمهما
وبين انقطاعه وقبل الغسل منه (قوله ولا يمنع ذي) اي من الخروج كالا يومه به وقوله ولا يمنع الخ اي
سواء خرج من غير شيء بصحبته او خرج معه صليبه فلا يمنع من اخراجه معه ولا من اظهاره حيث تتحى به
عن الجماعة والامنع (قوله اي وقت) اشار بهذا الى ان المصنف عبر باليوم واراد به مطلق الزمن والمعنى
وانفرد بمكان يجلس فيه عن المسلمين لا بوقت يخرج فيه قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس
ويعتزلون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم (قوله ولا يدعو) اي الامام في خطبة لاحد من
المخاويين لا للسلطان ولا لغيره وهذا ما لم يخش من السلطان او من نوابه والادعائه فيها (قوله و بدل) اي ترك
وغير التكبير وقوله بالاستغفار اي فيأخذوه ويفعله فالباء داخلة على المأخوذ لا على المتركة كما اشار له المخرج
بقوله بأن يستغفر الخ (قوله وبالغ في الدعاء الخ) المراد بالمبالغة في الدعاء الاطالة فيه كما هو المأخوذ من كلام ابن
حبيب (قوله رداه) اي واما البراس والغفائر فاتها لتحول الان تلبس كالرداء (قوله يجعل يمينه الخ) اشار
بهذا الى ان يمينه منصوب بعامل محذوف ويجوز ان يكون منصوبا على انه بدل بعض من كل (قوله والمصنف
ظاهرا الخ) اي لان المتبادر ان قوله ثم حول الخ عطف على قوله وبالغ في الدعاء وذلك ان تجعل قوله ثم حول
عظفا على قوله مستقبلا اي ثم بعد الاستقبال حول الخ وحينئذ يكون ماشيا على المذهب كذا في ح او ان ثم
للترتيب الذي (قوله دون النساء) اي الحاضرات فلا يحولن لئلا ينكشفن ولا يكره الامام ولا الرجال
التحويل (قوله وندب خطبة بالارض) الظاهر ان الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالارض مستحب آخر
قاله شيخنا (قوله فيخرجون مقطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفة) فيه انهم في يوم عرفة لكونهم
مسافرين بضعفهم الصوم وهنالك كذلك ولذا اعتمد البنا في ما لابن حبيب من خروجهم صائمين وبه قال
ابن الماجشون ايضا كما قال البدر القرافي وارتضاء شيخنا (قوله والمعتمد انه يأمرهما الامام) هذا قول
ابن حبيب ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن حبيب ولو امرهم الامام ان يصوموا ثلاثة ايام آخرها اليوم
الذي يبرزون فيه كان احب اليه بلقظه وهو يقتضى انهم يخرجون صائمين وهو خلاف ما ترضيه المصنف
اه وفي المواق ان مالكا قال فيه من تطوع خيرا فهو خير له ولا يصح نفي الصوم على العموم غاية الامر انهم
يوكلون لاختيارهم ولا يأمر به الامام كما قال المصنف خلافا لابن حبيب التائل ان الامام يأمر بالصوم فسد
علمت ان في الصوم قولين هل يأمر به الامام اولواؤه لم يقل احدا بأنه يأمر به الامام الا ابن حبيب واما الصدقة
ففي ح قال ابن عرفة ابن حبيب ويحض الامام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحذر من المعصية اه وفي بهرام
قال ابن شاش يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الجزولي الاتفاق على ذلك اه قال تت ولعل ما ذكره
الجزولي طريقة فلا تظر قال طئي لم يقل احدا فيما اعلم انه طريقة لابن عرفة ولا غيره بل لم يقل به احدا فيما
اعلم انه لا يأمر بالصدقة فضلا عن ان يكون طريقة اه بن اذا علمت ذلك تعلم ان المعتمد في الصدقة انه يأمر

وبعد الاستقبال فيعد فراغه من الخطبة يستقبل فيحول فيدعو (وكذا الرجال)
يحولون على نحو نحو بل الامام (فتط) دون النساء حال كونهم (قعودا وندب خطبة بالارض) اظهار التواضع ويكره بالمنبر (و) ندب (صيام
ثلاثة ايام قبله) فيخرجون مقطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفة (و) ندب (صدقة) قبله ايضا لان الصدقة تدفع البلاء (ولا يأمر بهما)
اي بالصوم والصدقة (الامام) ضعيف والمعتمد انه يأمر بهما الامام ثم اذا امر بهما

وجبت طاعته (بل) يا امرئهم (توبة) وهي الندم على ما وقع من الذنب وتوبة عدم العود اليه فان عاد لم تنقض (و) (ردتبعه) بفتح المشنة وكسر الموحدة أي المطلقة إلى أهلها (وجاز تنقل قبلها) أي صلاة الاستسقاء (وبعدها) ولو بمصلي بخلاف العيد فيكره بالمصلي كما مر (واختار) من عند نفسه (إقامة غير المحتاج) أي صلاته الاستسقاء ندبا (بمحله المحتاج) لجذب عنده ٣٣٧ ولو بعد مكانه لأنه من باب التعاون على

البر والتقوى (قال) معترضا عليه (وفيه نظر) لأنه لم يفعل السلف ولو فعله لنقل الينا فالوجه الكراهة وإنما المطاوب الدعاء له كما يفيد السنة المطهرة والله أعلم

* (فصل) ذكر فيه أحكام

الموتى * (في وجوب

غسل الميت) المسلم

ولو حكما المتقدم له استقرار

حياة وليس بشهيد معترضا

الموجود ولو جسه لا كافر

وسقط لم يستعمل وشهيد

ودون الجلل كما يأتي ودخل

كافر حكم بإسلامه تبعاً

لإسلام سائيه كما يأتي

(بمظهر) أي بماء مطلق

(ولو برزهرم) تحسلاً

أقول ابن شعبان لا يجوز

به غسل ميت ولا نجاسة

(و) في وجوب (الصلاة

عليه) نفاية فيها وشبه

في الوجوب كفاية فقط

قوله (كدفنه وكفنه)

بسكون الفاء فيهما أي

مواراته في التراب وإدراجه

في الكفن (وسنيتها) أي

الغسل والصلاة (خلاف)

في التشهير أوجه الأول

(وتلازما) أي الغسل

والصلاة فكل من طلب

بها وإن المعتمد في الصوم عدم الأمر به (قوله وجبت طاعته) أي لأنه إن أمر بمندوب أو مباح وجبت طاعته وإن أمر بمكروه ففي وجوب طاعته قولان وإن أمر بمحرم فلا يطاع قولاً واحداً إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وأعلم أن محل كون الإمام إذا أمر بمباح أو مندوب يجب طاعته إذا كان ما أمر به من المصالح العامة وما هنا ليس كذلك فقول الشارح ثم إذا أمر بهما وجبت طاعته فيه نظر انظر من هذا وقد أفتى الشيخ زيد الجيزي بعدم الوجوب حيث أمر بالباش بذلك ومال تلميذه البدر القرافي للوجوب (قوله وهي الندم على ما وقع من الذنب) أي لأجل قبحه شرعاً لا لأجل إضراره بالبدن أو إزدراء الناس به فلا يكون ذلك توبة (قوله لم تنقض) أعلم أن توبة الكافر مقبولة قطعاً وأما توبة المؤمن العاصي فتقبولة طناً على التحقيق وقيل قطعاً وعلى كل إذا اذنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح والذي عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكافر ومن المعصية عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها وقال بعضهم إن توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة وحمل ما ورد من عدم قبول التوبة عند الغرغرة وبعد طلوع الشمس على الكافر دون المؤمن انظر من (قوله وردتبعه) أي باقية عينها وهذا تتضمنه التوبة والأعدم الإقلاع الذي هو من جملة أركانها فإن عذمت عينها فرد العوض واجب مستعمل لا تتوقف التوبة عليه لصحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض (قوله إقامة غير المحتاج بمحله) أي وأما لو ذهب غير المحتاج لمحل المحتاج لصار من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالسنة ويجوز له إقامتها باتفاق (قوله قال) أي المازري ولم يصرح به للعلم به مما قدمه في الخطبة * (فصل) ذكر فيه أحكام الجنائز * (قوله في وجوب غسل الميت الخ) أثار وجوب الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهر ابن رشد وابن فرحون وأما سنيته فحكاه ابن أبي زيد وابن يونس وابن الجلاب وشهر ابن بزيرة وأما وجوب الصلاة فهو قول سحنون وابن ناجي وعليه الأكثر وشهره الفكاكاني وأما سنيته فلم يعزه في التوضيح ولا ابن عرفة إلا لأصبغ وفي المواقف عن المازري أن بعض المتأخرين استنبطه من كلام مالك وذو كرخ عن سندان المشهور فيها عدم القرصية وهو يفيد تشهير السنة على ما فهمه منه اهـ بن (قوله ودخل) أي بقوله ولو حكماً (قوله أي بماء مطلق) هذا هو المشهور ومقاله قول ابن شعبان بماء الورد ونحوه بماء على أن الغسل للنظافة (قوله لا يجوز الخ) أي لتشريفيه وتكريمه لالتجاسه وحمل بعضهم عدم الجواز في كلامه على الكراهة ليكون وفقاً للمذهب وذو كرخ ابن عبد السلام أنه لا يكفن بماء غسل بماء زمزم ورد ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت منه انظر اهـ بن وقوله ولا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة أي لتشريفيه وتكريمه لالتجاسه (قوله وإدراجه في الكفن) قال ح لا خلاف في وجوب ستر عورة الميت وما حكاه بهرام عن ابن يونس من أن كفنه سنة يحمل على ما زاد على العورة لا خلاف في وجوب سترها اهـ بن (قوله أوجه الأول) أي وهو وجوب كل منهما (قوله وتلازما) أي في الطلب كما أشار له الشارح بقوله فكل من طلب غسله الخ وليس المراد أنهما متلازمان في الفعل وجوداً وعدمه لأنه قد يتعذر الغسل وتجب الصلاة عليه وقوله ومن لا يغسل أي ومن لا يطلب تغسله لفقد الخ وأما من تعذر غسله وتيممه كما إذا كثرت الموتى جداً فغسله مطاوب ابتداءً لكن يسقط للتعذر ولا تسقط الصلاة عليه وهذا قرر طفي فيما يأتي عند قوله وعدم ذلك لكثرة الموتى (قوله على الأرجح) وعليه فيوضه عند الغسلة الأولى ثلاثاً لا مرة قاله في التوضيح عند قول ابن الحاجب وفي استحباب توضئته قولان وعلى المشهور ففي تكرره مع تكرر الغسل قولان اهـ ونصه الباجي وينبغي على القول بتكريره بتكرير الغسل أنه لا يوضئه في كل غسلة ثلاثاً بل مرة مرة حتى لا يقع التكرار المنهي عنه وإذا لم يقل بتكريره أتى بثلاث أو لا اهـ وما ذكره

غسله أي أو بدله من التيمم طلبت الصلاة عليه ومن لا يغسل لفقد وصف من الأوصاف الأربع المتقدمة لا يصلي عليه (وغسل) الميت (كالبجانبية) أجزاء وكالاتها لا يختص به الميت من تكرار غسل وسدر وغير ذلك مما يأتي ولا يتكرر الوضوء بتكرار الغسل على الأرجح فيغسل يديه أولاً ثلاثاً ثم يديه يغسل الأذى

وقد يقال محل كون الكافر ليس من اهله في التعبد المفتقر الى نية وهو ما كان في النفس كالمسلاة لا ما كان في الغير كما هنا (واباحة الوطء)
 اباحة مستمرة (للموت برق) اي سببه ولو هائلة حرة كمدرة وام ولد ولو كان السيد ٣٢٩ عبدا (تابع الغسل من الجانبين)

للسيد عليها ولها عليه

لكن لا يقضى لها على

عصبة السيد اتفاقا فلا بد

من اذنتهم لها (ثم) ان

لم يكن احد زوجين او

استقط حقه او غاب قدم

(اقرب اوليائه) فالاقرب

فيقدم ان فابنه قاب

فأخ فابنه بخد فابنه

وشقيق على ذي اب على

ترتهم في ولاية النكاح

بالقضاء (ثم) ان لم يكن

اقرب ولا قريب او غاب

واستقط حقه فغسله

(اجنبي) ذكر (ثم) ان

لم يوجد غسلته (امراة

محرم) بنسب او رضاع

كصهر كن زوجة ابنة على

المعتمد (وهل تستره)

جميعه وجو با (او) تستر

(عورته) فقط بالنسبة

لها وهي كرجل مع مثله

كأمر (أو يسلان ثم) ان

لم يكن محرم بل اجنبية

فقط (بعم لمرفقيه)

لا كوكوعيه فقط كما

قبل (كعدم الماء)

فيم لمرفقيه فان وجد

الماء قبل الدخول في

الصلاة غسل والا فلا (و)

يكوف (تقطيع الجسد)

اي انفصال بعضه من

بعض (وترليه) اي

والنظافة قولان وعليهما اختلف في نسل لذى ليس من اضافة المصدر ارتفاع له حتى يتم ما قاله الشارح من البناء بل من اضافة المصدر لمفعوله كإفرض المثلثة ابن عبد البر وغيره في تسجيل المسلم قربه الكفر كما تقدم
 وحديثه فتغسل الذمية لزوجهها المسلم يأتي في كل من لتوايه (قوله وقول الخ) أي وحديثه فهذا الفرع
 هر مبنى على كل من التواين (قوله واباحة الوطء اباحة مستمرة للموت) احتراز بذلك من المكربة والمبعثة
 والمعتة لاجل واهة القراض والامة المشتركة كدوامه المديون بعد الحجر عليه والامة المترجعة فلا تغسل
 واحدة منهم سيدها ولا ينسلها سيدها كذا في خش وكذا خرج الامة المولى منها أي المحالوف على ترك وطئها
 ولو كانت المدة اقل من اربعة اشهر والامة المطاهر منها لعدم اباحة الوطء فيهما وفي النوادر كل امة لا يحل
 للسيد وطؤها الا انفسا ولا تنسله ولا معنى اتفرقة عقب بين المولى منها والمطاهر منها حيث قال لا تنسله
 الاولى ولا ينسلها بخلاف الثانية فالخلق ما استطهره ح من المنع فيها لكن قال على ما استطهره ح من المنع
 فهم ما السارق بينهما وبين الزوجة المولى منها والزوجة المطاهر منها وقرق طفي بأن الغسل في الامة وفي
 المسالك منوط باباحة الوطء وفي الزوجة بين عقد الزوجة اطربن ولا يضر منع الوطء بحيض او نفاس لافي الامة
 ولا في الزوجة كما قال شيخنا وفي قول المصنف واباحة الوطء الخ اشارة الى ان مجرد الاباحة كاف وان لم يحصل
 واه بالنسل (قوله لكن لا يقضى لها الخ) اي باتفاق كما ساء ابن رشد في سماع موسى وتقلبه في التوضيح قال
 طفي واما السيد فاطاهر فتدعيه على ارباء امته بالقضاء لانها لم تكن مع اباحة وطئها اه بن (قوله ثم اقرب
 اوليائه) اي من المسلمين وامام من الكفار فلا ذلا علفه لم يكيا تأتي المنع بقول ولا يرك مسلم لوليه الكافر
 وقيل ان الولي الكافر ينسل المسلم ومحل الخلاف متيد بما اذا لم يجد معه الا اساء الا جانب امان وحده معه
 مسلم ولو اجنبا فلا يجوز ان يغسله الكافر ولو من اربائه وهذا الخلاف قد نه ان ناجي ونه وقد اختلف
 في ذلك فقال مالك الامة النساء ويغسله وقال اشهب في المجموعة لا يلب ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون يغسله
 الكافر ثم يحتاط بتيممه انظر بن (قوله فيقه ادم ابن الخ) استفيد منه ان الاخ وانته يندمان على الجدهن او ما
 احسن قول عيج

يغسل رابعا ولا جنارة * فكاح انما وابتاعا على الجدد قدم
 وسئل ووسطه باب حذمانه بدوسوه مع الآباء في الارث والدم

في تايه في اقرب في كلام المصنف مستعمل في ح يقته بالنسل لما قبل التريب الاخير لان كل واحد اقرب
 مما بعده بخلاف الاخير فانه قريب لا اقرب فاقرب مجارفيه (قوله بنسب او رضاع كصهر) اي ومحرم النسب
 تقدم على محرم الرضاع ومحرم الرضاع تقدم على محرم الصهارة عند الابتداء (قوله على المعتمد) اي كما قال
 ابن عرفة خلافا للسند القائل ان محرمه من الصهارة لا تغسله (قوله وهل تستره جميعه) اي ولا تبأسره الا
 بخرفة (قوله او تستر عورته فقط) اي وهو الراجح وعليها فان لم يوجد استر عورتها ولا نيل غسله وقوله
 وهي كرجل الخ اي ان عورته بالنسبة اليها ما بين السرة والركبة كعورة الرجل مع رجل مثله (قوله بعم لمرفقيه)
 اي عيمته تلك الاجنبية لمرفقيه (قوله والا فلا) اي والا بان لم يوجد الماء الا بعد الدخول في الصلاة عليه فلا
 يغسل وهذا التفصيل يجري فما اذا عيمت الرجل امرأة اجنبية ثم جاء رجل فان كان عيمته قبل الدخول
 في الصلاة غسله وان جاء بعد الدخول فيها فلا يغسله (قوله وتكوف تقطيع الجسد الخ) حله على الخوف
 تبع فيه ح وبهرام وحله تندي حصول التقطيع والتابع بالقل وقيد بما اذا كان فاحشا وصوبه طفي
 واعترض ما حله عليه ح ومن تبعه بانه يوجب انسكرار مع قول المصنف الآتي وصب على مجروح امكن ماء ان

(٤٢ - د ر ق اول) تسليحه فيحرم غسله وييم في الحالتين لمرفقيه (وصب على مجروح امكن)
 الصب عليه من غير خشة تقطع وتزاح (ماء) من غير ذلك (ككجدور) ونحوه فيصب الماء عليه (ان لم يخف ترلعه) او نقطعه
 راجع للجروح والمجدور

ولا حاجة له للاستغناء عنه بقوله امكن فان لم يمكن بان خيف ما ذكرهم (والمرأة) ان لم يكن لها زوج او سيد او تعدت نفسها لها ولم يباشرها يغسلها (اقرب امرأة) نت فبت ابن فأم ٣٣٠ فأخت فبت اخ بخدة فبنت عمه وتمم الشقية (ثم) ان لم توجد اقرب امرأة

لم يحف ترلعه اطربن (قوله ولا حاجة له) اي لقوله ان لم يحف ترلعه (قوله او تعدت) اي او كان لها زوج او سيد امكن تعذر نفسه له لمرض او سقر وقوله ولم يباشرها لاسقاطه لحقه او لعدم معرفته بذلك (قوله اقرب امرأة) المراد بالاقرب ما يشمل القرية بدليل قوله ثم اجنبية لان الاجنبية انما تكون بعد القرية (قوله ثم اجنبية) اي ولو كافرة بحضرة مسلم اجنبي ومعناه انه يعلمها لانه يحضر العسل (قوله فلا تباشر عورتها يدها) اي بل تلف على يدها خرقة واما قول عقب وتبشرا الاجنبية غسلها بلا خرقة حتى عورتها فسير صحيح لانه اذا كان يمنع النظر فنع الجس باليد من باب اول وفي المواق عن المازري ما نصه واما غسل المرأة فظاهر من المذهب انها تستمرها ما يسترا الرجل من الرجل من السرة الى الركبة اه بن (قوله ولتف شعرها) اي ادير على راسها كالعمامة كذا قال شيخنا (قوله المعتمد انه يندب ضفره) حل بعضهم كلام المتن على ان المعنى ولا يضفر وجوبه بابل ندبا لانه حل ابن رشد لقول ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفه واما الضفر فلا يعرفه فقال ابن رشد يدايه لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شاء الله حسن في الفعل انظر المواق اه بن (قوله غسلها محرم) اي رجل من محارمها (قوله نسبها او صهرها او رضاعا) التعميم في المحرم هنا وفي محرم الرجل فيما هو ظاهر الخطاب لاطلاقه وقال بعضهم ان التعميم فيه هو مذهب المدونة وحينئذ يات اعتراض بن ساقط كذا قرر شيخنا (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب ان المراد فوق خلف او ان المعنى حالة كونه ناظرا فوق ثوب اه (قوله وان كان الخ) اي هذا اذا كان العاسل غيرة وجوسيد لي وان كان الخ (قوله وندبافيا احدها) هذا قول ابن ناجي خلا للثاني وتبعه عقب من وجوب الستر حتى للزوج (قوله النية) اي وحينئذ فتعذر على من لم ينو الصلاة عليه كائنا من اعتداهما واحدا الا ان يعين واحدا منهما فتعذر على غيره واما ان اعتدوا واحدا متعذرا فانه لا يضر لان الجماعة تتضمن الواحد دون العكس (قوله ولا يضر عدم استحضار كونها فرض كفاية) انما لا يضر عدم وضعها عن الاعناق على الاظهر كما قال شيخنا (قوله حينئذ) اي حين كونه لم يعرف هل هو ذكرا او انثى وقوله بالتدكير اي نظرا لكون الميت شخصا وقوله وان شاء بالتأنيث اي نظرا لكونه نسمة (قوله واربعة تكبيرات) اي لان تعداد الاجماع من الفاروق عليها بعد ان كان بعضهم يرى التكبير ثلاثا وبعضهم اربعا وبعضهم خمسا وهكذا الى تسع والذي لا يوجب ان الاجماع ان تعذر بعد من الصحابة على اربع ماعدا ابن ابي ابي فانه يقول انها خمس ومثل ما لابن تيمية في السووي على مسلم (قوله فلا يشركها معها) اي بل يتبادى في صلاته على الاولى حتى يتمها ثم يتدنى الصلاة على الثانية قال ابو الحسن لانه لا يخلو امان يقطع الصلاة ويتدنى عليها جميعا وهذا لا يصح لقوله الله عز وجل ولا تبطلوا اعمالكم ولا يقطع ويتبادى عليها الى ان يتم تكبير الاولى ويسلم وهذا يؤدى الى ان يكبر على الثانية اقل من اربع او يتبادى الى ان يتم التكبير على الثانية فيكون قد كبر على الاولى اكثر من اربع فلذا قيل لا يدخلها معها اه بن (قوله لم ينتظر) هذا مذهب ابن التاسم وهل انتظاره حرام او مكروه وهو ظاهر كما قال شيخنا وقال شهاب انه ينتظر ليسلموا معه ونص ابن يونس قال ابن الموار قال شهاب لو كبر الامام في صلاة الجنائزة بخساف ليس كواحتي يسلم فيسلمون سلامه وقال ابن القاسم يقطعون في الخامسة اه وطاهره الاطلاق اي كبر الخامسة عمدا او سهوا او تأويلا (قوله صحت فيما يظهر) اي مراعاة اقوال شهاب (قوله فان نقص) اي سهوا واما عمدا فهو قول المصنف الا في وان سلم ثلاث اعاد وحاصله ان الامام اذا سلم عن اقل من اربع تكبيرات فان مأموه لا يتركه بل ان كان نقصا عيا سيج له فان رجع وكل سلموا معه وان لم يرجع وتركهم كبر والاقتسام وصحت صلاتهم مطلقا تنبه عن قرب وكل صلاته ام لا وقيل ان لم يتنبه عن قرب فان صلاتهم تبطل تبطل بالاطلاق صلاة الامام والاول هو المعتمد وان كان نقص عمدا وهو براه مذهبنا

غسلتها (اجنبية) فلا تباشر عورتها يدها (و) اذا غسلت (تف شعرها ولا يضفر) (المعتمد انه يندب ضفره) (ثم) ان لم تكن اجنبية غسلها (محرم) نسبها او صهرها او رضاعا ويلف على يديه خرقة غليظة ثلاثا يبشرها جسدها ويحمل بينه وبينها حائلا كتوب يعلق بالسقف بينه وبينها وهو معنى قوله (فوق ثوب) يمنع النظر اليها (ثم) ان لم يوجد محرم وليس الا رجال اجاب (يمت) اي بمسها واحد منهم (لكوعها) فقط وجاز مسها للضرورة مع ضعف اللذة بالموت (وستر) الغاسل الميت (من سرته لركبته وان) كان (زوجا او سيدا) وجوبا فيما قبل المبالغة وندبافيا بعدها فالمبالغة في مجرد طلب الستر (وركنها) اي صلاة الجنائز اربعة على ما ذكره وسيأتي خامس اولها (النية) بأن يقصد الصلاة على هذا الميت ولا يضر عدم استحضار كونها فرض كفاية ولا اعتقاد انها

ذ كرتبين انها تاتي ولا عكسه اذ المقصود بالدعاء هذا الميت ولا عدم معرفته كونه ذكرا او انثى ودعا حينئذ ان شاء بالتدكير وان شاء بالتأنيث (و) ثانيها (اربعة تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة فلو جئنا بجنائز بعد ان كبر على اخرى فلا يشركها معها (وان زاد) الامام عمدا او تأويلا وكذا سهوا كما هو ظاهر وظاهر النقل (لم ينتظر) بل يسلمون وصحت لهم كصلاة لان التكبير ليس كالركعة من كل وجه فان انتظر صحت فيما يظهر فان نقص سبع له فان رجع وكل سلموا معه

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين (و) قالها (الدعاء) من امام ومأموم بعد كل تكبيرة اقوله اللهم اغفر له او
 ارجعه وما في معناه واحسنه دعاء ابي هريرة رضي الله عنه وهو ان يقول بعد التناء على ٣٣١ الله تعالى والصلاة على نبيه اللهم

انه عبدك وابن عبدك
 وابن امتك كان يشهد
 ان لا اله الا انت وان محمدا
 عبدك ورسولك وانت
 اعلم به اللهم ان كان
 محسنا فزدني احسانه وان
 كان مسيئا فتجاوز عن
 سيئاته اللهم لا تحرمنا
 اجره ولا تقتل بعده و يقول
 في المرات اللهم انتما امتك
 و انت عبدك و بنت امتك
 و يتعادي على التائيت
 وفي الطقل الذكرك اللهم
 انه عبدك وابن عبدك
 انت خلقته ورزقته
 و امته وانت تحييه
 اللهم اجعله لو اذ به سلفا
 ودنوا و فرطا واجرا
 و مثل به موازينهما واعظم
 به اجورهما ولا تقتلنا و اياهما
 بعده اللهم الحق بصالح
 سلف المؤمنين في كفالة
 ابراهيم وابدله دارا خيرا
 من داره و اهلا خيرا من
 اهله وعافه من فتنة القبر
 وعذاب جهنم و غلب
 المذكر على المؤنث في
 التثنية فيقول اللهم
 انهما عبدك وابنك
 عبدك وابنك اميتك الخ
 وكذا في الجمع (ودعا)
 وجوبا (بعد الرابعة على
 المختار) والجمهور على
 عدم الدعاء وخبر ابن ابي

لم يتبعوه واقتوا بامام الاربع وصحت لهم وله وان كان لا يراه مذهبا بطلت عليهم ولو اتوا برابعة تبطل لانها
 على الامام وحينئذ قعدا لم يدفن فان دفنت على القبر على ما قال المصنف وسيأتي ما فيه (قوله
 والا كبروا وسلموا لانفسهم) ظاهره انه اذا لم يقفه بالتسبيح لا يكلمونه وتقدم ان المشهور قول ابن التاسم
 انهم يكلمونه خلافا لاسحقون (قوله وقيل تبطل) اي صلاتهم ان لم يتبته عن قرب وهذا ضعيف فان الذي
 في ح عن سند ظاهره يخالف هذا (قوله من امام ومأموم) اي لان المصلوب كثرة الدعاء للميت قال
 في الحج والذي يظهر كفاية من سمع من المأمومين دعاء الامام فامن عليه لان المؤمن احد الداعين كما قالوه
 في قد اجبت دعوتك ان موسى كان يدعو وهو ورون يؤمن (قوله واحسنه دعاء ابي هريرة الخ) اي واما قول
 ابن الحاجب تبعا لان شير ولا يستحب دعاء معين فقد تعقبه ابن عبد السلام بان مالكا في المدونة استحب
 دعاء ابي هريرة (قوله وهو ان يقول) اي بعد كل تكبيرة (قوله كان يشهد ان لا اله الا انت) زاد في رواية
 وحده لا تشرى لك بعد قوله لا اله الا انت والاحسن الجمع بين الروايتين (قوله من فتنة القبر) اي وهى
 السؤال فيه ويؤخذ من هذا ان الاطفال يستلون وقيل لا يستلون وقيل بالوقف وهو الحق لانه لم يرد نص
 شئ واعلم ان هذا الدعاء يقال عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة ويزيد بعده لكن عقب الرابعة فقط اللهم
 اغفر لاسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان اللهم من احبته متافحيه على الايمان ومن توفيته منا
 فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم يسلم (قوله والجمهور على عدم الدعاء) اي بعد الرابعة
 وحينئذ فالمشهور خلاف ما للخمى لقول سند كافي ح وقال سائر اصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة ولقول
 الجرولي ثبت سحون الدعاء بعد الرابعة وخالفه سائر الاصحاب اه ومثله في الذخيرة اه بن وكان شيخنا اولاً
 يقر بذلك ثم رجع عنه وقران المعتمد كلام للخمى كما صرح بذلك الافاضل وكلام غيره ضعيف وان
 المصنف اعاد كرمختار للخمى اكونه هو المعتمد في الواقع لا للتنبيه على قرنه في الجملة (قوله وخبر ابن ابي
 زيد) اي في الدعاء بعد الرابعة وعدم الدعاء بعدها (قوله وطال) راجع للنسيان فقط فان سلم بعد ثلاث
 نسيانا ولم يحصل طول يمنع البناء رجع بالنية واتم التكبير ولا يرجع بتكبير لئلا يلزم الزيادة في عدده فان كبر
 حسيه من الاربع قاله العلامة ابن عبد السلام وسوب ابن ناجي رجوعه بتكبير ولا يحسب تكبيرة الربوع
 من الاربع وانما جعلنا قوله وطال راجعا للنسيان لانه اذا سلم بعد ثلاث عمداتها تبطل بمجرد السلام وان
 لم يحصل طول (قوله وان دفن فعلى القبر) ظاهره سواء فات اخراجه او لا (قوله راجع للتائيت الخ) حاصل
 ما في المواق ان الصلاة الناقصة بعد التكبير اما ان نجعلها كترك الصلاة واسا ولا فان جعلناها كتركها
 راسا كما عند ابن شاش وابن الحاجب جرى فيها ما جرى في ترك الصلاة راسا وقد اشاله ابن عرفة بقوله من دفن
 دون صلاة اخرج لها ما لم يفت فان فات في الصلاة على قبره قولان لابن القاسم وابن وهب والثاني
 اسحقون واشهب وشرط الاول ما لم يطل حتى يذهب الميت بقضاء او غيره وفي كون الفتوات اهالة التراب عليه
 او الفراغ من دفنه ثالثها خوف تغيره الاول لاشهب والثاني لاسماع عيسى من ابن وهب والثالث لسحقون
 وعيسى وابن القاسم اه وان جعلناها ليست كترك الصلاة وجب ان يقال فيها اي في مسئلة نقص بعض
 التكبير بما نقله ابن يونس فيها كأنه المذهب من عدم الصلاة على القبر وكلام المصنف مخالف لكل من
 الوجهين ولا يندفع هذا الاشكال بما نقله عبق عن الشارح بهرام من ان القول بالصلاة على القبر هو
 مذهب الجمهور ولا يقول ح انه المشهور لان قول الجمهور والمشهور انما في اثبات الصلاة على القبر
 في الجملة قلت والظاهر ان يحمل المصنف على الوجه الاول ويقتد بقوله فعلى القبر بما اذا فات الاخراج
 لخوف التغير وقال طئي ان المصنف جرى على مختار للخمى فانه في النوضيح بعد ان نقل الخلاف
 لم تقدم قال والظاهر انه لا يخرج مطلقا ويصلى على القبر كما هو اختيار للخمى لا مكان ان يكون حدث

زيد (وان والا ه) اي التكبير بلا دعاء اثر كل تكبيرة (او سلم بعد ثلاث) عمدا او سيئا واطال (اعاد) الصلاة فيها لا تقدر تنهاتها وهو الدعاء في
 الاولى والتكبيرة في الثانية قوله (وان دفن فعلى القبر) راجع

555

واجب (على المنفق)

١٠٠ الفقه لا وجه له، بل يقع العدم المأمور

اعلمنا خوف مال الصلوة له عليه السلام

(و) نذب لحاضره (تقبيله) للقبيلة (عند احداه) اي شخص من نصره ولسما (عجلى) شق (ايمن ثم) ان لم يمكن فعلى (ظهور) ورجلاه
 للقبيلة (و) نذب (تجنب حاض) وتقساء (وجنبه) لاجل الملائكة وكذا ٣٣٣

تكرهه الملائكة ونذب
 حضور طبيب واحسن
 اهله واسعابه وكثرة الدماء
 له وللحاضرين اذ هو
 من مواطن الاجابة وعدم
 بكواكونه طاهرا وما عليه
 طاهر (وملقينه الشهادة)
 فيقال بحضرته اشهد ان
 لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله ولا يتال له قل
 (وتعويضه) لماني فتح
 غيبه من قبض المنظر
 (وسد لحية) بعصابة
 عريضة ويربطها من
 فوق راسه (اذا قضى) اي
 حقق خروج روحه
 شرط في الامر من قبله
 (وتلين فاصله) عقب
 موته فيرد ذراعيه لعضديه
 فخديه لبطنه (يرفق
 رفعه عن الارض) لئلا
 يسرع اليه الفساد وتاله
 لموام (وسستره بثوب)
 سوناله عن الاعين
 (ووضع شئ ثقيل)
 كسيف او حديد او حجر
 (على بطنه) خوف
 انضاخه فان لم يمكن
 عطين مبسول (واسراع
 تحييزه) ودفعه خيفة
 تعبه (الاعرق) ونحوه
 كالصعق ومن مات جفاة
 او تحت هدم او بمرض
 السكنة فلا نذب الاسراع

الذي لابن سري الحاتمي وقيل يعتدل عنده جابا الخوف الرجاء فيكونان كجناحي الطائر متى ربح احدهما
 سطر والثالث انه يطلب به غلبة الخوف ليحملة على كثرة العمل وهذا هو التحقيق وحل حديثنا عند ظن
 عبيدي بن الخ على المختصر اه بن (قوله ونذب لحاضره) اي للحاضره عنده اي عند المحتضر الذي حضرته
 علامات الموت (قوله عند احداه) اي لاقبله لئلا يفزعه (قوله على شق ايمن) اي ورجلاه للشرق وراسه
 للمغرب (قوله ثم ظاهر) ظاهره انه لا يجعل على شقه الا يسر قبل الظهور وهو كذلك بناء على قول ابن القاسم في
 صلاة المريض من تديم الظهور على الاسر وحينئذ في عبارة المصنف حذف اي ثم ايسر (قوله ونجب
 حاض الخ) المراد تجنب المذكورات له ان لا يكونوا في البيت الذي هو فيه (قوله لاجل الملائكة) اي الذين
 يحضرون عنده في ذلك الوقت لدفع الفسادات (قوله ونذب حضور طبيب) اي عنده كان يلقى بخور عنده
 نلا او برش ماء ورد (قوله واحسن عمله) اي خافوا وخلقوا لا يبن حضور الوارث الا ان يكون ابنا او زوج
 ونحوهما (قوله وكثرة الدعاء له) اي يسهل الامر الذي هو فيه (قوله اذ هو من مواطن الاجابة) اي
 تأمين الملائكة على الدعاء في ذلك الوقت (قوله وعدم بكاء) بالمعسر وهو يجرد ارسال الدموع من غير صرور
 والمراد عدم بكاء عنده لافي البيت وانما نذب عدم ذلك لان التصبر اجل واما البكاء بالمدفوع والعويل والصراخ
 فهو حرام فعده واجب مطلقا عنده او خارج البيت (قوله وتلقينه الشهادة) اي ولو كان صبيا على ظاهر
 الرسالة وهو الراجح ولا بكر والثاني على الميت اذا لم يلق بالثنتين الا ان يتكلم بأجنبي من الشهادتين بعد
 طمعه بهما فانه يلحق ثانيا ليكون آخر كلامه من الذي انطق بهما (ثاني) ولا يقال له قل اي لانه قد
 قول للثقتان مثلا لا فيسأ به الا ان (قوله اذا قضى) اي اذا قضى اجله اي فرغ اجله (قوله شرط في
 الامر من) وهما تعويضه وشده لحية فيكره فعل شئ سهوا قبل خروج روحه لئلا يفزعه (قوله ورفع عن
 الارض) بان يرفع فوق دكة او باب او طراحة او شئ مرتفع (قوله الفساد) اي التعرير بسبب نيل الموام
 وفي رفعه عن الارض بعد للهوام عنه (قوله وسستره بثوب) اي حتى وجهه والمراد ستره بثوب زيادة سلب
 ما عليه من الثياب حالة الموت كما فعل به صلى الله عليه وسلم فانه بهرام وارتضاه عجم والذي اختاره ح مافاله
 من دو صاحب المدخل انه يستردوب بعد نزعه ما عليه من الثياب ما عند القميص (قوله خفيه تعبيره) اي
 عند التأخير (قوله ونذب للعسل سدر) اي في العسل التي بعد الاولى ادهى بالماء المراح للظهير والناية
 الماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكا فور لاجل لطيب والمراد بالناية ما تحلل بين الاولى
 الاخيرة فيصدق بأكثر من واحدة (قوله ويحرك به جسد الميت) اي ثم يمسح عليه الماء ووص ابن ماجي في
 شرح الرسالة وقول الشيخ عطاء وساء منله في المدونة واخذ للخمى منه جوار غسله بالمضاف كقول ابن شحان
 اجيب بان المراد انه لا يتحفظ الماء بالسدر بل يتخلل لميب بالسدر ويصب عليه الماء وهذا الجواب عندى
 متجه وهو اختيار اشياخنا والمدونة قابلة لذلك فان قلت انه اذا سرك جسده بالسدر ثم صب عليه الماء عليه يتغير
 لماء قلت اختار اشياخنا بن ناجي ان الماء الطهور اذا ورد على العضو طويلا وراى ضايقا ذلك لا يضره (قوله
 ما في معنى ذلك) من اطرون وخطمي وهو برز الخيزي (قوله ونذب نجريده) اي ولو اخجل المرض جسمه
 خلافا لمياض قال في المجمع وتوسيله صلى الله عليه وسلم في ربه طيمر وسله اجاس وعلى وانضل وامامة
 سقران مولاه صلى الله عليه وسلم واسمهم موحى وبه ساء ورد ما راى احد عورتي الا وضعت عيناه ومات
 نوحوة الاثنين وانظر هل غسل نلا ما وخسها وغير ذلك ودفن ايلة الار باء فابا لاسه مرثاة ايام بالدفن
 به جعل اليلة يوم ما عليا وتأخير له لاجل جتمع الناس وول من على حية ثم اجاس ثم يوسها ثم
 المها حرون ثم الانصار ثم اسل نقرى وجملة من صلى عليه من الملائكة سترتة او من غيرهم لا يكون انفا

بل يجب أخيرهم حتى يتحقق موتهم ولو يومير ولا يحمي جياهم ثم يسرع في مذبوب غسله (و) ب (للعسل سدر) وهو
 ورق شجر النبق يدق بماء ويجعل في ماء ويحضر حتى تبور عودته ويعزل به جسد الميت فان لم يثر جد فغير من اشنان وصابون وغاسول
 وما في معناه ذلك يوم مفاهه (ر) ب (بجر يده) من شياء

أما هذا العورة ليسهل الانتقاء (و وضعه) حال النسل (على مرتفع) لأنه يمكن وثلايق شيء من ماء غسله على رأسه (و) نذهب (أي يزيله) أي الغسل بأي كونه ونرا ان حصل ٣٣٤ انتقاء بما قبله للسبع ثم المطلوب الانتقاء (كالكفن لسبع) راجع لما لكن

وصلا عليه كلهم فرادى لانه لم يكن خليفه يجعل اماما فله شيئا (قوله ما عدا العورة) فاما لا تجرد بل يجب سترها وقوله ليسهل الانتقاء أي انتقاء ما على بدنه من الاساخ والنجاسة (قوله وثلايق شيء من ماء غسله على رأسه) أي وينجسه ان كان الماء نجسا أو يندثر ثيابه ان كان غير نجس (قوله ثم المطلوب الانتقاء) حاصله انه اذا حصل الانتقاء بمرتبتين كانت العسلية الماتة مستحبة واذا حصل الانتقاء بربع كانت العسلية الخامسة مستحبة واذا حصل الانتقاء بست كانت السابعة مستحبة ثم بعد السبع فالطلب الانتقاء لا الايتار اذا لا يتار ينتهي ند به للسبع فلا تندب التاسعة اذا حصل الانتقاء بثمان وهكذا (قوله في حق المرأة) أي بخلاف السبع في العسل اذا احتيج له فلا ينجس بالرجل ولا بالمرأة (قوله ولم يعدد كل وضوء لنجاسة) أي ولا يلاجل (قوله وكفنه) أي اذا خرجت بعد تكفينه (قوله وعصر بطنه) أي قبل الشروع في غسله ليغسل ما يخرج من الاذى قبل تغسله (قوله متواليا) هذا مصب الندب والافاصل الصب واجب (قوله بخرقة) أي حال كونه ملتصا بخرقة او مصاحبا لخرقة وجوبا (قوله يلفها يده) أي اليسرى فيعسل المحر جين يساره وبقية الجسم يمينه (قوله ولا يفضى يده) أي لمخرج الميت ما يمكنه أي مدة امكانه العسل بالخرقة (قوله وله الافضاء الخ) هذا مثل قوله في المدونة وان احتاج ان يباشر يده فعسل اه قال اللخمي ومنعه ابن سيباب وهو احسن لان الحى اذا كان لا يستطيع ارتها لعلته او غيرها لا بمباشرة غيره ذلك فانه لا يجوز ان يركل من عس فرجه لارالة ذلك منه ويحور ان يصلى على حالته فهو في الموت اولى بذلك فلا يكشف و يباشر ذلك منه اذ لا يكون الميت في ارالة تلك النجاسة اعلى من الحى (قوله مرة مرة) في التوضيح عن الباقي انه على القول شكر ير الوضوء بشكر العسل لا بوضا ثلاثا بل مرة مرة ثلاثا ليقع التكرار المهي عنه واما على القول عدم تكرار الوضوء بتكرار العسل فانه بوضا ثلاثا ثلاثا في العسلية الاولى اه بن (قوله وانفسه بخرقة) أي خرقة اخرى غير الخرقة الاولى التي غسل بها مخرجة كما في التوضيح وفهم ذلك من اعادة النكرة فكرة اه بن وتعد الاسان والاه بالخرقة قبل الوضوء بما يظهر قاله شيخنا (قوله واما لمراسه) أي لصدره (قوله لمضمضة) أي وكذا الاستشاق (قوله وندب كافور في العسلية الاخيرة) اعلم ان الندب يحصل بوضع أي نوع من الطيب في ماء العسلية لاحيرة لكن كونه كافورا افضل من غيره فهو مستحب ثان (قوله يسد المسام) أي كما يسد الجسد فيمنع سرعة التعير ويؤخذ منه ان الدهن في الارض التي لا تبلى افضل وعكس الشافعية فقالوا بافضلية التي تبلى فالدفن فيها عندهم اولى وصفه العسل بالكافور ونحوه في العسلية الاخيرة ان يحلط الكافور بالماء ويغسل به بدن الميت ولا يتبع بعد ذلك بما بخلاف عسلية الصدر فانها صمد لما بعد عرك البدن به كد اقل شيئا عن بعض شيوخه لكن الذي في المدخل وصفته ان يؤخذ شيء من الكافور فيجعل في اناء فيه ماء ويديه فيه ثم يغسل الميت به فهذا يقتضى ان غسلة الكافور كغسلة اسدر في الصفة ولعل هذه الطريقة اولى (قوله وسف ندبا) أي لا وجوبا كما هو التفسير بالفعل ولو قال وتشف كان اطهر (قوله واغتسال غاسله) أي لامر النبي صلى الله عليه وسلم به كما في حديث ابي هريرة الذي في الموطأ من غسل ميتا فليغتسل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم ان الامر هنا تعبدى لا معلل وجله على مقتضا من الوجوب وقال بعضهم ان الامر معلل وجله على انه للندب ثم اختلفوا في العلة منهم من قال انما امر به غسل لاجل ان يبالغ في غسل الميت لانه اذا غسل الميت موطئا على العسل لم يبال بما طار عا به منه فكان سببا لمبا لعتة في غسله ومنهم من قال ليس معنى امره بالعسل ان يغسل جميع بدنه كغسل الجبابة واما معناه انه يغسل ما باشر به او يطاير عليه منه لانه ينجس بالموت والى هذا ذهب ابن شعبان اه وعلى كلا القولين لا يحتاج هذا العسل لنية فليس كغسل الجبابة وانما لم يؤمر بغسل يابه على الثاني للمستقة (قوله ويأض الكفن) أي جعله ايضا قال ح عن سندويندب ان يكون قطنالانه استرقال شح وفيه نظر لان من الكفن ما هو استر من القطن والطاهر ان يقال لان النبي صلى الله عليه وسلم

السبع في الكفن في حق المرأة والزيادة عليها سرف (ولم يعد) غسله أي يكره فيما يظهر (كالوضوء لنجاسة) خرجت من قبله او دبره لانه غير مكلف والقدر المأمور به على وجه التعبد قد حصل (وغسلت) من جسده وكفنه وجوبا او استناا على ما مر في ازالتها (و) ندب (عصر بطنه) خووف خروج شيء من النجاسة بعد تكفينه (برفق) لئلا يخرج شيء من امعائه (و) ندب (صب الماء) متواليا (في) حال (غسل مخرجه بخرقة) كثيفة يلفها يده وجوبا ولا يفضى يده ما يمكنه (وله الافضاء ان اضطر و) ندب (فوضته) قبل غسله وبعد ازالة النجاسة مرة مرة كما يفيد قوله آتقا وغسل كالجنابه (وتعد اسنانه وانفسه بخرقة) مبلولة (وامالة رأسه برفق لمضمضة وعدم حصور غير معين) للعاسل بل يكره حضوره (و) ندب (كافور) نوع من الطيب (في) الغسلية (الاخيرة)

لانه شدة بر و دته يسد المسام فيمنع سرعة التعير ولطيف رائحته (وسنف) ندبا قبل تكفينه (و) ندب (اعتسال غاسله) بعد كفن فراقه ثم ذكر مستحبات الكفن فقال (و) ندب (ياض الكفن) وتجميره (بالجسيم أي تطيبه بالبخور) وعدم تأخير (أي التكفين عن العسل)

الواحد (ان شمع الوارث) او الغريم اذا يقضى بمسحب (الان يدعى) الزيادة على ٣٣٥ الواحد (في مثله) بالقضاء اذا لم يكن دين

ولم يوص بسرف بأن
وصى بأكثر من سبعة
والأطلقت الوصية من
أصلها (وهل الواجب)
في كشف الرجل (ثوب
ستره) جيعه بخلاف
الملى قال المصنف وهو
بأنه ركلا مهم (و)
لوجب (ستر العورة)
تلى (و) ستر (الباقى
سبعة خلاف) وأما المرأة
فأوجب ستر جميع بدنها
نفاقاً (و) لب (ستره)
والأصل خمسة للرجل
وسبعة للمرأة وهذا مكرر
مع قوله ساء ما وإيتاره

تتسكن (و) ندب (الاثنتان
على الواحد) وصرح
- روى ذكره لاختصار
عليه (والثلاثة على
لأربعة) لحصول الوثيرة
- السبعة معاً والحصة على
السة (و) ندب (التميمه
والميمه) أي جعل قياس
وعامة من جملة اكفانه
(و) ندب (عدته فيها) أي
في العمامة قدر ذراع
تطرح على وجهه (و) ندب
(أربعة) تحت القميص
(ولقائتان) فوقه فهذه
خمس للرجل (والسبع
للرءة) أربعة وقص وخمار
وإربع اثنا عشر (و) ندب
(خسوط) بالقص ينز

كفن فيه ومثله في التوضيح عن الاحتجاب (قوله خوف خروج شيء منه) أي لو حصل التأخير لا يقال الخوف موجود عند عدم التأخير. ويجوز فلا وجه لذلك عند عدم التأخير لا نقول الخروج عند عدم التأخير نادر بخلافه عند التأخير فإنه أكثر لأنه كلما طال الزمان أكثر الخارج وقوله فيطلب غسله أي غسل ذلك الخارج (قوله) وإن كان أي الواحد وترا فحل كون الإتيان بأفضل من الزوج إذا كان الوتر غيرة الواحد (قوله ولا بد من) أي سلب الواو أو العربية بالزائد الخ هذا التقرير الذي قرر به الشارح كلام الصنف هو ما استنبهناه الله في وقرره عجب بتقرير آخر وحاصله أن قوله ولا بد من أي في الصفة على ما يلبسه في جمعه وإياداه فاذا تنازع الورثة في أنه يكفن في ثقت هندي أو حنبل أو في فلا يضي بالزائد أي في الصفة على ما يلبسه في جمعه وإياداه وأما الزائد على الواحد فإنه يقضي به ولو شيع الوارث لأن مكفنيه في ثلاث حق واجب للحنبل ولو كان الأقهسي فاذا تنازع الورثة فنال بعضهم يكفن في واحد وقال بعضهم يكفن في ثلاثة فإنه يقضي بالثلاثة وكذا لو اتفق كل الورثة على تكفينه في ثوب واحد وطلب الحاكم أو جماعة المسلمين تكفينه في الثلاثة ففعل بها واقتصر غش على ما قاله الثاني واستعمله الشيخ الصغير وقصر عبق على ما قاله شيخ واستعمله من وقال أن هذا قول عيسى بن دينار وأيده بتول آخر فأظهره والحاصل أنه لا ينقض الإباحة على ما قاله الثاني ويضي بالثلاث على ما قاله عجب والمتبادر من المتن ما قاله الثاني لا يال ما قاله شيخ بإياديه ماد كره لمسمع سائر أن الزائد على الواحد مندوب والمندوب لا يقضي به قوله إلا أن يرضى أو أحب إليه من غيره إلا لا يتول ما ذكر من التصام بالثلاث إذا كان للميت تركه وطلب تكفينه في الرطل أو واحد وتدل كون الرطل الواحد من الواجب ما يوجب ثوب يسيره أو يستعونه ثم فيما إذا لم يكن للميت تركه وتكفن في بيت المال وكفنه جماعة المسلمين (قوله خلاف) قال شيخ هما قولان لم يشرهما وكان على المؤلفين قول قولان أنه وأصله قول ابن غاري سلم في التوضيح أن الأول ظاهر كلامهم وسبب الثاني تنبيه وتبيين كلامه هنا أن الخلاف في التشهير أنه من وفي المجمع أن الراسخ من هذين المتولين ولهما (قوله شرحه) بأنها) ظاهره ولو الوجه والكفني قاله شيخنا (قوله والخمس على الستة) قال مالك لا يرأسه إلا ستة لأنه في معنى السرف (قوله وتقميصه وتجب) أي يجب أن يجعله قميص والعمامة من جملة كفنه الخمسة وهل يحيط القميص ويجعل له إكمام أو لا والظاهر الأول كقول كبير غش قال في التوضيح أن المشهور من المذهب أن الميت يتمص ويعمم أما استحباب التعميم فهو في المدونة قوله أن كيف يعمم هل يلبس من الجبين أو الإسارفة أو لا أدري إلا أنه من شأن الميت وأما استحباب التعميم فهو في الواجبة من ماله ومقابل المشهور رواية يحيى بن يحيى يستحب أن لا يتمص ولا يعمم ويحكمه من تركه التعميم عن مالك (قوله ونادب أدرة تحت القميص) أي أو سراويل يلبسها وقواسمه معها أو لا بدالة هامة يستر من حقيرته إلى نصف ساقه لا مابسة العورة فقط (قوله مهده) أي الأذرة المتأخر والسبيص والعمامة خمسة الرسل ويرأس على خمسة الرجل رسمه المرة الحفاط وخر شربة تدعى فوق أنطن المجبول بين الفخذين خيفة ما يبرل من أحد الديلمين كمال شيخنا (قوله وخمار) أي حمره رأسها وعنقه (قوله وحنوط) أي طيب مثل كافور أو مسك ورد أو شند وعطر شاه أو سطرلج وورد وداخ (قوله وعلى قطن) أي ويجعل على قطن ياصق بمنافعه (قوله على الأفضل) أي أيان المحمي المراد من العبارة وليس المراد ما هو المتبادر منها إذا لم يعنى لجعل لكافور في الحنوط ولو قال المصنف وكونه كافورا كان أحسن والحاصل أن الحنوط في ذاته مستحب وكونه كافورا مستحب آخر وجعل لبدر أرفق ضمير فيه للقطن وعليه فلا إشكال (قوله وفي مساحده) عطف على منافذه (قوله من غير قطن) أي

(داندل كل لفافه روى قطن يلمسو عنانده بديل لـ ميه سيار - مير قهرمستور - و - و) ب (الافضل ان يكون كافورا) (و) يندب ايضا ان يجعل (في مساجده) اى اعضاء مسجوده السبعة من غير قطن

(وحواله) هي بعض منافذه (وهراقة) اي مارق من بدنه كابطيه ورفقيه اي باطن نخذه ووعكن بطنه وخلف اذنيه وتحت حلقه وركبته قال المصنف الحذر من الحذر مما يفعله بعض الجهلة من ادخال الطن داخل دبره وكذا يحشون به افقه وفه فانه لا يجوز ان تهي ويندب الحنوط على ما مر (وان) كان الميت (محرما ومعدا) من وفاة لانه طاع التكليف بالموت (ولا يتولاه) اي المحرم والمعدا اي ان غسل الميت محرم او معدا فلا يجوز لهما ان يتوليا تحنيطه لحرمه مس اليب عايم ما ولو كان الميت زوج المعتدة الا ان تكون وضعت اثر موته فانها تحنطه لو فاء عدها جئت ثم شرع في مندوبات ٣٣٦ التشيع فقال (و) ندب (مشي مشيع) للجنائز في ذهابه وكره كونه ولا بأس به في

اي وكذا يقال في الحواس وما بعدها (قوله في بعض منافذه) اي لان المراد بحواسه حيناه وادباه واهه فقط (قوله وركبته) اي وتحت ركبته واما فوقه ما فخر داخل في مساجده (قوله لحرمه مس الطبيب عليهما) يؤخذ منه انه يجوز لهما قولته اذا تخلفا في عدم مسه ويدوغيرها ولو كان هنالك من يتولاه غيرهما وهو كذلك (قوله في ذهابه) اي في حال الذهاب به لانه فبره وللمصلي (قوله ودون الخب) اي ودون الهرواة لانها تنافي السكنى واستحب الشافعية القرب من الميت في حال تشييعه للاعتبار واستحب الحنفية التأخر في صفوف الصلاة تواضع في الشفاعة (قوله عن الجنائز) اي لاعتن الماشي الصادق بدنه على الجنائز (قوله وسترها) بقية اي في حال الحمل والدفن وفي المواق عن ابن حبيب لا بأس ان يجعل على النعش اي فوق القبة للمرأة بكر او ثيبا اشاح او ردا ما لم يجعل مثل الاخرة الملوثة فلا حرج وكذا لا بأس ان يستركن ان ذكر بثوب ساذج ونحوه وينزع عند الحاجة اه واما ما فعل الا ن من وضع الثياب الملوثة والحلي والنقود والجواهر فوق النعش فهو امر منكر (قوله ورفع اليدين بأولى التكبير فقط) اي واما رفع يديه في غير اولاه خلاف الاول وهذا هو المشهور ومثاله قولان لا يرفعهما احلا ورفعهما عند الجميع (قوله للدعاء) اي الحاصل عقب كل تكبيرة في الصلاة (قوله اترك كل كبيرة) ظرف لقوله وابتداء بحمد وصلاة على نبيه وهذا هو المعتمد وفي الطرار لا تكون الصلاة والتحميد في كل تكبيرة بل في الاولى ويدعو في غيرها عزاء ابن يونس للتوادر (قوله الان يقصد الخروج من خلاف الشافعي) اي القائل بوجودها عند التكبيرة الاولى فان قصد بقراءتها الخروج من خلاف الشافعي فلا كراهه لكن لا بد من الدعاء قبلها وبعدها (قوله ولولولا) اي ولو صلى عليها لبالا ولا يتوهم الجهر بالدعاء ان صلى عليها لبالا كما يجهر بامراء في صلاة الليل (قوله ووقوف امام بالوسط) اي عند وسط الميت من غير ملاصقة له بل يسبق ان يكون بينهما فرجة قدر شبر وقيل قدر ذراع (قوله ومنكبى المرأة) عطف على الوسط اي عند الوسط وعند منكبى المرأة وقوله راس الميت عن يمينه جملة حالة من امام وقوله الا في الروضة اشريفة اي فانه يجعل راس الميت على يسار الامام جهة اليسار الشريف (قوله فيسطح) اي فيجعل عليه سطح كالمسطبة ولكن لا يسرى ذلك السطح بالارض بل يرفع كمنبر وويل يرفع قليلا مدر ما يعرف به واعلم ان قبر النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر روى انها سبعة وروى انها مسطحة ورواية التسليم اثبت (قوله ثلاثا) رتبة عند المرأة الاولى منها خطنا كم وفي المرأة الثانية وفيها نبيد كم وفي المرأة الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى كما ورد ذلك في الخبر (قوله من ترابه) الاولى من التراب (قوله ونهيته طعام لاهله) اي انهم حل بهم ما يتعابهم باليتمتعوا انباحة اي تكاء برفع صوت والاحرم ارسال الطعام لهم لانهم عصاة واما جمع الناس على طعام بيت الميت فبإذنه مكروهة (قوله وتعزية) اي ان كان الميت مسلما فلا يمزى المسلم بتريبه الكافر كما هو قول مالك واختار ان يرشد تعزية المسلم بآية الكافر مختا للمالك انظر المواق اه بن (قوله وهي الجمل الح) اي كان: ولله عظم الله اجره واحسن عزاءك وزفر ليمتلك وابس في القاذ العزية حدمعين (قوله الاغشية الفتنة والصبي) اي فاته حلا لا يزيان (قوله والا فضل كونها بعد الدفن وفي بيت المصاب) اي واما كونها عند الدفن

وجوعه لفراغ العبادة (واسراعه) اي المشيع حامل للميت اولا والمراد به ما فوق المشي المعتاد ودون الخب (وتقدمه) اي المشيع الماشي وتأخر راكب عن الجنائز (و) تأخر (مراة) عن الراكب من الرجال (و) ندب (سترها) اي المرأة الميتة (بقية) تجعل فوق ظهر النعش لانه يبلغ في الستر (و) ندب (رفع اليدين بأولى التكبير) فقط (و) ندب (ابتداء للدعاء الواجب) بحمد الله تعالى (وصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم) عقب الحمد اترك كل تكبيرة ولا يقرأ القامحة اي يكره الان يقصد الخروج من خلاف الشافعي (و) ندب (اسرار دعاء) ولو لالا (و) ندب (رفع صغير على اكف) لاعلى نعش لما فيه من الفخاخر (ووقوف امام بالوسط) بفتح السين للميت الذكر

(ومنكبى المرأة راس الميت عن يمينه) ندب الا في الروضة الشريفة ثم ذكر مندوبات تتعلق بالدفن فقال (و) ندب (رفع قبر كمنبر سنا) اي كمنام البعيرها. اهو المذهب وقوله (وتزول ايضا على كراهته) اي التسليم وحينئذ فيسطح ندب باضعف (وحنوق ب) من القبر (فيه) اي في التراب (ثلاثا) اي يديه معا من ترابه (و) ندب (تهيئة طعام لاهله) اي الميت (و) ندب (تعزية) لاهله وهي الجمل على الصبر بـ الاجر وادعاء للميت والمصاب الاغشية الفتنة والصبي الغني المميز والا فضل كونها بعد الدفن ففي بيت المصاب واما هذا ثلاثة ايام ولا نعر به بعدها

الا ان يكون غائبا (وعدم عمقه) اى القبر (واللحد) وهو افضل من الشق فى ارض صلبة لا يخاف ثقلها ولا الفارق افضل (و) نذب (منجم) للميت (فيه على) شق (ايمن مقبلا) القبلة وقول واضعه باسم الله وعلى سنة ٣٣٧ رسول الله اللهم تقبله بأحسن قبول او

نحو ذلك وجعل يده اليمنى على جسده ويسند راسه ورجليه شئ من التراب (وتدورك) ندبا (ان خولف بالحضرة) وهى عدم تسوية التراب ومثل للمخالفة بقوله (كنكيس رجليه) موضع راسه او غير مقبل او على ظهر وشبهه فى مطلق التدارك قوله (وكنترك الغسل) او الصلاة او الغسل (ودفن من اسلم بمقبرة الكفار) فيتدارك (ان لم يخف) عليه (التعير) تحقيقا وظنا والقيدر ارجع لما بعد كاف التشبيه لا لخصوص من اسلم على ما هو الحق والنقل خلافا لمن وهم (و) نذب (سده) اى اللحد (بلبن) وهو الطوب النى (ثم لوح) ان لم يوجد لبن (ثم قرمود) بفتح القاف شئ يجعل من الطين على هيئة وجوه الخيل (ثم آجر) بالمد وضم الجيم ان لم يوجد قرمود ثم يحجر (ثم قصب وسن التراب) باب اللحد عند عدم ما تقدم (اولى من) دفنه فى (التابوت) لانه من زى النصارى وكره فرش مضربة مثلاتحته ومخدة تحت راسه (وجاز غسل

تدسوية التراب كما هو الشائع الا نغلا فى الافضل (قوله الا ان يكون) اى ولى الميت الذى يعزى غائبا وقت الموت (قوله وعدم عمقه) اى القبر اى لان خير الارض اعلاها وشرها اسفلها لان اعلى الارض محل للذكر والطاعات فيحصل الميت بالقرب منه بركة ذلك قاله شيخنا (قوله واللحد) هو ان يخفر فى اسفل القبر جهة القبلة من المغرب للمشرق بقدر ما يوضع فيه الميت فى الارض الصلبة اى الماسكة (قوله من الشق) وهو ان يخفر فى اسفل القبر ضيق من اعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطى فم الشق ثم يصب فوقه التراب وانما فضل اللحد على الشق لخبر اللحد لناى معشر الامة المحمدية والشق لغيرناى معشر اهل الكتاب (قوله مقبلا) اى ورأسه جهة المغرب ورجلاه جهة المشرق (قوله على جسده) اى ملاصقة لجسده (قوله وهى عدم تسوية التراب) اى فان سوى عليه التراب فات التدارك (قوله كنكيس رجليه موضع راسه) اى بان يجعل راسه جهة المشرق ورجلاه جهة المغرب (قوله وشبهه فى مطلق التدارك) اى لان التدارك فى المشبه به بالحضرة وفى المشبه ما لم يخف التعير (قوله وكنترك الغسل) اى فانه يتدارك بأن يخرج من النبر ويغسل ويصلى عليه ما لم يخش تغيره وكذا اذا دفن بغير صلاة قال ابن رشد ترك الغسل والصلاة او الغسل فقط او الصلاة فقط فى الحكم سواء وان القوات الذى يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو ان يخشى عليه التعير اه عدوى (قوله ان لم يخف عليه التعير) اى فان خيف فاه لا يخرج ويصلى على القبر فى مسئلة ترك الصلاة اذا غسل ما تبقى به ولو بعد سنين كما هو قول ابن القاسم على ما مر لك وامامى مسئلة ترك الغسل فلا يصلى على القبر لقول المصنف وتلازما كذا قال عجم والمعول عليه ما قاله غيره من الصلاة على القبر فى مسئلة ترك الغسل ايضا وان معنى قول المصنف وتلازما اى فى الطلب فن طلب تغسيله اطلب الصلاة عليه وان لم يغسل بالفعل كما تقدم ذلك (قوله راجع لما بعد كاف التشبيه) وهو ترك الغسل ودفن من اسلم بمقبرة الكفار قال بن وهو الصواب وعابه حله المواق لانه قول سحنون وعيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم (قوله خلافا لمن وهم) وهو ح طفى والعجب من ح كيف جعل القيد خاصا بالاخيرة وان بقية المسائل تقوت بالفراغ من الدفن الذى هو الحضرة اه كلامه ولم يتنبه طفى الى ان هذا قول ابن وهب فقط وحيث كان منصوبا فلا عجب غايته ان تمسح المصنف على ذلك تمسحه له على قول ضعيف انظر بن (قوله وهو الطوب النى) هذا التفسير بمعنى قول المواق هو ما يصنع من الطين بالتين ور بما عمل بدونه وكما يندب سده باللبن يندب سدا للخلل الذى بين اللبن (قوله ثم آجر) وهو الطوب الاحمر (قوله وسن التراب) اى وسد اللحد بالتراب عند عدم ما تقدم لكن بعد عجنه بالماء اورش الماء عليه لاجل ان يثبت اولى من الدفن فى التابوت وهو الحشبة المسماة فى زماننا بالسحلية واعترض بعضهم على المصنف بان الاولى ان يقول ثم بالتراب وفيه نظر بل ما فعله المصنف اولى اذ لا يكون ما ذكره المعارض اولى الاولى كان بعد سده بالتراب مرتبة اخرى مع انه لا مرتبة بعده وكان ذلك المعارض نظره مع ما قبله كذا اقر شيخنا (قوله وادخلت الكاف الثامنة) اى من جاوza السنة الثامنة (قوله لامر اهقة) اى الى ان يصل لحد الامر اهقة بان يصل لثنتى عشرة سنة اما بن ثلاثة عشر فلا يجوز لها النظر لعورته كما لا يجوز لها تغسيله والحاصل ان الاقسام ثلاثة قان بمائة فأقل يجوز لها تغسيله والنظر لعورته وابن تسع لاثنى عشر يجوز لها النظر لعورته لا تغسيله واما بن ثلاثة عشر فأكثر فلا يجوز لها تغسيله ولا النظر لعورته لان ابن ثلاثة عشر مناهز والمناهز كالكبير كفى بمبق فعلم من هذا انه لا يلزم من جواز النظر للعورة جواز التغسيل لان فى التغسيل زيادة الجلس بالبد (قوله وجاز غسل رجل صبيسة الخ) قال فى التوضيح اذا كانت الصبية مطيقة لاوط لم يجز للرجل تغسيلها اتفاقا وان كانت رضية جاز اتفاقا واختلف فيما بينهم ما ذهب من القاسم لا يغسلها وما ذهب اشهب بغسلها بن الفكا كذا فى الاول مذمب المدونة

(٢٣ - دسوى ول)

الموا (ابن سبع) سن اسين ودحسب السن الثامنة لان سبع وان جاز لها

الموا (ابن سبع) سن اسين ودحسب السن الثامنة لان سبع وان جاز لها

واما على الشهرين الملاحقين بهما لا بنت ثلاث سنين (و) جاز للغسل (الماء المسخن) كالبرد (و) جاز (عدم الدلك أكثره الموتي) أكثره توجب المشقة أي الفادحة فيما يظهر وكذا ٣٣٨ عدم الغسل ويمم من أمكن تيممه منهم والأصل عليهم بلا غسل وتيمم على الأصح

(وقوله واما على الشهرين الملاحقين الخ) ينبغي ان يكون من القريب لمدة الرضاع ستة أشهر فيجوز للرجل ان يغسل بنت سنتين ونحوها شهرا كما يجوز له النظر لعورتها واما اذا كانت ثمة هي كبت سنتين فلا يجوز له تغسيلها ولا نظر عورتها واما بنت ثلاث سنين او اربع فلا يجوز له تغسيلها وان جاز له النظر لعورتها هذا وقد تقدم للمصنف جواز تغسيل الرجل للذكر سواء كان بالغا او صغيرا بقوله والمرأة اقرب امرأته ثم اجنبية فقد استوفى المصنف الاقسام الاربع (قوله المشقة الفادحة) أي في الدلالة والمراد بها الخارجة عن المعتاد (قوله وكذا عدم الغسل) أي وكذا يجوز عدم الغسل لكثرة الموتي أكثره توجب المشقة الفادحة في تغسيلهم بلا دلك (قوله والأصل) أي والأب ان كان يشق تيممهم مشقة فادحة صلى عليهم بلا غسل ولا تيمم وهذا لا يعارض ما مر من قوله وتلازم المصلحة ان المراد تلازما في الطلب ولا شأن ان الغسل مطلوب عند كثرة الموتي ابتداء وان اغتفر تركه للمشقة الفادحة وهذا الذي قاله الشارح هو ما قاله الشيخ ابراهيم اللقاني وصوبه بن خلافا لعج القائل بعدم الصلاة عليهم وان المراد بقول المصنف وتلازم ما في الفعل (قوله وتكفين بلبوس) أي وان كان الحديد افضل فالجواز هنا بمعنى خلاف الأولى (قوله والاكره) أي والا يكن طاهرا لطيفابان كان وسخا وكان نجسا كره في هذين وقوله ونذرب في الاخيرا اذا شهد به مشاهد الخير (قوله غير اربعة) أي كاتنين او ثلاثة (قوله خلافا لمن قال بنذرب الاربعة) أي وهو اشهب وابن حبيب وفي خش ان ابن الحبيب شهر قول اشهب وابن حبيب باستحباب الاربعة ومثله في عجم وهو سهو منه ما فان ابن الحبيب لم يشهر الا ما عند المصنف ونصه ولا يستحب جل اربعة على المشهور اه فأت تراعى شهرتي الاستحباب وهو خلاف ما نسباه له اه بن (قوله بأي ناحية الخ) قال عبق استعمل أي هنا بمعنى كل البدلية أي الدالة على العموم بطريق البدل لا الشمول مجازا أي وجاز البدء بكل ناحية شاء الحامل البدء بها من اليمين او اليسار من مقدمه او مؤخره وفيه ان هذا خلاف الطاهر والطاهر انها موصولة ببناء على قول ان عضفون ومن الصائغ من جواز اضافتها للسكر وجعلنا من ذلك قول الله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والتقدير وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه وكذلك التقدير هنا وبه بالناحية التي شاء الحامل البدء بها عاية ما فيه حذف الصلاة وهو جائز كقوله نحن الاثني فاجمع جو * عن ثم وجههم البنا أي نحن الاثني عرفوا بالشجاعة (قوله من اليمين) أي بأن يبدأ من يمين النعش او من يساره (قوله والمعين للبدء) كاشهب وابن حبيب فاشهب يقول يبدأ بمقدم السرير الايمن فيضعه الحامل على منكبيه الايمن ثم بمؤخره الايمن ثم بمقدمه الايسر ثم بمؤخره الايسر وابن حبيب يقول يبدأ بمقدم يسار السرير ثم بمؤخر يساره ثم بمؤخر يمينه ثم بمقدم يمينه كذا في عبق (قوله مبتدع) أي محتجع لا هو الاصل له (قوله لجنازة كل احد) أي سواء كان قريبا او اجنبيا (قوله او شابة) ومنه ما متجالة للرجال فيها ارب (قوله وابن) مراده به ما يشمل من الابن (قوله وكره لعير من ذكر) أي كابن عم وابن اخ وابن اخت واما العالم فقضى كلامه انها لا تخرج له ولكن عبارة ابن عرفة وابن رشد تقتضي ان المخرج له تأمل (قوله وجار جالس قبل وضعها) أي وجار البقاء على القيام حتى توضع (قوله شرط ان لا ينفجر الخ) فان تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراما (قوله وان لا تنهك حرمة) انتهاك حرمة ان يكون نقله على وجه يكون فيه تحقير له وعدم الاتهانه يتحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن وتعمام الخفاف مع اللطف في جملة قاله شيخنا (قوله وان كان النقل الخ) طاهره ان المعنى هذا اذا كان النقل من حضر ليدو بل وان كان من بدو لحضر (قوله حقه قلب المباحه) أي با

او ركبا (قبل وضعها) من على اعناق الرجال بالارص (و) جار (نمل) ليس قبل الدفن وكذا بعده من مكان الى اخر يقول بشرط ان لا ينفجر حال نقله وان لا تنهك حرمة وان يكون لمصلحة كأن يخاف عليه نيا كلة البحر او ترجي بركة الموضع المنقول اليه او ليدفن بين اهله او لاجل قرب زيادة اهله (وان) كان الذي (من بدو) الى حضر حقه قلب المباحه الا ان تجعل من بمعنى أي

779

واول وان من حضر لبس دو وذلك لانه انما يبالغ على المتوهم والمتوهم عدم جواز النقل من الحضرة للبدو ولا
 لعكس (قوله نكي بالقصر) هو ارسال الدموع من غير رفع صوت (قوله لان ما كان الخ) اى لان ارسال
 الدموع الذى برفع صوت لا يسمى الخ وهذه التفرقة بين المفصود والممدود هي احد قولين في اللغة والقول
 لا تخراهما ممتزجان فان وهو الذى في القاموس فارسال الدموع سواء كان برفع صوت او بدونه يقال له نكي
 ونكاه (قوله وحرم معهما) اى حرم البكاء معنى ارسال الدموع مع رفع الصوت ومع القول القبيح او مع
 احدهما والقول التبيح كياقتال الاعداء وياهاب الاموال وما يقوله النساء من التعديد والحاصل ان البكاء
 بجور عند الموت وبعده بقيد بن عدم رفع الصوت وعدم القول القبيح وامام معهما او مع احدهما فهو حرام كما
 يحرم اللطم على الصواب ومحل جواز البكى بالقيدين المذكورين ان لم يجتمعوا له والا كره (قوله وجع
 موت بقدر لضرورة) اى ولو كانوا اجانب (قوله كضيق مكان) اى كفى فراقه مصرفاته لو افر دكل من
 وعلها بقدر لم تسعهم القرافة (قوله ولو بأوقات) اى ولو كان الجمع أوقات (قوله فلا يجوز فتح قبره دفن آخر
 ايه) ولو كان الثانى من محارم الاول (قوله ذكورا) اى سواء كان الاموات الذين جعلوا للضرورة ذكورا
 مو اناناو بعضهم ذكورا والبعض انا ناهدا اذا كانوا اقارب بل ولو اجانب (قوله وكره الخ) هذا محترز قوله
 لا يجوز فتح قبر الخ (قوله وقدم الذ كر) اى فى الايلاء للقبلة (قوله فجبوب كذلك) اى حركية فصغير فعبد
 كبير فصغير (قوله فلا تشي كذلك) اى حرة كبيرة مصعيرة فامة كبيرة فصعيرة (قوله وجازى فى الصنف
 الواحد ايضا الصف) اى وجاز جعل الصنف الواحد صفا كما جاز جعل الاصناف صفا واحدا وحاصله انه
 اذا اجتمع جنائز من صنف واحد بان كانوا كلهم رجالا احرارا او عبيدا او محاصى او محارب او خنائى او انا
 جعلوا صفا واحدا من المشرق للمغرب وقوله ايضا غير طاهر اذ لم يتقدم له فى الصنف الواحد شئ واجاب تن
 بان فى الكلام حذفاى جازى فى الصنف الواحد ما تقدم وجاز فيه ايضا الصف او ان فى الصنف للجنس
 لصادق بجميعها كما يأتى للشارح وهذا اولى من ارتكاب الحذف (قوله وجاز جعل المفضول على عينه)
 اى على عين الامام فوق راس الفاضل وقوله بتقديم الفضل اى منهم فالفضل (قوله بل المعتدد) اى من
 الاصناف كذلك يجوز جعلهم صفا واحدا من المشرق للمغرب (قوله الا ان يحمل على الجنس) اى فقوله
 وجازى فى الصنف اى فى جنس الصنف الشامل لجميع الاصناف المتقدمة وهذا الحمل هو الصواب ويدل عليه
 قول المصنف ايضا اى وجازى فى الاصناف المجتمعة الصف من المشرق للمغرب ايضا كما جاز فيهم ما هم من
 جعلهم واحدا خلف واحد (قوله بل هي مندوبة) اى لقوله عليه الصلاة والسلام كنتم شتمكم عن زيارة
 القبور فرروها ولا حادىث اخر يقتضى الحث على الزيارة وذ كر فى المدخل فى زيارة النساء للقبور ثلثاته
 اقوال المنع والجوار على ما يعلم فى الشرع من الستر والتحفط عكس ما يفعل اليوم والثالث الفرق بين
 المتجالة والشابة اه وبهذا الثالث جزم النعالي ونصه واما النساء فيباح للقواعد ويحرم على الشواب
 اللاتى بحشى منهن الفتنة (قوله بلا حد الخ) اشار بهذا لقول مالك بلعنى ان الارواح وبمناها ما رفل
 يختص ريارتها وقت نسيته وانما يختص يوم الجمعة لفضله والفراع فيه رة الشيخ زروق وقد سهل فى المعيار
 نصيب القبور محتجعا مذ كره ابن طاوس ان السلف كانوا يفعلونه اه بن (قوله وليحذر من اخذ شئ من
 صدقات الخ) اى وامام ما فعله الناس من حمل تراب المقابر للتبرك قد كر فى المعيار انه جائز قال ما زالت الناس

فانه من اقبس ما يكون (وكره) لحي (خلق شعره) اي شعر الميت الذي

لا يحرم حلقه حال الحياة والاحرم (وقلم ظفره وهو) اي ماذ كرم من الخلق والقلم (بدعة) فبيحه لم تعهد في زمن السلف (وضم) ماذ كرم من الشعر والقلامه تدب على الاوجه (ان فعل) ماذ كرم (مع) في كفته (ولا تنكأ فوجه) اي يكره (ويؤخذ) اي يرال بالغسل او بغيره تدب كما هو مقتضى كلامهم (عفوها) اي ٣٤٠ ما يعني عنه مما سال منها بنفسه بعد الغسل ولودون درهم للظافة (و) كره (قراءة عند

موته) ان فعلت استئنا (كجمير الدار) اي تبخيرها الان يقصد زوال رائحة كريهة (و) كره قراءة (بعده) اي بعد موته (وعلى قبره) لانه ليس من عمل السلف لكن المتأخرون على انه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت ويحصل له الاجران شاء الله وهو مذهب الصالحين من اهل الكشف (و) كره (صباح خلفها) لما فيه من اظهار الجزع وعدم الرضا بالقضاء وهذا ينافي ما تقدم في قوله وبكى عند موته الخ واجيب بحمل ما هنا على قول وما تقدم على آخر والاطهر ما تقدم وقبل غير ذلك (وقول استغفروا لها) لخالفه السلف (وانصراف عنها بلا صلاة) عليها ولو طولوا والحاجة او باذن اهلها (او) بعد الصلاة (بلا اذن) من اهلها (ان لم يطولوا) كره (حمله بلا وضوء) لتأديه الى عدم الصلاة عليها الان يعلم ان بموضع الصلاة ما يتوضأ به (وادخاله) اي الميت (بمسجد) ولو على القول بطهارته (و) كره (الصلاة عليه) اي في المسجد والميت خارجة ائلا يكون وسيلة لادخاله فيه في ادخاله والصلاة عليه فيه قوله (مكررها) (وتكرارها) اي الصلاة ان وقعت اول جماعة بامام والاندب اعادتها (وتغسل جنب) من اضافة المصدر لفاعله (كسقط) وهو لم يستهل صار خالوا ولد بعد تمام امد الخلي وهو من اضافة المصدر لمفعوله اي ككراهه تغسل سقط (و) كره (تحنيطه وتسميته وصلاة عليه

بحملونه ويتبركون بقبور العلماء والشهداء والصالحين اه بن (قوله لا يحرم حلقه) اي كشعر الراس وقوله والاى بان كان يحرم حلقه حال الحياة كحلق لحيته وشاربه (قوله ويؤخذ الخ) اي انه اذا سال منها شيئ نفسه بعد الغسل ولودون درهم فانه يندب ازالته بالغسل او غيره لاجل النظافة وان كان معفو عنه لكونه سال بنفسه (قوله ان فعلت استئنا) ظاهر السماع الكراهة مطلقا وذهب ابن حبيب الى الاستحباب وتأول ما في السماع من الكراهة قائلا انما كره ذلك مالك اذا فعل ذلك استئنا ما نقله عنه ابن رشد واهل ايضا ابن يونس واقتصر اللغوي على استحباب القراءة ولم يعزل على السماع وظاهر الرسالة ان ابن حبيب لم يستحب الاقراءة بس وطاهر كلام غيرها انه استحباب القراءة مطلقا اه بن (قوله اي تبخيرها) اي لاجل زوال رائحة الموت وزعمه (قوله لانه ليس من عمل السلف) اي فقد كان عملهم التصديق والدعاء لا القراءة ونص المصنف في التوضيح في باب الحج على ان مذهب مالك كراهة القراءة على القبور ونقله ابن ابي جرة في شرحه على مختصر البخاري قال لانما مكلفون بالتفكير فيما قيل لهم وماذا هموا ومكلفون بالتدبر في القرآن فآل الامر الى اسقاط حد العملين اه وهذا صريح في الكراهة مطلقا (تيسره) قال في التوضيح في باب الحج المذهب ان لقراءة لا تصل للميت حكاه القرافي في قواعد والشيخ ابن ابي جرة اه وفيها ثلاثة اقوال نصل مطلقا لا تصل مطلة او الثالث ان كانت عند القبر وصلت والا فلا وفي آخره نازل ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قال وان قرأ الرجل واهدى ثواب قراءة للميت جاز ذلك وحصل الميت اجره اه وقال ابن هلال في نوازه الذي ائق به ابن رشد وذهب اليه غير واحد من ائمة الاندلسيين ان الميت يتفجع بقراءة لقرآن الكريم ويصل اليه شفعه ويحصل له اجره اذا هب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرقا وغربا وقصوا على ذلك اوقافا واستمر عليه الامر منذ ازمة سالفه ثم قال ومن اللطائف ان عز الدين بن عبد السلام اشافعي رأى في المنام بعد موته فقيل له ما قول فيما كنت تنكر من وصول ما يهدي من قراءة القرآن للموتى مال هيات وجدت الامر على خلاف ما كنت اظن اه بن (قوله خافها) لا مفهوم له كما قال ابن عاشر بل الصباح منهى عنه مطلقا بن (قوله وهذا ينافي ما تقدم) اي من ان الصباح اي البكاء مع رفع الصوت حرام (قوله وقول استغفروا لها) وذلك كما يقع بمصر عشي رجل قدام الجنائزة ويقول هذه جنازة فلان استغفروا له (قوله ولو طولوا) اي ولو حصل طول في تجهيزها (قوله او الحاجة) اي او كان الانصراف للحاجة (قوله او بعد الصلاة) اي او كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن وحاصل الفقه ان الانصراف قبل الصلاة كره ومطلقة اسواء حصل طول في تجهيزها ولا كان الانصراف للحاجة اوله بحاجة كان الانصراف باذن من اهلها ام لا واما ان كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره ان كان بعير اذن من اهلها والحال هم لم يطولوا فان كان باذن اهلها فلا كراهة طولوا او لا وان طولوا فلا كراهة كان باذن اهلها ام لا (قوله لا وضوء) اي للحامل (قوله ولو على القول بطهارته) اي لاحتمال خروج قدر منه ومراعاة للقول بنجاسته (قوله وكره الصلاة عليه) فان صلى عليه فيه كرهه من حيث يقع في الصلاة في المسجد واثيب على الصلاة من حيث انه امور بها وقول ابن رشد وعلى الكراهة فلا يأنم في صلاته ولا يؤجر مراده انه لا يأنم في ايقاعها من المسجد ولا يؤجر في ايقاعها فيه فني الاثم والجرم صرف الى الايقاع في المسجد لا الى الصلاة نفسها (قوله والاندب اعادتها) اي والاتع اول جماعة بامام أن وقعت اولاً من فندب اعادتها اي جماعة ولو تعدد افد (قوله كسقط) اي كما يكره ايضا تغسيل سقط نعم يندب غسل دمه ووجب لفه بخرقه ومواراته وندب كونها حبيدار (قوله وهو من لم يستهل صار خال) اي ولو تحرك او عطس او بال او رضع قليلا

بطهارته (و) كره (الصلاة عليه) اي في المسجد والميت خارجة ائلا يكون وسيلة لادخاله فيه في ادخاله والصلاة عليه فيه قوله (مكررها) (وتكرارها) اي الصلاة ان وقعت اول جماعة بامام والاندب اعادتها (وتغسل جنب) من اضافة المصدر لفاعله (كسقط) وهو لم يستهل صار خالوا ولد بعد تمام امد الخلي وهو من اضافة المصدر لمفعوله اي ككراهه تغسل سقط (و) كره (تحنيطه وتسميته وصلاة عليه

ودفنه بدار وليس) أي دفته في الدار (عباس) وجب عليه شترى ردها لانه ليس له حرمة الموتى (بخلاف) دفن (الكبير) وهو من استعمل فحشاء
 يوجب الرد (لا) يكره تعميل (حائض) الميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا الوضوء طمع عنها صارت كالجنب (و) كره
 (صلاة فاضل) يعلم او عمل او امامة (على بدعي) ردها لمن هو مثله (او منظر كبرية) كرها وشرب خمر ان لم يخف عايبهم الضيعة (و) كره صلاة
 (الامام) واهل الفضل (على من حذو القتل) اما (بحد) كحارب وتارك صلاة وزان محصن (او قود) تقاتل مكافئ زجر الامثالهم (ولو قولا)
 اي القتل (الناس دونه) اي دون الامام (وان مات) من حذو القتل (قبله) اي قبل القتل (ففيه) اي في كراهة صلاة الامام واهل الفضل
 عليه وهو الراجح وعدم كراهتها (تردد) كره (سكفين بحري) ونخر (ونجس) وكأخضر ٣٤١ (ومعصف) من كل ما ليس ببيض ماعدا

المزغفر والمورس كما هو
 (امكن غيره) اي غير
 ما ذكر من الحرير وما
 بعده (و) كره (زيادة
 رجل على خمسة) عمامة
 ومزور وقيص ولقافسين
 وكذا زيادة امرأة على
 سبعة (و) كره (اجتماع
 نساء لبكي) بالقصر
 ارسال الدموع بلا رفع
 صوت فالواو في قوله
 (وان سرا) للحال لا
 للمبالغة (وتكبير نعش)
 لما فيه من انبهاة او
 اظهار عظم المصيبة
 (وقرشه بحري) ولو
 لاهراة ومفهوم فرش
 ان ستره به جائز (واتباعه
 بنار) للتشاؤم وان كان
 فيها بخور فكراهة اخرى
 للسرف (و) كره (نداء
 به) اي بالميت بان يقال
 بصوت مرتفع فلان
 مات فاسعوا لجنائزته
 (بمسجد) لكراهة رفع
 الصوت فيه (او باب)
 لانه ذريعة لدخوله ولان

(قوله ودفنه بدار) انما كره لانه لا يؤمن عليه ان يبش مع انتقال الملك (قوله بخلاف دفن الكبير)
 راجع الى الحكمين قبله فيجوز دفنه في الدار كما قال المواق وان كان الافضل مقابر المسلمين وهو عيب يوجب
 ردها اه بن (قوله صارت كالجنب) اي في كراهة تعميل الميت (قوله ان لم يخف الخ) اي والافلا
 كراهة في صلاة الفاضل عليهما (قوله وكره صلاة الامام على من حذو القتل) اي بخلاف من حذو الجلد
 فانه لا يكره صلاته عليه ولو مات بالجلد (قوله ففيه تردد) اي لابي عمران واللخمي قال عبق وانظر هل
 يدخل فيه من مات بالحس قلت كلام التوضيح صريح في ان من قدم للقتل فمات خوفا من القتل قبل اقامه
 الحد عليه من محل التردد المذكور وان ابا عمران يقول يصلي عليه الامام واللخمي يقول يستحب للامام
 ان لا يصلي عليه فانظره وحينئذ فتظير عبق قصور اه بن (قوله ونجس) يؤخذ منه انه لا يشترط في
 صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلي (قوله وكره زيادة رجل على خمسة) اي لانه غلو (قوله واجتماع نساء
 لبكي) اي سواء كان عند الموت او بعده وهذا مقيد لقوله سابقا بكي اي ما لم يجتمع عواله والا كره وكان
 الاولى تقديمه هناك ولا مفهوم للنساء بل الرجال كذلك وانما خص النساء بالذكر لان الاجتماع لذلك
 شأنهن (قوله للحال لا للمبالغة) فيه نظر بل المبالغة على بابها لان المحرم انما هو البكاء بالصوت العالي واما
 مطلقة فكذلك و قد قال ابن عاشر كافي طي ما قبل المبالغة اجتماعهن للبكاء جهرافهم ومحكوم له بالكراهة
 وقد نص البرزلي على ان الصراخ العالي ممنوع اه بن (قوله ان ستره به جائز) اي اذا كان ذلك الحرير ساذجا
 غير ملون والا كره كافي نقل المواق (قوله للسرف) اي ان كان لذلك الطيب بال اه بن (قوله لا لنداء
 بكخلق بصوت خفي) اي في المسجد واولى في غيره (قوله فالمراد الاعلام) اي اعلام المحافل بعوته واشار الى
 انه ليس المراد بالنداء حقيقة الذي هو رفع الصوت بل المراد به الاعلام مجازا (قوله وقيام لها) اعلم ان
 القيام للجنائز كان مطلوباً ولا يتم انه نسخ ففهم من ابن عرفة ان نسخه من الوجوب للاباحة والندب قولان
 وما ذكره المصنف من الكراهة قلعه ففهم من قول ابن رشد ثم نسخ بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقوم للجنائز ثم جلس واحمرهم بالجاوس قال ح وفهم الكراهة من كلام الباجي وسند فانظر اه بن
 (قوله وتطين قبره او تبيضه) اكثر عباراتهم في تطينه من فوق وتل ابن عاشر عن شيخه انه يشمل
 تطينه طاهرا وباطنا وعله الكراهة ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا طين القبر لم يسمع صاحبه
 الاذان ولا الدعاء ولا يعلم من يزوره اه بن (قوله لمير مباهاة) اي وكان ذلك التحوير لغيره مباهاة (قوله
 وما عطف عليه) اي من التبيض والتحوير والبناء عليه في الاراضي الثلاثة المتقدمة في الشارح (قوله
 اوصار) اي اتبر بسبب ما بني عليه او حوله مأوى لاهل الفساد (قوله او في ارض محبسة الخ) اي
 او كان ذلك القبر في ارض محبسة او مرسدة اي في حرم البناء عليه وتحويره بالبناء وان لم يقدح بذلك مباهاة

النداء من فعل الجاهلية (لا) لنداء (بكخلق) كسر الحاء المهملة وفتح اللام جمع حذو به بفتح فسكون (اصوب) في المراد الاعلام بعوته
 من غير نداء فلا يكره له ندب لانه وسيلة لمطلوب (و) كره الجالس مرث به جنازة او مشيع سبقها للمصبرة وجلس (قيام لها) وكذا استمرار
 من معها قائما حتى توضع (و) كره (تطين قبر) اي تليسه بالطين (او تبيضه) بالجير (و بناء عليه) اي على قبره او مدرسة
 (او تحوير) عليه بأن يبنى حوله حيطان تحديق به ان كان ذلك بأرض مملوكة له او مير باذن او ميرت اعير مباهاة و من غير ان يصير مأوى
 للفساق ولا يهدم حينئذ (وان بوهي به) اي بماذ كرم من التطين وما عطف به اوصار مأوى لاهل الفساد او في ارض محبسة كقراة
 مصر او مرسدة للدفن او في ملك الغير غير اذنه (حرم) ووجب هدمه ومن الضلال الجمع عليه ان كثيرا من الاغبياء ينون بقراة مصر
 اسبلة ومدارس ومساجد وينشون الاموات ويجعلون محلها الا كنفة وهذه الخرافات ويرجمون انهم فعلوا الخيرات كلا

ما فعلوا الا المهلكات (وجاز) ما ذكر (التمييز) وهو انما يكون في غير كعبة ومدرسة وشبه في الجواز قوله (كحجر او خشبة) يوضع على القبر (بلا نقش) لاسمه او تاريخ موته والا ٣٤٢ كره وان يوهى به حرمة وظاهره ان النقش مكره ولو قرأنا ويبنى الحرمه لانه يؤدى الى

امتنانه كذا ذكرنا ومثله نقش القرآن واسماء الله في الجدران ولما نهى الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وانهما متلازمان وكانا مطلوبين لكل مسلم حاضر كلة او جله تقدم له استقرار حياة غير شهيد معترك شرع في الكلام على اضداد تلك الاوصاف استغناء بذكر اضدادها عنها وبنو احد المتلازمين وهو الغسل عن نسي الآخر وهو الصلاة واطلق الثاني من غير بيان لبيان الحكم فقال (ولا يغسل شهيد معترك) اي يحرم نفسه له كما قال بعضهم وهو من قتل في قتال الحر بين (فقط) ولا حاجة له بعد قوله معترك (ولو) قتل (ببلد الاسلام) بأن غزا الحر بين المسلمين (او لم يقاتل) بان كان غافلا او نائما او قتلته مسلم يظنه كافرا او دأسته في قتلته عليه مسلم يظنه كافرا او دأسته انجيل او رجع عليه سبقه او سهمه او تردى في بئر او سقط من شاهق حال القتال (وان) كان (اجنب) اي جنبا او حائضا تعين عليها القتال بفتح عدو (على الاحسن

مراده بالمحبة للدفن ما صرح بوقفيتهاله وبالمرصدة له ما وقفت لذلك من غير تصرف بوقفيه بل بالتخليه بين الناس وبينها وعلمت بما قلناه ان قول الشارح اوفى ارض محبة عطف على قوله وان يوهى به حرمة لان الحرمه فيه مطلقة (قوله ما فعلوا الا المهلكات) اي وحيث ذفيجب هدم ما بنى بالقرافة المذكرة من المدارس والمساجد والاسبلة والبيوت والقباب والحدائق (قوله وجاز ما ذكر) مراده بما ذكر البناء فوقه وحوله (قوله وهو انما يكون الخ) اي والبناء للتمييز انما يكون جائزا اذا كان يسيرا لان كان كثيرا كدرة رقبه وظاهره جواز البناء اليسير للتمييز ولو في الارض المحبة للدفن وهو كذلك ففي بن مانصه الذي اختاره ح ان التحوير بالبناء اليسير لاجل تمييز القبور جائز في مقابر المسلمين قال وهو الذي يغمهم من كلام المخمى وابن بشير وابن عبد السلام ومن اجوبة ابن رشد لما مضى عياض رة ل نصها ثم قال وهو الذي يغمهم من آخر كلام التوضيح اه كلامه وتحصل مما تقدم ان البناء على القبر وحوله في الاراضي الثلاثة يوهى المملوكة او لغيره باذن والموات حرام عند قصد المباهاة وجائز عند قصد التمييز وان خلا عن ذلك كره واما البناء فوقه وحوله في الارض المحبة فحرام الا بقصد التمييز فائتران كان البناء يسيرا (قوله والا كره) اي والا بأن كان في الحجر او الخشبة نقش كره وفي ح التخفيف في الكتابة على قبور الصالحين (قوله ويبنى الحرمه الخ) اي واما كتابة ورقة فيها ذكر او دعاء وتعليقها في عنق الميت فحرام ويجب اخراجها ان لم يطل الامر واما المصحف فيجب اخراجه مطلقا (قوله استغناء) حال من ضمير شرع اي حالة كونه مستغنيا بذكر اضداد تلك الاوصاف عنها لان الضدين متلازمان فاذا حكم على احدهما بالاستغناء كان الثاني ثابتا ولا محالة لان الضدين لا يرتفعان (قوله ويبنى) عطف على قوله بذكر اي واستغناء بني الخ (قوله كما قال بعضهم) ممن صرح بحرمة تعييله ابن رشد في المقدمات (قوله فقط) احتراز بذلك عن بقية الشهداء كالمبطون والغريق والحريق وميت الطاعون فانه يغسل (قوله ولا حاجة له بعد قوله معترك) اي لخروج الشهداء المذكورين بقوله معترك في شئ آخر وهو ان قول المصنف ولا يغسل شهيد معترك يقتضي ان من شول الحربي الكافر بتفسير معركة يغسل وهو قول ابن الناسم ومقتضى موضع من المدونة وروى ابن وهب لا يغسل شهيد كافر حربي غير معركة لكونه له حكم من قتلها وهو نص المدونة في محل آخر ونبهه سحنون واصبغ وابن يونس وابن رشد ويحيى القرطبي فتمنى انه لم يكن غسل اباه وصلى عليه حين قتله عدو كافر بقرطبة حين اغار عليها الكفار على غيلة والناس في احرامهم وذ كرشينا ان ما قاله ابن وهب هو المعتمد وقد اتفق سنة اثنتين وخمسين والنصف ان اسرى نصارى يابدى مسلمين اغاروا على الاسكندرية وقت صلاة الجمعة والمسلمون في صلاتها يقتلوا جماعة من المسلمين فأفتى عجم بعدم غسلهم وعدم الصلاة عليهم (قوله أن كان غافلا) اي حين التال (قوله او قتله مسلم يظنه كافرا او دأسته الخيل) فيه نظر اذ لم يذكر المواقف في هاتين الصورتين الا انه غسل ويصلى عليه فهو المعتمد اه بن (قوله وان اجنب على الاحسن) في المواقف قال اشهب لا يغسل لشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله اصبغ وابن المباحشون خلافا لسحنون ورجع ابن رشد ترك غسل الجنب اه وصوابه لو قال ولو اجنب على الاظهر اه بن (قوله لان رفع حيا الخ) حاصل كلام المصنف انه اذا رفع حيا فانه يغسل ولو منقوذا المقاتل ما لم يكن مغمورا وهو المشهور من قول ابن القاسم كذا في التوضيح عن ابن بشير ونقل المواقف عن ابن عرفة وابن يونس والمأزري ما يوافق وطريقه سحنون انه متى رفع منقوذا المقاتل او مغمورا فلا يغسل وهو الذي اقره عليه ابن عبد البر في الكافي وصاحب المعونة والمعول عليه لاول وقول سحنون ضعيف وقد اعترضه المواقف بتغسيل عمر رضي الله عنه بحضور الصحابة مع انه رفع منقوذا لمقاتل ثم نقل اي المواقف عن ابن عرفة وابن يونس والمأزري ما يوافق المصنف وجعل قول سحنون

لان رفع حيا من المعركة ثم مات (وان اتخذت مقاتله) المعتمدان منقوذا المقاتل لا يغسل ولو رفع غير مغمور (الا المغمور) مقابلا مستثنى من قوله لان رفع حيا وهو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى ان مات ولم تنفذ مقاتله (ودفن) وجوبا (بنيابه) اي فيها المباحة (ان سترته) اي جميع جسده ويمنع ان يراذ عليها جثثا (والا) تستره (زيد) عليها ما يستره فان وجد عمر يا ناستر جميع جسده (بحف) الباء فيه

بمعنى منع أى مع خفف (وقلنسوة) يعنى ما يتعمم عليه من عرقبة وغيرها (ومنطقة) ما يشد به ٣٤٣ الوسط (قل بمنها وخاتم) من فضة (قل

فصه) أى قيمة فصه (لا) بالة تحرب من (درج وسلاح) كسيف (ولا) يغسل (دون الجبل) يعنى دون اثنى الجسد والمراد بالجسد ماعدا الراس فاذا وجد نصف الجسد او اكثر منه ودون الثلثين مع الراس لم يغسل على المعتدلى يكره لان شرط الغسل وجود الميت فان وجد بعضه فالحكم للغالب ولا حكم لليسير وهو مادونهما (ولا) يغسل (محكموم بكفره) أى يحرم (وان صغيرا) مميزا (ارتد) لان ردة معتبرة بكاسلامه وان كان يؤخر قتله بلوغه ان لم يتب (او فوى بساويه) او مشترية ولو قال مالكة كان اشمل (الاسلام) وهذا فى الكتابي ولو غير مميز وما يأتى فى الردة من انه يحكم بأسلامه تبعاً لاسلام سايه فهو فى المجوسى (الا ان يسلم) الكتابي المميز بالفعل فيعسل (كأن اسلم) من غير سبي (وقر من بويه) اينابل ولومات بدار الحرب فانه يعسل ويصلى عليه (وان اختلطوا) أى المحكوم بكفرهم مع مسلمين غير شهداء (غسلوا) جبا (وكفئوا) بيزالمسلم بالنية فى الصلاة) ودفعوا فى مقابر المسلمين (ولا) يغسل (سقط لم يغسل) سارخا (ولو تحرك) انه

مقابلا لمشهور فانظر قول الشارح نجا لعبق المعتدانه لا يغسل من ابن اتى به انظر بن (قوله بمعنى مع) أى ودفع بثيابه حالة كونها مصاحبة لخفف فدفعه بثيابه لازم وجعله بدلا من قوله بثيابه وكما انه قيل بخففه الخ فاسد لان المبدل منه فى نية الطرح فيقتضى انه انما يدفن بالخلف والقلنسوة ومما معها فانظروا كذلك (قوله لا بالة تحرب) أى لا بدفن مع آلة حرب (قوله ولا يغسل دون الجبل) النهى هنا على جهة الكراهة بخلافه فيما مر فانه للتحريم فالعلة فى ترك الصلاة على مادون الجبل خوف الوقوع فى المكروه وهو الصلاة على غائب ان قلت ان ترك الصلاة على مادون الجبل يؤدى لترك الصلاة راسا وكيف يترك واجب وهو الصلاة عليه خوفا ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب قلت اجاب فى التوضيح بما حصله انا لاختطاب بالصلاة على الميت الا بشرط الحضور وحضور جله كحضور كله وحضور الاقل بمنزلة العدم (قوله على المعتد) فيه بطرفان عدم الغسل فى هذا انما نقله فى التوضيح عن اشهب على وجه يقتضى انه مقابل للمشهور الذى هو غسل الجبل اه بن فعلى هذا المراد بالجبل ثلثا الجسد ولو مع الراس بناء على المشهور وعلى كلام اشهب فلا يغسل الا الكامل واما البعض فلا يغسل ولو كان ثلاثة ارباعه (قوله فان وجد بعضه فالحكم للغالب) كما اذا وجد ثلثاه وفقد ثلثه فاستخفوا الصلاة عليه لان اليسر تنبع للكثير فلا حكم لليسير حينئذ (قوله وهو مادونهما) أى مادون الثلثين (قوله ولا يغسل محكوم بكفره) أى من زنديق وساحر ومجوسى وكنابى ومرتد الى أى دين (قوله او فوى به) أى بالصغير وهو عطف على ارتد أى وان صغيرا ارتدا وصغيرا فوى به سايه الاسلام (قوله وهذا فى الكتابي) لان صغار الكنايين لا يجبرون على الاسلام على الراجح وكبارهم لا يجبرون عليه اتفاقا والمراد بالكبير من يعقل دينه لا البالغ فقط (قوله وما يأتى فى الردة من انه) أى الصغير (قوله فهو فى المجوسى) أى لانه يجبر على الاسلام وهل المجوسى الذى يجبر على الاسلام يكون مسلما بمجرد ملك المسلم له وهو لابن دينار مع رواية معن أى بنوى مالكة اسلامه وهو لابن وهب او حتى يقدم ملكه ويزيه برى الاسلام ويشرعه بشرائعه وهو لابن جبيب او حتى يعقل ويحجب حينئذ ثعارة فتعلمه ابن رشد خامسا حتى يجب بعد اختلامه وهو اسحقون قال ابن عرفة وعز اعياض الاولين لروايتين فيها فلم منه ترجيح الاولين وعليهما اذا مات قبل الجبر فانه يغسل ويصلى عليه والحاصل ان الصغير من سبي المجوس لا خلاف فى انه يجبر على الاسلام الا ان يكون معه ابواه واحدهما فان مات قبل الجبر فعلى الخلاف المتقدم (قوله بل ولومات بدار الحرب الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف وفقر من ابويه لا مفهوم له لانه لو اسلم بدار الحرب وبقي فيها حتى مات فانه يغسل ايضا وكذا من اسلم من اولاد اهل الذمة المالكين عندنا اهل كتاب ام لا وبقي عند اهل حتى مات فانه يغسل لان اسلامه معتبر (قوله غسلوا وكفئوا الخ) أى ومؤنة غسلهم وكفئهم من بيت المال ان كان المسلم منهم فقيرا لا مال له ولا مال الكافر لاحق له فى بيت المال لا ناقول غسل المسلم وتكفينه ومواراته لا يتحقق الا بفعل ذلك فى الكافر ولا ايتيم الواجب الابه فهو واجب اتمان كان للمسلم مال سواء كان معه ام لا فان مؤنة جميعهم تؤخذ من مال المسلم واحتراز السارخ بقوله غير شهيد عما اذا اختلط المحكوم بكفره بشهيد معركة فانه لا يغسل واحد منهم ودفعوا بمقبرة المسلمين بعلينا لحق المسلم ببقى ما لو اختلط مسلم بغسل شهيد معتزك والظاهر ان يغسل الجميع ويكفئهم دفنهم بثيابهم احتياطا فى الجائنين وصلى عليهم وهل غير الشهيد بالنية او لانه قد قيل بالصلاة على الشهيد فليس كالكافر (قوله ولا يغسل سقط) أى يكره كما قال التارخ بعد (قوله ولو تحرك) اللغضى احتلف فى الحركة والرضاع والعطاس فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة وعارضة المازرى بأن يعلم يقينا انه محال بالعادة ان يرضع الميت واجاب المواق بما حاصله ان المراد انه محكوم له بحكم الميت لانه ميت حين رضاعه حقيقة اه بن (قوله اذ قد يتحرك المقتول) أى وقد يكون العطاس من الريح وقد يكون البول من استرخاء المواء (قوله اورضع) أى يسيرا واما كثرة الرضاع فمعتبرة والكثير ما نقول اهل المعرفة انه لا يش مثله الا من فيه حياة مسقرة (قوله اذ واحد الخ) أى لان كل واحد منها لا يدل الخ (قوله فيهما) أى فى نية بحرقه

الحركة لانه على الحياة اذ قد يتحرك المقتول (او سطس اوبل اورضع) اذ واحد منها لا يدل على استقرار الحياة أى يكره (الا ان تتحقق الحياة) بسلامة من علاماتها من صياح او طول مدة فيجب غسله (وغسل همه) أى لسقط (ولف بخرة فوري) وهو با فيها

وفي غسل الدم تنظر (ولا يصلي على قبر) أي يكره على الأوجه (الآن يدفن بغيرها) أي بغير صلاة فيصلي على الشبر وجوبا ولا يخرج إن شيف عليه التغير والاخرج على ٣٤٤ المعتمد وحمل الصلاة على القبر ما لم يطل حتى يظن فناؤه (و) لا يصلي على (غائب) من غرق

ومواراته (قوله وفي غسل الدم تنظر) قال شيخنا العدوي الظاهر أنه مستحب (قوله ولا يصلي على قبر) أي به أن يصلي عليه قبل دفنه (قوله على الأوجه) أي خلافاً للقول عبق أي يمنع على المشهور فإنه لا وجه للمنع إذ غاية ما يلزم على الصلاة على القبر تكرار الصلاة والحكم فيه الكراهة كما قدمه المصنف وما وقع لابن عرفة من التعيير هنا بالمنع فيحمل على الكراهة لما ذكرناه اه بن (قوله وحمل الصلاة على قبر) أي إذا خيف عليه التعيير وقوله ما لم يطل الخ أي والا فلا يصلي على الذير (قوله ولا يصلي على غائب) أي يكره وأما صلواته عليه الصلاة والسلام وهو بالمدينة على النجاشي لما بلغه موته بالحشبة فذلك من خصوصياته وإن صلواته عليه لم تكن على غائب لرفعه له صلى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلواته عليه كصلاته الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها ورد ابن العربي الجوابين معا بأن كلا من الخصوصية والرفع يقتضيان دليل وليس بوجود اه بن (قوله ولا تكرار الصلاة على من صلى عليه) أي يكره ذلك إذا كان صلى عليه ولا جاعة والاندب أعادتها جاعة كما تقدم (قوله أو صاه لرجاء خيره) أي ودة لرواه لا عاظة من بعده لعداوة بينهما لم تنفذ وصيته بذلك لعدم حوازه وكان من بعده أحق بالإمامة أن رجى خيره أيضاً والأقدم الوصي لأن من بعده إذا كان لا يرجى خيره والقرض أن بينهما عداوة فيخشى أن يقصر في ادعائه والإمام محمود الصلاة وصلاة المأمومين مرتبطة به (قوله الأمام الخطبة) أي مع مباشرتها على الظاهر لأن المراد مع تواترها لا غير كالأصفي المولى على الحكم بالقرير في الخطبة والصلاة (ثم أقرب العصبية) أي ولا مدخل للزوج وأما السيد فله مدخل بالعتق (قوله وإن تعدد العاصب لجنابة) أي والحال أنهم نساوا في القرب (قوله أو أكثر) أي أو تعدد العاصب لا أكثر من جنابة كالأجتماع ميثان أو أكثر وكان لكل جنابة ولي فيقدم الأفضل من هؤلاء الأولياء (قوله أو غيرهما) أي من المرححات المتقدمة في باب الإمامة (قوله ولو ولي امرأة) كالأجتماع ميثان ذكر واثني لكل منهما ولي وكان ولي المرأة أفضل من ولي الرجل فيقدم ولي المرأة الأفضل إذا صلى عليها مع صلاة واحدة (قوله أي النول بترتيب) أي يجوز ترتيبهن والحاصل أن القول لا تزل يقولن أنهن يصلين دفعة ويكره ترتيبهن والنول الثاني يقول يجوز كل من الأمرين صلاتهن دفعة وترتيبهن (قوله والقبر حبس) أي على الدفن فان نقل منه الميت أو بلى لم يتصرف فيه بغير الدفن كالزعر وبناءه يتألا لا تتفاح به (قوله حيث كان مسنماً والطريق دونه) أي وظن دوام شيء من عظامه فيه كما قال المصنف فكراهة المشي مقيدة بقيود ثلاثة (قوله والأجار) أي والأبأن كان مسطحاً أو كان مسنماً وكان في الطريق أو ظن فناؤه وعدم بناء شيء منه في القبر جار المشي عليه وأولى لو كان مسطحاً في الطريق (قوله ولو ينعل) ظاهره ولو كانت متنجسة ولو أكثر المرور ولو كان المار كافراً والظاهر جواز المشي بالدواب قياساً على النهل المتنجسة قاله شيخنا (قوله وكذا الجلوس عليه) أي يجوز مطلقاً كما هو ظاهر ح لأنه أخف من المشي خلافاً لما في عبق من أن الجلوس على المشي يكره أن كان السبر مسماً والطريق دونه وظن بقاء شيء من الميت فيه فان تبقى قيد من القيود الثلاثة جار فان هذا لم يله أحد كذا أقروا شيخنا وأما ما ورد من حرمة الجلوس على القبر فهو محمول على الجلوس اقتضاء الحاجة (قوله مادام به) هذا قيد للنفيين فقط أي نفي المشي ونفي النباش لا لقوله أيضاً بس أذهو حبس وإن لم يبق فيه شيء لا يعجب الذنب وأشار لذلك الشارح بقوله لا بناؤه داراً الخ ولا يجوز أخذ سجادة المبرأ الثانية لبناء قنطرة أو مسجد أو دار بالاولى وقوله ولا حرته للزراعة لكن لو حرث جعل كزراعته في مؤنة دثن القنطرة اه خش (قوله مسائل) أي ثلاثة وتقدمت رابعة وهي نبشه لأجل نقله فيجوز بالشرط المتقدمة وخامسة وهي نبشه لدفن غيره عند الضرورة (قوله إن أبي) أي ربه من أخذ

واكيل سميع أوفى بلد أخرى (ولا تكرار) الصلاة على من صلى عليه وهذا مكرر مع قوله وتكرارها (والأولى) أي الأحق بالصلاة على الميت أماماً (وصى) أو صاه بالصلاة عليه (رجى خيره) صفة توصي تفيد التعليل كأنه قال أو صاه لرجاء خيره (ثم) إن لم يكن وصي فالأولى (الخليصة لأفرعه) أي نائبه في الحكم (الا) إن يوليه حكماً (مع الخطبة) للجمعة (ثم أقرب العصبية) فيقدم ابن فابنه فأب فأخ فابنه فخذ فعم فابنه (و) إن تعدد العاصب لجنابة أو أكثر يقدم (الأفضل ولي) بزيادة فقهه أو حديث أو غيرهما (ولو) كان الأفضل (ولي امرأة) فيقدم على ولي الرجل المفضل اعتباراً بفضل ولي المرأة الميتة (وصلى النساء) على الجنابة عند عدم الرجال (دفعه) أقداً إذا ولا ينظر لسبق بعضهن بعضاً بالتكبير أو السلام فإذا فرغن كره لمن فاتته منهن أن تصلي (وحجج ترتيبهن) أي القول بترتيبهن واحدة بعد أخرى وضعف بأنه تكرار للصلاة وهو مكرره (والقبر) أي غير السقط (حجس لا يمشي

عليه) أي يكره حيث كان مسماً أو أضرى دته والأجار ولو ينعل وكذا الجلوس عليه (ولا يباش) أي يحرم (مادام) الميت القيمة أي مدة ظن دوام شيء من عظامه غير ببدن (به) أي فيه والأجار المشي والنبش للدفن فيه لا بناؤه داراً ولا حرثه للزراعة واستثنى من منع النباش مسائل ثلاثة (الآن) يتبع ربه بغير غصبيه (بالبناء) الممجة بل غصبه الميت أو غيره فينبش إن أبي من أخذ القيمة ولم يتغير الميت

(او) يشعرب (قبر) حفر (ملكه) بغير اذنه (اونسى معه مال) لغيره ولو قل اوله وشع الوارث وكان له بال ان لم يغير الميت والاجبر غير الوارث على اخذ القيمة او المثل ولا شئ للوارث (وان كان) القبر المحفور (بما) اى مكان (عكك فيه الدفن) كارض محبسة له او مباحة فدفن فيه ميت بغير اذن حافره (بقي) الميت فيه (وعليهم) اى على ورثة المدفون فيه (قيمه) اى قيمة الحفر (واقله) اى القبر عفا (مامنع رائحته) اى رائحة الميت (وحرسه) من اكل كسبع ولا حذلا كثره وندب عدم عمقه كاهن (وبقر) ٣٤٥ اى شق بطن ميت (عن مال) له او لغيره

ابتلعه حيا (كثر) بأن كان نصابا (ولو) ثبت (بشاهد وعين) ومحل التقيد بالكثير اذا ابتلعه لحوف عليه اولد او اء اما لقصد حرمان الوارث فيقرو ولو قل (لا) يقرر (عن جنين) ربح لا خراجه ولا تدفن به الا بعد تحقق موته ولو تغيرت (وتؤولت ايضا على البقر) وهو قول سحنون واصبغ تأولها عليه عبد الوهاب (ان ربحي خلاصه حيا وكان فى السابع والتاسع فاكتر (وان قدر على اخراجه من محله) بجيلة (فعل) اللخمى وهو مما لا استطاع (والنص) المعول عليه (عدم جواز اكله) اى اكل الاذى الميت ولو كافرا (المضطر) ولو مسلما لم يجد غيره اذ لا تنتهك حرمة آدمى لا آخر (وصحح اكله) اى صحح ابن عبد السلام القول بجواز اكله للمضطر (ودفنت مشركة) اى كافرة (جلت من مسلم)

القيمة (قوله او يشعرب قبر حفر بملكه الخ) حاصله انه اذا دفن فى ملك غيره بدون اذنه فقال ابن رشد للمالك اخراجه مطلقا سواء طال الزمن ام لا وقال اللخمى له اخراجه ان كان بالقور واما مع الطول فليس له اخراجه وجبر على اخذ القيمة وقال الشيخ ابن ابي زيد ان كان بالقرب فله اخراجه وان طال فله الانتفاع بظاهر الارض ولا يخرج اطر بن (قوله اونسى معه مال) اى كنوب غطى به فى القبر او خاتم او دنابر وفى المواق ان لرب المال ان يخرج بمجرده عوام من غير توقف على يئنه او تصديق بخلاف الكفن المغصوب وانظر الفرق بينهما اه وقد يقال الفرق ان التكفين حوز لوضع اليد فلا بد فى قتله عن الحائز من يئنه او تصديق بخلاف مصاحبة المال له فلا يعد حوزا (قوله بما عكك فيه الدفن) اى فى مكان عكك فيه الميت الدفن خاصة وقوله كارض محبسة له اى للدفن وقرر شيخنا ان القبر الذى يرافقه مصر كالملاوكة لكلفة فيها وحينئذ فينبش القبر ويخرج الميت على الخلاف السابق فيه (قوله فدفن فيه) اى فى ذلك التبر المحفور فى الارض المذكورة (قوله وعليهم) اى من تركته فان لم يكن له تركه كانت قيمته من بيت المال ولا تلزم الورثة من مالهم (قوله اى قيمة الحفر) اى وليس المراد قيمة القبر لئلا ينافى الموضوع من ان القبر حفر فى ارض ليست ملكا لاحد وانما عكك كل احد الدفن فيها فالخافركن سبق لمباح وما ذكره من لزوم قيمة الحفر هو قول ابن اللباد وهو المعتمد وقيل عليهم حفر مثله وقيل الاكثر من قيمة الحفر وقيمة الارض المحفورة وقيل الاقل منهما (قوله بان كان نصابا) استحسن بعض الاشياخ ان المراد به نصاب الزكاة لانصاب السرقة اه شيخنا عدوى (قوله ولو ثبت) اى ابتلاعه له بشاهد وعين والظاهر انه لا يتأتى هنا عين استظهار اعدم تعلق المدعى به بذمة الميت وحينئذ فيلغز بها ويقال دعوى على ميت ليس فيها عين استظهار واذا بقر على المال فلم يوجد عزركل من المدعى والشاهد وقوله اما لقصد الخ اى اما ابتلاعه لقصد الخ (قوله لا يقرر عن جنين) اى ولو ربحي خروجه حيا وهذا قول ابن القاسم وهو المعتمد وذلك لان سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمتها لاجله بخلاف المال فانه محقق (قوله وتؤولت ايضا على البقر) اى من خاصرتها اليسرى حيث كان الحمل انشى اما ان كان ذكر افاته يكون من خاصرتها اليمنى اه عدوى وذكر ايضا ان محل الخلاف فى جنين الاذى اما جنين غيره فانه يقرر عنه اذا ربحي قولوا واحدا (قوله وهو) اى اخراجه بجيلة من الميتة مما لا استطاع لانه لا بد لـ اخراجه من التوة والدافعة وشرط وجودها الحياة لا لخرق العادة اه عدوى (قوله عدم جواز اكله) اى ولو ادى عدم الاكل لموت ذلك المضطر (قوله لم يجد غيره) هذا محل الخلاف اما لو وجد غيره فلا يجوز اكله قولوا واحدا (قوله وصحح اكله) وعلى هذا فانظر هل يتعين اكله نأ او يجوز له طبخه بالنار وللشافعية يحرم طبخه وشبه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرر بدونه (قوله اى كافرة) سواء كانت كناية او مجوسية (قوله شبهة) اى شبهة ملك او نكاح مطلقا اى سواء كانت كناية او مجوسية (قوله ولا تعرض لهم) اى سواء استقبلوا بها قبلتنا او قبلتهم (قوله وعلى واجده) اى ويوجب على واجد ميت البحر الذى ربحي فيه مكفنا وكذا ميت البحر الغريق فيه (قوله ولا يعذب بكاء) اى لا يتألم به كقال عياض فليس المراد به التعذيب بالنار او المناقشة لكن ورد انه ال للميت اجب نواثل فعمل على ايصائه كقال المصنف وهذا يناسب

(٤٤ - دسوق اول) بوطء شبهة مطلقا او بنكاح فى كناية و يتصور بنكاح فى غيرها ايضا حيث اسلم عنها (بمقبرتهم) لعدم

حرمة جنينها ولا تعرض لهم وقوله (ولا يستقبل) بها (قبلتنا ولا قبلتهم) حقه التأخير بعد قوله الا ان يصيح فليواره (وربحي ميت البحر) اى فيه مغسلا مختطا (مكفنا) مصلى عليه يستقبل القبلة على الشق الايمن غير منقل (ان لم يرج البر قبل غيره) والاوجب تأخيرها اليه وعلى واجده دفنه (ولا يعذب) ميت (بكاء) حرام (لم يوص به) فان اوصى عذب وكذا ان علمه منهم ولم يوص بتركه حيث ظن امته اللهم

يدخله قبره) أى لا يجوز له ذلك (الآن) يخاف عليه أن (يضيق فليؤاره) وجوباً مكفناً فى شئ ولا خصوصية للاب ولا يستقبل به قبلتنا لأنه ليس من أهلها ولا قبلتهم إذ لا نعظمها فلا نقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الجنائزة (احب) أى افضل عند مالك (من) صلاة (النفل) بشرطين الاول (إذا قام بها الغير) والاعتين الثانى (ان كان) الميت (بحار) للمصلى من قريب أو صديق (أو) كان (صالحاً) ترجى بركته والا كان النفل والجلاوس فى المسجد أى مسجد كان افضل وولما انهمى الكلام على كتاب الصلاة اتبعه بكتاب الزكاة لقربها فى كتاب الله تعالى والزكاة لغة النمو والبركة أى زيادة الخير يقال زكا المال اذا زاد وزكا الزرع أى نما وطاب وشرعاً اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً مستحقه ان تم الملك وحول غير معان وحرق وتطلق على الجزء المذكور أيضاً فقال

باب ١٢

(تجب زكاة نصاب النعم) الابل والبقر والغنم (بما كان) فلا تجب على غاصب ومردع بالفتح رملة ط (وحول

بقاء العذاب على حقيقة (قوله ولا يترك مسلم لوليه الكافر) أى يحرم (قوله ولا يغسل مسلم أباً) كافر أو لا بناء على أن غسل الميت تعبد لا للنظافة والاجاز (قوله أى لا يجوز له ذلك) أى لزوال حرمة أبوته بموته (قوله ولا خصوصية للاب) أى بل غيره من الأقارب كذلك بل لو وجد كافر ميت وليس معه أحد من أهل دينه ولا من أقارب به المسلمين وخيف ضياعه وجبت مواراته كما فى المدونة وظاهره ولو كان حرياً وقيل ان الحر بى يترك للكلاب تأكله (قوله والا كان النفل والجلاوس فى المسجد أى مسجد كان افضل) اعترض بأن المصلى على الجنائزة يحصل له ثواب الفرض وهو اعظم من ثواب النفل فكيف يكون النفل احب منه واجيب بأن هذا مبنى على القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع فيه لا بالانقراض منه وفى هذا الجواب نظر لما تقرر فى فرض الكفاية من ان اللاحق بالداخل فيه يقع فعله فرضا وان قيل يستعوطه بالشروع فيه فالببحث باق على القولين اهـ بن ولعل الاولى ان يقال انهم توسطوا هنا فلم يقولوا بأفضليتها من النفل مطلقاً نظر المساقيل انها صلاة لغوية القصص منها الدعاء حتى اجازها بعضهم بلا وضوء وليس فيها السجود الذى هو اقرب ما يكون لعبده من ربه اذا كان متلبساً به وقوى النظر لقرضيتها حق الجارو بركة الصالح

باب الزكاة

(قوله وشرعاً اخراج الخ) هذا تعريف لها بالمعنى المصدري وقوله وتطلق على الجزء المذكور أى الجزء لمخصوص المخرج من المال المخصوص اذا بلغ نصاباً المدفوع لمستحقه ان تم الملك وحول غير المعدن وهذا تعريف لها بالمعنى الاسمى وسمى ذلك الجزء المأخوذ زكاة مع كونه نقص المال حساً النموه فى نفسه عند الله تعالى كما فى حديث ما نصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كما يرضعها فى كف الرحمن فيربها له كما يربى احدكم فلقوه وافصيله حتى تكون كالجبل اولانه يعود على المال بالبركة والتنمية باعتبار الارباح اولان صاحبها يركو بأدائها قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (قوله من مال مخصوص) وهو النعم والحرق والغنم والتمردان وعروض التجارة والمعادن (قوله تجب زكاة الخ) هذا فى قوة قولنا كل نصاب من انواع النعم تجب فيه الزكاة وظاهره كان ملكاً لواحد او لا ثر وهو كذلك والمراد بالزكاة المعنى المصدري وهو الاخراج لا المعنى الاسمى اذ لا تكليف الا بفعل (قوله نصاب النعم) النصاب اعم الاصل وشرعاً التدرج الذى اذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه وسمى نصاباً اخذ الله من النصب لانه كعلامة نصبت على وجوب الزكاة اولان للفقراء فيه نصيباً والنعم واحد الانعام وهى المال الراعية فيصدق بالابل والبقر والغنم سمي ما ذكر نعماً كثيرة نعم الله فيه على خلقه من النمو وعموم الاتفاع والنعم اسم جمع لا اسم جنس لانه لا واحد له من انظره بل من معناه واسم الجنس هو الذى يفرق بينه وبين واحدته بالهاء غالباً (قوله بئان) أى بسبب ملك للنصاب وبسبب حول أى هو وحول عليه او على اصله فالاول كما لو كان يملك اربعين نعجة تمام الحول والثانى كما لو كان ملك عشرين نعجة حوامل ثم ولدت قبل تمام الحول فقد حال الحول على اصله واعلم ان الحول شرط بلا خلاف اصدق تعريف الشرط عليه لانه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من وجوده وجوبها ولا عده لتوقف وجوبها على ملك النصاب وقسم المانع كالدين فى العين واما الملك فمال القرائى انه سبب لانه يلزم من عدمه عدم الوجوب ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لذاته وقال ابن الحاجب انه شرط نظر الظاهر وهو انه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عده لتوقفه على شروط اخر كالحول وانتفاء مانع كالدين وقرن المؤلف له بالشرط يؤكده كونه شرطاً ولا يشكك عليه التعبير بالياء التى لاسببية لان جعلها لاسببية غير متعين لجواز ان تكون للنعمية او انه استعملها فى حقيقتها وهى لاسببية ومجازها وهى المعية (قوله كمال العبد ومن فيه شائبة رق) أى كالمكاتب والمدبر لان كلا منهما وان كان يملك لكن ملكه غير تام لان تصرفه مردود لان اسيدته انتزاعه لعدم صدق هذه العمل على المكاتب (قوله بشرطه) أى بان كان ما يبيده من المال قدر ما عليه من الدين او ازيد منه

فرخصة هذا اذا كانت النعم سائمة وهى الرابعة بل (وان) كانت (معلوفة) ولو فى كل ٣٤٧ الحول (وعاملة) فى حوت او حبل اوسقى

(او قتا) بكسر النون كلها او بعضها (لا) تجب فى المتولد (منها ومن الوحش) كالو ضربت خول الطباء اناث الغنم او العكس مباشرة او بواسطة (وضمت لفائدة) من النعم والمراد بها هنا ما تجدد منها ولو بشراء اودية لا خصوص ما يأتى فى قوله واستقبل بشائة تجددت لاعن مال (له) اى للنصاب اذا كانت من جنسه (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) اى حول النصاب (يوم) اى جزء من الزمن ولو لحظة (لا اقل) من نصاب فلا تضم الفائدة له نصابا كانت اوقل ويستقبل بها حولا وتضم الاولى للشايسة وحولها من الشايسة الا للتاج كاتقدم وهذا بخلاف فائدة العين فانها لا تضم لنصاب قبلها بل يستقبل بها ويبقى كل مال على حوله والسرقة زكاة الماشية موكولة للساعي فلو لم تظم الشايسة للنصاب الاول لادى ذلك لخروجه مرتين وفيه مشقة واضحة بخلاف العين فانها موكولة لاربابها واما اذا كانت الماشية الاولى دون النصاب وقتلنا يستقبل فلا مشقة ولما تكلم على وجوب زكاة النعم اجالا لشرع فى الكلام على كل نوع منها فصلا فقال

بأقل من نصاب (قوله فرخصة) اى ولان ما قارب الشئ يعطى حكمه (قوله وهى الرابعة) اى التى ترى الكلا والعشب النبات واعلم ان السائمة تجب الزكاة فيها اذا توفرت فيها الشروط واختلفت فى المعلوفة فى كل الحول او بعضها وفى العاملة فى حوت ونحوه فذهبنا وجوب الزكاة فيهما وقال الشافعى اذا علقت فى الحول ولو جمعة لازكاة فيها وقال ابو حنيفة واجدا اذا علقت كل الحول او غالبه فلا زكاة فيها والا فلا زكاة والعاملة لازكاة فيها عند الشافعى وابى حنيفة ولو سائمة (قوله بل وان كانت معلوفة) اى والتقييد بالسائمة فى الحديث لانه العال على مواشى العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له (قوله وعاملة) اى هذا اذا كانت مهملة بل وان كانت عاملة (قوله وتاجا) اى هذا اذا كانت غير تاج بل وان كانت كلها تاجا خلافا لادود الطاهري القائل ان التاج لا يزكى ولا يلزم من وجوب الزكاة فى التاج الاخذ منه بل يكلف ربها شرا ما يجزى وقوله وتاجا ولو كان التاج من غير صنف الاصل كمالو تتيجت الابل والبقر غناتر كى التاج على حول الامهات ان كان فيها نصاب او مكمل للنصاب الامهات فاذا ماتت الامهات كلها ركى التاج على حول الامهات اذا كان فيها نصاب وكذا اذا مات بعض الامهات وكان الباقي منها مع التاج نصابا ركى الجميع حول الامهات (قوله لامنها ومن الوحش) اى مطلقا هذا هو المشهور وقيل بالزكاة مطلقا وقيل ان كانت الام وحشية فلا زكاة والا فلا زكاة (قوله او بواسطة) اى واحدة او اكثر كذا فى خش وعبق قال بن وفيه نظر بل ظاهر النقل خلافه وذلك لان ظاهر نقل المواق قصر ذلك التاج الذى لاركاة فيه على المتولد منها ومن الوحش مباشرة واما اذا كان ذلك التاج بواسطة او اكثر فالزكاة واجبة فيه من غير خلاف واستظهر ذلك البدر العرافى (قوله وضمت الفائدة له) اى سواء كانت نصابا او اقل منه وحاصله ان من كان له ماشية وكانت نصابا ثم استفاد ماشية اخرى شراء اودية او هبة نصابا ولا فان الثانية تظم للاولى وتركى على حولها سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الاولى بشهر او يوم فان كانت الاولى اقل من نصاب فلا تظم الثانية لها ولو كانت الثانية نصابا ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات فحولها حولهن وان كانت الامهات اقل من نصاب اتفقا لان التاج كالم يحقدركما فى اصله ثم ان ضم الفائدة للنصاب ميسر بما اذا كانت من جنسه امالو كانت من غير جنسه كابل وغنم لكان كل على حوله اتفقا فاذا كان عنده اربعون من الغنم وقبل كمال حولها ولو يوم ملك خمس من الابل او كان عنده اربعون من الغنم فدخل عليها الحول ثم قبل بحى الساعي ملك خمس من الابل فكل على حوله فيستقبل بالابل حولها من يوم ملكها (قوله لا اقل من نصاب) فلا تظم الفائدة له ولو صارت اقل قبل الحول يوم او بعده وقبل بحى الساعي فى كلام المصنف حذف من الاخر لالة الاول (قوله وهذا الخ) هذا مقابل اتموله وضمت الفائدة من النعم له (قوله فانها موكولة لاربابها) اى ولا مشتمة عليهم فى اخراج زكاة كل مال عند حوله وهذا الفرق اعترضه النخعي وغيره بان فى العتبية ان هذا الحكم جار فممن لاسعاة لهم ابواسحق ولعلها كان الحكم هكذا فى السعاة صار اصلا مطردا اه طفى (قوله فيشمل الذكرو الانثى) اى فكل منهما مال له ضائنه ويجزى اخراجه هنا لان الشاة المأخوذة زكاة عن الابل كالشاة المأخوذة زكاة عن الغنم كما صرح بذلك فى الجواهر وغيرها ونص الباب كائى ح الشاة المأخوذة عن الابل سنها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتى انه يؤخذ عنها الذكرو الانثى وهذا مذهب ابن القاسم واشهب واشترط ابن القاسم ان لا يكون تلك الضائنة بلغت السن المجزى بان تكون جسدعة او جسدعا اقف عليه لا أحد (تنبيه) لابدان تكون تلك الضائنة بلغت السن المجزى بان تكون جسدعة او جسدعا ولعل المصنف انما ترك ذلك اعتمادا على ما يأتى فى زكاة النعم (قوله او تساوى الخ) مثله فى عبارة ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام وابن هر ون بان ظاهره انه اذا تساوى يؤخذ من الضأن والا قرب من هذا انه يجزى الساعي (قوله وجب منه) اى وجب ان يخرج منه اما ذكرنا وانئى فيخير فى اخراج الا فضل او الادنى

(الابل) يجب (فى كل خمس) منها (ضائنه) يتمد يد الهرة على النون من الضأن وهو مهمور لا بالياء التحية وماؤه للوحدة فيشمل الذكرو والانثى وهو خلاف المعز (ان لم يكن جل غنم البلد المعز) بان كانت كلها اوجها ضائنا او تساوى فان غلب المعز وجب منه

الآن يطوع المالك بدفع الضأن فالعبرة بغنم البلد (وان خالفته) اء خالفت غنم المالك جل غنم البلد فان عدم الصنفان في البلد طولب بـ كسب اقرب بلد اليه (والاصح اجزاء بعير) عن الشاة ان وقت قيمته بقيمتها ويتنهي ما يجب فيه الزكاة من الابل بالغنم (الى خمس وعشرين) باخراج الغاية فاذا بلغت (فبت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بنت مخاض (سليمة) بأن لم تكن اصلا او كانت معيبة (فابن لبون) ذكر ان كان عنده والاكلف بنت مخاض فحكم عدمهما حكم وجودهما الى خمس وثلاثين (وفي ست وثلاثين بنت لبون) ولا يجزى عنها حق الى خمس واربعين (و) (في ست واربعين حقة) الى ستين (و) (في احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) (في ست وسبعين بنتا لبون) الى تسعين (و) (في احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) (في مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي) ان وجد او فقدا

(قوله الا ان يطوع المالك بدفع الضأن) اي فانه يجزئ ويحجر الساعي على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف في صورة منطوق المصنف واخرج معزافه لا يجزئ (قوله وان خالفته) مبالغة في المفهوم اي فان كان جل غنم البلد المعز وجب منه وان خالفته غنم المالك بأن كانت ضأنا او مبالغة في المنطوق اي تجب الضأنة حيث كان جلها غير معز وان خالفت غنم المالك جل غنم البلد بأن كانت غنمه معزا او مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كما اشار له الشارح بقوله اي فالعبرة بغنم البلد وان خالفته (قوله والاصح) اي كما قاله عبد المنعم القروي وصححه ابن عبد السلام خلافا للباجي وابن العربي القائلين بعدم الاجزاء وخرجه المازري على اخراج القيم في الزكاة قال ابن عرفة وهو بعيد لان القيم بالعين اه قال ح ولا بعد اذ ليس مراده حقيقة القيم وانما مراده انه من بابها لا ترى انهم قالوا في مصرف الزكاة لا يجوز اخراج القيم وجعلوا منه اخراج العرض عن العين (قوله اجزاء بعير) تعبيره بالاجزاء يفيد انه غير جائز ابتداء وهو كذلك وقوله بعير اي ذكر او اثنى لاطلاق البعير على كل منهما وظاهر اجزاء البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام وهو ما ارتضاه حج قائلا خلافا لما عليه بعض الشراح ومراده به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة اي واما عن شاتين فأكثر فلا يجزى قول واحد ولو زادت قيمته على قيمتها (قوله ان كانت له سليمة) اي ان كانت موجودة ملكا له حال كونها سليمة وهل ولو كانت كريمة لانها الاصل ولا يتقل البدل مع امكان الاصل وهو ظاهر المصنف او محله ما لم تكن كريمة والاخذ ابن اللبون للنهي عن اخذ كرائم الناس انظر في ذلك (قوله فابن لبون ذكر) وتجزئ بنت اللبون بالاولى وهل يجزئ الساعي في قبولها او لا يجزئ بل يجزئ على قبولها قولان واقتصر في التوضيح على القول بجزئه ونسبه للمدونة فهو المعتمد وليس في الابل ذكر يؤخذ عن اثنى الا ابن اللبون فانه يؤخذ عن بنت المخاض كما علمت وحيث لا يجزئ ابن المخاض عن بنت المخاض ولا ابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا (قوله تحكم وجودهما) في تعيين بنت المخاض وانما يكفي باين اللبون اذا عدمت بنت المخاض فقط حقيقة او حكما والحاصل انه ان وجد احد الشبثين تعين وان وجد امعنا تعين بنت المخاض وكذا ان عدا ما لکن ان اتى في هذه الحالة الاخيرة باين اللبون بعد الزامه بنت المخاض كان للساعي اخذه ان رآه اظن الكونه اكثر لحال كبر سنه او اكثر نمنا والا لزمه بنت المخاض احب او كره كما لابن القاسم في المدونة فان عدم الامران وقبل الزامه بنت المخاض اتى باين اللبون فقال ابن القاسم بجبر الساعي على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجودا فيها وقال اصبح لا يجزئ (قوله ولا يجزئ عنها حق) اي ولو لم توجد او وجدت معيبة واما اخذ الحق عن بنت اللبون فتجزئ والفرق بين ابن اللبون يجزئ عن بنت المخاض والحق لا يجزئ عن بنت اللبون ان ابن اللبون يتمتع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فقابلت هذه الفضيلة فضيلة الاثوثة التي في بنت المخاض والحق ليس فيه ما يزيد عن بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة الاثوثة التي فيها (قوله وفي مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي) اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان بين ما تقدم من التقادير وبين ان في الاحدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتين قال ثم ما زاد في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فقهم الامام مالك ان المراد بالزيادة زيادة عقد اي عشرة وهو الراجح وجل ابن القاسم الزيادة على مطلق الزيادة ولو حصلت بوحدة في مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون باتفاق واما في مائة واحدى وعشرين الى تسع الخلاف بينهما فعند الامام بخير الساعي بين اخذ حقتين او ثلاث بنات لبون وهو ما مشى عليه المصنف وذلك لان المائة والواحد والعشرين يصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات لبون اذ فيها اكثر من خمسين واكثر من ثلاث اربعينات فلذا اخيرا الساعي وقال ابن القاسم بتعين ثلاث بنات لبون (قوله الخيار للساعي) اي فان اختار الساعي احد الصنفين وكان عند رب المال الصنف الاخر افضل اجزاء ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شئ زائد قاله سند (قوله ان وجد او فقدا) فان وجد احد الصنفين تعين رفقا برباب المواشي ومثله ما اذا وجد او كان احدهما معيبا فهو كالعدم وكذا اذا كان احدهما من كرائم الاموال

(وتعين احدهما) ان وجد (منفردا) للرفق (ممن في) تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (يتغير الواجب) فيجب (في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وثلاثين حقة وبتا لبون فان زادت ٣٤٩ عشرة وسارت مائة واربعين ففيها

حقتان وبت لبون فان زادت عشرة ففيها ثلاث حقائق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة ومائتين بتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبت لبون وفي مائتين خيبر الساعي في اربع حقائق او خمس بنات لبون وفي مائتين وعشرة حقة واربع بنات لبون وهكذا ولما ذكر القدر المأخوذ في النصب شرع في بيان سنة فقال (وبنت الحاض) هي (الموفية سنة) ودخلت في الثانية سميت بذلك لان الابل سنة تحمل وسنة تربي فأما حامل قد محض الجنين بطنها وفي حكمها (ثم كذلك) بقية الاسنان المرتبة فبنت اللبون ما اوفت ستين ودخلت في الثالثة لان امها صارت لبونا اي ذات لبن والحقة ما اوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل وان يحمل على ظهرها والمذعة ما اوفت اربعة ودخلت في الخامسة لانها تجرد استناتها اي تسطها (البقر) يجب (في كل ثلاثين) منها

فيتعين الصنف الاخر الا ان يشاهد بها يدفع الكرام فان وجد الصنفان سليمين واختار الساعي احدهما وكان الصنف الاخر افضل عند رب الماشية اجزاه ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شيء زائد قاله سند (قوله وتعين احدهما) اي الحقتان او الثلاث بنات لبون حال كونه منفردا في الوجود فاذا وجد احدهما وفقد الاخر اخذ الساعي ما وجد ولم يكلفه ما فقد (قوله ثم في تحقق كل عشر) انما قدر الشارح تحقق لاجل ان يدخل في كلام المصنف المائة والثلاثون فان الواجب يتغير فيها ولو ابقى كلام المصنف على ظاهره لم تدخل هذه الصورة فيه لان ظاهره ممن في كل عشر بعد المائة والتسعة والعشرين يتغير الواجب وضابط الاخراج فيما اذا زادت الابل على المائة والثلاثين ان تقسم عدد عقود ما يراد تركيته على عدد عقود الخمسين او على عدد عقود الاربعين فان اتسمت على الخمس فقط دون كسر فالواجب عدد الخارج حقا فاذا على الاربعة فقط دون كسر فعدد الخارج بنات لبون او عليهما معادون كسر فالواجب عدد خارج احدهما ويا في الخيار كافي ما تاتي الابل وان انكسر عليهما فالع قسمتها على الخمسة واقسمها على الاربعة وخذ بعدد الخارج الصحيح بنات لبون وانسب الكسر للاربعة المتسمة عليهما فان كان رعا فأبدل واحدة من بنات اللبون بحقة وان كان اربعين فأبدل اثنين وان كان ثلاثة اربع فأبدل ثلاثة (قوله هي الموفية سنة) وما قبل تمام السنة قسمي حوا ولا يأخذها الساعي عن بنت الحاض مع زيادة بمن ولا يأخذ ما فوق الواجب ويدفع ثمنها قاله ابن القاسم واشهب فان وقع ذلك ونزل اجزا اه عدوى (قوله فأما حامل) اي فادامت سنة التريبة على الولد فأما حامل (قوله قد محض الجنين) اي تحرك الجنين في بطنها (قوله لان امها صارت لبونا) اي صار لها لبن جديد (قوله استحققت الحمل) اي طرقت الفحل وقوله وان يحمل اي واستحققت ان يحمل على ظهرها فالعطف مغار (قوله البقر) انما يعطفها فيقول والبقر والعنم لان هذه نصب مستقلة ليس فيها تابع ولا متبوع ثم ان البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لانه يشق الارض بحوافره وهو اسم جنس جعي والبقرة تقع على الذكر والمؤنث لان ناه للوحدة لا للتأنيث (قوله والاثنى افضل) اي وحينئذ فيجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على دفعها (قوله ذو ستين) اي ودخلت في الثالثة تبيعان لان قرنيه يتبعان اذنيه اولانه يتبع امه (قوله وفي اربعين مسنة) وتستمر المسنة الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان الى تسعة وستين فاذا بلغت سبعين ففيها مسنة وتبيع فاذا بلغت ثمانين ففيها مستان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة اتبعة فاذا بلغت مائة ففيها تبيعان ومسنة فاذا صارت مائة وعشرة ففيها تبيع ومستان فاذا بلغت مائة وعشرين خيبر الساعي كما قال الشارح قال ابن عرفة والضابط في معرفه واجبها قسم عقود ما يريدز كانه فان اتسمت على عدد عقود الاربعين من غير كسر فالواجب عدد الخارج مسنات وعلى عقود الثلاثين فالواجب عدد الخارج اتبعة وان اتسمت عليها فالواجب عدد خارج احدهما ويا في الخيار كافي الابل وانكسرها على عقود الثلاثين والاربعين يعني قسمها على عقود الاربعين ويقسم على عقود الثلاثين فالواجب عدد صحيح خارج اتبعة وبديل لكل ثلث من كسره مسنة من صحيح خارج (قوله بخير الساعي الخ) اي اذا وجد الصنفان او عدما وتعين احدهما اذا وجد منفردا (قوله كافي الابل) تشبيه في مطلق التخيير وشبه بمائتي الابل وان لم يتركه لم يذكر التخيير فيها لانه لا يترك من ضابطه المتقدم في قوله وفي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فلاس فيه احواله على مجهول (قوله العنم) هو مبتدأ اول وشاة مبتدأ ثان وفي اربعين خبر الثاني والجملة خبر الاول والرباط محذوف اي اسمها في اربعين منها (قوله شاة) اناء فيها واحدة اي للدلالة على ان المراد واحد من اخراد - ليس وايست ثلاثين ولذا ابدل من الساء المذكور والمؤنث بـ وله جذع ارجذعة اي ذكر او انثى (قوله ذو سنة) اي تامة كما قال ابن خيبر والوجه

(تبيع) ذكر والاثنى افضل (دوستين) اي ودخلت في الثانية (وي) ص (اربعين) سنة (اسي) داب ثلاث من السنين اي اوقتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر بخير الساعي في اخذ ثلاث مسنات او اربعة اتبعة (ك) تخيير في (مائتي الابل) المعالوم من الضابط المأخوذ في اربع حقائق او خمس بنات لبون وفي (العنم في اربعين) منها (شاة) بدع او جذعة ذوات سنة

كان (معزاً) خلافاً لمن قال يتعين الضأن حتى عن المعز إلى مائة وعشرين (وفي مائة واحد وعشرين شائناً) إلى مائتين (وفي مائتين
 عشرة ثلاث) إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين ٣٥٠ (وفي أربع مائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة شاة) ذكراً أو أنثى (ولزم الوسط) في

وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية وقيل ابن ستة أشهر وكان الأولى للمصنف ان يزبد او تني بان يقول
 جذع او جذعة ذوسنة او تني كما في المدونة والرسالة والجواهر وعليه يأتي هل الخيار للساعي او للمالك قولان
 ابن عرفه كون التخيير بين الجذع والثني للساعي اولر بها قولاً اشهب وابن نافع قاله طفي وقديتال ان المصنف
 انما تكلم على اقل ما يجزئ وهو الجذع واما الثاني فهو كبر من الجذع لان الجذع من الضأن والمعز ذوسنة
 تامة على ما مر فيه من الخلاف واما الثاني منهما فهو ما اوفى سنة ودخل في الناية اظهر بن (قوله ولو معزاً)
 مبالغة في قوله جذع او جذعة لان الخلاف موجود فيهما قول ابن حبيب لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من
 المعز لاعتن الضأن ولا عن المعز لقول ابن القصار لا يجزئ الا انثى من المعز دون الذكر منه ولو اراد الرد على
 ابن القصار فقط لقال ولو معزاً ذكراً اه عدوى وقوله ولو معزاً اي اذا كانت الشياه المركبة عنها معزاً
 اخذاً مما يأتي (قوله ثم لكل مائة) اي بعد الاربع مائة شاة فلا يتغير الواجب بعد الاربع مائة الا بزيادة المئين
 (قوله ولزم الوسط) اي ان الانعام كانت من نوع او من نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال في اخذها فان
 لم يكن فيها وسط بان كانت كلها خياراً او شراراً فان الساعي لا يأخذ منها شيئاً يلزم بها بالوسط ما لم يتطوع
 المالك بدفع الخيار ومحل الزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار لان يرى الساعي اخذاً للمعيبة اعط
 للفقراء فله اخذها (قوله الان يرى الساعي اخذاً للمعيبة) اي اعط للفقراء فله ذلك لباو غها سن الاجزاء
 لكن برضار بها ثم ان هذا جار في ما فيه الوسط وما انقرد بالخيار والشرار فالاستثناء راجع للحالات كلها كما
 يدل عليه كلام التوضيح والجواهر وتخصيص عيم رجوعه لغير الاولى يخالف لاطلاق اهل المذهب وظواهر
 نصوصهم اه طفي (قوله بخت) هي ابل ضخمة مائة للقصر لها سنامان احدهما خلف الآخر تأتي من ناحية
 خراسان واعاضمت البخت للعرب لانها صنفان مندرجان تحت نوع الابل وكذا الضأن والمعز صنفان
 مندرجات تحت نوع الغنم وكذلك الجاموس صنف من البقر (قوله وجاموس لبقر) اعلم ان الجاموس والحجر
 صنفان مندرجان تحت البقر والحجر يسكون الميم جمع جراء كانه لعبة الحرة على لونها سميت بذلك فاذا علمت
 هذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يتول وجاموس لجر لان الشأن ان الصنف انما يضم للصنف الاخر المندرج
 معه تحت نوع لان الصنف يضم للنوع المندرج تحته كذا في البساطي (قوله وخير الساعي) دليل لجواب
 لشرط وقوله وخير مفرع على قوله وضم بخت لعرب اي واذا ضم احد الصنفين للآخر فان وجبت واحدة
 في الصنفين ونسأوا بخير الساعي في اخذها من ايها شاء وهذا اذا وجد السن الواجب في الصنفين او فقد
 منهما وتعين المفرد كما قلناه ح عن الباجي عند قوله وفي اربعين جاموساً اه بن (قوله بكمسة عشر
 من الجاموس) اي وكثلاثة عشر بعيراً من البخت ومثلها من العرب (قوله كعشرين بختاً) اي فالواجب
 فيها في الستة والثلاثين بنت لبون (قوله وكعشرين جاموساً الخ) اي فالواجب فيها تباع كاهم (قوله فن
 الاكثر) اي فتؤخذ تلك الواحدة من الاكثر (قوله اذا الحكم للعالم) قال ابن عبد السلام وهذا متجه ان
 كانت الكثرة ظاهرة واما ان كانت كالشاة والشاتين فالظاهر انهما كالمساويين اه شيخنا عدوى (قوله كائنين
 وستين ضأناً) اي وكثمانية وثلاثين عراباً ومثلها بختاً فالجملة ستة وسبعون فيها بنت لبون وكثلاثين جاموساً
 ومثلها بقر فالجملة ستون فيها تباعان (قوله اي نمأؤخذ من الاقل) اي انما تؤخذ الواحدة من الاقل كما
 تؤخذ واحدة من الاكثر بشرطين الخ (قوله اي اوجب الثانية) اي فالأقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية
 صار كالمساوي (قوله ولو غير وقص) اي هذا اذا كان الاقل من النصاب وقصاً كائة وثلاثين معزاً وثلاثين
 ضأناً بل ولو كان غير وقص كما مثل (قوله كائة وعشرين ضأناً) اي وكائة من الضأن واحد وعشرين

الابل والبقر والغنم كانت
 من نوع او نوعين (ولو انقرد
 الخيار) كما خض وذات
 لبن وغسل الا ان يتطوع
 المالك (او الشرار)
 كسفلة وذات عرض
 وصيب (الان يرى الساعي
 اخذاً للمعيبة) لكثرة لجها
 يذبحها للفقراء او غنمها
 برديعها لهم (الا الصغيرة)
 التي لم تبلغ سن الاجزاء
 فليس له اخذها (وضم)
 لتكميل النصاب (بخت)
 ابل خراسان (لعرب)
 بكسر العين (وجاموس
 لبقر وضأن لمعز وخير
 الساعي ان وجبت واحدة)
 في صنفين (وتساويا)
 بكمسة عشر من الجاموس
 ومثلها من البقر وعشرين
 من الضأن ومثلها من المعز
 في اخذها من ايها شاء
 (والا) يتساويا كعشرين
 بختاً وستة عشر عراباً
 وكعشرين جاموساً
 وعشرة بقرًا وكثلاثين
 ضأناً وعشرين معزاً او
 العكس (فن الاكثر)
 اذا الحكم للغائب (و) ان
 وجبت (ثنتان) في
 الصنفين اخذنا (من
 كل) اي اخذ من كل
 صنف واحدة (ان تساويا)
 كائنين وستين ضأناً ومثلها

معزاً (او) لم يتساويا (الاقل نصاب غير وقص) كائة وعشرين ضأناً واربعين معزاً اي انما
 يؤخذ من الاقل بشرطين كونه نصاباً اي لو انقرد لوجب فيه الزكاة وكونه غير وقص اي اوجب الثانية (والا) بان لم يكن الاقل نصاباً ولو
 غير وقص تامة وعشرين ضأناً وثلاثين معزاً او كان نصاباً لانه وقص كائة واحد وعشرين ضأناً واربعين معزاً (فالاكثر)

بؤخذان منه (و) ان وجب في الصنفين (ثلاث وتسوايا) كاة واحدة ضاؤها معزا (ة) اثنتان (منهما) اى من كل واحدة (وخير) الساعى (فى) اخذ (الائة) من ايهما شاء (والا) بأن لم يتساويا (فكذلك) اى فكالحكم السابق ٣٥١ فى الشاين فان كان الاقل نصابا غير وقص

اخذ منه شاة واخذ الباقي من الاكثر والاخذ الجميع من الاكثر (و) ان وجب اربع من الغنم فأكثر (اعتبرنى) الشاة (الرابعة) فأكثر كل مائة على حدتها فيعتبر الخالص على حدة والمضموم على حدة فإذا كانت اربع مائة منها ثلث مائة ضاؤها ومائة بعضها ضاؤها وبعضها معزى يخرج ثلاثة من الضأن واعتبرت الرابعة على حدتها فى التساوى خير الساعى والاقل الاكثر (و) يؤخذ (فى اربعين جاموسا وعشرين بقرة) تبيعان (منهما) من كل صنف تبيع لان فى الثلاثين من الجواميس تبيعان بقرة عشرة قضم للعشرين من البقر فيخرج التسع الثانى منها لانها الاكثر ولا يخالف هذا ما مر من انه انما يؤخذ من الاقل بشرطين كون الاقل نصابا وهو غير وقص مع ان الاقل هنادون النصاب لان ذلك حيث لم يقرر النصب وما هنا بعد تقررها وهى اذا تقررت نظر لكل ما يجب فيه شئ واحد باقراده فيؤخذ من الاكثر ان كان والاخر كما مر فى المائة الرابعة من الغنم والمراد بتقرر النصب ان يستقر النصاب فى عدد مضبوط (ومن هروب) اى من الزكاة (بإبدال)

من المعز (قوله يؤخذان منه) اى من الاكثر ولا يؤخذ من الاقل شئ فى هذه المسائل الثلاث الداخلة تحت الا (قوله وتسوايا) اى حقيقة أو حكما كتفاوت احدى المالا خرباثنين او بثلاثة كما فى التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله غير وقص) بأن كان هو الموجب للشاة الثالثة وذلك كاة وسبعين ضائنه واربعين معزا فالجملة مائتان وعشرة فيها ثلاث شياه (قوله والاخذ الجميع من الاكثر) اى والا بأن كان الاقل اقل من نصاب وهو وقص كاتين وشاة ضاؤها وثلاثين معزا او كان غير وقص كاتين من الضأن وثلاثين من المعز او كان نصابا وهو وقص اى لم يوجب ائثالة كاتين وشاة من الضأن واربعين معزا وهذا مذهب ابن القاسم ومقابله ما سحنون من ان الحكم لا اكثر فيؤخذ الكل منه مطلقا (قوله واعتبرنى الشاة الرابعة) اى فى مقام اخذها اوفى وجوبها وقوله كل مائة نائب فاعل اعتبارى انه فى مقام اخذ الرابعة تعتبر كل مائة على حدتها من خاص وضم فالمائة الخالصة يؤخذ زكاتها منها شاة والمائة التى فيها ضم ان تساوى صفها اخير فى اخذ زكاتها من اى الصنفين وان اختلفا اخذت زكاتها من اكثرهما (قوله فيخرج التبيع الثانى منها) نظير ذلك ما لو كان عنده ثلث مائة واربعون ضاؤها وستون معزا فانه يؤخذ منه ثلاث من الضأن واحدة من المعز لكونه الاكثر من المائة الرابعة فالمائة الرابعة ينظر فيها على حدتها كما لو انفردت ولذا عقب المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبرنى الرابعة فأكثر كل مائة (قوله مع ان الاقل) اى فى كلام المصنف وهو البقر (قوله لم يقرر النصب) اى لم يتحقق الموجب فى عدد معين الا ترى لما مثل له سابقا من مائة وعشرين ضائنه واربعين معزا فان الموجب للثانية لا يتوقف على كونه اربعين بل يتحقق فيها فى اقل منها (قوله وما هنا بعد تقررها) الاسباب وما هنا عند تقرر النصب اى يتحقق الموجب فى عدد معين الا ترى ان الموجب للتبيع الثانى الثلاثون لا اقل منها وتقرر الموجب فى عدد معين اما انما يكفى الغنم فان فى كل مائة شاة من الاربع مائة لما لانها يله واما ابتداء كفى البقر فان فى كل ثلاثين تبيعان وفى كل اربعين مسنة (قوله نظر لكل ما يجب) اى لكل قدر يجب فيه شئ وقوله بانقراده راجع لكل اى نظر لكل قدر بانقراده يجب فيه شئ واحد (قوله فيؤخذ) اى الشئ الواحد وقوله من الاكثر اى من اكثر الصنفين ان كان اكثر وقوله والاى بأن تساويا (قوله ان يستقر) اى يتحقق النصاب اى الموجب فى شئ معين كاة من الغنم بعد الثلث مائة فان المائة موجبة لشاة والثلاثين موجبة لتبيع والاربعة موجبة لاة (قوله ومن هروب الخ) الباء فى قوله بإبدال ماشية للاستعانة لآباء السبية ولا المصاحبة اى من هروب من الزكاة مستعينا على هروبه بإبدال ماشية فالإبدال مهروب به والزكاة مهروب منها وحاصله ان من ملك نصابا من الماشية سواء كان للتجارة او للقبية ثم ابدله بعد الحول او قبله بقرب ماشية اخرى من نوعها او من غير نوعها كانت الاخرى نصابا واقل من نصاب او ابدلها بعرض او بنقد فرار من الزكاة ويعلم ذلك من اقراره او من قرائن الاحوال فان ذلك الإبدال لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البدل وان كانت زكاته اكثر لان البدل لم يجب فيه زكاة الا ان لعدم مرور الحول عليه (قوله او بقران الاحوال) اى كأن يسمع الهارب يقول يريد الساعى ان يأخذ منى زكاة فى هذا العام هيئات ما بعده منها ثم بعد ذلك ابدلها (قوله وهى نصاب) اى الماشية التى ابدلها نصاب وهذا مأخوذ من قول المصنف اخذ بزكاتها اذ لارة لادون النصاب (قوله ولو وقع الإبدال قبل الحول) اى اى هذا اذا وقع الإبدال بعد الحول بل ولو وقع الإبدال قبل الحول بقرب اى كشهر ولا يحتاج فيما بعده اقرينة تدل على الهروب او اقرار لان الإبدال حينئذ نفسه قرينة عليه وإشار الشارح بقوله ولو وقع الإبدال الخ الى ان المباحة فى الهروب والإبدال لافى الاخذ بالزكاة لان الزكاة لا تؤخذ قبل الحول لامن الزكرو لامن غيره (قوله على الاربح) اى عند ابن يوسف خلافا لقول ابن

اى يبيع (ماشية) ويعلم هروبه بأقراره او بقران الاحوال كانت لتجارة او قبية ابدلها بنوعها او بعيره او عرض او نقد وهى نصاب (اخذ بزكاتها) عماله بنقيض قصده لآبزكاة المأخوذة ولو اكثر لعدم مرور الحول (ولو) وقع الإبدال (قبل الحول) بقرب كعرب الخيل طين كما فى (على الاربح)

الكاتب انه لا يؤخذ بزكاتها الا اذا كان الابدال بعد مرور الحول وقبل مجيئ الساعي اما اذا وقع الابدال قبل الحول ولو يقرب فلا يكون هاربا وانما سبب بصيغته الاسم لان ابن يونس قال عن عبد الحق مثل ما صوبه كما نقله عنه في التوضيح فهو اختيار من خلاف لا قول من عند نفسه (قوله لا يعدل) اي لان كان الابدال قبل الحول فيعرف انه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت الراض على هروبه هذا ظاهره وهو الصواب فلا فاسد لما في عقب كذا قرر شيخنا (قوله فان كان المبدل دون نصاب) هذا مفهوم قوله وهي نصاب (قوله لم يتصور هروبه) اي لانه لا زكاة فيادون النصاب (قوله وانما ينظر للبذل) اي فهو الذي يزكي (قوله وبنى بائع الماشية) اي سواء باعها بعين او بنوعها او بمخالفها وحاصله ان من باع ماشية بعد ما مكنت عنده نصف عام مثلا سواء باعها بعين او بعرض او بنوعها او بمخالفها كان فارا من الزكاة به ام لا فمكنت عند المشتري مدة ثم ردت على بائعها بعين او بسبب فلس المشتري او بسبب فساد البيع فانه يبنى على حولها عنده ولا يلغى الايام التي مكنتها عند المشتري بحيث لا يحسبها من الحول بل تحسب منه ويفهم من قول المصنف بنى انها رجعت قبل تمام الحول كما صورنا فان رجعت بعده زكاتها حين الرجوع فان زكاتها المشتري عنده ثم ردها رجعت على البائع بما اداه ان لم يكن دفع منها (قوله واولى فساد بيع) كان الفساد مختلفا فيه كالبيع وقت نداء الجعة او متفقا عليه كالبيع لاجل مجهول والموضوع ان تلك الماشية المباعة لم تفت عند المشتري بمقتضى من مفوتات البيع الفاسد وانما كان الرجوع فسادا لبيع اولى لان البيع الفاسد لا ينقل الملك (قوله كبذل ماشية تجارة) لما كان النظر هنا انما هو في زكاة البذل واما المبدلة فلا زكاة فيها قطع لعدم قصد الفرار شرطوا هنا في البذل ان يكون نصابا اذ لا زكاة فيادون النصاب واما المبدل فلا يشترط ان يكون نصابا عكس ما تقدم في الهارب فانه لا بد في المبدل ان يكون نصابا واما المبدل فلا يشترط فيه ذلك لكونها غير من زكاة وحاصله ان من ابدل ماشية للتجارة سواء كانت نصابا او اقل منه فاما ان يبدلها بعين او بعرض او بنوعها فان ابدلها بعرض او بعين زكاتها نصابا فقال اشهب يستقبل بالعين والعرض وقال ابن القاسم بنى على حول الاصل اي الثمن الذي اشترى به ماشية التجارة فان كان ذلك الثمن عرض تجارة فالحول من يوم ملك ذلك العرض وان كان عرض قنية فن يوم اشترى به تلك الماشية وان كان اشتراها بعين فالحول من يوم ملكه ان لم يزكها والا فم زكاه هذا كله ان ابدلها قبل جريان الزكاة في عينها لكونها دون نصاب اولم يحل عليها الحول واما ان وقع الابدال بعد ان زكاتها فالحول الذي يزكي فيه يبدلها العين والعرض حول زكاة عينها لان زكاة عينها ابطلت حول الاصل الذي هو منها وان ابدلها بنوعها كبخت بعرب او برحما موس او ضأن بمز بنى على حول المبدلة وهو يوم ملكها اوز كاهها باتفاق الشيخين لا على حول الاصل وهو الثمن الذي اشترى به المبدلة اذا علمت هذا تعلم ان في كلام المصنف اجالا لاختلاف كيفية بناء المبدل بعين والمبدل بنوعها (قوله بنصاب عين) المراد باعين ما قبل الماشية فيشمل العرض كافي كبير خش (قوله في بنى) اي في زكاة العين او العرض الذي ابدل به ماشية التجارة وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المبدلة (قوله وهو النقد الذي اشترى به) وحوله من يوم ملكه ان لم يزكها ومن يوم زكاه ان كان قدر كاه (قوله ولو كان الابدال المذكور) وهو الابدال بعين او نوعها (قوله فانه يبنى) اي في زكاة ذلك البذل وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المستهلكة فان صالح عنها بنوعها زكي ذلك البذل لحول المستهلكة وهو يوم ملكها اوز كاهها وان صالح عنها بعين فيزكي تلك العين لحول النقد الذي اشترى به المستهلكة وهو يوم ملكه ان لم يزكها ويوم ركانه ان زكاه ان لم تجز الزكاة في عين المستهلكة والا فم زكاتها واعلم ان ابدالها في الاستهلاك بنوعها فيه قولان لابن القاسم في المدونة الاول انه يبنى في زكاة البذل على حول الاصل المبالة وهو ماشية عليه المصنف والثاني انه يستعمل بذلك البذل حول الام

نصاب لم يتصور هروبه وانما ينظر للبذل ويكون من قبيل قوله كبذل ماشية تجارة الخ (و بنى) بائع الماشية ولو غير فار (في) ماشية (راجعة) له (بعين او) راجعة له بسبب (فلس) من المشتري واولى بفساد بيع على حولها الا صلى ويزكيها عند تمامه وكأني لم يخرج عن ملكه ثم شبه في البناء على حول الاصل مفهوم القرار بقوله (كبذل ماشية تجارة) وكانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب بعين) متعلق بمبدل اي ابدلها بنصاب بعين فيبنى على حول اصلها وهو النقد الذي اشترى به مالم تجز الزكاة في عينها فان جرت في عينها بان حال عليها الحول عنده وهي نصاب بنى على حول زكاة عينها لانها ابطلت حول الاصل (او) ابدلها بنصاب من (نوعها) كبخت بعرب ومعر بضأن فيبنى على حول اصلها وهو هنا المبدل مطلقا زكي عينها ام لا لا الثمن الذي اشترى به (ولو) كان الابدال المذكور (لاستهلاك) لها ادعاه بها على شخص فصالحه على نصاب من نوعها او اعطاه القيمة عينها فيبنى على حول اصلها (كنصاب فيه) من الماشية

أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها ولو لاستهلاك فإنه يبنى على حول أصلها وهو المبدلة فيهما فإن لم تكن نصاباً كارتبع من الأبل فإن أبدلها بنصاب عين استقبل بنصاب من نوعها نبي (لا) أن أبدل ماشية التجارة أو القنية ٣٥٣ (بمخالفتها) نوعاً كابل ببقراً ونحوه فلا

يبنى بل يستقبل (أو راجعة) لبائعها (بأقالة) فلا يبنى لأنها ابتداء بيع وأولى الراجعة هبة أو صدقة (أو) أبدل (عيناً بماشية) يعني اشترى ماشية للتجارة أو القنية بعين فإنه يستقبل بها ولا يبنى على حول الثمن ثم شرع يشكهم على زكاة الخلطة فقال (وخطأ الماشية) المتحددة النوع (كمالك) واحد (فيما وجب) عليهم (من قدر) ثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم فعليه شاة واحدة كمالك الواحد على كل ثلثها (وسن) كائنين لكل واحد ست وثلاثون من الإبل فعليه ما جذعة على كل نصفها ولو لا الخلطة لكان على كل بنت لبون فحصل بها تغير في السن كمالك الواحد (وصنف) كائنين لواحد عثاؤون من المعز وللثاني أربعون من الضأن فعليه ماشاة من المعز كمالك الواحد على صاحب الثمانين ثلثها ولو لا الخلطة لكان على كل واحدة من صنف ماله فقد حصل بها تغير في الصنف بالنسبة للمالك الضأن ولها شروط ستة (أشار لاوها) قوله (أن نويت)

فوم أخذه قال بن وهذا القول امامه ساو لاو أو اقوى منه فلدا عيب على المصنف في اقتصاره على الأول ورده على الثاني بل هو ما أبدلها في الاستهلاك بعين فابن القاسم يقول فيه بالبناء على حول الأصل واشتهب يقول بالاستقبال فليس الاستقبال حينئذ متفقاً عليه خلافاً لبقول ابن الحاجب أخذ العين في الاستهلاك كالمبدلة اتفاقاً فقد حكى الاتفاق على الحاق أخذ العين في الاستهلاك بالمبدلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الأصل ومذهب اشهب الاستقبال كمرقريه عند قول المصنف كبديل ماشية تجارة الخ وإذا علمت ذلك ظهر لك أن الأولى جعل المبالغة في قول المصنف وأن لاستهلاك راجعة للعين والنوع كما قال ح وتبعه شارحنا حيث قال ولو كان الأبدال المدكور وان المردود عليه بلوقول ابن القاسم الثاني في النوع وقول اشهب بالاستقبال في العين والنوع كذا ذكر شيخنا ثم انه على قول ابن القاسم بالبناء على حول الأصل في ابدال الاستهلاك قال عبدالحق محلّه مالم تشهد بینه بالاستهلاك والاستقبال به وقال غيره ان الخلاف الذي لابن القاسم مطلق أي كان الاستهلاك بمجرد الدعوى أو كان ثابتاً بينه أنظر بن (قوله) أبدله بنصاب عين (فلو) أبدله بأقل من نصاب العين أو الماشية فلا زكاة عليه اتفاقاً (قوله) فإنه يبنى على حول أصلها (أي) من يوم ملك رقابها وزكاتها (قوله) فيها (أي) في أبداله بعين أو نوعها ولا يقال إذا كان الأبدال بعين أنه يبنى على حول الثمن الذي اشترى به الماشية المبدلة أي من يوم ملكه أو زكاه كمتقدم في مسألة التجارة خلافاً لما قاله بعضهم إذ ما قاله الشارح هو النقل (قوله) فإن لم تكن (أي) ماشية القنية المبدلة (قوله) لأن أبدل ماشية التجارة (أي) سواء كانت نصاباً أم لا وقوله أو القنية أي والحال أنها نصاب بمخالفتها وهذا يخرج من قوله سابقاً وبني لكن النظر أقوله أو نوعها وقوله أو راجعة بأقالة عطف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعيب فهو من اللقب والنشر المشوش والتقدير وبنى في راجعة بعيب لا في راجعة بأقالة كبديلها بنوعها أي كما يبنى بمبدل الماشية التي للتجارة وللقنية إذ أبدلها بنوعها إلا أن أبدلها بمخالفتها (قوله) أو راجعة بأقالة (أي) سواء وقعت الأقالة قبل قبض الثمن أو بعده (قوله) يعني اشترى ماشية للتجارة أو القنية بعين (أي) كانت تلك العين عنده أم لا وكانت عنده ماشية بأعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده أخذه ماشية مخالفة لنوعها من المشتري فإنه كبديل ماشية بماشية فيجوز على ما تقدم من قوله كنصاب قنية لا بمخالفتها وهذا إذا أخذ من المشتري ماشية غير التي باعها له أم لا وأخذ منه نفس تلك الماشية كان أقالة (قوله) فإنه يستقبل بها (أي) من يوم اشتراها سواء اشتراها للأنية أو للتجارة (قوله) وخطأ الماشية كمالك الخ (أي) وأما الخلطاء في غيرهما فالعبرة بذلك كل واحد (قوله) المتحددة النوع (قال) بعض هذا قيد لا بد منه في كون الخليطين يزيان زكاة المالك الواحد ولم يذكر المصنف وقد يجب بأنهم مأخوذ من قوله كمالك فيما وجب لأن الأبل والبقر لا تجمع في الزكاة ولو جمعهم أملك فكيف بالخلطة (قوله) فيما وجب من قدر الخ (أي) لا في كل الوجوه التي يوجبها المالك من ضمان ونفقة وغيرهما إذ حكم الخلطاء في ذلك حكم الانفراد (قوله) وسن (أو) أو بعني أو لا يضران الثمرة معه ومع الصنف حاصلة في القدر أيضاً (قوله) فحصل بها تغير في السن (أي) والتنقيص في القدر أيضاً (قوله) فقد حصل بها تغير في الصنف الخ (أي) وتنقيص في القدر أيضاً فالثمرة في السن والصنف وهي تعبر كل منهما صاحب لا القدر ولا ضرر في ذلك وأعلم أن الخلطة كما توجب التخفيف كما في الأمثلة التي ذكرها الشارح قد توجب الثقل كائنين لكل واحد منهما مائة شاة عليهما ثلاث شياه وقد كان الواجب على كل واحد لو لم توجد الخلطة شاة واحدة فقد أوجب الخلطة عليهما زيادة واحدة على كل واحد فصنعتا وقد لا توجب الخلطة شيئاً كائنين لكل منهما مائة شاة فإن كل واحد عليه شاة سواء اختلط أم لا (قوله) وفي الحقيقة الخ (هذا جواب عما يقال أن النية الحكيمة كافية وتوجبها للخلطة نية لها حكمها حينئذ فلا يمكن خلطة بدون نية فلا حاجة لاشتراطها وحاصل الجواب أن المداد بنية الخلطة عدم نية القرار بالخلطة (قوله) عدم نية القرار (أي) أن لا يبيعوا واحد منهما القرار بالخلطة

الخلطة أي نواسا كل واحد منهما أو منهم لأوادة قط وفي الحقيقة الشرط

(٤٥ - دسوقي أول)

عدم نية القرار ولثانيها ونالها بقوله (وكل حرميل)

فان فقد اواحدهما فلا عبرة بالخلطة وزكى محصل الشرط زكاة اشترادول ابعها بقوله (ملك نصابا) وخالط به او بيعه وتلها مسها بقوله (بحول)
من يوم ملكه او زكاه فلو حال على ماشية احدثهما دون الا - خرم لم تؤثر الخلطة

ولا يشترط مرور الحول من يوم الاختلاط بل يكفي اختلاطهما في الانتهاء ما لم يقرب جدا اشهر ولسادسها بقوله (واجتمعا) اي المالكان (ملك) للذات (او منفعة) باجارة او اباحة للناس كتهرو ومراح وميت بارض موات او باعارة ولو لفحل بضرب في الجميع او لمنفعة راع ترع لهماها (في الاكثر) وهو ثلاثة او اكثر (من) خمسة اشياء (مراح) بالفتح المحل الذي تقبل فيه او يجتمع فيه ثم تساق منه للميت واما المحل الذي تبنت فيه فبالضم وسيأتي (وماء) مباح او مملوك لهما او لاحدهما ولا يمنع الاخر كما هو (وميت) ولو تعدد ان احتاجت له (وراع) لجميعها او لكل ماشية راع وتعاونوا ولو لم يتخج لهما (باذنهما) والالم يصح عده من الاكثر (وخل) يضرب في الجميع ان كانت من صنف واحد (برفق) راجع للجميع كما تبين (و) ان اخذ الساعي من احد الخليطين ماعليهما او اكثرهما عليه (راجع المأخوذ منه شريكه) يعني

من تكثير الواجب لتقليله سواء نو بالخلطة ام لا (قوله فان فقد) بان كان احد الخليطين عبدا كافرا وقوله اواحدهما اي بان كان احد الخليطين عبدا مسلما او حرا كافرا او خليط الثاني حر مسلم (قوله وخالط به او بيعه) اي صاحب نصاب فيضم مال يخالط به الى مال الخلطة ويركي الجميع زكاة مالك واحد وكذا لو كان عند كل نصاب وخط كل بعض نصابه ببعض نصاب الا - خرج بحيث صار ما وقع فيه الخلطة نصابا هدا ظاهرا كلام المصنف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خلط بنصاب وهو الموافق لما قاله ابن عبد السلام وعليه يتمشى قول المصنف الا - في وذو نمائين الخ واعتمده بن وشيخنا العدوي وضعفا قول التوضيح بشرط الخلطة ان يكون لكل واحد نصاب وخالط به (قوله مصاحبا لمرور الحول) اي فالمشترط انما هو مصاحبة الحول للمالك للخلطة واعلم ان الحول الذي يركي في آخره الخليطان اداءه من وقت الخلطة ان كان كل من الخليطين ملك النصاب حينها ومن وقت الملك او التزكية له ان كان ذلك قبلها متفقا عليه والاركي كل على انفراد (قوله لم تؤثر الخلطة) اي ويركي من حال الحول على ماشيته زكاة اشتراد ولا زكاة على من لم يجاور ملكه حولا (قوله بل يكفي الخ) اي فاذا امكنت الماشية عند كل واحد ستة اشهر ثم اختلاط ومضت ستة اشهر من الخلطة ركا زكاة خلطة لان الحول قد صاحب الملك وان لم يصاحب الخلطة (قوله او منفعة) اي او ملك منفعة وهو عطف على مقدركما اشار له الشارح واعلم ان ملك رقبة الخمس متأت وكذلك ملك منفعتها باجارة او اعاره واما ملك المنفعة بالاباحة للعموم الناس فاعني اتأت في البعض اعني الماء والمراح والمبيت كما اشار لذلك الشارح (قوله مراح) اي فلا بد ان يكون مملوكا لهما ذنا او منفعة او احدهما ملك نصف ذاته والا - خرم ملك نصف منفعة وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم تساق منه للميت) اي او للسروح (قوله ولو تعدد) اي وكذا يقال في المراح والحاصل انه اذا كان كل من الميت والمراح متعددا فلا يضرب بشرط الحاجة اذلا (قوله ولو لم يحتج لهما) اي اثملة الماشية على المعتمد خلا فالبايجي حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراعي وهو الذي صححه في التوضيح ولم يدكر المواق غيره لكن اعترض ابن عرفة كلام البايجي بانه خلاف ظاهر قول الشيخ عن ابن حبيب وابن القاسم من الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعي كثرت الغنم او قلت (قوله باذنها) اي للراعي في الراعي ان كان الراعي واحدا وللرعاة في التعاون ان تعددوا (قوله والالم يصح الخ) اي الا يكن هناك اذن من لما يكن للراعي بان اجتمعت مواش بغير اذن ار بابها واشترك رعاها في الراعي والمعاونة لم يصح عد الراعي من الاكثر لان ارباب الماشية لم تجتمع فيه فلا بد من اجتماعها في ثلاثة غيره (قوله وخل) اي كان يكون واحدا مشتركا او مختصا باحدهما يضرب في الجميع او لكل ماشية فخل يضرب في الجميع ايضا (قوله ان كانت الخ) اي والا فلا يشترط ذلك اي الاجتماع في الفعل لانه لا يتأتى ضرب الفعل في جميعه حينئذ (قوله برفق) اي بقصد الترافق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد الفرار من الزكاة (قوله راجع للجميع) والمراد به بالنسبة للميت والمراح الارتفاق بكل من الموضوعين ان تعددوا بالنسبة للماء الاشتراك في منفعة الماء كان يملك كاشرا او يستأجره على اخذ قدر معلوم ككل يوم مائة دلو مثلا او يستأجر احدهما من الاخر لانه يجوز الاستئجار على شرب يوم او يومين مثلا كل يوم كذا وفي الفعل جعل مالكة اياه يضرب في الجميع وفي الراعي التعاون حيث تعدد (قوله يعني رجع الخ) اشار بهذا الى ان المفاعلة على غير بابها وان المراد شريكه خليطه ولو قال المصنف ورجع المأخوذ منه على صاحبه كان اولى (قوله بنسبة عدديهما) اي بنسبة عدد كل منهما لمجموع العددين (قوله ان لم ينفر احدهما بوقص) بان كان لا وقص لاحدهما كالأو كان لكل منهما خمسة من الابل او كان لكل منهما وقص ثم ان ظاهرا المصنف انه اذا كان الوقص بين الجانبين يتفق على رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة سواء كان يتلفق من مجموع الوقص

نصاب كتسعة وستة او كان لا يتلفق منهما نصاب كثمانية وستة ومثله في التوضيح اغترار ابطا هرا بن الحاجب وليس كذلك بل ان كان يتلفق من مجموع الوقفين نصاب كان رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة بانفاق وان كان لا يتلفق منهما نصاب فهو من محل الخلاف كما لو ان فردا احدهما بالوقص كما ذكره ابن عرفة وابن عبد السلام والباقي وغيرهم فلو قال المصنف ولو بوقص غير مؤثر كما قال ابن عرفة لا جاداه بن (قوله على صاحب التسعة ثلاثة اجناسها) اي الثلاث شياء لان نسبة التسعة للخمسة عشر ثلاثة اجناس ونسبة الستة للخمسة عشر مجموع المشايين نجسان فاذا اخذ الساعي الثلاث شياء من صاحب التسعة رجع على صاحب الستة بخمسي قيمتها وان اخذها من صاحب الستة رجع على صاحب التسعة بثلاثة اجناس قيمتها (قوله بل ولو ان فردا نقص لاحدهما) اي بناء على المشهور من ان الاوقاص من زكاة فاذا كان لاحد الخليطين تسعة وللاخر خمس فكان مالك يقول على كل واحد منهما شاة ثم رجع الى القول بان على صاحب التسع شاة وسبعين وعلى الاخر خمسة اسباع شاه والقولان في المدونة والاخير منهما هو المشهور فلذا مشى المصنف عليه ورد على القول الاول بلو (قوله على صاحب التسعة تسعة اسباع) وذلك لان الاربعة عشر بعيرا اذا قسمت عليها الشاتان الواجبتان فيها خرج سبع شاة فكل بعير من الاربعة عشر عليه سبع شاة فاذا اعتبرت الاربعة عشر سبعة ونسبت تسعة اليها كانت تسعة اسباع واذا نسبت خمسة اليها كانت خمسة اسباع فاذا اخذ الساعي الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بنسبة الخمسة للاربعة عشر وهو سبعان ونصف سبع الشاتين وذلك خمسة اسباع شاه وان اخذها من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بنسبة التسعة للاربعة عشر وذلك اربعة اسباع ونصف سبع الشاتين وهو تسعة اسباع شاه واحدة وذلك شاه كاملة وسبعان (قوله والرجوع يكون في القيمة) اي في قيمة ما اخذه الساعي و اشار الشارح بقوله والرجوع يكون الى ان قول المصنف في القيمة متعلق براجع واعلم ان الواجب على المرجوع عليه اما ان يكون جزا من شاه او شاه فالاول كما اذا كان لاحدهما تسع من الابل وللاخر خمسة وفي هذه الحالة يتفق ابن التاسم واشهب على ان الرجوع في القيمة لكن ابن القاسم يقول تعتبر القيمة يوم الاخذ بناء على ان اخذ الشاة عنهما في معنى الاستهلاك فكان احدهما استهلكها على دافعها ومن استهلك شيئا لزمه قيمته يوم الاستهلاك وقال اشهب يوم التراجع بناء على ان المرجوع عليه كالتسلف ومن تسلف شيئا وعجز عن رده واراد ان يرد قيمته تعتبر قيمته يوم القضاء واما ان كان الواجب على المرجوع عليه شاه كما لو كان لاحدهما خمسة عشر وللاخر خمسة فاختلف ابن التاسم واشهب فقال ابن القاسم ان الرجوع في القيمة يوم الاخذ كالجزة لانه بمعنى الاستهلاك وقال اشهب يرجع بثلاثها بناء على ان المرجوع عليه كالتسلف فقول الشارح والرجوع في القيمة يوم الاخذ اي عند ابن التاسم سواء كان الرجوع بجزء او بشاة كاملة خلافا لاشهب فيها (قوله كقول الساعي الاخذ الخ) بان راى في مذهبه انه اذا اجتمع لهما نصاب تجب الزكاة عليهما ولو لم يكن لواحد منهما نصاب قبل الخلطة (قوله كما لو كان لكل منهما عشرون من الغنم) واخذ الساعي واحدة من احدهما اي او كانوا اربعة لكل واحد عشرة واخذ الساعي من احدهم واحدة فيقع التراجع في قيمة تلك الشاة المأخوذة ففي المثال الاول يرجع المأخوذ منه على صاحبه بنصف قيمتها وفي الثاني يرجع على كل واحد من اصحابه ربع قيمتها فلو اخذ الساعي من احدهما شاتين كانت احدهما مظلمة وتراد في الثانية بينهما ان استوت قيمتهما بان كانت قيمة كل واحدة تساوي اربعة وان اختلفت فنصف قيمة كل منهما مظلمة وتراد النصفين الاخرين (قوله فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها) تد علمت مما مر ان المذهب لزوم شاه واحدة لصاحب المائة لكن لما كان اخذه بالتأويل اشبه حكم الحاكم في مسائل الخلاف فلا ينقص (قوله لان اخذ من احدهما غصبا) اي فيما مر وهو ما اذا اجتمع للخليطين نصاب او كان لاحدهما نصاب ولصاحبه اقل من نصاب واخذ من احدهما واحدة غير متأول (قوله ولم يكمل لهما نصاب) اي او بمن

كتسع لاحدهما وللاخر خمس فعليها شاتان على صاحب التسعة تسعة اسباع وعلى صاحب الخمسة خمسة اسباع والمأخوذ منه يرجع على صاحبه بما عليه والرجوع يكون (في القيمة) يوم الاخذ وشبه في التراجع نسبة العددين قوله (كتأول الساعي الاخذ) لشاة (من نصاب) فقط (لها) كما لو كان لكل منهما عشرون من الغنم (او) من نصاب فقط (لاحدهما) كمائة شاه (وزاد) الاخذ على شاه مثلا (للخلطة) كما لو كان للاخر خمسة وعشرون فأخذ شاتين فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها وعلى الاخر خمسة (لا) ان اخذ من احدهما (غصبا) ولم يكمل لهما نصاب واخذ من احدهما فلا تراجع وهي مصيبة بمن اخذ منه وهذا من العصب ايضا الا ان الاول العصب فيه مقصود وهذا ليس بمقصود بل هو جهل محض (وذو ثمانين) من الغنم (خالط بنصفها) اي بكل اربعمين منها (ذو ثمانين) اي صاحب ثمانين لكل

منهما اربعون منفردا بها عن الاخر (او) خالط ذو الثمانين (بنصف) منها (فقط) وهو اربعون (دال على ان) الباقي اربعين الاخرى بيده يبلده او يبلدين

لم يكمل لها فالملء عرف محذوف وذلك بأن كان لكل واحد منهما خمسة عشر من الغنم واخذ الساعي واحدة
 من احدهما (قوله كالخليط الواحد) خبر المبتدأ وهو ذوو وجوب عن المسئلتين اى كالمخالط الواحد وان
 كان مخالط الاثنين حقيقة في الاولى ولاثنين احدهما حقيقة والاخر حكم في الثانية لان صاحب الثمانين
 خليط حكم بالنسبة للار بعين التي يسده لم يخالط بها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله بناء على ان خليط الخليط
 الخ) اعترضه البساطى بان هذا لا يجري في المسئلة لثانية لان معناه ان المخالط لشخص مخالط لشخص آخر
 مخالط لذلك الشخص الاخر حكم في المسئلة الاولى فان صاحب الثمانين مخالط لكل من صاحبي الار بعين فيكون
 كل من صاحبي الار بعين مخالط الاخر لان مخالط المخالط لشخص مخالط لذلك الشخص ولا يتأتى في المسئلة
 الثانية لانه ليس فيها الا واحد مخالط لاخر وليس فيها خليط خليط واجب بان فيها خليط خليط باعتبار الار بعين
 التي لم يخالط بها فذو الثمانين معه خليط وهو صاحب الار بعين وخليط خليط وهو الار بعين التي لم يخالط بها
 والحاصل ان صاحب الثمانين خليط لصاحب الار بعين والار بعين التي لم يخالط بها خليط بالنسبة له ايضا
 (قوله وهو المشهور) اى وقيل ان خليط الخليط غير خليط واعترض على المصنف بان الحكم في المسئلة الاولى
 لا يختلف اذ على صاحب الثمانين شاة وعلى غيره نصف بالقيمة سواء قلنا ان خليط الخليط خليط او قلنا ان خليط
 الخليط لشخص ليس بخليط لذلك الشخص فالمثال الذي يظهر فيه ثمرة الخلاف ذو خمسة عشر بعيرا خالط بخمسة
 منها صاحب خمسة وبعشرة منها صاحب خمسة على الجميع بنت مخاض بناء على ان خليط الخليط خليط وعلى
 مقابله خمس شياه (قوله يغنى عنه) اى لان المعنى على صاحب الثمانين شاة وعلى كل من غيره نصف ويرجع
 دافعها على صاحبه بالقيمة وقال خش وليس قوله ها بالقيمة تكرارا مع قوله وراجع المأخوذ منه شريكه
 بالقيمة لان ذلك في تراجع الخلطاء وهذه في الساعي يعنى اذا وجب له جزء من شاة او من بعير اخذ القيمة لاجزا
 وعليه فيقدر له عامل يتعلق به اى وان وجب للساعي جزء شاة او جزء بعير على احد الخليطين اخذ القيمة والباء
 زائدة على حد قوله وبأخذ بعده بذاب عيس * احب الظاهر ليس له سام
 اه كلامه وهو يخرج لكلام المصنف على ما قال ابن عبد السلام وارتضاه في التوضيح لكنه معترض قال طفي
 اعل المؤلف اراد ما قاله ابن عبد السلام ان الواجب على كل من الطرفين في المسئلة الاولى القيمة وعلى الوسط
 شاة وارتضاه في التوضيح واستظهره لكن اعترضه ابن ادريس الزاوى قائلا هذا غلط فاحش اذ لو كان الامر
 كما قال لما كان تراجع بن الخلطاء لان من وجبت عليه شاة دفعها ومن وجب عليه جزء دفع قيمته فلا تراجع
 وهو مخالف للحديث والقواعد اه فكلامه في التوضيح يدل على ما ارتضاه هنا وان كان غير صحيح اه بن
 والاولى حمل ما هنا وما تقدم على تراجع الخلطاء بعضهم على بعض وارتكاب التكرار خبير من ارتكاب
 الفساد تأمل (قوله وخرج الساعي) اى لجباية الزكاة كل عام وجوبا كما في سماع ابن القاسم لقوله تعالى اخذ
 من اموالهم صدقة وحيث تدفلا يلزم رب الماشية ان يسوق صدقته للساعي بل هو يأتياها الا ان يبعد عن محل
 اجتماع المواشى على الماء فيلزمه ان يسوقها اليه وهذا الوجوب ظاهر ان كان ساعا واما احداث الامام ساعيا
 وتوليته فقد قيل انه واجب ايضا وفيه نظر اه بن والحاصل انه اختلف في توليه الامام الساعي فقبل بوجوبه
 وقيل بعدم وجوبه وعلى كل اذا ولاه وجب خروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته اليه بل هو يأتياها وكون
 الخروج وقت طلوع الثريا فهو مندوب كما يأتى (قوله اى مع جردب) اى لان الضيق على الفقراء اشد فيحصل
 لهم ما يستحقون به خلافا لاشبه القائل انه لا يخرج سنة الجردب وعليه فهل تسقط الزكاة عن اربابها في ذلك
 العام او لا تسقط ويحاسب بها اربابها في العام الثاني قولان وعلى المعتمد من خروجه عام الجردب فيقبل من
 ارباب الماشية ولو الشراء (قوله طلوع الثريا) اى ونبدان يكون خروجه زمن طلوع الثريا بالفجر فطلوع مصدر
 نائب عن ظرف الزمان واعلم ان الثريا عادة نجوم في رج الثور طلوعها نارة يكون مع العروب وتارة عند ذلك

(كالخليط الواحد) بناء على
 ان خليط الخليط خليط وهو
 المشهور فعلى الثلاثة شاتان
 في الاولى وعلى الاثنين شاة
 في الثانية وحيث تدفلا يكون
 (عليه) اى على صاحب
 الثمانين في الاولى (شاة
 وعلى) كل من (غيره نصف)
 وحذف جواب الثانية
 وهو عليه ثلثاها وعلى
 صاحب الار بعين ثلثها
 وقوله (بالقيمة) يغنى عنه
 في القيمة المتقدم وتأمل
 المقام (وخرج الساعي ولو
 يجردب) اى مع جردب بدل
 مهملة ضد الحصب بكسر
 الحاء المعجمة (طلوع الثريا)
 اى زمن طلوعها (بالفجر)
 وذلك في السابع والعشرين
 من بشنش

وقال بالساعي وأرباب المواشي لا اجتماع المواشي على الماء اذ ذلك (وهو) أي الماشي أي يجيئته (شرط وجوب) الزكاة (ان كان) ثم ساع (و بلغ) أي وصل فالشرط وصوله لا ز باب المواشي فإذا مات شيء من المواشي اوضاع ٣٥٧ بغير شرط بعد الحول وقبل مجيئه

الليل وتارة عند نصفه وتارة عند غير ذلك فهي موجودة دائماً ولا تيب الامدة الحاسنة لانها حينئذ تطهر في النهار وتارة يكون طلوعها وقت الفجر وذلك في السابع والعشرين من شتنس والشحس في منتصف برج الجوزاء قليل فصل الصيف (قوله رفقاً بالساعي) أي لوجود المواشي مجتمعة على الماء فلخرج في غير ذلك الوقت كزمن إلى بيع مثلاً وجد الماشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها في المرعى فيشق عليه السير لكل (قوله وأرباب المواشي) أي لان من وجب عليه سن وليس عنده واحتاج لشراؤه يسهل عليه ان يقتس عليه وان يشربه لا اجتماع المواشي على الماء (قوله أي يجيئه) انما قدر الشارع ذلك لان الساعي اسم ذات وهو لا يكون شرطاً وانما الذي يكون شرطاً اسم المعنى ولو قال المصنف وبلوغه شرط وجوب ان كان يحنف قوله وبلغ كان أولى (قوله وبلغ) أي امكن بلوغه وصوله لا ز باب المواشي وليس المراد وبلغ بالفعل والالزم اشتراط الشيء في نفسه لان بلوغه بالفعل عين مجيئه (قوله مما ذكر) أي من الموت والضيايع بغير شرط (قوله لان البلوغ الخ) أي لان مجيئ الساعي شرط في وجوبها وجوباً بموسماً (قوله كدخول وقت الصلاة) أي كان دخول وقت الصلاة شرط في وجوبها وجوباً بموسماً (قوله كذلك الموت بعد المجيء والعد) أي فانه يستقط زكاة ما نقص بعد مما قبل الاخذ لانه بغير صنعه فكما ان الحليض مانع للحكم كذلك التلغ قبل الاخذ بدون شرط مانع للحكم وقوله مثلاً أي أو الضيايع (قوله ليس بشرط يتوقف عليهما الوجوب) أي بل انما يتوقف على المجيء (قوله كما وهم) أي ان بعضهم وهو الشيخ سالم السنهوري فوهم ان العدة والاخذ شرطان يتوقف عليهما الوجوب وان الاولى للصنف ان ول ان كان وبلغ وعدواخذ واعترض عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة اذ لو توقف الوجوب على العدة والاخذ لاستقبل الوارث اذ مات مورثه بعد مجيئه وقبل عده واخذه وليس كذلك وايضا الوجوب هو المقضي للعدة والاخذ فهو سابق عليهما ولا به لوجعل الاخذ شرطاً في الوجوب للزم انها لا تجب الا بعد الاخذ واقعا قبل الوجوب وهو باطل واما الزيادة والنقص فببحث آخر يأتي (قوله بغير قصد الفرار) أي واما بقصد الفرار فتجب زكاته ولو كان ذلك قبل الحول اتفاقاً كما مر (قوله فقيه الزكاة) وبجسب على المعتمد أي وهو قول ابن سرفه وذلك لحصول كل من الذبح والبيع صنعه خلافاً لما في التوضيح تبعاً لان عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بناء على ان الاخذ بالفعل شرط في الوجوب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوم قول المصنف ومجيئه شرط ان كان وقوله او لم يبلغ أي او لم يمكن بلوغه وله وتعدرا الخ عطف تفسير وهذا مفهوم قول المصنف وبلغ لان المراد كما مر وامكن بلوغه (قوله ولا تبدأ الخ) اشار بهذا القول مالك في المدونة من له ماشية تجب فيها الزكاة فبات بعد حولها وقبل مجيئ الساعي واوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة وعلى الورثة ان يصرفوها لاله ساكن التي تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لانهما تجب على الميود ومات قبل حولها ادحوها على الساعي بعد مضي عام اه وحاصله انه ان اوصى بها ومات قبل مجيئ الساعي فهي من الثلث تصرف للفقراء لا للساعي لانها لم تجب عليه ولا يدا بتلك الوصية على ما يخرج من الثلث او لا بل هي في مرتبة الوصية بالمال فيقدم عليها ما يخرج من الثلث او لا كما يأتي بيانه آخر الكتاب وان مات بعد مجيئ الساعي دفعت للساعي من راس المال لانها قد وجبت اوصى بها ام لا ادلا فائدة في الوصية حينئذ وقيد اخراجها من الثلث في صورة المصنف بما اذا لم يعتقد وجوبها لان مراده حينئذ انما هو الصدقة فذلك كانت من الثلث واما ان اعتقد وجوبها فانها لا تنفذ لان الوصية حينئذ مبنية على نية فاسدة فيقيد كلام المصنف بهذا كافي واما زكاة العين فافترط فيه واوصى باخراجها فانه من الثلث مبدأ على ما سواه من العتق والتدبير في المرض ونحوهما وان اعترف بحولها عليه في المرض واوصى باخراجها فهي من راس المال لانه لم يفترط وان لم يوص بها لم يلزم الورثة اخراجها بل يستحب فقط (قوله من اها) أي زكاة لماشية (قوله ولا تجزئ) هذا مفرع على

الليل وتارة عند نصفه وتارة عند غير ذلك فهي موجودة دائماً ولا تيب الامدة الحاسنة لانها حينئذ تطهر في النهار وتارة يكون طلوعها وقت الفجر وذلك في السابع والعشرين من شتنس والشحس في منتصف برج الجوزاء قليل فصل الصيف (قوله رفقاً بالساعي) أي لوجود المواشي مجتمعة على الماء فلخرج في غير ذلك الوقت كزمن إلى بيع مثلاً وجد الماشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها في المرعى فيشق عليه السير لكل (قوله وأرباب المواشي) أي لان من وجب عليه سن وليس عنده واحتاج لشراؤه يسهل عليه ان يقتس عليه وان يشربه لا اجتماع المواشي على الماء (قوله أي يجيئه) انما قدر الشارع ذلك لان الساعي اسم ذات وهو لا يكون شرطاً وانما الذي يكون شرطاً اسم المعنى ولو قال المصنف وبلوغه شرط وجوب ان كان يحنف قوله وبلغ كان أولى (قوله وبلغ) أي امكن بلوغه وصوله لا ز باب المواشي وليس المراد وبلغ بالفعل والالزم اشتراط الشيء في نفسه لان بلوغه بالفعل عين مجيئه (قوله مما ذكر) أي من الموت والضيايع بغير شرط (قوله لان البلوغ الخ) أي لان مجيئ الساعي شرط في وجوبها وجوباً بموسماً (قوله كدخول وقت الصلاة) أي كان دخول وقت الصلاة شرط في وجوبها وجوباً بموسماً (قوله كذلك الموت بعد المجيء والعد) أي فانه يستقط زكاة ما نقص بعد مما قبل الاخذ لانه بغير صنعه فكما ان الحليض مانع للحكم كذلك التلغ قبل الاخذ بدون شرط مانع للحكم وقوله مثلاً أي أو الضيايع (قوله ليس بشرط يتوقف عليهما الوجوب) أي بل انما يتوقف على المجيء (قوله كما وهم) أي ان بعضهم وهو الشيخ سالم السنهوري فوهم ان العدة والاخذ شرطان يتوقف عليهما الوجوب وان الاولى للصنف ان ول ان كان وبلغ وعدواخذ واعترض عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة اذ لو توقف الوجوب على العدة والاخذ لاستقبل الوارث اذ مات مورثه بعد مجيئه وقبل عده واخذه وليس كذلك وايضا الوجوب هو المقضي للعدة والاخذ فهو سابق عليهما ولا به لوجعل الاخذ شرطاً في الوجوب للزم انها لا تجب الا بعد الاخذ واقعا قبل الوجوب وهو باطل واما الزيادة والنقص فببحث آخر يأتي (قوله بغير قصد الفرار) أي واما بقصد الفرار فتجب زكاته ولو كان ذلك قبل الحول اتفاقاً كما مر (قوله فقيه الزكاة) وبجسب على المعتمد أي وهو قول ابن سرفه وذلك لحصول كل من الذبح والبيع صنعه خلافاً لما في التوضيح تبعاً لان عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بناء على ان الاخذ بالفعل شرط في الوجوب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوم قول المصنف ومجيئه شرط ان كان وقوله او لم يبلغ أي او لم يمكن بلوغه وله وتعدرا الخ عطف تفسير وهذا مفهوم قول المصنف وبلغ لان المراد كما مر وامكن بلوغه (قوله ولا تبدأ الخ) اشار بهذا القول مالك في المدونة من له ماشية تجب فيها الزكاة فبات بعد حولها وقبل مجيئ الساعي واوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة وعلى الورثة ان يصرفوها لاله ساكن التي تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لانهما تجب على الميود ومات قبل حولها ادحوها على الساعي بعد مضي عام اه وحاصله انه ان اوصى بها ومات قبل مجيئ الساعي فهي من الثلث تصرف للفقراء لا للساعي لانها لم تجب عليه ولا يدا بتلك الوصية على ما يخرج من الثلث او لا بل هي في مرتبة الوصية بالمال فيقدم عليها ما يخرج من الثلث او لا كما يأتي بيانه آخر الكتاب وان مات بعد مجيئ الساعي دفعت للساعي من راس المال لانها قد وجبت اوصى بها ام لا ادلا فائدة في الوصية حينئذ وقيد اخراجها من الثلث في صورة المصنف بما اذا لم يعتقد وجوبها لان مراده حينئذ انما هو الصدقة فذلك كانت من الثلث واما ان اعتقد وجوبها فانها لا تنفذ لان الوصية حينئذ مبنية على نية فاسدة فيقيد كلام المصنف بهذا كافي واما زكاة العين فافترط فيه واوصى باخراجها فانه من الثلث مبدأ على ما سواه من العتق والتدبير في المرض ونحوهما وان اعترف بحولها عليه في المرض واوصى باخراجها فهي من راس المال لانه لم يفترط وان لم يوص بها لم يلزم الورثة اخراجها بل يستحب فقط (قوله من اها) أي زكاة لماشية (قوله ولا تجزئ) هذا مفرع على

اوصى بها) ومات قبل بلوغ الساعي بل تكون في مرتبة الوصية بالمال يقدم عليها في الاسير ومات مع الا في قوله وقدم لضيق الثلث فلان اسير الخ وما يأتي له في الوصية من انها يخرج من راس المال فيعمول على ما اذا لم يكن ساع او كان ومات بعد بلوغه وقوله (ولا تجزئ)

ان اخرجها قبل مجيئ الساعي ولو بعد مرور الحول حقه التسليم على قوله وقبله يستقبل الخ وشبهه في الاستقبال قوله (كرويه) اي الساعي (بها) اي بالماشية (ناقصة) عن نصاب (ممرجع) عليها وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) بولادة او بابدال من نوعها واولى بغير نوعها او بفائدة من هبة او صدقة فان ربهيا يستقبل بها حولا من يوم مروره (فان تخلف) لعذر كفتنسه مع امكان الوصول (واخرجت اجزا) الاخراج وان لم تجب بل وجاز ابتداء (على المختار) وانما يصدق بينه واما لغير عذر فينبغي الاجزاء اتفاقا فعلم انه ان امكن وصوله وتخلف لعذر او لغيره لم تجب الزكاة بمرور الحول ولكنه ان اخرجها اجزات وليس للساعي المطالبة بها ان ثبت الاخراج (والا) يخرجها عند تخلفه ثم جاء بعد اعوام (عمل على) ما وجد من (الزبد والحق) من الاعوام التي تخلف فيها اي اخذ عما مضى على حكم ما وجد من زيادة او نقص حال مجيئه كانه يأخذ عن عام مجيئه على ما وجد اتفاقا فلو تخلف اربعة اعوام عن خمسة من الابل ثم جاء فوجدها عشرين او بالعكس ففي الاول يأخذ ٢٥٨ ست عشرة شاة وفي الثاني اربعة اشياء فان وجدها اقل من النصاب فلا زكاة فيها (بتبدئة

العام الاول) في الاخذ ثم يبايعه الى عام المجيء ولو قال المصنف والاعمال على ما وجد للماضي لكان اوضح وانحصر واشمل له موله ما اذا وجدها بحالها الذي فارقتها عليه ثم اشار لفائدة التبديئة بالعام الاول بقوله (الا ان ينقص الاخذ النصاب) وكان الاولى التفريع بالفاء بأن يقول فان نقص الاخذ النصاب او الصفة اعتبر كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة اربعة اعوام ثم جاء وهي اثنان واربعون فانه يأخذ للعام الاول والثاني والثالث ثلاث شياه ويسقط الرابع لتقص ما اخذ عن النصاب (او) بنقص الاخذ (الصفة فيعتبر) النقص كتخلفه عن ستين من الابل خمسة اعوام

المشهور ان مجيئ الساعي شرط وجوب وعلى متابعه ايضا من انه شرط اداء اي صحة كبايحه المصنف وابن عبد السلام ويحرم به ابن عرفة اه بن (قوله ولا تجزئ ان اخرجها قبل مجيئ الساعي) اي واما قوله الاتي وقدمت بكشهر في عين وماشية فحمل على من لا ساعي لهم او لم يساع ولم يبلغ بان تخلف في تلك السنة لفتنة مثلا كما سيأتي في قوله وان تخلف واخرجت اجزا (قوله كرويه الخ) هذا مفرع ايضا على المشهور من ان مجيئ الساعي شرط وجوب وقوله كرويه اي بعد الحول (قوله وان كان لا ينبغي له الرجوع) اي في ذلك العام (قوله فان ربهيا يستقبل بها حولا من يوم مروره) اي أولا لا من يوم رجوعه ولا من يوم التمام وانما يستقبل من يوم مروره أولا لانه بمنزلة ابتداء حول وقد تقدم ان التنازع حوله حول امه وان مبدل الماشية بماشية يبنى على حول المبدلة وقد علمت ان مروره أولا حول للمبدلة (قوله مع امكان الوصول) اي مع تمكنه منه لولا ذلك العذر (قوله واخرجت) اي بعد مرور الحول (قوله وجاز ابتداء) اي كما حرم به ابن عرفة وفي كلام الرجاسي ما يفيد (قوله على المختار) وقيل يجب تأخيرها ولو اعواما حتى يأتي الساعي فان اخرجها فلا تجزئته وهو قول عبد الملك (قوله وانما يصدق) اي ربهيا في اخرجها بينه (قوله واما لغير عذر) اي واما لو تخلف لغير عذر مع امكان الوصول (قوله ولكنه ان اخرجها اجزات) اي اتفاقا فاما اذا كان التخلف لغير عذر وعلى المختار اذا كان لعذر (قوله وليس للساعي) اي اذا اتى في العام التالي وهذه ثمرة اجزائها (قوله اذا ثبت الاخراج) اي بينه والا كان له المطالبة بها (قوله والا يخرجها عند تخلفه) اي كما هو المطلوب (قوله من زيادة) اي على ما كان موجودا حين التخلف او نقص عنه بقوله حال مجيئه ظرف لما وجد (قوله بتبدئة العام الاول) اي على المشهور كما قال ابن شير وقيل بتبدئة العام الاخير (قوله فافى كلامه مانعة خلو فقط) اي فجزوا لجمع لان الاخذ اذا نقص تارة ينقص النصاب وتارة ينقص الصفة وتارة ينقصهما معا وقد لا ينقص الاخذ واحدا منهما كان يتخلف عن العام اربعة سنين ثم يجدها مائة وثلاثين على حالها من غير زيادة ولا نقص فيأخذ عن الاربعة سنين ثمانيا ولا ينقص الاخذ نصابا ولا صفة (قوله وقد كل النصاب) اي بولادة او بدل او بفائدة كهبة او صدقة او ميراث ونص ابن عرفة ولر تخلف عن دون نصاب قتم بولادة او بدل في عدة كلام من يوم تخلفه او من يوم كماله مصداق ربهيا وقتها قولا اشبه وابن التميمي مع مالك ثم قال ولو كمل بفائدة فالثاني اتفاقا اي انه لا ينقص كلاما من وقت الكمال اتفاقا (قوله واخرج من قوله وصدق قوله لان نقصت هاربا) اي لان المعنى لان نقصت هاربا فلا يصح في دعواه النقص في مدة الهروب بل اخذ بزكاة ما فر به ولو جاء تابيا كما اختاره

وجاء وقد وجدها سباعا او اربعين فانه يأخذ عن العامين الاولين خمسين لهما نصاب الحقا وعن البلاء الاعوام الاخر ابن ثلاث سنوات لبون لنقص النصاب عن الحاق ولو جاء فوجدها خمسا وعشرين لاحد عن العام الاول بنت مخاض وعن كل عام بعده اربعة شياه ولو تخلف عن ستين من البعير ثمانية عشر عاما فوجدها اربعة عشر سنة ثم عشرة اربعة وسقطت العام الثاني عشر لتقصي الاخذ النصاب والصفة معا فافى كلامه مانعة خلو فقط (ك) ما يعمل بتبدئة العام الاول في (تحاقسه) اي الساعي (عن اقل) من نصاب كتخلفه عن اثنين شاة اربعة اعوام (و) جاء وقا (كل) النصاب كان وجدها احدي واربعين واخبرنا اكلب في العام الثاني فانه يأخذ للعام الثالث ويسقط الرابع لتقصي الاخذ النصاب كالاول لعدم كاله فيه (وصدق) في تعيين وقت الكمال بتغير يمين ولومتهما واخرج من قوله وصدق قوله (لان نقصت) ماشية المسالك عما كانت عليه حال كونه (هاربا) بها كاملة كتثانئة شاة فوجدها اربعة سنين فيجعل على النقص الذي عام تمديده عليه ولا يصدق في النقص قبله ولو جاء تابيا

الابينة فلو قدر عليه في الفرض المذكور بعد خمسة اعوام اخذ منه عن الاعوام الماضية اثنتا عشرة شاة وعن الخامس شاة واحدة ويراعى
 هنا كون الاخذينة من النصاب والصفة بالنسبة لماضي الاعوام لالعام القدرة لانه يعمل فيه على ما وجد قبل الانحراج لماضي الاعوام
 (وان زادت) ماشية الهارب (له) عما كانت عليه قبل هروبه (ف) يؤخذ (لكل) من الاعوام (ما) وجد فيه (اي) في ذلك العام من قليل او
 كثير (ببذنه) العام (الاول) فاذا هرب ثلاث سنين وكانت في العام الاول اربعين شاة ٣٥٩ وفي الثاني مائة واحدة وعشرين

وفي الثالث اربع مائة
 اخذ منه عن الاول شاة
 وعن الثاني شاتين وعن
 الثالث اربعة ولا يأخذ
 ركة ما افاد آخر لما
 مضى من السنين فان
 قامت له ينسبة على دعواه
 بأن الزيادة انما حصلت
 هذا العام مثلا عمل
 عليها (و) ان تجردت
 دعواه (فهل يصدق)
 وهو الاربع اولا
 (قولان) محلها ما لم
 يثبت ثابا والاصدق
 اتفاقا وتعتبر ببذنه
 العام الاول على كلا
 القوانين فان نقص
 النصاب او الصفة اعتبر
 مثال تنقيص النصاب
 ان يهرب بها وهي احدى
 واربعون شاة واستمرت
 كذلك ثلاثة اعوام ثم
 زادت بعد ذلك فيؤخذ
 للعام الاول والثاني
 شاتان ويسقط الثالث
 ويؤخذ لما زاد على
 الاعوام الثلاثة بحسب
 الزيادة ومثال تنقيص
 الصفة ان يهرب بها
 وهي سبعة واربعون
 من الابل واستمرت

ابن عرفة خلافا لقول ابن عبد السلام يصدق اذا جاء ثابا (قوله الابينة) اي فان قامت ببذنه على كل عام بما
 فيه عمل عليها كافي المواق (قوله ويراعى هنا الخ) فاذا هرب بها وهي مائتان وتسع شياه ثم قدر عليه
 بعد خمسة اعوام فوجد هاربعين فانه يأخذ عن العام الاول والثاني والثالث تسع شياه وعن الرابع شاتين
 وعن الخامس شاة واحدة (قوله بالنسبة لماضي الاعوام لالعام القدرة) هذا الذي قاله الشارح تبين فيه
 عبق وتعبه بن بأنه على القول ببذنه العام الاول الذي مر عليه المصنف وهو الاشهر تعتبر ببذنه حتى
 على عام القدرة ويعتبر بالنقص فيما بعد العام الاول حتى في عام القدرة ونقصه في المواق اللخمى ان يهرب
 بماشية وهي اربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه الساعي وهي بحالها فقال ابن القاسم يؤخذ منه شاة خاصة
 لانه يبدأ بول عام والباقي تسعة وثلاثون فلازكاة فيها اللخمى وهذا احسن ثم قال للخمى وعلى القول بأنه
 يرد ابا شرا عام يؤخذ من الاربعين خمس شياه اه فهذا صريح في انه على المشهور لا يبدأ بعام القدرة بل بالعام
 الاول وانه يعتبر بنقص الاخذ للنصاب حتى بالنسبة لعام الاطلاع اه كلام بن (قوله ولا يأخذ ركة ما افاد
 آخر لما مضى) اي ولا يأخذ ركة الاربع مائة مثلا التي استفادها في العام الاخير لما مضى من الاعوام قبله
 وهذا الذي ذكره المصنف من انه يزكى لكل عام ما وجد فيه قول مالك قال اللخمى وهو قول جميع اصحابنا
 المالكيين والمصريين الاشهب فانه قال يؤخذ لما مضى على ما وجد ولا يكرن الهارب احسن حالا ممن تخلف
 عنه السعاة فانه لا يتهم ومع ذلك اخذ منه لما مضى على ما وجد فيكون هذا مثله بالاولى قال سند ويكفي في رده
 اتفاق اهل المذهب على خلافه (قوله فان نامت له بينة الخ) اي انه على المشهور يقال ان قامت له بينة الخ
 فهذا التفصيل على القول المشهور واما اشهب فيقول يؤخذ بركة ما وجد لما مضى والحاضر كانت له بينة ام لا
 وقوله فان قامت له بينة على دعواه عمل عليها اي وعلى هذا يحمل قول المصنف وان زادت فلكل مائه واصل
 البينة هنا شاهد وعين لانها دعوى مالية وقوله انما حصلت هذا العام اي وزادت في العام الثاني كذا وفي العام
 الثالث كذا (قوله فهل يصدق) اي في تعيين عام الزيادة بلاعين الابينة على نذره وقوله ولا اي لا يصدق اي
 وحينئذ فتؤخذ منه زكاة ما مضى من الاعوام على ما وجد الا ان وكذا عام القدرة واستشكل البساطى هذا
 القول بقوله كيف لا يصدق مع عدم البينة مع ان حاله في تلك الاعوام لا يعلم الا منه وهذا القول لابن
 الماحشون (قوله وهو الاربع) اي وهو قول ابن التميمي وسعدون وابن حارث وابن رشد واللخمى كافي ابن
 عرفة اه واعلم ان محل الخلاف فيما عدا العام الذي يهرب بها فيه واما هو فيصدق فيه من غير خلاف وحينئذ
 فيؤخذ بركة ما اقتر به فيه اتفاقا كافي ح عن ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد اه بن (قوله والامنة
 اتفاقا) فيه نظر بل كلام ابن عرفة يستضي ان التائب لا يصدق في الموضعين اي ما اذا نقصت ماشية الهارب وعين
 عام النقص او زادت وعين عام الزيادة وبصه وفيها القدرة عليه كوابته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب
 دون من قدر عليه لا عرفه الا في عقوبة شاهد الزور والمال اشد من العقوبة استعوط الحد بالشبهة دونه
 اطرب بن وقوله القدرة عليه اي على الهارب وقوله كوابته اي في كونه لا يصدق (قوله ويرجع عليه) اي في
 ذلك العام نفسه (قوله فوجدنا نقصت) اي بموت او ذبح لم يقصد به الفرار كذا قال ابن عبد السلام وتبعه
 خش واعترضه ابن عرفة بان الصواب قصر النقص على ما اذا كان سماوى كلموت واما المذبح فيحسب
 اما التسوية بينهما خلاف النقل اعتمد شيخنا اما بن عرفة (قوله او رادت) اي بولادة او هائلة (قوله حين

كذلك ثلاثة اعوام ورادت بعد ذلك فيؤخذ للعام الاول والثاني حقتان ولما بعده بثلثون ولما راد من الابل على حسب الزيادة (وان
 سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فآخبره بعدد ثم غاب عنه ورجع عليه فعددها عليه (ف) وجدها (نقصت) عما أخبره به (او زادت) (ف)
 المعتبر (الموجود) من زيادة او نقص (ان لم يصدق) الساعي رها حين

الانخبار (او صدق) ر بها (ونقصت) بما خبره به ٣٣٠ (وفي الزيد) على ما خبره بأن خبره بمائة شاة فوجدها مائة وأحدى وعشرين

الانخبار اي حين اخباره اولاً بعد دها (قوله او صدق ر بها) اي او صدق الساعي ر بها قبا خبره به اولاً والحال انها نقصت عما خبره به فالتعبر الموجود ايضا ومجمله ان كانت الزكاة من عينها واما ما خبره بانها عشرين جبلا فصدقه في عددها ثم رجع فوجدها قد نقصت قبل الاخذ فلا بد من اربع شياء انظر المواق اهـ بن (قوله وفي الزيد) يعني زيادتها بولادة كالأبن بشير وابن الحاجب او بقائه كالأبن عبد السلام (قوله تردد) اي طريقتان وقوله وهل العبرة بما وجد اي وتصديقه بما خبره به لا بعد حكم الحاكم وقوله او بما خبر به اي لانه لما صدقه فيه عد تصديقه بمنزلة حكم الحاكم وفي ح ان التردد يجري في الزيادة بعد العدو وقبل الاخذ ايضا وان العدو والتصديق سواء ونسبه للخمي في تنبيهه لو عزل من ماشيته شيئا للساعي فولدت قبل اخذه لا يلزمه دفع الاولاد فله سند قال ولو عين له طعاما نعين فلا يجوز له ان يتصرف فيه ببيع ونحوه فان باعه مضى ولا يفسخ وضمن مثله لان الزكاة في ذمة رباها كالدين فاذا تصرف فيها كان التصرف ماضيا وبضمنها كمنسلف الوديعة وتسلف الوصي من مال المحجور (قوله فلو حذف الخ) اي لانه يعمل على ما وجد مطلقا سواء ساوى ذلك الموجود العدد الذي أخبره به ر بها او زاد عليه او نقص عنه وسواء في الثلاثة صدقه الساعي او كذبه (قوله واخذ الخوارج) اي الطوائف الخوارج اي الذين خرجوا عن طاعة الامام (قوله بالماضى من الاعوام) اي بزكاة الماضى من الاعوام ويعاملون بمعاملة من تخلف عنه الساعي فيؤخذون بزكاة ما وجد منهم حال القدرة عليهم لماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يعاملون بمعاملة الهارب بحيث يؤخذون بزكاة ما كان معهم حال الخروج لماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يلحق النقص اذا كان ما وجد معهم عام القدرة اقل مما كان معهم حال الخروج وهذا اذا كانوا متوالين في خروجهم واما اذا كان خروجهم لمنعها فائهم يعاملون بمعاملة الهارب (قوله في صدقون) اي ولو في عام القدرة وهذا اذا تآلفوا في خروجهم على الامام بأن كانوا يزعمون انهم على الحق وان هذا الامام غير عادل فلا تدفع له الزكاة (قوله فلا يصدقون في ادعائهم انهم اخرجوها) اي لا تهاجمهم في دعواهم حيثئذ (قوله وفي خمسة اوسق) اي بشرط ان تكون في ملك واحد فلو خرج من الزرع المشترك ثمانية اوسق وقسمت بين الشرى يكتن فلا زكاة فيها (قوله وان بأرض خراجية) اي وان حصلت من أرض خراجية اي فالحراج الذى على الأرض لا يضيع زكاة ما خرج منها من الزرع كانت الأرض له او لغيره كما في المدونة قال ابن يونس لان الحراج كراء قال ح والحراج نوعان ما وضع على أرض العنوة والثانى ما يصالح به الكفار على أرضهم فيشتريها مسلم من الصلحى ويتحمل عنه الحراج بعد عقد البيع ورد المصنف بقوله وان بأرض خراجية على الحنفية الاثني عشر لازكاة في زرع الأرض الخراجية وفي البدر القرافى ان الزرع الذى يوجد في الأرض المباحة لازكاة فيه وهو لمن اخذه (قوله كل صاع اربعة امداد) فالجدة ألف ومائتا مدر المذمل اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مسوطتين وبالوزن رطل وثلث وقد حرر النصاب بالكيل عن قريب فوجد اربعة ارادب ووييه بكيل بولاق وذلك لان كل ربع مصرى الآن ثلاثة أصع والاربعة ارادب ووييه ثمانية صاع وذلك قدر الخمسة اوسق (قوله ووزنا ألف وستائة رطل) اي فيوزن القدر المذكور من الشعير ويكال ويحجل مقدار الكيل ضابطا فيعمل عليه فاندفع ما يتال ان الوزن يختلف باختلاف الحبوب فيلزم اختلاف النصاب باختلاف الحبوب والثمار وهو بعيد (قوله اي متوسط) هذا تفسير مرادوا لافطاق الشعير يصدق بالظاهر والمتملى اي العايط والمتوسط ولذا قال بعضهم كان الاولى للمصنف ان يقول من متوسط الشعير لان مطلق الشعير يصدق بما ذكر من الامور الثلاثة مع ان المراد واحد منها وهو المتوسط (قوله بيان للخمسة اوسق) الاولى نعت للخمسة اوسق لان من هنا ايسر بيان (قوله القطن السبعة) هي الحصى والقول واللويى والعدس والتمر والجلبان والبسيلة (قوله وحب الفجل) اي الاحمر واما الفجل الابيض فلا زكاة فيه اذ لازمه له (قوله وغير ذلك) اي كالبرسيم والحلبة والساجم والتمن خلافا لمن الحقه بالتمن كالزبيب وهو محذور اءا محذور الزكاة فهاذا كرو وغيره ماله تكن

(تردد) هل العبرة بما وجد وهو المعتمد او بما خبر به فلو حذف قوله ان لم يصدق الخ لكان احسن وانصر (واخذ الخوارج) على الامام (بالماضى) من الاعوام (ان لم يبرعوا الاداء) فيصدقون (الا ان يخرجوا) اي الا ان يكون خروجهم (للمنعها) اي الزكاة فلا يصدقون في ادعائهم انهم اخرجوها ثم شرع بتكلم على زكاة الحرج فقال (وفي خمسة اوسق) جمع وسق بفتح الواو ومعناه لغة الجمع وشرعوا ستون صاعا (فأكثر) فلا وقص في الحب (وان بارض خراجية) فالنصاب كيلا ثلثا صاع كل صاع اربعة امداد ووزنا (ألف وستائة رطل) بغدادى والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما) كبا (كل) اي كل درهم منها (خمسون وخمسة) من مطلق (اي متوسط) الشعير (من حب) بيان للخمسة اوسق ودخل فيه عمانية عشر صنفا القطن السبعة والقمح والسلت والشعير والذرة والتمن والارز والجلس وذوات الزبوت

(منق) اى حال كون القدر المذكور منق من تنبه وصوانه الذى لا يخزن به كقشر الفول الاعلى (مقدرا الجفاف) بالتخريص اى اذا اخذت
 قريحا قبل يسه من فول وجص وشعير وقح وغيرها وكذا البلح والعنب يؤكل قبل ٣٣١ اليس بعد الطيب فيقال ما ينقص هذا

اذا جف فان قيل ثلثه
 اعتبر الباقي هذا اذا كان
 لوزك جف كفصول
 الارياض وحصلها بل (وان)
 كان لوزك (لم يجف)
 كالقول المسقاوى والحص
 كذلك وكيل معرو عنها
 وزيتونها وسياى قريبا
 بيان ما يخرج منه (نصف
 عشره) مبتدا خبره وفى
 خمسة اوسق اى نصف
 عشر جبه (ك) اخرج
 نصف العشر من (زيت
 ماله زيت) من زيتون
 وجب لخل وقرطم وسمسم
 ان بالغ حب كل نصابا وان
 قل زيتيه فان اخرج من
 حبه اجزاف غير الزيتون
 واما هو فلا بد من الاخراج
 من زيتيه ان كان له زيت
 (و) نصف عشر (ثمن
 غير ذى الزيت) من
 جنس ماله زيت كزيتون
 مصران بيع والاخراج
 نصف عشر قيمته يوم
 طيبه (و) نصف عشر
 ثمن (مالا يجف) كعنب
 مصر ورطبها ان بيع
 والاقتصاف عشر القيمة
 واما ما يجف فلا بد من
 الاخراج من حبه ولو
 اكاه او باعه رطبا (و)
 نصف عشر ثمن (فول
 اخضر) وجص مما شأنه

من عروض التجارة والار كيت على الوجه الاتى (قوله منق) اى اذا اخذت بعد يسه وقوله مقدرا الجفاف اذا
 اخذت قريحا (قوله الذى لا يخزن به) احتراز بذلك عن قشر الارز فلا يشترط النقاء منه (قوله فيقال) اى لاهل
 المعرفة الذين شأنهم التخريص وهذا بيان له (قوله فان قيل ثلثه) اى مثلا وقوله اعتبر الباقي اى فان كان
 خمسة اوسق فأكثر زكى والا فلا (قوله هذا اذا كان) اى الذى اخذ قبل يسه (قوله بيان ما يخرج منه) اى
 فيما يجف وما لا يجف وماله زيت وماله زيت له من جنس ماله زيت (قوله نصف عشره) ذكر الضمير العائد
 على الخمسة اوسق باعتبار كونها نصابا وهذا بيان للقدر المخرج (قوله خبره وفى خمسة اوسق) هو واجب
 التقديم لاشمال المبتدأ على ضمير يعود عليه فلو اخرج من المبتدأ العاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز
 (قوله اى نصف عشره) هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء تركه حتى يجف بالفعل ام لا (قوله
 ان بالغ حب كل نصابا) اى فحتى بلغ حبه نصابا اخرج نصف عشر زيته وان قل الزيت (قوله فلا بد
 من الاخراج من زيتيه) اى سواء عصره او اكاه او باعه ولا يجوز اخراج حب او من الثمن او القيمة وهذا
 اذا امكن معرفة قدر الزيت ولو بالتحرى او باخبار موثوق به او الاخراج من قيمته ان اكاه او اهداه او
 من ثمنه ان باعه (قوله والاقتصاف عشر القيمة) اى والا يبعه بل اكاه او اهداه او تصدق به فيلزمه نصف
 عشر القيمة فلو اخرج زبيبا او غرافلا يجوز (كذا يقال فيما لا يزيت له من جنس ماله زيت انه يتعين
 الاخراج من ثمنه او قيمته فان اخرج من حبه او اخرج عنه زيتا فانه لا يجوز والحاصل ان ظاهر المصنف
 تعيين الاخراج من الثمن فى هاتين المسئلتين فلا يجوز ان يخرج عنه من حبه بان يخرج عنه تمر او
 زبيبا او رطب او عنب او زيتونا وهو كذلك ابن عرفة لا يترتب قال محمد يخرج من ثمنه او قيمته ان اكاه
 لازبيبا وروى على وابن نافع من ثمنه الا ان يجذر زبيبا فيلزم شراءه بن حبيب من ثمنه وان اخرج عنب او احراه
 وكذا الزيتون الذى لازيت له والرطب الذى لا يتمر ان اخرج من حبه اجزاء او الفول الاول هو
 مذهب المدونة كفى المواق اه بن (قوله واما ما يجف) اى بالفعل من العنب والتمر سواء كان شأنه
 الجفاف او كان شأنه عدم الجفاف لكن فرض انه بقى حتى يجف كفى المج (قوله او باعه رطبا) اى لمن
 يجففه او لمن لا يجففه كما هو مذهب المدونة ما لم يعجز عن تحريكه اذا باعه والاخراج من ثمنه اه بن (قول
 وان شاء اخرج عنه حبا ياسا) اى خلافا لما يقتضيه ظاهر المصنف من تعيين الاخراج من ثمنه او قيمته
 كالمثلين قبله (قوله تعيين الاخراج من حبه) هذا قول مالك فى العتبية وقواه بن واقص عليه خسر
 وقوله ورجح بعضهم هو العلامة طنى وسلمه شيخنا العدوى وهذا القول قول مالك فى كتاب محمد بن المواريث
 وما ذكره الشارح من جريان الخلاف فى القول الذى شأنه ان يبيع دون ما شأنه ان لا يبيع لا وجه له
 كما قال بن فان ظاهر النقل جريان الخلاف فيهما فى العتبية عن مالك ان القول اذا اكاه او بيع اخضر
 يتعين الاخراج من حبه ان رشد وهو كما قال لان الزكاة قد وجب في ذلك بالاقرار فيبيع ذلك اخضر
 بمنزلة بيع الحائط من النخل والكرم اذا ازهى ثم قال ولما كان فى كتاب ابن المواز فى القول والحص انه
 ان ادى من ثمنه فلا بأس ولم يقل ذلك فى النخل والكرم فتصديره بالاول مع توجيهه فيمدانه المعتمد ولذا
 صدر به ابن عرفة فقال مالك ما كل من قطنة خضراء او بيع ان بلغ خرصه ياسا نصابا كاه بحت ياسا
 وروى محمد او من ثمنه اه بن واعلم ان وجوب الزكاة فى القول الاخضر والقريل الاخضر والحص والشعير
 الاخضرين موافق لقول المصنف الاتى والوجوب بافراك الحب فهو مبنى عليه وسيأتى انه المشهور وان
 الفول بان الوجوب يبيع الحب ضعيف وحيثذا فتقول بوجوب الزكاة فى القول الاخضر وما معه مشهور
 مبنى على مشهور لا على ضعيف كما قال عقب (قوله فان كان شأنه مما يبيع) اى وا كل او بيع اخضر قبل

(٤٦ - دسوقى اول) ان لا يبيع كالمسقاوى الذى يسقى بالسواقي ان لم يبيع وان شاء اخرج عنه حبا ياسا
 بعد استبار جفافه فان كان شأنه مما يبيع كالمسقاوى يزرع فى الارياض موضع النيل مصر تعين الاخراج من حبه جدا اعتبار جفافه لكن رجح
 بعضهم جواز الاخراج من ثمنه او قيمته فاصله ان الفول الاخضر مطلقا يجوز الاخراج

من ثمنه اوجبه الا ان اخراج الحب ملحوظ ابتداء فيا ييس والتمن في عكسه (ان سقى بالآلة) قيد في نصف العشر (والا) يسقى بالآلة
 بان سقى بغيرها كالنيل والمطر ٣٣٢ والسهم والعيون (فالعشر ولو اشترى السهم) بمهر نزل بأرضه (او انفق عليه) الى ان حرى من

ارض مباحة الى ارضه لقلة
 المؤنة (وان سقى) زرع
 (بهما) اى بالآلة وغيرها
 وتساوى عدده او مدته
 او قارب بأن لم يبلغ الثلثين
 (فعلى حكميهما) فيؤخذ
 لماسقى بالسهم العشر ولما
 سقى بالآلة نصفه (وهل)
 اذا لم يتساويا بان كان
 باحدهما الثلثين فاكثر
 وبالاخر الثلث (يغلب
 الاكثر) فيخرج منه لان
 الحكم بالغالب او كل على
 حكمه (خلاف) وهل
 المراد بالاكثر الاكثر
 مدة ولو كان السقى فيها اقل
 او الاكثر سقيا وان قلت
 مدته خلاف الاظهر الثاني
 لان الشارع اناط العشر
 ونصفه بالسقى بالآلة
 وغيرها الا ان بعضهم رجع
 الاول ولا وجه له (ونضم
 القطاى) كاصناف التمر
 والزبيب لانها جنس واحد
 فى الزكاة فاذا اجتمع من
 جميعها خمسة اوسق زكاة
 واخرج من كل بحسبه
 ويجزى اخراج الاعلى
 منها او المساوى عن الادنى
 او المساوى لا الادنى عن
 الاعلى (ك) نعم (فمح
 وشعير وسلت) بعضها
 لبعض لانها جنس واحد

لخفاف (قوله من ثمنه اوجبه) الضمير ان للقول الاخضر (قوله ان سقى بالآلة) اى كالسواقي واما
 التفاضلات من البحر وهى النطالة والشادوف كما قرر شيخنا قال عقب وخش انها داخله فى الآلة وفى شب
 انها لا تدخل وحرر الفقه (قوله والا فالعشر) ومما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة ويصب عليه عند
 زرعه فقط قليل من الماء (قوله ولو اشترى السهم) اى الماء الجارى على وجه الارض ورد بلوى على القائل
 وجوب نصف العشر اذا اشترى السهم ووافق عليه (قوله وتساوى عدده) اى عدد السقى بهما وان
 اختلفت المدة وتساوت مدة السقى بهما وان اختلف العدد وقوله او قارب اى السقى بأحدهما السقى
 بالاخر فى العدد او فى المدة وقوله بأن لم يبلغ اى السقى بأحدهما ثلثى السقى بالاخر فى العدد او المدة
 واعلم ان ما ذكره الشارح من ان ما لم يبلغ الثلثين مقارب مثله فى عبارة ابن رشد عن ابن التماسم وان الاكثر
 ما بلغ الثلثين والذي فى عبارة ابن يونس عنه ان ما قارب الثلثين من الاكثر وما اراد على النصف بتليل من
 المساوى اه بن (قوله فيؤخذ لماسقى الخ) اى انه يقسم الحب نصفين ويرى كى احدهما بالعشر والثانى
 بنصف العشر (قوله او كل على حكمه) اى يقسم الحب الثلث والثلثين مثلاً ويرى كى احدهما بالعشر
 والاخر بنصف العشر (قوله خلاف) الاول منهما شهره فى الجواهر والثانى شهره فى الارشاد (قوله وهل
 المراد بالاكثر) اى الذى جرى فيه الخلاف فى كونه يغلب على غيره او لا يغلب بل كل على حكمه (قوله الاكثر
 مدة ولو كان الخ) وذلك كالمكانت مدة السقى ستة اشهر فيها شهران بالسهم واربعه بالآلة لكن سقيه بالسهم
 عشر مرات وسقيه بالآلة خمس مرات ثم ان قوله وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة الخ هذا هو الذى رجحه
 لمواق وعزاه بعضهم لابن عرفة وقوله او الاكثر سقيا هو قول الباجي وظاهر كلام الشيخ احمد ترجيحه
 (قوله الاظهر الثاني) وهو ان المراد بالاكثر الاكثر سقيا وان قلت مدته (قوله بالسقى بالآلة) اى لا بمدة
 سقى بها (قوله كاصناف التمر) اى كاضم اصناف التمر واصناف الزبيب فالكاف للتشبيه (قوله واخرج
 من كل بحسبه) اى اخرج من كل صنف بقدر ما يخصه (قوله ويجزى اخراج الاعلى منها او المساوى عن
 الادنى) لا مفهوم لقوله منها اذا اخراج الاعلى عن الادنى اجزاؤه لا يختص بالقطاى والتمر والزبيب متى
 اراد ان يخرج من صنف عن صنف آخر ما وجب عليه فيه جاز ان يخرج من الاعلى لامن الادنى لا فرق بين
 اقلماى والتمر والزبيب وغيرها لكن مع اتحاد الجنس واختلاف الاصناف المضمومة كما هو السياق فلا
 يجزى قح عن عدس والظاهر ان الاعلى والادنى والمساوى يعتبر بما عدا اهل كل محل واذا اخراج الاعلى عن
 الادنى فانه يخرج بقدر مكيلة المخرج عنه لانه عوض عنه ولا يخرج عنه اقل من مكيته لئلا يكون
 رجوعا لايمة (قوله وانما يضم الخ) اشار بهذا الى ان قوله ان زرع الخ شرط لضم الصنفين والاصناف مطلقا
 اى حيث قلنا بضمها زرعت ببلدا او ببلدان سواء كان المضمومان من القطاى او من قح وشعير وسلت فلا بد
 ان يزرع الخ وخالف نت وجعل هذا شرطاً لضم ما زرع ببلدان واما ما زرع ببلد فيضم وان لم يوجدها
 اشرط وهو ضعيف (قوله ان زرع احدهما) اى المضمومين المفهومين من قوله يضم الخ وهذا الشرط
 ذكره ابن رشد ونسبه لابن القاسم (قوله ولو بقر به) اى بقر ب استحقاقه الحصاد (قوله وبقي من حب الاول
 الخ) عطف على قول المصنف ان زرع احدهما الخ فهو شرط ثان للضم مطلقا وقوله وبقي من حب الاول
 اى عنده وقوله ما يكمل به النصاب اى من الثانى فاعل بقى (قوله الى استحقاق حصاد الثانى) اى الى وقت
 وجوب الزكاة فيه بالاقرار او بيس الحب امالوا كل الاول قبل وجوب الزكاة فى الثانى فلا يضم الثانى للاول
 بل ان كان الثانى نصابا زكى والا فلا (قوله لانهم) كما كفائتين جمعهما ملك وحول وذلك لان استحقاق

(وان) زرعت الاصناف المضمومة (بلدان) متفرقة وانما يضم صنف لاخر (ان زرع احدهما) الحصاد
 قبل (استحقاق) (حصاد الاخر) وهو وقت وجوب الزكاة فيه ولو بقر به وبقي من حب الاول الى استحقاق حصاد الثانى وان لم يحصد ما يكمل
 به النصاب لانها كفائتين جمعهما ملك وحول

(فيضم الوسط لهما) أي للطرفين على سبيل البدلية إذا كان فيه مع كل منهما نصاب، مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما خمسة وان لم يخرج زكاة الأولين حتى حصدا الثالث فيزكي الجميع زكاة واحدة (لا) يضم زرع (أول) (ثاني) ٣٣٣ إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما على البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ولو كان في الوسط مع أحد الطرفين ففيه نصاب كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس فإنه يضم له ما يكمله نصابا ولا زكاة في الآخر وقال ابن عرفة إن كسب مع الأول زكي الثالث معه مادون العكس أي لأنه إذا كمل من الأول والثاني فالأول مضموم للثاني فالخول للثاني فهو خابط للثالث وإذا كمل من الثاني والثالث فالمضموم ناني للثالث فالخول للثالث ولا خلطة للأول ورجح ما لابن عرفة (لا) يضم قمح أو غيره (لعس) حب طويل باليمن يشبه خلقة البر (و) لا (لدخن و) لا (لدرة و) لا (أرز وهي) في نفسه (أجناس) لا يضم بعضها لبعض (والسمسم وبرز الفجل) الأجر (و) برز (القرطم كالزيتون) في وجوب الزكاة ولو قال جناس بدل قوله كالزيتون كان أنسب لأن كلامه هنا في الضم وعدمه ولعله إنما ال كالزيتون لاخراج برزا

الحصدي الحب كتمام الخول في غيره فلو زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم يجتمع في الخول فلا يضم أحدهما للآخر (قوله فيضم الوسط) أي فيسبب اشتراط الاجتماع في الأرض لأجل أن يجتمع في الملك والخول لو كانت الزرع ثلاثة زرع ثانيا قبل حصاد الأول وثالثا بعده وقبل حصاد الثاني ضم الوسط لهما (قوله ولم يخرج زكاة الأولين الخ) عطف على قوله إذا كان فيه الخ أي وأما لو كان أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لذلك الثالث والحاصل أن ضم الوسط للطرفين مريد بقيد أن يكون فيه مع كل منهما نصاب وإن لا يخرج زكاة الأولين حتى يحصد الثالث وأما إذا أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فإنه لا يضم الوسط لذلك الثالث ويركي الثالث وحده إن كان نصابا والأفلا ووجه عدم الضم أن الثاني لما ركي أولا وحصل فيه نقص بسبب الزكاة في المثال المذكور لم يبق من الثاني ما يكمل به النصاب إن ضم للثالث فلا يضم له لما تقدم في الشرط الأول هذا محصل الشارح وفي قيد ثالث وهو أن يبقى حب السابق لحصاد الأخير فان أكل حب الأول قبل حصاد الثاني أو أكل حب الثاني قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لهما (قوله لا يضم زرع أول) أي لا يعتبر ضم أول ثالث بحيث لو اجتمع من الجميع أي الثلاثة نصاب زكي كافى مثال الشاح (قوله على البدلية) أي وإن كان فيه معهما على سبيل المعية نصاب (قوله وزرع الثالث) أي والحال أنه زرع الثالث الخ (قوله بعد حصاد الأول) أي وقبل حصاد الثاني وأما لو كان الثالث زرع قبل حصاد الأول كان الثاني كذلك زكي الجميع وإن زرع الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الأول ضم الأول للثالث لأن الأول صار وسطا حكما (قوله أو العكس) أي الأول اثنين والثالث ثلاثة والوسط اثنان على كل حال (قوله فإنه يضم له) أي للوسط الطرف الذي يكمل نصابا سواء كان الطرف الأول أو الثالث (قوله ولا زكاة في الآخر) أي في الطرف الآخر (قوله أن كل) أي النصاب من الوسط مع الأول كالأول كان الأول ثلاثة والثاني اثنان والثالث أيضا (قوله دون العكس) أي دون ما إذا كمل النصاب من الوسط والآخر كالأول كان الأول وسقين والثاني اثنان والثالث ثلاثة فيزكي الأخيرين دون الأول (قوله لا يضم قمح أو غيره) أي من الحبوب التي تدمت للعلس وعدم ضم التمتع للعلس هو قول ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وقيل أنه يضم إليه وهو قول مالك وأصحابه إلا ابن القاسم وهو قول ابن كنانة ومختار ابن بونس واستقر به في التوضيح (قوله وعي) أي المذكورات من العلس وما بعده أجناس (قوله لا يضم بعضها البعض) أي فلا يضم العلس لدخن ولا لدرة ولا لأرز وهكذا (قوله الأجر) صفة للفجل لا لبرز والفجل الأجر موجود بالمغرب (قوله في وجوب الزكاة) أي إذا بلغت نصابا (قوله في الضم وعدمه) أي لا في بيان ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه لأن هذا قد سبق في قوله من حب وتغر (قوله لا الكنان) أي فليس كالزيتون في وجوب الزكاة (قوله وحسب في النصاب قشر الأرز) أي حسب على المالكات من النصاب الشرعي قشر الأرز فلو كان الأرز مشورا أربعة أوسق فإن كان بقشر خمسة أوسق زكي وإن كان أقل فلا زكاة وله أن يخرج عن الأرز مشورا وله أن يخرج غير مشور خلائنا لمن قال يعين الثاني (قوله وحسب ما تصدق به على الفقراء) أي لأجل أن يزكي عنه وكذا يقال فيما بعده واستثنى ابن بونس وابن رشد الشيء التافه اليسير فإنه لا يحسبه إذا تصدق به أو أهده أو وهبه قاله أبو الحسن وهو تقييد المدة أنظر ح وهذا كله فيما تصدق به أو أهدي أو وهب بعد الطيب وأما قبله فلا يحسب وتسقط عنه ركاته كإياه لاركة عليه إذا تصدق بالزرع كله فكل المصنف مقيد بقيد ثلاثة أن يكون ما تصدق به بعض الزرع لا كله وإن يكون ذلك البعض ليس تافها وإن يكون التصدق به بعد الطيب (قوله وحسب ما استأجر به) أشار بهذا إلى أن استأجر عطف على صدق به الواقع صلما (قوله قأ) أي حال كونه قتا أي مقنوتا ومخزوما (قوله أو غيره) أي أغمارا أو قبلا

الكنان بقوله (لا) برز (الكنان) بالفتح فلا زكاة فيه ولا في زيته كالسليم (وحسب) أي النصاب (قشر الأرز و) الذي يفرغان به كقشر الشعير (و) حسب (ما تصدق به) على الفقراء أو أهده أو وهبه لاحد بعد الأفرال أن لم يتو بما تصدق به الزكاة (و) حسب (ما استأجر به) في حصاده أو دراهمه (قأ) أو غيره فلو حذف قأ لكان انحصار

(الأنجب) (أكل دابة) بضم الهمزة يعني ٣٤ ما كونه (في) حال (درسها) وأما ما نأكله حال استراحتها فيحسب (والوجوب) يتعلق

(بإقرار الحب) لا يبيسه خلافا لمن يقول المعتمد يبيسه لخالفته النقل والعادة والمراد بإقراره طيبه واستتناؤه عن الماء وإن بقي في الأرض لتمام طيبه (وطيب الثمر) بفتح الميم كرم هو ثمرة النخل وظهور حلاوة الكرم وإذا كان وجوب الزكاة بالأفراك والطيب (فلا شيء) على وارث (مات مورثه) قبلهما أي قبل الأفراك والطيب ولو قال قبله أي الوجوب كان انحصار (لم يصرفه نصاب) مما ورثه إلا أن يكون له زرع فيضمه له فإن بلغت حصته بعضهم نصابا دون غيره لوجب على من بلغ حصته النصاب دون من لم يبلغ ومفهوم قبلهما أنه إن ورث بعد الوجوب وجبت الزكاة حصل لكل نصاب أم لا حيث كان المجموع نصابا لتعلق الزكاة بالموروث قبل الموت (والزكاة) واجبة (على البائع بعدهما) أي الأفراك والطيب ويصدق المشتري في مبلغ ما حصل فيه إن كان مأمونا ولا تحرى البائع قدره ويجوز اشتراطها على المشتري (إلا أن بعدم) البائع بضم الياء وكسر الدال

فكل هذا يحسب ويخرج زكاته وكذلك يحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد لأنه في معنى الإجارة لا لقط اللقاط لما تركه ربه على أن لا يعود إليه وهو حلال لمن أخذه كما قاله أبو الحسن (قوله لا يحسب أكل دابة في حال درسها) أي لشقة التعرض منه قتل منزلة الآفات السماوية وأكل الوحوش والطيور وإذا علمت أن ما كوى الدابة حال درسها لا يحسب فلا يجب عليه تكميتها لأنه يضربها وفي حاشية عجم على الرسالة أنه يعني عن نجاسة الدواب حال درسها فلا يغسل الحب من بولها التجسس (قوله والوجوب بإقرار الحب) أي كما صرح به في الأمهات ونص اللخمي الزكاة تجب عند مالك بالطيب أي ببلوغه حدا لا كل فإذا ازهى النخل وأطاب الكرم وحل يعبه وأفرك الزرع واستغنى عن الماء وأسود الزيتون وأقارب الأسود أوجبت فيه الزكاة اه فقد اقتصر في الزرع على الأفراك وذكر أباحة البيع في غيره كذا في بن ثم بعد أن ذكر كلا ما طويلا قال فتحصل أن المشهور يعاقب الوجوب بالأفراك كماله منصف وابن الحاجب وابن شاس والمدونة وشهره ابن الحاجب وإن ما لا ين عرفه من أن الوجوب باليس ضعيف (قوله خلافا لمن يقول) أي وهو عجم وتبعه عبق قال شيخنا والظاهر أن اليس يرجع للأفراك إذ المراد باليس بلوغ الحب حدا الطيب ونمائه بحيث لو حصل لم يحصل فيه فساد ولا تلف وعلى أنهما مختلفان كما حققه طفي من أن الأفراك بلوغ الحب حدا لا كل وأنه قبل اليس فالمعتمد أن الوجوب بالأفراك ولا يرد قوله تعالى وآواحقه يوم حساده لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حساده فالوجوب بالأفراك وإن كان الإخراج بعد اليس (قوله لم يصرفه نصاب) أي ولو كان المتر وكذا أكثره من نصاب لأن الموت حصل قبل الوجوب فهو أتم بما يزكى على ملك الوارث فإن ورث نصابا زكاه وإن ورث أقل منه فلا زكاة عليه إلا أن يكون له زرع يضمه له وقيد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات مالكة قبل الوجوب على ملك الوارث بما إذا حصل للوارث شيء منه أما لو مات قبلهما وقد أغترق ذمته دين لوجب أن يزكى على ملك الميت لأنه باق على ملكه ولا ميراث للوارث فيه لنقد الدين وتملحه اه بن (قوله فإن بلغت حصته بعضهم الخ) أي كالمومات عن أخ لام وعم وترك زرعاً خرج منه ستة أوسق فلا زكاة على الأخ للام وعلى العم الزكاة والقرض أن المورث مات قبل الوجوب (قوله حيث كان المجموع نصابا) أي فإن كان مجموع المتر وكذا أقل من نصاب فلا زكاة فيه ولا يضم الوارث ما خصه منه لزعره وبزكته خلافا لعلب لأن الموضوع أن الزكاة على ملك المورث لا الوارث فلا وجه للضم والحاصل أن المالك إذا مات بعد الوجوب فإن الحب يزكى على ملك الميت وإن مات قبل الوجوب فكذلك أن كان عليه دين والارضى على ملك الوارث (قوله أي يقتصر) تفسير لكل من الضبطين لأن كلا من عدم وعدم معنى اقترع ولعدم معنى آخر غير مراد هنا وهو قيد (قوله أن بقى الخ) هذا التفصيل الذي ذكره الشارح مثله في أبي الحسن قال إذا أعدم البائع أخذت الزكاة من المشتري إن كان قائما بعينه أو تلفه بأكل ونحوه وإن تلف بسماوى أو تلفه أجنبى فلا تؤخذ من المشتري وهو موافق لقول ابن القاسم في الرجوع على المشتري في الأمهات قال ابن القاسم فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذه منه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وقال سحنون وقد قال بعض أصحاب مالك ليس على المشتري شيء مطلقا كان المبيع قائما أو تلف بسماوى أو تلفه هو أو أجنبى لأن البيع كان له جائزا ويتبع بها البائع إذا أيسر اه بلفظه والقول الثاني قول أشهب وصوبه سحنون والتونسي وقال اللخمي هذا أي قول أشهب أن باع ليخرج الزكاة وإن كان البائع ممن يعلم أنه لا يخرج الزكاة أخذ من المشتري قائما أو فائتا اه انظر بن (قوله بضمن ما أدى من ركنه) أي بضمن القدر الذي أداه زكاة والصواب يرجع على البائع بما يشوب ما أداه زكاة من الثمن كما هو الواقع في عبارة ابن رشد (قوله فإن تلف بسماوى أو تلفه أجنبى لم يتبع بركناته المشتري) أي في الحالتين وقوله واتبع بها البائع إذا أيسر هذا في المالة الثانية أعني ما إذا تلفه أجنبى وأما الحالة الأولى وهى ما إذا تلف بسماوى فلا زكاة فيه لأنه جائحة على الثمن وحينئذ فلا يتبع بها أحد والحاصل أنه إذا اتلفه أجنبى فإنه لا يتبع بها المشتري

كنصف ودخل في الجزء وصيته بركة زرعه لزيد مثلاً وكانه اوصى بالعشر او نصفه وذكر مختار المعين بقوله (لا المساكين) فانها على الموصى سواء اوصى لهم بجزء او كيل وذكر مختار الجزء بقوله (او) اوصى لمعين (بكيل) تكمة اوسق من زرع لزيد (فعلى الميت) النفقة من ثلثه في المسائل الثلاث وسكت المصنف عن الزكاة وكان الاولى بالباب ذكرها فان كانت الوصية بعد الوجوب او قبسه ومات بعده فعلى الموصى مطلقاً وان كُتِبَ قبله ومات قبله ففي ماله ايضاً ان كانت بكيل لمساكين او لمعين فان كانت بجزء كربع لمعين زكاه المعين ان كانت نصاباً ولو باضمام لماله ولمساكين زكيت على ذمتهم ان كانت نصاباً ولا ترجع على الورثة بما اخذ من الزكاة * ولما كان الخرص بالفتح وهو الخرز انما يدخل في الثمر والعنب دون غيرها افاد المؤلف ذلك بصيغة الخصر مع بيان وقته مشيراً للعلة في ذلك بقوله (وانما يخرص الثمر) بئنة (والعنب) سواء كان شأنهما الجفاف ام لا كليل مصر وعنبهما

بل البائع اذا ايسر والطاهر ان الرجوع الى الاجنبى يكون من البائع وان تلف بسماوى فلا يبيع واحداً منهما لم يسقطها بالجائحة هذا هو الصواب بخلاف الطاهر الشارح وعقب من انه في حالة التلف بسماوى يتبع بها البائع انظر المجمع والطاهر ان الرجوع على الاجنبى من المشتري لانه المالك لما تلفه (قوله والنفقة على الزرع والثمار الموصى به) اى على الجزء الموصى به من الزرع فالمراد بالزرع الموصى به الجزء الذى حصلت به الوصية لا الزرع الذى وقعت الوصية فيه فاذا اوصى لزيد بثلث زرعه او ثمره قبل الطيب او بعده فان نفقة ذلك الجزء الذى وقعت الوصية به من سقى وعلاج تكون لازمة لزيد الموصى له لانه بمجرد الوصية والموت يستحق ذلك الجزء وله فيه النظر والتصرف العام فصارتشريكاً (قوله ودخل الخ) اى فتكون النفقة على جزء الزكاة على الموصى له (قوله في المسائل الثلاث) اى وهى الوصية لمعين بكيل والوصية لعين بجزء او كيل ولو قال المصنف والنفقة على الموصى له المعين بجزء والا فعلى الميت كان اخصر (قوله وسكت المصنف عن الزكاة) اى عن زكاة الوصية هل تكون للموصى او للموصى له والخالل ان المصنف تكلم على النفقة على الوصية وسكت عن حكم ركنها (قوله فعلى الموصى) اى فزكاة تلك الوصية على الموصى فى ماله (قوله مطلماً) اى سواء كانت الوصية لمعين او غيره كانت بكيل او بجزء شائع كأوصيت لزيد والفقران ربع زرعى او عشرة اراد ب (قوله وان كانت قبله) اى قبل الوجوب (قوله ومات قبله) اى قبل الوجوب وقوله فى ماله ايضاً هذا مشكل مع ما مر من انه لا زكاة عليه اذا مات قبل الوجوب الا ان ال ما مر لم يتعلق بالزكاة وصية وهنا اوصى بها (قوله ان كانت بكيل لمساكين او لمعين) كأوصيت عشرة اراد بالمساكين او لفلان (قوله كربع لمعين) اى كأوصيت ربع زرعى لفلان (قوله ولمساكين) عطف على قوله لمعين (قوله زكيت على ذمتهم) اى ولو كان كل واحد من المساكين بخصه مدواً ولا يملكهم كمال واحد (قوله ولا ترجع) اى المساكين على الورثة وقوله بما اخذ اى بما ادوه من الزكاة (قوله وهو الخرز) اى خرز ما على النخل من الخمر او ما الخرص بالكسر فهو الشئ المقدر (قوله مشيراً للعلّة) اى وهى الاحتياج (قوله وانما يخرص الثمر والعنب الخ) اى وانما يخرز الثمر والعنب على رؤس الاشجار ليعلم هل منه نصاب ام لا اذا حل بيعه واحتاج اهله للتصرف فيه هذا وانه اراد ما يصير ثمره لانه بعد صبر وورثه ثمره لا يخرص لانه يقطع ويتقعر به فى ثمره حينئذ استمال من معلوم مجهول وقد يمنع ضبطه بالمتناهة فوق بل يضبط بالثلثة ويكون من اطلاق العام وارادة الخاص هو ثمر النخل واعتراض الخصر فى كلام المصنف بالنسبة الى الخضر اذا افركوا كل او بيع زمن المسغبة وبالفول الاخضر والحمص الاخضر فان كلاهما يخرص اذا اكل او بيع فى زمن المسغبة او غيره بناء على المشهور الذى مشى عليه المصنف من ان الوجوب بالاقرار واجيب بان الخصر منصب على اول شروطه قال طي وهذا الاعتراض لا ورود له اصل الا ان البات فى هذه تحرى مقدار ما اكل او بيع وايس هذا هو التخريص لان التخريص خرز الشئ على اصوله والاصل ان الذى تعدى فى القول ونحوه انه اذا اكل او بيع اخضر فانه يخرز ما اكل او بيع منه وهذا غير التخريص الذى كلا منافيه هنا اذ فرق بين احصاء ما اكل بالتحرى اى بالخرز والتخمين وبين خرز الشئ باقياً على اصوله اه عدوى (قوله سواء كان شأنهما الجفاف ام لا) هذا التعميم صرح به فى الجواهر وقال بعض الشراح اراد المصنف الثمر الذى لو بقي يثمر باله والعتب الذى يترب بالفول ان لو بقي فخرج بلع مصر وعنبها تانه لابد من ثمره صهما ولو لم يكن حاجة من اكل ونحوه لتوقف زكاته ما على ثمره صهما مع حل بيعهما اه وهراده بقوله فخرج الخ ان ما ذكر خارج عن التقيد بحاجة الاحل للتصرف بدليل قوله فانه لا بد من ثمره هذا طي بانه غير صحيح بل كلام المصنف شال لما يثمر ويترب وما لا يثمر ولا يترب وقوله لابد من ثمره صهما غير صحيح ايضاً لان الذى لابد منه هو لا يثمر اذا لم يثمر اهلهما للاكل من لا يثمر عن ثمره صهما باحصاء الكيل فى الرطب والوزن فى العنب باحصاء الجذوة سدير جفاف ذلك بعد الاحصاء المذكور الذى لابد منه تقدير جفافهما وقرن بين تقدير الجفاف والتخريص فالزيتون

(إذا أحل بيعهما) بيد توصلاهما وإشارتهما التخييص بمجدا ما شرط التوقف المعامل على هلته فتوقف المشروط على شرطه بشروطه
(ماختلف حاجة أهلها) لا كل وبيع واحد متبقية بعض ليعلم بالحرص ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب وقد روي الواجب يعني أنما خص الشارع
هذين النوعين بالحرص دون غيرهما ٣٣٦ لان شأنهما اختلاف الحاجة إليهما واعتراض بان العلة هنا مجرد الحاجة وان لم تختلف

بحكمه لا يحرص ويقدّر جفاقه فعنب مصر ورطبها ان خرصا فعلى رؤس الاشجار وان لم يخرصا كيلام قدر
جفاقهما وهذا كله اذ شئ فيا لا يتم وفيا لا يترتب هل يبلغ النصاب ام لا اما اذا تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج
تقدير جفاف اصلا لان المزمى حينئذ منه كما مر اه كلامه والحاصل ان العنب والتمر مطلقان احتاج اهله
للتصرف فيه حرص على رؤس الاشجار وان لم يحتاجوا للتصرف فيه فالذي يتم ويترتب ينتظر جفاقه ويخرج
ركابه والذي لا يتم ولا يترتب ينتظر جذهما ويكال البلع ويوزن العنب ثم يقدر جفاقهما هذا اذا شئ في كونه
يلغ نصابا ام لا اماما تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج تقدير جفاف اصلا (قوله اذا حل بيعهما بيد توصلاهما)
اي ولا يكفي هنا ما في البيع من بدو صلاح البعض (قوله ليعلم بالحرص الخ) اي انما يحرص التمر والعنب اذا
اختلفت حاجة اهلهما ليعلم الخ (قوله دون غيرهما) اي من الريتون والقرن والخص والشعير اذا اكل اخضر
فهذه وان كان يحسب بالتخري ما اكل منها لكنها لا تخرص قائمه على اصولها (قوله واعترض الخ) قد يجاب بان
المصنف قد اطاق المألوم وهو الاختلاف واراد لازمه وهو الوجود لانه يلزم من الاختلاف الوجود اه
عدوى (قوله نصب على الحال) اي من نائب فاعل يحرص اي انما يحرص التمر والعنب حالة كون كل منهما
مفصلا نخلة نخلة (قوله اي انه يجوز كل نخلة على حدتها) اي ولا يجمع الخارص الحائط في الحزر ولا يجوز ان يباعا
ارائلا مثلا ويجز كل ربع او ثلث على حدته وكذا لا يجمع ما زاد على واحدة كالاثنتين والثلاثة مثلا ولو علم
ما فيها جملة هذا اذا اختلفت في الجفاف ولو كانت من صنف واحد فان اتحدت في الجفاف جاز جمعها في الحرص
ولو كانت عشرة ولو اختلفت اصنافها في مفهوم نخلة تفصيل بين تخريص الحائط كله وجملة من النخل فقول
لشارح ما لم تنحداى النخلات المجموعة وقوله والا جاز جمع اكثر من نخلة فيه اي في الحزر (قوله باسقاط
نصها) اي هو واذنك التخريص باسقاط قصصها الخ يعني ان الخارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة انه اذا جف
التمر والرطب ينقص منه يفعل ذلك في كل نخلة بان يول هذه النخلة عليها من البلع والعنب وسق لكنه اذا
جف وصار تمر اوز بيا نقص ثلثه وصار الباقي ثلثي وسق وهكذا اماما يرميه الهواء او يأكله الطير وما اشبه
ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا عليها حتى الفدراء (قوله وينظر للباقي) اي فان بقي ما تجب فيه الزكاة ركاه والا فلا
(قوله والا فالاول) اشار بذلك لما نقله ح عن الدخيرة ونصه قال ابن القاسم واذا ادعى رب الحائط سيف
الخارص وانى يحارص آخر لم يوافق لاعتبر بقوله لان الخارص حاكم (قوله ركنى عن تسعة) اي لانها ثلث مجموع
الاقوال الثلاثة وذلك لان ثلثان تجمع العشرة والنسعة والثمانية يكن سبعة وعشرين تأخذ ثلثها يكن تسعة ولو
كانوا ثلاثة قال احدهم ستة وقال الثاني ثمانية وقال الثالث عشرة ركنى عن ثمانية لانها ثلث الاربعه
والعشرين مجموع الاقوال الثلاثة وهكذا (قوله وان اصابته جائحة الخ) حله بعضهم على العموم اي على
ما بيع بعد الطيب ثم ابيع وعلى ما لم يبع اصلا وحله الشيخ عبيد الرحمن على ما يبيع بعد الطيب اي انه اذا بيع
بعد الطيب ما اصابته جائحة فان دنت بلسا فكثر سقط عن البائع ركاة ما ابيع لوجوب رجوع المشتري
بمحسنة من الثمن على البائع ونظر لما بقي فان كان اصابا بركاة والا فلا وان كانت دون الثلث ركنى جميع
ما عا وصهره ولو كان الباقي بعد هادون النصاب والحاصل ان الجائحة التي لا توضع عن المشتري
لا توضع عن البائع في الركاة وما توضع عن المشتري توضع عن البائع زكاتها والحل الثاني اولى لان
الحل الاول يؤدي الى نوع تكرار مع مفاد قوله وان تلق جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت اه عدوى
(قوله اعتبرت الخ) طاهره وان لم يرجع بها المشتري على البائع بالفعل وهو ما نقله المواق عن فتوى
ابن تاسم ووجهه ان المشتري اذا لم يرجع بالفعل فكأنه قد رهب للبائع ذلك القدر الذي ملك

كافي المدونة فكان الطاهر
ان يقول لا يحتاج اهلهما
وهذا تعليل بالشأن والمظنة
فلا يتوقف التخييص
على وجودها بالفعل (نخلة
نخلة) نصب على الحال
يتأويله بمفصلا مثل بابايا
اي انه يجوز كل نخلة على
حدتها لانه اقرب للصواب
في التخريص ما لم تنحداى
الجفاف والا جاز جمع
اكثر من نخلة فيه (باسقاط
قصصها) اي ما نقصه على
تقدير الجفاف لتسقط
ركابه (لاسقاطها) اي
الساقط بالهواء وما ياكله
الطير ونحوه فلا يسقط عن
المالك تعليل الحق الفقراء
لكن ان حصل بعد
التخريص شئ من ذلك
اعتبر وينظر للباقي كما
سيقول وان اصابته جائحة
اعتبرت (وكفى) الخارص
(الواحد) ان كان عدلا
عارفا لانه حاكم لا يتعدد
(وان) تعددوا (اختلفوا
فلا عرف) منهم هو
المعمول بقوله ان اتحد
الزمان والا فالاول (والا)
يكن فيهم اعرف بل استوا
(فن) قول (كل) يؤخذ
(جزء) بنسبة عددهم فان
كانوا ثلاثة اخذ من قول كل

الثلث واربعة الربع وهكذا فان كانوا اثلاثة قال احدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية ركنى عن تسعة (وان اصابته الرجوع
اي المخرص (جائحة) قبل بانه (اعتبرت) في جانب البائع فان بقي بعد ما تجب فيه الزكاة زكاة والا فلا (وان زادت) الزكاة بعد ذلك اذا

(على تخريص) عدل (عارف فالاحب) كما قال الامام (الاخراج) عما زاد لفظة اصابة الخراص اليوم (وهل) الاحب (على ظاهره) من
الندب (او) محمول على (الوجوب) وهو تأويل الاكثر والارجح (تأويلان) فان قصت ٣٦٧ عن تخريصه فيعمل بالتخريص لا بما

وجدت لاحتمال كون
النقص من اهل الخبرة الا
ان يثبت بالبينة (واخذ)
الواجب (من الحب كيف
كان) طيبا كله او رديا
او بعضه وبعضه نوعا
كان او نوعين او نوعا
ويخرج من كل بتدريه
لامن الوسط (كالتنوع)
فقط (او نوعين) يؤخذ
من كل منهما بحسابه
(والا) بان كان اكثر من
نوعين (فن اوسطها) اي
الانواع يؤخذ الواجب
قياسا على المواشي ولكثرة
انواع التمر فلو اخذ من كل
ادى للمشقة والنزيب
كالتنوع على المذهب ثم شرع
في بيان زكاة النوع الثالث
مما تجب فيه الزكاة وهو
التنوع (وفي مائتي
درهم شرعي) فأكثر وهي
بدرهم مصر لكبرها
مائة وخمسة وعشرون
ونصف وثمان درهم (او
عشرين دينارا) شرعية
(فأكثر) فلا وقص في العين
كالحرث (او جمع منهما)
عشرة دنانير ومائة درهم
او خمسة دنانير ومائة
وخمسين درهما لان كل
دينار يقابل عشرة دراهم
وهو مراده (بالجزء) اي

الرجوع به والتعليل الذي لابن رشد يوافق فيه انظار المواق (قوله على تخريص الخ) مفهومه انه لو كان غير
عارف او لم يكن عدلا لم يعمل على ما بيننا فيجب الاخراج عما زاد اذا فاقه في التوضيح عن ابن بشير اه بن
(قوله وهل على ظاهره من الندب) اي لتعليل الامام بانه اصابة الخراص ولو كان على الوجوب لم ياتف
لي اصابة الخراص ولا الى خطئهم وهذا ما يدل عياض وابن رشد (قوله او على الوجوب) اي لان تخريص
لخبر في الحالة المذكورة بمنزلة حكم الحاكم ثم يظهر انه خطأ (قوله) واخذ الواجب من الحب كيف كان
يعني ان الحب اذا اجتمع من انواعه نصاب فان الزكاة تؤخذ من كل نوع بتدريه فان كان الحب نوعا واحدا
كالقمح مثلا فانه يؤخذ منه جيدا كان او رديا او وسطا فان اختلفت صغته كسمراء ومحمولة فانه يؤخذ من
كل بتدريه وان كان نوعين كقمح وشعير اخذ من كل منهما بتدريه وكذا ان كان ثلاثة انواع كقمح وشعير
وسلت فن كل بتدريه ولا يلزمه ان يدفع الوسط عن الطرفين نعم ان اطاع باخراج النوع الاعلى عن النوع
الادنى اجزاء حيث كان الجنس متحدا او اما ان اخرج النوع الادنى عن الاعلى فلا يجزئ كما لا يجزئ الاخراج
من جنس عن جنس آخر ولو كان النوع المخرج اعلى من المخرج عنه كزر عن عدس مثلا (قوله طيبا) اي
سرا كان كله طيبا الخ (قوله كالتنوع الخ) اراد بالنوع الصنف لان التفرع تحت اصناف برني وصيحاتي
وبحجوة فقله نوعا اي بان كان برنيا وقوله ونوعين اي صنفين مثل برني وصيحاتي وشار المصنف بقوله كالتنوع
وعاقل قول المدونة اذا كان في الحائط صنف واحد من اعلى التمر او من ادناه اخذ منه والحق به للمصنف
لصنفين لم افهم من قول الجواهر وان اختلف نوع التمر على صنفين اخذ من كل صنف بقسطه (قوله
كالتنوع) تشبيهه فيما علم من قوله واخذ من الحب كيف كان اي يؤخذ من كل بتدريه كالتنوع كونه نوعا
او نوعين (قوله والا بان كان اكثر من نوعين) اي والا بان اختلف نوع التمر على اكثر من صنفين وقوله
فن اوسطها اي فيؤخذ الواجب من اوسط الاصناف وشار المصنف بهذا القول المدونة واذا كان في
الحائط اجناس من التمر اخذ من اوسطها والمراد بالاجناس في كلامها الاصناف والحاصل انه اذا
اجتمعت اصناف حب اخذ من كل صنف قسطه كالتنوع اذا كان صنفا او صنفين فان كان اكثر منهم لم يزمه
ان يخرج من اوسط تلك الاصناف (قوله قياسا الخ) اشار به سد الفرق بين التمر وغيره عند الزيادة على
لنوعين (قوله وفي مائتي درهم شرعي) قد تقدم ان قدره خمسون وخمسة مطلق الشعير (قوله او
عشرين دينارا) قدره اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير (قوله فأكثر) عطف على مائتين فيكون
حذفه من الثاني دلالة الاول او عطف على عشرين لحذفه من الاول دلالة الثاني وهذا اولى لسلامته من
لفصل بين المتعاطفين اجنبي (قوله فلا وقص في العين) اي خلافا لابي حنيفة حيث قال لاشئ في الزائد
عن النصاب حتى يبلغ اربعة دنانير في المذهب واربعة دراهم في الفضة وقوله كالحرث اي بخلاف المشاة
الفرق ان المشاة لما كانت تحتاج الى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحرث فكلفه بسيرة والعين
كذلك فائدة لا زكاة على الانبياء لان ما بأيديهم ودائع لله تعالى وهذا اعلى مذهبنا كما قال بعضهم من
هم لا يملكون وهو خلاف مذهب الشافعي كما ناله بعض شراح الرسالة اه عدوى (قوله اي التجزئة
بالمقابلة) بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجودة) اي لا يجمع منهما بالجودة (قوله
والقيمة) لا يخفى ان القيمة تابعة للجودة والرداء فالالتفات لاحد هما الالتفات للاخر فاعطف كالتفسير
(قوله من باب خطاب الوضع) اي وهو يتعلق بالطفل والمجنون وغيرهما ويصدق الولي في اخراجهم
اذا ادعى عليه الولد او المجنون بنقص المال بعد ذلك بلايين ان لم يهتم والافيهين (قوله والعبرة بمذهب
الوصي) اي لان التصرف منوط به (قوله ولا بمذهب ابيه) اي بغيره لان الولي هو الذي يملك المال

التجزئة والمقابلة لا بالجودة والرداء والقيمة فلا زكاة في مائة درهم وخمسة دنانير لجودتها قيمتها مائة درهم (ربع العشر) مبتدأ خبره وفي
مائتي درهم وشار اقتضاه على الورق والمذهب انه لا زكاة في الفلوس ان حاس وهو المذهب (وان) كان كل من الدراهم والدنانير (الطفل
او المجنون) لان الخطاب بهما من باب خطاب الوضع والعبرة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه لا بمذهب ابيه ولا بمذهب ابيه

ولا يذهب الطفل لانه غير مخاطب بها فلا يركبها الوصي ان كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل كالخفي والا
اخرجها من غير رفع لحاكم ان لم يكن في السدح كما اصلا او كان فيها لكن كان مالها كافيا او كان
فيها مالكي وخفي ونفي امر الصبي على ذلك الخفي والارفع الوصي فيها الامر للمالكي فان لم يكن الا خفي
اخرجها الوصي المالكي ان خفي امر الصبي على الخفي والترك اذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي
يقلده فان قلده من يرى الوجوب وجبت عليه في الماضي وان قلده من يرى السقوط سقطت عنه في الماضي
وانظر اذا كان مذهب الوصي الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبي ومذهبه سقوطها وانقل عنه الجرح فهل
تؤخذ عن الاعوام الماضية من المال او تؤخذ من الوصي وتسقط وانظر في عكسه ايضا وهو ما لو كان
مذهب الوصي عدم وجوبها وبلغ الصبي وقلده من: ول بوجوبها هل تؤخذ من المال وتسقط اه عيج قال
بن وكل من النظرين قصور والنقل اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وبه قبله فان قلده
من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصي وان قلده من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه في الاعوام
الماضية (قوله او وان نقصت العين) اي التي هي مائة درهم او عشرون دينارا وقوله في الوزن اي لافي
العدد بدليل قوله وراجت ككاملة لان اشتراط الواج كالكاملة انما هو في ناقصة الوزن واما لو نقصت في
لعدد وكنت في الوزن كالجوز زكيت من غير شرط كان التعامل بها وزنا وعدا فان نقصت في الوزن والعدد
فلا زكاة فيها باتفاق ان كان التعامل بها عددا وان كان التعامل بها وزنا فزكاة في الوزن ان راجت ككاملة
زكيت والا فلا (قوله كجة او حبتين) اي من كل دينار من النصاب اي لانه لا يضرب اذا كان كل دينار
ماقصاصة او حبتين كان التعامل بها عددا او وزنا بشرط رواجها واج الكاملة بان تكون السلعة التي
تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار ناقصا لاحتداد صرفهما وهذا معنى قوله وراجت ككاملة
بالنسبة للناقصة ويقال مثله في المضافة وليس المراد ان كلا يشتري به السلامة وان اختلفت الصرف وقوله
كجة او حبتين اي او ثلاثة فالمدار على الر واج كرواج الكاملة قل نقص الوزن او اكثر كذا قال ابن الحاجب
وهو ظاهر المصنف وارتضاء طفي وخلاصته ان الدنانير اذا نقصت في الوزن فقط كان التعامل بها وزنا
او عددا ان راجت رواج الكاملة زكيت والا فلا وقيد الشارح هرام وت وبعهما شارحا وجوب
الزكاة بكون النقص قليلا والاسقط وهو الصواب اذ هو قول مالك وابن القاسم وسحنون قال ابن هرون
وهو المشهور فضل ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقا قل النص او اكثر
قال ابن هرون وليس كما قال اه وبه تعلم ان ما ارتضاء طفي من جعل المصنف على ظاهره من الاطلاق في
النقص اعتمادا على تشهير ابن الحاجب قائلا لم ار من شهر القول بالتفصيل خلاف الصواب لاعتراض ابن
هرون تشهير ابن الحاجب كما علمت وقصوره لعدم اطلاعه على ذلك ثم قال ابن ناجي واختلف في حد اليسير
فقال عبد الوهاب هو كالجبة والحبتين وان اتفقت الموازين عليه وقال الابهرى وابن القصار انما ذلك اذا
اختلفت الموازين في النقص واما اذا اتفقت عليه فهو كالكتير اه بن وقد شهر في الشامل الاول من
القولين (قوله او نقصت في الصفة برداء اصل الخ) فيه انه لا داعي لتقدير النقص في هذا وما بعده بل المعنى
او كانت ملتبسة برداء اصل او اضافة تأمل (قوله من ناقصة الوزن) فيه اشارة الى ان قوا وراجت الخ راجع
للطرفين ولا يرجع للثانية اي وهي الناقصة في الصفة برداء اصل (قوله واما ناقصة الوزن) اي والحال
انها عدد النصاب ولا ترجع رواج الكاملة (قوله وزن كل واحد منها نصف دينار الخ) فيه ان عدم وجوب
الزكاة فيها لكون النقص فيها كثيرا لا لكونها لا ترجع رواج الكاملة فالاولى ان يقول كعشرين دينارا
مقصصة كل واحد منها ناقص قدر حبة او حبتين والحال انها لا ترجع كالكاملة (قوله ولا يعقل فيها
خالص) هذا اشارة للرد على خش حيث قال ان القيد هو قوله وراجت كالكاملة راجع لديئة
الاصل ايضا ان كان يخرج منها شيء بالنصف فيه وان كان لا يخرج منها شيء بالتصفية زكيت مطلبا من غير

(او) وان (نقصت)
العين في الوزن نقصا
لا يحطها عن الرواج
كجة او حبتين (او)
نقصت في الصفة (رداءة
اصل) من معدنها (او)
نقصت في الواقع سبب
كلها في الظاهر (بإضافة)
من نحو نحاس وهي
المشوشة (وراجت)
كل واحدة من ناقصة
للوزن ومن المضافة في
التعامل (ككاملة) فتجب
الزكاة (والا) بان لم
ترج كالكاملة (حسب
الحاصل) على تقدير
التصفية في المضافة فان
بلغ نصابا زكيت والا فلا
واما ناقصة الوزن فلا
زكاة فيها قطعا كعشرين
دينارا وزن كل واحد منها
نصف دينار شرعي حتى
يكمل النصاب بان تبلغ
اربعين منها واما ديئة
المعدن الكاملة وزنا
فالزكاة فيها قطعا وان لم
ترج ولا يعقل فيها خلوص
اذ ليس فيها دخيل حتى
تخلص منه فقوله وراجت
ككاملة راجع للطرفين
وقوله والاحسب الحاصل
راجع للاخير و اشار
لشرط وجوبها في العين
بقوله

اعتبار ذلك القيد وحاصل الرد عليه ان هذا التفصيل لا يتأتى فيها اذ لا يعقل خروج شئ منها بالتصفية اذ ليس فيها شئ يدخل كالمغشوشة حتى يخرج منها وتخلص منه وانما معدنها ردي وحينئذ قاله سيد ليس راجعا لها (قوله ان تم الملك الخ) جعله الملك شرطاً طريفة لابن الحاجب وجعله القسرافي سبباً قال بعض وهو الظاهر لصدق حده عليه (قوله وهو) اي شرط الوجوب المذكور من كسب من امرين (قوله فلا زكاة على غاصب) قيده بح ما اذا لم يكن عنده وفاء بما يعوضه به والا زكاة وعلى هذا يحمل قول الشيخ احمد الزرقاني قال ابن القاسم المال المغصوب في ضمان الغاصب حين غصبه فعلى الغاصب فيه الزكاة اه بن قال بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة على الكعبة والمساجد من قناديل وعلائق وصقائح ابواب وصدره عبدالحق قائل وهو الصواب عندي وقال ابن شعبان يزكيه الامام كالعين الموقوفة للقرض اه عدوى لكن سيأتي في النذر ان نذر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة وحينئذ فهي على ملك ربه فهو الذي يزكيا لاخرته الكعبة ولا تظار المساجد ولا الامام تأمل (قوله لعدم تمامه) اي لان للسيد وارباب الدين اتزاعه فلهم فيه حق (قوله واما ما قال زكاة بالوجود في الركاز) كذا ذكر ابن الحاجب واعتضه ابن عبد السلام بان الركاز فيه الخمس وليس بزكاة واجاب في التوضيح بأن فيه الزكاة في بعض صورته كما يأتي اي ان احتاج لكبير نفقه او عمل في تخليصه ولا يشترط حرور الحول (قوله بعد اعوام) اي ولو غاب المودع بها (قوله فانه يزكيا لكل عام مضي) اي مبتدأ بالعام الاول فابعد الا ان ينقص الاخذ بالنصاب وما ذكره من تعدد زكاة المودعة بتعدد الحول هو المشهور ومقابلته ما روي عن مالك من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم التسمية وما رواه ابن نافع عن مالك من انه يستقبل بها حولا بعد قبضها (قوله بعد قبضها) ظاهره انه قبل القبض لا يزكيا وانما انما يزكي بعد القبض واستظهر ابن عاشر ان المال يزكيا كل عام وقت الوجوب من عنده اه بن (قوله ومتجر فيها بأجر) حاصله انه اذا دفع مالاً لمن يتجر فيه وجعل له اجرة كل يوم عشرة انصاف فضة مثلاً والربح لرب المال فان الزكاة تجب في ذلك المال على المالك فيزكيه من عنده كل عام مضي عليه وهو عند العامل لان تحريك العامل له كتحريل ربه لانه كالوكيل عنه لكن يزكيته كل عام وقت الوجوب حيث لم يقبضه من العامل متقيدين الاول علم المالك بقدره والثاني ان يكون المالك مديراً فيقوم ما يبدد العامل من البضاعة كل عام ويزكيا مع ماله فان غاب العامل ولم يعلم قدر المال اخرت زكاته الى وقت علمه بقدره ويزكيه لما مضى وان كان رب المال محتكراً فانه يزكي لعام واحد بعد قبضها من العامل (قوله واولى بغيره) اي فلا مفهوم لقول المصنف بأجر بل يزكيا كل عام وهي عند العامل كانت مدفوعة له بأجر او بدون اجر كما يفيد كلام ابن رشد وتفهله المواق واما ما يؤخذ من كلام عيج من ان المتجر فيها بدون اجر تعدد فيها لكن انما يزكيا بعد قبضها فغير صواب انظر بن (قوله وانما يزكيا لعام واحد) اي مما مضى لاجل الاعوام الماضية لانه لا يقدر على تحريكها لنفسه فاشبهت للقطعة وهذا القول هو المشهور وقال ابن شعبان يزكيا لكل عام مضي وقيل انه يستقبل بها حولا كالقوائد كافي بهرام واعلم ان العين المغصوبة تجب على الغاصب ان يزكيا كل سنة من ماله في المدة التي هي فيها عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المغصوبة وهذه غير زكاة ربه اذ قبضها فتحصل انها زكاة في احدى اقسامها من ربه اذ اخذها لعام واحد مما مضى والثانية زكاة الغاصب لها كل عام ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة عنها واما المشايبة اذا غصبت وردت بعد اعوام فالشهور انها تزكي لكل عام مضي الا ان تكون السعة اخذوا زكاتها من الغاصب هذا ما رجع اليه مالك ورجحه ابن عبد السلام وصوبه ابن يونس وقيل انما يزكي لعام واحد كالعين وعزا ابن عرفة للمدونة واما النخلة اذا غصبت ثم ردت بعد اعوام مع ثمرتها فان ثمرتها تزكي لكل عام مضي بلا خلاف ان لم يكن زكاهها الغاصب وعلم ان فيها في كل سنة نصيباً (قوله ولا مدفونة بصحراء او عمران) اي بموضع لا يحاط به او يحاط به بخلاف المدونين الموازين منها اذا دفنت بصحراء اي في موضع لا يحاط به فهي كالمغصوبة تزكي لعام واحد وان دفنت في البيت والموضع الذي يحاط به

(ان تم الملك) وهو مركب من امرين الملك وتماه فلا زكاة على غاصب وملقط لعدم الملك ولا على عبيد ومدين لعدم تمامه (و) تم (حول غير المعدن) والركاز واما ما قال زكاة بالوجود في الركاز وبأجره او تصفيته في المعدن كما يأتي (وتعددت) الزكاة على المالك (بتعدده) اي الحول (في) عين (مودعة) قبضها المالك بعد اعوام فانه يزكيا لكل عام مضي بعد قبضها (و) في عين (متجر فيها بأجر) واولى بغيره ويزكيا وهي عند التاجر حيث علم قدرها وكان مديراً ولو احتكر التاجر فان لم يعلم قدرها صبر لعلمه (لا) عين (مغصوبة) فلا تعدد الزكاة بتعدد الاعوام وانما يزكيا لعام واحد بعد قبضها ولورد الغاصب ربحها معها (و) لا (مدفونة) بصحراء او عمران

ضل صاحبها عنها ثم وجدها
 بعد اعوام قتر كي لعام واحد
 (وضائعة) سقطت من ربها
 ثم وجدها بعد اعوام قتر كي
 لعام واحد ولو التقطت سالم
 ينو الملتقط تملكها ثم يمر عليها
 عام من يوم نوى التملك
 فلهما تجب على الملتقط
 ونسبة عن ربها (و) لاني
 عين (مدفوعة) قراضا
 (على ان الربح للعامل بلا
 ضمان) عليه فيما تلف منها
 فيزكيها العام واحد بعد
 قبضها ان لم يكن مديرا والا
 فلكل عام مع ما يده حيث
 علم بقاءها فان كان على ان
 الربح لربها فهو قوله ومتجدد
 فيها بأجر وان كان على ان
 الربح بينهما فهو وقوله
 الا في والقراض الحاضر
 الخ وان كان على ان الضمان
 على العامل فالحكم كافي
 المصنف الا انه خرج عن
 القراض الى القرض (ولا
 زكاة في عين فقط ورثت)
 واقامت اعواما (ان لم يعلم
 بها) (معنى الواو اي و) لم
 توقف (اي لم يوقفها) حكم
 للوارث عند امين (الابعد
 حول) يمضي بعد قسمها بين
 الورثة ان تعددوا

زكاها لكل عام وعكس هذا ابن حبيب اه شيخنا عدوى ونحوه في الشامل وزاد فيه قولارابعاهو
 ركاها لكل عام ما لم يقاسوا بدفنت بصحراء او يبيع لكن الذي نقله بن عن ابن يونس ان محل كون المدفونة
 التي ضل صاحبها عنها اعواما ثم وجدها يزكيها لعام واحد اذا دفنت بمحل لا يحاط به واما لو دفنها بموضع
 يحاط به ثم وجدها بعد ان ضل عنها اعواما فانه يزكيها لسائر الاعوام اتفاقا ولعل مراده اتفاق طريقة
 اذهب الذي ذكره طريقة ابر الموارفتأمل (قوله ضل صاحبها عنها) اي واما لو كان عالما بمحلها وتركيها
 مدفونة اختيارا فانها تزكي لسائر الاعوام اتفاقا (قوله ما لم يتوالم لتقط تملكها) اي بل نوى حبسها لربها
 او التصديق عنه بها ولم يتصدق بها (قوله فلهما تجب على الملتقط) اي ان كان عنده ما يوجب في مقابلهما
 والالم تجب عليه (قوله بعد قبضها) واما العامل فيستقبل بالربح بلا خلاف كافي ح (قوله ان لم يكن
 مديرا او الا لكل عام) هكذا في السماع كما نقله ح والمواق وبه اعترض طي وغيره على المصنف فقال ان
 هذه المسئلة مساوية لقوله او متجر فيها بأجر في ان المدير يزكي لكل عام دون غيره فلا وجه لتفريق المصنف
 بينهما اه قال بن قلت بينهما فرق وذلك ان المدفوعة على ان الربح للعامل بلا ضمان لا يعتد بربها حال
 احامل من ادارة او احتكار بل هي كالدين ان كان ربها مديرا زكاها العامل على حكم الادارة مطلنا وان
 كان محتكرا زكاها العام واحد على حكم الاحتكار ملقا بخلاف السابقة فيراعي فيها كل منهما كما دل عليه
 كلام التوضيح فان احتكر العامل وادار رب المال فان تساوبا او كان ما يسهل العامل اكثر فكل على حكمه
 والا فالجميع للادارة كما يأتي في قوله وان اجتمع ادارة واحتكار الخ وان احتكر او العامل فكالدين وانما
 روي كل منهما لان العامل في هذه الحالة وكيله فشرأه كشرأه بنفسه اه كلامه وقديقال ان الدين الذي
 يزكيه المدير كل عام هو دين التجركا يأتي وحيث كان الربح كله للعامل فهو كالقرض وحيث شذفتضاه اه
 لا يزكي الا لعام بعد قبضه ولو كان مديرا كما هو ظاهر نص التوضيح لكنه خلاف السماع الذي في المواز من
 انه يزكيه لكل عام فتأمل (قوله حيث علم بقاءها) اي واما ان لم يعلم فانه يصبر حتى يعلم فان علم زكاها لما صي
 الاعوام (قوله وان كان على ان الضمان على العامل) اي وان دفع للعامل يتجر فيها والربح له خاصة
 وشرط الضمان عليه (قوله فالحكم كافي المصنف) اي من ان ربحها يزكيها العام واحد بعد قبضها وان
 اختلفا من جهة انه في صورة اشتراط الضمان على العامل يجب على العامل ان يزكي تلك العين كل عام من
 عنده ان كان عنده من العروض ما يسهلها بتمتة كالدين واما في صورة اشتراط عدم الضمان
 فلا يزكيها العام لاصلها ولو كان عنده من العروض ما يقابلها لعدم تعلقها بتمتة وانما يزكيها ربها
 لعام بعد قبضها كما قال المصنف (قوله الى القرض) اي فصارت ديناني ذمته ودين العرض لا يختلف فيه
 المدير والمحتكر فكل منهما يزكيه امام بعد قبضه ممن هو عليه (قوله واقامت اسواما) اي قبل ان يبيعها
 الوارث (قوله ان لم يعلم) اي ان اتنى علم الوارث بها واتنى ايتاها عند امين حتى يأتي الوارث (قوله بمعنى
 الواو) انما لم يجعل او على حالها لانه لو بقيت على معناها لزم عليه خلل اذ منطوق الاول ينفك مفهوم الثاني
 ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول اذ منطوق الشرط الاول انه اذا لم يعلم بها فلا زكاة لما مضى واما هره
 وقفت ام لا ومنطوق الشرط الثاني انها اذا لم توقف فلا زكاة لما مضى وظاهره علم بها ام لا ومفهوم الاول
 انه اذا علم بها زكيت لما مضى وقفت ام لا ومفهوم الثاني انها اذا وقفت زكيت علم بها ام لا فمنطوق الاول
 يخالف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول كذا ذكر الشيخ احمد الزرقاني قال بن ونسبه
 نظر بل لا تخالف ولا تدافع في كلامه لان العطف بأو يفيد ان المراد بنى احدهما فيصدق منطوقه بثلاث
 صور بنى العلم دون الايقاف وعكسه ونفيم ما معا ومفهومه صورة واحدة وهي وجودها فدل كلامه على بنى
 الزكاة في صور المنطوق الثلاث وهو صحيح ودل على وجوبها في صورة المفهوم وهو محمل الاعتراض على
 المصنف اذ هو مخالف المذهب المدونة فان مذهبها اعتبار القبض فقط اه والحاصل ان كلام المدونة
 يقتضي انه لا زكاة في تلك العين الا اذا قبضت فاذا قبضت استقبل بها حولا ولا لازكاة لما مضى من الاعوام

(او) بعد قبضها ولو وكيه فان علم بها او وقفت زكيت لماضي الاعوام من يوم ٣٧١ الوقف والعلم وهذا التفصيل ضعيف

والمعتمد ان العين الموروثة
فائدة يستقبل بها حولا بعد
قبضها وسيصرح به
المصنف في قوله واستقبل
بفائدة الخ واحترر بقوله
دع عن الحرث والماشية وقد
بق الكلام عليهما (ولا)
زكاة في عين (موصى
بفرقتها) على معينين او
غيرهم ومراعيها يسد
الوصى حول قبل التفرقة
ومات الموصى قبل الحول
لانها خرجت عن ملكه
بموته فان فرقت بعد الحول
وهو حي زكاه على ملكه
ان كانت نصابا ولو مع
ما يسده ولا يزكيها من
صارت له الابد حول من
قبضها لانها فائدة واما
الماشية اذا وصى بها و مات
قبل الحول فلا زكاة فيها
ان كانت لغير معينين والا
زكيت ان صار لكل نصاب
لماضي الاعوام كارتها
واما الحرث ففيه تفصيل
تقدم عند قوله والتفقة
على الموصى له المعين (ولا)
في (مال رقيق) وان
نشأ به ككاتب لعدم تمام
ملكه فان استزعه منه
سيده استقبل به (ولا) في
(مال مدين) ان كان المال
عينا كان الدين عينا او
عرضا لا او مؤجلا وليس
عنده من العروض ما يجعله

ولو وقفت وعلم بها ومفهوم المصنف يقتضي انها اذا وقفت وعلم بها فانه زكيت لماضي الاعوام والمعول
عليه مذهب المدونة من اعتبار القبض فقط في الوجوب ولا يعتبر القسم فيه ولو كان هناك شركاء ففي
قبضه استقبلوا حولا ولو لم يتسمرا كما يدل عليه قول المدونة وكذلك الوصى يقبض للاصغر عينا او بمن
عزير باعه لهم فايزل ذلك الحول من يوم قبضه الوصى اه وقبض الشركاء الباعين لانفسهم كقبض
الوصى لمن في حجره بل افوى نعم اذا كان في الورثة صغار وكبار فقبض الوصى كذا قبض كاف المدونة فقول عبي
ان اتي القسمة ان كان شركاهو المعتمد من المذهب فيه نظر بل القبض كاف كما قاله طي وارتضاء بن
(قوله او بعد قبضها) اي ان لم يتعدا الوارث (قوله يستقبل بها حولا بعد قبضها) اي ولو وقفت وعلم بها
قوله واحترر بقوله فقط عن الحرث والماشية اي فانهما بر كان مطلقا من غير قيد الايقاف والعلم لحصول
المعنيهما من غير كبير محاولة (قوله وقد سبق الكلام عليهما) حاصل ما مر انه ان مات المورث قبل افران
الحطب والتمر زكيت على ملك الوارث فمن نابه نصاب زكاة والا فلا مال يمكن عنده ما يكمل به نصابا من زرع
آخر وان مات بعد الافران زكيت على ملك الميت وان لم ينسب كل وارث نصاب واما الماشية فزكيت كل عام من
يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث الابد اعوام سواء علم بها الوارث ام لا وقفت على يدا من ام لا (قوله
ولا موصى بفرقتها) سواء كانت الوصية في الصحة او المرض ويؤخذ من كلام المصنف انه لا زكاة فيما تجدد
عند النظر للمستحقين واما ما تجدد عنده بمجرد مصالح الوقف فانه زكيت على شيوخنا (قوله و مات الموصى
قبل الحول) اي والقرض انما احبزه عنه التفرق اه بن (قوله فان فرقت بعد الحول وهو حي الخ) الاولى
فان مات الموصى بعد الحول وهي نصاب اي وهي مع ما عنده نصابا فانها زكيت على ملكه لانها اذا فرقت
بعد الحول وهو حي لا تكون وصية وان كان الحكم مسلما تأمل (قوله ولا يزكيها الخ) اي واذا فرقت فلا
زكيها الخ (قوله واما الماشية اذا وصى بها الخ) ما ذكره من زكاتها اذا كانت لمعينين وصار لكل نصاب هو
قول ابن القاسم في المدونة لانهم كالحطاط واما قوله في غيرها فهو عدم الزكاة فيها مطلقا كالعين وهو ضعيف
ومشى عليه خش وعقب (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والتفقة على الموصى له المعين وحاصل ما تقدم
نه اذا وصى بشئ من الحرث فان كانت الوصية بعد الوجوب وقبله ومات بعده فالزكاة على الموصى مطلقا
كانت الوصية لمعين او لغيره كانت تكيل او بحجز شائع وان كانت الوصية قبل الوجوب ومات الموصى قبله
هالزكاة ايضا في مال الموصى ان كانت تكيل كانت الوصية لمساكين او لمعينين وان كانت بحجز شائع فان كانت
لمعينين زكاه ذلك المعين ان كانت نصابا ولو بالانضمام لماله وان كانت لمساكين زكيت على ذمتهم ان كانت
نصابا (قوله ولا في مال رقيق) اي سواء كان عينا او ماشية او حرثا او تجارة (قوله استقبل به) اي ان كان عينا
وماشيه واما الحرث اذا اترعه منه قبل وجوب الزكاة فيه فانه زكيت عند طبيه وكذا الواعق فانه يستقبل
حولا بما يديه من النقد والماشية واما الحرث اذا احتق قبل وجوبها فيه فانه زكيت عند طبيه (قوله وان
كان المال عينا) اي بخلاف ما اذا كان حرثا او ماشية او معدنا فان الزكاة في اعيانها فلا يستطها الدين (قوله
ما يجعله فيه) اي ما يجعله في مقابلة الدين الذي عليه امالو كان عنده من العروض ما يجعله في مقابلة الدين
الذي عليه ولو كانت كتب فانه يزكيت تلك العين (قوله وسكة) عطف على عين لان المعاطيف اذا تكررت
تكون على الاول على التحقيق او عطف على ما قبله على خلافه واعلم ان الوصف القائم بالعين يقال له سكة
والقائم بالمال يقال له صياغة واما اوردتها تكون في العين والمال لكن تارة تكون باهتبار ذاتها وتارة
يكون باعتبار السكة والصياغة فلا يلزم من حودة السكة والصياغة اي حسنهما حسن الذات ولا العكس
(قوله في قيمة سكة) اشار الشارح بتقدير قيمة الى ان النقيض ليس مساطا على السكة والصياغة والجدوة لان
هذه الثلاثة اعراض والزكاة عما تكون في الذوات (قوله واسكنها) اي اذا كانت نقد او قوله او صياغتها اي
اذا كانت حليا او قوله فلا زكاة عليه اي سواء كانت الصياغة محرومة كبخرة وقفقه واما واجزاة كالحلج للسان

فيه (و) لا زكاة في قيمه (سكة وصياغة وجوده) كالحلج كونه خمسة عشر دينارا ولسكنها ارضيا عتقها
زكاة عليه وكذا لو كان عنه نصاب ولما ذكر يساوي اكره فلا زكاة على الزائد

ان لم يتهم (فان يتهم) فان يتهم
بحيث لا يمكن اصلاحه الا
بسبكه وجبت فيه لحول
بعد تهشمه لانه صار كالنبر
وسواء نوى اصلاحه ام لا
(و) الحال انه (لم ينو عدم
اصلاحه) اي المتكسر
بأن نوى اصلاحه اولا
نية له والمعتمد الزكاة
في الثانية فلو قال ونوى
اصلاحه لو افق المذهب
فالزكاة في خمس صوري
التهشم مطلقا والمتكسر
اذا لم ينو اصلاحه بأن
نوى عدم الاصلاح اولا
نية له (او كان) الحلي
الجائز (لرجل) اتخذه
لنفسه تكاثم واتق واستان
وحلية مصحف وسيف
او اتخذه لمن يجوز له
استعماله كزوجه وابنته
وامته الموجودات عنده
حالا وصلح للزينة لكبره
فان اتخذه لمن سيوجد
اولن سيصلح لصغره
الا ن فالزكاة (او)
متخذ الا لرجل (كراه)
ولولرجل في يجوز استعماله
للنساء كالا ساور على
الارج خلافا لشيخه الباجي
او اعارة فلازكاة (الا
محرم) كالا وافي والمباخر
وسكحلة ومرو ودولولامراة
(او معدة العاقبة) فيه
الزكاة ولو امرأة اعزته

(قوله وافي حلي الخ) حاصل الفقه في هذه المسئلة على ما قال المصنف ان الحلي اذا انكسر فلا يجوز اوما
ان يتهم اولا فان تهشم وجبت زكاته سواء نوى اصلاحه او نوى عدم اصلاحه او لم ينو شيئا وان لم يتهم
بأن كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يجوز اوما ان ينو عدم اصلاحه اولا فان نوى عدم
اصلاحه فالزكاة وان نوى اصلاحه او لم ينو شيئا فلازكاة فيه فعنى كلام المصنف انه لا زكاة في الحلي المتخذ
للقنية وان تكسر ان اتنى تهشمه ونية عدم اصلاحه بأن نوى اصلاحه او لم ينو شيئا ومفهومه صادق
بأربع صور تجب فيها الزكاة احدها التهشم ونية عدم اصلاحه ثانيها التهشم مع نية اصلاحه ثالثها
التهشم مع عدم نية شيئا اربعا عدم التهشم مع نية عدم اصلاحه (قوله وسواء نوى) اي بعد تهشمه
اصلاحه وقوله ام لا اي اولم يتو اصلاحه بأن لم ينو شيئا او نوى عدم اصلاحه (قوله ولم ينو عدم اصلاحه)
قيد في قوله وان تكسر (قوله والمعتمد الزكاة في الثانية) اي وهى ما اذا انكسر ولم ينو شيئا لا اصلاحه ولا عدم
اصلاحه (قوله فالزكاة في خمس صور) اي وعدم الزكاة في صورتين ما اذا كان صحيحا لم يتكسر او تكسر
ونوى اصلاحه (قوله في التهشم مطلقا) اي سواء نوى اصلاحه او عدم اصلاحه او كان لانيه له (قوله
او كان لرجل الخ) اي او وان كان لرجل فهو داخل في حين المبالغة لعطفه على المبالغ عليه وهو قوله تكسر
(قوله وسيف) قال الناصر واطرلو كان السيف محلي واتخذته المرأة لزوجها هل لازكاة فيه كالأوتخذ
الرجل الحلي لنسائه اه قال شيخنا العدوي والظاهر وجوب الزكاة فيه لان الشأن اتخاذ الرجل الحلي
انسانه لا العكس (قوله واتخذته لمن يجوز له استعماله كزوجه وابنته) اي والحال انه باق على ملكه واما
لوملكنهما اياه فهو داخل فيما قبل المبالغة (قوله او متخذ الا لرجل كراه) حاصل كلام الشارح ان الحلي اذا
اتخذته انسان لا لرجل الكراه فانه لازكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلا او امرأة وانما نص على عدم وجوب
الزكاة فيه لثلاثيهم انه كالمشترى به التجارة فيكون فيه الزكاة ثم ان ظاهر المصنف ان المتخذ للكراه لا زكاة
فيه سواء كان يباح استعماله للمالكه كالا ساور او خلخال لامرأة او كان لا يباح استعماله للمالكه كالا ساور
او خلخال لرجل وهو كذلك خلافا لقول الباجي المشهور ان ما يتخذ الرجل للكراه من حلي النساء فيه
الزكاة والحاصل ان الارجح على ما قال الشارح تبعا لطفي ان المتخذ للكراه لا زكاة فيه مطلقا كان المالك
له يحرم عليه استعماله ام لا وان قول المصنف الاحرم في غير المعدل للكراه وارتضى ما قاله طفي شيخنا
العدوي في حاشيته على خش والذي اعتمد به بن مافي خش وعقب وهو ما قاله الباجي من ان محل
كون المعدل للكراه لا زكاة فيه اذا كان يباح للمالكه استعماله كالا ساور او خلخال لامرأة اما لو كان ذلك
لرجل لوجب الزكاة فيه ونص بن بعد كلام طويل فتلخص ان المعتمد ما عنده هذا الشارح اي
عقب ومن وافقه اي ينكس قاله الشيخ المسناوي وهو ظاهر المدونة وبه تعلم ان ما ذكره طفي من
المعتمد غير صواب اذا لا مستدله الا ما في التوضيح وظاهر ابن الحاجب وقد علمت ما في ذلك اه كلامه
(قوله واعارة) عطف على قول المصنف او كراه (قوله الاحرم) اي سواء كان معدلا للاستعمال او
للعاقبة ولا يدخل في ذلك الحلي الذي اتخذه لولد صغير لان ذلك ليس من المحرم على الارجح اه عدوي (قوله
كالا وافي) اي كذواة وسدة فرس من الحمام وسرج (قوله او معدة العاقبة) اي مع كونه مباحا كسيف
لرجل وخلخال لامرأة معدتين العاقبة فتجب الزكاة فيهما واما المحرم المعدل للعاقبة فهو داخل في قوله الا
محرم اه شيخنا العدوي وقوله للعاقبة اي حوادث الدهر وقوله فقيه الزكاة اي على المشهور خلافا لمن
قال بعدمها فيه اه شيخنا العدوي (قوله ولولا امرأة) اي هذا اذا كان لرجل بل ولو كان لامرأة
هذا اذا اتخذه للعاقبة ابتداء بل ولو اتخذه لذلك انتهت كالأوتخذته للباس فلما كبرت اتخذه للعاقبة
(قوله او صدق الخ) اي انه تجب الزكاة في الحلي اذا اتخذه الرجل لا لرجل ان يصدقه لامرأة يتزوجها
او يشتري به امة يتسرى بها وهذا هو المشهور خلافا لمن قال بسقوط الزكاة فيه (قوله او منوباه التجارة)
يريد ولو كان اولاً للقنية ثم نوى به التجارة فيزكاه لعام من حين نوى به التجارة كذا في خش والذي

به اكبر ما له اقبتها (وسداق) لمن يريد انكاحها (او) كان (منوباه التجارة) اي البيع وسواء كان لرجل او امرأة فالزكاة في

هذا ان لم ير صاع اي ركب بشئ بل وان دسج بجهوهر) كما قوت ولولو (وزكي الزنة) اي وزن ما فيه من صين (ان نزع) الجوهر اى امكن نزع (بلا ضرر) اى فساد او غرم ويزكى الجوهر زكاة العر وض (والا) بأن لم يمكن نزع او امكن بضرر (لحوى) مافيه من العين وز كاه

٣٧٣

ثم شرع في الكلام على نعاء العين وهو ثلاثة انواع ربح وغسلة وفائدة وبدا بالاول فقال (وضم الربح) وهو كما قال ابن عرفة زائد

نمن مبيع تجر على ثمنه

الاول ذهابا وفضة والقيود

ابيان الواقع لا مفهوم لها

التجر فاحترز به عن مبيع

القنية (لاصله) اى لحول

اصله ولو اقل من نصاب

ولا يستقبل به من حين

ظهوره فن عنده دينار

اول المحرم قنجره فصار

ربحه عشرين فحولها

المحرم فان تم النصاب

بالربح بعد الحول زكى

حينئذ ولما كانت غلة

المكترى للتجارة ربحا

حكما قضم لاصله لافائدة

على المشهور فاذا حكمها

مشبهاله بما قبله بقوله

(كغلة) شئ (مكترى

للتجارة) قضم للاصل

فيكون حولها حول الاصل

ولو كان قل من نصاب

فن عنده خمسة دنانير او

نصاب ز كاه في المحرم ثم

ا كترى به دارا مثلا

للتجارة في ربحا فكارها

في رمضان بأربعين دينارا

فالحول المحرم واحترز بمكترى

للتجارة عن غلة مشترى

للتجارة او مكترى للقنية

فأكره لامر حدث فانه

في من انه اذا اتخذ الحلي للقنية ابتداء ثم نوى به التجارة فلا ز كاه واما اذا اتخذ للتجارة ثم نوى بالقنية فلا يتقبل بها ولا عبرة بتلك النية لانها ناقله عن الاصل والنية انما تنقل للاصل ولا تنقل عنه (قوله) هذا ان لم ير صاع الخ) المشار اليه المحرم والمعدل للعاقبة والصدائق والمنوى به التجارة (قوله) وزكى الزنة الخ) يعنى ان كل عام يزنه بعد قلع الجواهر منه ويزكيه ان امكن نزع الجواهر منه بلا ضرر ومفهوما انه ان لم يمكن نزعها منه اصلا او امكن نزعها منه لكن بضرر ككسر الجواهر او كان يترتب على نزعها منه غرم دراهم لمن يتردها منه فانه يتحرى الزنة كما اشار له المصنف بقوله والاحتري اى في كل سنة ان كان يستعمل وينقصه الاستعمال والا اكتفى بالتحرى في اول عام (قوله) ويزكى الجوهر ز كاه العروض) اى من ادارة واحتكار ان كان شأنه التجارة فيها والا فلا ز كاه فيها اصلا اه عدوى (قوله) ثم شرع في الكلام على نعاء العين) اى ثم بعد فراغه من الكلام على ز كاه العين شرع في الكلام على نعاء (قوله) ربح وغسلة وفائدة) اما الربح فقا عرفه الشارح هنا واما الغسلة فسيأتى انها ما يتجدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد ونجوم الكتابة وغير النخل المشتري للتجارة وحكمها انه يستقبل بها حولا من يوم قبضها واما الفائدة فسيأتى انها ما يتجدد لاجل مال او عن مال غير من كى كعطية وميراث ونمن عرض القنية وحكمها الاستقبال بها من يوم حصولها (قوله) وضم الربح لاصله) معناه ان من عنده نصاب من العين فاتجر فيه فربح او دون نصاب منها فاتجر فيه فربح وصرار بربحه نصابا فانه يزكى الاصل والربح لتمام حول من يوم ملك الاصل كاللتاج على المشهور لان يوم الشراء ولان يوم الربح وهذا قول ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم انه يستقبل بالربح حولا كالفائدة سواء كان يملك اصله او لا بأن تسلفه فان كان الاصل اقل من نصاب استأنف بالجميع حولا وان كان نصابا ز كاه ولا يزكى ربحه الا اذا تم له حول (قوله) زائد الخ) لم يقل زيادة لان الربح في اصطلاحهم العدد الزائد على الزيادة واحترز بمن من زيادة ذات المبيع كتموه في ذاته فانه لا يسمى ربحا بل هو غلة فاذا اشترى صغيرا بالتجارة بعشرين ثم باعها بثمانين بعد كبره زكى من الثمن قدر ما يباع به الا ان كسرتين مثلا لو بقي صغيرا وما بقي بنوب نعاء فلا يزكيه لانه غلة لاربح (قوله) ذهابا وفضة) اى حال كون ذلك الزائد ذهابا وفضة واحترز به عما لو كان الزائد عرضا فانه لا يسمى ربحا وهو كعرض التجارة من ادارة واحتكار فالاول يقوم كل عام دون الثاني (قوله) لا مفهوم لها) فيه نظر لما علمت مما قلناه (قوله) فاحترز به عن مبيع القنية) اى اذا اشترى سلعة للقنية عشرة ثم باعها بعشرين فالعشرة الزائدة لا تسمى ربحا اصطلاحا ولا تزكى لحول العشرة الاصل وقوله على ثمنه الاول احترز به عن زيادة ثمن مبيع التجرة اذا عاد ذلك الثمن في نفه اى بطله النظر عن كونه زائدا على الثمن الاول والا وصورة ذلك ان يشتري سلعة بعشرة فيبيعها بعشرين ولم ينظر لكون العشرين زائدا على العشرة ولا وان كانت زائدة عليها في الواقع وهذا انما يكون فيما اشترى للقنية (قوله) فان تم النصاب بالربح بعد الحول) اى كالملاك دينار او اقام عنده احد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهرين بعشرين فانه يزكى الا ان رصا حولها فيما يأتى من يوم التمام (قوله) ربحا حكما) فيه نظر بل هو ربح حقيقة عند ابن القاسم لانه انما اشترى منافع الدار بتصدال ربح والتجارة فاذا اكرها فقد باع ما اشترى فقد ظهر انه ربح حقيقة لاحكاما فقوله مشبهاله بالصواب انه مثال اه بن (قوله) لافائدة على المهور) اى خلافا للشبه القائل ان غلة المكترى للتجارة فائدة يستقبل بها بعد قبضها (قوله) فن عنده خمسة دنانير) اى ملكها في المحرم (قوله) عن غلة مشترى للتجارة) اى مثل غلة عبيد التجارة واجرة الدار المشتراة للتجارة (قوله) فانه يستقبل بها حولا) اى لانها غلة لاربح (قوله) ولو ربح دين) منطلق بالربح قبله وما بينهما كالا عنراض بناء على ما قاله الشارح من ان غلة المكترى للتجارة ليس ربحا حقيقا اى ضم الربح لاصله وان كان ربح دين لا عوض له عنده ومعنى ضمه هنا انه يزكى لحول من يوم الشراء حيث تسلف الثمن واشترى به ومن يوم الشراء حيث اشترى بدين (قوله) كان يتسلف عشرين دينارا

يستقبل بها حولا لا يضاف اليه الا ان كان ربحا لاصله بقية له (وله) كان الربح (ربح دين) كان يتسلف عشرين دينارا واتجر فيها او اشترى سلعة بعشرين في ذمته (لا عوض له) اى للدين (عنده) فباعها بخمسين بعد حول فانه يزكى الثلاثين من يوم التسلف والشراء

بأولى ان كان عنده عوض ويرى كسبي الخسرين (و) ضم الربح (منفق) اسم مفعول صفة لمال محذوف (بعد) تمام (حوله) اى حول المال المنفق (مع اصله) متعلق بتمام المقدر لا بحوله ٣٧٤ لجوده اى اصل الربح المقدر (وقت) تقرر (اشراء) ومضى كان الاتفاق وقت

ي في المحرم مثلا وقوله واشترى اى في المحرم مثلا وقوله فباعها بخمسين بعد حول اى من المحرم الذى وقع فيه الشراء في الذمة والتسلف (قوله وأولى ان كان عنده عوض) اى ما يجعل في مقابلته وهذا داخل فيما قبل المباحة وليس داخلا فيها لان القائلين بضم الربح لاصله انما اختلفوا فيما ليس له اصل يملكه لذا بالغ عليه المصنف رداعلى اشبه القائل باستقباله بالربح حيث قاله طق ا ه بن ومعنى قول المصنف ضم الربح لاصله هذا اذا كان له اصل يملكه بل ولولم يكن له اصل يملكه كربح دين لا عوض له عنده واعلم انه يشترط فيما يزكيه من ربح الدين الذى لا عوض له عنده ان يكون نصابا كافيا مثال المباح والالم زكوه ولو كان مع اصله نصابا (قوله ومنفق الخ) عطف على لاصله اى وضم الربح لاصله وضم لمال منفق كما اشار لذلك الشارح وحاصله ان من يده اقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم اشترى به عوضه سلعة وانفق لبعض بعد الشراء فانه اذا باع الساعة بما يقيم به النصاب اذا ضمه لما انفق عليه الزكاة وسواء باع بقرب لشراء ام لا لان الفرض ان الحول قد تم قبل الشراء واما اذا انفق قبل مرور الحول فلا ضم لان المال لمنفق والمشتري به لم يجمعهما الحول كما انه لو انفق بعد الحول وقبل الشراء فلا ضم ولا يزكى ثمن ما باع به الا اذا كان نصابا (قوله لجوده) فيه ان الطرف يكفيه راحة الفعل (قوله متعلقان بمنفق) الاقرب من مع وقت حالان من منفق اى ضم الربح لمال منفق حلة كون اتفاقه بعد تمام حوله المصاحب لاصله حالة كون اتفاقه وقت الشراء (قوله قبل شراء السلعة) اى والحال انه بعد مرور الحول (قوله ومعنى اني تجددت الخ) اشار الشارح الى ان فى كلام المصنف حذف المتبدا والخبر الموصول وذلك للعالم ما ليس انما فائدة غير هذه وحذف ما يحذف كما قال ابن مالك وهذه الجملة متأثرة جوابا لسؤال مقدار كان قائلا قال له ما الفائدة فاجاب بتوليه وهى العين التى تجددت الخ (قوله لا عن مال) عطف على متدد اى وهى التى تجددت من غير مال لا عن مال اى لان تجددت عن مال فلا يستقبل بها والمعطوف عليه بلا عوض حذفه اذا علم كقولك اعطيتك لا تلطم اى لتعدل لا تلطم (قوله اخرج به الربح) اى وهو زائد ثمن المبيع نى للتجارة على ثمنه الاول والعلية ما تجددت عن السلع المشتراة للتجارة قبل بيعها كعلة عبد وكاتبه وغرة شترى للتجارة (قوله كعطية وميراث) اى وهبه وصدقة واستحقاق من وقف او وظيفة او جامكية او ارش ناية او دية تنفس وطرف وصدق قبضته من زوج ومنزعة من رقيق (قوله او تجددت عن مال الخ) شارح هذا الى ان قوله او غير من كى عطف على المتدد قبل قوله لا عن مال اى تجددت عن غير مال او عن مال غير من كى واحترز بقوله غير من كى عما تجددت عن مال من كى كربح ثمن سلع التجارة انه تزكى لحول اصله كما مر (قوله بناء على ان ما تجددت عن سلع التجارة بلا بيع) اى لما علة عبد او غير من كى لمشتري للتجارة وكان الاولى ان يولد بناء على ان غلة المكترى للتجارة لا يسمى فائدة اى بل يسمى ربحا كما قال ابن الاقسام واما على ما قال اشبه من فائدة فتكون الفائدة المتجددة عن مال غير من كى لها افرادان (قوله كمن مقتضى) يرد على حدة المؤلف المعشرات وخراج عشرها فاسها اذا بيعت ثمنها فائدة وهو ثمن من كى الا ان يقال انه بعد اخراج عشرها صارت غير من كى لان المراد بالمر كى ما تقرر زكاته كل سنة ا ه بن (قوله او غيرهما) اى كشياب واسلحة وحديد ونحاس واعتار الارض ما اتصل بها من بناء او شجر (قوله فعلم منه ان الفائدة نوعان) اى من جعل قوله تجددت صفة لموصول حذف مع مبتدئه لانه صفة اذمة والا لا قضى ان الفائدة اعم مما ذكر من النوعين وان كان الاستقبال مما هو فيهما (قوله وتضم ناقصة) اعلم ان اقسام القوائد اربعة اما كاهامتان او ناقصتان او الاولى كاملة الثانية ناقصة او العكس فالكمال لا يضم والناقص الذى بعده كامل يضم اليه والناقص بعد الكامل لا

تقرر الشراء كان بعد الشراء ولو عبر بعد لكان اوضح فبعد وقت متعلقان بمنفق اى ضم الربح لمال انفق بعد حوله مع اصله الذى اشترى به الساعة وبعد شرائها مثاله ان يكون عنده عشرة دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم انفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بخمسة عشر فانه يزكى عشرين منها الخمسة المنفقة لحولان الحول عليها مع الخمسة التى هى اصل الربح المقدر فلو انفق الخمسة قبل شراء السلعة فلا زكاة الا اذا باعها بنصاب ثم شرع فى بيان حكم الفائدة بقوله (واستقبل) حولا (فائدة) وهى التى تجددت لا عن مال) فقوله تجددت كالجنس وقوله لا عن مال اخرج به الربح والعلية ومثله بقوله (كعطية) وميراث (او) تجددت عن مال (غير من كى) ومثله بما لا فرد له غيره اى بناء على ان ما تجددت عن سلع التجارة لا يبيع لا يسمى فائدة بقوله (كمن) عرض مقتضى من عقار او ميوان او غيرهما باعه بعين

يستقبل به حولا من يوم تبينه ولو اخر قبضا فراد على الرأى فعلم منه ان الفائدة نوعان ثم تكمل على حكم تعدد القوائد قوله (وتضم) الفائدة الاولى حال كونها (ناقص) من نصاب (ان) كمن تصبى (بذلك تمام) باركة نصبت قبل ان حال الاولى (لثانية) نصابا واقل فان حصل منها نصاب حسب حوله ما من يوم الثانية وبصير ان كاشى الواحد كالمكانت الاولى فى المحرم عشرة

والثانية في رمضان كذلك فان حولهما معار رمضان وتبقى الثالثة على حولها (او) يضمان (الثالثة) ان لم يحصل من مجموع الاولين انصاب كما لو كانت الاولى خمسة والثانية خمسة والثالثة عشرة وهكذا الرابعة وخامسة (الا) ان تنقص الاولى (بعد حولها كاملة) وتزكيتها وفيها مع ما بعدها انصاب (فعلى حولها) ولا تنضم لما بعدها ويركى كلا على حولها بالنظر للآخرى ٣٧٥ مادام في مجموعهما انصاب كعشرين

محترمة حال عليها الحول
فأثقف منها عشرة واستفاد
عشرة درجة فاذا جاء المحرم
ركى عشرته واذا جاء رجب
ركى الاخرى (كالكاملة)
اولا) وبقيت على كلها
فلا تنضم لما بعدها بالاولى
فهى كاللذيل لما قبلها كانه
قال لانها كالكاملة (وان
نقصنا) معان النصاب
بعد تقرر الحول لهما
كصيرورة المحرمية خمسة
والرجسية مثلها فان حال
عليهما الحول الثاني ناقصتين
بطل حولهما ورجعتا كمال
واحد لازكاة فيه وان اتجر
قبل مرور الحول الثاني
عليهما (فرجح فيهما او في
احدهما عام نصاب) فلا
يتخلو وقت التمام من خمسة
وجه اشار للاول منها بقوله
فان حصل التمام (عند
حول الاولى) محرم (او قبله)
لذى الحجة (فعلى حوليهما)
محرم ورجب (وفض
بجهما) عليهما على حسب
مديهما ان خلطهما والا
رصى كل واحدة ورجحها
قل او تثر واشار الى الثاني
بقوله (و) ان حصل الرجح

لا يضم اسبقه بالكامل والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكامل بعده (قوله والثانية في رمضان كذلك) اء
عشرة اى وعشرين او اكثر (قوله وتبقى الثالثة على حولها) اى فركى على حولها وان كانت اقل من نصاب
لان الكامل لا يضم لغيره والثاني لا يضم للكامل قبله كما علمت وهذا كله بالنسبة للعين واما الماشية فقد
تقدم ان ما حصل من فائدتها ولو بعد النصاب فانه يضم والحاصل ان القائدة في العين لا يضم لما قبلها اذا كان
نصابا وتضم له اذا كان اقل واما الماشية فتضم القائدة فيها لما قبلها ان كان نصابا كانت هى نصابا ام لا لان كان
اقل من نصاب فلا تنضم له مطلقا كانت نصابا او اقل (قوله وهكذا الرابعة) اى وهكذا تنضم الثلاثة لرابعه
والاربعة لخامسة الى ان يكمل النصاب فاذا اكمل النصاب وقف عن الضم ويصير لما بعده حول مؤتلف
فيركى لحوله وان كان اقل من النصاب (قوله لا بعد حولها كاملة) هذا مستثنى من قوله وتنضم ناقصة لثانية
اى الا اذا قصت الاولى بعد ان حال حولها وهى كاملة فاما لا تنضم لما بعدها ويركى على حولها (قوله
وتركيتها) اى واستحقاقها للتركيبه سواء ركب بالفعل ام لا فهو لا يرم لما قبله كذا قرر ابن عبيق وسلمه
شيخنا (قوله فاذا جاء المحرم رضى عشرته) استشكله في التوضيح بما حاصله انه اذا رضى الاولى عند محي
حولها فاما ان تنظر في تركيتها الثانية اولا فان نظرنا في تركيتها الثانية قال شارحنا وورد عليه ان الثانية لم تجتمع
مع الاولى في كل الحول ويحذر فيلزم اعتبار المال قبل حوله في وجوب الزكاة لان الفرض ان الثانية لم يحل
حولها وان لم تنظر للثانية لزم زكاة مادون النصاب ولاجل استشكله بذلك استظهر قول ابن مسلمة من ضم
الاولى للثانية في الحول كالتقصت الاولى قبل ان يحول عليها الحول وهى كاملة وقد اوجب عن ذلك الاشكال
باختيار الشق الاول ونهول ان هذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهو قول اشهب انه يكتفى في ايجاب الزكاة في
المالين القاصر كل منهما عن النصاب ومجموعهما انصاب اجتماعهما في الملك وبعض الحول (قوله واذا جاء
رجب رضى الاخرى) اى وهكذا مادام في مجموعهما انصاب فان نقصنا ضمنا لما بعدهما ان مر عليهما الحول
ناقصتين واما ان كلتا قبل مروره عليهما ناقصتين بنية على حوليهما (قوله فلا تنضم لما بعدها) اى ولا يضاف
ايضا ما بعدها اليها ولو كان ناقصا (قوله وان نقصنا معا) اى والحال انه ليس بعدهما ما يكمل به النصاب بدليل
قوله فرجح تمام نصاب واما ان نقصنا عن النصاب وبقي من مجموعهما انصاب فكل على حولها وكذا لو كان
فيهما مع ما بعدهما انصاب فكل على حوله اى انه يركى الاولى في حولها بطرا للثانية والثالثة والثانية يركى
حولها بطرا للاولى والثالثة والداله يركىها في حولها نظرا لثانية ولاولى (قوله ناقصتين) اى وليس بعدتهما
ما يضمان اليه (قوله ورجعا كمال الخ) فان افاد من غيرهما ما يتم به معهما ما به الزكاة استقبل بالجميع حولا من
يوم افاد المال الثالث هذا كله ما لم يتجر فيهما او في احدهما قبل مضى الحول الثاني ويرجح ما يكمل به النصاب
(قوله عند حول الاول او قبله) عند هذين وجه واحد وعنده قول انه لا يركى الا الثانية ارسد فيه لا يركى وجهين
واظهار العكس اه بن (قوله فعلى حوليهما) اى فيقيان على حوليهما او فهما باقيتان على حوليهما لكن
جعل الجواب جملة اسمية اكثر فانه البدر (قوله والارضى) اى ولا يخلطهما رضى كل واحدة ورجحها عند
حولها فلرجحها او اكثر (قوله فنه) اى انتمد الاولى الى حول الثانية وركبنا معا عنده (قوله اى عند ايها)
اشار الى ان اللام بمعنى عند (قوله وان علم وقته) او اول الحال وان رائدة (قوله اعتبر) اى ويجرى على ما ذكر
من التفصيل وقوله وجعل اى الرجح للثانية فان حصل الرجح عند حول الاولى او قبله رضى الرجح لى
الفائدين فكل على حولها ويركى الرجح مع الثانية وان حصل الرجح عند حول الاولى بشهر اقل حول

(بعد شهر) من حول الارضى رضى فنه اى اشتمل الى حول الاولى وصار منه (و) تبقى (لثانية على حدها) واشار لثالثة بقوله (و) ان
حصل الرجح عند حول الثانية رجب فنه والرابع بقوله (او) تجرى احداهما رجبها ورجحها (و) رضى فنه اى في وقت حصوله (لا يهما)
ى عند ايها حصل هل عند حول الاولى والثانية او بينهما او بعدهما (فنه) اى يركبان من حول الثانية وارجح المراد لثانى الرجح لايها
الفائدين وان علم وقته لانه اذا علم الوقت اعتبر وجعل للثانية وللخامسة بقوله (كبعده)

الاتقال لافي المنتقل اليه
(وان حال حولها) اي
القائمة الكاملة (فأفقها)
بعدد كاتها اوضاع
قبل حول الثانية الناقصة
(ثم حال حول الثانية)
الرجبية (ناقصة فلازكاة)
فهي لانها لم تجتمع مع الاولى
في كل الحول مع فسادها
بخلاف لو بقيت لزكى
الثانية نظرا للاولى ولما
انهى الكلام على الفوائد
اتبعه بالكلام على الغلة
فقال عاطفا على بضائة
(و) استقبال (بالمستجد)
من نقد ناشئ (عن سلع
التجارة) واولى سلع
القنية او المكثرة للقنية
واما المكثرة للتجارة فقد
ان غلتها كل ربح تضم
لاصلها حال كون المتجدد
(بلايبيع) لها والا كان
الزائد على ثمنها يحايز كى
لحول اصله ومثل للمتجدد
بلايبيع بقوله (كحلة عبد)
مشتري للتجارة فأكره
وكراه دار مثلا مشترة
للتجارة (و) نجوم (كتابة)
لعبد اشترا للتجارة (و)
نمن (ثمرة) شجر (مشتري
للتجارة وجدت بعد الشراء
او قبله ولم تطب وصوف
غنم ولبن وسمن (الا) ثمرة
الاصول (المؤبرة)

الاولى اليه والثانية على حولها ترى فيه مع الربح وان حصل الربح عند حول الثانية انتقلت الاولى لحول الثانية
ور كيتا معا والربح عنده (قوله اي يحصل الربح بعد الحل اي حول الثانية الخ) اشار الشارح بهذا الى ان
الكاف في قول المصنف كبعده داخلة على محذوف لا على بعد فادفع ما يقال ان بعد ملازمة للنصب على
الظرفية ولا تجزى الابن فكيف يجزى المصنف بالكاف (قوله في مطلق الانتقال) الاولى في مطابق الانتقال
لما أخر (قوله وان حال حولها فأفقها الخ) اعلم ان كلام المصنف محمول على ما اذا كان للشخص فائدتان لانضم
احداهما للآخر كما لو كان عدده عشرون محرمية حال حولها ثم صارت بعدا لحول عشرة واستفاد بعد ذلك في
رجب عشرة فانه اذا اجاء المحرم وعنده العشرون فانه يرى العشرة المحرمية بالنظر للعشرة الرجبية فاذا افقها اي
المحرمية وتلفت بعد الزكاة فلا زكاة عليه في العشرة الرجبية لقصورها عن النصاب لانها انما كانت ترمى نظرا
للاولى وانما حملنا كلام المصنف على ما اذا كانت الفائدتان لانضم احداهما للآخر لانه انبت لكل من
الاولى والثانية حولها وهذا الحل للشيخ احمد الزرقاني وحله بعضهم وهو الشارح بهرام والمواقى وت عدلى ما اذا
كانت الفائدتان تضم احداهما للآخرى مثل ان يستفيد عشرة قبيق يده ستة اشهر ثم يستفيد عشرة فأقامت
يده ستة اشهر فحال الحول على الاولى فأنفقها ثم اقامت الثانية ستة اشهر فم حولها فلازكاة عليه لانه لم
يجمعهما حول وهذا الترتير وان كان صحيحا فحقها لكونه بعيد من كلام المصنف وذلك لانقال الحول للاولى
لانها تضم الثانية والمصنف قد انبت لها حولا كما انبت الثانية الا ان يقال انه جعل لكل واحدة حولا نظرا
ظاهرا وان لم يكن للاولى حول شرعا لان الحول في عرفهم انما يكون للكاملة ويجعل ح كلام المصنف
شاملا لهما فهو اتم فائدة كذا قرر شيخنا (قوله وبالمستجد من نقد ناشئ عن سلع التجارة) اي كحلة الحيوان
المشتري للتجارة (قوله واولى سلع القنية) اي واولى النقد الناشئ عن سلع القنية كاحرة عقار وحيوان
قنية (قوله او المكثرة للقنية) كراه كراه لسكاه ثم استغنى عنه فأكره (قوله كال ربح) الاولى حذف
اسكاف لان غاتها ربح حقيقته عند ابن القاسم كاهم (قوله بلايبيع لها) اي للسلع التي للتجارة (قوله والا
كان الخ) اي والا بان يبعث تلك السلع التي للتجارة كان الزائد الخ (قوله ونجوم كتابة) اي لان الكتابة
يست بها حقيقيا والارجع العبد بما دفع ان عجز (قوله وثمره مشتري) وسواء باع الثمرة مفردة او باعها
مع الاصل لكن ان باعها مع الاصل فان كان بعد طيبها فاض النمن على قيمة الاصل والثمره فمنا ب الاصل
ر كاه لحول الاصل ومنا ب الثمرة فانه يستقبل به حولا من يوم يقبضه فيصير حول الاصل على حدة والثمره
على حدة وان باعها مع الاصل قبل طيبها ر كى منحتها لانه تبع لحول الاصل كتمن الاصل (قوله وجدت) ي
سدنت تلك الثمرة بعد الشراء وقوله ولم تطب الاولى ولم يؤبر (قوله وصوف) اي ومن صوف غنم اشتريت
ب التجارة وكذا مال فيما بعده (قوله الا المؤبرة الخ) هذا استثناء من قوله وبالمستجد عن سلع التجارة فهو استثناء
متصل بالنسبة لكل من المؤبرة والصوف التام ولا يصح استثناءه من قوله وثمره مشتري لانه يصير متصل
مفصلا متصلا بالنسبة للمؤبرة ومفصلا بالنسبة للصوف التام (قوله فلا يستقبل) منهما بل يركبه الخ اي
لان كلاما من الثمرة المؤبرة والصوف التام يوم الشراء بمنزلة سلعة ثانية اشتراها للتجارة وما ذكره المصنف نص
عليه عبد الحق والخمى (قوله لكن المعتمد في المؤبرة الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف في المؤبرة انما
هو تحريم بيع ذكره عبد الحق عن بعض شيوخه فقيده به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا والصواب
خلافه لقول بعض المحققين من سراج ابن الحاجب المؤبرة حين الشراء المنصوص انها غلة وقال ابن
محرز اهل المذهب قالوا انه يستقبل بثمر الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان كانت حين الشراء
ود طابت فقال بعض سراج ابن الحاجب انها كساحة وامامنا ذكره في الصوف التام فهو منصوص لا يخرج
كما ينسبه عبارة اللخمي على ما في ح ونصها اخلف اذا اشترى الغنم وعليها صوف تام فخره ثم باعها
وال ابن القاسم انه مشتري يركبه لحول الاصل الذي اشترى به الغنم وعند اشهب انه غلة ولاول ابن

المشترا للتجارة (و) الا (الصوف التام) المستحق للجزء ومن ثمر الشراء الغنم للتجارة فلا يستقبل
بمنها بل يركبه لحول النمن الذي اشترى به الاصول لكن المعتمد في الثمرة المؤبرة الاستقبال

أذا بيعت مفردة أو مع الأصل بدلتها بغيرها ولو زكيت عينها (وان اكرتري) ارضا للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) ايضا (زكى) ثمن ما حصل من غلتها لحول الأصل اى الذى اكرتري به الارض ولو قال كان اكرتري الخ ٣٧٧ وحذف زكى لكان الظاهر وانحصر

(وهل يشترط) في زكاة
ما ذكر لحول الأصل
(كون البذر لها) اى
للتجارة فسلو كان لقوته
استقبل ثمن ما حصل
من زرعها لانه كفائة
اولا يشترط (تردد) والاولى
تأويلان (لان لم يكن
احدهما) اى الاكثر
والزرع (للتجارة) بأن
كانا مع اللقينة فانه يستقبل
واما لو كان احدهما
للتجارة والاخر لغيره
فلا يستقبل هذا ظاهره
والحق ما افاده قوله اولاً
وان اكرتري وزرع للتجارة
زكى من انه اذا كانا
احدهما لللقينة استقبل
فلو قال لان كان احدهما
للسنة لطابق النقل (وان
وجب زكاة في عينها)
اى عين ما ذكر من
ثمر الاصول المستترة
للتجارة مؤبرة ام لا وما
حصل من الزرع
المدكور بأن حصل
نصاب (زكى) عينها
بأن يخرج العشر او
صفه (ثم) اذا باعها
زكى الثمن لحول
التزكية اى لحول
من يوم زكى عينها لكن
يجب تخصيص قوله ثم زكى

لانه مشترى يزداد في الثمن لاجله اه بن (قوله اذا بيعت مفردة) ولا يكون ذلك الا بعد بدو اصلاح وقوله
او مع الأصل ولا يشترط في ذلك بدو اصلاح لكن ان بدو اصلاح استقبل بما قابل الثمرة من الثمن وان لم يبد
اصلاح فلا عبرة بالثمره بل هي بمنزلة العدم والعبرة بالاصول والحول حول الأصل ولذا قال الشارح بعد
طياً (قوله كغيرها) اى كغير المؤبرة والحاصل ان الثمر اذا كان غير مؤبّر وقت شراء الشجر فان ثمنه
استقبل به اتفاقاً وان كان مؤبّراً قيل ان ثمنه يزكى لحول الأصل وقيل يستقبل به حولا كمن غير المؤبّر
وهو المعتمد بخلاف الصوف التام فانه ليس كغير التام اذ ثمن غير التام غلة يستقبل به بخلاف ثمن التام فانه
زكى لحول الثمن الذى اشترى به الأصل على المعتمد وقوله ولو زكيت عينها اى عين الثمرة فانه يستقبل بثمنها
ولا خلافا لما هر قول المصنف الا ترى ثم زكى الثمن لحول التزكية (قوله وان اكرتري الخ) اى وان اكرتري
ال التجارية ارضا بقصد التجارة (قوله زكى عن الخ) اى حيث كان ذلك الثمن نصاباً وكانت العلة الخارجية
من الزرع المبيعة بذلك الثمن اقل من نصاب وامالو كانت نصاباً فسيأتى انه يزكى عينها ثم اذا باعها زكى ثمنها
ما حول التزكية لا لحول الأصل والحاصل ان ما ذكره المصنف من ان ثمن الحب يزكى لحول الأصل مقيد بما
اذا كان الحب اقل من نصاب والارزكى الثمن لحول من يوم زكى الحب كما يأتى فيما يأتى مقيداً هنا (قوله لحول
صل الذى اكرتري به الارض) وهو يوم التزكية ان كان قد زكاه والا فيوم ملكه ولا يستقبل به حولا من
يوم البيع فثمن ما حصل من غلتها من قبيل الربح لا من قبيل العلة ولا من قبيل الفائدة ولذلك قال بن
ناهران هذه المسئلة من افراد قوله فيما تقدم كعلة مكترى للتجارة ويدل عليه كلام ح وحيد فكان
اولى للمصنف تقديمها هنا (قوله كون البذر) اى المبدور من علة مشترة للتجارة فلو كان المبدور مما اتخذ
وته فانه يستقبل ثمن ما حصل من الزرع حولا بعد قبضه (قوله ولا يشترط) اى لان بذر الزرع مستهلك فلا
يغفله وحيد فلا يضر كونه لقوته (قوله والاولى تأويلان) لان الاول تأويل لابن يونس واكثر
تروين وابن شبلون والثانى تأويل لابي عمران والثاويلان للفظ المدقته على الصواب لان احدهما
كلام المدقته والاخر لكلام الامهات كما قال بعضهم اطربن (قوله لان لم يكن احدهما للتجارة) اى
ان اتقى الكون للتجارة عن كل واحد منهما بأن كانا مع اللقينة فلا يزكى ثمن الزرع لحول الأصل بل يستقبل
فهو ما به لو كان احدهما لللقينة والاخر للتجارة فانه لا يستقبل ويرزكى لحول الأصل وهو يخالف ما دل
يه منطوق قوله وان اكرتري وزرع للتجارة زكى اى عن الزرع لحول الأصل فانه يفيد انه لا يزكى لحول
صل الا اذا ثبت الكون للتجارة لكل منهما لان ثبت لاحدهما ساد محصل كلام الشارح (قوله بأن كانا
اللقينة) اى بأن اكرتري بقصد القينة وزرع بقصدها (قوله فلو قال لان كان احدهما للسنة الخ) فيه
راذلو قال ذلك لا قضي انه ادالم بنو شيأ فكتجارة وليس كذلك بل كالفنية كفى التوضيح فكان الصواب
يقول تبحر لان لم يكونا للتجارة وهو ظاهر ابن واجاب شيخنا عن المصنف بان كلامه من باب
ساب العموم وان معناه لان انتفى الكونية للتجارة عنهما معا وهذا صادق بما اذا كانا معاً لانه لو كان احدهما
لها والاخر للتجارة لامن باب عموم السلب حتى أى الاعتراض تأمل (قوله لكن يجب الخ) اى ان الواجب
اى معهم فى اول الكلام ثم يخصص فى آخره لاجل ان يكون ما شيا على الرجوع اذ رعم فى آخره كقوله لكان
ما شيا على القول الضعيف ولو خصص اولاً واخر الكان فيه قصور (قوله من ان ما عدها) اى وهى
سئلة ثمر الاصول المشترة للتجارة (قوله على زكاة الدين) اى اذا كان قرضا سواء كان من مدير او مختكر
او من غيرهما او كان ثمن عرض تجارة لمختكر بدليل قول المصنف لسنة من اصله وامالو كان الدين ثمن عرض
تجارة لمدير فانه يقوم بركبه كل عام فالمدير والمختكر انما يفترقان فى دين التجارة (قوله ومحط الحصر الخ)

(٤٨ - دسوقى اول) الثمن بمسئلة من اكرتري وزرع للتجارة لا يزكى ثمنه من ان
ما عدها باستقبل من قبض الثمن ثم شرع بكلم على زكاة الدين فبال (وانما يزكى دين) ومحط الحصر قوله الا ترى لسنة من اصله وقوله ان
كان الخ شرط ليست من المحصور ولا من المحصور فيه الشرط الاول قوله (ان كان اصله عينا يده) او بدوكيله

قبضه (او) كان اصله
(عرض تجارة) باعه
محتكرا الشرط الثاني
قوله (وقبض) فلاز كاة
قبل قبضه ان كان اصله
قرضا او عرض محتكر
واما دين المدير غير
القرض فيزكيه وان لم
يقبضه كإثباتي الشرط
الثالث ان يقبض (عينا)
ذهب او فضة لان قبضه
عرضا حتى يبيعه على
ما يأتي من احتكار او
ادارة ولا فرق بين القبض
الحسي والحكمي كما اشار
له بقوله (ولو) كان قبضه
(هبة) لغير المدين فان
الواهب يزكيه يقبض
الموهوب له لانها لا تتم
الا بهويزكيه من غيره
الا لشرط او ادعى انه
اراد الزكاة منه فان
وهبه للمدين فلاز كاة
على الواهب لعدم قبضه
(او) (احالة) لمن له دين
على المحيل ويزكيه
المحيل بمجرد الحوالة من
غيره واما المحال فيزكيه
منه ان قبضه ويزكيه
المحال عليه ان كان
عنده ما يجعله فيه الرابع
قوله (كامل) المقبوض
نصابا (بنفسه) لا بانضمام
شيء معه كأن يقبض
عشرين دينارا جملة او
عشرة ثم عشرة فيزكيهما
عند قبض الثانية اذا

اي فالمعنى انما يزكي الدين لسنة من اصله اي لسنة من يوم زكي اصله ان كان قد زكاه او من يوم ملك اصله
ان لم يجز الزكاة فيه بأن لم يقم عنده حولا ولو اقام عند المدين اعواما بشروط اشارها المصنف بقوله ان
كان الخ (قوله فأقرضه) اي للمدين سواء كان ذلك المقرض مدبرا او محتكرا او غيرهما (قوله او نحو ذلك)
بأن كان اصله من ميراث وكان في يد الوصي على تفرقة التركة (قوله الابدحول من قبضه) اي ولو اخرب قبضه
فرارا من الزكاة (قوله فائدة) لو بقيت العطية بيد معطيها قبل القبول والقبض سنين فلاز كاة فيها لماضي
الاعوام لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر لانه يقبل المعطى بالفتح تبين انها
على ملكه من يوم الصدقة قاله سحنون (قوله او كان اصله عرض تجارة) اي سواء ملكه بشراء او هبة او ميراث
او نحوهما وقصد به التجارة وكان محتكرا وباعه بدين واحترز المصنف عما اذا كان اصل الدين عرضا من
عروض التقنية او الميراث ولم يقصد به التجارة وباعه بدين فلاز كاة الابدحول من قبضه (قوله ان كان
اصله قرضا الخ) هذا شرط فيما قبله والمعنى فلاز كاة فيما لم يقبض من الدين ان كان قرضا للمدبر او لمحتكر
او لغيرهما او كان ممن عرض تجارة لمحتكر لان كان ممن عرض تجارة لمدير والا زكاة كل عام وان لم يقبضه
(قوله او عرض محتكر) اي او ممن عرض محتكر (قوله غير القرض) بأن كان ممن سلعة باعها بالدين واما
العرض فأنما يزكيه لسنة من اصله كما علمت (قوله فيزكيه) اي لكل عام وان لم يقبضه (قوله لان قبضه
عرضا) اي لان قبض عرضا عوضا عن الدين فانه لا يجب عليه الزكاة حتى يبيعه فاذا باع ذلك العرض زكي
متممه لحول من يوم قبض العرض لا من حول الاصل وهذا اذا كان محتكرا واما ان كان مديرا فانه يتوم ذلك
العرض الذي قبضه كل عام ويزكيه وان لم يبيعه وكلام الشارح غير واف بذلك (قوله ولو هبة) اشار بالورد
قول اشهب لاز كاة في الموهوب ان غير من عليه الدين انظر التوضيح (قوله فان الواهب يزكيه) اي لسنة
من اصله (قوله لانها) اي الهبة لا تتم الا به اي بالا قبض فكان رب الدين قد قبضه حين قبضه الموهوب
له (قوله الا لشرط) اي الا ان يشترط الواهب على الموهوب له ان يخرج زكاة ذلك الدين الموهوب منه
وقوله او ادعى اي الواهب ان حين الهبة اراد ان زكاته تكون منه فيعمل بقوله وهل مطلقا او بعد حلفه
انظره والحاصل ان زكاة الدين الموهوب منه ان نوى ذلك الواهب او شرط ذلك على الموهوب له فان لم ينو
ولم يكن شرط فان الواهب يزكيه من غيره هذا المحصل كلام الشارح وهو قول ابي الحسن القاسمي
وظاهر كلام ابن عرفة ان الدين الموهوب زكاته منه مطلقا سواء شرط الواهب ذلك او نواه ولم يكن شرط
ولانية وهو قول ابن رشد (قوله لعدم قبضه) اي بل هو ابراء وكذا لاز كاة ايضا على المدين الا ان يكون
عنده ما يجعله في مقابلة فانه يزكيه لكل عام قبل ابراء (قوله او باحالة) اي او كان قبضه باحالة
والحاصل ان كلاما من الهبة والحوالة قبض حكمي للدين الا انه لا بد في زكاة الدين الموهوب لغير المدين
من قبض الموهوب له بخلاف ما وقعت فيه الحوالة فانه يجب على المحيل بمجرد حصول الحوالة الشرعية
ان يزكي ذلك الدين لحول اصله وان لم يقبضه المحال على المذهب خلافا لابن لبابة والفرق بين الحوالة
والهبة ان الهبة وان كانت تلزم بالقول قد يطرأ عليها ما يطلها من فلس او موت فلا تتم الا بالقبض بخلاف
الحوالة (قوله واما المحال فيزكيه منه) اي لسنة من اصله (قوله ان كان عنده الخ) اي فاذا كان
عنده ما ذكر فانه يزكيه بمجرد الحول عليه وهو يده فقد ظهر لك ان المال المحال به يخاطب بزكاته
ثلاثة ولو من غيره (قوله كمل نصابا) اي كمل المقبوض نصابا بنفسه اي بذاته من غير انضمام شيء اليه سواء
قبض النصاب في مرة او في مرات هذا اذا استمر البعض المقبوض او لا عنده لقبض الباقي بل ولو لم يستمر
بل تلف المئمة اي البعض الذي قبضه او لا قبل قبض الباقي (قوله لا بانضمام شيء معه) اي ما لم يكن فائدة
جمعها معه ملك وحول فقول الشارح لا بانضمام شيء معه اي غير ماسيات في المصنف لا مطلقا (قوله
ولو تلف المئمة) اي حيث قبض نصابا فانه يزكيه ولو تلف بعضه قبل كماله وهو مراده بالتم اسم مفعول
كما اذا قبض من دينه عشرة تلفت منه بافراق اوضاع ثم انه قبض منه ايضا عشرة فانه يزكي عن العشرين

بقيت الاولى لقبض الثانية بل (ولو تلف المئمة) اسم مفعول وهو العشرة الاولى قبل قبض الثانية وكذا ان تلفت الثانية او هما

عشرة دنانير حال عليها
الحول عنده واقتضى
من دينه الذي حال عليه
الحول ولو كان بعض
الحول عنده وبعضه
عند المدين عشرة فانه
يركبهما (أو) كل
المقبوض من الدين
نصبا (بمعدن) لأن
المعدن لا يشترط فيه
الحول (على المقول)
وإنما يركى الدين المقبوض
بشروطه (لسته) فقط
ولو أقام عند المدين
سنتين (من) يوم ملك
(أصله) أو تركيته أن
كان زكاه ومحل تركيته
لعام فقط أن لم يؤخر
قبضه فإرارا من الزكاه
والأزكاه لكل عام مضى
عند ابن القاسم بخلاف
ماذا كان الدين أصله
هبة أو صدقة واستمر أريد
الواهب والمتصدق أو صداقا
يبدل الزوج أو خلعا يبدل
دافعه أو ارش جنابة
يبدل الخاني أو وكيل كل
فلا زكاه فيه إلا بعد
حول من قبضه ولو أخره
فرارا كما أشار به بقوله
واستقبل حولا (ولو فر)
به خيره أن كان عن كهبة
أو ارش) فهو مبالغ في
مخدوف لا دليل عليه وفي بعض
النسخ ولو فر بتأخيرها
أن الخ وفي بعضها تأخير
استقبل عن قوله أو ارش

عند قبض الثانية ولا يضرب تلف العشرة الأولى لأن العشرين جمعها ملك وحول خلافا لابن الموازي حيث
قال إذا تلف المثل من غير سببه سقطت زكاهه وسقطت زكاه باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب وأما إذا تلف بسببه
فإن زكاه انقافا وقد رده المصنف بل واستظهره ابن رشد (قوله أن تلف بعدا مكان تركيته) هذا شرط في
قول المصنف ولو تلف المثل وحاصله أن محل كونه يركى المثل بالفتح عند قبض ما يتممه ولو تلف ذلك المثل قبل
قبض ما يتممه إذا كان تلفه بعدا مكان تركيته أن لو كان نصبا كما إذا كان تلفه بعد حوال حول الأصل
وأما لو كان تلفه قبل مكان تركيته بأن كان قبل حوال حول الأصل فانه لا يركى ما قبض بعده إلا إذا كان
نصبا (قوله أو بقائه) أي أو كل المقبوض من الدين نصبا بسبب فائدة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجدد
لأعن مال فقط بل المراد بها هنا ما تجدد أعم من أن يكون عن مال أو غيره فقول الشارع أو غيرها لا حاجة له
ولا حاجة لقول المصنف ملك لأن الفائدة لا يقال لها فائدة إلا إذا كانت مملوكة والدين لا يكون إلا مملوكا
(قوله وحول) أي وكل الحول ثم إن هذا يفيد أنه لو مر للفائدة عنده ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصيرها
صايفا كثر فانه لا يركى ما اقتضاء إلا إذا بقي ما اقتضاء لتمام حول الفائدة وبقيت أيضا لتمامه ليحصل جمع
حول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لهما فيه فلو قبض عشرة فأنتفها بعد حوالها وقبل حول الفائدة
واستفاد وانفق بعد حوالها ثم اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلا زكاه اه عدوى (قوله
كالملاك عشرة دنانير) أي بطنية مثلا (قوله فانه يركبهما) أي لحول من أصل الدين وأعلم أنه لا يشترط تقدم
ملك الفائدة على الاقتضاء بل لا فرق بين أن تكون الفائدة تقدمت أو تأخرت لكن إن تأخرت يشترط بقاء
لاقتضاء حتى يتم حوالها وإن تقدمت فالشرط مضى حول بعدها سواء بقيت الفائدة للاقتضاء أو تلفت
تبطله فإذا استفاد عشرة في محرم ثم اقتضى عشرة في رجب الذي في العام القابل فانه يركى العشرين حال سواء
بقيت المحرمية حتى قبض الرجبية أو انتفها قبل قبضها كما يأتي للمصنف في قوله وإن اقتضى خمسة بعد حول
الخ (قوله أو كل المقبوض من الدين نصبا بمعدن) أي فيركى ذلك المقبوض بمجرد كماله نصبا بالخارج من
المعدن على المقول أي على ما اختاره المازري من الخلاف وهو قول القاضي عياض واختار الصقلي عدم
ضم المعدن للمقبوض (قوله لأن المعدن لا يشترط فيه الحول) أي لأن خروج العين من المعدن بمنزلة حلول
الحول (قوله لسته) متعلق بقوله يركى كما أشار لذلك الشارع بقوله وإنما يركى الدين المقبوض وليس متعلقا
بقبض وقد يقال أنه يصح تعلقه بقبض والمعنى وقبض لسته من أصله لأن ما قبض قبل مضى سنة من أصله
لا يركى ولا يضم لما قبض بعدها فاعمل الأولى جعل العاملين المذكورين متنازعين فيه فتأمل (قوله ولو أقام
عند المدين سنتين) أي هذا إذا أقام عند المدين سنة أو بعضها كالأوقاف عند مالكه بعد زكاهه أو بعد ملكه
له ستة أشهر ومثلها عند المدين بل ولو أقام عند المدين سنتين (قوله من أصله) أي لا من حين قبضه وقوله
من يوم ملك أصله أي أن كانت الزكاه لا تجب في عينه لعدم أقامته عنده حولا (قوله والأزكاه لكل
عام مضى عند ابن القاسم) قال ابن عرفة ولو أخره فرارا فقهاز كاه لعام واحد وسمع أصبغ ابن القاسم
الكل عام اه وقال ابن الحاجب بعد قوله زكاه بعد قبضه زكاه واحدة مانعه وعند ابن القاسم ما لم يؤخر
قبضه فرارا وخولف اه وقد ذكر ابن غازي أن كلامها غير صحيح والمعول عليه كلام ابن القاسم
(قوله بخلاف ماذا كان الدين الخ) هذا مفهوم الشرط الأول وهو قول المصنف أن كان أصله عينا يبدل
أو عرض تجارة (قوله أن كان عن كهبة) أي أن كان الدين الذي ليس أصله عينا يبدل ولا عرض تجارة
ترتب عن كهبة عند الواهب أو ارش جنابة عند الخاني (قوله فهو مبالغ في مخدوف) أي والكلام
مستأنف لبيان مفهوم الشرط الأول (قوله لا دليل عليه) فيه أن هذا ممنوع لايهام الضاد فاعمل النسخة
التي ليس فيها قوله استقبل تكون المبالغة في مفهوم الشرط المتقدم في قوله أن كان أصله عينا يبدل أو
عرض تجارة أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو فر بتأخيرها وقوله أن كان عن كهبة الخ تفصيل في ذلك

(لا) أن كان الدين ترتب (عن) عرض (مشتري للقبية) بنقد كان اشترى بغير أدينار لها (وباعه لأجل) بنصاب فأكثر

واخر قبضه فراوا واولى ان باعه على الحلول (فلعل) اى قبز كيه لكل عام مضى من يوم قبضه فله ان يهد وهو غير مستعمل
يستقبل به حولا من قبضه ولو باعه على الحلول واخره فرار اخره حذف قوله ولو فر بتأخيرته الى قوله قولان لكان احسن والمسئلة الموافقة
للتقل تدمت في قوله واستقبل بقائده تجددت الخ وقيدنا المشتري بالذلة لانه الذى فيه كلام ابن رشد واما لو اشترى عرض النية بعرض
ملكه بارت او كهبه ثم باعه بدين فانه يستقبل به حولا بعد قبضه حتى عند ابن رشد (و) لو كان الدين الذى فر بتأخيرته ترتب (عن اجادة)
لعبدا مثلا وعن كراء (او) كان ٣٨٠ اصله عن (عرض مفاد) نكه يراث او هبة قبضه وباعه بدين ففي الاستسنة بال به

المفهوم تأمل (قوله واخر قبضه) اى بعد مضى الاجل وقوله واولى اذا باعه على الحلول اى واخر قبضه فرارا
(قوله قاله ابن رشد) حاصل ما لا ين رشد على ما في المواق انه اما ان يبيع العرض المشتري القنية بغير مال
او بموئل وفي كل امان يترك قبضه فرارا من الزكاة والا فان باعه بحال ولم يؤخره فرارا استقبل به حولا من
يوم قبضه وان باعه بموئل ولم يؤخر قبضه فرارا زكاة لعام من يوم يبعه وان فر بتأخيرته زكاة لكل عام من
يوم البيع مطلقا باعه بحال او بموئل لكن ما قاله ابن رشد في قصد القرار قال لو احسن هو الاف دينا
كلام ابن يونس وجزم ابن ناجي في شرح المدونة ان قصد القرار كدومه وما تاه في البيع لا بد من قصد
قرار قال ابن عرفة طريقة مخالفة للطريقة الاخيرة - يته بال المشهور انه يستقبل بالتمن من قبضه به ام
المواق (قوله الموافقة للقول) اى باعتبار ظاهرهما من الاطلاق وحاصل ما تقدم ان كل - ين تجدد بكونه
ناشئة عن غير مال او عن مال غير مزركى فانه يستقبل به حولا من يوم قبضها ولو اخر قبضها فرارا من زكاة
وهذا يشمل العطية والهبة والعساق والخلع وارش الجنابة ومن سلع القنية سواء شتر سائلا وعرض
ويشمل غير ذلك (قوله بعد قبضه) اى ولو اخر قبضه اعواما فرارا من الزكاة (قوله بركى ومبوس
الثانية) ولا يضر نلف التمس بالفتح قبل التمام كما مر (قوله من وقت قبض الثانية) - لا يملكه بركى
كلام من العشرتين حوله من شهر قبضه (قوله بركى كلال على حوله) - بركى الاولى - الى - بركى
وكذا تتركى الثانية عند حوله اطرا الاول (قوله مادام للنصاب فيهما) اى لكونه مستمرا في الاول
حوله وز كاه ان بقى من الدين على المدين ما يكمل النصاب وقبض منه ما يكمله وما ذل به منه
ملار كاه قاله شيخنا الهدوى (قوله بركى) اى ما قبض اول ما قبضه ثانيا او تلف قبل - بركى - او قبل
ان المراد بركى ذلك النصاب الذى قبضه في مرة او مرات لما قبضه بعد ذلك او تلف قبل قبضه - بركى -
(قوله ثم زكى المقبوض وان قبل) راجع لقوله وحول التمس من التمام ولقوله لان نقص عدد - بركى -
كان فيه مع ما بعده نصاب اى ثم بعد قبض تمام النصاب في مرة او مرات زكى المقبوض وان قبل - بركى -
ما اقتضاء على حوله واذا نقص المقبوض بعد الوجوب وبكى كل على حوله زكى المقبوض - بركى -
والتسارح اقتصر على رجوعه اقوله وحول التمس من التمام (قوله وان قبل) هذا قول ابن التمس - بركى -
وقال ابن المواز اذا اقتضى نصابا في مرة او مرات لا يزكى المقبوض بعده الا اذا كان - بركى -
نال اما اذا تلف بتفريطه او انقته فلا كلام في تركية ما يقبض بعده وان قبل (قوله بركى) - بركى -
على حوله) اى مادام الحل معلوما اما ان يحل الحل فهو ما اشار له المصنف بقوله الا - بركى -
احواله آخر الاول (قوله فالمراد الخ) اى وانما فرضها في اقل ما تجب فيه زكاة وهما اثرتين - بركى -
ذلك على المبتدى (قوله فان باعهما معا) اى حالة كونهما مصطحبين في البيع واولاهما - بركى -
اساعتان (قوله وهما في الصور الثلاث) اى وهما مضر وبان في الاحوال الثلاث - بركى -
او الاول قبل الثاني والعكس (قوله اى فيما اذا باعهما معا) اى واما كانا - بركى -

قبضه وتر كيته لما مضى
قوله الاعوام (قولان) المعتمد
منهما الاول واما اذا لم
يغير بتأخيرته استقبل
اتفاقا (وحول) مادون
النصاب المقتضى من
الدين (التمم) بفتح التاء
نصا بابا اقتضاء شئ آخر
(من) وقت (التمام)
كل اقتضاء بعد على
حوله كان اقتضى
عشرة في المحرم فعشرة
رجب ثم هالنصاب وركى
وقت قبض الثانية فالحول
في المستقبل من وقت قبز
الثانية (لا ان نقص)
المقبوض عن النصاب
(بعد الوجوب) اى وجب
الزكاة فيه بتمام النصاب
ثم قبض ما يكمله فلا يكون
حوله من التمام بل زكى
كل على حوله فن اقتضى
عشرين في المحرم فزكاة
فقطت عن النصاب
باضا ق او غيره ثم قبض
عشرة في رجب وركاء
فيه فقال حول الاول
ناقصة لكنهما معا بعدا

نصاب بركى كلال على حوله مادام النصاب فيهما (ثم) بعد قبض النصاب في مرة او مرات في او تلف (ركى)
المقبوض (بعد) وان قبل) ولودون درهم حال قبضه ويبقى كل اقتضاء على حوله (وان اقتضى) من دينه الى حال - بركى -
المدين او عندهما (ديارا) في محرم مثلا (فاخر) في رجب مثلا (فاشترى بكل) منهما (سلعة) ونحوه صور - بركى -
بهما في وقت واحد او بالاول او بالبعكس (باعها) اى باع سلعة كل منهما (عشرين) مثلا فالمراد باع كل سلعة منهما بمائة كذا
فان (باعهما معا) في الصور الثلاث بالاربعين (او) باع (احدهما بعد شراء الاخرى) بحيث يبيع في السنة
صورتان لان المبيعة او الامسلة الدينار الاول والثاني وهما في الصور الثلاث - بركى -
وقوله بعد شراء الاخرى اى وباع الاخرى ايضا كما هو ظاهر

(زكى الاربعين) دينار في الصور التسع لان المحج يقدر وجوده يوم الشراء الا ان زكيه الاربعين في الثلاثة الاولى حسين بيعهما معا واملق الستة فزكى حين بيع الاولى احد وعشرين وحين يبيع الثانية تسعة عشر وحول الجميع من وقت يبيع الاولى (والا) بان باع الاولى قبل شراء الثانية او باع الثانية قبل شراء الاولى زكى (احدا وعشرين) عشرين ثمنها والدينار الذي لم يهتر به ويستقبل بالثانية حولاً من يوم زكى الاولى لانهم يحمال: كى حته اده. نه ما كانه ما، كلامه علم، الاحدى ٣٨١ عشرة صورة التي ذكرها ابن عرفة

وغيره ثلاثة في الاولى وست في الثانية واثنان في الاخيرة لكن المعتمدان انما يركى الاربعين في ثلاث صور وهي ما اذا اشترى السلعتين بالدينارين معا وباعهما اماما معا او الاولى قبل الثانية او الثانية قبل الاولى وما عدا هذه يركى احد وعشرين ولما قدم ان لاقتضا آت بعد تمام النصاب تبقى على احوالها وان قلت ولا يضم منها شيء لا تخبر به على ان ذلك ان علمت الاحوال لان التيسر فقال (وضم لاختلاط) اى التباس (احواله) اى احوال الاقتضاء جمع حول اى اعوامه التي يركى فيها لاجع حال (آخر) منها متببس حوله (لاول) منها علم حوله ويجعل الحول منه يعنى اذا اختلطت عليه اوقات الاقتضا آت اى نسبها مع علمه المتقدم عليه سواء علم المتأخر منها ايضا لما علمه من قبل (قوله) بل مطلق منقاس (قوله) وسواء علم الحول (قوله) اى كفى المثال الذى قلناه وقوله ام لا كمال اقتضى ثلاث اقتضا آت او طاقى المحرم ولم يعلم وقت الثاني والثالث وكان يعلم ان مجموع الاقتضا آت ثلاثون او عشرين ولم يعلم ركل اقتضاء على سبته فيجعل المحرم حولاً للثلاثة (قوله) عكس الفوائد اعلم انه قد تقدم ان اقسام الفوائد اربعة اما ناقصتان او كاملتان او الاولى كاملة والثانية ناقصة او العكس فالناقصتان تضم اولاهما للثانية في الحول بحيث يركى ان عند حلول الثانية والكاملتان كل على حوطها ولا تضم احدهما للآخرى وكذا اذا كانت الاولى كاملة والثانية ناقصة واما اذا كانت الاولى ناقصة والثانية كاملة نمت الاولى لثانية كانتا قسمتين ومحل كون الكاملة لا تضم لما عدها كانت ما عدها كاملة او ناقصة اذا علم حول الاول واما اذا نسي ذاتها يضم للثانية في الحول فان نسي وقت آخر الفوائد الظاهر كقوله شيخنا انه يضم لما قبله المعلوم اخذ من مفهوم قول المصنف عكس الفوائد (قوله) قد يكون كل منهما معلوما

او بالعكس (قوله) زكى المراد دينار في الصور التسع) وهو مقتضى كلام ابن الحاجب وابن شاس والقرافي واللمخى (قوله) غير زكى حين يبيع الاولى احد وعشرين) عشرون ثمنها والدينار الذى اشترى به الاخرى (قوله) بان باع الاولى اى الساعة التي اشتراها بالمقبوض اولا وقوله او باع الثانية اى السلعة المشترقة بالمقبوض ثانيا (قوله) وبسته قبل الثانية) اى بمن الثانية (قوله) ثلاثة في الاولى) اى في الحالة الاولى وهي ما اذا باع الساعتين معا (قوله) وست في الثانية) اى في الحالة الثانية وهي ما اذا باع احدى الساعتين الاولى او الثانية بعد شراء الاخرى (قوله) في الاخيرة) اى في الحالة الاخيرة وهي ما اذا باع الاول قبل شراء الثانية او باع الثانية قبل شراء الاولى (قوله) لكن المعتمد الخ) اى كإهرة له صاحب النوادر وابن يونس واختاره ابن عرفة وادعاه طي ولوقال المصنف وان اقتضى ديناراً فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فان اشتراها معا يركى الاربعين والا احد وعشرين لطابق ما لابن يونس (قوله) وضم لاختلاط احواله) حاصله انه قد تقدم انه اذا قبض من الدين نصيباً في مرتين فانه يركى له حول من اصله من حين التمام وكل ما اقتضاء بعد ذلك فانه يركى له حوله هذا اذا علم اوقات الاقتضا آت فاذا نسي اوقات الاقتضا آت مع علمه بوقت المتقدم منها سواء علم وقت المتأخر منها ايضا لما لاقاه يضم ما جهل وقته للمتقدم عليه المعلوم وقته ولا يضم المنسى وقته للآخر المعلوم وقته كالمواضعى ثلاث اقتضا آت كل اقتضاء عشرة اوقاتها عشرة والثاني خمسة عشر والثالث خمسة وعلم ان الاقتضاء الاول في المحرم وجهل وقت الثاني والثالث وجهل وقت الثاني فقط وعلم ان وقت الثالث رجب وجهل وقت الثالث فقط وعلم ان وقت الاول المحرم ووقت الثاني جادى فان جهل وقت الثاني والثالث كان حول الثلاثة المحرم وان جهل وقت الثاني فقط وعلم وقت الثالث والاول كان حول الثاني والاول المحرم وكان حول الثالث رجب ولا يضم الثاني للثالث بحيث يكون حوله رجب وان نسي وقت الثالث فقط كان حوله حول الثاني وهو جادى وان نسي وقت الاول منادون ما بعده ضم لارل للثاني على الظاهر (قوله) آخر منها) اى من الاقتضا آت (قوله) ويجعل الحول) اى حول الثاني منه اى من حول الاول (قوله) مع علمه المتقدم) اى مع علمه وقت الاقتضاء المتقدم وقرله سواء علم المتأخر اى سواء علم وقت المتأخر منها ايضا لما لا (قوله) بل مطلق منقاس (قوله) ومتأخر) اى الاصح من الحقيقى والا ضاى (قوله) وسواء علم الحول) اى كفى المثال الذى قلناه وقوله ام لا كمال اقتضى ثلاث اقتضا آت او طاقى المحرم ولم يعلم وقت الثاني والثالث وكان يعلم ان مجموع الاقتضا آت ثلاثون او عشرين ولم يعلم ركل اقتضاء على سبته فيجعل المحرم حولاً للثلاثة (قوله) عكس الفوائد اعلم انه قد تقدم ان اقسام الفوائد اربعة اما ناقصتان او كاملتان او الاولى كاملة والثانية ناقصة او العكس فالناقصتان تضم اولاهما للثانية في الحول بحيث يركى ان عند حلول الثانية والكاملتان كل على حوطها ولا تضم احدهما للآخرى وكذا اذا كانت الاولى كاملة والثانية ناقصة واما اذا كانت الاولى ناقصة والثانية كاملة نمت الاولى لثانية كانتا قسمتين ومحل كون الكاملة لا تضم لما عدها كانت ما عدها كاملة او ناقصة اذا علم حول الاول واما اذا نسي ذاتها يضم للثانية في الحول فان نسي وقت آخر الفوائد الظاهر كقوله شيخنا انه يضم لما قبله المعلوم اخذ من مفهوم قول المصنف عكس الفوائد (قوله) قد يكون كل منهما معلوما

في كلامه الاول الحقيقى الذى لم يدمه شيء والاخر الحقيقى لغيره يس بعده شيء بل مطلق متقدم ومتأخر فكل منسى وقته يضمه لمعلوم قبله وسواء علم قدر ما اقتضى في كل واحد من الاقتضا آت ام لا ولا يضم المنسى وقته للاخر المعلوم (عكس الفوائد) المنسى ارباها ما عدا الاخيرة فانه يضم المنسى للاخيرة المعلوم وقتها يعنى يضم المنسى وقته لما بعده المعلوم وقته كان اخيراً حقيقة ام لا فالعكس قد يكون في الحكم لافى التصوير وقد يكون فيهما لان ما قبل المنسى وقته وما بعده قد يكون كل منهما معلوما

في الاقتضا آت والفوائد العكس في الحكم وهو الضم فقط وقد يكون المعلوم في الاقتضا آت اولها فقط وفي القوائد آخرها فقط فالعكس فيهما معا وانما ضم لآخر في القوائد ٣٨٢ لان اولها لم تجز فيه زكاة فلو ضم له كان فيه الزكاة قبل الحول بخلاف الدين فان الاصل

فيه الزكاة لانه مملوك وانما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض (و) ضم (الاقتضاء) الناقص عن النصاب (لمثله) في الاقتضاء وان لم يمتلئه في الصدر (مطلقا) بقيت الاقتضا آت السابقة ولا تخلل بينهما فائدة اول (و) ضمت (الفائدة للمتأخر منه) اي من الاقتضاء للمتقدم منه المنفق قبل حصولها او حصولها ثم اوضح ذلك بقوله (فان اقتضى) من دينه (خمس بعد حول) من زكاة او ملكه اي وافقها (ثم استفاد عشرة) وحال حولها عند (وافقها بعد حولها) واولى ان ابقاها (ثم اقتضى عشرة) من دينه (زكى العشرين) الفائدة والتي اقتضاها بعد هادون الخمسة الاولى لعدم كمال النصاب بالاقتضاء بين والفائدة التي بعد الخمسة لا تضم لها (و) انما يزكى الخمسة (الاولى ان اقتضى خمسة) اخرى مع تركيبة هذه الخمسة المقتضا ايضا لمحصل النصاب من مجموع الاقتضا آت والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها قبل حول الفائدة كما اشرنا له اذ لو بقيت لحولها ضمت اليها ولما تكلم على زكاة الدين اعقبه بالكلام على زكاة العروض لمشاركتهاله في حكمه لان احد قسميها وهو المحتكر يقاس بزكاة الدين فقال (وانما يزكى عرض) اي عوض عرض

زكاتها فاشار لاولها بقوله
(لا زكاة في عينه) كتياب وما
دون نصاب من حوث
وماشيه وكنصاب حوث زكي
لعدم زكاة عينه بعد اتمامه في
عينه زكاة كنصاب ماشية
وحلى وحوث فلا يقوم ولو
كان ربه مدبر اولثاها بقوله
(ملك بمعاوضة) ماله لاهية
اوارث او خلع او صداق
فيستقبل بشئ كل حولا
من قبضه كأمير ولثاها
بقوله (بنية تجر) اي ملك
مع نية تجر مجردة (او مع
نية غلة) بان ينوي عند
شرائه ان يكره وان وجد
رجحان (او) مع نية
(قنية) بان ينوي الارتفاع
به من ركوب او جل عليه
او وطه وان وجد رجحان
او يمنع الحل لان انضمامهما
لنيه التجر كان انضمام احدهما
لها (على المختار والمرجح)
فيهما (لا) ان ملك (بلانية)
اصلا (او) مع (نية قنية)
فقط (او) نية (غلة) فقط
(او هما) اي القنية والغلة
معا فلا زكاة ولربها بقوله
(وكان كاصله) هذا من
عكس التشبيه اي وكان
اصله كهو اي كان اصله
عرضا ملك بمعاوضة سواء
كان عرض تجارة او قنية
فاذا كان عنده عرض قنية
باعه بعرض نوي به
التجارة ثم باعه فانه زكي
استقبل بشئ حولا من قبضه

حيث اثبت الزكاة للعرض اولاً ثم نقاه عنه ثانياً (قوله فيشمل الخ) الاول بتقدير عوض دون من صار كلام
المصنف شاملاً للامرين المذكورين بخلاف تقدير من فانه يصيره قاصراً على احدهما (قوله كتياب)
اي وعبيد وعقار وحديد ونحاس وغير ذلك (قوله فلا يقوم) الاولى فلا يزكي عوضه اي ثمنه ولا قيمته بل
تزكي ذاته ثم ان ظاهر قوله كنصاب ماشية وحلى ان الحلى اذا كان اقل من نصاب فانه يقوم وليس كذلك
بل الحلى لا يقوم ولو كان اقل من نصاب وانما يعتبر وزنه مع ما يكمل به ان كان كافي بن (قوله بمعاوضة)
هذا هو المقصود واما قوله ملك فهو عام في كل ما يزكي لانه يشترط في كل ما يزكي ان يكون ملكا (قوله اي
ملك مع نية تجر مجردة) احتراز بذلك مما اذا لم ينو شيئاً او نوى به القنية لانها هي الاصل في العروض حتى
ينوي بها غير القنية (قوله او مع نية غلة) اي او كانت نية التجارة مصاحبة لنية الغلة وانما وجبت الزكاة
حينئذ لان مصاحبة نية القنية لنية التجارة حيث لم تؤثر عدم الزكافولي مصاحبة نية الغلة لنية التجارة
لان نية القنية اقوى من نية الغلة فاذا لم تؤثر مصاحبة الاقوى فالولي مصاحبة الاضعف (قوله لان
انضمامهما لنية التجر) اي بان ينوي عند شرائه ان يكرهه وينتفع به بنفسه بركوب او جل عليه وان وجد
رجحان (قوله على المختار) اي عند اللغمي والمرجح عند ابن يونس وهو رواية اشهب عن مالك خلافاً
لابن القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح يرجحان للتجر مع القنية كافي التوضيح قال ابن غازي واما التجر
مع الغلة فهذا الحكم فيه ايم فكأنه قطع به من غير احتياج للاستظهار عليه بقول من اختاره وهو اللغمي
واما ابن يونس فلم يذكروا اصلاً ابن والحاصل ان اختيار اللغمي واقع في المسئلتين الاخيرتين واما ترجيح
ابن يونس فاتما صدر منه في الاخيرة فقط لكنه يجري فيما قبلها بطريق الاولى واذا علمت هذا ظهر لك صحة
قول الشارح فيهما تأمل (قوله او نية غلة فقط) اي كشرائه بنية كرائه فلا زكاة على ما رجح اليه مالك
خلاف الاختيار اللغمي الزكاة فيه قائلاً لا فرق بين التماس الرجح من رقاب او منافع (قوله او هما) اصلاً
او بينهما فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فان فصل الضمير وحينئذ هو في محل حر بطريق النية لا
الاصالة لان هما ليس من ضمائر الجر لان ضمير الجر لا يكون الامتصلاً (قوله هذا من عكس التشبيه) المحجوج
لذلك امران الاول ان في كلامه تشبيه المعلوم بالمجهول لانه شبه العرض المنوي به التجارة الذي قد علم حكمه
بما امراته لا بد ان يكون ملك بمعاوضة مالية بأصله الذي لم يعلم حكمه مما امره اذ لم يعلم ما هو ذلك الاصل وتشبيه
المعلوم بالمجهول عكس ما تقرر عندهم من انه يشبه المجهول بالمعلوم الا ترى له قولك زيد كالاسد فان الجرارة
معلومة في الاسد ومجهولة في زيد فشبّه به لافادة نبوته له الامر الثاني عدم صحة قوله او عيناً بيده عند
ايقائه على حاله اذ تقديره او كان العرض عيناً وفي هذا قلب الحقيقة (قوله اي كان اصله عرضا ملك
بمعاوضة) اي مالية وتقيد الاصل اذا كان عرضا بكونه ملك بمعاوضة طريقه لابن حارث وطريقه اللغمي
الاطلاق (قوله سواء كان اصله عرض تجارة الخ) اي فلا يشترط في اصله ان يكون لتجارة كهو فقوله اي وكان
اصله كهو اي في الجملة فهو تشبيه غير تام وهذا هو الصواب في تقرير المواقف كما ارتضاء ح وطفي خلافاً لما
اقتضاء ظاهره من ان الذي اصله عرض القنية لا يزكي لحول من اصله بل يستقبل به لقول ابن عبد السلام
انه لا يكاد يقبل لشذوذه وضعفه اه بن والقولان لابن القاسم (قوله لحول اصله الثاني) اي لا لحول اصله الاول
والمراد بأصله الثاني عرض التجارة وبأصله الاول عرض القنية وتظهر عمرة ذلك فيما اذا مضى حول من اصله
الاول ولم يعض حول من اصله الثاني فلا زكاة (قوله فان كان اصله عرضا الخ) هذا صادق بصورتين ماد
ملك بغير معاوضة اصلاً كالارث والهبة وما اذا ملك بمعاوضة غير مالية كالخلع والصداق وقوله فان كان
اصله الخ هذا مختار قول المصنف وكان اصله كهو وعيناً بيده والحاصل ان الصور ثلاث ما اصله عرض
تجر يزكي لحول من اصله كالمدين اتفاقاً وما اصله عرض قنية ملك بمعاوضة المشهور زكاة عوضه لحول
من اصله وقيل انه يستقبل به حولا وما اصله عرض ملك بغير معاوضة مالية بأن ملك بغير معاوضة اصلاً
او بمعاوضة غير مالية قنية طريقان الاولى للغمي تحكي القولين المتقدمين والثانية لابن حارث بقوله انه

منه لحول اصله الثاني فان ان اصله عرضا ملك بمعاوضة مالية كارت وصداق استقبل بشئ حولا من قبضه

(او) گمان اصله (عینا) بیده اشتراک بها (وان قل) عن نصاب حیث باعه بنصاب ونحوها سهوا وسادها بقوله (و یبع بعین) لان لم یبع او یبع بعرض لکن المتکرر لایمان یبع بنصاب ولو فی مرآت وبعد کمال النصاب بر کسی مایع به وان قل والمدیر لایقوم حتی یبع شیء ولو قل کدرهم لاقول فاذا انقض له درهم فأکثر اخرج عما قومه عینا لا عرضا ولو انقض آخر الحول فان لم ینصل له شیء لایبعد لالحول قوم و یکون حوله من حیثند (وان لاستهلاك) یصح ان ۳۸۴

من جيتند (وان لاستهلاک) یصح ان

اختاریہ اوجسیریہ کا ف

استملاك شخص سلعاً من

سلع التجارة فأخذوها

قیمتہا عرضا نوی بہ التجارہ

وان يكون مبالغة في قوله

مع بعن ای ولو كان السيم

حرم کا استہلال شہنشاہ

حَرَضَ قُبَّارَةً فَأَخَذَ مِنْهُ

قیمتہ عینہ (فکالہ دین)

أن جعل هذا هو المحصور

فيه كما قدمنا كانت الفاء

زائدة وان يجعل المحصور

فيه قوله لازكاة في عينه

الخ وهو الطاهر وكما قال

واینما یزسی العرض بشروط

كأنت القاء واقعہ فی جواب

شرط معدرای واداحصل

هذه الشروط في

کالدین ای لسنه من اصله

مع قبض نمک عینا نصایا

كل بنعمه او بها نده جمعها

ملك وحول او بعد ان

النصاب ولو تلف المم
المال

وحوول المم من المم (ال

(۱۱) / أي بغرض التجار

(الأسواق) بالانصراف لفتح
الأيام ابتداءً من الحرك

وہاں ایک شرط ہے کہ اگر

بالشم وط السامقه - بالدين

والحاصل، أن الشرط السابق

من احتساب کار و امداد و امر

الاسواق بان كان مدد پر اوھو

الحال المرجو) لمعد للنماء (و

المقدس العرض بقدر ما يتدبر

يستعمل باليمن اتفاقاً (قوله) او كان اصله عينا وده) اطلق في العين فيشمل ما اذا جاءته من هبة او صدقة او
تحوّل ذلك بخلاف ما اذا كان اصله عرضاً (قوله) لكن المحتكر الخ) قال ابن بشير فان اقامت عروض الا-تكرار
1- والالم تجب عليه الا زكاة سنة واحدة لان الزكاة متعلقة بالنماء او بالعين لا بالعروض فاذا اقامت احوالاً
ثم يعتلم يحصل فيها النماء الامر واحد فلا تجب الزكاة الامر واحد ولا يجوز ان ينطوع بالانخراج قبل
البيع فان فعل فهل يتجرئه قولان والمشهور عدم الاجزاء لان الزكاة لم تجب صدق كذلك القولان عندنا في
اخراج زكاة الدين قبل قبضه والمشهور المنع اى عدم الاجزاء وهو قول ابن القاسم والاجزاء قول اشهب
اسطر بن (قوله) ويبع بعين) اى انه يشترط في وجوب الزكاة في العرض ان يبيع منه وان يكون الثمن الذي
باع به عينا و اشار الشارح بقوله لكن المحتكر الخ الى ان هذين الشرطين وما قبلهما تم المديروا والمحتكر وانما
يختلفان من جهة ان المحتكر لا بد ان تكون العين التي باعها نصيبا سواء بقي ما باع به ام لا بخلاف المديروا
الشرط يبعه بشئ من العين ولو قل (قوله) او يبيع بعرض) اى فلا زكاة عليه الا ان يشغل ذلك قرارا من الزكاة
فان فصل ذلك قرارا منها اخذ بها كما نقله ح عن الرباعي وابن حزم ويؤخذ من هذا ان من يملك ماله قبل
الحول لولده او لغيره ثم يزرعه منه بعد الحول انه لا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة بخلاف ما اذا ملك ماله
لغيره ولو لم يبعه له لا غنى فارجح في التبرع وكلما تقى السيد شيئا من ذلك المال نوى اقتراعه فلا زكاة
عليه (قوله) لا قل) اصله اجمع فهم من دكرهم الدرهم في المدونة وغيرها تعديدا لقل ما كن في النفس وعرض
ووصها ودينص للمديري السنة درهم واحد في وسط السنة او طر فيها اقوم عروضه لتتمام السنة وركى
وفي فهمه نظره ان كلامه في الحسن سليم اصح من اذ كر الدرهم مال للقبيل لا تحديد به ماله
فصله شئ وان قل لزومه الزكاة وهو الصواب اه بن (قوله) اخرج عما قوم عينا لا مرس) اى بتيممه
ومشادهو المشهور خلافه لمن اجازله اخرجاه عرضا بضمه (قوله) شروط) ومعنى ان لا يكون لأزكاة
في عينه وملك بمعاوضة الخ فالشروط المدكورة شروط لزكاة العرض واما قوله ان رصد الخ فهو شرط ليكون
ر كاته كالدين (قوله) وهو الذي يبيع بالسعر الواقع) اى ولو كان فيه خسر (قوله) كارباب الخو نيت
اح) ابن عاتر الطاهر ان ادباب الصنائع كلها كهو الدبا عين مديرون وقد نص في المدونة على ان اصحاب
الاسفار الذين يجهزون الامتعة الى البلدان نهم مديرون وفي المواق عند قوله ولا تقوم الا واني مانصه
ورايه قتيلا بن لبان البسطري بين جمع بسطري وهو صانع البغ والتعال لا يقومون مستعائهم بل
يستقبلون باعمالها الخول لاهافاوند تسبهم استفادوها وقت بيعهم وقال ابو اسحق الشاطبي في مسئلة
الصانع المدكور حكمه التاجر المديروا لانه يصنع ويبيع او يعرض ما صنع لبيع فيقوم كل سام ما يبيعه
من اسلع ويصيف اليه الى ما يبيعه من الناص ويركى بجمع ان بيع صا بقصد وطاهره يحاسب قتيلا بن
ابو يمين رده اليه انظر بن اى بان يحمل الصانع في كلام الشاطبي على من يشتري للتجارة ماله بال ويحمل
فيه كاعفادين بمصر والمراد بالصانع الذي يستقبل في كلام ابن الصانع لعله عمل اليه فقط واشترى ما لا بال
له عمل فيه فيستقبل بما يابل عمل يده وصرح به في التفصيل سند في المواق (قوله) وار كى بينه
عناصر المصنف على زكاة العين مع انه لا خصوصية للمديروا بركاتها الاجل ان يشتري اسكالا على اموال
لم بر (قوله) ودينه) اى الكائن من التجارة كما اشار لذلك الشارح بقوله المعدل لهما واحتررا بدين

والحاصل ان الشروط السابقة في وجوب ركاة العرض كان

هرض احتسار وادارة وامنه. اما فشرط لكون الزكاة كمالدين اى اذا حصلت الشروط ذكاه و به كمالدين ان لان محتسرا (والا) به.

الاسواق بان كان مذير او هو الذي يبيع بالسعر الواقع ويخفقه بجيره كارباب السوانيت (ركي تينه) رلوحا (ودينه) ي - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥

الحال المرجو) لمعدلتها (والا) يكن من هذا الا ان كان عرضا او موجلا مرجو من اهورا جميعا ولا التذلل حال فقط (قوة) بما يابع به ط.

المجلس العرضي يقدّم له ثلثه عرض بمبدا

وزكي القيمة و يأتي مفهوم المرجو (ولو) كان دينه (طعام سلم) اذ ليس تقويمه لمعرفة قيمته بيعه حتى يؤدى الى بيعه قبل قبضه ثم شبه في التقويم ما هو المقصود من الادارة قوله (كسلعه) اي المدير (ولو يارت) سنين اذ بوارها بضم الباء اي كسادها لا ينقلها للقيمة ولا للاحتكاك (لان لم يرجه) بان كان على معدم او ظالم فلا يركيه حتى يقبضه فان قبضه ٣٨٥ زكاة لعام واحد قياسا على العين

الضائعة والمقصوبة كذا استظهر (او كان) الدين (قرضا) ولو على مليء فلا يقومه لعدم النماء فيه فهو خارج عن حكم التجارة فان قبضه زكاة لعام واحد الا ان يؤخر قبضه فرار من الزكاة فيركيه لكل سنة (وتؤول ايضا بتقويم القرض) وهو ضعيف ثم افاد حكم ما اذا طرات عليه الادارة بعد ملك الخن او تركيته بعدة طويلة بقوله (وهل حوله) اي المدير الذي يركيه فيه عينه ودينه وسلعه اذا تأخرت ادارته عن وقت ملك الاصل او تركيته (للاصل) اي ابتداء حوله من يوم ملك الاصل او زكاه (او) ابتداءه وقت (وسط منه) اي من حمل الاصل (ومن) وقت (الادارة) والاول اوفق بظاهر الشرع واسلم للدين والعرض فيبني الاعتاد عليه (تاويلان) مثاله ان يملك نصابا او يركيه في الحرم وادار في رجب فعلى الاول يكون حوله المحرم وعلى الثاني يكون حوله ابتداء ربيع الثاني (ثم) اذا قوم المدير سلعه وزكي فلما بعها زاد ثمنها على القيمة فلا زكاة في هذه

القرض فانه لا يركيه كل عام بل لسنة بعد قبضه (قوله وزكي القيمة) اي لانها هي التي تملك لو قام غرماء ذلك المدين (قوله ولو طعام سلم) كذا قال ابو بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ورد بلوقول الايباني وابي عمران بعدم تقويمه اه بن (قوله كسلعه) اعلم ان الذي يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه الحول عنده وان لم يدفع ثمنه وحكمه في الثاني حكم من عليه دين ويده مال واما ان لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه الحول عنده فلا زكاة عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شيء بسبب دين ثمن هذا العرض الذي لم يحل حوله ان لم يكن عنده ما يجعل في مقابلته نص عليه ابن رشد في المقدمات اه بن (قوله اذ بوارها لا ينقلها للقيمة ولا للاحتكاك) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لابن نافع وسحنون لا يقوم ما بار منها ويتنقل للاحتكاك وخص اللخمي وابن يونس الخلاف بما اذا بار الاقل قالان بار النصف او الاكثر لم يقوم اضافا وقال ابن بشير بل الخلاف مطلقا بناء على ان الحكم للينة لانه لو وجد مشترى بالبيع او للموجود وهو الاحتكاك في التوضيح اه بن (قوله بضم الباء) اي واما البوار بالفتح فهو الهلاك كذا في المصباح والذي في الصحاح والقاموس ان البوار بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معا (قوله وتؤول الخ) محل التأويلين هو قولها زكاة المدير والمدير الذي لا يكاد يجتمع ماله كله عينا كالحياط والبزاز والذي يجوز الا متعه للبلدان يجعل لنفسه شهرا يقوم فيه عروضه التي للتجارة فيركي ذلك مع ما يده من عين وماله من دين يرتجي قضاءه اه فعمل بعضهم الدين على المعدل للنماء وهو دين غير القرض وامادى القرض فلا يقوم لقوله في محل آخر ومن حال الحول على مال عنده ولم يركه حتى اقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاة لعامين فقد اسقط عنه مالك زكاته مدة القرض الاسنة قبضه وبعضهم عمم في الدين والتأويل الثاني لعياض وابن رشد وهو ظاهرها والاول للبايجي (قوله الذي يركي فيه عينه) اي الناض ودينه بمعنى النقد الحال المرجو وقوله وسلعه اي يقوم عنده سلعه وكان الاولى للشارح ان يقول وهل حوله الذي يقوم عنده تمامه ما يجب تقويمه اذا تأخر الخ لان محل الخلاف في الحول الذي يقوم عند تمامه واما حول ناضه اذا بلغ نصابا فانه حول الاصل قطعا كما في الشيخ سالم وتبعه عيج وعبق وخش واصله في التوضيح واعترضه طئي بأن الحق ان التأويلين في الناض والعرض من كل ما يركيه المدير كما يدل عليه عموم لفظها ولم تفصل هي ولا شرعا بين الناض وغيره وانما يعرف هذا الاشبه كما نقله اللخمي وابن عرفة وغيرهما حينئذ فكلام الشارح ظاهر لا يخبر عليه (قوله للاصل) اي الحول المنسوب للاصل (قوله ومن وقت الادارة) الاولى ومن شهر الادارة كما يدل عليه مثاله بعد (قوله تأويلان) الاولى للبايجي ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستحسنه ابن يونس حتى قال طئي كان من حق المصنف الاقتصاد عليه والتأويل الثاني لللخمي قال المازري وهو ظاهر الروايات اه بن (قوله فعلى الاول يكون حوله المحرم) اي ابتداء المحرم وقد علمت ان محل هذا الخلاف اذا اختلف وقت الملك والادارة اما اذا لم يختلفا فحوله الذي يقوم فيه ويركي الشهر الذي ملك فيه الاصل اتفاقا (قوله لاحتمال ارتفاع الخ) اي لاحتمال ان هذه الزيادة من ارتفاع سوق او رغبة مشتر وليس هناك خطأ في التقويم (قوله فلذا الخ) اي فلاجل كون الزيادة تحتل الاحتمال المسد كور لو كانت تلك الزيادة لتحقق الخطأ لم تلغ (قوله فلا تلغ الزيادة) اي لظهور الخطأ قطعا (قوله والقمح) مبتدأ وقوله كغيره خبره اي كغيره مما سبق في التقويم (قوله ويركي القيمة) اي مضافة لما معه من النقد (قوله او كان في غير العام الخ) اي او كان نصابا لكن كان في غير

(٤٩ - دسوقي اول) الزيادة (زيادته ملعة) لاحتمال ارتفاع سوق او رغبة مشتر فلذا لم تلغ (بخلاف) زيادة (الى التحري) المدرع بالجواهر اذ اركي وزنه تحري بالعسر نزع ثم نزع فزاد وزنه على ما تحري فيه فلا تلغ الزيادة (والقمح) وبقية المعشرات كغيره من العروض يقومه المدير ويركي القيمة اذا لم تجب الزكاة في عينه بأن كان دون نصاب او كان في غير العام الذي زكيت عينه فيه

التجارة تغيره من العرض
في التقويم (و) العرض
(المرتجع) لما لكه (من
مفلس) اشتراه كغيره من
العروض في التقويم (و)
العبد المشتري للتجارة
(المكاتب يعجز كغيره)
من عروض التجارة لان
عجزه ليس ابتداء ملك فلا
يحتاج واحد من هذه الثلاثة
الى تجديد نية تجارة ثانيا
بمختلف رجوعها اليه باقالة
فهى على القنية حتى ينوى
بها التجارة (وانقل)
العرض (المدار للاحتكار)
بالبينة (وهما) اى المدار
والمتكر ينتقل كل منهما
(القنية بالبينة لا العكس)
اى ان المتكر لا ينتقل
للادارة بالبينة والمقتنى
لا ينتقل لواحد منهما
بالبينة (ولو كان) اشتراه
(اولا للتجارة) ثم نوى به
القنية فلا ينتقل عنها الى
التجارة ثانيا بالبينة لان
البينة بسبب ضعف تنقل
الى الاصل ولا تنقل عنه
والاصل في العروض القنية
فالمباغة راجعة لبعض
ما صدق عليه قوله لا العكس
وهو ما اذا نوى بعرض
القنية الادارة او الاحتكار
ولا ترجع للصورة الاولى
لعدم محتها كما هو ظاهر
(وان اجتمع) عند شخص
(ادارة) في عرض

عام الذي زكى فيه عينه (قوله) واما العام الذي وجبت فيه الزكاة في عينه فيزكى عينه ولا يقوم (اى) واذا
باعه بعد ذلك زكى الثمن لحول من يوم زكى عينه وكذا يقال في الماشية التى وجبت الزكاة في عينها لا يقوم بل
تزكى من رطبها واذا باعها زكى الثمن لحول من يوم زكى عينها واما اذا كانت الماشية اقل من نصاب فانها
تقوم (قوله) وفي نسخة والنسخ) وعليها في الكلام حذف مضاف اى وذو الفسخ اى السلعة التى فسخ
بيعها واعلم انه انما تظهر فائدة التنبيه على الفسخ والمرتجع من المفلس فيما اذا لم يتو به شيأ عند رجوعه
اليه فعلى انه حل بيع وهو المشهور يرجع لما كان عليه قبل البيع من ادارة واحتكار وعلى انه ابتداء
بيع يحمل على القنية واما اذا نوى به القنية او التجارة فالامر واضح اه بن (قوله) والعرض المرتجع
الخ) اى فاذا باع المدير سلعة لشخص بتمن مؤجل في ذمته ثم فليس المشتري فوجد البائع سلعته فأخذها
فانه يقومها كغيرها من عروض الادارة الباقية عنده من غير بيع (قوله) والعبد المشتري للتجارة) اى
انه اذا اشترى عبدا بقصد التجارة فكاتبه ثم عجز عن ادائه نجوما فانه يرجع على ما كان عليه قبل الكتابة
من كونه عرضا من عروض التجارة فيقوم حيث كان سيده مديرا (قوله) ليس ابتداء ملك) اى لان ما كان
للتجارة لا يبطل الابنية القنية والكتابة ليس فيها ذلك (قوله) من هذه الثلاثة) اى وهى السلعة الراجعة
لفسخ البيع او فليس المشتري والمكاتب اذا عجزوا عما لم يتحج لتجديده نية التجارة ثانيا لان نية التجارة
لا تبطل الابنية القنية كما يتأتى ولم يحصل وظاهر المصنف تقويم الراجعة بالفسخ ومن المفلس والمكاتب اذا
عجزوا وحصل الفسخ والارتجاع من المفلس والعجز للمكاتب بعد عام او اكثر فيزكى له لماضى الاعوام مراعاة
لحق الفقراء واستظهره عجم (قوله) بخلاف رجوعها) اى سلعة التجارة التى باعها اليه باقالة او هبة او صدقة
فانها ترجع على القنية وتبطل نية التجارة حتى ينوى بها التجارة ثانيا (قوله) وانتقل العرض (المدار) اى
بالبينة او الفعل للاحتكار بالبينة فاذا اشترى عرضا بنية الادارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل اليه بمجرد البينة
الا ان يقصد الفرار من الزكاة والا فلا ينتقل عما هو عليه بمجرد البينة ويقوم كل عام على ما تقدم كذا في عبق
والمراد انه ثبت عليه انه قصد ذلك باقراره امام مجرد التهمة فلا كفى المواق ونصه قال ابن القاسم لو نوى حكرته
قبل حوله بشهر صار محتكرا وتعقبه المازرى بهمة الفرار واجاب بأن الاصل سقوط زكاة العرض (قوله)
ينتقل كل منهما للقنية بالبينة) فاذا اشترى عرضا بنية الادارة او بنية الاحتكار ثم نوى به البينة فان ذلك
ينتقل اليها على المشهور خلافا لما رواه ابن الجلاب من عدم النقل وانه يزكى ثم انه على المشهور هل يقيد
بغير قصد الفرار ام لا وهو ظاهر بمض الشراح اه عدوى (قوله) اى ان المتكر لا ينتقل للادارة بالبينة)
هذا هو الراجح خلافا لما فى الشامل من ان عرض الاحتكار ينتقل للادارة بالبينة والفرق بينهما على الراجح ان
الاحتكار قريب من الاصل وهو القنية لدوام العرض معها فينتقل اليه بالبينة بخلاف الادارة فانها بعدد
عن الاصل لا ينتقل اليها بالبينة كذا فى تكميل التقييد لابن غازى فظهر لك ان قول المصنف لا العكس راجع
للمستثنين قبله على الراجح لا لالاخيرة منهما فقط (قوله) والمقتنى لا ينتقل لواحد منهما بالبينة) وذلك لان الاصل
في العروض القنية والبينة وان قلت للاصل وما شبهه لا تنقل عنه لانها سبب ضعيف (قوله) فلا ينتقل عنها
الى التجارة ثانيا بالبينة) اى كما هو قول مالك وابن القاسم خلافا لاشبه القائل بنقلها للتجارة كما كانت اولاهو
المردود عليه بل وفى كلام المصنف ونسبة العول بعدم النقل للتجارة لما لا وابن القاسم كافى في ترجيحه فاندفع
قول المواق انظر من رجحه (قوله) ولا ترجع للصورة الاولى) اى من صورتي العكس وهو ما اذا نوى الادارة
بعرض الاحتكار (قوله) كما هو ظاهر) اى لانه لو رجعت المبالغة للصورة الاولى من صورتي العكس كان
المعنى لا ينتقل العرض المحتكر للادارة بالبينة هذا اذا لم يشتره ولا للتجارة بان اشتراه اولاً للقنية ثم نوى به
الحكرة بل وان اشتراه ولا لتجارة ولا شأن ان هذا المعنى فاسد لان المقتنى لا ينتقل للاحتكار بالبينة فما قبل
المبالغة غير صحيح (قوله) واحتكار فى آخره) اى سواء كان من جنس العرض الاول ام لا وسواء اجتمع

(ولا تقوم الاواني) التي تدار فيها البضائع ولا الاكلات التي تصنع بها السلع وكذا الابل التي تحملها وبجر الحراث لبقاء عينها فاشبهت القنينة الا ان تجب الزكاة في عينها (وفي تقويم الكافر) المدير اذا نض له ولو درهما بعد اسلامه (لحلول من اسلامه واستقباله باليمن) ان بلغ نصابا حولاً من قبضه (قولان) واما المحتكر اذا اسلم فيستقبل حولاً باليمن من قبضه اتفاقاً * ولما فرغ من الكلام على ما يديره به او يحتكره بنفسه شرع يشكّم على ما يديره او يحتكره عامله فقال (والقراض الحاضر) يلد ربه ولو حكماً بأن علم حاله في غيبته (يزكيه ربه) اي تجب زكاته عليه زكاة ادارة فيزكيه راس ماله وحصته من الربح واما العامل فاعمايزكيه حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة كما يأتي (ان ادارا) اي رب القراض والعامل (او) ادار (العامل) وحده فيقوم ما يديره ويد العامل في الاولى وما يدير العامل فقط في الثانية وسواء كان ما يديره لمبايدرب المال او اكمتر

العرضان يديره او يدو كيله او كان اجتماعهما يديره ويدو كيله (قوله يزكي المدار كل عام) اي اذا باع منه ولو بدرهم على ما هو (قوله والمحتكر بعد بيعه) اي والعرض المحتكر يزكيه اذا باعه لعام واحد من اصله واعلم ان ما ذكره المصنف من ان كلا على حكمه متفق عليه اذا تساوى العرضان واما اذا لم يتساوا فالمسئلة ذات اقوال ثلاثة المشهور منها عند المصنف وهو قول ابن القاسم وعيسى بن دينار في العتبية وقال ابن الماجشون ينبع الاقل الاكثر مطلقاً وقال ايضا هو ومطرف كل على حكمه مطلقاً وتأول ابن ليا به المدونة على ان الجيع للادارة ادير الاقل والاكثر والنصف وهو ظاهر سماع اصبح فهو قول رابع اه بن (قوله) الا ان تجب الزكاة في عينها) اي في عين الابل المعدة لحمل سلع التجارة والبقرة المعدل لحرث بأن بلغت نصاباً فاذا بلغت نصاباً يزكي عينها كل سنة (قوله وفي تقويم الكافر) اي من كان كافراً ثم اسلم المدير اخذ من قوله تقويم اي حيث باع ولو بدرهم كالمدير المسلم ابتداء وحاصله ان الكافر اذا اسلم وكان مديراً فقبل انه اذا نض له شيء بعد اسلامه ولو درهما فانه يقوم عروضة ودينونه يزكيهما مع ما يديره من العين لحلول من اسلامه وقبل انه يستقبل بشمن مباح به من عروض الادارة حولاً بعد قبضه اذا كان نصاباً لانه كالفائدة فان كان اقل من نصاب فلا زكاة عليه (قوله والقراض الحاضر) اي ومال القراض الحاضر يزكيه ربه اي كل سنة قبل المفاصلة بدليل ما بعده من غيره ان كل من العامل ورب المال مديراً او كل العامل وحده مديراً لكن في الاولى يقوم المالك ما يديره وما يبد العامل من راس المال وحصته اتمالك من الربح ويزكي عنهما وفي الثانية يقوم المالك ما يديره العامل فقط من راس المال وحصته من الربح ويزكيهما واما حصته العامل من الربح في الصورتين فاعمايزكيه لسنة واحدة بعد المفاصلة هذا حاصل كلام الشارح ثم ان ما ذهب اليه المصنف من ان رب المال يزكيه كل عام قبل المفاصلة احد اقوال ثلاثة وهو طريقة لابن يونس وهما اللخمي لابن حبيب كما في المواق قال في التوضيح وهو ظاهر المذهب قال طفي لا ادري كيف يكون ظاهر المذهب مع كون ابن رشد لم يرجع عليه والثاني وهو المعتمد انه لا يزكي الا بعد المفاصلة ويزكي حينئذ للسنتين الماضية كلها كالفائتي في قوله فزكي لسنة الفصل ما فيها الخ وهذا القول هو الذي اقتصر عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة ولرواية ابني زيد وسماع عيسى قول ابن القاسم وعزاه للخمى لابن القاسم وسحنون كما ذكره ابن عرفة قال طفي وقد اشتهر عند الشيخ انه لا يعدل عن قول ابن القاسم مع سحنون والثالث انه لا يزكي الا بعد المفاصلة ولكن يزكي لسنة واحدة كالدين حكاه ابن بشير وابن شاش انظر التوضيح اه بن (قوله فاعمايزكيه حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة) نحوه للمواق عن ابن يونس والذي لابن رشد في البيان والمقدمات زكاته لكل عام ايضا بعد المفاصلة ان ادارا او العامل (قوله ان ادارا الخ) تقدم ان المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه ان ينض له ولو درهما فهل اذا كان كل من العامل ورب المال مديراً يكتفي النضوض لاحدهما واذا ادارا العامل فقط فلا بد ان ينض له شيء وهو ظاهر ما لابن عبد السلام لا قاله الشيخ احمد الزرقاني وقال اللقاني يشترط النضوض فيجب له الحكم اه شيخنا عدوى (قوله وحده) اي وكان رب القراض محتكراً (قوله فيقوم) اي رب المال ما يديره كل سنة وقوله ويد العامل اي وما يديره العامل من راس المال وحصته المالك من الربح اي وبعد ان يقوم هذه الامور الثلاثة يزكي عنها وقوله في الاولى اي ان ادارا والمراد بالثانية ما اذا ادار العامل وحده (قوله وما يديره العامل فقط) اي من راس المال وحصته المالك من الربح ويزكي عنهما واما حصته العامل من الربح فلا تقوم في الحالتين لان العامل اعمايزكيها بعد المفاصلة لسنة على ما تقدم للشارح (قوله وسواء كان ما يديره الخ) هذا الاطلاق صرح به ابن رشد كما في المواق وهو الصواب كما قال ابن عرفة واما تنقيح بعض الشراح بقوله محمل كون ربه يزكيه كل عام ان ادارا العامل فقط ان كان ما يديره من مال ربه اكثر وما يدير به المحتكر اقل بخلاف الصواب انظر بن (قوله من غيره) قال الرجرجي

حاله حتى يعلمه او يرجع اليه ولا يركيه العامل الان يا عمره ربه بذلك او يؤخذ بها فتجزئه ويحسبه العامل على ربه من راس المال ثم اذا حضر المال فلا يخلف حاله في السنين السابقة على سنة الحضور اما ان يكون مساويا لها او زائدا عنها او ناقصا او زائدا او ناقصا فأشار لذلك بقوله (فيزكى لسنة الفصل) اي عن سنة الحضور ولو لم يحصل مفاصلة (ما فيها) من قليل او كثير ثم ان كان ما قبلها مساويا لها زكاه على حكمه ولو ضوحه تركه وان كان ازيد منها فأشار له بقوله (وسقط ما زاد قبلها) لانه لم يصل له ولم يتنفع به ويبدأ في الانخراج بسنة الفصل ثم بما قبلها وهكذا ويراعى تنقيص الاخذ النصاب (وان قص) ما قبلها فيها (فلكل) من السنين الماضية (ما فيها) كما اذا كان في الاولى مائة وفي الثانية مائة وخمسين وفي الثالثة مائتين (و) ان كان ما قبلها (ازيد) ما فيها و انقص) منه كما اذا كان فيها اربع مائة وفي السنتي

ر كانه من عند ربه او من المال مشكل لان في انخراجهما من غيرهما اي من عند ربه او من المال زيادة في القراض وفي انخراجهما من مال القراض نقص منه و ككل من الزيادة في القراض والنقص منه ممنوع وقد سبق الى جراحى بهذا الاشكال ابن يونس واجاب عنه بأن الزيادة التي لا تجوز هي التي تصل اليها العامل وينتفع بها وهذه بخلاف ذلك وحيث فلا اشكال في انخراجهما من عند ربه اه نقله ح هند قوله وهل عبيده كذلك (قوله والرجح يجبره) اي والحال ان الرجح يجبر النقص الحاصل فيه (قوله الان يرضى العامل) اي بانخراجه ر كانه منه اي ويحسبه ربه على نفسه والامنع (قوله ولم يعلم حاله) اي من بقاء او تلف ومن ربح او خسر (قوله ولا يركيه العامل) اي الاحتمال دين ربه او موته فان وقع ر كاه به قبل علمه بحاله فالتأخير الاجزاء ثم ان تبين زيادة المال على ما ذكره في انخراجه عن الزيادة وان تبين نقصه عما اخرج رجوعه به على الفقير ان كانت باقية يده والا فلا رجوع له قاله المسنوي وارتضاء بن معترض على عبق في قوله ان تبين نقصهما اخرج فالتأخير انه لا يرجع به على من دفعه له ولو كان باقيا سيده لانه مفطر بانخراجه قبل علم قدره (قوله او يؤخذ بها) اي او يأخذها السلطان منه قهر عنه (قوله ثم اذا حضر المال) اي واذا صبر ربه ر كانه اعموا ما لغيته وعدم علمه بحاله ثم حضر المال فلا يخلو حاله الخ (قوله اما ان يكون) اي في السنين الماضية وقوله مساويا لها اي لسنة الحضور (قوله وان لم يحصل مفاصلة) اي انفصال احدهما من الآخر (قوله وسقط ما زاد قبلها) اي وسقط عنه بالنسبة لزكاة ما قبلها ما زاد فيها قبلها يعني ان ما زاد في السنين الماضية عن سنة الحضور تسقط عنه زكاه لانه لم يصل ليداه ولو زكاه العامل عن ربه لم يرجع العامل بما اخرج زكاة عليه (قوله ويبدأ في الانخراج بسنة الفصل) هذا ظاهر المصنف واعتزله طني بأن الذي قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالاولى فالاولى فاذا كان المال في اول سنة اربع مائة دينار وفي الثانية ثلثمائة وفي الثالثة وهي سنة الحضور مائتين وخمسين فانه يزكى عن الاولى في المثال المذكور وعن مائتين وخمسين ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة ما نقصته الزكاة فيما قبلها قلت والظاهر كما قاله بعض الشيوخ ان المالك واحد سواء بدأ بالسنة الاولى او السنة المفاصلة ومثل هذا يقال في بقية الصور اه بن (قوله ويراعى) اي في غير سنة الفصل تنقيص الاخذ النصاب اي ويراعى ايضا تنقيصه لجزء الزكاة فالاول كماله كان عنده احدى وعشرون دينارا فغاب بها العامل خمس سنين وجدت بعد الحضور كما هي فيسدد بالعام الاول في الانخراج فابعده ويراعى تنقيص الاخذ النصاب وحيث فلا يزكى عن الاعوام الثلاث والثاني كان يكون المال في العام الاول اربع مائة وفي الثاني ثلثمائة وفي الثالث وهو العام الذي حضر فيه مائتين وخمسين فاذا زكى عنها العام الفصل واخرج ستة دنانير ورعا زكى عن العام الذي قبله عن مائتين وخمسين الاستة دنانير ورعا التي اخرجهما زكاة عن عام الفصل وزكى عن العام الاول عن مائتين وخمسين الا انني عشر دينارا ونصف دينار تقريرا ولا يقال ان اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب او لجزء الزكاة مقيد بما اذا لم يكن له ما يجعل في مقابلة دين الزكاة والا فزكى عن الجميع كل عام كما هو المعهود في دين الزكاة لانا سئل لا يجري ذلك هنا لان هذا لم يقع فيه تفریط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر نقصه مطلقا وبدل على عدم تعلقها بالذمة وعلى اعتبار النقص مطلقا قوله وسقط ما زاد قبلها وما ذكره ح عن ابن القاسم وغيره من انه ان تلف قبل عام المفاصلة فلا زكاة اه بن (قوله كما اذا كان في الاولى مائة الخ) اي في زكى عن مائتين ثم عن مائة وخمسين ثم عن مائة ولا يتأتى اذا زكى عن كل سنة ما فيها اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب ولا تنقيصه لجزء الزكاة (قوله وان كان ما قبلها ازيد مما فيها وانقص) اي وان كان ما قبل سنة الانفصال بعضه ازيد مما فيها وبعضه انقص منه (قوله قضى بالنقص على ما قبله) هذا ظاهر فيما اذا تقدم الاثر على الاقتص كما في مثال الشارح واما ان تقدم الاقتص على الاثر كما لو كان في سنة الفصل اربع مائة وفي التي قبلها خمسة مائة وفي التي قبلها مائتين فانه يزكى عن اربع مائة لسنة الفصل وما قبلها يزكى عن مائتين للعام الاول

سائة (قضى بالنقص على ما قبله) في زكى سنة الفصل عن اربع مائة وعن المائتين قبلها مائتين (قوله مائتين لان الزائد لم يصل لرب المال ولا انتفع به (وان احتكر) معارب المال فيما سيده والعامل في القراض (او) احتكر (العامل)

فقط (فكالدین) وافاد به فائدتين الاولى انه لا يزكيه قبل رجوعه له به بالا تفصال ولو نض بيد العامل والثانية انه انما يزكيه بعد قبضه لسنة واحدة ولو اقام اعواما وهذا اذا كان ما بيد العامل مساويا لما بيد ٣٨٩ رب المال او اكثر والا كان تابعا للاكثر الذي يسد به وانما يعتبر

(قوله فقط) اي وكان رب المال مديرا وقوله فكالدین اي فلا يزكيه به الا لسنة واحدة بعد قبضه له ولو طال اقامته بيد العامل (قوله والا كان تابعا للاكثر) اي ويبطل حكم الاحتكار وحيث ذيقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة ويزكيه ان علم به (قوله وانما يعتبر ما يدبر به) اي من جهة كونه اقل مما بيد العامل او مساويا او اكثر منه وقوله ما بيد العامل فقط اي قليلا كان او كثيرا فان كان العامل مديرا زكاه ربه كل عام وان كان محتكرا زكاه لعام واحد بعد قبضه (قوله ومجملت زكاة الخ) اي فتخرج من عينها كل عام حيث كانت نصا با ولا ينتظر بها المفاصلة والعلم بحالها يتعلق الزكاة بعينها (قوله حضر) اي ببلد به (قوله وحسب الخ) فلو كان راس المال اربعين دينارا اشترى بها العامل اربعين شاة اخذ الساعي منها بعد مرور الحول شاة تساوي دينارا ثم باع الباقي بستين دينارا فالربح على المشهور احدى وعشرون دينارا وراس المال تسعة وثلاثون لحسان الشاة على رب المال وعلى مقابله الربح عشرون ويجبر راس المال ويبقى المال على حاله الاول اربعين (قوله فلا تجبر بالربح) اي فلا تلغى عليهم ما وتجبر بالربح كان الخسارة ان كانت تلغى عليهم ما وتجبر بالربح وهذا هو المشهور ومقابله قول اشهب انها تلغى عليهم ما وتجبر بالربح كالخسارة (قوله وهذا) اي اخذ الزكاة من رقابها وحسابها على رب المال ان كانت تلك الماشية عائبة عن بلد رب المال (قوله فهل ياخذها) اي زكاة تلك الماشية وقوله منها اي من رقابها (قوله او من عند ربها) اي او تؤخذ من عند رب المال ولا تؤخذ من رقابها (قوله وتجبر بالربح) بيان لمعنى الغائبا (قوله اي يزكيه العامل) اي لارب المال خلا فالبهرام حيث قال ان ما خص العامل من الربح يزكيه رب المال ولو قال المصنف وزكى العامل ربحه لكان اولى لتصريحه بأن ما يئوبه من الزكاة على العامل كما هو مذهب المدونة وابن رشد لا على رب المال لانه خلاف المشهور كافي ح وقوله وزكى رب العامل اي لسنة واحدة بعد القبض كافي المواق عن ابن بونس سواء كان العامل ورب المال مديرين او محتكرين او مختلفين والحاصل ان العامل هو الذي يزكى مانابه من الربح الحاصل في مال القراض عند المقاسمة لسنة واحدة ولو اقام مال القراض بيده اعواما سواء كان العامل مديرا او محتكرا سواء كان في حصته نصاب او اقل لكن الذي لا ين رتد في البيان والمقدمات انهما ان ادارا او العامل لزم العامل زكاة حصته لكل عام بعد المفاصلة واقتصر عليه ابن عرفة ورجمه بعضهم وقال انه مذهب المدونة (قوله وان قل) لو عبر بلو كان اولى لدقوله الموازية لازكاة فباقل وقصر عن النصاب قال في التوضيح والمشهور مبنى على انه اجبر ومقابله مبنى على انه شريك اه قال الناصر وفيه بحث ظاهرا لأن كونه اجبرية تضي استتباعه لازكاته لسنة وكونه شريكا يقتضى سوط الزكاة عنه اذا كان جزؤه اقل من نصاب اذ لازكاة على شريك حتى تبلغ حصته نصابا قلت اصل الزكاة في ربح العامل مع قطع النظر عن قلته مبنى على انه شريك ووجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على انه اجبر وهذا هو الذي عنه في التوضيح فلا بحث ويدل لذلك ان الزكاة كما علم مبنية على انه شريك وبعض شر وطها مبنى على انه اجبر وماذا لا لقطع النظر عن كونها على العامل (قوله بناء على انه اجبر) اي فربح العامل منظور فيه لكونه بعضا من المال الذي تجر فيه اخذ اجرة فزكاة ذلك الربح تبعا للمال فلذا لم يشترط كونه نصابا (قوله ان اقام يسده حولا) اشتراط هذا الشرط في العامل مبنى على انه شريك لرب المال لا اجبره والا فلا يشترط للاكتفاء بحول الاصل (قوله بلادين) اعلم ان اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء على ان العامل اجبر ام لا وانظرنا لكونه شريكا فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لتزكية حصته العامل لان المنظور له ذات المالك واشترطها في العامل بناء على انه شريك اذ لو قاننا انه اجبر لا كتنفي بحصول ما ذكر في رب المال

تقدم فلو قال بعد قوله مطلقا واخذت من عينها ان غابت وحسب على ربه وهل كذلك ان حضرت او من ربابها كزكاة فطر رقيقه تأويلان لوافق النقل (وزكى) بالبناء للمفعول وثابته (ربح العامل) اي يزكيه العامل (وان قل) عن النصاب ولو لم يكن عنده ما يضمه اليه بناء على انه اجبر بشرط خمسة اشار لها بقوله (ان اقام) مال القراض (بيده حولا) فأكثر من يوم التجرة (وكانا حرين) مسلمين (بلادين) عليهما

عند ربه بما لو ضم اليه هذا الناقص لكان نصابا وحال الحول عليه ما فانه يزكى ويركى العامل ايضا ربه وان قل ففي مفهوم قوله وحصة ربه الخ تفصيل وبق شرط سادس وهو ان ينض ويقبضه (وفي كونه) اي العامل (شريكا) لكونه يضمن حصته من الربح لو تلف فلا يرجع على رب المال شي ولو اشترى من يعتق عليه عتق ولا حد عليه ان وطئ امه القراض ويلحقه الولد وتقوم عليه ويشترط فيه اهليه الزكاة بالنسبة لزكاة حصته (واجيرا) اذ ليس له في اصل المال شرك وحول ربح المال حول اصله ويركى نصيبه وان قل وتسقط عنه تبعا لسقوطها عن رب المال (خلاف) فليس الخلاف في كونه شريكا واجيرا كما هو ظاهر بل في مسائل مبنية على كل منهما كما شرحنا عليه قدبر (ولا يسقط زكاة حث) اي حب وثمار (ومعدن وماشية بدين) اي بسببه (او) بسبب (ققد او اسر) لحله على الحياة وكذا زكاة الفطر لا تسقط بما ذكر (وان ساوى) الدين (ما يده) من ذلك او زاد

(قوله وحصة ربه) اي وكان راس المال مع ربح رب المال مجموعهما نصاب والواو في قوله وحصة واه الخال اي زكى ربح العامل ان اقام يده حولا والخال ان حصته ربه الخ والمراد بالحصه راس المال وقوله وان ماله نصاب بناء على ان العامل اجير فاذا كان راس المال عشرة دنانير ودفعها ربحا للعامل على ان يكون ربه اجزه من مائه تجزه من الربح مع ربع المال مائة فان ربه لا يزكى لان مجموع راس المال وحصته من الربح احد عشر وكذا العامل لا يزكى بل يستقبل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولا من وقت قبضه (قوله الا ان يكون الخ) هكذا في نقل ابن يونس ونصه قال ابن المواز قال اشهب فيمن عنده احد عشر دينارا فربح فيها خمسة وله مال حال حوله ان ضمه الى هذا صار فيه الزكاة يريد وقد حال على اصل هذا المال حول فليزك العامل حصته لان المال وجبت فيه الزكاة وبه اخذ سحنون قال ابو محمد قال ابن القاسم ولا يضم العامل ما ربح الى مال له آخر ليزكى بخلاف رب المال وقاله اصبيغ في العتية اه بن (قوله ان ينض) اي يبيع بنقد (قوله بالنسبة لزكاة حصته) اي فكل هذه المسائل مبنية على انه شريك وينبى على انه اجير خلاف ما ذكر (قوله وحول ربح المال الخ) هذه المسائل مبنية على انه اجير وينبى على انه شريك خلاف ما ذكره فيها (قوله وتسقط عنه تبعا) كما اذا كان راس المال مع حصته ربه من الربح اقل من نصاب وناب العامل من الربح نصاب (قوله فليس الخلاف الخ) حاصله انه اعترض على المصنف بأن ظاهره ان الخلاف في التشهير في كونه شريكا واجيرا وليس كذلك لان المشهور منهما انه اجير واما القول بأنه شريك فلم يشهروا بما الخلاف في المبنى على القولين فبعضهم شهر ما بنى على هذا القول وبعضهم شهر ما بنى على الآخر هذا حاصله لكن اللقائي ذكر ان في الذخيرة ما يشهد لظاهر المتن وحينئذ فلا حاجة لجعل الخلاف في التشهير في المسائل المبنية على القولين (قوله زكاة حث) اي محروث (قوله ومعدن) مثله الركا اذا وجبت فيه الزكاة فلا يسقطها الدين ولا ماله بل وكذلك اذا وجب فيه الخمس فلا يسقطه دين ولا نقد ولا اسر (قوله بدين) اي بسبب دين على اربابها سواء كان الدين عينا بأن استقرضه واشترى به في الذمة او كان عرضا او طعاما بان كان سلما فيهما (قوله لحله على الحياة) يؤخذ من هذا انه اذا فقد او اسر واخرجت زكاة ماشيته او حرته وهو مأسور ومفقود فانها تجزى ولا يضر عدم نيته لان نية المخرج تقوم مقام نيته (قوله وان ساوى الخ) اي هذا اذا نقص الدين عما يده من الحرث والماشية والمعدن بل وان ساواه وكذا اذا زاد الدين على ما يده فهو مفهوم موافقة واعلم ان صورة المساواة والزيادة فيهما الخلاف فرد المصنف بالمساواة على المساواة على الخالف فيها و يعلم منه صورة الزيادة بطريق الاولى ولو بالغ على الزيادة لاقتضى ان المساواة متفق فيها على عدم السقوط مع ان فيها الخلاف كذا قيل وتأمل وجه الاولوية (قوله ما يده من ذلك) اي من ذلك الحرث والمعدن والماشية (قوله الا زكاة فطر عن عبد) استثناء منقطع قال في المدونة ومن له عبد وعليه عبد مثله في صفته فلا يزكى الفطر عنه ان لم يكن له مال ابو الحسن قولها ان لم يكن له مال ظاهره ليس له مال يقابل به الدين وان كان له ما يخرج منه زكاة الفطر عبد الحق وفيه نظر لان العبد الذي في يده ليس كالعين المستحقة انما عليه عبد في ذمته ولو هلك لطول به فيجب ان يكون عليه زكاة الفطر ان قدر ان يزكيا واما ان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه لانه ان باعه ادى عنه زكاة الفطر من ثمنه فالدين اولى به وقد قال ابن القاسم الذي جنى عبده قضى عليه يوم الفطر قيل ان يسلمه عليه زكاة فطره مع كون عين العبد كالمتحقة لكون الجنابة متعلقة به لا بالذمة فاذا كان هذا العبد الذي كالمتحقق عليه زكاة فطره فكيف هذا الذي هو غير مستحق ولو هلك لبق الدين في ذمته ولعل ابن القاسم انما اراد انه ليس له مال يؤدي منه زكاة الفطر اه فقد ناقض كلام المدونة ان حلت على ظاهرها بمسئلة الجنابة ويظهر من كلامه ومن كلام المدونة ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان في ذمته عبد مثله فاما ان كان في ذمته مثل قيمته فلا تسقط عنه زكاة فطره لما علوه به فيا تقدم من ان العبد الذي في يده ليس كعين مستحقة وليس

كذلك اذا كان عليه قيمته وقد تردد ابن عاشر في ذلك اه بن (قوله وعليه مثله) اي عبد مثله اي سلما او قرضا وقوله في مقابلته اي في مقابلة العبد وحاصله انه اذا كان عنده عبد وعليه دين عبد مماثل للعبد الذي عنده من قرض او سلم وليس عنده ما يجعل في مقابلة ذلك العبد الدين سوى ذلك العبد الذي بيده وان كان عنده ما يؤدى منه زكاة الفطر ولو طولب بها فانه لا تجب عليه زكاة فطر ذلك العبد الذي عنده وهذا مذهب المدونة وخالف عبد الحق فقال ابو جويرها (قوله بمخلاف العين) اي ويدخل فيها قيمة عروض التجارة فتسقط زكاتها بالدين مطلقا وبالفرد والاسر (قوله فان الدين) اي سواء كان عينا او عرضا او ماشية وقوله يسقطها اي يسقط زكاة الفرد المساوي له من العين وذلك لان المدين ليس كامل الملك اذ هو بصدد الانزعاج منه كالعبد والمفقود والاسير مغلوبان على التسمية فاشبه ما لهما الاموال الضائعة ولاجل كون اموالهما كالاموال الضائعة ينبغي انه اذا زال المانع وهو الفقير والاسر ان يزكى لسنة واحدة كذا في خش وخالف عبيق تبع العالج فقال ظاهر المصنف انه اذا حضر المفقود والاسير فلا يزكيها بعد زوال مانعه لسنة بل يستقبل حول لا بعد حضوره وزوال المانع والفرق بينها وبين الضائعة ونحوها ان رب الضائعة عنده من التفریط ما ليس عند المفقود والمأسور قال بن وكل هذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما افاده طي التزكية لكل عام وذكر ان معنى كون الاسر يسقط ان زكاة انهما يسقطان وجوب اخراجها الا ان لاختلال موته فلا ينفى انه اذا حضر يزكى لكل عام فالفقير والاسر ليسا مسقطين للزكاة بالمرة وانما يوجب ان التوقف عن اخراجها مخافة حدوث الموت (قوله ولو دين زكاة) اي سواء كان دين الزكاة المترتب في ذمته من حوث او عين او ماشية (قوله ويعتبر عدده) اي فلو كان بيده احدى وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلا فان الزكاة تسقط عنه وان كانت قيمتهما دينارا واحدا (قوله لاقيمته) مثله في المواضع وهذا بمخلاف دين له مؤجل على غيره فاعلم يجعل ما عليه في قيمته كاي شيء وعلة ذلك فيهما كما لا ينوبس انه لو مات او فلس لحل الدين الذي عليه ويسع دينه المؤجل لغرمائه انظر المواضع (قوله او كان كهر) هذا هو قول مالك وابن القاسم وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الامه والانساء اذ ليس شأنهم القيام به الا في موت او فراق فلم يكن في القوة كغيره اه هددوى (قوله لزوجة) اي مطلقة او في العصمة وقوله ولو مؤجلا اي بأجل معلوم او لموت او فراق على مذهب الحنفى (قوله او نفقة زوجة) اي متجدة عليه لما مضى (قوله او ولدان حكم) انظر هل يقوم مقام الحكم ما اذا اتفق على الولد اشخص غير متبرع وانظر هل حكم المحكم يقوم مقام حكم الحاكم في ذلك ام لا اه شيخنا عدوى (قوله فاندفع ما ورد) اي ما ورد به البساطى واجاب باختيار الاول لكن المراد بالحكم الفرض اي ان فرضها وقدرها كما هو ليس حكما حقيقة واما ما ذكره الشارح من الجواب فهو للقيش وحاصله اختيار الشق الثاني لكن المراد انه حكم بها غير المالكي كالحنفى الذى يرى عدم سقوط نفقة الاولاد ببعض الزمان وصوب بن وطى مآله البساطى من ان المراد بالفرض التقدير فنفقة الاولاد الماضية تسقط بعض الزمان ما لم يكن فرضها القاضي وقدرها والا كانت ديناً عليه فسقط بها زكاة العين فاذا كان عند الاب عشر ودينارا حال حولها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد فرضها عليه القاضي قبل الحول بشهر مثلاً فلتجعل النفقة فيما بيده من النصاب تسقط عنه زكاته (قوله وان حكم بالماضى فلا يلزمه الخ) اي فلا يصح الحكم لانه لا يلزمه الخ (قوله وسواء تقدم للولد يسر) اي وسواء حصل للولد يسر في ايام ترك النفقة عليه ام لا باتفاق من ابن القاسم واشبه لان الموضوع انه حكم بها (قوله فقال ابن القاسم لا تسقط) اي لا تسقط تلك النفقة الزكاة تسقط بضم التاء من اسقط (قوله ان تقدم) اي ان حصل (قوله او يبق الخ) اي بأن يقال قول ابن القاسم اذ لم يحكم كما حكمها فلا تسقط الزكاة عن الاب مطلقا سواء حصل للولد يسر ايام قطع النفقة عنه ام لا ويحمل قول اشهب سقوطها عن الاب

والاسر يسقطها (ولو)

كان الدين (دين زكاة)

ترتب في ذمته ولو زكاة

فطر كما هو ظاهره (او)

كان الدين الذى عليه

(مؤجلا) ويعتبر عدده

لاقيمته (او) كان (كهر)

لزوجة ولو مؤجلا وادخلت

الكاف دين الوالدين

والصديق مما شأنه ان

لا يطلب (او نفقة زوجة

مطلقا) حكم بها كما ولا

لانها في نظير الاستمتاع

(او) نفقة (ولدان حكم

بها) اي قضى بما تجسد

منها في الماضى كما حكم غير

مالكي يرى ذلك لصورتها

انه تجسد عليه فيما مضى

شيء من النفقة فطالب

الولد اباه به فامتنع فرفع

لحاكم يرى ذلك فحكم

بها فاندفع ما ورد بأنه ان

حكم بالمستقبل لا يصح لان

الحكم لا يدخل المستقبلات

وان حكم بالماضى فلا

يلزمه لسقوطها بعضى

الزمن وانما سقطت بالحكم

المذكور لان الحكم

صيرها كالدين في الزموم

وسواء تقدم للولد يسر ام

لا باتفاق فان لم يحكم بها

حاكم فقال ابن القاسم

لا تسقط وقال اشهب تسقط

بمختلف هل بينهما خلاف

او وفاق واي ذلك اشار

مفرا على مفهوم الشرط بقوله (وهل) عدم سقوط الزكاة عن الاب ان لم يحكم بها عند ابن القاسم (ان تقدم للولد يسر) ايام قطع النفقة عنه فان لم يتقدم له يسر فتسقط كما هو قول اشهب فيهما وفاق او يبق كل على اطلاقه فيهما بخلاف (تاو لان) فالمدكور

تأويل الوفاق والمخدوف تأويل الخلاف وفي بعض النسخ وهل ان لم يتقدم بتسري تأويلان وصوابه وهل وان لم الخ بواو قبل ان ويكون المذكور
تأويل الخلاف والمخدوف تأويل ٣٩٢ الوفاق وهي مفرعة على المفهوم ايضا وانت خبير بأنه لا يفهم الفقه من ذات المتن

فلو قال اولدان حكم بها
والا فلا وهل ان تقدم له
يسرا ومطلقا تأويلان
لكان احسن (او) كان
الدين تجرد من فقه (والد)
اب او ام قسمة زكاة الابن
بشرطين اشار لهما بقوله
(بحكم ان تسلف) الاب
ما ينفقه على نفسه حتى
ياخذ بدله من ولده فان لم
يحكم بها او حكم بها ولم يتسلف
بان تعيل في الاتفاق على
نفسه بسؤال او غيره لم
تسقط عن الابن ثم عطف
على مقدار قسمة
الزكاة بما ذكر من
الدين قوله (لابدين
كفارة) وجبت عليه (او
هدى) وجبت عليه لنقص
في حج او عمرة فلا تسقط
زكاة العين بمعام استثنى
من المقدار المتقدم قبل قوله
لابدين كفارة او بما
افهمته المخالفة في قوله
بخلاف العين قوله (الا ان
يكون عنده) اي المدين
(معشر) اي ما يجب فيه
العشر او نصفه من حب
او عمر (زكي) واولى ان لم
تجب فيه زكاة ومثل
العشرات الماشية فلا
تسقط الزكاة عنه لجعله
ذلك فيما عليه من الدين (او
معدن او قيمة كتابة او)

على اطلاقه اي حصل للولد يسرا لا (قوله تأويل الوفاق) وهو لبعض القرويين واما تأويل الخلاف فهو
لعبد الحق (قوله ويكون المذكور تأويل الخلاف) اي لان المصرح به حينئذ الاطلاق وهو تأويل الخلاف
(قوله بحكم) المراد بالحكم هنا الفرض والتقدير او حقيقته على ما مر (قوله فان لم يحكم بها) اي سواء تسلف
الوالد ام لا وقوله لم تسقط عن الابن اي لم تسقط زكاة العيين عن الابن وانما شد في بقية الولد حيث جعلت
دينا مسقطا زكاة العيين بمجرد الحكم بها دون بقية الابوين فانها لا تكون دينا مسقطا الا اذا انضم للحكم بها
تسلف لان الوالد يساع ولده اكثر من مساحبة الوالد لولده لان حب الوالد لولده موروث من آدم ولم يكن يعرف
حب الولد لولده (قوله لابدين كفارة او هدى) قال في التوضيح: فملا عن ابن راشد والفرق بينهما وبين دين
الزكاة ان دين الزكاة توجه المطالبة به من الامام العادل وبأخذها كرها من مانعي الزكاة بخلاف الكفارة
والهدى فانه لا توجه فيها ذلك اه وتعب هذا الفرق ابو عبد الله بن عتاب من كبار اصحاب ابن عرفة
قائلا لافرق بين دين الزكاة ودين الهدى والكفارة في مطالبة الامام بهما ونقل ذلك عن اللخمي والمارري كما
في المعيار قلت ونص اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارات مما يجبر الانسان على اخراجها ولا تنز كل
لاماته قال وهذا هو الاصل في الحقوق التي لله في الاموال فن كان لا يؤدي زكاته او وجبت عليه كفارات
او هدى وامتنع من اداء ذلك فانه يجبر على اتفاده وقوله ابن الموازي فمن وجبت عليه كفارات فبات قبل
اخراجها انها تؤخذ من تركه اذ لم يفرط اه بن والحاصل ان دين الكفارة والهدى في اسقاطه لزكاة
العين كدين الزكاة وعدم اسقاطه لها طريقتان الاولى مختار ابن عتاب والثانية مختار المصنف وابن راشد
(قوله او بما افهمته المخالفة في قوله بخلاف العين) فكانه قال بخلاف العين فانه تسقط زكاة بكل دين
مما ذكر الا ان يكون عنده الخ (قوله زكي) اي وجبت فيه الزكاة لكونه صابا تكفاه او سق فاكثرو قوله
ان لم تجب فيه زكاة اي لكونه اقل من خمسة اوسق ولا يشترط في المعشر والنعم غير المركي ما اشترط في
العرض وهو اقامة ذلك عنده حولا كما يأتي (قوله او معدن) ليس المراد ان ذات المعدن تجعل في مقابلة
الدين بل المراد ان ما أخرجه من المعدن يجعله في دينه ابن الحاجب اتفاقا اه بن (قوله او قيمة كتابة) اي
فاذا كان عليه اربعون دينار او يداه اربعون دينار او قيمة الكتابة عشرون جعلها في مقابلة عشرين
من الدين ويجعل العشرين الباقية من الدين في مقابلة عشرين مما يده ويركي عن العشرين الباقية فلو
كانت قيمة الكتابة عشرة فلا زكاة عليه لان الباقي في يده ليس في مقابلة الدين عشرة فقط وهي اقل من
صاحب ثم ما ذكره المصنف من جعل قيمة الكتابة فيما عليه من الدين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور وقال
اشهب يجعل في قيمة المكاتب على انه مكاتب وقال اصبح قيمة المكاتب على انه عبد اه ثم انه على الاول اذا
كانت الكتابة عروضا قومت بعين وان كانت مينا قومت بعرض ثم قومت بعين فان عجز المكاتب وفي رقبته
فضل اي زيادة على الكتابة زكي من ماله مقدار ذلك الفضل بناء على مذهب ابن القاسم القائل بجعل قيمة
الكتابة في الدين فاذا كان عليه اربعون دينار او يداه اربعون دينار وقيمة الكتابة عشرة فلا زكاة فيما يده كما
مر فلو عجز المكاتب والحال ان رقبته تسليح عشرين في رقبته فضل عن الكتابة وهي عشرة فاذا جعلت
قيمة ذلك العبد في مقابلة الدين كان الباقي مما يده عشرين فيزكها فقد زكي الفضل بين الرقبة والكتابة
وهو عشرة (قوله كان التدبير ساقا الخ) ما ذكره من جعل قيمة رقبة المدبر في الدين ظاهرا فيما اذا كان التدبير
حادثا بعد الدين لبطلان التدبير حينئذ ويباع العبد في الدين واما لو كان التدبير ساقا على الدين فجعل قيمة
رقبه في الدين مشكلا اذ لا يجوز بيع المدبر حينئذ فيقال هذا امر اعاده لمن يقول ان المدبر يجوز بيعه كالقن
واعلم ان جعل قيمة رقبة المدبر في الدين اذا كان الدين ساقا على التدبير لا خلاف فيه بخلاف ما اذا تقدم
التدبير على الدين ففيه خلاف فقال ابن القاسم يجعل الدين في رقبته ايضا وقال اشهب يجعل في خده
قال في التوضيح وكان ابن القاسم راحي قول من قال يجوز بيعه قسبين ان قول المصنف او رقبة مدبر على

أخذه له الغير سنين أو حياته (أو قيمة رقبته) وذلك (لمن مر بجهالة) بأن أخذه له زيد سنين معينة وبعدها يكون لعمر وملاكه فان جهرا
يجعل قيمته في نظير الدين ويرضى مامعه من العين (أو يكون له) (عدد دين حل) ورجى (أو قيمة) دين مؤجل (مرجوا) يكون له (عرض)
بشرطين أفاد الأول بقوله (حل حوله) أي العرض وظاهره أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه حلول الحول وهو كذلك على ما حققه بعض
الحققين خلافا لما في بعض الشراح والثاني بقوله (أن يبيع) أي أن كان مما يباع على المفسس (٣٩٣) كتاب جعة وكتب فقه لانياب جسده

ودار سكناه التي لأفضل فيها
(وقوم) ماذا كراى اعتبر
قيمتها (وقت الوجوب) أي
وجوب الزكاة وهو آخر
الحول وقوله (على مفسس)
متعلق بقوله يبيع فالأولى
تقديمه ثم إخراج ما لا يجعل
في مقابلة الدين بقوله (لا)
أن كان له (أبق) أو بغير شارد
ونحو ذلك (وان رضى) إذا
لا يجوز بيعه بحال (أو دين
لم يرج) لعسر المدين وأظلمه
فلا يجعله في دينه كالعدم
(وان وهب الدين) الذي
تسقط به زكاة العين لمن هو
عليه ولم يحل حول الموهوب
فلا زكاة عليه فيما عنده
من العين لأن هبة الدين
منشئ الملك النصاب فلا بد
من استقبال حول من
يوم الهبة (أو) وهب الملك
النصاب المدين (ما) أي
شيئ (يجعل) الدين (فيه)
أي في مقابله (ولم يحل)
بكسر الحاء وتشديد اللام
(حوله) عنده فلا زكاة
عليه فيما يده من العين
لأنه يشترط في العرض الذي
يجعل في الدين أن يحول
عليه الحول وهذا تصرح
بمفهوم قوله أو عرض حل
حوله لا تكرار فالضامير

أطلاقه اتفاقا في تأخير التدبير عن الدين وعلى المشهور في تقدمه عليه انظر بن (قوله أخذه له الغير سنين أو
حياته) هكذا في نص ابن الموارث في الوضوح لكن قال اللخمي قوله يجعل الدين في قيمة الخدمة إذا كانت حياته
ليس بحسن لأن ذلك مما لا يجوز بيعه بشق ولا بغيره وأظنه فاس ذلك على المدبر وليس مثله لأن الجواز في المدبر
مراعاة للخلاف في جواز بيعه في الحياة ولا خلاف أنه لا يجوز للمخدم أن يبيع تلك الخدمة حياته فكذلك لا يجوز
أن يجعل فيه الدين لأن بيعه لا يجوز ما بن والحاصل أن المخدم أن أخذه صاحبه سنين فإن قيمة الخدمة تجعل
في مقابلة الدين اتفاقا وان أخذه صاحبه حياته ففي جعل قيمة خدمته في الدين قولان لأن الموارث واللخمي
(قوله) فإن عمر يجعل قيمته) بأن يقال ما تساوى هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة ولا
يقال أن فيه بيع معين يتأخر قبضه لانا نقول أن قبض المخدم ينزل منزلة قبض المشتري اه عدوى (قوله حل
حوله) أي مضى له حول وهو عنده والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم كما قال طئي وما في عقب
عن الشيخ سالم من أن حول كل شيء يحسبه الخ فقيه طر وانما يشترط هذا الشرط إذا مر على الدين حول على
المدين والأفلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمانا كذا في بن عن ابن عاشر واشترط مرور الحول على
ما يجعل في الدين من العروض قول ابن القاسم وقال أشهب بعدم اشتراطه بل تجعل قيمته في مقابلة الدين وان
لم يمر عليه حول عنده قال طئي وبنوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هل هو منشيئ الملك
العين التي يده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه فيها فقد الحول وهو قول ابن القاسم وكاشف أنه كان مالكا لها
وحينئذ فزكى وهو قول أشهب وانت خبير بأن هذا البناء يوجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل
ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما لكنهم لم يشترطوا مرور الحول إلا في العرض ولم يشترطوه
في المعشر والمعدن وغيرهما كما في المواق انظر بن (قوله وظاهره أن غير العرض مما تقدم) أي وهو
المعشر والمخرج من المعدن والكتابة ورقبة المدبر وخدمة المخدم ورقبته وخدمة المعتق لأجل (قوله
بعض المحققين) أراد به العلامة طئي وأراد ببعض الشراح عقب تبعا لعج (قوله وكتب فقه) أي ودار
سكن فيها أفضل (قوله وقت الوجوب) تنازعه يبيع وقوم على الظاهر لأن العبرة في كونه يباع على المفسس
أو لا بوقت الوجوب (قوله متعلق بقوله يبيع) أي والجملة قبله اعتراض بين يبيع ومتعلقه (قوله لا أبق)
عطف على معشر أي إلا أن يكون عنده معشر لأن كان عنده أبق ولو قال لا كآبق أي لا مثل أبق كان
أولى ليدخل البعير الشارد (قوله إذا لا يجوز بيعه الخ) أي فلا يجعل ذلك في دينه بل تسقط زكاة مامعه
من العين إذا لا يجوز الخ (قوله أو دين لم يرج) أي سواء كان حالا وموجلا (قوله فلا يجعله في دينه) أي
لأجل أن يرضى مامعه من النقد بل تسقط زكاته (قوله منشئ الملك النصاب) أي إلا أن فلم يحل حوله
وقوله فلا بد أي في وجوب الزكاة وقوله من استقبال حول أي بذلك النصاب (قوله لا تكرار) أي لأن
ذكر المحتر بعد القيد ليس بكرر أو المصنف لا يعتبر غير مفهوم الشرط (قوله فإذا مر الحول الثاني الخ)
الحاصل أنه إنما لم يركب العشرين الأولى آخر الحول الأول لأنها كانت عنده بمثابة الوديعة ولم يتحقق
ملكها إلا في آخر الحول الأول فإذا مر الحول الثاني زكاها وكذا العشرون الثانية عنده وديعة فلا
يتملكها إلا في آخر الحول الثاني فإذا مر الحول الثالث زكاها وهكذا (قوله هو المعتمد) أي لقول ابن
رشد في البيان أنه الذي يأتي على مذهب الإمام مالك في المدونة في الذي وهب له الدين بعد حلول الحول

(٥٠ - دسوق أول) في حوله يعود لكل من الدين الموهوب وما بعده وأفراد لان العطف بأو (أو مر لكمؤ حرقه سبتين
دينارا ثلاث سنين) كل سنة عشرين بن وقبضها معجلة ولا شيء له غيرها (حول) فاعل مر (فلا زكاة) عليه لأن عشرين السنة الأولى لم يتحقق
ملكها إلا الآن فلم يملكها حولًا كاملا فإذا مر الحول الثاني زكى عشرين وإذا مر الثالث زكى أربعين الأمانة قصته الزكاة فإذا مر الرابع
زكى الجميع فقوله فلا زكاة محذوف من الأولين دلالة الثالث عليه وما مشي عليه المصنف في الأخير هو المعتمد

ثلاثة فالحال به على الاجهوري من انه تجب زكاة العشر بن عزم والحول الاول لان الغيب كشف انه ملكها من اول الحول (ومدين مائة) اي مدين بمائة اي عليه مائة ٣٩٤ (له) اي يملك مائتين في يده (مائة محرمية) اي ابتداء حوله من محرم (ومائة رجبية)

على المال الذي يده او اقامه لافانه يستقبل اه نقله في التوضيح (قوله خلافا لما رجه عجم الخ) هذا الذي رجه عجم قول المالك وفي المواق ما يفيد انه الذي تجب به الفتوى لا ما اقتصر عليه المصنف وردة طفي بأن كلام ابن رشد في البيان والمقدمات يقتضي ترجيح ما مشى عليه المصنف اه عدوى (قوله ويجعل الرجبية) اي قبل حلول حوله في مقابلة الدين فلا يزكيها اذا جاء حوله رجب الثاني (قوله على المشهور) ومقابله يزكي المائتين كل واحدة عند حوله فيجعل الاخرى في الدين (قوله وقفت للسلف) اي وقفت لكون المحتاج يتسلفها ويرد بدلها عند دياره وسواء وقفت على معينين او غير معينين وما ذكره مبني على الاعتماد من جواز وقف العين للسلف وقيل بعدم صحة ذلك والخلاف في ذلك يأتي في باب الوقف (قوله او المتولى عليها) اي وهو الناظر (قوله ان مر الخ) شرط اول وقوله وكانت نصا باشرط ثان (قوله ما لم يوقف) اي من مال الواقف (قوله اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها) اي لبقاء ملك الواقف تنديرا اكما يأتي في باب الوقف ان شاء الله (قوله كل عام) اي يزكيها من ذكر من الواقف والمتولى عليها كل عام (قوله ويرزكيها المتسلف) اي كل عام ايضا وقوله ويرزكيها اي ويرزكي المتسلف رجبها ايضا ان تجزئها وقوله ان مر الخ شرط في زكاة رجبها وحاصل ما ذكره ان العين الموقوفة للسلف اذا لم تسلفها احد وجب على الناظر او الواقف زكاتها كل عام ان مر لها حول من يوم ملكها او زكيت وكانت نصا بايضا او بانضمامها لم يوقف واما اذا تسلفها احد وجبت زكاتها للعام بعد قبضها كغيرها من الديون ويجب على المتسلف زكاتها ايضا كل عام ان كان عنده ما يجعل في مقابلتها واذا تجزئها فخرج زكي رجبها ان مضى حول من يوم تسلفها ولو رد ها قبل ان يتم لرجبها حول (قوله ان مر حول الخ) فلو مكث المال عنده نصف عام ثم رجع فيه ورد الاصل ثم بقي الرجب عنده النصف الثاني فانه يزكي عند انقضاء النصف الثاني لانه يصدق عليه حينئذ انه مر حول من يوم تسلفها والحاصل ان حول رجبها من السلف على ما سبق ولورد الاصل قبل عام وهذا بخلاف رجع القراض اذا رد العامل راس المال قبل السنة فانه يستقبل به حولا من يوم المقاصلة (قوله وقف ليزرع) واما الحب الذي وقف للسلف فلا زكاة فيه كما يفيد قوله وزكيت عين وقف للسلف اه عدوى (قوله ليزرع كل عام في ارض مملوكة) اي للواقف او مستأجرة او موات (قوله ويفرق ما زاد على القدر الموقوف) اي واما الموقوف فيبقى ليزرع كل سنة (قوله ويرزكي الحب) اي الخارج من الزرع وزكاته من عينه (قوله ان وجد) اي والا فلا زكاة فالنصاب المذكور زكاته على ملك الواقف (قوله ليفرق لبنه) اي واما الحيوان الذي وقف لتفرق عنه فلا زكاة فيها اذا كان الوقف على غير معينين لافي جلته ولا في ابعاضه لا على المالك لانه خرج عن ملكه لانه اوصى بتفرقة اعيانه ولا على المساكين لانهم غير معينين وان كان على معينين فن بلغت حصته نصا بازكي حلول من يوم الوقف والا فلا وان وقف الحيوان لتفرق انما نه فلا زكاة كان الوقف على معينين ام لا ولذا لم يحمل الشارح المصنف على ذلك (قوله تبع له) اي في الوقفية اي هذا اذا شرط دخوله في الوقفية بل ولو سكت عن ذلك (قوله او لتفرقة تسله) قدر الشارح التفرقة اشارة الى ان قوله او تسله عطف على محذوف اي وحيوان لتفرقة غلته او تسله (قوله دون الوسط) اي وهو الحيوان الموقوف لتفرق غلته وذلك لان التفصيل الذي ذكره المصنف لم يقله احد في وقف الحيوان لاجل تفرقة غلته كما قال الشارح (قوله ان تولى الخ) شرط في قوله كعليهم اي واما ان كان الوقف على مساجد او على غير معينين فالزكاة في جلته على ملك الواقف ان بلغ نصا او نقص عن النصاب وكان عند الواقف ما يكمل به النصاب ولو ناب كل واحد شيئا قليلا سواء تولى المالك علاجه ام لا (قوله وسقيه وعلاجه) هذا اشارة الى ان قول المصنف تفرقة ليس المراد خصوص التفرقة بل المراد ان تولى تفرقة وغيرها والفرق ان المالك اذا تولى تفرقة وعلاجه فكأن الملك لم يخرج عنه فلذلك اعتبرت الجملة وان لم يتول المالك ما ذكر فكأنه خرج عن ملكه فصار

اي ابتداء حوله رجب (برسكى الاولى) المحرمية عند حوله ويجعل الرجبية في مقابلة الدين على المشهور (وزكيت) وجوبا (عين) ذهب او فضة (وقف للسلف) اي يزكيها الواقف او المتولى عليها منها ان مر عليها حول من يوم ملكها او زكاتها وكانت نصا او هي مع ما لم يوقف نصا اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها كل عام ان لم يتسلفها احد فان تسلفها احد زكيت بعد قبضها منه للعام واحد ولو اقامت اعموا ما يزكيها المتسلف ان كان عنده ما يجعله في الدين ويرزكيها ان مر حول من يوم تسلفها اخذنا من قوله وضم الرجب لا صلة ولو رجع دين لا عوض له عنده (كتبات) اي كما يزكي نبات اي حب وقف ليزرع كل عام في ارض مملوكة او مستأجرة ويفرق ما زاد على القدر الموقوف او حوائط وقفت ليفرق ثمرها ويرزكي الحب والتمر ان كان فيه نصاب ولو بالضم لحب الواقف ان وجد (وحيوان) من

الانعام وقف ليفرق لبنه او صوفه او يجمع عليه او يرزق بسله تسبع له ولو سكت عنه (او) لتفرقة (سله) كاصدقه وقوله على (مساجد او) على (غير معينين) كالفقراء او بني تميم راجع لقوله كتبات ولقوله وان تسله فهو راجع للطرفين دون الوسط وكذا قوله (كعليهم) اي على المعينين (ان تولى المالك تفرقة) وسقيه وعلاجه بنفسه او نائبه

ولو قال ان تولى المالك القيام به كان اولى اى بان كان النبات تحت يد الواقف يزده و يعالجه حتى يثمر فيفرقه على المعينين وكذا الامهات تحت يده يقوم بها حتى اذا حصل النسل فرقه عليهم فيزكى الجيلة ان كان فيه نصاب او عنده مما لم يوقف ما يكمل به النصاب سواء حصل لكل واحد من المعينين نصاب ام لا (والا) يقول المالك القيام به بل المعينون الموقوف ٣٩٥ عليهم هم الذين وضعوا ايديهم على ذلك وحازوه وصاروا

يزرعون النبات ويقرقون ما حصل على انفسهم وكذا يقرقون النسل بعد وضع ايديهم على القيام بالامهات فلا تزكى الجيلة بل (ان حصل لكل نصاب) زكاه والا فلا مال يمكن عنده ما يضمه له ويكمل به النصاب واما الوسط وهو قوله وحيوان فلا يرجع له واحد منهما ان حمل على انه وقف لثفرقة غلته او ليحمل عليه كاذرنا فانه لا فرق بين كونه على معينين او غير معينين في انه ان كان في جلته نصاب زكى والا فلا تولى المالك القيام به ام لا ثم ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب ان النبات والنسل كالحیوان تزكى جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا او عنده ما يكمل به النصاب كان على معينين ام لا تولى المالك التفرقة ام لا تولى المالك التفرقة

كالصدقة المسبلة فلذلك اعتبر نصيب كل واحد (قوله ولو قال الخ) اى لان هذا القيد معتبر في الحيوانات كالنبات كاذر الشيخ سالم ان العوفي نقل القيد المذكور عن اللخمي فيهما وظاهر المصنف ان القيد المذكور معتبر في النبات فقط وقول بهرام لم ار هذا القيد الا في النبات قصور لما علمت (قوله وحازوه) المراد بجوزهم له توليهم لذلك الموقوف فقوله وصاروا يزرعون الخ تفسيره لا قيد اذ كما استظهره طي (قوله فلا يرجع له واحد منهما) اى من المعينين وغيرهم (قوله فانه لا فرق) اى باتفاق والاصل ان الحيوان الذى وقف لثفرقة غلته او ليحمل عليه لم يرد في نقل من الانتقال لثفرقة فيه بين وقفه على معينين او غيرهم بل تزكى جلته على ملك الواقف مطلقا وانما ورد الخلاف في النبات الموقوف والحيوان الموقوف لثفرقة تسله (قوله ثم ما ذكره المصنف من التفصيل الخ) حاصل ما ذكره المصنف من التفصيل ان الموقوف اذا كان حيوانا وقف لثفرقة غلته فانه تزكى جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا كان الوقف على معينين ام لا تولى المالك علاجه ام لا وان كان الموقوف نباتا او حيوانا وقف لثفرقة تسله فان كان على مساجد او على غير معينين فكذلك تزكى جلته على ملك الواقف وكذا ان كان على معينين ان تولى المالك علاجه وان تولاه الموقوف عليهم ان حصل لكل نصاب زكاه والا فلا مال يمكن عنده ما يكمل به نصابا واعلم ان هذا الذى درج عليه المصنف من التفصيل بين المعينين وغيرهم تبع فيه تشهيرا بن الحاجب مع قوله في التوضيح لم ار من صرح بمشهوريته كما فعل المؤلف ونسبه في الجواهر لابن القاسم ونسبه اللخمي وغيره لابن المواز واقصر عليه التوسى واللخمي ثم قيد اللخمي ما ذكره من اعتبار الانصبا في المعينين بما اذا كانوا يسمون ويولون النظر له لانها طابت على املاكهم وذكر المؤلف هذا القيد تبعاله واما مقابل ما درج عليه من التفصيل فهو لسحنون والمدنيين وفهم صاحب المقدمات وابو عمران المدقنة عليه اطرح اه بن (قوله نظرا الى الاب) اى فانه معين وقوله نظرا الى انفسهم اى فانهم غير معينين وان كان ابوهم معيننا (قوله وقد علمت المذهب) اى من انه لا فرق بين المعينين وغيرهم من ان الموقوف يزكى جلته على ملك الواقف اى وحينئذ فالخلاف المذكور وانما يأتى على الطريقة الضعيفة التى ذكرها المصنف (قوله وانما يزكى الخ) فهم من قوله يزكى اشتراط ما يشترط في الزكاة اى من حرية المالك له واسلامه لأمور الحول وهذا هو الذى اقتصر عليه ابن الحاجب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا اسلام وان الشركاء فيه كالأولاد قال الجزولي وهذا هو المشهور نقله ح (قوله معدن عين) اى فاذا خرج منه نصاب زكى وزكاه ربع العشر كاذر كاه في غيره (قوله كنه حاس وحديد) ادخل بالكاف الرصاص والقرندبر والكحل والعقيق والياقوت والزمر والزئبق والزرنيخ والمغرة والكبريت فان هذه المعادن كلها لازكاه فيها (قوله يطعمه لمن يشاء) اى يعطيه لمن يعمل فيه لنفسه مدة من الزمان او مدة حياة المقطع بفتح الطاء وسواء كان في ظير شئ يأخذه الامام من المقطع او من غير شئ واذا اقطعه لمن شاء في مقابلة عين كانت تلك العين لبيت المال فلا يأخذ الامام منها الا بقدر حاجته قال الباجي واذا اقطعه لاحد فاعما يطعمه له انتفاعا لا تملك كالا يجوز لمن اقطعه له الامام ان يبيعه ابن القاسم ولا يورث ممن اقطعه له لان ما لا يملك لا يورث اه بن وقوله او يجعله للمسلمين اى فيقيم فيه من يعمل للمسلمين باجرة واذا جعله للمسلمين فلا زكاه فيه لانه ليس بمملوك للمعين حتى انه يزكى وان اقطعه لشخص وجب عليه زكاهه ان خرج منه نصاب على ماهر والمعدن لا يزكى مطلقا بل في بعض الاحوال (قوله ان كان الخ) راجع لفول المصنف وحكمه الخ (قوله كالقباني) اى فهو غير مملوك لاحد ولو كانت في بلاد المسلمين (قوله او ما انجلى عنها اهلها) اى بنبر قتال بأن ما تواجبوا جميعا بعير قتال (قوله ولو لمسلمين) اى هذا اذا كان اهلها الذين

ملك الواقف ان تولى التفرقة والارزكى منهم من حصل له نصاب (ارغيرهم) نظرا الى انفسهم لا الى ايهم (قوله) بن وتعيم مثلافين غير المعينين اتفاقا ولذا قال ولد ولم يقل بنى * ثم شرع يسكلم على زكاة المعدن قتال (وانما يزكى معدن عين) ذهب او فضة لا غيرهما من المعادن كنه حاس وحديد (وحكمه) اى المعدن من حيث هو لا بقيد العين (للامام) او نائبه يقطعه لمن يشاء او يجعله للمسلمين ان كان بأرض غير مملوكه كالقباني او ما انجلى عنها اهلها ولو لمسلمين او مملوكه لا غير معين

انما واعنها كفار بل ولو كانوا مسلمين على المعتمد والحاصل ان الصواب ان الارض التي انجلي عنها اصحابها المسلمون ما وجد فيها من المعادن فهو للامام خلافا لقول بعضهم ان المسلمين لا يسطر ملكهم عن اراضيهم بانجليهم وحينئذ فيكون ما وجد فيها من المعادن لهم ولورثتهم وفي المبالغة تسمح لاقتضاها ان الارض التي انجلي عنها اهلها المسلمون غير مملوك كقائل (قوله كارض العنوة) فيه ان ارض العنوة بمجرد فتحها تكون وقفا فلا يتأني فيها ملك فاما معنى جعل الشارح لها مملوكا واجيب بأنه اراد بالملك ما يشمل ملك المنفعة ومعلوم ان الوقف تملك منافعه وان لم تملك ذاته فأرض العنوة لا تملك ذاتها ويملك منفعتها كل من ملكه منها الامام ونائبه (قوله ولو بأرض معين) اي ولو كان المعدن بأرض مملوك كذاها الشخص معين كزيد (قوله ويقتراقطاعه في الاراضي الاربع الى حيازة) اي ويقتراقطاع الامام للمعدن اذا كان في الاراضي الاربع الى حيازة (قوله على المشهور) اي بناء على المشهور من ان اقطاع الامام تقتضي حيازة وذكري الملح ان هذا هو المعتمد وان امضاء عطية تميم مع انه لم يحضرها في حياته عليه الصلاة والسلام خصوصية له ومقابل المشهور ما لابن الهندي من ان عطية الامام لا تقتضي حوزا فاما الامام قبل ان يحاز عنه لم تبطل وقوى بن القول بعدم الاقتفار حيث قال جعل القول بالاقتفار هو المشهور فيه نظر فقد قال المتبسط في النهاية في باب ما يقطع الامام مانصه ولا يحتاج الاقطاع لحيازة بخلاف الهبة وقيل لا بد فيه من الحيازة وبالأول العمل اقطاها وان عدم اقتفاره لحيازة هو المشهور والمعمول به قال ابو علي المناوي وهو ظاهر لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم احياء ولذا قالوا لا ينزع القاضي بموت الامير اه كلام بن (قوله الامام كالمصالح) الحاصل ان مواضع المعدن خمسة ارض غير مملوك لا حدكا فيافي وما انجلي عنها اهلها وارض مملوك كغير معين كارض مملوك لمعين وارض الصلح فالثلاثة الاول داخله قبل لو والرابعة محل الخلاف والخامسة المستثناة ورد المصنف بل وفي قوله ولو بأرض معين على من قال ان المعدن الذي يوجد فيها يكون لمالكها مطلقا وعلى من قال ان كان المعدن عينا فلا لامام وان كان غير عين فلمالك الارض المعين والمعتمد انهم الامام لان المعادن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للامام لادى الى الفتن والهرج وقوله لمصالح بكسر اللام وقتحتها ومفهوم مملوك كذا ما وجد من المادان في موات ارض الصلح الغير المملوك فحكمه للامام (قوله فله) اي فاجد فيها من المعدن فهو له ولا يزكي فقوله الامام كذا مخرج من قوله يزكي ومن قوله وحكمه للامام اي انه مخرج من الامر بن معا (قوله الا ان يسلم فيرجع حكمه للامام) اي على مذهب المدققة وهو الراجح لان احكام الصلح بالاسلام خلافا لاسنحون القائل انها تبقى له ولا ترجع للامام (قوله وضم بقية عرقه) يعني ان العرق الواحد من المعدن ذهبا كان او فضة او كان بعضه ذهبا وبعضه فضة يضم بعضه الى بعض اذا كان متصلا فاذا اخرج من العرق نصابا زكي ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيئا قليلا ولو تلف الخارج اولا (قوله المتصل) اخذه من قول المصنف بقية اذ لا يقال بقية الا عند اتصاله (قوله واضطرازا) اي لفساد آلة او مرض العامل (قوله فليس المراد بالتراخي العمل على الهينة) اي بأن يعمل كل يوم عملا قليلا لان هذا من قبيل اتصال العمل (قوله والى الثاني والرابع بقوله الخ) في الحقيقة الاشارة لهما انما هي بقوله ولا يضم عرق آخر للذي كان يعمل فيه اولا في معدن واحد اي سواء اقطع العمل واتصل (قوله فلا يضم ماخرج من واحد منها لماخرج من آخر) اي بل يعتبر بكل معدن على حدته ولو اتحد جنسها فان خرج منه نصاب زكي والا فلا (قوله ولو في وقت) اي هذا اذا كان الخروج منها في ايام لا تقطع العمل بل ولو كان في وقت واحد لعدم اقطاعه (قوله ولا يضم عرق آخر) ظاهر المصنف عدم ضم احد العرقين للآخر من معدن واحد ولو وجد الثاني قبل فراغ الاول وفي ح ما يفيد انه يضم حيث بدا العرق الثاني قبل اقطاع الاول سواء ترك العمل فيه حتى اتم الاول او انتقل للثاني قبل تمام الاول وهذا هو المعتمد كما قرر شيخنا ثم ان قوله ولا عرق آخر يعني عما قبله لانه اذا كان لا يضم عرق من معدن لعرق آخر منه فأولى ان لا يضم معدن لمعدن آخر (قوله وفي وجوب ضم فائدة الخ) يعني لو كان

لنصابا او دونه (حال حوطا) عنده لما اخرج من معدن دون نصاب وهو المعول عليه فكان عليه الاقتصار عليه وهدم ضمها له لاختلاف نوعهما
 باشتراط الحول فيها دونته تردده وفي قوله ضم اشارة الى بقاء الفائدة يسده حتى يخرج من المعدن ما يكمل به النصاب اذ لو تلفت قبلي الاخراج
 فلازم كاة قطعاً (و) في (تعلق الوجوب) بركاة ما يخرج من المعدن (باخرجه) منه ولا يتوقف على التصفية وانما المتوقف عليها الاعطاء
 للفقراء (او تصفيته) من ترابه وسبكه (تردد) وثمره الخلاف تطهر لو اتفق شيئاً بعد

٣٩٧

تلف بعد امكان الاداء
 فعلى الاول بحسب دون
 الثاني (و جاز دفعه) اى
 معدن العين لمن يعمل فيه
 (بأجرة) معلومة يأخذها
 من العامل في نظير اخذه
 ما يخرج منه من المعدن
 بشرط كون العمل
 مضبوطاً بزمان او عمل
 خاص كحرق قامة او قامتين
 نضاً للجهاالة في الاجارة
 وسمى العوض المدفوع
 اجرة لانه ليس في مقابلة
 ذات بل في مقابلة اسقاط
 الاستحقاق ((غير نقد)
 لثلايق في اخذ العين
 في العين خصوصاً وهي
 مجهولة نظر للصورة فلا
 ينفي ان الاجرة انما هي
 في نظير الاستحقاق كما
 قدمنا ولذا كان يجوز
 دفع معدن غير النقد
 كالنحاس بأجرة نقد وغير
 نقد (على ان يخرج) من
 العين (للمدفع له)
 وز كانه عليه واملو
 استأجره على ان ما يخرج
 له به والاجرة يدفعها له
 للعامل فيجوز ولو بأجرة
 نقد (واعبر ملك كل)

عنده مال دون نصاب من فائدة وحال عليه الحول وهو عنده ثم اخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل
 يجب ان تضم تلك الفائدة لما اخرج من المعدن ويركاه او لا في ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد
 الوهاب واللخمي والقول بعدمه لسبحون قياساً على عدم ضم المعدن وفهم ابن يونس المدونة عليه ولكن
 المعتمد ما قاله عبد الوهاب من الضم (قوله نصابا او دونه) به صرح في التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره
 لكنه خلاف ما في الذخيرة عن سند من ان عبد الوهاب انما يقول بالضم اذا كانت الفائدة دون نصاب فان
 كانت نصاباً واخرج من المعدن دون نصاب لم يركاه انظر ح اه بن والحاصل ان محل الخلاف على ما قال
 سند اذا كانت الفائدة اقل من نصاب والا فلا تضم اتفاقاً (قوله او تصفيته) اى او لا يتعلق الوجوب به
 لا عند تصفيته من ترابه وسبكه لا بمجرد اخرجه من المعدن والقول الاول للباجي واستظهره بعضهم كما قال
 شيخنا (قوله وثمره الخلاف تطهر الخ) من ثمرته ايضا كما في ح عن الجزولي انه لو اخرج ولم يصفه وبقي عنده
 من غير تصفية اعمام صفاً فعلى الثاني يركبه ز كاة واحدة وعلى الاول يركبه لكل عام (قوله او تلف
 بعد امكان الاداء) اى وكان التلف بعد الاخراج وقبل التصفية (قوله و جاز دفعه) من اضافة المصدر لمفعوله
 اى و جاز ان يدفع السلطان او نائبه او المقطع له المعدن (قوله بأجرة) اى يأخذها الامام او نائبه او المقطع
 له وقوله في نظير اخذه اى اخذ العامل ما يخرج منه (قوله نضاً للجهاالة في الاجارة) الاولى تغليلاً للجهاالة في
 التدرج المسقط فيه الحق لانه ليس هنا اجارة لشي لا يتأمل المستأجر هنا الارض التي فيها المعدن لانا نقول شرط
 صحة الاجارة السلامة من استيفاء عيين قصدوا واؤفدت (قوله وسمى العوض المدفوع) اى للامام او نائبه
 اول رب المعدن وهو المقطع له وكان الاولى ان يقول وسمى المدفوع اجرة لاننا لان الخ تأمل (قوله بل في
 مقابلة اسقاط الاستحقاق) اى فلما كان المدفوع في مقابلة اسقاط الحق والاختصاص عبر بأجرة دون ثمن
 (قوله ولذا) اى ولا جل ان العلة في منع اخذ الاجرة من النقد الوقوع في اخذ العين في العين نظر للصورة
 جاز دفع الخ (قوله نقد وغير نقد) اى بشرط ان يكون غير النقد ليس من جنس المعدن والامنع للمزبنة وهي
 بيع معلوم بمجهول من جنسه نظر للصورة والحاصل ان معدن العين يجوز دفعه بأجرة غير نقد ويمتنع بها
 للتشبه بصورة ومعدن غير النقد يجوز دفعه بأجرة من النقد ومن العرض لكن من غير جنس المعدن والامنع
 للمزبنة صورة (قوله واعتبر ملك كل من العمال) اى سواء كان المعدن دفع لهم مجاناً او بأجرة يأخذها الامام
 منهم وانما كان العامل يركبه في هذه الحالة مع ان من اشترى شيئاً لا يركبه لانه ليس شراً حقيقة بل الذي
 دفعوه اعماء في نظير اسقاط الحق كما علمت (قوله يجوز للعامل ما يخرج منه) اى في مقابلة عمله والقول
 بالجزا ارمالك وعمله بأن المعادن لما لم يجوز بيعها جازت المعاملة عليها بجزء كالمساقاة والقراض والقول بالمنع
 لا يصح (قوله وبين القراض) اى وان كان في القراض غير رايضا (قوله بأن القراض فيه راس مال) اى
 ما يوم تخفت الجهاالة فيه لانه قد يحمل على ربحه بخلاف ما هنا (قوله لان العامل هنا) اى على القول بجواز
 دفعه له بجزء مما يخرج منه في مقابلة عمله (قوله وفي ندرته الخمس) اى عند ابن القاسم وعند ابن نافع فيها
 الز كاة ربع العشر لان الخمس مختص بالركاز وهي عنده ليست من الركاز بل من المعدن لان الركاز عنده
 مختص بمادته آدمى واما عند ابن القاسم فهي من الركاز لانه عنده ما وجد من ذهب او فضة في باطن

اى كل واحد من العمال ان تعددوا فن بلغت حصته نصاباً كاه والا فلا (وفي) جواز دفع المعدن (بجزء) للعامل مما يخرج منه كتنصف او
 ربع (كالقراض) ومنعه لانه غرر ويفرق بينه وبين القراض بأن القراض فيه راس مال دون ما هنا وبأن الاصل في كل المنع ورد الجواز
 في القرض وفي هذا على الاصل (قولان) رجع كل منهما فكان الاولى التعبير بخلاف والتشبيه غير تام لان العامل هنا انما يركب حصته
 اذا كان فيها نصاب وان كان حصته ربه دون نصاب وعامل القراض يركب ما ينوبه وان دون نصاب حيث كان حصته ربه من راس المال
 ويربحه نصاباً (وفي ندرته) اى معدن العين بضم النون وسكون المهملة

والارض مخلصا سواء دفن فيها او كان خاليا عن الدفن (قوله وهى القطعة الخ) كذلك فسر هاعياض وغيره
 وفسرها ابو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وهذا ليس مخالفا لما قبله لان المراد ما يسيل من
 المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل فهو الندرة وفيه الخس وعلى هذا يدل كلامهم قاله طنى ولا شك ان ما يسيل من
 المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل يشمل القطعة الكبيرة الخالصة والقطع الصغار الخالصة المبثوثة في التراب
 ويشمل التراب الكثير الذهب السهل التصفية (قوله الخالصة) اى التى توجدى فى الارض من اصل خلقها
 لا بوضع واضع لها فى الارض (قوله كالزكاز فى الخس) اعلم ان مصرف الخس فى الندرة والركاز غير مصرف
 الزكاة اما خس الركاز فقد قال اللخمي ان مصرفه ليس كمصرف الزكاة وانما هو يتخمس العنسم فصرفه
 مصالح المسلمين فيحل للاغنياء وغيرهم نقله المواق ثم قال واما مصرف خس الندرة من المعدن فلم اجد
 ومقتضى رواية ابن القاسم انه كالعلم والركاز اى فصرفه مصالح المسلمين ولا يختص بالاصناف الثمانية اه
 بن فقول عبق ويدفع خس كل للامام العدل ليفرقه على المساكين فيه نظر (قوله دفن جاهلى) الجاهلية كما
 فى التوضيح ما عدا الاسلام كان لهم كتاب ام لا وقال ابو الحسن فى كتاب الولاء اصطلاحهم ان الجاهلية اهل
 الفترة الذين لا كتاب لهم واما اهل الكتاب قبل الاسلام فلا يقال لهم جاهلية والخاص ان من قبل الاسلام
 ان لم يكونوا اهل كتاب فهم جاهلية باتفاق التوضيح وابى الحسن وان كان لهم كتاب كاليهود والنصارى فيقال
 لهم جاهلية على كلام التوضيح لا على كلام ابى الحسن وعلى كل حال دفعهم ركاز فلو قال المصنف وهو دفن كافر
 غير ذى لكان احسن لشموله من قبل الاسلام ومن بعده من كل كافر غير ذى كتابا او غيره بدليل قوله الا ترى
 ودفن مسلم او ذى لقطعة اه تقرير عدوى (قوله او غير مسلم وذى) اى من كل كافر قبل الاسلام او بعده
 كان له كتاب ام لا وهذا تفسير مراد الجاهلى (قوله والمراد ماله ولو لم يكن مدفونا) هذا الكلام امت وتبعه
 بعض الشراح وهو يقتضى ان ما وجد فوق الارض من اموالهم فهو ركاز وان المصنف انما اقتصر على
 الدفن لانه شأن الجاهلية فى الغالب قال طنى وهو غير ظاهر لان المصنف فسر الركاز بأنه دفن جاهلى وكذا
 فسره فى المدونة والموطا واهل المذهب فلم يقتصر المصنف على الغالب بل غير المدفون ليس بركاز وان كان فيه
 الخس قياسا عليه نعم يعترض على التعريف المذكور بأنه لا يشمل ما وجد فى الارض من ذهب او فضة مخلصا
 من غير دفن بل من اصل خلقه وهو المسمى بالندرة فانه من جملة افراد الركاز عند ابن القاسم كفى ابى الحسن
 والتعريف لا يشمل (قوله وان يشك) اى وان كان ملتبسا بشك لان الغالب فى الدفن ان يكون دفن جاهلى
 (قوله بأن لا يكون عليه علامة) اى اصلا وقوله وانظمست اى او كان عليه علامة وانظمست او كان عليه
 العلامتان كما قاله سند (قوله او وان قل كل من الندرة والركاز) هذا بالغة فى تخميسهما وما ذكره المصنف
 من تخميسهما وان قلا هو المشهور ومقاله ابن سحنون من ان اليسير لا يخمس (قوله او عرضا) اى
 او كان الركاز عرضا كنعاس وحديد وجوهر ورخام وصغور وهى الحجارة الكبار كالحجادة لم تكن مبنية
 والا فحكمها حكم جدران فان كانت الارض عنوة كانت تلك الصغور والمبنية حبسا على المسلمين تبعها
 للارض وان كانت الارض مملوكة لاحد قتلك الاحجار لمالك الارض وما ذكره من ان الركاز يخمس اذا
 كان عرضا هو المشهور بخلاف ما روى عن مالك من انه لا يخمس فى العرض (قوله وهو خاص الخ)
 الضمير راجع للعرض اى ان العرض خاص بالركاز ولا يتعداه للندرة اذ لا تكون عرضا كما تقدم فى
 تعريفها بخلاف الركاز فانه يكون عينا ويكون عرضا (قوله اى اخراجه من الارض) اى بالحفر عليه
 (قوله وهو ظاهر) اى من قوله تخلصه لان المتبادر تخلصه بالتصفية ولا معنى لها فى الركاز لعدم احتياجه
 لها (قوله فالزكاة) اى فالواجب التصدر المخرج فى الزكاة وهو ربع العشر من غير اشتراط بلوغ
 النصاب ولا غيره من شروط الزكاة كما قاله ابن عاشر وما ذكره من وجوب الزكاة اذا توقف تخلصه على
 كسب نفقة او عمل هو تأويل اللخمي وتأول ابن يونس المدونة على وجوب الخس مطلقا ولو توقف

وهى القطعة من الذهب
 او الفضة الخالصة التى
 لا تحتاج لتصفية (الخس)
 مطلقا وجدها حرا وعبد
 مسلم او كافر بلغت نصابا
 ام لا (الركاز) فيه الخس
 (وهو) اى الركاز (دفن)
 بكسر فسكون اى مدفون
 (جاهلى) اى غير مسلم
 وذى والمراد ماله ولو لم
 يكن مدفونا (وان يشك)
 فى كونه دفن جاهلى او مسلم
 بأن لا يكون عليه علامة
 او انظمست (او) وان
 (قل) كل من الندرة
 والركاز عن نصاب (او
 عرضا) كنعاس ومسد
 ورخام وهو خاص بالركاز
 (او وجده) اى ما ذكر
 من الندرة والركاز (عبد
 او كافر) اوصى او مدين
 (الالكبير نفقة) حيث
 لم يعمل بنفسه (او) كبير
 (عمل) بنفسه او عبيده
 (فى تخلصه) اى اخراجه
 من الارض وفى نسخة
 تحصيله وهو اظهر (فقط)
 راجع للتخلص احترازا
 عن نفقة السفرفانها
 لا يخرج منه عن الركاز
 فيخمس والراجح انها تخرج
 ايضا فيزكى (فالزكاة)
 ربع العشر دون الخس
 والاستثناء راجع للركاز
 والندرة

اخراجه من الارض على كبر نفقة او عمل انظر بن (قوله على المعتمد) اي كمال طني وايد ذلك بالنقول
 خلافا لما قاله بعض الشراح من ان الاستثناء راجع للركاز فقط فعليه يكون في النذرة الخمس مطلقا كما ان
 المعدن فيه الزكاة مطلقا والركاز فيه الخمس الا في هاتين الحالتين وهما ما اذا توقف اخراجه من الارض على
 كبر نفقة او عمل واما فيه ما فالواجب اخراج ربع العشر (قوله وكره حفر قبره) هذا هو المشهور خلافا
 لاشبه التائل بجواز نبش قبر الجاهلي واخذ ما فيه من مال او عرض وفيه الخمس (قوله اي الجاهلي) اي
 لاجل اخذ ما فيه من الدنيا (قوله وخوف مصادفة صالح) اي قبر شخص صالح من نبي او ولي واعلم ان مثل
 قبر الجاهلي في كراهة الحفر لاجل اخذ ما فيه من المال قبر من لا يعرف هل هو من المسلمين او الكفار وكذا
 قبور اهل الذمة اي الكفار تحقيا واما نبش قبور المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيها حكم اللقطة فان عرف ان
 اربابه موجودون عرف والا وضح في بيت المال بدون تعريف ومثل ما وجد في قبور المسلمين من كونه لقطة
 ما وجد في قبور اهل الذمة او في قبر من شئت في كونه ذميا او مسلما اه عدوى (قوله كالعلة الخ) اي فالمعنى
 كره حفر قبره لاجل طلب الدنيا فيه ويحتمل ان المعنى والطلب فيه بلا حفر كفعل بخور او عزيمة او بعمل
 الاول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر لطلب ما لم يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل
 بانفراده (قوله وباقيه) اي وهو الاربعه انجاس اذا كان الواجب فيه الخمس والباقي بعد ربع العشر اذا
 كان الواجب فيه الزكاة (قوله لا يشترط على الاصول) قال بهرام فرع لو اشترى رجل ارضا من
 اهل العوة او الصلح فوجد فيها ركازا هل يكون له او لم يملكه الخ المسمى عن مالك انه يكون للبايع دون
 المشتري وحكي عن ابن القاسم انه يكون للمشتري ثم قال وقول مالك اصوب اه عدوى (قوله وكره حفره) هو
 اي المالك او وجد غيره (قوله ولو جيشا) اي هذا اذا كان مالك الارض مالكا حقيقيا بل ولو كان مالكا
 حكما بان كان جيشا وجعله مالكا حكما بناء على المعتمد من ان ارض العوة لا تملك للجيش ويحتمل ان مراد
 المصنف المالك الحقيقي وان المعنى هذا اذا كان المالك الحقيقي غير جيش بل ولو كان جيشا وجعله
 الجيش مالكا حقيقيا بناء على القول الضعيف من ان ارض العوة مملوكة للجيش هذا يحصل كلام الشارح
 ورد يلوع على مطرف وابن الماجشون القائلين انه اذا لم يوجد المالك الحقيقي بأن كانت الارض ارض
 عوة كان الباقي لواجده ولا يدفع للجيش ولا لوارثه والحاصل انه اذا لم يوجد المالك الحقيقي للارض التي
 وجد فيها الركاز بأن كانت الارض ارض عوة فقال مطرف وابن الماجشون وابن نافع ان الباقي يكون
 لواجده ولا يدفع للجيش ومقابل ذلك يقول انه لما ملك تلك الارض حكما وهو الجيش الذي فتحها عوة في دفع
 الباقي لمن وجد منهم فان لم يوجد الجيش فلوارثه ان وجد فان انقرض الوارث فقال سحنون انه لقطة
 فيجوز التصديق به عن اربابه ويعمل فيه ما يعمل في اللقطة وحكاه عنه ابن شاس وقال بعضهم اذا انقرض
 الوارث محله بيت المال من اول الامر لانه مال جهلت اربابه وهذا هو المعتمد وهو ما مشى عليه الشارح
 (قوله او هذا) اي قول المصنف ولو جيشا وهو عطف على قوله فهي كالمملوكة (قوله واما باقي النذرة
 وما في حكمها) اي من القطع الصغار المبثوثة في التراب التي لا تحتاج لتصفية وقوله فحكمه حكم المعدن
 اي فالتصرف فيه الامام (قوله والا فلا واجده) اي والا فالباقي بعد التخميس لواجده (قوله كرات
 ارض الاسلام) اي التي فتحت عوة ومن ذلك ما وجد من الدفائن في الكيمان الكفري فهي لواجدها
 بعد التخميس لان الكيمان غير مملوكة لاحد كما قرره شيخنا ومثلهما في العرب اي الفيا في التي تحمل
 فيها العرب وتنتقل من موضع لموضع ولم تصف بالفتح عوة ولا اسلم عليها اهلها كالفيا في التي
 بن برقة والاسكندرية (قوله والادفن ارض المصالحين بجده) اي في ارضهم شغص ولو من غيرهم
 (قوله فلهم) اي فلوا انقرضوا كان كمال جهلت اربابه محله بيت المال وقوله فلهم اي بتماهم ولا
 يختص به واحد منهم فان كان واجده منهم شارك فيه والا فلا شيء له (قوله ولودفته غيرهم) اي ولو كان الذي
 دفنه في ارضهم غيرهم (قوله الا ان يجده رب دارهم) اي او يجده غيره بها فله (حاصل تقرير الشارح)

على المعتمد (وكره حفر قبره) اي الجاهلي لا خلاه بالمرواة
 وخوف مصادفة صالح
 (والطلب) للدنيا (فيه)
 كالعلة لما قبله ويخمس ما وجد
 فيه (وباقيه) اي الركاز
 الذي فيه الخمس او الزكاة
 (لمالك الارض) باحياء
 لا يشترط على الاصول
 وجده هو او غيره (ولو)
 كان المالك لها (جيشا) افتتحها
 عوة لانها تصير وقفا عليه
 بمجرد الاستيلاء فهي
 كالمملوكة فان لم يوجد الجيش
 فلوارثه ان وجد والا
 فلهم المسلمين او هذا مبني على
 الضعيف وهو ان الارض
 تنقسم كالغنيمة واما باقي
 النذرة وما في حكمها فحكمه
 حكم المعدن (والا) تكن
 الارض مملوكة لاحد كرات
 ارض الاسلام وارض
 الحرب (فلوا واجده) اي
 الباقي ثم عطف على قوله
 الا كبر نفقة قوله (والا)
 دفن ارض (المصالحين)
 بجده ولو غيرهم (فلهم) بلا
 تخميس ولودفته غيرهم
 (الا ان يجده رب دارهم
 بها) اي بداره او بجده غيره
 بها (فله) اي فلما لكها
 دونهم فان كان دخيلا فيهم ا
 فلهم لاله

ان الدار اذا كانت لصلحي فوجد بهار كاز فهو لربها مطلقا ووجد بهار غيره كاستاجر لها او اجير على حق او
هدم وهذا تاويل عبدالحق وان محرزوه هو قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز لكنه خلاف ظاهر المصنف
بل ظاهره ان الدار اذا كانت لصلحي فان وجد بهار بها فهو له وان وجد بهار غيره فهو لجميع المصالحين وهذا
تاويل ابي سعيد وابن ابي زيد ولما لم يترجح عند المصنف الاول تبع الثاني فاعتراش عبق وخش
عليه تبعا لعل غير ظاهر وحاصل اعتراضهم ان ظاهر المصنف ان الركاز انما يكون لرب الدار اذا
وجد هو لان كان الواجد غيره وليس كذلك فان الذي تجب به الفتوى انه لربها اذا كان من اهل الصلح
سواء وجد هو او غيره اذ ليس الاول باولى من الثاني حتى يجب المصير اليه انظر طي وهذا كله اذا كانت
الدار لصلحي فان كانت الدار في ارض الصلح وكانت لغير صلحي بان كان دخيلا فيهم اى ليس منهم ومالك منهم
دارا بشرأ او هبة او وجد بهار كاز فهو لاهل الصلح لالرب بها ووجد بهار او غيره كذا قال الشارح وهو قول
مالك وصوبه اللخمي وقال ابن القاسم انه لرب الدار وهو المشهور ولا يعارضه ما يأتى في تناول البناء والشجر
من ان من اشترى ارضا ودارا فوجد فيها دفينا فانه يكون لبايعه او لو ارثه ان ادعاه واشبهه والافلطة لان
ما يأتى فيما اذا كان الدفن لمسلم او ذمى وما هنا فى كافر غير ذمى (قوله فان اسلم) اى الصلحي رب الدار التي
وجد الركاز فيها عاده حكمه للامام كالمعدن تبع الشارح في ذلك الشيخ سالم وفيه نظر بل فرق بينه وبين
المعدن لان المعدن مظنة التنازع لادوام العمل فيه بخلاف الركاز على ان قوله الا ان يجده رب دار بها الخ
انما تظهر فائدة اذا اسلم الصلحي رب الدار وتنازع اهل الصلح معه والافلا تعرض لهم الا ان يرفعوا
اليها (قوله لقطعة) اى يعرف سنة ما لم يغلب على الظن انقراض اربابها والاوضعت في بيت المال
من اول الامر بدون تعريف ولا مفهوم لقول المصنف ودفن ولو قال المصنف ومال مسلم او ذمى لقطعة يشمل
غير المدفون كان اولى الا ان يقال انما اقتصر على المدفون لدفع توهم انه ركاز (قوله كعنبر) اى راؤ لو
ومرجان ويسر (قوله فلو اوجد بهار) فلو رآه جماعة فبادر اليه احدهم كان له خاصة كالصبياء بملكه
المبادر له (قوله وان كان لمسلم او ذمى فلقطة) فيه نظر بل الذى في المدونة انه ان كان لذمى النظر فيه للامام
ولا يكون لقطعة وفصل ابن رشد فيما هو لمسلم قتال ان كان ربه تركه لكونه معطوفا لقطعة وان كان اتاه
ربه للنجاة فلو اوجد بهار انظر ح والمواقى اه بن

فصل ومصر فيها فقير ومسكين ﴿قوله لا يملك قوت عامه﴾ الاولى ان يقول هو من يملك شيئاً لا يملكه قوت عامه والا فكلما به يقتضى ان الفقير اعلم من المسكين تأمل ﴿قوله وهو احوج الخ﴾ افهم كلامه ان الفقير والمسكين صنفان متعاربان خلافاً لمن قال انهما صنف واحد وهو من لا يملك قوت عامه سواء كان لا يملك شيئاً او يملك دون قوت العام وتظهر ثمة الخلاف اذا اوصى شئ للفقراء دون المساكين او العكس فهي صحيحة على الاول دون الثاني ﴿قوله وصدقاني دعواهما الخ﴾ اى بغير عيب كما هو ظاهره ﴿قوله فلا يصدقان الا بينة﴾ انظر هل يكفي فيها الشاهد مع اليقين ولا بد من شاهدين كما ذكره فى دعوى المدين العدم ودعوى الولد العدم لاجل ان لا تلزمه نفقة والديه وعلى انه لا بد من شاهدين فهل يختلف معهما كما فى المسئلتين المذكورتين ولا يختلف كما فى مسألة دعوى الوالد العدم لاجل ان ينفق عليه ولده ﴿قوله ان اسلم وتحرر﴾ فى تعبيره بالفعل اشارة الى كتمانتهما ولو حذبا بعد رد وجوب الزكاة كذا ذكر شيخنا قال بن وكائن الاولى ان يؤخر الحرية والاسلام وعدم بنوة هاشم عن الاصناف الثمانية كما فعله ابن الحاجب وابن شاس لانها لا تختص بالفقير والمسكين بل الاسلام شرط فيما عدا المؤلف والحرية شرط فى غير الرقاب وعدم بنوة هاشم شرط فى الجميع انظر طنى اه كلامه ﴿قوله فلا تعطى لكافر﴾ اى مالم يكن جاسوساً ومؤلفاً ﴿قوله كاهل المعاصى﴾ اى كما انه لا يجزى دفعها لاهل المعاصى ان ظن الخ ﴿قوله فلا تعطى لمن فيه شائبة رقية﴾ اى لان العبد غنى بسيدة كالزوجة وزوجها والولد بوالده ولا يرد المكاتب فان نفقته على نفسه لا على سيدة لان نفقته كانوا اشترطت عليه بكتابتة فهي فى الحقيقة على سيدة لانه

فان اسلم وب الدار عا د ح ك م ه
للا مام كالمعدن (ودفن
مسلم او ذى) علم بعلا مة
(لقطة وما لفظه البحر كعبير)
مما لم يسبق عليه ملك لاحد
(فلوا جده بلا تخميس) فان
تقدم ملك عليه فان كان
لجاهلى او شك فيه فركاز
وان كان لمسلم او ذى فللقطة
﴿فصل﴾ فى بيان من
تصرف له الزكاة وما يتعلق
بذلك (ومصرفها) اى محل
صرفها اى الذى تصرف
اليه (فقير) لا يملك قوت
عامه (ومسكين وهو احوج)
من الفقير لكونه الذى
لا يملك شيأ بالكلية (وصدقا)
فى دعواهما الفقير والمسكنة
(الاربية) تكذبهما بان
يكون ظاهرها مما يخالف
دعواهما فلا يصدقان الا
بينه (ان اسلم) كل منهما
فلا تعطى لكافرو ولا تجزئ
كاهل المعاصى ان ظن انهم
يصرفونها فيها والاجاز
الاعطاء لها (وتحسرد) فلا
تعطى لمن فيه شائبة رقية

(وعدم) كل منهما (كفاية بقليل) الباء للتعدية متعلقة بكفاية وهو صادق بأن لا يكون ٤٠١ عنده قليل أصلا وهو المسكين أو يكون

عنده قليل لا يكفيه عامه
وهو الفقير فإن كان عنده
قليل يكفيه عامه فلا يعطى
ولا تجزئ ولو حذف هذا
ماضر (أو) عدم كفاية
(اتفاق) عليه من نحو والد
أو بيت المال بأن كان له فيه
مرتب لا يكفيه من كل
وكسوة فمن لزمته نفقته
مليا لا يعطى منها (أو صنفه)
عطف على قليل أى عدم
كفاية بصنعة أى كسب
فيعطى تمام كفايته وصدق
أن ادعى كساده (وعدم
بنوة لهاشم) ثانياً إجماده
صلى الله عليه وسلم فهو أبو
عبد المطلب (لا المطلب)
أخوهاشم وهما شقيقان
وأماهما من بنى مخزوم وهما
ولد عبد مناف وأما عبد
شمس ونوفل فالصحيح
أنهما ليسا ولي عبد مناف
وأماهما ابنا زوجته وأماهما
من بنى عدى وكان تحت
كفالة فتسببا إليه فصرعهما
ليس بأل قطعاً وفرع هاشم
آل قطعاً وفرع المطلب ليس
بآل على المشهور وأما
نفس هاشم والمطلب فليس
بآل كما هو ظاهر والمراد
بنوة هاشم كل من هاشم
عليه ولادة من ذكر أو
أنثى بلا واسطة أو بواسطة
غير أشى فلا يدخل فى بنى
هاشم ولد بناته وشبهه فى
عدم الأجزاء المستفاد من

ما كتبه بثلاثين مثلاً لا لكونه ينفق على نفسه ولو لذلك لكتابه بأربعين فالعشرة قد اسقطها السيد عنه
فى مقابلة النفقة (قوله وعدم كفاية بقليل) أى وكانت كفاية كل منهما بالقليل من المال معدومة ومنفية
(قوله ولو حذف هذا ماضر) أى بل الأولى حذفه لأن اشتراطه من قبيل اشتراط الشيء فى نفسه (قوله أو
اتفاق) عطف على قليل كما أشار له الشارح وهو صادق بصورتين لأن المعنى ولم يكن له منفق ينفق عليه نفقة
كافية بأن لا يكون له منفق أصلاً وله منفق ينفق عليه ما لا يكفيه فى الأولى يعطى ما يكفيه وفى الثانية
يعطى تمام ما يكفيه (قوله فمن لزمته نفقته ملياً) أى أو كان له مرتب فى بيت المال يكفيه لا يعطى منها وظاهره
ولو كانت ذلك المنفق لم يجز النفقة عليه بالفعل وهو كذلك لأنه قادر على أخذها منه بالحكم وقيد بالزوم ولم
يقبل فمن كانت نفقته على ملي لا يعطى منها تبعاً للتوضيح وغيره وهو صحيح فمن كان له منفق ملي ينفق عليه
تطوعاً فله أخذها كما ذكره ح فى التنبيه الأول وذلك لأنه للمنفق المذكور قطع النفقة ولا فرق بين كون ذلك
المنفق المتطوع قريباً أو اجنبياً بن عرفة روى الشيخ لا يعطى لمن يأكل فى عياله غير لازمة نفقته له قريباً أو
اجنبياً فإن فعله جهلاً أو إساءة أو إجحاضاً ان بقى فى نفقته ابن حبيب أن تطوع بذلك لم تجزى ونقله الباجى فى
التريب فقط ولم يقيد أجزاء إعطائه بجهله اه والحاصل أن من كانت نفقته لازمة لملي لا يعطى اتفاقاً وان
تطوع بها ملي ففيها أربعة أقوال قيل يجوز له أخذها وتجزئ ربهام مطلقاً وهو الذى فى ح وهو المعتمد وقيل
لا تجزئ مطلقاً وهو لابن حبيب وقيل لا تجزئ أن كان المنفق قريباً وتجزئ أن كان اجنبياً وهو ما نقله الباجى
وقيل أنها تجزئ مطلقاً مع الحرمة وهو ما رواه ابن أبى زيد * (فائدة) * نقل المواق عن ابن الغضائرى أنه لا يعطى
من الزكاة شئ فى شوار بقيمة وفى ح عن البرزلى عن بعض شيوخه الجواز ومثله فى المعيار عن ابن عرفة أنه
سئل عن ذلك فأجاب بأن اليتيم تعطى من الزكاة ما يصلحها من ضروريات النكاح والأمر الذى يراه القاضى
حسناً فى حق المحجور اه بن (قوله أى عدم كفاية بصنعة) أى وأما لو كان له صنعة يتعاطاها تكفيه
وعياله وكانت غير كسادة فإنه لا يعطى شيئاً منها (قوله لا المطلب) أى لا يشترط فى أخذ الزكاة عدم بنوة
المطلب فيجوز إعطاؤه المالم للمطلب عليه ولادة (قوله أخوهاشم) أى الذى هو أبو عبد المطلب فعبد
المطلب ابن أخى المطلب وكان عبد المطلب اسمه شيبه الحمد وكان فى لونه سمرة ومات أبوه هاشم وهو صغير
فكفله عمه المطلب وكان يردفه خلفه فظن لسمره ولونه أنه عبده فقبل فيه عبد المطلب (قوله فالصحيح
أنهما ليسا ولي عبد مناف) وأماهما ابنا زوجته (الخ) هذا الذى قاله الشارح يدل على أن بين هاشم
والمطلب اتلاًفاً وقد سرى ذلك فى أولادهما من بعدهما وكذا عبد شمس ونوفل ولهذا لما كتبت قريش
الصحيحة بينهم وبين بنى هاشم وحصر وهم فى الشعب دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم يدخل بنو نوفل
ولا بنو عبد شمس معهم وهذا يشهد للقول الضعيف بأن بنى المطلب آل وبه قال الإمام الشافعى وقوله
فالصحيح الخ مقابلة أن الأربعة هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف وأن الأولين
شقيقان أماهما من بنى مخزوم والأخيرين شقيقان أماهما من بنى عدى والذى فى صحيح البخارى فى
كتاب فرض الخمس أن عبد شمس شقيق لهاشم والمطلب ونصه قال ابن اسحق عبد شمس والمطلب وهاشم
أخوة لام وأماهم عاتكة بنت مرة وكان نوفل أخاهم لا يهيم وقال الكلبي ولد عبد مناف أربعة هاشم وعبد
شمس والمطلب ونوفل وكلهم لعاتكة بنت مرة بن هلال السلمية الأوفى فلا منهم فاه لواءة بنت عمرو من بنى
مازن ابن صعصعة (قوله ليس بأل قطعاً) أى وحينئذ يعطون من الزكاة ولعله أراد نفي خلاف معتبره والى
فى البدر القرافى وغيره الخلاف فى ذلك (قوله آل قطعاً) أى وحينئذ فلا يعطون من الزكاة
(قوله ليس بأل على المشهور) أى وحينئذ يعطون من الزكاة ومقابل المشهور أنهم آل فلا يعطون منها ومن
جمله فرع المطلب الإمام الشافعى رضى الله عنه (قوله فلا يدخل فى بنى هاشم ولد بناته) أى لأنهم أولاد الغير
وحينئذ يعطون من الزكاة وأعلم أن محل عدم إعطاء بنى هاشم منها إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال فإن
لم يعطوا وأضر بهم الفقراء أعطوا منها وأعطوا هم حينئذ أفضل من إعطاء غيرهم وقيد الباجى بما إذا وصلوا الحالة

(٥١ - دسوقى أول) منهم هو الشرط قوله (كحسب) أى كما لا يجزئ أن بحسب دينه السكان (على) مدين (عديم)

يباح لهم فيها اكل الميتة لا بمجرد ضرر والطاهر خلافه وانهم يعطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا الحالة اباحة
 اكل الميتة اذا عطاؤهم افضل من خدمتهم لذى او ظالم اه تقرير شيخنا عدوى وهذا كله في الصدقة الواجبة
 كما هو الموضوع واما صدقة التطوع فيجوز لهم اخذها مع الكراهة الى المعتد وما ياتي في الخصائص من
 حرمتها عليهم ايضا فهو ضعيف وان شهره ابن عبد السلام (قوله ليس عنده ما يجعله في الدين) هذا تفسير
 مراد للقديم وقوله بأن يقول الخ تصوير لحسابها على المدين وقوله اولى بجملة دون اى قليلة جدا فهي كاعدم
 (قوله وقال اشهب يجزئ) قال ح متى علم من حال من تجب عليه الزكاة انه ان لم يحسب ما على العديم من
 زكاته لم تركه فانه ينبغي العمل بما قاله اشهب لان اخراج الزكاة على قول احسن من تركه وماله على كل قول
 (قوله فيجوز حسبه عليه) هذا هو الذى يفهم من المدونة واعترضه ابو الحسن بأن لدين في هذه الحالة
 وان لم يكن ثاوى اى هالك لكن قيمته دون فلا يجوز حسبه وسامه ح قال وعليه فهو فهم فلا لقوله عديم
 اه بن قنصل ان في حسب ما على المدين الملى من الزكاة هو اى بالاجزاء وعدمه وكل منهما قدر ح (قوله
 وجاز اعطاؤه مالواهم) اى عند ابن القاسم وهو المعتد ومنع منه اسبغ والاخوان (قوله وفاندر على
 الكسب) اى على تكسب ما يكفيه بصناعة تارك لها وغيره شغلها ولو كان تركه التكسب بها اختيارا
 على المشهور خلافا ليجي بن عمر القائل لا يجوز زدوها لقادر على الكسب وفي المواى عن اللخمي عند قول
 المصنف او صنعة ان لا يخص ثلاثة احوال احداها ان يكون له صنعة يشتغل بها وماله عايشه فهذا
 ان كانت تكفيه وعياله لم يعط وان لم تكفه اعطى تمام كفايته والى هذا اشار بقوله قبل او صنعة
 الثانية ان لا يكون له صنعة او تكون وكسبه ولم يجز ما يحتج به في الثانية ان لا يكون له صنعة
 به ولو تكلف ذلك بأن كان له صنعة مهملها او غير مهملها شغلها اختيارا ودخل الخلاف هنا وعكس في نقل
 التوضيح عن اللخمي ايضا اه بن (قوله ومالك) اى وجاز دفعه الى مالك نصاب او اكثر ولو كان
 له الخادم والدار التى تناسبه حيث كان لا يكفيه ما حده له من اكله عايشا في حوائجها ما يكمل به العام
 وهذا هو المشهور خلافا لما رواه المعيرة عن مالك انه لا يعطى لمالك النصاب (قوله يدفع اكثر منه)
 اى يجوز ان يدفع من زكاته اية يراد احدا اكثر من نصاب ولو صار به نصابا لا يدفع له يوسف بن
 قوله ودفع اكثر منه ولو كان ذلك يكفيه سنتين وظاهر قوله وكفاية سنة انه لا يعطى اكثر من ذلك في
 كلامه بدافع والجواب ان قوله ودفع اكثر من نصاب اى بشرط ان يكون كفاية سنة لا اكثر كما اشار لذلك
 الشارح بقوله فالدراخ وقد يقال اذا كان كذلك صار قوله وكفاية سنة معنيا عن قوله ودفع اكثر
 منه لان قوله ودفع اكثر منه صار معناه ودفع كفاية سنة اكثر من نصاب وهو فرد من افراد كفاية سنة
 لانه صادق بنصابه اقل بأكثر تأمل (قوله وكفاية سنة) يعنى انه يجوز ان يدفع من لزكاة السنة
 في مرة واحدة من عين او حرث او ماشية كفاية سنة من ثقله وكسوة وفى ح عن لدخيرة انه ان تسع
 المال يريد العبد ومهر الزوجة قال المسناوى وفيدوا الله ان يكون لا يدخل في يته العام شئ قال
 در بماؤخذ من هذا ايدانه اذا كانت الزكاة لا تشرى كل عام انه اذا اكثر من كفاية سنة وهو الطاهر بن
 (قوله فلا يعطى اكثر من كفاية سنة) اى لان وصف الفقر والمسك لم يبقا حتى بأخذهم ما (قوله وفى جوار
 دفعها لمدن) وهو المسمى اى وعدم جوار ذلك (قوله حيث لم يتواطأ على ذلك) اى فان وطأ على ذلك
 لم يجز انفاقا لانه لم يعطها وهذا الذى قاله الشارح هو الطاهر وهو الذى فى ح ويكون لمصنم اشار
 بالتزدد كفى ابن غارى وح لقول ابن عبد السلام بالجوار وما يفهم من كلام الباسحى ان المنع فيه لعدم
 نص المسمى رجلا لت محل التردد اذا وطأ على ذلك والاجاز انما اشارنا بالرد لراى ابن جسد
 السلام بالاجاز اى المصنم بالمنع اه بن وقوله ثم اسد هاهنا قد فهم مجردا بسبب لالارتيب
 والارخاء لقول ماين الطاهر من كلامه انه لا فرق بين ان يأخذ من سنة اى راحى اخذوا من شهر شمر

ليس عنده ما يجعله في الدين
 بان يقول له اسقطت ما عليك
 في زكائي لانه هالك
 لا قيمة له اوله قيمة دون
 وقال اشهب بجرى وعلى
 المشهور فالظاهر عدم
 سقوط الدين عن المسدين
 لانه ملحق على شئ لم يحصل
 وامان عنده ما يجعله في
 دينه او يدرب الدين رهن
 فيجوز حسبه عليه لان
 دينه ليس بهالك (وجاز)
 اعطاؤها (لمولا هم) اى
 لعبسقى بنى هاشم ولنا جمع
 الضمير (و) جاز دفعها
 لصحيح (فادر على الكسب)
 ولو تركه اختيارا (ولمالك
 نصاب) او اكثر حيث
 لا يكتفى لعامة (و) جار
 (دفع اكثر منه) اى من
 النصاب (و) دفع (كفاية سنة)
 فالمدار على كفاية سنة ولو
 اكثر من نصاب فلا يطل
 اكثر من كفاية سنة ولو اقل
 من نصاب (وفى جوار دفعها
 لمدين) عديم (ثم اخذها
 منه) فى دينه (ردد) محله
 حيث لم يتواطأ على ذلك
 و اشار الى الصنف الثالث
 وهو العامل عليها بقوله

(لا جانيهم مفرق) وهو القاسم وكذا كاتيب وحاشر وهو جامع ارباب الاموال للاخذ منهم لاراع وحارس وشار لشرط العامل بقوله (حر) فلا يستعمل جليها عبد (عبدل) المراد به هنا ضد القاسق اي عدالة كل احد فيما

٤٠٣

وعدالة المفرق في تفرقها وليس المراد عدل الشهادة والالم يحنج الى الحر وغير الكافر واقتضى انه يشترط فيه ان يكون ذا مروءة بترك غير لائق الى آخر ما يعتبر فيه وليس كذلك ولا عدل رواية والا كان قوله غير كافر مكررا ايضا ولم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية (عالم بحكمها) لئلا يأخذ غير حقه او يضيع حقا ويمنع مستحقا (غير هاشمي) لحرمتها على آل البيت لانها اوساخ الناس وهي تنافي نقاسمهم (و) غير (كافر) ولا بد ان يكون ذكرا كما اشعر به تذكير الاوصاف وان يكون بالعافية (وان) كان (غنيا) لانها اجرة فلا تنافي الغنى (وبدئ به) اي بالعامل ويدفع له جميعها ان كانت قدر عمله فأقل كما يأتي (واخذ) العامل (الفأير بوصفيه) اي وصف الفقر والعمل ان لم يعنه حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر (ولا يعطى حارس) كاة (الفطرة منها) بل من بيت المال وكذا حارس زكاة المال اي من حيث الحراسة وما بغيره كالفقير الام لا يمكن اسلامه (وحكمه)

في محل الخلاف التراخي وسلمه بن وافهم كلام المصنف الاجزاء اتفاقا اذا دفعه للمدين واخذ غيرها واخذ دينه ثم دفعها له (قوله وجاب) اي وهو القابض لها (قوله وحاشر) وهو الذي يجمع ارباب الاموال للاخذ منهم اعترض بأن السعة عليهم ان يأثروا ارباب الماشية وهم على المياه ولا يقعدون في قرية ويبيعون لارباب الماشية اذ لا يلزمهم السير لقرية اخرى كافي ح عند قوله فان تخلف واخرجت الخ وحيث فلا حاجة للحاشر واجب بأن مراد الشارح كما قال غيره ان الحاشر هو الذي يجمع ارباب الاموال من موانسعة في قريتهم الى الساجي بعد ايانها اليها (قوله لاراع وحارس) اي لان الشأن عدم احتياج الزكاة لهما لكونها تفرق غالبا عند اخذها بخلاف الجاني ومن معه فان شأن الزكاة احتياجها اليهم فان دعت الضرورة لاراع اولسائق او لحارس على خلاف الشأن فأخرجتهم من بيت المال مثل حارس الفطرة الا في (قوله اي عدالة كل احد فيما رلى فيه) المراد بالعدالة عدم القسق اي عدم فسق كل احد فيما رلى فيه اي عدم مخالفته للامر المطلوب فيما رلى فيه واذا علمت ان المراد بالعدالة التماذ كركان هذا املا للكافر فاحتاج لاجراجه بقوله غير كافر (قوله عالم بحكمها) اي من تدفع له ومن تؤخذ منه وفدرما يؤخذون المأخوذ منه (قوله لانها اوساخ الناس) اي واخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها اوساخ الناس وهذا يفيد انه لا بد في المجاهد ان يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلما واما الكافر فانه يعطى ولو هاشميا لم يسنه بالكفر واسلم ان كون العامل عدلا لا يملكها بشرط ان يكون عاملا وفي اعطائه منها ايضا واما كونه حرا غير هاشمي وغير كافر فشرط في اعطائه منها فقط فان كان عبدا او كافرا او هاشميا صح كونه عاملا ولكن لا يعطى نهيا بل يعطى اجرة مثله من بيت المال اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح سابقا وشار لشرط الاولى ان يقول وشار لشرط اعطاء العامل منها بقوله الخ (قوله فيعطى) اي العامل من جاب ومفرق وكاتب وحاشر (قوله اي بالعامل) الشامل للجاني والمفرق وكان الاولى ان يقول اي بمن ذكر لان العامل لم يتقدم له ذكر بهذا العنوان (قوله واخذ العامل الفقير الخ) لكن لا يأخذ الا باعطاء الامام وكذا لا يأخذ العامل بوصف العروم اذا كان مدبانا لا باعطاء الامام لان العامل يتسمها فلا يحكم نفسه (قوله وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر) كان يكون فقيرا ومديارا فانه يأخذ بالوصفين ان لم يصرف غنيا يحظ احدهما (قوله وهو كافر الخ) هذا القول الذي اقصصر عليه المصنف قول ابن حبيب (قوله وقيل الخ) بهذا صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه انه ارجح (قوله وحكمه باؤ لم ينسخ) هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن سير وابن الحاجب قال بلني والراجح خلافه فقد قال القباب في شرح قواعد عياض المشهوره من المذهب انقطاع سهم هؤلاء بعة الاسلام والقول الاول مبني على القول بان المقصود من دفعها اليه ترغيبه في الاسلام لاجل اعانته لنا وقال بعضهم ان دعت الحاجة الى استدلافه في بعض الاوقات رد اليهم سهمهم وهذا هو الذي رجحه اللخمي وابن عتيبة فكان على المؤاف الاقتصار على المشهور او يذ كر القول الذي ذكره وينب على ترجيح اللخمي اه بن واعلم ان هذا الخلاف الواد في كون التأليف بالدفع من الزكاة باقيا او نسخ مفرع على القول الذي مشى عليه المصنف من ان المؤلف كافر يعطى ترغيبا له في الاسلام اما على القول المقابل له الذي ذكره الشارح فحكمه ما قاله (قوله ورقيق) ذكرنا واخفى وقوله مؤمن قال عبيد الله امر المصنف ولو هاشميا هر كذا ان وذلك لكونه مؤمنا هاشميا غير خملت بها شمس رقيق اسيدها اه واذ تب بن قوله وهو كذا لان بانه غير صحيح لانه لم يرد عدم بنوة هاشم شرط في جميع الاصناف كما نص عليه ابن عبد السلام اه وقولنا في شيخنا ما قاله عبيد لان تحليل الماشية من الرق اولى ولانه لم يسئل له من تلك الاوساخ شي واية في حجر راز يؤلف منها

يعطى وشار للمصنف الرابع بقوله (ومؤلف) فله وهو (كافر) يعطى منها (ليسلم) وقيل مسلم حديث عهد به وهو تأليفه بالدفع اليه (باق) لم ينسخ وشار للمصنف الخامس بقوله (ورقيق مؤمن)

وليحيب (كثير من (يعتق منها) بان يشتري منها ويكفي عتق مملكه بغير شراء منها على الراجح (لا عقد حرية فيه) كمكاتب ومدبر فان فعل
ليجزه (ولاؤه) اى المعتق منها ٤٠٤ (للمسلمين) لان المال لهم (وان اشترطه) المزمع اى اشترط الولاء (له) اى لنفسه

فشرطه باطل وعتقه عن
الزكاة صحيح والولاء لهم
فهو مبالغه في كون الولاء
لهم وبجمل ان يكون
استئنافا وجوابه قوله لم
يجزه الا في وعليه فالضمير
البارز للعتق للولاء واللام
في له بمعنى عن بان يقول
انت حر عني ولاؤك
للمسلمين فلا يجزئه العتق
عن زكاته ولكنه بمعنى
والولاء له اذ الولاء لمن
اعتق ويكون قوله (اوفك)
بها (اسيرا) معطوفا على
اشترطه وجوابها قوله
(لم يجزه) وعلى الاحتمال
الاول يكون معمو لا مقدر
اى او ان فلان خ وشار
للمصنف السادس بقوله
(ومدين) يعطى منها
ما وفي به دينه ان كان حرا
مسلميا غير هاشمي (ولو
مات) المدين فيوفى دينه
منها ووصف الدين بقوله
(يحبس) اى شأنه ان يحبس
(فيه) فيدخل دين الولد
على والده والدين على
المعسر وخرج دين الكفارات
والزكاة وعطف على
مقدر تقديره واستدان
في مصلحة شرعية قوله
(لا في فساد) كشر
خمر وقمار (ولا) ان استدان
(لاخذها) كأن يكون

الهاشمي ايضا لان تخليصه من الكفر اهرم ولكن الكفر قد حط قدره فلا يضر اخذه الاوساخ (قوله ولو
يعيب) اى هذا اذا كان سالما بل ولو كان ملتسبا بعبور دبلو قول اصبح بعدم اغتفار العيب مطلقا
وقول ابن القاسم باغتفار الخفيف فقط وما اختاره المصنف عزاء للخمي للمالك واصحابه ونقله البايع عن
ابن حبيب عن مالك وقوله كثير اشار الى ان التنوين للتعظيم (قوله بان يشتري منها) اى ثم يعتق بشرط
ان يكون ذلك الرقيق لا يعتق بنفس الملك على رب المال كالأبوين والاولاد فان اشترى بزكاته من يعتق
عليه فلا يجزئه الا ان يدفعه للامام فيرى هوان يشتري بها والدرب المال او ولده ويعتقه فيجزى حيث
لا تواطؤ اه تقرير عدوى (قوله ويكفي عتق مملكه بغير شراء منها على الراجح) وذلك بان يعتق المالك
رقبة بقيمتها عن زكاته وشار بقوله على الراجح لقول ابي الحسن سوى اللخمى بين شراء الرقيق منها وعتق
المالك رقة بقيمتها عن زكاته ومقابل الراجح ظاهر ابن الحارث حيث قيد الرقيق بان يشتري منها (قوله
فان فعل لم يجزه) اى عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه وهذا قول مالك المرجوع عنه والمرجوع اليه
انه لا يجزئ عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه بل معنى عتقه كذا في ح عن النوادر (قوله ولاؤه
للمسلمين) اى فاذمات ذلك العتيق ولا وارث له اصلا وله وارث لا يستغرق جميع المال كان المال كله
في الاولى وما بقي عن الوارث في الثانية لبيت المال لا معتقه وقوله ولاؤه للمسلمين سواء صرح المعتق بذلك
اوسكت عنه بل ولو شرطه لنفسه (قوله وعليه) اى على الاستئناف وقوله فالضمير البارز اى في اشترطه
(قوله فلا يجزئه العتق عن زكاته) ومن باب اولى ما اذا قال حر عني واطلق ولم يقل والولاء للمسلمين فلا يجزئ
خلافا للشبه في الصورتين اه عدوى (قوله اوفك بها اسيرا) اى غيره او نفسه هذا ظاهره وهو
المذهب واما قول بعض الشراح كهيب اوفك بها اسيرا اى غيره واما فكه بزكاة نفسه فانها تجزئ كفا
ح ونصه لو اخرجهما فاسرق قبل صرفهما جاز فداؤه بها ولو افقر لم يعط منها وقرع يعود هاله وفي القداء لغيره قاله
في الشامل ونقله ابن يونس وغيره اه فقد تعقب بأن ح نزل هذا القرع هنا عن ابن يونس وغيره ونقله
عند قوله وهل يمنع اعطاء زوجة وجهها عن اللخمى عن ابن عبد الحكم ومذهب ابن عبد الحكم هو جوارفك
الاسير بالزكاة مطلقا كما لعقب وحينئذ فيكون ما ذكره ح معابلا للمذهب لا وفاقاله فالاولى ابقاء
المصنف على ظاهره من العموم انظر بن واشعر قوله اوفك اسيرا انه لو اطلق الاسير بقاء دينه عليه انه يعطى
منها وهو كذلك اتفاقا لانه غارم ذكروا ابن عرفة اه هيب (قوله لم يجزه) اى والفك ماض كالعقب (قوله
ان كان حرا مسلما غير هاشمي) فلا تدفع للمدين اذا كان هاشميا لانها اوساخ الناس وقدراتهم والدين
تصنعه الناس الا كابر قد تدان افضل الخلق ومات وعليه الدين فذاتها اعظم من مذلة الدين (قوله ولو
مات) رد بلو على من قال لا ينضى دين الميت من الزكاة لوجوب وفاته من بيت المال (قوله فيوفى دينه
منها) بل قال بعضهم دين الميت احق من دين الحي في اخذه من الزكاة لانه لا يرجي قضاءه بخلاف دين الحي
(قوله ووصف الدين الخ) اشار بهذا الى ان جلة يحبس فيه صفة لهذوف اى ومدين دينا شأنه ان يحبس
فيه وان لم يحبس بالفعل لما منع كتب العسر فيما اذا كان الدين على معدوم وكالعقوق فيما اذا كان الدين
للولد على والده وحينئذ فتعطى للوالد لاجل قضاء دين ولده على المعتد دخلا لما في الفيشى على العزبة
(قوله اى شأنه ان يحبس فيه) هذا التاويل متعين والاخرج من ثبت عدمه والوالد (قوله وخرج دين
الكفارات والزكاة) اى لان الدين الذي شأنه ان يحبس المدين فيه الدين الذي لا دى لا الدين الذي لله (قوله
واستدان في مصلحة) الاولى ان يقول تديرة ومدين استدان ديننا يحبس فيه وصرفه في مصلحة شرعية
لا في فساد الخ (قوله كان يكون عنده ما يكفيه) اى بالمعروف (قوله وتوسع في الاتفاق بالدين) اى فاستدان
وتوسع في الاتفاق بسبب الدين بحيث صرف ما عنده والدين معا (قوله الا ان يتوب) رجعه بهرام وغيره
لقوله لا في فساد وهل يتال ايضا فيمن تدان لاخذها او يتال التدان لاخذها ليس محرما فلا يحتاج

عنده ما يكفيه وتوسع في الاتفاق بالدين لاجل ان يأخذ منها فلا يعطى منها لانه قصد مذموم
بخلاف فقير تدان للضرورة ناوبا لاخذ منها فانه يعطى منها الحسن قصده (الا ان يتوب) عما ذكره من الفساد والقصد الذميمة فانه يعطى

غير العين كن له دارا شيئا

مائة وعليه مائة ونكفيه دار

بخمسين قسلا يعطى حتى

تباع ويدفع الزائد في دونه

فلو كان الفاسل بقي دونه فانه

يعطى مائة نصف النهر

لا العرم وطاهره انه لا بد

من اعطاء ما يبدىه بالفعل

وليس كذلك بل المدار على

اعطائه منها ما بقي عليه على

تدبير اعطاء ما يبدىه وأشار

للسامع بقوله (ومجاهد)

اى المتلنس به ان كان ممن

يجب عليه لكونه حراما مسلما

ذكره العاقدرا ولا بد ان

يكون غير هاشمى ويدخل

فيه المراط (وآله) كسيف

ورمع بشرى منها (ولو)

كان المجاهد (غنيا) حين

غزوه (بجاسوس) يرسل

الاطلاع على عورات العدو

يعلمناهم افعطى ولو كافرا

(لا) تصرف الزكاة في (سور)

حول البلد ليتحفظ به من

الكفار (و) لافى عمل

(مركب) اتل فيها العدو

وأشار للصنف الثامن وهو

ابن السبيل بقوله (وغريب)

حرم مسلم غير هاشمى (محتاج

لما يوصله لبلده) ولو غنيا

فيها لان كان معه ما يوصله

مرب (في غير معصية) والالم

يط مالم ييب لان لم تب

ونوخنى سايه الموت (ولم

يجد مسلفا) في عربيه (وهو

ملى بيا بده) الووالحال

اى لم يجد مسلفا في هذه الحالة بان لم يجد راسا او وجدوه هو عديم بده فلو وجدوه هو ملئ بها لم يعط

لتوبة وعلى هذا من تدان لاخذها لا يعطى منها بحال كداد كره عبق والظاهر الاول كما قال شيخنا العدوى
وتبعه الشارح لان من تدان وعنده كفايته كان سفها والسفه حرام يحتاج لتوبة (قوله على الاحسن) هو
قول ابن عبد الحكم واستحسنه ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح اه بن (قوله وفضلت عليه بقية) كما
لو كان عليه اربعون دينارا بـ عشر ودينارا فلا يعطى من الزكاة شيئا الا بعد اعطاء العشر من التي يبدىه
للعمراء فيبقى عليه عشرون فيعطى حتى يثذو يكون من العاديين (قوله وفضل سيرها) اى مما يباع على
المفلس كدار السكنى والدابة (قوله وفضل غيرها) اى حيث كان ذلك الغير فضلا اى زيادة على ما يحتاجه
(قوله ويدفع الزائد) اى ما زاد على قيمة الدار التي تكفيه واعترض بانهم قد ذكروا ان المفلس تباع دار
سكنائه ويسكن بالكراء الا ان يحمل ما هنا على ما اذا كان يخشى عليه الضياع واعلم انهم نظروا في الدار
التي تستبدل هل يشترط ان تكون مناسبة او تكون صالحة للسكنى وان لم تكن مناسبة قال عجب طاهر
كلهم الثاني ومثل ذلك يقال في الخادم والمركوب اذا علمت ذلك فقول الشارح وتكفيه دار اشارة لما قاله
عج من ان المتلف له كون الدار صالحة للسكنى من حيث انها تكفيه لا كونها مناسبة لمقامه اه تقرير
شيخنا عدوى (قوله فلو كان الفاضل) اى من قيمة الدار التي تكفيه (قوله اى المتلنس به) اى والتلبس به
يعمل بالشروع فيه او في السفر له حيث احتج له كما قال عبق وظاهره ان من عزم على الخروج للجهاد او
على السفر له لا يعطى منها قال بن وهو غير ظاهر في المواق عن ابن عرفة انه يعطى من عزم على الخروج
للجهاد او السفر له (قوله ان كان) اى ذلك المجاهد ممن يجب الجهاد عليه لكونه حرا الخ فان تخلف وصف من
هذه الاوصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئا وقوله ويدخل فيه اى في المجاهد (قوله وآله) لا يشترط فيها
ان يكون المقاتل بها غير هاشمى لانها تبقى للجهاد ولا يأخذها (قوله ولو غنيا) رد بلو على ما نقل عن عيسى بن
دينار من انه اذا كان معه في غزوه ما يعنيه فانه لا يأخذ منها وهو ضعيف (قوله فيعطى) اى بشرط الحرية
وقوله ولو كافرا اى هذا اذا كان مسلما بل ولو كان كافرا لكن ان كان مسلما فلا بد من كونه حرا غير هاشمى
واما ان كان كافرا فلا بد من كونه حرا فقط ولا يشترط فيه كونه غير هاشمى بل تدفع له ولو كان هاشميا
نحسبه بالكفر (قوله لاسود ومركب) هذا قول ابن بشير ومقابله ما لابن عبد الحكم فيجوز عنده عمل الاسوار
والمراكب منها ولم ينقل اللخمي غيره واستظهره في التوضيح وقال ابن عبد السلام هو الصحيح ولذا اعترض
المراق على المصنف بانه تبع تشهير ابن بشير وقال انه لم ير المنع لعير ابن بشير فضلا عن تشهيره اه بن
توجيه لا يعطى الزكاة للعالم والمفتى والقاضى الا ان يمنعا حقه من بيت المال والاجاز لهم الاخذ
بوصف الفقرا ما العنى فلا يجوز له الاخذ وقال اللخمي وابن رشد اذا منعوا حقه من بيت المال جاز لهم اخذ
الزكاة مطلقا سواء كانوا فقراء واغنيا بالاولى من الاصناف المذكورة في الآية كذا ذكر شيخنا في
حاشية خش وقرران الرابع من القولين الاول (قوله تعرب في غير معصية) اشار الى ان المجزور تعلق
بغيره لما فيه من رائحة الفعل اى تعرب في غير معصية بالسفر فان كان غير عاص اصلا او كان عاصيا في
السفر فيعطى في هاتين الحالتين ومفهومه انه لو كان عاصيا بالسفر لم يعط (قوله ولو خشى
عليه الموت) اى لان نجاته في بنفسه بالتوبة وقيل اذا خيف عليه الموت فانه يعطى ولو لم ينب لانه وان عصى
هو لا نعصى نحن فله ابن عرفة ونقل ابو على المساوى عن التبصرة ما يقيد تفصيلا ونصها ولا يعطى ابن
السبيل منها ان خرج في معصية كان ير بد قتل نفس او هتك حرمة وان خيف عليه الموت الا ان يتوب ولا
يعطى منها ما يستعين به على الرجوع الا ان يكون قد تاب او يخاف عليه الموت في قائه ان لم يعط فقد فصل
بين المسير والرجوع وهو ظاهر اه بن (قوله لم يجد مسلفا) اى في ذلك الموضع الذي هو فيه بسافه ما
يوصله لبلده (قوله اى لم يجد مسلفا في هذه الحالة) اسار اى ان هذا الشرط عديم مفيد بقدر وجوده يعنى
انه انما يعطى اذا لم يجد مسلفا شرط ان يكون غنيا ببلده فان وجد مسلفا وهو غنى بانه فقد اتى احدهما
فيتنقى الحكم وهو الاخذ من الزكاة وان وجد مسلفا وهو فقير ببلده فقد اتى الشرطان فوجود المسلف

اى لم يجد مسلفا في هذه الحالة بان لم يجد راسا او وجدوه هو عديم بده فلو وجدوه هو ملئ بها لم يعط

كعدمه وحيث ثبت الحكم وهو الاخذ من الزكاة لا تنفاه شرط ضده فصد الاخذ عدمه وشرطه الغنى ببلده فان لم يجد مسلفا وهو فقير ببلده بأن اتى الشرط الثاني ثبت الحكم ايضا وهو الاخذ من الزكاة ففهوم الثاني مفهوم موافقة وحاصل الفتية ان الغريب اذا كان محتاجا لما يوصله وكان تغربه في غير معصية بالسفر فان لم يجد مسلفا اصلا اعطى منها كان معدما ببلده او مليا وان وجد مسلفا اعطى ان كان عديما ببلده لان كان مليا مالو كان معه ما يوصله فلا يعطى منها كما انه لو كان تغربه في معصية لا يعطى منها (قوله وصديق في دعواه الغربة) اى لانه لا يجد من يعرفه في ذلك الموضع حتى يكلف بالينة (قوله نزعت منه) اى ان كانت باقية كما يشعر به تعبيره بنزعت فان ذهبت لم يرجع عليه كما هو المنصوص للخمي وغيره (قوله الا ان يكون فقيرا ببلده) اى فيسوغ له اخذها لفقره ولا تنزع منه (قوله واتبع بها ان اتفقا وكان غنيا) اى ففى دين في ذمته فليس الغزى كالغريب عند عدم بقائها في يده (قوله وفي نزعتها من غارم يستغنى) اى لانه اخذ لشيء ولم يحصل وقوله وعدم نزعتها اى لانه اخذ بوجه جائز (قوله للخمي وحده) اشار الشارح بهذا الى ان المراد بالتردد هنا التحير من شخص ونص كلامه على ما في المواقوح وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل ادائه اشكال ولو قيل تنزع منه لكان وجبها (قوله فكان الاولى للمصنف الخ) اى لان حكاية التردد انما تحسن لو كان للخمي باقيا عليه مع انه قد اختار بد التردد النزاع فأمل (قوله دون عموم الاصناف الثمانية فلا يندب) فيجوز دفع جميعها للصنف واحد الا العامل فلا تدفع اليه كلها الا اذا كانت قدر عمله فأقل كفى ح (قوله الا ان يقصد الخروج من حدة الشافعي) اى فيندب التعميم حيثما لم ينفى او لا الندب الذاتي الاصل والمثبت الندب العرضي وفهم اصحابنا ان الواو في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية بمعنى او وان معنى الاختصاص في الآية عدم خروجها عنهم فانه في المبح (قوله خوف قصد المحمدة) اى خوفا عليه من انه اذا قولى تفرقتها بنفسه يقصد جد الناس ونساءهم عليه (قوله ان كان لا تلزمه) اى لا يلزم رب المال نفقة ذلك القريب المخصص والامنع التخصيص بل يمنع الاعطاء له وان لم يكن على وجه التخصيص واما تخصيص النائب قريبه مطلقا سواء كانت تلزمه نفقته ام لا فهو مكر وه حيث كان اجنيا من رب المال (قوله والامنع) في البرزلى عن السيورى من له ولد غنى وابى من طلب نفقته منه فانه يعطى من الزكاة البرزلى لانها لا تجب الا بالحكم فكانه لم يكن له ولد فان كان الامر على العكس ففيه نظر على مذهب ابن القاسم واشبهه فابن القاسم يقول نفقة الولد تمنع الاخذ من الزكاة ان حكمها واشبهه يقول ولو لم يحكم بها اه ولا دلالة في هذا على ان للاب ان يأخذ الزكاة من ولده ولا عكسه لان الشارح ان مراده الاخذ من زكاة الغير وحيث فلا دلالة فيه لما ادعاه عبق من جواز اخذ الاب من زكاة ولده وفي التوضيح عن ابن عبد السلام ان فقرا الاب له حالان الاولى ان يضيق حاله ويحتاج لكن لا يشتد عليه ذلك فهذا يجوز اعطاؤه من الزكاة ولا تلزمه نفقته بل تبقى ساقية عن ابنه الثانية ان يشتد ضيق حاله ويصير في فقره الى الغاية وهذا يجب على ابنه ان ينفق عليه ولا يجوز لابنه ان يدفع له زكاته اه بن (قوله تأويلان) لفظ المدونة ولا تعطى المرأة وجهها من زكاتها فاختلف الانبياء في ذلك فحملها ابن زرقون ومن وافقه على المنع وعليه فلا يجوزها وحملها ابن القصار وجاعة على الكراهة وهو الراجح (قوله ومحصل المنع) اى في مسئلة المصنف وفي عكسها ما لم الخ وقوله والاجازى اتفاقا ومثل ذلك اعطاء الولد لوالده حيث يجب نفقته عليه وعكسه ليدفعه في دينه فانه جائز ايضا كما في عبق (قوله فالمشهور الاجزاء) خلافا لمن يقول بعدم الاجزاء لانه من باب اخراج التهمة عرضا (قوله مع الكراهة) هكذا في التوضيح وح نمله عن النوادر وقال وشهره غير واحد ولم يجد المواق في ذلك نصا قال ابو زيد الفاسي وحده في اخراجها عن احد النقادين اما اخراجها عن نفسها بان تعطى عن الواجب فيها اذا نرى بها التجارة فلا يختلف في الاجزاء وليست من اخراج القيمة اه بن وقول الشارح فالمشهور الاجزاء اى بناء على القول بنفقتها ومقابل

يكون فقيرا ببلده (كفاز) جلس عن الغز وقد نزعت منه واتبع بها ان اتفقا وكان غنيا (وفي) نزعتها من (غارم) اى مدين (يستغنى) بعد اخذها وقبل دفعها في دينه وعدم نزعتها (تردد) للخمي وحده قال ولو قيل تنزع منه لكان وجبها الاولى للمصنف ان يقول واختار نزعتها من غارم استغنى (وندى اشارة لمضطر) اى المحتاج على غيره بان يزداد في اعطائه منها (دون عموم الاصناف الثمانية) فلا يندب الا ان يقصد الخروج من خلاف الشافعي (و) ندب للمالك (الاستنابة) خوف قصد المحمدة (وقد تجب) ان علم من نفسه ذلك او جهل من يستحقها (وكرهه) اى للنائب (حيث) اى حين الاستنابة (تخصيص قريبه) اى قريب رب المال وكذا قريبه هو ان كان لا تلزمه نفقته والامنع (وهل يمنع اعطاء زوجه) زكاتها (زوجا) لعودها علمها في النفقة (او يكره تأويلان) واما عكسه فيمنع قلعا ومحل المنع ما لم يكن اعطاء احدهما الاخر

ليدفعه في دينه او ينقته على زوجه والاجاز (وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه) من غير اولوية لاحدهما على المشهور الاخر وقيل باولوية الورق عن الذهب لئلا يسرقا فاقه اكثر من الذهب واما اخراج الفلوس عن احد النقادين فالمشهور الاجزاء مع الكراهة

(بصرف وقته) أي ويعتبر في الانخراج صرف وقت الانخراج ولو بعد زمن الوجوب بمدة (مظنة) سواء ساوى الصرف الشرعي أو نقص أو زاد وسواء ساوى وقت الوجوب أو لا (بقيمة السكة) فنوجب عليه دينار من أر بعين مسكوكه وأراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكه وجب عليه مراعاة سكة الدينار زيادة على صرفه غير مسكوكه لأن الأربعين المسكوكه يجب فيها واحد مسكوكه وكذا أن أراد أن يخرج عنه دينار غير مسكوكه من التبريد لا وجب عليه مراعاة السكة ٤٠٧ فيز يد ها على وزن الدينار واليه

المشهور يقول بعدم الاجزاء لان اخراجها عنهما من باب اخراج القيمة عرضا (قوله بصرف وقته) الباء للملازمة متعلقة بانخراج اي ما تبساذك الانخراج بصرف وقته واما الباء في قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع متعلقة بانخراج ايضا اي حالة كون الانخراج مصاحبا لقيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) اي ولو كان وقت الانخراج بعد الخ (قوله سواء ساوى الصرف الشرعي) اي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو نقص أو زاد ويسمى هذا الصرف ايضا الصرف الاول لكونه اولاً في النشربيع وهذا الاطلاق هو قول ابن المواز قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباجي لابن القاسم ومقابلته ما قاله ابن حبيب يعتبر صرف وقت الانخراج مالم ينقص عن الصرف الشرعي والا اعتبر الصرف الشرعي وشهره ابن الحاجب ولكن المعتمد الاول (قوله وسواء ساوى وقت الوجوب أو لا) اي وسواء ساوى الصرف وقت الانخراج الصرف وقت الوجوب أو لا بأن زاد عنه أو نقص (قوله ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ) فاذا كان صرف الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الانخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار المسكوك الواجب عليه في الاربعين المسكوكه عشرة دراهم (قوله فيز يد ها على وزن الدينار) لان صرف الدينار المسكوك از يد من صرفه غير مسكوكه (قوله واليه) اي والى هذا الفرع المشار له بقوله وكذا ان اراد الخ اشارة بقوله ولو في نوع اي هذا اذا اخرج من غير نوع المخرج عنه بل وان كان المخرج من نوع المخرج عنه ففي معنى من وما ذكره من اخراج قيمة السكة اذا اخرج من نوعه غير مسكوك مثله لابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب اذا اخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة بل يخرج وزن الجزء الذي يجب اخراجه فقط (قوله فالمراد) اي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه انه اخرج عن المسكوك غير المسكوك يعني من غير نوعه أو منه وقوله والا فصرف الخ اي والا نقل ان هذا هو المراد بل المراد انه اخرج عن المسكوك مسكوكا من نوعه أو غيره أو ما هو اعم اي اخرج عن المسكوك مسكوكا أو غير مسكوك من نوعه أو غيره فلا يصح لان صرف الوقت الخ (قوله يتضمن السكة) اي وحينئذ فلا يحتاج لقل المصنف بقيمة السكة بعد قوله بصرف وقته (قوله كان اربين) اي وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقا فيما اذا اخرج مسكوكا عن مسكوك من غير نوعه وقوله بقيمة السكة الخ فيما اذا اخرج غير مسكوك عن مسكوك من نوعه أو من غير نوعه (قوله فالمعتبر الوزن) اي ولا يعتبر زيادة قيمة السكة فعلم ان السكة اعم اعتبر اذا كانت في المخرج عنه لا في المخرج (قوله هو المسكوك) اي والمخرج غير مسكوك (قوله وان كان العكس) اي بان اخرج المسكوك عن غير المسكوك (قوله كاخراج ورق) حاصله انه اذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه اربعون ديناراً وصياغته يساوي خمسين ديناراً وأراد أن يخرج عنه ورقاً فهل يخرج من الورق عن اربعين ديناراً وعن خمسين تردداً خلاف بين ابن الكاتب وأبي عمران فأبى الكاتب يقول تلغى قيمة الصياغة وإنما يرى عن الزنة وأبو عمران يقول تعتبر قيمة الصياغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ فيزكى عن الزنة وقيمة الصياغة (قوله لينخرج قدر الخ) الاولى وان كان لينخرج الخ (قوله الاسبيل) اي لا لتصد سبيل وان لم يحصل سبيل بالفعل خلافاً لما ظهروه من ان الجريمة لا تنفي الا اذا حصل سبيل بالفعل (قوله ويجب على المزكى) اي عن نفسه أو عن صبي أو مجنون ينهبان ينوي اداء ما وجب في ماله أو في مال محجوره ولو نوى زكاة ماله أو مال محجوره اجزاء كما قال سند والنسبة الحكمية كافية فاذا اعد دراهمه واخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ

المشهور يقول بعدم الاجزاء لان اخراجها عنهما من باب اخراج القيمة عرضا (قوله بصرف وقته) الباء للملازمة متعلقة بانخراج اي ما تبساذك الانخراج بصرف وقته واما الباء في قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع متعلقة بانخراج ايضا اي حالة كون الانخراج مصاحبا لقيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) اي ولو كان وقت الانخراج بعد الخ (قوله سواء ساوى الصرف الشرعي) اي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو نقص أو زاد ويسمى هذا الصرف ايضا الصرف الاول لكونه اولاً في النشربيع وهذا الاطلاق هو قول ابن المواز قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباجي لابن القاسم ومقابلته ما قاله ابن حبيب يعتبر صرف وقت الانخراج مالم ينقص عن الصرف الشرعي والا اعتبر الصرف الشرعي وشهره ابن الحاجب ولكن المعتمد الاول (قوله وسواء ساوى وقت الوجوب أو لا) اي وسواء ساوى الصرف وقت الانخراج الصرف وقت الوجوب أو لا بأن زاد عنه أو نقص (قوله ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ) فاذا كان صرف الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الانخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار المسكوك الواجب عليه في الاربعين المسكوكه عشرة دراهم (قوله فيز يد ها على وزن الدينار) لان صرف الدينار المسكوك از يد من صرفه غير مسكوكه (قوله واليه) اي والى هذا الفرع المشار له بقوله وكذا ان اراد الخ اشارة بقوله ولو في نوع اي هذا اذا اخرج من غير نوع المخرج عنه بل وان كان المخرج من نوع المخرج عنه ففي معنى من وما ذكره من اخراج قيمة السكة اذا اخرج من نوعه غير مسكوك مثله لابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب اذا اخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة بل يخرج وزن الجزء الذي يجب اخراجه فقط (قوله فالمراد) اي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه انه اخرج عن المسكوك غير المسكوك يعني من غير نوعه أو منه وقوله والا فصرف الخ اي والا نقل ان هذا هو المراد بل المراد انه اخرج عن المسكوك مسكوكا من نوعه أو غيره أو ما هو اعم اي اخرج عن المسكوك مسكوكا أو غير مسكوك من نوعه أو غيره فلا يصح لان صرف الوقت الخ (قوله يتضمن السكة) اي وحينئذ فلا يحتاج لقل المصنف بقيمة السكة بعد قوله بصرف وقته (قوله كان اربين) اي وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقا فيما اذا اخرج مسكوكا عن مسكوك من غير نوعه وقوله بقيمة السكة الخ فيما اذا اخرج غير مسكوك عن مسكوك من نوعه أو من غير نوعه (قوله فالمعتبر الوزن) اي ولا يعتبر زيادة قيمة السكة فعلم ان السكة اعم اعتبر اذا كانت في المخرج عنه لا في المخرج (قوله هو المسكوك) اي والمخرج غير مسكوك (قوله وان كان العكس) اي بان اخرج المسكوك عن غير المسكوك (قوله كاخراج ورق) حاصله انه اذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه اربعون ديناراً وصياغته يساوي خمسين ديناراً وأراد أن يخرج عنه ورقاً فهل يخرج من الورق عن اربعين ديناراً وعن خمسين تردداً خلاف بين ابن الكاتب وأبي عمران فأبى الكاتب يقول تلغى قيمة الصياغة وإنما يرى عن الزنة وأبو عمران يقول تعتبر قيمة الصياغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ فيزكى عن الزنة وقيمة الصياغة (قوله لينخرج قدر الخ) الاولى وان كان لينخرج الخ (قوله الاسبيل) اي لا لتصد سبيل وان لم يحصل سبيل بالفعل خلافاً لما ظهروه من ان الجريمة لا تنفي الا اذا حصل سبيل بالفعل (قوله ويجب على المزكى) اي عن نفسه أو عن صبي أو مجنون ينهبان ينوي اداء ما وجب في ماله أو في مال محجوره ولو نوى زكاة ماله أو مال محجوره اجزاء كما قال سند والنسبة الحكمية كافية فاذا اعد دراهمه واخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ

خمسين فانه يخرج عن الاربعين وبلغ الزائد (وي) العاء قيمة الصياغة في (غيره) اي غير التوقع كاخراج ورق عن ذهب مصوغ كأن نوع الواحد وهو الراجح وعدم اعائه بان يعتبر قيمتها مع الوزن (تردد) واخرج من الجوار قوله (لا) يبتوى (كسر مسكوك) من ذهب أو فضة يخرج قدر ما عليه من نصف دينار أو درهم لانه من القساد (الا) ان يكسره (للسبيل) بان يحجوه حيلة الزجته او يحل به مصحفاً او شيئاً مما يجوز اتخاذه (ووجب) على المزكى (ينهبها) اي نية الزكاة

سند عز لها او دفعها المستحقها ولا يشترط اعلامه او علمه بانها زكاة بل قال القاني يكره اعلامه لمافيه من كسر قلب الفقير وهو ظاهر
خلافا لمن قال بالاشتراط فان لم يزول وجهه الا ونسيانها لم يجزه (و) وجب (تفرقها) على القور (بموضع الوجوب) وهو الموضع الذي
جريت منه في حرث وماشية ان ٨٠ ع وجد به مستحق وفي التقدم منه عرض التجارة موضع المالك (او ثوبه) وهو ما دون مسافة المسار

سواء وجد في موضع الوجوب مستحق او لا كان المستحق فيه اعدم اولالا انه في حكم موضع الوجوب واما ما قصر فيه الصلاة فلا نقل اليه (الا) ان تنقل (لا اعدم) فأكثرها تنقل (له) وجوبا و يقدم الاقرب فالاقرب فان نقلها كلها افرق لكل بموضع الوجوب اجزات فيهما فيما يظهر ومفهوم اعدم من مساو او دون في العدم سياتي (وتة) لـ (أجرة من النى) في حرث وماشية ان كان في وامكن الاخذ منه (والا بيعت) هنا (واشترى مثلها) هناك ان امكن والافرق الثمن عليهم كالعين (كعدم مستحق) يبدل الزكاة فنقل كلها بأجرة من النى والايعت واشترى مثلها (وقدم) بالبناء للفاعل اى الامام ار المراكى وبالبناء للمفتول اى قدم المال وجوبا قبل الحل (لبصل) لموضع التفرقة (عند الحل) في عين وماشية لاساعى لها والاغسلها محبى الساعى كما مر (وان قدم) اى اخرج (معشرا) اى زكاة ما فيه العشر وانصفه كتب وتم قبل وجوبه ولو سير بأن قدمه كانه من غيره اذا فرض عدم طيبه وافرأ كنه ليس المراد قدم نقلها اى عند الحل لم يجزه (او) زكى (دينا) حال حوله (او عرضا) محتكرا بعد الحل وبيعه (قبل القبض) اى قبل قبض الدين ممن هو عليه وقبل قبض من المزدحم فهو واجبه ان لم يجزه فان لم يبيع عرض الا تبيكار فإولى بعدم الاجزاء ومثل المحتكر

ان هذا المخرج زكاة لكن لو سئل ما ينعى له لا جواب ان هدار كاه ماله اجزاء ان قلت اذا كانت النية الحكيمة كافية فما المحترز عنه بقوله ووجب نيتها قلت المحترز عنه ما لو كانت عادته يعطى زيدا كل سنة دينارا مثلا فلما اعطاه له نوى به بعد الدفع الزكاة كذا اقر رشيخنا (قوله) عند عز لها او دفعها المستحقها) هكذا نقله عن سند وهو انه اذا نوى عند عز لها كفاه عن النية عند دفعها وان لم ينو عند عز لها وجبت النية عند دفعها قال بعض الشيوخ ويفهم من كلام سنده انه لا يشترط اعلام المدفوع له انها زكاة وهو ظاهر اه بن بل ذكر بعضهم انه لا يشترط علم المدفوع له انها زكاة لان المزكى ولا من غيره وهو المعتمد (قوله) فان لم ينو اى لا عند عز لها ولا عند دفعها وانما نوى عبده او قبلهما لم يجزه ومن هنا يعلم انه اذا نوى رب مال بما يسرق منه الزكاة لم يقده هذه النية لان شرطها ان تكون عند عز لها او دفعها (قوله) على القور) واما بتأويلها عند وكل ما يأتى احد يعطيه منها فلا يجوز كقوله شيخنا عدوى (قوله) بموضع الوجوب اى ولو لمسا فر لها وليس انتم الله كتنقلها على اظهر الطرق ولو لم يقر به اربعة ايام كذا فى المخرج (قوله) في حرث اى بالنسبة للحرث والمماشية (قوله) ان وجد به مستحق) والانتقلت لغيره (قوله) وفي النقد اى بالنسبة للنقد (قوله) موضع المالك) وقيل بموضع المال ونص ابن شاس وهل المعتبر مكان المال وقت تمام الحل او مكان المالك قولان (قوله) كان المستحق فيه اى فى موضع الوجوب اعدم اولالا (قوله) فلا تنقل اليه اى حيث كان بمحل الوجوب او قر به مستحق وأشار بذلك الى ان الاستثناء من مقدم اى بموضع الوجوب او قر به لافى غير ذلك الا لا اعدم فينقل اثره الى الاقرب فالاقرب (قوله) فأكثرها ينقل له وجوبا) الاظهر ما قاله العجماوى من ان النقل بدوب لما مر من ان اثار المضطر مندوب فقط تأله شيخنا (قوله) فان نقلها كلها اى لذلك لا اعدم الذى فى غير محل الوجوب او قر به (قوله) وتنقل باجرة الخ) اى وتنقل للاهدم الذى فى غير محل الوجوب باجرة من النى واما نقلها لمحل قريب من محل الوجوب فهى باجرة منها كما قرر شيخنا (قوله) بأجرة من النى اى لا منها ولا من عند مخرجها (قوله) مثلها) اى فى الجنسية لافى القدر (قوله) هنا) اى بمحل الوجوب وقوله هناك اى فى المحل المنقول اليه (قوله) كالعين اى كما اذا كانت عينها فافرق علمهم ولا ضمان على المخرج اذا ضاع العين او العين المنقولة فى أثناء الطريق او تلفت الزكاة التى نقلها بأجرة من النى كما قرر شيخنا (قوله) كعدم مستحق الخ) حاصل فقه المسئلة انه ان لم يكن بمحل الوجوب او قر به مستحق فانها تنقل كلها وجوبا بمحل فيه مستحق ولو على مسافة القصر وان كان فى محل الوجوب او قر به مستحق تعين تفرقها فى محل الوجوب او قر به ولا يجوز نقلها لمسافة القصر الا ان يكون المنقول اليهم اعدم فيندب نقل اكثرها لهم فان نقلها كلها او فرقة كلها بمحل الوجوب اجزات (قوله) وقدم الخ) هذا تقدم نقل اى ونقل المراكى المال قبل الحل لمحل المفرقة يحصل لموضع التفرقة عند الحل حيث لم يكن بمحل الوجوب او قر به مستحق وهذا قول ابن المواز وهو المشهور وقال الباجى لا ينقل حتى يتم الحل (قوله) وان قدم معشرا) هذا تقديم اخراج اى وان اخرج زكاة ما فيه العشر قبل وجوبه ولو سير لم يجزه واما لو اخرجها بعد الافراك وقبل التصفية فاتها تجرى كما فى خش (قوله) فليس المراد قدم نقله الخ) اى لانه لا يبعد تقديم النقل على الوجوب هنا اذ لا يتأتى نقله قبل الافراك والحاصل ان تقديم المتعلق بالعين والمماشية تقديم نقل والمتعلق بالحرب تقديم اخراج واما تقديم العين والمماشية تقديم اخراج فسيأتى فى قول المصنف او قدمت بكشهر فى عين وماشية (قوله) لم يجزه اى لا يزكاة عما يملكه ملكا كاه لا الا ترى انه لا يجوز له بيعه وهذا جواب قوله وان قدم (قوله) حال حوله اى من يوم ملكه او كاه (قوله) او عرضا اى اوزكى ممن عرض محتكرا بعد حلول وبعديه (قوله) فان لم يبيع عرض الاحتكار

اى زكاة ما فيه العشر وانصفه كعب وتم قبل وجوبه ولو سير بأن قدمه كانه من غيره اذا فرض عدم طيبه وافرأ كنه ليس المراد قدم نقلها اى عند الحل لم يجزه (او) زكى (دينا) حال حوله (او عرضا) محتكرا بعد الحل وبيعه (قبل القبض) اى قبل قبض الدين ممن هو عليه وقبل قبض من المزدحم فهو واجبه ان لم يجزه فان لم يبيع عرض الا تبيكار فإولى بعدم الاجزاء ومثل المحتكر

دين المدير على معسرا ومن قرض واماهلى على من يسع فيدخل في قوله او قدمت بكشهر في عين وماشية ولما كان قوله الا لا اعدم ويشد منع نقلها للمساوى في الحاجة والادون ولا يلزم من المنع عدم الاجزاء بل فيه تفصيل اشار اليه في قوله (او نقلت) الزكاة لمسافة القصر فاكثروا (لذوهم) في الاحتياج لم يجزه وامالهم قسما في انه لا يجوز ويجزى فقوله لا اعدم له مفهوم ان نزلها دون ولنقل وامالهم للمساوى مسافة القصر فقد مر انها في حكم ما في موضع الوجوب (او قدمت باجتهاد لغير مستحق) ٤٠٩ في الواقع كغنى وذى رق وكافر مع ظنه انه مستحق (وتعذر ردها) منه

لم يجزه فان امكن ردها اخذها واخذ عوضها منه ان فأت بغير مساوى او به وغيره لان لم يغيره (الا الامام) يدفعها باجتهاد قبيين انه اخذها غير مستحق فتعجزى لان اجتهاده حكم لا يتعقب وظاهره ولو امكن ردها والوصى ومقدم القاضى تجزى ان تعذر ردها فاقسام الدافع ثلاثة ردها ولا تجزى مطلقا والامام تجزى مطلقا ومقدم القاضى والوصى تجزى ان تعذر ردها (او طاع) ردها (بدفعها لجائر) معروف بالجور (في صرفها) وجار بالفعل لم تجزه والواجب بجدها والهرب بها ما امكن فان لم يجز بان دفعها المستحقها اجزأت (او طاع) بقيمة) كعروض دفعها عن عين او حرث او ماشية (لم تجز) جواب الشرط في المسائل السبع والحاصل في اخراج القيمة ان اخراج العين عن الحرث والماشية يجزى مع الكراهة واما اخراج العرض عنهما او عن العين لم يجز كاخراج الحرث او الماشية عن العين او

اي وزكى قيمته (قوله دين المدير) اي الكائن للتجارة بان كان من يسع والحال انه على معسرا ومن قرض كان على معسرا وعلى وذلك لما تقدم ان المدير لا يزى دين القرض مطلقا ولا دين التجارة على المعدم الا بعد قبضه لعام مضى فاذا زكاه قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد القبض (قوله على معسرا) اي اذا زكاه قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد قبضه (قوله واماهلى على من) اي والحال انه مرجو (قوله او نقلت لذوهم) في الاحتياج لم يجزه اعترضه المواق بان المذهب الاجزاء ونقله عن ابن رشد والكافي وهو ظاهر لانها لم تخرج عن مصارفها اه بن (قوله اخذها) اي ان كانت باقية (قوله بغير مساوى) اي بل باكل او بيع او هبة سواء غره في هذه الحالة ام لا (قوله وغيره) وغر الاخذ الدافع بان اظهر له الفقر والحريته والاسلام (قوله لان لم يغيره) اي فلا يرجع عليه بعوضها ويغير مهاربها الفقراء والقرض انها تلقت عند الاخذ بمساوى (قوله ولو امكن ردها) فيه نظر في كلام ابن عرفة والتوضيح وغيرهما ما يفيد انها تزعم من يد من دفع له الحاكما اذا كان غير مستحق ان امكن وهو ظاهر المصنف لان موضوع كلامه التعذر اه بن فعمل من هذا ان الامام كالوصى ومقدم القاضى وان اقسام الدافع اثنان لاسلثة (قوله لجائر في صرفها) اي امام جائز في صرفها بان يصرفها في غير الاصناف الثمانية (قوله واطاع بقيمة) اي بدفع قيمة لم تجز ما ذكره المصنف من عدم الاجزاء تبع فيه ابن الحاجب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح لانه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في اعطاء القيمة انه مكروه ولا يحرم قال في المدونة ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضا او طعما ما يكره للرجل اشتراء صدقته اه فجعله من شراء الصدقة وانه مكروه ومثله لابن عبد السلام قال الباجي ظاهر المدونة وغيرها انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه ولا يحرم فقول المصنف او بقيمة لم تجز خلاف ما اعتمده في التوضيح قال ابو على المساوى ظاهرا كلامه ان ما في التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء اظهر الاقوال وتصويب ابن يونس له كانت له الشيخ احمد الزرقاني قال ابو على المساوى واما تفصيل عيج وهو الذي ذكره شارحنا فلم اره لاحد اه بن اي بل الموجود في المذهب الطريقتان السابقتان عدم اجزاء القيمة مطلقا واجزاؤها مطلقا (قوله لان اكره على دفعها او دفع قيمتها) اي فانها تجزى ولو اخذها الجائر لنفسه كما يدل عليه كلام ابى الحسن وصرح به ابن رشد وقال البرزلى انه المشهور الذي عليه العمل وان كان في ابن عبد السلام ما يخالفه وهذا كله اذا اخذها باسم الزكاة والا فلا تجزى كما صرح به البرزلى وزروق وغيرهما اه بن (قوله فهو راجع للاخيرتين) اي قوله او طاع بدفعها لجائرا او بقيمة (قوله على المعتقد) اي وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل حد السير الذي يغتفر فيه التقديم الشهران ونحوهما وقيل يوم ويومان وقيل ثلاثة ايام وقيل خمسة وقيل عشرة وقوله او قدمت بكشهر اي فتعجزى مع كراهة التقديم وسواء كان التقديم لاربابها او لوكيل بوصولها لهم (قوله من يسع) واما من قرض اذا زكاه قبل قبضه لا يجزه ولا بد من زكاته بعد قبضه ومثله دين المشتكر القرض (قوله بخلاف ما لها ساع فكالحرث لا تجزى) اي اذا قدم اخراجها قبل الحول لغير الساعى واما اذا دفعت للساعى قبل الحول بكشهر فانها تجزى كما صرح بذلك ح عن الطراز عند قول المصنف وان ضاع المقدم فقال ان الماشية اذا كان لها ساع ودفعت له قبل الحول بكشهر فانها تجزى اه بن (قوله لا يجوز)

(٥٢ - دسوقى اول) الحرث عن الماشية او عكسه فهذه تسع الجزئ منها اثنان (لان اكره) على دفعها او دفع

قيمتها لجائر فتعجزى فهو راجع للاخيرتين (او نقلت لذوهم) في الحاجة على مسافة القصر فتعجزى وان كان لا يجوز كاهم (او قدمت بكشهر) قبل الحول الصواب حذف الكاف اذا لا تجزى في اكثر من شهر على المعتقد (في زكاة) (عين) ومنها عرض المدير او دينه المرجو من يسع (وماشية) لاساعى لها تعجزى مع كراهة التقديم بخلاف ما لها ساع فكالحرث لا تجزى (فان ضاع المقدم) على الحول من عين وماشية تقدما لا يجوز بان قدمت بكشهر او اكثر

قبل وصوله لمستحقه بان ضاع من الوكيل او الرسول (فعن الباقي) يخرج ان كان فيه النصاب والا فلا واما في التقديم الجائر كنفها
للاعدم لتصل عند الحول فيكنى ولا يخرج عن الباقي واما قوله الاتي كعزلها فضاغت فقيا ضاع بعد الحول (وان تلف جزء نصاب) بلا
تفريط بعد الحول واولى جميعه ٤١٠ (و) الحال انه (لم يمكن الاداء) منه اما لعدم مستحق او لعدم امكن الوصول اليه اولغية

المراد بعدم الجرار ما يشمل الكراهة والحرمه لانها ان قدمت بكشهر كره و بأكثر حرم (قوله قبل وصوله)
متعلق بضاع (قوله من الوكيل او من الرسول) الفرق بينهما التفويض في الوكيل دون الرسول (قوله)
الجائر) الاولى الواجب لان نقلها قبل الحول للاعدم لتصل عند الحول واجب كما مر الا ان يقال اراد بالجائر
ما قابل الممنوع فيشمل الواجب كما مثل والجائر المستوى الطرفين وذلك كما اذا عمل الزكاة قبل الحول بالزمان
السير كاليمين والثلاثة وضاع ما عمله قبل وصوله لمستحقه فقد قال ابن المواز انها تجزى به ولا يضمها واذكر
في الطراز انه مقتضى المذهب فالانهاز كاة وقعت موقعها لان ذلك الوقت في حكم وجوبها خلافا لما
جزم به ابن رشد من عدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف انظر بن (قوله ولا يخرج عن الباقي) اي كما في ابي الحسن
وكافي نقل ابن عرفة عن النوادر (قوله وان تلف جزء نصاب) اي بحيث صار الباقي اقل من نصاب وقوله بعد
الحول اي كما يدل له قوله ولم يمكن الاداء لانه يشعر بأنه خوطب بها (قوله فيعتبر الباقي بلا تفصيل) اي فان كان
الباقي نصابا زكاه والا فلا وسواء فرط او لم يفرط امكن الاداء ولم يمكن (قوله ومنه ما قبل هذه) اي وهو قوله
فان ضاع المقدم فعن الباقي وقد يقال ان ما قبل هذه التي تطف فيها الباقي فبا اذا تلف جزء الزكاة قبل الحول
بعد عزلها واما هذه فقد تلف النصاب او جزؤه قبل عزلها فتأمل (قوله لزمه اخراجها) اي ولو كان حين
وجدها فقيرا مدينا (قوله واما لو عزلها قبل الحول) اي بكشهر واستمرت عنده او عند الوكيل او الرسول الذي
يوصلها فضاغت (قوله لان ضاع اصلها بعد الحول) اي دونها وذلك بان عزل الزكاة من ماله بعد الحول ثم
ضاع المال الذي هو اصلها دون الزكاة فلا تسقط عنه ومفهوم قوله بعد الحول انه لو عزلها قبله فلتلف او ضاع
اصلها قبل تمامه لم يلزمه اخراجها (قوله وضمن ان اخرها) اي اخراجها وحاصله انه اذا حال الحول
واخراجها عن الحول ايا ما مع تمكنه من الاخراج فلتلف المال كله او بعضه بحيث صار الباقي اقل من
نصاب فانه يضمن جزء الزكاة لتفريطه بعدم اخراجه مع التمكن منه واما لو اخراجها عن الحول يوما او
يومين مع تمكنه من الاخراج حتى تلف المال او بعضه بحيث صار الباقي اقل من نصاب فانه لا ضمان عليه
حيث لم يقصر في حفظ المال والا ضمن جزء الزكاة فقول الشارح الا ان يقصر في حفظها الاولى في حفظه اي
المال (قوله بان كان يمكنه الاداء) اي ثم ضاع ذلك العشر وحده او مع زرعه (قوله ولا يمكنه وفرط في
حفظه) اي حتى ضاع وحده او مع بقية الزرع فتقول المصنف مفرط اي منسوب بالتفريط فيشمل الصورتين
والاولى جل المصنف على الثانية لان الاولى داخله في قوله وضمن ان اخرها عن الحول كذا في بن (قوله
بخلاف ما لو ضاع في الجرين) اي وحده لكونه كان معزولا او ضاع مع الزرع فانه لا ضمان عليه ما لم يؤخر
اخراجها مع امكن الاداء (قوله لا محصنا) اي لان ادخله محصنا له حتى يفرقه على مستحقه (قوله هل
يصدق في دعواه) اي لان التحصين هو الغالب في ادخال البيت وقوله ام لا اي لان اصل بقاء الضمان والظاهر
من القولين الاول لانه حيث اتفت القرائن الدالة على التفريط والتحصين فلا يعلم كون الادخال للتحصين او
لغيره الا منه (قوله على الوجه الاتي) اي من كونها تخرج تارة من راس المال وتارة من الثلث فان اوصى
بها في الثلث وان اعترف بحولها واوصى باخراجها فن راس المال (قوله واخذت من الممتنع) اي اذا كان
له مال ظاهر فان كان ليس له مال ظاهر وكان معزولا فبالمال فانه يحبس حتى يظهر ماله فان اظهر بعض
المال واتهم في اخفاء غيره فقال مالك بصدق ولا يحلف انه ما اخفى وان اتهم واخطأ من يحلف الناس
(قوله بضم الكاف وفتحها) وعلى كل حال هو اسم مصدر بمعنى اكراه (قوله وان يقتال) اي ولا يقصد
قتله فان اتفق انه قتل احدا قتل به وان قتل احدا كان هدر (قوله واجزات نية الامام) اي الاخذ لها كرها

المال (سقطت) الزكاة
فان امكن الاداء وفرط
ضمن واما ما تلف قبل
الحول فيعتبر الباقي بلا
تفصيل ومنه ما قبل
هذه (كعزلها) بعد
الحول لمستحقها
(فضاغت) او تلفت بلا
تفريط ولا امكان اداء
سقطت فان وجدها
لزمه اخراجها واما لو
عزلها قبل الحول
فضاغت ضمن اي
يعتبر ما بقي (لان ضاع
اصلها) بعد الحول فلا
تسقط ويعطىها لمستحقها
فرط ام لا ثم صرح بمفهوم
قوله ولم يمكن الاداء فقال
(وضمن ان اخرها) اي
الزكاة (عن الحول) ايا ما
مع التمكن من الاخراج
لا يوما او يومين فلا ضمان
الا ان يقصر في حفظها (او
ادخل عشره) اي زكاة
حرثه بيته في جلة زرعه او
منفردا (مفرط) في دفعه
لمستحقه بان كان يمكنه
الاداء قبل ادخاله ولا
يمكنه وفرط في
حفظه فانه يضمن
بخلاف ما لو ضاع في
الجرين (لا) ان ادخله

(محصنا) بان لم يمكن الاداء وتلف بلا تفريط فلا ضمان (والا) بان لم يدخله مفرط ولا محصنا اي لم يعلم
قصده في ادخاله يشبه وادعى التحصين (قتردد) هل يصدق في دعواه او لا (واخذت من ترك الميت) على الوجه الاتي في باب الوصية في قوا
تمز كاة اوصى بها الا ان يعترف بحولها او يوصى فن راس المال الخ (و) اخذت من الممتنع من اداها (كرها) بضم الكاف وفتحها (وار
يقتال) واجزات نية الامام على الصحيح بخلاف ما لو سرق المستحق بقدرها فلا يكتفى لعدم النية

(وادب) الممتنع (ودفعت) وجوباً (للامام العدل) في صرفها واخذها وان كان جائراً في غيرهما ان كانت ماهية او حوائل (وان) كانت (عيناً) فان طلبها العدل فادعى اخراجها لم يصدق (وان غر عبد بحرية) فدفعته له فظهر ٤١١ رقه (بخناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الاربع) فيغير سيده بين فداءه واسلامه فيباع فيها وقيل بذمته يتبعها ان عتق يوماً (وركي مسافر مامعه) من المال وان لم يكن نصاباً (وماغاب) عنه اذا كان الجميع نصاباً فأكثر بشرطين في الغائب اشارة ولهما بقوله (ان لم يكن) ثم (مخرج) عنه بتوكيل او يأخذها الامام ببلده واثار لثاني بقوله (ولا ضرورة) عليه من نفقة ونحوها فيأخرجه مما معه عن الغائب فان اضطر اى احتاج اخر الاخراج ببلده فالمراد بالضرورة ما يشمل الحاجة لما ينفقه والواو في قوله ولا ضرورة للحال ولما انتهى الكلام على زكاة الاموال اتبعه بالكلام على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر فقال

(قوله وادب الممتنع) اى من ادائها بعد اخذها منه كرها من غير قتال والا كفى في الادب ولو قال المصنف او ادب بأو كان اظهر (قوله وان كان جائراً في غيرهما) هذا يقتضى ان الدفع له حيث جاز في غير الصرف والاخذ واجب كدفعها للعدل وليس كذلك بل هو مكر وه كفاي ح والتوضيح (قوله على الاربع) مقتضى نقل المواق ان هذا ترجيح لابن يونس من عند نفسه فيكون الاولى لو عبر بالفعل كما رايت لفظ ابن يونس ونصه قيل فان غر عبد فقال اى سرفاعطاه من زكاته فأفات ذلك فقال بعض اصحابنا في ذلك تطرهل يكون في رقبته كالجناية لانه غره او يكون في ذمته لان هذا متطوع بالدفع ابن يونس والصواب انه جناية الخ وبهذا يظهر صحة تعبيره بالاسم دون الفعل اه بن (قوله بين فداءه) اى بقدر ما اخذ من الزكاة (قوله مسافر) لا مفهوم له بل كذلك الحاضر يزكى مامعه وماغاب عنه كذا في خش وعقب واصله للشيخ سالم وفيه تطر بل ظاهر كلامهم ان الشرطين في الغائب فقط فلا يؤخر الحاضر زكاة ماغاب عنه من المال لضرورة اتفاق او غيره خلافاً لهما والحاصل ان الحاضر يزكى ما حضر وماغاب من غير تأخير مطلقاً ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر فانه لا يزكىهما الا بشرطين (قوله مامعه من المال) هذا شامل للماشية يعنى اذا لم يكن لها سماع امان كان لها سماع فانها تزكى في محلها فلا يشملها كلامه اه بن وما ذكره المصنف من ان المسافر يزكى ماغاب عنه ولا يؤخر زكاته حتى يرجع له احد قولى مالت وقال ايضا انه يؤخر زكاته مطلقاً اعتباراً بموضع المال ويتفرع على الخلاف في اعتبار موضع المال او المالك لومات شخص ولا وارث له الا نيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر والذي في اجوبة ابن رشد ان ماله لمن مات ببلده (قوله في الغائب) اى وامام مامعه فيزكاه بكل حال اتفاقاً لاجتماع المال مع ربه (قوله او يأخذها) بالجزم عطف على يكن اى ولم يأخذها الامام الذى في بلد الغائب (قوله ولا ضرورة عليه) اى والحال انه لا يلحقه ضرر في اخراج الزكاة عن الغائب مما معه ولو كان عدم الضرر والاحتياج بوجود مسلف (قوله اى احتاج) اى لما يخرج زكاة عن الغائب في نفقة مثلاً وقوله اخر الاخراج اى عن ذلك الغائب عنه حتى يرجع ببلده والحاصل ان محل اخراج المسافر عماغاب عنه ان لم تدعه الضرورة لعدم اخراجه عنه في ذلك الموضع الذى هو فيه فان كان محتاجاً لما يخرج زكاة عنه ولو لما بوصله في عودته لوطنه فانه يخرج عما معه ولا يخرج عماغاب عنه ويؤخر الاخراج عنه حتى يرجع ببلده (قوله على زكاة الابدان) هذا يقتضى ان المراد بالفطر الذى اضيفت اليه الزكاة في قولهم زكاة الفطر الفطرة بمعنى الخلقة وبه قيل وقيل المراد به المقابل للصوم لوجوبها عنده على هذا فاختلف هل المراد به الفطر الجائز او الواجب فلذا وقع الخلاف في وجوبها بأول ليلة العيد او بفجره فصل في زكاة الفطر (قوله يجب بالسنة) اى بالالقرآن لان آيات الزكاة العامة سابعة عليهم فلم انها غير مرادة منها وانما غير صريحة في وجوبها خلافاً لمن قال ان وجوبها ثبت بهموم اقيموا الصلاة وآتوا الآية (قوله في رمضان) اى الكاثر في رمضان اى منه (قوله وحمل الفرض على التقدير) كما هو قول من قال ان زكاة الفطر سنة وقوله بعيد اى لان فرض وان كان في اصل اللغة بمعنى قدر لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فيتعين الحمل عليه (قوله في جحاج المدينة) اى في طرقها والصواب في جحاج مكة كافي سنن الترمذى ولا يقال ان فرضها في السنة الثانية من الهجرة ومكة حينئذ دار حرب فكيف يتأتى فيها النداء بما ذكرنا نقول بعث المنادى يحتمل انه سنة قديمة وهي سنة ثمان من الهجرة ويحتمل انه سنة حج ابى بكر بالناس وهو سنة تسع ويحتمل انه سنة حجة الوداع وهي سنة عشر وليس بالازم ان يكون بعث المنادى عقب الفرض ولذا لم يقل الترمذى بعث حين فرضت وكون البعث عام المنع هو الاظهر لان الاصل المبادرة باطهار الشعائر في البلد بمجرد فتحها ولا موجب للتأخير بعد زوال المانع (قوله وقد حرر الصاع) اى الذى حرار به امداد وقوله فوجد اربع حفنات الخ مراده بالحفنة المتوسطة ملء اليدين المتوسطين لا بمسوطتين وليس مراده

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادى في جحاج المدينة الا ان صدقه الفطر واجبة على كل مسلم (صاع) اربعة امداد كل مد رطل وثلاث بالبعدي وقد حرر الصاع فوجد اربع حفنات متوسطة

وذلك قدح وثلاث بالكيل المصري (او جزؤه) ان لم يقدر على الصاع او في عيبد مشترك او ببعض (عنه) اى عن المخرج المستغاد من المعنى لان قوله صاع معناه اخراج صاع (فضل) اى الصاع او جزؤه في ذلك اليوم (عن قوته وقوت عياله) اللازم له ولو خشى البلوع بعده وهم من يأتى في قوله وعن كل ٤١٢ مسلم يعونه بقراءة اوز وجية (وان) قدر عليه (بتسلف) يرجو الذرة على وفائه وقيل

لا يجب التسلف واخذ منه عدم سقوطها بالدين لانه اذا وجب تسلفها فالدين السابق عليها اولى ان لا يسقطها وهو المذهب فليتامل (وهل) تجب زكاة الفطر (ب) اقول (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يمتد بعده على المشهور (او بفجره) اى فجر يوم العيد (خلاف) ولا يمتد على القولين فمن ولد واشترى او تزوجت بعد الغروب ومات او بيع او طلقت قبل الفجر لم تجب ولو ولد واشترى او تزوجت قبل الغروب وحصل المانع قبل الفجر وجبت على الاول دون الثانى ولو حصل ما ذكر بعد الغروب واستمر للفجر وجبت على الثانى لا الاول ثم بين جنس الصاع بقوله (من اغلب القوت) بالبلد (من معشر) وهو القمح والشعير والسمك والذرة والدخن والتمر والزبيب والارز فهذه ثمانية فراده معشر خاص (اواقط) وهو خنثى اللين المخرج زبدته فالتى يخرج منه تسعة فقط واشاره وله (غير علس)

بالخضنة ملء اليد الواحدة (قوله) وذلك قدح وثلاث (الخ) فعلى هذا الربع المصرى يجوز عن ثلاثة (قوله) (وفى عبد الخ) ما جل عليه قوله او جزؤه من الصور الثلاث هو مختار ح وجهه الشارحان على الثالثة فقط وجهه ابن غازى على الاولين (قوله فضل) نعم لقوله صاع او جزؤه اى فضل ما ذكر من الصاع او جزؤه فأفرد الضمير باعتبار ما ذكره او نظر الكون العطف بأوفان قدر على الزكاة يومها اخراجها فان دفعها لمعطيه فالظاهر تجزيه على ما مر من دفع الزكاة لغريم واخذها منه وقوله اللازم له صفة لقوت عياله وقوله بعده اى بعد ذلك اليوم وقوله وهم اى عياله وقوله وان قدر عليه اى على ذلك الصاع او جزؤه بتسلف وهذا مبالغة فى وجوب الصاع او جزؤه ثم ما اقتضاه كلامه من وجوب التسلف هو ظاهر المدققة (قوله) وقيل لا يجب التسلف (اى بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد و اشار المصنف بالمبالغة الرد عليه (قوله خلاف) الاول لابن القاسم فى المدونة وشهره ابن الحاجب وغيره والثانى لرواية ابن القاسم والاخوين عن مالك وشهره الاهرى وصححه ابن رشد وابن العربى قال بعضهم والاول مبنى على ان الفطر الذى اضيفت اليه فى خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر فى رمضان الفطر الجائز وهو ما يدخل وقته بغروب شمس رمضان والقول الثانى مبني على ان المراد بالفطر الذى اضيفت اليه الفطر الواجب الذى يدخل وقته بطول الفجر اه واعترض ذلك شيخنا بان عدم نية الصوم واجب فيها وتناول المفطر جائز فيها وحينئذ فلا وجه لجعل الفطر الاول جائزا والثانى واجبا فتمسك ببقية ثلاثة اقول اخرى احدها ان الوجوب يتعلق بطول الشمس يوم العيد ولا يمتد وقت الوجوب على هذا القول ايضا الثانى ان وقته يمتد من غروب ليلة العيد الى غروب يومه الثالث انه يمتد من غروب ليلة العيد الى زوال يومه ذكره فى التوضيح وعزاه لابن الماجشون اه بن (قوله لم تجب) اى على كل من القولين ومثل من ذكر من ولد واشتم بعد الفجر فلا تجب اتفاقا (قوله) وحصل المانع اى وهو الموت والبيع والطلاق (قوله) من اغلب القوت بالبلد اى من غير نظر لقوت المخرج واعلم ان المنظورة انما هو غالب قوت اهل البلد فى رمضان على ما يظهر من ح ترجيحه لافى العام كله ولا فى يوم الوجوب اه بن واستظهر فى المجمع ان الاعتبار الاغلب وقت الاخراج (قوله من معشر) اى حالة كون ذلك الاغلب من معشر اى من كى بالعشر وقوله فهذه ثمانية جمعها بعضهم بقوله

قمح شعير وزبيب سلت * تمر مع الارز ودخن ذرة

(قوله خاص) اى لا مطلق معشر والا لا يقتضى انها تخرج من عشرين صنفا وهى الحبوب والثمار التى تجب زكاتها بالعشر وليس كذلك (قوله خنثى اللين) اى ينجسه (قوله) الذى زاده على التسعة اى فأجاز الاخراج منه ان غلب اقتيانه على التسعة او سارى الموجود منها فى الاقيبات وروى ذلك ابن حبيب فى مختصر الواضحة عن مالك (قوله) الا ان يقتات غيره اى فى زمن الرخاء والشدة معالافى زمن الشدة فقط كما قاله ابو الحسن وابن رشد والذى يظهر من عبارات اهل المذهب ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وانما يخرج منه اذا كان عيشهم دون غيره من التسعة كفى المدونة وغيرها ولذا قال المصنف الا ان يقتات غيره اى الا ان ينفرد غيره بالاقيبات فيخرج منه حينئذ انظر بن (قوله) فيدخل فيه اى فى غير ما ذكر وقوله فيخرج مما غلب اى اقتيانه من الغير ان تعد ذلك الغير كالمكان المقتات فولا وجسا وغلب احد هما فى الاقيبات وقوله ومما اقتداى كالمكان المقتات فولا فقط او حصا فقط (قوله) والا تعين الخ) اى والابان وجد شئ منها تعين الاخراج منه اى من ذلك الموجود من التسعة وان كان غير مقتات وما ذكره من التعيين ضعيف كما يأتى للشارح (قوله) ففى وجدت الخ) فى قوة قوله والحاصل فكان انه قال والحاصل انه متى وجدت الخ وقد اشتمل هذا الحاصل على خمس صور (قوله) ومع غلبة واحد

للرد الى ابن حبيب الذى راده على التسعة المتقدمة (الا ان يقتات غيره) اى غير ما ذكر من المعشر والا فط فيه العلس وغيره من لحم ولبن وفول وحبس وغيرها فيخرج مما غلب ان تعدد او مما لم يجد شئ من التسعة والا تعين الاخراج منه فيكلف الايتان به ففى وجدت التسعة او بعضها وتسوات فى الاقيبات خير فى الاخراج من اياها سواء مع غلبة واحد

منها تعين الاخراج منه كان انفراد وان وجدت او بعضها واقبت غيرها تعين الاخراج منها تخيرا هذا حاصل ما ذكره الخطاب وتبعه الجماعة ورده بعض المحققين بأن ظاهر النصوص كالمصنف انه متى اقبت غيرها التسعة اخرج مما ٤١٣ اقبت ولو وجدت التسعة او بعضها فلا

يعول على ما في الخطاب ومن تبعه والصواب انه يخرج صاعا بالكيل من العلس والقطاني وبالوزن من نحو اللحم (و) يجب الاخراج (عن كل مسلم بمونه) من مانه مونا اذا احتمل مؤنته وقام بكفايته اي تلزمه نفقته (بغرابه) متعلق بيمونه والباء سببيه كالاولاد الذكور للسلوخ والانات للدخول والدعاه له بشرطه والوالدين الفقيرين (او زوجية) هذا اذا كانت له بل (وان) كانت (لاب) اما او غيرها والمراد المدخول بها ولو مطلقة رجعيًا او من دعي للدخول بها (وخادمها) اي خادم الجهة التي بها النفقة من قرابة او زوجية ولايه ان كان خادم الزوجة او احد الوالدين رقيقا لا بآجرة وان لزمه نفقته وهذه من المسائل التي تجب فيها النفقة دون الزكاة كن يعمونه المركب بالتزام و بآجرة كن جعل اجرته طعامه او بحمل كطلقة بائن حامل وهذه الثلاثة خارجة من كلام المصنف لانه حصر الاسباب في ثلاثة القرابة والزوجة والرق (اورق)

منها) اي في الاقبات وقوله كان انفراد اي واحد منها في الاقبات ولو كان غيره موجود او قوله وتبعه الجماعة اي جماعة الشراح تكس وعبق وشب وعيج (قوله ورده بعض المحققين) هو العلامة طي وحاصل كلامه ان عبارة المدونة والبيان واللخمى وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وان كان هو عيشهم فقط اجزا الاخراج منه ولو وجد شيء من التسعة وهو ظاهر قول المصنف الا ان يقتاتوا غيره اي فيخرج من ذلك المقتات ظاهره وجد شيء من التسعة التي هي غير مقتاتة ولا (قوله يخرج صاعا بالكيل الخ) قال ابن عرفة وفيها لا يخرج من الدقيق ابن حبيب يحزى بربعه وكذلك الجز الصقلي وبعض القرويين قول ابن حبيب تفسيره والباقي خلاف اي وعليه فالمعتمد ظاهرها من عدم اجزاء الدقيق ولو بربعه لكن مقتضى نقل الموافق ترجيح الاجزاء وهو التأويل الاول واما اخراج دقيق من غير ربع فلا يحزى قطعا (قوله وبالوزن من نحو اللحم) اي من اللحم ونحوه كاللبن بأن يخرج خمسة ارطال وثلاثا بالبغدادى كما مر للشراح ورد بقوله والصواب على من قال يخرج من اللحم واللبن مقدار عيش الصاع فاذا كان الصاع من الخنطة يغذى انسانا ويعشيه اعطى من اللحم او من اللبن ما يغذى ويعشى وفي الملح وهل يقدر نحو اللحم يحرم المدا وشبهه وصوب في كالح او بوزنه خلاف اه فنه يعلم ان ما ذكره شارحا خلاف المصوب فتأمل (قوله بشرطه) اي وهو اطاقه الوطاء (قوله هذا اذا كانت له) اي هذا اذا كانت الزوجة له بل وان كانت تلك الزوجة لايه سواء كانت زوجة ايه امه او كانت غيرها (قوله من قرابة او زوجية له ولايه) فيدخل خادم ايه وخادم زوجته هو وخادم زوجة ايه سواء كانت امه او غيرها واعلم ان محل لزوم زكاة خادم من ذكر من زوجته وزوجة ايه اذا كانت من اهل الاخداف والافلا تلزمه لخادمها نفقة ولا زكاة فلو كانت اهلا لاخداف باكثر من واحد الى اربع او خمس فقبل يلزمه زكاة فطر الجميع وقيل لا يلزمه الا زكاة فطر واحد فقط وقيل يلزمه ان يركب عن خادمين ونص ابن عرفة وفي وجوبها عن اكثر من خادم الى اربع او خمس ان اقتضاه شرفها ثالثها عن خادمين فقط الاول للعبى عن اصبح مع ابن رشد عن رواية ابن شعبان والثاني ليهجي عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ظاهرها والثالث لسامع اصبح عن ابن القاسم وما يأتى في النفقات من قوله واخداف اهله ولو باكثر من واحدة لا يأتى على مذهب المدونة انظر بن (قوله اولايه) اي اولاه او اراد بآيه اصله فيشمل الام (قوله لا بآجرة) اي لان كانت خدمته بآجرة اي غير المؤنة ليغير ما بعده وقوله وهذه اي المسئلة وهي التي فيها الخدمة بالآجرة لا بالرق من جملة المسائل الخ (قوله وهذه الثلاثة) اي التي تلزم فيها النفقة دون الزكاة وقوله لانه حصر الاسباب اي المقتضية للزكاة (قوله اورق) فيلزمه ان يركب عن عبيده وامائه ولا فرق بين القن ومن فيه شائبة كالمدر وام الولد والمعتق لاجل وكذا المكاتب على المشهور كما اشار لذلك المصنف بالمبالغة ولا فرق بين كونهم للقتية او للتجارة كانت قيمتهم نصا با او دونه اصحاء او مرضى او زمنى وادرج ح في قوله اورق من اعتق صغيرا لا يتقدر على الكسب قال لان نفقته بالرق السابق وذ كر خلافا فيمن اعتق زمنا فاطره (قوله لانه لا يعمونه) اي لكونه ليس رقيقا له اذ لا يملكه الا بالانتزاع (قوله ولا تجب) اي زكاة رقيق الرقيق على سيدهم الرقيق ايضا ولا على انفسهم لان نفقتهم على سيدهم وانما لم تجب على سيدهم الرقيق لان ملكه غير مستقر ولان شرط من تجب عليه الزكاة ان يكون حراما لموسر فلا يحاطب بها العبد لا عن نفسه انتفاقا ولا عن زوجته كافي بن خلافا لبعق ولا عن رقيقه (قوله يقدر الخ) اي فصدق حينئذ على المكاتب ان سيدهم يعمونه بالرق (قوله و آتجرجي) عطف على ما في خبر لو شاركه في الخلاف وكذا قوله ومبيعا لمواضعة او خيارا ذوقيل فيهما اهمما بمجرد العقد عليهما يدخلان في ضمان المشتري فنفقة كل منهما وزكاة فطره عليه (قوله كذلك) اي مرجوعا عوده وقوله والاى والاى كن واحد منهما مرجوعا لم يلزمه

خرج رقيق رقيقه لانه لا يعمونه لان نفقتهم على سيدهم ولا تجب على سيدهم الرقيق ايضا (ولو) كان رقيقه (مكاتب) لانه رقيق ما بقى عليه درهم وهو وان كانت نفقته على نفسه الا به بالكتابة يقدر ان السيد ترك له شيئا في نفقته (و) لو (آتجرجي) عوده ومغصوبا كذلك والام تلزمه (و) لورقيا (مبيعا بمواضعة او خيار) فجاء وقت الزكاة قبل رؤية الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرهما على البائع لان نفقتهم عليه (ومخدما) بالفتح فزكاته على سيده المخدم بالكسر (الا) ان يرجع بعد الاخداف (لحرية)

يجوز ان يقول له اخذ منك فلان امة كذا او بعدها فانت حر (فعلى مخدمه) بفتح الدال زكاته تنفقته طالت مدة الخدمة او قصرت وظاهره انه لو كان
 مرجعه لشخص انها تكون على المخدم بالكسر والمعمداً على من مرجعه له تنفقته ان قبل (و) العبد (المشترك والمبعض بقدر الملك) فيها
 (ولاشئ على العبد) في الثانية (و) العبد (المشترى) ثمره (فاسداً) زكاته (على مشتريه) ان قبضه لان نسيه انه منه حينئذ (وندى اخراجها بعد
 الفجر وقبل الصلاة و) ندى اخراجها ٤١٤ (من قوته الاحسن) من قوت اهل البلد او من اغلب قوتهم (و) ندى (غربة

القمح) وغيره (الالغث) فيجب غر بلته ان زاد
 الغث على الثلث وقيل بل
 ولو كان الثلث او ما قارب
 يسير وهو الاظهر (و) ندى
 (دفعها لزوال) اى لاجل
 زوال (فقر ورق يومه)
 ظرف لزوال اى ندى لمن
 زال فقره او رقه يوم الفطر
 ان يخرجها عن نفسه
 ويجب على سيد العبد
 اخراجها عنه (و) ندى
 (دفعها للامام العدل)
 ليفرقها وظاهر المدونة
 الوجوب (و) ندى (عدم
 زيادة) على الصاع بل
 تكره الزيادة عليه لانه
 تحديد من الشارع فالزيادة
 عليه بدعه مكروهة كالزيادة
 في التسبيح على ثلاث
 وثلاثين وهذا ان تحققت
 الزيادة وامام الشك فلا
 (و) ندى (اخراج المسافر)
 عن نفسه في الحالة التي
 يخرج عنه اهله لاحتمال
 نسيانهم والاوجب عليه
 الاخراج (وجاز اخراج
 اهله عنه) اى عن المسافر
 ان كان عادتهم ذلك او
 اوصاهم وتكون العادة
 والوصية بمنزلة النية والام تجزئ عنه لفقداهما كما استظهره المصنف وكذا يجوز اخراجه عنهم
 والعبارة في القسمين بقوت المخرج عنه فان لم يعلم احيط باخراج الاعلى فان لم يوجد عندهم كاهل السودان شأنهم اكل الذرة والدخن فاذا سافر
 احدهم الى مصر وشان اهل مصر اكل القمح فالظاهر انه يتعين عليه ان يخرج عن نفسه ولا يجوز الاخراج عنه منهم بخلاف العكس (و) جاز
 (دفع صاع) واحد (لما كين) جاز دفع (اصع) متعددة (واحد) وان كان الاولى دفع الصاع لواحد

مطرف

والوصية بمنزلة النية والام تجزئ عنه لفقداهما كما استظهره المصنف وكذا يجوز اخراجه عنهم

والعبارة في القسمين بقوت المخرج عنه فان لم يعلم احيط باخراج الاعلى فان لم يوجد عندهم كاهل السودان شأنهم اكل الذرة والدخن فاذا سافر
 احدهم الى مصر وشان اهل مصر اكل القمح فالظاهر انه يتعين عليه ان يخرج عن نفسه ولا يجوز الاخراج عنه منهم بخلاف العكس (و) جاز
 (دفع صاع) واحد (لما كين) جاز دفع (اصع) متعددة (واحد) وان كان الاولى دفع الصاع لواحد

(و) (جازاخرجه) (من قوته الادون) (اي من قوت اهل البلد لعدم قدرته على قوت اهل البلد ولذا قال (الا) ان يقتات الادون (الشح) فلا يجوز ولا يجزيه وكذا الوقتاته لضم نفس او عادته كبدي ياً كل الشعر بخاضرة ٤١٥ يقتاتون القمح (و) جاز (اخرجه) اي المكلف ز كاته (قبيله)

اي الوجوب (بكاليومين) او اثنائه وفي المدونة باليوم واليومين والمصنف تبسج الجلاب (وهل) الجواز (مطلقاً) سواء دفعها بنفسه او لمن يفرقها وهو المذهب (او) الجوازن دفعها (لمفرق) فان فرقها بنفسه لم يجز ولم تجز (تاو يلان) محلها اذالم تبسج بيد الفقير الى وقت الوجوب والاخرات اتفاقاً (ولا تسقط) الفطرة (بمضى زمنها) لثرتها في الذمة كغيرها من القرائض وائم ان اخرها عن يوم الفطر مع القدرة (وانما تدفع لغير مسلم فقير) غير هاشمي قد دفع للمالك نصاب لا يكفيه عامه فأولى من لا يملكه لا لعامل عليها ومؤلف قلبه ولا في الرقاب ولا لعارم ومجاهد وغيره يتوصل بها بلده بل يوصف الفقر وجاز دفعها لا قار به الذين لا تلزمه نفقتهم وللزوجة دفعها لزوجها الفقير بخلاف العكس

باب ذكر فيه حكم الصيام وما يتعلق به * وهو لغة الامسالك عن الشيء وشراء امسالك عن شهوتي البطن والفرج في جميع النهار بنية فله ركنان واقتضاه بما ثبت به رمضان بقوله (ثبت رمضان) اي بتحقيق في الخارج وليس المراد خصوص الثبوت عند الحاكم بأحد اموه ثلاثة اما (بكمال شعبان) ثلاثين يوماً وكذا ما قبله ان غم ولو شهو والابحساب نجم وسير فقر على المشهور لان الشارع

مطرف يستحب لمن ولي تفرقة فطرته ان يعطى لكل مسكين ما يخرج عن كل انسان من اهله من غير ايجاب اه بن وعلم منه ان الجواز في كلام المصنف مستوي الطرفين لاجل ان يكون ما شاع على مذهب المدونة لابعني خلاف الاولى والا كان ما شاع على رواية مطرف (قوله ومن قوته الادون الخ) حاصل فقه المسئلة ان من اقتات الادون ان اقتاته لعجز عن قوت البلد اجزا اتفاقاً وان كان لشح لم يجزه اتفاقاً وان كان لعادة ففيه قولان اعتماد المصنف منهما القول بالاجزاء وهو ضعيف والمذهب القول بعدم الاجزاء كما ذكره ابن عرفة اه بن وانما كان المصنف معتمد للقول بالاجزاء لان حكمه بجواز الاخراج من قوته الادون اذا كان اقتياته لغير شح صادق باقتياته لعجز او لعادة او هضم نفس وشارحنا قصره على ما اذا كان اقتياته لعجز بحيث يكون الاستثناء منقطعاً لاجل تمشية المصنف على القول المعتمد فتأمل (قوله واخرجه قبله بكاليومين) فلو اخرجها قبل الوجوب فضاعت فقال اللخمي لا تجزي واعتضه التوسعي واختارانه متى اخرجها فضاعت في وقت لو اخرجها فيه لاجزات انها تجزي انظر التوضيح (قوله وفي المدونة) اي وهو المعتمد فلا يجوز اخرجها قبله بثلاثة ايام وما في الجلاب ضعيف وان كان موافقاً لمافي الموطأ (قوله سواء دفعها بنفسه) اي للفقراء او دفعها لمن يفرقها (قوله تاو يلان) الرابع منهما الاول وهو فهم اللخمي المدونة وعليه الاكثر ون والثاني فهم ابن يونس (قوله والاخرات اتفاقاً) اي لان ادفعها ان كانت لا تجزيه ان ينتزعها فاذا تركها كان كمن ابتدأ دفعها حينئذ (قوله ولا تسقط بمضى زمنها) اي ولا يسقط طلبها بمضى زمنها مع يسره فيه بل بخبرها الماضي السنين عنه وعن تلزمه عنه واما المومضى زمنها وهو معسر فيه فانها تسقط عنه والمراد بمنها من وجوها وهو اول ليلة العيد او غيره (قوله قد دفع للمالك نصاب) اشار بهذا الى ان المراد بالفقراء هنا فقراء الزكاة وهو المشهور ووقبل انما تدفع لغيره من قوت يومه والاول قول ابن مصعب وشهره ابن شاس وابن الحاجب والثاني قول اللخمي واذالم يوجد في بلد فقراء قتلت لا قرب بل دفعها لذلك بأجرة من المزني لانها ثلاثية تص الصاع هذا ان اخرجها المزني فان دفعها للامام في قتلها لا قرب البلاد بل لبلد هاجين فقد هم منها بأجرة منها او من النى قولان قاله ابو الحسن على المدونة (قوله دفعها لزوجها الفقير) انما جزم هنا بجواز دفعها لزوجها الفقير دون زكاة المال فان فيها قولين بالمنع والكراهة للفرق بقلة النفع بها بالنسبة لزكاة المال (قوله بخلاف العكس) اي فلا يجوز ولو كانت الزوجة فقيرة لان نفقتها تلزمه ومن ايسر بعد اعمام لم يقضها اه عبق

باب في الصيام

(قوله عن شهوتي البطن والفرج) يبطل طرده هذا التعريف بما اذا جوهعت نائمة اوقاء متعمداً فالتعريف يقتضى صحة صومه لا مسالك كل عن شهوتي البطن والفرج وليس كذلك (قوله فله ركنان) اي الامسالك والنسبة وانما كانا ركنين لدخولهما في ماهيته ومفهومه واما شرط وجوبه فالاطاقة والبلوغ وشروط صحته الاسلام والزمان القابل للصوم واما شرط وجوبه وصحته فالعقل وعدم الحيض والنفساء ومجيء شهر رمضان (قوله اي يتحقق في الخارج) سواء حكم بثبوته كما اولا (قوله وكذا ما قبله) اي وكذا بكمال ما قبله وهو رجب ثلاثين وكذا ما قبل رجب وقوله ان غم شرط في كمال كل شهر ثلاثين اي اذا كانت السماء ليلة الثلاثين مغيمه في آخر كل شهر واما اذا كانت السماء مصحية فلا يتوقف ثبوته على اكمال ثلاثين بل تارة يثبت بذلك ان لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال ليلة الثلاثين فيكون شعبان او غيره حينئذ تسعة وعشرين يوماً كما سيأتي يقول ابو ربيعة عدلين للهلال (قوله لابعساب نجم) عطف على قوله بكمال شعبان وقوله وسير فقر تفسير وقوله على المشهور وخلافه لمن قال انه يثبت بحساب سير النجم واذ ثبت بالحساب ان قوس القمر في تلك الليلة هو تقع بحيث انه يرى ثبوت الشهر والا فلا والثبوت بالنسبة لذلك الحاسب لسير النهار بنية فله ركنان واقتضاه بما ثبت به رمضان بقوله (ثبت رمضان) اي بتحقيق في الخارج وليس المراد خصوص الثبوت عند الحاكم بأحد اموه ثلاثة اما (بكمال شعبان) ثلاثين يوماً وكذا ما قبله ان غم ولو شهو والابحساب نجم وسير فقر على المشهور لان الشارع

ولا تفتطروا حتى تروا وفان غم عليكم فاقدر والهوفى رواية فأكلوا عدة شعبان وهي مفسرة لما قبلها قال مالك اذا توالى الغيم شهرا يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما هم عليه انتهى (ابو روية عدلين) الهلال المراد بهما ما قبل المستفضة فيصدق بالاكتر فكل من اخبره عدلان برؤية الهلال او سمعها بخبران غيره وجب عليه الصوم لا يعدل ولا به وبأمرأة ولا به وبأمرتين على المشهور فى الكل اى فلا يجب على من سمع العدل او هو والمرأة الصوم واما الراى فانه يجب عليه قطعاً قوله بكال شعبان اى ويصوم او برؤية عدلين اى ولا يصوم الا اذا نقل بهما عنهما كما سيأتى ويثبت برؤية العدلين (ولو) ادعى الرؤية (بصحو عصر) اى فى بلد كبير (فان) ثبت برؤيتهما و (لم ير) لغيرهما (بعد ثلاثين) يوماً من رؤيتهما حال كون السماء (صحو) لا غيم فيها (كذباً) فى شهادتهما واما شهادتهما بعد الثلاثين

القمر ولدن يصدق في حسابه وهذا القول الضعيف هو مذهب الشافعى (قوله) انا بالحكم اى الذى هو نبوت الشهر (قوله) تسعة وعشرون قيل انه محمول على العالب فيه لقول ابن سعود رضى الله عنه صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين اكثر مما صمنا ثلاثين اخرجه ابو داود والترمذى وقد صام صلى الله عليه وسلم تسعة اعوام منها عامان ثلاثون وسبعة اعوام كل عام تسعة وعشرون او معناه ان الشهر يكون تسعة وعشرين وهكذا وقع فى حديث ام سلمة فى البخارى (قوله) فلا تصوموا حتى تروا الهلال (قوله) اى ليلة ثلاثين (قوله) فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم اى حال بينكم وبينه غيم ليلة الثلاثين (قوله) فاقدر واله) بضم الدال وكسر هاء و همزته همزة وصل اى فاعموا ثلاثين وهذا محط الاستدلال بالحديث وعلم بما قلناه ان المراد باقذاره اتمامه ثلاثين وان اللام فى قوله له زائدة مثل رد فى لكم و اتيان التقدير بمعنى التمام واقع بكثرة قال تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا اى نعاما (قوله) فأكلوا عدة شعبان) اى ثلاثين ليلة (قوله) وهي مفسرة لما قبلها) اى لما علمت ان الاقدار يأتى بمعنى الاتمام والا كمال (قوله) ويتضون ان تبين لهم خلاف ما هم عليه) اى كما اذا تبين ان شعبان تسعة وعشرون وان رمضان كامل فانهم يقضون يوم او اذ اتبين نقص رجب وشعبان وكال رمضان قضوا يومين قال عجم ينبغي ان يقيد قول المصنف بكال شعبان بما اذا لم يتوال اربعة اشهر قبل شعبان على الكمال والا جعل شعبان ناقصا لانه لا يتوالى خمسة اشهر على الكمال كما لا يتوالى اربعة على النقص عند معظم اهل الميقات اه وهذا ضعيف والمعتمد انه اذا غم ليلة ثلاثين من شعبان لم يثبت رمضان الا بكال شعبان وان توالى قبله اربعة كوامل او ثلاثة نواقص ولا عبرة بقول اهل الميقات اه عدوى واعلم انه اذا كانت السماء مصحبة ليلة احدى وثلاثين من شعبان وقد كان هلاله ثبت برؤية عدلين من رجب فان رمضان حينئذ لا يثبت بكال شعبان لتكذيب الشاهدين او لا ولا يصح ان يقيد كلام المصنف بهذا لان هذا لم يكمل فيه شعبان بدليل تكذيبهما (قوله) على المشهور فى الكل) خلافا لابن الماجشون فى الاول ولا شبهة فى الثانى ولا بن مسلمة فى الثالث (قوله) اى فلا يجب على من سمع العدل) اى سمعه بخبر بانه رآى الهلال (قوله) اى ويصوم) ثبوته بالبلاد والاقطار (قوله) ولا يصح) اى ولا يصح ثبوته برؤيتهما بل انما يجب الصوم فى حق من اخبره بالرؤية او سمعهما بخبران غيره بها كالمصر (قوله) الا اذا نقل الخ) اى فكل من نقل اليه بعد ان عنهما وجب عليه الصوم (قوله) ولو ادعى الخ) اى هذا اذا ادعى الرؤية فى غيم او فى صحو ببلد صغيرة بل ولو ادعى الرؤية بصحو بمصر كما هو قول مالك واجبا به قال ابن رشد وهو ظاهر المدونة وظاهره ولو ادعى الرؤية فى الجهة التى وقع الطلب فيها من غيرهما ورد المصنف بلوقول سمحون بردهما للثمة ابن بشير هو خلاف فى حال ان نظر الكل الى صوب واحد ردت وان انفردا بالنظر الى موضع ثبتت شهادتهما وعنده ابن الحاجب قولنا لا تاا و اعترضه فى التوضيح (قوله) فان ثبت برؤيتهما ولم ير لغيرهما بعد ثلاثين صحو) ايس هذا مفرعا على شهادة الشاهدين فى الصحو والمصر فقط كما قيل بل هو اعم من ذلك اى سواء كانت رؤيتهما مع الغيم او الصحو كان البلد صغيرا او كبيرا كذا قال ابن غازى و اشار بقوله كما قيل لابن الحاجب وشراحه حيث فرعه على المشهور فيما قبله واعترض ح اطلاق ابن غازى بأن امر الشاهدين مع الغيم او صحر المصر يحمل على السداد (قوله) بعد ثلاثين) اى ليلة احدى وثلاثين وقوله كذباً اى حينئذ فيصام الحادى والثلاثون والحاصل ان تكذيبهما مشروط لامرين عدم رؤيته لغيرهما ليلة احدى وثلاثين وكون السماء صحو وفى تلك الليلة فالو رآه غيرهما ليلة احدى وثلاثين اولم يره احد وكانت السماء غيما لم يكذبوا وقع النزاع فى امر ثالث هل يشترط فى تكذيبهما ان تكون رؤيتهما بصحو بمصر فان كانت بغيم او بصحو فى بلد صغير لم يكذبوا ويكذبان مطلقا كانت رؤيتهما بصحو او غيم كانت البلد صغيرا او مصرا الاول لشرح ابن الحاجب واختاره والثانى لابن غازى ومثل العدلين فى كونهما يكذبان بالشرطين المذكورين ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفضة

(مستفيضة) لا يمكن توطؤهم عادة على الكذب كل واحد منهم بخبر عن نفسه انه رأى الهلال ولا يشترط ان يكونوا كلهم ذكورا احرارا
عدولا (وعم) الصوم سائر البلاد قريبا او بعيدا ولا يراعى في ذلك مسافة قصر ولا اتفاق المطالع ولا عدمها فيجب الصوم على كل منقول اليه
(ان نقل) ثبوته (بهما) اي بالعدلين او بالمستفيضة (عنهما) اي عن العدلين ٤١٧ اودن المستفيضة فالصوراد ربع

استفاضة عن مثلها وعن
عدلين وعدلان عن
مثلها وعن استفاضة
ولا بد في شهادة النقل عن
الشاهدين ان ينقل عن
كل واحد انان فيكفي نقل
اثنين عن واحد ثم عن
الاخر ولا يكفي نقل واحد
عن واحد فالمصنف ظاهر
في ان النقل عن رؤية
العدلين بشرطه يعم كل من
بلغه ذلك وهو مقتضى
القواعد وظاهر ابن عبد
السلام وكيف يصح لمن
بلغه من أربعة عدول
من عدلين نقل عن كل
من العدلين انهما قد رايا
الهلال عدم لزوم الصوم
بالقول بعدم العموم والحالة
هذه وانما يخص من رأى
ومن سمع منه دون من
سمع من السامع وانما حمل
العموم اذا حكم بما حكم او
ثبت عنده مما لا وجه له
واما النقل عن الحكم بثبوت
الهلال برؤية العدلين فانه
يعم ولو نقل الثبوت عند
الحاكم واحد على الراجح
(لا) ثبت رمضا (ب) رؤية
(منفرد) وكذا الفطر
ولو خليفه او قاضيا واعدل
اهل الزمان (الاكاهله) ومن
لا اعتناء لهم بأمره) اي
مرا الهلال من اهله وغيرهم

واما الجماعة المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لافادة خبرهم القطع والظاهر انه ان فرض عدم الرؤية بعد
الثلثين من اخبارهم بالرؤية دل على ان شرط الاستفاضة لم يتحقق فيهم وحينئذ فيكذبون والنية في اول
الشهر مع النكاذيب صحيحة للعدول وخلاف الأئمة لان الشافعي يقول لا يكذب العدلان ويعمل في الفطر على
رؤيتهما ولا وظاهر كلام المصنف انهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما كما هو كذلك حيث كان ما لئلا رآلو
كن الحاكم سما شافيا لا يرى تكذيبهما فانه يجب الفطر (قوله) واما شهادتهما (الخ) الاوضح ان يقول
كذباني شادتهما ولو رأى لهما اذ شهدا هما برؤيته بعد الثلاثين صحوا كالعدم لانهما هما على ترويج
شهادتهما الاولى (قوله مستفيضة) اي منتشرة وقوله لا يمكن الخ اعلم ان الخبر المستفيضة وقع فيه خلاف
فالذي ذكره ابن عبد السلام والتوضيح انه المحصل للعلم او الظن وان لم يبلغ لذين اخبر وابه عدد التواتر والذي
لابن عبد الحكم ان الخبر المستفيضة هو المحصل للعلم بعد دوره من لا يمكن توطؤهم على باطل لبلاغهم عدد
التواتر واقتصر على هذا ابن عرفة والابن المواق وكذا اشارنا في الاول اعم من الثاني قول الشارح لا يمكن
توطؤهم الخ اي يلوعهم عدد التواتر (قوله وعم الصوم) اي وعم وجوبه سائر البلاد القريبة والبعيدة ان
نقل بهما عنهما واولى ان نقل بهما عن الحكم برؤية العدلين او الجماعة المستفيضة خلافا لعدلان الملك القائل
اذا نقل بهما عن الحكم فانه يقتصر على من في ولايته وقال ابو عمر بن عبد البر ان النقل سواء كان عن حكم
او عن رؤية العدلين او الجماعة المستفيضة انما يعم البلاد القريبة لا البعيدة جدا وارضاه ابن عرفة انظر
ح ويمكن ان يكون مراد الشارح بالبعيد البعيد لا جردا فيكون ما شيعا على ذلك القول (قوله) ولا يكتفى بنقل
واحد عن واحد اي بأن ينقل واحد عن احد العدلين وينقل واحد آخر عن العدل الاخر (قوله بشرطه)
وهو ان ينقل عن كل واحد اثنين ليس احدهما أصلا (قوله وظاهر ابن عبد السلام) هو بالرفع عطف على
مقتضى الواعد (قوله وكيف الخ) استفهام انكارى بمعنى النفي وقوله لمن بلغه الخ اي بالسماع منهم (قوله)
فالقول) مبتدأ وقوله بعدد مما لا وجه له خبر (قوله والحالة هذه) اي والحال انه نقل عن رؤية العدلين
عدلان (قوله وانما يخص) اي وجوب الصوم من رأى وهو العدلان وقوله ومن سمع منه اي ممن رأى وهما
الناقلان (قوله اذا حكم كما) اي بثبوته ونقل ذلك الحكم وقوله او ثبت عنده اي او ثبت عند الحاكم
بداين او جماعة مستفيضة ولم يحكم ونقل ذلك الثبوت (قوله) واما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية
لعدلين اي والجماعة المستفيضة وقد تحصل من كلام الشارح ان صور النقل ستة لانه اما عن رؤية العدلين
وعن رؤية المستفيضة او عن الحكم والناقل في الثلاث اما عدلان او مستفيضة وكلها يعم ويشملها كلام
المصنف لان قوله وعم ان نقل بهما عنهما اي واولى ان نقل بهما عن الحكم واما ان كان الناقل عدلا فان
قل رؤية العدلين كان نقله غير معتبر وان نقل بثبوته عند الحاكم وان لم يحصل منه حكم او نقل بثبوته برؤية
المستفيضة فانه يعم كل من نقل اليه كاسياني ذلك للشارح والحاصل ان الاقسام ثلاثة فنقل عن الحاكم او عن
المستفيضة او عن العدلين فالتعدد بشرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشتمل النقل
لحكمه ارجح ان ثبت عنده (قوله) لا برؤية منفرد الخ) اشار الشارح بتقدير رؤية به الى انه يخرج من الرؤية
لان النقل فهو عطف على قوله عدلين من قوله او برؤية عدلين وانما صرح به مع الاستعناء عنه بقوله عدلين
لانه مضموم عدد وهو غير معتبر ولاجل ان يرتب عليه ما بعده من الاستثناء (قوله الاكاهله) اي بالا النسبة
لا هله ولمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال سواء كانوا اهله او كانوا غيرهم (قوله ولو عبدا) اي ولو كان ذلك المنفرد
بدا (قوله) يثبت العدالة) اي عدم الاشهاد بالكذب (قوله مطلقا) اي سواء كان اهلا او غيره وكذا

(٥٦ - دسوى اول) فهو عطف عام على خاص فيسب رؤيته في حقهم ولو عبدا او امرأة حيث ثبت العدالة وثقت انفس غير
المعتن به واعترض عطف من لا اعتناء لهم على اهله بأنه يقتضى ثبوته للاهل ولو اعتنوا وليس كذلك اذا المنفرد وانما يعتبر رؤيته لغير المعنى
مطلقا دون المعنى مطلقا فلو حذف كاهله والعاطف وقال الامن لا اعتناء الخ لابق الراجح

وليس عطفاً على قوله ان تقل بهما لان تقل الواحد عن الاستفاضة او ثبوته بعدلين عندالحاكم معتبر فيعمل لا اعتناء فيه وكذا بما يعتنى فيه على المعتمد لاهله وغيرهم بخلاف تقل الواحد عن رؤية العدلين فلا يعتبر (وعلى عدل) رأى الهلال (او مرجو) لان يقبل بان كان مجهول الحال (رفع رؤيته) للحاكم اى يجب على كل ان يخبر الحاكم به رآى الهلال ولو علم المرجو حجة نفسه (والمختار) عند اللغوى (وغيرهما) وهو الفاسق المنكشف وظاهره انه يجب عليه الرفع وهو قول ابن عبد الحكم لكن اللغوى لم يختره وانما اختار قول اشهب بالندب واجيب بأن على في كلامه مستعملة بين معينين الوجوب والندب اى في القدر المشترك بينهما او مستعملة في حتمية منها في الاولين وشجارها في الثالث (وان افطروا) اى العدل والمرجو وغيرهما المنفردون برؤية الهلال بالرفع للحاكم (فالقضاء والكفارة) لازمان لكل لو جوب الصوم عليهم بالانزع (الابتاويل) المنهم عدم ٤١٨ الوجوب عليهم كغيرهم (فتأويلان) في الكفارة وعدمها واما ان افطراهل المنفرد

يقال فيما بعد (قوله وليس عطفاً) اى وليس قوله لا بمنفرد عطفاً على قوله ان تقل بهما قوله على المعتمد) اى كما هو قول ابن بشير وابى بكر بن عبد الرحمن وحكامه عن ابن حبيب وصوبه ابن رشد وابن يونس ولم يحل اللغوى والياحى غيره ومقابله لابي عمران قال لا يثبت بنقله الا بالنسبة لاهله الذين لا اعتناء لهم بأمره اقترح (قوله فلا يعتبر) اى كما نقله ح عن ابن عبد السلام اللهم الا ان يرسل ليكشف الخبر فيكون كالوكيل سماعه بمنزلة سماع المرسلين له وحينئذ فيجب عليهم الصوم على خلاف في ذلك فآله في الميج (قوله والمختار) اى والمختار عند اللغوى على العدل والمرجو وغيرهما الرفع لاجل فتح باب الشهادة او ان قوله وغيرهما عطف على عدل السابق عطف تلقين (قوله المنكشف) اى الطاهر الفسق للناس (قوله وظاهره انه يجب عليه) اى على الفاسق الرفع كما يجب على العدل ومجهول الحال (قوله لم يختره) اى القول بوجوب الرفع (قوله بالندب) اى بندب رفع الفاسق بخلاف العدل ومجهول الحال فان رفعهما واجب اتفاقاً (قوله اى في الدر المنثور) الخ) اى فهو من عموم المجاز (قوله فتأويلان في الكفارة وعدمها) قال في التوضيح وهذا خلاف في حال هل هذا تأويل قريب او بعيد (قوله وكذا الوافط من ذكر) اى وهو العدل والمرجو وغيرهما (قوله والمعتمد) اى من التأويلين في كلام المصنف وقوله وجوب الكفارة اى اذا افطر من ذكر من غير رفع للحاكم (قوله لا بمنجم) وهو الذى يحسب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة او لا وظاهره انه لا يثبت بقول المسجم ولو وقع في القلب صدقه وهو كذلك خلافاً للشافعية وذلك لان تأمورون بتكذيبه لانه ليس من الطرق الشرعية (قوله واما فطره بالنية فواجب) لكنه لا يخبر به احداً فان اخبر به احداً كان كمن تعاطى المفطر طاهراً فوعط ان كان ظاهر الصلاح والاعز (قوله الابميج) اى الا اذا كان المنفرد برؤية هلال شوال متلبساً بمنزلة مبيح للفطر من مرض او حيض او سفر فيجب عليه الفطر طاهراً كما يجب عليه بالنية عند عدم العذر كذا في خش ومثله في ح عن ابن عبد السلام وهو مشكل اذ لم يأت له ان الفطر بالنية يكفي اذ الذى يحرم يوم العيد هو الصوم والفطر بالنية منافاه بن (قوله وفي تلقى الخ) القول بالضم بينهما خبر لا بن رشد والقول بعدم الضم ليحيى بن عمر ورجحه ابن زرقون وشهره ابن راشد فكان ينبغي للمؤلف ان يقتصر عليه اطرح (قوله وجب الفطر) اى ان كان ذلك في شوال لهما اتفاقاً على ان ذلك اليوم من الشهر الثانى ولا يلزم قضاء اليوم الاول لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (قوله وجب قضاء اليوم الاول) اى لان شهادة الثانى مصدقة للاول اذ لا يمكن رؤيته بعد عشرين وعشرين يوماً (قوله ولم يحز الفطر) اى لان شهادة الاول لا تقو جب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملاً (قوله ولزومه بحكم المخالف)

ومن لا اعتناء لهم بأمره فعلهم الكفارة ولو تأولوا لان العدل في حقهم بمنزلة عدلين وكذا الوافط من ذكر بعد الرفع ولم يقبلوا فعلهم الكفارة قطعاً كما يأتى في قوله كراء ولم يقبل اذرد الحاكم بصيرة التأويل بعيد او المعتمد وجوب الكفارة فكان عليه ان يقول فآلة قضاء والكفارة ولو تأويل (لا) يثبت رمضان (بمنجم) اى بقوله لافى حق غيره ولا فى حق نفسه (ولا يفطر) ظاهراً بأكلى او شرب او جاع (منفرد بشوال) اى برؤيته اى يحرم فطره (ولو امن الظهور) اى الاطلاع عليه خوفاً من التهمة بالفسق واما فطره بالنية فواجب لانه يوم عيد فان افطر طاهراً وعظ وشدد عليه

في الوعظ ان كان ظاهر الصلاح والاعز (الابميج) للفطر طاهراً كسفر وحيض لان له ان يعتذر حاصله بأنه انما افطر لذلك (وفي تلقى) شهادة (ساهد) شهد بالرؤية (اوله) ولم يثبت به الصوم (لاخره) شهد برؤية شوال (آخره) وعدم تلفيقه وهو الراجح فكان عليه الاقتصار عليه بان يتول ولا يلفق شاهد الخ وفائدة التلقيق انه لو كان بين الاول والثانى ثلاثون يوماً وجب الفطر لاتفاق شهادتهما على مضى الشهر نعم الاول والثانى ولو كان بين الرؤيتين تسعة وعشرين يوماً وجب قضاء اليوم الاول ولم يحز الفطر لعدم اتفاقهما على التمام وفائدة عدم التلفيق اذا كان بينهما ثلاثون حرم الفطر ولا يجب قضاء الاول واولى لو كان بينهما تسعة وعشرون (و) فى (لزومه) اى الصوم للمالكى (بحكم المخالف) كالمشافى (بشاهد) واحداً بناء على ان الحكم يدخل العبادات وعدم لزومه بناء على انه لا يدخل العبادات وهو الراجح (تردد) حذفه من الاول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) اى الهلال (نهاراً)

حاصله ان المخالف اذا حكم بثبوت شهر رمضان او بوجوب صومه بشهادة شاهد فهل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم لانه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن راشد القصى اولا يلزم المالكي صومه لانه اقتضاء للحكم لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات وحكمه فيها بعد اقتضاء فليس لما حكم ان يحكم بصحة صلاة او بطلانها وانما يدخل حكمه حقوق العبادات من معاملات وغيرها وهذا قول الدراني وهو الراجح عند الاصوليين والقرافي شيخ ابن راشد كانص عليه هو اوائل شريحه على ابن الحاجب وذكره ابن فرحون في الديباج لا تلميذه خلافا لما في تنوخ وشيخنا واعلم انه اذا قيل يلزم الصوم للمالكي وصام الناس ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر انه لا يجوز للمالكي لان الخروج من العبادة اصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهوري (قوله ولو قبل الزوال) اي خلافا لمن قال ان رؤى قبله فالماضية فيجب الامساك ان وقع ذلك في آخر شعبان والفطران وقع ذلك في آخر رمضان وان رؤى بعده فهو ليلة القابلة فيستمر على الفطران كان في آخر شعبان وعلى الصوم ان كان في آخر رمضان (قوله للقابلة) اي ليلة ليلة القابلة للماضية وعلم من قوله فيستمر الخ انه لا فرق بين هلال رمضان وغيره خلافا لمن خصه بهلال شوال اه خش (قوله وان ثبت رمضان) اي بوجوبه مما سبق كان ثبت بالنقل انه راي الهلال في الليلة الماضية عدلان او جماعة مستقيمة او حكم الحاكم بثبوت (قوله امسك) اي ويجب القضاء ولو ثبت النية لعدم الجزم بالمنوى واعلم انه اذا ثبت نهارا وامسك فانه يعمد من غير نية صوم لان نية الصوم وقتها لا بد ان يكون بعد الغروب فان نوى نهارا كانت كالمعام فعل في هذا الواجب بعد ثبوت الشهر نهارا ونوى صوم رمضان في ذلك الوقت عند امساكه ولم يحدد تلك النية في بقية الشهر كان صومه كله باطلا واما قول صاحب الرسالة والنية قبل ثبوت الشهر باطلة حتى انه لو اصبح لم يأكل ولم يشرب ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان لم يحجزه ففهم قوله قبل ثبوت الشهر انها صحيحة بعد ثبوته يعني اذا وقعت في محلها بان كانت بعد الغروب كذا قرره شيخنا (قوله بعلمه) الباء للسببية والمراد بالحكم وجوب الامساك (قوله فلا كفارة) اي لان اعتقاده المذكور وان كان فاسدا تأويل قسريد (قوله وان غيمت) الصواب ضبطه بتشديد الياء مبنيا للفاعل كافي القاموس والمصباح (يوم الشك) اي صبيحة يوم الشك في كونه من رمضان او من غيره وقوله كان اي صبيحة تلك الليلة (قوله واعترضه) اي اعترض كلام المصنف الذي عبر به ابن الحاجب (قوله جزما) اي وجبا فلا وجه اتهميته يوم الشك (قوله فالوجه ان يوم الشك الخ) حاصله ان يوم الشك صبيحة الثلاثين اذا كانت السماء صحو او تحدرت فيها بالرؤية من لا يثبت به كعبد وامرأة وذلك لان عدم رؤيته اذا كانت السماء مصحبة مع انضمام حديث من لا يثبت به وقولهم انه رؤى مثير للشك بخلاف عدم الرؤية ليلة الثلاثين مع الغيم فانه لا يثير شكالا ان صبيحة تلك الليلة من شعبان جزما اخذنا من الحديث (قوله اي اذن فيه) اعم من ان يكون الاذن على جهة التدب كما في قوله عادة او تطوعا وعلى جهة الوجوب كما في قوله وقضاء (قوله وتطوعا) اي على المشهور خلافا لابن مسلمة السائل بكرهه صومه تطوعا ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز الصوم تطوعا في النصف الثاني من شعبان خلافا للشافعية القائلين بالكراهة واستدلوا بحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصمه اي كان يصوم صوما معتادا فيستمر فيه على ما كان واجاب الماضي عياض بان النهي في الحديث محمول على التقديم بتصديق تعظيم الشهر كان الرواتب القبلي في الصلاة اذا قصدها تعظيم الفريضة بعدد نكروه (قوله فحصلت المعايير) اي فاندفع ما يقال ان ما صم عادة تطوعا فالتعاطفان غير متعايرين مع ان العطف يقتضي المعايير وحاصل الجواب ان الاول تطوع معتادا والثاني تطوع غير معتاد (قوله فالمالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم) اي جواز صوم يوم الشك تطوعا للعادة (قوله وقضاء عن رمضان السابق)

فيستمر مقطر ان كان في آخر شعبان وصائما ان كان في آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا امسك) المكلف وجوباً عن المفطرات ولو تقدم له فطر حرمة الزمن (والا) بمسك (نفران انتهك) الحرمة بعلمه بالحكم فان لم ينتهك بان اعتقد رانه لمالم يحجزه صومه حار له فطره فلا كفارة (وان غيمت) السماء ليلة ثلاثين (ولم ير) الهلال (فصبيحته) اي الغيم (يوم الشك) الذي نهى عن صومه على انه من رمضان واما لو كانت السماء مصحبة لم يكن يوم شك لانه ان لم يكن من شعبان جزما واعترضه ابن عبد السلام بان قوله عليه الصلاة والسلام ان غم عليكم فاقدروا له اي اكلوا عدة ما قبله ثلاثين يوما يدل على ان صبيحة الغيم من شعبان جزما فالوجه ان يوم الشك صبيحة ما تحدث فيه برؤية الهلال من لم تقبل شهادة كعبد او امرأة او فاسق كما عند الشافعي (وصيم) اي يوم الشك اي جاز صومه اي اذن فيه (عادة) بان اعتاد سرد الصوم او صادف يوما جرب عادته ان يصومه تكميس (وتطوعا) اي لا لعادة فحصلت المعايير قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم بالمدينة (وقضاء)

ويعين وكذا نذر غير معين (ولنذر صائف) كنذر يوم خميس أو يوم قدوم زيد وأجزاءه لم يثبت أنه من رمضان والالم يجزئه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لرمضان الحاضر ويوم للفائت ولا قضاء عليه للنذر لكونه معيناً فوات وقته (لا احتياطاً) على أنه ان كان من رمضان احتسب به والا كان تطوعاً فلا يجوز إيكراهه على الرجاء (ونذب امساكه) بتدريج العادة فيه بالثبوت (ليتحقق) الحال من صيام أو افطار (لا) يستحب الامساك (لتزكية شاهدين) به احتياطاً أي زيادة على الامساك للثبوت والافهوى يسكت بقدر الاول كما يفهم مما قبله بالاولى (أو زوال) أي ولا يستحب الامساك لزوال (عذر مباح له) أي لاجل ذلك العذر (الفطر مع العلم برمضان كضطر) لفطره من جوع أو عطش فافطر لذلك وكفائض ونقضاء طهراتها أو مريض صبح ومريض مات ولدها ومسافر قدم ومجنون أفاق وصبي بلغ نهاراً فلا يندب لواحد منهم الامساك الواحترز بقوله مع العلم برمضان عن الناسي ومن افطر يوم الشك ثم ثبت أنه من رمضان

ويجزئه ان لم يثبت أنه من رمضان الحاضر والا فلا يجزئه عن رمضان الحاضر ولا الفائت ويلزمه قضاء يوم لرمضان الحاضر وقضاء يوم لرمضان الفائت فلو شرع في صومه قضاء عما في ذمته وقد كفي أثناء اليوم أنه قد قضى ما في ذمته فقال ابن السام لا يجوز له الفطر فان افطر فهل يفتنيه ولا تولا ان لقاسم واشهب وصوب الثاني لانه لما التزمه طناً عليه (قوله وكفارة عن هدي) الاول وكفارة عن طهار أو قتل ابر عمن لان الصيام من جزئيات الهدى والفدية لانه كفارة عنهما اه عدوى (قوله وكذا نذر غير معين) أي وكذا يجوز صومه اذا كان نذراً غير معين كان يقول لله على صوم يوم فصام يوم الشك واذا صامه وثبت أنه من رمضان لم يجزئه عنهما على المشهور وقضى ما في ذمته ويوماه من رمضان الحاضر اه خش (قوله لنذر صائف) أي واما لو نذر صومه تعييناً بان نذر صوم يوم الشك من حيث هو يوم شك سقط لانه - وموصية انظر ح وقال شيخنا العدوي الحق انه يلزمه صومه الا ترى انه يجوز صومه تلوعاً وان لم يكن له عادة وحديثه فالمعول عليه مفهوم قول المصنف لا احتياطاً لمفهوم قوله صائف (قوله كنذر يوم خميس أو يوم قدوم زيد) أي فصائف ان يوم الخميس أو يوم قدوم زيد يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه عن ان نذر ان لم يثبت أنه من رمضان والالم يجزئه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لرمضان الحاضر فقط ولا قضاء عليه لانه لكونه معيناً فوات وقته بغير اختياره (قوله وأجزاءه) أي اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت او لكونه نذراً صائفاً وقوله عن واحد منهما أي من رمضان الحاضر والفائت اذا صامه قضاء عن رمضان ولا عن رمضان الحاضر والنذر ان كان صامه لنذر صائف (قوله ويوم للفائت) أي لرمضان الفائت وهذا انما اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت (قوله ولا قضاء عليه للنذر) أي اذا صامه لنذر صائف (قوله لا احتياطاً) أي لا يصام احتياطاً اذا صامه وصائف انه من رمضان فلا يجزئه لتزلزل النية (قوله أي يكره على الرجاء) أي ولا يرد قول عائشة من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان ظاهره غير مراد بل كفى بالعصيان عن شدة الكرامة (قوله ونذب امساكه) أي يوم الشك أي نذب الامساك فيه (قوله بتدريج العادة فيه بالثبوت) أي ثبوت الشهر من المارين في الطريق من السفار وذلك بارة اع الهار (قوله لالتزكية شاهدين) يعني لو شهد اثنان برؤية الهلال واحتاج الامر الى تركيتهما فانه لا يستحب الامساك لاجل التزكية وهذا مقيّد بما اذا كان في تركيتهما طول كافي الرواية واما ان كان ذلك قريباً فاستحب الامساك متعين كما قال ح بل هو اكدم من الامساك في القرع السابق * واعلم انه اذا كانت الشهادة بالرؤية نهاراً او ليلاً وكانت السماء مصححة واخراهم التزكية للنهار فلا امساك اصلاً ولا يجب تبيت الصوم ان كانت السماء مغيمة واخراهم التزكية للنهار فالتبني انما هو الامساك الزائد على ما تحقق فيه الامر وان زكياً بعد ذلك امر الناس بالامساك والقضاء وان كان في الفطر بأن رايا دلال شوال واحتاج الامر الى كسب فصام الناس ثم يكاد هو بذلك فلا اثم عليهم فيما صاموا (قوله زيادة على الامساك للثبوت) هذا انما يحتاج اليه كمال من تبعه الخ اذا كان اليوم يوم شك بان كان صبيحة عديم فان لم يكن يوم شك بان كان صبيحة عديم وادامساك اصلاً وكذا ان شهد انها افلا امساك اصلاً كما علمت (قوله او زوال عذر) يحصل كذبه انه اذا كان مفطر الا لاجل عذر يباح لاجله الفطر مع العلم برمضان ثم رال عذره فلا يستحب له الامساك فاذا زال الميض وانقاس في اثناء نهار رمضان وانقضت السفر او زال السبب وبلغ اثناء نهار رمضان او زال الجنون او الانماء او قوى المريض المفطر او زال اضطرار المضطر للاكل او الشرب فلا يستحب لهم الامساك ويجوز لهم التماس على تعاطي المفطر (قوله مع العلم) من لم يقم مباح اي ابيع لاجله الفطر مع العلم لا بزوال اه عدوى (قوله من جوع) أي من اجل جوع الخ (قوله وصبي) أي بيت المفطر كالموضوع (قوله عن الناسي) أي عن افطر ناسياً (قوله فيجب الامساك) أي لان كلامنا في بيان والشك - لنذر يباح لاجله الفطر لكن لا مع العلم برمضان (قوله كصبي بيت الصوم اح) اس فيجوز عليه الامساك لا بعد اقدار الصوم له نافذة كافي ح (قوله وافطر ناسياً) أي قبل بلوغه فيه عليه عذر لا يثبت

فيجب الامساك كصبي بيت الصوم واستمر صاماً حتى بلغ أو افطر ناسياً بما يظهر

ولا قضاء وأورد على منطوقه المكره على الفطر فإنه لا يباح له الفطر بعدد وأن الأصل هو عسلي وهو يومه المجنون فاحرم يباح له الفطر إذا افتق
مع أنه لم يعلم رمضان واجب بأن فلهما قبل زوال العذر لا يتصف باباحة ولا ٤٣١ غير حاقلم يندخل في كلامه إذا علمت ذلك

(قوله ولا قضاء) أي في هاتين الصورتين لا يجب فيه ما إلا مسأله (قوله) وأورد على منطوقه المكروه على
المضطر (أي فان الأكره عذر يباح لأجله الفطر مع العلم بمرضان مع أن المكروه على الفطر لا يباح له الفطر
بعد زوال الأكره (قوله وعلى مفهومه) أي بالنظر لقوله مع العلم بمرضان وحاصله أن الجنون عذر يباح
لأجله الفطر لكن لا مع العلم بمرضان ومع ذلك إذا أفان الجنون يباح له الفطر بعد زوال عذره (قوله مع أنه
لم يعلم الخ) أي لكونه لا يتميز بسنده (قوله بأن فعلهما) أي فعل الجنون والمكروه قبل زوال العذر لا يتصف
بإباحة ولا غيرها أي حينئذ فالفطر الحاصل مما قبل زوال العذر لا يقال فيه أنه عذر يباح معه الفطر لانه
يقتضي أن فطرهما مباح وليس كذلك فلم يندخل في كلامه والحاصل أن الأصل أن الجنون والمعمى عليه
والمكروه من أهل الإباحة فكل منهما وإن كان له سدر لكنه غير مباح للفطر مع العلم بخلاف المضطر فهو مكلف
وعذره مباح لاختياره وحينئذ فالجنون والمعمى عليه والمكروه لم يندخلوا في منطوق يباح له الفطر ولا في
مفهومه (قوله لم تبيت الصوم) لا مفهوم له بل له وطؤه ولو يبتنه لأنها لا تؤمر بالصوم لأوجوبها ولا بدأ كذا
قر رشيخنا ولا يقال هي وإن لم تؤمر بالصوم لأوجوبها ولا بدأ بالكن إذا يبتنه انعقد تطوعاً كما مر عن ح لانا
قمر لسيأتي للمصنف أنه ليس للمرأة التي يحتاج لها زوجها أن تطوع بالصوم بغير إذنه فان تطوعت به بغير إذنه
كان له إفساده عليها (قوله أو كفرة) قال عقب ولو صائمة في دينها وفيه نظر بل إذا كانت صائمة في دينها
لا يفطرها في سماع أصبغ من ابن القاسم أن النصرانية إذا كانت صائمة في دينها لا يفطرها زوجها المسلم
قال ابن رشد وهذا مما لا خلاف فيه إذ ليس له أن يمنعها من التشريع دينها اه بن (قوله عن فضول
الصلاة) أي عن الكلام النازل الزائد على الحاجة من المباح فخرج ذكر الله (قوله قبل الصلاة) أي قبل
صلاة المغرب كما قال مالك لأن تعليق القلب به يشعل عن الصلاة ثم عشي بعدها وأما حديث إذا حضر
معاء والعشاء فابدأ بالعشاء فلم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة على خلافه وأخذ به الشافعي وحل العشاء على
ظاهره من الأكل الكثير وحله بعض المالكية على الأكل الخفيف الذي لم يطل كلاث غترات أو زيبات
فهو خير محتات لما فيه مآلك (قوله فتمرات) أي في معناه من الحلويات لأن السكر وما في محتاته من الحلاوة
يتقدم على الماء والخمر يتقدم على ماء ذكر (قوله حسوات) جمع حسوة كدنية ومديات والفتح في الجمع لغة
والسوة ملء الفم من الماء (قوله وكون ما ذكر ورا) ظاهره ولو واحدة وهو كذلك فهي أفضل من الاثنين
والثلاث أولى منهما (قوله وندب أن يقول) أي بعد فطره على ما ذكر (قوله وبأخير السحور) هو بالضم
فعل بالفتح ما يؤكل آخر الليل والمراد هنا الأول لقرنه بالفطر ولأنه الموصوف بالتأخير وقوله وتأخير السحور
أي لثلاث الأخير من الليل ويدخل وقت السحور نصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل فقد ورد أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يؤخره بحيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قدر ما يقرأ الناري خمسين آية وتلى
بم ألفناه أن الأكل قبل نصف الليل ليس سحوراً (قوله وصوم بسفر) أي يندب للمسافر أن يصوم في سفره
لمنع لفطر وسيأتي شروطه لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم ويكره الفطر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من
تمامها ذلك إبراء بما بالصر وعدم رأتهم بالفطر فإن قلت ما ذكره المصنف من ندب الصوم بالسفر
بعارضه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر قلت الحديث محمول على صوم النفل أو القرض
أذا شق ويرى الحديث بالإجماع والميم (قوله أن علم دخوله بعد الفجر) أي أول النهار (قوله وهو يكفر
س بن الخ) أي كذا ورد ذلك الحديث الصحيح قال بعضهم يؤخذ منه أن من صام يوم عرفه لا يعوت في العام
الذي لان التكفير بشعر بجميائه ومنه ورد ذوب منه تأمل ثم أن قوله وندب صوم يوم عرفه الخ المراد تأك
الندب ولا فالصوم مطلقاً سبب (قوله واليوم الثامن) أي وهو يوم التروية وقوله يكفر أي يكفر صومه
سنة مضية وهذا قول القرافي في ح أن صومه يكفر شهراً (قوله عطف عام على خاص) لاهاشالة ليو
وهو التاسع من ذي الحجة وهو كفر ستين سنة ماضية وسنة مستقبله واليوم الثامن يكفر سنة (أن لم يحج) وكره حاج صومه ما للفقوى على
الوقوف والدعاء (وعشر ذي الحجة) عطف عام على خاص وفي تسميتها عسراً

تغليب أو من باب إطلاق اسم الكل على الجزء واختلف هل كل يوم من بقية التسع يكفر سنة أو شهرين أو شهرا (وعاشورا وناسوعا) بالمد
فيهما وقدم عاشورا لأنه افضل ٤٣٢ من ناسوعا لأنه يكفر سنة ويندب فيه تسعة على الأهل والأقارب واليتامى بالمعروف

عرفة وكان الأولى أن يقول من عطف الكل على الجزء أذ عشر ذى الحجة ليس عاماتاهل (قوله تغليب) أي
لأنها تسعة في الحقيقة أذ العاشر وهو يوم العيد لا يصام والأولى حذف قوله تغليب والاقتصار على ما عداه
لأنه هنا (قوله من بقية التسع) أي غير الثامن والتاسع وأما ما تقدم من ما يكفره كل واحد منهما وقوله
يكفر سنة أي وهو قول القرافي وقوله أو شهرين أي وهو قول تن وقوله أو شهرا أي وهو قول ح (قوله
وعاشورا) هو عاشر المحرم وناسوعا تسعة (قوله وقدم عاشورا) أي مع أن ناسوعا سابق في الوجود على
عاشورا (قوله لأنه) أي عاشورا يكفر سنة أي ذنوب سنة من الصغائر فإن لم يكن صغائر حنت من كبار سنة
وذلك التخصيص موكول لفضل الله فإن لم يكن كبارا رفع له درجات (قوله ويندب فيه تسعة الخ) اقتصر عليها مع
أنه يندب فيه عشر خصال جمعها بعضهم في قوله

صم صل صل زرع المائم اغتسل * راس اليتيم امسح تصدق واكتحل

وسع على العيال قلم نظفرا * وسورة الاخلاص قل القاتل

لقوة حديث التوسعة دون غيرها (قوله ورجب) اعترض ح ذ ك رجب بما نقله عن ابن حجر بأنه لم يرد في
فطر رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين حديث صحيح يصلح للحجة انظره ولذا قال ولو قال المصنف
والمحرم وشعبان لوافق المنصوص اه وبه يعلم أن قول الشارح تبع العبق وندب بقية الأربعة غير منصوص
قال ح وذ ك رابن عرفة في الأشهر المرغب فيها شوا الأول اراه في كلام غيره من أهل المذهب لكن وقفت في
الجامع الكبير للجلال السيوطي على حديث ذكره فيه ونصه من صام رمضان وشرا الأول الأربعة والخميس
دخل الجنة انظر بن (قوله وندب قضاؤه) انظر هل ندب القضاء خاص بما إذا امسك بقيته اما إذا لم يمسن
فانه يجب القضاء او عام فيمن امسك بقية اليوم او افطره وهو الظاهر من كلامهم كما قال شيخنا (قوله ولم
يجب) أي الامساك مع أن وجوب الامساك هو مقتضى القاعدة السابقة في قوله وزوال عذر يباح له
الفطر مع العلم بمرضاة لأن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة على الصحيح (قوله لم يلزم تنابعه) أي وأما
الصوم الذي يلزم تنابعه فتتابع قضاؤه واجب ما عدا رمضان (قوله وتمتع) أي أن المتمتع يلزمه دم أو صوم
عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لبلده فقوله وثلاثة الخ الأولى حذفه لاغتناء التمتع عنها (قوله وصيام
جزاء) أي إذا قل صيدا وهو محرم ولم يكن له مثل من النعم وقوم بطعام واراد أن يصوم عن كل مدبوما (قوله
بكصوم تمتع او قران) أي إذا عجز عن دم التمتع او القران مثلا واراد الصوم قدمه على قضاء رمضان (قوله
لجواز تأخير القضاء لشعبان) أي قضاء رمضان وسع وصوم التمتع وما معه مضيق والناسدة تقديم المضيق
على الموسع (قوله فأمل) امر بالتأمل إشارة إلى أن العلة أنما تحصر في صوم التمتع لأن في صوم القران وجزاء
الصيد فضيها قصور على أن تلك العلة فيها شيء وهو أنه قد يقال الفصل غير مضر على أنه قد وقع فيه الفصل
بالرجوع لبلده (قوله وندب فدية لهرم وعطش) ما ذكره المصنف من ندب الفدية لهما هو المشهور بخلافه
لما في المواق عن النخعي من أنه لا شيء عليهما وللعطش أن يتناول غير الشرب كما تقدم أن المضطر لا كل أو
الشرب إذا اكل أو شرب لا يندب له امساك بقية اليوم بل له تناول كل شيء خلا لما نقله ح عن مختصر
الوقار أن المتعطش يشرب إذا بلغ الجهد منه ولا يعدل عن الشرب إلى غيره (قوله ولا فدية) أي لا وجوبا
ولا ندبا (قوله وصوم ثلاثة من الأيام) أي غير معينة وهذا زيادة على الخميس والاشنين لأنهما مستحبان
مستقلان (قوله أول يومه الخ) أي لأن الحسنة بعشرة أمثالها فالأول بحسنة وهي بصوم عشرة
أيام وحادي عشره أول العشرة الثانية وحادي عشره أول العشرة الثالثة فإذا صام أول يوم من كل شهر
وحادي عشره وحادي عشره فمكانه صام الدهر والحكم للعالم فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ه تقرير

(و) ندب صوم (المحرم
ورجب وشعبان) وكذا بقية
الحرم الأربعة وفضلها
المحرم فرجب فذو القعدة
والحجة (و) ندب (امساك
بقية اليوم لمن اسلم) لتظهر
عليه علامة الاسلام
بسرعة (و) ندب (قضاؤه)
وإيجب ترغيبه في الاسلام
(و) ندب (تعجيل القضاء)
لمافات من رمضان لأن
المبادرة إلى الطاعة أولى
وابراء الذمة من القرائض
أولى من النافلة (وتابعه)
أي القضاء (ككل صوم لم
يلزم تنابعه) يندب تنابعه
ككفارة عيّن وتمتع وصيام
جزاء وثلاثة أيام في الحج
(و) ندب (بدء بكصوم
تمتع) وقران وكل نقص في
حج على قضاء رمضان أي
إذا اجتمع صوم كالتمتع
وقضاء رمضان ندب
تقديم صيام التمتع ونحوه
قبل صوم القضاء لجواز
تأخير القضاء لشعبان
وندب البسداء بما ذكر
ليصل سبعة التمتع بالثلاثة
التي صامها في الحج فلا بد
بقضاء رمضان لفصل بين
جزأ صوم التمتع فأنه
(أن لم يضق الوقت) على

عدوى

قضاء رمضان والأوجب تقديمه (و) ندب (فدية) وهي الكفارة الصعري مد عن كل يوم

(طرم و...) (ن) تكسر لرا الطاء أي لا يقدرا أحدهما على الصوم في زمن من الأزمنة فإن قدر في زمن ما أخاليه ولا فدية لأن من عا

الافدية عليه (و) ندب (صوم ثلاثة) من الأيام (من كل شهر) وكان مالك يصوم أول يومه وحادي عشره

وفرا من التحديد وهذا
اذا قصد صومها بعينها
وامان كان على سبيل
الاتفاق فلا كراهة
(كسته من شوال) فتكره
لمقتدي به متصلة برمضان
متابعة واطهرها معتقدا
سنة اتصالها (و) كره
للصائم (ذوق ملح) لطعامه
ليسترا اعتداله ولو لصانع
وكذا ذوق عسل ونخل
ونحوهما (و) كره مضغ
(علك) وهو ما يعلك اي
يمضغ كتمر لصبي مثلاً
ومضغ لبان (ثم يحجه) قبل
ان يصل منه شيء الى حلقه
فان وصل قضى فقطان لم
يتعمداً والا كفر ايضاً
(ومداواة حفر) بفتح
الفاء وسكونها وهو فساد
اصول الاسنان (زمنه)
اي الصوم وهو النهار
ولا شيء عليه ان سلم فان
ابتلع منه شيئاً غلبه قضى
وان تعمد كفر ايضاً (الا
لخوف ضرر) في تأخير
لليل بحادث مرض او
زيادته او شدة تألم وان لم
يحادث منه مرض فلا
تكراه بل تحب ان خاف
هلا كآوشدة اذى (و)
كره (نذر) صوم (يوم
مكرر) ككل خميس
لانه يأتي به على كسل فيكون
لغير الطاعة اقرب ولا

عدوى (قوله وحادي عشر به) كذا قاله تحت الاوله وعاشره ويوم عشريه كافي الشارح بهرام عن المقدمات
كذا في عقب قال بن مثله في ح عن المقدمات والذخيرة وباللعجب كيف يكون ما لثت ارجح مما في المقدمات
ويمكن ان يقال ان ما لثت قد تأيد عند عقب نقلاً كما تأيد بما ذكرناه من المناسبة وقد قالوا ان الدراية كانت
اغلب على ابن رشد من الرواية (قوله اي ايام اللیالی البیض) اي فقد حذف المضاف للموصوف والموصوف
وقوله ثالث عشره اي الشهر ونالياه وصفت اللیالی المدكورة بالبیض لشدة نور القمر فيها وقوله وفرا الخ
الاولى تقديم هذه العلة على قوله مخافة الخ (قوله اذا قصد صومها بعينها) بان اعتقد ان الثواب لا يحصل الا
بصومها خاصة (قوله وامان كان على سبيل الاتفاق) بان قصد صيامها من حيث انها ثلاثة ايام من الشهر
اه تقرير عدوى (قوله لمقتدي به) خوفاً من اعتقاد العامة وجوبها ونظر التقيد به مع ما في ح عن مطرف
من انه انما كره ما لك صومها الذي الجهل خوفاً من اعتداده وجوبها اه بن (قوله معتقداً سنة اتصالها) اي
معتقداً ان الثواب لا يحصل الا اذا كانت متصلة واعلم ان الكراهة مقيدة بهذه الامور الخمسة فان اتنى قيد
منها فلا كراهة وعلى هذا يحمل خبر ابي ايوب من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال فكانما صام الدهر
الحسنة بعشرة امثالها فشهري رمضان بعشرة اشهر وستة ايام شهر بن تمام السنة اه كذا قال بعضهم
وتبعه شارحنا وبحث فيه شيخنا بان قضيته انه لو اتنى الاعتداه لم يكره ولو خيف عليه اعتقاد الوجوب
وليس كذلك وقضيته ايضاً انه لو اتنى اطهارها لم يكره ولو كان يعتقد سنة اتصالها وليس كذلك بل متى
اطهرها كره له فعلها اعتقد سنة اتصالها والا وكذا ان اعتقد سنة كره فعلها اطهرها او لا فكان الاولى
ان يقال فيكره لمقتدي به ولو لم يخاف عليه اعتقاد وجوبها ان صامها متصلة برمضان متتابعة واطهرها او
كان يعتقد سنة اتصالها فتأمل (قوله ومضغ علك) اشار هذا الى ان علك معمول لمخدوف لا عطف على ملح
لان العلك لا يذوق اللهم الا ان يضمن ذوق معنى تناول تأمل (قوله ثم يحجه) يحتمل انه من تيممه تصوير المسئلة
وحينئذ يقر بان نصب لانه من عطف الفعل على المصدر الصريح ويحتمل ان يكون مستأثفاً فيقر بالرفع
اي واذا وقع ونزل وذوق الملح او مضغ العلك فيمجه اي وجوباً وعليه فان امسكه بفيه ولم يتلع منه شيئاً حتى
دخل وقت الغروب فهل يأثم ام لا اه عدوى (قوله ومداواة حفر زمنه) مفهومه جوار مداواته ليسلافان
وصل لحلقه نهارة فهل يكون مثل هبوط الكحل نهارة ام لا وهو الطاهر لان هبوط الكحل ليس فيه وصول
شيء من الخارج الى الجوف بخلاف دواء الحفر اه عدوى (قوله ولا شيء عليه ان سلم) اي من وصول شيء من
الدواء لحلقه وقوله فان ابتلع منه اي من الدواء المفهوم من مداواة (قوله الانخوف ضرر) من ذلك غرل
الكائن للنساء اذا كن رقة فيكره هن ذلك ما لم تضطر المرأة لذلك والا فلا كراهة وهذا اذا كان طعم تحليل
كالذي يعطن في المبلات واماما كان مصر يا اي يعطن في البحر فيجوز مطعماً كافي ح وغيره ومن ذلك حصاد
الزروع اذا كان يؤدي للفطر كره ما لم يضطر الحصاد لذلك واما رب الزرع فله الخروج للوقوف عليه ولو ادى الى
الفطر لان رب المال مضطر لحفظه كافي المواق عن البرقي اه بن (قوله في تأخير) اي في تأخير الدواء اي في
تأخير استعماله ليلاً وقوله وان لم يحدث منه اي من التألم (قوله فيكون لغير الطاعة اقرب) اي وايضاً لان
التكرار منظره التكرار (قوله ولا مفهوم الخ) قد يقال ان المصنف اقتصر على اقل ما يكره فاذا كان اقل ما يكرر
نذر صومه مكرها كان المكرر اكثر اولى بالكراهة (قوله اذ مثله اسبوع) اي كتموله لله على صوم اسبوع من
كل شهر والله على صوم كل رجب والله على صوم كل عام فيه خصب بسم الله من جملة الصيام المكره كما
قال بعضهم صوم يوم المولد الحمدي الحاقه بالاعباد وكذا صوم الضيف بغير اذن رب المنزل قاله في المص (قوله
والا فلا) اي والا بان كان الاسبوع او الشهر او العام معيناً فلا كراهة (قوله وكره مقدمة جماع) اي لشخص
شاب اول شيخ رجلاً كان او امرأة (قوله كقبلة وفكر ونظر) اي ومباشرة وملاعبة وجمع المصنف بين المثاليين
لانه لو اقتصر على القبلة اتوهم عدم الكراهة في الفكر لانه دون القبلة ولو اقتصر على الفكر اتوهم ان القبلة

مفهوم ليوم اذ مثله اسبوع او شهر او عام مكرر ركلاً والا فلا كراهة (و) كره (دومة جماع كقبلة وفكر) ونظر

منى ومذى (والا) تعلم بان
 شك واولى ان علم عدمها
 (حرمت) مقدمة الجماع
 لان قوههم عدم السلامة
 (و) كرهت (حجامة
 مريض) ان شك في السلامة
 فان علمها جازت وان علم
 عدمها حرمت (قط) اى
 لا يصح فلا تكره حجامة
 ان شك في سلامته واولى
 ان علمها فان علم عدمها
 حرمت فالفرق بين المريض
 والصحيح حالة الشك (و)
 كره (تطوع) صيام (قبل)
 صوم (نذر) غير معين
 (او) قبل (قضاء) وكفارة
 بصوم واما المعين فلا يكره
 التطوع قبله ولا يجوز
 التطوع في زمنه فان فعل
 لزمه قضاؤه لانه قوته لغير
 عذر (ومن) علم الشهور و
 (لا يمكنه رؤية) للهلال
 (ولاستيرعا) من اخبار
 به (كاسير) ربه - جيون
 (كل الشهور) اى بنى في
 صيام رمضان بعينه على
 ان الشهور كلها كاملة كما
 اذا تولى غيمها وصام
 رمضان كذلك فهذا حيث
 عرف رمضان من غيره
 ولم يلبس عليه الشهور
 وانما التبت عليه معرفة
 كمال الاهلة (وان التبت)
 عليه الشهور فلم يعرف
 رمضان من غيره

حرام لانها اندم ان ظاهر المصنف كراهه الفكر والنظر اذا علمت السلامة ولو كانا غير مستدامين لكن قال
 الشيخ ابو على المساوى وكلامه يدل على ان النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان اذا علمت السلامة خلافا
 لظاهر المصنف ثم ان محل كراهه ما ذكر من القبلة والنظر اذا كانا بقصد لذة لان كانا بدون قصد هاهنا وكان
 القبلة لوداع اورجة والا فلا كراهه ثم ان ظاهر المصنف كراهه المقدمات المذكورة اذا علمت السلامة وانه
 لاشئ عليه ولو حصل اعطاف وهور واية اشهب عن مالك في المدونة وهو المعتمد وروى ابن القاسم عنه لزوم
 القضاء وقال ابن القاسم بالفرق بين المباشرة فيقضى وما دونها فلا قضاء عليه وهذا القول انكره سحنون كذا
 في بن نفل عن البيان (قوله ان علمت السلامة) اى او ظنت وقوله واولى ان علم عدمها اى او ظن عدمها واولى
 انه ان امذى بالمقدمات المذكورة في حالة الكراهة او في حالة الحرمة فاقضاء اتفاقا فان حصل عن ظن او
 فكر من غير قصد ولا متابعة ففيه قولان اظهرهما انه لا قضاء عليه وان ارسل في حالة الحرمة تلزمه الكفارة
 اتفاقا وفي حالة الكراهة ثلاثة اقوال اصحها قول اشهب انه لا كفارة عليه الا ان يتابع حتى ينزل والثاني
 قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقا والثالث الفرق بين اللبس والقبلة والمباشرة وبين النظر
 والتفكير فالانزال الناشئ عن الثلاثة لاول موجب للكفارة مطلقا والناشئ عن الاخيرين لا كفارة فيه
 الا ان يتابع ذلك حتى ينزل وهذا القول هو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة انظر بن فان شك في الخارج
 منه في حاة العهد امذى اومى فالظاهر انه لا يجزى على العمل لان الكفارة من قبيل الحدود فتدبر بالشك
 خصوصا والشافعى لا يراها في غير مغيب الحشفة كما هو اصل مصنفه في الميج (قوله ان شك في السلامة) اى
 من المرض الموجب للفطر (قوله فان علمها جازت) اى وكذا اذا ظنها وقوله وان علم عدمها حرمت اى وكذا
 اذا ظن عدمها او زاد بالعلم ما يشمل الظن وكذا يقال فيما بعد (قوله فالفرق) اى حاشا ان المريض والصحيح
 اذا علمت سلامتهما او ظن جازت الحجامة لهما وان علم او ظن عدم السلامة لهما حرمت لهما وفي حالة الشك
 تكره للمريض وتجوز للصحيح وهذا الذى قاله الشارح مثله في ح عن ابن ناجي فانما لانه المشهور وظاهر المدونة
 والرسالة استواء المريض والصحيح في الكراهة حالة الشك ثم ان محل لمنع اذا لم يحش بتأخير حاله حلا كما
 شديد اذى والاوجب فعلها وان ادت للفطر ولا كفارة عليه والفصادة كالحجامة كما قال ح (قوله وكره تطوع
 بصيام) حاصله انه يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب كالمندور والقضاء والكفارة وذلك لما يلزم من
 تأخير الواجب وعدم فورته وهذا بخلاف الصلاة فانه يحرم كالتقدم وظاهر المصنف الكراهة مطلقة سواء
 كان صوم التطوع الذى قدمه على الصوم الواجب غير مؤكدا او كان مؤكدا كما شورا وتاسع المجتهو هو ذلك
 على الرابع في ان عرفة ابن رشد في ترجيح صوم يوم عرفة قضاء او تطوعا نائها سواء والارجح الاول يعنى انه
 اختلف في صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء فقيل ان صومه قضاء ارجح وافضل من صومه تطوعا وصومه تطوعا
 مكروه وقيل بالعكس وقيل هما سواء لارجحية لاحدهما على الآخر والارجح القول الاول وهو اولى سماح
 ابن القاسم واختاره سحنون والقول الثانى سماع ابن وهب والقول الثالث آخى سماع ابن القاسم * والى ان
 من عليه قضاء من رمضان يبدأ بهما ويحرم العكس كذا في المواق (قوله فلا يكره التطوع قبله) اى لانه
 لا اثر له قبل زمنه اعدم اشتغال الذمة به (قوله ولا يجوز التطوع في زمنه) اى ان عرفة من الزمان للنذر (قوله فان
 فعل لزمه قضاؤه) اى عذر فعل التطوع قال الشيخ سالم وانظر هل تطوعه صحيح ام لا لعين الزمن اعبه
 والظاهر الاول لصلاحيه الزمن في ذاته للعبادة بخلاف التطوع في رمضان لان ما عينه الشارع اقوى بما
 عينه الشخص قاله شيخنا (قوله كمال الشهور) اى الواجب في حقه ان يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا دخل
 رمضان على من تفتى ذلك السد صاموا كذلك ثلاثين (قوله كما اذا تولى غيمها) اى كما اذا تولى لغيره
 في شهور كثيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا انعم السماء بجادى الا حرة ورجب وشعبان ورمضان
 وكل عدة هذه الشهور ثم تبين له من اهل المعرفة ان الثلاثة الاول باقصة قضى لانه يوم تبين

عرف الالهة ام لا (وظن

شهر) انه رمضان (صامه والا) يظن بل تساوت عنده الاحتمالات (تخير) شهر او صامه فان فعل ما طلب منه فله احوال اربعة اشار لا ولها بقوله (واجزا ما بعده) اي ان تبين ان ما صامه في سورتي الطن والتخير هو ما بعد رمضان اجزاويكون قضاء عنه ونابت نية الاداء عن القضاء ويعتبر في الاجزاء مساواتهما (بالعدد) فان تبين ان ما صامه شوال وكان هو رمضان كاملين او ناقصين قضى يوما عن يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وبالعكس لاقضاء وان تبين ان ما صامه الحجة فانه لا يعتد بالعيد واما التشرى ولثانها وثالثها بقوله (لا) ان تبين ان ما صامه (قبله) ولو تعددت السنون (او) بقى على شكه (في صومه) لظن وتخير فلا يجزئ فيها وقال ابن المباحشون واشهب وسحنون يجزئيه في البقاء على الشك لان فرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه ورجحه ابن يونس ولرايعها بقوله (وفي) الاجزاء عند (مصادقته) في صومه تخيرا وهو المعتمد وعدمه (تردد) فان صادف في صومه ظنا

ان الثلاثة التي افطرها من آخر شعبان من رمضان وان الثلاثة التي صامها في آخر رمضان هي يوم العيد وتاليه (قوله عرف الالهة) اي بان كان يراه لكن لا يعرف هلال اي شهر هو وقوله ام لا اي بان كان محبوسا تحت الارض ولم يعرف هو في اي شهر (قوله وظن شهر) اي وترجح عنده شهر انه رمضان ان قلت كيف يحصل له الظن مع ان المصنف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا لبس مع الظن قلت مراده بالالتباس عدم التحقق اي فان لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقق صادق بالظن (قوله تخير شهر الخ) هذا اذا تساوت جميع الشهور عنده في الشك فيها كافي ح والظاهر ان الاكثر كالكل بل ما زاد على الاربعة كالكل اخذ من تحديدهم السير بالثلث في غير موضع واما الوشك في شهر قبل صومه هل هو شعبان او رمضان وقطع فيما عداهما بانه غير رمضان صام شهرين لان كلاما من الشهرين محتمل لكونه رمضان والذمة لا تبرا الا يبين فاذا صام الشهرين صادف رمضان ولا محالة وكذا الوشك هل هو شعبان او رمضان او شوال فانه يصوم شهرين ايضا فاذا صامهما فلا بد وان صادف رمضان ولو شك في شهر هل هو شوال او رمضان صامه فقط لانه ان كان رمضان فلا اشكال وان كان هو الا كان قضاء له نعم يلزمه ان يقضى يوما عن العيد لان القضاء على احتماله بالعدد ولو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان صام ثلاثة اشهر وكذا يقال في اكثر كمال الوشك هل هو رجب او شعبان او رمضان او شوال وبالجمله الشك في رمضان وما بعده يكفيه شهر والشك في رمضان وما قبله يزيد على ما قبله شهرا فاذا زاده فاما ان صادف رمضان او قضاءه وما ذكره المصنف من تخيره شهر اذا تساوت عنده الاحتمالات ولم يظن شهرا هو المشهور وقال ابن بشير يلزمه صوم سنة قيا على صلاة اربع في التباس القبلة وقرق المشهور بعظم المشقة هنا (قوله) فان فعل ما طلب منه) اي من صومه ما ظن انه رمضان او ما تخيره (قوله فله احوال اربعة) لانه اما ان يتبين له ان الشهر الذي ظنه وصامه او تخيره وصامه رمضان او بعده او قبله او يستمر باقيا على التباسه وعدم تحققه شيئا (قوله مساواتهما بالعدد) بأن يكون ايام ذلك الشهر الذي صامه مساوية لايام رمضان في العدد (قوله فانه لا يعتد بالعيد واما التشرى) اي فيقضى اربعة ايام ان كان رمضان والحجة كاملين او ناقصين على ما مر (قوله لا قبله) اي لا ما صامه قبله فلا يجزئ فالمعطوف بلا محذوف وهو ما الموصولة وحينئذ فلا عاطفة لمفرد على مفرد وظاهر صنيع الشارح انه من عطف الجمل مع ان لا لا تعطف الجمل الا ان يقال حل الشارح حل معنى لاحل اعراب فتأمل (قوله ولو تعددت الخ) اي هذا اذا كان ذلك في سنة واحدة باتفاق بل وان كان في سنتين متعددة فلا يجعل شعبان الثاني قضاء عن رمضان الاول لعدم نية القضاء ولا قضاء عن رمضان الثاني لتقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور بخلافه لعل الملك حيث قال اجزا ما صامه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام الاول والقول الاول مبني على ان نية الاداء لا تنكفي عن نية القضاء والقول الثاني مبني على انها تنكفي عنها (قوله او بقى على شكه) اي التباسه وعدم تحققه شهر فلا يجزئ عند ابن القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرا الذمة الا يبين ويجزئ عند اشهب وابن المباحشون وسحنون ورجحه ابن يونس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وهذا هو المعول عليه ولم يحل اللخمي خلافه حيث قال وان لم يتبين له شيء ولا حدث له امر يشككه سوى ما كان عليه اجزا صومه وان شك هل كان ما صامه رمضان او بعده اجزا وان شك هل كان رمضان او قبله قضاء (قوله وفي الاجزاء الخ) اي وهو ما جزم به اللخمي ونسبه في النوادر لابن القاسم (قوله وعدمه) اي وهو ما نسبته ابن رشد لابن القاسم ووجهه مع انه اذا تبين انه بعده يجزئ ان ما صادف من الاداء وما بعده من القضاء يغتفر في القضاء ما لا يغتفر في الاداء (قوله تردد) اي بين ابن رشد وابن ابي زيد في النقل عن ابن القاسم في البيان فان علم انه صادف لم يجزه على مذهب ابن القاسم ويجزئيه على مذهب اشهب وسحنون ونقل في النوادر عن ابن القاسم الاجزاء اذا صادف وكذا صدر صاحب الاشراف بذلك قاله في التوضيح اه قال بن ولوا قصر المصنف على الاجزاء لكان اولي لضعف القول بعدمه وذكر

ما يدل لذلك فأنظره (قوله) فحزم اللغمي بالأجزاء من غير تردد) ظاهره ان التردد أعمها وفيمن اختار شهرا وصامه والحق ان التردد في الطمان أيضا وان حزم اللغمي بالأجزاء فيها وكلام البيان يفيد ان الطمان مثل الشاك في جريان الخلاف فالأولى حل كلام المصنف على المتخير والطمان كما قاله شيخنا (قوله) أي شرط صحة الصوم (الخ) ما ذكره المصنف هنا من جعل النية شرطا أظهر مما ذكره في الصلاة من جعلها ركنا لان النية القصد إلى الشيء ومعالم ان القصد للشيء خارج عن ماهية الشيء ولأنها لو كانت ركنا لكان التباس بها مشروعا فكانت تجب العبادة بمجرد النية فيما يتعين بالشروع وما تقدم للشارح أول الباب من ان النية ركن فهو تسخير وأشار الشارح به وله ولولم يلاحظ الخ إلى ان الذي يشترط في صحة نية الصوم الفعل لا نية القربة وذلك بان يقصد صوم غد جاز ما بذلك على انه نقل أو قضاء أو عن النذر فان حزم بالصوم ولم يدر بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء انعقد تطوعا وان دار شك بين الأخيرين لم يجز عن واحد منهما ووجب اتعاه لا تعقاده نقلا فيما يظهر من المجمع (قوله من الغروب الخ) بيان الليل فلا تكفي قبل الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لان النية هي القصد وقصد صوم الجزء الماضي من اليوم محال (قوله) فيبطلانها ان استمر للفجر) فيه نظر بل الانعفاء والجنون يبطلان النية السابقة عليهما مطلقا لكن ان لم يستمر للفجر أعيدت قبله والالم يصح وسيأتي ذلك اهـ بن (قوله) أو مع الفجر) المراد بوقوعها مصاحبة لطول الفجر ووقوعها في الجزء الأخير من الليل الذي يعقبه طلوع الفجر وكفت النية المصاحبة للفجر لان الأصل في النية المقارنة للمنوي والحاصل انه لا يشترط في النية هنا المقارنة للفجر بل يجوز تأخيرها عليه إذا تقي بها ليلا والمضرت تأخيرها عنه بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من المارة أو التمسك بالسير على ما مر وعلم ان ما ذكره المصنف من كفاية النية المقارنة للفجر هو قول عبد الوهاب وصوبه اللغمي وان شئت وهو خلاف رواية ابن عبد الحكم انها لا تجزئ ورد ابن عرفة الأول بما حاصله ان النية تقدم على المنوي لاسهامه إليه والقصد مقدم على المقصود والا كان غير منوي واجيب بأن هذه الأمور جعلية وقد اكنى الشارع بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارنتها مع صحة الصلاة بل كلام بن شير وان الحاجب والقرا في يدل على ان المقارنة للفجر هي الأصل لكن للمشقة لم تشترط اهـ بن وعذ يدل على جواز مقارنته النية للفجر ولو لم يقدّمها عليه فقط وكلام المصنف لا يدل على ذلك (قوله) فلا تكفي قبل الغروب ولا بعد الفجر) أي فان اتى بها نهارا بعد الفجر فلا يجزئ ولو في عاشوراء على المشهور خلافا لما قبله الموافق عن ابن يونس من اجزاء النية نهارا في عاشوراء فانه ضعيف كما ذكر ابن عرفة بن وعند الشافعي تصح نية النافلة قبل الزوال وعند احمد تصح نية النافلة في النهار مطلقا الحديث اتى اذن صائم عند قوله عليه الصلاة والسلام هل عندكم من نداء أو للشافعي ان الغداء ما يؤكل قبل الزوال واجاب ابن عبيد البر بأنه مضطرب ولنا عموم حديث اصحاب السنن الاربع من لم يبيت الصيام فلا صيام له والأصل تساوى اقرض والنقل في النية كالصلاة (قوله) يجب تنابعه) صفة أو صلة لما خرج بذلك ما يجوز بقرينه من الصوم كقضاء ايام من رمضان افطر فيها العذر وصيام رمضان في السفر وكفارة اليمين وفدية الأذى والسران والتمتع فلا تكفي فيه النية الواحدة بل لابد من التبييت كل ليلة (قوله) بناء الخ) علة أتول المصنف وكفت نية الخ وقال ابن عبد الحكم لابد في الصوم الواجب المتتابع من النية اكل يوم نظر الى انه كالعبادات المتعددة من حيث عدم فساد ما مضى منه بفساد ما بعده (قوله) وان كانت لا تبطل الخ) أي لانه عبادة لا يتوقف اولها على آخرها بخلاف الصلاة وقوله كالصلاة تشبيهه في المنقضي لافي النفي (قوله) لا مسرود) عذاف على ما من قوله لما يجب تنابعه واعترض بأن شرط العطف بلان لا يصدق احد متعاطفها على الآخر فلا يقال جاء زيد لارجل ولا جاء رجل لازيد والمسروود معناه المتتابع وهو صادق بواجب التتابع وغير واجبه فقد صدق احد متعاطفها على الآخر واجاب شارحنا بأن في كلام المصنف حذف الصفة أي لا مسرود غير

يجزم اللغمي بالأجزاء من غير تردد (وصحته) أي شرط صحة الصوم (مطلقا) فرضا أو نقلا (نية) أي نية الصوم ولولم يلاحظ التقرب لله (مينية) بان تقع في جزء من الليل من الغروب إلى الفجر ولا يضر ما حدث بعدها من اكل أو شرب أو جماع أو نوم بخلاف الانعفاء والجنون فيبطلانها ان استمر للفجر والافلا كما سيأتي ولما كان اشتراط التبييت مشعرا بعدم الصحة اذا قارنت الفجر كما قيل به دفعه بقوله (أو مع الفجر) ان امكن فلا تكفي قبل الغروب ولا بعد الفجر (وكفت نية) واحدة (لما) أي لصوم (يجب تنابعه) كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار وكالتنذر المتتابع كن نذر صوم شهر معين بناء على انه واجب التتابع كالعبادة الواحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز التفريق فكفت النية الواحدة وان كانت لا تبطل بطلان بعضها كالصلاة (لا) صوم (مسرود) أي متتابع من غير ان يجب التتابع شرعا

كأيام اختار صيامها مسرودة (ويوم معين) ككل خميس ولوعينه بالندركل ما لا يجب تبايعه كقضاء رمضان وكفارة اليمين وفدية الأذى وصيام
رمضان بسفر أو مرض كأي شيء فلا بد من تجديد النية لكل ليلة (ورويت المدونة ٤٢٧ على الأكفاء) بنية واحدة

(فيهما) أي في المسرودة
واليوم المعين بالندركل
ضحيقة بل قال الخطاب
لم أقف على من رواها
بالأكفاء فيهما وأخرج
من مقدر بقوله يجب
تابعه تقديره ان استمر
أي التابع قوله (لان
انقطع تابعه) أي
وجوبه (بكم مرض أو
سفر) فلا تكن النية
الاولى ولو استمر صامها
بل لا بد من التبيت كل
ليلة وهو مفهوم قوله لما
يجب تابعه وأدخلت
الكاف مفسد الصوم
كحيض ونفاس وجنون
واغما (و) محتمه
(بنقاء) من حيض
ونفاس وأفاد انه شرط
وجوب أيضا بقوله
(ووجب) الصوم (ان
طهرت) أي رأت علامة
الطهر من قصة أو جفوف
ولولمعادة القصة (قبل
الفجر وان لحظة) بل ان
رأت علامة الطهر مقارنة
للفجر ونوت حيث نصح
صومها اخذا مما قدمه
(و) وجب عليها الصوم
(مع القضاء) له أيضا
(ان شكت) هل طهرت
قبل الفجر أو بعده (و)
صحته (بعقل) فلا يصح
من مجنون ولا مغشى

وأوجب التابع فصيح العطف (قوله) كأيام اختار صيامها مسرودة) أي كما إذا نوى صوم رجب مثلاً فلا بد
من التبيت كل ليلة ولا يكتفي فيه النية الواحدة وكذا يقال فيما بعده من المعين (قوله) ويوم معين) ظاهره
سواء عينه بالندركل أو بالنية كما قال الشارح وهو ما يفيد كلام ابن يونس كافي المواق خلافاً لابن الحاجب من
تقييده بالنوى وأقره في التوضيح اهـ بن (قوله) بسفر) قيد في قوله وصيام رمضان (قوله) أي في المسرودة
واليوم المعين (الخ) أي لمشابهة كل منهما لرمضان أما المسرودة فلا نه بالتتابع يحصل له الشبه بـ رمضان في
مطلق التابع وأما المندور المعين فلو جوبه وتكرره وتعين زمانه أشبه بـ رمضان فيما ذكر (قوله) ولو استمر
صامها) أي هذا إذا فطر للمرض والسفر بل ولو استمر صامها وهذا هو المعتمد كافي العتية خلافاً لما في المبسوط
من أن المريض والمسافر إذا استمر صامها فإنه لا يحتاج لتجديد نية بقي من أفسد صومه عامداً فهل يحتاج لنية
أولاً ينقطع تابعه والظاهر الأول كما قال ح كان من بيت الفطر ولو ناسياً يحتاج إلى تجديد لها إلا أن أظفر
نهاراً ناسياً فلا ينقطع تابعه ومن أظفر مكرهاً حكمه عند اللخمي حكم من أظفر ناسياً وعند ابن يونس حكم
من أظفر لمرض اهـ عدوى (قوله) كحيض ونفاس (الخ) أي فإذا حصل شيء من ذلك ثم زال فلا تكن النية
الاولى لما بقي بل لا بد من تجديد هاتم يكتفي بنية واحدة لجميع ما بقي (قوله) وبنقاء) جعله شرطاً فيه تسماع
لأنه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد إلا أن الفقهاء كثيراً ما يتساهلون فيطلقون على عدم المانع
شرطاً (قوله) ولولمعادة القصة) أي فعادة القصة لا تنتظرها هنا بل متى رأت أي علامة كانت جفوا أو
قصة وجب عليها الصوم (قوله) صح صومها) أي وإن لم تعتدل إلا بعد الفجر بل وإن لم تعتدل أصلاً لان
الطهارة ليست شرطاً في الصوم (قوله) اخذاً مما قدمه) أي من صحة الصوم بالنية المقارنة للفجر (قوله) ووجب
عليها الصوم مع القضاء (ان شكت) يعني أنها إذا شكت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فإنه يجب
عليها الامساك لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده قال في المنج والظاهر أنه لا كفارة عليها ان لم
تمسك وليس كيوم الشك الطهور التحقق فيه ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤمر بفعل ما شكت في
وقته هل كان الطهر فيه أم لا فإذا شكت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فلا تجب عليها العشاء
واستشكل ذلك بأن الحيض مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة والصوم والشك فيه موجود في كل
منهما فلم وجب الاداء في الصوم دون الصلاة واجيب بأن سلطان الصلاة قد ذهب بخروج وقتها
فلذا لم تؤد بخلاف الصوم فإنه يستغرق النهار فلزم من فيه حرمة فوجب عليها الامساك كمن شك
هل كان أكله قبل الفجر أو بعده (قوله) ان شكت) أراد بالشك مطلق التردد أو ما قبل الجزم (قوله) وان جن
ولو سنين كثيرة فالقضاء) أي سواء كان الجنون طارئاً بعد البلوغ أو قبله على المشهور وهو قول مالك وابن
القاسم في المدونة ورد بـ لو ماروا ابن حبيب عن مالك والمدينين ان فلت السنون كالخسة ونحوها فالقضاء
وان كثرت كالعشرة فلا قضاء اهـ بن (قوله) والاولى التفريع بالقاء) فيه ان القضاء إذا كان بأمر جديد
كما قال الشارح بعد لم يكن مرتباً على شرط العقل فلما نسب انما هو الواو وعن أبي حنيفة والشافعي لا قضاء
على المجنون لان من زال عقله لم يتعلق به وجوب الاداء ووجوب القضاء فرع عن تعلق الوجوب بالاداء
بالسخص لئلا ان الجنون مرض وقد قال تعالى فن كان منكم مرضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فالقضاء
بأمر جديد بدليل الآية (قوله) وما أوأيا ما (الخ) الاولى ابدال يوم بيومين لان تقدير ما قبل المبالغة يومياً يقتضي
ان جنون اليوم لا يجري فيه التفصيل الا في الاغما وسياً في السارح جريانه فيه (قوله) كثيرة) اغما
أقرب لان سنين جمع قلة يصدق على الثلاثة ونحوها مع انها ليست من محل الخلاف (قوله) واغما يومياً (الخ)
حاصله انه متى اغما عليه كل اليوم من الفجر للغروب واغما عليه جل اليوم سواء سلم اوله وهو وقت النية

عليه ولا يجب عليها أيضاً فأعقل شرط فمما لمسا كان في قضاها تفصيل أفاده بقوله (وان جن) والاولى التفريع بالقاء يومياً أو يوماً وسنة
أو سنين قليلة بل (ولو) جن (سنين كثيرة) فالقضاء أي بأمر جديد فلا ينافي ان العقل شرط وجوب كالصحة (واغما يوماً) من فجره لغروبه
(أو جل) ولو سلم اوله (واقوله)

اولا واغنى عليه نصفه اواقله ولم يسلم اوله فهما فالتقضاء واجب في كل هذه الصور الخمس فاذا اغنى عليه قبل الفجر ولو بلحظة واستمر بعده ولو بلحظة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فان اغنى عليه نصف اليوم اواقله وسلم اوله فلا قضاء فهما فالصور سبعة يجب القضاء في خمسة وعدمه في اثنين (قوله والمراد الخ) تفسيره الاقل بهذا بعيد فالاولى للمصنف كما قال ابن عاشر ان لو قال كنصفه اواقله ولم يسلم الخ ليبين ان النصف كالاقل وان القيد خاص بهما اه بن (قوله في الحالتين) اي حالة الاقل الحقيقي وحالة النصف (قوله وان لم يوقعها على الرابع) فيه نظر بل ان جدد النية في وقتها فصحيح والا فلا لان الاغناء والجنون يبطلان النية السابقة عليهما كما تقدم ويدل له قوله لان انقطع تبايعه الخ اه بن (قوله فيه تفصيل الاغناء على التحقيق) اي وترك المصنف التفصيل في الجنون في المدة القصيرة كالיום وعكس في الاغناء فلم يتعرض لكثيره نظرا للغالب فهما (قوله وظاهر النقل الخ) اي لان ابن يونس كافى المواق على التفصيل المذكور في الاغناء بقوله لان المغمى عليه غير مكلف فلا تصح له نية والنائم مكلف لونه تنبه وهذا يدل على ان السكر مثل الاغناء مطلقا وان الغيبة في حب الله مثله مطلقا ايضا وهذا ما استظهره العلامة النفاوي في شرح الرسالة وابن خلافة العبق وخش تبع الاستظهار شيخهما عيج من التفرقة بين الحلال والحرام بفعل السكر الحرام كالاغناء في تفصيله وجعل الحلال كالنوم لان الحرام ادخله على نفسه بخلاف الحلال وفيه ان السكران بحلال لونه ما تنبه بخلاف النائم وقد جعلوا السكر بحلال في الوضوء كالاغناء وحينئذ فلا يظهر ما ذكره (قوله ويترك جاع) قال ح الاحسن كما قال الشارح ان يعد هذا وما بعده من الاركان اذ لم يبق للشروط محل الا ان يراد بالشروط ما لا تصح الماهية بدونه داخل كان او خارجا (قوله في فرج مطبق) سواء كان الفرع قبلا او دبرا وسواء كان ذلك المطبق المغيب فيه مستيقظا او نائما سواء كان حيا او ميتا كان آدميا او بهيمة فلو غيبها بالغ في فرج غير مطبق او غيبها غير بالغ في فرج مطبق او غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطواته بالبالغة حيث لم تكن ولم تعد قال شيخنا واطر لوجامع ليلا ونزل منيه بعد الفجر والظاهر انه لاشئ عليه كن اكله ليلا ثم هبط الكحل لخلقه نهارا واطر هل مثله اذا احتلم وخرج منيه بعد ابتهاه بلذة معتادة (قوله وترك اخراج منى بقطة بلذة معتادة) اي فان اخرجها كذلك فسد الصوم ووجب القضاء والكفارة واحتراز بقوله بقطة بلذة معتادة عن الاحتلام والمنى المستنكح فانه لا اثر لهما (قوله ومضى كذلك) اي بلذة معتادة فاذا اخرجها كذلك فسد الصوم ووجب القضاء (قوله لا بلادة) اي لان اخرج بلادة اصلا او خرج بلذة غير معتادة فلا يفسد صومه وقوله او مجرد الخ اي او حصل مجرد انعاظ فلا يفسد صومه ولو نشأ عن مقدمات على المعتمد وهذا رواية اشهب عن مالك في المدونة خلافا لقول ابن القاسم فيها وروايته عن مالك في العتبية بالقضاء وقد تقرر عند الاشياخ ان رواية غير ابن القاسم عن مالك فيها مقدمة على قول ابن القاسم فيها وعلى روايته في غيرها عن الامام قال بن وهذا الذي تقرر صحيح في نفسه لكن ذكر في التوضيح عن ابن عبد السلام ان قول ابن القاسم بالقضاء في الانعاظ هو الاشهر واعلم ان الخلاف في القضاء في الانعاظ الناشئ عن قبلة او مباشرة فان نشأ عن نظرا وفكر فقال ح الظاهر فيه عدم القضاء اتفاقا ولو استدبر واستدل على ذلك بكلام التنبيهات وابن بشير وغيرهما واطلق في البيان والتحصيل الخلاف اه بن (قوله فان استدعا) اي دعاء اي طلب خروجه اي وخرج بالفعل (قوله ما لم يرجع منه شئ ولو غلبه) اي والا فالكفارة (قوله الا ان يرجع منه شئ) اي غلبة (قوله اي مائع) اي ما يناع ولو في المعدة فان وصل المائع للمعدة من منفذ فال او سافل فسد الصوم ووجب القضاء (قوله فلا يضر) اي ابتلاعه نهارا لانه اخذه في وقت يجوز له فيه اخذه (قوله ولو ابتلعه عمدا) ما ذكره من ان ابتلاع ما بين الاسنان لا يضره ولو ابتلعه عمدا شهرة ابن الحاجب وهو مذهب المدونة كما في التوضيح والمواق عند قوله وذباب وقد استبعد ابن رشد نفي القضاء في العمد والمدونة لم تصرح بعدم القضاء في العمد لكنه يؤخذ من اطلاقها اه بن

بل هي في التحقيق خمسة (لان سلم) من الاغناء اوله بان كان وقت النية سالما ولو كان مغمى عليه قبلها ولو اغنى عليه بعد ذلك (نصفه) اي اليوم فلا قضاء في الحالتين حيث سلم قبل الفجر بمقدار ايقاعها وان لم يوقعها على الرابع حيث تقدمت له النية تلك الليلة ولو باندراجها في نية الشهر والجنون في اليوم الواحد فيه تفصيل الاغناء على التحقيق ولا قضاء على نائم ولو نام كل الشهران بيت النية اوله والسكر كالاغناء وظاهر النقل ولو بحلال وهو ظاهر لانه لا يزول بالايضا فلا يلحق بالنوم خلافا لمن قبله بالحرام وجعل الحلال كالنوم (و) صحته (بترك جاع) اي تغيب حشفة بالغ او قدرها في فرج مطبق وان لم ينزل (و) ترك (اخراج منى) بقطة بلذة معتادة (و) ترك اخراج (مضى) كذلك لا بلادة او غير معتادة او مجرد انعاظ (و) بترك اخراج (ق) فان استدعا فالتقضاء دون الكفارة ما لم يرجع منه شئ ولو غلبه وان خرج منه قهرا فلا قضاء الا ان يرجع منه شئ فالتقضاء فقط ما لم يختر في ارجاعه

(قوله)

فالكفارة ايضا (و) صحته بترك (ايصال متحلل) اي مائع من منفذ عال او سافل والمراد الوصول ولو لم يتعمد ذلك وهذا في غير ما بين الاسنان من طعام واما هو فلا يضر ولو ابتلعه عمدا (او غيره) اي غير المتحلل

كدرهم من منفذ عال فقط بدليل ما يأتي (على المختار) عند اللغمى (لمعدة) متعلق بإيصال وهي من الآدمي بمنزلة الموصلة للطير والكرش
للبيضة (بحقنة بمائع) أي ترك إيصال ما ذكر لمعدة بسبب حقنة من مائع ٤٢٩ في دبر أو قبل امرأة لا تحليل واحترز

بالمائع عن الحقنة بالجماد
فلا قضاء ولا فتائل عليها
دهن وقوله (أو حلق)
معطوف على معدة أي
ترك وصول المتحلل أو
غيره للحلق ولما قيد الحنة
بالمائع علم أنه راجع
للمتحلل ولما أطلق في
الحلق علم أنه راجع لمتحلل
أو غيره لكن بشرط أن
لا يرد غير المتحلل فإن
رده بعد وصوله الحلق
فلا شيء فيه فعلم أن وصول
شيء للمعدة من الحلق
مطلعا أو من منتهى أسفل
بشرط أن يكون مائعا
أو للحلق كذلك مفطر
هذا إذا كان الواصل
للعلق من المائع من الفم
بل (وإن وصل له) من
أنف واذن وعين
كالكمحل نهارا فإن تحقق
عدم وصوله للحلق من
هذه المنافذ فلا شيء عليه
كأن اكتحل لبلا وهبط
للحلق نهارا أو وضع دواء
أودهن في أنفه أو أذنه ليلا
فهبط نهارا أو أشرع كلامه
أن ما يصل نهارا للحلق
من غير هذه المنافذ
لا شيء فيه من دهن رأسه
نهارا أو وجد طعمه في
حلقه أو وضع حناء في

(قوله كدرهم) أي أو حصة فإذا وصل شيء من ذلك للمعدة عمدا أو سهوا فسد الصوم ويجب القضاء بشرط أن
يكون وصوله طامنا من منفذ عال كما قال الشارح (قوله من منفذ عال فقط) أي لا من سافل عن المعدة كدبر
وفرج امرأة وعلم من كلامه أن ما وصل للمعدة أن كان من منفذ عال فهو فسد للصوم سواء كان مائعا أو غير
مائع وإن كان من منفذ سافل فلا يفسد إلا إذا كان مائعا لأن كان جامدا فوصول المائع للمعدة مفسد
مطلقا كان المنفذ عاليا أو سافلا ووصول الجامد لها لا يفسد إلا إذا كان المنفذ عاليا (قوله على المختار) هذا
خاص بقوله أو غيره فلو قال كغيره بالكاف كان أوفق بعادته ونص كلام اللغوي اختلاف في الحصة والدرهم
فذهب ابن الماجشون في المسبوطة إلى أن الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد
القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن يكون متعمدا في قضى لها وأنه بصومه
فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والاول أشبه لأن الحصة تشغل المعدة اشتعلا ما رتص كلب
الجوع واليه أشار المصنف بالمختار اه عدوى (قوله لمعدة) هي ما تنخسف من الصدر إلى السرة (قوله بحقنة
بمائع) أي فإن وصل للمعدة حقنة من مائع وجب القضاء على المشهور ومما يله ما لا ين حبيب من استحباب
القضاء بسبب الحقنة من المائع الواصلة للمعدة من الدبر أو فرج المرأة (قوله أي ترك إيصال ما ذكر) أي
من المتحلل لمعدة بسبب حقنة من مائع أي كائنة من مائع وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء في قوله بحقنة
البيضة متعلقة بإيصال وإن الباء في قوله بمائع بمعنى من متعلقة بمعدوف صفة لحقنة وقوله بسبب حقنة أي
سبب إيصال حقنة كائنة من مائع أي ترك إيصال هذا الكلي المتحقق بسبب إيصال هذا الجزئي أو أن المراد
بالحقنة الاحتقان والباء في قوله بمائع للملابسة (قوله في دبر أو قبل) أي أو في ثقبه تحت المعدة أو فوقها على
نظار (قوله ولا فتائل عليها دهن) أي ولا في فتائل عليها دهن وهو عطف على مقدراى فلا قضاء فيها ولا في
فتائل عليها دهن لحقها كما قال مالك اه عدوى (قوله معطوف على معدة) أي ولا يجوز أن يكون عطفا
على حقنة لأنه ينحل المعنى وترك وصول متحلل لمعدة سواء كان وصوله للمعدة بسبب حقنة أو بسبب مرور
على حلق فيقتضي أن الواصل من الأعلى يشترط فيه أن يجاوز الحلق وهو قول ضعيف والمذهب أن ذلك
لا يشترط وحينئذ فلا يعطف على حقنة بل على معدة (قوله لكن بشرط أن لا يرد غير المتحلل) أي لكن محل
فساد الصوم بوصول غير المتحلل للحلق بشرط أن لا يرد (قوله فإن رده بعد وصوله الحلق فلا شيء فيه) أي
وحينئذ فلا يحصل الفطر بغير المتحلل إلا إذا وصل للمعدة بخلاف المتحلل فإنه يفسد الصوم بمجرد وصوله
للحلق سواء رده أو لا وقد تبع الشارح في ذلك البساطي واختاره في المجمع وفي المواق وح عن التلقين أنه
يجب القضاء بوصول الجامد للحلق كالمتحلل كان الجامد مما يناع أو مما لا يناع وصوبه بن (قوله مطلقا)
أي سواء كان مائعا أو غيره (قوله أو للحلق) عطف على قوله للمعدة وقوله كذلك أي بشرط كونه مائعا وقد علمت
ما فيه (قوله وإن وصل له من أنف) أي تحقيقا أو شكرا واعلم أنه عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال ويكره
عند الشك وقوله واذن وعين أي أو مسام رأس على المعروف لأن ما وصل للمعدة من منفذ عال موجب للقضاء
سواء كان ذلك المنفذ واسعا أو ضيقا بخلاف ما يصل للمعدة من منفذ سافل فإنه يشترط فيه كونه واسعا كالدبر
وقبل المرأة والثقب لا كالدليل وجائفة وهي الحرق الصغير جسد الواصل للبطن وصل للمعدة أولا ثم إن
مقتضى المصنف أن ينش الأذن بعود لاشئ فيه ولو أخرج خراها لأنه لم يصل به شيء للحلق وهو كذلك (قوله
عدم وصوله من هذه المنافذ) أي نهارا وعلم منه أن الكحل نهارا لا يقطر مطلقا بل إن تحقق وصوله للحلق
أو شك فيه فاطر فإن تحقق عدم وصوله فلا يقطر (قوله كأن اكتحل لبلا الخ) مثله في الذخيرة ونصها من
اكتحل ليلا لا يضره هبوط الكحل في حلقه نهارا نقله ابن غازي وفصل ابن هلال فقال في الكحل والحناء
يجوز فعلهما أول الليل ويحرم آخر الليل كالنهار وسئل عن غسل الرأس بالغاسول فأجاب لاشئ فيه على من

رأسه نهارا فاستلعمها في حلقه فلا قضاء عليه وإن كان المعروف من المذهب وجوب القضاء بخلاف من حل رجله بخلع فوجد طعمه في حلقه
أو قبض يده على تلج فوجد البرودة في حلقه فلو قال المصنف

ووصول ما خلق وان من غيرهم او لمعدة من كذبها بخبره من فم على المختار وفي المسئلة مع الاختصار والايضاح (و) بترك ايصال المتصاعد من حرق نحو العود ومثله بخار القدر في وصل للحلق واجب القضاء ومنه (بمحور) بفتح الباء اي الدخان ٤٣٠

فعله في ليل او نهار اه بن (قوله ووصول) اي وترك وصول الخ وقوله وان من غيرهم اي كاتف واذن وعين وقوله او لمعدة من كذب راى من دبر ونحوه من كل منفذ ساقل متسع كما تقدم وقوله كلها اي كوسوله للمعدة بغير مائع من فم (قوله وترك ايصال بخور) اي لحلق (قوله ومثله بخار القدر) اي كآن استنشاق قدر الطعام حتى وصل البخار لحلقه (قوله فم وصل) اي دخان البخور او بخار القدر للحلق وجب القضاء اي لان دخان البخور و بخار القدر كل منهما جسم يتكيف به الدماغ ويتقوى به اي تحصل له قوة كالتى تحصل له من الاكل واعلم ان محل وجوب القضاء بوصول البخور و بخار القدر للحلق اذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صانعه او غيره واما لو وصل واحد منهما للحلق بغير اختياره فلا قضاء لاعلى الصانع ولا على غيره على المعتمد خلافا لمن قال اذا وصل بغير اختياره فلا قضاء على صانعه وعلى غيره القضاء قياسا على ما يأتى في مسئلة تراب الكيل كذا اقر شيخنا (قوله ومنه) اي ومن قبيله اي ومن قبيل البخور الدخان الخ وقوله فانه يصل للحلق اي ويتكيف به الدماغ اي يحصل له به كيفية وقوة وكذلك الدخان الذى يستنشقه به وحينئذ فهو مقطر واما الدخان الذى لا يحصل به فغذاء للجوف كدخان الحطب فانه لا قضاء فى وصوله للحلق ولو تعمد استنشاقه لانه لا يحصل للدماغ به قوة كالتى تحصل له من الاكل (قوله ونحوه) اي كالمسلك والعنبر والزبد والاعطار (قوله فلا يفطر) اي ولو جاءته الرائحة واستنشقه هالان الرائحة لا جسم لها (قوله وترك ايصال قى) اي ترجيع قى او قل س او بلغم لمعدة او لحلقه فان وصل لما ذكره فاقضاء مطلقا وهذا قول سحنون وقوله لكن المعتمد الخ هو قول ابن حبيب مع ابن القاسم قال اللخمي ومحل الخلاف فى البلغم فيما وصل للهوات جع لها وهى اللحمية المشرفة على الحلق فى أقصى الفم فان لم يصل فلا خلاف فى لغوه وان قدر على طرحه ونص ابن عرفة فى لغوا ابتلاع تمامه اي البلغم ولو عمدا بعد امكن طرحه ونقضه اي الصوم قول ابن حبيب مع ابن القاسم قائلا لارافى سمعته عن مالك والشيخ عن سحنون اه وفى المواق ان القول الاول هو الذى عليه اللخمي وابن يونس والبايجى وابن رشد وعياض وقال القباى هو الراجح اه بن (قوله ولو وصل الى طرف اللسان) قال عبق ولائى على الصائم فى ابتلاع ريقه الا بعد اجتماعه فمليه القضاء وهذا قول سحنون وقال ابن حبيب لا قضاء مطلقا هو الراجح اه تقرير عدوى (قوله اي وترك وصول شئ غالب) اي وصحته بترك وصول شئ يغلب سبقه لمصلحة من اثماء مضمضة او رطوبه سواء (قوله بان لم يمكن طرحه) تفسير لكونه غالبا وهذا نص على المتوهم اذ وصول ما امكن طرحه من باب اولى (قوله فى الفرض خاصة) اي فان وصل لمعدة او لحلقه شئ من ذلك فاقضاء فى الفرض خاصة واما وصول اثر المضمضة او السواك للحلق فى صوم النفل فلا يفسده (قوله ونبه على ذلك) اي مع انه يمكن الاستغناء عنه بقوله وترك ايصال متحلل لمعدة او لحلق (قوله وقضى فى الفرض الخ) لما فرغ من الكلام على شروط صحة الصوم شرع فى بيان الامور المترتبة على فطر الصائم وهى سبعة الامساك والقضاء والاطعام والكفارة والتأديب وقطع التتابع وقطع النية الحكمية (قوله مطلقا) اي بكل فطر وصل من اي منفذ على اي وجه كان من عمدا وسهوا وغلبة او اكره اوجب الكفارة ام لا كما قال الشارح (قوله او غلبة) اي بان سبقه المفطر لحلقه (قوله حراما) بان كان لغير مقتض اوجازا بان كان لشدة تألم او لحوق حدوث مرض او زيادته (قوله واما الامساك الخ) حاصل ما ذكره الشارح ان الصوم الذى افطر فيه الشخص اما ان يكون نفلا او فرضا والفرض اما معين او غير معين وغير المعين اما واجب التتابع او غير واجب التتابع فالنفل يجب فيه الامساك ان كان الفطر فيه سهوا وكذا ان كان عمدا على القول المرجوح والفرض المعين كرمضان والسدز المعين يجب فيه الامساك مطلقا اتفاقا وغير المعين الواجب تابعه ككفارة الطهار والقتل يجب فيه الامساك ان كان الفطر سهوا الا فى اليوم الاول فالامساك به مستحب واما الفطر عمدا ففسده واما الذى لا يجب تابعه ككفارة اليمين وقضاء رمضان وجزاء

الدخان الذى يشرب اي يحص بالقصب ونحوه فانه يصل للحلق بل للجوف بخلاف شم رائحة البخور ونحوه من غير ان يبلخل الدخان للحلق فلا يفطر (و) بترك ايصال (قى) او قل س (و بلغم امكن طرحه) اي طرح ما ذكره فان لم يمكن طرحه بان لم يجاوز الحلق فلا شئ فيه (مطلقا) اي سواء كان القى لعله او امتلاء لمعدة فل او كثر تغير ارام لارجع عمدا او سهوا فانه يفطر وسواء كان البلغم من الصدر او الراس لكن المعتمد فى البلغم انه لا يفطر مطلقا ولو وصل الى طرف اللسان للمشفقة (او) وصول اي وترك وصول شئ (غالب) سبقه لمصلحة (من) اثر ماء (مضمضة) او استنشاق لوضوء او حرا وعطش (او) غالب من رطوبة (سواك) مجتمع فى فيه بان لم يمكن طرحه فى الفرض خاصة ونبه على ذلك لئلا يتوهم اغتفارة لطلب الشارع المضمضة والسواك (وقضى) من فطر (فى الفرض مطلقا) عمدا او سهوا او اكره

كالتطوع ان افطر ناسيا كان تعمد على احد القولين وان كان الراجح عدم وجوبه وان كان كالتطوع لم يلزمه وجوبه فان افطر عمدا افلا
امسالة لقساده وان افطر سهوا امسك وجوبا وكل على المعتمد الا اذا كان الفطر اقل يوم فيستحب ان كان تجزأ الصيد وفدية الاذى
وكفارة اليمين وتذمر مضمون وقضاء رمضان مما لا يجب تناجه خير بين الامساك ٤٣١ وعدمه مطلقة او يجب قضاء الفرض (وان)

حصول الفطر (بصب في
حلقه نائما) فعليه القضاء
(كجماعة نائمة) ولم
تشعر به فعليه القضاء
وعليه الكفارة عنها على
المعتمد (وكأكله شاكا
في الفجر) او في الغروب
فالقضاء مع الحرمة ان لم
يتبين انه اكل قبل الفجر
و بعد المغرب (او) اكل
معتقدا بقاء الليل او حصول
العروب ثم (طرا الشك)
فالقضاء بلا حرمة (ومن لم
ينظر دليله) اي الدليل
المتعلق بالصوم وجودا
او عدمه من غرا وغروب
(اقتدى بالمستدل)
العدل العارف او المستند
اليه فيجوز التقليد في
معرفة الدليل وان قدر
على المعرفة ولذا قال ومن
لم ينظر ولم يتأمل ومن لم
يقدر بخلاف القبلة فلا
يقلد المجتهد غيره لكثرة
الخطا فيها الخائنها (والا)
بان لم يجد مستدلا (اخطأ)
في سجوده وفطره ثم
استثنى من قوله وقضى في
الفرض مطلقا قوله (الا)
النذر (المعين) يفوت
ككله او بعضه بالفطر
(لمرض او حيض) او نقاس

الصيد وفدية الاذى فيخير في الامساك وعدمه كان الفطر عمدا او سهوا (قوله كالتطوع) اي كيجب الامساك
في فطر التطوع وقوله وان كان اي الفرض الطهاري وكفارة القتل (قوله ونذر مضمون) وهو النذر الغير
المعين (قوله مطلقا) اي سواء كان الفطر عمدا او سهوا (قوله وعليه الكفارة عنها) هذا يقتضي ان القرع الاول
اعنى قول المصنف وان بصب في حلقه نائما لا كفارة فيه على الفاعل ومثله في البدر القراني وفي بن عن ابي
الحسن على المدونة ترجيح الكفارة على الصاب وانه لا فرق بين الفرعين في المصنف في لزوم الكفارة للفاعل
فهما ونص المدونة ومن اكره او كان نائما فصب في حلقه ماء في رمضان او جوعت امرأة نائمة في رمضان
فالقضاء بجزي بلا كفارة اه ونقله ابن عرفة والمواق وح قال ابو الحسن وسكت عن الفاعل هل تلزمه كفارة
ام لا ووجهها ابن حبيب على الفاعل فيهما وبه قال ابو عمران وهو ظاهر ما في كتاب الحج الثالث قال وهو تفسير
لقول ابن القاسم قبين انه لا فرق بين الفرعين والله اعلم والفرق الذي فرق به عبق بين الفرعين حيث قال
فيمن صب ماء في حلق نائم لا كفارة عليه لعدم لذة ذلك الصاب ومن جامع نائمة تلزمه الكفارة عنها للذة الجماع
انما فرق به في التوضيح بين من اكره وجسه على الوطء ومن اكرهه شخصا وصب في حلقه ماء وهما غير فرعي
المصنف هنا اه بن (قوله وكأكله شاكا في الفجر الخ) اي وكأكله حالة كونه شاكا في الفجر اي فالفقضاء مع
الحرمة وان كان الاصل بقاء الليل والمراد بالشك عدم اليقين فيدخل فيه ما لو قال له رجل اكلت بعد الفجر وقال
له آخر اكلت قبله واعلم ان النقل بخالف الفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر قاله عبق وردّه
بن بأن الاكل شاكا في الفجر من العمدا الحرام وهو وجوب القضاء حتى في النقل (قوله فالفقضاء مع الحرمة)
اعلم ان الحرمة عند الشك في الفجر تختلف فيها اذ قيل بالكراهة كما في خش وعند الشك في العروب متفق
عليها وعدم الكفارة في الاكل شاكا في الفجر متفق عليها ويختلف فيها في الاكل شاكا في الغروب وان كان
المشهور عدمها (قوله ان لم يتبين انه اكل قبل الفجر و بعد المغرب) اي فان تبين ذلك فلا قضاء عليه (قوله او
طرا الشك) عطف على قوله شاكا اي وكأكله حالة كونه شاكا في الفجر وكأكله حالة كونه طارئا له الشك فهي
حال منتظرة ووجه عطفه على معنى اكله اي وان اكل شاكا في الفجر او طرا له الشك فيه فالفقضاء واعلم ان
وجوب القضاء في مسئلة طرا والشك خاص بالفرض واما النقل فالفقضاء فيه اتفاقا لان اكله ليس من العمدا
الحرام كما في المواق عن المدونة (قوله من فجر) راجع لوله وجوده وقوله او غروب راجع لقوله عدمه وذلك لان
الفجر يستدل به على وجود الصوم والعروب يستدل به على الفطر (قوله والمستند اليه) اي او اقتدى
بالمستند للمستدل العدل العارف بالدليل اي او اقتدى بالمقتدى بالمستند لذلك المستدل العدل العارف (قوله
وان قدر هذا على المعرفة) هو ظاهر كلامهم وهو المعول عليه خلافا لقول ابن عبد السلام يمكن حل كلامهم
على العاجز (قوله ولذا قال ومن لم ينظر) اي الشامل لما اذا كان عدم نظره في الدليل لعجزه عن الاستدلال
ولما اذا كان قادرا عليه (قوله بان لم يجد مستدلا) اي اصلا اي او وجده لكن فاقتدى ببعض ما يعتبر فيه بأن كان
غير عدل (قوله اخطأ في سجوره) اي بالتقديم وقوله وفطره اي بالتأخير (قوله او نسيان) تبع في
ذلك ابن الحاجب وهو ضعيف وقوله والمعتمد اي الذي هو مذهب المدونة (قوله ان من تركه) اي عمدا
او نسيانا (قوله لان عنده نوعا من التفريط) هذا اشارة للفرق بين النسيان والمرض فالتامس عنده نوع
من التفريط بخلاف المريض (قوله وكذا ان افطره مكرها) اي عليه القضاء وهو الذي في الطراز
وقال ح انه المشهور وفي خش انه لا قضاء في الاكره واصله في التلقين لكنه خلاف المشهور اه بن
لكن الذي مال اليه هيخنا العدوى القول بعدم قضائه قائلا ان المكره اولى من المريض تأمل (قوله
كصوم يوم الاربعاء ينظنه الخيس المنذور) اي واصبح مفطرا في الخيس ولم يدرك الا في انائه فيجب عليه

او انما او جنون فلا يقضى لقواب منه فان رآل سدره ونق بعصه صامه (او نسيان) المعتمدان من تركه او اطره ناسيا عليه القضاء مع وجوب
امساك بقية يومه لان عنده نوعا من التفريط وكذا ان افطره مكرها او لخطا وقت كصوم الاربعاء ينظنه الخيس المنذور واخترت بالمعين من
المضمون اذا افطره لمرض ونحوه فيجب فعله بعدد والعدول لعدم تعيين وقته (و) قضى في النقل

(بالفطر) (العمد) ولولسفر طرا عليه (الحرام) لا بالفطر نسيانا او اسرها ولا بغيره وثقاس او خوف مرض او زيادة وشدة جوع او عطش
ويجب القضاء بالعهد الحرام ٤٣٢ (ولو) افطر لحلف شخص عليه (بطلاق بت) او بتقطين فلا يجوز الفطر وان افطر قضى

امساكه وقضاؤه (قوله بالفطر العمد) اى ولا يجب الامساك اذ لا وجه له مع وجوب القضاء بخلاف
الفطر نسيانا فانه يجب فيه الامساك هذا هو المعقول عليه وقول ابن الحاجب بوجوب الامساك اذا افطر
عمدا قال ابن حرفة لا اعرفه (قوله ولولسفر طرا عليه) اى خلافا لابن حبيب القائل بعدم القضاء في فطره
عمدا في النقل لاجل سفر طرا عليه (قوله لا بالفطر نسيانا) هذا محتر زال عمدا وما بعده كله محتر زالحرام (قوله
ولو بطلاق الخ) رد بلو على من قال اذا حلف عليه بالطلاق الثلاث ان يفطر جازله الفطر ولا قضاء ولا يحتثه
في عينه (قوله كتحلق قلبه الخ) هذا مثال الوجه وقول المصنف كوالد الخ تشبيه بالوجه هذا ما ذكره ح
واختاره طي (قوله اب اوام) اى ذنية لاجل الحد والحدثة والمراد الابوان المسلمان لان كانا كافرين فلا
يطعهما الحاقا للصوم بالجهاد بجامع ان كلا من الدينات هذا هو الطاهر (قوله اى كاهره بالفطر) اى من
صوم التطوع فيجوز له الفطر ولا قضاء عليه ان كان الامر على وجه الحثان الخ (قوله اخذته على نفسه العهد
الخ) اعترض بأن العهد انما يكون في الطاعات وفساد الصوم حرام واجيب بانه لما اختلف العلماء في افساد
صوم النفل قدم فيه نظر الشيخ الا ترى ان الشافعية يقولون يجوز افساده واستدلوا بحديث الصائم المتطوع
امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر (قوله شيخ العلم الشرعى) اى وكذا آلا تها كافر ره شيخنا (قوله مطلقا)
اى سواء كانت فرضيته اصلية كرمضان او عارضة بالنذر (قوله قد تجب في بعضه) اى في بعض افراد
وهو خصوص رمضان (قوله او من افطر غلبة) اى لشدة عطش او جوع او لز بادة مرض او حدوته (قوله
منتهك الحرمه الشهر) اى غير مبال بهائم ان الانهالك حال الفعل انما يعتبر حيث لم يبين خلافه فنعمد
الفطر يوم الثلاثين منتهك الحرمه نعم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وكذلك الحائض تفطر
متعمدة ثم تعلم انها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها على المعتمد كافي ح (قوله واما جاهل وجوبها) اى
الكفارة مع علمه حرمه الفطر فلا يسقطها والحاصل ان اقسام الجاهل ثلاثة جاهل حرمه الوطء وجاهل
رمضان لا كفارة عليهما وجاهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمه الفعل تلزمه الكفارة (قوله خامسها)
اشاره الخ) اى فالشرط الخامس ان يكون ذلك الصوم اداء رمضان (قوله في اداء رمضان) متعلق بتعمد
لا بقوله كفر لانه يكفر في غير رمضان ما تعمده في رمضان (قوله لاني قضائه) اى لأن النص انما ورد في
اداء رمضان والقيام لا يصح في الكفارات على ما قيل او يدخلها الكن لا اداء رمضان حرمه ليست لغيره
فالوقسنا غيره عليه لكان قياسا مع الفارق (قوله ولا في كفارة او غيرها) اى ولو كان ذلك العبد نذرا للدهر على
المتعمد وقيل ان ناذر الدهر يكفر عن فطره عمدا وعليه فقيل يكفر كفارة صغرى وقيل كبرى وعليه
فالظاهر تعين غير الصوم فان ترتب على ناذر الدهر كفارة لرمضان وعجز عن غير الصوم رفع له اية النذر
كالقضاء لانهما من توابع رمضان قال في المجمع والظاهر ان ناذر الخليس والاثنين مثلا اذا افطر عامدا يقضى
بعد ذلك فقط ولا كفارة عليه وان اجري ح فيه الخلاف السابق (قوله بوجوب العسل) اى بأن كان
من بالغ في مطيقة وغيب الحشفة بتمامها او قدرها في محل الاقتضا وفي مسك البول او في الدبر لاني
هواء الفرج ولا من صغرى كبرى فلا كفارة على واحد منهما ما لم تنزل الكبيرة ولا على بالغ في صغيرة ما لم
ينزل فتجب من حيث الانزال (قوله او تعمد رفع نية تها) بأن قال في النهار وهو صائم رفعت نية صومى
او رفعت يتي فنعم عزم على الاكل والشرب ناسيا مثلام ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه لان هذا ليس رفعا
للنية وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في رمضان فعضش فقرر بت له سفرته ليفطر فاهوى بيده
ليشرب فقيل له لا ماء معك فكف فقال احب له القضاء وصوب اللخمى سقطه وقال انه غالب الروايات
عن مالك (قوله واولى ليلا) المراد برفعها ليلا ان يلاحظ انه غير ناو للصوم وانه ايسر عنده نية له ووجه
الاولوية ان الليل لما كان محلا للنية فرفعها في النهار بما يتوهم ان هذا الرفع لا يضر لوقوعها في محلها

(الالوجه) كتحلق قلبه
بمن حلف بطلاقها او عتقها
بجيت يحثى ان لا يتركها
ان حنت فيجوز ولا قضاء
(كوالد) اب اوام اى
كاهره بالفطر ان كان على
وجه الحثان والشفقة من
ادامة الصوم ومثله السيد
(وشيح) في الطريق اخذ
على نفسه العهد ان
لا يخالفه والحق به بعضهم
شيخ العلم الشرعى (وان
لم يخلفا) اى الوالد والشيخ
* ولما بين ان القضاء واجب
في الفرض مطلقا بين ان
الكفارة قد تجب في بعضه
بقوله (وكفر) المفطر
المكلف الكفارة الكبرى
وجوبها بشروط خمسة اولها
العمد واليه اشار بقوله
(ان تعمد) فلا كفارة
على ناس الثاني ان يكون
مختارا فلا كفارة على
مكره او من افطر غلبة
الثالث ان يكون منتهكا
لحرمه الشهر فالتأويل
تاويل اقرى بالكفارة
عليه واليه اشار بقوله (بلا
تاويل قريب) وسياى
بيانه ورابعها ان يكون
عالما بالحرمه فجاءها
كحديث عهد باسلام ظن
ان الصوم لا يحرم معه
الجماع فجامع فلا كفارة عليه
واليه اشار بقوله (و بلا

(جهل) لحرمه فعله واولى جهل رمضان كن افطر يوم الثلث قبل الثبوت فلا كفارة واما جاهل وجوبها مع علم حرمته فلا
يسقطها خامسها اشار له بقوله (في اداء رمضان فقط) لاني قضائه ولا في كفارة او غيرها وقوله (جماعا) بوجوب العسل وما عطف عليه
مفعول تعمده وسواء كان المنعم درجلا او امرأة (او) بعدد (رفع نية تها) واولى ليلا وطلع الفجر رافعا لها لان علق الفطر على شيء ولم يحصل

بشرائه في الفكر والنظر بالاولى ولكن لما كان القيد فيهما ضعيفا وفي الفكر والنظر معتمدا ذكر المصنف في الاخيرين لذلك نعم اعترض بأن القيد لابن عبد السلام للخمى ٤٣٤ فكان عليه ان يقون على الاصح مثلا (وان امنى بتعمد نظرة) واحدة (فتأويلان) الراجح

بما بعد المبالغة وقوله ان اللخمى ليس له اختيار الا في القبلة والمباشرة كله غير ظاهر بل غيرهما اخرى بذلك اه
كلام بن وقال شيخنا العدوى الحق ان الاستثناء راجع لما قبل المبالغة وهو اخراج المني بالة والمباشرة
ولما بعد ها وهو اخراجه بادامة الفكر وان كلام اللخمى ضعيف بالنسبة لما قبل المبالغة وان المعتمدان
اخراج المني بالة والمباشرة فيه الكفارة وان خالف عاداته وان لم يستدم كما هو ظاهر قول ابن القاسم في
المدونة خلا للخمى (قوله جريانه في الفكر والنظر بالاولى) اى لانهما اضعف من القبلة والمباشرة وما
كان قيد في الاقوى فهو قيد في الاضعف بطريق الاولى هذا وقد علمت ان هذا الاعتراض لا ورود له لان
اختيار اللخمى عام في جميع المقدمات وانما ذكر القبلة والمباشرة على سبيل التمثيل (قوله بأن التمسيد لابن عبد
السلام) قد علمت ان القيد للخمى فلا اعتراض على المصنف نعم يعترض عليه من حيث التعبير بقوله على
المختار بصيغة الاسم بان هذا اختيار للخمى من عند نفسه فالاولى ان يعبر بالفعل واجيب بانه لم يخرج به
عن اطلاق اشبه القضاء فقط واطلاق الامام الكفارة صار كانه اختيار من الخلاف فتدبر (قوله وان امنى
الخ) قد علمت ان قول ابن القاسم في المدونة سقوط الكفارة اذا انزل عن فكر او نظر غير مستدامين وقال
القاسمى يكفر ان امنى عن نظرة واحدة متعمدا فعمله عبد الحق على الوفاق فحمل ما في المدونة على ما اذا لم
يتعمد النظر وجهه ابن يونس على الخلاف والى التأويلين اشار المصنف بقوله وان امنى الخ فتأويلان بالوفاق
والخلاف لا يلزوم الكفارة وعدمها كما فهمه الشارح وقد يقال المعنى وان امنى بتعمد نظرة فتأويلان اى
قيل عليه الكفارة بناء على ان كلام القاسمى وفاق للمدونة وانما محمولة على من لم يتعمد النظر وقيل لا كفارة
بناء على انه خلاف كما عتد ابن يونس والمعول عليه ظاهرها (قوله والا فلا كفارة) اى والا بان خالف عاداته
كما لو كانت عاداته عدم الامناء فنظر نظرة فامنى فلا كفارة (قوله تملك الخ) اشار الى ان المدار على تملك
المسكين للمدسواء اكله او باعه (قوله ولا يجزئ غدا او عشاء) اى بدلا عن المد (قوله لافى اليوم الواحد)
اى فلا تعدد بتعدد الاكلات او الوطآت في يوم واحد (قوله او كان) عطف على حصل اى ولو كان الخ (قوله
وهو الافضل) اى لانه اكثر رفعا لعدديه لافراد كثيرة والظاهر ان العتق افضل من الصوم لان نفعه متعدد للغير
دون الصوم (قوله ولول للخليفة) اى خلافا لما اتى به يحيى بن يحيى امير الاندلس عبد الرحمن من تكفيره
بالصوم بحضرة العلماء فقيل له في ذلك فقال لثلاثي تساهل ويجامع ثانيا (قوله محررة للكفارة) احتراز بذلك
عما اذا اشترى امه اشترط بائعها على مشتريها عتقها فلا تجزئ (قوله والتخير) اى بين الانواع الثلاثة (قوله
فانما يكفر بالصوم) اى ان قدر عليه (قوله ما لم يأذن له سيده في الاطعام) اى فاذا اذن له فيه كفر به بخلاف
العتق فانه لا يجزئ به التكفير به ولو اذن له سيده (قوله كفر عنه بأذى النوعين) اى الاطعام والعتق والمراد
كفر عنه بأقلهما قيمة فان كانت قيمة الرقية اقل كفر عنه بالعتق وان كانت قيمة الطعام اقل كفر عنه بالاطعام
وقال عبد الحق يحتمل بقاؤه في ذمته ان ابى الصوم قال في التوضيح وهذا بين وهو يفيد انه لا يجزئ به على
الصوم واما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يتأتى فيه ما ذكر (قوله ولو طوعته) اى هذا اذا اكرهها بل
ولو طوعته لان طوعها اكره لاجل الرق (قوله فيلزمها الكفارة) اى بالصوم ما لم يأذن لها سيدها في الاطعام
(قوله او عن زوجه اكرهها الزوج) اى بخوف شئ مؤلم كضرب فاعلى كالطلاق فقد ذكر طنى في الموالاة
في الوضوء ان الاكره في العبادات يكون بما ذكرنا (قوله بالغه الخ) فلو كانت الزوجة صغيرة
او كافرة او غير عاقلة لم يجب عليه ان يكفر عنها لانه يكفر عنها نيا به وهى اذا كانت بصفة من هذه الصفات
لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرهها عنها وهذه الشروط كما تعتبر في التكفير عن الزوجة تعتبر ايضا
في التكفير عن الامه التى اكرهها فلا بد من كونها عاقلة مبالغة مسلمة (قوله اسلمه لها الخ) واذا اسلمه لها

منها عدم الكفارة ومحلها
اذا لم يخالف عاداته بان
كانت عاداته الامناء بمجرد
النظر والا فلا كفارة اتفاقا
ولما كانت انواع الكفارة
ثلاثة والمعروف انها على
التخيير فاذا النوع الاول
معلقا له بكفر بقوله
(باطعام) اى تملك (ستين
مسكينا) اى محتاجا يشمل
الفقر (لكل مد) وتقدم
انه مله اليدين المتوسطتين
ولا يجزئ غدا او عشاء
خلاف الاشبه وتعددت
بتعدد الايام لافى اليوم
الواحد ولو حصل الموجب
الثاني بعد الاخراج او كان
المسوجب الثاني من غير
جنس الاول (وهو) اى
الاطعام (الافضل) من
العتق والصيام ولول للخليفة
وافاد الثاني بقوله (او صيام
شهرين) متابعين
والثالث بقوله (او عتق
رقبة) مؤمنة سليمة من
عيوب لا تجزئ معها
كاملة محررة للكفارة
(كالظهار) راجع للصوم
والعتق والتخير في الحر
الرشد واما العبد فاعلى
يكفر بالصوم فان عجز
بقيت دينه عليه في ذمته
ما لم يأذن له سيده في
الاطعام واما السفه

فيأمره ولله بالصوم فان لم يقدر او ابى كفر عنه بأذى النوعين (و) كفر (عن امه) له (وطأها) ولو طوعته الان فقد
طلبه ولو حكميا بان تزني له فيلزمها الكفارة (او) عن (زوجة) بالغه عاقلة مسلمة ولو امه (اكرهها) الزوج ولو عبد او هوى حرة وتكون
جناية في رقبته ان شاء سيده اسلمه اياها او فداها باقل القيمتين اى قيمة الرقية او الطعام

وليس لها ان تأخذ وتصوم اذ لا تمن للصوم (نيابة) عنها (فلا يصوم) عن واحدة منهما اذ لا يقبل النيابة (ولا يعتق) اى لا يصح حق السيد (عن امة) اذ لا ولاء لها (وان اعسر) الزوج عمالزمه عنها وكذا لو فعلت ذلك مع بسره ٤٣٥ (كفرت) عن نفسها بأحد الأنواع

الثلاثة (ورجعت) عليه (ان لم تصم بالاقل من) قيمة (الرقبة و) نفس (كيل الطعام) اى مثله ان كفرت به لانه مثلى يرجع به وتعلم كثرة الطعام واقلية بقيمته هذا اذا خرجته من عندها فان اشترته فان كان ثمنه اقل من قيمته ومن قيمة الرقبة رجعت بمنه وان كانت قيمته اقل منها رجعت بمثله وان كانت قيمة الرقبة اقل رجعت بها فان كفرت بالرقبة رجعت بالاقل من القيمتين ان كانت من عندها والا فبالاقل منها ومن قيمتها ومن قيمتها لا يكره ان اكرهها على القبله ونحوها مما ليس بجماع (حتى انزل) او انزلت هي اذ المدار على انزالها وعدم تكفيره عنها ولا كفارة عليها ايضا على هذا الثاني (تاويلان وفي) تكفير مكره رجل بكسر الراء اسم فاعل (ليجامع) اى هل يكفر عن المكره بالفتح او لا وهو الراجح (قولان) واما المكره بالفتح فلا كفارة عليه مطلقا رجلا وامراة قطعان اكره امرأه لنفسه كفر

فان ملكته وانفسخ النكاح وهل اعتقه حينئذ فيصير معقاة عمالزمه في الاصل او لا تكفر به بل تكفر بعق غيره او بالاطعام قولان نقلهما ت اه عدوى (قوله) وبس لها ان تأخذ اى الزوج العبد وتصوم اى بل متى اخذته لا بد ان تكفر بالاطعام والعق وكذا اذا اخذت من سيده الاقل من القيمتين فلا تكفر بالصوم لانها لو صامت فقد اخذت العبد واقل القيمتين ثمن للصوم (قوله) نيابة اى حالة كون تكفير السيد والزوج المذكورين نيابة عنهما اى عن الامة والزوجة (قوله) فلا يصوم الخ حاصله انه لا يكفر عن واحدة منهما بالصوم بل الزوجة الحسرة يكفر عنها بالاطعام والعق والامة يكفر عنها بالاطعام ولا يصح ان يعتق عنها اذ لا ولاء لها (قوله) وان اعسر الزوج عمالزمه عنها اى من الزوجة اى وامالوا عسر السيد عما لزمه عن الامة كانت الكفارة عنها دينا في ذمته (قوله) كفرت ظاهره انها مطلوبة بذلك وان المعنى كفرت ندبا واعترضه طفى بأن عبارة عبد الحق تدل على انها غير مطلوبة بذلك حيث قال لانها غير مضطرة لان تكفر عن نفسها ولا ضرورة بذلك الا ان ال معنى قوله ولا مؤاخاة بذلك اى على جهة الوجوب فلا ينافى الاستحباب ويدرس (قوله) ان لم تصم اى وامالوا كفرت بالصوم فلا ترجع عليه بشئ لان الصوم لا تمن له (قوله) ونفس كيل الطعام قدر نفس اشارة الى ان قوله وكيل الطعام عطف على الرقبة (قوله) هذا اذا خرجته من عندها اى فاذا اخرجته من عندها فأتاها رجعت بقيمة الرقبة ان كانت اقل من قيمة الطعام ومثل الطعام ان كانت قيمته اقل من قيمة الرقبة فالأقلية بين القيمتين والرجوع بكيل الطعام لانه مثلى (قوله) رجعت بالاقل من القيمتين اى فاذا كانت قيمة الرقبة اقل رجعت بها وان كانت قيمة الطعام اقل رجعت بها هذا اذا اخرجت الرقبة من عندها (قوله) والا اى والا تكن الرقبة التي كفرت بها من عندها بل اشترتها فأتاها ترجع بالاقل منها اى من قيمتها ومن ثمنها ومن قيمة الطعام فعلم مما ذكره انها لا ترجع بمثل الطعام الا اذا كفرت به وكانت قيمته اقل فان لم تكفر به كان الرجوع بقيمته لا بمثله قال بن وهذا التفصيل المذكور غير صواب والذي ذكره عبد الحق وابن عرفة وابن حجر زانها ان كفرت بالاطعام رجعت بالاقل من مكيلة الطعام او الثمن الذي اشترته به او قيمة الرقبة اى ذلك اقل رجعت به واذا كفرت بالعق رجعت بالاقل من قيمة الرقبة او الثمن الذي اشترته به او مكيلة الطعام لانها لا بد تعطى الاقل (قوله) اذ المدار الخ اى مدار التأويلين على انزالها وانما نص المصنف على انزالها مادفعنا توهم انه لو تعلقت به الكفارة عن نفسه لا يلزمه ان يكفر عنها اتفاقا فنص على المتوهم واعلم انه على القول الاول يجرى هنا ما مر من قوله وان اعسر كفرت الخ (قوله) وعدم تكفيره عنها اى وانما يكفر عن نفسه اذ انزل (قوله) تاويلان الاول لابن ابي زيد والثاني للتماسي قال عياض والثاني منهما ناطا هو المدونة اه بن (قوله) فلا كفارة عليه مطلقا رجلا وامراة قطعان اى اتفاقا وفيه نظر فقد قال عياض والباسي ان المكره بالفتح عليه الكفارة في قول عبد الملك نظرا لا تشاره واكثر احوال اصحابنا انه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظر بن والحاصل ان المكره بالكسر قيل يلزمه ان يكفر عن المكره بالفتح وقيل لا يكفر عنه وهو الراجح وعليه فهل على المكره بالفتح كفارة عن نفسه نظر لا تشاره او لا قولان والمعتمد منهما الثاني وكل هذا اذا كان الاكراه على الجماع واما لو اكرهه غيره على الاكل او الشرب فلا كفارة على المكره بالكسر كما ذكره الشيخ سالم بن ابي عرفة ولا على المكره بالفتح ايضا ونص ابن عرفة ولا كفارة على مكره على اكل او شرب او امرأه على وطءه وفي الرجل قولان لها ولابن الماجشون اه (قوله) على الاظهر اى خلافا لمن قال ان من اكره شخصا على الاكل او الشرب يلزمه الكفارة عنه ونقل عقب هذا عن ابن عرفة وفي نقله عنه نظر لما علمت من نص كلامه (قوله) لان افطر ناسيا عطف على قوله ان تعمد اى وكفران تعمد لان افطر ناسيا وانه عطف على قوله لا تأويل قريب وهو ظاهر الشارح (قوله) وهو المستند فيه اى امر موجود اى يعذر به شرعا (قوله) فظن افساد صومه

عنها ولغيره كفر عنها واطنهما ولو اكره غيره على اكل او شرب فلا كفارة على المكره بالكسر على الاظهر (لان) استند في فطره الى تأويله قريب وهو المستند فيه الى امر موجود فلا كفارة عليه كالم (افطر ناسيا) فظن افساد صومه

الإباحة فأفطر ثانياً تامداً (أو) رخصة غسل ليلاً لجنابة أو خيض و (لم يغتسل إلا بعد الفجر) قطن الإباحة فأفطر حمداً (أو) تسحر
قربه) أي قرب الفجر قطن بطلان صومه فأفطر والذي في سماع إجماع يزبد تسحر في الفجر أي الذي تسحر قر به عليه الكفارة لأنه من
البعيد وهو المعتمد إلا أن يحمل القرب على الأصق أي بلسق الفجر فيوافق السماع (أو قدم) المسافر (ليلاً) قطن أنه لا يلزمه صوم
صبيحة قدومه فأفطر فلا كفارة ٤٣٦ عليه (أو سافر دون) مسافة (القصر) قطن إباحة الفطريته (أو رأى شوالاً)

(الإباحة) أي إباحة الفطر لا اعتقاده أن صوم ذلك اليوم لا يتعقد (قوله تسحر في الفجر) أي تسحر في الجزء
الملاق له (قوله لأنه من البعيد) أي لأن المتسحر قر به لم يستند لأمر موجود يعذر به شرعاً وإن كان مستنداً
لأمر موجود حقيقته (قوله أي بلسق الفجر) أي في الجزء الملاصق للجزء الذي طلع فيه الفجر وليس المراد
أنه تسحر في الجزء الذي طلع فيه الفجر (قوله أو سافر دون القصر) وأما من أصبح في الحضر صائماً فاسافر
دون القصر فأفطر فالظاهر أنه يجري على الخلاف فيمن سافر سفر قصر فأفطر لذلك وسيأتي الخلاف فيه
بل هذا حري بوجوب الكفارة اه ح (قوله قطنوا الإباحة الخ) قد ذكر المصنف أمثلة ستة للتأويل
القريب وزيد عليها من أكل يوم الشك بعد ثبوت الصوم طائناً بالإباحة كما قدم المصنف ومن أفطر متأولاً
عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين محو القول الشافعي بذلك ومن أفطر طائناً بالإباحة لأجل حجة
فعلها بغيره أو فعلت به على الراجح خلافاً لما يأتي للمصنف من أن هذا من التأويل البعيد وبالجملة فالظاهر
أن النظر في قرب التأويل للشان والمثال لا يخصص (قوله بخلاف بعيد التأويل) هذا يخرج من قوله
بلا تأويل قريب ولا يقال أنه منطوقه فكيف يخرج منه لا نا قول بل قوله بلا تأويل قريب أعم منه لصدقه
بإتفاء التأويل أصلاً وبلا تأويل البعيد فكاه قال يشترط في الكفارة اتقاء التأويل القريب بخلاف
التأويل البعيد فلا يشترط اتقاءه لأن فيه انتهاكاً للحرمة حكماً لكونه كالعدم (قوله فعليه الكفارة)
أي عند ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه وعده هذا تأويل قريباً وقد استقر به ابن عبد
السلام قائلاً أن هذا أقرب تأويل من قدم ليلاً أو تسحر حال الفجر قال عجم هو في هذا الفرع قد استند
في فطره لموجود وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بعيداً اه وقد يقال هو أن استند في فطره لأمر موجود
لكنه لم يعذر به شرعاً والتأويل البعيد هو المستند فيه لأمر عدم أو موجود لكنه لم يعذر به شرعاً ووجه
المشهور بأن رفعه للقاضي ناشئ عن قوة رؤيته للהל فلهذا عده هذا تأويل بعيداً (قوله فالكفارة)
أي وهذا بخلاف من أفطر عامداً ثم تبين أن ذلك اليوم يوم العيد أو تبين أن الحيض أتاها قبل الفجر
فلا كفارة على المعتمد خلافاً لمحمد بن أحمد عدوى (تنبيه) ما ذكره من الكفارة في هاتين المسألتين هو
المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيهما ورآه من التأويل القريب (قوله أو أفطر لأجل حجة) أي
أو أفطر طائناً بالإباحة لأجل حجة الخ وما ذكره المصنف من أن هذا تأويل بعيد وفيه الكفارة مذهب ابن
حبيب وهو ضعيف وقوله والمعتمد الخ هو مذهب ابن القاسم (قوله أفطر الحاجم والمحتم) فالتأويل استند
لظاهر الحديث وإن كان غير مراد والمراد أنهما فعلان ما ينسب عنه الفطر أما الحاجم فلمصه الدم وأما المحتم
فلما ياحقه من الضرر (قوله أو غيبة) يعني أن من اغتاب شخصاً في نهار رمضان قطن إباحة الفطر لا كله لحم
أخيه فأفطر فعليه الكفارة قال ح لو جرى في هذا من الخلاف ما جرى في الحجة ما بعد لكن لم أرفها إلا قول
ابن حبيب بوجوب الكفارة اه عدوى وبقي من أمثلة التأويل البعيد ما أكرهه على الفطر ثم أكل متعمداً بعد
زوال الإكراه لاعتقاده جواز الإفطار فقد استظهر وأوجب الكفارة وإن هذا من التأويل البعيد والظاهر
أنه لا كفارة عليه وأنه من التأويل القريب اه عدوى (قوله بينه) أي بين عدم التلازم (قوله فالتقاء
على ذلك العبر) أي لأنه لا يقبل النيابة (قوله منعكسا) وحاصله أن كل فطر عمداً حراماً في النفس يوجب

أي هلاله (ههنا) يوم
ثلاثين فاعتقد أنه يوم
عيد فأفطر فقوله (قطنوا
الإباحة) أي إباحة
الفطر فأفطر وأراجع
للسنة أمثلة فإن علموا
الحرمة أو شكوا فيها
فعلهم الكفارة (بخلاف
بعيد التأويل) من إضافة
الصفة للموصوف أي
التأويل البعيد وهو
المستند فيه إلى أمر معدوم
فلا ينفع ومثل له بخمسة
أمثلة بقوله (كراه)
لرمضان فشهد عندنا كم
فرد (ولم يقبل) لما ع قطن
إباحة الفطر فأفطر فعليه
الكفارة (أو أفطر) أي
أصبح مفطراً في يوم
(الحج) تأتبه فيه عادة (ثم
حم) في ذلك اليوم (أو)
وقع من امرأة (لحيض)
اعتادته (ثم حصل)
الحيض بعد فطرها وأولى
أن لم يحصل فالكفارة
(أو) أفطر لأجل (حجامة)
فعلها بغيره أو فعلت به
قطن الإباحة والمعتمد في
هذا عدم الكفارة لأنه
من القريب لاستناده لموجود

قضاء

وهو قوله عليه الصلاة والسلام أفطر الحاجم والمحتم فكان على المصنف أن يذكره

في القريب (أو غيبة) لغيره فالكفارة لأنه تأويل بعيد ولم يكن بين الكفارة والقضاء تلازم بينه بقوله (ولزم معها القضاء إن كانت) الكفارة
(له) أي عن المكفر لأن كانت عن غيره من زوجة أو أمه أو غيره كما هو بالقضاء على ذلك الغير ولما قدم ضابطاً للقضاء لتطوع مطرداً
منعكساً في قوله وفي النفس بالعمد الحرام

ذكر له هنا ضابطا آخر لكنه غير مطرد ولا منعكس بقوله (والقضاء في) الصوم (التطوع) ثابت (بموجبها) بكسر الجيم أي موجب الكفارة وهو الفطر برمضان عمدا بلا تأويل قريب وجهل كما هو فكل ما وجبت به الكفارة في الواجب وجب به القضاء في التطوع وهذه الكلية فاسدة المنطوق والمفهوم اما فيه اذ المنطوق فلقول ابن القاسم من عبث بنواة في فيه فزلت في حلقه فعليه القضاء والكفارة في الفرض ولا يقضى في النفل وقوله فزلت في حلقه أي إذا كان في التوضيح ٤٣٧ واما غلبة فلا كفارة وعلى كل حال

لأقضاء في النفل فقد خالف
ابن القاسم قاعده من أن
كل ما وجب الكفارة في
الفرض اوجب القضاء
في النفل فنستثنى هذه
الصورة من تلك القاعدة
فن قيده بالغلبة فقد
خالف النفل فلا يعول
عليه فليتأمل ولأن من
أفطر في الفرض لوجه
كوالد وشيخ يكفر ولا
يقضى في النفل كما تقدم
واما فساد المفهوم
فبمسائل التأويل القريب
فانه لا كفارة فيها في
الفرض ويقضى في النفل
لكن الراجح فيها أنه لا قضاء
في النفل فلا نرد وعين
أصبح صائما في الحضر
ثم أفطر بعد ما شرع في
السفر فلا كفارة عليه في
الفرض ويقضى في النفل
كما يأتي (ولا قضاء في غالب
في) من إضافة الصفة
للموصوف وكذا ما بعده
أي خرج غلبة ولو كثر
ما لم يزد منه شيئا كما هو
(أو) غالب (ذباب)
أو بعوض لأن الإنسان
لا بد له من حديث والذباب
يطير فيسبقه إلى حلقه فلا

قضاءه (قوله ذكر له هنا ضابطا آخر) حاصله كل ما يوجب الكفارة في رمضان يوجب القضاء في التطوع وتقدم أن الذي يوجب الكفارة في رمضان هو الفطر عمدا بلا جهل ولا تأويل قريب (قوله فكل ما إلخ) أي فكل فطر وجبت به الكفارة في الواجب وهو الفطر عمدا بلا تأويل قريب وجهل (قوله وعلى كل حال) أي سواء جل كلام ابن القاسم على نزوله أغلبة أو عمدا (قوله لا قضاء في النفل) أي كما في نقل ابن عرفة عن ابن القاسم وكذا في المواق (قوله فن قيده) أي فن قيد اطلاع الحصة بالغلبة كخش (قوله ولأن إلخ) عطف على قوله فلقول ابن القاسم (قوله واما فساد المفهوم) أي وهو كل فطر لا يوجب كفارة في الفرض لا يوجب قضاء في النفل (قوله وبمن أصبح إلخ) عطف على قوله بمسائل التأويل ويرد عليه أيضا من أفطر من غير الفطر ومن أمدى فإن في كل التضام في الفرض والنفل ولا كفارة (قوله بعد ما شرع في السفر) أي السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله ما لم يزد) أي يتلغ منه شيئا أي عمدا أو غلبة أو نسيانا أو إلقاء القضاء والفرض أنه وصل لمحل يمكن طرحه واما إذا لم يصل لموضع بقدر على طرحه منه كما إذا لم يصل لحلقه فلا شيء عليه في اتلاعه (قوله وغالب ذباب) أي وذباب غالب وقاهر وظاهره وإن لم يكن كثيرا وقوله أو بعوض أي ناموس وغير الذباب والبعوض كالأبراغيث والقمل ليس مناهما كما يفيد التحليل الذي ذكره الشارح (قوله غبار طريق) أي وإن لم يكن الغبار واما غبار غير الطريق كغبار كنس البيت فالتضام في وصوله للحلق فيا يظهر وانظر إذا كثر غبار الطريق وامكن التحرز منه بوضع حائل على فيه هل يلزمه وضع حائل على فيه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من سدوى وقونه أو كيل أي أو غبار كيل من سائر الحبوب (قوله أو جيس لصانعه) وكذا غبار الدباغ لصانعه وانما اغفر غبار الدقيق واما معه للصانع نظر الضرورة الصنعة وامكان التحفظ لغيره وقال بعضهم أنه لا يعتد بذلك ولا للصانع ويجب القضاء (قوله قيد في الدقيق) لأن الخلاف في الدقيق وما بعده انما هو في الصانع كما في التوضيح واما غيره فلا يغفر له ذلك اتفاقا (قوله وحقة من احليل) أي لأنها لا تصل لمعدته وقوله من احليل وامان من الدبر أو فرج المرأة فتوجب القضاء إذا كانت بمائع لا يجامد كما مر كذا قال عبيد واعتضه أبو على المسناوي بأن فرج المرأة ليس متمسكا بالجوف فلا يصل منه شيء إليه وفي المدونة كره مالك الحقة للصائم فان احتقن في فرض شيء يصل إلى جوفه دليقن ولا يكفر اه وفي ح عن النهاية أن الاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة اه بن فعمل منه أن الحقة من فرج المرأة لا قضاء فيها كالحقة من ثقب الذكر (قوله وممن) بالتثنية ومستكح بكسر الكاف أي غالب من رجل أو امرأة ويصح قراءته بالاضافة مع فتح كاف مستكح أي وهن شخص مستكح رجل أو امرأة (قوله أو مذى) لا يحتاج إلى تقييده بالمستكح لأنه عطف على المقيد بقيد والمعافى على المقيد يتمد بعينه فيه المبيد ايضا (قوله ونزع ما كول أو مشروب) يعني أن من نزع الماء كول أو مشروب من فقه في حال طلوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على أن إخراج المانع من الحلق ليس أيضا لاله ولا بهال ان نزع الماء كول في حال الطلوع كان نارعا في النهار لانه لا يكون نارعا في النهار الا اذا كان النزع بعد طلوع الفجر وليس مرادا وانما المراد أن النزع في حال الطلوع لا بعده ولا في الجزء الملاقي لطلوع الفجر لأن النزع بعد ذلك لا خلاف فيه (قوله أو فرج) أي أنه إذا نزع فرجه من فرج موطوئه في حال طلع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على أن نزع الذكر لا يعد وطأ ونص ابن شاس ولو طلع الفجر وهو يجامع فعليه القضاء ان استدأه فان نزع أي في حال الطلوع في أثبات

يمكن الاحتراز عنه فأشبهه الرقيق (أو) عاب (غبار طريق) حلقه للمشقاة (أو) غبار (دقيق أو) غبار (كيل أو جيس لصانعه) قيد في الدقيق وما بعده (و) لافي (حقة من احليل) أي ثقب الذكر ولو بمائع (و) لافي (دهن جافة) أي دهن وضع على الجرح الكائن في البطن الواصل للجوف لانه لا يصل لمحل الطعام والشراب والامات من ساعتها (و) لافي خروج (من مستكح أو مذى) أن يعتريه كلما نظر أو تفتكر من غير تتابع للمشقة (و) لا قضاء في (نزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر) أي حال طلوعه وإن لم يتمضمض من الاكل

او حصل منى او مذى بعد نزع الذكر وهذا مبنى على ان نزع الذكر لا بعد وطأ والا كان واظنا في النهار ثم شرع يتكلم على الجائزات فقال (وجاز) للصائم اراد بالجواز الاذن المقابل للحرمة لان بعض ما ذكره جائز مستوى الطرفين كالمضمضة للعطش وبعضه مكروه كالفطري السفر وبعضه خلاف الاولى ٤٣٨ كالاصبح بالجائز وبعضه مستحب كالسواك اذا كان لمقتضى شرعى من وضوء وصلاة

الضوء وثيقه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه ان التزاع هل يعد جاعا ام لا (قوله او حصل منى او مذى بعد نزع الذكر) اى ان لم يخرج ذلك عن فكر مستدام بعد التزاع والا فالكفارة في الاول والقضاء في الثاني اه عدوى (قوله وجاز سواك) اى بما لا يتحلل منه شئ وكرهه بالطيب لما يتحلل منه فان تحلل منه شئ ووصل لحلقه فكالمضمضة ان وصل عمدا كان فيه القضاء والكفارة والا فالقضاء (قوله كل النهار) اى وفاقا لابي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لو ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة وهذا يعنى الصائم وغيره (قوله خلاف لمن قال) اى وهو الشافعى واجد واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لخوف فم الصائم عند الله اطيب من ريح المسك والخوف بالضم ما يحدث من خلل المعدة من الرائحة الكريهة في الصوم وشأن ذلك ان يحدث عند الزوال فاذا استاك بعد الزوال ازال ذلك الخوف المستطاب عند الله فلذا كان مكروها وقد يقال هذا لا يدل على الكراهة لان سبب الخوف خلل المعدة وخلل المعدة موجود لم يذهب فليكن الخوف باقيا لم يذهب السواك فان قلت ما معنى كونه اطيب عند الله مع ان الله منزّه عن استطابة الروائح والانبساط منها لان هذا من صفات الحيوان قلت هذا كناية عن رضاه تعالى به وثنائه على الصائم بسببه وتقريبه منه كتقريب ذى الرائحة الطيبة ولا يخص ذلك بالآخره (قوله لان فيه تغريرا) اى مخاطرة لاحتمال سبق شئ منها الى الحلق فيفسد صومه (قوله واصباح) اى تعمد البقاء بالجائز حتى يطلع الفجر ويصبح (قوله وصوم دهر وجعة فقط) اى خلافا لمن قال بكرهتهما وجه القائل بجواز صوم الدهر الاجماع على لزومه لمن نذر ولو كان مكروها وامنعوا عما لازم على القاعدة واما صوم الجمعة بخصوصها مع ورود النهى عن ذلك وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم من احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يومه ما قبله او يومه ما بعده فحمل النهى على خوف فرضه وقد انتفت هذه العلة بوفائه عليه الصلاة والسلام (قوله وجاز له) اى للصائم (قوله بان بيت الفطر الخ) اشار الشارح الى ان المراد بالفطر ما يشمل الفطر بالفعل وتبييت الفطر وعليه فيوزع في الشرط بان يجعل قوله شرع فيه الخ شرطاً في جوار بيت الفطر وقوله ولم ينوه فيه شرطا في جواز الفطر بالفعل وفي بن انه يتعين ان المراد بالفطر هنا يعطى المفطر اذ لو كان بمعنى تبييت الفطر لم يلزمه قوله شرع فيه قبل الفجر ولا قوله ولم ينوه فيه لان تبييت الفطر في السفر يستلزم الشرع فيه قبل الفجر وانه لم ينو الصوم فيه فيكون اشتراط ذلك من قبيل تحصيل الحاصل اه كلامه فتأمل (قوله ولجواز اربعة شروط) منها ما يعنى يوم السفر وما بعده وهو قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخص يوم السفر دون ما بعده وهو قوله شرع فيه قبل الفجر اه عدوى (قوله بسفر قصر الخ) قال الشيخ اجد الزفاني يفهم من ذلك انه يجوز للصائم المسافر الفطر ولو اقام يومين او ثلاثة بمحل مالم يتوافقه اربعة ايام كالصلاة كما صرح به في النوادر ونقله ابن عرفة ان طرح (قوله قبل الفجر) اى وكان ذلك الشرع اى الوصول لمحل البدء قبل الفجر (قوله والاقتضى) الاولى والا فلا يجوز لعلم القضاء من قوله رضى في الفرض مطلقا على ان القضاء لازم على كل حال سواء تخلف شئ من الشروط ام لا واجاب الشارح بأنه اما ذكر القضاء وان علم مما امر لاجل ان يرتب عليه قوله ولو تطوعا (قوله على ان هذا مستغنى عنه) اى لكن هذا مستغنى عنه بقوله وفي النقل بالعمد الحرام اى وحيداً فالاولى حذفه وابداله بموله فلا يجوز وايضا المبالغ عليه لابدان يكون ما قبل المبالغة صادقا عليه ولا شك ان قوله وفطر بسفر قصر المراد به

وقراءة وذ كراى ندب (سواك) اى استياك (كل النهار) خلافا لمن قال يكره بعد الزوال (و) جازله (مضمضة لعطش) ونحوه يكره ويكره له غير موجب لان فيه تغريرا (واصبح بجنبه) بمعنى خلاف الاولى (وصوم دهر) بمعنى يندب (و) صوم يوم (جمعة فقط) لا قبله يوم ولا بعده يوم اى يندب فان ضم اليه آخر فلا خلاف في نذبه وانما كان المراد بالجواز هنا الندب لانه ليس لنا صوم مستوى الطرفين (و) جازله بمعنى كره (فطر) بان بيت الفطر او يعطى مفطرا او لجوازه اربعة شروط اشار لاولها بقوله (بسفر قصر) لا اقل فلا يجوز ولثانيها بقوله (شرع فيه) بالفعل بان وصل لمحل بدء العصر المتقدم في صلاة السفر لان لم يشرع فلا يجوز ولثالثها بقوله (قبل الفجر) لان شرع بده فلا يجوز ورابعها ان

لا يبيت الصوم في السفر وانه اشار بقوله (ولم ينوه) اى الصرم (فيه) اى في السفر فان يته فيه فلا يجوز وبقي خامس وهو ان يكون برمة غير كافية كفارة طهار (والا) بان فسد شرط من هذه الشروط (قضى) وذ كره وان علم من قوله وقضى في الفرض مطلقا ليرتب عليه قوله (ولو تطوعا) بان يبيت الصوم في الحضر ثم سافر بعد الفجر او في السفر فافطر لغير عذر على ان هذا مستغنى عنه بقوله وفي النقل بالعمد الحرام لان رخصة الفطر خاصة بمرضان (ولا كفارة) عليه مع القضاء

(الان ينويه) اى الصوم برمضان اى بيئته (يسفر) اى فيه ثم يفطر فيه فان بيته فيه وافطر كفر تأول او لا وحى لورقع يسه الصوم بحضره لا قبل الشروع حتى طلع عليه الفجر رافعا لها ولو كان عازما على السفر او تأول وامالو بيت الصوم فى الحضر ثم افطر بعد الفجر وقبل الشروع فان لم يسافر من يومه فالكفارة مطلقة كأن سافر ولم يتأول لان تأول فلا كفارة او بيت الصوم فى الحضر وافطر بعد الشروع بعد الفجر فلا كفارة تأول فطره او لا حصل منه قبل ذلك عزم على السفر قبل الفجر ٤٣٩

بينه وبين من بيت الصوم فى السفر فافطر فان عليه الكفارة مطلقا ان الحاضر من اهل الصوم فلما سافر صار من اهل الفطر فسدت عنه الكفارة والمسافر كان محسبا فى الصوم وعنده فلما اختار الصوم صار من اهله فعليه ما على اهل الصيام من الكفارة وشبهه فى لزوم الكفارة وان تأول قوله (كفطره) اى الصائم المسافر (بعد دخوله) نهارا وطنه او محل اقامته تقطع حكم السفر وذكر هذا تنبيها للصوم والافقار علم مما قبله بالاولى لان ما قبله افطر فى السفر وهذا افطر فى الحضر (و) جار الفطر (بمرض خاف) اى ظن لتناول طبيب عارف او تجرية او موافق فى المسراج (زيادته او عياديه) بأن يأخذ البرء وكذلك ان حصل للمريض بالصوم شدة وتعجب بخلاف الصحيح

الفطر فى رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة الخ وهذا لا يصدق على التطوع (قوله الان ينويه بسفر) حاصل انه اذا بيت نية الصوم فى السفر واصبح صائما فيه ثم افطر لم يمتد الكفارة سواء افطر متأولا ولا فها ما ز صورتان وقوله واحرى الخ حاصله انه اذا اصبح مفطرا فى الحضر بأن رفع نية الصوم ليلا وطلع الفجر رافعا لها والحال انه عازم على السفر فانه يلزمه الكفارة سواء سافر ام لا كان متأولا ولا فها هذا ربيع صور تضم للاثنتين قبلها فالجملته ستة (قوله مطلقا) اى تأول والا وقوله كأن سافر اى بعد الفطر (قوله ولم يتأول) اى والحال انه افطر غير متأول وهذه ثلاث صور فيها الكفارة تضم للستة المتقدمة فالجملته تسع صور فيها الكفارة وسيأتى فى المصنف صورة عاشرة (قوله عزم على السفر الخ) اى فها ربيع صور لا كفارة فيها نعم للصورة التى قبلها فالجملته خمسة لا كفارة فيها (قوله والفرق بينه) اى بين من بيت الصوم فى الحضر ثم افطر بعد ان شرع فى السفر بعد الفجر وقوله وبين من بيت الصوم فى السفر فافطر اى الذى اشار به المصنف بقوله الا ان ينويه بسفر (قوله فلما اختار الصوم الخ) اى فلما شدد على نفسه بيته الصوم وترك الرخصة شدد عليه لزوم الكفارة وفى ح خلاف فيمن سافر لاجل الفطر هل يعامل بتقيض مقصوده وتلزمه الكفارة ام لا (قوله وجار الفطر بمرض الخ) اى وجار للصائم ولو حاضرا الفطر بسبب مرض قائم به خاف زيادته فالباقى بمرض سنية وما ذكره المصنف من الجواز هو المشهور قال البرزلى اختلف اذا خاف ما دون الموت على قوانين المشهور والاباحة نقله ح فافى المواق عن اللخمي من منع الصوم وجوب الفطر مقابل المشهور اى بن (قوله او موافق) اى او لاخبار موافق (قوله بخلاف الصحيح) اى فانه لا يجوز له الفطر اذا حصل له بالصوم مجرد شدة تعب وهذا هو المشهور وسيأتى للشارح قول آخر بجواز فطره وكذلك لو خاف الصحيح حصول ابل المرض بصومه فانه لا يجوز له الفطر على المشهور اذ لعله لا يزل به المرض اذا صام وقبل يجوز له الفطر (قوله وجب ان خاف هلاكا) هذا كالاستثناء من قوله وجار الفطر بمرض خاف زيادته فكانه قال الان يحاف هلاكا كافي يجب (قوله او شديداذى) اى اذى شديدا فهو من اضافة الصفة لموصوفها (قوله وهو ارضاعها بنفسها) اى مع كفايته وقوله ان خافتا عليه المرض اى حدوثه بسبب صوم الحامل او من قلة اللبن بسبب صوم المرضع (قوله اى لم يمكنها واحد الخ) هذا جواب عما يقال ان المرضع اذا خافت على ولدها لا يجوز لها الفطر الا اذا اتى امكان كل من الاستئجار وغيره فكان الواجب العطف بالاولى بالاول وحاصل الجواب ان اذا وقعت فى حيز النفي كانت لنفى الاحد الدائر والاحد الدائر لا يتحقق فيه الابنى الجميع (قوله على حد) اى على طريقة أى فهو على طريقة ولا تطع الخ وذلك لان العطف بأو بعد النفي كفى المصنف او بعد النهى كفى الآية المراد منه فى الاحد الدائر والنهى عن الفعل المتعلق به (قوله خافتا على ولديهما) اى احدهما الامر من الساقين المحجور للفطر والموجب له ومفهوم خافتا الخ انه لا يباح لهما الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة لكن اللخمي قد صرح بجوارحه لهما حتى ابن الحاجب الاتفاق عليه واستظهره المصنف فى توضيحه وعزاه ابن رشد لاسماع ابن القاسم وصح لا مرضع على المشهور من مذهب مالك ثلاثة احوال لا يجوز لها فيه الفطر والاطعام وهو ما اذا قدرت على الصوم ولم يجهدا الارضاع ولم يحصل لولدهما ضرر به وحال يجوز لها فيها الفطر والاطعام وهى ما اذا جهدا الارضاع ولم تخف على ولدها وخافت عليه حدوث مرض او زيادته ولم يمكنها الارضاع وحال يجب عليها فيها الفطر والاطعام وهى ما اذا لم يمكنها الارضاع وخافت على ولدها شدة

(ووجب) الفطر للمريض وصحيح (ان خاف) على نفسه بصومه (هلاكا او شديداذى) كتعطيل منفعة من سماع صرا وغيرهما الوجوب حفظ النفس واما الجهد الشديد فيصحب الفطر للمريض قبل والصحيح ايضا وشبهه فى الحكمين معا وهما الجواز والوجوب امرض قوله (كحامل ومرضع لم يمكنها) اى المرضع (استئجار) لعدم مال امرضة اولم يقابلها (او غيره) اى الاستئجار وهر ارضاعها بنفسها او غيرها بجانبها اى لم يمكنها واحده منهما على حد ولا تطع منهم آتيا او كثورا (خافتا) بالصوم (على ولديهما) فيجوز فطرهما ان خافا عليه المرض او زيادته ويجب ان خافا هلاكا او شديداذى واما خوفهما على انفسهما فهو داخل فى عموم قوله ومرض الخ لان الحمل مرض والمرضاع فى حكمه

الاذى انظر بن (قوله ولذا) اى ولاجل كون الحمل مرضا حقيقيا والرضاع في حكم المرض وليس مرضا حقيقيا (قوله فان امكها الاستجار الخ) هذا شرع في بيان مفهوم قوله لم يمكنها استجارا وغيره (قوله والاجرة في مال الولد) اى اجرة رضاعه اذ لم تقدر على رضاعه ونجاءت عليه واجرت له مرضعة رضعه وهذا متعلق بمفهوم قوله لم يمكنها استجارا اى فان امكها ذلك وجب الصوم واستأجرت والاجرة في مال الولد الخ (قوله لانه) اى ارضاعه (قوله تأويلان) الاول للخمى والثاني لسند كفى التوضيح وكان الاولى للمصنف ان يعبر بتردد او بقولان اذ ليس هذا خلافا في فهم المدونة قال شيخنا والراجح من القولين الاول فكان على المصنف الاقتصاد عليه فان عدم مال الاب فن مال الام (قوله حيث يجب الرضاع عليها) اى بان كانت غير عليه القدر وكانت غير مطلقة طلاقا بانثا والافلا يجب عليها اتفاقا وكانت في مال الاب (قوله والقضاء بالعدد) عطف على فاعل وجب المستتر في قوله وجب ان خاف هلاك الخ والشرط في العطف على ضمير الرفع المستتر موجود وهو الفصل (قوله بالعدد) اى سواء صام القضاء بالهلال او بعينه على المشهور وقال ابن وهب القضاء بالعدد ان صام بالعدد ولم يصم بالهلال وان صام بالهلال اجزاء ذلك الشهر سواء وافقت عدة ايامه عدة رمضان او نه من عدد انتماء عنه (قوله ابيع صومه) اى بمن ابيع الصوم فيه فخرج الزمان الذي يحرم فيه الصوم كيوم العيد وتالي يوم النحر فلا يصح صومه قضاء ونخرج ايضا الزمان الذي يكره صومه كرايع النحر فلا يصح صومه قضاء ونخرج ايضا الزمان الذي وجب صومه كرمضان بالنسبة للحاضر وكذلك الايام المعينة التي نذر صومها فلا يصح صومها قضاء عن رضاء الماضي ولما كان قوله بمن ابيع صومه شاملا لرمضان بالنسبة للمسافر اخرج به بقوله غير رمضان ولو قال المصنف بمن ابيع صومه تطوعا لاغناء عن قوله غير رمضان ولا ينتقض قول المصنف بمن ابيع صومه يوم الشك فان صومه حرام او مكروه مع انه يصام قضاء كما هو لا ناقول صومه من حيث ذاته مباح والحكمة او الكراهة انما عرضت له من حيث قصد الاحتياط اه خش (قوله ولا في ايام التشريق الثلاثة) اما عدم صحة القضاء في ثاني العيد وثالثه فباتفاق للنهي عن صومهما نهى تحريم واما عدم صحة القضاء في رابع العيد وهو ثالث ايام التشريق فعلى المشهور لكراهة صومه تطوعا وعدم اباحته (قوله فلا يقضى الخ) اى فلو قضى المسافر ما عليه من رمضان الماضي في هذا الحاضر فانه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقا واما الحاضر اذا صام رمضان الحاضر قضاء عن الماضي فليل لا يجزئ عن واحد منهما وهو قول مالك واشهب وسحنون وابن حبيب وابن المواز وصححه ابن رشد ثم اختلف اصحاب ذلك القول فقبيل انه لا يلزمه كفارة كبرى مع كون صومه لا يجزئه عن رمضان الحاضر ولا الماضي وذلك لانه صامه ولم يطر وصوبه ابن ابي زيد وقال ابن المواز يلزمه كفارة كبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لقطره فيه عمدا برقعته نية رمضان الا ان يعذر بجهل او تأويل واقتصر ابن عرفة عليه فيفسد اعتاده كإقال ح والذي ذكره ابن القاسم في المدونة ان الحاضر اذا صام رمضان الحاضر قضاء عن الفائت فانه يجزئ عن الحاضر وان لم ينو وصوبه في الكتب كإقال المتواتر وعليه للماضي مدعز كل يوم قال عبق ويبنى ان يكون به الفتوى قاله شيخنا العدوى وصححه بعض شيوخنا والحاصل ان كلاما من القولين قد صحح (قوله ووجب اتمامه الخ) اى فاذا ظن ان في ذمته صوم يوم من رمضان او من نذر غير معين فشرع فيه فتذكر قضاءه قبل ذلك او تذكر سقوط صوم ذلك اليوم عنه بان تذكرانه بلغ في ذلك اليوم وجب اتمامه لانه صار نفلا والتفيل يجب اتمامه بالشروع فيه عند ابن القاسم ومثل ذلك من شرع في طهر نظها عليه فتبين انه صلاها فانه يخرج عن شفع ولو لم يه در كعة وفي العصر يخرج عن شفع ان تذكر بعد ان عقد ركعة والاقطع والفرق ان العصر لا يتفيل بعدا وكذلك من اعتقد ان عليه الحج او العمرة فشرع فيها فتبين انه فعلهما فانه يتمهما لانهما لا ير فضان اه عدوى (قوله فان افطر وجب قضاؤه) اى فان افطر عمدا وجب عليه قضاؤه هذا قول ابن ابي زيد وابن شبلون وقال اشهب لا يجب قضاؤه والاول هو الجارى على قول المصنف سابقا وقضى في

عليها بخلاف الموضع فان امكها الاستجار وجب صومها (والاجرة في مال الولد) ان كان له مال لانه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاعه عن امه بلزوم الصوم لها ونفقته في ماله (ثم) ان لم يكن له مال ووجد مال الابوين (همل) تكون في (مال الاب) وهو الراجح لان نفقته حينئذ عليه (او) في (مالها تأويلان) محلها حيث يجب الرضاع عليها والافنى مال الاب اتفاقا (و) وجب (القضاء بالعدد) فن افطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء بالهلال فكان تسعة وعشرين صام يوما آخر (بمن ابيع صومه) فلا يقضى في يوم العيد ولا في ايام التشريق الثلاثة ولما كان ذلك شاملا لرمضان في السفر لانه مباح اخرج به قوله (غير رمضان) فلا يقضى مسافرا عليه من رمضان الماضي فيه اذ لا يقبل غيره (و) وجب (اتمامه) اى القضاء (ان ذكر قضاءه) اى الصوم قبل ذلك او ذكر سقوطه بوجه فان افطر وجب قضاؤه (وفي وجوب قضاء القضاء) على من لم

قضاء يوم من رمضان او من نذر افطروا في يوم من رمضان او من نذر افطروا في يوم من رمضان او من نذر افطروا في يوم من رمضان

ففي يوم من القضاة وعدم وجوبه فيقضى يوم من الاصل فقط لانه لو اوجب اجاله فهو الاربع (خلاف) فان افطر في القضاء سهوا فلا يقضى
اتفاقا (و) وجب (ادب المفطر عمدا) ولو بنفل بما رآه الحاكم من ضرب او سجن ٤٤١ او همل ولو كان فطره بما يوجب الحد

حدم مع الادب وقدم الادب

ان كان رجلا (الا ان يأتي

ثانيا) قبل الطهور عليه فلا

ادب (و) وجب (اطعام)

قدر (مدة عليه الصلاة

والسلام لمقرط) اي على

مقرط (في قضاء رمضان

لمثله) اي الى ان دخل عليه

رمضان الثاني ولا يتكرر

بتكرار المثل (عن كل يوم)

متعلق باطعام وكذا قوله

(لمسكين) فلو اعطى مسكينا

مدين عن يومين مثلا ولو

كل واحد في يومه لم يجزه

ان كان التفريط بعام واحد

فان كانا عن عامين جاز

(ولا يعتد بالزائد) على مد

يدفع لمسكين وينبغي نزع

منه ان بقي وبين ومحل

اطعام المقرط (ان امكن

قضاؤه بشعبان) بأن يبقى

من شعبان بقدر ما عليه

من رمضان وهو غير

معذور (لان اتصل

مرضه) الاولى عذره

ليشمل الاغناء والجنون

والحيض والنفس والاكرام

والجهل والسفر بشعبان

اي اتصل من مبدا القدر

الواجب عليه الى تمام

شعبان كما اذا كان عليه

خمس ايام مثلا وحصل

له العذر قبل رمضان

الثاني بخمسة ايام واستمر

النفل بالعمد الحرام وقد تبين لك ان الخلاف خاص بالمفطر عمدا واما ان افطر ناسيا فلا قضاء عليه اتفاقا
خلاف العبق حيث جعل الخلاف في كل من العمد والسهو (قوله ويوم من القضاة) فان افطر فيه عمدا
قضى يومين وهكذا ولو تسلسل (قوله خلاف) شهر الثاني ابن الحاجب في باب الحج واختاره ابن عبد السلام
والاول شهره ابن غلاب في وجيزه (قوله فلا يقضى اتفاقا) اي كما قال القرافي في الذخيرة مخالفه القاضي سند
فجعل الخلاف جاريا فيمن افطر في القضاء عمدا او سهوا وتبعه خش (قوله وجب ادب المفطر الخ) اشار
الشارح بتقدير وجب الى ان ادب مصدر عطف فاعل وجب في قوله وجب ان خاف هلاكا (قوله
ولو بنفل) تبسح عيج في ذكر النافلة وهو غير صحيح لان المسئلة للخمي وقد صرح بأن ذلك في رمضان كافي المواق
والتوضيح وابن عرفة على ان في جواز الفطر في النفل عمدا خلافا بين المذاهب اه بن (قوله ولو كان فطره
بما يوجب الحد) اي كرنا واشرب خمر (قوله وقدم الادب ان كان الحد رجلا) استظهر بعضهم سقوط
الادب في هذا لان القتل يأتي على الجميع اه بن ومفهومه انه لو كان الحد رجلا فانه يقدم على الادب (قوله
لمقرط) اللام بمعنى على كما قال الشارح واللام في قوله لمثله بمعنى الى التي لا تها العاية مرتبط بمقرط اي تقرطا
متتبا فيه الى دخول مثله وقوله لمقرط اي ولو عبد او سقيها كان التفريط حقيقة او حكما كناسى القضاء لا
المكره على تركه والجاهل بوجوب تقديمه على رمضان التالي له فليس بمقرط كسافر ومريض واعلم ان
التفريط الموجب للاطعام انما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة فاذا لم
يفرط فيه فلا اطعام ولو فرط فيما قبله او فيما بعده من العام الثاني اه شيخنا عدوى (قوله ولا يتكرر)
اي المد تكرار المثل فاذا كان عليه يومان من رمضان ومضى على ذلك ثلاث رمضان او اكثر فانه انما يلزمه
مدان ولو قال المصنف لمثله او اكثر لو في ذلك الا ان يقال ان قوله لمثله مفرد مضاف بعم (قوله ولو كل واحد)
اي ولو كان كل واحد من المدين دفعه له في يومه الذي صامه قضاء عما في الذمة (قوله فان كانا عن عامين) اي
فرط فيهما بأن دفع له مدين عن يومين كل يوم من عام جاز كما يجوز للمريض دفع فطرها وتقرطها للمسكين
واحد (قوله ولا يعتد بالزائد على مد) اي اذا كان ذلك من كفارة واحدة اما لو كان عليه كفارتان فانه يجزيه
ان يعطى كل واحد مدين مثال الاول اذا فرط وعليه عشرة ايام من شهر حتى دخل عليه رمضان الثاني
ومثال الثاني ما اذا فرط في رمضان في كل واحد عشرة ايام فالمراد بالكفارة الواحدة كفارة التفريط الذي في
عام واحد (قوله ان بقي وبن) اي ان بقي يده وبينه عند الدفع ان ذلك كفارة (قوله ان امكن الخ) شرط
في قوله وجب اطعام مده الخ يعني انه انما يلزم المقرط اطعام المدع كل يوم لمسكين اذا كان يمكن قضاء
ما عليه في شعبان وذلك بأن صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو صحيح مقيم خال من الاعذار
ولم يقض حتى دخل رمضان الا نحو على هذا فن عليه خمسة ايام مثلا من رمضان وترك قضاءها اول شعبان
واخرها الى ان بقي منه خمسة ايام ثم لما بقي ذلك مرض الى ان دخل عليه رمضان الثاني فلا اطعام عليه ثم ان
المعتبر مكان القضاء في شعبان الاول فان حصل في آخره بقدر ما عليه عذروا حتى في شعبان الثاني لا يلزمه
اطعام قال الشيخ احمد الزرقاني وانظر لو كان عليه ثلاثون يوما ثم صام من اول شعبان طائفا كاله فاذا هو تسعة
وعشرون يوما هل يجب عليه الاطعام ليوم او لا والظاهر الثاني لانه لم يفرط في القضاء لانه لم يمكنه قضاء ذلك
اليوم بشعبان (قوله لان اتصل مرضه الخ) هذا مفهوم قوله ان امكن قضاؤه بشعبان صرح به لزيادة
الابضاح (قوله والجهل) اي بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثاني وجعل الجهل المذكور عذرا احد
قولين وقبل انه ليس بعذر والخلاف المذكور جار في النسيان وفي السفر وفي الحج وليس النسيان والسفر عذرا
هنا بل الاكرام اه (قوله فلا اطعام عليه) اي ولو كان متمكنا فيما قبل ذلك من الايام ولا عذره (قوله مع
القضاء) متعلق باطعام يوجب اطعام مده عليه السلام لمقرط حالة كون ذلك الاطعام مصاحبا للقضاء

(٥٦ - دسوقي اول) الى رمضان فلا اطعام عليه فليس المراد اتصل من رمضان الى رمضان ولا جميع شعبان (مع

القضاء) في العام الثاني اي بتدب الاطعام اي اخراج المدا

التي وقيل الشروع في القضاء اجزا (او بعده) اي بعد مضي كل يوم او بعد مضي ايام القضاء بخسرت جميع الامداد فان اطعم بعد الوجوب بدخول رمضان الثاني وقبل الشروع في القضاء اجزا ٤٤٢ وخالف المندوب (و) وجب (متذوره) اي الوفاء به صوما وغيره (و) وجب

او بعده علي جهة التنب (قوله مع كل يوم يقضيه) اي فكلما اخذ في قضاء يوم اطعم فيه (قوله فان اطعم بعد الوجوب وقبل الشروع في القضاء اجزا) اي كما قال ابن حبيب ولا ينافيه قول المدونة لا تنفرك الكفارة الصغرى قبل الشروع في القضاء لجلها على ان المراد لا تنفرك على جهة الاولوية ومفهوم قوله بعد الوجوب انه لو اطعم قبل الوجوب وقبل الشروع في القضاء فانه لا يجزى (قوله ووجب متذوره) الضمير للناذر المفهوم من الوصف اي لزم الناذر الوفاء بمتذوره اي بأي نوع من انواع الطاعات من صوم او صدقة او حج او نحو ذلك ورجعه بعضهم للصوم وهو المناسب للمقام وهذه المسئلة تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وقوله بلانية اي حال كون لفظه ملتبس بعدم النية المتعلقة بواحد منهما اي من الاقل والاكثر (قوله كندر شهر) اي الصادق بثلاثين وتسع وعشرين وقوله فيصوم ثلاثين اشار الى ان ثلاثين معمول لفعل مقدر (قوله لزمه اتمامه كاملا او ناقصا) اي ولا يلزمه زيادة عليه اذا كان ناقصا ولو قال نذر علي ان اصوم هذا الشهر يومالزمه يوم ولو قدم اليوم بان قال لله علي ان اصوم هذا اليوم شهر افيحتمل تكراره في اسابيع الشهر ويحتمل ان يصومه ثلاثين فاذا كان يوم الخميس صام ثلاثين خيسا فيحتمل على الاكثر عند عدم النية وهو ثلاثون كما سبق ولو قال نذرت غدا يوم الجمعة او عكسه اي يوم الجمعة غدا فاذا هو يوم الخميس فالعبارة بما عول عليه في نيته فان لم تكن له نية فالأظهر انه يلزمه ما قدمه (قوله بجزاء الصيد) سيأتي يقول المصنف اول كل مدصوم يوم وكل لكسره (قوله وقيل يسقط الخ) اي ذلك النذر بمعنى انه لا يلزمه وقوله لانه لم يندو طاعة اي من حيث صيام نصف اليوم (قوله ووجب ابتداء سنة) حاصله انه اذا قال لله علي صوم سنة او عام او ان فعلت كذا او ان لم افعل كذا فعلى صوم سنة او عام وحث فانه يلزمه صوم سنة ولا يجزى بباقي سنة خلفه او نذره ولا يلزمه الشروع فيها من حين نذره او من حين حنثه الا ان ينوي ذلك ولا يلزم متابعتها ويلزمه قضاء ما لا يصح صومه منها وما ذكره من لزوم سنة في الحلف بالسنة او العام هو المشهور من المذهب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عبق قول لابن وهب وابن القاسم يلزم ثلاثة ايام كذهب الشافعي وقيل يكفي بستة ايام من شوال لحديث فكانت صام الدهر كله وقيل يلزمه ثلاثة ايام من كل شهر لان الحسنة بعشر امثالها والحمد لله على اختلاف العلماء (قوله وقضى الخ) في التعبير بالقضاء تجوز لان ما لا يصح صومه ليست اياما بعينها فانت تقضى انما هي شئ في الذمة فلو قال وصام بدل ما لا يصح صومه كان واضحا وقوله وقضى ما لا يصح صومه يعني تطوعا بان كان صومه منها بعينه كالعيدين وايام الخيض والنفاس او كان واجبا كرمضان والمعين بالنذر ولو كان مكررا ككل خميس وكما يقضى ما لا يصح صومه يقضى ما يصح صومه اذا افطر فيه سواء كان فطره لعذر كمرض او نسيان او اكره او كان لغیر عذر بأن افطر عمدا حراما (قوله وثاني التحرونائه) اي واما رابعه فانه يصومه ولا يقضيه كما هو ظاهر المدونة على نقل المواق واعتمده ابن عرفة وذلك لانه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من افراد قول المصنف الا في ورابع التحرونائه في الجملة وقال الشارح به حرام وتحت وح انه لا يصام الرابع ويقضى قال المواق وهو ابن لان صومه مكروه لغير ناذره بعينه وناذر السنة ليس ناذرا له بعينه ولا داخل في ضمن نذره لان السنة مهمة واعتمد ذلك طي واعتمد بعض شيخونا كلام ابن عرفة وهو ظاهر المصنف لانه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه الا ان ير بدما لا يصح صومه اصلا او محبة كاملة اه شيخنا عدوى (قوله في سنة) اي في نذر سنة او في التزامها (قوله في الثانية فقط) اي لان التسمية في الاولى نص في الباقي واما هذه فيحتمل ان ير يد اولها من الا ان فلا تنصرف للباقي الابالنية (قوله يتدته من حين النذر الخ) اشار الى ان المهمة والمعينة يفترقان في ثلاثة امور الفورية والمناعة وصوم رابع النحر فهد الثلاثة لازمة في المعينة دون

(الا لستر) احتياطا (ان احتمله) اي الاكثر (لفظه) واحتمل الاقل (بلانية) متعلقة بواحد منهما والا عمل على ما نوى ومثل للمحتمل بقوله (كشهر ثلاثين) اي كندر شهر فيصوم ثلاثين يوما ولو قال فتلاثون كان اقيس اي فيلزمه ثلاثون احتياطا وان احتمل لفظ شهر تسعا وعشرين ومحل لزوم الثلاثين (ان لم يبدأ بالاحلال) فان بدا به لزمه اتمامه كاملا او ناقصا ومن نذر نصف شهر ولا نية له لزمه خمسة عشر يوما ولو نذره بعد مضي نصفه وجاء الشهر ناقصا لاحتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوما واربعة عشر ونصفا ومن نذر نصف يوم لزمه اتمامه بجزاء الصيد وقيل يسقط لانه لم يندو طاعة (و) وجب (ابتداء سنة) اي استئناف سنة فيلزمه اثنا عشر شهرا ولا يلزمه متابعتها وليس المراد الشروع من حين النذر والحنث خلافا لما ابوهم كلامه فلو حذق لفظ ابتداء كان احسن (وقضى ما لا يصح صومه) منها كالعيدين وثاني التحرونائه ورمضان (في) قوله لله علي صوم (سنة) او خلفه

بها وحنث (الا ان يسميها) كسنة ثمانين وهو في اثنا عشر (او يقول هذه) سنة وهو في اثنا عشر (وينوي باقية) في الثانية المهمة فقط والواللحال وفي بعض النسخ او بنوي أو نوى عين ان تكون بمعنى الواو (فهو) اي الباقي لازم لها في الصورتين يتدته من حين النذر ويتابعه

أومن لزمه هدى لنقص في حج ولم يجدها فيجوز له صومهما (لا) يجب (تأنيث) (لأنه) (سنة) مبهم (أو) (تابع نذر) (شهر) مبهم (أو) (أيام) غير معينة ما لم ينوها لا واجب ٤٤٤ على التحقيق (وان) (سافر في رمضان سفرا يبيع الفطر فصامه) (نوى به رمضان)

الوجوب للناذر وهذا في غير الناذر فأمل (قوله) (أومن لزمه هدى) مثل الهدى القدية على ما عزا ابن عرفة للمدونة ومشي عليه المصنف فيما يأتي بقوله أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى (قوله) (لا يجب) أي بل يندب أي لا يجب عليه التابع في سنة نذر صومها أو في شهر نذر صومها أو في أيام نذر صومها فقولوه سنة أو شهر أو أيام أي مندورة في الجميع فإذا قال لله على صوم سنة أو صوم شهر أو صوم سبعة أيام مبهم فلا يجب عليه التابع في صوم ما ذكر بل يندب فقط (قوله) (لا واجب على التحقيق) أي كما قال طي وبن وهو مذهب المدونة واختاره شيخنا خلافا لعج وعبق حيث قال لا يجب التابع ولو نواه (قوله) (أو نوى في سفره قضاء رمضان الخارج) أي أو نوى بصومه في سفره قضاء رمضان الخارج فلا تجزئه عن واحد منهما وعليه للخارج اطعام الثغري ولو ليس عليه لرمضان الذي هو فيه كفارة كبرى لأنه مسافر سفر قصر (قوله) (الآن مفهوم مسافر الخ) حاصله أن الحاضر إذا نوى بصوم رمضان الحاضر قضاء رمضان الفائت فقال ابن القاسم في المدونة أنه يجزئ من الحاضر وإن لم يسوه وصوبه عبد الحق في النكت وقال مالك واشهب وسحنون وابن الموارب حبيب لا يجزئ عن واحد وصححه ابن رشد وابن الجلاب فكل من القولين قد صحح لكن في عبق أن الذي تجب به الفتوى قول ابن القاسم وهو اجزاؤه عن الحاضر (قوله) (ومثلها في الحاضر) أشار الشارح بهذا إلى أن صور المسئلة ست عشرة صورة حاصلة من ضرب اثنين وهما الحضر والسفر ثمانية وهي أن ينوي رمضان الحاضر تطوعا أو نذرا أو كفارة أو قضاء الخارج فهذه أربعة تضرب في الحضر والسفر ثمانية أو ينوي عامه وعام قبله أو هو ونذرا أو هو وكفارة أو هو وتطوعا فهذه أربعة تضرب في الحضر والسفر ثمانية (قوله) (ما عدا الصورة التي فيها الخلاف) أي أفرادا واجتماعا بأن نوى رمضان الحاضر قضاء الخارج أو نوى به الحاضر وقضاء الخارج معا (قوله) (بحاج لها زوج) أي علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء (قوله) (يدخل فيه النذر الخ) أي ويدخل فيه أيضا ما وجب عليها لكفارة أو فدية أو جزاء صيد (قوله) (تطوع) أي بصوم أو غيره وقوله بلا أن من مثله إذا استأذنه فنع (قوله) (المراد به) أي التطوع (قوله) (فهو أفساده عليها) أي ويجب عليها القضاء لأنها متعدية وداخله على أن له تظهيرها فكاها فطرت عمدا حراما (قوله) (لا يأكل) أي لا يجوز له أفساده عليها بأكل أو شرب لأن احتياجه إليها الموجب لتظهيرها انما هو من جهة الوطء

باب في الاعتكاف

(قوله) (مميز) هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن بل يختلف باختلاف الأشخاص والمراد بفهم الخطاب ورد الجواب أنه إذا كلم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه واحسن الجواب عنه لأنه إذا دعي إجاب (قوله) (مسجدا) خرج لزوم البيت وقوله مباحا أي لكل الناس لا يحجر على أحد خرج مسجد البيت (قوله) (صوم) أي حالة كون المسلم المذكور ملتبسا بصوم (قوله) (يوما أو ليلة) ظرف لقوله لزوم أي سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لأجله من البول والغائط والوضوء وغسل الجنابة (قوله) (للعبادة) أي لأجل العبادة فيه من ذكر وقراءة وصلاة ولا يقال هذا يشمل لزوم المسجد لأجل تدريس العلم والحكم بين الناس لا بانقول ليس هذا عبادة لأنها ما توقف على معرفة المعبود وما ذكر ليس كذلك تأمل (قوله) (وهو مندوب) أي على المشهور كما في خش وعبق واعتزته أبو علي المسناوي قائلا لاعت شراح الرسالة وشرح المختصر وابن عرفة وغيرهم فلم يجد من صرح بتشهيره ولفظ التوضيح والظاهر أنه مستحب إذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه ومقابلته ما قاله ابن العربي أنه سنة وما قاله ابن عبد البر في الكافي أنه سنة في رمضان ومندوب في غيره ففي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وكانت أزواجه يعتكفن بعده

أي بصومه (في سفره غيره) أي غير رمضان تطوعا ونذرا أو كفارة لم يجز عن واحد منهما ولا يجزئ أن قوله (أو) (نوى في سفره) (قضاء) رمضان (الخارج) داخل في قوله غيره فلو حذفه كان انحصر الآن مفهوم مسافر بالنسبة لهذه الاربعة فيه خلاف الرابع أن المقيم أن نوى في رمضان الحاضر قضاء الخارج اجزا عن الحاضر (أو نواه) أي رمضان الحاضر (ونذرا) ولو قال بدله وغيره لكان شاملا إذا نواه ونذرا أو كفارة أو تطوعا أو قضاء الخارج وهذه الاربعة في المسافر كالاربعة السابقة اجاب عن الثمانية بقوله (لم يجز عن واحد منهما) ومثلها في الحاضر فحكمه حكم المسافر ما عدا الصورة التي فيها الخلاف (وليس لمرأة) (أو سيد) (تطوع بلا إذن) (المراد به غير الواجب الاصل) (يدخل فيه النذر) كما إذا نذرت صوما أو جازا أو عمرة أو اعتكافا فله أفساده عليها بجماع لا بأكل أو شرب فان أذن لها فليس له ذلك فان علمت

أنه لا حاجة لها جازها التطوع بلا إذن والله اعلم (باب في الاعتكاف) (الاعتكاف) هو (قوله) لزوم مسلم مميز مسجدا مباحا بصوم كاف عن الجماع ومقدماته يوم أو ليلة فأكثر للعبادة بنية وهو مندوب مؤكد وهو معنى قوله (نافلة)

وقوله لمسلم خبر اول وقوله بطلق صوم خبر ثان اي محتمه كائنه لمسلم ومحتمه بطلق صوم وما ذكره من ان الصوم شرط في محتمه هو المشهور وقال ابن ابي ابيصم من غير صوم (قوله بطلق صوم) الباء للملاسة اي ومحتمه ملتبة بطلق صوم واما الباء في قوله بطلق صوم فجاء للملاسة والظرفية واعمالها ل
بصوم مطلق انما يخرج ما قد يدر منه كرمضان وما قد يدر منه كندز وكفارة بطلق الصوم اعلم من الصوم المطابق لان مطلق الصوم يشمل الصوم المطلق وهو الذي لم يشيئ من اوسبب ويشمل ما كان متيقنا
بواحد منهما بخلاف الصوم المطلق فانه لا يشمل المقيد لانه مبين له لانه قد يشيئ به (قوله ككفارة ونذر) اي
ما يصوم المندور والكفارة لا يوجد ان الاذاوب قد سببها وهو النذر وموجب الكفارة (قوله او اطلق) اي
عن التعبد بالرم والسبب (قوله في لا يصح الصوم) اي لكبرواضه فبنية (قوله فلا يحتاج
المندور) اي لا اعتكاف المندور وقوله بل يجوز فعله في رمضان وغيره اي وفي غيره يصوم كفارة او نذر او
تطوع كما ان الاعتكاف غير المندور كذلك (قوله على المشهور) هو قول مالك وابن عباس والحكم فحلى
المشهور يصح الاعتكاف في اربعة احوال اذا كان الاعتكاف والصوم مندورين او متطوعين - اما
الاول مندور والثاني متطوع به وكما هو المراد يكون الصوم مندورا انه نذره قبل الاعتكاف والمراد
بتدويعه نيته للصوم قبل نية الاعتكاف فلا ينافي كون محتمه متوقفة عليه ومقابل المشهور وقول عبيد
المالك وسبحون لا بدلا من اعتكاف المندور من صوم يخصه نذره اي يخصه سبب نذر الاعتكاف اي ان النذر
كما هو سبب وجوب الاعتكاف - بما اضاف وجوب الصوم والحاصل انه ليس مرادهما انه لا بد من صوم
مندور كالاعتكاف فلا يصح في صوم تطوع بل لمراد انه لا يصح في كفارة ولا في رمضان لان نذرا لا اعتكاف
نذرا للصوم فلا يصح يصوم رمضان ولا صوم الكفارة ولا بالصوم الذي نذره قبل الاعتكاف واما صوم التطوع
فان نذرا قبل الاعتكاف لذي نذره يصح فيه الاعتكاف المندور لانه يصير مندورا بنذرا لا اعتكاف كذا
اعاده عبيد والم ان الخلاف مبني على ان الصوم شرط او ركن في الاعتكاف فنذر الاعتكاف اوجب عليه
لصوم لانه من اركانه ونذر المجبة نذر لاجزئها سبب الثاني لا على الاول (قوله وعطاف مسجد) اي سواء
كانت تقام فيه الجمعة ام لا وقوله لا يصح في بيت اي ولا في الكعبة ولا في مقام ولي (قوله ابتداء) مرتبط بقوله
ويجوز فيه وقوله والمهين اي لا الاعتكاف (قوله اي في كل مكان) شار بذلك الى ان من بمعنى في وانه
ع - ر من مع في او نذر لان سبب لان سبب ادغام النون في الميم وسط حرف في الحذف بخلاف فان ياءها
لا يسمي في الميم (قوله ما يصح فيه الجمعة) راجع للجامع وكذا المسجد بتقدير جامعة الجمعة فيه على انه بدل
منه بدل من كل والراط محدود اي مما يصح فيه الجمعة منها (قوله فلا يصح برحبته) هذا تقرير
على اشتراط الاختيار في الصحة واصواب الرحبة والسرو مارجة بنفس المسجد ادلا على ان الواحد منهما
مس - ر وان هذا ليقا وهو قول المصنف مما تصح فيه الجمعة لاجزئها بحيث يحوي التناديل والسفاية والسطح
مما كان في المسجد ولا حاجة لاختيار ولو سلمنا ان كلا من الرحبة والسرو المتصلة يقال لهما مسجد
فقد لا اختيار لاجزئهما لما تقدم ان مذهب المدونة صحة الجمعة فيهما مطلقا سابق المسجد لم لا اتصلت
الصغرى م لا خلافا لتفصيل المصنف فيما مر اعظم بن ثم اتم ذلك كروا هنا عدم صحة الاعتكاف في الرحاب
والسرو كما هنا طرح مشهور مبني على ضعف ادوى (قوله والاخراج) اطلعت عتكافه اي ما لم يكن
يحل ان الخروج منه بمثل كونه في المسجد بالاسلام قد صدر ولا بد من استكافه بخروجه منه السارم احى
ومنه في خش وفقد حسن ايضا قوله هو طلق في يد روى يات تأنيدها فيها الجمعة قال فلونذرا ياما لا تأخذه
فيها عرس فيها ان شرع ثم رجع ثم تصادف الجمعة فلا خلاف في ان هذا يخرج لهما ولا يطل
اعكافه وهو ظاهر شارحنا يصرفه برأى مصنف في التوضيح اعما سبب هذا لتفصيل لابن الماجشون
وجعله تابلا المشهور ومثله لان سرفه وحاصل ما في المسئلة ان من اعتكف في غير الجامع وهو ممن تازمه

والثوبين للتخليم (ومحتمه)
لمسلم محتمه (قوله بطلق صوم) كافر وغير محتمه (بطلق صوم) اي اي صوم كان سواء قيد برمن كرمضان او سبب ككفارة ونذر او اطلق كطوع فلا يصح من منطوي ولو اسدرون لا يستطيع الصوم لا يصح استكافه (ولو) كان الاعتكاف (نذرا) فلا يحتاج المندور الى صوم يحصه بل يجوز فعله في رمضان وغيره على المشهور (و) بطلق (مسجد) مباح لاجل مسجد بيت ولو لاهرة (الامن فرضه الجمعة) من ذكر حرمته بلا عذر وان لم تتعقد به (و) الحال انها (تجب به) اي فيه اي في زمن استكافه الذي يريده الآن ابتداء كنذر اعتكاف مجابية ايام فاكثرا وانتهاه كندز اربعة اوطن السبت فرض بعديومين وصح يوم الخميس (فالجامع) هو المتعين (مما) اي في كل مكان (تصح فيه الجمعة) اختيار بالنسبة للجامع وللمسجد على تقدير اقامة الجمعة فيه فلا يصح برحبته وطرقه المتصلة (والا) ان اعتكف من تجب عليه الجمعة في غير الجامع وقد نذر او نوى اياما تأخذه فيها الجمعة (خرج) لها وجوبا

(قوله) اعتكافه بخر وجهه برجله معا سواء دخل على ان يخرج ام لا ويقضيه فان لم يخرج ثم ولم يبطل على الظاهر اذ لم يرتكب كبيرة وشبه في وجوب الخروج والبطان ٤٤٦ قوله (كرض) احد (ابو به) دنية فيخرج لبرهما الا كدم من الاعتكاف

المنذور ويبطل اعتكافه ويقضيه فان لم يخرج بطل للعقوق على احد التأويلين الا تبين (لا جنازتهما معا) فلا يجوز خروجه واما الجنازة احدهما فان كان الاخر حيا خرج لان عدم الخروج مظنة عقوق الحي والافلا فالمراد بالمعينة ما يشمل موت احدهما بعد الاخر (وكشهادة) تحملا او اداء فلا يجوز الخروج لها فان خرج بطل اعتكافه والاولى اسقاط الواو كما في بعض النسخ ليكون مشبها بقوله لا جنازتهما ويدل عليه ما بعده (وان وجبت) الشهادة بأن لا يكون هناك غيره اولا يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) بان يأتي اليه القاضي اسماعها (او تنقل عنه) وان لم تتوفر شرط النقل من بعد غيبة ومرض للضرورة وعطف على ما يبطله قوله (وكردة) لان شرط صحته الاسلام ولا يجب عليه استئناى اذا تاب وان نذر المما معينة ورجع قبل مضيها فلا يلزمه اتمامها لتدبره كافر اصليا (ويكيطل)

الجمعة ووجبت عليه الجمعة وهو في معتكفه وجب عليه ان يخرج لها وقت وجوب السعي لها وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج وعدم بطلانه اقوال ثلاثة البطلان مطلقا اي سواء وجبت عليه الجمعة في الابتداء او الانتهاء وهو المشهور وعدمه مطلقا وهو رواية ابن الجهم عن مالك والثالث التفصيل بين ما اذا وجبت عليه في الابتداء او الانتهاء (قوله) بطل اعتكافه بخر وجهه (اي من المسجد وقوله) برجله معاى لا باحداهما (قوله) سواء دخل الخ (اي المسجد الذي اعتكف فيه عازما على ان يخرج منه للجمعة وقوله) ويقضيه اي يقضى ذلك الاعتكاف (قوله) فان لم يخرج (اي للجمعة من ذلك المسجد الذي اعتكف فيه والحال انه غير جامع وقوله) ولم يبطل اي اعتكافه (قوله) اذ لم يرتكب (اي بعدم خروجه للجمعة كبيرة حتى ان الاعتكاف يبطل وانما ارتكب صغيرة وهي لا تبطله لان ترك الجمعة لا يكون كبيرة الا اذا كان ثلاث جمع متواليات فيجوز على خلاف الكاثر الا (قوله) احدا به (اي واحدا) وقوله) فيخرج (اي لاجل ان يعود وانما وجب الخروج للعبادة لاجل برهما اي وسواء كانا مسلمين او كافرين كافي عجب وقوله) دنية خرج الاجداد والجدات فلا يجب الخروج من المعتكف لعيادتهم (قوله) ويبطل اعتكافه (اي لان الخروج لذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الحوائج الاصلية التي لا تنال للمعتكف عنها فهو عارض بالخروج لتخليص الغرق فانه واجب ومبطل للاعتكاف فكذا ما كان مثله وهو الخروج لبر الوالدين (قوله) على احدا التأويلين الا تبين (اي من بطلانه بالكاثر وعدم بطلانه بها والعلة وق من جملة الكاثر (قوله) لا جنازتهما معا فلا يجوز خروجه (هذا هو المشهور خلافا للجزولي القائل بوجوب خروجه لجنازتهما كما يجب خروجه لزيارتها وعلى القولين اذا خرج بطل اعتكافه وقيد المشهور بما اذا لم يتوقف التجهيز على خروجه والاوجب اتفاقا وبطل اعتكافه (قوله) فان كان الاخر حيا خرج (اي وجوبا وبطل اعتكافه) (قوله) لان عدم الخروج مظنة الخ (اي لان الحي يقول ان هذا الولد لا خير فيه لانه اذا لم يخرج لجنازة امه فانا كذلك لا يمشی خلف جنازتي (قوله) والافلا (اي والا يكن الاخر حيا فلا يخرج لجنازة ذلك الذي مات منهما) (قوله) وكشهادة عطف على جنازتهما اي لا جنازتهما ولا شهادة اي ولا مثل شهادة فالكاف اسم بمعنى مثل ومثل الشهادة الذين فاذا كان عليه دين فليوفه في المسجد ولا يجوز الخروج لادائه (قوله) ليكون مشبها بقوله لا جنازتهما (اي والمعنى حينئذ لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج الشهادة وقوله) ويدل عليه ما بعده اي وهو قوله ولتؤد بالمسجد (قوله) وان وجبت (مبالغة في عدم الخروج) (قوله) من بعد غيبة الخ (اي غيبة المنقول عنه او مرضه او موته) (قوله) وكردة عطف على قوله كمرض احدا به (اي المشاركة في احد حكميه وهو البطلان لافي مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطان (قوله) ولا يجب عليه استئناى (اي لذلك الاعتكاف الذي بطل بالردة وفيه نظر فقد نص ابن شاس في الجواهر على وجوب الاستئناى كما تنقله المواقاه بن لكن ماقاله الشارح اليق بالقواعد مقتضى ماقاله ابن شاس قضاء رمضان وكفارتها اذا ارتدت في رمضان وتاب تأمل (قوله) ورجع (اي للاسلام بعد ردة (قوله) اي وكشخص مبطل (اي وكابطل شخص مبطل صومه لان الكلام في بيان المبطلات (قوله) فيفيد انه تعمد افساده (اي الصوم والافادة من حيث اسناد الابطال للشخص (قوله) او جاع (الاولى حذفه لان الحكم وان كان مسلما لكن كلام المصنف محمول على خصوص الافساد بالاكل والشرب كما يأتي للشارح في آخر العبارة (قوله) فيستأنفه (اي فاذا تعمد افساده بشئ مما ذكره فيبطل اعتكافه ويستأنفه من اوله ولا يبنى على ما فعله قبل الافساد وسواء كان الصوم الذي تعمد افساده فرضا اصليا او نذرا معينا او غير معين او كان تطوعا (قوله) ويقضى ما (اي الاعتكاف الذي حصل في صومه ما ذكره متصلا بذلك الهضاء باعتكافه الاول

بمبطل (صومه) مفقود فيفيد انه تعمد افساده باكل او شرب او جاع فيستأنفه قوله

بما يبطل الصوم ولو من حيث ونقاس او كل نسبانا او مرض يبطل الاعتكاف وليس كذلك الا لا

ويقضى ما حصل فيه من الابعاء بكافه

ان كان الصوم فرضاً ولو بالنذر واما ان كان تطوعاً فان افطر فيه ناسياً فكذلك ولزمه القضاء لتقوى جانبه بالاعتكاف وان افطر لحيض او مرض لم يقضه وسيأتي ان الجماع ومقدماته عمد هما وسهوا سواء في الافساد ٤٤٧ (وكسره ليلاً) حراما وان صحامنه قبل الفجر

(وفي الحاق الكائبر) الغير
المفسدة للصوم كغيبه
وسرقه (به) اى بالسكر
الحرام في الافساد بجماع
المعصية وعدم الحاق
به لزيادته عليها بتعطيل
الزمن (تأويلان) وفهم
منه عدم ابطاله بالصغائر
وهو كذلك (و) صحته
(بعدم وطء) ليلاً (و)
بعدم (قبلة شهوة) وليس
ومباشرة) كذلك (وان)
وقع ما ذكر (لحائض)
اى منها (ناسية) فأولى
من غيرها او منها متعمدة
وانما بالغ عليها لئلا
يتوهم انها معدومة
بالخروج من المسجد
والفطر والنسيان (وان
اذن) سيدا وزوج (لعبه
او امرأة في نذر) لعبادة
من اعتكاف او صيام
او احرام في زمن معين
فنذرهما (فلا منع) من
الوفاء بها اى لا يجوز المنع
فان كان النذر مطلقاً فله
المنع لانه ليس على الفور
(كغيره) اى كاذن من
ذكرهما في غير نذر
بل في تطوع (ان دخلاً)
في النذر في الاولى وفي
المعتكف مثلاً في الثانية
فالشرط راجع للمستثنين
ومعنى الدخول في النذر
ان ينذر باللفظ (و) ان
اجتمع على امرأة عبادات

(قوله ان كان الصوم فرضاً ولو بالنذر) اى ان كان فرضاً اصلياً كرمضان او كان نذراً معيناً او غير معين اى
وطراً للحيض او النفاس او المرض بعد التلبس به والا فلا يقضى لا يقال ما ذكره هنا من قضاء النذر المعين اذا
حصل فيه مرض او حيض او نفاس وافطر لذلك مخالف لما في الصوم من ان النذر المعين يفوت بفوات
زمانه اذا كان للقوات لعذر كالمريض والحائض والنفاس لانا نقول الصوم هنا لما انضم له الاعتكاف تقوى
جانبه فلذا اوجب قضاؤه (قوله فكذلك) اى يقضيه متصلاً باعتكافه الاول على المعتمد (قوله لتقوى
جانبه بالاعتكاف) جواب عما يقال كيف يلزمه القضاء مع ان الصوم اذا كان تطوعاً وافطر فيه ناسياً لا
يلزمه قضاؤه (قوله وان افطر لحيض) اى في الصوم التطوع (قوله سواء في الافساد) اى وحيثئذ
فلا بدخل الافساد بالجماع في كلامه هنا لانه سيد ذكره وكلامه هنا خاص بتعمد الاكل والشرب وحاصل
المسئلة انه اذا تعمدا فساد الصوم بأكل او شرب فان اعتكافه يبطل ويستأنفه من اوله سواء كان الصوم
رمضاناً او نذراً معيناً او غير معين او كان تطوعاً وكذلك اذا حصل منه جماع عمداً او سهواً فان لم يتعمد
افساد الصوم بأن افطر ناسياً او مرضاً او حيضاً او نفاساً فصومده ستة عشر حصة من ضرب الاربعة
المذكورة في اقسام الصوم الاربعة وهى رمضان والنذر المعين وغيره والتطوع فان كان الصوم غير تطوع
قضى الاعتكاف الذى افطر فيه كان الفطر لمرض او حيض او نفاس او نسياناً وان كان الصوم تطوعاً
لم يقض ان كان الفطر لمرض او حيض او نفاس وقضى ان كان الفطر نسياناً (قوله وكسره ليلاً حراماً)
واولى سكره نهاراً ومثل السكر بحرام كل مخدر استعمله ليلاً ونحوه (قوله حراماً) اى واما سكره ليلاً بحلال
فيبطل اعتكاف يومه ان كان السكر نهاراً والحال ان الشرب ليلاً كالجنون والاعماء فيجوز فيه ما جرى فيها
من التفصيل المذكور في قوله او اغنى يوماً واجله واقله ولم يسلم اوله فالحقضاء (قوله كغيبه) اى وقذف
وغصب (قوله بجماع المعصية) اى بجماع الذنب في كل والاوى بجماع ان كلا كبيرة (قوله تأويلان) فيها ان
سكر ليلاً وصحاقب الفجر فساد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال المغاربة لتعطيل عمله قاله ابن عرفة
ولهما اشار المصنف بالتأويلين اهـ بن (قوله عدم ابطاله بالصغائر) اى اتفاقاً وهو كذلك في نقل الاكثر واما
في نقل الاقل ففيها الخلاف (قوله وبعدم وطء ليلاً) اى فان وطئ ليلاً عمداً او سهواً بطل اعتكافه واستأنفه
من اوله ولو كان الوطء لغير مطيقة لان ادناه ان يكون كقبلة الشهوة والمس وقوله ليلاً الاولى ولو ليلاً ولا يقال
الوطء نهاراً داخل في قوله وبكامل صومه لانا نقول تقدم انه خاص بالاكل والشرب (قوله كذلك) اى بشهوة
ففيه الحذف من الاخر لالة الاول وحاصله انه اذا قبل وقصد اللذة وليس او باشر بقصدها او وجدها بطل
اعتكافه واستأنفه من اوله فلو قبل صغيرة لا تشتهى وقبل زوجه لوداع او رجعة ولم يقصد لذة ولا وجدها
لم يبطل اعتكافه وباعلم ان وطء المكروه والنائمة مبطل لاعتكافهما كغيرهما بخلاف الاحتلام وقوله قبلة
شهوة من اضافة السبب الى المسبب ثم ان اشتراط الشهوة في القبلة اذا كانت في غير القم واما اذا كانت فيه
فلا تشترط الشهوة على الظاهر لانه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الوضوء كافي ح اطربن (قوله وان
لحائض) هذا مبالغة في المفهوم واللام بمعنى من اى وصحته بعدم ما ذكره فان حصل شيء مما ذكره بطل
الاعتكاف هذا اذا حصل من غير حائض بل وان حصل من حائض ناسية لاعتكافها وحاصله ان المعتكفة
اذا حاضت وخرجت عليها حرمة الاعتكاف فحصل منها ما ذكره ناسية لاعتكافها فانه يبطل وتستأنفه من اوله
ومثل الحائض غيرها من بقاء باب الاعذار المانعة من الصوم كالعبادة والاعتكاف كالمرض كما يأتي فلو قال
المصنف وان من كحائض كان اولى (قوله وان اذن لعبدا وامرأة الخ) حاصله ان السيد اذا اذن لعبده
الذى تضرع بعبادته بعمله اولى وجته التي يحتاج لها في نذر عبادة من اعتكاف او صوم او احرام في زمن معين
فنذرهما فليس له بذلك منع الوفاء بها وان لم يدخل في تلك العبادة بأن لم يحصل دخول في المعتكف ولا تلبس

متضادة لا يمكنه كعبادة واحرام واعتكاف (اتمت ما سبق منه) اى من الاعتكاف وكذا ما سبق من احرام الى عدة كما اذا طلقها او مات
عنها وهي معتكفة او محرمة فتأدى على اعتكافها واحرامها حتى تسمه (او) ما سبق من (عدة) على اعتكافها كما لو طلق او مات منها

شاه علياً فلهذا سلاطه
سود وإشاداً لربصة وهي
أذا سبقت العدة الأحرام
بقوله (الآن تحرم) وهي
بعده طلاق بل (وان)
كانت ملتبسة (بعده
موت فينقض) أحرامها مع
انها فخرج له (وتبطل)
العدة أي مبيتها والمكث
لها الأصل العدة وفي
نسخة بالياء التحتية أي
حقها في الميت وبق
صورتان طر واعتكاف
على أحرام وعكسه فتم
السابق منهما الآن تحشى
في الثانية فوات الحج
فتقدمه ان كانا فرضين
أو نقلين أو أحرام فرضاً
والاعتكاف فضلاً فان
كان الاعتكاف فرضاً
والأحرام نقلاً امت
الاعتكاف وهاتان
الصورتان لا يخصان المرأة
(وان منع) السيد (عبده
نذراً) أي الوفاء نذر
نذره بغير اذنه (فعليه)
وفاءه (ان عتق) لبقائه
بذمه ان كان مضموناً
أو معيناً وبق وقته والالم
ينقضه فان منعه ما نذره
يأذنه فعليه ان عتق ولو
ميتاً فوات وقته (ولا يمنع
مكاتب يسيره) أي ان اس
سـيده معه من يسـيره
لاعتكاف الذي لا يحصل
بشجر من شيء من محرم
الكتمان (ولزم يوم ان نذر
ليلة) وولي عكسه (لا) ان نذر
يوم وغيره

بالصوم ولا بالأحرام بل حصل النذر خاصة إلا ان يكون النذر الذي اذنا فيه مطلقاً غير مقيد بأيام معينة فله
لمنع ولو دخل في العبادة ومن باب أولى ما اذا نذر بغیر اذنه معيناً لا وأما ان اذن السيد لعبده أو الزوج
لأمرائه في الفعل خاصة بدون نذر فلا يقطع عليه ما ان دخل فيه أي في ذلك الفعل الذي اذنه ما فيه صوماً أو
اعتكافاً أو أحراماً فان لم يدخل فيه كان له معهما من الدخول فيه فان اذن الزوج أو السيد في النذر ثم
منعاه فقال العبد أو الزوج وجه وقع معنى النذر وقال السيد أو الزوج لم يقع فالتول قول العبد والمرأة (قوله)
فهذه ثلاث صور) أي وهي طر وعدة على اعتكاف أو على أحرام أو طر واعتكاف على عدة ففي هذه الثلاثة
تم السابق (قوله الآن تحرم الخ) هذا الاستثناء منقطع لأن ما قبل الاستثناء طر والعدة على الاعتكاف
والأحرام وطر والاعتكاف على العدة وما بعده في طر والأحرام على العدة وقوله الآن تحرم وان بعده
موت أي الآن تحرم وهي ملتبسة بعدة هذا اذا كانت عدة طلاق بل وان كانت عدة وفاة (قوله لا أصل
العدة) أي بحيث تزوج من غير عدة وانها ترك الاحداد وقوله بالياء التحتية أي في قوله يبطل (قوله)
فتم السابق الخ) قد علمت من مجموع كلام المصنف والشارح ان الصور ستة وانها تم السابق في خمسة
منها ويبطل الأول في واحدة (قوله الآن تحشى في الثانية) أي من هاتين الصورتين وهي طر والأحرام
على الاعتكاف أي ان محل أعمالها الاعتكاف عالم تحشى بأتمامه فوات الحج الخ وهذا التقيد أصله
لعجز واعتراضه طي ما ان اطلاق أبي الحسن وأبي عمران يتنافيه حيث قالان المعتكفة اذا احرمت يتعقد
أحرامها ولا تخرج له حتى ينقض اعتكافها انظر ابن غازي اه بن والحاصل ان ظاهر إطلاقهما انها تم
الاعتكاف مطلقاً خافت فوات الحج ام لا وسلم ذلك شيخنا العدوي لكن كلام عجز انسب بما يأتي من ترجيح
اتمول بتقديم الوقوف بعرفة اذا خشي فواته على الصلاة خلافاً لقول المصنف وصلى ولو فوات فقامل (قوله)
بقية اذنه جل المصنف على غير المأذون فيه لقوله ان عتق لان المأذون فيه يفعل له وان لم يعق بأن يرفع امره
للحاكم فبجبر سيده على ان يمكنه من فعله (قوله فان منعه ما نذره باذنه الخ) هذا ظاهر وان كان غير منصوص
لان طاعته لسيده فيما نذره باذنه لا تجوز وقد تقدم ان النذر المأمور به يجب قضاؤه ان تركه اختياراً اه بن
(قوله ولو حينات وقته) أي هذا اذا كان مضموناً أو معيناً وبق وقته بل ولو كان معيناً وفوات وقته لانه
فوت على نفسه حيث اطاع سيده ولم يخالفه ويرفعه للحاكم ليحبره على تمكنه من فعله لانه حيث اذنه في
النذر ليس له منعه (قوله ولا يمنع مكاتب يسيره) أي من يسير الاعتكاف الذي شرع فيه ولو بلا اذن
من سيده قال خش ومثله المرأة التي يحتاج لها زوجها فليس له منعها من يسير الاعتكاف وظاهره مطلقاً
سواء كان اذن لها فيه ام لا وفيه نظر لما تقدم من قوله وان اذن لعبداً وامراًة في نذر فلا يمنع فان مفهومه
المنع عند عدم الاذن ولو يسيراً ويدل على بطلانه ايضا ما تقدم في الجماعة من قوله ولاية قضى على زوجها به
واذا كان له منعها من المسجد للصلاة واحدة فأحرى الاعتكاف اه بن والحاصل ان المرأة اذا كان يحتاج
لها الزوج فهي كالعبد فياذكر من القسمين أي من الاذن وعدمه وأما ان كان لا يحتاج لها فيجوز لها ان
تعتكف بغير اذنه وليس له منعها منه ولو كثر (قوله ولزم يوم) أي زيادة على الليلة (قوله وأولى عكسه)
أي فان نذر يوماً لم يله زيادة على اليوم الذي نذره والليلة التي تلزمه في هذه ليلة اليوم الذي نذره لا الليلة
التي بعده كالموطأ لظاهر ما لا ينس وغيره وحينئذ يلزم في هذه الصورة دخوله المعتكف قبل الغروب أو معه
وكذا في مسألة لمصنف فانه شيخنا (قوله فلا يلزمه شيء) أي عندنا خلافاً للشافعية اه بن وقوله فلا يلزمه
شيء أي ما ينسب للجور والالزام مادامه * واعلم ان ما ذكره من عدم لزوم شيء باتفاق ابن القاسم وسخنون
واحداً لا فهم في ان من يدر طاعة فافضة كصلاة ركعة وصوم بعض يوم يلزمه اكتماله عند الأول ولا يلزمه شيء
عند الثاني غير الاعتكاف ولما هو فلا يلزم فيه شيء باتفاقهما للضعف امر الاعتكاف بخلاف الصوم
والصلاة والجمعة فان حرها قوي لكونها من دعائم الاسلام (قوله خلافاً لسخنون) أي حيث قال لا يلزمه شيء

(و) (لزم) (تابعه في مطلقة) أي الذي لم يفيد بتابع ولا عدمه فان نوى احدهما عمل به وهذا في المنذور بدليل قوله (و) (لزم) (منويه) أي ما نواه من العدد فنوى في التطوع عشرة ايام مثلاً لزمه (حين دخوله) المعتكف ما نواه من متعلق بلزم ويجوز تعلقه بمنويه وهو ظاهر وما قيل من انه لا يصح غير صحيح (كطلق الجوار) بضم الجيم وكسر هاءه تام في جميع ما تقدم من احكام الاعتكاف فيلزمه تابعه ان نواه اول ينوش أو ان نوى عدمه عمل به ويلزم فيه الصوم ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف ٤٤٩ ويبيظه ما يبطله فن قال لله على ان

اجاور المسجد يوما مثلاً فهو نذرا اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مدة كذا واجاور واللفظ لا يراد لعينه واتميراد لعناه والمراد بالطلق ما لم يقيد بنهار فقط ولا ليل فقط فهو اعتكاف بلفظ جوار كما علمت وسواء كان منذوراً او منوياً ويلزمه ما نواه بدخوله فان قيده او نوى فيه الفطر فلا يلزمه الا نذره باللفظ واليه اشار بقوله (لا) الجوار المقيد بقيد (النهار فقط) او بالليل فقط وكذا المطلق المتوى فيه الفطر (قباللفظ) أي لا يلزم الا باللفظ بنذره ولا يلزم بالدخول على ما يأتي وانما اقتصر المصنف على النهار لاجل قوله (ولا يلزم فيه أي حين تلفظ بالنذر) حينئذ (صوم) اذا المقيد بالليل او المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه صوم حتى يحتاج لنفيه أي ولا يلزم المجاور حين لفظ

كالا اعتكاف (قوله) (لزم) (تابعه) أي الاعتكاف المنذور في مطلقة أي فيما اذا نذره مطلقاً غير مقيد بتابع ولا تفرق فاذا نذرا اعتكاف عشرة ايام فانه يلزمه تابعه لان طريقة الاعتكاف وشأنه التابع (قوله) (فان نوى احدهما عمل به) فيه نظر بل اذا نوى عدم التابع لم يلزمه تابع ولا تفرق (قوله) (حين دخوله المعتكف) أي لان النقل يلزم اتعاه بالشرع فيه فان لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه (قوله) (متعلق بلزم) أي فيكون الدخول سبباً في اللزوم (قوله) (وهو ظاهر) أي ان ما نواه حين دخوله لازم له (قوله) (وما قيل) (القائل لذلك) خش وعلل بعله لا معنى لها (قوله) (كطلق الجوار) الاولى ان يقول كالجوار المطلق اذ فرق بين مطلق الماهية والماهية المطلقة فان الثاني عبارة عن الماهية بقيد الاطلاق وهو اخص من الاول وقوله كطلق الجوار كأن يقول لله على ان اجاور المسجد عشرة ايام ولم ينو ليلاً ولا نهاراً ولم يلفظ بذلك ولم ينو الفطر ولم يلفظ به فاذا قال ذلك وكان كذلك فكأنه قال لله على اعتكاف عشرة ايام وحينئذ فهو اعتكاف بلفظ الجوار فيلزمه ما يلزم في الاعتكاف ويمتنع ما يمتنع فيه وحينئذ فيلزمه تابعه ان نواه اول ينوش أو ان نوى التفرق بحملها او اذا نوى في قلبه ان يجاور في المسجد عشرة ايام ولم ينو ليلاً ولا نهاراً ولا فطر فهو اعتكاف في المعنى غير منذور فاذا دخل المسجد لزمه اعتكاف عشرة ايام وان لم يدخل فلا يجب عليه شيء ومفهومه لم يقيد بدليل ولانها رانه اذا قيد بذلك باللفظ او انية لزمه ما قيد به فقط لكن بلا صوم وكذلك لو كان الجوار مطلقاً ولكن نوى الفطر او تلفظ به فانه يلزمه من غير صوم ومحل لزومه اذا قيد بالفطر او الليل او النهار اذا نذر الجوار واما اذا نواه فقط فلا يلزمه شيء ولو دخل المسجد والحاصل ان الجوار اما مطلق او مقيد بدليل او نهار فان كان مطلقاً ولم ينو فيه فطر لزم بالنذر اذا نذره ولزم بالدخول اذا نواه وان نوى فيه الفطر فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نواه وكذا المقيد بدليل او نهار فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نوى ذلك من غير نذر (قوله) (فان قيده) أي بالليل فقط او النهار فقط وقوله او نوى أي او اطلق ولكن نوى الخ (قوله) (بنذره) أي بنذر النهار وكذا الليل (قوله) (المقيد بالفطر) أي او بالليل او النهار (قوله) (وفي يوم دخوله الخ) حاصله ان الجوار اذا كان مقيداً بدليل او نهار او بالفطر فلا يلزم الا بالنذر كما هو ولا يلزم ولو دخل ان كان منوياً وهل عدم اللزوم في المتوى مطلقاً حتى في يوم الدخول فله الخروج من المسجد بعد دخوله او عدم اللزوم انما هو بالنسبة لتعريف يوم الدخول واما بالنسبة له فيلزمه اتعاه تأويلان والراجح منهما الاول فالخلاف انما هو في يوم الدخول واما ما بعده فلا يلزم اتعاه وهل التأويلان في يوم الدخول سواء نوى مجاورة يوم ايام وهو ما قاله ح وبهرام ومثله في التوضيح واعتمده القماني والخلاف انما هو فيما اذا نوى مجاورة ايام واما اذا نوى مجاورة يوم فلا يلزم اكمال الدخول قطعاً وهو ما قاله المؤلف واعتمده عجب اذا علمت ذلك تعلم ان الشارح ماش على طريقة عجب اه (قوله) (كن نوى جواره سجدة مادام فيه او وقام معناه) فلا يلزم بقية ذلك اليوم ولا بقية الوقت المعين (قوله) (واتيان ساحل) عطف على يوم من قوله ولزم يوم (قوله) (كدمياط) بالذال المهملة والمعجمة كافي اللب للسيوطي (قوله) (حي بذلك) أي سمى محل الرباط ساحلاً (قوله) (على شاطئ البحر) أي فالساحل في الاصل شاطئ البحر الذي يلي فيه رمله فأطلق هنا واريد به محل الرباط تسمية للحال باسم محله (قوله) (لا اعتكاف) أي لان الصوم

(٥٧ - دسوقي اول) بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج اعيادة مريض وتحرها لانه ينافي نذره المجاورة في المسجد نهاراً ويخرج لما يخرج له المعتكف ولا يخرج لما لا يخرج له ثم ان نوى الجوار المقيد بالفطر اكثر من يوم لا يلزمه بدخوله ما بعد يوم دخوله (وفي) (لزمه) (كمال) (يوم دخوله) وعدم لزومه اذا لصوم فيه وهو الارجح (تاويلان) اما ان نوى توافقه لم يلزمه اكمال قطعاً كن نوى جواره سجدة مادام فيه او وقام معناه فقوله وفي يوم الخ راجع لمفهوم قوله فباللفظ أي فان لم يلفظ في الخ (و) (لزم) (اتيان ساحل) المراد به محل الرباط كدمياط ولا سكندرية ونحوهما - من ذلك لان العال كونه على شاطئ البحر (لناذر صوم) او صلاة لا اعتكاف

(به) أي في الساحل (مطلقاً) كان في مكان مفضل أو فاضل كأحد المساجد الثلاثة فرضاً كان الصوم أصالة أم لا (و) لزمتا (المساجد الثلاثة فقط لنذر عكوف) ٤٥٠

والصلاة لا يعتنجان الجهاد والحرس والاعتكاف يمنع ذلك فلذا كان ناذره لا يأتي إليه (قوله كان) أي انما نذر مقيماً في مكان مفضل أي بالنسبة لمكان الرباط أو كان مكانه أفضل كما لو كان مكانه أحد المساجد الثلاثة أو كان مكانه مساوياً لمكان الرباط (قوله ولزمتا) أي المساجد الثلاثة (ظاهره ولو كان الموضوع الذي هو فيه أفضل كمن بالمدينة نذر الاعتكاف مثلاً بيت المقدس أو مكة وبه قيل وقيل أنه لا يأتي من أفاضل المفضل ويأتي من المفضل للفاضل وسبق في القولان في باب النذر والراجح منهما الثاني (قوله ان من نذر شيئاً من الثلاثة) أي وهي الصلاة والصوم والاعتكاف وقوله لزمه الذهاب إليه أي وفعل ما نذر فيه وهل مطلقاً أو لا ان يكون محل النذر أفضل والأفعله فيه قولان وقوله كساحل أي كما يلزمه الاتيان لساحل (قوله والافقولان) أي والايكن بعيداً بل كان قريباً وهو لا يجوز لشدة راحة فقولان في فعل المنذور عوضع الناذر أو بالهمل الذي نذر الفعل فيه وهذا اذا كان المنذور صلاة أو اعتكافاً وأما ان كان صوماً فهل كذلك وهو ما قاله بعضهم أو يفعل الصوم عوضع من غير خلاف لأنه لا ارتباط للصوم بالمكان وهذا هو المتبادر من كلام ح (قوله وكره) كرهه خارج المسجد) حاصله أنه يستحب للمعتكف أن يأكل في المسجد أو في محبته أو في المنارة ويكرهه كرهه خارج المسجد بالقرب منه كقنائه أي قدام بابه ورجسته وهي ما زيد بالقرب منه لتوسعته وأما كرهه خارجاً عما يكرهه كرهه فيه فهو مبطل للاعتكاف وهذا التفصيل هو ظاهر المدونة والمجموعة والذي للباحث بالاطلاق بالخروج من المسجد واطلاق كفاي المواقف ويمكن أن يحمل لاطلاق في كلامه على التفصيل الذي ذكره في المدونة وظاهر المصنف كالمدونة كراهه إلا كل خارجة ولو خف إلا كل وعدم كراهه الشرب خارجة وهو كذلك (قوله غير مكفي) أي ليس معه ما يكفيه من الماء كل المشرب وظاهره ولو وجد من يكفيه ذلك بآخرة أو مجازاً لما قيل ما حل جسمك مثل ظفرك * فتول أنت جميع امرك وفي المدونة ما لم يجد كافياً وعليه اذا وجد كافياً فخرج لشرباً ما يحتاجه هل يبطل أم لا انظره (قوله أصله مكفوى) أي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت الياء في اياء وقلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لاجل ان تصح (قوله فان اعتكف غير مكفي) أي مرتكباً للكرهية (قوله ولا يتجاوز اقرب مكان) أي اذا تعددت الاسواق في البلد (قوله كاشتغاله) أي كما يفسد اذا خرج لقضاء حاجة فاشتغل خارجة بشيء الخ وذلك لان اشتغاله بما ذكر يخرج عن عمل الاعتكاف والحال ان حرمة الاعتكاف عليه (قوله ودخوله منزله) أي انقضاء حاجة وأشار الشارح الى ان الكراهة مقيدة بقيد ان يكون المنزل قريباً وان يكون فيه اهله أي زوجته أو سريره مخافة ان يشتغل بهم عن اعتكافه ولا يرد على هذا التعليل جواز مجي زوجته اليه في المسجد وكلها معه وحديثها لان المسجد وازع أي مانع من لجاع ومدة دماثة ولا مانع من فعل ذلك في البيت (قوله ومثله) أي مثل ما اذا لم يكن اهله في البيت في عدم الكراهة (قوله واشتغاله بعلم) هذا على مذهب ابن القاسم ورواه عن مالك من ان الاعتكاف يختص من اعمال البر بذكر الله وقراءة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب من انه يباح للمعتكف جميع اعمال البر المختصة بالآخرة فيجوز له مدارس العلم وعبادة المرضى في موضع معتكفه والصلاة على الجنائز اذا انتهى اليه ودم الناس ويجوز له كتابة المصاحف للنواب لاجرة يأخذها بل ليقراها وينتفع بها من كان محتاجاً اهـ بن (قوله غير عيني والالم يكره) ظاهر المدونة كفاي المواقف الكراهة مطلقاً وانظر من اين هذا القيد اهـ بن وقد يقال ان العيني متعين لا ترخيص في تركه فلا تصح كراهته فالنص وان كان ملماً بالفتن ان يتركه (قوله لا المقصود الخ) جواب عما يقال الاشتغال بالعلم غير العيني افضل من صلاة التافلة فلم يكرهه هنا واستحبته في الذكر وقراءة القرآن (قوله ورياضة النفس) أي تخليصها من

كصلاة بغيرها كالآزهر وجامع عمرو (فموضعه) الذي نذر فيه الاعتكاف أو الصلاة أو الصوم يفعل المنذور وظاهره ولو قرب جداً والحاصل ان من نذر شيئاً من الثلاثة في أحد المساجد الثلاثة لزمه الذهاب اليه كساحل في نذر صوم أو صلاة لا اعتكاف فيفعله في موضعه وأما غير الساحل والمساجد الثلاثة فموضعه ان بعد والافقولان ثم شرع في بيان مكر وهاته فقال (وكره) للمعتكف (أكله خارج المسجد) يعني بنائه أو رجسته الخارجية عنه فان كل خارجة عن ذلك يبطل اعتكافه (و) كرهه كرهه غير مكفي (بفتح فسكون فكسر الفاء وتشديد الياء) بوزن مرى اسم مفعول من الكفاية أصله مكفوى فيتدب له ان يحصل ما يحتاج له من ماء كل ومشرب وملبس فان اعتكف غير مكفي جازله ان يخرج لشراء طعام ونحوه ولا يتجاوز اقرب مكان والافسد اعتكافه

كاشتغاله خارجة بشيء من قضاء دين وتحدث مع احد وحذر ذلك (و) كرهه (دخوله منزله) لقريب وبه اهله والابطل صفاتها في الاول ولم يكرهه في الثاني بل اذا كان له في حار المنزلة ودخله استغله وان كان الدخول (اعاط و) كرهه (اشتغاله بعلم) متعلماً به علماً غير عيني والالم يكرهه لان المقصود من الاعتكاف صفاء القلب ورياضة النفس وهو انما يحصل غالباً بالذكر والصلاة

لأبلاشتغال بالعلم (و) كره (كتابته) أي المعتكف (وان مصحفان كثر) ما ذكر من العلم ٤٥١ وكاتبه ولا بأس باليسير وان كان تركه أولى

(و) كره (فعل غير ذ كر)

من تحليل وتسييح وتعميد واستغفار وصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم (وصلاة وثلاوة) وأما الثلاثة

فيستحب فعلها وشبهه في

الكرهية قوله (كعبادة)

لمريض بالمسجد ان بعد

عنه (وجنازة ولولا صفت)

بأن وضعت بقبر به او

اتى زحامها اليه فالمبالغة

في الجنازة فقط (وصعوده

لتأذين بمنار او سطح)

للمسجد لا يمكنه او صحنه

فيجوز (وترتبه للإمامة)

المعتمد الجواز بل

الاستحباب وفي بعض

النسخ للإقامة لكن

النص كراهة الإقامة وان

لم يرتب لانه يمشى الى الامام

وذلك عمل (واخراجه) أي

يكراهه للقاضي ان يخرج به

(لحكومة) قبل تمام

اعتكافه مالم تطل مدة

الاعتكاف بحيث تقصر

رب الحق والافلا كراهة

(ان لم يلد) بفتح الياء وضمها

لانه سمع لد والد (به) أي

باعتكافه والافلا يكره

اخرجه واللد القوار من

دفع الحق والمماطلة به ثم

بين الجائز بقوله (وجاز)

للمعتكف (اقراء قرآن)

على غيره او سماعه من الغير

لا على وجه التعليم والتعلم

والا كره (و) جاز (سلامه

صفاتها المذمومة (قوله لا بالاشتغال بالعلم) أي لان العلم لشرفه عند النفس وبما شمت به (قوله ان كثر ما ذكر من العلم) أي غير العبي (قوله وكاتبه) الضمير للمعتكف لا للعلم بدليل المبالغة فهو من اضافة المصدر لفاعله ومحل كراهة الكتابة له مالم تكن لمعاشه الذي يحتاج له في مدة اعتكافه وان لعباله والافلا كراهة كذا ينبغي لان الامر يحتاج له لا يرخص تركه فلا تصح كراهته (قوله فيستحب فعلها) أي بأن يشغل الوقت تارة بهذا وتارة بهذا وليس المراد انه يتم على جميعها في فور واحد لان هذا لا يتأتى بقوله فيستحب فعلها أي اخذا من حكم المصنف بالكراهة على فعل غيرها من انواع البر (قوله كعبادة لمريض بالمسجد) وأما ان كان خارجه كانت العيادة غير جائزة وتبطل الاعساف (قوله ان بعد عنه) بأن كان ينتقل من محله لعبادته وأما لو كان قريبا منه فلا بأس ان يسلم عليه وهو جالس في محله (قوله وجنازة) أي وصلاة على جنازة ولو كان جارا او صالحا يخص ما تقدم في الجنائز وهو قوله والصلاة احب من النقل اذا قام بها الغير ان كان بخارا او صالحا بغير المعتكف هذا اذا وضعت بعيدة عنه بل ولو لاصقة ومحل الكراهة اذا لم تتعين عليه والافلا كراهة لان المتعين لا يرخص في تركه فلا تصح كراهته (قوله لا يمكنه الخ) مالم يكن يخرج لرصد الاوقات والا كان اذا نه في صحنه مكرها كذا قال عياض والما قبل ان الاذان على المنار وعلى سطح المسجد مكره مطلقا كان يرصد الاوقات ام لا وأما اذا نه في محله او في صحنه فخاثر ان لم يكن يرصد الاوقات والا كره هذا هو النقل (قوله لانه يمشى الى الامام) مفاده انه لا كراهة اذا كان لا يمشى وهو كذلك على ما فاده الله انى وعورضت الكراهة بما تقدم من جواز تأديته اصحن المسجد ولكن النص تتبع (قوله واخرجه لحكومة) أي لدعوة توجهت عليه ولا يبطل الاعتكاف حينئذ ومحل هذا اذا اخرج قهرا عنه وأما خروجه باختياره لذلك ونحوه فانه يبطل اعتكافه قال في المدونة فان خرج يطلب حرا او دينيا او خرج فيما عليه من حاد او دين فسد اعتكافه وقال ابن بافع عن مالك ان اخرج به فاض لحكومة او غيره كراهة فاحب الى ان يتدنى اعتكافه وان بنى اجزاء وظاهر اطلاقتها سواء الدبا اعتكافه او لا وقال التاشاني في شرح الرسالة ان اخرج كراهة وكان اعتكافه هربا من دفع الحق فخروجه يبطل اعتكافه اتفاقا ونحوه في الجواهر فقيده اطلاق كلامها بذلك اه بن (قوله مالم تطل مدة الاعتكاف) أي مالم يكن الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا (قوله والافلا كراهة) أي في اخراجه (قوله ان لم يلد به) أي ان محله كراهة اخراجه لاجل سماع دعوى توجهت عليه اذا لم يتبين لده وانه انما اعتكف قرارا من اعطاء الحق والاعتين اخراجه كان الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا او قليلا كفاي خش وهو الصواب ويبطل اعتكافه به الخروج والحاصل انه ان خرج طائعا لطلب حق له او لدعوى متوجهة عليه فسد اعتكافه ولو كان غير ملد بذلك الاعتكاف وان اخرج به الحالك فسد اعتكافه ان كان ملدا به وان كان غير ملد به فلا يبطل اعتكافه وله ان يبني على ما فعله (قوله وجاز اقراء قرآن على غيره الخ) أي ولا يحمل المصنف على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بعوضه كفاي الجلاب فانه يعتز بأن هذا مكره كفاي ح عن سند لاجاز وما في الجلاب من الجرازة فيف كذا في خش وعبق وفيه ان كلام الجلاب قد اقتصر عليه في التوضيح وكذا اقتصر عليه ابن عرفة وابن عارى في تكميل التقييد والموان وغيرهم واقتصرهم عليه يؤذن بانه المذهب لكن ما في الجلاب تبده شارحه الشرماسي ونصه واقراء القرآن فيجوز وان كثر لانه ذكر الا ان يكون فاصدا للتعليم فيمتنع كثيره اه : له ابو على المسناوى وبهذا يجمع بين كلامي سند والجلاب اه بن فقول سندان سماعه من الغير كره اه كان على وجه التعليم محمول على ما اذا كان كثيرا وقول الجلاب ان اقراء القرآن للغير جائز ولو كثر محمول على ما اذا لم يقصد تعليمه ويكثر والا كره (قوله أي سزاله عن حاله) محل الجواز اذا كان السؤال لطيفا لا طرل فيه (قوله والا كره) أي والا بأن وجد انتال أي في المسجد او طول في السؤال بدون اتعال كره وأما لو حصل انتقال لخارج المسجد بطل اعتكافه (قوله فهو داخل في الذ كر) أي لما قيل ان السلام من اسماء الله كذا ذكر بعضهم (قوله وتطيه) أي جاز تطيب

عن حاله كقوله كيف حاله وكيف أصبحت مباحيا او مريضا من غير اتعمال له عن مجلسه والا كره . قوله السلام عليكم فهو داخل في الذكر (وتطيه) بأنواع الطيب وان كره لاصائم غير معتكف لان هذا معه مانع عنه مما يفسد اعتكافه وهو المسجد وبعد عنه النساء

(و) **بازله** (ان يتكف) **بفتح** الاء اي يعقد لنفسه (و يتكف) بضمها اي يزوج من في ولايته بحجر اوردق او قرابة اذا كان ذلك (بمجلسه) بغير انتقال ولا طول والا كره (واخذة اذا خرج لكتفيل جمعة) او جناية او عييد (ظفرا او شاربا) او عانة او ابطا خارج المسجد وكره فيه كخلق راسه مطلقا الا ان يتضرر فليخرج ٤٥٢ راسه عن المسجد والحلاق خارجة (و) **بازله** اذا خرج لعسل ثوبه من نجاسة (انتظار

غسل ثوبه او تجفيفه) اذا لم يكن له غيره والا كره (ونذب) له (اعداد ثوب) آخر يلبسه ان اصاب الذي عليه نجاسة مثلا كالمرضع وليس المراد ان يعسده ثوبا للاعتكاف غير الذي عليه (و) **ندب** (مكنه) في المسجد (ليلة العيد) اذا اتصل اعتكافه بها وكان آخر اعتكافه آخر يوم من رمضان لبعض من معتكفه الى المصلي لا يصل عبادة بعبادة فان كانت ليلة العيد اثناء اعتكافه قظاهر المدونة الوجوب وهو الراجع فان خرج ليلة العيد او يومه اثم ولم يطل مراعاة للمقابل فيما يظهر (و) **ندب** لسريد الاعتكاف (دخوله) المسجد من الليلة التي يبدأ بسداء اعتكافه منها (قبل الغروب) في الاعتكاف المنوي ولو يوافقه او ليلة بناء على ان اقله يوم والراجع الوجوب واما المنذور فيجب دخوله قبل الغروب او معه للزوم الليل له (وصح) في المنوي والمنذور (ان

المعتكف بانواع الطيب في ليل او نهار سواء كان رجلا او امرأة وهذا هو المشهور خلافا لمحمد بن القائل بكرهه في حقهما اه شيخنا عدوى (قوله بغير انتقال) اي لمحل آخر من المسجد والا كره واما لو كان الانتقال بعمل خارج المسجد بطل اعتكافه (قوله واخذة) اي قصه وازالته وقوله اذا خرج اي من معتكفه (قوله او جناية او عييد) اي او لحرا صابه فالكاف في كلام المصنف في الحقيقة داخل على جمعة كذا في عبق والاولى ملاحظة دخولها على كل من المضاف والمضاف اليه ليدخل خروجه لشراء طعام او ماء تأمل واشعر قوله اذا خرج انه لا يخرج لمجرد قص الشارب والظفر وما معها وهو كذلك (قوله وكره فيه) اي ولو جمع ذلك في ثوبه والقائه خارجة الحرمه المسجد كافي المدونة (قوله مطلقا) اي سواء كان في المسجد او خارجه والذي له فعله اذا خرج انما هو ازالة الظفر والشارب والابط والعانة لخلق الراس كما يشهد ابو الحسن خلافا لما في خش من انه اذا خرج لعسل الجمعة بازله خلق الراس ولا يخرج لها استقلالاً وواقعه في الميع على ذلك (قوله انتظار الخ) اي يجوز له ان يجلس خارج المسجد عند من يغسلها له منتظرا غسلها وتجفيفها (قوله اذا لم يكن له غيره) اي ولم يجده من يستنيبه في الجلوس عند الغسل او عند الثوب الى ان يجف فالجواز مفيد بقيد (قوله والا كره) اي الانتظار المذكور ولا بطلان فيهما كافي شب (قوله ونذب له اعداد ثوب آخر يلبسه) اي يأخذه معه لاحتمال ان يصيب الذي عليه نجاسة فيلبسه (قوله وكان آخر اعتكافه الخ) اشعر كلامه هذا انه لو كان اعتكافه العشر الاول والاواسط من رمضان لم يندب له مبيت الليلة التي تلي ذلك العشر وهو كذلك فيخرج اذا غربت الشمس آخر ايام اعتكافه قاله ت (قوله قظاهر المدونة الوجوب) اي وجوب مكته في المسجد مفطر او عليه حرمه الاعتكاف وقيل لا يجب عليه المكث ليلة العيد بل يجوز له ان يخرج بمجرد غربت الشمس آخر يوم من رمضان وعليه حرمه الاعتكاف فتحصل ان الاقسام ثلاثة الاول ما اذا كانت ليلة العيد آخر مدة الاعتكاف والثاني ما اذا كانت ليلة العيد في اثناء المدة والثالث ما اذا كانت ليلة العيد لم تأت في مدة الاعتكاف اصلا (قوله قبل الغروب) الظاهر ان الدخول مع الغروب بمنابة الدخول قبله في تحصيل المندوب (قوله والراجع الوجوب) اي وجوب الدخول قبل الغروب او معه بناء على المعتد من ان اقل الاعتكاف يوم وليلة وانه اذا نذر يومه وليلة وكذا اذا نذر ليلة (قوله واما المنذور فيجب الخ) قال ابن الحاجب ومن دخل قبل الغروب اعتدي يومه وبعد الفجر لا يعتد به وفيما بينهما قولان التوضيح واختلف اذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد وقال سحنون لا يعتد وحمل بعضهم قول سحنون على انه ليس بخلاف وان المشهور محمول على النقل وقول سحنون على التسذر وقال ابن رشد حمل قول سحنون والمعونة على الخلاف اظهر اذا علمت هذا تعلم ان الاولى ابقاء كلام المصنف على الاطلاق لاستظهار ابن رشدان بين القولين خلافا وان المعتمد قول المعونة بالاعتداد انظر بن ومن هذا تعلم ان قول الشارح والراجع انه يصح هذا قول سحنون وجعله الراجع فيه نظر (قوله وصح ان دخل الخ) غايته انه ترك المندوب ان كان الاعتكاف غير مندور وخاف الواجب ان كان مندورا ثم ان كلام المصنف هنا مخالف لما سبق له من ان اقل الاعتكاف يوم وليلة وان من نذر يومه وليلة واجاب الشارح بأن كلام المصنف هنا مبني على ضعف وهو ان اقل الاعتكاف يوم فقط (قوله والراجع انه لا يصح) اي اذا دخل قبل الفجر سواء كان منويا او مندورا (تنبيه) اعلم انه وقع خلاف في اقل الاعتكاف اي في اقل ما يتحقق به على قوانين فقيل اقله يوم وليلة وهو المعتمد وعلى هذا اذا دخل لمعتكف قبل الفجر او معه فلا يجزئه ما لم يضم له ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف منويا او مندورا وعلى هذا القول يأتي ما مضى من انه اذا نذر يومه وليلة وقيل ان اقله يوم فقط وحينئذ اذا دخل قبل الفجر

دخل قبل الفجر) بناء على ان اقله يوم فقط والراجع انه لا يصح بناء على الراجع من ان اقله يوم وليلة (و) **ندب** او (اعتكاف عشرة) من الايام لانه عليه الصلاة والسلام لم ينقص عنها وهذا اقل المندوب واكثره شهر وكره ما زاد عليه او قس عن هشة هذا هو الراجع وقيل العشرة اكثر المندوب فيكره ما زاد عليها وفي كراهة ما دونها قولان

(و) نذبت معجته (بآخر المسجود) اي بعد عن يشغله بالحديث (و) نذبت الاعتكاف (برمضان) لتكونه سيد الشهور (وبالعشر الاواخر) منه فهو مندوب ثالث (ليلة القدر العالقة به) اي في رمضان وفي العشر الاواخر ذكر الصمير باعتبار الزمن (وفي كونها) دائرة (بالعام) كله (او برمضان) خاصة (خلاف وانتقلت) على كل من القولين فلا تختص ٤٦٣ بيلة معينة في العام على الاول ولا

في رمضان على الثاني وقيل تختص بالعشر الاواخر من رمضان وتتفضل ايضا (والمراد بكسابة) او تاسعة او حاشية في حديث التمسوها في التاسعة او السابعة او الخامسة اي من العشر الاواخر (ما يقى) من العشر لاماضى فلمراد بالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل العدد من اول العشر فالتاسعة ليلة تسع وعشرين السابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين * واعلم ان العمل ليلة القدر خير من الف شهر سواء علمت او لم تعلم ولها علامات ذكرها العلماء اخذنا من الاحاديث ولما كانت مبطلات الاعتكاف قسم

او معه اجزا ذلك اليوم ولو كان ناذرا للاقل لكنه خالف الواجب اذا كان ناذرا له لان هذا القول يقول بلزوم الليلة بالنذر فلزومها الا من حيث اقل الاعتكاف بل من حيث ان النذر واجبها اما اقله كما لا يبحث يكون ما فنص عنه اما مكروهها او خلاف الاولى على ما فيه من الخلاف فقيل يوم وليلة واكثره كما لا يبحث يكره ما زاد عليه عشرة ونقل هذا القول في التوضيح عن بعضهم وقيل اقله كالاثلاثة ايام واكثره عشرة وقيل اقله كالا عشرة واكثره شهر وهو مذهب المدونة والرسالة اذا علمت هذا تعلم ان من نذرا اعتكافا ودخل فيه ولم يعين قدره فانه يلزمه اقل الحقيقة وهو يوم وليلة على المعتمد او يوم فقط على مقابله واذا نذر اقل الاعتكاف كالا لزمه اقله على الخلاف المذكور في هذه الاقوال الثلاثة اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله وبآخر المسجود) اي عجزه المقابل لصدره الذي هو امامه (قوله ليلة القدر) اي لاجل التماس ليلة القدر بسكون الدال وفتحها سميت بذلك اما تقدير الكوائن فيها من اوراق وغيرها اي اظهارها للملائكة اولعظم قدرها او قدر القائم بها (قوله وفي كونها دائرة بالعام) وهو ما يحججه في المقدمات حيث قال والى هذا ذهب مالك والشافعي واكثر اهل العلم وهو اولى الاقوال وقوله او دائرة في رمضان وهو الذي شهره ابن غلاب اهـ بن (قوله واعلم ان العمل) اي عمل الطاعات وقوله خير من الف شهر اي خير من عمل الطاعات الف شهر وقوله سواء علمت اي ليلة القدر التي عمل فيها (قوله ولها علامات ذكرها العلماء) من جلته ان تطلع الشمس صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها كما في الحديث ان تكون السماء ليلتها يحسوا الا غيم فيها وان يكون الوقت ليلتها معتدلا لا حارا ولا باردا (قوله واذا نذر الخ) حل الشارح كلام المصنف على صور النذر الثلاث جريا على ما عزا ابن رشد للمدونة من ان النذر المدين من غير رمضان اذا طرأ فيه عذر فانه يقضى لا على قول سحنون انه لا يقضى مطلقا وحاصل كلام المقدمات ان النذر ايا ما باعياها اما ان يكون من رمضان فعليه قضاءها وان مرضها كلها لوجوب قضاء الصيام عليه وان مرض بعضها قضى ما مرض فيها وان كانت من غير رمضان فمرضها كلها او بعضها فثلاثة اقوال احدها وجوب القضاء مطلقا على رواية ابن وهب في الصوم الثاني عدم القضاء مطلقا وهو مذهب سحنون الثالث المفرقة بين ان يمرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب ابن لقاسم في المدونة على تأويل ابن عبدوس وان نذرا يما بغير اعيانها قضى ما مرض منها واذا فطره ساها يصل ذلك باعتكافه ولا خلاف في هذا قال في التوضيح فان كان الاعتكاف تطوعا فطريقه لمرض او حيض فلا قضاء عليه لكن ان بقى عليه شيء من المتوى بعد زوال المانع بنى كافي ابن عاشر اهـ بن وحاصل ايضاح المقام ان تقول العذر اما اغشاء او جنون او حيض او نفاس او مرض والاعتكاف اما نذر معين من رمضان او من غيره او نذر غير معين او تطوع معين بالملاحظة او غير معين فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وفي كل منها اما ان يطرأ العذر قبل الشروع في الاعتكاف او بعد الشروع فيه او يقارن الشروع فيه فهذه خمسة وسبعون صورة فان كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان او نذرا غير معين وطرات خمسة الاعذار قبل الشروع في الاعتكاف او بعده او مقارنته فانه يبنى في هذه الثلاثين صورة وان كان نذرا معيناً بغير رمضان فان طرات خمسة الاعذار قبل الشروع في الاعتكاف او مقارنته فلا يجب القضاء وان طرات بعد الشروع فالقضاء متصلا فصوره خمسة عشر وان كان تطوعا معيناً بالملاحظة او غير معين فلا قضاء سواء طرات خمسة الاعذار قبل الشروع او بعده او مقارنته فصوره ثلاثون فالجملة خمسة وسبعون صورة وبني حكم ما اذا فطر ناسيا او الحكم به يتضى سواء كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان او من غيره او كان نذرا غير معين او كان تطوعا معيناً بالملاحظة او لا فصوره خمسة فجملته الصور ثمانون (قوله ملاصق للبناء الخ)

يبطل ما فعل من يد استئنافه وقد سدم من سـ والاخرج وبطل الخ وقسم يخص زمنه ولا يبطل ما قبله وهو ثلاثة اقسام منها ما يمنع الصوم والمسجد واسارله بقوله (و) اذا نذر ايا ما غير معينة او معينة

من رمضان او من غيره فحصل له سدر في اثنا اعتكافه وزال (بني) ملاصق للبناء (بزوال اغشاء او جنون) او حيض او نفاس او مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد والمراد بالبناء الاتيان ببدل ما حصل فيه المانع وتكميل ما نذره سواء كان ما يأتي به قضاء عما منع فيه صومه كان يأتي به بعد انقضاء زمنه كرمضان والنذر المعين ولم يكن قضاء كالنذر غير

المعين وامان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا قضاء. وقولنا في اثناء اعتكافه اما لو حصلت قبل دخوله او قارنته بنى في المطلق وفي المعين من رمضان لافي المعين من غيره ٤٥٤ ولا في التطوع وتقدم معنى البناء ومنها ما يمنع المسجد فقط كالسلس وتركه

لعدم القضاء فيه فليأمل
ومنها ما يمنع الصوم فقط
وهو ما اشار له بقوله (كان
منع من الصوم) دون
المسجد (مرض) خفيف
(ار) زوال (حيض) نهارا
(ار) دخول يوم (عبد)
او فطر نسيانا وبقولنا
زوال حيضها وان دفع
ما قيل الحيض مانع من
الصوم والمسجد معا
فكيف جعله المصنف
مانعا من الصوم فقط
وحاصل الدفع ان مراده
بالحيض هنا الذي طهرت
منه نهارا وهو مانع من
الصوم فقط الا ترى انه
يجب عليها الرجوع
للمسجد وليس مراده
مطلق الحيض اذ هو مانع
منها كما مر (وخرج) ان
طرا عليه عذر من هذه
الاعذار وجوباً في العذر
المانع من المسجد والصوم
والراجح عدم جواز
الخروج في المانع من
الصوم كعبد ومرض
خفيف (وعليه حرمه) في
اي حرمه الاعتكاف
يفعل ما لا يفعله المعتكف
من جاع او مقدراته
او غير ذلك فاذا زال العذر
رجع فوراً للبناء كما تقدم

اشار الى ان البناء للملاصقة ويصح جعلها للمصاحبة وعليها يتفرع قول المصنف بعدوان اخره بطل ولا
يصح جعلها للسببية لعدم ظهور التفريع المذكور قال شيخنا السيد البليدي في حاشيته على عقب ويعتذر
التأخير بالسير وهو ما لا يعد به متوانا عرفاً (قوله كأن منع من الصوم الخ) حاصله انه اذا طرأ له مرض
خفيف منعه من الصوم اوجاء يوم العيد في اثناء الاعتكاف وزال المرض ومضى يوم العيد فانه يجب عليه
البناء على ما فعله سابقا وكذلك اذا افطر ناسيا فقوله كان منع من الصوم لمرض اي لوجود مرض خفيف
طرا عليه ولوجود عيدين ولفظ المدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بنى ثم قالت ولا يلبث يوم الفطر
في معتكفه اذ لا اعتكاف الا بصيام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبنى على ما مضى اه بن (قوله او زوال
حيض نهارا) اي فاذا طرأ لها الحيض وخرجت لمنزلها ثم طهرت نهارا فانها يجب عليها البناء والرجوع
للمسجد لتبني ولو لم تكن صائمة فهذا الحيض الموصوف بالانتطاع نهارا يمنع من الصوم لا من الاعتكاف
(قوله ان مراده بالحيض الخ) الاولى ان مراده بالحيض هنا الحيض الذي انقطع واغتسلت منه نهارا فاذا
اغتسلت رجعت للمسجد ولو كانت غير صائمة فصديق عليه ان الحيض منع من الصوم فيه لا المكث
اه عدوى (قوله انه يجب عليها الرجوع للمسجد) اي لتكمل بقية اليوم وان كانت غير صائمة
(قوله مطلق الحيض) اي الشامل للمسترسل عليها جمع النهار (قوله في العذر المانع الخ) اي كالانغناء
والجنون والحيض والنفاس والمرض الشديد الذي لا يطبق الاقامة معه في المسجد والوجوب متعلق
بالولي في الاولين وبالمعتكف في الباقي (قوله والراح الخ) اي فعليه قول المصنف وخرج من طرأ له
عذر خاص بالاعذار المانعة من المسجد والصوم واما قول خش وخرج من حصل له عذر من هذه
الاعذار لكن وجوباً في المانع من الاعتكاف وجوباً في المانع من الصوم فهو مبنى على خلاف الراجح
لاقتضائه انه لو جاء العيد في اثناء الاعتكاف جاز له ان يخرج يوم العيد وكذلك اذا مرض مرضا خفيفا وهو
خلاف الراجح على ما قال عيج وقد يقال ان خش ارتضى ما ذكره لتوضيح فانه جعل جواز الخروج في
العذر المانع من الصوم فقط مذهب المدونة (قوله كعبد ومرض خفيف) اي يطبق معه الاقامة في
المسجد دون الصوم فاذا طرأ له شيء منهما وهو في المسجد فلا يجوز له الخروج من المسجد كما في الرجاء
والمواق وقيل انه يجوز له الخروج والحاصل انهم ذكروا في جواز الخروج كل منهما وعدم جواز خروجه
قولين فروى في المجموعه يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج هكذا في ابن عرفة وابن باجي وغيرهما
قال في التوضيح والخروج مذهب المدونة وكذلك اعزاء اللخمي ايضا الطاهرها كما نقله ح واما القول بوجوب
البقاء في المسجد فقد شهره ابن الحاجب وصوبه اللخمي كما في ح واختاره ع عجز انظرين (قوله وان اخره
بطل) اي اذا كان التأخير كثيرا وهو ما يعد به متوانا عرفا ومحل البطلان به ما لم يكن التأخير لسكون الوقت
وقت خوف كما قال عبد الحق وذلك كما لو زال العذر ليلا واخر الذهاب للمسجد حتى طلع النهار لخوفه في ذهابه
ليلا (قوله الالية العبد) صورته ان الشخص المعتكف اذا حصل له حيض او نفاس او انغناء او مرض شديد
في اثناء الاعتكاف فخرج من المسجد للبيت ثم زال ذلك العذر ليلا العبد فآخر الرجوع للمسجد حتى مضى
يوم العيد وتاليا في عيد الاضحى فان اعتكافه لا يبطل واعلم ان المصنف اعتمد في عدم البطلان في اللبث
يوم العيد على نص المدونة وفي لياسته على اختيار الترتيب وقوله لعدم الخ جواب عما يقال المريض يصح
والخاص تطهر نهارا غير يوم العيد ثم ان بالرجوع فان اخطأ بطل اعتكافهما لما الفرق بينهما وبين من
زال عذره ليلة العيد ويومه مع ان الجميع يتعدرنه الصوم وحاصل الجواب ان اليوم الذي طهرت فيه

(وان اخره) اي اخطأ الرجوع ولولعدم من نسيان او اكره (بطل) اعتكافه واستأنفه (الا) ان
اخر الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل لعدم صحة صومه لكل واحد بخلاف لو طهرت الحائض او صح المريض واخر كل الرجوع فيبطل
بعدة الصوم من غيرهما

الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرهما بخلاف يوم العيد فإنه لا يصح صومه لاحد (قوله
وان اشترط الخ) حاصله ان المعتكف اذا شرط اى عزم فى نفسه على ما ينال في اعتكافه سواء
كان ذلك العزم قبل دخوله المعتكف او بعده بأن قال ان حصل لى موجب
للقضاء لا اقضى او اعتكف ولكن اطاؤ زوجتى او اعتكف ولا اصوم لم
يفده شرطه اى يبطل على المعتمد واعتكافه صحيح ويجب عليه
القضاء ان حصل له العذر وقيل لا يلزمه اعتكاف وقيل
ان كان الشرط قبل الدخول فى الاعتكاف لم يلزمه
الاعتكاف وان كان بعد
ان دخل بطل
الشرط

(وان اشترط) المعتكف
لنفسه (سقوط القضاء)
على تقدير حصول عذر
او يبطل (لم يفده) شرطه
ووجب العمل على
مقتضى شرط الشارع
مما تقدم والله
اعلم

﴿تم الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ويليها الجزء الثانى واوله باب فى الحج﴾

﴿ فهرسة الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدردير ﴾

صفحة	صفحة
٢٠١ فصل يجب بفرش قيام الخ	٢١ باب احكام الطهارة
٢٠٨ فصل وجب قضاء فائتة الخ	٣٥ فصل الطاهر ميت ما لادم له الخ
٢١٥ فصل في سجود السهو	٤٩ فصل في ازالة النجاسة
٢٤٢ فصل في سجود التلاوة	٦٤ فصل يد كرفيه احكام الوضوء
٢٤٨ فصل في بيان حكم النافلة	٧٩ فصل ندب لقاضي الحاجة جلوس الخ
٢٥٤ فصل في بيان حكم صلاة الجماعة	وقع في هذا الفصل في هامش ٨٢ لقط وشط
٢٧٩ فصل في الاستغلاف	بين قوسين والصواب انها شرح
٢٨٦ فصل في احكام صلاة السفر	٨٨ فصل تقض الوضوء بحدث الخ
٢٩٩ فصل في الجمعة	٩٧ فصل يجب غسل طاهر الجسد الخ
٣١٤ فصل في حكم صلاة الخوف	١١٠ فصل رخص لرجل وامرأة وان استحاضة
٣١٧ فصل في احكام صلاة العيد	بخصر او سقر مسح جورب الخ
٣٢٢ فصل في صلاة الكسوف والخسوف	١١٥ فصل في التيمم
٣٢٥ فصل في حكم صلاة الاستسقاء	١٢٧ فصل في مسح الجرح او الجبيرة
٣٢٧ فصل ذكر ربه احكام الجائر	١٣٠ فصل في بيان الحيض
٣٤٦ باب الزكاة	١٣٦ باب الوقت المحار
٤٠٠ فصل ومصرفها فقير ومسكين الخ	١٤٩ فصل في الاذان
٤١١ فصل في ركاة الضار	١٥٦ فصل شرط الصلاة
٤١٥ باب في الصيام	١٦٦ فصل في ستر العورة
٤٤٤ باب في الاعتكاف	١٧٥ فصل في استقبال القبلة
﴿ تمت ﴾	١٩٢ فصل فرائض الصلاة

To: www.al-mostafa.com